

19 19	دائرة نشر
الف 19	فن نمبر
	كتاب نمبر

الجزء الاول من الحواشي المدنية للعلامة الفهامة الشيخ محمد بن
 سليمان الكردي المدني على شرح العلامة الشهاب أحمد
 ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي على مختصر العلامة
 الفقيه عبد الله بافضل الحضرمي نفعنا الله
 وبعلمهم وأعاد علينا من أسرارهم
 وبركاتهم في الدين
 والدنيا والآخرة
 آمين

* (وبها مشاهير الشرح تقارير نفيسة من الحاشية الكبرى وغيرها) *

كانت وفاة العلامة المرحوم الشيخ محمد بن سليمان الكردي مؤلف هذه الحاشية الجليلة
 ليلة الخميس في ١٦ ربيع أول سنة ١١٩٤ بين المغرب والعشاء وصلى عليه بالروضة
 الشريفة ودفن صبيحة الخميس بجوار قبعة العباس رضي الله عنه فوق أبيه المرحوم الشيخ
 سليمان الكردي رحمه الله ورسمناهما بفضله وكرمه آمين

العلامة
 ١٩١٩

* (فهرسة الجزء الاول من الخواشي المدنية) *

صفحة	صفحة
١٧١	باب أحكام الطهارة ١٩
فصل في الحيض والاستحاضة	١٦
والنفاس	فصل في بيان الماء المكروه
١٧٤	استعماله
فصل في المستحاضة	٢٠
باب الصلاة	فصل في الماء المستعمل
١٧٧	٢٤
فصل في مواقيت الصلاة	فصل في الماء النجس ونحوه
١٨١	٣٥
فصل في الاجتهاد في الوقت	فصل في الاجتهاد
١٨٦	٤١
فصل في الصلاة المحرمة من حيث	فصل في الاواني
الوقت	٤٧
١٨٩	فصل في خصال الفطرة
فصل في الاذان	٥٢
باب صفة الصلاة	فصل في سنن الوضوء
١٩٨	٦٢
فصل في سنن الصلاة	فصل في مكروهات الوضوء
٢١١	٧٦
فصل في سنن الركوع	فصل في شروط الوضوء
٢١٧	٧٦
فصل في سنن الاعتدال	٨٠
٢١٨	فصل في المسح على الخفين
فصل في سنن السجود	٨٨
٢٢٠	فصل في نواقض الوضوء
فصل في سنن الجلوس بين	٩٦
السجدين	فصل فيما يحرم بالحدث
٢٢٢	١٠٢
فصل في سنن التشهد	فصل فيما يندب له الوضوء
٢٢٥	١٠٥
فصل في سنن السلام	فصل في آداب قاضي الحاجة
٢٢٦	١١٨
فصل في سنن بعد الصلاة وفيها	فصل في الاستنجاء
٢٣١	١٢٩
فصل في شروط الصلاة	فصل في موجب الغسل
٢٥٦	١٣٧
فصل في مكروهات الصلاة	فصل في صفات الغسل
٢٥٩	١٤٣
فصل في سترة المصلي	فصل في مكروهاته
٢٦٢	باب النجاسة وازالتها
فصل في سجود السهو	١٤٤
٢٧٠	فصل في ازالة النجاسة
فصل في سجود التلاوة	١٥١
٢٧٢	باب التيمم
فصل في سجود الشكر	١٥٧
٢٧٥	فصل في شروط التيمم
فصل في صلاة النفل	١٦٥
	١٦٩
	فصل في أركان التيمم

* (تمت) *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الميامين * وصحابة
أجمعين * وعلى التابعين وتابع التابعين * وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين * وعلينا معهم
يا أرحم الراحمين * (وبعد) فيقول أقل الخليفة محمد بن سليمان الكردي المدني عفا الله عنه
وعن دعاله بالغفران قد اتفق في برهة من الزمان قراءة شرح مختصر بافضل للعلامة الشيخ
ابن حجر المكي مع جماعة من الاخوان بالمسجد النبوي وكنيت أكتب على كل درس
كالخاشية عليه ولم يزل الامر على ذلك إلى أن تعطلت القراءة في أثناء ذلك الزمن ثم تكرر
على السؤال من جماعة من طلبة العلم بالمدينة المنورة وغيرها من أطراف البلدان في اكمال
تلك الخاشية ولم تزد هم مدافعتي إلا وأما * وهيا ما في القواد وغراما * فثبت العزم ثانيا
في الاكمال * إلى ان هياه الله في أحسن حال * ثم تأملت تلك الخاشية فاذا بها موقعة
في الملل اطواها * وقد قصرت الهمم عن الاحاطة بالمختصرات فضلا عن غيرها * فعزمت على
اختصار ما يحصل الطول به ثم ظهر لي ان أدع تلك الكبرى حاشية مستقلة وأختصر منها
في هذه ما يقع الاستحسان على ذكره وأحيل غالبا في هذه على تلك فأقول كما أوضحت
في الاصل ونحو ذلك من العبارات واختصرت في هذه بحيث انها لا تصل إلى نصف تلك
(وسميتها بالحواشي المدينة * على شرح المقدمة الحضرمية) وأعرض كثيرا فيها للخلاف
بين المتأخرين كشيخ الاسلام ذكر يا و الخطيب الشربيني والشارح والجمال الرمي اذهولاء
الاربعة قريه والتكليف في مذهب الشافعي كما أوضحت في القوائد المدينة فيمن يفتي
بقوله من متأخري الأئمة الشافعية * وهذا ابان التعرّوع في المقصود بعون الملك المعبود

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
رب العالمين حمدًا يوافي نعمته
ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد
كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم
سلطانك وأشهد أن لا إله الا الله
وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا
محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه
وسلم وعلى آله

قوله صلى الله وسلم الخ هذه الجملة
خبرية لفظًا وان قصد بها الانشاء
كان آتيا بالصلاة المطلوبة وان لم
يقصد بها الانشاء كان آتيا أيضا
بالصلاة بناء على ما نقله العلامة
الصبيان عن بعضهم من أن
المقصود من صلاتنا عليه صلى الله
عليه وسلم تعظيمه لان الاخبار
بمصول صلاة عليه صلى الله عليه
وسلم يستلزم استحفاقه لذلك أه
(قوله وعلى آله) في الايمان بعلي
اشارة الى الرد على الشيعة
الراعين وروود حديث عنه صلى
الله عليه وسلم وهو لا تفصلوا بيني
وبين آلي بعلي وهو حديث
مكذوب وقد ورد في الصحيحين
ان الصحابة قالوا له كيف نصلي
عليك يا رسول الله اذا صلينا عليك
في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم
صل على محمد وعلى آله ذكره المحلى
في شرح المنهاج ولا يضاف الآل
الا الى ما فيه شرف فلا يقال آل
الاسكاف أه ملخصا من حاشية
شيخنا البيجوري على شرح ابن
قاسم

فأقول قال الشارح رحمه الله تعالى ورحمته آمين (الحمد لله رب العالمين الخ) اعلم ان أئمتنا
الشافعية رحمه الله تعالى ذكروا في باب الايمان ان الانسان اذا حلف ليحمدن الله عز
وجل بحجامة الحمد أو أجله أو بأجل التحاميد كان بره بما ذكره الشارح الى قوله ويكافئ
مزيده فلذلك أثر الشارح هذه الصيغة في صدر شرحه ليكون مبتدئا له بأجل المحامد
وأجمعها نعم لم يذكروا في ذلك لفظ رب العالمين وأتى به الشارح تأسيًا بالكتاب العزيز
وبالحديث الوارد بأن هذه الصيغة هي مجامع الحمد فان فيه ذلك (قوله يوافي نعمه) قال
في الروضة أي يلاقها فتحصل معها انتهى وقال ابن المقرئ في مختصر الروضة بعد أن أورد
كلام الروضة مانصه وعندي ان معناه يني بها ويقوم بحقوقها انتهى قال شيخ الاسلام
في شرحه عقبه يمكن حمل كلام النووي على هذا انتهى قال الشارح في فتح الجواد أي
يلاقها حتى يكون معها يعني انه يني بها ويقوم بحقوقها انتهى فحمل كلام الروضة على
ذلك (قوله ويكافئ) قال في الروضة بهمزة في آخره أي يساوي مزيده ومعناه يقوم بشكر
ما زاد من النعم والاحسان انتهى وفي فتح الجواد وغيره مزيده أي مزيده نعمه الخ أي يساوي
الحمد ما زاده تعالى من النعم (قوله ياربنا لك الحمد الخ) عبارة الشارح في الايمان من
التحفة لو حلف اثنين على الله تعالى أفضل الثناء لم يبر الا بالحمد لله حمدًا يوافي نعمه ويكافئ
مزيده لا ترفيه ولو قيل يرب ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان
أقرب بل ينبغي أن يتعين لأنه أبلغ معنى وصح به الخبر انتهى كلام التحفة ولذلك أورد
الشارح هنا الذي بهذا اللفظ على الله أفضل الثناء (قوله وأشهد الخ) أتى به للخبر الصحيح كل
خطبة ليس فيها تشهد فهي كأيدي الخدماء أي قليلة البركة تحفه (قوله صلى الله الخ) أتى
بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيسأله وبالصلاة على أقطع
مخوق من كل بركة وكان وجه اختياره هذه الصيغة ما ذكره السخاوي في المنهج البديع
من أن في بعض ألفاظ الحديث المذكور لبعضهم من كتب في كتابه صلى الله عليه وسلم
لم تزل الملائكة تستغفر له مادام في كتابه انتهى (قوله وسلم) جمع بين الصلاة والسلام
امثالًا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولما نقله النووي عن العلماء من كراهة افراد
أحدهما عن الآخر قال في الامداد وظاهر هذا أي النقل عن العلماء انه اجماع وعدم معرفة
نقله عن البعض لا يقيم اذ يكفي فيه قول البعض وقرار الباقي لكن العذر عن أفراد أنه
يحتمل أن محل الكراهة فيمن اتخذ عادة فيخرج عنها بالجمع مرة أو أن من فعله منهم جمعها
بلسانه واقتصر على كتابة أحدهما أو أن الكراهة بمعنى خلاف الاولى لاطلاقها عليه
كثيرا فلا يشتد التحاشي عن ارتكابه أو يحتمل الحال على الذهول الى أن قال وقيد بعض
فقههاء اليمن كراهة الافراد بما اذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب والافلا افراد انتهى وهو غير
بعيد وان كان ظاهر كلام غيره قدينا زاع فيه انتهى (قوله وعلى آله) أتى بذلك امثالًا
لما ورد في ذلك من الاحاديث النبوية بل نقل الهاتني في حاشيته على تحفة الشارح عن ابن

الجزري ان الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا يعلمه ورد في حديث مرفوعا
 الا في سنن النسائي في آخر دعاء القنوت قال فيه وصلي الله على النبي ولم يقل فيه وآله وفي
 سائر الاحاديث التي ورد فيها صفة الصلاة عليه العطف بالآل انتهى ما نقله الهاتق
 وذكرنا في الاصل كلاما تنبئ من اجتهته (قوله وأصحابه) وجه ندب الاتيان بهم في
 نحو هذا المقام الحاقهم بالآل بقياس أولى لانهم أفضل من آل لا صفة لهم والنظر لما فيهم
 من البضعة الكريمة انما يقتضي الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضي كثرة
 العلوم والمعارف هذا بناء على ما هو المشهور في معنى الآل أما على ما قد اريد في نحو هذا
 المقام كما سيأتي في كلامه فالأصحاب رضوان الله عليهم جميعهم آل وكذلك غيرهم وحينئذ
 فافرادهم بالذکر لا لعنايتهم لما خصوا به عن غيرهم من الفضل ودفعنا توهم ارادة المعنى
 المشهور للآل هنا (قوله خصصتهم بعرفتك) أي الخاصة التي لا يشركهم فيها غيرهم وهي
 أعلى المطالب وأسنى المواهب والمعنى بها ما يقع من تجلي الحق تعالى لقلوب خواصه
 وتحقق أسرارهم بأحدثه وذلك لما أفاض عليهم سبحانه من أنوار الشهود وأطلعهم عليه
 من مكنون الوجود فانغمسوا في بحار الانوار وغرقوا في المعاني والاسرار وأما معرفة
 الله العامة التي يشترك فيها الخاص والعام بل هي أول الواجبات على الاطلاق قال صاحب
 نظم الزبد أول واجب على الانسان * معرفة الاله باستيقان

فالمراد بها معرفة وجوده تعالى وما يجب له من اثبات أمور ونفي أمور وهي المعرفة الايمانية
 أو البرهانية لا الادراك والاحاطة لامتناعه فالمعرفة خاصة وعامة فالعامة بها يخرج
 المكلف عن عهدة الواجب لكنها ليست مرادة في كلام الشارح هنا بل مرادة الخاصة
 ويثمرها التحقق بالمعرفة العامة وملاحظتها بنظر العقل فالمعرفة الاولى كروية بارأ وموج
 بحر والخاصة كالاصطلاح بالنار والغوص في البحر وهي ثمر البصيرة والمكاشفة ثم المشاهدة
 وكل يحصل له منها ما كتب له (قوله بعض الصلحاء) هو الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد
 العمودي (قوله أي ابتدئ) هذا متعلق بالجار والمجرور وبه الشارح بذلك على ان تقديره
 فعلا أولى لانه الاصل في العمل ولزيادة الاضمار في نحو ابتداءي وعلى أن تقديره مؤخر
 كما في بسم الله مجراها أولى لاقتضاء المقام مزيدا هتما بتقديم اسمه تعالى (قوله أو أولف)
 الذي يظهر أن تقديره ابتدئ وأفتتح في رتبة واحدة وان أولف أولى منهما ٣ ثم رأيت
 الشارح نفسه صرح بذلك في حاشيته على فتح الجواد حيث قال قوله أولف وأفتتح لم يرج
 أحدهما اختصارا والارجح الاول لان تقديره الالبق الى أن قال بخلاف أفتتح تألبي
 لا يشمل غير أوله الى آخر ما قاله وقد اقتصر على تقديره جماعة من المحققين (قوله متلبسا
 الخ) نبيه يدعى معنى الباء هنا وأنها إما أن تكون باء الملازمة أو الاستعانة أو المصاحبة
 وهي المرادة بقوله متبركا ويجري معنى التبركية في باء الملازمة أيضا فالملازمة التي هي
 معنى الباء محمولة على التبركية كما يحمل العام على الخاص وهذا بناء على تغاير الملازمة

وأصحابه الذين خصصتهم بعرفتك
 وأيدتهم ببرهانك (وبعد) فقد
 سألتني بعض الصلحاء ان أضع شرعا
 لطيفا على مقدمة الامام المحقق
 الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن
 بافضل الحضرة نفعنا الله بعلومه
 وبركته فأجبتة الى ذلك ملتصقا
 منه ومن غيره أن يتدنى بدعواته
 الصالحة وسائلنا من فضل مولانا
 أن يعم النفع به وأن يلغى كل
 مأمول بسببه وأن يجعله خالصا
 لوجهه الكريم وأقوى سبب
 للفرز بشهوده في جنات النعيم آمين
 قال المؤلف رحمه الله (بسم الله)
 أي ابتدئ أو أفتتح تألبي أو أولف
 متلبسا أو مستعينا أو متبركا
 باسم الله

٣ قوله أولى منهما قال العسقي لان
 البسملة مصاحبة لجميع المؤلفات
 من أوله الى آخره بخلاف ابتدئ
 فانها في الابتداء فقط وأفتتح أعم
 من ابتدئ اذ يطلق على افتتاح كل
 شروع وعلى أوفر وأكثر
 من الابتداء فان الآتي بنحو
 نصف الشيء يقال له مفتتح فيه اه

فقله الجزري

والمصاحبة والافهسي هي قال شيخ زاده في حواشي البيضاوي قوله وقيل الباء للمصاحبة
 أي للملازمة فالقدير مبتسبا باسم الله أقرأ لأن المصنف أراد أن يبين أن ملازمة القراءة
 بسم الله التبرك الخ ما قاله وقال العلامة محمد أمين في حواشي البيضاوي
 عند قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب أثناء كلامه مانصه قلت لم يذكر قوا بين المصاحبة
 والملازمة على ما يشهد به تتبع الكتب المبسوطة المعبرة في فرق بأن الباء التي للمصاحبة
 متعلقة بمحذوف بخلاف التي للملازمة وأدعى أن الفرق بينهما مشهور وقد ركب شططا
 انتهى وفي كلام غيرهما ما يؤيده وعليه فيصير المذكور في كلام الشارح معنيين للباء
 المصاحبة والاستعانة وظاهر كلام الشارح استواء وهما ورجح البيضاوي في تفسيره الاستعانة
 ورجح الزمخشري المصاحبة وأطال المحشون الكلام في الترجيح بينهما أبو جوده طوبى له
 فراجع حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي وغيرها أن أردت ذلك (قوله إذ لا اعتداد
 الخ) قال شيخ زاده في حواشي البيضاوي لما ورد عليه أي البيضاوي في جعله الباء للاستعانة
 أن الآية تقتضي التبعية والابتدال فهي تنافي التعظيم والاحلال دفعه بقوله من حيث
 أن الفعل لا يعتد به شرعا لم يصدر باسمه تعالى فإن الالفة جهتين جهة التبعية وجهة
 توقف نفس الفعل أو كماله عليها وقد لوحظ ههنا الجهة الثانية دون الأولى انتهى (قوله
 بما لم يصدر) أي بما لم يجعل اسمه تعالى في أوله (قوله من السمو) مستددا كالعلو وزنا ومعنى
 هذا عند البصريين فهو عندهم من الأسماء التي حذفت بحمازها أي وأخرها وهو الواو
 تخفيفا لكثرة الاستعمال فصارت الأخر نسيا منسيا وما قبله محل للأعراب ونيت أوائلها
 على السكون تخفيفا أيضا وأدخلوا عليها همزة الوصل واجتلاب الهمزة لا ينافي التخفيف
 اسقوطها درجا (قوله وهو عري) خلافا لمن قال أنه معرب (قوله ومشتق) خلافا لمن
 قال أنه مرتجل (قوله من أله) بكسر اللام وأصله الاله خففت الهمزة بالقاء حركتها على
 اللام الساكنة قبلها وحذفت فصارت آله ثم سكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية وذهب
 الشارح إلى أن أصله الله بالتسكير كما مام حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل
 علمه تعالى (قوله لعدم استجماعهم لشرائط الدعاء) التي منها كل الحلال (قوله على
 البالغ في الرحمة) أي بجلائل النعم في الدنيا والآخرة (قوله تعنت في الكفر) قال الشارح
 في حاشيته على تحفته هل تسمية الغيبة محرمة أو مكروهة مقتضى قولهم أن الصلاة يختص
 استعمال لفظها بالنبي والملائكة ولا تستعمل في غيرهما الاتباع فبكره استعمال لفظها كراهة
 هذا وقضية جعلهم تسمية مسيئة به من التعنت في الكفر يقتضي الحرمة بل الكفر كل
 محتمل رعبا بعضهم لا يقال لغيره تعالى وقال بعضهم والمنع من إطلاقه على غيره تعالى
 شرعي وكل منهما محتمل وعلى الأول لا يرد ما ذكر في الصلاة لأنها المماجات تبعاعا على الغير
 لم يكن لحرمتها مدرك متضح على أن لنا قول لا يجوز منها والرحمن لم يستعمل في الغير مقصودا
 ولا تبعافا فترقا فان قلت قولك بالكفر هل هو كذلك قلت الظاهر لا ولا التعنت من أولئك إنما

إذ لا اعتداد بما لم يصدر باسمه
 تعالى والاسم مشتق من السمو
 وهو العلو والله علم على الذات
 الواجب الوجود لذاته المستحق
 لجميع الكمالات وهو عري
 مشتق من أله إذا تحير لتحير الخلق
 في كنه ذاته تعالى وتقدس وهو
 الاسم الأعظم وعدم الاستجابة
 لأكثر الناس مع الدعاء به لعدم
 استجماعهم لشرائط الدعاء ولم
 يسم به غير الله قط (الرحمن) هو
 صفة في الأصل بمعنى كثير الرحمة
 جذأ ثم غلب على البالغ في الرحمة
 والانعام بحيث لم يسم به غيره تعالى
 وتسمية أهل الإمامة مسيئة به
 تعنت في الكفر (الرحيم) أي ذي
 الرحمة الكثيرة فالرحمن أبلغ منه
 وأتى به إشارة إلى أن ما دل عليه
 من دقائق الرحمة وإن ذكر بعد
 ما دل على جلالها الذي هو
 المقصود الأعظم

مقصود أيضا لثلاثيهم انه غير ملتفت اليه فلا يسأل ولا يعطى وكلاهما مستحق من الرحمة وهي عطف وميل روحاني غايته
 الانعام فهي لاستحالتها في حق تعالى مجازا ما عن نفس الانعام فتكون صفة فعل أو عن ارادته فتكون صفة ذات وكذا سائر
 اسمائه تعالى المستحيل معناها في حقه ٦ المراد بها غايتها (الجد) أى كل شئ بجميل سواء كان في مقابلة

نعمة أم لا ثابت وعمولك ومستحق
 (لله) وأردف التسمية بالجد
 اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز
 وعلا بما صح من قوله صلى الله
 عليه وسلم كل أمر ذي بال أى
 حال يهتم به لا يبدأ فيه بالجد لله
 فهو أجند وفي رواية أقطع وفي
 أخرى أبتأى قليل البركة وفي
 رواية ببسم الله الرحمن الرحيم
 وفي أخرى بذكر الله وبها يتبين ان
 المراد البسادة بأى ذكر كان
 وقرن الجد بالجلالة إشارة الى انه
 سبحانه وتعالى يستحقه لذاته
 لا بواسطة شئ آخر وأثر كغيره
 الجد على الشكر لأن الجد يعنى
 الفضائل وهى الصفات التى
 لا يتعدى أثرها للغير والقواضل
 وهى الصفات المتعدية والشكر
 يختص بالاخيرة (الذى فرض)
 أى أوجب (علينا) معشر الأمة
 يجابا بعينها لا رخصة فى تركه (تعلم)
 ما تحتاج اليه لمباشرتنا لاسبابه
 فالعبادات يجب على كل مكلف
 نعلم ما يكثر وقوعه من شروطها
 وأركانها فوراً فى الفورى
 بموسعا فى الموسع كالحج والمعاملة
 والمناحة وغيرها لا يجب تعلم
 ذلك فيه الا على من أراد التلبس

هو من ضمنه لكفرات أخرى وقعت منهم فتأمله واختار اليلقنى ان الكلام نتماه وفي
 المعرف بأل فيقال لغيره تعالى رحن وفي هذا تأييد للكرامة ثم رأيت أن لا يقال كذا في
 خلاف الادب فى أذكار النوى لا يقال يا خالق الخنازير مثلاً أديفاً يستعمل لا يقال فى
 الادب وكان الشائع على السنة الطلبة أن هذا حرام أخذاً من قولهم لا يقال فى النوى
 رحنه الله تعالى أن لا يقال لا يختص بالحرام ولا بالمكروه بل يستعمل فيما هو خلاف
 الادب أيضاً انتهى كلام الشارح فى حاشيته على تحفته ومنها نقلت (قوله مقصود أيضاً)
 أى ما دل عليه من دقائق الرحمة كحل القدر وشر الكحل (قوله فهمى) أى الرحمة بمعنى
 العطف والميل لاستحالتها فى حق البارى لتنزهه تعالى عن الانفعال فتفسر باعتبار الغايات
 ومثلها ما شا كلهما من الصفات كالرؤف (قوله يستحقه) أى الحمد لذاته لان الجلالة علم
 على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع صفات الكمال فلو قال الحمد للرحمن مثلاً لربما
 توهم اختصاص الحمد بصفة الرحمن دون غيرها من الصفات (قوله لا يتعدى) أثرها
 كالحسن (قوله المتعدية) كالأحسن (قوله وموسعا فى الموسع) قال الفزائلى فى
 الاحياء ما ملخصه اذا بلغ الرجل العاقل بالاحتلام أو السن فحقوقه ارباً مثلاً فأول واجب
 عليه تعلم كل شئ الشهادة ومعناها ما يكفيه أن يصدق به ويعتقده جزءاً من ذلك يحصل بمجرد
 التقليد والسماع من غير بحث وبرهان واذا فعل ذلك فقد أدى واجب الوقت وليس يلزمه
 أمر وراءه فى الوقت وانما يلزمه غير ذلك بعرض يعرض وذلك العارض اما أن يكون
 فى الفعل أو الترك أو الاعتقاد أى فى الفعل فبأن يعيش من ضحوة النهار الى وقت الظهور
 فيلزمه حينئذ تعلم الطهارة والصلاة فان كان صحيحاً وكان بحيث لو صبر الى زوال الشمس
 لم يتمكن من التعلم والعمل فى الوقت فلا يبعد أن يقال يجب عليه تقديم التعلم على الوقت
 ويحتمل أن يقال لا يجب قبل الزوال وهكذا فى بقية الصلوات فان عاش الى رمضان تجدد
 بسببه وجوب تعلم الصوم فان تجدد له مال أو كان له عند بلوغه لزمه تعلم ما يجب عليه من
 الزكاة ولا يلزمه فى الحال بل عند تمام الحول فان لم يملك الا الا بل لم يلزمه تعلم زكاة الغنم
 وكذلك فى سائر الاصناف من العبادات فاذا دخلت أشهر الحج لا يلزمه المبادرة الى علم
 الحج لانه على التراخي فاذا عزم عليه لزمه تعلم كيفية وأما الترك فذلك ايضا واجب فيما
 يعلم انه لا ينفك عنه وأما ما ينفك عنه فلا يجب تعلمه الا اذا تلبس به فلا يجب على الابكم تعلم
 ما يحرم من الكلام ولا على الاعمى ما يحرم من النظر ولا على البدوى تعلم ما يحرم فيه
 الجلوس من المساكن فان جلس على الحرير أو فى المنسوب وجب تعلمه الخ (قوله جمع)

به فن أراد أن يتزوج مثلاً امرأة ثانية لا يحل له حتى يتعلم غالب أحكام القسم ونحوه وعلى هذا فقس أما الإيجاب على الكفاية
 بمعنى انه اذا قام به البعض سقط عن الباقي فيعم سائر (شرائع الاسلام) وما يتوقف معرفتها أو كمالها عليه كالنحو وغيره

والشرائع جمع شريعة وهي لغة مشرعة الماء وشرعا ما شرعه الله لعباده من الاحكام فالإضافة بيانية أو بمعنى اللام وهو أولى إذا السلام هو الانقياد والاستسلام وتعرف الشريعة أيضا بانها وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى ما يصلح معاشهم ومعادهم (و) تعلم (معرفة) جميع أحكام (صحيح المعاملة) والمناحة والجنابة وما يتعلق بكل (وقاسدها) وانما وجب على الكفاية ذلك عينا وكفاية (لتعريف) أى معرفة (الحلال) الشامل للواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى (والحرام) حتى يفعل الحلال ويجتنب الحرام وفي نسخة من الحرام أى ليميز ٧ الحلال والطيب من الحرام الخبيث (وجعل

ما ل) أى عاقبة (من علم ذلك وعمل به الخلود في دار السلام) على أمر حال وأهناه من غير كدر يصيبه في قبره وما بعده بخلاف من لم يعلم ذلك لتركه الواجب أو علمه ولم يعمل به فان اسلامه وان كان متكفلا له بالخلود أيضا في دار السلام وهي الجنة الآتية قديما كون بعد مزيد عذاب ومؤاخدة (وجعل مصير) أى رجوع أو قرار (من خالفه وعصاه) عطف تفسير (دار الانتقام) وهي النار دائما ان كانت مخالفة بالكفر والافتقار كونها مصيره انه يستحق ذلك ان لم يعف عنه (وأشهد) أى أعلم وأبين (أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) في ذاته ولا في وصف من صفاته (المان) أى المتفضل على عباده المؤمنين من المن والمنة النعمة الثقلة ولا يحمد الا في حقه تعالى لانه المتفضل بما يليك حقيقة وغيره لا ملاك له معه فلم يناسبه المن

شريعة) فعيلة بمعنى مفعولة من شرع بين (قوله مشرعة الماء) أى مورد الشارب (قوله بيانية) اذا السلام ما شرعه الله لعباده من الاحكام (قوله أو بمعنى اللام) قال في شرح الأربعين النووية بأن يراد بالشرائع الاحكام الخ أى وبالاسلام الانقياد (قوله وضع الهى الخ) ولذا فسر الاسلام بما شرعه الله من الاحكام وهذه الاحكام هي ذلك الوضع الالهى الخ كانت الاضافة بيانية أيضا والافهى بمعنى اللام (قوله دار السلام) أى الجنة (قوله بالكفر) وهذا متضمن (قوله ان لم يعف عنه) أى فهو تحت المشيئة ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (قوله في ذاته) أى فلا يقبل قسمة ولا تجزى ولا نظير له ولا شريك له في ملكه ولا معين له في فعله (قوله النعمة الثقلة) وعلى هذا تكون المنة أخص من النعمة مطلقا اذا المنة مطلق النعمة سواء أ كانت ثقلة أى عظمة أولا وعلمه تكون المنة بمعنى النعمة من غير زيادة (قوله استدراج) أى فلا تحمد عواقبها (قوله بلخده) أى عبد المطلب ليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بألنى عام على ما ورد عند أبي نعيم في مناجاة موسى عليهما وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة والسلام (قوله لطابق اسمه) ومن ثمة لما قيل له لم سميت ابنك محمد ا وليس لاحد من آبائك وقومك قال رجوت أن يحمدني أهل الارض كلهم وفي رواية أخرى أنه أتى أمته آت في جملها ومما قال لها اذا وضعتني فسميه محمدا الآن يقال يمكن انها أنسيت ذلك وانما تذكره بعد تسمية جدته به ولم يسم أحد بمحمد قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب زمنه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب زعمته سمى قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفسا محمد بن عدي بن ربيعة بن سواد بن جشم بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي ومحمد بن أبي حنيفة بن الجلاح ومحمد بن أسامة بن مالك بن حبيب بن العنبر ومحمد بن البراء وقيل البر ابن طريف بن عترة بن عامر بن لبث بن عبد مناة بن كنانة البكري العتواري ومحمد بن الحرث بن خديج ومحمد بن حرماز بن مالك البعمرى ومحمد بن جرير بن أبي جرير ربيعة ابن مالك الجعفي المعروف بالشويقر ومحمد بن خراعى بن علقمة بن خراثة السلمي من بني

به (بالنعم) جمع نعمة وهي اللذة التي تحمد عاقبتها ومن ثم لم يكن لله نعمة على كافر وانما ملاذه استدراج (الجسام) أى العظام (وأشهد أن) سيدنا (محمدا) وهو علم موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة وسمى به نينا بالهام من الله لجدته بذلك لطابق اسمه صفته (عبده) قدمه لانه أكمل أوصافه ولذا خص بالذكر في أشرف مقامات كماله صلى الله عليه وسلم نحو نزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده ما أوحى وانه لما قام عبد الله يدعوه لاسمائه المعراج المتكفلة بغايات الكمالات المفاضة عليه صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة وما بعدها (ورسوله) هو انسان ذكر حرا وحي اليه بشرع وأمر بتبليغه وان لم يكن له كتاب ولا نسخ لنشر من قبله

ذكو ان ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن سفيان بن مجاشع ومحمد بن اليمد الأزدي ومحمد
ابن يزيد بن عمرو بن ربيعة ومحمد الاسدي ومحمد النعيمي ولم يذكر كوا الاسلام الا الاول ففي
سماق خبره ما يشعر بذلك والا الرابع فهو صحابي جرمنا وفيه ذكر عياض محمد بن مسلمة
الانصاري لكنه ولد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بأزيد من عشرين سنة (قوله وآثره) أي أثر
المصنف لفظ الرسول على النبي فقال ورسوله ولم يقل ونبيه (قوله في غير هذا الكتاب) أي
كالحققة والاياعاب وشرح الاربعين النووية وغيرها بأن الرسالة فيها التعلقان بالخلق والخلق
بخلاف النبوة قال والكلام في نبوة الرسول مع رسالته والا فالرسول أفضل من النبي قطعا
(قوله والاخذ بغتة) وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم (قوله بعض المحققين) مال اليه التقي
السبكي ومال اليه الشارح في كتبه ورجح الجلال الرمي ووالله الشهاب الرمي انه صلى
الله عليه وسلم لم يبلغ الى الملائكة (قوله لخبر صحيح) هو قوله صلى الله عليه وسلم وأرسلت الى
الخلق كافة رواه مسلم قال الشارح في شرح الاربعين النووية بل أخذ ببعض المحققين من
أئمتنا بعمومه حتى للجملات بأن ركب فيها عقل حتى آمنت به صلى الله عليه وسلم الخ ثم قال
فان قلت تكليف الملائكة من أصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال
تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضروري فيهم
فالتكليف به تحصيل الحاصل وهو محال انتهى (قوله الاتباعا) كقوله هنا وعلى آله وصحبه تبعها
للمصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فيكره أن يصلي على غير الانبياء والملائكة بطريق الاستقلال
والكلام في غير الرسول اما هو فله ان يصلي على من ذكر استقلالا قال تعالى وصل عليهم
ان صلاتك سكن لهم ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يصلي على من يأتيه بصدقته (قوله
من بني هاشم والمطلب) أي وبناتهم ما وهاشم جدته صلى الله عليه وسلم والمطلب جدنا
الشافعي رضي الله عنه وهما ابنا عبد مناف وكان لعبد مناف أربعة أولاد هاشم والمطلب
وعبد شمس ونوفل والنبي صلى الله عليه وسلم حصرهم الآل في بني هاشم والمطلب دون بني
نوفل وعبد شمس وقال صلى الله عليه وسلم لما جاءه بنو نوفل وعبد شمس نحن وبنو المطلب شيء
واحد (قوله لخبر ضعيف الخ) لعله باعتبار افراده طرقه أما مع الاجتماع فهو حسن لغيره
كما صرح به الزرقاني ولتنزه آل محمد كل شيء (قوله وان لم يره) كما عني (قوله للاتقال
الخ) أي ولا يجوز أن يؤتى بها في أول الكلام (قوله أصلها) أي وبعد ذلك أي أما بعد
(قوله لزوم الفاء في حيزها) أي لتضمن أما معنى الشرط وفعله وهو مهم ما يمكن لزومها الفاء
اللازمة للشرط غالبا قال التفناني في شرح التلخيص أما بعد أصله مهم ما يمكن من شيء
بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدأ وفعله هو الشرط وتضمنت معناها
فلتضمنها معنى الشرط لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزومها الصوق
الاسم اللازم للمبتدأ اقضاء ملحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان انتهى (قوله مهمما) اسم
شرط جازم في محل رفع مبتدأ ويكون بمعنى يوجد وضميره راجع الى مهمما لكونه عبارة عن

بالخلق وفيه نظر بينته في غيره هذا
الكتاب (المبعوث رحمة للانام)
أي الخلق أما كونه رحمة للخلق
قبل عليه الكتاب والسنة
والاجماع ومعنى كونه رحمة للكافر
انه لا يعاجل بالعقوبة والاخذ
بغتة كما وقع لأم من قبله وأما
كونه مبعوثا للخلق بناء على تعلق
قوله للانام بقوله المبعوث فهو
ما ذكره بعض المحققين لخبر صحيح
يدل له وهو اللائق بعلو مقامه
صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في
بعض الفتاوى ان الاصح انه صلى
الله عليه وسلم مرسل للملائكة بما
فيه من منع لمن تدبره (صلى الله عليه
وسلم) من الصلاة وهي الرحمة
المقرونة بتعظيم ويختص لفظها
بالانبياء والملائكة فلا يقال
لغيرهم الاتباعا (و) على (آله) هم
أقاربه المؤمنون من بني هاشم
والمطلب وقدير ادبهم في مقام
الصلاة كل مؤمن لخبر ضعيف
فيه (وصحبه) اسم جمع لصاحب
وهو من اجتمع بالنبي صلى الله
عليه وسلم ولو لحظة وان لم يره ولم يرو
عنه مؤمنا ومات على الايمان
(البررة) جمع بار وهو من غلبت
عليه أعمال البر (الكرام) جمع
كريم والمراد به هنا من خرج عن
نفسه وماله لله تعالى وكل الحكابة
يكذلك رضوان الله عليهم أجمعين
(وبعد) كلمة يؤتى بها للاتقال من

أسلوب الى آخره كان صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأتون بأصلها وهو أما بعد في خطبهم لذلك ولكون أصلها ذلك لزوم الفاء في حيز
غالبا والأصل مهمما يمكن من شيء بعد الحمد للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
أي

(فهذا) المؤلف الحاضر في الذهن (مختصر) قل لفظه وكلامه (لا بد) أي لا غنى (لكل مسلم) يحتاج إلى معرفة ما هو مضطر إليه من العبادات ومحتاج إليه من المعاملات (من) معرفته أو ٩ من (معرفة مثله) ليكون على بصيرة

من أمره وبينه من ربه والاركان مستق عيانه وخطب خطب عشواء (فيتعين) حينئذ عليك أيها الراغب في الخير (الاهتمام به) أي بهذا المختصر أو مثله حفظا وفهما وكناية (و) عليك أيضا (أشاعته) في البلدان ليكون لك نصيب من الاجرا إذا دل على هدى كفاعله وليس المطلوب منك الايصال للهدى فان الهدى هدى الله وحده وحينئذ (فانا أسأل الله الكريم أن يفتح به) فانه لا ينجيب من اعتمد عليه ولجأ في مهماته إليه (وأن يجعل جمعي له) من منقذات الكتب (خالصا لوجهه) أي ذاته (الكريم) أي المتفضل على من شاء بما شاء انه جواد حلیم رؤف رحيم

هذا * (باب) * وفي نسخة كتاب أحكام (الطهارة) وهي اغتسل الخلوص من الدنس الحسي والمعنوي كالغسل وشرا ما توقف على حصوله اباحه كالغسله الاولى أو ثواب مجرد كالغسله الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المستونين (لا يصح) ولا يجل (رفع الحدث) الاصغر وهو ما أوجب الوضوء والا كبر وهو ما أوجب الغسل (ولا إزالة النجس) الخفيف وهو بول الصبي الا في ذكره والمغلف وهو نجاسة نحو الكلب والمتوسط وهو ما عدا ههما من

أي شيء ومن شيء من زائدة وشي اسم يكن والجملة الظرفية في محل نصب خبر يكن فقدم عليه وقوله فهذا المؤلف الخبزاء الشرط وقدم لفظه بعد الحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الفاعلية فصل بين أداني الشرط والجزاء لاستقباحهم وتواليهما ثم حذف المضاف إليه بعد حذف فاعله لأن المضاف فاعله هو المؤلف (قوله) ومحتاج إليه من المعاملات (فيه) انه لم يذكر فيه شيء. أمن المعاملات ولعله بنى هذا على ما بلغه ان مصنفه وصل فيه إلى قريب من نصف الكتاب لكنه قال لم يصح عندي ان المصنف يفيض إلى ذلك المحل وإنما الذي في نسخ الكتاب المعتمدة الوصول إلى عقب فصل متعلقات الشعر أو يكون الشارح بنى هذا على ما عزم عليه من اكمال الكتاب متناوئرا حبل وقد وصل فيه إلى القرائض وانما لم أحسن عليه لأن المشهور من نسخ الكتاب والمتداول في أيدي الطلبة إلى عقب فصل متعلقات الشعر (قوله متن) أي ظهر (قوله) وخطب خطب عشواء (قال في القاموس خطب خطب عشواء ركب على غير بصيرة والعشواء الناقلة لا تبصر أمامها الخ) (قوله) الايصال للهدى (اذ ذلك مخصوص بالباري عز وجل وقد يستعمل الهدى في حق الباري بمعنى الدلالة قال تعالى وأما عود فهديناها م أي دللناها - فاستحبوا العمى على الهدى ولو أولوا صوابهم لم يستحبوا العمى على الهدى والهداية في حق غير الله بمعنى الدلالة قال تعالى وانك لتهدى إلى صراط مستقيم أي لتدل إليه وقال تعالى انك لتهدى من أحببت أي لا توصله وإنما لك الدلالة وقس على ذلك ما يترتب عليك من معنى الهداية والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب * قال المصنف نفعنا الله به وبعلومه في الدارين

هذا (باب) وفي نسخة كتاب (أحكام الطهارة)

بفتح الطاء مصدر طهر بفتح هاءه أفصح من ضمها مضارعه بطهر بضمها فافهم ما وحكى كسرهما فيه قال في شرح العباب وقباسه فتح مضارعه انتهى وأما بضم الطاء فاسم للما الذي يتطهر به أو بليقية ماء الطهر وأما بكسرها فاسم لما يضاف إلى الماء من سدر ونحوه وأما طهر بمعنى اغتسل فذات الهاء (قوله الحسي) كالأنجاس والمعنوي كالعيوب من الحقد والحسد والرياء ونحوها قيل حقيقة فيهما وصححه الملقيني وقيل مجازي في أحدهما (قوله) وهو ما أوجب الغسل قال في الحقيقة وقد يقسم هذا إلى الأكر نظرا إلى تفاوت ما يجرم به إلى متوسط وهو ما عدا الحيض والنفاس وأكبر وهو ما اذ ما يجرم بهما أكثر انتهى وعلى هذا جرى في النهاية والخطيب الشريفي وغيرهما وقسمه بعضهم أربعة أقسام أكبر وهو الحيض والنفاس وكبير وهو ما أوجب الغسل بمعا عداهما وأصغر وهو ما أوجب غسل الرجلين فقط عند نحو انتهاء مدة مسح الخف وصغير وهو ما أوجب الوضوء ونظر فيه (قوله) النجس قال الشهاب البرلسي الشهير بعلمه في حواشيه على شرح المنهاج للجلال المحلي النجس هنا بفتح الجيم مصدر بمعنى النجس تقول نجس نجس كعلم يعلم ويشرف يشرف أيضا

بافضل ل سائر النجاسات الآتية ولا فعل طهارة ساس ولا طهارة مستنونة

(الاجماع) علم أو ظن كونه ماء مطلقا وهو ما (يسمى ماء) من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بحاله كما البحر وما ينقد منه الملح وينحل اليه نحو البرد والذي استهلك فيه الخليط والمترشح من بخار الماء الطهور المغلي والمتغير بالاغنى عنه أو بجوارره لانه يسمى ماء لغة وعرفا وما يباطن دود الماء وهو المسمى بالزال لانه ليس بحيوان وما جمع من ندى وليس نفس دابة في البحر ودليل الحصر المذكور في الحدث آية التيمم والاجماع

(قوله بالنسبة للعالم بحاله) زاد في التحفة والاياعاب عند اهل اللسان قال في الايعاب وظاهره ان المراد فهم العالم بحاله من اهل اللسان لا يدخل المتغير كثيرا بما لا يضر كطين وطحالب أو بجوارره فان اهل اللسان والعرف لا يمتنعون كما قاله الراعي من ايقاع اسم المطاق عليه وبه يتدفع القول بأنه غير مطلق وانما اعطى حكمه في جواز التطهر به للضرورة اهـ جل الليل (قوله بضم الميم وفتح اللام) مبنيا للمجهول من اغلاه فهو اسم مفعول من الرباعي ويصح فتح الميم وكسر اللام على انه من الثلاثي أي من غلاه اهـ عبد الحى

فجسا بفتح الجيم فهو نجس بالكسر وبالفتح أيضا على وزن مصدره وباسكان الجيم مع كسر النون وفتحها أو نجسته ونجسته تهذى بالهمزة والتضعيف انتهى وقوله وباسكان الجيم الظاهر انه معطوف على قوله أو بفتح الجيم كما يدل عليه كلام غيره وعبارة القليوبي في حواشى المحلى الى النجس بفتح النون وكسرها مع سكون الجيم وكسرها وبفتحهما معا لغة الشئ البعيد أو المستقذر وشراها هنا وصف يقوم بالمحل عند ملاقاته لعين من الايمان الله مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من الخ) أى بالاجتهاد عند اشتباه الطاهر بالنجس (قوله بالنسبة للعالم بحاله) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرض الطهارة على الاصح والمتغير تقدير الاحساوكدون قلته وقع فيه نجس لم يغيره فالعالم بحاله الايد كرها لا مقيدة (قوله كما البحر) فانه وان كان مقيدا بالبحر لكنه قديم منقذ والظاهر هو القيد للارزم كما قيده الشارح (قوله وما ينقد منه الملح) أى والماء الذى ينقد منه الملح وهو في بلدنا هذه النهر الملح فانه وان كان مقيدا بكونه ينقد منه الملح لكنه قديم منقذ (قوله وينحل اليه نحو البرد) أى من الثلج أى فان فهو البرد اذا انحل ما يصدق على مائه انه ماء غير مقيد بقيد لازم وتقييده بكونه ماء برده منقذ (قوله استهلك فيه الخليط) أى بحيث لم يغير أحد أوصافه تغيرا فاحشا يمنع اطلاق اسم الماء عليه لاحسا ولا تقديرا (قوله المغلى) قال القليوبي في حواشى المحلى بضم الميم وفتح اللام انتهى وقيده بالمغلى لانه محل الخلاف فالبحر المترشح من غير واسطة نار من ماء طهور طهور بلا خلاف (قوله أو بجوارره) أى الماء المتغير بجوارره (قوله لانه ليس بحيوان) قال الشارح في الايعاب بل ينقد من دخان يسطع من الماء فيشبه الدود قاله القاضى وتبعه العجلى الخ قال في التحفة وليس بحيوان فان تحقق كان نجسا لانه فى انتهى (قوله وما جمع من ندى) رأيت بخط الهاتفي على هامش حاشيته على تحفة الشارح مانصه هو الماء الذى يقبع على الزرع والحشيش الاخضر خصوصا في أيام الربيع وذكر بعض الحنفية انه من نفس حيوان في البحر انتهى وفي الامداد للشارح والقول بأنه نفس دابة في البحر لا دليل عليه وان أطال ابن العماد في الاتصاره انتهى قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم ان هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الامر أنه يحتمل حقيقة أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فخرج لذلك على ان الاصل فيما هو على صورة الماء الخالى عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع بالشك انتهى (قوله آية التيمم) الشاهد منها قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتميموا فقلوه قميموا صيغة امر تقيدا للوجوب فلورفع الحدث غير الماء لما وجب التيمم عند فقدده ولا رندا بالبارى الى استعماله فدل ذلك على حصر رفع الحدث والخبث في الماء (قوله والاجماع) نقله ابن المذر والغزالي في الوسيط قال في التحفة واعترض انتهى أى بأن ابن أبى ليلى وأبا بكر

اعترض الرافعي حكاية الاجماع على الماء في الحدث بان نبيذ القرمط طهر له عند ابي حنيفة عند اعواز الماء في السفر واجب بأن هذه صورة جوزت للضرورة فلا تنافي الاجماع كما ان حل الميتة للمضطر لا ينافي اجماعه على حرمتها لكن يرد عليه قول ابن ابي ليلى يجوز رفع الحدث وازالة العجز بكل مائع طاهر اه جل الليل

وفي الخبث ما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله وفي غيرهما القياس عليه ما دخرج بالملق المذكور المائع كالخل والجماد كالتراب في التيمم والتجامة المغلظة والجحر في الاستنجاء وأدوية الدباغ ونحو ماء الزعفران مما قيد بل ازم فلا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا ولا يستعمل في طهر غيرهما (فان تغير) حار طعمه (وحدده) أو لونه (وحدده) أو ريحه (وحدده) (تغيرا فاحشا) بأن سلب اطلاق اسم الماء عنه حتى صار (بحيث لا يسمى ماء مطلقا) وانما يسمى ماء مقيدا كما ورد أو استجده اسم آخر كالمرقة مثلا وكان ذلك التغير (بمخالط) مخالط للماء في صفاته أو واحدة منها وهو ما لا يمكن فصله (طاهر يستغنى) الماء (عنه) بأن لا يشق صونه عنه ككافور وريح وقطران

الاصم جوزا رفع الحدث بكل مائع طاهر لكن قال النووي في شرح المذهب الاصم لا يعتد بخلافه وما نقل عن ابن ابي ليلى لم يصح عنه وعن أبي حنيفة جواز بالنيذ وحكي عن الاوزاعي وحكي الترمذي عن سفيان الوضوء بالنيذ وهذا يؤيد الاعتراض (قوله بغسله) أي الخبث والحدث في الصحيحين وغيرهما حين بال الاعرابي في المسجد فقال صلى الله عليه وسلم صبوا عليه ذنوبا من ماء والذنوب الدلو المملوءة ماء والامر للوجوب فلورفع غير الماء ثم يجب غسل البول به وزاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أول الحديث المذكور انه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا فلم يلبث أن بال في المسجد (قوله وفي غيرهما) أي غير الحدث والخبث من طهارة الساس والطهارة المسنونة (قوله وخرج بالملق المذكور المائع الخ) المائع كالخل والجماد كالتراب والجحر في الاستنجاء وأدوية الدباغ فهذه خرجت بقوله ماء ونحو ماء الزعفران مما قيد بقيد لازم خرج بقوله مطلق كما هو ظاهر (قوله كالتراب في التيمم) قال في التحفة وكون التيمم برفع لا يرد لانه رفع خاص بالنسبة لضرر واحد وكلاهما في الرفع العام وهذا خاص بالماء انتهى وفي شرح الروض لشيخ الاسلام حتى التراب في غسالات الكلب فان المزيل هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب في غسله منها كما سيأتي في بابه انتهى أي فالتراب فيها شرط لا شرط (قوله والجحر في الاستنجاء) أي فانه مخصص كافي التحفة وغيره فليس بمنزلة الأثرى انه لو غسل المصلي مستجبرا لا تصح صلاته وقد اشترطوا بشرط في جواز الاستنجاء بالجحر لو كان الجحر من بلا لم يحجج لا كثرها (قوله وأدوية الدباغ) أي فانه محمولة لا منزلة (قوله مما قيد) هذا بيان لنحو من قوله نحو ماء الزعفران وهو مثال للتقيد بالاضافة ومثله المقيد بالصفة كما وافق والمقيد بأداة عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رأيت الماء أي المعهود وهو المني (قوله وهو) أي المخالط ما لا يمكن فصله أي عن الماء هو أحد ثلاثة آراء في تعريف المخالط ورجحه في شرح الارشاد ثانيا هو ما لا يتم في رأي العين ورجحه في شرح العباب والجمال الرملي في النهاية ثالثها المتعبر بالعرف قال في التحفة أشهرها الأول قال وقضية جزمهم باخراج التراب أي عن المخالط على الأول ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مائلا ورجح شيخنا في بعض كتبه تبع الشيخ القباياتي ولا يزرعة مادات عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التراب مخالط وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد قال الشارح في الامداد ويمكن رده ما أي الوجهين الآخرين للأول انتهى وفي التحفة له قديقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مائلا لا يتم في رأي العين فيتمدان ويكون ماد لا عليه بياننا للعرف انتهى (قوله رخوا) خرج به الصلب فهو مجاور لا يضر التغير به فهو نوعان ومثله القطران كافي التحفة والامداد والنهاية وغيرها قال في النهاية الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به القرب ان تحفة قنا تغير به وانه مخالط فغير

يحتلطان بالماء وغروان كان شجرة
 ثابتا في الماء (لم تصح الظهارة به)
 لانه ليس عاريا عن القيود
 والاضافات فلا يلحق بمورد
 النص العري عنها (والتغير
 التقديري كالتغير الحسي
 فلو وقع فيه) أي الماء ما يوافقه
 في صفاته ومنه (ماء ورد لرائحة
 له) سواء أوقع في ماء **كثير**
 ام قليل والماء المستعمل لكن
 ان وقع في ماء قليل لان المستعمل
 اذا كثر طهر فأولى اذا وقع في
الكثير (قد رخصنا) للماء
 (بأوسط الصفات) كطم الرمان
 ولون العصور وريح الالاذن فان غير
 بفرضه في صفة سلب الطهورية
 وان كان عند فرض المخالفة
 في غير تلك الصفة لا يغير وذلك
 لانه لموافقه لا يغير فاعتبر بغيره
 كالحكومة (ولا يضر

(قوله مال في شرح العباب الى
 الاول) وجرى عليه الخطيب في
 الاتناع فقال بأن تعرض عليه
 جميع هذه الصفات لا المناسب
 للواقع فيه فقط اه قال العلامة
 المدابقي في حاشيته قوله لا المناسب
 للواقع فيه فقط كان يقتصر في
 مسئلة اختلاط ماء الورد المنقطع
 الرائحة على فرض مغير الريح اه
 جل الليل باختصار

طهور وان شككنا أو كان من مجاور قطه ورسوا في ذلك الريح وغيره خلافا للزر كشي
 وخالفه الشارح قال في التحفة وما في مقره ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن باطنها
 بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من القطران المخالط
 انتهى ووافقه سم في شرحه على مختصر أبي شجاع قال لانه مجاورا ومخالط في مقر الماء
 انتهى وفصل الشهاب البراسي فقال في حاشيته على المحلى مانسه القطران الذي يجعل في
 القرب ينبغي أن يقال فيه ان كان وضعه فيها لا صلاح الطرف الحق بما في المقر وان كان
 لا صلاح الماء وهو الظاهر ضرر بشرطه انتهى ويوافقه قول التحفة لا صلاح ما يوضع فيها بعد
 من الماء (قوله يحتلطان بالماء) هذا بالنسبة للكافور الرخاوذ الذي يختلط بالماء (قوله
 وغر) قال البراسي في حواشي المحلى ان لم تكن أي الثمار مجاورة فانها تضر قطعاً والفرق
 بينها وبين الورق **كان** التحرز وجرى العادة بالمبادرة الى التقاط الثمار (قوله
 ما يوافقه في صفاته) بيان للتغير التقديري فاذا وافق الساقط في الماء الماء في صفاته
 الثلاثة قدر مخالفاً ووسطاً في الثلاث وان كان الواقع في الماء يوافق الماء في بعض الصفات
 كما ورد منقطع الرائحة له طعم ولون مخالفان لطم الماء ولونه فهل يفرض الصفات
 الثلاث أو يكفي بفرض غير الريح الذي هو الاشبه بالخليط مال في شرح العباب الى
 الاول حيث قال ما ملخصه ظاهر العباب كالجمع انه لو وقع فيه مائع يوافقه في الريح
 مثلاً دون غيره اظهره لا يقدر مخالفاً لا في الريح وفيه نظر وقضية قولهم مائع يوافق
 أحداً وصفاته خلافه وهو ظاهر انتهى لكه قال بعد أسطر أثناء كلامه ان فرضه مخالفاً
 في الجميع انما يأتي فيما اذا كان يوافق في الجميع بخلاف ما اذا كان يوافقه في بعضها فقط
 فانه لا يفرض مخالفاً الا فيما وافق فيه فقط كما مر آنفاً انتهى فهذا يخالف ما قدمه آنفاً لا
 أن يقال ان ما ذكره آخر أمشي فيه على ظاهر كلام المصنف السابق عنه وقد أحال فيه على
 ما مر آنفاً ويؤيد ذلك تعبير التحفة وهو كما ورد لاربع له فانه يقدر وسطاً كريح لاذن ولون
 عصير وطعم ماء رمان فان غير مع ذلك ضرر ولا فلا انتهى ففرض تقدير الاوصاف الثلاث
 مع **كونه** لم يذكر في ماء الورد الا كونه منقطع الريح فيصدق ذلك بما اذا كان له طعم
 ولون وقال القليوبي قالوا ولا بد من عرض الصفات الثلاث وان لم يكن للواقع الا صفة
 واحدة حتى لم يتغير في واحدة فهو طهور وفيه نظر الخ وفي حواشي شرح المنهج للعلبي
 خرج بقوله ما يوافقه في صفاته ما لو وافقه في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلاً كما
 ورد منقطع الرائحة له لون وطعم مخالف للون الماء وطعمه هل يفرض الصفات الثلاث
 أو يكفي بفرض مغير الريح الذي هو الاشبه بالخليط ذهب الى الاول شيخنا والى الثاني
 الروياني وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بأنفسهما لم يغيرا فلامعنى لفرضهما
 انتهى (قوله فاعتبر بغيره كالحكومة) أي في كل جرح لا مقدرة فيه من الدية ولا تعرف
 نسبه من مقدرة فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للريق اذا حتر لا قيمة له فيقدر الجني عليه رقيقاً

تفسير يسير) وهو ما لا يجمع اسم
الماء) وان كان مخالط يستغنى عنه
لانه صلى الله عليه وسلم توسا من
قصعة فيم الأثر عجين) ولا يضر تغير
بمكث) لتعذر الاحتراز عنه
(وتراب) ظهور وان قلنا انه مخالط
لانه يوافق الماء في الطهورية بخلاف
التجسس والمستعمل (وطعلب) لم
يطرح ولومتقتا العسر الاحتراز
عنه وهونيت أخضر يد لول الماء
فان طرح ضران كان متقتا
والأفلا (وما في مقتره وعمرة) من
نحو نورة وزرنيخ ولومطبوخين
وطين لم يكثر تغير الماء به بحيث صار
لايجري بطبعه لذلك (ولا يجاور)
وهو ما يمكن فصله (كعود ودهن)
ولومطيين

(قوله والذي يتجه في التراب انه ان
جعل مخالط الخ) اعلم ان الذي
حققه في الایعاب أن التراب
مخالط على الاصح قال اعدم تنزه
للساظر عند اختلاطه واما بعد
رسوبه أسقل الماء فهو حيثئذ
مجاور ولا كلام فيه حيثئذ وانما
الكلام مادام الماء به متغيرا اه
وقال بعد هذا باسطرمانه وقد
علت أن منع بعضهم ~~المستعمل~~ كونه
مخالط بما ذكره غير صحيح لانه اذا
نزل الى القصرار وصفا الماء صار
مجاررا فلا اشكال حيثئذ وانما
الكلام في حال التغير به فهو
مخالط لعدم تنزه حال التغير للناظر
اه مختصرا بما كتبه جهل الليل

ويظهر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمته فيعتبر ذلك من دية الخرفا لحكومة جزء من هين
الدية نسبتها الى دية النفس مثل نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقا فاذا كانت قيمة
المجنى عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة وبها تسعة مثالا وجب عشر الدية
(قوله تفسير) هذا محترز قوله أو لا تغيرا فاحشا (قوله وان قلنا انه مخالط) ماخذ
الخلاف المبني عليه ما سبق من الخلاف في تعريف المخالط قال في الامداد والذي يتجه في
التراب انه ان جعل مخالطاً وهو ما يفهمه تعريقه الثاني لانه لا يتم مادام التغير به
موجودا كان المتغير به غير مطلق أو مجاورا وهو ما يفهمه تعريقه الاول لانه يمكن فصله
بعد رسوبه كانه مطلقا الخ فعلى القول بأنه مجاور لا خفاء في عدم ضرره وعلى القول بأنه
مخالط تبكون العلة في عدم الضرر بطرحه وتغير الماء به التسهيل على العباد وقد أمر
الشارع بطرحه في ولوغ الكلب ولوسلب الماء أمر به (قوله بخلاف التجسس والمستعمل)
ظاهره ان التغير الفاحش بالمستعمل ضار مطلقا وعليه جرى في شرح الارشاد أيضا وفي
حاشية المحلى للشهاب البرلسي هو الظاهر كالماء المستعمل ~~السكر~~ في التحفة ان ذلك بناء
على انه مخالط والأفلا فرق كما هو واضح خلافا لمن وهم فيه وصرح باعتماده الجلال الرملي
في نهايته فقال لا يضر التراب المستعمل على المعقد كما أفاده الوالد رحمه الله خلافا لما يحسنه
الشارح في ذلك نعم ان كثرة تغيره به بحيث صار يسمى طينا سلبه الطهورية انتهى وبعبارة
التحفة ولم يصر طينا لايجري بطبعه والأثر جزمنا انتهت وسبق في قريبا في كلام الشارح وأما
التراب المتجسس فان كان يحكمى وطرح في ماء كثير ثم تغير به لم يضر لانه يظهر بمجرد طرحه
فيه فلم يتغير الا وهو ظاهر كما ذكره الشارح في فتح الجواد وغيره قال الحلبي والمسئلة
مذكورة في الاستنوى (قوله وطعلب) بضم الطاء وقع اللام وضعا ولا فرق بين ان
يكون بمقتر الماء أو عمرة (قوله ولومتقتا) أى الطعلب (قوله ان كان متقتا) قال
البرلسي في حواشي المحلى قال الاذرى ويشبه أن يكون الامر كذلك فيما لو طرح صحيحا
ثم تفتت وخالط انتهى قلت وينبغي جريان مثل ذلك في النورة والزرنيخ ونحوهما وقد
يعضد ما يحسنه نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلسي (قوله والأفلا)
أى لانه كالمجاور حيثئذ (قوله وما في مقتره وعمرة) قال في الایعاب المراد بما فيه ما هو خلق
في نحو الارض أو مصنوع فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها لا تلك
الحيثية فانه يستغنى الماء عنه ولا يكاف تحويل المجرى على الاول وان أمكن كما في الشرح
الصغير انتهى (قوله لذلك) أى لتعسر الاحتراز عنه (قوله ودهن) قال الشهاب البرلسي
في حواشي المحلى مانعه من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقود
انتهى (قوله ولومطيين) قال الشارح في شرح العباب والمراد بالعود المطيب القمارى
بكسر القاف نسبة لقمار محل بالهند ذكره أبو عبيد قيل ولعل صوابه بفتح القاف كما يصرح
به كلام القاموس انتهى ما أردت نقله من الایعاب وظاهره ان المطيب في كلامهم بكسر

ومنه البخور وان حسكر
وظهر في الريح وغيره لان الحاصل
بذلك مجرد تروح فهو كالتغير
بجيفة على الشط ومنه أيضا
ما أغلى فيه بخور وتمر بحيث لم
يعلم انفصال عين مخالطة فيه بان
لم يصل الى حد بحيث يحدث له اسم
كالمرقة (ولا يعلج ماء) لان عقاده من
عين الماء كالنيل بخلاف الملح الجلي
فيض التغير به ما لم يكن بمقدار الماء
أو يمر به وكالماء المتغير بخلط
لا يؤثر فلا يضر صبه على غير متغير
وان غيره كثيرا لانه ظهور (ولا
يورق تشار) بنفسه (من الشجر)
ولور يعبا بخلاف المطروح
للاستغناء عنه ولا يضر تغير بالثر
ان تشار بنفسه ولو شك هل
التغير يسيرا وكثيرا كاليسيرا
هل زال التغير الكثير لم يظهر

(قوله وفي حاشية الشبراملسي الخ)
قال في اليعاب نقلا عن المجموع
والجواهر وغيرهما والحب كالبز
والثران غير وهو بحاله مجاور
وان اصل منه شيء فخالط فان
طبخ وغير ولم يتحل منه شيء
فوجهان أحدهما لا يسلبه كالأ
يقله والثاني يسلبه لانه استجد له
اسم كالمرق ويحريان فيما اذا تغير
بشحم أذيب فيه بالنار أو وجه
الوجهين انه لا أثر لجرد الطبخ بل
لا بد من يقين انفصال شيء منه
بحيث يستجد له بسبب ذلك اسم
آخر إما ملخصا

الماء بصيغة اسم الفاعل لكن رأيت في - واثي المحلى للشهاب القليوبي مانصه قوله
مطيبين بفتح التحتية المشددة أولى من كسر هالانه اذا لم يضر المصنوع فاندلج أولى
انتهى ومجمله كالايجني اذا طبب العود بطيب مجاور ولا ضرر وفي حاشية الشبراملسي على
النهاية كالعود ما لوصب على بدنه أو ثوبه ما ورد ثم جف وبقيت رائحته بالحل فاذا أصابه
ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم تسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير
بمجاور أو ما لوصب على المحل وفيه ماء يتصل واختلط بما صبه عليه ثم قد رخصنا واسطفا
انتهى بجروقه (قوله ومنه البخور) أي من المجاور فلا يضر تغير الماء بالبخور (قوله على
الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها الى الماء لا أنها اتصلت به (قوله بان لم يصل الى
حد الخ) قال الشارح في اليعاب أما اذا سلب الاطلاق بالكلية بان صار لا يسمى ماء
ولا يضاف فيه لفظ الماء الى ذلك الغير بل انسلخ ذلك عنه بسائر الاعتبارات وحدث له
اسم آخر اختص به فان التغير به حينئذ يضر لاننا ندقق حينئذ انه انفصلت عنه عين مخالطة
فالتأثر به ليس من حيث كونه مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من الخاط انتهى وفي
حاشية تحفة الشارح للشارح والحاصل ان حدوث الاسم مع هجر الاسم الاول ظاهر أو
صريح في سلب طهوريته أي ان تحقق نزول عين ضارة فيه والاف هو محتمل لان ذلك
الحدوث من مجاورا اذا التغير به لا يضر ولو مع حدوث الاسم كما هو ظاهر انتهى وفي حاشية
الشبراملسي على النهاية نعم ان تحلل منه شيء كما لو نفع القر في الماء فاكسب الحلاوة منه
سلب الطهورية انتهى (قوله ولا يعلج ماء) قال في شرح العباب المراد به ما جسد من الماء
سواء أكان جوده بواسطة تربية السجدة أم لا والقول بأنه يضر لانه ليس من عين الماء
لان المياه تزلت عذبة من السماء ثم تحتلط بها الاجزاء الساخية فتعقد لها ولهذا لا يذوب
في الشمس ولو كان منعقد من الماء لذاب كالجمد يرد بأن انه قاده لها انما هو بواسطة
مجاورته لاجزاء السجدة من غير اختلاط لها به وعلى التناول فخالطه تراب كما يصرح به كلام
الوسيط فجزاه ماء وتراب وكل منهما لا يضر الى آخر ما أطال به في اليعاب (قوله ولا متغير
بخلط لا يؤثر) الخ كذلك التحفة وغيرها فان فيها ألا ترى انه لو وقع بما مجاور ومخالط
وشككا في المتغيره ما لم يضر فكذا هنا وخالف الجلال الرملي في نهايته في ذلك قال
لاستغناء كل منهما عن خلطه بالآخر وقد أفق به الوالدوي بغزبه فيقال انما ما آت يصح
التطهير بكل منهما انفرادا لاجتماعا انتهى واعتمد نحو الخطيب الشربيني أيضا (قوله
ولور يعبا) هذا هو الرابع من الثلاثة أوجه وقال أبو زيد المروزي لا يسلب التغير بالثريني
اغلبة التشار في الخريف بخلاف الربيع ولان الاوراق الخريفية قد امتصت الاشجار
رطوبتها وقرب طبعها من طبع الخشب بخلاف الربيعية (قوله بخلاف المطروح) أد
ان تقمت وعبارة التحفة وورق طرح ثم تقمت انتهت أما اذا لم تقمت فهو تغير بمجاور
فلا يضر وان طرح (قوله ولا يضر تغير بالثران تشار بنفسه) كذا رأيت في بعض نسخ

للاصل فيهما أو هل هو من محالط
أو غيره أو هل المغير محالط أو
محاور لم يؤثر

(قوله ورد القليوبي تصوير هذا
الاخير بما رددته عليه في الاصل
فراجع منه ان أردت) قال
القليوبي بعد نقل ما ذكر كذا قيل
وهو غير صحيح اذ لا يتصور في الشيء
الواحد ان يكون متميزا وغير متميز
في رأي العين فتأمل اه كلام
القليوبي ومراعاة ان الاشتباه
لا يتصور في المسئلة الاخيرة لانهم
حدوا المحالط بما لا يقبض في رأي
العين والمحاور بما يقبض حيث ذفان
تميز فهو محاور والاف هو محالط
فوجود الاشتباه غير ممكن
في ذلك وفيه نظر لانهم قد
اختلفوا في حد المحاور والمحالط
على ثلاثة آراء كما سبق واختلفوا
في المعقولة منها فراجع ما تعارض
رايان منها بالنسبة للشخص ولم
يترجع عنده احدهما على الآخر
فيقع ذلك في الماء ويغير فهل يغلب
حينئذ جانب المحاور والمحالط
الظاهر الاول تمسكا بالاصل الذي
هو تبين طهورية الماء قبل تغيره
فيستحب اذ اليقين لا يرفع الا
يقين مثله ويؤيد ذلك ما قدمته لك
من الخلاف القوي في ان التراب
هل هو محاور أو محالط فراجع
فظهر صحة هذا التعبير والله اعلم
اه من الاصل بصرفه

هذا الشرح وفي بعضها ويضر تغيره بالثران تناثر بنفسه انتهى والمعروف أن التغير
بالثران مطلقا وعبارة الشارح في شرح العباب أو وقع الترفيه وتغيره بالثران منه
يقينا كما علم مما مر لانه حيث ذم محالط يستغنى الماء عنه ومن غنة ضرر قطعا ولم يفرق الحال
بين وقوعه وإيقاعه ولا بين ما هو منه على صورة الورق كالورد وغير الخ ونحوه في نهاية
الجمال الرمي وغيره ابل قد سبق في كلام الشارح في هذا الكتاب ان التغير بالثران ضرر وان
كان شجرة نباتا في الماء فما هنا العلم من زيادة الفساخ أو لعل الصواب هذا التعبير بقوله
ويضر تغيره بثران تناثر بنفسه كما رأيت كذلك معزو البعض النسخ وعلى النسخة الاولى
السابقة التي فيها لا يضر يحمل على ما اذا لم ينحل منه شيء فان التغير به حيث ذم تغير محاور
لكنه يوهم ان الطرح يخالف الوقوع بنفسه وليس كذلك كما علمته مما قدمته آنفا عن
الاياب وعلى النسخة الثانية المتقدمة التي فيها يضر يحمل على ما اذا انحل من عينه شيء
يقينا وفيه أيضا الايهام السابق (قوله للاصل فيهما) أي في المسئلةين أما الاولى فلانا
تبين طهورية الماء قبل وقوع المغير فيه والاصل بقاء الطهورية حتى يتحقق رافعهما وفي
الثانية تبين ارتفاع الطهورية بالتغير الكثير يقينا والاصل بقاؤه حتى يتبين زوال ذلك
اذ اليقين لا يرفع الا يقين مثله ثم ما ذكر في الاولى مما أطبق عليه المتأخرون وأما
الثانية فخرى الشارح في بقية كتبه كالتحفة وغيرها على ما جرى عليه هنا ونقله شيخ
الاسلام والخطيب الشربيني عن الاذري وأقره وجزم به الشهاب البرلسي في حواشي
الحلى وغيره وخالف الجمال الرمي في ذلك فقال في نهايته طهور أيضا خلافا للاذري
انتهى وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع بعد نقل مقالة الاذري مانعه
وخالف فيه عملا باصل الطهورية عند احتمال زوال المانع منها انتهى (قوله أو هل هو)
أي التغير من محالط أو محاور أي بأن وقع في الماء محالط ومحاور وشك في التغير هل حصل
من المحالط أو المحاور (قوله أو هل المغير الخ) أي بأن وقع في المائي وشك هل هو محالط
أو محاور وعبارة الامداد للشارح أو هل هو من محالط أو غيره أو في شيء هل هو محالط
أو محاور لم يؤثر انتهى ورد القليوبي تصوير هذا الاخير بما رددته عليه في الاصل فراجع
منه ان أردته ورأيت في حواشي الشهاب البرلسي على الحلى مانعه لثاني عند الصبح
مثلا مطهر وعند الظهر طاهر غير طهور وعند العصر نجس وفي الاحوال لم يوضع عليه شيء
ولا أخذ منه شيء وهو الماء الذي يذفقه شيء من الطاهرات فلم يغيره عند الصبح ثم غيره وقت
الظهر ثم اشتد عند العصر بحيث أنكر انتهى كلام الشيخ حميرة ومنه نقلت قلت ويصح
زيادة وعند المغرب طاهر غير مطهر بأن تخلل ونحو ما قاله أن تقول عند الماء في الصبح
طهور وفي الظهر نجس وفي العصر طهور وفي الاحوال لم يوضع عليه شيء ولا أخذ منه شيء
وذلك بأن يكون الماء فالتين فيه بكرة مثلا لم يغيره عند الصبح ثم عند الظهر انحلت فيه
فغيرته ثم عند العصر زال التغير بنفسه * (تمة) * ضابط ما سبق في تغير الماء أن تقول

* (فصل) * في الماء المكروه

(قوله وما ديار غود) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أمر التازلين على الحجر ارض غود بأن يهريقوا ما استقوا ويعلقوا الابل الهجين وان يستقوا من بئر الناقة رواه الشيخان وهذا كالصرح في الحرمة ويدل له ظاهر قول التحقق يمنع منه والقناوى منى عنه لكن قال في المجموع يكره أو يحرم الضرورة واقتصر المصنف يعني صاحب العباب على الكراهة تبعا للشافعي وصاحب الروض وغيره وكلام المجموع آخر كالصرح في الكراهة فانه جهل ذلك واردا على قول المذهب لا يكره من ذلك الا ما قصد الى تشديسه فلو لانه مكروه لم يصح ايراده على هذه العبارة فاجرى عليه أو اثبت من التعبير بالكراهة صحيح بالنظر لذلك وأما بالنظر للعديد فالاقرب اليه الحرمة بل والتجاسة لانه صلى الله عليه وسلم يأمر بإضاعة المال الا لذلك اهـ جل الليل باقتصار

لا يخلو التغير اما أن يكون حصل بنفسه أو بشئ حل فيه فان كان بنفسه لم يضر وان تغير بشئ فلا يخلو اما أن يكون مجاورا أو مخالطا فان كان مجاورا لم يضر وان كان مخالطا فلا يخلو اما ان يستغنى عنه الماء أولا فان لم يستغن الماء عنه لم يضر وان استغنى عنه الماء فلا يخلو اما ان يشق عنه الاحتراز أولا فان شق عنه الاحتراز لم يضر وان لم يشق عنه الاحتراز فلا يخلو اما ان يمنع اطلاق اسم الماء أولا فان لم يمنع اقلته لم يضر وان منعه فلا يخلو اما أن يكون المغير رابا أو لها مائتا أو غيرها فان كان ذلك لم يضر والاضر انتهى ما ظهر للتحقيق في ذلك وما ذكرته في الاخبار انما هو بناء على أن التغير بهما غير مطلق وان التراب مخالط ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى وذلك بأن تقول يشترط لضرر تغير الماء ستة شروط أحدها أن لا يكون تغيره بنفسه ثانيا أن يكون المغير مخالطا ثالثا أن يستغنى عنه الماء رابعا أن لا يشق الاحتراز عنه خامسا أن يكون التغير كثيرا بحيث يمنع اطلاق اسم الماء سادسا أن لا يكون المغير رابا ولا لها مائتا وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما التجس فيتجنب ما وقع فيه مطلقا وان لم يغيره حيث كان الماء دون الفلتن والله أعلم

* (فصل في بيان الماء المكروه استعماله) *

قال الجمل الرمل في نهائيه وغيرها المياه ~~المكروهة~~ روهة غائية الشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وما ديار غود الا بئر الناقة وما ديار قوم لوط وما بئر برهوت وما بئر بابل وما بئر ذر وان انتهى وفي حاشية تحفة الشارح له القياس نجاسة مياه الحجر وأطال في بيان ذلك فراجع وفي بعض نسخ هذا الشرح زيادة ما يحسروا بدى في شرح العباب تردد في قياسه على أرض غود وميل كلامه الى الفرق بينهما وفي التحفة يكره الطهر بفضل المرأة للخلاف فيه قيل بل ورد انتهى عنه وعن التطهر من الاناء النجاس اهـ وجرى الشارح على عدم كراهة الطهر بفضلها في الامداد وحاشية التحفة قال فيه ما والنهي عنه لم يصح وكذلك البراسي وغيره قال والاخبار الصحيحة واردة في الاباحة والمراد فضلها وحدها أما اغتسال الرجل أو وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه ومنع الوضوء بفضلها اذا خلت به جمع منهم احمد بن حنبل في رواية أى وان لم تمسه تنزى لا للتلوة منزلة المس مع قولهم بطهارته لخبر نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة حسنه الترمذى وفي شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وان لم تمسه دون مامسته في شرب أو أدخلت يدها فيه بلانية اهـ وذهب الخطيب الشريفي تبعا للشيخ الاسلام زكريا الى كراهة ازالة النجاسة بماء زمزم وفي التحفة وشرح المحرر للزيادى أن ذلك خلاف الاولى انتهى قال في التحفة وجرم بعضهم بجرمته ضعيف بل شاذ وهو أفضل من ماء الكوثر خلافا لمن نازع فيه انتهى وجرم في العباب بجرمة الاستنجاء بماء زمزم وقد علت بضعفه وفي التحفة وغيرها يكره ماء و تراب كل أرض غضب عليها الا بئر

(يكروه) شرعا تنزيها (شديدا)
 السخونة وشديدا البرودة) أى
 التطهير باحدهما وملافة
 للبدن للتألم به ومنعه الاسباغ
 فى التطهير وخروج بالشديد
 المعتدل فلا يكره وان سخن
 بنجاسة ولو مغلفة (و) يكره شرعا
 تنزيها أيضا (المشمس) بقصد
 وبدونه أى استعماله ماء كان
 أو ماء قلبه لا كان أو كثيرا
 صرح من قوله صلى الله عليه وسلم
 دعي ما يريكم الى ما لا يريكم وهذا
 منه لانه يورث البرص فطنا ولم يحرم
 لندرة تربه عليه ومن ثم لو أخبره
 بذلك عدل عارف بالطب أو عرفه
 بنفسه حرم عليه وانما يكره ان
 شمس (فى جهة حارة) كتهامة
 لباردة كالشام ولا معتدلة كمصر
 (فى اناء منطبع)

(قوله ومنعه الاسباغ) قال سم
 فى حاشية التحفة أى على الوجه
 الكامل لا مطلقا وقال فى حاشية
 الفرر أى من شأنه ذلك قال فى
 الابهاب منه يؤخذ انه لا يشترط
 فى كراهتهما كونهما بحيث يتولد
 منهما ما ضرر يبيح التيمم خلاف
 ما يؤهمه كلام بعضهم لانه
 اذا وصل الى هذه الحالة يحرم
 استعماله كما قاله المحب الطبري
 الخ ما قاله أصل

النساقه وسيأتى هذا فى كلام الشارح أيضا فمدخل فى ذلك مياه قوم عاد (قوله أى
 التطهير) أشار به الى تقدير ذلك فى كلام المصنف لان السخونة والبرودة لا كراهة فيهما
 كما هو ظاهر وانما الكراهة فى استعمالهما (قوله ومنعه الاسباغ) فى التحفة فان قلت
 ينافى هذا واسباغ الوضوء على المكروه قلت لا ينافيه لان ذلك فى اسباغ على مكروهه
 لا بقيد الشدة وهذا مع قبدها الذى من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها
 انتهى وذكروا المشاهير البرلسى وفى شرح المنهج لشيخ الاسلام نعم ان فقد غيره وضاق
 الوقت وجب أخاف منه ضررا حرم اه (قوله وان سخن بنجاسة ولو مغلفة) قال فى
 الامداد يؤخذ منه زوال الكراهة بتسخين المشمس وعليه فلا ينافى ذلك ما ذكر فى الطعام
 المائع لا اختلاط الاجزاء السمية بأجزائه فلا تقدر النار حينئذ على دفعها بخلاف مجرد الماء
 اذا سخن اه وفى النهاية للجمال الرملى الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تزول الكراهة ونقله
 عن اعتماد والده أيضا (قوله شرعا) لا طبا فقط والفرق بينهما ما أن الارشادية لا ثواب فى
 تركها وعند بعضهم لا فرق بينهما وعند بعضهم الثواب فى الارشادية دونها فى الشرعية لان
 فى تركها حفظا للنفس وهذا اعقده الشارح فى حاشيته على تحفته وأطال الكلام فيها فى
 الفرق بينهما بما ينبغي مراجعته وقد أشبعت الكلام على ذلك فى آخر رسالتى كاشف
 اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام فراجعها ان أردته ونقل الشارح
 فى الابهاب عن التاج السبكي انه قال التحقيق أن فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب
 ويجزى الامتثال يثاب ولهما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه الى
 آخر ما أطال به (قوله بقصد وبدونه) أشار به الى أن المراد بالشمس فى كلام المصنف
 ما شمسته الشمس فساوى تعبير من عبر بتمشمس وبه يجاب عن قول شيخ الاسلام فى شرح
 منهجه تعبيرى بتمشمس أولى من تعبيره بتمشمس اه على انه قد ذكر بعضهم أن الابهام
 الموجود فى شمس موجود فى التعبير بتمشمس أيضا لاحتمال أن تكون التاء فى تمشمس تاء
 المطاوعة أى شمسته فتشمس فهو تمشمس قال فى النهاية وضابط الشمس أن تؤثر فيه
 السخونة بحيث تفصل من الاناء أجزاؤه السمية تؤثر فى البدن لا مجرد انتقاله من حال لآخرى
 بسببها وان نقل فى البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك وبعبارة التحفة بحيث قويت على أن
 تفصل بحدتها منه زهومة اه وفى التحفة والنهاية أن كراهة المكشوف أشد من كراهة
 المغطى قال فى النهاية لشدة تأثيرها فيه (قوله ماء كان أو ماء) خرج بذلك الجامد
 فلا كراهة فيه كما صرحوا به (قوله وهذا) أى المشمس منه أى من الموقع فى الريب
 أى الشك (قوله ظنا) وفى بعض نسخ الشرح طبيا قال ابن النفيس وهو من حدائق
 الاطباء ما ملخصه ان الشمس بشرطه يورث البرص لان جوهر المنطبع مركب من الزئبق
 والكبريت ومن شأن الشمس تصعيد الزئبق فاذا كانت قوية بحيث لا تعجز عن تصعيد
 قدر يعتد به ولا تقوى على تحليل ما تصعده خالط المتصعد الماء فاذا لاقى البشرة من خارج

أى تمتد تحت المطرقة غير ذهب
وفضة من نحو حديد وقحاس
واستعمل (في بدن) لا دى
ولوميتا وأبرص خشى زيادة
برصه أو لحوان يلحقه البرص
كالخيل (دون) نحو (نوب) وان
ليس له لكن بعد جفافه (وتزول)
الكراهة (بالتبريد) بأن زالت
سخنوته فلا يكتفى خفة برده

(قوله وتزول الكراهة الخ)
لوشمس بعد التبريد في غير منطبع
قالذى اقتضاه اطلاقهم أنه لا تعود
الكراهة ويوجه باحتمال أن
التبريد أزال الزهومة أو تأثر بها
أو أضعفه وبأن الكراهة زال
سببها بالتبريد ولم يوجد بعد مسبب
وهو التشخيص بشرطه وبأن
الحرارة المؤثرة لا تسمى كون
الافى المنطبع لخصوصية فيه اه
سم على التحفة ملخصا (قوله أن
يكثرتقويه) أى في صورة ما اذا
مؤ غير النقيدين به ما وعبارة
النهاية وأما الموه بأحدهما
فالوجه فيه أن يقال ان كثر
التقويه بحيث الخ ما هنا وأما
صورة تقويه النقيدين بغيرهما فلم
يعرض لها في النهاية فلهذا لم ذلك
بجل الليل

خاص في المسام وأضعف القوة بما في الزئبق من السمية فيحدث البرص الى أن قال
وأما الذهب فامتزاجه شديد جدا فلا تقوى الشمس على أن تصعد منه أجزاء زئبقية
الا اذا كانت شديدة وحينئذ تقوى على تحليل المتصعد من الماء وأجاب عن كون الاطباء
المتقدمين لم يذكر واذا كان حصول الشرط المذكور نادرا وقل جدا حدوث البرص عن
هذا الماء خصوصا وهو من الاسباب الضعيفة وانما تؤثر عند شدة الاستعداد وعن كون
ملابسة الزئبق نفسه لا يورث برصا بانه اذا لم تصعد أجزاءه قد لا ينفذ في المسام قال على
أن لا يمنع احداث ذلك للبرص (قوله أى تمتد تحت المطرقة) قال الشارح في الایعاب
أى ما من شاته الانطباع أى الامتداد تحت المطرقة فمثل الشمس في بركة من جبل حديد
مثلا وخرج به غيره كالخزف والخشب والجلود والخياض لا تنفاه الزهومة المتولدة عنها
البرص اه (قوله غير ذهب وفضة) قال في التحفة ومغشى به يمنع انفصال الزهومة
بخلاف نقد غشى به أو اختلط بما تتولدهى منه ولو غلب غالب خلافا للزركشى الخ واعتبر
في النهاية أن يكثرتقويه بحيث يمنع انفصال شىء من أصل الاناء أيضا ثم قال ويجرى ذلك
في الاناء المغشوش (قوله ولوميتا) جرى عليه أيضا الخطيب الشربيني والجمال الرملى
والشهاب البراسى وغيرهم قال الشارح في حاشيته على تحفته واختاشوا في علمه فقبل
ملامسة الغاسل لذلك وقبل احترامه باستعمال المكروه في بدنه وقبل خشية ارتخائه لبدنه
أو جرحه لقصاده كالمسخن بالنار لغير حاجة انتهى وقال في الامداد بعد أن ذكر أنه اقتضاه
كلام الجمهور مانصه لكن قضية كلام الشامل تخصيص الكراهة بيدن الحى وجرى على
تخصيصها بالحى في التحفة وفتح الجواد والایعاب ولا فرق عند الفقهاء بين استعماله
في ظاهر البدن أو باطنه لكن قواعد الاطباء تقتضى كما ذكره ابن النفيس عدم الضرر
في استعماله في باطن البدن لان الحرارة الباطنة لقوتها تحلل تلك الاجزاء وتدفع
مضرتها خاصة وتلك الاجزاء لا تثبت في الباطن في مكان واحد بل تنتقل الى أن تبطل
قوتها اه (قوله فلا يكتفى خفة برده) بل لا بد أن يصل لحالة لو كان به ابتداء لم يكره
كما سيأتى عن الامداد والافلا تزول الكراهة واعلم ان هذه العبارة ليست مألوفا
في كلامهم وانما ذكرها ان الرائج ان خفة البرد لا تكتفى في اثبات الكراهة ابتداء بل لا بد
من ظهور سخونة فيه بحيث تفصل من الاناء الزهومة ووردوا على من قال بخلافه وعبارة
العباب يكره تنزيها استعمال متشمس ان انتقل الماء من حالة لاخرى بان كان شديدا البرد
نخف برده اه قال الشارح في شرحه جرى المصنف أى صاحب العباب على مقالة اصحاب
البحر لكنه لم يوف بعبارته وهى قال أصحابنا تأثر الشمس في مياه الاواني تارة يكون بالحى
وتارة بزوال برده والكراهة في الحالىين سواء اه فتعبر المصنف بشدة البرد ثم خفته
لا يوافق تعبيره بزوال برده نعم توافق عبارته قول الجواهر قال بعض اصحاب ضابط الشمس
أن ينتقل الماء من حالة بجمرة الشمس الى حالة أخرى فلو كان شديدا البرودة فصار أقل

بردا كما كان فهو مشمس اه قال بعضهم وهو غريب وهو كما قال فالمعتمد انه لا بد من ظهور سخونة فيه بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن الى آخر ما اطال به في الایعاب وعبارة الشهاب البرلسي في حواشي المهلى فرع لم يتعرض الشيفان لضابط تأثير الشمس وقد ضبطه في الحاوي بأن يحمى الماء أو يزول برده ونقله في البحر عن الاصحاب والمجته اشتراط الحرارة لان تحال الاجزاء التي يتولد منها المحذور وتوقف عادة على ذلك اه وقد ذكر الجلال الرملی في نهايته كلاً من المستلتمين فقال ضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء سمية تؤثر في البدن لا يجوز دانه ثقالة من حال لاخرى بسببها وان نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك ثم قال وأن يبقى على حرارته فلو برد زالت الكراهة اه وكذلك ذكر المستلتمين متصلين في الامداد ثم قال وظاهران المراد به وصوله لحالة لو كان بها ابتداء لم يكره اه وعبارة الشارح في حاشيته على فتح الجواد قوله حتى زالت حرارته المراد زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقاً ففشل ما لو نقصت حرارته بحيث عاد الى حالة لو كان عليها لم يكره اه فنحو هذه العبارات هو المؤلف في كلامهم والشارح في هذا الكتاب جعل قوله فلا يكتفى خفة برده تقريراً على زوال الكراهة بالتبريد بخلاف المؤلف في التعبير وايضا كان من حقه أن يقول فلا يكتفى خفة الحرارة بل لابد من برده وايضا كلامه هنا يوجبهم أنه لا تزول الكراهة الا بعد زوال حرارته الاولى من البرودة وان أفرط برودته ومع هذا كله فتعبيره في نفسه صحيح وان كان فيه ما ذكرته فتأمل به بانضاف (قوله ووجب شراؤه) أي ان ضاق الوقت كما في التحفة والنهاية وغيرهما زاد في النهاية ونحوه في الامداد ولا يجوز له التيمم مع وجوده لقد رتبته على طاهر يتيقن وترتب الضرر على استعماله غير محقق ولا مظنون الا في جنسه على ندور بخلاف التيمم فان ضرره محقق نعم لو غلب على ظنه أن هذا الشمس يضره بقول طبيب عدل رواية أو يعرفه نفسه فقياس ما ذكره في التيمم أنه يحرم استعماله ويجوز له التيمم والافضل ترك التطهير بالماء المشمس لتيقن غيره آخر الوقت اه وقول النهاية يجوز له التيمم في الامداد جاز أو جب الخ وهو ظاهر * (قائدة) * ذكر الشارح في حاشيته على تحفته هنا كلاماً طويلاً في أسباب الضرر المنتجة للحرارة والكراهة أخرى ينته في الاصل بحروفه ومخلصه أن ما لا يتخاف مسيبه فيه الاممجة أو كرامة لولي يحرم الاقدام عليه حيث لم تطرد عادة ربه معه بعدم اضراره وكذا يحرم ما يغلب ترتب مسيبه عليه وقد ينقل عنه نادراً وأما ما لا يرتب مسيبه عليه الا نادراً كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفاً حصوله وعدمه (قوله آبار الحجر) هي مدائن صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامي بقرب العلا ويوتهم باقية الى الآن منقورة في الجبال كما أخبر الله بذلك في قوله وتحتون من الجبال بيوتنا وبترا الناقة مستتناة في الحديث الصحيح (قوله وتراب تلك الاماكن) عبارة شرح العباب مقتضى ما ذكر كراهة التيمم بتراب هذه

ومحل كراهة الشمس حيث لم يتيقن فان تيقن بان لم يجد غيره ولم يتغيره عدل بتضرره به ووجب استعماله ووجب شراؤه ويكره أيضاً استعمال مياه آبار الحجر الا بتراب الناقة وكذلك كل ماء مغضوب عليه وتراب تلك الاماكن قياساً على ما فيها

(قوله أي ان ضاق الوقت) لأن تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة المكروه ويؤخذ منه أنه لا يسئل له غير الأولى في الطهارة لأنه انما اغتفر لضرورة تحصيل الواجب وهذا مستفاد في المندوب اه ايعاب جعل الليل وقال سم في شرح أبي شجاع وهل يكره حينئذ ما زاد على الغسل الأولى والتجديد والغسل المستعملون لعدم وجوب ذلك فيه نظر وقد يتجه المنع اه بحج روقه * (قائدة) * قال ابن العماد قد يكره الشيء طيباً وشرعاً كالشرب قائماً وقد يستحب كذلك كقطر الصائم على القرعانه يقوى البصر ويخرج فضله الطعام المنعقد في الامعاء وقد يكره طباً فقط كقسه الاكل والسهرة في الطاعة فانه يضعف البدن ويهرم أو شرعاً فقط كالنوم قبل صلاة العشاء اه ايعاب جعل الليل

حدث ولو حدث صبي لا يميز بينه
على اشتراط طهره لصحة الطواف
به وهو المعتمد وازالة خبث ولو
معفوا عنه وكذا ما لا يقع فيه
كطهر دائم الحدث وحتى لم ينو
وغسل ميت وكفاية من حيض
أو نفاس لتحل لحليلها المسلم ونحو
مجنونة غسلها لحليلها كذلك وذلك
لأنه حصل باستعماله زوال المنع
من نحو الصلاة فتقل المنع اليه
كما أن الغسالة لما أثرت في المحل
تأثرت وانما يؤثر الاستعمال
في الماء (القليل) بخلاف الكثير
وهو القلتان فإنه لا يؤثر الاستعمال
فيه بل لو جمع المستعمل حتى
بلغ قلتين صار طهورا وانما يؤثر
في القليل ان انفصل عن العضو
المستعمل فيه ولو حكما بان جاوز ما
يده منسكبه أو رجله ركبته

(قوله أي يعتقد توقف الحل عليه)
كما هو ظاهر لأن الاكتفاء ينبتها
انما هو للتخفيف عليه اه ففهمنا
الحما هنا قال في الأيعاب ويؤخذ
من التعليل بالتخفيف المذكور
أنه يشترط في المسلم أن يكون
معصوما فالهادر كالزاني المحصن
لا يكتفى في حقه بذلك لأنه ليس
من أهل التخفيف بدليل كلامهم
في التيمم وغيره ويحتمل خلافه لأن
غاية ذلك أنه رخصة ومعلوم أن
الهادر لا يمتنع عليه فعل الرخصة

وما ذكره في التيمم لا ينافي ذلك لأنه عارضه حاجته معصوم فقدم عليه وهما لم يعارضه شيء

(فصل في الماء المستعمل)

الامكنة وهو قريب وقد يدل له ما يأتي قريبا عن ابن العماد أول الصلاة من كراهة الصلاة
فيها ويتردد النظر في كراهة كل ثمارها والكراهة أقرب اه وفي شرب العباب للشارح
أيضا قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه في البدن في الطهارة وغيرها وهو ظاهر
بل ينبغي كراهة استعمالها في غير البدن أيضا الخ ونقل الهاتفي في حاشيته على التحفة عن
شرح العباب كراهة هجارتهم في الاستنجاء ودباغها في الدباغ ويتردد النظر في كل الثمار
منها والكراهة أقوى وهل يكره كل قوتها لعل عدم الكراهة أقرب للاحتجاج اليه
اه والله أعلم

(قوله ولو معفوا عنه) أي ولو كان النجس معفوا عنه قال في شرح العباب ويمكن أن
يوجه كون ماء المعفوا عنه مستعملا بأن الاستعمال منوط بازالة المانع وانما عني عن
بعض جريته لعارض والنظر الى الذات والاصل أولى منه الى العارض على أن أقول انه
عند ملاقاته للماء صار غير معفوا عنه لأن شرط المعفوا عنه أن لا يلاقيه الماء مثلا بلا حاجة
اه (قوله لحليلها المسلم) مال شيخ الاسلام في الاسنى الى انه مشال قال ثم ترجع عندي
خلاف ذلك الخ أي انه قيد ومال الى الاقل ابن قاسم والزيادي والحلي وغيرهم ونقل
التهاب البرلسي الثاني عن الجلال المحلي في شرح جامع المختصرات وأقره واعتمده
الخطيب الشيريني قال في شرح التبيين بخلاف الكافر وكذلك الشارح في شرح الارشاد
 وغيره وعبارة التحفة لحليل مسلم أي يعتقد توقف الحل عليه الخ ففهمنا منه انها لو اعتدت
تحل الحنفي لا يكون ماء غسلها مستعملا ويشترط في الحل أن يكون مكلفا كما يحتمل
الشارح في شرح الارشاد فاذا اغتسلت لتحل للصبي لا يكون ماؤها مستعملا لأنه لا يحرم
عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حللها جرى على الغالب في حواشي المنهج للعالي لوقوت
بالغسل الحل لمن يطؤها ولو زنا كان ماء غسلها مستعملا وقال القليوبي اعتمد شيئا
أن قصد الحل كاف وان كان حللها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الغسل
أو لم يكن لها حلل أصلا أو قصدت الحل للزنا ثم استثنى الحنفية اذا قصدت حل وطحن في
الخ وقال الحلبي أيضا انه غير مستعمل قال فلو كان زوجها شافعا واعتدت لتحل له ينبغي
أن يكون ماؤها مستعملا ثم قال او كانت شافعية وزوجها حنثيا واعتدت لتحل لها
التكفين كان ماؤها مستعملا وتحل له كان غير مستعمل حرره اه والذي في فتاوى
الجمال الرملي ان الحنفية اذا اغتسلت لتحل الحنفي يكون ماؤها مستعملا وعلاه بأنه رفع
الاعتراض في الجملة اه وفيها أيضا أنه لا يشترط تكليف الزوج وكل هذا مخالف لما اعتمده
الشارح كما علمته (قوله بان جاوز ما يده الخ) مثال للانقصال المحكمي عن العضو فانه
يؤصله الى المنكب لم ينقصل حسا بل حكما لان المنكب غاية ما يطلب في غسل اليدين
من التحجيل وهذا بالنسبة للمتوضئ دون نحو الخنث كما هو واضح ورأيت في فتاوى

الشارح أنه سهل عما لو كان على يداها أو رقبته أو تحت يديها أو في الماء فاذا وصل للساور
فمنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها
وللاساور فهل يكنى جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير
مستعملاً بذلك وأنه يكنى جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى (قوله من بدن
الجنب) هذا غير محتص بالجنب بل المحدث مثله ووجه تقييده هنا بالجنب جريان ذلك
في جميع بدنه بخلاف المحدث فشرطه أن لا يجاوز الموضع المطلوب غسله كما علم مما سبق
أننا وبعبارة التحفة لا يضرب في المحدث خرق الهواء مثلاً للماء من الكف إلى الساعد
ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس إلى الصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء
اليه على الاتصال انتهت بخلاف ما إذا انفصل من يد المحدث إلى يده الأخرى وفي الجنب
من رأسه إلى نحو قدمه مما لا يغلب فيه التقاذف أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال
كما في الامداد للشارح وفي حاشية التحفة للشارح أما ما يغلب فيه التقاذف فيعني عنه
في كل من الحديثين والجنب حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيدته ارتفعت بغسله
واحدة وإن كان مأوها حصل من ماء محل قريب منها كما لو اتقل الماء من كفه إلى ساعده
الذي عليه الثلاثة فبرهانه دفعه واحدة حيث عم العضو ولم يتغير غسلته ولا فاد وزنها وإن
خرق الهواء من الكف إلى الساعد لأن المثل لما قرب كانا بمنزلة محل واحد فلم يضرب هذا
الاتصال وكذا لو كان على وركه خبث فأتته رجل الماء مع التقاذف فانه يرفع
الخبث الخ ما قاله وهو ظاهر الأمثلة الورثة فيجب حملها على الجنب لما علمته من أنه
بوصول الماء إلى الركبة يحكم عليه بالاستعمال وإن لم يتصل حساً وقد قال الشارح
في الامداد لو كان بنحو وركه خبث لم يطهره ذلك الماء وإن جرى اليه على الاتصال اه
وهو ظاهر وفي العباب لو كانت نجاسة بمحلين فجري الماء على أعلاه ما ثم على الآخر أو نزل
من بدن جنب إلى محل منه نجس أيضاً كما أنه جنب طهر عن الحدث والنفس قال
الشارح في شرحه لو خلت الجنابة عن أحد المحلين كأن غسل أسفل بدنه فتنجس ثم جرى
الماء اليه من الأعلى لم يطهر على الوجه لفق الجنابة التي صيرت المحلين كحل إلى أن قال
في الإيعاب والذي يظهر أنه يشترط في المستلين حيث لم يجز فيه ما على الاتصال أن يكون
محل الخبثين في الأولى ومحل ما نزل فيه مع محل الخبث في الثانية مما يغلب فيه التقاذف
أخذاً مما مر في بدن الجنب ثم رأيت في المجموع من ذلك بما لو صب الماء على رأسه وكان
بظهره نجاسة وهو يقتضي خلاف ما ذكرته إلا أن يحتمل على جريان الماء على الاتصال
أو على أول الظهر وهو مع الرأس مما يغلب فيه التقاذف كما لا يخفى ويلزم من إبقائه على
ظاهره الاحتياج إلى الفرق بين الحدث بقسميه حيث اشترطوا فيه غلبة التقاذف وبين
الجنب مع حدث أو خبث آخر حيث لم يشترطوا فيه ذلك وفيه عسر اه ما أردت نقله من
الإيعاب وسيأتي قبيل الفصل ما يتعلق به إذا فرجعه (قوله كأن انفصل من الرأس الخ)

نعم لا يضرب الانفصال من بدن
الجنب إلا إذا كان إلى محل
لا يغلب فيه التقاذف كأن
انفصل من الرأس إلى نحو القدم
بخلافه إلى نحو الصدر وهلم
تقر أنه لا تصح الطهارة بالمستعمل
(في رفع الحدث و) لا إزالة
النفس

قال الجرهمي في حاشيته ما نصه
فإن قلت معلوم أن ملاقي سدس
أصبع مثلاً شيء يسير من الماء
المستعمل فلم يفرضوه مخالفاً بوسط
الصفات مع أن المستعمل لو يقع
في ماء طهور يفرض مخالفاً بوسط
قلت هذا ما لا شك في أنه منذ أزمان
أستشكله ولم أرجو إصافياً
ومن هنا جنح البغوي وغيره من
المحققين إلى عدم وجوب نية
الاعتراف وتعمل بعض الإخوان
لمعتمد المذهب فقال لكون المنع
نفسه لا في الماء بخلاف المستعمل
اه

ولا في غيرهما (فإذا أدخل
 المتوضي يده) أي أوي
 أو جراً منها وان قل (في الماء
 القليل بعد غسل وجهه) ثلاثاً
 سواء قصد التثليث أو أطلق
 أو واحداً أن قصد ترك التثليث
 (غيرنا ولا اغتراف) سواء أقصد
 غسلها عن الحدث أم أطلق (صار
 الماء مستعملاً) وإن لم تنفصل
 يده عنه لا تنقل المنع اليه ومع
 ذلك أنه إن يجرى ككها فيه ثلاثاً
 ويحصل له سنة التثليث وله أن
 يغسل بقية يده بما فيها وإن
 صار ما اغتراف منه مستعملاً لأن
 ماها لم تنفصل عنها وأدخل
 الجانب شيئاً من يده بعد النية
 بالنية اغتراف منه يصير الماء
 مستعملاً أيضاً ولو انغمس في ماء
 ليل

قوله كناية عليه الشارح
 حاشيته على تحفته) وذكر
 أيضاً أنه بالنسبة لغير المماس
 ماء يثبت الاستعمال من
 الملافة وبالنسبة للملاق
 بت الابدتمام الانفصال على
 أنه أصل ونقله في الخادم عن
 الغزالي وقال عقبه أنه تقيد
 به وجزم به في التتمة أنه
 أي (قوله بقصد نقل الماء)
 رة الخطيب في الانتفاع أما
 الاعتراف بأن قصد نقل
 الماء والغسل به خارجه
 مستعملاً به جل الليل

قال الشهاب البرلسي في سوانح المهلى نبه الاستنوى والركشي تبعا لابن الرفعة على أن
 صورة المسئلة أن ينفصل الماء عن البدن بالكلمة قال الركشي في الخادم بان يخرج عن
 البدن ويخرج الهواء ثم يرجع كأن ينفصل عن رأسه ويتقاطر على فخذه والأفلا يكون
 مستعملاً قطعاً أشار إليه الامام وصاحب البيان اه ما نقله البرلسي وقد رأيت كناية
 في نفس الخادم (قوله ولا في غيرهما) أي في غير رفع الحدث وإزالة النجس أي في الطهر
 المسنون وطهر الساس الذي لا رفع فيه وغسل الميت كالذمية والجنونة لتحل للمسلم فكل
 هذه لا تصح بالماء المستعمل (قوله أو جراً منها) أي من يديه وهذا مثال والأفلا مدار على
 ادخال جرمه ما دخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم يرفع الحدث عن الوجه
 وحده والأفلا يصير مستعملاً إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل ادخالها الأنا كناية
 عليه الشارح في حاشيته على تحفته (قوله غيرنا ولا اغتراف) قال الشارح في حاشيته على
 التحفة ليس المراد بها التلقظ بنويع الاعتراف وإنما المراد استشهارة النفس بان اغترافها
 هذا الفصل اليسر فهي مغترة لذلك وليس هناك غفلة عن الاعتراف وقصد بوجه ثم قال
 الشارح ويؤيد ذلك قول بعض أئمتنا لو أدخلها بعد غسل الوجه لغرض آخر كغرض
 الشرب لم يصير الماء مستعملاً لأن ذلك متضمن لنية الاعتراف ونقل في الحاشية المذكورة
 عن خادم الركشي أن حقيقة أن يضع يده في الأنا بقصد نقل الماء والغسل به خارج
 الأنا لا بقصد غسلها داخله اه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام اغترافهم بقصد
 باخراج الماء من الأنا غسل أيديهم خارجه ولا يقصدون غسلها داخله وهذا حقيقة
 نية الاعتراف (قوله لأن ماها) أي اليد لم تنفصل عنها فله أن يجرى به على بقية يده لأن الماء
 ما دام جارياً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال حتى ينفصل عنه حساً أو حكماً كما تقدم
 (قوله وأدخل الجانب الخ) في حاشية الشارح على تحفته لو اغتراف وهو مضطرب فغسل
 يده خارج الأنا لم يبق عليها حدث ولا يحتاج لنية اعتراف فعلم أن حكم جنب وضع يده
 في ماء بعد النية حكم وضع يده بعد غسل الوجه وطريقه أن يأخذ الماء أو لا وينوي
 رفع الحدث بعد الأخذ أو معه فيرتفع ولا يحتاج لنية اعتراف لارتفاعه قبل ذلك اه
 كلام الشارح وفي فتاوى الشارح في الوضوء منها سئل عن متوضي تحت ميزاب تلقى
 منه الماء بكفيه محققين بعد غسل وجهه من غير نية اعتراف فهل يحكم على ما بكفيه
 بالاستعمال أو لا فأجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما عضو
 مستقل هنا وحيد فلا يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لأنه إذا غسلها به فكانه
 غسل كلاهما كفها وماء كف الأخرى أما إذا نوى الاعتراف فإنه لا يرفع حدث الكفين
 فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما وكالميزاب فيها ذكر ما لوصب عليه من ابريق ونحوه
 فيحتاج إلى نية الاعتراف أن كان يأخذ الماء بيديه جميعاً وكذا يقال بذلك لو كان يغترف
 من بئر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضي من بئر يحتاج لنية الاعتراف اه ما أردت

نقله من فتاوى الشارح مخلصا ويجرى نظيره أيضا على مقالة الجمال الرمل وأما ما في فتاويه
من أنه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو بريق أو نحوهما وأخذ الماء بكفيه مع أنه لم يجز
نية الاعتراف وإذا لم ينوها هل له أن يغسل بما في كفيه ساعده فأجاب قصد التناول صارف له
عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاعتراف اه مخلصا فليس مما نحن فيه لوجود نية الاعتراف
في هذه الصورة بخلاف صورتنا وما في فتاويه مما يخالف هذا يحمل على ما إذا اعترف بيد
واحدة كما بينته في الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادى في شرح مختصر أبى شجاع كلام
نفيس فيما إذا أدخل يديه مجموعتين في اناء ذكرته مخلصه في الاصل فراجع منه أن أردته
(قوله ثم بعد انغماسه الخ) ليس بقيد اذ لو نوى قبل تمام الانغماس كان له انغماسه وترتفع
جنباته جميع يديه وعبارة الشهاب البرلسى لو غمس جنب بعضه في ماء قليل ونوى ارتفع
حدث المنغمس ولا يصير مستعملا بالنسبة للباقي الخ وعبارة النهاية للجمال الرمل وله تمام
غسله بالانغماس دون الاعتراف انتهت وفي الامداد للشارح ما يقيد أيضا (قوله ان
يرفع به) زاد في التحفة بالانغماس لا بالاعتراف ولو يديه وانوى اغترافا كما فعله كلامهم
اه وسبق عن النهاية ما يقيد أيضا زاد الشارح في حاشيته على تحفته لانه بانفصاله باليد
أى وفى اناء صار أجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك الخ وذكر البرلسى
في حواشى المحلى عبارة المجموع والقوم على في البحر ثم قال وبه اتع لم مراد المجموع
بالانفصال في مسئلة الاعتراف باليد أن صورتها أنه أدخل اليد في الماء وجعلها آلة
للاعتراف فمصر الماء الكائن بها مستعملا بمجرد اتصافه معها فلا يرفع حدث الكف
ولا غيرها وأما أن أدخلها لابهذه النية فلا ريب في ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون
الماء المنفصل غير محكوم له بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالعض
المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد وحينئذ فيجوز رفع حدث ساعدها به إذا
جرى اليه الماء مما قبلها بغير فصل الى آخر ما قاله البرلسى (قوله ثم نوى الخ) هو في الحدث
الا صغر قيد اذ لو انغمس مرتباً على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة
للباقي كما صرح به الشارح في شرح الارشاد وفي فتاويه والمراد من انغماس المحدث
انغماس أعضاء الوضوء فقط ونقل في الاصل حكم ما إذا نوى جنباً معها أو مرتباً بعد
تمام الانغماس أو قبله فراجع ثم أنه أردته (قوله طهرامعا) قيد الشارح في حاشية
تحفته بما يغلب فيهما التقاذف ولكن جملة في الامداد على ما إذا انفصل الماء اتمام
الاتصال فيرفع الماء حيث الموضعين وان تباعدنا وفي فتاوى الشارح صب الماء على
الكفين المتجسبين معا ولم يقطر من ماء أحدهما المستعمل على الاخرى شيء ارتفع
خبرهما اذ لا موجب للاستعمال حينئذ لما تقرران الفرض ان الماء صب عليهما معاً مع
انفصال كل عن الاخرى وأما اذا صب عليهما معاً وأحدهما أسفل من الاخرى فجرى
الماء على العليا ثم على السفلى فلا تطهر الا العليا لان الماء الواصل اليها مستعمل لانفصاله

ثم بعد انغماسه نوى رفع جنباته
ارتفعت وله إذا أحدث أو أجنب
بأنه هو في الماء ان يرفع به الحدث
المحدث لانه لم ينفصل عن الماء
فصورة الاستعمال باقية وكذا
لو انغمس محدث في ماء قليل ثم نوى
فان حدث جميع أعضائه يرتفع
على المعتد ولو كان يديه خبت
بجملتين فمر الماء بأعلاهما ثم
بأسفلهما طهرامعا

(قوله كما فعله كلامهم) بل نقل
المدائني في حاشيته في الخلاف
وعبارته يؤخذ منه أن الجنب لو نزل
في الماء القليل ونوى رفع جنباته
قبل تمام الانغماس ثم اعترف الماء
بأنه أو صبه على رأسه أو غيره لا ترتفع
جنباته ذلك العضو الذي اعترف له
بلا خلاف كما صرح به المتولي
والرويانى وغيرهما لانه انفصل
اه بخط المدائني اه ما نقله المدائني
جل الليل

عن محله وقد تقرر ان كلامنا في هذا الباب عضو مستقل الى ان قال ولا ينافي ما تقرر قول القاضي وتبعه البيهقي وغيره لو كانت نجاسة بمجلين في الماء على اعلاهما ثم على الاخر طهر لان صورة المسئلة كما بينته في شرح العباب أن يكونا على بدن واحد ويجري الماء اليهما على الاتصال وكذا ان انفصل وكان المجلان قريبين بحيث يغلب على الظن التقاذف من أحدهما الى الآخر أخذنا مما قالوه في الجنب أما اذا تباعدوا ولم يجريا على الاتصال فان الخبث الثاني لا يرتفع لان الماء صار مستعملا بانفصاله المذكور وانفصاله من البدن الى الاخرى كنهذا الانفصال الضار انتهى ما أردت نقله من فتاوى الشارح وقد تلخص مما تقرر في الخبث ان ما يد بالنسبة الى الاخرى ضار مطلقا لان المدين كبدن في شخصين وأن ما عدا المدين لا يضر مع الاتصال مطلقا ومع الانفصال ان كان الموضع الثاني مما يغلب فيه التقاذف لا يضر ولا يضر وسبق قريبا ما يتعلق بهذا فراجع (قوله من عضو جنب الخ) أي مع الاتصال أو القرب بأن يغلب فيه التقاذف كما علم مما رآنا (قوله في طهر مسنون) ومنه ما غسل الرجل بعد مسح الخف لانه لم يزل مانعا بخلاف ما غسل الوجه مع بقاء التيمم لرفع الحدث عنه كافي التحفة وغيرها والله أعلم

* (فصل في الماء النجس ونحوه) *

أي من المائعات المتنجسة (قوله ينجس الماء النجس) أي حيث لم يكن واردا ولا اقل فيه تفصيل يأتي ومن الوارد كما في التحفة وغيرها نوار أصاب النجس أعلاه فلا ينجس اسفله كعكسه ولو وضع كوز على نجاسة يترشح منه ماء فلا يتنجس ما في الكوز الا ان فرض عود الترشع اليه (قوله بملاقاة النجاسة) أي غير الملقوة عنها كما سيعلم مما يأتي في كلامه في المستنبات (قوله لم يعمل خبثا) رواية أبي داود وغيره باسناد صحيح فانه لا ينجس تين المراد من قوله لم يعمل خبثا (قوله أي البصر المعتدل) قال في التحفة وغيرها مع فرض مخالفة لون الواقع عليه انه انتهى وفي نهاية الجمل الرمي ان يسير الدم ونحوه مما لا يعني عن قلبه اذا وقع على ثوب أحمر وكار بحيث لو قدر انه أبيض رى انه لم ينف عنه وان لم يرم على الأحمر لان المانع من رؤيته اتحاد لونهما الخ قال القاموسى لا بواسطة فهو شمس اه قال في النهاية لان الشمس تزيد في التبلي فاشبهت رؤيته حينئذ رؤية حديد البصر اه وفي شرح العباب للشارح ولا حائل بينهما وقد قرب منها عرفا الخ وفي حاشية التحفة للشارح يظهر انه لا عبرة بمن يرى من بعد فقط الخ (قوله من غير مغلط) كذلك التحفة وغيرها كشيخ الاسلام زكريا واعتمد الخطيب والجمل الرمي انه لا فرق بين المغلط وغيره (قوله نقل عرفا) قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر زيادة ايضاح لان من شأن ما لا يرى أنه قلب عرفا ويحتمل انه احتراز عما لو تفرق في مواضع من الثوب ولو اجتمع لرى فانه لا يضر ان قل عرفا بخلاف ما اذا كثرت تقدير اجتماعه فانه لا يعني عنه وان لم يرشئ منها وهو متجه اه بحروفه وفي حاشية الشارح على تحفته ما نصه في المذهب تشبيهه ما لا يدرك بغبار السرحين

بكالوزل من عضو جنب الى محل عليه خبث فزاله بلا تغير (والمستعمل في طهر مسنون) = الفسلة الثانية والثالثة) والوضوء المجدد والفصل المسنون (تصح الطهارة به) لانه لم ينتقل اليه مانع

* (فصل في الماء النجس ونحوه) *

(ينجس الماء القليل) وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين (وغيره من المائعات) وان كثرت وبلغ قلالا كثيرة (بملاقاة النجاسة) وان لم يتغير لافهوم ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اذمه فوهه ان مادونه مما يحمل الخبث أي يتأثر به ولا يدفعه وفارق كثير المائع كثير الماء بان حفظ كثير المائع لا يشق (ويستثنى) من ذلك (مسائل) لا ينجس فيها قليل الماء ولا كثير غيره وقليله بملاقاة النجاسة منها (ما لا يدركه الطرف) أي البصر المعتدل فانه لا يؤثر ان كان من غير مغلط ونقل عرفا

(قوله لم يعمل خبثا) قال الشهاب البرلسي أي يدفع الخبث لا كما قال الخائف لم يطبق جملة اللانم عليه عدم الصائفة في ذكر القلتين في الحديث اه أصل أي لأن الخائف لا يقيد بالقلتين فافهم جعل الليل

أى الذى يقع على نحو ثوب ورأس وحية وقضيته العقوعن هذا الغبار وان أدركه الطرف
ويبحث بعضهم أن محله ما لم يكثر والابان كان بحيث يجمع منه في دفعات ما يحس لم يعف
عنه قال الزركشى وهو ظاهر اه وكذا يقال في سائر موار المعقوعه اه ما أردت نقله
منها (قوله ولم يعف) قال الشارح في حاشيته على تحفته ما نصه وفي الخادم سكتوا عن حكم
تغير الماء به فيحتمل انه يجسه احواله للتغير على هذه الحالة وان لم يروى يحتمل المنع لان هذا
يضعف عن التغير عادة فيضاف الى غيره من طول مكث ونحوه اه ولو قيل القياس فيه
الرجوع الى أهل الخبرة فان قالوا منه نجس والا فلا تطهير ما قالوه في بعض صور بول الطيبة
لم يعد اه فيحمل ما هنا كشرح الارشاد على ما اذا قال أهل الخبرة يحصل التغير منه
فينجس حينئذ (قوله ولم يحصل بفعله) كذلك التحفة وغيره واعتمد الزيادة في شرح
المحرر وجرم به الحلبي في حواشى المنهج ونقل العلامة سم في حاشيته على شرح المنهج عن
م رانه ارتضى العقوعن حصل بفعله وقال القليوبي سواء وقع بنفسه او بفعل فاعل ولو
قصد ابدليل اطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم قيده بما اذا لم يكن عن قصد وسيأتى
في شروط الصلاة انتهى وعبر الشارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما يحمله الزركشى
لكن يتعارض فيه العقوعن قليل دم نحو القملة المقتولة قصد الا ان يفرق بان ذال يحتاج
اليه بخلاف هذا اه وفي فتح الجواد للشبارح ولم يحصل بفعله على ما يحمله الزركشى اه
(قوله لم يشق الاحتراز عنه) أى من شأنه ان يشق وان كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز
عنه كنقطة خمر مثلاً قال في شرح العباب الاترى ان دم نحو البراغيت يعنى عن كثيره
ولو في ناحية تنذر فيها البراغيت نظرا لاعتبار ما من شأنه وجسه الخ وعبر في التحفة بقوله
للمشقة أى نظر الما من شأنه ذلك ومن ثمة مثله بنقطة خمر اه (قوله لم يعف عنه) كذلك
الامداد وفي الاسنى شيخ الاسلام قضيته انه لا فرق بين وقوعه في محل واحد ووقوعه
في محال وهو قوى لكن قال الحلبي صورته ان يقع في محل واحد والا فله حكم ما يدركه
الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله الزركشى وأقره
وهو غريب والاوجه تصويره باليسير عرفا لا بوقوعه في محل واحد الخ ونقل كلام شيخ
الاسلام المذكور الخطيب الشربيني وقال هو حسن وكذلك الجلال الرملى في نهايته
وأقره وذكره الشارح أيضا في شرح العباب وقال في حاشيته على تحفته رد ما عتمده
الزركشى بانه غريب والمعتقد العقوعن لا يرى وان تعدد وكان لواجمع روى وتصويرهم
المذكور أغلبي لا غريب والضابط ان يكون يسيرا عرفا الخ واعتمد في تحفته أيضا العقوعن
ذلك جازما به ومما تقر وتعلم أن ما ذكره الشارح في هذا الشرح ضعيف (قوله سائل) أى
بان لم يكن لها في ذاتها ادم بالسكية أولها ادم كنه لا يجزى قال الشارح في حاشيته على
تحفته لا عبرة بدم قصه من بدن آخر كدم نحو برغوث ونقل الى آخر ما قاله فيها وفي النهاية
للجمال الرملى ما لا تنسى له سائلة اذا اغتمذى بالدم كالحلم البكا والحق توجد في الابل ثم وقع

ولم يعف ولو تغير اقله ولم يحصل
بفعله لم يشق الاحتراز عنه ولو كان
بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم
يعف عنه (و) منها (ميتة لادم لها
سائل) عند شق عضو منها في حياتها

(قوله وكذلك الجلال الرملى الخ)
اعلم ان الذى اعتمده الرملى في
نهايته انه لو كان بحيث لواجمع
لرؤى لم يعف عنه وعبارته وقيد
بعضهم العقوعن لا يدركه الطرف
بما اذا لم يكثر بحيث يجمع منه في
دفعات ما يحس منه وهو كما قال
اه بغير وجه (قوله بأن لم يكن لها
الخ) قال الشارح في حاشيته على
تحفته فلا تنجس رطبا ولا ما تعاولا
نوبا ولا بدنا وان قصد كشفه عبثا
سواء ما هم اختلاطه بنا وما ندر اه

ويخلق شاذ الجنس بغالبه وما شك
في سبل دمه له حكم ما يتحقق عدم
سبلان دمه ولا يجوز خلافه
للغزالي وذلك كزبور وعقرب ووزغ
ونمل ونحل وبق وقراد وقمل
وبرغوث وخنفساء وذباب لم يصح
من أمره صلى الله عليه وسلم
بغمسه فيما وقع فيه لأنه يتقى
بجناسه الذي فيه الداء ونحوه
يفضي لموته كثيرا فلو نجس لما أمر
به وقيس به سائر ما لا يسيل دمه
فيغنى عنها (إلا ان غيرت) ما وقعت
فيه ولو تغيرا قليلا فلا عقوذا
لأشقة ولو زال تغير نحو المانع بها
طهر على احتمال فيه (أو طرحت)
وهي ميتة وليس نشوؤها منه
أما اذا طرحت وهي حية فانها
لا تنجس وان ماتت وهذا
لو طرحت ميتة

(قوله قوله وقيس به الخ) قال في
التحفة من كل ما ليس فيه دم
متهفن وان لم يعم وقوعه لأن عدم
التهفن يقتضي خفة النجاسة بل
طهارتها عند جماعة كالقنار
فكانت الاناطة به أولى إلى آخر
ما فيها وقوله وان لم يعم أشار بالغاية
إلى القول المخرج القائل بتخصيص
العقوب بما يعم كذباب لا تنجو
الخنفساء وقواء السبكي ومن
تبعه اهـ

في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وتخرج منه الدم احتل
ان ينجس إلى أن قال يعني عنه مطلقا وهو الوجه كما يعني عما في بطنه من الروث اذا ذاب
واختلط بالماء ولم يغير وكذا ما على منقذه من النجاسة اهـ (قوله ويخلق شاذ الجنس بغالبه)
فالو كانت مما يسيل دمه الكن لادم فيها أو فيها دم لا يسيل لغزها فانها حكم ما يسيل دمه
وان كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض أفراد دم يسيل فله حكم ما لا يسيل
دمه فلا ينجس (قوله ولا يجوز) اعتمد الشارح في كتبه وعبر في حاشيته على تحفته بقوله
ولا يجوز ما مضى من بعض اجزائها خلافا للغزالي ومن تبعه على كثرتهم إلى آخر
ما اطلال به وفي الامداد اللاتق بقاءه تحريم المثلة الالاميل انه لا يجوز جرحه مطلقا الخ
ونقل سم في حواشي شرح المنهج عن موافقة الجلال الرملي بعدم الجرح فـ كلامه
تخالف في ذلك اذ الموجود في كتبه انه يجوز وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي
 وغيرهم (قوله ووزغ) سواء كبار وصغار ففي التحفة والامداد وسام ابرص اهـ وهو
من كبار الوزغ كما في القاموس وعبارته في حاشيته تحفته وكذا سام ابرص ووزغ والسماة
عند العوام بالسهولة تارة وبام صالح أخرى في الاصح (قوله وخنفساء) بفتح القاء والمد
وهو معروف (قوله بجناسه الذي فيه الداء) قيل وهو الابس (قوله يفضي لموته) أي
ولا يضر موته فيه لأن طرده في حال حياته وما كان كذلك لا يضر وان مات فيه (قوله
وقيس به) أي بالذباب المذكور في الحديث في عدم تنجيس ما طرحت فيه حية وان ماتت
فيه وأما في ندب الغمس فاختلاف فيه والذي رجحه الشارح انها الاتماس عليه في ذلك بل
في التحفة لو قيل بمنعه فان تعذيبا بالأحاجة لم يبعد الخ وجزم الشارح في الامداد والجمال
الرملي في النهاية نقلا عن الزركشي بالحرمية في النحل وأقره عليه وذهب الدميري إلى ندب
غمس الجميع (قوله على احتمال فيه) ارتضاء في شرح الارشاد وعبارة فتح الجواد فيه
احتمالان لشيننا والاقرب عود الطهارة إلى آخر ما قاله وخالف في النهاية فجري على
النجاسة وان زال التغير وكذلك القليوبي (قوله أو طرحت) أطلق كثيرون ضرا الطرح
واستثنى الجمال الرملي في النهاية وغيرها الريح فلا يضر طرده وكلام الامداد للشارح
يوافق ذلك وزاد الشارح في التحفة طرح البهية فلا يضر واعتمد الطب لاوى والخطيب
الشريفي انه لو طرحتها غير ممزلة يضر زاد الخطيب في شرح التنبيه انه لو طرحتها شخص
بلا قصد أو قصد طردها على مكان فوقعت في المانع لا يضر ويجري الدلتيني على عدم ضرر
الطرح مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماده كما بينته في الاصل وفي حاشية
تحفة الشارح له بعد كلام طويل قرره فيها مانعه واعلم انك اذا تأملت جميع ما تقره ظهر لك
منه ان ما من صورة من صور ما لادم له طرح أو لا منشؤه من الماء أو لا فيها اختلاف في
التنجيس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العقو عن
سائر هذه الصور ما على المعتمد وعلى مقابله وان من وقع له شيء من ذلك ولم يجد طهارة

ما وقع فيه لا يحل أكله الأعلى ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنهم طاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الرابع السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج اطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فئات معه دود فلا ينجسه على أصح القوانين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة الخ ومسئله اللحم المدود ذكرها في التحفة أيضا وفيها أيضا التحخير فيما إذا كان المطروح ماء أو ماء عاوى فيه إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابع لما لا يغتفر فيه مقصودا قال ويؤيده ما مر في وضع المتغير بما لا يضر على غيره فغيره اه أي فإنه لا يضر (قوله ونشؤها منه) قال الشارح في شرح العباب بفتح النون وضم الهيمزة اه (قوله كما اقتضاء كلام الشيخين) هذا هو معتمد الشارح في التحفة وغيرها وخالفه الجلال الرملي به والوالد يفرى على أن طرح الميت يضر مطلقا سواء كان نشؤه من المطروح فيه أم لا والمراد مما نشؤه منه جنسه كما في التحفة والامداد وغيرها وأورد الشارح في حاشيته على تحفته نفسها المراد بالجنس فأنشأ في طعام ومات ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام وغيره من بقية الأطعمة ومنها الماء هنا كما يصرح به بعض عبارات حديث مثلث لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل ومن تلك العبارات قول الكفاية إلى آخر ما أطال به ومنه أن في كلام الباقيين أن المراد بالاجنبى غير ذلك الطعام الذي أخذ منه بعينه ثم قال وكلام الباقيين هذا أقرب إلى المدلول ولكن المنقول خلافه اه وفي التحفة عدم تأثير آخر اجها وان تعددت بنحو أصبح واحد وفي النهاية ونحوه في التحفة لوسط منه بغير اختيار لم ينجس والاوجه أن له إخراج الباقي به قالوا والعبارة للتحفة وكذا لوصفي ما هي فيه من خرقه على مائع آخر إذا طرح هنا أصلا قال سم هذا ظاهر مع تواصل الصب عادة فلو فصل بنحو يوم مثلا ثم صب في الخرقه مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر الخ وفي نهاية الجلال الرملي يحل جواز الغمس أو الاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغير به والاحرم لما فيه من اضاعة المال اه (قوله ولعل المصنف تبعهم) أي حيث لم يفرق بين ما نشؤه منه وغيره (قوله فم هرة) في شرح العباب للشارح الفهم مثال قتله غيره من أجزائه بل الوجه أن نحو يد الأذى كذلك ولا نظر لا مكان سؤاله ولا لكونه مما يعتاد الوضوء أم لا خلافا للزركشي الخ وعبر في التحفة بقوله لو تنجس آدمي أو حيوان طاهر اه (قوله واحتمل) أي عادة كفاي التحفة زاد في الإيعاب لاعتقلا فيما يظهر الخ قال في التحفة حتى من مغلظ (قوله في ماء جار ولو قليلا) قال في شرح العباب لأن مرور جريانه على قعره يطهره كالص من ابريق ويشترط كونه محتاطا بتراب أن كانت نجاسة مغالطة ولا تشترط الغيبة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تبلغ باسائها في الماء ما يزيد على ذلك اه (قوله أو مائع) زاد في شرح العباب أولا في جامد مع رطوبة في أحدهما (قوله وان كان الأصل الخ) يعني أنا نحكم بنجاسة ما ذكر من نحو فها عملا بأصل بقاء نجاسته لأن يقين التجس لا يرفعه الا يقين الطهر ولم يوجد هنا لكن لما ضعف

(قوله ويؤيده ما مر الخ) قال سم على التحفة وقياس الضرر هناك الذي اعتد شيخنا الشهاب الرملي الضرر هنا لكن التحفة القرق حتى على طريق شيخنا (قوله فلا يبعد الضرر) إذ لا يشق تنظيف الخرقه منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا تعلم أنه لا يضر طرحها على المائع ويضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جهلها اه أصل وجرم به في شرح الغاية اه

ونشؤها منه كما اقتضاء كلام الشيخين لكن خالفهما كثيرون ولعل المصنف تبعهم (و) منها (فم) هرة تنجس ثم غابت واحتمل ولو على بعد (ولو غاب في ماء) جارأ وراكذ كثير وكذلك الصبي إذا تنجس ثم غاب واحتمل طهارته ومثله ما أكل حيوان طاهر وان لم يعم اختلاطه بالناس فاذا عاد وولغ في ماء قليل أو مائع لم ينجسه وان كان الأصل بقاءه فعلى النجاسة لان احتمال الطهر أقوى أصل طهارة نحو الماء اه

يقين النجس بما ذكره الشارح من احتمال الطهر قلنا بعدم نجس محاسنه وعبارة العناني
في حاشيته على شرح الضرير فانها يكون باقية على نجاسته ولا يحكم بنجاسة ما ولغت
فيه الخ وفي شرح العباب للشارح وزعم البلقيني ان كلام العزيزي صريح في عدم بقاء
نجاسة الفم عنوع (قوله فلم يؤثر فيه) أي في أصل طهارة نحو الماء أصل بقاء نجاسة
الفم بل يبقى الماء على طهارته فلم تنجسه بولوج الفم المحكوم بنجاسته (قوله اذ لا يلزم منها)
أي النجاسة التنجيس لما تلاقيه اذ قد تلاقي النجاسة ولا تنجس كالنجس الذي لا يدركه
الطرف والميتة التي لا يسيل دمها وغير ذلك (قوله مع اعتضاد أصل الطهر) أي للماء
القليل الذي ولغ فيه نحو الهرة المتنجس فيها بظاهره وهو احتمال طهر الفم في الغيبة (قوله
فكان) أي أصل طهارة نحو الماء مع عاضده أقوى من أصل بقاء النجاسة في الفم لخلوه
عن العاضد بخلاف الأصل الأول (قوله ولا يضر في احتمال طهر فم الهرة الخ) هذا اشارة
الى استشكل وجوابه في ذلك اما الاستشكل فذكره الرافي في الشرح الصغير وهو ان
امكان طهر فم الهرة بامكان مطلق ولو غشاها يستشكل بأنها لا تعب بل تلغقه بلسانها وهو
قليل فيتنجس ورافقه ابن دقيق العيد قال الاسنوي وهو استشكل صحيح وأجاب عنه
الزين العراقي كانه نقله عنه ولده أبو زرعة بأن الذي يلاقى الماء من قها وله انها يطهر بالملافة
وما لا يلاقيه يطهر باجراء الماء ولا تضر قلته لانه وادفعه كالصبي بريقه ونحوه اه وتبعوه
على هذا الجواب ومنهم الشارح فأجاب بما ذكر مختصرا (قوله من دخان النجاسة)
اعلم ان الشارح قد ذكر في حاشيته على تحفته ما يفيد أن قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثر
الذي ينشأ عنه في نحو الثوب كصفرة فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل
والا فهو كثير وعبارته اثناء كلامه مذ كورعة النار لها قوة تفصل من النجس اجزاء تنتشر
في الهواء دخانا قليلا تارة وكثرا أخرى ويعرف ذلك بالاثر الذي ينشأ عنه كصفرة البخار
في الثوب الخ وفي الحاشية المذكورة أيضا اثناء كلامه ما نصه العفوع عن الدخان في الماء
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتدركه قلته وكثرته
وأياها نحو الثوب اجزاء متواصلة لا يتخللها الدخان ثم يشارقها بخلاف الماء فانه يتخلله
الدخان ثم يقارقه من غير ممازجة للطافة جرم الماء فكان الاقرب فيه الى الادراك ان
محاسنه مجاورة لا مخالطة بخلاف محاسنه للثوب فانه لا يجد ما يخرج منه فيلصق بالثوب
حتى يظهر أثره ومخالطة فاذا عني عن قلته المشاهدة في هذا فأولى في الماء الى آخر ما قاله
فأفاد كما ترى في الضرر اشتراط الاثر في نحو الثوب دون الماء ونقل الهاتفي في حاشيته على
تحفة الشارح عن اليعاب للشارح لو أوقد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم
يتنجس لقائه أو كثير فيتنجس اه ومنه تعلم انه لا فرق في العفوع قليل الدخان النجس بين
كونه بقله أو لا لكن في اليعاب نقلا عن الزركشي ان شرط العفوع ان يكون عن غير قصد
وأقره في حاشية الشبراملسي على نهاية الجمال الرملی مانعه يعني عن قليل دخان النجاسة

فلم يؤثر فيه أصل بقاء النجاسة اذ
لا يلزم منها التنجيس مع اعتضاد
أصل الطهر بظاهر فكان أقوى
ولا يضر في احتمال طهر فم الهرة
كونها تلغقه بلسانها لان الماء يرد
على جوانبها فطهره كوروده
على جوانب الاناء المتنجس أما
اذا لم يمكن ذلك فانه ينجس ما ولغ
فيه (و) منها (القليل من دخان
النجاسة)

(قوله التنجيس لما تلاقيه) فلم
أصاب عضوه المبطل غبار نجس
لم ينجسه كما في المجموع والجواهر
ومثله الماء واليابس كما قاله الرافي
كالغزالي ونقله الشيخ أبو حامد في
البدن واليابس عن الأصحاب
وكان البلقيني لم يرد ذلك حيث قال
ينبغي العفوع عن غبار السرجين
في الماء كالثوب لان في صوت الماء
عنه عسرا وبه يرد قول الزركشي
في الحاق الغزالي الماء بذلك نظرا
لامكان صوته بالتقطعية وقبده
الاذرعي والزركشي بما اذا لم يكن
ذلك بحيث يجمع منه في دفعات
ما يحتمل الى آخر ما في اليعاب اه

والمتنجس ومثله الخاربان تصاعده
بواسطة نار بخلاف المتصاعد
لأبواسطة نار كبخار الكيف
والريح الخارجة من الشخص
وان كانت ثيابه وطبقة فانه
ظاهر (و) منها (اليسير من
الشعر النجس) لغير الراكب
والكثير منه للراكب (و) منها
(اليسير من غبار السرجين)
ونحوه (ولا نجس غبار السرجين
أعضاءه) ولا ثيابه (الطبيسة) كما
لا نجس ما وقع فيه وذلك لمشتقة
الاحتراز عن جميع ذلك ولذلك
عني أيضا عن منفذ غير الآدمي اذا
وقع في الماء مثلا سواء غلب
وقوعه فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ
عليه نجاسة أجنبية وعما يحمله
نحو الذباب وهما يبق من قليل
الدم على اللحم والعظم

(قوله لغير الراكب) قال سم في
حاشية المنهج قوله كقليل من
شعر نجس وكذا كثير للراكب
وكذا للقصاص اهـ من رجل الليل
ورأيت كذلك في فتاوى مر اهـ
(قوله لمنفذه) المنفذ ليس بقيد فيعني
عما على رجله مثلاً عني اهـ مد
وقال سم في حاشية الفر لا يعد
ان منقار الطير كالمنفذ بل يمكن أن
رجل الحيوان كذلك مر اهـ وفي
حاشية الجوهرى استثنى بعض
المحققين عما على المنفذ حيض بعض
الحيوانات جل الليل

حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والافجس ومنه البخور بالنجس أو المتنجس كما يأتي
فلا يعني عنه وان قل لانه بفعله أخذها من رقيقها لو رأى ذبابة على نجاسة فأمسكها حتى
أصقها بيده أو ثوبه الآن يفرق بأن البخور مما تمس الحاجة اليه فيغتنق القليل منه ولا
كذلك الذبابة ومن البخور أيضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات اهـ (قوله والمتنجس)
أي يعني عن القليل من الدخان المتنجس كالنجس وقد أطل الشارح الكلام على ذلك في
الايهاب ونقل الخلاف في طهارته ونجاسته وقال أي الشارح في حاشيته على تحفته ولو
تنجس حطب يبول ثم أوقد عليه ينبغي القطع بطهارته لان هذا أخف من النجس السارى
كالهـن كذا في الخادم وهو محتمل اهـ وفي الامداد له فان دخانه طاهر مطلقا كما صرح به في
الروضة في الاطعمة لكن ظاهر كلامهم في باب الاشربة خلافه ومضى عليه في التحقيق
والمجموع اهـ وحذف المتنجس في فتح الجواد (قوله كبخار الكيف) أي بيت الخلاء
قال الشارح في حاشيته على تحفته بخار النجاسة شبه الدخان تفصلا بينا كنهها المقتضى
حرارتها فتفصل منها نار ضعيفة جدا لا تظهر الا نادرا الخ (قوله من الشعر النجس) في
التحفة والامداد وغيرهما المرجح في قلة جميع ذلك وكثرته العرف اهـ وسأني في كلامه
أيضا في حاشية التحفة للهاتني مانصه وبه يعلم أن اقتصار الرافي كابن الصباغ على شعرتين
وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد وبه صرح في المجموع اهـ وفي النجاسات من التحفة
في مجت الشعر الذي في الزباد مانصه ويعني من قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه الخ وفي
الامداد ولو قطعت شعرة أو ريشة أربعاف كالواحدة على الوجه ونحوه في الايهاب وفي
فتاوى الشارح لو خلط زباد فيه شعرتان أو ثلاث بزاد فيه مثل ذلك أو لا شيء فيه بحث بعض
المتأخرين أن محل العقوبة قليل شعر غير الماء كقول ما لم يكن بفعله فعليه نجس الزبادان
(قوله لغير الراكب) عبر في التحفة وشرى الارشاد والخطيب والزيادى وغيرهم بالعفو
عن كثير شعر المراكوب وظاهر الاطلاق يقيد ولو لغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا
الأن يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام الايهاب (قوله غير الآدمي) قال سم
في حواشي المنهج كان بالجارأ وراث وبني أثر ذلك بمنفذه قال وما عدا الآدمي من
الحيوان يعني عما على منفذه لا عما على في الاطعمة على ما بحثه الزركشى الخوذ كذا الشارح
في حاشيته على تحفته كلاما ذكرته في الاصل ثم قال وقد يؤخذ منه العفو هنا عن منفذ
الحيوان وان كان دخوله الماء بغير فعله الخ وفي شرح اليباب للشارح عقبه هو محتمل
ويحتمل تقييده بما إذا لم يكن بفعله وهو قياس كثير من الصور المستثنات ثم رأيت
بعض المتأخرين بحث هذا (قوله في الماء مثلا) في حاشية الشارح على تحفته أو مانع
ولم يغيره نظير ما مر أو مس ثوبا أو بدنا مثلا فان الأولين لم يحترزوا عنه مع كثرة حرصهم
واحتمياطهم الخ (قوله أجنبية) قال الشارح في حاشيته على تحفته ولو من جوفه كقنبه
اهـ وفيه أيضا يعني عما على المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره (قوله نحو الذباب) قال

وعن قليل بول ووروث ما تشوه من
الماء والمزجج في القلة والكثرة
العرف وشرط العقود ذلك أن
لا يغير وأن لا يكون من مغلظوان
لا يحصل بقصد قل ويعنى عن
جوة البعير وفهم ما يجتر اذا التقم
أخلاف أمه وفهم سبي تجس وان
لم يغب وزرق الطيور في الماسوان
لم تكن من طيوره وبعرفارة عم
الابتلايمها وبعرفارة وقع في اللبن
خال الحليب وما يبق في نحو الكرش
اذا شقت فمقتته منه وفي أكثر
ذلك نظروا مخالفة الكلامهم (واذا
كان الماء قتلين فلا يجس بوقوع
النجاسة فيه الا ان تغير طعمه)
وحده (أو لونه) وحده (أو ريحه)
وحده (ولو) كان (تغيرا يسيرا)
فجس النجاسة ومن ثم فرض
التجس المتصل به الموافق له في
الصفات كبول منقطع الرائحة
بأشدها كلون الطيور في المسك
وطعم الحليب فان كان بحيث يغيره
أدنى تغير تجس

(قوله وعلى فيه) ونقل سم في حوشى
الفرع على الرمل ان ضرر جمل
الحيوان كنهقاره ومنقذه فالمنفذ
ليس بقيسده ونقله المدايع أيضا
في حوشى الاقتاع عن العناني
وأقره جمل الليل (قوله فان طاهر
انه يجس) لان شرط العنول يتحقق
ولا أصل يعمل به اه كذا نقله
الهاتق عن شرح العباب

في الصفه وان رى (قوله وعن قليل الخ) لم يقيس دونه في الصفه والنهاية وشرح المحرر
وغيرها بالقليل واقتصر على وورثه والبول أخف منه (قوله عن جوة البعير) بكسر الباء
وتشديد الراء هي ما يخرج به البعير أو غيره من جوفه الى فمه لا يترار ثم يردده وهي نجاسة
اتفاقا ومع ذلك سوره طاهر لان الأصل الطهارة قال في شرح العباب فلا يجس ما شرب
منه ويعنى عما تطاير من ريقه المتنجس وألحق به أى البعير فم ما يبعثر من ولد نحو البقر
والضأن اذا التقم أخلاف أمه وفهم سبي تجس الخ وأطلق الجمل الرمل في النهاية العنول
عن الجرة ونقل ذلك عن اقتناء والده ولم يقيدها بالبعير (قوله أخلاف أمه) هي حلة الثدي
(قوله وزرق الطيور) زاد في النجاسة ما على فها وفي الایعاب للشايع نقلا عن الزركشى
لوزل طائر ولو من غير طيور الماء في ماء وزرق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تتصل
عنه فلا يجس وذكر الرمل في النهاية نقلا عن الزركشى أيضا وكذلك الامداد لكنه لم يذكر
قوله وعلى فيه الخ (قوله وبعرفارة الخ) زاد في النجاسة يؤيده بحث الفزاري العنول وعن
بعرفارة في مائع عم به الابتلاء انتهى وذكره في النهاية أيضا ونقله عن اقتناء والده (قوله
خال الحليب) كذلك الامداد وانها وبغيرهما قال في الایعاب وعلى فيه فلو شكت أو وقع حال
الحلب أو لا فالظاهر انه يجس الخ وذكر الجمل الرمل في نهايته وفي حاشية الشبرا ملى
على النهاية مثله في العنول ولو ثبت ضرع الدابة بنجاسة تترغ فيها أو توضع عليه لمنع ولدها من
شربها ومثله في العنول ولو وضع اللبن في اناء ووضع الاناء في الرماد أو التوراة فنجسه قطاير
منه وما دوا وصل لما في الاناء لمصلحة الاحتراز عن ذلك اه (قوله فهو الكرش الخ) أقره
الجمل الرمل في نهايته زاد في شرح العباب بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه حمل من حملت
من الفقهاء وغيرهم جواز كل المصارين والامعاء اذا بقيت مما فيها من الفضلات
وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه انه لا بد من غسلها اذا لامسقة في ذلك وانه
لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما لم يبق فيه شحور يحبر زواله (قوله وفي أكثر
ذلك نظار) من قوله قبل الخ (قوله المتصل به) أى بالماء أما غير المتصل به فلا يضر التغير به
كما ساقى قريبا في كلامه (قوله الموافق) صفة للتجس (قوله في الصفات) متعلق
بالموافق (قوله بأشدها) أى الصفات متعلق بفرض ومثل الاشتد بقوله كلون الطيور الخ
وفي النجاسة ان خالط النجس ماء واحتجنا للفرض بأن وقع هذا المختلط فيها يوافق فرضنا
المغير النجس وحده لان الماء يمكن طهره أو ما نعا فرضنا المكل لان عين الجميع صارت
نجاسة لا يمكن طهرها اه واعتقد في شرح العباب عدم التقدير في مسئلة الماء أصلا
وعبارته الذى يتجه ما اقتضاء كلامهم أنه لا يقدر بقدر تلك النجاسة أيضا لاستهلاكها فيها
وقعت فيه فكانها معدومة الخ وقول النجفة السابق أو ما نعا فرضنا الكل خالقه الجمل
الرمل في فتاويه فقال حيث اختلط المائع المذكور أى الذى وقعت فيه نجاسة بما كثير
لم يحكم بنجاسته ولا نفرضه مخالفا أشد ولا تقدير في المائع لكونه ليس بنجاسة وان تعذر

تطهيره اه (قوله برائحة جيفة على الشط) قال في شرح العباب بأن لم يتصل شيء منها بشيء
منه سواء أظهر فيه بعض أوصافها الثلاثة أم كاه الخ (قوله أوالقديري) قال في
التحفة ويعلم ذلك أي زوال التغير التقديري بأن يكون إلى جانبه غير فيه مائة متغير فزال
تغيره بنفسه بعد مدة فبعضه أيضاً أن هذا يزول تغيره في هذه المدة الخ قال القليوبي في حواشي
المحلى وضم ماء إليه لوضم للمتغير حسا زال أو بجضى زمن ذكره على الخبرة أنه يزول به
الحسي اه ونحوه في كلام الشارح وحاصل مسألة زوال تغير الماء الكثير بالنجس أن
تقول لا يخلو ما أن يكون زوال التغير بنفسه أو لا فإن كان بنفسه طهروا لم يكن بنفسه
فلا يخلو ما أن يكون بنفسه أو بشيء حل فيه فإن كان بالذات وبالباقى قلنا طهروا
كان بشيء حل فيه فلا يخلو ما أن يكون تروحا أو عينا فإن كان تروحا طهروا كان عينا فلا
يخلو ما أن تكون ماء أو لا فإن كانت ماء طهروا ولو متنجسا وان لم تكن ماء فلا يخلو ما أن
تكون مجاورة أو مخالطة فإن كانت مجاورة طهروا كانت مخالطة فلا يخلو ما أن يظهر
وصفها في الماء أو لا فإن لم يظهر وصفها فيه بأن صفا الماء طهروا وان ظهر وصفها في الماء فلا
يخلو ما أن يوافق ذلك الوصف وصف تغير الماء أو لا فإن لم يكن موافقا لذلك طهروا ولا فلا
(قوله طهر) قال الشهاب البراسي في حواشي المحلى أي عاد طهروا كما كان وهو بالفتح
ويجوز الضم اه وفي الامداد للشارح ونحوه النهاية بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله
ولا يضر عوده) قال في التحفة وان لم يحتمل أنه تروح من نجس آخر الخ وفي شرح العباب
الشارح ينبغي أنه لو قال أهل الخبرة أنه من تلك النجاسة كان نجسا إلى أن قال تغير الماء
الكثير الذي فيه نجاسة انما تسلبه الطهارة ان كان التغير من النجاسة بأن أمكن أحواله
عليها بأن كان له صفة تناسب صفة التغير والافا لتغير ليس منها فلا يحكم بنجاسته الخ وفي
نهاية المجال الزملي أنهم كلامه والعلة ان القابل لا يظهر بانتفاء تغيره وهو ظاهر ويحتمل ان
يطهر بذلك فيما إذا كان تغيره عمت لا يسيل دمه أو نحوه مما يعني عنه اه وتردد في ذلك
سم في حواشي المنهج وقال مرفي النهاية أيضا في شرح قول المنهاج فلا تنجس ما نعا على
المشهور وما نصه فان غيرته المدة لكثيرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المانع أو الماء القليل
مع بقاء قلته أو طرحت فيه بعد موتها فنجسته الخ (قوله أو زال بمسك الخ) أي زال ظاهرا
فلا ينافي هذا ما أتى من قوله لان الظاهر استتار وصف الخ والمراد زوال تغير ريحه
بمسك أو لونه برقعان أو طعمه بجمل مثلا كافي التحفة والنهاية وفي التحفة أيضا يؤخذ منه
ان زوال الريح والطعم بخور عفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بنحو مسك لا طعم له
ولا لون واللون والريح بنحو خسل لا لون له ولا ريح يقتضي عود الطهارة وهو متنجس وفاقا
لجمع من الشراح الخ وفي النهاية ما يوافق ذلك أيضا وفي شرح العباب للشارح أن رائحة
المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمنا الآن بالطهارة قال ولو وضع مسك في متغير
الريح فزال ريحه ولم تطهر فيه رائحة المسك طهر قال وليس هذا بعيدا اذا استتار انتهى

وخارج بوقوعها فيه تغيره برائحة
جيفة على الشط فلا يضر (فان
زال تغيره) الحسي أو التقديري
(بنفسه) لتحوطه بمسك
وهو بريح (أو بماء) ضم إليه
ولو متنجسا أو تبع فيه أو نقص
منه وبقي قلنا (طهر) لانتفاء
علة التنجيس وهي التغير ولا يضر
عوده بعد زواله حيث خلا عن
نجس جامد (أو) زال (بمسك)

(قوله فلا يحكم بنجاسته) وبحرى
في الابعاب على أنه ان كان العائد
ذلك التغير الزائل فالماء نجس
وان كان تغيرا آخر لا بسبب تلك
النجاسة أهلا فهو طهر وكان
غيرت الريح ثم زال تغير الطعم
وان تردد الحال فاحتمالان رجع
الزركشي الطهارة وتطرفه في
الابعاب ورجح النجاسة اه (قوله
وتردد في ذلك الخ) وقال في حاشية
التحفة ان عدم عود الطهارة
بزوال التغير هو ظاهر كلامهم اه
وبحرى عليه في المغني قال كما أفاده
شيخنا اه واعتمده الزياي
والقليوبي وتقدم الكلام على
ذلك جمل اليسل والذي اعتمده
الشارح في شرح الارشاد عود
الطهارة اه

١ وكدورة تراب) أو نحوهما (فلا) يظهر لآن الظاهر استتار وصف النجاسة به لازواله وأقهر تعبيره بكدورة ان الماء لو صفها مناولا
تغيره طهر ولو وقع النجس في كثير متغير بما ٣٢ لا يضر قدر زواله فان فرض تغيره بهذه النجاسة تنجس والا فلا (و) الماء (الجاري)

ونحوه في نهاية الجبال الرمل (قوله أو كدورة تراب) جعل في التحفة وغيرها التراب
والنجس يستتران الطعم واللون والريح ونقل في شرح العباب ذلك في نحو تراب له
الوصاف الثلاثة يقينا أو احتمالا أما إذا سلبت عنه كلها قطعاً فإنه لا يكون ساتراً حيث
وعليه يعمل قول الزركشي وغيره الخ (قوله بما لا يضر) أي كتغير بطول مكث مثلاً قدر
زواله أي ذلك التغير الكائن بطول المكث الخ (قوله في صيب) أي منخفض (قوله والا)
أي وان لم يندفع في صيب أو مستنوم من الأرض بأن كان أمامه ارتفاع فهو كالراكد
وجريه مع ذلك متباطئ لا يعتد به في حكم الجارى (قوله أجزاء الجرية الواحدة) فلا اعتبار
بالقلتين أو دونهما بالنسبة للجريه لالجميع النهر قال الجلال المحلى في شرح المنهاج على
الجسد تنجس الجرية أي حيث نقصت عن القلتين وان كان ماء النهر أكثر من قلتيه ولا
ينجس غيرها وان كان ماء النهر دون قلتيه الخ وعبر بمثل ذلك الزيادة في شرح محور الرافعي
وفي حاشية الروضة لابن البلقيني مانصه كلام الشرح يقتضى ان الماء الجارى اذا كان كله
دون قلتيه وفيه النجاسة الجامة يكون نجساً ونقله عن البغوى وقال انه الوجه قال شيخنا
وهذا الذى قاله عن التذيب ليس فيه وهو مراد ودفعان الجرية التي قبل النجاسة والتي
بعدها بقتضى نص الشافعي وكلام الاصحاب طاهرة لانفصالها ولا تنظر الى قلة مجموع الماء
قال الشافعي ولو لا ما وصفت وكان الماء الجارى قليلاً لخالط النجاسة فيه موضعاً فغرى
نجس الباقي منه اذا كان جميعاً يحملان النجاسة ولكنه كل شئ جامعاً منه غير ما مضى وغير
مختلط بما مضى والراكد في هذا مخالف له لانه مختلط كله وذكر نحوه الزركشي في الخادم
وقد ذكرت عبارته في الاصل (قوله فاعتبر تقوى أجزاء الجرية الواحدة بعضها ببعض)
لاتصال بعضها ببعض دون ما أمامها وخافها من الجريات لانفصالها عنها ~~كما وان~~
تواصلت حساً فلا يتقوى بعضها ببعض بخلاف الراكد فإنه متصل حساً وحكماً فية تقوى
بعضه ببعض ولذلك اعتبرنا القلتين في الراكد بجمعه وفي الجارى بأجزاء الجرية وحدها
قال الشارح في شرح العباب التقاضل في الجارى انما هو بين الجريات لا بين أجزاء
الجرية الواحدة كما سنذكره ومن ثمة قال القونوى ان الجرية الواحدة في نفسها متصل
بعضها ببعض عرضاً وعمقاً وان كانت منفصلة عن غيرها من الجريات طولاً اهـ وهذا وجه
قوله اعتبر تقوى أجزاء الجرية الخ أي بخلاف الجريات فلا يتقوى بعضها ببعض كما سيأتي
التصريح به في كلامه مع بيان ما يتعلق بذلك (قوله تحقيقاً وتقديراً) التحقيق بأن يشاهد
التعوج والتقدير كما في شرح العباب للشارح فيما اذا لم يظهر تعوج فهي أي الجرية من
قبيل الاجسام المحسوسة التي تختلف مساحة ابعادها الطول والعرض والعمق اهـ
ونقلت في الاصل ميراث ذلك فراجع منه ان اردته (قوله المتنجس بها) أي بالنجاسة بأن
كانت دون القلتين أو كانت قلتيه وتغيرت والا فلا تنجس وهل المانع الجارى كالماء في
ذلك أو ينجس مطلقاً ترد في ذلك الشهاب البراسي واعتمد الطبرلاوى انه مشل الماء ونقل

وهو ما اندفع في صيب أو مستنوم
الأرض والافهوراكد (كالراكد)
فان كان قلتيه لم ينجس الا بالتغير
أو أقل تنجس بمجرد ملاقاته النجس
غير المعفوع عنه نعم الجارى وان
تواصل حساً فهو منفصل حكماً
اذ كل جرية طالبة لما أمامها
هارية مما وراءها فاعتبر تقوى
أجزاء الجرية الواحدة بعضها
ببعض وهي ما يرتفع وينخفض بين
حافتي النهر من الماء عند تعوجه
تحقيقاً وتقديراً اما الجريات فلا
يتقوى بعضها ببعض فلو وقعت
فيه نجاسة وبعت بجرية فوضع
الجرية المتنجس بها تنجس

عبارته في الاصل قال في الامداد
ومعرفة كونها قلتيه بالمساحة
بأن يؤخذ عمقها ويضرب في طولها
ثم الحاصل في قدر عرضها بعد
بسط الاقدار من مخترج الربع فلو
كان عمقها في طول النهر ذراعاً
ونصفاً وطولها وهو عرض النهر
كذلك فابسط كلا منهما ارباعاً
واضرب أحدهما في الآخر ثم
الحاصل وهو ستة وثلاثون في
عرضها وهو عمق النهر بعد بسطه
ارباعاً فان كان ذراعاً فالحاصل
أكثر من قلتيه أو ثلاثة ارباع
ذراع فالحاصل مائة وغاية
قلبت الجرية قلتيه اذ هما
بالمساحة مائة وخمسة وعشرون
رباعاً حاصلة من ضرب طولهما
وهو ذراع وربع في مثله وهو العرض بعد بسط الكل ارباعاً ثم الحاصل في خمسة بسط العمق يحصل ذلك اهـ

الحلي في حواشي المنهج بحث الطبلاوي وأقره وقال القليوبي في حواشي المحلى الجرية
وان كثرت فيه نجس بالملاقاة ولا نجس ما قبلها مطلقا ونجس ما بعدهما مجردا على محلها اه
وفي قواعد الزركشي الجرية من المانع الجارية اذ وقع فيه نجس صار كله نجسا بخلاف
الماء انتهى وكلام الحنفية يميل اليه وكذلك الجاهل الرملي في فتاويه فانه قال قد تعارض
فيها ظاهر قولهم الجرية المتصلة بحكمة صلة حكمها وقولهم المانع وان كثرت كالقلس في
تجسده بمجرد الملاقاة والاخذ بالنائي أوجه اه وظاهر ان الجرية من المانع التي فيها النجاسة
تجس وان كثرت على كل قول لان حكم الجرية الواحدة الاتصال كالماء الراكد (قوله
حكم غسالة النجاسة) أي فهي طاهرة غير مطهرة بشرط أن لا تتغير ولا يزيد وزنها وباحت
ابن العماد أنه لا يحكم على الجرية بالاستعمال والتجسس مادامت جارية خلاف جرية
النجاسة حتى تنفصل لان الارض كلها بمنزلة العضو الواحد ونظر فيه الشارح في الایعاب
قال فالوجه ما اقتضاه كلامهم من الحكم على الجرية بالاستعمال والتجسس بمجرد من ايلها
للموضع الاقول (قوله وان لم تجر بجريه) هذا مقابل قوله أو لا وجرت بجريه أي وان لم تجر
النجاسة بجري الماء لثقلها مثلا أو لضعف جريان الماء ومثل ذلك اذا كان جري الماء أسرع
من جريان النجاسة كما في الاسنى والامداد وغيرهما (قوله وبه يلغز الخ) قال في الایعاب
ولا يؤثر في هذا الالتغازل الذي جروا عليه ان هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن ألف لانه متفرق حكما
وذلك لان اتصاله بصورة يكفي في الالتغازه اه (قوله ليس بتغير) أي حسا ولا تقديرا
ولو كان في وسط النهر حفرة عميقة والماء يجري عليها بهيمة فساؤها كالراكد بخلاف ما اذا
كان يجري عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها حينئذ كالجاري أما لو كانت
غير عميقة فلا أثر لها سواء جرى الماء عليها سريعا أم بطيا (قوله رطل) بكسر الراء أفصح
من فتحها (قوله وبالمصري الخ) هذا على مصحح النووي في رطل بغداد أنه مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم اما على مصحح الرافعي من ان رطل بغداد مائة درهم
وثلاثون درهما فهي بالمصري أربعة رطل واحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاثمائة وثمانية
(قوله على مافي الروضة) وصوبه الاسنوي وصحح في التحقيق ما جزم به الرافعي واعتقده
الاذري وغيره من انه يعني عن نقص قدر لا يظهر به نقصه تفاوت في التغير بقدر معين من
الاشياء المغيرة فنقص وقوع رطل من الحبر في قلتين ثم تضعه في ناقصتين عن القلتين فان
تفاوت التغير فالنقص دون القلتين والاقترص وقوع الرطل الحبر في ناقصتين خمسة
ارطال وهكذا حتى يتفاوت التغير فادام لم يظهر تفاوت في التغير بين الاناءين المذكورين
يكون للنقص حكم القلتين ويمكن ان يقال لا خلاف بين مافي الروضة وغيرها قال الحلبي
في حواشي شرح المنهج قد يقال اعتبار النووي الرطلين لانهم ما للذاب بنقصهما لا يظهر
التفاوت في التغير اه وفي حواشي المحلى للقليوبي وقد اختبر أهل الخبرة ذلك فوجدوا أن
التفاوت يظهر اذا زاد النقص على الرطلين فكموا به فلا يقال ان ذلك من التحديد فتأمل

والامارة بعدها حكمكم غسالة
النجاسة وان لم تجر بجريه فكل
جريه تمر عليها دون قلتين تكون
نجسة وان امتد النهر فراسخ الى
ان يجتمع فيه قلتان في محل
وبه يلغز يقال لنا ماء بلغ آلاف من
القلال وهو نجس مع انه ليس
بتغير (والقلتان جسمتان رطل
بالبغدادى) وبالمصري اربع مائة
وستة وأربعون رطلا وثلاثة
اسباع رطل (تقريبا) لا تحديدا
(فلا يضر نقصان رطلين) فاقبل
(ويضر نقصان أكثر) من رطلين
على مافي الروضة

(قوله قال فالوجه) الخ فيه نظر ظاهر
وزعمه ان الارض بمنزلة العضو
الواحد ممنوع كيف والجريات
المتابعة على الارض هنا متفصلة
حكما كما مر ويلزم من تفصلها
كذلك تغاير أحكامها ولا يتم
الا بتغايرها بالنسبة لمحلها أيضا
وحينئذ فالوجه الخ ما هنا أصل
(قوله وبالمصري) أي وبالدمشقي على
مصحح الرافعي مائة وثمانية رطل
وثلاث رطل وعلى مصحح النووي
مائة وسبعة ارطال ويبيع رطل
اه اصل

(وقدرهما بالمساحة في المربع
ذراع ورربع) بذراع البد المعادلة
(طولا وعرضا وعمقا) اذ كل ربع
ذراع يسع أربعة ارطال بغدادية
ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون
ربعا حاصله في ضرب الطول
وهو خمسة ارباع في مثله وهو
العرض ثم الحاصل وهو خمسة
وعشرون ربعا في خمسة ارباع بسط
العمق (وفي المدور كالبرذراعان
عمقا) بذراع التجار وهو بذراع
البد المعادلة قبل ذراع ورربع
تقريباً

(قوله بذراع التجار) فائدة لو كان
الموضع المربع ذراعين ونصفا
وعرضه وعمقه كذلك يتبادر
الذهن الى انه اربع قلال لانه
ضعف مقدار القلتين وهو خطأ
والصواب انه ست عشرة قلة
يعرف ذلك من يعرف ضرب
القلتين بالطريق المتقدم فانك
تجعل كلا من الطول والعرض
والعمق عشرة اذرع قصيرة
فتضرب عشرة الطول في عشرة
العرض والمائة الحاصلة في عشرة
العمق يحصل ألف كل واحد
يسع أربعة ارطال فالجمله اربعة
آلاف رطل بست عشرة قلة فتدبر
مد على الاقناع

هنا بياض نحو سطر في نسخة
المؤلف وسببه وجود البياض
أضاف في الحاشية المتيقن منها الغنى

اه (قوله وقدرهما) أي القلتين بالمساحة بكسر الميم (قوله اذ كل ربع ذراع الخ) قال
الشارح في شرح العباب التعبير بالربع وقع في عبارة كثير وهو لا يوافق قاعدة الحساب
القاضية بأنه ربع ربع ربع لان حاصل ضرب ربع في ربع ربع ربع ربع ورربع ربع
ربع في ربع ربع ربع ربع ربع وحينئذ فلا يصح القول بأن كل ربع يخصه أربع
ارطال وجوابه انهم أخذوا الربع مقدارا واحدا بقدره كالذراع لانهم يهربون من الكسر
مهما امكن الخ وذكر في الاصل هنا عبارة قرة العين في معرفة مساحة نظرف القلتين
للتفتش وري فراجعها منه ان أردتها (قوله حاصله من ضرب الطول الخ) ايضاحه اذا
كان المربع ذراعا وربعا طولاً وعرضا وعمقا بسط الذراع من جنس الكسر وهو ربع
يكون الذراع والربع خمسة ارباع ثم اضرب خمسة الطول في خمسة العرض يكون الحاصل
خمسة وعشرين اضربها في خمسة العمق يكون الحاصل مائة وخمسة وعشرين كل واحد
منها يسع أربع ارطال بغدادية فالمجموع خمسمائة رطل هي مقدار القلتين فالمائة والخمسة
والعشرون اذا حصلت من ضرب الطول في العرض والحاصل في العمق بعد بسطها
أرباعا هي الميزان لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلاً والطول كذلك قابسط
كلاهما ارباعا تكن ستة اضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة وثلاثون اضربها
في العرض بعد بسطه ارباعا فاذا كان العرض ذراعا فالحاصل من ضرب أربعة في ستة
وثلاثين مائة وأربع وأربعون فهو أكثر من قلتي اذ هما كما علمته مائة وخمسة وعشرون
وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة التي هي بسط الثلاثة ارباع الذراع
في ستة وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين وعلى هذا فقس (قوله بسط
العمق) بالبريد من خمسة (قوله بذراع التجار) قال الشارح في حاشيته على تحفته قال
الركشي كشيخه الاذري المراد ذراع التجار أي بالنون وهو المشهور الا أن بذراع
العمل في عرف البناء والتجارين لا بالفوقية خلافاً لمن صحفه أخذ من كون القاضى
حكاه عن المهندسين وهو متعين لما يأتي قال شيخنا وهو بذراع الاذى ذراع ورربع
تقريباً الى أن قال الشارح والحاصل ان الذي أثراه عن المشايخ أنه بالنون وأن المراد به
ما تقر من ذراع نحو البناء والتجارين اليوم وكان من لم يتحرر عنده ضبط هذا الذراع
قال المراد به ذراع التجار بالفوقية وهو ما بأيدي الباعة وغيرهم بمصر واقليمها وقد يؤيد
هذا قول السيد السهمودي وذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل بمصر
اذاً انما ينطبق على ذراع النجار لانه الذي انفرد به أهل مصر وأما ذراع النجار بالنون
واذا تقرران المراد ذراع التجار بالباء وانه أربعة وعشرون قيراطا
وذراع البد احد وعشرون قيراطا على ما تقر رزماً ان المراد بعمق المربع ذراع ورربع
بذراع الاذى وبعق المدور ذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب بخلاف
ما اذا قلنا المراد ذراع النجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير الى آخر ما أطال به الشارح

في حاشيته على تحفته (قوله وقيل ذراع ونصف) قال في حاشيته على تحفته وفيه نظر لان اعتبار كونه ذراعاً ونصفاً يؤدي الى زيادة ذلك على مقدار القلتين بكثير كما يعلم ذلك مما يأتي قريبا الخ ونظر فيه أيضاً في شرح العباب بما نظره في الحاشية ووجه ذلك أنهم قالوا ان الميزان في المدور أن يبسط كل من العرض ومحيطه أي الدائرة وهو ثلاثة أمثاله وسبع فإذا كان العرض ذراعاً كان الدائرة ثلاثة أذرع وسبع ذراعاً فابسط ذلك أربعاً كما فعلت في المربع واجعل كل ربع ذراعاً قصيراً يصير القطر أربع أذرع قصيرة ومحيطه اثني عشر ذراعاً قصيرة وأربعة أسباع ذراعاً قصيراً العمق عشرة فإذا أردت مساحة المدور الذي صار به البسط كما ذكر تضرب نصف العرض أي القطر وهو اثنان نصف الأربعة في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل الضرب المذكور اثني عشر وأربعة أسباع فتضربها في بسط الطول أي العمق وهو عشرة لانه ذراعان ونصف ذراع يبلغ الحاصل مائة وخمسة وعشرين وخمسة أسباع وذلك مقدار مساحة القلتين وزيادة خمسة أسباع ربع أي خمسة أسباع ذراعاً قصيراً وبذلك حصل التقريب فلو قلنا ذراع التجار ذراع ونصف كما قال به القليل لزم منه أن يكون العمق ثلاثة أذرع وإذا بسطها ارباعاً تكون اثني عشر ذراعاً قصيرة فتضرب الاثني عشر والأربعة أسباع الحاصل من ضرب نصف العرض في نصف محيطه في بسط العمق وهو اثنان عشر يكون الحاصل مائة وخمسين وستة أسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة وعشرون فتزيد على القلتين بمائة وخمسين وستة أسباع (قوله وهو ما بين) أي المراد من العرض في المدور ما بين الخ (قوله مذكور في المطولات) هو أنه لو كان الذراع في طول المدور أي عمقه وطول المربع واحداً وهو ذراع اليد وكان عمق المدور ذراعين بذراع اليد كان ذلك دون القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو اثنان عشر وأربعة أسباع في بسط العمق يكون الحاصل من ذلك مائة وأربعة أسباع لان الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية ستة وتسعون والحاصل من ضرب أربعة أسباع في ثمانية أربعة وأربعة أسباع فالمجموع مائة وأربعة أسباع والمطلوب مائة وخمسة وعشرون فينتقص ذلك عن مقدار القلتين بخمسة وعشرين وثلاثة أسباع ولو جعلنا الذراع في طول المربع ذراع التجار زاد على القلتين بكثير لأنك حينئذ تضرب بسط المسطح وهو خمسة وعشرون في بسط العمق ارباعاً تكون ستة وربعاً فيكون الحاصل من ضربها في خمسة وعشرين مائة وستة وخمسين وربعاً والقلتان كما علمته مائة وخمسة وعشرون فهذا هو سبب اختلاف المدور والمربع في المراد بالذراع في العمق وقد ذكرت في الاصل كلاماً يتعلق بما هنا فراجع منه

(فصل في الاجتهاد)

(قوله أو غيرهما) كنياب واطعمة (قوله اجتهاد) في التحفة والنهاية وغيرهما وان قل عدد الطاهر كما في مائة زاد في التحفة بيان بحث عن أمانة يظن بها ما يقتضي الاقدام أو

وقيل ذراع ونصف (وذراع عرضاً) وهو ما بين حائطى البقر من سائر الجوانب وسبب اختلاف المربع والمدور مذكور في المطولات (وتحريم الطهارة) وغيرها من سائر وجوه الاستعمالات ما عدا الشرب (بالماء المسبيل للشرب) لكن تصح الطهارة به ويجب التيمم بحضرة ومثله ما جهل حاله سواء دلت القرينة على أنه مسبيل للشرب كالجوابي الموضوعة في الطرفين أولاً كالصهاريج ومحرم جل شيء من المسبيل إلى غير محله ما لم يضطر إليه

*(فصل في الاجتهاد وهو كالتحريم بذل الجهود في تحصيل المقصود إذا اشتبه عليه طاهر) من ماء أو تراب أو غيرهما (باعتجاس) أو طهور بمسح (اجتهاد) وجوباً

(قوله أي عمقه) فالمراد بالطول العمق وبه صرح في الأعيان وذكر أنه وقع لجماعة منهم الزكشي والريعي اشتباه وغلط فاحش نشأ من ظن التباين بين الطول والعمق فراجع جل الليل

الاجام الخ (قوله ان ضاق الوقت) الوجوب يكون بدخول الوقت كما يفهمه كلام
 التحفة والنهاية وغيرهما قالوا وجوبه موسع بسعة الوقت ومضيق بضيقه وحينئذ نقول
 الشارح هنا ان ضاق الوقت مراده الوجوب المضيق ليوافق كلام غيره بل كلامه
 نفسه في غير هذا الكتاب (قوله ولم يجد غير ذلك) أي غير المشتبهين زاد في التحفة وغيره ولم
 يبالغ بالخلط قلتم انتهى أي بلا تغيير كما في غير التحفة (قوله أو اضطر الى تناول المتنجس) كذا
 وقع له في هذا الكتاب والاولى أن يقول الى تناول المشتبه كما عبره الشارح في شرح العباب
 وعبارة الامداد وكذا الواضطر للتناول فيما لو اشتبهه ملكه بملك غيره اه وفي فتاوى الشارح
 مانصه فقد صرحوا بأن الاجتهاد يجب فيما اضطر الى تناوله كشافعية التيسر بمذوذة
 واضطر الى الاكل ويجوز فيما لم يضطر اليه اه ذكره أثناء كلامه في جواب السؤال الاول
 من باب الاجتهاد وفي موضع آخر من شرح العباب ما يعكز على ذلك حيث قال بل ان وجد
 اضطرار جازله التناول هجما اذ لو كلفناه اجتهاد حينئذ كلسا عين في اتلافه اذ لا بد له
 من زمن ومع وجود الاضطرار لا يمكن التكليف بالصبر عن التناول ولو لحظة كما يعلم من
 كلامهم في مجتبه الاضطرار وان لم يوجد امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط
 وغيره اه وفي النهاية للجمال الرمي الى الاوجه أنه لا اجتهاد في ذلك أي الماء والبول ونحوه
 كنية ومذ كامة مطلقا بل ان وجد اضطرار جازله التناول هجما والامتنع ولو باجتهاد وبذلك
 يندفع ما في التوسط وغيره انتهى وفي الغرر لنسج الاسلام وقد يجب بأن لا يجد غيرهما
 وضاق وقت الصلاة واضطر للتناول فان نزع في الملك قدم ذواليد اه (قوله وجواز افما
 عد اذ لك) في الاصل هنا كلام طويل لابي زرعة العراقي وغيره فراجع منه (قوله وحل
 التناول) بالخر معطوف على شروط الصلاة فلا يحل تناول المتنجس غير ضرورة ولا الطهر
 به ومنه المشتبه قبل الاجتهاد فان فعل لم يصح طهره وان بان أن ما استعمله هو الطهور
 لكن لو تناول أحد المشتبهين لم يحكم بنجاسة فيه في شرح العباب للشارح لو اجتهاد فظن
 أي بالاجتهاد بنجاسة ما أصابه الرشاش منه لم ينجم على الاوجه لان النجاسة لا تثبت
 بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتب على الاجتهاد ثم قال محل قوائمه الاثر
 لظنه بنجاسة ما أصابه الرشاش منه حيث لم يستعمل ما طهره طهارته والالزم عند ذلك
 الرشاش لا يصلح ييقين النجاسة (قوله ان تعين طريقا) أي وجوب الاجتهاد انما هو
 عند تعينه طريقا الى الوصول الى الطاهر بأن لم يجد غير المشتبهين ولم يبلغا بالخلط قلتم
 بلا تغيير ولا فالا يجب بل يجوز (قوله أصل في التطهير) قال الشارح في الايعاب والجمال
 الرمي في النهاية المراد به عدم استحالة عن أصل خلقته كالتنجس والمستعمل فانه ما لم
 يستعمل عن أصل خلقته ما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلاهما
 استحالة الى حقيقة أخرى اه كلامهما وأراد بهما الردة على الزركشي في قوله في الخادم
 وليس المراد بقوله له أصل في التطهير الحالة التي كان عليها من قبل لان البول كان ماء

ان ضاق الوقت ولم يجد غير ذلك
 الماء أو التراب أو اضطر الى تناول
 المتنجس وجواز افما عد اذ لك
 (وتطهر عما ظن طهارته) واستعمله
 لان التطهر بشرط من شروط الصلاة
 وحل التناول والاستعمال
 والتوصل الى ذلك يمكن بالاجتهاد
 فوجب عند الاشتباه ان تعين
 طريقا كما مر للاجتهاد بشرط
 أربعة أحدها أن يكون لكل
 من المشتبهين أصل في التطهير

(قوله والاولى أن يقول الى تناول
 المشتبه الخ) أي حتى يخرج عنه
 ما لا يجب وزا الاجتهاد فيه كبن
 الاتان مع ابن البقر والميتة والمذكاة
 وغير ذلك اه أصل (قوله ذواليد)
 لكن مقتضى ما قدمته لك عن
 شرح العباب والنهاية من أنه
 عند الاضطرار يتناول هجما ان
 ما في الشرح هنا وموضع من
 شرح العباب وفتاوى الشرح
 من وجوب الاجتهاد عند
 الاضطرار ضعيف مع انه نقله في
 الفتاوى عن تصريحهم وذكره
 شيخ الاسلام في الغرر اه أصل

(قوله بكل مرة) أي وان زادت قيمة ماء الوود على غن ماء الطهارة لأن النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول الا ترى انه لو كان عنده ماء يلزمه الوضوء به وان زادت قيمته على ثمن مثله بخلاف ما اذا لم يكن عنده فلا يلزمه الشراء بالزائد على ثمن المثل وان قل وأيضاً قد ضعف مالبة ماء الوود بالاشتباه المانع لا يراى عقد البيع عليه اه اصل

والحل فلو اشتبه ماء بماء ورد أو طاهر بنجس العين فلا اجتهاد بل يتوضأ بالماء وماء الوود بكل مرة ثانياً أن يكون للعلامة فيه مجال فلا يجوز الاجتهاد بالعلامة كتغير احد الاناءين ونقصه واضطرابه وقرب تحوكل أو رشاش منه لافادة غلبة الظن حينئذ بخلاف ما اذا لم يكن لها فيه مجال كما لو اختلفت محرمه بنسوة نالها ظهور العلامة فان لم تظهر لم يعمل به سواء الاعى والبصير ولا يشترط في ادراكها البصر بل يخفى من وقع له الاشتباه (ولو) كان (أعمى) فان له طريقة في التوصل الى المقصود كسماع صوت ونقص ماء واعوجاج الاناء واضطراب غطاءه فان لم يظهر له شيء

وليس الا آن كذلك وانما المراد امكان رده الى الطهارة بوجه وهذا متحقق في المتنجس بالمسكثرة بخلاف البول اه واعترضوه بأن البول يمكن رده الى الطهارة بالمسكثرة الى أن يستهلك الا ترى الى ما مر من وجوب التكميل به اذا كان لا يغير حسا ولا قرضا اه (قوله بماء وود) أي وضوء من كل مستحيل طاهر (قوله بكل مرة) في التحفة والنهاية وغيرهما والعبارة للتحفة قبيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط لئلا يأتى له الجزم بالنية حيث ذلك ما رتاه الغسل جزء من وجهه بالماء يقينا زاد الجمل الرملي في النهاية كالشارح في الاعباب ثم يعكس ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالآخر اه قال في التحفة وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة اه وفي شرح العباب للشارح وله أيضا كما هو ظاهر أن يتوضأ بماء وضوء واحد او يغسل كل عضو ستاندين وقتين لزوما وبه يلغز ويعذر كما يصرح به كلامهم خلافا لمن نازع فيه كالاذري وغيره في ترده في النية للضرورة اه قال في التحفة وفيما اذا اشتبه طهور بمسحوق عمل لا يتوضأ بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد الا ان فعل تلك الكيفية كما حوته في شرح الارشاد الصغير اه قال في فتح الجواد يظهر انه يلزمه ذلك وان فرضنا ان فيه مشقة لان مثل هذه المشقة لا تبيح التيمم مع وجود طهور يمين بقدره على استعماله من غير تردد كما ذكر اه وفي مسئلة اشتباه نجس العين بالطهور يلاب احد الاناءين ويتيمم (قوله مجال) أي مدخل (قوله كما لو اختلفت محرمه بنسوة) اجنبيات واحدة أو أكثر واشتبه محرمها باجنبي واحد أو أكثر فلا اجتهاد ولا نقص بلس امرأة منهن وان كن غير محصورات كما سيأتي في كلام الشارح في نواقص الوضوء فن اشبهت عليه امرأة محرم بمكة وامسته امرأة في الطواف لا ينتقض وضوءه بذلك نعم ان كان محرمه واحدة وليس فتيين في وضوء واحد انتقض وضوءه لتحقق لمس الاجنبية حيثئذ وأما النكاح فيجوز من غير كراهة اذا كن غير محصورات قال في الاعباب وسيأتي ان نحو الالف غير محصور ونحو العشرين مما يسهل عده بمجرد النظر محصور وبينهما وسائط تلحق باحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استغنى فيه القلب قاله الغزالي وقال الاذري ينبغي التحريم عند الشك عملا بالاصل اه قال الزيادي في شرح المحرر واذا جوزه ناله النكاح منهن فاذا لمس زوجته لا يفتقض لا بالانتقض بالشك فيجوز له الوطء ونقول بعدم نقص الطهارة باللمس للشك اه وفي شرح العباب للشارح فيما اذا اشبهت أمته بامة غيره ان اجتهاد بقصد تمييز المالك فقط جازله الوطء تبعاً لانه لم يقصده بالاجتهاد وانما الحاصل به المالك ويترب عليه الوطء لانه من غمرته وان اجتهاد بقصد تمييزه ليطأ لم يجز اه واستشكل الشهاب البرلسي وغيره عدم تمييز المحرم بالعلامة بما ذكرته مع الجواب عنه في الاصل فراجع منه (قوله نالها ظهور العلامة) عده الشارح في هذا الكتاب من شروط الاجتهاد تبعاً للروضة وأصلها المكن الذي في التحفة والامداد ونهاية المجال الرملي وغيرها

ان هذا شرط بخوار العمل بالاجتهاد لالاقدام عليه وهو التحقيق (قوله فاد) أي ولو أعمى
 أقوى منه ادراكا عند تحيره كما في التحفة والنهاية وغيرهما واعدة شيخ الاسلام في الاسنى
 والخطيب في شرح التبيين وغيرهما انه ليس له تقليد أعمى وهو ظاهر الغرر لشيخ الاسلام
 ويوافقه كلام الجلال الرملي في فتاويه (قوله ائتلاف المائتين) أي أو أحدهما لانه بائتلافه
 لا يبق عنده ما يتيقن الطهارة بل مشكوك فيها وهو غير ضار ولو كان الائتلاف بسبب
 قدور غير الاخر لو قدر تخالفان تغيرا يمنع استعماله (قوله تعدد المشتبه) أي الظهور أو
 الظاهر ومقابله فلو تجس أحد كيه المتصلين بالشوب أو إحدى يديه المتصلتين بيده واشتبه
 فلا اجتهاد لعدم التعدد بل يجب غسلهما لتصحيح صلاته وفي الاعباب للشارح لو اشتبه
 نجس في أرض واسعة صلى فيها الى بقاء قدره أو وضوءة غسل جميعها اه (قوله وبقاء)
 المشتبهين) هذا هو رابع شروط الاجتهاد لان الرابع أن ظهور العلامة شرط بخوار العمل
 بالاجتهاد لاجل خوار الاجتهاد كما سبق قريبا فلا يكون بقاء المشتبهين خامسا * خامسا أن
 لا يقع من أحد المشتبهين شيء في الآخر هذا يمكن أن يدخل في الذي قبله بناء على ما عاله به
 بعضهم بقوله لتجس هذا يتيقن فزال التعدد المشروط وعاله في التحفة بانه لم يبق عنده ظهور
 يتيقن * سادسا العلم بتجس أحد المشتبهين أو ظن تجسه بقول عدل رواية قال الشهاب
 القليوبي في حواشي المحلى فخرج ما لو رأى ماء متغيرا مثلا وشك في سلب ظهوره فيه فله
 التطهر به نظر الأصل ولا تظن للشك فيه الخ * سابعها الحصر في المشتبه فلو اشتبه اثنان نجس
 باو اتى ببلد فلا اجتهاد بل يأخذ منهما ما شاء قال في الامداد الى أن يتيقن واحد اه زاد في شرح
 العباب كما صححه النووي في الروضة والمجموع الخ وقيل الى أن يتيقن ما يمنع الاجتهاد أي
 جواز فيه ابتداء وهو العدد المحصور وجزم به في العباب وفي شرح العباب للشارح هل
 يلحق به أي التجس اختلاط انائه المتجس باو اتى ببلده أو يشرق بان ذلك أي التجس لا أمل
 للاجتهاد فيه اذ لا أصل له في الحل بخلاف هذا محل نظر وكلامهم السابق يوجب لفرق اه
 * ثامنها وهو خاص بالصلاة المؤقتة اتساع الوقت للاجتهاد مع الطهارة والصلاة فلو ضاق
 الوقت عن ذلك تيم وصلى وأعادوه - ذارده صاحب البيان كافي على الطبري وأقره
 الشارح في الامداد والاعباب وقال الجلال الرملي في النهاية الاوجه خلافه وزاد بعضهم
 تاسعا وهو كون الانامين لواحدا فان كانا لاثنتين توشأ كل بانائه واعتمد في التحفة والنهاية
 وغيرهما خلافه وفي الاحياء لا غزالي فان قيل فلو كان الانا أن لشخصين فينبغي أن يستغنى
 عن الاجتهاد ويتوشأ كل واحد بانائه لانه يتيقن طهارته وشك الآن فيه فقول هذا محتمل
 في الفقه والارجح في الظن المنع وان تعدد الشخص هنا كاتحاده لان صحة الوضوء لا تستدعي
 ملكا بل وضوء الانسان بما غيره في رفع الحدث كوضوءه بجمائه فلا يتيقن لاختلاف الملك
 واتحاده أثر بخلاف الوطء لوجه الغيرة فانه لا يحل اه وزاد العلامة اسمعيل الحضرمي
 وغيره عاشر وهو أن يكون المتعين للطهارة لا يخشى منه ضرر كالمشمس وهو مبني على

(قوله ولو أعمى) اشار باولي
 خلاف في ذلك وعبارة المنهاج
 والا حى كصير في الاظهر وفي
 الروضة الا حى يجتهد على الاظهر
 اه أصل (قوله وبقاء المشتبهين)
 عطف قوله وبقاء المشتبهين على
 قوله تعدد المشتبه من قبيل عطف
 الرديف اي بين به ان من جعلهما
 شرطين كصاحب العباب فقد
 تجاوز وعلى انهما شرط واحد
 يدل كلام التحفة فانه قال فان لم
 يبق من الاول بقية لم يجتهد لان
 شرطه ان يكون في متعدد اه
 جرهمي

قلد فان لم يجد من يقلده أو اختلف
 علمه مقلدوه تيمم والبصير لا يقلد
 بل يتيمم وشرط صحة التيمم ائتلاف
 المائتين لان أحدهما ظهور يتيقن
 والتيمم لا يصح مع وجوده رابعها
 تعدد المشتبه وبقاء المشتبهين فلا
 اجتهاد في واحد ابتداء ولا انتهاء

احتمال ضعيف انه يجوز التيمم بحضرة المشمس فيكون وجوده كالعدم * حادى عشرها
 السلامة من التعارض قال الزياىدى في شرح المحرر فلو تعارض خبرا عدلين بأن تعذر
 الجمع بينهما كان قال أحدهما ولو في هذا وقت كذا وقال الآخر بل في هذا ذلك الوقت
 نساقتا وحكم بطهارتهما نعم ان كان أحدهما أوثق أو أكثر عددا عمل به اه ونقل الزياىدى
 في حواشى شرح المنهج عن سم في نسخة المنهاج شروط الاجتهاد وعدمها السلامة من
 التعارض وفي النهاية للجمال الرملى فان تعارض عمل بقول أو ثقهما فان استويا فلا أكثر
 عددان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين وبعبارة التحفة والا
 كأن استويا ثقة أو كثرة أو كان أحدهما أوثق والاخر أكثر سقطا وبقي أصل طهارته
 انتمت وهي مخالفة للنهاية من حيث ان كلام النهاية يفيد تقديم الاوثق على الأكثر عددا
 وكلام التحفة يفيد تساويهما قال الشبرا مى في حاشيته على النهاية المتبادر من النهاية
 تقديم الاوثق وان كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصرح به قولها فان استويا لم يخل هذه شروط
 جواز الاجتهاد أو ما شروط وجوبه فتلاثة دخول الوقت اما قبل الوقت فهو جائز ثانيها
 عدم وجود غير المشتبه أو ارادة استعماله ثالثها أن لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتيين والا فلا
 يجب الاجتهاد بل يخير بينه وبين الخلط وشروط جواز العمل بالاجتهاد ظهور العلامة
 كما تقدم مع الخلاف فيه (قوله إعادة اجتهاده) أى حيث يتيقن من الذى استعماله أو لا بقية
 لما علمته من ان شرط جواز الاجتهاد التعدد في الدوام خلافا للرافعى (قوله لكل طهر)
 عبر في التحفة بقوله عند ارادة الموضوع وغير شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض بقوله
 لزمه الاجتهاد للصلاة الثانية لكن قومه قبل ذلك بما اذا أحدث ووافق على ذلك الخطيب
 الشربيني حيث قال في المغنى لزمه الاجتهاد لوقت الثانية اذا كان محمدا ما اذا لم يحدث
 بان استمر متطهرا حتى حضرت صلاة أخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان تغير ظنه لان الطهارة
 لا ترتفع بالظن اه وخالف الجمال الرملى في النهاية فقال بوجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة
 يريد فعلها قال نعم ان كان ذا كالدليل الاول لم يعد بخلاف الثوب المظنون طهارته
 بالاجتهاد فان بقاءه بمحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا فيصلى به ما شاء حيث لم يتغير ظنه الخ
 وقول النهاية فان بقاءه بمحاله الخ ظاهره يخالف ما قدمه ووافق ما تقدم عن الشارح
 وغيره الا أن يقال مراده بقوله بقاء الشخص متطهرا أى بأن وافق اجتهاده الثاني
 اجتهاده الاول كما يرشد اليه أول كلامه وبعبارة الزياىدى في شرح المحرر فلو تغير اجتهاده
 ووضوءه الاول باق بمحاله امتنع عليه أن يصلى به لظنه الا أن نجاسة اعضائه خلافا لابن
 حجر حيث جزم بصحة الصلاة به وقد جزم بالاول ابن العماد واعقده شيخنا الرملى اه وذكر
 كانهما انه اذا كان ذا كالدليل الاول لم يعد الاجتهاد وهذا الذى عزاه لابن حجر هو في
 التحفة وغيرها وفي الايعاب ما يوافق معتمد الزياىدى والجمال الرملى في تغير اجتهاده حيث
 قاله كافي المجموع وغيره اذا لم يحدث ولم يتغير اجتهاده أن يصلى به فرضين فأكثر وقول

ويجب عليه إعادة الاجتهاد لكل
 طهر ولو مجددا وان لم يكتفه
 لوجوب استعمال الناقص ثم
 ان وافق اجتهاده الاول

(قوله لعدم المرجح) وحيفتد بلغز
 بان لنا ما من احدهما نجس يتيقن
 ويجوز استعمالهما من غير
 اجتهاد حلبي على المنهج (قوله
 إعادة اجتهاده) محله اذا لم يكن
 ذا كدليل الاجتهاد الاول او قام
 عنده معارض والا فلا يعد جواز
 استعمال تلك البقية من غير
 إعادة اجتهاد استصحابا لحكم
 الاجتهاد الاول قاله سم في
 حواشى التحفة وسيأتى نقل
 المعنى ما يوافق عن النهاية اه
 جل الليل

صاحب النخار يجب تجديد الاجتهاد لصلالة الثانية وان لم يحدث ضعف الخ (قوله
فذلك) أى واضح انه يعمل باجتهاده (قوله والا) أى وان لم يوافق اجتهاده الثانى اجتهاده
الاول أتلقهما أى واحده ماثلانية نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل جميع ما أصابه
الاول أو صلى ييقن النجاسة ان لم يغسله وأخذ الباقي منه انه لو غسل بين الاجتهادين
جميع ما أصابه بما غير المشتهين عمل بالثانى اذ لا يلزم عليه حينئذ أحد الفسادين السابقين
أنفسا وحينئذ فهو نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث عمل بالاجتهاد الثانى وتعبته في
التحفة بقوله ظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثانى وما يترتب عليه اه وقال في
الاياعاب هو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم ويوجه الخ وأقر في الامداد اليلقينى على ذلك
وقال الجال الرملى في النهاية هو واضح وقد أفق به الوالد وجزم به الرملى في شرح البهجة
ولم يعزه للمأوردى (قوله في باب تجسس المياه) تنازع فيه كل من قوله فقيهاه وقوله موافقا
فالمراد بالفقهاء العالم بالحكم الطهارة والنجاسة أو الاستعمال قال في التحفة اطلاق الفقيه
على نحو هذا شائع عرف الخ والمراد بالموافق ان يكون الكل منهم موافقا لمام واحد قال
الجال الرملى في النهاية أما المجتهد فيبين له السبب مطلقا وان عرف اعتقاده في المياه
لاحتمال تغير اجتهاده اه وذكر الشارح نحوه في الاياعاب مع زيادة ويشترط أيضا الاخذ
بقول المخبر من غير بيان السبب ان يكون في حكم متفق عليه في مذهب المخبر والمخبر والالا
فلا بد من بيان السبب كما في الامداد والاياعاب والنهاية وغيرها وعبارتها اعنى النهاية
لو كان الحكم الذى يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الوجه فيه انه
لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيح الخ وكتب الشبرا ملى
على قوله واختلاف ترجيح مانصه ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين المشايخ ابن حجر
والشارح أعنى الجال الرملى وكما وافق ما اذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وانه
لا يخبره الا باعتقاده فيكفى منه الاطلاق كما في الامداد وفتح الجواد والاياعاب للشارح وهو
يقضى انه لا بد من وجود شرطين أن يعلم مذهبه وانه انما يخبر به لكن في التحفة ما يقيد
اشتراط الشرط الاول فقط وعبارتها أو عارفا به وان لم يعتقه فيما يظهر لان الظاهر انه
انما يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلمه بأنه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل
أن يخبره باعتقاده ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد عن يعرف المذهبيين فلا يعول
عليه على انه غير مطرد اه (قوله بخلاف ما اذا أطلق الخ) اذ هذه المسئلة من المسائل التى
لا تقبل فيها الشهادة الامفصلة قال الشارح في الاياعاب في الجواهر كالمطلب انه ثلاث
عشرة مسئلة الزنا والسرقه والاقرار بهما والرذة والجرح والاكرام وانه وارث فلان وان
الماء متنجس وأن فلا ناسقه وأنه يستحق الشفقة وان بين هذين وضاع محرما وان عدلا
أشهدهما على شهادته اه وذكر الشارح في شرح العباب ما في بعض هذه الصور من الخلاف
ثم استدل عليها أكثر منها فراجع ذلك من الاصل ان أردته (قوله من غير المجانين)

فذلك والا أتلقهما ثم تيمم (واذا
أخبره بتجسسه) أى أحد الانامين
(ثقة) ولو عدل رواية كاصرة
وعبد (وبين السبب) أو أطلق
(أو كان فقيها موافقا) للمخبر
باب تجسس المياه (اعتمده) وجوبا
بخلاف ما اذا أطلق وهو عامي
أو مخالف فلا يعتد به وخروج بالثقة
الصبي والمجنون والناسق والكافر
فلا يقبل خبرهم الا ان كان من غير
المجانين

قوله اطلاق الفقيه الخ نظير ما يأتى
في الموقف والوصية وتخصيصه
بالمجتهد اصطلاح خاص اه وقوله
في الموقف أى فيما اذا وقف على
القبلة قال في الروضة يدخل
فيه من حصل منه شيئا وان قل
اه أصل (قوله فلا بد من بيان
السبب الخ) عبارة الاياعاب أثناء
كلام ثم رأيت الاذرى ذكر
ما يصرح بذلك وهو قد تكون
المسئلة فيها خلاف مذهبي فيرى
المخبر فيها ما لا يرى المخبر فيكون
كالخلاف في أصل المذهب اه
أصل

وبلغ عدد التواتر ومن يخبر عن
فعل نفسه فهو مقبول مطلقا

(فصل في الاواني)

(ويحرم) ع- على المكاف ولو أثنى
(استعمال أواني الذهب والفضة)
في الطهارة وغيرها لنفسه أو غيره
ولو صغيرا كسقيه في مسعط فضة
لما صح من النهي عن الاكل
والشرب فيهما مع اقتراحه بالوحيد
الشديد وقيس به ما سائر وجوده
الاستعمال كالاحتواء على شجرة
وشم وانحتمل من قرب بحيث يصير
عرفا

قوله فليحرقه كلام سم وهو ظاهر
واعلم أنهم قيدوا الصبي المميز
بكونه لم يجرب عليه الكذب
ولم يقيدوا الفاسق والكافر بذلك
وعندني لا يعد تقيدهما بذلك
ويكون الفسق بغير الكذب قياسا
ع- على ما ذكره في الصبي فخره
اه أصل (قول الشارح ولو أثنى)
أشاره إلى دفع توهم القياس على
الحل إلى المباح لها وعلى إطلاق
التحريم على الرجال والنساء جرى
كافة الأصحاب كما في المطالب
وقوله ولو صغيرا غيرا أشار إلى ان
التحريم على غيره بالأولى ولم أقف
فيه على خلاف اه أصل

أما هم فلا يقبل خبرهم مطلقا (قوله عدد التواتر) أي أوطن صدق الصبي والفاسق
قال سم في حاشيته على شرح المنهج يتجه أنه لا يجب العمل بقوله ما ولوطن صدقهما
لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال بعد تقرير ذلك مانصه وقد يقال ببقائه أن يؤثر كما أثر في
وجوب الصوم إذا أخبر به بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه فتأمل وفي حاشية الحلبي على
شرح المنهج لا يعتمد خبرهم ما لم يخبروا عن فعل أنفسهم وما لم يصدقهم والاعتقاد خبرهم الخ
وفي حاشية النهاية للشبرا ملسي اقتصار صاحب النهاية في المتهز على ما ذكره بقيد أن من
لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وقياس ما هالو في الصوم في دخول الوقت لو
اعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا اه (قوله عدد التواتر) أيضا أي فيجب العمل به
من حيث افادة التواتر العلم لا من حيث كونه خبرا اه امداد الشارح ونحوه من نهاية الجلال
الرملي (قوله ومن يخبر عن فعل نفسه) في الاسنى لشيخ الاسلام زكريا كقوله بليت في هذا
الاناء قبل خبره كما قبلوه فيما لو أخبرني عن شاة بأنه ذكاه اه ونحوه الامداد وفي
التحفة يقبل قوله عما أمر بتطهيره طهرته لا طهر اه وعبارة النهاية قبل قياسا على ما لو
قال أنا مطهر أو محدث الخ وفي فتاوى الشارح أثناء كلامه مانصه اتفق أصحابنا على
قبول قول الفاسق والكافر في الاذن في دخول الدار وإيصال الهدية كما يقبل قول الصبي
فيما ما إلى أن قال الشارح فهما أي التخييس والتطهير على حد سواء من قبول خبر الكافر
والفاسق عنهما ان أخبر عن فعل نفسه وقدين السبب أو وافق المخبر ويلحق بهما الصبي
المميز الذي لم يجرب عليه الكذب الخ وفي حواشي سم على شرح المنهج بعد كلام طويل
والحاصل أنه لا بد مع كونه مقبول الرواية من كونه فقيها أو بيانه السبب لكن يقوم
مقام كونه مقبولا كونه خبرا عن فعل نفسه وقضية هذا أن يقيد قول الذي بما تقدم
بكونه عارفا بالتذكية أو مينة للسبب فليحرق

(فصل في الاواني)

(قوله كسقيه) أي الصغير والمسعط آلة السعوط وهو الاناء الذي يجعل فيه الدواء الذي
يصب في الانف ولا فرق في حرمة سقيه بذلك بين كون الساقى له في ذلك وليه أو غيره فتقول
العباب يحرم على وليه قال في الاعباب الذي يظهر أن الولي مثال (قوله وقيدس بهما) أي
بالأكل والشرب المذكورين في الحديث (قوله من قرب) قال في الامداد ما إذا شتم
رائحتهم من بعد فلا يحرم الا إذا قصد تخيير ثيابه أو بيته فهذا يقيد أن القصد مع البعد يضر
وفي شرح العباب للشارح أول كلام الشيخين يوهم ان الاحتواء شرط ويؤيده قول
الكفاية عن القاضي وليس من الاستعمال المحرم شتم الجور الذي يصعد من مخرة فضة
والقرب منها انم الاحتواء على المخرة منه اه وقد يجاب بمحمل قولهم والقرب منها على
ما إذا تقرب اليها بقصد أن تأتبه رائحتها وما مر على ما إذا تقرب اليها لا بقصد ذلك ثم رأيت
ما سأذكره عن تعليق القاضي وهو يؤيد ما جلت عليه قوا والقرب منها وفي الايضاح

للنووي ولو احتوى على عجرة قنجر بالهودبنة أو توبه صهي ولزمه الفسدية قال الجلال
الرملي وابن علان في شرحهما على الايضاح ومثل الاحتواء ما لو كانت بقربه بحيث بعد
متطيبا به عرفا كذلك اه وفي حاشية الايضاح للشارح ظاهر الايضاح انه لا بد من الاحتواء
بأن يجعله تحته وهو ما جزم به الطبري قال لان التطيب به ليس الا يجعله تحته لكن بحث
الركشي انه لو طرحه في ناراً ماله ولم يجعله تحته حرم ويؤخذ من قول المصنف قبل ذلك
واذا عرفت الرائحة في هذا دون العين لم يحرم ان الاول محمول على ما اذا عرفت به أو بشوبه
الرائحة فقط والثاني على ما اذا عرفت به العين اه والذي يتطهر من هذه النقول انه حيث
قصد التطيب حرم وحيث لم يقصد اه ان احتوى على العجرة أو كان قريبا منها بحيث يصبه
عين الدخان حرم أيضا والا فلا ويحتمل كلام شرح العباب في الشق الثاني على ما اذا لم
يكن قربه منها بحيث يناله عين الدخان هكذا ظهر لي فخره (قوله متطيبا بها) أي بان
يناله عين الدخان منها كما قدمته آنفاً ما اذا لم يسم عرفا متطيبا منها فلا حرمة وكذا سائر
الاواني قال في التحفة ومن الحبل المبيحة لاستعماله صب مافيه ولو في شعوب لا يستعمله
بها ثم يستعمله منها ثم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا حرمة اتخاذ اه وفي النهاية
فيصبه أولا بيده اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله وصبه في اليسرى ليس بقيد كما علم مما قدمته
عن التحفة وصرح به في الاعباب وفي الامداد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في
اناء النقد ان يخرج الطعام منه الى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشر به أو
يتطهر به ثم قال وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يشار استعماله من
انائه من غير توسط اليد عادة فلم يصبه فيها ثم تناوله منها استعمالا لانه بخلاف التطيب
فانه لم يعتد فيه ذلك الا بتوسط اليد فاحتيج لقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا
كان مستعملا لانائه فيما اعتد فيه اه وفي شرح العباب للشارح نقلا عن الجواهر من
ابتلى بشيء من استعمال آية الذهب والفضة صب مافيه في اناء آخر غيرهما بقصد
التفريغ كالتفريغ من الارض المغصوبة واستعماله ثم قال بعد نحو ما في الامداد وكذا
لومد يسراه ثم كتب بعينه الخ وفي حواشي التحفة اسم قوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد
التفريغ كما شرطه في شرح العباب أخذ من الجواهر اه (قوله بأن لم يجد غيرها) أي
غيراً واني الذهب والفضة قال في الاعباب ولو بأجره فاضله عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر
(قوله كآلة الله والمحرمة) لكن يصح بيعه لينتفع به فيما يحل ومنه ان يكسره لينتفع
برضائه بخلاف آلة الله وكما نبه على ذلك في الاعباب (قوله كروود) أي لغير حاجة الجلاء كما
في التحفة وغيرها وفي الاعباب وان كان من ذهب وكر بطه السن به وفي الامداد ولو بقول
طبيب عدل رواية ومعرفة نفسه فيما يظهر (قوله ومكحلة) بضم أوله وثالثه قال في
الاعباب والابرة والمرأة وابرة انف حيوان وغيرها وان لم تسم آية وفي نهاية الجلال الرملي
الملعقة والمشط ثم قال والكراسي التي تعمل للنساء ملحقة بالآية كالصندوق وبجسه

متطيبا بها (الضرورة) بان لم
يجد غيرها (و) يحرم (اتخاذها)
لانه يجوز الى استعمالها المحرم
كآلة الله والمحرمة (ولو) كان
المستعمل (اناء صغيرا) جدا حتى
ساوى الضربة المباحة كروود
(ومكحلة)

(قوله حرم أيضا) أي وان كان
بعد ادائها بحيث لا يعد متطيبا بها
عرفا لا يحرم وان شئ الرائحة
وعبارة ابن شعبة في شرح المنهاج
ويحرم الاحتواء على عجرة للتبخر
بخلاف اتیان الرائحة من بعد
قال في شرح المذهب ويتبغى أن
يكون بعد ادائها بحيث لا ينسب الى
أنه بتطيب بها اه (قول الشارح
ويحرم اتخاذها) أي ادخالها
لا يقصد بيعها اذ التجارة فيها جائزة
كما في الروضة جرهزي

أيضا في الایعاب وفيها أيضا حل الشراريب الفضة للنساء قال الشبرا ملسى أى التى
تجعلها أفعيا تترين به بخلاف ما تجعله فى اناء تشرب منه أو تأكل فيه (قوله وخلال)
هو ما يخلل به الاسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الاذن (قوله وان
صغرت) وتحرم نحو السلسلة من الذهب أيضا مطلقا كما فى التحفة وغيرها وفى حواشى
المنهج لسم لو أخذ قطعة من الذهب وزن بها الوجه لا يحرم كما وافق عليه جمع من الفضلاء
منهم من زعم بالغي من الثقة ثم قال وقد يقال استعمال النقد حرام وان لم يكن اناء وهذا
استعمال اه وفى حواشى الشبرا ملسى على النهاية حل دق الذهب والفضة واكلهما
للتداوى وان لم يحصل منهما نفع (قوله لان الخيلاء) أى التفاخر والتعظيم فيه أى الذهب
أشد منها فى الفضة (قوله أومع الحاجة) لان بعض مال الزينة لماليم يتميز غلب على بعض
الحاجة احتياطا وفى التحفة ونحوها النهاية لوتجيز الزائد على الحاجة كان له حكم مال الزينة
قال وهو متجه قال الشبرا ملسى فى حاشيته على النهاية الاولى جعل الضمير أى فى قوله له حكم
مال الزينة للزائد الخ وفى الامداد لو تعددت الضبة لحاجة فواضح أول زينة وكل منها صغير
لكن لو جمعت كانت بقدر الكبيرة فهو محل نظر وظاهر كلامهم الجواز وهو محتمل انتهى
(قوله والكبيرة لحاجة) فى التحفة والامداد وفتح الجواد الحرم ان عمت الاناء وأقر
الخطيب الشربيني الماوردى على ذلك فى شرح التنبيه وخالف الشارح ذلك فى الایعاب
وبحث انه ان كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم وكذلك الحال الرملى فى النهاية وهل
يجرى ذلك فيما حرت به عادة بعض العوام من تعميم يوت الخماى بالفضة أفق بعض
فقهاء اليمن بعدم الالتحاق وان ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما فى الزكاة من
التحفة من ان تحلب آلة الحرب هى فعل عين النقد فى محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير
كالجزء منها اه (قوله وان لمعت من بعد الخ) فى الجميع خلاف به عليه بان الغائبة (قوله
ان لم يحصل منها شئ) كذلك فى شرح الارشاد له زاد فى الایعاب وان قل قال فى التحفة
يقينا وعبارة الانوار مقول ويوافقه قول الزركشى يظهر فى الوزن اه ما فى التحفة وفيها
أيضا ذكر بعض الخبراء المرجوع اليهم فى ذلك ان لهم ما يسمى بالحاد وان يخرج الطلاء
ويحصله وان قر بخلاف النار من غير ماء فان القليل لا يقاومها فيضمحل بخلاف الكثير
والظاهر ان مراد الائمة هذا دون الاول لندرتة كالمصارفين به نعم زعم بعضهم ان ما خلط
بالزئبق لا يتحصل منه شئ بها وان كثرو بتسليمه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ
هل تحصل منه شئ أم لا اه (قوله فانه يحل) أى سواء كان يحصل منه شئ بالعرض على
النار أو لا وهذا اعتمده الشارح فى كتبه ويوافقه كلام شيخ الاسلام فى الغرر حيث أطلق
الحل لكنه قیده بالحصول فى شرح المنهج والروض وكذلك الرملى فى النهاية وابن المقرئ
وغيرهم (قوله هذا فى الاستدامة) أى التنصيل بين حصول شئ منه بعرضه على النار
وعدمه (قوله غرام مطلقا) أى سواء كان يحصل منه شئ بالعرض على النار أم لا قال

وخلال لعدم النهى عن الاناء
(و) يحرم استعمال (ماضيب
بالذهب) مطلقا وطليت ضبة به
بميت يتحصل منه شئ وان صغرت
الضبة وكانت لحاجة لان الخيلاء
فيه أشد (ولا يحرم ماضيب
بالفضة الاضبة كبيرة للزينة)
وحدها أومع الحاجة فتحرم لما
فيها من السرف والخيلاء بخلاف
الصغيرة للزينة والكبيرة لحاجة
والصغيرة لحاجة فانها تحصل وان
لمعت من بعد أو كانت بعمل الشرب
أو استوصبت جزأ من الاناء لا انتفاء
الخيلاء مع الكراهة فى الاولين
وضابط الصغر والكبر العرف
ولو شك فى الكبر فالاصل الاباحة
والمراد بالحاجة الغرض المتعاق
بالتضييب سوى التزين كاصلاح
كسروشد وتوثق (ويحصل)
الاناء (المقو بهما) أى بالذهب
والفضة ان لم يتحصل شئ منهما
بالعرض على النار والاحرم أما اناء
الذهب والفضة اذا غشي بخامس
أو نحوه بحيث ستره فانه يحل لان
علة التحريم العين مع الخيلاء وهما
موجودان فى الاول دون الثانى
هذا فى الاستدامة أما فعل القوي
والاستتجار له غرام مطلقا حتى فى
الكعبة ولو فتح فاه للمطر النازل
من ميزاب لم يحرم

في التحفة لانه اضاعة مال بلا فائدة فلا جرة لصانعه كالاناء أى من النقد ولا أرض على
من يله أو كاسره وفيها أيضا نتم بحث حل في آلة الحرب تمسكاً بأن كلامهم يشمله ويوجه بعد
تسليمه بأنه الحاجة كما يأتي اه قال سم في حاشيتها قوله بعد تسليمه إشارة الى منعه الخ وفي
الزكاة من التحفة ولا مكان فصلها أى التحفة مع عدم ذهاب شئ من عينها فافترقت القويه
السابق أول الكتاب انه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز القويه هنا حصل منه شئ
أولاً على خلاف ما مر في الآتية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه
ثمة اه والذي أطبق عليه أثبتنا اطلاق منع القويه ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل
بنظيره في حل النساء المباح لوجود ما عال به في آلة الحرب (قوله وان مسه القم على نزاع
فيه) وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلاً عن غيره ففي التحفة فهو هذا الكتاب وأطلق
في فتح الجواد حل فتح القم للماء النازل من ميزاب الكعبة وفي الإيعاب للشارح اما اذا
وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل والاحرم ويحتمل التحريم مطلقاً بناء على حرمة تحلة
الكعبة بالذهب والفضة اه أى كما هو المعنى وبعبارة الامداد له ولو فتح فاه للمطر النازل
من ميزاب الكعبة لم يحرم على الاوجه لانه لا يعد مستعملاً بخلاف ما لو مسه بضمه
أو قرب منه وان قصد التبرك أخذ بما ذكره فيما لو تم رائحة بحجرة المنقذين من بعده اه
وقال سم الوجه التفرقة بين ان يكون قريباً فيحرم أو بعيداً فلا كقطره من المخزرة وفاتحاً
لما اه ونقله الزينادى في شرح الحرر عن م رأيضا (قوله حلقة الاناء) زاد في الإيعاب
أول باب مسجد أو غيره اه وهى بسكون اللام أفصح من فتحها وأطلق هذا هنا وفي التحفة
وفتح الجواد وقال في الامداد مانعه وفي المجموع كالعزيرى ينبغي ان يجعل كالتيصيب اه
قال الجمل الرولى في النهاية فان كان لمحض الزينة اشترط صغرهما عرفاً كاضمة فيما يظهر
اه وفتحها الإيعاب للشارح (قوله ورأسه) قال في التحفة ونحوه النهاية تحمله اذ ليس
اناء بأن كان صفيحة لاتصل شئ مما تصلح له الآتية ومع ذلك يحرم وضع شئ عليه للاكل
منه مثلاً كما هو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير
الخلال والمرود اه وفي موضع آخر من التحفة ليس من الآتية سلسلة الاناء وحلقته ولا
غطاء الكوز أى وهو غير رأسه السابق صورة وصفيحة فيما يثبت الكيزان ومحل حيث لم
يكن شئ من ذلك على هيئة اناء والحق الاشنان حرم اه وكون الغطاء غير الرأس مخالف
لما في الامداد حيث قال وتحمل حلقة الاناء ورأسه أى غطاؤه اه وفي شرح العباب للشارح
الرأس له صورتان احدهما أن ينقب منه موضعاً وموضعاً من الاناء ويربط بسمار حيث
يفتح ويغلق كحق الاشنان والمخزرة والآتية ان يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها
لصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى اناء والثانى جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به أم لا
وقول ابن العماد ان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظير مع ان الخطب فيه
سهل الى أن قال بعد نقل كلام الزركشى والتفسير فيه ثم رأيت القزى قال واستثنى البغوى

وان مسه القم على الاوجه لانه
لا يعد مستعملاً وتحمل حلقة
الاناء ورأسه وسلسلته ولو من فضة
لانفصالها عنه مع انها لا تسمى اناء

قوله والذي أطبق عليه الخ) عبر
في الاصل بقوله وأقول الذى يظهر
خلافه لانه اضاعة مال ولو سلم الخ
ما هنا اه (قول الشارح ولو من
فضة) كأنه أشار بل الى بحث
الرافعى المتقدم ذكره والافلم أقف
على خلاف في الجواز وقد قال
النووى في الروضة ولم نعلم فيه
خلافاً قال في الخادم لكنه في
شرح المهذب وافق الرافعى في
يجئه الى آخر ما قاله في الخادم اه
أصل

من التحريم غطاء الكور و مراده الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء محرمات
 قطعاً الخ وفي النهاية للجمال الرمي ألحق صاحب الكافي في احتمال له طبق الكيزان بغطاء
 الكور والمراد منه صفيحة فيها ثقب الكيزان وفي اباحته بعد فان فرض عدم تسميته انا
 وكانت الحرمة منوطة بها فلا بعد فيه حيثما بالنسبة لا تخاذه واقتناؤه اما وضع الكيزان
 عليه فاستعمال له فالتمس الحرمة تطهير ما صر في وضع الشيء على رأس الاناء اه وهو أقوى
 وسبق عن التحفة في رأس الاناء ما يفيد انه وان لم ينبه عليه هنا وفي حواشي التحفة لابن
 قاسم قديهم منه أي كلام التحفة جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال لذلك
 الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها أخذ من قوله لا تنم هو لا يمنع حرمة الوضع
 في الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومع هذا يحرم وضع شيء عليه فلا يتأمل والوجه حرمة
 وضع الصفيحة في وضع الكيزان عاها وان لم يكن فيها بيوت اه ونقل الشارح في الایعاب
 التحريم عن جماعة ثم قال وفيه نظر ولا نسلم ان ما يوضع فيه الكور اء عليه اناء اما بل قد
 يسمى اناء فيحرم وقد لا يسمى اء فلا يحرم وعليه ينزل كلام الخوارزمي اه ويشم منه ومن
 التحفة جواز وضع الكيزان عليه حيث لا يسمى اناء والذي يتجه ان ما يسمى اناء لا يحصل
 مطلقاً وما لا يسمى اء لا يحصل اتخاذه لا وضع شيء عليه لانه حيثما يكون اناء لذلك الموضوع
 وفي الاصل زيادة على ما هنا فراجعها منه وفي التحفة صرحوا في نحو كيس الدراهم
 الحرير يحمله وعلاوه بانه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل ان يقال
 بتطهير هذا اناء وبأنه يعلمهم حل فهو غطاء الكور بانه منفصل عن الاناء لا يستعمل
 ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ وأصله الاقرب ومحتمل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على
 هيئة اناء كما علم مما تقرر وخالف الجمال الرمي في جواز اتخاذه ما ذكر من الحرير قال في النهاية
 ولا يطبق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذها من حرير خلافاً للاسنوي
 الخ* (فرع)* ما جرت به العادة الآن في هذه البلدان من تحلية رأس مرش ماء الورد
 بالفضة رأيت نقلاً عن بعضهم التحريم بل رأيت من نقل الاجماع على التحريم والذي يظهر
 للفقير تخريج ذلك على ما نقله الشارح في شرح العباب وعبارته قد يطلق رأس الكور
 على ما يتخذ من فضة عند كسر رأسه الذي يلاقى فم الشارب ولا كلام ان هذا حكم الضبة
 الكبيرة للحاجة وعلى ما يكمل به حلق اناء الزجاج وهذا حرام كما جزم به ابن العماد انتهت
 عبارة الایعاب وحيثما فيقال في المرش المذكور ان يتخذ من فضة عند كسر رأسه فله
 حكم الضبة الكبيرة للحاجة فهو مكروه والا فحرام لان حكمه حيثما حكم الضبة الكبيرة
 لزينة ورأيت في المطالب لابن الرفعة نقلاً عن امام الحرمين اثناء كلامه له ما نصه فان زاد أي
 على الحاجة أو ضبب بالكسر فالزائد للزينة وكذلك التضييب حيث لا كسر اه أي فانه
 للزينة (قوله ولا ينافي هذا) أي قولهم بحرمة استعمال الذهب والفضة هنا قولهم
 في الاستجاء بجمله بالنقد مع أن الاستجاء به استعمال له وعلى ما هنا جرى الشارح في كتبه

(قوله لانه حيثما يكون اناء لذلك
 الموضوع) نقل في الاصل هذا عن
 بحث الرافعي قال وأقره في الاسنى
 والخطيب في شرح التبيين قال
 سم وقياسه أن يحرم نحو توسد
 صفيحة أو سبيكة من النقد لانه
 استعمال لها وحيثما فلا فائدة
 في تجويز رأس الاناء بالنسبة للاناء
 الا أن يمنع ان يجوز وضعه على
 الاناء استعمال له اه ورد في كل
 من الامداد والایعاب بحث
 الرافعي ان فيه خلاف الاتخاذ
 ورجح أنه ان كان يسمى اناء بان يصلح
 لما يصلح له الاناء عرفاً فلا كلام
 في التحريم استعمالاً واتخاذاً
 حيث وجد تغيره والا كصفيحة
 يغطي بها وهو ما دل عليه كلامهم
 فيحل اه

ولا ينافي هذا قولهم يحصل
 الاستجاء بالنقد

تبع الشيخ الاسلام في شروح الروض والبهجة والمنهج ويرى عليه الخطيب الشربيني
 أيضا وهو الذي رأيت في نهاية الجلال الرملي وقال سم في حاشيته على شرح المنهج ما نصه
 مشى م وعلى حرمة الاستنجاء مع الاجزاء اه (قوله لان محله) أى محل قوله سم بحمل
 الاستنجاء بالذهب والفضة في قطعة منهما لم تطبع أما المطبوع قال الزركشي في الخادم
 كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمته ونقله عن تصريح الاصحاب قلت منهم
 الماوردي واليه يشير قول الرافعي فيما سبق ان المستنجي ينزع الخاتم والدرهم الذي عليه
 اسم الله وأيضاً قال رافعي اشترط في قطع الذهب والفضة الحشونة القالعة ولا يتصور ذلك
 في النقود المصكوكة الخ وفي شرح العباب للشارح اذا لم يأت انا كالرود والمطبوعة محترمة
 بخلاف الخالي عنهما اذ لا يعد الاستنجاء به امر مثلاً استعماله لا عرفاً بخلاف البول في اناه
 النقد الخ وفي التحفة محله في قطعة لم تهياً له لانها حينئذ لا تعد اناه ولم تطبع لانه لا احترام
 لها اه هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة انها مع الطبع لا تقبل فالحكم واضح وان
 كانت العلة الاحترام فينبغي ان يقيد التحريم بما اذا كان الاسم المطبوع معظماً فخره
 فاني لم أره في كلامهم وكأنه باعتبار ما كان أو لا من كاتبة شيء من نحو القرآن عليه (قوله
 ولومس جواهر نفيسة) قال في النهاية نعم يكره ومقابلته يحرم وفي التحفة للشارح كل
 ما في تحريمه خلاف قوي كما هنا ينبغي كراهته قال ومحل الخلاف في غير نص الخاتم فيعمل منه
 جزماً اه أى فلا كراهة وكذلك الاناء النفيس لصنعة كزجاج وخشب يحكم الحظر ولا غير
 رفيع من الطيب كصندل فلا كراهة كما في الایعاب (قوله نعم يحرم الخ) ويستثنى أيضاً
 ما اذا كان الاناء من جلد آدمي أو شعره أو عظمه فانه يحرم أيضاً كما في المجموع عن اتفاق
 الاصحاب وقبده في التحفة بغير الحربي والمرد وأطلق الجلال الرملي في النهاية المنع قال
 الزيادي في حاشية شرح المنهج ولا فرق في الآدمي بين الحربي والمرد وغيرهما فافهم
 محترمان من حيث كونهم ما آدميين وان جاز قتلها ما خلا فالبعض المتأخرين وفي فتح الجواد
 للشارح ان الزاني المحسن هنا محترم بخلاف التيمم ويحرم أيضاً استعمال الاناء المغصوب
 ونحوه كالمسروق (قوله في غير جاف) أى بأن يستعمله فيما فيه رطوبة أو في الاناء رطوبة
 واستثنى في العباب حمل ماء قليل لاطفاء نار أو بناء جدار قال الشارح في شرحه لغير
 مسجد ونحوه كسقي زرع أو دابة قال في المجموع عن الروياني يجعل الدهن في عظم الفيل
 للاستعمال في غير البدن اه ولا فرق عند الشارح بين النجس المغلظ بجلد الكلب وغيره
 (قوله لانه نجسه) أى لان الاناء النجس نجس ما استعماله فيه من غير الجفاف والماء
 الكثير ما هما فلا نجسهما وحينئذ فلا يحرم استعماله لكن يكره لما فيه من الاستقذار
 بمباشرة النجاسة قال الشارح في الایعاب ولا فرق فيما ذكر بين استعماله في البدن وغيره
 الخ (تمة) يكره استعمال أو انى الكفار وما يلي أسافلهم أشد وأوفى ما هم أخف وكذلك
 المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن اذا جن عليه الليل تغطية الاناء

لان محله في قطعة لم تطبع ولم تهياً
 له والاحرم الاستنجاء بها أيضاً
 وخرج بأواني الذهب والفضة سائر
 الاواني ولومس جواهر نفيسة فيجل
 استعمالها لان الفقراء يجعلونها
 فلا تنكسر قلوبهم برؤيتها نعم يحرم
 استعمال الاناء النجس في غير جاف
 وماء كثير لانه نجسه

(قوله رفيع) أى مرفوع الثمن
 فلا كراهة ولو كان غالي الثمن
 ففيه الكراهة لان حسنه من
 حيث ذاته كالجواهر لا من حيث
 الصنعة اه (قوله بخلاف التيمم)
 قال في فتح الجواد وانما جعل غير
 محترم في نحو التيمم لان القصد من
 احياء النفس ونفسي فانية فلم تراع
 واما هنا فالاستعمال واقع بعد
 الموت وهو حيوان مسلم باق على
 احترامه فروعى اه جل الليل

ولو بعرض عود وألحق به ابن العماد البئر وأغلق الابواب وابكاه السقاء مسما الله تعالى
في الثلاثة وكف الصديان والماشية أول ساعة من الليل واطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر
اسم الله على كل امرئى بال والله أعلم

* (فصل في خصال الفطرة) *

أى الخلقة أى خلقته بنى آدم أى الخصال التى يطالب فعلها فى الخلقة والخلقة هى المرادة
فى قوله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها (قوله فى كل حال) قال الشارح فى شرح
العباب نعم قال ابن النقيب ينبغى أن لا يفرط فيه لانه يز يدلحم الاسنان نعم يحسن ذلك
فى البلاد الحارة كالحجاز وعند ضعف المعدة وسوء القنبة أى وهو مرض يتولد عنه
الاستسقاء لكثرة الاثخنة الصاعدة من المعدة اهـ (قوله وسجدة تلاوة) قال فى التحفة
يفعله القارى بعد فراغ الآية أى آية السجدة وكذا السامع اذا لا يدخل وقتها فى حقه أيضا
الابن فى قال يقدمه عليه لتتصل هى به لعله لرعاية الافضل اهـ وفى حاشية التحفة لابن
قاسم مانصه قال فى شرح العباب أما الاستسقاء للقراءة بعد السجود فينبغى بناؤه على
الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا الخ (قوله خير من
سبعين ركعة) قد تكون درجة من صلاة الجماعة تعدل كثيرا من درجات السواك السبعين
قاله الشارح فى التحفة دافعا به توهم افضلية الصلاة بالسواك على صلاة الجماعة لانها
بسبع وعشرين وقد طال الكلام على ذلك فى التحفة وغيرها كشرح العباب ورأيت
فى شرح بداية الهداية لقا كهمى نقلا عن الحافظ الرادى فى كتابه فضائل السواك من صلى
فى جماعة بعد السواك فان صلاته تضاعف الى ألف وثمانمائة وتسعين صلاة واستدل على
ذلك اهـ وذلك من ضرب السبعة والعشرين التى فى الجماعة فى السبعين التى فى السواك
فالخارج ما ذكره فضل الله أوسع من ذلك (قوله ويظهر انه لو خشى الى آخره) بحمته أيضا
فى شرح الارشاد وقال فى التحفة استسقاء بلطف والترك الخ وفى الايعاب نحو ما هنا
ثم قال ويحتمل خلافه ان اتسع الوقت وعنده ما يطهره ولم يخش فوات فضيلة التحرم
ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته اذا علم من عادته انه اذا استسقاء دعى فيه وليس
عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة (قوله ككل علم شرعى) زاد فى التحفة والايعاب
أو آتته (قوله أى المنزل) فسر البيت بالمنزل لعدم اشتراط كون ما أراد دخوله بيتا اذ هو
موضع البيتوتة وعذر المصنف فى التعبير به اتباع اقوال الحديث وفى التحفة ولولغيره
واستقرب فيها تقييده بغير الخالى وقال السيد عمر البصرى بل التسوية أى بين المسجد
والمنزل أقرب أخذ باطلاق الاصحاب ولاداعى للتخصيص اهـ قال فى شرح العباب واليه
يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله الخ (قوله ان يراد به الكعبة)
لكنهم أطبقوا على أن المراد المنزل وهو الذى يدل عليه حديث مسلم (قوله لانه) أى
النوم يورث التغير أى فى النعم والاسنان (قوله لكل حال يتغير فيه النعم) قال فى التحفة

* (فصل فى خصال الفطرة)
(يسن السواك فى كل حال)
للأحاديث الكثيرة الشهيرة فيه
ولو أكل نجسا وجب ازالته وسومه
بسواك أو غيره (ويتأ كد للوضوء
(و) التيمم لغيره ويتأ كد عند
ارادة (الصلاة لكل احرام) ولو
لنفل وسجدة تلاوة أو شكر وان
كان فاقد الطهورين ولم يتغير فيه
واستسقاء للوضوء وقرب الفصل النعم
الصحيح ركعتان بسواك خير من
سبعين ركعة بغير سواك ويظهر انه
لو خشى تجسس فله يندب لها وأنه
لو تذكر فيها أنه تركه تركه بركعة
قليل (و) عند (ارادة قراءة القرآن
والحديث والذكر) وكذا كل علم
شرعى ويكون قبل الاستعاذة
(واصفرار الاسنان) يعنى تغيرها
وان لم يتغير فيه (و) عند (دخول
البيت) أى المنزل ويصح ان يراد به
الكعبة اذ يتأ كد لدخول كل
مسجد (و) عند (القيام من النوم)
لانه يورث التغير (و) عند (ارادة
النوم) لانه يخفف التغير الناشئ
منه (و) يتأ كد أيضا (لكل حال
يتغير فيه النعم) وعند كل طواف
وخطبة وأكل وبعد الوتر وفى
السحر والصائم

قبيل أو ان الخلو في وعنده
الاحتضار لانه يسهل طلوع الروح
ويسن التحلل قبل السؤال وبعده
ومن آثار الطعام (ويكره للصائم
بعد الزوال) وان احتاج اليه لتغير
حدث في فقه من غير الصوم كأن
نام أو أكل ذريع كرهه ناسا لانه
يزيل الخلو المطاوب ابقاؤه فانه
عند الله أطيب من ريح المسك
ولولم يتعاط مغطرا يتولد منه تغير
القم ليلال كرهه السؤال من بعد
التجبر لانه يزيل الخلو الناشئ
من الصوم دون غيره (ويحصل)
فضله (بكل خشن) ولو نحو اشنان
بخلافه بنحو ماء الغاسول وان نقي
الاسنان وازال الفلح لانه لا يسمى
سواكا

(قوله ومن آثار الطعام) قال
في الايعاب لقوله صلى الله عليه
وسلم حبذا المتخلون من آثار
الطعام والوضوء رواه عبد بن حميد
يسند فيه ضعف قال الزركشي
وابن العماد وهو أفضل من
السؤال لانه يبلغ ما بين الاسنان
المغير للقم ولا يبلغه السؤال ورد
بأن السؤال مختلف في وجوبه
وورد فيه لولان أشق على أمتي
لا صرتهم بالسؤال ولا كذلك
الاحلال اه

كالعباب وغيره رجاء ولونا اه قال السيد عمر البصري أو طعما فيما يظهر نعم في الاقواب
أكد فيما يظهر أيضا لان ضرره ما متعدد بخلافه اه وفي حواشي المنهج للعلابي رجاء أو
لونا أو طعما اه (قوله قبل أو ان الخلو في) أي قبل الزوال كما يسن التطيب عند الاحرام
نقل فيه ابن هبيرة الاجماع (قوله ومن آثار الطعام) في الايعاب ما ملخصه يسن كون
الاحلال من عود السؤال ويأتي هنا في كونه باليمين أو باليسار ما هو في السؤال ويكره
بعود القصب وبعود الاس ومنه وورد النهي عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من
طرق ضعيفة وأنها تحل عرق الجذام الا التين فانه يورث الاكلة وجاء في طب أهل البيت
النهي عن الاحلال بالخلوص والقصب وبالحديد بخلاء الاسنان وبردها به ويكره
أكل ما يخرج من بين الاسنان بنحو عود لا ما يخرج بغيره كاللسان ويسن بل يتأكد على
من يصعب الناس التنظف بالسؤال ونحوه والتطيب وحسن الادب اه (قوله وان
احتاج اليه الخ) اعتمد الشارح في كتبه الا التحفة فقال فيه ابعده ما قال هو الا وجهه مانعه
الا أن يقال ان ذلك التغير اذهب تغير الصوم لا ضعفه لانه فيه وذهابه بالكلية فمن السؤال
لذلك كما عليه جمع اه فاشار بما ذكر الى التوقف فيه وجرى الشهاب الرمي في شرح نظم
الزبد وغيره والخطيب الشرييني والجمال الرمي وابن قاسم العبادي في شرح مختصر أبي
شجاع وحاشية شرح المنهج وغيرهم على عدم كراهة السؤال حينئذ وفي حاشية التحفة لابن
قاسم قوله كما عليه جمع أفتى به شيخنا الشهاب الرمي ولو أكل ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو
موجرا ما زال به الخلو أو قبله ما منع ظهوره وقتلنا به دم القطر وهو الاصح فهل يكره له
السؤال أم لا لزوال المعنى قال الاذري انه محتمل واطلاقهم يقيد التعميم أي فيكره ولا
يخالف ذلك ما تقدم عن اقتناء شيخنا لان ذلك مقروض فيما اذا حصل تغير بالنوم أو الاكل
ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو في
بالأكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل اه وعلى ما قاله ان حصل بما ذكر تغير للقم كره
السؤال عند الشارح دون الجماعة المذكورين وان لم يحصل به تغير كره عند الشارح وغيره
وفي شرح العباب بحث الاذري كراهته للصائم قبل الزوال ان كان يدي فقه لمرض في الفم
ويخشى الفطر منه الخ (قوله الخلو في) بضم الخاء قال في المجموع ولا يجوز فتحها الاعلى
لغة شاذة زعمها بعضهم تغير رائحة الفم من الصوم (قوله أطيب) قال في الامداد معنى
أطيبية الخلو في التحفة وقال في الامداد لوتناول ليلاما يمنع الوصال ولا ينشأ منه
مفطرا) عبر بنحو ذلك في التحفة وقال في الامداد لوتناول ليلاما يمنع الوصال ولا ينشأ منه
تغير في المعدة بوجه وكذا الوار تكب الوصال المحرم فيما يظهر كرهه السؤال من الفجر على
ما قاله جمع لان الخلو حينئذ من الصوم السابق اه وفي الايعاب ظاهر كلامهم انه
لا كراهة قبل الزوال ولولم لم يتسمر بالكلية ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال انه
يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فأناطوه بالمظنة من غير نظر الى الافراد كالمشة

في السفر اه وذو كره نحو الجبال الرمل في نهايته مع نوع اختصار (قوله وان كانت خشنة) هل يكره ازالة الخلو فيها أو بغيرها مما لا يجزى السؤال به أولاً يكره قال في التحفة كل محتمل والاقرب للمدرك الاول ولكل منهم الثاني وفي حاشية شرح المنهج للزبدي قوله لكن كره الاستيلاء بخلاف ازالته بغير سواك كاصبعه الخشنة على القول بانها لا يحصل الاستيلاء بها اه (قوله اما أصبع غيره) أي الخشنة سواء كانت متصلة أو منفصلة قال في الایعاب وهو يشعل أصبع الاجنبية والامر دويوجه بأن الحرمة لامر عارض فلا تؤثر (قوله وان وجب دفنها فوراً) أي المنفصلة وذلك بأن يموت صاحبها وما دام صاحبها حياً لا يجب دفنها بل يسكن والحاصل ان المنفصلة الخشنة تجزى عند الشارح مطلقاً وعند الجبال الرمل لا مطلقاً والمتصلة ان كانت منه لا تجزى عندهم مطلقاً وان كانت من غيره وهي خشنة أجزأت عندهما والطبيب الشريفي في المغني كالشارح (قوله والاراك أولى) قال في شرح العباب أغصانه أولى من عروقه اه وهو كذلك في كلام غيره أيضاً وعبارة الرحمة نقلت عن أبي الحسن البكري وأولاه فروع الاراك فأصوله التي في الارض وقدم الفروع صاحب العباب في تجريد الزوائد وكلام الرافعي في الشرح المصغير يقتضي التسوية وعبارته وقضيه ان الاشجار وعروقه أولى من غيرها والاراك وأولاه اه وهذا نقله ابن الرفعة في المطلب عن الامام (قوله ثم النخل) في التحفة وغيرها ثم الزيتون (قوله وذو الريح الطيب) قال في الایعاب فالعود أولى من غيره كاشنان أو خرقة والحريف ذو الريح الطيب أولى ثم ذو الريح الطيب غير الحريف من العيدان أولى من غير الاراك والنخل والزيتون (قوله المندى بالماء) في الامداد والنهاية فجماء الورد بغيرهما كالريتي قال في التحفة اليابس المندى بالماء أولى من الرطب ومن المندى جماء الورد أي من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لان في الماء من الجلاء ما ليس في غيره اه وبحث في الایعاب الاحتمال الاول كما بينته في الاصل (قوله ثم العود) أي العود أفضل من غيره كاشنان أو خرقة كما تقدم اتفاقاً عن الایعاب وفي التحفة كفتح الجواد والاسنى والعباب وقوت المحتاج للادري وغيرها العود أفضل من غيره وأولاه ذو الريح الطيب الخ وعبارة ابن المقرئ في الروض وعود ومن اراد ونحوه ويابس مندى جماء أولى قال شيخ الاسلام في شرحه فالعود أولى من غيره والاراك ونحوه أولى من غيره من العيدان الخ وعبارة العثماني في المشرع الروي ولو سهداً أو اشناناً أو خرقة ونحوها ولكن الاولى ان يكون بعود والاراك أولى الخ (قوله بسؤال الغير) في التحفة انه خلاف الاولى وهو لا يخالف ما هنا قال اللطبركي كما فعلته عائشة رضي الله عنها (قوله والاحرم) أي حيث لم يعلم رضاه كما في التحفة (قوله اذ لم يجد سواك رطباً الخ) كلامه يقيد ان السؤال الرطب أولى من اليابس المندى بالماء وليس كذلك فالذي أطبقوا عليه حتى الشارح في كتبه ان اليابس المندى أولى من الرطب فلولم يقيد الشارح كلام المصنف بما ذكره لكان أولى وهو ظاهر بل هذا

(لا أصبعه) المتصلة به وان كانت خشنة لانها لا تسمى سواك لانها جزء منه أما أصبع غيره أو أصبعه المنفصلة عنه فتجزى ان كانت خشنة وان وجب دفنها فوراً (والاراك أولى ثم النخل) ثم ذو الريح الطيب ثم اليابس المندى بالماء ثم العود ولا يكره بسؤال الغير اذا أذن والاحرم (ويستحب) اذ لم يجد سواك رطباً أو لم يرد الاستيلاء به

قوله والاراك أولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه كنت أجنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواك من أراك رواء ابن حبان وروى البخاري في تاريخه والطبراني أنه صلى الله عليه وسلم أمر لوفد عبد القيس بأراك فقال استاكوا به ذا وحكمة أفضلته على غيره انه امتاز مع ما فيه بما فيه من شجره شعرات لطيفة تدخل بين الاسنان فتزيل ما فيه من تغير ومن ثمة قال الحق ابن النفيس انما كان أولى لان فيه عطرية تطيب النكهة وخشونة تزيل القلق وقبضا يقوى الفم قاله في الایعاب اه جمل الليل

(أن يستألب يابس ندى بالماء) لا يغيره لأن في الماء من التنظيف المقصود ما ليس في غيره (و) أن (يستألب عرضا) أي في عرض
الاسنان ظاهرها وباطنها لحديث مرسل فيه ويكره طول الأنة قديدي اللثة ويفسدها (الافى اللسان) فيسن فيه طول الحديث
فيه ويكره مجرد ومع الكراهة يحصل له أصل السنة ويسن كونه باليد اليمنى وان كان لازالة تغير لان اليد لا تباشره وأن يسند
بجانب فيه الايمن ويذهب الى الوسط (٥٠) ثم اليسرى ويذهب اليه (و) يستحب (أن يدهن غبا) أي وقتا بعد وقت

(و) أن (يكتحل وثرا) ثلاثة في
العين اليمنى ثم ثلاثة في اليسرى
(و) أن (يقص الشارب) حتى
تقبن حمة الشفة بيانا ظاهرا ولا
يزيد على ذلك وهذا هو المراد
باحفاء الشوارب الوارد في
الحديث كما قاله النووي واختار
بعض المتأخرين أن حلقه سنة
أيضا لحديث فيه (و) أن (يقلم
الظفر) والافضل أن يبدأ بسبابة
يده اليمنى ثم الوسطى فالبنصر
فالنصر فالإبهام فخنصر اليسرى
فالبنصر فالوسطى فالسبابة
فالإبهام أما رجليه فيقبلهما
كما يخللهما في الوضوء (و) أن
(تقف الابط) ويحصل أصل
السنة بحلقه هذا إن قدر على
التقف والا فالحلق أفضل (و) أن
(يزيل شعر العانة) والاولى للذكر
حلقه وللمرأة تنفقه ولا يؤخر
ما ذكر عن وقت الحاجة ويكره
كراهة شديدة تأخيرها عن أربعين
يوما ويسن أيضا غسل البراجم
وهي عقد ظهور الاصابع وإزالة
وسخ معاطف الاذن والاف

مخالف لكلام الشارح السابق آتفا من قوله ثم يابس المندى بالماء الخ بل في التحفة
يظهر أن اليابس المندى بغير الماء أولى من الرطب لأنه أبلغ في الإزالة (قوله لا يغيره) أي
عند وجوده فهو أولى من غيره (قوله لحديث مرسل فيه) هو إذا استكتم فاستنأ كوا
عرضا والحديث له شواهد إذا اجتمعت تقوى كما ينتم في الأصل (قوله اللثة) بكسر
اللام وتحفيف الشاء المثناة لحم الاسنان الذي حولها أو اللحم الذي تثبت فيه الاسنان
وأما المندى فيخلل الاسنان فهو عريوزن غر (قوله بالمبرد) وفي الإيعاب ما ملخصه يكره
بعود ريحان وقصيب الرمان وطرفاء وبالعصفر وبالورد وبالكمثرى وبالقصب وبالأمس
وبطرف السوالا هما أردت نقله منه (قوله يحصل أصل السنة) وكذلك ما يحرم كذى
سم قال في التحفة لان الكراهة أو الحرمة لا مخرج (قوله وان كان لازالة تغير) أي
لان اليد لا تباشره وفي شرح العباب للشارح لو كانت الالة أصعبه بناء على ما مر فيها
يسن كونها اليساران كان ثمة تنبيه لانها تباشره اه (قوله ان يدهن) بتشديد الدال
بعد المثناة التحسية من باب الافتعال أي يطلى بالدهن ابريل ثلث رأسه وخطيته
به وفي الشمايل للترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره دهن رأسه وتسريح
لحيته (قوله غبا) بكسر الغين أي وقتا بعد وقت فيدهن ثم يتركه حتى يحف رأسه
(قوله ثلاثة في العين اليمنى الخ) هذا هو الأصح في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فليوتر
وقبل يكتحل في اليمنى ثلاثا وفي اليسرى مرتين ويحصل أصل السنة بالشفع (قوله
كما يخللهما في الوضوء) أي يبدأ بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى (قوله ولا يؤخر
ما ذكر) أي من قوله يدهن غبا الى هنا (قوله عن أربعين يوما) عبارة الخطيب
الشريفي في شرح التبيين ومحل الاستحباب في الادهان وما بعده عند الحاجة اليه ويكره
تأخيرها عنها والى ما بعد الأربعين أشد كراهة نظير ورود فيه اه (قوله ما غيرها) أي
المزوجة أي وغير من إلهاسيد ومن هنا الى قوله ولا بأس بتصفيف الطرارح نسبا في الكلام
عليه أو آخر الكتاب فصلا فراجع ثمة ان أردته ولا حاجة لنا الى ذكره هنا (قوله ان كانت
خالية) قيد في الخضب بالسواد ونظير في الاصابع وتحمير الوجنة فكل ذلك جائز باذن
حليها وممثل ذلك النقش كما في التحفة وغيرها (قوله بتصفيف الطرارح) هي في كل شيء

وسائر البدن (و) أن (يسرح اللحية) أن (يخضب الشيب بجمرة أو صفرة) للاتباع ويحرم بالسواد حقه

الا لا وهاب الكفار كغاز (و) أن تخضب المرأة (المزوجة يديم ساورجليها بالحناء) ان كان زوجها يحب ذلك ويسن البداة في كل
ذلك باليمنى أما غيرها فلا يندب لها ذلك بل يحرم عليها الخضب بالسواد وتطريف الاصابع وتحمير الوجنة ان كانت خالية أولم
يأذن - ايلها وكذا يحرم عليها غسل شعرها بشعر فحس أو بشعر آدمي مطلقا وكذا بالطاهر على الخلية والمزوجة والمملوكة بغير
اذن حليها والوشى وهو تحديد اطراف الاسنان وتقريقها كالوصل بشعر طاهر ولا بأس بتصفيف الطرارح

وقسوية الاصداغ (ويكره القزع) وهو حلق بعض الرأس للنهي عنه (٥١٠) ولا بأس بحلق جميعه لمن لا يخفى عليه تهمة

حافته والمراد بها طرف شعر الناصية فلا بأس بتصفيفها على الجهة (قوله وتسوية
الاصداغ) اي شعرها وهي مافوق الاذنين فالاصداغان متصلان بالعدار وهو محاذي
الاذنين (قوله وهو حلق بعض الرأس) اي سواء كان من موضع واحد أو متفرقا وقال
بعض اصحاب مالك لا بأس به في القصة أو القفا للقيام (قوله وفرقه سنة) هو جعل الشعر
فريقين كل فرقة ذؤابة وقد كان صلى الله عليه وسلم يسدل شعره ثم فرق صلى الله عليه وسلم
رأسه والسدل هو أن يرسل شعره من ورائه من غير أن يفرقه (قوله جانبي العنققة) قال
الشهاب الرملي في شرح نظم الزبد بعد ضوه لكن قال ابن الصلاح لا بأس بأخذ ما حول
العنققة اه (قوله بترك سباليه) نقلوه عن الغزالي وأقروه قال الزركشي ويرد ما في مسند
أحمد قصواسب لا تكلم ولا تشبهوا باليهود اه ورأيت في فتاوى ابن زياد يعني ما نصه يمكن
حل الحديث على قص القدر الذي يحصل به التشبه باليهود وهو عند خشف طولها
فلا منافاة حينئذ بينه وبين ما ذكره الغزالي ولم أر من ذكر ذلك اه وأقول رأيت في سنن
أبي داود عن جابر رضي الله عنه قال كان في السبيل الانبياء أو عمرة (قوله ولانه يخشى
منه سقوطه) قال الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية والزيادة في شرح المحرر
والعبارة للامداد يؤخذ منه ان المدا من المعروفة الآن ونحوها لا يصح ذكره فيها ذلك
اذ لا يخاف منها انقلاب (قوله واطالة العذبة) سيأتي الكلام عليها في اللباس (قوله
عن الكعبين) قيد في الثوب والازار لا العذبة كما يعلم مما سيأتي في كلام الشارح
في اللباس (قوله لغير غرض شرعي) اي من مجاهدة النفس والافتداء بالسلف الصالح
(قوله أو بجنبه) لعل الشق اليسر أو لا يستتقذ اذ رها وما روى البيهقي وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم عام الفتح صلى الصبح فخلع نعليه ووضعهما عن يساره ولعل محله حيث
لم يكن عن يساره أحد والاعتين وضعهما وراءه أو تحت رجله فقد روى أبو داود أنه صلى
الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره فيكون عن يمين
غيره الآن لا يكون عن يساره أحد وليضعهما بين رجله وقياس هذا أن لا يضعهما وراءه
اذا كان خلفه أحد لانها حينئذ تدير أمام الذي خلفه فينتعن حينئذ وضعها بين رجله
بل يشله بعض روايات الحديث المذكور حيث قال اذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ
بهما أحد أو ليضعهما بين رجله أو ليصل فيهما اي حيث لم يركب ونامتجسين كما هو
ظاهر وهذا كله لم يحضر في من نبه عليه والاحاديث كما ترى تفيد انكنا مقيدة بحال
الصلاة فراجع هل تعرض لذلك أحد أو لا (قوله وان يطوى) سيأتي في اللباس (قوله
الى رصغه) هو المفصل بين الكف والساعد (قوله ارسال ثوبها) سيأتي في اللباس
الخلاف في أن مسدأ الذراع هل يكون من أنصاف الساقين أو من الكعبين أو من
الارض منه فراجع ثم (قوله ولا يكره الخ) سيأتي في اللباس أن ارسالها سنة ولا يكره
تركها قال في الامداد والنهاية اذ لم يصح في النهي عن ترك الارض شي

رصغه والمرأة ارسال ثوبها على الارض ذراعا ولا يكره ارسال العذبة ولا عدمه

* (فصل في الوضوء) *

(قوله وهو) أي الوضوء مع قول المعنى أشار به هذا إلى الرد على الإمام في قوله أنه تعبد لا يعقل معناه وتبعه ابن عبد السلام وأقره شيخ الإسلام في الغرر والخطيب في الاقتناع والقاتلون به هذا نظروا إلى أن فيه مسحا وهو لا يعقل معناه إذ لا يفيد تنظيفا فلو كان المقصود منه النظافة لوجب غسله والذي اعتمده الشارح والجبال الرمي وغيره ما أنه معقول المعنى لأن الشارع لما حكم بزوال الطهارة عن البدن عند خروج شيء من السيلابين مثلاً أدرك العقل أن هذا الحكم إنما هو لأجل هذا الوصف إذ ليس ذلك لتعبد محض لا يقف العقل عليه قالوا وإنما كتفي بمسح برؤس الرأس لأنه مستور غالبا ولم يباشر من الأعمال ما يباشر غيره فحذف في أمره واحتج طهره لأنه عضو شريف قال الشارح في الإيعاب أعلم أن العلماء اختلفوا هل الأمور التعبدية شرعت لحكمة عند الله خفيت علينا أو لمجرد قصد الامتنان ليترب عليه الثواب والاكثرون على الأول اهـ (قوله بسنة) كذلك الامداد والنهاية زاد في فتح الجواد على خلاف فيه وفي التحفة فرض مع الصلاة لبسلة الأسراء اهـ وفي الأصل هنا كلام طويل ينبغي مراجعته (قوله لا لانبياهم) لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي قال في الامداد لكن يناقسه ما في البخاري في قصة سارة أن الملك لما هم بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلى وفي قصة جبريل الراهب أنه قام فتوضأ وصلى وقد يجاب بأن الذي اختصت به هذه الأمة هذا الوضوء المخصوص ومنه الفترة والتجديد كما في مسلم اهـ والحاصل أن تفريق الشارح في هذا الكتاب بين الانبياء وأممهم ضعيف وإن الوضوء من الشرائع القديمة كما في التحفة وغيرها وإن الذي من خصائص هذه الأمة إما الكمية أو الفترة والتجديد وما ورد مما يفرق بين الانبياء وأممهم ضعيف والأصل فيما ورد في حق الانبياء أن يرد في حق أمتهم إلاما ثبتت به الخصوصية (قوله أي رفع حكمه) أي الحدث هذا إن أريد بالحدث سببه كما يدل عليه قوله وإن نوى بعض أحداثه فذا قال نويت رفع الحدث أنصرف إلى رفع حكمه قال الحلبي في حواشي شرح المنهج وإن لم يلاحظ التوضي هذا المعنى حتى لو أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه قال وإنما كان رفع الحكم هو المراد لأن القصد من الوضوء رفع موانع الصلاة ونحوها أي المانع المترتب على وجود ذلك الحدث فإذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرض للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع موانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اهـ كلام الحلبي قال في التحفة ويصح أن يراد به أي الحدث المانع أو المانع فلا حاجة لتقدير حكمه اهـ (قوله لا البول) أي لم يتورفع حدث البول بل سكت عنه كما يدل عليه قوله وإن نوى بعض أحداثه ومثله إذا نوى بعض أحداثه كما في التحفة كأن قال نويت رفع حدث البول لا النوم ومثله عند الشارح إذا نوى رفع بعض الحدث

* (فصل في الوضوء) *

وهو معقول المعنى وفرض مع الصلاة على الأوجه قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم لا لانبياهم وموجبه الحدث وإرادة فعل ما يتوقف عليه وكذا يقال في الغسل (وفروض الوضوء ستة الأول) النية لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات أي إنما صحمت بالنية فوجب أما (نية رفع حدث) أي رفع حكمه وإن نوى بعض أحداثه كأن نام وبالفتوى رفع حدث النوم لا البول لأن الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله وكذا لو نوى غير رفع حدثه كأن نام فتوى رفع حدث البول لا يمكن بشرط أن يكون غالطا

(قوله كما في مسلم) عبارة الإيعاب كما في رواية مسلم سيما أي علامة لكم ليست لاحد غيركم وللطحاوي لا ياتي أحد من الأمم كذلك بل هذا يدل على أنهم كانوا يتوضئون والالم يحجج إلى أن يتقوا عنهم الفترة والتجديد اهـ كلام الإيعاب

والأركان متلاعبا (أو) نية
 (الطهارة للصلاة) أو نحوها أو
 الطهارة عن الحدث ولا يكتفى فيه
 نية الطهارة فقط ولا الطهارة
 الواجبة على الأوجه (أو) نية
 (نحو ذلك) كنية أداء الوضوء أو
 فرضه أو الوضوء وإنما تصح نية
 الغسل لأنه قد يكون عادة بخلاف
 الوضوء وكنية استباحة مغتفر
 إلى الوضوء كالصلاة وإن لم يدخل
 وقتها كالعمد في رجب وطواف
 وإن كان في الهند مثلا ولا يعتد
 بالنية إلا إن كانت (عند غسل
 الوجه) فإن غسل جوارحه قبلها
 لفاذا قرنها يجزئ بعده كان الذي
 قارنها هو أوله ووجب إعادة غسل
 ما تقدم عليها ثم المتوضئ أما سلس
 وأما سلس فالسلس يصح وضوءه
 بجميع النيات السابقة بخلاف
 السلس (و) من ثم ينوي سلس
 البول ونحوه) كالمدى والودى
 (استباحة فرض الصلاة) أو
 غيرها من النيات السابقة

(قوله وكلامه في التحفة) عبارة
 التحفة ومجدد الوضوء لا تحصل
 له سنة التجديد الابنية مما مر حتى
 نية الرفع والاستباحة على ما قاله
 ابن العماد وهو قريب إن أراد
 صورتهم كما أن معبد الصلاة
 ينوي بها الفرض وزعم أن ذلك
 في المعادة خارج عن القواعد
 ممنوع كيف والنسب لا يسمى
 تجديدا أو معادا إلا أن أعيد بصحته الأولى

الواحد كبعض حدث البول واعتمد الجمال الرمي في النهاية هدم الصحة في ذلك (قوله
 والا) أي أن تعمد كان متلاعبا فلا يصح وضوءه حينئذ ومن العمد كما في الامداد وغيره
 ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض أو لا يتصور فيه الغلط وزاد في الإيعاب من لها
 دون تسع سنين وخالف الجمال الرمي فاعتمد الصحة في الغلط وإن لم يتصور منه وفي التحفة
 لو نوى رفعه وأن لا يرفع أو رفعه في صلاة وأن لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن
 يصلي به في محل نجس وفي الإيعاب لو نوى رفع حدث يوجد بعد وضوئه لم يجز خلافا
 لحد الرويان لأن الوضوء إنما يرفع الحدث الماضي اهـ (قوله أو نحوها) أي مما تنوقف
 إباحته على الوضوء (قوله والطهارة عن الحدث) زاد في الإيعاب أداء فرض الطهارة
 كما في المهمات عن جماعة وقياسه أنه يجزئه أداء الطهارة زاد الجمال الرمي في النهاية كما
 أتى به الولد في العباب أونية الطهارة أي الحدث زاد في الإيعاب أولا جله كما في البيان
 (قوله نية الطهارة) قال في الإيعاب نعم لو نوى بقوله نويت الطهارة جميع أنواعها أجزأه
 كما هو ظاهر (قوله ولا الطهارة الواجبة على الأوجه) اعتمده الشارح في الامداد أيضا
 لكن الذي في التحفة والنهاية وفتح الجواد والإيعاب اعتماد الاكتفاء بذلك (قوله
 أداء الوضوء) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة
 (قوله أو فرضه) قال في الامداد ليس المراد باقراض هنا روم الاتيان به والالم يصح وضوء
 الصبي بهذه النية بل فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا اهـ ومثل ذلك
 في الاجزائية الوضوء المفروض (قوله أو الوضوء) الاقتصار عليه خلاف الأولى لقوة
 الخلاف في الاجزاء حينئذ قاله في الإيعاب وفيه أيضا يستثنى من كلامه الوضوء المجدد
 فلا تسكن فيه نية الرفع والاستباحة على الأوجه خلافا لابن العماد الخ واعتمده الجمال
 الرمي أيضا ونقله في النهاية عن اعتماد والده وكلامه في التحفة يومئذ إلى اعتماد الصحة
 إلا أن يريد الحقيقة وفي الامداد القياس على الصلاة لا بد هنا من نية فعل الوضوء فلا يكتفى
 نية مطلق الوضوء مع الغفلة عن الفعل اهـ وهو منقول بالمعنى وفي شرح العباب للشارح
 الذي يجبه فيما لو ندر التجديد أنه تكفيه نية الوضوء له وضوء دون نية الرفع والاستباحة
 وإن قلنا في التي قبلها أي الوضوء المجدد بالاكتفاء باحداهما فيه لأن الصدقة حكاية
 الأول لأنه المقصود دون الثاني بخلافه هنا اهـ (قوله مفتقر إلى الوضوء) في التحفة
 والنهاية وظاهره لو قال نويت استباحة مفتقر إلى وضوء أجزاءه وإن لم يخطر له شيء من
 مفرداته (قوله كالصلاة) في الإيعاب قال في المجموع شرط نية استباحة الصلاة
 قصد فعلها بتلك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة بوضوئه فهو تلاعب لا يصار إليه اهـ
 (قوله عند غسل الوجه) قال في التحفة والأوجه فيمن سقط غسل وجهه فقط لعله
 ولا جبرية وجوب قرنهما بأول مغسول من اليد فان سقطتا أيضا فالرأس فالرجل ولا تسكن
 نية التيمم لاستقلاله كما لا تسكن نية الوضوء في محلها أي في أول جزء من الوجه عن تيمم

نحو اليد كما هو ظاهر اهـ وقولها ولا جبرية قال في شرح العباب وبحاله حيث لا جبرية
والأجرائية النية عند مسحها بالماء لانه بدل عن غسل ما تحتها على ما يأتي بيانه في التيمم اهـ
(قوله لا رفع الحدث) قال في التحفة يأتي في التيمم اجزاء نية لرفع الحدث ان أراد به
رفعه بالنسبة لقرض فقط فكذا هنا الخ (قوله استباحة الصلاة) أو الطواف أو نقل
الصلاة أو نقل الطواف (قوله كفى) أي في صحة الوضوء أما في حصول الثواب ففيه
ما سيأتي في قوله ومتى شركت بين عبادة وغيرها الخ (قوله غسلها) أي رجله في التحفة
كدهن في المطر ومشي في الماء لا يشترط فيه ذلك أي ذكره النية اتفاقه أي فعله مقامها
أي النية (قوله وان عزبت) أي غابت نية نحو الوضوء لان النية انما تجب عند غسل
أول جزء من الوجه وأما في الاثناء فالشرط عدم الصارف ونية الاعتراف ليست بصارفة
لانها انما شرعت لصون ماء الطهارة عن الاستعمال وقد تقدم الكلام عليها في محبت
الماء المستعمل مستوفى (قوله مطلقا) أي سواء أغلب باعث الدنيا أم باعث الآخرة
فهو عند كاريه (قوله والا فلا) أي وان تساوى يا وحكي شيخ الاسلام في شرح البهجة
مقالتي الغزالي وابن عبد السلام ولم يصرح بترجيح في ذلك وفي الامداد والحاصل أن
عموم الحديث يؤيد الاقل أي من عمل عملا أشرك فيه غيري فأبانه برىء هو الذي أشرك
وكلام المجموع وغيره في باب الحج يؤيد الثاني فهو الاقرب للمنقول وان رجح الزركشي
الاول اهـ وفي شرح العباب وأوسع منه أي من كلام الغزالي قول ابن الصباغ اذا لم يكن
الداعي له للعمل خالصا لله تعالى نقص ثوابه اذ قضيته ان له ثوابا وان غلب باعث الدنيا وفي
الراجح من ذلك كلام طويل بينته بأدلته في حاشية ايضاح النووي وينتمة أن الكلام
في غير قصد نحو الرياء ما هو فاسد للثواب مطلقا اهـ والذي رجحه في حاشية الايضاح
أن له ثوابا بقدر قصده الاخرى وان قل وأحال عليه في التحفة وفتح الجواد وغيرهما فهو
المعتمد عند الشارح واعتقد الجمال الرملي في كتبه مقالة الغزالي (قوله وكلام المجموع
الخ) عبارة المجموع قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب يسن للمحتاج الخلق عن نحو
التجارة فان خرج بنية ما فثوابه دون ثواب التخلي عن التجارة اهـ قال الشارح في حاشية
الايضاح وهو نص صريح في ترجيح كلام الغزالي بل فيما ذكرته آخر من أن له ثوابا بقدر
قصده وان غلب باعث الدنيا الخ (قوله أي انفساله) فسر بذلك لان فعل الغسل ليس
بشرط بل المداد على الانفسال سواء كان بفعله أو بفعله غيره باذنه أو بغير اذنه
أو بسقوطه في نحو من ركنه فيما اذا كان بفعله غيره أو بسقوطه لا بد من استحضاره النية
بخلاف ما اذا كان ذلك بفعله كما سبق فراجع (قوله ما من شأنه ذلك) انما حمل كلام
المصنف على ذلك ليخرج موضع الصلح عن حد الوجه من الاصلح اذ منبت شعر الرأس
في حقه وراء الصلح لان موضع الصلح من الرأس وان انحصر الشعر عنه لسبب فلا
يدخل في حد الوجه وليدخل موضع الغم فيه فانه من الوجه وان ثبت فيه الشعر

(قوله)

لا رفع الحدث والطهارة عنه لان
حدثه لا يرتفع ويستيج الساس
بذلك ما يستيج التيمم مما يأتي
وانما تلزمه نية استباحة القرض
ان توفى القرض (وان توفى السنة
نوى استباحة الصلاة) ولو نوى
الموضي مع نية الوضوء تبرأ أو
تنطقا كفى لكن ان نوى ذلك
في الاثناء اشترط أن يكون ذا كرا
لنية الوضوء والا لم يصح ما بعدها
لوجود الصارف وكذا لو بقي
رجله مثلا فسقط في نهر لم يرتفع
حدثهما الا ان كان ذا كرا لها
بخلاف ما لو غسلها فانه يرتفع
مطلقا ولا يقطع نية الاعتراف
حكم النية السابقة وان عزبت
لانها المصلحة الطهارة لصونها
ماءها عن الاستعمال ومتى شرك
بين عبادة وغيرها لم يثب مطلقا
عند ابن عبد السلام وعند الغزالي
ان غلب باعث الآخرة أثيب
والا فلا وكلام المجموع وغيره
في الحج يؤيد القرض (الثاني
غسل) ظاهر (الوجه) أي
انفساله ~~وهو~~ كذا يقال في سائر
الاعضاء للآية (وحده) طولا
(ما بين منابت شعر رأسه) أي
ما من شأنه ذلك

(قوله وأسفل مقبل ذقنه) بفتح المعجمة والقاف مجتمع اللعين قال ابن شهبة في شرحه الكبير على المنهاج هو طرفهما المحدود وبعبارة المطلب لابن الرفعة احتراز المصنف وكذلك الشافعي في المختصر بالمقبول من الذقن عمالم يقبل منه وهو صفحته التي تلي الحلق فانما لا تدخل في حد الوجه لانه عند العرب مأخوذ مما تقع به المواجهة والمواجهة انما تقع بمقبوله اه ومنه انقلت (قوله على العظم الثاني الخ) هذا منه اقتصار على بعض العذار وكذلك التحفة اذا العذار تصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو الهاذي للاذن كما أوضحته في الاصل (قوله وما يظهر من أنف المجدوع) اي ما يباشره القطع فقط أما باطن الانف أو القم فهو وعلى حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله قال في التحفة الانف المقتطوع لا يجب أن يغسل مما ظهر بالقطع الا ما يباشره القطع فقط وبعبارة شرح العباب محل القطع يجب غسله مطلقا بخلاف ما كان مستترا بالمقتطوع اه وفي حواشي التحفة لسم مانصه قوله والذي يظهر وجوب غسل ما في محل الالتصام الخ حتى لو اتخذ له أنقام من ذهب وجب غسله كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي لانه وجب عليه غسل ما ظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر للعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصل م ر ش (قوله لا غير) قد يقال هو لا وجب أيضا غسل ما صار ساترا للباطن الانف لانه بدل ما كان من الانف ساترا له وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضي غسل جمعه وهو ظاهر اه وببحث الشارح في التحفة وجوب غسل جميع الانملة من النقصد قال لانه بدل عن جميع ما ظهر بالقطع الخ (قوله لان كثافته نادرة) فمه كلام طويل بينت في الاصل منه أكثر من ورقة فراجع (قوله عن حد الوجه) قال في التحفة بأن كان لوم قد خرج بالمد عن جهة نزوله أخذاهما بأق في شعر الرأس ثم قال ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب اه وهنا كلام بينته في الاصل (قوله ان كثف) اعتمد الشارح تبعاً لشيخ الاسلام أن محل ذلك في الرجل وأما المرأة والخنثى فيجب غسل الخارج عن حد الوجه منهما مطلقا وقال سم في حواشي شرح المنهج اعتمد رانه لا فرق بين الرجل والمرأة بالنسبة للخارج عن حد الوجه خلافا لما في المنهج وشرحه اه (قوله دون النزعتين) بفتح الزاي أفصح من اسكانها لانهما في حد تدوير الرأس (قوله يكتنفان الناصية) عبر في المطلب بقوله يحيطان بالناصية والناصية مقدمة الرأس من أعلى الجبين (قوله ما بينهما) اي بين النزعتين (قوله وهو ما بينت الخ) قال في شرح العباب وضابطه أن يوضع طرف خيط على أعلى الاذن والطرف الآخر على أعلى الجبهة متصل بالرأس وهو ما اذا الامام بقوله على زاوية الجبين ويفرض هذا الخيط مستقيما فانزل عنه الى جانب الوجه فهو محل التحذيف اه وسعى تحذيفا لان بعض النساء يعتدن حذفه ليمسح الوجه والقامة اليوم يبدلون الدال بالفاء فيقولون موضع التحذيف (قوله يسن غسل جميع ذلك) اي النزعتين وموضع الصلع وموضع

(و) أسفل (مقبول ذقنه و) عرضا (ما بين أذنيه فنه الغمم) وهو ما بينت عليه الشعر من جهة الاغم اذ لا عبرة بنباته في غير محله كما لا عبرة بالتمسار شعر الناصية (و) منه (الهدب والحاجب والعذار) وهو الشعر الثابت على العظم الثاني يقرب الاذن ومنه البياض الذي بينه وبين الاذن (والعنقة) فيجب غسل جميع الوجه الشامل لما ذكر وغيره (بشرا) حتى ما يظهر من جرة الشفتين مع اطباق القم وما يظهر من أنف المجدوع لا غير (وشعرا) ظاهرا وباطنا (و) (كثف) لان كثافته نادرة نعم ما خرج عن حد الوجه لا يجب غسل باطنه ان كثف ويجب غسل جزء من ملاقي الوجه من سائر الجوانب اذا ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وكذا يزيد أدنى زيادة في المدين والرجلين وأقاد كلامه أن ما أقبل من اللعين من الوجه دون النزعتين وهما يياضان يكتنفان الناصية ودون موضع الصلع وهو ما بينهما اذا انحسر عنه الشعر ودون موضع التحذيف وهو ما بينت عليه الشعر من ابتداء العذار والنزعة ودون وتد الاذن لكن يسن غسل جميع ذلك

وَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعَ اللَّاتِبَاعِ وَمَا مَرَّ (٥٦) فِي الشَّعْرِ مَحَلٌّ فِي غَيْرِ اللَّحْيَةِ وَالْعَارِضِ (وَشَعْرُ اللَّحْيَةِ) الْإِضَافَةُ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ

إِذَا اللَّحْيَةُ الشَّعْرُ النَّابِتُ بِجَمْعِ
الْحَمِينَ (وَشَعْرُ الْعَارِضِ) الْإِضَافَةُ
فِيهِ كَذَلِكَ أَذْهُو الشَّعْرُ الَّذِي بَيْنَ
اللَّحْيَةِ وَالْعَذَارِ (أَنْ خَفَ) بِأَنْ
كَانَتِ الْبَشْرَةُ تَرَى مِنْ خَدِّهِ فِي
مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ (غَسَلَ ظَاهِرَهُ
وَبَاطِنَهُ) سِوَا أَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ
الْوَجْهِ أَمْ لَا (وَأَنْ كُنْثَ) بِأَنْ لَمْ تَر
مِنَهُ الْبَشْرَةَ كَذَلِكَ (غَسَلَ
ظَاهِرَهُ) وَلَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ
لِلْمَشَقَّةِ إِنْ كَانَ مِنْ رَجُلٍ فَإِنْ
كَانَ مِنْ أَمْرَأَةٍ أَوْ خَشِيَ غَسْلَ
بَاطِنِهِ مَطْلَقًا وَلَوْ خَفَ الْبَعْضُ
وَكُنْثَ الْبَعْضُ فَذَلِكَ حُكْمُهُ إِنْ
تَمَيَّزَ وَالْأَوْجِبُ غَسْلُ الْكُلِّ وَلَوْ
خَلَقَ لَهُ وَجْهَانِ غَسَلَهُمَا

قَوْلُ الشَّارِحِ وَمَا مَرَّ فِي الشَّعْرِ (الْخ)
حَاصِلُ مَسْئَلَةِ شَعُورِ الْوَجْهِ أَنْ
مَا فِي حَدِّهِ إِنْ كَانَ نَادِرًا الْكَثَافَةُ
الْهَدْبُ وَالشَّارِبُ وَالْعَنْقَقَةُ وَلَحْيَةُ
الْمَرْأَةِ وَالْخَشْيُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ
بَاطِنُهُ مَطْلَقًا خَفَ أَوْ كُنْثَ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ نَادِرًا الْكَثَافَةُ كَالْعَدَّةِ الَّتِي
وَعَارِضُهُ إِنْ خَفَ وَجِبَ غَسْلُ
لَاحِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَالْأَظَاهِرُ فَقَطْ وَمَا
رَجَّحَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُ
أَحْرَهُ وَبَاطِنِهِ إِنْ كَانَ خَفِيفًا
سَلَّ ظَاهِرُهُ فَقَطْ إِنْ كُنْثَ لَافَرَقَ
أَذَلِكَ بَيْنَ الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ الْجَمَالِ
بِمَلَى وَخَالَفَ الشَّارِحُ فِي التَّحْقِيقِ
عَمَدَ وَجُوبِ غَسْلِ الْبَاطِنِ
الْأَظَاهِرُ مَطْلَقًا فِيمَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ الَّذِي كَرَّبَهُ الشَّيْخُ

التَّحْذِيفُ وَوَتَدَ الْأَذْنَ وَعِبَارَةُ التَّحْفَةِ وَيَسْنُ غَسْلُ كُلِّ مَا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِإِصْبَعَيْهِ
وَالنَّزْعَتَيْنِ وَالتَّحْذِيفُ وَكَذَلِكَ الْأَمْدَادُ وَفَتْحُ الْجَوَادِ وَغَيْرُهُمَا وَمِنْهُ يَعْلَمُ ضَعْفُ مَا مَشَى عَلَيْهِ
الْشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعَبَابِ مِنْ عَدَمِ سَنِّ غَسْلِ مَوْضِعِ الصَّلَعِ (قَوْلُهُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا) سَبْقُ
فِي مَجْثِ الْإِعْتِرَافِ مَا يَتَعَيَّنُ اسْتِحْضَارُهُ هُنَا وَعِبَارَةُ الشُّبْرِ أَمْلَسَى فِي حَاشِيَةِ النِّهَايَةِ لَوْ أَدْخَلَ
بِيَدَيْهِ مَعًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِمَا قَبْلَهُ مَا بَاقِيَ أَحَدُهُمَا وَلَا بَاقِيَهُمَا وَمِنْهُ يَعْلَمُ وَضُوحُ مَا ذَكَرَهُ سَمَّ
فِي شَرْحِهِ عَلَى أَبِي شَيْبَةَ مِنْ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ لِحَقِّهِ الْوَضُوءَ مِنَ الْخَنْفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ نِيَّةَ الْإِعْتِرَافِ
بِأَنْ يَقْصِدَ أَنَّ الْيَدَ الْبَيْسَرَى مَعِينَةً لِلْيَمَنِ فِي أَخْذِ الْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ أَرْتَفَعَ حَدُّ الْكُفِّينِ
مَعًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِهِ سَاعِدًا أَحَدًا هُمَا ذِي صَبْغَةٍ ثُمَّ يَأْخُذُ غَيْرَهُ لِيُغْسَلَ السَّاعِدَ لَكِنْ نَقَلَ عَنْ
إِقْتَاءِ الرَّمْلِيِّ أَنَّ الْكُفِّينِ كَالْعَضْوِ الْوَاحِدِ فَإِنَّ الْكُفِّينِ إِذَا غَسَلَ بِهِ السَّاعِدَ لَا يَعْدُ مَقْصُودًا
عَنِ الْعَضْوِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَحْتَقِ وَمِثْلُ الْخَنْفِيَّةِ الْوَضُوءُ بِالصَّبْغِ مِنْ إِبْرِيْقٍ أَوْ نُحُوءٍ أَوْ مِنْ حَاشِيَةِ
الشُّبْرِ أَمْلَسَى مَطْلَقًا (قَوْلُهُ وَمَا مَرَّ فِي الشَّعْرِ) أَيِ الَّذِي فِي الْوَجْهِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ
وَبَاطِنِهِ وَإِنْ كُنْثَ إِلَّا أَنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَانَ كُنْثًا فَغَسَلَ ظَاهِرَهُ فَقَطْ (قَوْلُهُ
فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ) أَيِ الْعَادِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ ابْعَابِ (قَوْلُهُ ظَاهِرُهُ) قَالَ فِي الْإِبْعَابِ
وَالْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَجْهُ الشَّعْرِ الْأَعْلَى مِنَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا وَبِالْبَاطِنِ مَا عَسَدَ ذَلِكَ
وَهُوَ أَعْمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ يَجِبُ غَسْلُ الْوَجْهِ الْبَادِي مِنَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لَا الْوَجْهَ الْأَسْفَلَ
مِنْ تِلْكَ الطَّبَقَةِ وَمِنْ قَوْلِ الشَّاشِيِّ الْبَاطِنُ هُوَ الْوَجْهُ التَّخْتَانِيُّ وَقِيلَ يَجِبُ غَسْلُ وَجْهِهِ مَعًا
أَوْ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ لِابْنِ قَاسِمٍ الْمُرَادُ بِظَاهِرِ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةُ الَّتِي يَجِبُ غَسْلُهَا
مَا فِي الْمَوَاجِهُةِ وَهُوَ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَمِنْهَا هُوَ وَمِنْهَا تَنْتَهِي الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَنْتَهَى اللَّحْيَةِ
بِخِلَافِ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى الَّتِي تَقَابِلُ الصَّدْرَ وَتَلِيهِ كَمَا وَفَّقَ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَكِنْ يَنْبَغِي إِذَا كَانَتْ
خَفِيفَةً وَقَلَّتْ يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُ بَاطِنُ الشَّعْرِ النَّابِتِ عَلَى آخِرِ مَنْتَهَى اللَّحْيَةِ
لَأنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ تَأَمَّلْ (قَوْلُهُ مَطْلَقًا) أَيِ سِوَا خَفَ أَمْ كُنْثَ فِي حَدِّ الْوَجْهِ أَمْ خَرَجَ عَنْهُ
عِنْدَ الشَّارِحِ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فِي الَّذِي فِي حَدِّ الْوَجْهِ أَمَّا الْخَارِجُ عَنْهُ مِنْ
لَحْيَتِهِمَا فَقَالَ سَمَّ فِي حَوَاشِي التَّحْفَةِ هَلْ يَجْرِي أَيُّ التَّرَدُّدِ الَّذِي فِي التَّحْفَةِ فِي خَارِجِ شَعُورِ
الْوَجْهِ فِي خَارِجِ اللَّحْيَةِ حَتَّى يَكُونَ الْمَعْدُودُ شَيْخًا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُمَا كَالرَّجُلِ
فِي خَارِجِهَا أَوْ قَالَ يَقُودُ الْإِلْحَاقُ كَلَامَ نَهَايَةِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيُّ فَرَاغَهُمَا مِنَ الْأَصْلِ إِنْ
أَرَدْتُمَا (قَوْلُهُ وَالْأَوْجِبُ غَسْلُ الْكُلِّ) أَيِ أَنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِبْعَابِ بِأَنْ كَانَ
الْكُثُوفُ مَتَقَرَّرًا بَيْنَ اثْنَاءِ الْخَفِيفِ وَتَعَذَّرَ فَرَادَ كُلِّ بَالِغٍ فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِعَدَمِ التَّمَيُّزِ
وَالْأَقْوَمُ فِي نَفْسِهِ مَتَمِّزٌ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ أَوْ فِي الْأَصْلِ هُنَا كَلَامُ فَرَاغَهُ مِنْهُ إِنْ أَرَدْتَهُ
(قَوْلُهُ غَسَلَهُمَا) مَطْلَقًا عِنْدَ الشَّارِحِ قَالَ فِي التَّحْفَةِ وَإِنْ فَضَّضْتُ أَنَّ أَحَدَهُمَا زَائِدٌ زَادَ
فِي الْإِبْعَابِ وَلَوْ عَلَى رَأْسَيْنِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الدَّارِمِيِّ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ الْفَرْقِ بَيْنَ وَجُوبِ غَسْلِ
الْوَجْهِينِ وَالْأَكْتِفَاءِ بِسَمِّ أَحَدِ الرَّأْسَيْنِ مَا نَصَّهُ وَمِنْهُ يُوْخَذُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْوَجْهِينِ بَيْنَ أَنْ

الْأَظَاهِرُ مَطْلَقًا فِيمَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ الَّذِي كَرَّبَهُ الشَّيْخُ الْإِسْلَامُ زَكَرِيَّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْلُ اللَّيْلِ بِكُونِهَا

يكونا أصليين أو أحدهما أصليا والآخر زائدا ان تصوروا بين أن يكون الزائد على سنن
الأصلي أو لا الخ وخالفه الجاهل الرمي في ذلك قال سم في حواشي المنهج الذي تحرر مع م
انه لو خلق له وجهان أحدهما زائد متميز وجب غسل الأصلي فقط فلو اشتبه بالأصلي
وجب غسلهما وينبغي أن يجب قرن النية بكل منهما الى أن قال فرع خلق له وجه من
جهة صدره وآخر من جهة ظهره أفنى شيخنا الشهاب الرمي بأن الذي يجب غسله هو
الذي من جهة صدره الخ ونقل الشوري في حواشي المنهج عن خط الجاهل الرمي ما نصه
فم لو كان فاقد الخواس والثاني فيه الخواس فالعامل هو الواجب الخ وفي شرح المحرر
للزبادي قريب مما سبق عن الجاهل الرمي وزاد أن الزائد اذا كان على سمت الأصلي يجب
غسله أيضا ثم قال وهذا قلته أخذا مما قيل في اليدين والرجلين ولم أر من تعرض له وقال
في حاشيته على شرح المنهج هذا بحسب الفهم به عليه شيخنا الطندنافي قبا ساعلي اليدين
والرجلين (قوله مسح بعض أحدهما) قال في شرح العباب محله حيث لم يعرف الزائد
والاثنين مسح بعض الأصلي كما أشار إليه الأذري اه قال الزبادي في شرح المحرر فان كان
أحدهما أصليا والآخر زائدا أو اشتبه الزائد بالأصلي وجب مسح بعض كل منهما ما زاد
في حاشية شرح المنهج وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظر اه وكلام الشارح يقيد
الاكتفاء به (قوله يسمى وجهها ورأسا) اي والواجب غسل جميع ما يسمى وجهها وبعض
ما يسمى رأسا وذلك يحصل بمسح بعض أحدهما (قوله وغيرها) اي من العارضين
الكثيفين وكثيف ما خرج عن حد الوجه من شعوره أما ما يجب غسل باطنه فيجب اتصال
الماء اليه بتخليل أو غيره (قوله بأصابعه اليمنى) قال في الایعاب كل من الاصابع وكونه
من الأسفل وكونه بماء جديد سنة مستقلة فاذا اقتصر على فعل بعضها أثيب عليه نعم هي
شروط لكمال السنة فلو خال بمشط أو من أعلى أو بماء غير جديد حصل أصل السنة وفيه
أيضاً كد التخليل للخلاف في وجوبه ثم قال وبه يتضح قول المصنف بكره تركه (قوله
للا تباع) صححه الحاكم وابن حبان واختلفوا في المحرم فاعقد النارج والخطيب تبع الشخ
الاسلام ندب تخليله برفق واعقد الجاهل الرمي عدمه حذرا من انتفاء الشعر بالتخليل
(قوله مع المرفقين) بكسر ثم فتح أفصح من عكسه (قوله العضد) بفتح فضم أفصح من فتح
أو ضم فسكون لانه من المرفق اذ هو مجتمع العظام الثلاثة فان خلق بلا مرفق فيقدر قدره
قال في الایعاب ويظهر أن يقدر بالاعتدال بالغالب من أمثاله (قوله وان طالت) خلافا
لطريقة ضعيفة مثبتة لقول بعدم الوجوب ولا يعني عمالتح الظفر من الاوساخ التي
تمنع وصول الماء لما تحتها على المعتمد عندهم (قوله نبتت بمحل الفرض) اي من المرفق
الى رؤس الاصابع فيجب غسلها مطلقا وان خرجت عن محاذاة الاصلية أما اذا نبتت
بغير محل الفرض كأن نبتت فوق المرفق فان لم تتميز الزائدة عن الاصلية وجب غسلها
مطلقا وان تميزت الزائدة بفحص قصر أو نقص اصبع أو زيادته أو ضعف بطش ونحو ذلك

أورأسان مسح بعض أحدهما
لأن كلا منهما يسمى وجهها ورأسا
(ويستحب تخليل اللحية الكثية)
وغيرها مما لا يجب غسل باطنه
بأصابعه اليمنى من أسفل للاتباع
(الثالث غسل اليدين مع
المرفقين) للآية والمرفق مجتمع
عظام الساعد والعضد فان أبيت
الساعد وجب غسل رأس عظم
العضد (و) يجب غسلهما مع
غسل (مألهما) من شعروان
كثف وأظفار وان طالت كيد
نبتت بمحل الفرض

(قوله وخالفه الجاهل) وفارق ما يأتي
في اليدين بما علم مما تقر من الفرق
بين الوجه والرأس ومنه يؤخذ أيضا
أن الرأسين كالوجهين في ذلك ويحتمل
خلافه اه كلام الایعاب اه اصل
(قوله قرن النية بكل منهما) لأن
غسل الزائد ليس بواجب ولا محزى
في نفس الامر وإنما وجب غسله
للاحتياط فلا بد من قرن النية بهما
ليتحقق قرنهما بالأصلي وانظر هلا
وجب قبل اذا كمال الزائد على سنن
الأصلي وجب غسلهما كما في
نظائره

فلا يجب غسل ما فوق محل الفرض وهو المرفق لا تنفاه وصف المحاذاة عن أصله
التابع هوله ويجب غسل ما حاذى محل الفرض وهو المرفق إلى رؤس الأصابع
واختلفوا فيما نزل عن رؤس الأصابع فاعتمد في التحفة وهو ظاهر فتح الجواد والغرد
والاقناع وشرح التنبيه للخطيب وشرح البهجة للجمال الرملي وغير ذلك عدم وجوب
غسله وجرى في الأمداد والأصابع والجمال الرملي في النهاية وغير ذلك على وجوب
غسله وقد أطلت الكلام على ذلك في الأصل وفي التحفة وبعد قطع الأصلية يستحب
تلك المحاذاة على الأوجه وفي الأمداد تنقل عن الفرض نحوه زاد في الأيعاب فان تدت
الرائدة بعد قطع الأصلية فالذي يظهر أنه لا يجب غسله مطلقا ويحتمل خلافه اه
ووجه الأول أنهم لم تكن محاذاة قبل قطع الأصلية وفي الأمداد للشارح يؤخذ من
تعبيرهم بالمحاذاة أن الرائدة لو ثبتت بعد قطع الأصلية لم يجب غسل شيء منها إذ لا محاذاة
حيثئذ وهو محتمل ويحتمل خلافه بناء على أن المحاذاة تشبه ما بالقول وما بالقوة ولعله
الأقرب اه ونحوه في نهاية الجمال الرملي (قوله وساعة) رأيت في الصيال من الدياج
للزركشي مانصه هي الخراج بين اللحم والجلد تكون بقدر الحصة في فوقها اه وأبدلها
شيخ الإسلام في منهجه بالفدة وفي الصيال من التحفة ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة
إلى البطيخة اه وفي القاموس أنها تتحرك إذا حركت (قوله ثقب) أي مستدير
والشق هو المستطيل (قوله ما ظهر منهما) أي الثقب والشق اعلم أن الذي ظهر لي من
كلامهم هنا أنهم ما حيث كافى الجلد ولم يصل إلى اللحم الذي وراء الجلد يجب غسلهما
حيث لم يخش منه ضررا ولا يميم عنهما حيث جاوزا الجلد إلى اللحم لم يجب غسلهما وإن لم
يستترا إلا أن ظهر الضوء من الجهة الأخرى فيجب الغسل حيثئذ إلا أن خشي منه ضررا
إذا تقرر ذلك فاجعل على هذا ما تراه في كلامهم مما يؤيد خلافه وبعبارة التحفة ويجب غسل
جميع ما في محل الفرض من نحو شق وغوره الذي لم يستتر انتهت فقوله الذي لم يستتر أي بأن
ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر والمراد بالذي لم يستتر الذي
لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم وبعبارة التحفة عند غسل الرجلين ويجب إزالة ما بنحو
شق أو جرح من نحو شمع أو دواء لم يصل لغور اللحم الغير الظاهر أو يلتحم فلا وجوب
أو يضره فيقيم انتهت فقوله الغير الظاهر أي من الجانب الآخر وقوله أو يلتحم أي بعد
أن كان ظاهرا من الجانب الآخر والمراد بغير الظاهر الذي وصل إلى اللحم فان وصل
حيثئذ لحد الباطن فهو غير ظاهر فان قلت ما المخرج على هذا الحل وهو خلاف الظاهر
من عبارة التحفة قلت الحامل عليه كلامه في غيرها وبعبارة شرح العباب للشارح في
الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لأنه صار ظاهرا صورته كما في الجرحان
يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الآخر وعزاه في التجربة للنص وفي تبصرة الجويني
أن شقوق الرجل إذا كانت بسيرة لا تجاوز الجلد إلى اللحم والظاهر إلى الباطن وجب

وساعة وباطن ثقب أو شق فيه
فإن كان له ما غور في اللحم لم
يجب الاغسل ما ظهر منهما
وكذا يقال في سائر الأعضاء

(قوله قبل قطع الأصلية) اعلم أن
هذه غير المنقولة عن الأيعاب فان
الأولى كانت موجودة قبل قطع
الأصلية لكنها لم تكن محاذية
للأصلية ثم بعد قطع الأصلية تزلت
وعادت موضع الأصلية والثانية
بانت فيما بعد قطع الأصلية فانهم
اه جل الليل (قوله ولعله الأقرب)
البيه سم ونقله عن مرفي
حواشي شرح البهجة اه
(قوله والمراد بالذي لم يستتر) أي في
كلام المحشي لافي كلام التحفة اه
جل الليل

ايصال الماء الى جميعها وان غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه ايسال الماء لذلك
وانما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي الحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب ايسال
الرباب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرر عن المجموع الى آخر ما في شرح
العباب فقد صرح كما ترى بأن صورة وجوب غسل الباطن أن يكون بحيث يرى
الضوء من الجانب الآخر ونقل عن تبصرة الجويني ان الوجوب انما هو اذا لم يجاوز الشق
الجلد الى اللحم وان اتصلت بالباطن الذي هو اللحم لا يجب الاغسل الظاهر الذي لم يجاوز
الجلد وقول شرح العباب يوافقه ما تقرر عن المجموع أراد به قوله أولا وحاصل عبارته أي
المجموع اذا انشق جلده بجرح وانفتح فيه وانقطع دمه وأمكن ايسال الماء الى ما يشاهد
من باطنه بلا ضرر وجب ايساله في الوضوء والغسل قطع به الاصحاب الى آخر ما نقله فقصور
المسئلة كما ترى بالانشقاق الجلد الذي هو حد الظاهر وفي متن العباب وكذا باطن ثقب أي
يجب غسله الا اذا كان له غور في اللحم فيلزمه غسل ما ظهر فقط اه أي ما كان في حد
الظاهر وفي متن العباب عند الكلام على غسل الرجلين مانعه وكشمع أو حناء أو دهن
جامد في شقوق القدمين ان لم تبلغ اللحم انتهت قال الشارح في شرحه بأن كانت الشقوق
يسيرة ولم تجاوز الجلد الى اللحم ولا الظاهر الى الباطن فحينئذ يجب ايسال الماء الى جميعها
وارالة ما فيها من شع ونحوه بخلاف ما اذا غشت حتى وصلت للباطن فلا يلزمه ايسال
الماء الا لما في حد الظاهر دون الباطن كما ترمي بسوطانم قديس كل عليه قول المجموع عن
الاصحاب ان كان على رجله شقوق وجب ايسال الماء الى باطن تلك الشقوق فان شق في
وصوله لباطن أو باطن الاصابع لزمه الغسل نأيا حتى يتحقق الوصول اه وقد يجب أن
باطن الشقوق لا يستلزم أن يكون باطن الجلد بل قد يكون باطنها في ظاهر الجلد اه كلام
الشارح في الايعاب بجره وعبارة الشارح في حاشيته على شرحه الصغرى على الارشاد
نصها قوله ما لم يصل اللحم الظاهر ان المراد به أقول لحم بل الجلد لان هذا باطن كباطن الانف
بل أولى نعم يأتي هنا ما رتمة ان ما بشرته الآلة في محل القطع الذي هو الجلد يجب غسله دون
ما بشرته في اللحم الذي وراء الجلد فلا يجب غسله وان ظهر لاق اه هذا مع ظهوره يسمى
باطنا بخلاف ذلك انتهت ومنها نقلت وهي نص في ساقته فتأمله بانصاف بقى الكلام فيها
اذا كان على العضو نحو دمل يمس قشره وصار لا يتألم بقشره والذي رجه الشارح في
الايهاب من كلام طويل مذكور في الاصل انه ان تشقق وجب غسل باطنه أعنى ما ظهر
منه بالتشقق حيث لم يخش منه ضررا فان لم يتشقق لم يجب التفتق ويكتفى بغسل ظاهره فلو
انشق بعد وضوئه لم يلزمه غسل ما ظهر بالانشقاق فان تطهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر
ما لم يعد الالتصام * بقى الكلام في الشوكة اذا دخلت في عضو من أعضاء الوضوء وغيرها
بالنسبة للجنب وعبارة التحفة يجب غسل محل شوكة لم تنص في الباطن حتى استمرت
والاصح الوضوء وكذا الصلاة الخ وقولها حتى استمرت ليس بقيد فقد قال الشارح في

(قوله قطع به الاصحاب) فرق
الجويني بينه وبين القم والاتف
بانهم ما بقيان على الاستيطان وانما
يفتح القم لحاجة ومحل الجرح صار
ظاهرا فهو كحل الاقضاء من
التيب وهي يلزمها اتصال الماء
الى ما برز به قال أبو محمد فان كان
الجرح غوره في اللحم لم يلزمه
مجاورة ما ظهر منه كما لا يلزمه
مجاورة ما ظهر بالاقضاء ولو
التأم سقط ذلك كالأوعادت البكارة
قال أبو محمد ولو كان يباطن الجرح
دم وتعدت ازالته وخشني زيادة
سريانه الى العضو لم يلزمه ايسال
الماء لباطنه ولزمته الاعادة اذا
برئ اه كلام شرح الايعاب اه
أصل

شرح العباب بعد قول البغوي في فتاويه شوكة دخلت أصبعه يصح وضوءه وان كان رأسها
ظاهراً لا تباحوا إليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكة فهو باطن فان كان بحيث
لونقش الشوكة بقي ثقبه حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكة خارجاً حتى ينزعه
اه مانصه يتعين حل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر
ظهور رأسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر رأسها جزء من ظاهر الجلد بان
بقي جزء منها الخ فيحمل قول التحفة استترت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن
واعقد الجلال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت
بقي موضعها ثقبه وجب عليه قلعها يصح وضوءه والا فلا ورأيت في فتاوى الجلال الرمي
انه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى مجوفاً ولا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب
غسل ماءه الظاهر اه (قوله وجب غسلهما) تقدم الكلام مبسوطاً على ما يتعلق
بهذا البحث وحاصله انه ان اشتبهت الزائدة بالاصلية وجب غسلها ابلا تفصيل وان تميزت
عن الاصلية فان ثبت محل الفرض وجب غسلها ابلا تفصيل وان ثبت فوق المرفق وجب
غسل المحاذي منها محل الفرض دون ما حاذى ما فوق المرفق وفي المجاوز منها الاصابع
الاصلية الخلاف السابق (قوله كالبياض الذي وراء الاذن) سبأ في بيانه ان شاء الله
تعالى في محرمات الاحرام من هذه الحاشية فراجعه وحرى عليه الشارح في كتبه والجمال
الرمي وغيره ما وعبرة التحفة حتى البياض المحاذي لا على الدائر حول الاذن كما بينته
في شرح الارشاد الصغير ونقل ابن زياد في فتاويه عدم اجراء المسح عليه ووجوب الفدية
بستره في الاحرام للاحتياط في الباين وقد ذكرت عبارته في الاصل فراجعها (قوله أو من
شعره) أي أو مسح شيء وان قل من شعر الرأس قال في الاعباب قال القاضي ولو كرأس
ابرة ويتصور بأن بطلي رأسه بشي الاقدها وفيما اذا حلقه وبقيت شعره قائمة الخ وفي
التحفة اجزاء المسح على عظم الرأس اذا ظهر دون باطن مأمومة كما قال بعضهم وكانت لحظا
أن الاول يسمى رأساً بخلاف الثاني اه (قوله مع ماصح) أي قائل ليل مركب من الآية مع
السنة قال الشافعي رحمه الله احمل قوله وامسكوا برؤسكم جميع الرأس وبعضه فدللت
السنة على أن البعض يجزى * (قائدة) * استنبط الفخر الرازي في تفسيره الكبير من هذه
الآية مائة مسألة فقهية فراجعها منه (قوله من جهة نزوله) قال الزيادي في شرح المحترق
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزوله سما المنسكان وشعر القذال أي
مؤخر الرأس جهة نزوله القفا اه فتخرج عن حد الرأس من جهة نزوله لم يجز المسح عليه
وان مسحه وهو في حد الرأس لكونه معقوداً ومجهداً مثلاً (قوله وليس الاذان منه)
أي الرأس فلا يجزى الاقتصار على مسحه ما بدلا عن مسح الرأس (قوله وخبر الاذان
الخ) اعترض بما بينته في الاصل لكن طرقة لا تخلو عن كلام كما ذكرته ثمة وفي التحفة لو وضع يده
المبتلة على خرقه على الرأس فوصل اليه البلال أجزاً وورث في التحفة ما قبل من جريان تفصيل

ولو خلق له يدان واشتبهت الزائدة
بالاصلية وجب غسلهما (الرابع
مسح شيء) وان قل (من بشرة
الرأس) كالبياض الذي وراء الاذن
(أو من شعره) أو من شعرة
منه لا يمتنع مع ماصح من مسحه صلى
الله عليه وسلم لناصرته وعلى عمامته
وانما يجزى مسح شعر الرأس ان
كان داخل (في حده) بحيث لا يخرج
الممسوح عن الرأس بالمذ من جهة
نزوله من أي جانب كان ويجزى
غسله وبه بلا كراهة وليس الاذان
منه وخبر الاذان من الرأس
ضعيف

(قوله على ما اذا ستر رأسها الخ) أي
لانه لا يلزم من خروج رأسها أن يستر
شيئاً من ظاهر الجلد وقوله بان بقي
جزء منها أي لم يدخل في باطن الجلد
بل كان على ظاهر الجلد كان دخلت
منخرفة وبقي جزء منها خارجاً عن
الحل الذي دخلت فيه اه

(شقوقهما) وغيرهما مما مر في اليدين
ويجب إزالة ما يذاب في الشق
من نحو شمع (السادس الترتيب)
كما ذكرناه صلى الله عليه
وسلم لي توضا الأمر بتألفه قدم
عضوا على محله لم يعتد به ولو
غسل أربعة أعضاء معا ارتفع
حدث وجهه فقط وبكفي وجود
الترتيب تقدير (فلو غطس) ناويا
ولو في ماء قليل كما مر (صح) وضوءه
وان لم يمكث زمنا يمكن فيه الترتيب
أو أغفل لمعة من غير أعضاء الوضوء
لحصوله تقدير في أوقات الطهقة
لا تظهر في الخس وخروج بغطس
مالو غسل أسافله قبل أعاليه فإنه
لا يجزى لعدم الترتيب حسا حينئذ
ويستقط وجوبه عن محدث أجنب
ومن ثم لو غسل جنب ماسوى أعضاء
الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها

(قول الشارح لحصوله تقدير) أي
الترتيب ونأزع في ذلك سم في حواشي
التحفة فقال ان أراد بتقديره
مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع
فهو اعتراف باتقاء اشتراط
الترتيب حقيقة رأسا فأى فائدة
في تقديره فكان يكفي دعوى
سقوط اشتراط الترتيب في هذه
الحالة وان أراد بتقديره فرضه فرضا
مطابقا للواقع فهو غير متصور مع
ما تقررا الخ ما قاله أصل

الجرموق في ذلك وفي فتاوى الجمال الرمي ما يوافق ذلك القيل ونقله القليوبي عن بعض
نسخ النهاية ونقل المرحوم عن سم انه متجه أو متعين وقال الشارح في الأعياب غاية ان
يقصد مسح الخرقه ولم يقصد مسح الرأس ثم قال الصارف ان يقصد مسحها لا عن الرأس
وفرق بين عدم قصده وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والذي يعد صارفا الشافى لا
الاول اه (قوله غسل الرجلين) أي أو مسح خفيهما بشرطه فهو كالرأس في أن الواجب
فيه مسح بشرته أو شعره أو غسل ذلك ولو فقد الكعب أو المرفق اعتبر قدره قال في التحفة
من غالب أمثاله فيما يظهر بخلاف ما اذا وجد في غير محله المعتاد كأن لاصق المرفق المنكب
والكعب الركبة فإنه يعتبر وكذا في الحشفة كما اقتضاه اطلاقهم وقال جع متأخرون
يعتبر قدره من غالب الناس والنصوص وكلامهم محمولان على الغالب اه (قوله
ما يذاب في الشق) سبق الكلام عليه مستوفى فراجع (قوله ارتفع حدث وجهه) لان
المعية تنافي الترتيب وصورة ذلك أن يفيض واحد الماء على وجهه وآخر على يديه وهما
مجموعتان وآخر على رأسه وآخر على رجليه كذلك قال في الأعياب فسقط استكمال
حصول ذلك من أربعة وهي ستة أعضاء اه وفي الاسنى لو نكس وضوءه أربع مرات
أجزأه (قوله ولو في ماء قليل) الكلام فيما اذا نوى المحدث بعد تمام الانغماس رفع الحدث
والا ارتفع الحدث عن الوجه فقط ان فارته النية وحكم باستعمال الماء كما تقدم في مجت
الماء المستعمل وهو المراد بقول الشارح كما مر وبعبارة التحفة وما ذكرته من ان الغمس
في القليل أي مع ناسخ النية عن الغمس يرفع الحدث عن جميع الأعضاء وان لم يمكث نظرا
لذلك التقدير هو المنقول المعتمد خلافا لمزعم رفعه عن الوجه فقط الا أن يحمل على
تقدم النية على غمسها انتهت (قوله من غير أعضاء الوضوء) قال في التحفة بل لو كان
على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا الخ
وفي شرح العباب للشارح الحق القمولى بالانغماس ما للورق قد نكت ميزاب أو غيره أو صب
غيره الماء عليه دفعة واحدة ورد الى ان قال ويجاب بأن المراد بقول القمولى دفعة
واحدة أن الماء عم جميع بدنه في تلك الدفعة فحينئذ صار كالانغماس لا كما لو غسل أربعة
أعضاءه معا لتميها في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه
(قوله ما لو غسل أسافله) أي بغسيرانغماس وبعبارة العباب وكذا أي يجزى لو انغمس في
الماء تلك النية وان لم يمكث فيه أو قدم أسافله قال الشارح في شرحه بأن انغمس بها قبل
أعاليه كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر اه (قوله ويستقط وجوبه) أي الترتيب الخ لا ندراج
الا صغر في الاكبر وان لم ينو قال في شرح العباب فصار الواجب الغسل من غير وضوء
لان الاصغر اضطر في الاكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعي ومنه يؤخذ ارتفاعه
وان نوى أن لا يرتفع وهو محتمل اه (قوله لم يجب ترتيبها) أي أعضاء الوضوء قال في التحفة
أو الارجليه مثلا ثم أحدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها

(ويجب الموالاة في وضوءه دائم)
الحدث) فيجب عليه ان يوالي بين
الاستنجاء والتحفيز وبينهما وبين
الوضوء وبين افعاله وبينه وبين
الصلاة تحقيقا للحدث ما أمكن
(و) يجب في كل وضوء استصحاب
النية (حكما) ولا يتركها قبل تمام
الوضوء بان لا يأتي بما ينافيها كرتة
أو قطع والا احتياج الى استئنافها
واذا أحدث في أثناء الوضوء
أو قطعه أثيب على الماضي ان
كان لعذروا لا فلا

* (فصل في سنن الوضوء) *

(قوله استصحاب النية) قال
الشيخ ابن حجر في التحفة والفتح
وغيرهما وهي أى النية لغة
القصود وشرعا قصد الشيء مقترنا
بفعله والمتقدم عزمه وذكر هذا غير
واحد متماثلين عليه ورأيت العلامة
المحقق الملا ابراهيم الكوراني
في أول رسالته اعمال الفكر
والروايات في شرح حديث انما
الاعمال بالنيات قال مانصه قال
الحافظ ابن حجر في فتح الباري
قال البيضاوي النية عبارة عن
اتباع القلب نحو ما يرام موافقا
لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر
حالا أو مالا والشرع خصصها
بالارادة المتوجهة نحو الفعل
لا بتعامرضا الله وامثال حكمه
والنية في الحديث محمولة على المعنى
اللفظي ليحسن تطبيقه مع
ما بعده وتقسيم أحوال المهاجر فانه تفصيل لما أجمل اه

أو في اثباتها قال والموجود في الاخيرين وضوءه خال عن غسل الرجلين وهما مكشوقتان
بلا علة ونحوه في نهاية الجمال الرمل وفي الاعياب للشارح لو أوج مشكل ذكره في دبر
استقص وضوءه المولى فيه بالخراج وهل يلزمه ترتيب الوضوء فيه وجهان وكذا يلزم
المولى غسل اعضاء وضوءه لانه ان كان امرأة فقد أحدث أو رجلا فقد أجنب وفي الترتيب
وجهان والذي يظهر ترجيحه منهما في المسئلتين لزومه اما الاول فواضح واما الثاني فلانه
الذي يتحقق به طهره اه (قوله في وضوءه دائم الحدث) خرج به غيره فتسن في حقه ولا يجب
الا ان ضاق الوقت فتجب على السليم أيضا وسياق ضابط الموالاة في الفصل الذي هو مذا قبله
وسياق في كلامه في الحيض ان المستحاضة اذا اخرت الصلاة لمصلحتها كاجابة المؤذن
والاجتماع في القبلة وستر العورة وانظار الجمعة والجماعة وغير ذلك من سائر الكالات
المطلوبة منها لاجل الصلاة فانه لا يضر مراعاة لمصلحة الصلاة انتهى والمستحاضة من
أفراد دائم الحدث فيجوز فيه نظير ذلك (قوله استصحاب النية حكما) استصحاب النية على
ثلاثة أقسام ذكرها باللسان وهذا يستلزم في أول الوضوء لا غير ذكر ابيضم الذال بالقلب وهو
مسنون من أول الوضوء الى آخره

وان تدم حتى بلغت آخره * حوت الثواب كاملا في الآخر

وحكما وهو واجب من أول الوضوء الخ وفسره بأن لا يأتي بخلافها (قوله كرتة أو قطع)
قضى طرأ احدهما في أثناء وضوءه انقطعت وان كان ذا كرتة لنية خلافا للعباب بخلاف
نية التبرؤ والتستظف فانه اذا كان ذا كرتة مع النية الوضوء صح الوضوء كما علم بماتقدم
ولا يعتد بماتقدم من الوضوء مع الردة فان عاد للاسلام بنى على وضوءه الاول بعد استئناف
النية ان لم يحدث وان طرأت الردة بعد تمام الوضوء لم تؤثر في صحته على الاصح بخلاف التيمم
فانه يطل بهما ويبحث الاسنوى ان وضوءه دائم الحدث كالتييمم وفرق شيخ الاسلام في الاسنى
بان الماء الاصل فيه ان يرفع الحدث فكان أقوى من التراب الخ والكلام في غيرنية
الاغتراف اما هي فلا تضر كما سبق وان لم يستحضر معها نية نحو الوضوء لان المصلحة
الطهارة صون مائها عن الاستعمال (قوله الى استئنافها) أى النية لا الوضوء كما هو ظاهر
ويكون الاستئناف بعد عوده الى الاسلام وبعد زوال نية القطع كما لم يمسبق آتيا وفي
شرح العباب للشارح قال والد الروايات ولو اعتقد صبي أبواه مسلمان الكفر في الصلاة
بطلت وان لم تصح ردة لان اعتقاده ~~ال~~ قرأ بطلانها أو في صوم أو وضوء فوجهان
مبينان على نية الخروج اه ومقتضاه ان ذلك لا يؤثر في الصوم والحج والاعتكاف
ويقطع النية في الوضوء وهو متجه قال الاسنوى ويؤخذ من كلامه الاول ان ذلك لا يؤثر
اذا وجد بعد التيمم بخلاف ما اذا وجد في ابتدائه اه مانقلا في الاعياب (قوله والاندلا)
يجرى نظير هذا في الصلاة ونحوها كما في التحفة وغيرها

* (فصل في سنن الوضوء) *

(قوله)

والسنة والتطوع والتمدد وبوالنفل والحسن والمرغب فيه ما يثاب على فعله ٦٣ ولا يعاقب على تركه (وسننه) كثيرة ذكر

المصنف بعضها فمنها (السؤال) لما
مرتوى به سنة الوضوء بناء على
ما مشى عليه المصنف تبع الجماعة
من أنه قبل التسمية والمعدان
محله بعد غسل الكفين وقبل
المضمضة فثبت لا يحتاج لنية أن
نوى عند التسمية لشمول النية
كغيره (ثم التسمية) لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم توضؤا باسم
الله أي قائلين ذلك وخبر لا وضوء
لمن لم يسم الله محمول على الكمال
وأقله باسم الله وأكملها باسم الله
الرحمن الرحيم والسنة أن يأتي
بالسجدة (مقرونة بالنية مع أول
غسل الكفين) فينوي معها عند
غسل الكفين بأن يقرنها بماء عند
أول غسلها ما لم يلفظ بها سرا
عقب التسمية فالمراد بتقديم
النية على غسل الكفين تقديمها
على الفراغ منه (ومنها) (التلفظ
بالنية) عقب التسمية كما تقرّر

(قوله لما يثبت في الأصل) نقل في
الأصل عن شرح الروض والمنهج
والهجة أنه قال فيها إن الحديث
المذكور ضعف أو محمول على
الكامل وكذلك التحفة والاعباب
واقصر الخطيب في الاقتناع على
أنه ضعيف ولم يذكر أنه مؤول
ونقل ضعفه في الاعباب عن
النووي وقال في الامداد وأما
خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه
فمحمول على الكامل على أن النووي ضعفه لكنه معتقب

(قوله وسننه كثيرة) أورد في الرحمة من سننه نحو ما ست وستين سنة وذ كر في الاعباب
وشرحه قريبا من أربعين وكذلك في التحفة (قوله بناء على ما مشى الخ) يعني أنه لا بد من
مقارنة نية وضوء لا قول سننه ليعتد بتلك السنن في حصول ثوابها والافتلاي ثاب عليها
ثواب كونها من سنن الوضوء وحيدة فعلى ما مشى عليه المصنف من أن أول سنن الوضوء
الاستقبال لا بد من مقارنة النية له وقد تبع المصنف في ذلك جماعة منهم الغزالي والماوردي
والقفال ونقله سم في حواشي المنهج عن الشهاب الرملي وولده قال سم وكان أي الشهاب
الرملي يجمع بين من قال أوله السؤال ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أوله
السؤال أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من سننه القولية التي هي منه
ومن قال أوله غسل الكفين أراد أوله من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السؤال
فأنه سنة فيه لأمته فلا ينافي قرن النية قبله ما بالتسمية ولا بتقديم السؤال عليه ما لأنه سنة
فعلية لا وضوء لا من الوضوء م ر اه (قوله بعد غسل الكفين الخ) اعتمده الشارح
في كتبه وفي المغني للخطيب ينبغي اعتقاده قال الشارح في الاعباب بعد كلام فيه والحاصل
أنه أي السؤال يسن مرتين قبل التسمية ويكون سنة لاجلها وبين غسل الكفين
والمضمضة ويكون سنة للوضوء اه وفي التحفة نذب السؤال للذكر الشامل للتسمية مع
نذب التسمية لكل أمر ذي بال الشامل للسؤال يلزمه دور ظاهر لا يخلص عنه إلا منع
نذب التسمية أي السؤال ويوجه الخ أي في نذب السؤال أو لا من غير تسمية ثم ثانيا
بعد التسمية وهو الذي من سنن الوضوء والعلامة سم في حاشية التحفة هنا كلام تعقبه
فيه الهاتفي في حاشية التحفة كما يثبت في الأصل فراجع منه (قوله لا يحتاج لنية الخ)
مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستئنافها عند ما ذكرنا والافاسة ما بها
لا بد منه كما يرشد إليه كلامه في غير هذا الكتاب وعبارة الامداد له ويستحبها إلى غسل
شي من الوجه يحصل ثواب السنن المتقدمة عليه ولو عزبت قبل غسل الوجه ولو عن نحو
مضمضة كما ترى يصح الوضوء الخ وعبارة فتح الجواد له ويسن له أن يستحبها فيه من
أوله بأن يأتي بها أوله على أي كيفية من كيفياتها السابقة ويستحبها إلى غسل بعض
الوجه ليحصل له ثواب السنن المتقدمة عليه انتهت فتعليقه بقوله ليحصل الخ يفيد توقف
حصولها على استحضارها ونقل في الاعباب عن المجموع وغيره أن الكل أن ينوي مرتين
مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه (قوله على الكمال) ليقل أنه ضعيف كما
قال به شيخ الإسلام في شروحه على الهجة والروض والمنهج وكما قال به الشارح في التحفة
والاعباب لما يثبت في الأصل من أن له طرعا يرتقي بها إلى رتبة الحسن فراجع بل بعض
طرقه حسن (قوله مقرونة) أي البسلة بالنية أي القلبية وهذا أول السنن على المعتد
عند الشارح وتقدم الكلام على ما يتعلق به ذا آنفا (قوله يلفظ بها) أي بالنية على هذا
جرى في الامداد وفتح الجواد والرملي في النهاية والخطيب الشريفي في الاقتناع وغيرهم

فمحمول على الكامل على أن النووي ضعفه لكنه معتقب اه

اللسان القلب (واستحبابها) بقلبه من أول وضوئه الى آخره ما فيه من مزيد الحضور المطلوب في العبادة ومتران استصحاب احكام شرط (فان ترك التسمية في أوله) أي الوضوء ولو عمدا أتى به قبل فراغه (فيعقوب بسم الله في أوله) وآخره كما يسن الاتيان بها (في) أثناء (الاكل والشرب) اذا تركها أولهما ولو عمدا لا امره صلى الله عليه وسلم بذلك لكن الوارد في حديث الترمذي وغيره أوله وآخره باسقاط في أمابعد فراغ الوضوء فلا يأتي بها وكذا بعد فراغ الاكل والشرب على الوجه

(قوله التعوذ وبعدها الشهادتان الخ) ذكره في النهاية وفتح الجواد وعزاه في الامداد بصيغة التبري فقال في التعوذ على ما نقله المحب الطبري عن بعضهم وفي الشهاداتتين على ما قاله الشيخ أبو نصر وفيما بعدهما على ما قاله الرافعي كما في الاصل اه (قوله وهذا بناء) أي ما افاده كلام الشارح من تقييد نيب التلقظ بها عند غسل الوجه بما اذا لم يتلفظ بها عقب التسمية عند غسل الكفين فانه اذا تلفظ بها ثمة لا يتلفظ بها عند غسل الوجه اه جل الليل

وقال في التحفة يحتمل انه يتلفظ بالنية بعد التسمية وعليه جريت في شرح الارشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل انه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالتسمية مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك وذكرنا هنا سن اذ كان بينهما في الاصل مع العزو لقائلها ويتلخص منها انه يسن قبلها التعوذ وبعدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والحمد لله على الاسلام ونعمته ورب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون وبعد بسم الله وبالله وعلى مله رسول الله ويستحب لمن أتى بالوضوء في الطهور لاله الا الله هو الاول والاخر الى علم بذات الصدور والحمد لله الذي جعل الماء طهورا (قوله ان آخرها) أي النية الى غسل الوجه وحيث نذرت فنية فعليه السنن التي قبل غسل الوجه الا ان نوى عند كل واحدة منها سنة الوضوء كما تقدم ذلك وهذا بناء على عدم طلب اعادتها عند غسل الوجه اذا قدمها عند السنن المتقدمة عليه اما على ما تقدم من نقل شرح العباب فيسن ان يتلفظ بها عند السنن السابقة ثم يتلفظ بها عند غسل الوجه فراجع (قوله باسقاط في) هو كذلك في ترغيب المنذري من رواية ابن ماجه وابن حبان في صحيحه ولذلك أوردته كذلك الشارح في كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي وغيرهم لكن في تخريج الاذكار للعائض بن حجر رواية باتينات في وكذلك في شرح الجامع الصغير للمناوي وذكر الشارح في شرح الارشاد انه يقاس بالاكل الوارد فيه الحديث الوضوء وغيره مما يستعمل على افعال متعددة كالا كمال والتأليف والشرب ما لم يكره الكلام في أثناءه كالجاء اه وفي التحفة هي هنا أي في الوضوء سنة عين وفي نحو الاكل سنة كفاية ويتردد النظر في الجاء هل تكفي تسمية أحدهما والظاهر نعم اه (قوله بعد فراغ الوضوء) اراد به غسل الرجلين وان لم يأت بالتشمم بعده كما في فتاوى الرمي وقزرة الزبدي وهو الذي في حواشي المحلى للقليوبي وحواشي المنهج للعلبي وغير ذلك وذكر العناني في حاشية التحرير أن المراد باتنائه ولو قبل الاتيان بالاذكر الوارد وهو مخالف لما سبق وتردد سم في حاشية المنهج في ذلك (قوله وكذا بعد فراغ الاكل والشرب) اعتمد الشارح في كتبه الا في شرح الشماثل فقال فيه فليقل أثناء الطعام وبعد فراغه كما شمله اطلاق الحديث ثم رد على بعض المتأخرين في مخالفته ذلك والافى الامداد فانه قال فيه انه منجبه ونظر في قول شيخ الاسلام انه يأتي بها بعد فراغه ليقى الشيطان ما أكله لكنه قال بعد ذلك ثم رأيت حديثا في الاوسط للطبراني واقطعه من نفسه ان يذكر الله في أول طعامه فليذكر اسم الله في آخره وهو يؤيد ما قاله الشارح وان كان في سنده ضعف لكنه مقيد بحالة النسيان اه وهذا هو المعتمد ومن ثمة اعتمدته شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرمي وغيرهم وقول الامداد مقيد بحالة النسيان لا يضره ذلك فالعمد مقيس عليه فان حديث الامر بالتسمية في أثناء الاكل أيضا مقيد بالنسيان وقاسوا عليه العمد كما صرحوا به على ان ثمة حديثا يقيده فيه ذلك بحالة النسيان وهو ما رواه أحمد والنسائي انه صلى الله عليه وسلم

(ثم) بعد التسمية المقرونة بالنية
(غسل الكفين) الى الكوعين وأن لم
يقم من النوم ولا أراد ادخالهما
الاناء ولا شك في طهرهما والافضل
غسلهما معا ومتران المراد بتقديم
النية المقرونة بالتسمية على غسلهما
الذي أشار اليه المصنف بتم
تقديمها على الفراغ منه (فإن لم
يتيقن طهرهما) بأن ترد فيه على
السواء أولا (كره) له (غسلهما في
الماء القليل) دون الكثير (و) في
(مائع) وإن كثر (قبيل غسلهما
ثلاث مرات) سواء أقام من نوم
أم لا الماصح من نية صلى الله عليه
وسلم المستقيمة قطع غمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلاثا وعلاه بأنه
لا يدري أين باتت يده الدال على أن
المقتضى للغسل التردد في نجاسة
اليدين بسبب النوم لاستجمارهم بالبحر
والحق به التردد بغيره ولا تزول
الكراهة الا بالغسل ثلاثا كما
أنهم كلام المصنف كالحديث
وان ثبتت الطهارة الاولى لذكر
الثلاث في الحديث أما اذا ثبت
طهرهما أو كان الماء قلتي أو أكثر
فهو بخير ان شاء قدم الغسل على
الغمس أو آخره عنه وهذه الثلاثة
هي المندوبة أول الوضوء لكن
يسن تقديمها عند التردد على
الغمس (ثم المضمضة ثم الاستنشاق)
للا تبايع ويحصل أقلهما

رأى رجلا يأكل ولم يسم فلما كان في آخر لقمة قال بسم الله وأوله وآخره فقال صلى الله عليه
وسلم ما زال الشيطان يأكل معه فلما سمى قام مأكل كل اه والمراد باوله وآخره كما في شرح
الشهاب للشارح وغيره جبعه أي جميع أجزائه كما يشهد به المعنى الذي قصدت له التسمية
قال فلا يقال ذكره مما يخرج الوسط اه (قوله المقرونة بالنية) أي القلبية اذ لا يمكن
مقارنة اللفظية للتسمية كما لا يخفى (قوله أشار اليه) أي الى تقديم النية المقترنة بالتسمية
المصنف بقوله ثم غسل الكفين تقديمها أي النية المقترنة بالتسمية على الفراغ منه أي من
غسل الكفين فقوله تقديمها خبران وكون هذا هو المراد قد علم مما قدمه من أن السنة أن
يأتي بالسملة مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين كآتيه عليه هنا بقوله ومترالخ وانما آتيه عليه
هنا لئلا يغفل عنه أو يفهم من ثم خلاف ذلك (قوله فإن لم يتيقن طهرهما) أي اليدين
وهذا صادق بما اذا ثبت نجاستهما ولكن هذا غير مراد للحرمة حيثئذ وان قلنا بأكراهة
تحييس الماء القليل لما فيه من التضعيف بالنجاسة وهو حرام كما صرحوا به وعن صرح
بالحرمة هنا الرمي في النهاية والخطيب في الاقتناع وغيرهما خلافا لما وقع للشارح في
شرح العباب من الكراهة حيثئذ وقد اطلت الكلام على ذلك في الاصل فراجع (قوله
بأن ترد فيه الخ) قال الشارح في الابعاب ومقتضى كلام الراعي في شرح المسند أن كل
ما قوى فيه الاحتمال تكون الكراهة فيه أشد وهو ظاهر اه (قوله الدال) أي التعليل
المذكور (قوله لاستجمارهم بالبحر) أي فر بما تقع يده مع توسط وطوبى من نحو عرق
على محل الاستجمار بالبحر فيحصل لهم التردد في طهارة اليدين لانهم كانوا يلبسون نحو الاذر
(قوله والحق به) أي بالتردد في نجاسة اليدين بسبب النوم التردد في نجاستهما بغير النوم بل في
الحكة وغيرها ان التعليل في الحديث دال على ان سبب النهي توهم النجاسة لنوم أو غيره
أي فهو مفهوم من الحديث لانه ملحق به والمراد كراهة غمس ما توهم نجاسته من البدن
أي جزء كان من اصبع أو غيره أما لا توهم في نجاسته فلا كراهة في غمسه (قوله الا
بالغسل ثلاثا) أي لان الشارع اذا غاب كراهية فأنما يخرج عن عهده باستيفائها وان لم
يفهم لذلك معنى يعال به كالثلاثة الاجمار في الاستجمار والسبع الغسلات في المغلظ وان
حصل النقاء الصوري بدون ذلك العدد (قوله أما اذا ثبت طهرهما الى آخره) محله اذا
كان مستند اليقين غسلهما ثلاثا فلو غسلهما ما فيما مضى من نجس متيقن أو متوهم دون
ثلاث بقيت الكراهة (قوله هي المندوبة أول الوضوء) زاد في الابعاب فليست غيرها
حتى تكون ستماء عند الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا للدخال خلافا لمن غلط فيه وفي نهاية
الجمال الرمي الظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة في المغلظ الا بغسل
اليدين سبعا احداهن بتراب وفي فتاويه المغلظة المحقة لاثلاث فيهما فالشكوكه أولى اه
وفي الامداد للشارح الذي يظهر ان الكراهة لا تزول في المغلظة الا بمرتين بعد السبع
اه ونقل القليوبي عن م ر ما وافقه ونقل سم في حواشي شرح المنهج عن شيخه الطبرلاوي

بإيصال الماء إلى القدم والانتف والجمع بينهما أفضل من الفصل لأن روايته صحيحة ويحصل بفرقة واحدة يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا (والأفضل الجمع) بينهما (بثلاث غرفات يتمضمض من كل غرفة ثم يستنشق بإيها) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ويحصل أصل السنة بالفصل بأن يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات أو يتمضمض ثلاثا من غرفة ثم يستنشق ثلاثا من غرفة وهذه أفضل وإن كانت الأولى انقلب وافهم عطفه بتم ان الترتيب بين غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مستحق لاستصحاب مما تقدم عن محله لغو فلو أنى بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليه أو اقتصر عليه لم يحسب (قوله) ولده الجبال الرمل مافي (الروضة الخ) والذي حقه الجبال الرمل هو اللاتق بالاعتقاد ولا يرد عليه ما ذكره في العفو عن الدية ابتداء فأنه المطلب مع العقوب المطلب اصالة الدم والدية بدل عنه فاذا ضرب البدل فهو لاغ لانه الآن لم يطلب ولم يلزم ذمة الجني عليه فاذا عني عن القود عليها لزمت وصح العفو عليها اه من الجرهمي

انه اعتد استصحابهما ورأيت في حواشي شرح التحرير للعناني ما نصه لو كانت النجاسة المشكوك فيها محققة زالت الكراهة برشها ثلاثا كما يؤيد من قوله سمعني السكراة خشية التخصيس اه (قوله بإيصال الماء الخ) أي وإن لم يدره ولم يحجه ولم يباغ فيه (قوله يتمضمض منها ثلاثا الخ) وفي ذلك كيفيتان احدهما يتمضمض منها ثلاثا ولا ثم يستنشق منها ثلاثا ولا ثانيه ما يتمضمض منها مرة ثم يستنشق منها أخرى ثم يفعل منها كذلك ثانيا وثالثا قال الجبال الرمل في النهاية استصحبنا أي الكيفية الثانية في الشرح الصغير وخالف الشارح في الإيعاب فقال رجع في المجموع كما شرح الصغير والروضة خلافا لما نقل عنها خلاف ذلك أن اولاهما أفضل قال القاضي لأن الأصل في الطهارة أن لا ينتقل العضو حتى يفرغ مما قبله وكل منهما لا يدرأ جبه تحت رواية البخاري فتمضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة أفضل من الفصل بقسميه الآتين اه وقد نقلت في الأصل عبارة الشرح الصغير وعبارة الروضة والحق في النقل مع الشارح فراجع الأصل إن أردت ذلك (قوله بأن يتمضمض بثلاث غرفات الخ) قال الشارح في التحفة ثلاثا لكل متوالية أو متفرقة اه أي ففيه كيفيتان فتخلص أن في الجمع ثلاث كيفيات وفي الفصل ثلاث كيفيات (قوله مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة النقل والوضوء المجدد لا مستحب كتقديم اليدين من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لأنهما اليدين عضوان متفقان اسماء وصورة بخلاف القدم والانتف فوجب الترتيب بينهما كالدين والوجه (قوله تقدم عن محله الخ) هذا اعتد الشارح في كتبه تبعاً لشيخه شيخ الإسلام وكلام المجموع يقتضيه قال سمع العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وأقر القليوبي الأسنوي على أن مافي الروضة خلاف الصواب وقال سمع في حاشيته على شرح المنهج اعتد شيخنا الطيلاوي وعلى هذا السابق هو اللانخي والواقع في محله بعد السابق اللانخي هو المعتد به واعتد الشهاب الرمل وتبعه الخطيب الشرييني وولده الجبال الرمل مافي الروضة أن السابق هو المعتد به وما بعده لغو فلو اقتصر على الاستنشاق لم يحسب عند الشارح كما صرح به في التحفة والامداد وغيرهما وحسب عند القائلين بمافي الروضة ووافقهم القليوبي مع أنه من القائلين بالاول قال لانه أولى من فوات الجميع وقال سمع في حواشي التحفة قوله لفاظا هروان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية أن الترتيب مستحق اه فلو أنى بعد بالمضمضة ثم بالاستنشاق حسبه عند الشارح ومن تخاضع ولا يحسب أن عند الرمل ومن تخاضع وانما يحسب عندهم الاستنشاق الاول (قوله لم يحسب) أي الاستنشاق لانيانه قبل محله لأن محله بعد المضمضة وهو في الاولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة رأسا أو ما الاولى فليست من محل الخلاف بين الشارح والجبال الرمل فقد صرح فيها الخطيب الشرييني في شروحه على المنهاج والتبعية وأبي شجاع بحسبان المضمضة فيها دون الاستنشاق وهو من التابعين

الشهاب الرمي وعبارة العناني في حواشي التحرير قال بعضهم وفي المقارنة وقفة والذي
 يتعين المصير اليه ان المضضة تحصل دون الاستنشاق الا ان اعاده ولا يكون من محل
 الخلاف اه وأما الثانية والثالثة فالمعتمد عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف
 الشارح واتباعه فلو أعاد المضضة والاستنشاق ثانيا في الثانية حسب الاستنشاق عند
 الشارح دون الرمي أو أعادهما بعد الثالثة ثانيا حسب الشارح ولم يحسب من مائتي
 عند الرمي (قوله ولو قدمهما) أي المضضة والاستنشاق (قوله حسب) أي غسل
 الكفين دون المضضة والاستنشاق فلو أعاد المضضة والاستنشاق بعد غسل الكفين
 حسب الشارح وعند الرمي تحسب المضضة والاستنشاق السابقان دون غسل
 الكفين وان أعاد غسلهما وظاهر أن المراد من قولهم تقديم المضضة على الاستنشاق
 مستحق أي كل مرة من مراته الثلاث تموقف على وجود تلك المرة من المضضة كما علم مما
 سبق في الجمع بينهما ولم ينهوا عليه لوضوحه (قوله والثلاث) هي كالتي جمع لثمة بكسر اللام
 وتخفيف المثناة وقد سبق ذلك (قوله إلى الخيشوم) قال في الإيعاب هو أقصى الأنف
 وقيل عظم رقيق في أصله بينه وبين الدماغ اه وقال شيخ الإسلام في الاستنساخ إلى الخيشوم
 الأنف أي أقصى (قوله لئلا يصير سهوطا) لا استنشاقا قال في التحفة أي كاملا ولا افتقد
 حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله اه وفي الإيعاب إذا وصل لماغه كره وأقره الشارح
 في شرحه ونقل الكراهة عن ابن الصلاح (قوله فتسكروه المبالغة) قال في الإيعاب
 ونحوه النهاية بحث بعضهم الحرمة هناك علم من عادته انه ان بالغ نزل الماء جوفه مثلا
 أي وكان صوره فرضا اه والكلام حيث لم يتجسس فيه ولا وجبت المبالغة إلى أن يغسل
 سائر ما في حذ الظاهر وان سبقه الماء إلى جوفه ولا يفطر به حينئذ * (قوله) قال
 الزيادي في حواشي شرح المنهج ما نصه علم مما مر أن من غمض أو استنشق على
 الكيفية المألوفة مستحضر النية فأنته ستمما وحينئذ فلا يجزئ الا ان غفل عندهما
 عن النية أو فرق النية بأن نوى المضضة مثلا وحدها أو أدخل الماء إلى محلهما من نحو
 انبوب حتى لا يغسل معهما شيء من الوجه اه شرح الارشاد لابن حجر اه وهو كذلك
 في شرح الارشاد الصغير للشارح ونحوه في الإيعاب وعبارته علم مما مر أقول الباب ان شرط
 حصول سنة المضضة والاستنشاق أن لا يغسل شيء معهما أو مع أحدهما من الوجه
 بنية نحو الوضوء بأن يتوضأ من انبوب ابريق أو ينوي ستمما وبذلك يدفع ما للزركشي
 وغيره هنا اه ومراده انه عند نية سنة المضضة والاستنشاق لا تنكفي هذه النية عن
 المقرض فاذا انفصل بهذه النية جزء من الوجه لا يعتد به عنه فلا يكون ذلك صارفا عن
 المضضة والاستنشاق وفي حاشية التحفة للهاثي فرع اذا أجزأت النية فأنت المضضة
 لا شرط تقدم المضضة على غسل الوجه قال الشارح في شرح الإيعاب نعم صرح شيخنا
 بأن محل عدم اجرائها اذا غسل ذلك الطرف أي جهة الشفة بنية غسل الوجه والذي

ولو قدمهما على غسل الكفين
 حسب دونهما على المعتمد
 (و) الأفضل (المبالغة فيهما) بأن
 يبلغ بالماء في المضضة إلى أقصى
 الخيشوم ووجهي الأسنان
 والثلاث مع إمرار الأصبع
 اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق
 بتصعيد النفس إلى الخيشوم من
 غير استقصاء لئلا يصير سهوطا مع
 إدخال الأصبع اليسرى ليزيل
 ما فيه من أذى هذا (لغير الصائم)
 أما الصائم فتسكروه المبالغة فيهما
 خشية الانطمار (وتبليث كل من
 الغسل والمسح والتخليل) والدليل
 والسوالك والذكر كالتسمية
 والدعاء

* (فائدة) قال في التحفة وقدمت
 المضضة يعني على الاستنشاق
 لشرف منافع القم لانه محل قوام
 البدن أكل ونحوه والروح ذكر
 ونحوه اه ونحوه في النهاية
 والامداد زاد في الإيعاب ولا
 ينافيه قول الدارمي المضضة دون
 الاستنشاق في التأكد لو روي
 اخبار تخصه بالاجز قال الزركشي
 ولأن أبا ثور قال لانها سنة لبوتها
 بفعله وهو أي الاستنشاق واجب
 لبوته بقوله وأفعاله فافعله للندب
 وأقواله للوجوب اه

يظهر انهم لا تجزئ وان غسل ذلك الطرف بقية المضمضة لان الاعتداد بالنية عنده موجب كونه لم يغسل عن المضمضة واذ لم يغسل عنها فكيف تحسب له وانما وجبت إعادة غسله لانه لم يغسل آخره ووجود الصارف عند غسله فوجوده أو يجب عدم حسبه بانه من الوجه من حيث الاعتداد بالغسل ولم يوجب صرفه عنه من حيث الاعتداد بالنية عنده واذ لم يتصرف عنه من هذه الحقيقة فلا تجزئ به المضمضة وعاية لها اه وهذا مما ينبغي التنبه له (قوله للاتباع في أكثر ذلك) في شرح المنهج لشيخ الاسلام للاتباع في الجميع أخذنا من اطلاق خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم تؤخراً ثلاثاً ثلاثاً وزواه في الاول أيضاً مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التمسك بأحد وابن ماجه وصرح به الرواني اه والخامس في كلامه هو المذكور وهو السادس في كلام الشارح لان شرح المنهج لم يذكر السؤال في التثليث ومما ذكر ظهر وجه قول الشارح للاتباع في أكثر ذلك وقد بين الشيخ في الامداد ما لم يرد مما قاسوه فقال للاتباع في أكثر ذلك وقياساً في غيره أعني نحو ذلك والسؤال والتسمية اه ثم هذا العموم يشمل التلفظ بالنية فيثبته كما في فتاوى الجمال الرملي وذكره القليوبي في حواشي المحلى وقال الشارح في حاشية فتح الجواد قوله كتسمية ودعاء عبارة غير كتسمية وذكره في حاشية التسمية فيسن تكميرها ثلاثاً ثلاثاً اذا سن التلفظ بها تصير كالكتسمية والذكر اه بحروفه وفي الاعباب للشارح ويحتمل خلافه اذا فائدة فيه الامساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية شرح المنهج للمصنف لا يندب تثليثها كما أفق به والدشينة وعلى سن تثليثها يكون معناه أن يأتي بها ثلثة وثلاثة لا على قصد ابطال بل يكون مكرراً لها حتى يكون مستمعاً لها ذكر اه وهذا كما أنه أراد به الجواب عما تردد فيه سم في حواشي المنهج حيث قال هل يسن تثليث النية أيضاً ولا لان النية ثلثة لا قطع الاولى فلا فائدة في التثليث بحرر اه وفي التحفة ويظهر انه يخبر بين تأخير ثلاثة كل من ذلك والتحليل على ثلاثة الغسل وجهل كل واحد منهم ما عقب كل من هذه وان الاولى أولى اه وفي الاعباب للشارح قضية اقتصاره على التمسك به لانه لا يسن تثليث دعاء الاعضاء بناء على ندبه والقياس خلافه ثم رأيت البلقيني قال الظاهر من الحديث الضعيف الذي جاء فيه ومن كلام من اخذ به انه عند أول مرة ولو كرره المتوضي فحسن اه (قوله فلو شك في استيعاب عضو الخ) قال في التحفة ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وان لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد (قوله اضيق الوقت) قال في التحفة بحيث لو ثبت لم يدرك الصلاة كاملة فيه وهو مراد النهاية بما ذكر فيها وفي الاعباب أفق البغوي في فوات الصلاة لو استكمل سننها بانه يأتي بالسنن وان لم يدرك ركعة كما يأتي في التيمم وقد يفرق بأنه علة اشتغل بالمقصود فكان كما لو لمذا القراءة بخلافه هنا فقول الاستوى ان ما قاله ثمة فيه نظير بذلك اه (قوله وقلة الماء) أي بحيث لا يكفي فيه الا للعرض قال في التحفة لو كان

للاتباع في أكثر ذلك (ويأخذ الشاك باليقين) وجوباً في الواجب وندياً في المندوب فلو شك في استيعاب عضو واجب عليه استيعابه أو هل غسل يده ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة ولا تظر الى احتمال زيادة رابعة وهي مكروهة لانها لا تكره الا ان تحقق انها رابعة ويجب ترك التثليث كسائر السنن لضيق الوقت وقلة الماء واحتياج الى الفاضل لعطش محترم ويسن ترك ذلك

(قوله وان الاولى أولى) قال سم فيه نظر اه وقال السيد عمر محل تأمل والذي يظهر عكسه لان كلامهم ليس مقصوداً بالذات بل لتكميل الغسل وحينئذ فالاتباع الاتيان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال لآخرى والله اعلم اه جل الليل

(قوله وهو مراد النهاية بما ذكر فيها) حيث قال بحيث لو ثبت خرج وقته فالمراد اخراج جزء من الصلاة بالتثليث عن وقتها وعبارة الاعباب لضيق وقت عن ادراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البغوي وغيره وتبعه المتأخرون اه من الاصل

معه ماء لا يكفيه سحر استعماله في شيء من السنن وفي الاعباب لو ثبت فلم يكف تيمم ولا يعيد
كما لو صب الماء سفها في الوقت وقول البغوي لانه صب لغرض لاسفها يناقضه قوله يحرم
التثليث مع قلة الماء (قوله لادراك جماعة) قال في شرح العباب انها أولى من سائر سنن
الوضوء كما جزم به في التحقيق وتظهيره فيه في الروضة والمجموع مردود الى أن قال وينبغي
أن يستثنى منه الدلائل ونحوه مما جرى فيه الخلاف بوجوبه وان تركه يفسد الوضوء الخ
ونحوه في فتح الجواهر اما الذي تركه لا يفسد الوضوء فينبغي أن يراعى من خلافه أقوى
(قوله والعمامة) أي فيما اذا اكمل مسح الرأس عليها وجرى الشارح على ما هنا في التحفة
وفتح الجواهر وأصله وفي المسح على الخفين من التحفة والنهاية كراهة تكرار مسح وغسله
وأقر الكراهة في الثلاثة شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في الاقتناع وفي نهاية الجبال
الرملي نذب تثليث المسح على الجبيرة والعمامة وكراهته في الخلف وفي التحفة نذب التثليث
ولو للسلس قال خلافا للزركشي قال ويحصل التثليث بتكرار اليد ثلاثا ولو في ماء قليل
وان لم ينو الاعتراف ولو اقتصصر على مسح بعض رأسه وثلثه حصلت له سنة التثليث قال في
التحفة وقولهم لا يحصل تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالانظهر
(قوله قدرا الجزئي فقط) هنا وفي نظائره كزيادة فحوقايم الفرض على الواجب الابعير
الزكاة اذا أخرجه عن دون خمس وعشرين من الابل فانه يقع الكل فرضا (قوله مع
ما عدا الابهامين الخ) أي من بقية الاصابع وبعبارة فتح الجواهر يذهب باصابعه غير
الابهامين الخ وبعبارة الامداد ثم يذهب بمسجتيه مع بقية أصابعه غير الابهامين الخ وعبر
شيخ الاسلام في الاسنى بقوله ثم يذهب بهما أي بمسجتيه الخ وكذلك الخطيب الشريفي
وغيره وبعبارة التحفة والنهاية محققة حيث عبروا بالعبارة للتحفة بقوله ما أن يضع يديه
على مقدم رأسه ماصفا مسجتيه بالآخرى وابهاميه بصدغيه ويذهب بهما لفقاه الخ
فيحتمل ان يكون مرادهما يذهب بهما أي باليدين فيوافق الاول ويحتمل أن يكون
مرادهما يذهب بهما أي بالمسجتيين فيوافق التعبير الثاني وعليه جريت في الاصل مع
التصريح بأنه لا خلاف بين التعبيرين لكن الاقرب الاول وقد نبه الشارح في الاعباب
على انه لا خلاف بين التعبيرين قال لان استدلالهم لذلك بحديث الشيخين فصح رأسه
بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمسح رأسه ثم ذهب بهما الى قفاه يدل على أن تعبيرهم
بالسبابة بين ليس للاختراز عن بقية اليد غير الابهامين بل لان المسح يقع بهما أولا وغيرهما
تابع لهما فخصا بالذ كر لذلك الخ (قوله ان كان له شعر ينقلب) قال في التحفة ليصل الماء
جميعه ومن ثمة كانامة ثم قال ولا ينقلب لخصوص غمره وطوله فلا لصبرورة الماء مستعملا
أي لا اختلاط بلله يبل يده المنقصل عنه حكما بالنسبة للثانية واضعف البلال اترفيه أدنى
اختلاط فلا ينساقه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره انتهى وهنا اشكال
بينه مع ما يتعلق به في الاصل بما تعين مراجعته (قوله عمامة أو نحوها) فيجزئ المسح

(قوله وتظهيره فيه في الروضة
والمجموع مردود الخ) أي بان
الجماعة فرض كفاية وقبل عين
وهما أفضل من الغفل اه من
الاصل (قوله وان تركه يفسد
الوضوء الخ) أي أخذ ما يأتي انه
يسن رعاية الترتيب بين مراتبه وان
فانت الجماعة لان تركها لا يطل
على الاصح عند القائل بانها
فرض عين بخلاف ترك الترتيب
ومثله ما ذكرته مما قبل بوجوبه
فتعين الحاقه به هنا نظير ما ذكره
غرة اه كلام شرح العباب أصل

لادراك جماعة ما يرجع جماعة
اخرى والتثليث في مسح الخلف
والعمامة والجبيرة خلاف الاولى
(ومسح جميع الرأس) للاتباع
والذي يقع فرضا هو القدر الجزئي
فقط والاكمل وضع مسجتيه على
مقدم رأسه وابهاميه على
صدغيه ثم يذهب بهما مع ما عدا
الابهامين لفقاه ثم يرد ان كان
له شعر ينقلب ولا يحسب الردمرة
ثانية هذا ان لم يكن على رأسه
عمامة أو نحوها (فان) كان ولم
يرد نزع ما على رأسه وان سهل
(مسح جزأ من الرأس) والاولى
أن يكون الناصية

(ثم عمه) أى المسح (على السائر) وقوله ٧٠ (ثلاثاً) أن أراد به أنه يحسم الجزء الذى من الرأس ثلاثاً فصيح أو أنه يحسم السائر

ثلاثاً فضعف لما مر من أن التثنية فيه خلاف الأولى لأنه خلاف الاتباع (ثم) السنة بعد مسح الرأس (مسح) جميع (الاذنين) ظاهرهما وباطنهما (والأفضل مسحهما) (بماء جديد) فلا يكتفى ببلل المرة الأولى من الرأس (و) مسح (صماخيه) وهما خرقا الاذنين والأفضل أن يكون (بماء جديد) غير ماء الرأس والاذنين فلو مسحهما بمائهما حصل أصل السنة كالمسحهما أو الاذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثته والأصح في كيفية مسحهما مع الصماخين أن يحسم برأس مسحه صماخيه ويساكن أغصانها باطن الاذنين ومعاظفهما ويمتزج بهما على ظاهرهما ثم يلقى كفيه بمباولتين بهما استظهاراً (وبسن) غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس (وتخليل أصابع اليدين) والرجلين لما صح من الأحراب والأولى كونه في أصابع اليدين (بالتشبيك) للحصول المقصود بسرعة وسهولة وانما يكره لمن بالمسجد ينظر الصلاة (و) في (أصابع الرجلين) بخنصر اليد اليسرى (والمنى) كما في المجموع والأولى أن يبدأ (من أسفل خنصر) الرجل (المنى) ويستمر على التوالي إلى الخنصر الرجل (اليسرى) سائر ذلك من السهولة مع المحافظة على التيامن ومحل ندبه حيث وصل الماعبدونه والأوجب نعم أن التحمت أصابعه حرم قفها وقيداه

عليها وإن كان تحتها عرقية كما نقل في النهاية قال ويؤيده ما بحث من إجماع المسح على اليأسان ويحويه في الامداد وغيره وفي الإيعاب بحث جمع أن سنة التقيم بهما محل في غير الحرم المتعدى بلبسهما وذكره أيضاً في التحفة قال كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (قوله) ثم عمه قال الشوبرى في حواشى شرح المنهج بعدم مسح الواجب لاقبله لأنه غير مستقل بخلاف الفترة فإنه يعتد به ولوقبل الفرض (قوله) لأنه خلاف الاتباع (تقدم أن الجبال الرملية) اعتد ندب التثنية في المسح على الهامة فلا يعتد أن يكون المصنف سبقه إليه إذ ظاهر عبارته عوده لقوله ثم عمه وفي الامداد والنهاية أننى القفال بأنه يسن للمرأة استحباب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وأطلق غيره ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك زاد في شرح العباب وإن خرج عن حد الرأس بحيث لا يجوز مسحها لكن صرح النووي في المجموع بخلافه بأن جعله مقيساً عليه فيعيدنى الخلاف فيه وقال سم في حواشى التحفة عرض على م فرجع إليه اه وقد رأيت في بعض نسخ النهاية عقب ما سبق مانصه ~~ال~~ كن حرم في المجموع بعدم استحباب مسح ذوائبه وكتب عليه معقد بخط شيخنا اه وأظن لوعرض ذلك على الشارح لرجع إليه ولم تسمه مخالفة لقول القفال وغيره وقد نقلت عبارة المجموع في الأصل فراجعها منه (قوله) ظاهرهما) أى مما يلي الرأس وباطنهما مما يلي الوجه لأنهما كالوردة المنقحة مطلب لابن الرفعة (قوله) المرة الأولى من الرأس) أى للمسح عليهما بالاستعمال كما علم مما سبق (قوله) فلو مسحهما) أى الصماخين بمائهما أى ماء الاذنين كالمسحهما أى الصماخين أو الاذنين بماء ثانية الرأس أو ثالثته أما أولى الرأس فلا لما سبق من الحكم عليهما بالاستعمال والصماخ بكسر الصاد ويجوز أبدالها سيناً خلافاً لمن أنكره خرق الأذن (قوله) بالتشبيك) قال العناني في حاشيته على شرح التحرير لشيخ الإسلام مانصه بأى كيفية وقع لكن الأولى فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى أن يجعل بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفى اليسرى بالعكس خروجا في فعل العبادة عن صورة العادة في التشبيك وهذا يفيد طلب تحليل كل يد وحدها لكن في شرح العباب للشارح في محبت التيامن مانصه نعم تحليلهما أى اليدين لا تيامن فيه لأنه بالتشبيك اه وهو ظاهر (قوله) وانما يكره) أى التشبيك الخ للغير الصحيح إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبهك فإن التشبيك من الشيطان (قوله) أو اليمنى) مال إليه في شرح الارشاد والخطيب في الاقناع تعالى المجموع في قوله هو الراجح المختار والتحقيق في قوله أنه المختار واقتصر على شرح المنهج والصفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب خنصر اليسرى أبقى اذهى لازالة الاوساخ وما بين الاصابع لا يخلعون ومنه قال الشوبرى في حاشية المنهج عبارة بعضهم بخنصر من خنصر خنصر اه وبعبارة الارشاد من أسفل خنصر إلى خنصر بخنصر يسرى يديه انتهت (قوله) حرم قفها) كذلك التحفة وشرحا الارشاد وغيرها

السهولة مع المحافظة على التيامن ومحل ندبه حيث وصل الماعبدونه والأوجب نعم أن التحمت أصابعه حرم قفها وقيداه

وقيداه في الایعاب والنهاية بما اذا خاف منه محمد وذو رتبهم زاد في الایعاب نعم ان قال له
طبيبان عدلان انه يمكن فتقهما ورجابه قوة على العمل انجبه أن يأتي فيه ما سب ما أتى من
التقصيل في قطع الساعه (قوله والتتابع) أي في حق السليم اما الساس فهو في حقه
واجب وكذلك عند ضبط الوقت ومحل كون تركه خلاف الاولى حيث لم يكن عذر من نحو
نسيان وفراغ ماء وهو ريد من مخوف والافه ومباح كما في الایعاب وغيره (قوله قبل جفاف
ما قبله) قال الشارح في شرح العباب لو غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يده وكان
بحيث لو نثث وجهه لم يجف بعد فانت الموالاة ولو غ لمر مرة وأمسك زمنا ثم نثث قبل جفافه
وأمسك زمنا ثم نثث قبل جفافه وأمسك زمنا ثم غسل يده قبل جفاف ثالثة وجهه وكان
بحيث لو لم ينثث جفت الاولى في هذه المدة حصلت الموالاة وهو متجه فيهما خلافا لبعضهم
اه (قوله مع اعتدال الخ) قال في الایعاب ويقدر غير حالة الاعتدال بحالة الاعتدال (قوله
ويقدر الممسوح مغسولا) غسلا وسطا يعاب (قوله في كل الاعضاء) قال في التحفة أي ان
توضأ بنفسه كما هو ظاهر (قوله نقطة) في الامداد والنهاية اما الكفان والغدان والاذنان
زاد في الامداد وجانب الرأس غير نحو الاقطع فيطهران دفعة واحدة وفي الایعاب تحليلهما
أي اليدين لتيامن فيه لانه بالتخليل ٣ وتقدم ان كلام العناني يقيد خلافه وفي الایعاب
أيضا اطلاقهم التيامن ان لم يقع في محذور فلو بدأ فغسل اليسرى ثلاثا ثم اليمنى قال ابن
دقيق العبد لم تكن إعادة غسل اليسرى مراعاة للتيامن لان الزيادة منهي عنها ثم قال فان
غسل اليسرى مرة ثم اليمنى ثم اليسرى ففيه نظر اه (قوله مما هو من باب التكريم) قال
في التحفة ويطبق به ما لا تكرر فيه ولا اهانته اه وهو الراجح خلافا لما نقله في الایعاب عن
قضية كلام المجموع من انه باليسار (قوله ويكره ترك التيامن) قال في الایعاب ويظهر
ان غسلهما معا كذلك أي مكروه قال وكالوضوء في ذلك كل ما فيه تكريم فيكره فيه
تقديم اليسار والمعدة وهل يكره التيامن في نحو الخدين هما يطهر دفعة واحدة قياسا على
ذلك أو يفرق ثم قال الاقرب الثاني اه (قوله ويحصلان) أي كل من الغرة والتججيل
وكذلك عبارة الامداد وفتح الجواد ويفهمه أيضا كلام الایعاب لكنه مخالف
للأحاديث واللغة والكلام أثبتنا فلو قال وتحصل ليرجع الضمير الى الاطالة اكان أولى
في التحفة ونحوها والنهاية الغرة والتججيل اسمان للواجب واطالتهما يحصل أقلها بأدنى
زيادة وكما لها باستيعاب ما مر اه اذا تقرر ذلك فليدق في عبارة الشارح في هذا الكتاب
وما ضاهاه مضاف فيقال يحصلان أي اطالة الغرة واطالة التججيل (قوله صفحتي عنقه)
عبارة الرافعي ان يغسل الى اللبة و صفحتي العنق (قوله عضديه) الى المنكب وساقبيه
الى الركبة (قوله من اليدين والرجلين) ظاهره ان الوجه لا يتأتى فيه ذلك وهو ظاهر
شرح البهجة للجمال الرمي والعباب وشرحه للشارح وصرح بذلك شيخ الاسلام
في شرح البهجة فقال لا يتأتى الفقد في الوجه الا أن يحمل على ما يشمل الفقد الشرعي

(والتتابع) بين أفعال وضوئه
بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل
جفاف ما قبله مع اعتدال الهواء
والمزاج والزمان والمكان ويقدر
الممسوح مغسولا وذلك للتتابع
(والتيامن) أي تقديم اليمنى على
اليسرى للاقطع ونحوه في كل
الاعضاء ولغيره في يديه ورجليه
فقط ولولا بس خف لانه صلى الله
عليه وسلم كان يجب التيامن
في شأنه كما هو من باب التكريم
كسريح شعره وطهوره وروا كصالح
وحلق وتنق ابط وقص شارب
ولبس ثمنوع ولوب وتقليم ظفر
ومصافحة وأخذ واعطاء ويكره
ترك التيامن (واطالة غرته
وتججيله) لامره صلى الله عليه
وسلم بذلك ويحصلان بغسل أدنى
زيادة على الواجب ونهاية تطويل
الغرة أن يستوعب صفحتي عنقه
ومقدم رأسه وتطويل التججيل
ان يستوعب عضديه وساقبيه
ويسن وان ذهب محل الفرض
من اليدين والرجلين (وترك
الاستعانة بالصبي) عليه (الاعذر)

٣ (قوله لانه بالتخليل) صوابه
بالتشبيك اه

لأنها ترفه لا يليق بحال المتعب
فهو خلاف الأولى وإن لم يطلبها
أو كان المعين كافرا لمكروهة نعم
إن قصد بها تعليم المعين لم يكره فيها
يظهر وهي في احضار الماء مباحة
وفي غسل الاعضاء بلا عذر
مكروهة وتجب على العاجز ولو
بأجرة مثل أن فضلت مما يعتبر في
زكاة النطر والاصل بالتيمم وأعاد
(و) ترك (النفذ) لأنه كالتيبري
من العبادة فهو خلاف الأولى
لامباح على المعتمد (و) ترك
(التشيف بشوب) الا لظروبر
وخوف نجاسة بلا عذر وإن لم
يبلغ فيه لأنه صلى الله عليه وسلم
أتى بمندبل بعد غسله من الجنابة
فرده ويتأ كدسنه في الميت وإذا
خرج عقب الوضوء في هبوب
ريح نجس أو ألم شدة فحوربر
أو كان يتيم وكان المصنف تبع
في قوله بشوب قول مجلي

(قوله مباحة) أي لثبوتها عنه
صلى الله عليه وسلم كثيرا اه من
الاصل وعبرة الغرر وفي شرح
التحرير ولا يقال انها خلاف
الأولى لثبوتها عنه صلى الله عليه
وسلم في مواطن كثيرة اه مجلي

(قوله فان فقدها أي الاجرة تيمم
وصلى وأعاد الخ) أي كن لم يجد
مما ولا ترا بالان عدم وجدان
الاجرة نادرا اه من الاصل

فيشمل ما لو تذر غسل وجهه أو يديه أو رجله إلى المرفق والكعب لعله وتيمم عنها فيسن
له اطالة الغرة والتججيل لكن قال الامام لا يسن وصورة في الوجه ومثله البدان
والرجلان ويوجه بأن سقوط وجوب الغسل حينئذ رخصة فسقط تابعه مثل ما ترا
كلام شيخ الاسلام ووافق الشارح في الاعياب الامام وبسط الكلام على ذلك أكثر مما
سبق عن الغرر وخالف الشارح في التحفة وشرحه الارشاد فحري على ندب اطالة الغرة
والتججيل مطلقا وكلام نهاية الجلال الرملي يوافق التحفة أيضا وفي حاشية المنهجي لابن قاسم
اعتمد رتارة قول الامام وتارة خلافه ثم قال ابن قاسم وأظن أنه بعد ذلك اعتمد ما قاله
الامام وفي الامداد يعتد به أي التججيل قبل غسل اليد والرجل بخلاف الغرة فيما يظهر
لا اعتبار بمقارنة النية لتبوعها وهو الوجه ومن غة لوفرق النية كبا سواه أي فلا يعتد به
قبل غسل الواجب من اليد والرجل وفارقت السنن المتقدمة بأن تلك مقصودة التقديم
فشلتها النية المتقدمة بخلاف هذه انتهى وقال في شرح العباب فيما ذكره في الامداد
هو الاقرب ونظريه سم في حواشي المنهجي بأن اعتبار بمقارنة النية المذكورة لا يقتضي
ما ذكره لأنه يمكن البداءة بجزء من الوجه فتقرن النية به ثم يغسل الزائد على الوجه ثم يغسل
بقية الوجه الآن يريد أنه لا بد من تقديم شيء من الوجه لاجمعه تأمل (قوله لانها) أي
الاستعانة ترفه قال الحلبي في حواشي المنهجي هل من الترفه الوضوء بالماء العذب وترك الماء
حيث لا عذر لظاها لاه وقال القليوبي في حواشي الحلبي هل من الاستعانة الحنفية
المعروفة راجعه اه (قوله وان لم يطلبها) أي الاستعانة قال في النهاية قلوا عانته غيره مع
قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان كطلبها وقيد بالقدر على المنع الشارح أيضا في
الامداد والاعياب وأقره سم في حواشي المنهجي وأشار الشارح بقوله وان لم يطلبها إلى أن
السين في الاستعانة ليست للطالب كما في قوله تعالى فما استيسر من الهدى أي تيسر وقد ترد
السين للتحويل فحواشيجر الطين وان كانت للطالب فليست قيد او انما عبروا بها جريا على
القالب من أن الانسان يطلب الصب عليه (قوله مباحة) وقد أطبقوا على هذا ورأيت
في شرح صحيح البخاري للقسطاني مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلا قال ابن حجر
لكن الأفضل خلافه وقال الجلال الحلبي ولا يقال انها خلاف الأولى اه ومثل احضار الماء
احضار الاناء والدلو كما في الاعياب (قوله والاصل بالتيمم وأعاد) عبارة التحفة فان فقدها
أي الاجرة تيمم وصلى وأعاد انتهت وفي الاعياب قال في المجموع واتفقوا على أنه لو وجد من
بوضئه متبرعاً لم يلزمه القبول اذ لا منة فيه اه (قوله وترك النفذ) في الاعياب باليد
أو غيرها وتقييد الشيخين به الغالب اه (قوله في هبوب ريح) قال القليوبي في حواشي
الحلبي وبحت شيخنا الرملي وجوبه في ظن النجاسة (قوله أو كان يتيم) قال في شرح
العباب نقلا عن الأذري بل قد يجب ذلك في وضوء دائم الحدث اذا احتاج للتيمم فيه لما
في تركه إلى أن يجب العضو من التفريق اه وفي الوجوب نظرا في نظر ولا نسلم ان هذا

الاولى تركه بنص قوله أو طرف ثوبه لكنه مر دود بأنه صلى الله عليه وسلم فعله بهما والاولى وقوف حامل المشقة على العين والمعين على اليسار لانه الامكن (و) يسن (تحريرك الخاتم) لانه أبلغ في إيصال الماء الى ما تحته فان لم يصل الا بالتحريك وجب (والبداءة باعلى الوجه) لا يتابع ولكونه أشرف (والبداءة في) غسل (اليد والرجل) ٧٣ أى كل يد ورجل (بالاصابع) ان صب على نفسه

(فان صب عليه غيره بدأ بالمرق والكعب) هذا ما في الروضة لكن المعتمد ما في المجموع وغيره من ان الاولى البداءة بالاصابع مطلقا فيجري الماء على يده ويدير كفه الاخر عليها مجريا للماء بها الى مرفقه وكذا في الرجل ولا يكتفى بجريان الماء بطبعه (وذلك العضو) مع غسله أو عقبه بأن يمر يده عليه نحو وجان خلاف من أوجبته ويسن أن يصب على رجله يمينه ويدلك يده وأنها يتعد نحو العقب لاسيما في الشتاء (ومسح المأقين) بسبابتيه شقيهما ان لم يكن بهما نحو رخص والا وجب وهما طرف العين الذي يلي الانف والمراد بهما شاملا يشمل المحاذ وهو الطرف الاخر (والاستقبال) للقبلة في جميع وضوئه لانها أشرف الجهات (ووضع الاناء عن يمينه ان كان واسعا) بحيث يغترف منه فان كان يصب به وضعه عن يساره لان ذلك أمكن فيهما (وأن لا ينقص ماؤه) أى الوضوء (عن مئة) للاتباع فيجزي بدونه حيث أسبغ وصح انه صلى الله عليه وسلم توطأ بثلاثي مئة هذا فمن بدنه كبده صلى

تفريق مضرا ه كلام الایعاب (قوله الاولى تركه الخ) جزم به في التحفة قال وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز اه وافق مجلي على ذلك في الذخائر شرح الاسلام في شرح البهجة والروض قال الهاتني في حواشي التحفة فقد قيل انه يورث الفقرا اه ونقله القليوبي عن الجلال السيوطي (قوله لكنه مردود) وردة أيضا في الایعاب والامداد وأقر الرذابن قاسم في حواشي المنهج وقال الحلبي فيه ان فعله صلى الله عليه وسلم لا ينافي كونه خلاف الاولى واذا نشأ فالاولى كما بحثه الزين العراقي أن يبدأ بالتنشيف باليسار لان بقاء أثر الوضوء تكميلا له وأقره الشارح في الامداد والایعاب (قوله مجريا للماء بها) أى يده الى مرفقه أى معه ومجمله اذ لم يرد الاطالة في التحجيل والا فالى المنكب وانما اقتصر هنا وفي الامداد والایعاب على قوله الى مرفقه موافقة للمجموع (قوله وكذا في الرجل) أى يجريه على رجله ويدير كفه عليه ما مجريا للماء بهما الى كعبهما كما في المجموع وتبعه في الایعاب والى الركبة ان أراد الاكمل (قوله ولا يكتفى بجريان الماء بطبعه) قال الشارح في الایعاب بعد نقله عن المجموع ووضح ان قوله ولا يكتفى الخ مبني للفاعل أى يسن له أن لا يكتفى بذلك لانه حيث قد لا يعم العضو أو ما لو عمه فيكفى فمن فهم انه مبني للمفعول وانه لا يكتفى بجريانه بطبعه مطلقا فقد وهم اه وفي الخادم للزركشي قال الشافعي ولا يدع الماء يجري بطبعه اه (قوله مع غسله) قال الشارح في الایعاب والاكمل فيما يظهر أن يكون معهما الجريان خلاف شهر للخائف في وجوب ذلك ثم قال في الایعاب ومحل الخلاف حيث يتيقن اصابة الماء لجميع العضو بدونه اما اذا لم يتيقن ذلك فوجوبه أو وجوب ما يقوم مقامه لا خلاف فيه الى أن قال وكذا يقال في التيم لا يتعين فيه امرار اليد على العضو حتى لو تيقن وصول الغبار لجميعه من غير امرار كفي اه ومراده باليقين الظن (قوله نحو وجان خلاف من أوجبته) أى كالامام مالك (قوله لاسيما في الشتاء) لان الماء يتجافى فيه عنه (قوله المأقين) بالهمز وتركه (قوله بسبابتيه) قال في العباب الايمن باليمين والابسر باليسرى (قوله والاستقبال للقبلة) فان اشتبهت عليه تحري ندبا كما في الایعاب (قوله في جميع وضوئه) قال في الایعاب حتى في الذكر بعده (قوله يصب به) أى كالابر يق وضعه ووقف الصاب ان كان يصب عليه غيره عن يساره قال في الایعاب واستثنى السرخسي ما اذا فرغ من غسل يمينه فيحوطه اليه الى أن يفرغ لان السنة في غسل البدن ان يصب الماء على كفه فيغسلها ثم يغسل ساعده ثم مرفقه قال في المجموع ولم يذكر الجهور هنا التحويل وما بعده وكان ذلك تضعيف له ومن علة قال القمولى عقبه ولم

١٠ بافضل ل الله عليه وسلم اعتدالا وليونة والا زاد أو نقص بالنسبة (وأن لا يتكلم في جميع وضوئه المصلحة) كما مر معروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأي نحو أعمى يقع في بئر (و) ان (لا يلطم) بكسر الطاء وجهه بالماء) ولعل الخبر فيه لبيان الجواز ان أخذ منه ابن حبان نذب ذلك (و) ان (لا يمسح الركبة) لانه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه يدعى بخير مسح الركبة أمان من الغل موضوع لكنه متعقب بأن الخير

ليس بموضوع (وان يقول
بعده) اي الوضوء وهو مستقبل
القبلة رافعا بصره الى السماء
(اشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين سبحانه
اللهم وبمحمدك اشهد ان لا اله الا
انت استغفرك وأتوب اليك)
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم وهذا الذكر أحاديثه
صحيحة فثبت كذا المحافظة عليه
ومنها ان من قال اشهد الى ورسوله
ففتح له أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أيها شاء وأن من قال
سبحانك الخ كتب له في رق اي بفتح
الراء ثم طبع بطابع بفتح الباء
وكسرها فلم يكسر اي لم يتطرق
اليه ابطال الى يوم القيامة (ولا
بأس بالدعاء عند الاعضاء) اي انه
مباح لاسنة وان ورد في طرق
ضعيفة لانها كلها ساقطة
اذ لا تخلو عن كذاب أو متهم
بالكذب أو بالوضع وشرط العمل
بالحديث الضعيف في فضائل
الأعمال أن لا يشتد ضعفه كما
صرح به السبكي ومن ثم قال
النووي لا أصل لدعاء الاعضاء

يوافق عليه لكن استحسنه الاسنوي وكالوضوء في ذلك الغسل وقال المحاملي كشيء آني
حامد يفتي الصاب على اليمين قال في الایعاب وهو ضعيف (قوله ليس بموضوع) قال في
التحفة بتقدير سلامته من الوضع هو شديد الضعف فلا يعمل به والحاصل ان المتأخرين
من أئمتنا وأكثرتهم قد قلدوا الامام النووي في كون الحديث لأصله ولكن كلام
المحدثين يشيرون الى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقي بها الى درجة الحسن فالذي يظهر
للقصير انه لا بأس بحسنه وقد أطلت الكلام على ذلك في الاصل فراجع ان أردته قال في
الایعاب واذا قلنا بان مسح العنق سنة فيسن مسح جميعه ولو بيلل الرأس المندوب أو بيلل
الاذن لانه تابع لهما في المسح اطالة للفترة وبه فارق ما مر من أن الاكمل في مسح الاذنين
والصماخين أن يكون كل بياض جديد اه (قوله بعده) قال في التحفة اي عقب الوضوء
بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر تقرير سنة الوضوء الآتية ثم رأيت بعضهم قال
ويقول فور اقبل أن يتكلم اه وله بيان للآكل اه (قوله وهو مستقبل القبلة)
في التحفة بصدره رافعا بصره الى السماء وفيها ولو نحوأعنى كما يسن امرأ المومني على
رأس الذي لا شعيرة وزاد مع البصر البعد (قوله ومنها أن من قال) اي من أحاديثه
الصحيحة وهذا الحديث رواه مسلم وغيره (قوله وان من قال سبحانه) قد أطلت الكلام
على ما يتعلق بهذا الحديث في الاصل فراجع (قوله بفتح الراء) قال في القاموس وتكسر
جلد رقيق يكتب فيه اه (قوله بفتح الباء) هو الخاتم يريد به الختم على الصحيفة جزري
على حصن الحصين (قوله اي لم يتطرق اليه ابطال) لعل فيه من القوائد ان قائل ذلك
يحفظ عن الردة اذهى التي تبطل العمل أو ثوابه بعد ثبوته (قوله الى يوم القيامة) هذا من
لفظ الحديث وغياض صلى الله عليه وسلم يوم القيامة لانه اليوم الذي يحتاج فيه الى ذلك
الثواب كما يدل عليه قول التحفة حتى يرى ثوابه العظيم اه ويحتمل وان لم أر من نبه عليه
أن يكون وجهه كون الغاية يوم القيامة احتمال أن تكون عليه مظالم الناس فيعطى
ذلك المقتوم عليه لاصحاب الظلمات فينكسر ذلك الخاتم يومئذ ويسن كما في التحفة
وغيرها تعالى الاذكار ان يزيد السلام لكرامة افراد الصلاة عن السلام ويقرأ انا أنزلناه
الخ ثلاثا لما أخرجه الديلمي بسند فيه مجهول من قراءها في أثر وضوئه مرة واحدة كان
من الصديقين ومن قراءها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قراءها ثلاثا حشره الله
تعالى مع الانبياء ذكره الشارح في الایعاب والسيوطي في فتاويه وقال في سنده
أبو عبيدة مجهول وفي شرح العباب للشارح نقلا عن الاذكار للنووي اللهم اغفر لي ذنبي
ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي قال الحديث صحيح بذلك اه ونظر الحافظ ابن حجر
في تصحيحه بما ذكرته في الاصل (قوله قال النووي لا أصل لدعاء الاعضاء) على هذا
جرى الشارح في كتبه قال شيخ الاسلام في الاسنى أي في الصحة والافتقار روى عنه صلى
الله عليه وسلم من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الاعمال

اه و ذكر نحوه في شرح البهجة واعتقد استعجابه الشهاب الرمي وولده ويؤخذ مما نقلته
 في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن
 لكن لا يعتد سنيته فيطلب الاتيان به عند الشارح أيضا وفي شرح العباب للشارح ما نصه
 نعم فيها أي في أدعية الاعضاء حديث حسن وهو ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم
 يقول عند كل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 ثم يقول حين يقرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا ففتت له غائبة
 أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فان قام من فوره ذلك فلي ركنين يقرأ فيهما ويعلم
 ما يقول انقل من صلاته كيوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل فهذا مخرج بنسب
 التشميد المذكور عند كل عضو وسنده حسن كما قاله المستغفر فيتعين أن لا يكون من
 محل الخلاف بين النووي وغيره في ادعية الاعضاء فاستفده انتهى كلام شرح العباب
 (قوله ومنه) أي من دعاء الاعضاء عند غسل الكفين الخ اشار به الى أنه لم يستوعب دعاء
 الاعضاء وهو كذلك ففي رواية لابن منده عن علي كرم الله وجهه اذا قدمت وضوءك فقل
 بسم الله العظيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الا سلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين فاذا غسلت فركبك فقل اللهم حصن فرجي واجعلني من الذين اذا أعطيتهم
 شكروا واذا ابتليتهم صبروا وفي رواية عن أنس ذكرها الخافض ابن حجر في تخرجه احاديث
 الا ذكر فلما أن غسل يديه قال بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله فلما استنجى قال
 اللهم حصن لي فرجي ويسر لي أمري (قوله يدي بالتشديد) مثني ايعاب (قوله اللهم أعني
 على ذكر الخ) قال في اليعاب زاد جمع بهما البعض السلف ونقله في المجموع عن الخاوي
 اللهم اسقني من حوض نبيك محمد صلى الله عليه وسلم كاسا لا ظمأ بعده أبدا وقال في
 الاحياء يقول اللهم أعني على تلاوة كتابك وكثرة الذكرك وقال الروياني يقول اللهم اجر
 على اساني الصدق والصواب وما ينفع الناس (قوله اللهم أرحنى رائحة الجنة) قال
 في اليعاب قال جمع وجرى عليه في المجموع يقول اللهم لا تحرمني رائحة نعيمك وجناتك
 اللهم أوجدني رائحة الجنة وأنت عني راض وزادوا عند الاستنشاق اللهم اني أعوذ بك
 من روائح أهل النار ومن سوء الدار وورد في رواية عند المضضة والاستنشاق اللهم اتقني
 حقي ولا تحرمني رائحة الجنة (قوله اللهم حرم شعري الخ) قال في اليعاب قال القموني
 كالراقي وروى اللهم احفظ رأسي وما حوى وبطني وما وعى وفي الاحياء يقول اللهم
 غشني برحمتك وأنزل علي من بركاتك وأطاني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك (قوله
 أحسنه) قال في اليعاب قبل وعند مسح العنق على القول به اللهم فك رقبتى من النار
 وأعوذ بك من السلاسل والاعلال (قوله قدحى) بتشديد الياء مثني ايعاب ومن سنن
 الوضوء كما في التحفة تجنب رشاشه أي لانه يستنقذ غالبا بل قد يورث الوبس واس وثرله
 تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لانه صلى الله عليه وسلم كلم أم هانئ يوم فتح مكة وهو

ومنه عند غسل الكفين
 اللهم احفظ يدي من معاصيك
 كلها وعند المضضة اللهم أعني
 على ذكرك وشكرك وحسن
 عبادتك وعند الاستنشاق اللهم
 أرحنى رائحة الجنة وعند غسل
 الوجه اللهم يسر وجهي يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه وعند
 غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي
 يميني وحسابي حسابا يسيرا وعند
 اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي
 بشمال ولا من وراء ظهري وعند
 مسح الرأس اللهم حرم شعري
 وبشري على النار وعند مسح
 الاذنين اللهم اجعلني من الذين
 يستمعون القول فيتعنون أحسنه
 وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدحى على الصراط يوم تزل فيه
 الاقدام

يغتسل وشربه من فضل وضوئه ورش ازاره به ان توهم حصول مقدزله فيما يظهر وعليه
يحمل رشه صلى الله عليه وسلم لازاره به وكان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أفضل ماء حتى
يسبله على موضع سجوده فينبغي ندبه لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا
لما يؤولهمه كلام بعضهم من ندبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أي بحيث يفسد بان اليه عرفا
ويؤثر السك قبل الفراغ من الوضوء لابعده ولو في السنة على الوجه الخ اه ما اردت نقله
من التحفة مع حذف اشياء من غصون ذلك منها والله أعلم

* (فصل في مكروهات الوضوء) *

(قوله والافه) أي الاسراف حرام في الایعاب قال الاذوي ينبغي الجزم بالحرمه اذا
كان الماء باحاجة محتاج الى الطهارة أو غيرها أو محلو كالوضوء مضطرا اليه معصوم الخ
وفي الامداد ويحرم الطهر بالمسبل وبما جهل حاله ثم قال اذا الامسبل المنع الا بمسوخ
متيقن وفي الخادم عن العبادي يحرم جعل شيء من المسبل الى غير ذلك المحل وهو متجه وان
تعقبه بأن فيه حرجا وتضييقا نعم ان خشى ضرر الوضوء يحمل منه ما يدفع به ضرره
وهل المراد بالمحل محله كدفن الزكاة أو المحل المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله
بذلك فيه نظر والاقرب الثاني اه وفي الامداد أيضا نقل عن افتاء ابن الصلاح ان لغیر
الموقوف عليهم الشرب من ماء المدرسة وفحوه مما بعثت العادة انتهت (قوله ترك تحليل
اللحية الكثة) وكذا تحليل العارضين وغيرهم ما من سائر شعور الوجه اذا كثفت
وخربت عن حد الوجه (قوله وهذا ضعيف) ضعفه في كتبه قال في الایعاب أو وقول
على تحليل بعنف بحيث يخشى منه انتفاق شيء من الشعر اه ويوافق الشارح كلام
الخطيب الشريفي وكلام شيخ الاسلام في شرحي الهجعة والروض جميل اليه وجرى الجال
الرملي في كتبه على اعتقاد عدم تحليل المحرم مطلقا وأقره ابن قاسم في حواشي المنهج (قوله
برفق) قال في التحفة أي وجوب ان ظن أنه يحصل منه انفصال شيء والافنديا (قوله بنية
الوضوء) أما اذا أتى بالزيادة على الثلاث لحاجة نحو تبرد أو تنظيف أو تدافلا كراهة
(قوله في الامرين) وقيل أساء في النقص وظلم في الزيادة وقيل عكسه واقصاه صلى الله
عليه وسلم على مرة أو مرتين لسان الجواز وهو في حقه واجب (قوله ويظهر ان كل سنة
الخ) هو كذلك كما أوضحته في كتابي كاشف اللثام عن حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام
بالمأمن من جمعه قبلي وبينت ثمة انهم قد يجمعون المختلف في وجوبه خلاف الاولى
لامكروها وقد يجمعون ما اختلف في تحريره من مؤلفا راجعه (قوله بل قياس قولهم الخ)
هو كذلك بل هو منقول كما بينته في كاشف اللثام وصرح به التقي السبكي في الحلبيات
كاذ كرت عبارته ثمة وكان الشارح لم يستحضره حتى أخذ من القياس المذكور
في كلامه

* (فصل في شروط الوضوء) *

(قوله)

* (فصل) * في مكروهات الوضوء

(يكره الاسراف في الصبغة)
ولو على الشط ومحله في غير
الموقوف والافه حرام ويكره
ترك تحليل اللحية الكثة لغیر
المحرم (و) يكره (تحليل اللحية
الكثة للمحرم) ان لا يتساقط منها
شعر وهذا ضعيف والمعتد انه يسن
تحليلها حتى للمحرم لكن برفق
(و) يكره (الزيادة على الثلاث)
الحقيقة بنية الوضوء والنقص
عنهما لانه صلى الله عليه وسلم توضأ
ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فن زاد
على هذا الوضوء أو نقص فقد أساء
وظلم أي أخطأ طريق السنة في
الامرین وقد يطلق ظلم على غير
المحرم اذ هو وضع الشيء في غير محله
(و) تكره (الاستعانة بن يغسل
اعضائه الا عذر) كما مر وبالصب
لغير عذر كما مر وترك التيامن
ويظهر أن كل سنة اختلف في
وجوبها بكره تركها وبه صرح
الامام في غسل الجمعة بل بقياس
قولهم يكره ترك التيامن وتحليل
اللحية الكثة أن كل سنة تأكد
طلبها بكره تركها

* (فصل) * في شروط الوضوء

وبعضها شروط النية والشروط
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته
والمراد به هنا ما هو خارج الماهية
وبالركن ما هو داخلها (شروط
الوضوء والغسل الاسلام) لانه
عبادة يحتاج لنية والكافر ليس
من أهلها ومترضة غسل الكافرة
من حيبض أو نفاس لكن لا مطلقا
بل للحل وطهها ومن ثم لو أسلمت
لزمها أعادته (والتميز) في غير
الطفل للطواف لما مر أول الطهارة
لان غير المميز لا تصح عبادته فعلم
ان هذين شرطان لكل عبادة
(والنقاء من الخبث والنفساء)
لما فاتهما النعم أغسال الحج ونحوها
تسن للخبث والنفساء وهذا
شرط لكل عبادة تحتاج للطهارة
(و) النقاء (عما يمنع وصول الماء
الى البشرة) كدهن جامد بخلاف
الجاري

(قوله فجب الزكاة حيثئذ الخ)
فلزوم الوجود والعدم في ذلك
لوجود السبب والممانع لالذات
الشرط اه جرهزي
(قوله وحذف قيد لذاته جماعة)
منهم شيخ الاسلام في شرح باب
الاصول وعبارته هي عبارة المخشي
هنا اجل الليل (قوله كالعيد)
أي والعمره ودخول مكة
والمدينة اه جرهزي

(قوله وبعضها) أي شروط الوضوء شروط النية قال في شرح العباب واعلم ان الاسلام
والتميز وعدم الصارف وعدم التعليق وعدم المنافي ومعرفة الكيفية شروط للنية كما
سيعلم من كلامهم اه ولما كانت النية من اركان الوضوء أدخلوا شروطها في شروطه
لتوقف صحته على شروطها وشروطه (قوله ما يلزم من عدمه العدم) فيلزم من عدم
وجود شرط من شروط الوضوء عدم وجود الوضوء ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فقد
تجتمع شروط الوضوء ولا يكون الشخص متوضئا وقد توجب وجوده ويكون متوضئا وخارج عما
ذكر السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كالتقاربة بالنسبة للارث فيلزم
من وجودها وجوده ومن عدمها عدمه (قوله لذاته) يخرج به الشرط المقارن للسبب
فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب
الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حينئذ ويخرج به أيضا الشرط المقارن للمانع
فيلزم من وجوده العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من
وجود الدين على هذا القول عدم وجوب الزكاة مع وجود شرطها وحذف قيد لذاته
جماعة لعدم الاحتياج اليه فيما ذكرنا المقتضى لوجوب الزكاة في الصورة الاولى انما هو
السبب لا الشرط ولعدم وجوبها في الثانية انما هو المانع لا الشرط قال شيخ الاسلام
ذكره ايضاح لان قولنا يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وحده وعنده اه
(قوله والمراد به) أي الشرط هنا أي في هذا الباب نبه به الشارح على انهم قد يتوسعون
فيطلقون الشرط على الركن كعكسه بجماع أن كلامهم ما لا بد منه كما لا يخفى على من سبر
كلامهم (قوله ما هو خارج الماهية) استشكل السيد عمر البصري في حاشية التحفة
عند جري الماء على العضو من شروط الوضوء بقوله محل تأمل لان كلامه في الشروط
الخارجة عن حقيقة الوضوء وماهيته وجري الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سميلا
الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وماهيته فتدبر اه
(قوله في غير الطفل للطواف) اما هو اذا أحرم عنه وليه وأراد أن يطوف به فانه يشترط
أن يطهره وينوي عنه كما اذا غسل حليته المضمومة من الخبث ليطأها (قوله أو
الطهارة) في أوائل فصل الماء المستعمل (قوله فعلم الخ) أي من قوله الكافر ليس من
أهلها أي النية ومن قوله غير المميز لا تصح عبادته أن هذين أي الاسلام والتميز شرطان
لكل عبادة اذ لا بد في العبادات من النية وهما لا تصح بينهما (قوله ونحوها) أي كالعيد
(قوله تحتاج للطهارة) خرج ما لا يتوقف عليها كذكر الله والصلاة والسلام على رسول
الله صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجاري) عبارة الشارح في حاشية التحفة نصها
في الروضة لو كان على العضو دهن مانع فجري الماء على العضو ولم يثبت صح وضوءه اه
وضمير لم يثبت للماء ومن غمة كانت عبارة المجموع أو وضع وهي ولو كان على اعضائه أثر
دهن مانع فتوضأ وأمس الماء البشرة وجري عليها ولم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء

(قوله وكوسخ تحت الاظفار)
قال في العباب يشترط في المغسول
جري الماء عليه وتقديم ازالته
ما يمنع وصوله الى البشرة كوسخ
ظفر قال الشارح في شرحه يمنع
وصول الماء لما تحته فوجب ازالته
وما في الاحياء مما نقله الزركشي
عن كثيرين وأطال هو وغيره في
ترجيحه وأنه الصحيح المعروف من
المساححة عما تحتها من الوسخ دون
نحو العجين ضعيف بل غريب كما
أشار اليه الأذري فقد صرح
في التمهيد وغيره بما في الروضة
وغيره من عدم المساححة بشئ
تحتها حيث يمنع وصول الماء لمحلها
وكون التقديم غير واجب لا يؤيد
العفو خلافاً لمن زعمه لان ازالة
لما تحته لا تنحصر في التقليم بل
كثيراً ما يزول ما تحته مع بقائها
وأفتى البيهقي في وسخ حصل من
غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف
مائسا من بدنه وهو العرق المتجمد
وجزم به في الانوار اه جل الليل

كوسخ تحت الاظفار خلافاً
للفراي وكغبار على البدن
بخلاف العرق المتجمد عليه لانه
كالجزء منه ومن ثم تنقض مسه
(والعلم بقرضيته) في الجملة لان
الجاهل بهما غير متمكن من الجزم
بالنية (وأن لا يعتد

ليس بشرط الى أن قال في حاشية التحفة وفي الخادم بعد عبارة الروضة والمجموع ويجب
جله على ما إذا أصاب العضو بحيث يسمى غسلاً ولو جرى عليه فتحة قطع بحيث يظهر عدم
اصابته لذلك العضو لم يكف الخ (قوله وكوسخ تحت الاظفار) أي اليدين أو الرجلين قال
الزيادي في شرح المحرر وهذه المسئلة مما تم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت أظفار
يديه أو رجله فليست مطمئن لذلك وفي حاشية التحفة للشارح اعترض الأذري حكاية الروضة
للخلاف فضلاً عن تصحيحه عدم الصحة بقول التبصرة وإذا اتفقا لم يوجب الوسخ على الأيدي
أو الوجه لم يمنع صحة الطهارة ولا خلاف في ذلك وفي فتاوى القفال على يده وسخ كثير
فتوضاً جاز وان لم يتحقق وصوله الى أسفل الوسخ لانه صار كجزء منه وعليه لمس والمسه به
بنقض الوضوء لان القرض انه لما تولد من البدن أطلق يده بعض أجزائه بخلاف القفال
الطارقي وفي زيادات العبادي وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالته
بخلاف نحو العجين تجب ازالته قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار في الاحياء
والخاتمة هذا فقال يعني عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بأنه صلى الله
عليه وسلم كان يأمر بتقليم الاظفار ويرى ما تحته ولم يأمرهم باعادة الصلاة اه كلام حاشية
التحفة للشارح (قوله وكغبار على البدن) وقول القفال تراكم الوسخ لا يمنع الوضوء قال
الشارح في التحفة والجمال الرملي في النهاية يهين فرضه فيما اذا صار جزءاً من البدن
لا يمكن فصله عنه وفي شرح العباب للشارح ذهب ابن المقرئ وشيخه الناشري الى اباحة
الغضاب بالعقص وأنه لا يمنع وصول الماء للبشرة لكونه يغسل به دفعاً له بقيل ويحول
جرمه ثم ينقط الجسم من حرارته ويحصل من النقط جرم وذلك الجرم من نفس البدن فلا
يكون مانعاً من رفع الحدث اه قيل وهو قد لا يخالف كلام البلقيني أي حيث قال اما
ما يغطي جرمه البشرة ان أمكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع والاحرم قبل الوقت
وبعد اه الى أن قال البلقيني مرادهم بالغضاب الذي أباحوه بغضاب لا يمنع وصول الماء
للبشرة وانما يغيره لونهما أو يمنع وصوله اليها ولكن يمكن زواله عند الطهر انتهى وفي
التحفة لا يضر احتمال أي الغضاب بالنواذر لان الاصل فيه الطهارة ثم ذكر كلاماً قرر
فيه عدم التجاسه قال ولا يضر في الغضاب تنقيطه للجسم وترويته لبشرة عليه لانه تلك
القشرة من عين الجلد لا من عين الغضاب كما هو واضح اه وفي الامداد للشارح بعد كلام
البلقيني السابق ما نصه ومنه أي مما يغيره لونه فقط أو يمكن زوال جرمه المانع للغضاب
بالعقص ولا نظر تنقيط الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن اه
(قوله في الجملة) أي بأن يعلم أن الوضوء مشتمل على فرض وتقل ولم يميز الفرض من النقل
فانه يصح حيث لم يقصد بفرض معين النقلية كما سيأتي التصریح به في كلامه والمصنف
عبر عن هذا الشرط هنا بالعلم بقرضيته وعبر عنه في التحفة بمعرفة كيقبته ثم فصل ذلك بما
ذكره هنا بقوله وان لا يعتد فرضاً معيناً الخ وعبارتهم ومعرفة كيقبته والافان ظن الكل

(قوله لأن الشارع ألغاه) ومنع

الاستناد اليه باستعماله ما جاء من
ديار الجوس مع غلبة تنجسه عملاً
بأصل الطهارة ولم ينظر والذالك مع
الاشتباه لانه مانع قوى ولذا
صرحوا بان الاثمة اعرضوا في
باب الاجتهاد عن التسك بالاصل
فاوجبوا التوقف عنه حتى يعلم
الظاهر بالاجتهاد لا بنحو الالهام
وان كان وليه الان الاحكام لا تبني
على الخواطر والالهامات لانه
لا ثقة بخواطر من ليس بعصوم
اه كلام حاشية فتح الجواد اصل
(قول الشارح وأن لا يكون على
العضو ما يغبر الماء) جمع بين هذا
والذي قبله لان الاول خاص
والثاني عام والا فالاول من افراد
الثاني كما هو ظاهر اه جر هـ

فرضاً معيناً من فروض سنة) فيصح
وضوءه وغسل من اعتقد أن جميع
مطلوباته فروض أو بعضها افرض
وبعضها سنة ولم يقصد بفرض
معين النفلية وكذا يقال في
الصلاة ونحوها (والماء الطهور)
أو ظن انه طهور فلو تطهر به
لم يظن طهوريته لم يصح طهره به
وان بان انه طهور (وازالة نجاسة
العينية وأن لا يكون على العضو
ما يغبر الماء وأن لا يعلق نيته) فان
قال نويت الوضوء ان شاء الله
لم يصح ان قصد التعليق أو أطلق
بخلاف ما اذا قصد التبرك (وأن
يجرى الماء على العضو ودخول
الوقت لاداء الحدث) أو ظن دخوله وقتاً

فرضاً أو شرطاً ولم يقصد بفرض معين النفلية صح أو نفلاً فلا يأتى هذا في الصلاة ونحوها
اه وكذلك عبارة الامداد والنهاية لأنهم ما حذفوا مسألة ظن الكل فرضاً وعبارة فتح
الجواد وأن لا يقصد بفرض معين النفلية اه وفي شروح البهجة والروض والتحرير لشيخ
الاسلام ومعرفة كيفية كنهه الا في الصلاة اه فظهر لك ان منيع المصنف هنا
مخالف لما جرى عليه اصطلاح المتأخرين في التعبير بزمع بر في العباب بنحو ما عبر به
المصنف هنا والامر في هذا قريب (قوله فرضاً معيناً) أى كغسل الوجه فان اعتقده
تغلا لم يصح وضوءه وكذلك الصلاة (قوله والماء الطهور) أى في نفس الامر فلو توضأ
من ماء يعتقد طهوريته ثم بان عدمه لم يصح وضوءه (قوله أو ظن انه طهور) أى عند
الاشتباه قال الشارح في حاشيته على فتح الجواد لا يحتاج لظن الطهارة الا عند وجود
معارض وهو الاشتباه فيما اذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمنع عليه التوضؤ من أحدهما
الابعد أن يجتهد ويظن طهارة واحد ظناً مؤكداً فاشاع الاجتهاد الى أن قال وخرج
بنذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استناداً الى اصل طهارته وان غلب على
ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في نفسه النجاسة وانما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارع
ألغاه الخ (قوله وازالة النجاسة العينية) ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تقل
الغسلة عنه وأوصافه الاما عسر من لون أو ريح وان يكون الماء وارداً على النجس ان
كان دون القلتين وان لا تغير الغسلة ولا يزيد وزنها بعد اد اعتبار ما يتشربه المغسول
ويعطيه من الوسخ الطاهر وانما قيد بها بالعينية لانها التي تحتاج الى التمسك الى هذه الشروط
فاحتاج الى التمسك على ازالها وأما النجس الحكمي فالغسلة الواحدة تكفي فيه عن
الحدث وان ثبت حيث كان الماء القليل وارداً وعم موضع النجاسة بالتفصيل ويمكن أن
يكون المصنف جرى على رأى الرافعي من أن الغسلة الواحدة لا تكفي عن الحدث وان ثبت
بل لا بد من ازالة النجس أولاً ثم بعد ذلك كاهو ظاهر عبارة وقد نبت على هـ ذى
رسالتى في شروط الوضوء (قوله يغبر الماء) أى تغبراً صاراً كما سبق في محبت المياه قال
في الامداد ومنه الطيب الذى يحسن به الشعر على انه قد يشف فيمنع وصول الماء للباطن
فتجب ازالته اه وهذا هو الراجح من الخلاف في ذلك وقد ذكرته في الاصل فراجع منه ان
اردته (قوله أو أطلق) ألحقوا الاطلاق بالتعليق هما وبالتبرك في الطلاق لانه الاحوط
بالباين والسيد عمر البصرى هنا كلام قوى ينبت في الاصل (قوله ما اذا قصد التبرك)
أى بد كراسم الله أو بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة أو باتباعه صلى
الله عليه وسلم فانه بعد أن أمرهم بقوله تعالى ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك عدا الا
أن يشاء الله كان يذكراً فى كل أو غالب أو قاتنه وكذلك اذا أتى بها نيية أن افعال العباد
لا تقع الا بمشيئة الله كذا ذكر ذلك كاه في شرح العباب (قوله وان يجرى الماء على العضو) قال
في شرح العباب فلا يكتفى ان يمس الماء بالجرى لانه لا يسمى غسلاً ومن غمة لم يجز الغسل

الوقت لاداء الحدث) أو ظن دخوله وقتاً

بالثلج والبرد الا ان ذابا وجريا على العضو كما تروى في الامداد والنهاية لا يمنع من عتده هذا
شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد يراد به أى الغسل ما يعم النضج اه (قوله
ومرت) أى الموالاة ومن شروط الوضوء تحقق مقتضى له عند تبين الحال والافوض
الاحتياط صحيح وفيه كلام ذكرته في الاصل ومنها غسل جزء مما يتصل بالمغسول ويحيط
به ليتحقق استيعابه وهذا اعده الشارح منها في الایعاب والخطيب في الاقتناع لكن رده
الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية بأنه بالاركان أشبه ومنها غسل ما ظهر بالقطع
من محل الفرض وهذا اعده من الشروط في الایعاب ورداه في الامداد والنهاية بما رده
ما قبله ومنها غسل المشتبه بالاصل عدمه منها في الایعاب أيضا ورداه في الامداد والنهاية
بأنه بالاركان أشبه وقد أفردت الكلام على شروط الوضوء في تأليف مستقلة يسمى كشف
المروط عن مخدرات ما للوضوء من الشروط

* (فصل في المسح على الخفين) *

(قول بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يقرأونه صلى الله عليه وسلم سقرا
ولا حضرا وقد صرح بجمع من الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم رواه فخار وزوا الثمانين منهم
العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من
الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازه خلافا للخوارج لان القرآن لم يرد به
والشيعة لان علما امتنع منه لكنه لم يثبت عنه باسناد موصول يثبت بمثله كما قاله البيهقي
(قوله حتى يكفر بها) أى بالاحاديث المتواترة جاحده أى مسح الخلف بمعنى جوازه وهذا
من تنبيه قول القيل قال في التحفة قال بعض الحنفية أى وهو الكرخي منهم أخشى أن
يكون انكاره أى من أصله كفرا اه وفي الامداد قال بعضهم وذكره ويعلم من عدم تكفير
أئمتنا الخوارج والشيعة مع قولهم بعدم جواز المسح على الخفين ان المنكر له لا يكره عند
أئمتنا واقتضى كلام القليوبي على المحلى تكفيره كما بينته في الاصل وقول التحفة والامداد
من أصله قال الهاتفي في حواشي التحفة احتزبه عما اذا أنكر بعض شروطه وكيفية
وأحكامه (قوله لا يثارة الغسل الافضل) عبر بنحو ذلك في الامداد وفتح الجواد
واستشكله سم في حواشي المنهج بأن تقديم الافضل مطلوب شرعا فكيف يتضمن الرغبة
عن السنة وما المانع من أن المراد بالرغبة عن السنة نفرة النفس وعدم طيب القلب
بالفعل وأى محذور في ذلك مع اعتقاد صحته اه واستشكله في حواشي التحفة أيضا
وهذا الاستشكل بالنسبة لما في هذا الكتاب وشرحي الارشاد متجه ان لم تقول العبارة
وأما التحفة فعبارتها ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثارة الغسل عليه لامن حيث كونه
أفضل منه سواء أوجد في نفسه كراهيته لما فيه من عدم الطائفة مثلا أم لا فعلم أن الرغبة
عنه أعم وان من جع بينهما ما أراد الايضاح اه فقوله الامن حيث كونه أفضل دافع
لتوقف سم وعبر في النهاية بنحو ما في التحفة فقال لا يثارة تقديم الافضل عليه اه ولعل

(قوله ذكرته في الاصل) قال فيه
مانصه فلو شك هل احدث أولا
فتوضأ احتياطا ثم تذكر حديثه
لم يصح وضوءه ونظر شيخ الاسلام
في عده من الشروط فقال في
شرح تنقيح الباب فيه نظر لان
عدم صحة ذلك انما هو للتردد في
النية بالضرورة كما ذكره أئمتنا
لعدم تحقق مقتضى والا يلزم أن
لا يصح وضوء الاحتياط وان لم يبين
الحديث ولا الوضوء المجددان
أراد بالمقتضى الحدث وان أراد
أعم منه حتى يقال مقتضى
للوضوء المجدد متحقق وهو الصلاة
التي صلاها بالوضوء الاقل فنقول
والمقتضى للوضوء الاحتياط
متحقق وهو الشك في الحدث اه
وفي الامداد والنهاية انه ليس
بشرط مطلقا بل عند التبين اه
أصل بحروفه

ومرت كاستصحاب النية حكما المعبر
عنه بفقد الصارف

* (فصل) * في المسح على الخفين
واحاديثه شهيرة قيل بل متواترة
حتى يكفر بها جاحده (ويجوز
المسح على الخفين بدلا عن غسل
الرجلين في الوضوء) وقد ينسب كما
اذا تركه رغبة عن السنة
لا يثارة الغسل الافضل

النسخة التي وقعت لابن قاسم من التحفة حذف منها الامن قوله الامن حيث الخ وقد قال
الهاتفي في حواشيه على التحفة قوله الامن حيث كونه افضل لان ايثاره من هذه الحنية
مدوح لا محذور فيه الخ ما قاله فيحمل قول الشارح في هذا الشرح وفي شرح الارشاد
لا يثاره الغسل افضل أي الامن حيث كونه افضل بل من حيث ما ذكره في حاشية
المنهج من نكرة النفس وعدم طيب القلب بالفعل أو من حيث اعتقاده افضلية الغسل
مطلقا مع انه ليس كذلك اذ قد يكون المسح افضل من الغسل بل قد يكون المسح واجبا
ويؤمى الى ارادة هذا الاخير قول الشارح في حاشية الايضاح والجمال الرمل واجن إعلان
في شرحه ما على الايضاح أو رغبة عن السنة بمعنى ثقلها عليه لعدم القهله أو لظنه أن
الغسل افضل منه دائما ولو نحو ذلك مع اعتقاد جواز له بالمعنى الذي ذكره في باب الردة
من انه لو قيل له قص أظفارك فقال لا أفعل رغبة عن السنة فان ذلك كفر انتهى كلامهم
وهذا لا يؤيد ما سبق عن القليوبي لان هذا الذي عدوه كفرا فيما اذا رغب عنه مع علمه
بسنه فتكون رغبته عنه استقباحا للسنة وهو كفر وما قاله القليوبي فيسه الرغبة عنه
لانكاره سنه وهو الذي قال فيه الكرخي من الحنيفة أخشى أن يكون انكاره أي من
أصله كفر أو قد نقل شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ان بعض الصحابة قال بنسخ
حديث المسح على الخلف اه ومع ذلك لا قائل بتكفير القائل به هذا وقد رأيت في بعض
نسخ هذا الشرح زيادة لا كما في التحفة والنهاية وغيرهما وعلمهم فلا اشكال أصلا (قوله
أوشك في جواره) في التحفة أي لتحيل نفسه القاصرة شبهة فيه ومثلها عبارة الزبدي
في شرح المحرر في حاشية شرح المنهج وفي الامداد والنهاية أي نحو معارض كدليل
للاعتقاد عدمه وعبارة الخطيب في المغني والاقناع أي لم نظم من نفسه اليه لانه شك هل
يجوز له فعله أولا اه وفي شرح التنبية للخطيب المراد بالشك في جواره عدم سكون النفس
اليه لا الشك في حكمه هل يجوز أم لا اذ يعجز جواره مع هذا فضلا عن كونه افضل اه
بحر وفه وأفاد به أن معنى قوله لا الاعتقاد عدم جواره انه عند اعتقاده عدم جواره
لا يجوز ~~ف~~ ذلك غير المسح من العبادات فمن لم يعتقد جواز الوضوء مثلا وتوضا اتفاقا
وضوا مستجمعا أو كانه وشروطه لا يصح وضوءه وكذلك غير الوضوء من العبادات
وعبارة القليوبي في حواشي المحلى أو لشك في جواره بمعنى عدم طمأنينة نفسه اليه
أو لمعارضه دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعا لمات اه وهذا يقتضي
أن المراد بما ذكر كونه ماذكر كفرا وهو المتبادر من كلامهم وقال ابن اليتيم في حاشيته على
تحفة الشارح يعني انه ليس المراد منه شك في حكم المسح على الخلف هل هو جائز أم لا بل المراد
انه مع علمه بأنه جائز باتفاق العلماء خيبت له نفسه القاصرة شبهة فيه أي جواز المسح على
الخلف له فعند ذلك يسن له المسح عليه رغم حاله هذه النفس الخ أي من كون حديث المسح
منسوخا كما قال به جماعة من الصحابة بآية المائدة وقول جرير الجلي كما في الصحيحين رأيت

أوشك في جواره أو كان ممن
يقصد به

(قوله وقد نقل شيخ الاسلام في
شرح البهجة الكبير الخ) الآن
يقال ان المسح مجمع عليه مع علمهم
من الذين بالضرورة فيكون
التكفير حينئذ ظاهرا وامان
حيث قوا ترا حديث فقد قيل
بنسخه وان كان فيه نظرا اه أصل
(قوله أي لتحيل نفسه القاصرة
شبهة فيه) أي بان يؤثر ان المسح
المراد به الغسل الخفيف الذي
تسميه العرب مسحا اه بحر هزي

أو وجد في نفسه كراهيته وكذا في سائر الرخص أو خاف فوت الجماعة وقد يجب إذا أحدث وهو لا يسهه ومعه ماء يمكن المسح فقط أو توقف عليه ادراكه فحرفه أو الرمي أو طواف الوداع أو الجمعة إن لم يسهه أو الوقت أو انقضاء أسير وخروج بالرجلين مسح خف واحدة وغسل أخرى فلا يجوز بخلاف مسح واحدة لتحو أو قطع وبالوضوء الغسل وإزالة النجاسة فلا يجوز فيهما (وشرط جواز المسح) على كل من الخفين (إن لبسه بعد طهارة) من وضوء أو غسل أو تيمم لا تفقد الماء (كامله) بأن لا يبقى من بدنه لمة بلا طهارة فلا يجوز لبسه قبل كماله إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم يرخص فيه إلا بعده والعبرة بالسنة قرار القدمين لو غسل رجله لا يلبس خفه ثم الأخرى ولبس خفه أمر بنزع الأولى من موضع القدم ووردها ويجزئ غسلهما في الخف قبل قرارهما وبضر الحدث قبله (وشرطه) أن يكون الخف ناهرا

قوله ومثله في الأولين سائر رخص وفي المغني والافتحاح نحوه كما في الأصل اهـ

رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين إذا بودا ودقا والجرير انما كان هذا قبل نزول المائدة قال وما سئلت إلا بعد نزولها لا يتنى احتمال روايته ذلك قبل اسلامه وإن كان خلاف الظاهر لا سيما وجرير انما أراد الرد على قولهم انما كان قبل نزول المائدة وفي الامداد وفتح الجواد وأمر به مع ذلك لقهر نفسه المتخيلة لمنع ما علم واستقر اهـ (قوله أو وجد في نفسه كراهيته) سبق عن التحفة أن هذا داخل في الرغبة عن السنة وإن من جمع بين الرغبة عنها وبين وجود الكراهية أراد الإيضاح فالرغبة عن السنة أعم من أن يجد في نفسه كراهية لما في المسح من عدم النظافة مثلا أو لم يجدها وفي الامداد والنهاية إلى أن تزول وبعبارة الاسني في صلاة المسافر ويستمر ذلك إلى أن تزول عنه الكراهية ومثلها ما لو كان ممن يقتدى به انتهت (قوله وكذا في سائر الرخص) أي باقيها كما صرحوا به كالجمع بالسفر وغيره وفي الامداد بعد ذلك كرهوا ما في هذا الكتاب بل يكره تركه في كل ذلك وكذا سائر الرخص اهـ وكذلك التحفة وزاد فيها وأرقه حدث وهو متوضئ ومعه ماء يكفي لبسه ومسح لأن غسل قال ومثله في الأولين سائر الرخص (قوله إذا احتجث وهو لا يسه الخ) زاد في الامداد أن نجار ميت تعينت عليه الصلاة وفي نهاية الجمال الرمي إذا نصب مأوؤه عند غسل رجله ووجد برد لا يذوب بمسح به اهـ وقد يكره المسح كما لو كرهه وقد يحرم ويصح كغصوب وقد يحرم ولا يصح كالحرم إذا لبسه لغير عذر (قوله ونزع بالرجلين) قال سم في حوائثي شرح المنهج لو كان له أزيد من رجلين فينبغي أنه لا بد من أن يلبس في كل واحدة خفا ومن مسح كل خف إلا أن كان بعضها زائدا أو مختار الخ اهـ ملخصا (قوله وبالوضوء) أي خرج بالوضوء الغسل وإزالة النجاسة فلا يجوز في الغسل المسح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين سواء أكان الغسل مستونا أم واجبا لعدم وروده فيهما ولأنهما لا يتكبران تسكرا للوضوء (قوله لا تفقد الماء) عبارة الامداد أو تيمم لا تفقد الماء كخرج ومصورته أن يتكلف مع بقاء علة غسل وجهه ويديه ومسح رأسه بعد حدثه ليمسح على الخف والأوجه أن تكلفه لما ذكر من الغسل حرام إذا الصورة أنه يضربه كما ينشئ في بشرى الكرم مع رد اعتراض الزركشي على هذا التصوير بأنه فاسد أمام تيمم لا تفقد الماء ثم لبس الخف فإنه لا يجوز له المسح لبطان طهره برؤية الماء انتهت بحروفها وعبارة النهاية للجمال الرمي ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إذا كان لا عوازا للماء لم يكن له المسح بل إن وجد الماء لم يسهه والوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء عليه مسحا فهو كدائم الحدث والأوجه الحرمته انتهت قال في المغني إن غلب على ظنه الضرر ونقله عن شيخه (قوله بلا طهارة) أي عن الحدثين (قوله لا بعده) أي كمال الطهر (قوله أمر بنزع الأولى) أي لكونها ليست قبل كمال الطهر إذ لبسها كان قبل غسل الأخرى (قوله وبضر الحدث قبله) أي قبل وصول القدم إلى قراره من الخف والحاصل أن حكم ساق الخف حكم خارجة لا في مسئلة واحدة وهي ما إذا كان لا يسه

ولومغصوبا وذهباً فان كان نجس العين
أو متنجساً بالابغى عنه لم يجز
مسحه مطلقاً للصلاة ولا غيرها
اعدم امكانها مع كونها الاصل
وغیرها تبع لها أو بمغصوبه فاذا
مسح محل النجاسة فكذلك
والاستباح به الصلاة وغيرها
وان يكون (قويا يمكن) ولو
بمشقة (تتابع الشيء عامه) وان
كان لا يسهل معه دأب الواجب
بالنسبة للمسافر والمقيم ان يكون
بحيث يمكن التردد فيه بالانعل (في
الحاجة) التي تقع في مدة لبسه
وهي ثلاثة ايام ولياها للمسافر

(قول الشارح ولومغصوبا) أي لان
الحرمه لامر خارج ومن ثم امتنع
ابسه على محرم كذا قالوه ويظهر
انه حيث جاز ايسره بأن اضطر استر
رجله لراحة مثلاً انه يجوز له
المسح عليه اه جرحي و اشار
بلواي خلاف في ذلك قال النووي
في متن المنهاج قبل وحللاً اه أي
قال صاحب التلخيص يشترط في
صحة المسح ان يكون الخلف حلالاً
لان المسح للاستدامة وهو مأثور
بالنزع قال في التحفة والاصح انه
لا يشترط كالقيم بمغصوب اه من
الاصل

للخلف فأخرج قدمه الى ساقه فانه لا يبضر الا اذا كان ساق الخلف طويلاً خارجاً عن العادة
وأخرج رجله الى موضع لو كان الخلف كالعمامة في الاخفاف لظهر شيء من محل القرض فانه
يطل مسحه كافي التحفة والنهاية وغيرهما (قوله ولومغصوبا) قال م ر ولو وجد آدمي
محترم وحرراً فربما بين المسح وبين عدم صحة الاستنجاء به قال سم وقد يفرق بأن هذا الباب
أوسع بدليل صحة المسح على خف الذهب وعدم صحة الاستنجاء به لانه مهمل الخ (قوله
فكذلك) أي لم يجز له مسحه مطلقاً للصلاة ولا غيرها قال الزياي في شرح الحرر وحواشي
المنهج والعبارة لها واستشكك كل بانه ماء طهارة وماء الطهارة اذا أصاب النجاسة المعفو
عنه لا يبضر واجيب بان محل العفو اذا انتقل ماء الطهارة اليها لاعتقاده قصداً أما اذا كان
بقصد كماله فلا يعني عنه خطيب اه قال سم في حواشي شرح المنهج اقول ينبغي العفو
اذا مسح موضعاً طاهرًا فاختلط بالنجاسة أي المعفو عنها لاعتقاده قصداً لان ماء الطهارة
لا يبضر اختلاطه بالمعفو عنه تأمل اه ويحتمل في حواشي التحفة أيضاً وذكر فيها أيضاً ما نصه
نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخلف لم يعد جواز المسح عليها مراً اه وفي التحفة والنهاية
والعبارة للتحفة نعم يعني عن محل خرزة بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى به
في طهر نظايره بغسله سبعاً بالتراب ويصلي فيه الفرض والنفل ان شاء لكن الاحوط تركه
زاد فيها ويظهر العفو عنه في غير الخفاف مما لم يتيسر خرزة الابيه اه (قوله بالانعل) اعلم
أن المفهوم من كلام أئمتنا ان المراد من اطلاقهم الخلف هو ما يداس به على الارض من
غير نعل كالخزعات والمداسات الساترة محل القرض وأما الاخفاف المعروفة اليوم فهي
المسماة في كلام الفقهاء بجوارب الصوفية ويدل على ذلك امور منها قولهم هنا بالانعل
وقد صرح به في التحفة والنهاية وغيرهما والاخفاف المعروفة اليوم لا تلبس بالانعل ومنها
قول الرافعي في الشرح الصغير جوارب الصوفية التي تلبس مع المكعب لا يسمح عليها
الا ان يمكن متابعة المشي عليها الصفاقتها وتجاهد اسفلها واصاقها بالمكعب اه كلام
الشارح الصغير وعبارة الوجيز للغزالي القوي ما يتردد عليه في المنازل كالجوارب
والقفاة وجوارب الصوفية انتهت وعبارة الرافعي في الشرح الكبير لا يجوز للمسح على
اللقائف والجوارب المتخذة من الصوف والبدلانه لا يمكن المشي عليها وبسمل نزعها
فلا حاجة الى اذمتها في الرجل ولانها لا تمنع نفوذ الماء الى الرجل ولا بد من شيء مانع على
الاصح كما سيأتي وكذلك الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهي جوارب
الصوفية لا يجوز للمسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتنع نفوذ الماء
الخ وانما يعرف بالخلف في هذه الازمان ما يلبس مع المكعب وهو جوارب الصوفية وفي
شرح الروض جوارب الصوفية هو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة
قال الشارح في شرح العباب الظاهر انه منسوب للصوفية لكثرة لبسهم له وما يدل لما
قلته عبارات كثيرة يفتها في الاصل فراجعها منه ان اردتها (قوله في الحاجة) التي تقع

(قوله لحاجات اقامته) واستقر عليه

كلام عس وقال سم في حواشي
الغرر وهو المتجه اه (قوله كما ان
المراد في المسافر تردده ثلاثة أيام)
لولا يقو الخلف للتردد في الثلاث
بالنسبة للمسافر بل في يوم وليلة
فقط فامتناع المسح حينئذ مطلقا
مشكل لانه لا يتقص عن المقيم
فلمسح مسحه وقديقال اذا قوي
للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل
من ثلاث هـ الاجازة للمسح زمن
قوته وان زاد على يوم وليلة اه
جـ ل الليل مختصرا

ويوم وليلة للمقيم فلا يجوز في نحو
رقب يتخرق بالمشي عن قرب وان
يكون (ساترا محل الغسل) وهو
القدم بكعبيه ولوز جاجاشافا
أومث قوفاشد بالعر او يشترط
الستر من كل الجوانب (لا من
الاعلى) عكس ستر العورة لان
الخلف يلبس من اسفل ويتخذ
لستره بخلاف القميص فيهما وان
يكون (مانعا لنفوذ الماء) لو صب
عليه فالعبرة بماء الغسل ولا يجوز
نحو منسوج لا صفاقة والمعتبر
منعه لذلك (من غير) مواضع
(الخرز) (و) (لا الشق) ويمسح
لابسه في غير سفر قصر مقيما كان
أو مسافرا سفر قصر أو طويلا
لا يشيخ القصر يوما وليلة وفي سفر
القصر له ان يمسح خفيه فيه ثلاثة
أيام بلباسها كاملة سواء تقدم
بعض اللباس على الايام أم تأخر

في مدة لبسه جرى المشرح في حاشية الايضاح للتووي على أن المراد حوائج المسافر
المعتادة لغالب الناس عند سقوط وترحال قال وضبطه المحاملي كالشيخ أبي حامد بثلاثة
اميال فأكثر والجو يخفى مسافة القصر تقريرا واعتمده الاسنوي والوجه كما أشار لبعضه
ابن النقيب خلافا لمن وهم في فهم كلامه مع كلام غيره ضبطه بمنازل مدة لبسه من ثلاثة
أيام بلباسين للمسافر ويوم وليلة للمقيم فلا يجوز ما لا يقوى على التردد في حوائج تلك المدة
الخ قال تلميذ الشارح عبد الرؤف في شرح مختصر شيخه الشارح لا يوضح النووي مانصه
قضية كلامه أي الشارح في مختصر الايضاح انه لا يعتبر ما يطرأ له من حوائج لا يعتادها
أو يعتادها وهي نادرة وهو ظاهر ان لم يرد بها غالب الناس والا كما صرح به في الحاشية
فقد يكون ما لا يعتاده هو المعتاد أو يعتاده مخالفا لعاداتهم والعبرة بهم لا بعبادته انتهى
(قوله ويوم وليلة للمقيم) الذي اعتمده الشارح في التحفة والجمال الرمل في النهاية وغيرها
ان المراد تردده يوما وليلة لحاجات اقامته واعتد شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في
الاقتناع تبعا لابن العسما أن المراد تردده لحاجات سفر يوم وليلة كما ان المراد في المسافر
تردده ثلاثة أيام لحاجات سفره (قوله عن قرب) قال سم في حواشي المنهج ينبغي ان يكون
المراد انه اذا لم يمكن تردد المسافر فيه ثلاثة أيام امتنع مسحه يوما وليلة اذا لم يمكن التردد
فيه يوما وليلة وليس المراد أنه يجتمع حينئذ المسح مطلقا لان غايته ان يكون كالمقيم فتأمل
فانه واضح هذا وقد قرر مـ را اعتبارا مكان تتابع المشي فيه ثلاثة أيام حتى في حق المقيم
ثم قرر يوما وليلة للمقيم وذ كرس ما هـ ذامناه في حواشي التحفة أيضا وزاد وقديقال اذا
قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث هـ الاجازة للمسح زمن قوته وان زاد على يوم
وليلة الخ وفي حاشية التحفة للهاتفي وكذا انه ان يمسح مسح المقيم ان قوى للتردد أكثر من
يوم وليلة وأقل من ثلاث ولا يجوز له المسح زمن قوته الزائدة على قوة يوم وليلة فيما يظهر
نعم ان كان قوى بالتردد ثلاثة أيام فمسح عليه أن يزيد من يوم وليلة ثم انخرق لم يضر وضح ما زاد
على يوم وليلة أيضا اه كلام الهاتفي (قوله شافا) أي لا يمنع النظر الى العورة (قوله
شـ بالعر) أي قبل الحدث قال في التحفة كل ما طرأ وزال مما يمنع المسح ان كان قبل
الحدث لم ينظر اليه أو بعده فنظر اليه انتهى وهو ظاهر في غير نحو تجس الخلف أما هو
فالوجه انه بغسل ويبقى المسح كما أشبعت الكلام عليه في بعض الفتاوى (قوله بخلاف
القميص فيهما) أي في السستر والاتخاذ فانه يلبس من فوق ويتخذ ستره أيضا قال في
التحفة ولكون السراويل من جنسه أي ساترا العورة الحق به أي ساترا العورة وان
تخلفا فيه أي فانه يلبس من اسفل ويتخذ لستره أيضا (قوله مانعا لنفوذ الماء) أي في غير
متخرق البطانة والظاهرة بلا تخاذ أما هو فيجزي وان لم يمنع نفوذ ماء الغسل اذ هو حينئذ
كخف يصله الماء من محل خرزه (قوله تقدم بعض اللباس على الايام) أي بأن انتهى الحدث
عند غروب الشمس فهنا تقدمت الليلة الاولى على الايام (قوله أم تأخر) أي بأن انتهى

(قوله ولو نحو مجنون) وفي حاشية

الايضاح للشارح بحث البلقيني
في فتاويه ان المجنون والمغصم
عليه غير المرتد لا تحسب عليه المدة
سفرا ولا حضرا لانه لا صلاة عليه
فلم يستجبه هذا المسح الصلاة بخلاف
النائم لوجوب القضاء عليه
ومقتضاه انها لا تحسب على
الصبي وهو مناف لاطلاقهم فان
قبيل معنى قوله لا صلاة عليه انه
ليس مخاطبا به بالعدم صحتها منه
بخلاف الصبي قلنا ينقض بالنائم
اه اصل

وحقيقة فيشترط في جواز المسح لمدة
ثانية ان (يتزعه المقيم) ونحوه (بعد
يوم وليلة) والمسافر سفر قصر بعد ثلاثة
أيام بلياليها وابتداء المدة فيهما
من نهاية (الحديث بعد اللبس)
لان وقت المسح يدخل به فاعتبرت
مدته منه (فان مسح خفصه)
أو أحدهما (حضر ثم سافر أو
عكس) أي مسح سفر ثم أقام
(ثم مسح مقيم) تغليباً للحضر لانه
الاصل فيقتصر في الاقل على يوم
وليلة وكذا في الثاني ان أقام قبل
مضيها والا انتهت المدة بمجرد
اقامته وأجزأه ما مضى وان زاد
على مدة المقيم لان الإقامة انما
تؤثر في المستقبل ويشترط أيضا
ان لا يحصل له حدث أكبر والا
لزمه التزعه وان أمكنه غسل
رجليه في ساق الخف وان لا يشك
في المدة وأن لا تتكسر العرا وان لم
يظهر شيء من مجل الفرض

الحدث في الصبح فهنا الليلة الثالثة تتأخر بعد الثلاثة الايام وهذا يعني قول غير هذا
الكتاب سواء أسبق اليوم الاقل ليلته بأن أحدث وقت الغروب أم لا بان أحدث وقت
الفجر ولو أحدث في اثناء الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم
الرابع (قوله في جواز المسح لمدة ثانية) اما اذا لم يرد المسح لمدة ثانية فانه لا يلزمه نزعه بل
يكفيه بعد انتهاء المدة غسل رجله داخل الخف ويرتفع حدثهما بذلك ويباح له سائر
ما يباح للمتوضي الا المسح على الخف (قوله فيهما) أي في المسافر والمقيم في الخفة ولو نحو
مجنون كما اقتضاه اطلاقهم ثم قال فبحث البلقيني استثناءه لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك
اه (قوله من نهاية الحدث) مطلقا عند الشارح وشيخه شيخ الاسلام والخطيب وعند
الجمال الرملي من انتهائه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كلبس
ونوم قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر المراد به فيما لو وجد منه حدثان متتابعان
ثم انتهى الثاني قبل الاول كان مس وأدام ثم بال وانقطع بوله ثم مسه الاول فلا تحسب
المدة الا من انتهاء المس أو الثاني فتحسب من انتهاء البول ولا نظر لوجود المس المستمر كل
محتمل وقضية قولهم لا معنى لوقت العبادة الخ الاول ولانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهائه دون
انتهاء البول لانه بعد انتهائه مباشر لحدث المس ومع مباشرة له هو لم يتأهل للعبادة وعليه
فلونام ثم سمع منه حدث وانتهى قبل الاستيقاظ لم ينظر لسماع ذلك الحدث ولم تحسب المدة
الا من الاستيقاظ وعلى الثاني يقبل اخبار عدل رواية للنائم بوجود حدث ريح منه
انتهى قبل استيقاظه قبل قولهم لا معنى لوقت العبادة الخ يقتضي انه لا يسن تجديد
الوضوء قبل الحدث وليس كذلك اه ويرد بان التجديد من توابع الوضوء الاول فلم يشمله
كلامهم لانه في عبادة مستقلة لا تابعة اه كلام حاشية فتح الجواهر (قوله فاعتبرت مدته)
أي المسح منه أي من المذكور من نهاية الحدث أو من الحدث على تقدير مضى وهو
نهاية وفي الامداد والنهاية من توابع حدثه وغسل رجله في الخف ثم أحدث كان
ابتداء مدته من الحدث الاول لا الثاني زاد في النهاية لو أحدث ولم يمسه حتى انقضت
المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساعلى طهارة زاد الخطيب في الاقتناع أو لم يحدث لم
تحسب المدة ولو بقي شهرا مثلا (قوله حضر ثم سافر) قال ابن عبد الحق مثل ذلك كما يحتمل
بعضهم ما لو مسح في سفر معصية ثم تاب أو في سفر طاعة ثم عصى به اه وفي الغنى ومثل ذلك
ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر اه (قوله
أي مسح سفرا) قال في الخفة خرج بالمسح الحدث وضى وقت الصلاة حضر فلا عبرة
بما بل يستوفى مدة المسافر الخ (قوله وان لا يشك في المدة) أي كان شك في زمن حدثه
أو ان مسحه في الحضرا أو السفر لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع
لاصل الغسل قال في الخفة ظاهر كلامه أي النووي ان الشك انما يمنع فعل المسح مادام
موجودا حتى لو زال جازفعلة فلو شك مسافر فيه في ثاني يوم ثم زال شكه قبل الثالث مسحه

واعاد ما فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه اه زاد الخطيب في المغني والرملي في
 النهاية والعبارة لها ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصل
 به في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد احدث في اليوم الثاني لكتفه مسح فيه على
 الشك وجب عليه اعادة مسحه ويجوز له اعادة صلوات اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم
 الثالث اه وفي التحفة مانعه في المجموع لو شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أربعاً أخذ
 في وقت المسح بالاكثر وفي أداء الصلوات بالاقول احتياطاً للعبادة فيهما الخ قبل هذا مناف
 لقولهم لو شك بعد خروج وقت الصلاة في فعلها لم يلزمه قضاءؤها اه وهو اشتباه لما ساذكره
 أوائل الصلاة انه ان شك في فعلها لم يلزمه القضاء أو في كونها عليه لم يلزمه مع الفرق بينهما اه
 وعبارة المغني الخطيب فلما أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك أن تقدم
 حديثه ومسحه أول وقت الظهر وصلاتها به أم تاخر إلى وقت العصر ولم يصل الظهر قبله
 قضاؤه لان الأصل بقاؤها وتجمع المدة من أقول الزوال لان الأصل مسح الرجلين الخ
 (قوله غسل قدميه فقط) ويسن الوضوء كاملاً نحو جامن الخلاف وشمل كلامه السلس
 فيكفيه غسل رجله ولوللفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته كما يجتنبه في
 الامداد والنهاية خلافاً لما يجتنبه الاذرعى من وجوب الاستئناف وتردد دم في حاشيته
 على المنهج في انه هل يحتاج في غسلها الى نية وتبعه على التردد الشيخ يسن وذ كرسم في
 حاشية التحفة احتمالاً لا في وجوب ذلك قال في شرح مختصر أبي شجاع بالنية فيما يظهر
 واعتمده الشوبري والحلي في حواشي المنهج والقلوبي في حواشي المحلى والهاتفي في
 حواشي التحفة وغيرهم ونار ع ابن اليتيم في حاشيته على التحفة في ذلك بما بينته في الأصل
 وان كان بطهارة غسل القدمين كان غسلهما داخل الخف اعاد لابسهما من غير منع شيء
 وان كان محدثاً اعاد الوضوء بكأله (قوله مسح اعلاه) أى ظاهره السائر لظهور القدم تحفة
 ونهاية (قوله وحرفه) كذلك التحفة والنهاية كشرح المنهج والاقناع وغيرهما خلافاً
 لما في الامداد من التطير فيه ولم يتعرض له في فتح الجواد (قوله خطوطاً) قال في شرحي
 الارشاد بان يفرج بين اصابعه زاد في الامداد ولا يضعها اذا استبعا به يفسده ومن ثم لم
 يندب كما في الروضة لكنه محمول على انه خلاف الاولى الخ (قوله الى آخر ساقه) هي
 عبارة شرحي المنهج والتحرير لشيخ الاسلام وقضية ندب التعجيل في المسح على ساق الخف
 وصرح بذلك الخطيب في شرح التقييه ونقله عن الدميري والشارح في الامداد كما رأيت
 في بعض نسخه لكن المعتمد خلافه فلا يسن فيه تعجيل كما أوضحته في الأصل بما لم أقف على
 من حام حوله بل قضية كلام المجموع انه لا خلاف فيه كما بينته غة وأقول غير واحد من أئمتنا
 كلام من عبر بمثل عبارة الشارح بان المراد بان آخر ساقه أوله مما يلي القدم لكن ثمة عبارات
 لا تقبل هذا التاويل فراجعها من الأصل ان أردتها (قوله لما مر أن تنليه الخ) أى في
 الوضوء عند ذكر تنليه وفي النهاية للجمال الرملي يكره تكرار مسحه وان أجروا غسله لان

ثم ان كان بطهارة المسح لزمه غسل
 قدميه فقط (ويسن مسح اعلاه
 وأسفله وعقبه) وحرفه وكوته
 (خطوطاً) مفرجاً اصابعه بان يضع
 يسراه تحت عقبه ويمسحها على ظهر
 الاصابع ثم يمر مفرجاً اصابعه هذه
 الى آخر ساقه وتلك الى أطراف
 اصابعه ويسن ان يكون مسحه
 (مرة) لما مر ان تنليه خلاف
 الاولى

(قوله واعتمده الخ) قال الحلي لان
 هذا حديث جديد اه وقال القليوبي
 لا بد من نية من نيات الوضوء لان
 نية الاولى منزلة على المسح وقد
 زال اه أصل (قوله وصرح بذلك
 الخطيب) قال في شرح قول
 التنبيه الى آخر ساقه مانعه أى
 الى آخره في مسح الساق استحباً
 كما قاله الدميري اه وفي بعض نسخ
 الامداد ثم يمر المعنى على ساقه الى
 آخره كما صرح به الدميري اه

ذلك يعيبه ويفسده ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك اه وفي
الامداد الاقرب خلافه وفي التحفة استبعابه خلاف الاولى ويكره تكرار مسحه وغسله
الخ (قوله نظير ما صر في مسح الرأس) أي في كونه يكنى فيه مسح ادنى جزء من ظاهره وفي
التحفة ومن ثمة اجزاء مسح بعض شعرة تبعا له على الاوجه وان بحث جميع انه لا يجزى قطعها
وله وجه اه وفي فتح الجواد ولو على شعرة كالرأس على الاوجه اه وقال ابن اليتيم في حاشيته
على التحفة يظهر ان يقال يكنى مسح الشعر هنا اذا كان في حد الاعلى أما اذا زاد فلا يجوز
مسح الزائد على الاعلى كما قاله في الرأس وبحرى الخطيب الشربيني في المغنى والجمال الرمل
في النهاية على عدم اجزاء مسح شعر الخف مطلقا لانه ليس من مسماه بخلاف شعر في حد
الرأس فانه من مسماه وتعقبه سم في حواشي المنهج بانه قد يقال ليس الشعر داخل في
حقيقة الرأس اه وفي حواشي التحفة لسم لا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لانه
صار منه وانظر ازراره وعراه وقيدته في حواشي المنهج بما اذا كانت مثبتة فيه بنحو
الخياطة ونحوه حواشي المنهج للعلبي (قوله لم يجزه) قال في الامداد ويكنى مسح
الكعب وما يوازيه من محل الغرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله
الاذري عن جمع من ان العبرة بما قدم الساق الى رؤس الاظفار لا غيرها وفي شرح
المحرر للزيادي مانعه ويعلم من التعليق ان الخلاف في الاقتصار على مسح ما ذكره فلا ينافي
ما سيباني من استحباب مسح الاعلى والاسفل خطوطا اه (قوله اذ لم يرد الاقتصار
الاعلى الاعلى) روى أبو داود باسناد صحيح عن علي كرم الله وجهه - انه قال لو كان الدين
بالرأى لكان اسفل الخف أولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمسح على ظاهره رقيقه ومن ابس خف - ين فان لم يكونا صالحين للمسح فلا مسح وان كان
أحدهما صالحا فله مسح الخف فلا بد من مسحه وان كانا صالحين وهو المسمى عند الفقهاء
بالجرم وفي تعين مسح الاسفل فان مسح الاعلى ووصل البلل من محل الخرز الى الاسفل ان
كان بقصد مسح الاسفل وحده أو بقصد مسحهما معا ولا بقصد شيء منهما قال الشوبري
في حواشي المنهج ومنه ما لو قصد هذا وهذا أو أحدهما لا يعينه أي قصده - هذا المفهوم
على ما بحثه الطبرلاوي وارضاه شيخنا الزياي كنى ذلك وان قصد الاعلى فقط لم يكفه ولو
ابس خفا على جبيرة لم يجز المسح عليه على الاصح في الروضة قال شيخ الاسلام في شرح
المنهج لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العمامة انتهى ويؤخذ منه جواز المسح
عليه لو حمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم ابس الخف لانه حينئذ ملبوس فوق
مغسول كذا في المغنى وشرح التنبيه للخطيب والنهاية للجمال الرمل لكن استدرك في
النهاية بان والده أفق بخلافه اذ لا شك أن الجبيرة لا تكون الامسوحة بعيني أن واجبها
المسح فيشمل ذلك وضعها على الغسل المذكور قال سم يؤخذ من قوله لانه ملبوس فوق
مسوح انه لو لم تأخذ الجبيرة شيئا من الصحيح اجزاء مسح الخف عليها اذ ليس فوق مسح

(والواجب) من ذلك مسح (أدنى
شيء من ظاهر أعلاه نظير ما صر في
مسح الرأس فلا مسح باطنه
أو اقصر على اسفله أو عقبه
أو حرفه لم يجزه اذ لم يرد الاقتصار
الاعلى الاعلى

(قوله قد يقال الخ) وفي فتاوى
العلامة ابن زياد لا قال الاذري
في قوته ما نقله والظاهر انه لو
كان على الخف شعر لم يكف مسحه
قطعا بخلاف الرأس اه قال ابن
رياد ووقع لبعض شراح الارشاد
ما يخالف ذلك والتحقيق ما ذكره
الاذري اه أصل - (قوله ونحوه
حواشي المنهج للعلبي) وعبارته
ولا يخفى ان من الخف خيطه الذي
خيط به وازراره وعراه الخيطة
انتهت

(قوله ومستمم لالفقدمات) وصورة
المسح في التيمم المحض لغزير فقد
الماء ان يلبس الخلف على طهارة
التيمم ثم بعد حدثه بتكليف الوضوء
ليمسح على خفيه وهو حرام على
الاوجه لان الفرض انه مضر
قاله في التحفة اه واستوضحه السيد
عرفي حواشي التحفة اه بجل
الليل (قوله فاذا اراد احدهما
ان يفعل فرضا آخر) بخلاف ما اذا
اراد الاقتصار على نوافل فقط فله
ذلك يوما وليلة ان كان مقبلا وثلاثة
أيام بلياليها ان كان مسافرا كما
رجحه في اليعباب لان النزاع انما
يجب افعاله الفرض لا الدخول
وقته وعصيانه بتركه القرائن لا امر
خارج عن ذات اللبس فلا يمنع
المسح خلافا لبعضهم اه بجل الليل
(فصل في نواقض الوضوء)
(نواقض الوضوء) أي ما ينتهي به
(أربعة) لا غير (الأول الخارج
من أحد المسلمين) يعني خروج
شيء من قبله أو دبره على أي صفة
كان ولو نحو عود ودودة أخرجت
رأسها وان رجعت وريح ولو من
قبل ردم بأسور داخل الدبر لا خارج
عنه لقوله تعالى أوجاء أحد منكم
من الغائط وهو محمل قضاء
الحاجة معي باسمه الخارج
للمجاورة وصح الامر بالوضوء
من المذي وان المصلي اذا سمع
سوتا أو وجد ريحا أي علم بوجوده
ينصرف من صلاته

حينئذ لا يجب حينئذ مسحها فهي كخرقة على الرجل تحت الخلف وهو ظاهر اه وجرم
به غير ملأ ذكره في التيمم من ان مسح الجبيرة انما هو بدل عما تأخذ من الصحيح الكائن
في اطراف الجريح ودائم الحديث ومستمم لالفقدمات بل لنحو مرض انما يستحان لما يحل
لهم من الصلوات بطهرهما الذي لبس عليه الخلف وذلك فرض ونوافل ان لم يصل الفرض
قبل الحديث والنوافل فقط فاذا اراد احدهما ان يفعل فرضا آخر وجب نزاع الخلف
والظاهر الكامل وقد تقدم الكلام على صورة التيمم لالفقدمات فراجع اه والله أعلم

(فصل في نواقض الوضوء)

(قوله أي ما ينتهي به) اشار بذلك الى أنه المراد من قوله نواقض الوضوء لان الاصح ان تلك
الاسباب غايات له لا نواقض قال النووي فعلى الاصح لا ينبغي التعبير بنواقض الوضوء
واعترضه الزركشي بما ذكره وجوابه في الاصل (قوله لا غير) قد اشبهت الكلام على
هذه اللفظة في الاصل بما يتعين من اجتمعه (قوله داخل الدبر) أي ذلك الباسور وعصا
العباب وشرحه للشارح ولا يثقب دم بأسور ظاهر بان كان خارج الدبر بخلافه أي الدم
اذا خرج من بأسور باطن بان كان داخله وعلى ذلك يحمل قول القائل لو انقلب دبر المزحور
فوضع عليه قطنه فردها ثم رفعها انتقض وضوءه لانه انفصال من محل هو في حكم الباطن
انتهت زاد في التحفة وكالباسور نفسه اه اذا كان تابدا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه
وكقعدة المزحور اذا خرجت فلو توضع حال خروجها ثم أدخلها لم تنقض وان اتكأ
عليها بقطنه حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنه شيء منها لخروجه حال خروجها
وبحث بعضهم النقض بما خرج منها لا بخروجها لانها باطن الدبر فان ردها بغير باطن كفه
فان قلنا لا يطر بردها وهو الاصح كما يأتي في حقه مل وان قلنا يطر تنقضت ضعيف اه قال
سم في حواشي التحفة قوله على تلك القطنه ينبغي ان يكون المراد أن المنفصل المذكور لم
يدخل ثم يخرج والانقض اه (قوله وهو محمل قضاء الحاجة) أي الغائط المكان المظمت
من الارض تقضى فيه الحاجة قال في شرح العباب في الآية تقديم وتأخير أي اذا
يتم الى الصلاة من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا الى قوله
أو على سفر فقال عقبه فلم تجدوا ماء فتيمموا ذكره الشافعي عن زيد بن اسلم رضي الله عنه
قال وكان من العالمين بالقرآن والظاهر انه قدرها توقفا مع أن التقدير مما لا بد منه فان
نظمها يقتضي أن المرض والسفر حد ثان ولا قائل به أي ومن غنة قال الازهرى ان أوفى
أوجاء أحد منكم الى الواء الحالية قال غيره ويغنى من تكلف ذلك ان يقدر جنبافي وان كنتم
مرضى أو على سفر اه (قوله للمجاورة) قال العناني في حاشيته على شرح التحرير يلزم
على هذا ان يسمى بذلك البول أيضا الآن يقال هذه حكمه ولا يلزم اطرافها اه وصرح
السيوطي في الاتقان بانه يشمل البول (قوله أي علم بوجوده) أي المذكور من الصوت
والريح وهذا تفسير من الفقهاء ذكره لانه المراد بخروجه لا حقيقة السمع والشم فالمراد

وقيس بذلك كل خارج (الامني) أي
 من الشخص نفسه فلا يتقضى ان
 خرج منه أولا لأنه أوجب اعظم
 الامرين وهو الغسل بخلاف
 ما اذا خرج منه من غير نفسه
 بعد استدخاله فإنه يتقضى والاوجه
 انه لو رأى على ذكره بلال
 يتقضى وضوءه الا اذا لم يتقضى
 طريقه من خارج وان الولد الخاف
 يتقضى لان فيه شيئا من منى الرجل
 وخروج مني الغير

(قوله لا اختلاطها بمنى الرجل) قال
 سم في حواشي التحفة الظاهر أنه
 مبني على بعض الولادة اه وأقول
 الذي ظهر للبحر أنه مبني على
 جميع الولادة وذلك لان المضغة
 جميع الحمل فخرجها عند الشارح
 موجب للعدتين كالولادة بلا بل
 بل لم أقف للشارح على كلام في
 بعض الولادة ثم رأيت في الغسل من
 التحفة ما يؤيده في شرح قول
 المنهاج وكذلك ولادة بلا بل حيث قال
 ولو اعلقة ومضغة قال القوابل انها
 أصل آدمي وأما الجمال الرمل الخ
 ما هنا أصل (قوله ونقل في المغني)
 وعبارة المغني نعم لو ولدت جافا
 انتقض وضوءها كما في فتاوى
 شيعي أخذ من قول المصنف ان
 صومها يبطل بذلك ولان الولد
 منعت من منيها ومنى غيرها اه بجل

الليل

منه التمسح على عدم وجوب الوضوء مع الشك في خروج الريح منه (قوله وقيس بذلك)
 أي الغائط المذكور في الآية والمذني والقساء والضراط المذكورة في الأحاديث كل
 خارج من أحد السيلين فإنه حدث (قوله ان خرج منه أولا) أي أول مرة ولم يتخلله
 ناقض وضوء كان أمي بمجرد نظرا وبوط ذكر أو بهيمة أو محرمة أو حنم وهو يمكن مقده
 بقره وقد نظم بعضهم ما لا يتقضى الوضوء من المنى بقوله

نظر وفكر ثم نوم يمكن * ايلاجه في خرقة هي تقبض
 وكذلك في ذكر وفكر بهيمة * ستأت في روضة لا تنقض

وبقي سابع وهو وطء محرمة وثامن وهو اخراج المنى بخوف فخذ وسيأتي محترزات ما اجمله
 الشارح هنا في كلامه وقد بينت في الاصل فوائد عدم التقضى بالمني ومنهائية السسنة
 بوضوئه قبل الغسل ولونقضى لنوى به رفع الحدث الاصغر وراجع الاصل ان اردت
 معرفة بقية الصور (قوله اوجب اعظم الامرين الخ) أي له دخل في الموجب اذ هو
 خروجه مع ارادة نحو الصلاة قال الشارح في اليعاب فاندفع القول بان هذا مبني على
 الضعيف ان الموجب خروجه فقط وحذف الشارح من القاعدة اختصارا ما ذكره
 غيره وهو بخصوص كونه منيا فلا يوجب ادونهما أي وهو الوضوء بعموم كونه خارجا
 من أحد السيلين وقاسوا ذلك على زنا المحصن فإنه لما أوجب اعظم الحدين وهو الرجم
 بخصوص كونه زنا محصن لم يوجب ادونهما الذي هو الجلد والتغريب بعموم كونه زنا
 قالوا وانما أوجب به الحيض والنفاس مع ايجاب ما الغسل لان ما يمنع صحة الوضوء فلا
 يجامانه بخلاف خروج المنى يصح معه الوضوء في صورة ساس المنى وقد أطالت الكلام
 على ذلك في الاصل وبينت ما فيه من نقد وجواب فراجع منه ان اردته (قوله في غيره)
 محترز قوله من الشخص نفسه (قوله بعد استدخاله) محترز قوله أولا وذلك لانه لم يوجب
 اعظم الامرين بخصوصه فوجب ادونهما بعموم كونه خارجا من أحد السيلين (قوله
 طريقه من خارج) زاد في الامداد خلافا للغزى كما لو خرجت منه رطوبة وشك انها من
 الظاهر أو الباطن اه ونق له من في حواشي المنهاج وأقره (قوله يتقضى) أي ويوجب
 الغسل هذا مع الشارح في كتبه وكذلك خروج المضغة قال الشارح في التحفة كمضغة
 من امرأة على الاوجه لا اختلاطها بمنى الرجل وأما الجمال الرمل فاعقد في نهايته وغيرها
 انها لو ألفت ولد اجافا وجب عليها الغسل ولا يتقضى وضوءها ونق له عن افتاء والده وخالفه
 الخطيب ونقل في المغني عن افتاء والده الرمل خلافه وسئل الجمال الرمل عن تخالفه مع
 الخطيب في افتاء والده فاجاب بان ما نق له الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي النهاية
 لو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها اه وفي حاشية التحفة لابن قاسم
 هنا ما نصه وظاهر انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنتقض بناء على انه متصل لانا لا نتقضى
 بالشك فاذ تم خروجه منقضا لا حكمه بالنتقض والا فلا واذا خرج بعض الولد مع استنار

بأقيه وقلنا لا نقض فهل تصح الصلاة حينئذ لانالم نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في
مسألة الخطيئة فيه نظر ومال ابن الرمي للأول فليحرم اه (قوله ينقض كما تقرر) هذا
يقضي أن خروج عضو من الولد كذلك فينقض ويوجب الغسل عند الشارح في
الغسل من الامداد وان لم يتصل الولد كله على الاوجه لانه متى منعقد اه وفي فتح الجواد
قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كاه وهو متجه خلافه قال الملاحظ هنا اسم
الولادة وهو منتف اذا لدليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكره يقتضي انه لا فرق عند
الشارح بين انفصال جزء من الولد أو لا وعبرة الشارح في الغسل من الاعباب ولا يشترط
انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من
الفرج ثم رجع وجب الغسل ويترك الغسل بترك الرمي بالخلاف لما تقرره من اه وتقدم
ان الجلال الرمي مخالف للشارح فيما ذكره وقال الخطيب في الاقتناع الذي يظهر انما يتخير بين
الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من منيه فقط او منيه فقط اه وهذا كما تراه وكذلك
كلام الجلال الرمي السابق مبني على امكان تصور بعض الاعضاء من احد المميز وفي
الحكمة الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من منيه ما تم ان انسداد الفرج بان صار
لا يخرج منه شيء فان كان انسداد خلقية انقض الخارج من أي موضع كان من البدن ولو
من القم عند الشارح وعند الشهاب الرمي والخطيب والطبري ومروغهم لا ينقض
ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج آخر فان خارجه
ينقض من أي موضع كان وان كان الانسداد عارضا فان انفتح له مخرج تحت السرة
نقض خارجه والافلام مطلقا كما لو انفتح تحت المعدة مع انفتاح الاصل فلا نقض بالخارج
منه ثم عند الشارح كشيخه شيخ الاسلام يثبت للمنفذ سائر احكام الفرج ولا يثبت للمنفتح
من احكامه الا النقص بخروج الخارج منه سواء كان الانسداد أصليا أم عارضا نعم شيخ
الاسلام لم يصرح بتضعيف سبب الاحكام عن المنفذ الخلق وانما فهمته من نفيه الاحكام
عن المنفتح لان شيخ الاسلام قال في شرح الروض ان كلام الماوردي قد يفهم ان الحكم
حينئذ للمنفتح وهذا اللفظ انما جاء من سبب الماوردي الاحكام عن المنفذ الا ان الرمي
واذا كان هذا يفهم اثبات الحكم للمنفتح فنفي الاحكام عن المنفتح في كلام شيخ الاسلام
يفهم اثباتها للمنفذ واما الرمي ومن فساده فالحكم كذلك عندهم في الانسداد
العارض وأما الخلق فينقض حكمه فيه عندهم فتنتقل الاحكام كلها فيه الى المنفتح
وتنسب عن الاصل هذا المخلص كلام طويل مذكور في الاصل فعض عليه بالنواجد
ولا تغتر بمن خالف ما ذكرته وان جل مقداره وسماه قامه فراجع اصل هذا الكتاب ليقين
لك صحة ما ذكرته والله اعلم (قوله اما بارتقاعه الخ) أخذه من كلام الغزالي قال الخطيب
في الاقتناع فائدة قال الغزالي الجنون يزيل العقل والاعضاء يغمره والنوم يستتره اه
وأطال الشارح الكلام عليه في شرح العباب ومحله القلب قال في الحفة وهو أفضل من

ينقض كما تقرر (الثاني زوال
العقل) أي التمييز اما بارتقاعه
(يجنون او) انقماره بنحو صرع
أو سكر أو (اغماء) ولو ممكنا (أو)
استتار بسبب (نوم) تلبرث ننام
فليتوضأ

(قوله ومحله القلب) اختلاف في
العقل على أقوال فقيل هو العلم
بصفة الشيء من حسن وقبح وكل
ونقص وقيل غريزة يتبعها العلم
بالضروريات عند سلامة الآلات
وقيل صفة غريزية تخالف العلم
وصححه الرازي وقيل صفة أي
بصيرة يتم بها الانسان لدرك
النظريات العقلية وقيل نور في
القلب به يستعد لدراك الاشياء
وقيل هو علوم تستند من التجارب
وقيل هو جوهر لطيف في البدن
به يعلم الصارف عن القبح الداعي
الى الحسن وقيل جوهر في البدن
يتشعب شعاعه فيه كالسراج في
البيت وأما في القيام من غير
هذه الأقوال اه من شرح العباب
ملخصا اه جل الليل

النوم) الصادر من الموضوع حال كونه (قاعدة الحكماء) من مقرو كارض وظهر دابة سائرة وان كان مستند الى شيء بحيث لو زال اسقط للامن حينئذ من خروج شيء اما غير الممكن فينتقض وضوءه وان كان مستقرا ومثله ممكن تحييف لا يحس بخروج الخارج ويمكن اتبعه بعد أن زالت اليقظة عن مقوره يقينا بخلاف ما لو شك في ذلك أو في أنه كان ممكنا أم لا وأنه نام أو نكس وان رأى رؤيا (الثالث التعمد بشرق الرجل) ولو عمدا (والمرأة) ولو ميتة عمدا أو سهوا ولو به وضوءا أو زائدا لقوله تعالى أو لا مستم النساء أي لمستم كافي قراءة والامس الجس باليد

(قوله فلا تنقض باخبار العدل) وكذلك لو أخبره بمسألة لأن الأصل بقاء الطهارة بالظن فلا يترك بالظن اذ خبر العدل انما يقيد به فقط وبما أتى أن من يتيقن طهرا فظن ضده لا يعمل به وخالف في ذلك بعض المتأخرين فقال بوجوب قبول خبره لأن هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم في تحييس المياه وغيرها اه كلام الزياي ونقل الزياي في حواشي شرح المنهج عن شرح العباب للشارح وجوب الاخذ بالخبر المذكور قال والمعمد خلافه فلا تنقض باخبار العدل بشيء مما ذكرنا أصل

العلم لانه منبعه وأسه ولان العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس اراد من حيث استلزامه له وأنه تعالى يوصف به لا بالعقل (قوله ونحو ج بذلك) ظاهره ان الإشارة الى النوم لانه أقرب مذكور وعليه جرى في التحفة ويمكن ان تكون الإشارة الى زوال العقل وعليه جرى شيخ الاسلام في شرح البهجة والمنهج والروض والخطيب والشارح في فتح الجواد والجمال الرمي وغيرهم والاهر في هذا قريب اذا النعاس خارج بكل منهما وكأنه في التحفة لاحظ ان النوم اخف مما عداه فيلزم من خروجه به خروجه بغيره من باب أولى (قوله نشوة) في حاشية الشبرايملى على انها بالواو وبلاهمز اه (قوله سائرة) فغير السائرة من باب أولى (قوله لا يحس) هذا هو الضابط فحق كان يحس به لو خرج لا ينقض ومتى كان لا يحس به نقض ويحمل على ذلك ما في كلامهم مما يشبهه المخالفة (قوله أو نكس) يفتح العين شرح الروض وبعبارة المختار نكس يتعس بالضم ومثله الصراح والنعاس أوائل النوم ما لم يزل تمييزه (قوله وان رأى رؤيا) في الغرر لشيخ الاسلام انتقض زاد الخطيب في شرح التنبيه نقضه في المجموع عن نص البويطى وجزم به الرملى في النهاية وبعبارة التحفة وتيقن الرؤيا مع عدم ذكر نوم لأثره بخلافه مع الشك فيه لانها مرجحة لاحد طرفيه اه وهذا كما يضاف ما في هذا الشرح واعتمد الشارح ما قدمه في شرح الارشاد ولكن الاول هو المعتمد وفي الأصل هنا كلام ينبغي مراجعته وفي التحفة لو أخبرنا ما غير ممكن معصوم بأنه لم يخرج منه شيء اعقد بعضهم عدم نقض وضوئه وقد ينازعه قاعدة ان ما ينط بالمظنة لا فرق بين وجوده وعدمه الخ قال الزياي في شرح المحرر وهذا هو المعتمد عند شيخنا أي الرملى واعتمد الشارح في الامداد عدم النقض وأجاب فيه عن القاعدة التي أوردناها في التحفة ولونام ممكنا فأخبره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مسأله اعتمد الشارح في الایعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن أقامه الشارع مقام اليقين بل صوبه في فتاويه قال الزياي في شرح المحرر الذي اعقده شيخنا م ر أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا تنقض باخبار العدل الخ ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبي في حواشي المحلى وان طال ولو في ركن قصر وخالف شيخنا الرملى في الركن القصر لان تعاطيه باختياره فهو كالمعد وفيه بحث يعلم مما أتى عنه في مسيح الخاف اه ولا ينقض وضوء الانبياء بنومهم غير ممكنين لبقاء يقظة قلوبهم فتدرك الخارج كافي التحفة وغيرها وبسن وضوء النائم الممكن خروجه من الخلاف (قوله ولو ميتة) أي بالنسبة للحي دون الميت فلا تنقض طهره فلا يبعد غسله ولا وضوءه بذلك (قوله كافي قراءة) أي في السبع وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في النساء والمائدة ووجه تفسير الفقهاء لامستم بقراءة لمستم أن استعمال لمستم في الجماع أقل من الملامسة كما في تفسير البيضاوي والافلمستم يستعمل أيضا في الجماع وقد قال ابن عباس المراد جامعته وصح عن ابن عمر أنه قال قبله الرجل امراته وجسمها يسده من الملامسة وقال صلى الله عليه وسلم لما عزل لكاست وقال تعالى

الجلد وأراد به ما يشعل اللحم كلهم
الاسنان وخروج بما ذكره التقاء
بشرقي ذكرين وان كان أحدهما
أمر دحسنا أو أنثيين أو خنثيين
أو خنثى مع غيره أو ذكر أو أنثى بمائل
وان رق ولو بشهوة (ويستقص
اللحم والموس) أي وضوءهما
لاشتركا كهما في لذة اللحم (ولا
ينقض صغير أو صغيرة) ان كان كل
منهما بحيث (لا يشتهي) عرة غالبا
لذوى الطباع السليمة فلا يتقيدان
سبع سنين أو أكثر لاختلافه
باختلاف الصغار والصغيرات
وذلك لاتقاء مظنة الشهوة حينئذ
بخلاف يجوز شوها أو شيخ هرم
استحبابا لما كان ولائهما مظنتها
في الجملة أذلك ساقطة لا قطة (ولا
ينقض شعور وسن وظفر) اذ لا يتبدل
بلسها (و) لا ينقض (محرم بنسب
أو رضاع أو مصاهرة) كام الزوجة
لاتقاء مظنة الشهوة

(قول الشارح واللحم الجس
باليد وغيرها) نقل في الایعاب أن
اللحم الجس باليد فقط عن تفسير
ابن عمر قال وعليه الشافعي كذا قاله
جمع وقال غيره هم واللحم الجس
باليد أو غيرها كما فسره ابن عمر فقد
صح عنه أنه قال قبله الرجل
أمر أنه وجسها بيده من الملامسة
فمن قبل أمر أنه أو جسها بيده
فعلية الوضوء وعده التقبيل من

فلسوه بأيديهم ولا جاع بالاجاع بالأيدي (قوله وغيرها) أو بهما فقط وألحق غيرها بها
(قوله مظنة) بكسر الهمزة ووضع الشئ ومعناه مظنة من الظن بمعنى العلم وأما بقوله
كغيره مظنة عدم اشتراط وجودها بالفعل اكتفاء بمفنتها (قوله لا تليق بحال المتطهر)
هذه سكرة ذلك لا الدليل والافتد يقال ان ثوران الشهوة بالفعل حيث لا بأس لا ينقض
الطهر فكيف بالمظنة فادقت انه في اللبس له اختيار قلنا أنتم قلتم بالنقض به وان لم يكن له
فيه اختيار (قوله كلهم الاسنان) زاد في التحفة اللسان وارتضاء الجمال الرمي كشج
الاسلام والخطيب خلا فالابن جميل وخروج بذلك باطل العين من سوادها وبياضها وكل
عظم ظهر فلا ينقض بذلك عند الشارح وخالف الجمال الرمي فقال بالنقض فيه ما وتوسط
الخطيب فقال بالنقض في لحم العين دون العظم (قوله وخروج بما ذكره الخ) خرج به أيضا
ما اذا كان أحدهما جنيا فلا ينقض عند الشارح وبناء في التحفة على تجويز نكاحهم
والراجح عنده عدمه واعتداه الشهاب البراسي قال والظاهر أن الحكم كذلك في المتوابين
الآدمي وغيره واعتداه القليوبي أيضا وقال ان شيخه الزياي رجوع اليه آخر واعتداه
والذي اعتداه الجمال الرمي المقص بذلك وحل المناكحة ووافقه الزياي في حواشي المنهج
قال سم في حواشي التحفة ظاهره وان تصور في صورة حمار أو كلب مثلا ولا مانع من ذلك
لانه بالتصور لم يخرج عن حقيقته وبهذا يظهر أنه لو تزوج جنسية جازله وطؤها وان تصور
في صورة كلبة وفي فتاوى الجمال الرمي اذا مس الآدمي بمسوخا تنقض وضوءه لان المعتمد
ان المسخ تغير صفة لآذات اه وفي حواشي القليوبي على المحلى لا ينقض المسوخ ولو
حيوا فالعدم التسمية فلم يمسح بعضه وبقي الاسم على الباقي تنقض والا فلا اه وفي حواشي
الشبرا ماسي على النهاية لو تصور ولي امرأة أو مسخ رجل امرأة قال ما حصله الظاهر في
الاول عدم النقض وأما المسخ فالنقض به محتمل وقديقال فيه بعدم النقض أيضا لاحتمال
تبدل الصفة دون العين (قوله بمائل) قال في التحفة ومنه أي الحائل ما يتجدد من غبار
يمكن فصله أي من غير خشية مبيح تيم فيما يظهر أخذ ما يافى في الوشم لوجوب ازالته
لا نحو عرق حتى صار كالجزم من الجلد اه (قوله عر غالبا) يقينا كما في التحفة (قوله اذ
بشكل ساقطة لا قطة) رأيت في المطلب لابن الرفعة الهام في قوله ساقطة لا قطة للمبالغة وهذا
من عمل استعملوه في غير هذا يعنون به لكل ساقطة من الكلام لا قطة لسمعه منك فتخصيه
عليك اه (قوله اذ لا يتبدل بسما) أي وانما يلد بالنظر اليها وهو غير ناقض (قوله محرم)
قال الجمال الرمي في النهاية هي من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد
بسبب مباح حرمتها قال واحتراز بالتأييد عن يحرم جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح
عن أم الموطوءة بشبهة وبنتها فانهم ما يحرمان على التأييد وليس بما يحرم له لعدم اباحة
السبب اذ وطء الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يراد على الضابط زوجاته صلى الله عليه
وسلم مع أن الحديث صادق عليهم ولعن بمحارم لان التحريم لم يحرمه صلى الله عليه وسلم

لا الحرمتين ولا الموطوءة في نحو حيض لان حرمتها العارض يزول اه ما أردت نقضه من
 النهاية وقول النهاية ووطء الشبهة لا يوصف الخ قال الشبرايمس في حاشيته عليها محل ذلك
 فيما لو اشبهت عليه زوجته بأجنبية ونحو ذلك أما لو وطئ أمة فرعه أو مشتركة فان وطأها
 حرام مع كونه شبهة فقوا لهم ووطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة ليس على إطلاقه بل محله
 في شبهة الفاعل دون المحل والطريق اه وقول النهاية زوجته صلى الله عليه وسلم قال
 الشبرايمس في حاشيتها ما سائر الانبياء فلا يحرم نكاح أزواجهم بعد موتهم على المؤمنين
 قاله القضاة في عيون المعارف والاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم
 بخلاف زوجته صلى الله عليه وسلم فحرام حتى على الانبياء اه (قوله المحرمة عليه) بفتح الراء
 المشددة وذلك كالجوسية فإنه يقتضى الوضوء بلبسها لان تحريمها العارض يزول وجعلها
 كالرجل في حل اقرارها وتلكها باللقطة انما هو لقيام المانع بها المخرج عن مشابهة ذلك
 لاعارة الجوارى للوطء (قوله ما لم يطرأ عليه تحريم مصاهرة الخ) قال في شرح العباب
 وتناول التعريف ما لو نكح الموطوءة بشبهة ودخل بها فان أمهاتها يصرن محارم بالعقد
 وبناتها يصرن بالدخول ولا نظر لتحريمهن قبل ذلك بوطء الشبهة لانقطاع أثره بما هو أقوى
 منه في سبب التحريم وهو النكاح بدليل ترتب حكمه فدعوى الاسنوى ومن تبعه خروج
 ذلك عن الحد لان السبب المباح وهو العقد والدخول لم يحرمهن لانهن حرم قبل ذلك
 ويستحيل تحصيل الحاصل ليست في محلها وكذا دعوى الزركشي ايراد البنت المنقبة
 باللعان التي لم يدخل بأمرها قال فانما تحرم على التأيد على الاصح ومع ذلك فهي كالأجنبية
 في نحو النظر والنسوة لان تحريمها على تسليم ما ذكره آخره ليس لحرمتها كما هو ظاهر وكذا
 قوله ان عبد المرأة محرم لها في الخلوة وينظر ويقتضى وضوءها بالامساكة فقد وجدت بعض
 الاحكام مع انتفاء الضابط اه لان جواز نظره وخلوته ليس لكونها محرما اه كلام الابعاب
 (قوله ولو غير محصورات) في مجتبه الاجتهاد من الابعاب سبب أني ان نحو الاف غير
 محصورات ونحو العشرين مما يسمل عده بمجترد النظر محصورين بينهما ما وسائط تلحق باحدهما
 بانظروا واقع فيه الشك استفتي فيه القلب قاله الغزالي (قوله فلا نقض) قال الجلال الرمي
 في النهاية ويؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم أو اختلطت محرم
 بأجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها لم يقتض طهره ولا طهرها اذا لم يبق
 الطهر وقد أفق به الوالد ولا بعد في تبعض الاحكام كالزواج مجهولة النسب ثم استلحقها
 أبوه ولم يصدق الزوج حيث يستقر النكاح مع ثبوت اخوتها منه وبالعز بذلك فيقال زوجان
 لا نقض بينهما اه ونقل الخطيب في شرح التبيينه النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن اقتناء
 شيخه الشهاب الرمي واعقده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه وعن اعقده
 عدم النقض وان تزوج بها سم والزيادة والخلعي وغيرهم وفي النهاية يؤخذ من العله ان
 محل عدم النقض ما لم يلبس في مسئلة الاختلاط عددا أكثر من عدد محارمه والا لا نقض

ونخرج بالمحرم المحترمة باختلاف
 دين أو لعان أو ووطء شبهة ما لم يطرأ
 عليه تحريم مصاهرة أو رضاع
 ولو اشبهت محرمه بأجنبيات ولو
 غير محصورات فلا نقض

(قوله لا الحرمتين) بل لكرامتهن
 كما عبر به في الابعاب قال الشارح
 في شرحه ~~لكن~~ ونهن أمهات
 المؤمنين احترامه صلى الله عليه
 وسلم لا الحرمتين اه جل الليل
 (قول الشارح ولو غير محصورات)
 أشاء ولو الى خلاف في ذلك قال في
 الابعاب اثناء كلام مانصه وبه يرد
 قول الزركشي ومن تبعه ان
 اختلطت بغير محصورات انتقض
 لجواز النكاح وبمحصورات
 فلا ثم قال وكلام بعضهم فيه ميل الى
 النقض مطلقا ولا تعويل عليه الخ
 اه أصل

اه وهو واضح ولا يبعد أن يكون مثله ما لو علم ان محرمة أيض اللون مثلا فليس من هو
اسوده وان لم أقف على من نبيه عليه ولا ينقض الجزء المنفصل حيث لم يكن فوق نصف
المنفصل منه وان التصق بعد جراحة الدم وان لم يجب فصله لخشبة محدور مبيح تبهم منه قال
في التحفة عقب شحوه نعم لو فرض عود الحياة فيه بأن غما وصرى اليه الدم احتمل أن يلتحق
بالمتمصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل أنه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم ومن ثمة
لو التصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتمصل وان غاب جزما كما هو ظاهر وفي حواشي التحفة
اسم لا يبعد النقص به لانه صار جزءا من المرأة وفي مسئلة الاحتمالين في التحفة قال سم
الوجه النقص به ومقتضى قولنا فوق النصف ان النصف لا ينقض وعنده الشارح في
التحفة والامداد وهو مقتضى فتح الجواد واعتمده الخطيب في شرح التنبية وقال في
الاقناع الذي يظهر انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة نقض والا فلا وكذلك المغنى
له قال وان كنت جريت على كلامه أى الناشئ في شرح التنبية واقتضى كلام النهاية انه
حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وان كان دون النصف وهو مقتضى سم في حواشي
التحفة وكذلك الحلبي في حواشي المنهج وصرح به الزيادى في حواشي المنهج حيث قال
لو قطع الرجل أو المرأة قطعتين نساويا لم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقى نقض والا فلا
(قوله مس قبل الاذى) اعلم ان الذى يتلخص من كلامهم ان المس يخالف اللبس في هذا
الباب من تسعة أوجه أحدها ان اللبس لا يكون الا بين شخصين والمس يكون كذلك
ويكون من شخص واحد ثانيها ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك
فيكون بين الذكرين والاثنتين ثالثها اللبس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون
الا باطن الكف رابعها اللبس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون الا فى
القرج خاصة خامسها ينقض وضوء اللبس والملبس وفى المس يختص النقص بالمس
من حيث المس سادسها المس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعها المس المبان حيث لم يكن
فوق النصف لا ينقض بخلاف مس الذكر المبان ثامنهما المس الصغير والصغيرة اللذين لم يبلغا
حد ايشتميان فيه يقينا عند ذوى الطبائع السليمة لا ينقض بخلاف مسهما تاسعها المس
ابنته المنقبة باللعان لا ينقض كما يحتمل الشارح فى الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام
طويل ينشأ فى الاصل بما لم أقف على من فصله ثم قلت وهذا التاسع ليس هو مما تخالف فيه
المس والمس لاننا قلنا بالنقص فيه مس المحرم ولو احتمل ان يمكن ان يعد بلبس الجنى
فقد سبق انه عند الشارح لا ينقض بل قال فى شرح العباب الذى يتجه انه لا نقض وان قلنا
بالضعيف أنه يحل نكاحها للشك فى أن مالمسها هو بدن الاصل أو غيره الذى هو الظاهر
كما يدل عليه حمل استحالة رؤيتها الدال عليها القرآن على رؤيتها الخلقية اه وسبق ما يتعلق
بذلك وأما مسه فقد قال فى شرح العباب لا يبعد نقضه حيث تحقق مسه لانه عليه التعبد

(الرابع مس قبل الاذى وحلقة
دبره) من نفسه أو غيره ولوسهوا

(قوله كما هو ظاهر) وفى الطلاق
من التحفة فى فصل فى بعض شروط
الصنعة والمطلق مانعه نعم لو انفصل
فحوأ ذنبا أو شهوة منها فأعادته
فثبت ثم قال أذلك مثلا طالق
لم يقع نظرا الى أن الزائل العائد
كالذى لم يبعد ولان نحو الاذن يجب
قطعها كما يأتى فى الجراح اه قال
الزيادى فى شرح المحرر قيد ذلك
شيخنا الرملى بما اذا لم يحق من
ازالته ما محدور تبهم والواقع اه
كلام الزيادى اه أصل (قوله
والامداد) أى والايعاب لكنه
استوجهه فيه من وجهين فقلنا
عن الناشئ وغيره فى النصف ثم
قال والاوجه منهما انه لا نقض

وله حرمة اه فاحفظ ذلك في أظنك تجده كما ذكرته (قوله وان كان) أي الذي ذكرنا نقل
 الزركشي عن تحرير النوى في الجنايات ان الذي ذكرنا هو الذي يلزم حالة
 واحدة من انتشار أو انقباض ولا يتحرك أصلا اه (قوله أوزاند على سنن الاصلية)
 والحاصل ان الاصلية والمشتبه به ينقضان مطلقا وكذلك الزائد اذا كان عاملا وكان على
 سنن الاصلية والذي لا ينقض هو الزائد الذي علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصلية
 ويجرى نظير ذلك في الكف كما سيصرح به الشارح (قوله لما صرح الخ) في شرحي الارشاد
 للشارح عن بضعة عشر مصحبا وعبر في الایعاب بقوله لما صرح عند بضعة عشر من أئمة المحدثين
 ومحققهم كما جددوا في زرع وغديرهما وقد ذكرت أسماءهم واحاديثهم في الاصل وأطلت
 الكلام فيه على ذلك (قوله ولا حجاب) قال الشوهرى عطف تفسيره زاد الشبرا مليس في
 حواشي النهاية أو مغاير بناء على ان الاستمرار يمنع ادراك لون البشرة كأثر الحناء بعد زوال
 بصرها والحجاب ماله جرم يمنع ادراك ما تحته باللمس ومس فرج غيره أخف من مس فرجه
 ورواية من مس ذكر اتشمه لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط (قوله والافضاء باليد
 المس الخ) قال في الایعاب هو باليد لغة المس يطن الكف كما في المجمل والصحاح وغيرهما خلافا
 لما يوهمه كلام الزركشي من توقف فيه فقد صرح به في الام وغيرها وهو الوجة في اللغة لو انفرد
 فكيف وقد وافقه أئمتنا في تعديده اطلاق المس في بقية الاخبار واعتضه القونوي بان المس
 عام لانه صلة الموصول وهو من الافضاء وفرد منته وفرد من افراد العام لا يخص على
 الصحيح ثم أجاب وتبعه صاحب الاسنوى وغيره بأن الاقرب ادعاء تخصيص عموم المس
 بفهوم خبر الافضاء وببانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على ان غير
 الافضاء لا ينقض فيكون محصا لعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز ولن تقريره
 طريق أخرى ذكرتها في الاصل (قوله فرج الميت) أي ولا ينقض وضوء الميت لو لمس
 فرجا (قوله والصغير) ولو حال ولادته (قوله كله) بالرفع تأكيد لقوله محل وفي الامداد
 ولو ثبت محل جلدته تنقض أيضا اه (قوله لانه) أي محل الحب (قوله ان سمي بعض ذكر)
 قال في شرح العباب لا يتمد بحد الحشفة وهو الاقرب كما قاله الزركشي وغيره وفي النهاية
 للجمال الرملي يؤخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا ينقض
 وهو كذلك اه واعتقد في شرح العباب فيما اذا مس ذكر امه مقطوعا ولمست شخصا وشكت
 هل هو رجل أو خنثى أو عكسه انه حيث جاوز وجود خنثى ثم لا ينقض وحيث لم يجوزه
 تنقض (قوله الجلد المقطوعة في الختان) أي بعد انفصالها ما حال اتصالها فينقض مسها
 كما في التحفة والایعاب وغيرهما (قوله بعد قطعها) قال في التحفة كدبر قور وبقي اسمه
 اه (قوله فرج البهية) قال في الایعاب وان أدخل يده داخله أو ذكرها أو دبرها والمراد بها
 ما عدا الآدمي فيدخل الطير وبه صرح في المجموع عن الدارمي (قوله وحرفها وحرف
 الكف) قال القليوبي في حواشي المحلى ما بينها هو ما يستتر من جوانبها عند ضمها وحرفها

وان كان اشل أو زائدا على سنن
 الاصلية أو مشتبه به لما صرح من
 قوله صلى الله عليه وسلم من مس
 ذكره وفي رواية ذكره فليست وضو
 والناسق من الدبر ملتحق المتخذ
 ومن قبل المرأة ملتحق شفرها على
 المنة فلا ما وراءهما كحل ختامها
 وانما ينقض المس (يباطن الكف)
 الاصلية ولو شلاء والمشتبه بهما
 والزائدة العاملة أو التي على سنن
 الاصلية لما صرح من قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا أفضى أحدكم يده
 الى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب
 فليست وضو والافضاء باليد المس
 يباطن الكف ولانه هو مظنة التلذذ
 وهو الراحة وبطون الاصابع
 (ولا ينقض الممسوس) لانه لا هتك
 منه (وينقض فرج الميت والصغير)
 لشمول الايه (ومحل الحب) كله
 لا المشقة فقط لانه أصل الذكر
 (والذكر المقطوع) وبعضه ان سمي
 بعض ذكر بخلاف الجلد المقطوعة
 في الختان وكالذكر القبل والدبران
 بقي اسمهما بعد قطعهما (ولا ينقض
 فرج البهية) لانه لا يشتهى ولذا
 جاز كشفه والنظر اليه (ولا المس
 برأس الاصابع وما بينها) وحرفها
 وحرف الكف

نعم المتصرف الذي يلى الكف من جوفه ورؤسها ٩٦ وهو ما بعد موضع الاستواء منها ينقض * (فصل فيما يحرم بالحدث

والمراد به الاصغر عند الاطلاق
(يحرم بالحدث الصلاة) اجماعا
(وتحويها) كسجدة تلاوة وشكر
وخطبة بجمعة وصلاة جنازة
(والطاواف) ولو نذلا لانه صلاة كما
في الحديث (وجعل المحض ومن
ورقه وحواشيه وجلده) المتصل به
لا المنفصل عنه

قول الشارح ولو نذلا ظاهره أن
طواف النفل في حرمة على المحدث
خلاف وفي شرح مسلم للنووي
ما يفيد لكنه لم يخصه بطواف
النفل وعبارته وقد أجمعت الأمة
على أنه يشترع الوضوء للطواف
لكن اختلفوا هل هو واجب
أو شرط لصحته أم لا فقال مالك
والشافعي وأحمد والجمهور وهو
شرط لصحة الطواف وقال أبو
حنيفة مستحب ليس بشرط الخ
الآن يقال ان الشارح أخذ
الخلاف من المقام لان النووي
ذكر ذلك في مجت طواف القدوم
وهو سنة وفي الايعاب للشارح
والطواف بسائر أنواعه خلافا
لبعض أصحابنا في طواف الوداع
اه لكن يلزم عنده دم كائنه عليه
في الخدام حيث قال وعن أبي
يعقوب الايوبي في طواف
الوداع انه يصح بلا طهارة ويحبر
بالدم قال الامام وحقيقته تؤدي
الى كلام الاصحاب في جواز تركه
لانه يجبر بدم في تلك الحالة اه
كلام الخادم اه اصل

هو ما لا يستتر الذي هو جانب السبابة والخصم وجانب الایهام وحرف الكف بمعنى جوانب
الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره وهو من عطف العام بقول بعضهم ان المراد بصرفها
ما يستتر بها وبما بينها النقرة التي في أسفلها أو غيره تكلف وخروج عن الظاهر بلا حاجة
اليه اه ويوافق ما اعتده كلام النهاية للجمال الرمي وغيرها وذكر غير ذلك في الاصل
(قوله ما بعد موضع الاستواء منها) أي المتصرف الذي يلى الكف والناقض من فريج المرأة
ملتقى شفره المحيط بالمنفذ احاطة الشفتين بالقم دون ما بعد ذلك فلا نقض بمس وضع
ختانها من حيث انه مس عند الشارح كما صرح به في شرح الارشاد وغيرهما اذ الناقض
من ملتقى الشفرين عنده ما كان منها على المنفذ خاصة لاجتماع ملتقى الشفرين وموضع
الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح في الايعاب قول الغزي المراد الشفران
من أولهما الى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم
وتخالف الجمال الرمي في ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزي وعبارة النهاية وشمل أي
القبيل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارز حال اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام شيخ
الاسلام في شروحه على البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الاخير
منها والمراد بفريج المرأة الناقض ملتقى شفره على المنفذ وبالدم ملتقى منفذ انتهت
وتحويها عبارة الخطيب في شرح التقييه وأبي شجاع والله أعلم

(فصل فيما يحرم بالحدث)

(قوله عند الاطلاق) أي غالبه فان أراد غيره قيد بالا كبر والمراد أن ذلك هو الغالب في
كلام الأئمة لا في نسبة النواوي فان النواوي رفع الحدث وأطلق انصرف الى حدثه
الذي عليه نظرا الى ان الحالة والهيئة يقيدان الاطلاق به ورفع الماهية يستلزم رفع كل
جزء من أجزائها (قوله اجماعا) أي حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر أما لمس نحو
الاجنبية ومس الفرج مما اختلف في نقضه فلا تحريم به الصلاة اجماعا وانما تحريم به عند
من قال بانه حدث (قوله لا المنفصل عنه) اعتده الشارح في كتبه الا الايعاب فلم يصرح
فيه بترجيح وكذلك شيخ الاسلام لم يصرح فيه بترجيح واعقد الخطيب والجمال الرمي
والزيادي وغيرهم التحريم الا ان انقطع نسبة عن المحض قال الجمال الرمي في فتاويه
ولا تنقطع نسبة عنه الا ان اتصل بغيره قال الحلبي عن شيخه العلقمي فيحل حينئذ ولو كان
مكتوبا عليه لايحرم الا المظهر ونحو حواشي النهاية للشيرازي وليس من انقطاعها
ما لو وجد المحض بجود جديد وترك الاول فيحرم مسهما أما لو وضعت أوراق المحض
أو حرقت فلا يحرم مس الجلد كما يأتي بالهامش عن سم نبال عن م راه وفي حواشي
المنهج اسم نبال عن قبل م ريجوز بيع المنفصل للكافر واعتد الشارح فيما اذا جلد
مع المحض غير حرمة مس الجميع من سائر الجهات واعتد الخطيب الشرييني والجمال
الرمي والطبلاوي وغيرهم حرمة مس السائر للمحض فقط قال سم هذا ان كان منقولا

عن الاصحاب والافالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد انه يحرم من الجلد مطلقا الخ
 هذا بالنسبة للعس وأما الجلد ففيه تفصيل المتاع كما اعتداه الخطيب والجمال الرملي
 وغيرهما (قوله لانه) أى الاستحباب الخش منه أى المس وفي الايعاب للشارح وواضح مما
 يأتي في الردة انه يكفر في جلد المصحف المتصل قال الرعي وينسق في المنفصل وصرح في
 العباب وشرحه بأن كتب العلم الشرعي انما يحرم بجلدها متصلا (قوله وهو خبر جمعي
 النهي) قال ابن الرفعة في المطلب يتعين صرف ذلك اليه والالزم الخلف فيه لان ذلك يوجد
 في كثير من الناس الخ وفي حواشي المنهج للشو برى لو كانت ناهية لكان بفتح السين على
 من يفصحها في المضعف الخ وفي شرح العباب للشارح تحض النهي يلزمه وقوع الطلب صفة
 وهو ممتنع لافتح السين بل هي مضمومة مع النهي كما نقل عن سيبويه الخ ونحوه الامداد وفي
 حاشية الشبرا ماسى على النهاية قبل يجوز ان يكون باقيا على أصله ولا يلزم الخلف اذا المراد
 نفي المس المشروع وعبارة الصفوى في تفسيره عند قوله تعالى فلا رث ولا نسوق الآية
 مانعه قبل ونعم ما قيل لا رث ليس نفيا لوجوده بل لشرعيته فترجع الى نفي وجوده
 مشروع ولا محسوسا كالايمسه الا المطهرون والمطالقات يترصن وهذه الدقيقة اذا ذكرتها
 لا تحتاج ان تقول الخبر جمعي النهي اه (قوله وهو) أى المصحف فيما أى في الخريطة
 وقيد في التحفة والنهاية الخريطة والصندوق بما اذا أعد له وحدة قالوا العبارة للتحفة
 بخلاف ما اذا اتفق كونه فيها أو اعدادهما له فيجعل جامعا ومسموما وظاهر كلامهم انه
 لا فرق فيما أعد له بين كونه على حجمه أولا وان لم يعد مثله عادة اه قال الحلبي في حواشي
 المنهج وعليه يحرم من الخزائن المعدة لوضع المصاحف فيها ولو كبرت جدا وفيه قال
 شيخنا العلقمي وشيخنا الرملي اه وفي حواشي المنهج لسم شرط الظرف ان يعد ظرفا له في
 العادة فلا يحرم من الخزائن وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها م راه وفي
 شرح العباب للشارح انشاء كلام له المراد بالمثله ما أعد له وقد سمي وعاء له عرفا سواء عمل
 على قدره أم كان أكبر منه خلا فالن قديمه بكونه عمل على قدره وينبغي أن يقيده بذلك ما سبق
 عن التحفة والنهاية وفي التحفة ومثله أى الصندوق كرسى وضع عليه ومنه اعبارة الزيادة
 في حواشي المنهج وتردد في الايعاب في الخاق الكرسي بالمتاع أو بطرفه ثم ترجى اقربيه
 الخاقه بالظرف واضطرب النقل في الكرسي عن الجمال الرملي قال القليوبي في حواشي
 المحلى الكرسي كالصندوق فيحرم من جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي أيضا وقال
 سم لا يحرم من شئ منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا ولحق به أسوة ولعله أجاب كل منه ما بما
 استحسن له وقت سؤاله ثم قال القليوبي وخرج بكرسي المصحف ككرسي القارى فيه
 فالكرامى الكبار المشقة على الخزائن لا يحرم من شئ منها ثم الدفتان المنطقتان على
 المصحف يحرم من ممالا لانها من الصندوق المتقدم اه وفي حواشي التحفة لم يقد يقال بل
 الكرسي من قبيل المتاع م راه نقله عنه الهاتفي في حواشي التحفة والذي رأيته في النسخة

وانما حرم الاستحبابه وان انفصل
 لانه أخش وذلك لقوله تعالى
 لايمسه الا المطهرون أى المتطهرون
 وهو خبر جمعي النهي وصح انه
 صلى الله عليه وسلم قال لايمس
 المصحف الا طاهر (و) يحرم أيضا
 جل ومس (خريطته) وهو فيها

(قوله متصلا) ونقله في الايعاب
 أيضا عن الاسنوي وغيره وأقره
 قال وان أوهم كلام الرازي
 خلافه أى عدم الحرمة في المتصل
 به اه أصل (قوله وهو ممتنع) أى
 لكون جملته لايمسه الخ صفة
 لقمرآن وامتناع وقوع الجملة
 الطلية صفة لانها لا تتدل على
 معنى محصل فلا يقيدها النهي بها
 واليه أشار ابن مالك في ألفيته
 بقوله وامتنع هنا يقع ذات الطلب
 الخ جل الليل (قوله كرسى
 القمارى) كأن المراد بالاول
 ما يوضع عليه المصحف دائما للاحترام
 وبالشانى الكرسي الذى يوضع
 عليه حال القراءة لاجلها فخره
 جل الليل

التي عندي من حاشية سم على التحفة ليس فيها ما رفاق ثبت ما نقله الهاتفي عنه كان لمرثلة
 آراء في الكرسي وفي حواشي المنهج لسم لا يحرم من الكرسي قاله شيخنا العبد لاوي وشيخنا
 عبد الحميد وكذا م ر لانه منفصل اه (قوله وصندوقه) بفتح أوله وضمه قال سم في حواشي
 التحفة من الصندوق بيت الربعة المعروفة فيحرم مسه اذا كان فيه اجزاء الربعة
 أو بعضها وأما الخشب الحامل لبيتها فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم من ما يسمى في العرف
 كرسيما يجعل في رأسه صندوق المصحف وفي حواشي سم على التحفة أيضا وقع السؤال عن
 خواتين من خشب احدهما فوق الاخرى كما في خرائن مجاورى الجامع الازهر ووضع
 المصحف في السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها في العليا فأجاب ابن الرملى بالجواز لان
 ذلك لا يعد اخلا لا بحرمة المصحف قال بل يجوز في الخزنة الواحدة ان يوضع المصحف في
 رفها الاسفل ونحو النعال في رف آخر فوقه اه ونقله الشوبري عن حواشي التحفة لسم في
 حواشي المنهج وأقره وكذلك الشبرايملى في حاشية النهاية وزاد لو وضع النعل في خزانة
 وفوقه حائل كفروة ثم وضع المصحف أو وضع المصحف على خشب الخزنة ثم وضع عليه حائلا
 ثم وضع النعل فوقه محل نظر ولا تعد الحرم لان ذلك يعد امانة للمصحف اه (قوله ما كتب
 لدرس قرآن) اى كاللواح التي يتعلم فيها الصبيان قال في التحفة ولو بعض آية ثم قال ينبغي في
 ذلك البعض أن يكون جملة مقيدة اه وأقره الحلبي في حواشي المنهج وقال القليوبي يحرم
 ولو حرفا وفي حواشي سم على التحفة ينبغي بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا ككاتب عظيم
 فالوجه عدم حرمة مس الخصال منه عن القرآن ويحتمل انه تكمل المصحف في امانة وفي
 حواشي المنهج الحلبي أجاب شيخنا الرملى بأنه لا يحرم من السارية والجدار اى الخلالى منها
 عن القرآن وفي الابعاب لو محاسا فيه فلم يزل فالذي يظهر بقا حرمة الى أن تذهب صور
 الحروف وتتعد قراءتها اه وفي حاشية فتح الجواد للشارح الذي يتجه ان آثار الحروف اى
 التي تبقى بعد المسح ان كانت على صفحة تقصد كتابة مثلا عرفا للدراسة بأن كانت تقرأ من غير
 كبر مشقة بنى التحريم والا فلا بخلاف ما لو خفت جدا بحيث لا يمكن قراءتها الا بمشقة
 شديدة فان مثل هذا لا تقصد كتابته في اللوح فلا عبرة به الخ وفي حواشي المنهج لسم ان
 كان بحيث لم يبق له أثر يقرأ لم يعد جواز المس والجل الخ (قوله ولو بجزقة) اى ولو كان
 مكتوبا بجزقة اى عليها ويمكن أن يكون المراد ولو كان المس والجل بجزقة اذ مسه وحمله
 مع الحائل ممنوع ويصكون المصنف أشار بلو الى الرد على ما نقله الدارمى في
 ذلك قال النووي شذ الدارمى فقال ان مسه بجزقة أو بكفه فوجهان وان مسه
 بعود جاز اه (قوله كالتمايم) جمع قيمة اى عوذة وهى ما يعلق على الصغير اه شرح
 الروض لشيخ الاسلام قال في النهاية اى المعهودة عرفا وفي التحفة ظاهرا قولهم كتب
 لدرس قرآن أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون غيرها وبالكاتب
 لنفسه أو لغيره تبرعا والافا حره أو مستاجره وظاهرا عطف هذا على المصحف ان
 ما يسمى مصحفا عرفا لا عبرة فيه بقصد تبرك وان هذا انما يعتبر فيما لا يسمى فان قصد به

(وعلاقته وصندوقه) وهو فيه
 لانها متسوية اليه كالجلد
 (و) حل ومن (ما كتب لدرس
 قرآن ولو بجزقة) لشبهه بالمصحف
 بخلاف ما كتب لالدراسة كالتمايم

(قوله في حواشي المنهج) وفي
 شرح العباب للشارح ما نصه
 ويبحث ابن العماد انه يحرم ان يضع
 عليه نعلا جديدا أو يضعه فيه
 لان فيه نوع امتنان وقلة احترام
 اه جل الليل (قوله ولو بعض آية)
 ثم قال وظاهر قوله بعض آية ان
 نحو الحرف كاف وفيه بعد بل
 ينبغي في ذلك البعض الخ ما في
 الاصل

دراسة حرم أو تبرك لم يحرم وان لم يقصد به شيء فنظر للقرينة فيما يظهر الخ وفي فتاوى الجلال
الرملي لو كتب قيمة ثم جعلها للدراسة أو عكسه هل يعتبر القصد الاول أو الطارى أجب
بأنه يعتبر الاصل لا القصد الطارى اه وفي حواشى المحلى للقلوبى ويتغير الحكم بتغير
القصد من التسمية الى الدراسة وعكسه اه (قوله وما على النقد) قال فى الايعاب وان لم
يتعامل الناس به سواء أ كتب عليه سورة كاملة كقل هو الله أحد أو بعضها (قوله لانه)
أى ما كتب لاللداسة لم يقصد به المقصود من القرآن أى من دراسته وانما يقصد به
التبرك بخوجه ويؤيده ان قصد الجنب غير القرآن والمصلحة التفهيم بالقرآن يخرج عن
القرآنية فجوزوا ذلك للجنب وأبطلوا به الصلاة وجوزوا لبس الثوب المكتوب فيه قرآن
على المعتد ولو لم يوجب قال فى الايعاب نعم يتجه الجزم بالحرمة ان لم يلبسه تلوته
بخاسة وفى المجموع عن القاضي وغيره يكره للمحدث وغيره حمل التعاويذ التى فيها القرآن
الى ان قال قال النووى والمختار انه لا يكره اذا جعل عليها نحو شمع لانه لم يرد به نهى واقى
ابن عبد السلام فمن يعلقها على الخيل بأنه بدعة وتعرض لكتاب الله تعالى للامتهان بما
يعلق به من النجاسة والذى يتجه انه ان علم اصابه النجاسة لنفس المكتوب حرم والاكره اه
ما أردت نقله من الايعاب (قوله لا يقصد) أى المصحف فان حمل المصحف مع الامتعة
بقصد المصحف لم يحل ذلك بل يحرم وأشار الشارح بقوله أى معها أى الامتعة الى أن فى
كلام المصنف معنى مع وليست ظرفية وعبارة التحفة والنهاية هى بمعنى مع كما عبر به غيره فلا
يشترط كون المتاع ظرفا له انتهت بل لا يشترط فى حمل المصحف مع الامتعة جمع الامتعة
وان عبر بها المصنف فيحمل مع متاع واحد قال فى التحفة ولا فرق بين كبر جرم المتاع وصغره
وفى شرح الارشاد وان صغر جدا وفى فتاوى الشارح ما يسمى متاعا وقال الشبرا مى
وان لم يصلح للاستبعا ورأيت فى فتاوى الجلال الرملى المراد بالمتاع ما يحسن عرفا استبعا
المصحف له اه ونقله القلوبى فى حواشى المحلى وعبارته وقصد الخطيب المتاع بأن يصلح
للاستبعا عرفا لا نحو ابرة او خيطها اه ووافقه عليه الحلبي فى حواشى المنهج قال حيث
لا يعد ما ساله لان مسه بنجائى حرام وقال ابن حجر مثل الحل المس فاذا وضع يده فأصاب
بعضها المصحف وبعضها غيره ياتى فيه التفصيل المذكور اه كلام الحلبي وهذا الذى نقله
عن الشارح ذكره فى التحفة ونظر فيه سم فى حاشيتها وقال يتجه هنا التحريم مطلقا ورأيت
فى كلام غيره أيضا (قوله بقصد المتاع أو بلا قصد شيء) اعلم ان نسخ الكتاب هنا مضطربة
والذى ظهر لى انه جرى فى هذا الكتاب على الحل فى صورتين والحرمة فى صورتين وعليه
جرى أيضا فى شروحه على الارشاد والاعباب تبع الشيخ الاسلام ذكرى فى شروحه على المنهج
والهجة والروض والخطيب فى المغنى والاقناع وظاهر كلام التحفة اعتماد الحرمة فى حالة
الاطلاق أيضا فلا يحل عندها الا ان قصد المتاع وحده واعتمد الجلال الرملى الحل فى ثلاث
أحوال والحرمة فى حالة واحدة وهى ما اذا قصد المصحف وحده (قوله على الاوجه)

وما على النقد لانه لم يقصد به
المقصود من القرآن فلم تجز عليه
أحكامه (ويحصل حله فى أمتعة
لا يقصد) أى معها بل ومع متاع
واحد بقصد المتاع وحده أو
لا يقصد شيء اذ لا يحل حمله بالتعظيم
حينئذ بخلاف ما اذا قصد
المصحف وحده أو مع غيره ويجزى
هذا التفصيل فى حمل حامل
المصحف على الاوجه ولو فقد الماء
والتراب

(قوله وفى شرح الارشاد وان
صغر جدا) لان المدار على القصد
وعدمه فلا ينظر للحجم اه ونقله
سم فى حواشى المنهج ثم قال
فلست اقل وظاهر هذا ولو نحو ابرة
فانما متاع فيقتبها المصحف اه أصل
وكتب أيضا لان العبارة بالقصد
فيصدق بصغير الجرم وكبيره اه
وكتب أيضا وفى النهاية المراد
بالامتعة الجنس قال ع ش
فصدق بالواحد وان لم يصلح
الخ اه

ومسلم ثقة جاز بل وجب حمله مع
الحديث ان خاف عليه كافر
أو تجسأ أو ضياعاً ويجب التيمم
ان قدر عليه (و) يحمل حمله
في (تفسير) أكثر منه بخلاف
ما اذا استويا أو كان القرآن
أكثر (و) يحمل (قلب وورقه يعود)
ما لم تنفصل الورقة عن محلها

(قوله لا الوجوب) وبعبارة التحفة
فان خاف ضياعه جاز الحمل
لا التوسل لانه أقبح اتهم وصرح
بذلك أيضاً في النهاية والاياعاب
والحاصل أن ما في هذا الشرح
ضعيف قاله في الاصل (قوله في
تفسير) قال في التحفة مع الكراهة
وكذا في حمله مع متاع للخلاف في
حرمته أيضاً اهـ جل الليل وفي
فتح الجواد وحيث لم يحرم ذلك أي
حمله في تفسير اهـ فقد صرح بضعف
قوله في التحفة وقال في الايعاب
يجب التيمم لقد رتبه على التراب
وعدم خشيته على شئ المحصف
لواستفاد بالتيمم ولا تظن لكون
التراب لا يرفع الحدث الذي استند
اليه القاضي أبو الطيب الخ أصل
(قوله الحل) أي حل حمل التفسير
فهو راجع لأصل المسئلة التي
في الشارح لا للمسئلة التي قبله
وهي مسئلة المحصف المحشى كما
صرح بذلك عبارة الايعاب فتعطن
جل الليل

اعتمد الشارح أيضاً في التحفة والامداد والاياعاب واعتمد ر الحل مطلقاً وكذلك سم
والزبادي قال الشيرازي ولو بقصد حمل المحصف قال وظاهر كلام النهاية انه لا فرق
في الحامل للمحصف بين الكبير والصغير الذي لا ينسب اليه حمل وبين الأدنى وغيره
ويؤيده ما علم به من العرف الخ وفي حواشي القليوبي على الهلي عند شيخنا الطبرلاوي
وحمل الحل ان كان المحمول عن ينسب اليه الحل لا نحو طفل اهـ وفي التحفة لوربط متاع مع
محصف فهل يأتي هنا ذلك التفصيل كما شمله كلامهم أولاً لانه لربطه به مع علمه بذلك
لا يمتد وقصده حمله وحده كل محتمل الخ (قوله ومسلم) يعني وفقد مسلم ثقة يودعه اياه
أمامه وجود ذلك فيحرم عليه حمله ومعه مع الحدث ويظهر ان الصورة في المسلم الثقة
كونه متطهراً أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير حل ولا مس والافهم وفقدوا شرعا
فوجوده كعدمه كما هو ظاهر وان لم أر من نبه عليه (قوله أو ضياعاً) ظاهر كلامه وجوب
حمله مع الحدث عند خوف الضياع والمعتقد عندهم بل عند الشارح في سائر كتبه الجواز
لا الوجوب نعم في خوف التجسس أو الكافر أو التلف يجب حمله وكذا توسده ويحرم توسده
عند خوف الضياع قال في التحفة لانه أقبح وفي التحفة يحرم توسد كتاب علم محتمل لم يخش
نحو سرقته اهـ قال في الامداد والاحل وان اشتمل على آيات (قوله ويجب التيمم) خلافاً
للقاضي أبي الطيب (قوله في تفسير) قال الشارح في حاشيته على فتح الجواد ليس منه
محصف خشى من تفسير أو تفاسر وان عانت حواشيه وأجانبه وما بين سطوره لانه لا يسمى
تفسير أبوجه بل اسم المحصف باق له مع ذلك ونجاية ما يقال له محصف محشى اهـ وفي فتاوى
الجمال الرملى انه كالتفسير وفي الايعاب للشارح الحل وان لم يسم كتاب تفسير أو قصده
القرآن وحده أو تميز بنحو جرة على الاصح انتهى وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما
يظهر التفسير وما يتبعه مما يذكروه ولو استطراد وان لم يكن له مناسبة به والكثرة من
حيث الحروف لفظاً لارسمها ومن حيث الجملة فتحض احدى الورقات من أحدهما لا عبرة
به اهـ وكذلك فتح الجواد والاياعاب وفي المغنى ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير
أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس بمحصف ولا في معناه اهـ وخالف الجمال
الرملى قال في نهايته العبارة بالقله والكثرة وعدمها في المس بجماله موضعه وفي الحل بالجميع
كما أفاده الوالد ونقله سم في حواشي التحفة عن افتاء الشهاب الرملى ثم قال وقضيته
ان الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها اذا لم يكن تفسيرها أكثر وان كان مجموع التفسير
أكثر من المحصف بل وانه يحرم مس آية معتزة في ورقة وان كان تفسير تلك الورقة أكثر من
قراءتها الخ (قوله أكثر منه) أي من القرآن سبق آتفا عن شرح الارشاد لفظاً لارسمها ونقله
سم عن م ر وفي التحفة الذي يتجه الثاني أي بالرسم قال القليوبي ونقله شيخنا عن شيخه
الرملى قال فله اختلف جوابه وكلامه قال في التحفة وعليه فيظهر انه يعتبر في القرآن
رسمه بالنسبة لخط المحصف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس

وعليه فتعين اعتباره وفي التفسير رسمه على قواعد الخط الخ ونقله الزيادي في شرح المحرر وأقره وفي التحفة للشارح لوشك في كون التفسير أكثر أمساويا حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثمة حل نظير ذلك في الضببة والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى ويجري ذلك فيما شك اقصد به الدراسة أو التبرك الخ ونقل الحلبي في حواشي المنهج الحل عن الشارح وأقره وفي المغني ما يفيد الحرمة عند الشك ونقلت عن الجمال الرملی أيضا وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المحصف وقال الشيخنا الطبرلاوي الخ وفي شرح المحرر للزيادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصديه الدراسة أو التبرك أنه يحرم تعظيما للقرآن اه وحيث لم يحرم المس أو الجمل كما اذا كان التفسير أكثر وحمله مع المتاع بشرطه كره للخلاف في الحرمة (فائدة) رأيت في فتاوى الجمال الرملی انه سئل عن تفسير الجلالين هل هو مس أو للقرآن أو قرآنه أكثر فأجاب بأن شخص من الذين تتبع حروف القرآن والتفسير وعدهما فوجدتهما على السواء الى سورة كذا ومن أواخر القرآن فوجد التفسير أكثر حروفا فاعلم انه يحل حمله مع الحدث على هذا اه (قوله وتصير محمولة على العود) الذي يظهر من كلامهم ان الورقة اذا كانت مثبتة في المحصف لا يضر قلبها بالعود مطلقا وان لم تكن مثبتة فيه فان حمله على العود بأن انفصلت عن المحصف حرم والا فلا وقد ذكرت في الاصل هنا عدة من عباراتهم في ذلك (قوله وكاتبه) اي وتحل كتابة القرآن للمحدث ومثله الجنب حيث لا مس ولا حمل (قوله ولوجنبا) أفنى التوروى بحل قراءته وممكنه في المسجد مع الجنابة (قوله لحاجة تعلمه) زاد في التحفة ودرسه ووسيلتهما حكمه للمكتب والايثار به للمعلم ليعلم فيما يظهر اه ومثله في نهاية الجمال الرملی قال سم في حواشي المنهج وليس منها حمل العبد الصغير مصفا لسيده الصغير معه الى المكتب لان العبد ليس بمعلم وفا في ذلك لما مشى عليه طب وم راتهي وفي حاشية الشبراملى على النهاية اذا قرأ للتعبد للدراسة بأن كان حافظا وكان يتعاطى مقدار الا يحصل به الحفظ عادة وفي الرافعي ما يقتضى التحريم فتعطن لذلك فانه مهم كذا في خط سم الغزى شارح المنهاج وفي سم على مجرى اثناء كلام مانصه والوجه انه لا يمنع من حمله ومسه للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاستتظار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه وقد يقال لا تنافي لامكان حمل ما في الرافعي على ارادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما أشعر به قوله كالاستتظار اه ويحل للدراسة ولو كان في غير المكتب قال في الايعاب والتقييده في كلام كثيرين للغالب (قوله فيحرم تمكينه منه) قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه لحاجة تعلمه اذا كان بمحضرة نحو الولي للامن من أنه ينتهك حرمته قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ أنهم يمنعون أيضا من محوها

(قوله ولوجنبا) بأن أوجب حشفته في فرج أو أوجب فيه أصل قال فيه وأشار بلو الى خلاف في ذلك فقد قال في العباب فيه وقفة وقال الزركشي فيه نظر لانها لا تتكرر فلا تشو وعلى قياسه يجوز تمكينه من اللبس في المسجد وهو بعيدا لا ضرورة اه وسبقه نحوه الاسنوى فقال لم أجد نصريحا بتمكين المميز في حال الجنابة والقياس المنع لانها نادرة وحكمهما أغلظ اه واستحسنه شيخ الاسلام زكريا وهو قوى جدا كما لا يخفى وتعليقهم للجواز في الحديث بمسقة استمراره متطهرا يؤيد التوقف في الجنابة اه أصل

بالصاق وبه صرح ابن العماد الخ وفي حواشي القليوبي على المحلى يجوز ما لا يشعر بالاهانة
كالصاق على اللوح لمحوه لانه اعانة اه وفي فتاوى الجلال الرملي جواز ذلك حيث قصد به
الاعانة على محو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف باصبع عليه ريق اذ يحرم
ايصال شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف الى ان قال والكلام حيث كان على
الاصبع ريق يلوث الورقة أما اذا جف الريق بحيث لا يتصل منه شيء يلوث الورقة فلا
حرمة الخ ويسن منع الصبي من مس المصحف للتعليم خروجاً من خلاف من منع منه (قوله
لانه) أي بقاء الطهارة في الاولى والحدث في الثانية الاصل فالاصل بقاء ما كان على
ما كان فلو يتقن الطهر والحدث وهذه المسئلة وما يتعلق بها مشهورة بالصعوبة ولكن قد
أوضحته في الاصل غاية الايضاح فراجعها فأنك تجد بأوضح منه (قوله والمراد بالشك
هنا) أي في قوله وشك في الحدث وشك في الطهارة وأصل الشك هو التردد بين أمرين مع
استواء الطرفين فان لم يستويا فاطرف الراجح ظن والمرجوح وهم واليقين الحكم الجازم
وفي شرح العباب للشارح قال الزركشي وقد نبه الامام في الصلاة من النهاية على فائدة وهي
ان الشك لا بد أن يكون مع قيام المقتضى لكل واحد من الأمرين وقال هو اعتقاد ان
يتقاوم سببهما فعلم منه ان مجرد التردد في الأمرين من غير قيام ما يقتضى ذلك لا يسمى
شكاً وكذلك من غفل عن شيء بالكلية فسأل عنه لا يسمى شكاً الخ ما نقلته في الاصل (قوله
وفي معظم أبواب الفقه) قال الشارح في الاعباب مراد النووي بقوله في تحريره مراد
الفقه ما حيث أطلقوا الشك مطلق التردد ان ذلك باعتبار الاغلب قال وقول الرافعي
المشهور انه الطرفان المتساويان أراد به عند الاصوليين وخروج معظم أبواب الفقه ما ذكره
الشارح في شرح العباب بقوله وقد يفرقون كالوطن ان في المذبح حياة عند ذبحه يحل
بخلاف ما اذا شك وكما يحل القضاء بالعلم والاكل من مال الغدير وركوب البحر بظن ثبوت
الحق والرضا والسلامة بخلافها مع الشك وكما يقع الطلاق بالظن دون الشك كما قاله
الرافعي في الاعتب كاف الخ اه (قوله أوريجان) فلا يرفع شيء من الوهم أو الشك
أو الظن حكم اليقين فيعمل باليقين ويلغى ما عداه وهذا جار في غير الطهارة والحدث أيضا
كما أوضحته في الاصل مع بيان ما قيل باستثنائه من القاعدة فراجعها ان أردته

(فصل فيما يندب له الوضوء) *

وقفت للحافظ العراقي على منظومة فيما يسن له الوضوء ووقفت على شرحها لولده وهذه
المنظومة المذكورة

ويندب للمرء الوضوء فخذى * مواضع تأتي وهي ذات تعدد
قراءة قرآن سماع رواية * ودرس لعلم والدخول لمسجد
وذكروسي مع وقوف معترف * زيارة خير العالمين محمد
وبعضهم عذ القبور رجبها * وخطبة غير الجمعة اضعهم لمابدى

لانه الاصل والمراد بالشك هنا
وفي معظم أبواب الفقه التردد مع
استواء أوريجان

(فصل) فيما يندب له الوضوء
(يستحب الوضوء من الفصد
والحجامة والرعاف) من (النعاس
) من (النوم قاعداً ممكناً) من
(القيء) من (القهقهة في الصلاة
) من (أكل ماسته النار) من
أكل (سلم الجزور) من (الشك
في الحدث)

(قوله لا يسمى شكاً الى آخر ما نقلته
في الاصل) عبارته في الاصل وفي
الاحياء الشك عبارة عن اعتقادين
مقابلين نشأ عن سببين مختلفين
وأكثر الفقهاء لا يدرون الفرق
بين ما لا يدري وبين ما شك فيه
وقال في موضع آخر لو سئل انسان
عن ظهر أدها من عشرين
أكانت أربعاً أو ثلاثاً ولم يتحقق
قطعا انها أربع بل يجوز انها
ثلاث فهذا التجويز ليس شكاً
اذ لم يحضره سبب أو جب اعتقاد
الثلاث فليقهم حقيقة الشك حتى
لا يشتبه بالوهم والتجويز بغير
سبب اه لخصاه ما نقله الشارح
في شرح العباب اه أصل

ونوم وتأذين وغسل جنابة * إقامة أيضا والعبادة فاعدد
وانجنباً مختاراً كلا ونومه * وشرباً وعوداً للجماع المجدد
ومن بعد فصدأ وحجامة حاجم * وقى وجل الميت واللمس باليد
له أو لختى أو لمس لقربه * ومس ولمس فيه خلف كأمرد
وأكل جزور غيبة ونجاسة * وفحش وقذف قول زور مجزء
وقهقهة تأني المصلى وقصنا * لشاربنا والكذب والغضب الردى

(قوله الخروج من خلاف من قال ان هذه المتكورات تنقض وينت ما وقت عليه من الاحاديث في ذلك وينت ما في تلك الاحاديث من الضعيف والمنسوخ بما لم أقف على من سبقني اليه فراجعته منه ان أردته وينت ما في لحم الجزور من ترجيح ورد فراجعته (قوله ما اختلف في النقض به) قال في شرح العباب ومس المنفتح تحت المعدة وفرج البهجة وكالبوغ بالسن ورفع الاصواق عند توهم الاند مال فراء لم يتدخل والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء وخروج شيء من المنفتح مطلقاً (قوله كس الامر) والمراد لمسه وأطلقته في التحفة أيضاً وقيدته في الايعاب وشرحي الارشاد بالحسن وكذلك النووي في التحقيق وزوائد الروضة ويفهم مما ذكرته في الاصل ان الحسن يسن الوضوء من لمسه مطلقاً وغيره يسن ان كان بشهوة (قوله ونحو الشعر) أي من السن والظفر والعضو المقطوع وكل عظم واضح وباطن العين وكذا الوشك هل لمسه شعراً وبشر وفي الايعاب عن الماوردي ان صح حديث من مس ذكره أو نسيه أو رفق به أي بفافجة وهما أصل نخذه فليتوضأ جل على الذنب (قوله لخبريه) ظاهره ان الخبر في الكلام القبيح أو لا مذكور من الكلام القبيح وما قبله وليس كذلك وانما الخبر في الغضب واهل هذا من تحريف النسخ آخر والغضب عن قوله لخبريه ويدل على ذلك كلام الشارح في شرح العباب ولفظه وعند الغضب كما في المجموع وغيره خبر فيه ولفظه ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خالق من النار وانما تطفأ النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ ثم قال في شرح العباب واستحبه الشافعي عند الكلام الحديث فشمل التلطف بما فيه اثم من كل كلمة قبيحة الى أن قال في شرح العباب وعلم مما تقرّر نديه من النطق بكل محرم ومنه الشعر المحرم وعليه يحمل قول الحلبي يسن الوضوء من انشاد الشعر وجهل القول في النظر بشهوة مما يسن الوضوء منه وظاهره انه لا فرق بين النظر المحرم وغيره وهو محتمل وأن المعصية العقلية كالقول في نذب الوضوء منها وعليه يدل حديث أبي داود انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي مسبلاً ازاره فقال له اذهب فتوضأ فذهب وتوضأ فقال له رجع لي يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ قال انه كان يصلي وهو مسبلاً ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبلاً ازاره والمراد انه كان مسبلاً ازاره خبلاً لانه يحرم اسبأه حيث بدأ الخ ما أطال به في شرح العباب ومنه يعلم صحة ما قلته نعم

للخروج من خلاف من قال ان هذه تنقض أخذاً من الاحاديث الواردة في ذلك لكن أعلمها أصحابنا بان بعضها ضعيف وبعضها منسوخ لكن قوى في المجموع من حيث الدليل النقض يأكل لحم الجزور ويست الوضوء أيضاً من كل ما اختلف في النقض به كس الامر وقهقهة الشعر (و) يسن أيضاً من الضبة والنميمة والكذب والشت (و) سائر (الكلام القبيح) لخبريه ولأن الوضوء يكفر الخطايا كما ثبت في الاحاديث (و) من (الغضب) لانه يطفئه (ولارادة النوم) للاتباع وعند البقطة

(قول الشارح قوى في المجموع من حيث الدليل الخ) قال وهو الذي اعتقد رجحانه وأن البيهقي أشار الى ترجيحه واختياره والذبي عنه قال وكذلك اختاره من أصحابنا أبو بكر بن خويزة وابن المنذر الخ وأفسد النووي ما ذكره بأن ذلك عام وهذا خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر قال وأقرب ما يترجح اليه أي فيما رجحوه قول الخلقاء الراشدين والجاهل من الصحابة به اه مختصراً من الاصل

(واقصرامة القرآن والحديث) وسماعهما (والذكر) ليكون على أكمل حال (والجلوس في المسجد والمرور فيه) تعظيماً (ودراسة العلم) الشرعي وسماحه وكتابته وحمله تعظيماً (وزيارة القبور ومن حل الميت ومسه) لاستقذاره وجماع وانشاد شعر واستغراق فطن وخوف وقص نحو شارب وحلق عانة ورأس وجنب أراد نحو أكل أو جماع وللمعاني إذا أصاب بالعين

(قول الشارح وسماعهما) أي القرآن والحديث وفي النهاية والامداد وسماع حديث وفقهه اه وعبر في العباب بقوله أو استماعه قال الشارح في شرحه وقضيته نذب الوضوء له وإن لم يقصد الاستماع وهو محتمل وقوله والذكر للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لمن سلم عليه وهو يبول فلم يرد عليه حتى توضأ معتذراً اليه اني كرهت أن أذكر الله الاعلى طهر أو قال طهارة اه أصل ويكره جعل كتب التفسير مع الحديث وكذا كتابتها وكذا كتب الحديث والفقه لكن ان تضمنت آيات والانخلاف الاولى كافي الايعاب عن المجموع نقله الاصل

ان أراد الشارح بالتفسير ما هو أهم من المرفوع صح تعبيره فقد رأيت في كتاب المنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين للشعراني ما نصه روى الامام بسند عن عطاء وابراهيم انهما كانا يقولان الوضوء يكون من الحدث وأذى المسلمين وكان عطاء يقول الغيبة تقطع الصائم وتنقض الوضوء وكانت عائشة رضي الله عنها تقول يتوضأ أحدكم من طعام حلال ولا يتوضأ من الكلمة الخبيثة يتكلم بها اه (قوله ولقراءة القرآن) أو تفسيره ايعاب (قوله ودراصة العلم الشرعي) قال في التحفة وآلة له وفي الايعاب دون غيرها ما لم يشرع تعلمه كالعروض اذا حرمته تقضى ذلك اه (قوله وزيارة القبور) قال في الايعاب فظاهره انه لا فرق بين قبور الصالحين وغيرهم من المسلمين وبه جزم الغزوي وغيره اه (قوله ومسه) قال في الايعاب باليد أو غيرها الخ الحديث الحسن به قال في الايعاب وفي قول قديم ان مسه ينقض الوضوء فيمنأ كذا الوضوء منه خروجاً من خلاف هذا القول اه (قوله وانشاد شعر) أطلقه كذلك في الامداد وغيره وسبق عن شرح العباب تقديمه بالشعر المحرم (قوله وخوف) نقله الزركشي عن الشامل الصغير وعلاه بأنه يذهب به قال وكذا من رأى في منامه أمراً مشوشاً (قوله نحواً كل) أي من شرب قال في الايعاب ويكره تركه عند واحد من هذه الثلاثة والنوم كافي شرح مسلم وغيره قال في الايعاب والمراد في جميع هذه الصور التي قلنا بسن الوضوء فيها الوضوء الشرعي ثم قال وهو غسل الاعضاء الاربعة مع النية والترتيب لا اللغوي الذي هو مجرد تظافة خـ لا لالمتولى وابن الصباغ ثم قال قال الحلبي المراد به معاودة الوضوء للغوي للتصريح به في رواية اه ونقله القرطبي في شرح مسلم عن أكثر العلماء تلخيصاً يغسل فيه ما كان فليتوضأ ونقل عن الجمهور ان المراد بوضوء الجنب الاكل غسل يديه لما رواه انساق عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ واذا أراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب اه والذي يتجه أن المراد الوضوء الشرعي في الكل لما فيه من تحقيق الحدث وان غسل الفرج في الاول وغسل اليدين في الثاني يحصل به أصل السنة لا كمالها (تنبيه) كيفية نية الجنب وغيره بالوضوء علماً بتوفيت سنة وضوء الاكل والنوم مثلاً أخذاً بما بقي في الاغسال المستأنونة ويظهر أنها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي كاندراج تحية المسجد في غيرها (قوله وللمعاني اذا أصاب بالعين) الذي يفهمه كلام أئمتنا نصريحاً وتلويحاً ان وضوء العائش كغيره المراد به الوضوء الشرعي لكن الموجود في كتب الحديث انه غيره كما أوضحت ذلك في الاصل أتم ايضاح ومما ذكرته فيه نقلاً عن شرح مسلم للنووي ما نصه وصفة وضوء العائش عند العلماء ان يؤتى بقدر ماء ولا يوضع القدح في الارض فيأخذ منه غرفة فيقضمه من يمينه فيأخذ منه ماء يغسل به وجهه ثم يأخذ بشماله ماء يغسل به كفه اليميني ثم يمينه ماء يغسل به كفه اليسرى ثم بشماله ماء يغسل به مرفقه الايمن ثم يمينه ماء يغسل به مرفقه الايسر

ولا يغسل ما بين المرفقين والكفين ثم يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبته اليمنى ثم اليسرى
على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدح ثم داخله أزاره وهو الطرف المتدلى الذي يلي
حقوه اليمنى وقد ظن بعضهم أن داخله الأزار كناية عن الفرج وجهه والعلماء على
ما قدمناه فإذا استكمل هذا أصابه من خلفه على راسه وهذا المعنى لا يمكن تعليله ومعرفة
وجهه وليس في قوة العقل الاطلاع على أسرار جميع المعلومات فلا يدفع هذا بأن لا يعقل
معناه ثم قال قال القاضي عياض بقي من تفسير هذا الغسل على قول الجمهور وما فسره به
الزهري وأخبر أنه أدرك العلماء يصفونه واستحسنه علماءنا ومضى به العمل أن يغسل العائن
وجهه أنما هو صبة واحدة بيده اليمنى وكذلك باقي أعضائه أنما هو صبة على ذلك العضو
في القدح ليس على صفة غسل الأعضاء في الوضوء وغيره وكذلك غسل داخله الأزار أنما
غسل داخله غمسه في القدح ثم يقوم الذي في يده القدح فيصبه على رأس المعين من ورائه
على جميع جسده ثم يكفأ القدح وراءه على ظهر الأرض وقيل يستغفله بذلك عند صبه عليه
هذه رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب وقد جاء عن ابن شهاب من رواية عقيل مثل هذه
الأن فيه الابتداء بغسل الوجه قبل المضمضة وفيه في غسل القدمين أن لا يغسل جميعهما
وأنما قال ثم يفعل مثل ذلك في طرف قدمه اليمنى من عند أصول أصابعه واليسرى كذلك
وداخله الأزار هنا المترادف لما قبله داخله ما يلي الجسد منه وقيل المراد موضعه من الجسد
وقيل المراد هذا كبره كما يقال عفيف الأزار أي الفرج وقيل المراد وركبته وهو معقد
الأزار الخ ما قاله وفي شرح مسلم للنووي أيضا ما نصه وقد اختلف العلماء الخ وقد اختلف
العلماء في العائن هل يجبر على الوضوء للمعين أو لا واحتج من أوجب بقوله صلى الله عليه
وسلم في رواية مسلم هذه وإذا استغسلتم فاغسلوا ورواية الموطأ أنه صلى الله عليه وسلم أمره
بالوضوء والأمر للوجوب قال المازري والصحيح عندى الوجوب إذا خشى على المعين
الهلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبره أو كان الشرع أخبر به خبرا عاما ولم
يمكن زوال الهلاك البوضوء العائن فانه يصير من باب من تعين عليه أحياء نفس مشرفة
على الهلاك وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للمضطر فهذا أولى وبهذا التقرير يرتفع
الخلافاً فيه هذا آخر كلام المازري (قوله قال بعضهم ولما ورد فيه حديث الخ) أورده
بقيل في الامداد والاياعاب وحذفه من فتح الجواد والتحفة لكنه جزم فيها بأنه ليس نحو
أبرص أو يهودى وزاد فيها وفي النهاية كل ما قيل انه ناقض ولا يبعد أن يكون اكتفى عنه
هنا بقول المصنف السابق ومن الشك في الحدث إذ كل ما اختلف في نقضه يقع به الشك
في الحدث بناء على الاصح أن المصيب واحد والحق لا يمتد والله أعلم

(فصل في آداب قاضي الحاجة) *

(قوله روى مرسل) أما نعطية الرأس فقد رواه البيهقي مسندا عن عائشة لكن قال فيه
ضعف قال ولكن صح ذلك من فعل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (قوله أو بدلها) أي لنحو

قال بعضهم ولما ورد فيه حديث
وان لم يذكره كشراب ألبان الابل
ومس الكافر والصنم والابرص

(فصل في آداب قاضي الحاجة)

(يستحب لقاضي الحاجة) أي

لمريدها (بولاً) كانت (أو غائطاً) أن

يلبس نعليه (و) ان (يستتر رأسه)

للاستتار روى مرسل وهو كالضعيف

والموقوف بعمله في فضائل

الاعمال اتفاقاً (و) ان (ياخذ)

مريدها الاستنجاء بالحجر (الحجار

الاستنجاء) لما صحت من الأمر به

وحذرا من الانتشار إذا طلبها

بعد فراغه ويندب أيضا أعداد

الماء (و) أن (يقدم يساره)

أو بدلها (عند الدخول) ولونخلاله

جديد وان لم يرد قضاء حاجة

(ويمناء) أو بدلها (عند الخروج)

عكس المسجد

(قوله مرسل) لعله بالنسبة للنقل

وأما نعطية الرأس فقد رواه البيهقي

عن عائشة رضي الله عنها فليس

بمرسل كما في السنن الكبرى

للبيهقي ومختصرها ونقله في المطلب

ولكن عذرا شارح انه قد سبقه

الى ذلك شيخه في شرح الروض

ويمكن أن يكون المراد بالارسال

حذف را ومن السند وان لم يكن

الصحابي اه قاله في الاصل

قطعها (قوله اذ اليسرى للاذى الخ) في التحفة الواجبه فيها لا تكرمة فيه ولا استقذارا نه
 يفعل بالي ا ه زاد في النهاية والاياعاب لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم
 يدأ فيه بالعين وخلافه باليسار يفتضى أن يكون باليسار وفي حاشية الشبراملى على
 النهاية قدس تشكل تصوره مع قوله م ان اتقل من شريف الى أشرف روى الاشرف
 دخولا وخروجا من م - تقذرا الى اقدر روى الاقدر كذلك وان اتقل من شريف
 اشريف أو من مستقذر لمنه تخير وانه اذا اتقل من بيت الى آخر تخير وان بقاع المكان
 الواحد لا تتفاوت فاصورة مالا تكرمة فيه ولا اهانة من غير ذلك حتى يقرض فيه الخلاف
 الا أن يقال المراد الفعل الذى لا تكرمة فيه ولا اهانة كاتخذ مناع لتحويله من مكان الى
 آخر اه وكذلك القليوبى حيث قال في حواشى المحلى يقدم بينه وهو المنقول المعتمد عن
 شيخنا الرملى وان كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظرا الخ ورأيت في حاشية
 السيد عمر البصرى على التحفة مانصه الذى يتجه في جميع هذه المسائل ان المدخول اليه
 متى كان شريفا قدم اليه مطلقا ومتى كان خسيسا اقدم اليسرى مطلقا أى سواء تساوى في
 الشرف أو الخسة أو تفاوتا نظرا لكون الشرف مقتضا للتكريم وخلافه خلافه فتأمله
 ان كنت من اهله اه وفي حواشى الشبراملى وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع
 مكس مثلا فيجبه تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على
 الاستقذار العارض ولو أراد أن يدخل من أدنى الى مكان جهل انه دنى أو شريف
 فينبغي حمله على الشرافة اه سم على البهجة (قات) وبقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في
 المسجد والاقرب التخيير الخ أقول قد ينزع فيما نقله عن سم قول الایعاب وكأنه لا
 في تقديم اليسر دخولا واليمنى انصرفا الحمام والسوق وان كان محل عبادة كالسعى
 الا أن فيما يظهر ومكان الظلم وكل منكر الخ فالمسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع
 ذلك قدم الاستقذار العارض عليه وببحث الشبراملى ان القهوة أشرف من السوق
 فيقدم بينه دخولا اه ولا يخلو عن نظر وذكرت هنا في الاصل عبارات غير ما ذكرته هنا
 فراجعها - انه ان أردتها (قوله ومحل المعصية ومنه محل الصاغة الخ) قال في التحفة فيحرم
 دخولها على ما أطلته غير واحد لكن قيده المصنف في فتاويه بما اذا علم ان فيها أى حال
 دخوله كما هو ظاهر معصية كرها ولم يكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة
 دخول كل محل به معصية كالزينة ما لم يحج لدخوله أى بأن يتوقف قضاء ما ياتر به فقهه
 تائر الواقع عرفا على دخول محلها اه (قوله والمستحيم) هو المقتسل ما خوذ من الحميم وهو
 الماء الحار (قوله لانه يصير مستقذرا الخ) قال في الایعاب ومنه أخذ هذا السنوى انه يست
 تقديم اليمنى للمحل الذى اختاره من العصراء للصلاة كما يقدمها في المسجد اه واعتمده
 الجمال الرملى أيضا في النهاية وفي التحفة وغيرها من كتب الشارح فيما له دلهيل طويل يقدم
 اليسار عند بابيه ووصوله لمحل جلوسه وقال سم في حواشى المنهيج بالتخيير في وصوله لمحل

اذ اليسرى للاذى واليمنى لغيره
 وكان خلاف ذلك السوق ومحل
 المعصية ومنه محل الصاغة والحمام
 والمستحيم (وكذا يفعل في العصراء)
 فيقدم اليمنى عند وصوله لمحل
 قضاء ما لانه يصير مستقذرا وبارادة
 قضائها به وينما عند مقارفة
 (و) ان لا يحمل ذكر الله تعالى

(قوله في التحفة الخ) هذا أخذه
 الزركشى من كلام الرافعى كما
 صرح بذلك في الایعاب والنهاية
 لكنه في الامداد أقره كما في الاصل
 وكتب أيضا في شريف وأشرف
 كالكتابة ومحل المعصية المسجد
 يتجه من اهانة الاشرف وشرفين
 كمسجد ملحق بمحلة يتجه التخيير
 وبه يعلم تخيير الخطيب عند صعوده
 للمعبر وشريف ومستقذرا بالنسبة
 اليه كبيت بلصق مسجد وقذر
 وأقذر منه كغلاء بلصق سوق يتجه
 مراعاة الشريف في الاولى والا قدر
 في الناية تحفه اه أصل

جالوسه قال لان الكل اجزاء المستقدر فلا يطلب تقديم خصوص اليسار في شيء منها اه
 لكن فيه ان محل جلوسه اقدّر عما قبله (قوله أي مكتوب ذكره) فسر به لان الجمل انما يكون
 حقيقة في الاجرام وذكر الله من قبيل المعاني (قوله كل اسم معظم) في التحفة من قرآن
 وقيداه في الامداد والنهاية بما يجوز جملة مع الحدث وقال في الایعاب الذي يحل جملة مع
 الحدث وغيره فيكره جملة والحرمة في الثاني لامر خارج الخ (قوله ان قصده المعظم) خرج
 ما اذا قصده غيره أو أطلق فلا كراهة قال في الایعاب ما عليه الجلالة وغيره لا يقبل الصرف
 ثم قال وما لا يوجد تنظيمه الا في القرآن ليس من المشترك بخلاف غيره فيجوز ان يثبت شرط
 قصده ويحتمل عدم اشتراط قصده مطلقا وقوله لا يكون قرآنا الا بالقصد محله عند وجود
 الصارف ولا صارف هنا ثم رأيت الزركشي بحث فخرج هذا على حرمة التلطف به للجنب
 وهو قريب وان نظرقبه غيره وخرج بالقرآن نحو التوراة والانجيل أي بما خلا من ذلك
 عن اسم معظم اه كلام الایعاب وفي الامداد وفتح الجواد الاما علم عدم تبديله منه ما زاد
 في الامداد فيما يظهر لانه كلام الله تعالى وان كان منسوخا اه وفي حواشي الشبرا ملسي
 على النهاية الاقرب الكراهة فيما يوجد تنظيمه في غير القرآن كالأرب مثلاما تدل قرينة
 على ارادة غير القرآن (قوله ومن المعظم جميع الملائكة) أي التعظيم المقتضى للعصمة
 وفي الامداد هل يلحق بعوام الملائكة عوام المؤمنين أي صلواؤهم لانهم أفضل منهم محل
 نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في الفضول مزية لا توجد في القاضل اه
 ونقله سم عنه في حاشيتي التحفة والمنهج وأقره وتوقف في الایعاب في ذلك ثم فرق بما فرق به
 في الامداد وفي حواشي الحلبي للقيومي قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصداقة والاولياء
 أي يكره كالملائكة وبجسمه الحلبي أيضا في حواشي المنهج قال وهل يكره جعل الاسم
 المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اه وفي حواشي التحفة لسم لا يعد الشمول
 وقد تشبهه عبارتهم وفي التحفة والنهاية العبرة بقصد كتابته لنفسه والا فال مكتوب له
 وفي حاشية التحفة لسم لو قصد كتابته لنفسه المعظم ثم باعه وقصده المشتري غير المعظم فيه
 نظر قال ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن الاسم المعظم اذا أريد به غيره صار غير معظم اه
 وفي حواشي الشبرا ملسي لو نقش اسم معظم على خاتم لاشين قصدا أحدهما به نفسه
 والاخر المعظم الاقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده أو غيرهما لا بطريق النيابة
 عن أحدهما بعينه كره تغليب المعظم اه (قوله واختار الاذري الخ) في التحفة هو قوي
 المدرك وفي النهاية يمكن جملة على ما اذا خاف عليه التخصيص وقال سم في حواشي التحفة
 يمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالتحصن له جهتان فهو حرام من جهة الحل مع
 الحدث مكروه من جهة الحل له في الحل المستقدر اه (قوله ولو غفل عن تحيسته الخ) قال
 سم على البهجة فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محجولا مغيبا اه وفي الایعاب ظاهر كلام المجموع ان
 تغيبه فاطع للكراهة وان تعمد ادخاله لكنه خالف في شرح التنبية نظرا الى انه مستحب

أي مكتوب ذكره ومثله
 كل اسم معظم ولو مشتركا كالعزير
 والكريم ومحمد وأحمد ان قصده
 المعظم أو دلت على ذلك قرينة
 ومن المعظم جميع الملائكة وحمل
 ذلك مكروه واختار الاذري
 تحريم ادخال المعظم الخ لا بدلا
 ضرورة اجلالاه وتكريمه ولو
 تختم في يساره بما عليه معظم
 وجب نزعه عند الاستحباب لحرمة
 تحيسته ولو غفل عن تحيسته ما ذكر
 حتى دخل الخ لا غيبه ندبا

(قوله قال في الایعاب الخ) وما
 أشرت اليه من ان الاطلاق
 كقصده نفسه هو الذي يظهر خلافا
 لما يوهمه كلام أبي زرعة وغيره من
 انه كقصده المعظم وان ما عليه
 الجلالة لا يقبل الصرف لكن
 كلامهم في كتابته على نعم الصدقة
 يقتضي خلافا وقد يفرق بقيام
 القرينة ثمة على الصرف وانه
 ليس القصد الا القبر بخلافه هنا
 وما لا يوجد تنظيمه الا في القراءة
 الخ ما هنا اصل

(و) ان (يعتمد) ولو قائما على
يساره) وينصب يمينه بأن يضع
أصابعها على الأرض ويرفع باقيها
لأن ذلك أسهل لخروج الخارج
مع أنه المناسب (و) ان (يعتمد) ولو
في البول بالصحر أو غيره ما كان
ثم غيره إلى حيث لا يسمع لخارج
صوت ولا يشم له ريح فان لم يفعل
سن لهم الأبعاد عنه إلى ذلك
ويستلزم أيضا ان يغيب شخصه
ما أمكن (و) ان (يستتر) عن
العيون بشئ طوله ثلثا ذراع فأكثر
وقد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل
ولو بنحو ذيله ولا بد أن يكون
للساتر هنا عرض يمنع رؤية عورته
أو بأن يكون بيتا لا يعسر تسقيفه
ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من
لا يغض بصره عن عورته ممن يحرم
عليه نظرها والاوجب الستر
مطلقا (و) ان (لا يورل) ولا يتغوط
(في ما رواه كد) وان كثر ما لم يستجبر

(قول الشارح ان يغيب شخصه)
أي جميع شخصه حتى لا يراه أحد
حيث أمكنه ذلك قال في التحفة
بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان
وهو بمكة يقضي حاجته بالمقوس
على نحو ميلين منها واطاها
هذه المبالغة في البعد كانت لئلا
كانت تشار الناس عمة حينئذها أصل

له وان غيبه وفي الامداد نازع في التفتيح في هذا الحكم بأنه مخالف لقول الجمهور وبأنه
مستحب له وان ضم كفه عليه اه (قوله ولو قائما) جرى على ذلك شيخ الاسلام في شروحه
على المنهج والروض والبهجة والشارح في شروحه على المنهاج والعباب والارشاد لكن
قيد به فيها بما اذا لم يحش القائم مع اعتمادها التنجس والا فوج بين رجله واعتمدهما قال
في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاقول وبعضهم الثاني اه ويحرم عليه
اعتمادهما حيث ظن تنجس البدن لانه تضييع بالتجاسة بلا ضرورة وفي التحفة واضح انه لو لم
يأمن التنجس بالاعتماد اليمنى وسددها اعتمدها واعتمدا الخطيب الشريفي والجمال الرملي
والزيادي والشو برى وغيرهم تبعوا للجلال المحلى ان القائم يعتمدهما معا (قوله لان ذلك
اسهل الخ) قال في الايعاب هو ظاهر في الغائط لان المعدة في اليسار وأما في البول فلاق
المثانة التي هي محلها لها ميل إلى جهة اليسار فعند التعامل علمه أسهل لخروجه اه
وفي الاحياء للغزالي قال رجل لبعض الصحابة من الاعراب وقد خاصمه لأحسبك تحسبن
الخرأة فقال بلى وأين انى هم الخاذق أبعد الاثروا عدد المدروا استقبال الشيخ واستدبر
الريح وأقعى اقعاء الظبي وأجفل اجفال النعام الشيخ بن طيب الرائحة في البداية
والاقعاء ههنا ان يستوفز على صدور قدميه والاجفال ان يرفع عجزه اه من الاحياء
(قوله مع انه المناسب) أي لانه استعمال اليسار في المستقذر (قوله طوله ثلثا ذراع) هذا
في حق الجالس اما القائم فلا بد أن يكون مرتعا بحيث يستتر من سرته إلى ركبته كما
في التحفة قال في الامداد وفتح الجواد لا بد أن يكون له ارتفاع إلى سترته ولم يبين فيهما
ابتداءها وفي الايعاب من سرته إلى موضع قدميه وفي النهاية مثل الامداد وفي شرح
التقيي للخطيب لا بد من مرتفع يستر عورته الخ (قوله للساتر هنا) خرج به الساتر في القبلة
فلم يشترط فيه الشارح أن يكون له عرض كما سبأني في كلامه (قوله يمنع رؤية عورته)
قال سم في حواشي المنهج لا يعدو قائما لا كتفا بالماء لوبال وأسافل بدنه منعسة في ماء
متبرويته في تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي فليست في الحاشية
المد كورة قال م رجحا على البدنية ينبغي الاكتفاء به أي الزجاج في السترة عن القبلة لا عن
العيون اه (قوله لا يعسر تسقيفه) أي في العادة الغالبة فانه لا يحتاج للساتر المذكور
حينئذ بل يحصل الستر بالجلوس فيه وان بعد عن جدار البناء المذكور أكثر من ثلاثة
أذرع بخلاف القبلة فانه لا يكفي ذلك مع البعد عنه (قوله أو بأن يكون الخ) معطوف على
قوله بشئ طوله الخ (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الستر المذكور عن العيون مندوبا
حيث لم يكن ثمة أحدا وكان من محل نظره اليه أو يحرم نظره اليه ولكن علم غرض البصر
بالفعل عنه والاوجب السترة وفي الامداد والنهاية والعبارة لها أول وأخذ البول وهو
محبوس بين جماعة جازله الكشف وعليه م الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت
ولم يجد الا ما يحضره الناس جازله كشفها أيضا كما يحتمل بعضهم فيهما وظاهر التعبير

بالجواز في الثانية أنه لا يجب فيها قال في الامداد وهو محتمل لان ذلك مما يثبث في محله اه
وفي الابعاب ينبغي ان محله في الاخيرة اذا وثق بغضهم عنه أما اذا لم يثبث بذلك فلا ينبغي ان
يكلف الكشف حينئذ لان فيه من المشقة عليه وهلك مرواؤه ما لا يطاق تحمله فيصلى على
حسب حاله ويعيد اه وقال في النهاية الاوجه الوجوب وقار في ما أفتى به الوالد في نظيرها
من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا واجبا بان للجمعة
بدلا ولا كذلك الوقت اه ولو تعارض المستر والابعاد روى المستر والاستقبال
أو الاستدبار قدم المستر وجب بحسب الشارح في التحفة (قوله بحيث لا تعافه نفس الخ)
هذا مع قوله الاتي والكلام في المباح الخ يفيد تقييده بملكه والمباح وهو صريح التحفة
وغيرها وفي الابعاب أما المسبل وملك الغير فيحرم في قليله وان كان معه ما يكمل به
قتلين وفي كثيره وكذا في المباح ان تعين لطهره وهو محدث وقد دخل الوقت وان لم يضق
وان استصر الماء بحيث لا تعافه نفس البتة فلا كراهة في قضاء الحاجة أي البول فيه نهارا
ولا خلاف الاولي كما هو ظاهر ويحتمل أن يقال لاحرمة أيضا اذا كان مسبلا أو مملوكا
ويحتمل خلافه اه وفي حوائث المنهج لسم ينبغي في البركة الموقوفة أو المسبلة أنه يحرم
وضع يده مثلا اذا كان عليها عين النجاسة لفسادها بغمسها فيها اذا كان يستقذر الناس من
منه لا ~~كان~~ تطهيرها خارجها ثم قال وتظير ذلك الاستجمار في الجدران الموقوفة
أو المملوك فلا شك في حرمة ونبغي ان يحرم البصاق والمخاط فيها لانه يؤذي الناس
لاستقذار ذلك الخ (قوله بقرب الماء) قال في الابعاب بحيث يصل اليه كما في الجواهر
في البول والغائط الخ وفي العباب يشدب اتخاذ اناه للبول لئلا قال الشارح في شرحه
لان دخول الحشوش لئلا يخشى منه وتظهر كان النبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان
يول فيه بالبليل ويضعه تحت السرير رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفوه
والعيدان بفتح المهملة التخل الطوال المنجرد الواحد عيدانة ولا يعارضه ما رواه
الطبراني بسند جيد والحاكم وصححه من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينقع بول في طست فان
الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقع لاحتمال ان يراد بالانتقاع طول المكث وما جعل
في الاناء كما ذكر لا يطول مكثه غالبا أو ان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مر
ويؤيده قول النووي الاولي اجتنابه نهارا غير حاجة اه (قوله وهو الثقب) بفتح المثناة
أفصح من ضمها أي الخرق المستدير بالارض والمراد غير المعد لذلك قال في التحفة ولا يكفي
الاعداد هنا بالقصد اه أي بخلاف تقديم اليسار عند ارادة الجلوس لقضاء الحاجة
بوضع من الصحراء فيكني القصدمة كما تقدم قال سم وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء
الحاجة فيه مع قصد تكرار العود اليه لذلك اه (قوله السرب) بفتح أوليه (قوله لما صح
الخ) قالوا رواية قتادة ما يكره منه فقال كان يقال انه مسكن الجن ويؤيده ما في الشامل
وغيره أنهم قتلوا سعد بن عباد رضي الله عنه لما بال فيه وفي شرح البخاري للقسطلاني

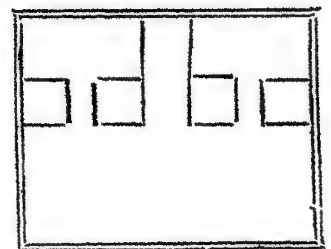
(قوله ان يحرم البصاق الخ) في أول
الكتاب الخامس من تيسير الوقوف
للمناوي مانعه بحيث بعضهم
حرمة نحو بصاق ومخاط وغسل
وسخ ظاهر في ماء موقوف على
الطهر كما مطهرة المسجد ونحوه
وان كثر ويظهر لي تقييده بما اذا لم
يستجر بحيث لا تعافه نفس البتة
والا فلا وجه للحرمة بل للنظر في
الكرامة حيث نشد بحال اه بحر وفه

مانعه قال ابن الاثير في أسد الغابة لم يختلفوا انه وجد ميتا على معقله وقد اخضر جسده ولم يشعر وابعوته بالمدينة حتى سمعوا قائلين يقول من يثروا يرون أحدا
نحن قتلنا سيد الخزرج * ج سعد بن عباد
فرميناء بسهم * فلم يخطفوا

فلما سمع الغلمان ذلك ذعروا وخفوا ذلك اليوم فوجدوه اليوم الذي مات فيه سعد بالشأم
قال ابن سيرين بينا سعد يقول قائلما اذا تمكنا فقات قتلته الجن وقبره بالمنجعة قرية من غوطة
دمشق مشهور بيزار الى اليوم اه مانقلته من القسطلاني قال في الايعاب قضيته انه
لا فرق في الثقب بين أن يكون هو الذي حفره أولا وهو محتمل ويحتمل خلافه ان بال فيه
عقب حفره لان مصيره مسكاهم بمجرد حفره يحتاج لمستند وفي التحفة قيل ونهى عن
البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل اه وفي الامداد للشارح والنهاية
للجمال الرمي والعبارة لها تم يظهر تحريمه فيها ان غاب على ظنه ان به حيوانا محترما
يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع (قوله مائعا) خرج به الحمام في الامداد
والنهاية لا يكره استديارها به خلافا لمن قال يكره لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه
لان ذلك لا يقتضي الكراهة وجرى عليه في فتح الجواهر والايعاب أيضا وقال في التحفة
كالمائع جامد يخشى عود ريحه والتأذى به ومثلها عبارة شرح المهر الزبدي (قوله أي
محمل هبوب الخ) كذلك في شرح الارشاد والجمال الرمي في النهاية زاد في الايعاب خرج
ما لو لم تكن هابة فلا كراهة حينئذ الخ وقال في التحفة أي جهة هبوب الغالب في ذلك
الزمن فيكره وان لم تكن هابة بالفعل اه قال سمحله ان كان متوقعا بوجهه والا فلا
كراهة ومنه عليه م ر ثم مشى على ان المراد مات به بالفعل قال ثم وافق م ر على ان المراد
مات به فيه بالفعل أو ظن انها مات به فيه اه (قوله ومنه) أي من هبوب الرياح المراحض
المشتركة رأيت في فتاوى السيد عمر البصري المراد بالمراحض المشتركة ما يقع
في المدارس والربط وجوار المساجد الجوامع من اتخاذ مراحض متعددة المنفذ
متحدة في البناء المعدلاستقرار النجاسة في بني بناء واسع مسقوف ويسمى في عرف أهل
الحرمين ومصر بالبيارة بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه منافذ متعددة ويبقى لكل
منفذ حائط يستتره عن الاعين له باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو معدن النجاسة
ومستقرها متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجمع فيه ما يسقط منها من الاقدار وهذه
صورتها على التقريب بالهامش وأما وجه الكراهة فيه فهو ان الهواء ينفذ من أحدها
مستقلا فاذا برز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش الى قاضي الحاجة الى آخر ما أطال به
السيد عمر ومما قاله قال في شرح مسلم المراحض جمع مراحض وهو البيت المتخذ لقضاء
حاجة الانسان أي التغوط اه (قوله بل يستدبرها في البول) قال في الايعاب والحاصل
انه ان كان يبول ويتغوط مائعا كره استقبالها واستدبرها أي يبول فقط كرهه استقبالها

مائعا (في هبوب ريح) أي محمل
هبوبها وقت هبوبها ومنه
المراحض المشتركة بل يستدبرها
في البول ويستقبلها في الغائط
المائع ثلاثي ترشش (و) ان لا يبول
ولا يتغوط

(قول الشارح في التحفة بعد
وفي رواية الملاعن الثلاث) هي في
أبي داود وغيره باسناد جيد اتفوا
الملاعن الثلاث البراذن في الموارد
وقارعة الطريق والظل قال في
الايعاب وقارعة الطريق أعلاه
وقيل صدره والمراد بالظل ما اتخذ
مقبلا او مناخا ومنه قال في المجموع
عنهم ليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة فيه
ثم قال نعم يستثنى من ذلك محمل
المعاصي كالغيبه فلا يكره ذلك فيها
بل لو قيل بنديه تنفير الهم عن ذلك
القبح بقدر الامكان لم يعد اه
مختصا من الاصل



أو يتعوط ما تعافقط كرهه استبدارها كما فهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشاش عليه اه (قوله في طريق الناس) قال في الایعاب المسلول دون المهجور اه وفي التحفة المراد به هنا كل محل يقصد لغرض كعيشة أو مقبلة فيكره ذلك ان اجتمعوا بالخائز والافلا اه (قوله وفسرهما) أي حيث قالوا وما اللعانان قال الذي يتخلى في طرق الناس أو في ظلهم وفي رواية المسلمين ومجالسهم واللعانان محمولان عن اللادعان للامبالغة ويطلبهما اللعن عادة اضيف اليهما مجازا (قوله الملاعن) مواضع اللعن والموارد طرق الماء والبراز التغوط وبأومئسورة على المختار وأما بقبحها فهو القضاء ذكره في المجموع رد على الخطابي في تغليطه رواية المحدثين له بالكسر وقيس بالغائط البول وقول الأذري والزر كشي ان البراز يعم الفضلتين قال في الایعاب وهم (قوله هو المعتد) قال في الایعاب محل كراهة ذلك ان كان نحو الطريق مباحا أو ملكا أو باذن مالكه أو ظن رضاه بذلك والاحرم حرما كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الجحر اه (قوله وقيل يحرم) صوبه الأذري وأطال في الانتصار له قال في الایعاب وهو متبعه من حيث الدليل لكن المنقول الكراهة (قوله أي من شأنه ذلك) أي لا يشترط وجود الثمرة بالفعل كما في المجموع ونقله الأذري عن الأصحاب بل يكفي ان يكون من شأنه أن يثمر وفي حواشي المنهج لسم يدخل في ذلك ما من شأن نوعه يثمر لكنه لم يبلغ أو ان الأثمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهر ما لم يعلم ان الماء يظهر المكان قبل وقت الثمرة اه (قوله ولومباحة) في حواشي التحفة اسم ان كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتجنبها به لم يعد التحريم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم ان كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه اه وفي الایعاب لو كانت الأرض له والثمرة لغيره فالذي يتبعه عدم الحرمة خلافا لما يوهمه كلام القمولى لما مر ان التجسس غير متيقن (قوله الا أن يقال الخ) كذلك الامداد وقال في التحفة وفي عومه نظر ظاهر اه وفي الایعاب لكن الذي ينبغي ان المستفاد به بالشئ أو غيره كالأكل الخ وقال في النهاية وان لم يكن مأكولا بل مشموما أو نحو (قوله يأتي تحتهما) قال في الایعاب ويكفي في حصوله اطراد العادة بذلك الى ان قال ولا يشكل على الكراهة هنا عدمها في سقى الأرض بالماء النجس لان ذلك الحاجة بخلاف هذا (قوله حال خروج الخارج) عبر شيخ الاسلام في شرح المنهج بحال قضاء الحاجة وكذلك الخطيب في الاقتناع والجمال الرملي في النهاية وغيرهم قال في التحفة امام مع عدم خروج شئ فيكره بذكر أو قرآن فقط اه قال في الایعاب بخلاف الكلام بغيرهما فانه انما يكره حال خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلافا لما يوهمه بعض العبارات اذ غاية ما يجعل النجاسة ومن هو بمحلها لا يكرهه الكلام بغير ذلك قطع الخ واعتمد الزياي والقلوبى والشورى وغيرهم الكراهة مطلقا (قوله بنحو مشى) قال في الایعاب وأكثره قيل سبعون خطوة اه قيل ولا دليل لهذا العدد ولا يصح تعليله بالاستقراء لاختلاف الناس فيه قال في الانوار ولا يبالغ فيه أى

(في طريق) رجل جالس
الناس كالظليل في الصيف
والشمس في الشتاء لما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم اتقوا اللعانين
وفسرهما بالتخلى في طريق الناس
ومجالسهم سيما بذلك لانهم يجلبان
اللعن كثيرا عادة وفي رواية
الملاعن الثلاث وفسر الثالث
بالبراز في الموارد وكرهه ذلك هو
المعتد وقيل يحرم (و) لا يقضى
حاجته (تحت شجرة مثمرة) أى من
شأنه اذ ذلك ولو لمباحة وفي غير وقت
الثمرة صيانة لها عن التلويث عند
الوقوع فتعافها الا بنفس ومنه
يؤخذ ما بحثه المصنف من ان
شرطها ان تكون مما (يؤكل
ثمرها) الا أن يقال الا بنفس تعاف
الاتقاع بالتجسس أيضا فحينئذ
لا فرق ولو كان يأتي تحتهما ما ينزل
ذلك قبل الثمرة فلا كراهة (و) ان
(لا يتكلم) حال خروج الخارج
بذكره ولا غيره لما صح من النهي عنه
فيكره (الالضرورة) فيجوز بل
يجب ان خشى من السكوت
لحق ضرره أو لغيره واختار
الأذري تحريم قراءة القرآن
(و) ان (لا يستنبي بالماء في موضعه)
بل يقتل عنه لئلا يصيبه الرشاش
فينجسه ومن ثم لو كان في متخذله
لم يقتل لفقده العلة (وان يستبرئ
من البول) بعد انقطاعه بنحو
مشى

المشي أو نحوه (قوله وتترد كـ) بالثناة وقيل بالثلثة وفي النهاية والامداد والعبارة بان
يمسح بابهام يسراه ومسجتهما من مجامع العروق الى رأس ذكره ويستتره بلطف ولا يجذبه
خلافا للبغوى لان ادمان ذلك يضره وقول أبي زرعة يضع اصبعه الوسطى تحت الذكر
والسبابة فوقه مردود بأنه من تفرد اه كلامهما وفي العباب من دبره قال الشارح من
مجامع العروق الى رأس الذكر وفي النهاية قضية كلامهم استحباب الاستبراء من العائط
أيضا ولا بعد فيه قال في الامداد ونحوه التحفة ان خشي عودتي منه لو لم يستبرأ وان كان
نادرا (قوله وغيره) قال القاضي ويقفز قفزات ويصعد أو يصعد وفي التحفة قال بهضم
ودق الارض بنحو حجر ومسح البطن أخذ من أمر غاسل الميت به اه وفي العباب المرأة
تضع اطراف اصابع يسراها على عانتها (قوله بما يظن به من عادته الخ) قال في الايعاب
قال في المجموع والختم ان ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد ان يظن انه لم يوق شي
يجري البول يحاف خروجه فنه من يحصل له هذا بأدنى عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره
ومنهم من يحتاج الى تحنن ومنهم من يحتاج الى مشي خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر
لحظة ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا أو يفتي لكل أحد ان لا ينتهي الى حد الوسوسة اه
أي لانه يضر ومن ثمة كره لغير السلس حشود كره بنحو قطن كما يأتي لانه يضر اه وفي التحفة
ويظهر انه لو احتاج في نحو المشي لمس الذكر المتحس بيده جازان عسر عليه كتحصيل حائل
بقية النجاسة (قوله لان الظاهر عدم عوده) كذلك فتح الجواد وفي الامداد والاياعاب
عدم الوجوب وان اعتاد خروج شيء لانه يمكنه اذا أحس به غسله أو مسحه فلا يلزم من عدم
الاستبراء حيثما التزم (قوله لكن اختار جمع الخ) أي مطلقا منهم القاضي حسين
والبغوى والنووي في شرح مسلم وفي شرح المنهج أنه قوى دليلا ونحوه الخطيب في شرح
التنبيه وقال الجلال الرمي في النهاية هو محمول على ما اذا غلب على ظنه خروج شيء منه بعد
الاستبراء ان لم يفعل وقتئذ من الشارح ما يخالفه (قوله يعني وصوله الخ) عبارة الامداد
عند ارادة دخوله للخلاء أو وصوله للعجل الذي أراد الجلوس فيه في الصحراء وعبارة
التحفة أي وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محل الجلوس عنه ولو الحاجة اخرى
فان أغفل ذلك حتى دخل قاله بقاءه اه ومنه يعلم ما في تعبير الشارح هنا ويجري نظيره
في قوله يعني انصرفه (قوله باسم الله) يكتب في نحوه ذبا بالاف وانما حذفت من
السمعة لكثرة تكررها ولا يزيد الرحمن الرحيم وينبغي ان لا يقصد به القرآن بل قد قيل
بتكريره وقوله أتخصن متعلق الجار والمجرور (قوله للاتباع) رواه الشيخان زاد في العباب
اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم قال في الايعاب
وينبغي ان يندب اذا الجلال للاتباع رواه ابن السني (قوله يعني انصرفه) عبر في التحفة
بقوله عند خروجه أو مقارنته اه وتقدم في الدخول معناه وفي حواشي المحلى للقلوبي
قوله خروجه أي بعد تمامه وان بعد كده ليزطويل كما مر اه (قوله مصدر الخ) عبارة

وتترد كـ بلطف ولا يجذبه وتحنن
وغيره بما يظن به من عادته أنه لم يوق
يجري البول ما يخاف خروجه
لئلا يتنجس به وانما لم يجب لان
الظاهر عدم عوده لكن اختار
جمع وجوبه (و) ان (يقول عند
دخوله) يعني وصوله لمحل قضاء
حاجته (باسم الله) أي أتخصن من
الشياطين (اللهم اني أعوذ) أي
اعتصم (بك من الخبيث) بضم
الخاء مع ضم الباء أو سكونها جمع
خبيث وهم ذكران الشياطين
(والخبيثات) جمع خبيثة وهم أناتهم
للاتباع في ذلك وانما تقدم القارئ
التعويذ لان السمعة من القرآن
المأمور بالاستعاذة له (و) يقول
(عند خروجه) يعني انصرفه منه
(عقرانك) منصوب على انه
مصدر بدل من اللفظ بفعله أو
مفعول به (الحمد لله الذي اذهب
عني الأذى

(قوله ما يخالفه) ظاهره ان الجلال
الرملي ارتضاه ونقله الأذري
والزركشي عن ابن البرزقي واقره
وكذلك الغزي وقال انه متعين
وكلام غيره يقتضيه اه أصل

(قوله ويشدب أن يزيد عقب
غفرانك الخ) فائدة تأتي على بن
عمر الحريري بنديب الذكر المذكور
عقب قضاء الحاجة عقب التي
والريح والحجامة والقصد
والخروج من أحد قبلي المشكل
ومن النقبة المنقصة تحت المعدة
وعقب الحيض اه (قوله لما يئنه
في الاصل) بين فيه ان ابن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ذلك أي الحمد لله الذي
إذا قنى لذته الخ إذا خرج من الخلاء
ثم قال قال الحافظ في السند ضعف
وانقطاع لكن للحديث شواهد
وذكر الحافظ ابن حجر شواهد
فراجعها اه

وعافاني (اللاتباع وحكمة سؤال
المفسرة اما تركه الذكر بلسانه
أو خوف التقصير في شكر
هذه النعمة العظيمة اعني نعمة
الاطعام فالهضم قسم من الخروج
ومن ثم قال الشيخ نصري **ك**ر
غفرانك مرتين والمحجب الطبري
يكسر ثلاثا (و) ان (لا يستقبل)
بقبله أو دبره (القبلة) أي الكعبة
أو بيت المقدس (ولا يستدبرها)
حال قضاء حاجته حيث استتر
بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر وقد قرب
منه ثلاثة أذرع فأقل فان فعل كره
له ذلك لما صح من النبي عنه

الاياعاب منصوب بمحذوف وجوبا اذ هو يدل من اللفظ بالقول أو على انه مفعول به أي
أسألك قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي وغيره انتهت وعلى الاول اغفر
غفرانك (قوله وعافاني) أي منه ويشدب ان يزيد عقب غفرانك ربنا واليك المصير الحمد لله
الذي إذا قنى لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذا ما يئنه في الاصل (قوله بلسانه) أي
مدة جلوسه في خلته فانه مكروه حينئذ وأما بقلبه فليس بمعنى معنونه قال السيد عمر
البصري في حاشيته على تحفة الشارح نقله عن ابن الجزري في شرح الحصن الحصين
ما نصه قالت عائشة **ك**ان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ولم تستثن حاله
من حاله وهذا يدل على انه كان لا يغفل عن ذكر الله لانه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا
بالله تعالى في كل أوقاته هذا كراهه وأما في حالة التخلي فلم يكن أحد يشاهده اكر شرع لامته
قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن الذي ذكره عند الجماع فالذكر عند
نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان حينئذ فليس
بمأمورع لسا ولا بد بنا اليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه
الحالة الحياء والمراقبة وذكر نعمة الله في اخراج هذا العدو المؤذي ولو لم يخرج لقتل
صاحبه وهذا من اعظم الذكرو لو لم يقبله باللسان اه ما نقله السيد عمر عن ابن الجزري
(قوله ثلاثا) قال في الايعاب لكن استغربه الاذرى كابن الرفعة وغيره قالوا وكلام
المعظم يقتضي عدم التكرير من أصله اه (قوله بقبله أو دبره) قال الشارح في الامداد
الاستقبال بالغائط هو الاستدبار اه قال العلامة سم في حواشي شرح المنهج ما نصه
فرع اشكل على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بلول والغائط
ولا اشكال لان المراد باستقبالها ما استقبل الشخص لها حال قضاء الحاجة وباستدبارها
جعل ظهره اليها حال قضاء الحاجة اه يجوز وفي حاشية التحفة له اذا استقبل أو استدبر
واستتر عن جهته لا يجب الاستتار أيضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج الآخر
مكشوقا الى تلك الجهة حال الخروج منه لان كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من
استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافا لما يئونه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى
استقبالها واستدبارها فعلم ان من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار عن جهة
القبلة ان استقبلها أو استدبرها فتقطن لذلك اه يجوز وفي (قوله أو بيت المقدس) أي
فالمراد من القبلة في كلام المصنف ما هو قبلة الآن او كان سابقا قبله ثم نسخ (قوله كره)
بحرمه الرافي في تذييله تعالى المتولى وفي المطلب هي الاشبه لكن المعتمد ان ذلك خلاف
الاولى كما جرى عليه الشارح في شروحه على المنهاج والارشاد والعباب وجرى عليه
الخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم فتحمل الكراهة في هذا الكتاب على الحقيقة
التي هي بمعنى خلاف الاولى (قوله عنه) أي عن فعل الاستقبال والاستدبار المقهوم من
قوله فان فعل أي الاستقبال والاستدبار كره له أي لفعل ذلك أي فعل الاستقبال

ثيما (ويحرم ذلك) أى استقبال
الكعبة واستدبارها بقرجه
حال قضاء حاجته (ان لم يكن بينه
وبينها ساتر أو) كان ولكن
(بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع)
بذراع الأذى المعتدل (أو كان
الساتر أقل من ثلثي ذراع) تعظيما
للقبلة بخلاف ما إذا كان بينه
وبينها ساتر مرتفع ثلثي ذراع
فأكثر وقد قرب منه ثلاثة
أذرع فأقل وان لم يكن له عرض
فانه لا يحرم لانه لم يخل بتعظيمها
حيث يذو ويحصل الستر بارخاء ذيله
وهذا التفصيل جمع به الشافعي
رضي الله تعالى عنه بين الأحاديث
الصحيحة

(قول الشارح واستدبارها
بقرجه) قال الجبيري في حاشية
المنهج أى وان كان جالساً على
الهيئة المعروفة من غير انحناء كما
قاله شيخنا العزيزي وغيره خلافاً
للزيادى القائل ان الاستدبار
بمعنى الخارج فلا يكون مستديراً
الا إذا انحنى حال قضاء الحاجة
على كلامه اهـ جل الليل

والاستدبار (قوله فيهما) أى في الكعبة وبيت المقدس فقد صح عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان نستقبل القبالتين يول أو غائط قال في الامداد وكونه في الكعبة للتحريم
في بعض أحواله لا يقتضى انه في بيت المقدس كذلك اذا قائل به فيه ممن يعتد
به اهـ (قوله حال قضاء حاجته) خرج بذلك غير تلك الحالة ولوقبل الخروج أو بعده
فلا حرمة وسيأتى في كلامه عدم الحرمة حال الاستنجاء (قوله وان لم يكن له) أى الساتر
عرض اعتمده الشارح في كتبه فيكنى هنا نحو العنزة ووافقه عليه الشهاب القليوبي
وخالف الجلال الرملى فاعقد أنه لا بد أن يكون له عرض بحيث يستريحوا نب العورة واعتمده
الزيادى وسم وفي حواشى المنهج اسم أيضاً للاستقبال القبلة فتغوط فقط كان القبلى ساتراً
فلا حاجة لستر آخر لان المطلوب حيث تذاسترو الدبر وقد حصل ستره بالقبلى م ر أقول
وقضية ذلك ان المعتبر ستر الفرج فقط لا الى السرة فتأمل هذا من م ر مع قوله يعتبر كونه
ساتراً الى سرته ثم راجعته فرجع عن ذلك اهـ (قوله وهذا التفصيل) أى بين كون
الاستقبال والاستدبار مع وجود الساتر بشرطه خلاف الاولى ومع عدمه حرام (قوله
جمع به الشافعي) كذلك في شرح الارشاد والمجلي والخطيب في شرح التنبية وغيرهم وعزا
الجمع المذكور ولائعنا أخذنا من كلام الشافعي شيخ الاسلام في شروحه على المنهج
والروض والبهجة والشهاب الرملى في شرح نظم الزبد والخطيب في الاقناع والشارح
في الايعاب والجمال الرملى في النهاية والزيادى في شرح المحرر وغيرهم قال الشبرايملى
في حاشيته على النهاية كان المحلى نسبة الى الامام لاخذ من كلامه اهـ وقال القليوبي
في حواشى المحلى نسبة الجمع للاصحاب كما في عبارة بعضهم كالمنهج على ضرب من التجوز
اهـ والامر كما قال اذا جمع المذكور موجود في كلام الشافعي نفسه فقد رأيت منصوصاً
عليه في الرسالة فانه ذكر فيها أولاً حديث ابى أيوب في النهي ثم حديث ابن عمر في الاباحة
ثم قال قال الشافعي ادب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان بين ظهرايه وهم عرب
لامغتسلات لهم أولاً أكثرهم في منازلهم فاحتمل أدبه لهم معينين أحدهما انهم كانوا
يذهبون لحوائجهم في الصحراء فامرهم ان لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها الساعة الصحراء
ونخلة المؤنة عليهم الساعة مذهبهم عن ان تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة الانسان
من غائط أو بول ولم يكن لهم مرتفق باستقبال القبلة ولا استدبارها الى أن قال فأمر وادأن
يكرهوا قبله الله ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراهم وهذا المعنى أشبه
معانيه وقد يحتمل ان يكون نهماهم ان يستقبلوا ما جعل قبله في صحراء غائط أو بول
لئلا يتغوط أو يبال في القبلة فتسكون قدرة بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها اذى
للمصلين قال الشافعي فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم جله فقال به
على الذهاب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق
في ان يضعوها في بعض الحالات مستقبلة القبلة أو مستدبرتها والتي يكون فيها الذهاب

لحاجته مستترافقال بالحديث جله كما سمعه بجله وكذلك يفسر في لمن يسمع الحديث
ان يقول به على عموم وجهته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه قال الشافعي ولما حكى ابن عمر
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل البيت المقدس لحاجته وهي احدى القبلتين
واذا استقبله استدبر السكينة انكر على من يقول لانتقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجة
ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فيما
نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصغراء في فرق بين الصغراء والمنازل فيقول
بالنهي في الصغراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصغراء والمنازل الخ ما قاله
في الرسالة وقد نقلت هذا من عينها ومنه يعلم ان الجمع المذكور للشافعي نفسه (قوله
الدالة على التحريم) كحديث اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها يقول
ولا غائط ولكن شرقوا أو غزبوا (قوله وعلى الاباحة أخرى) أي كحديث ذكره عند النبي
صلى الله عليه وسلم ان ناسا يكرهون استقبال القبلة بفرجهم فقال صلى الله عليه وسلم
أو قد فعلوها حوّلوا جمعة حتى الى القبلة (قوله بين من في الصغراء وغيره) فالمدار في الحل
على وجود الساتر بشرطه سواء كان في البنين أم في الصغراء وفي الحرمة على عدم
وجوده سواء كان في البنين أم في الصغراء ومن عبر كل منها بالتحريم في الصغراء أراد به
غير المحدث وحيث لا ساتر (قوله بعسر تسقيفه أولاً) بخلافه في السترة عن العيون كما تقدم
فانه اذا كان في موضع لا بعسر تسقيفه اكتفى به في السترة بعد عن جداره أكثر من
ثلاثة أذرع وعبارة شرح الروض لشيخ الاسلام ذكر يا ولو كان بينه وبين حائط هذا
البناء أكثر من ثلاثة أذرع كفى في السترة عن العيون كما هو لافي السترة عن القبلة الآن
يشق عليه التحول ولا كراهة انتهت وعبر الشارح في اليعاب بقوله الآن يشق التحول
على المقول المعتمد الخ (قوله مطلقاً) أي سواء كان بساتراً أم لا (قوله خلاف الفضل)
أي وليس هو خلاف الاولى كناية عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب له فله في الاول
أي غير المدمع الساتر خلاف الاولى فهو في حيز النسي العام وفي الثاني أي المدمع خلاف
الافضل فليس في حيز النسي بوجه الخ وفي البصر عن بعضهم ان الفضيلة والمرغب فيه مرتبة
متوسطة بين النطق والنافلة وقد اشبهت الكلام على هذا في كتابي كاشف اللثام عن
حكم التجرد قبل الميقات بلا احرام (قوله حيث لا سترة) والاسن ذلك ولم يجب كما في
شروح الارشاد والعياب للشارح والنهاية للجمال الرمل وغيرهما والكلام كما علم مما سبق
حيث لم يكن معداً لذلك (قوله جميع ما ذكره) قال في الامداد ومنه حكمة التقليد مع
اقدرة على الاجتهاد وأنه لو تحبب تخير وأنه يجب التعلم لذلك وأنه لو اختلف عليه اجتهاد
ثنين فعل ما يأتي نفعه وان محل ذلك كله ما اذا لم يغلبه انذار أو بضرة كتمه والا فلا حرج
الخ وفي اليعاب للشارح يجب تكريره لكل مرة حيث لم يكن منذ كالدليل الاول وانه

(قوله ولكن شرقوا أو غزبوا)
رواه الشيخان وهو خطاب خاص
بمن قبلتهم الجنوب كأهل المدينة
الشريفة أو الشمال كأهل
عسدين لأن هؤلاء يخرجون عن
عين القبلة لشرقوا أو غزبوا
بخلاف نحو أهل مصر ممن قبلتهم
المشرق وأهل السند ممن قبلتهم
المغرب اه أصل

الدالة على التحريم نارة وعلى
الاباحة أخرى ولا فرق في ذلك بين
من في الصغراء وغيره ومن في
مكان بعسر تسقيفه أولاً (الافى
المواضع المعذرة لذلك) فان
الاستقبال والاستدبار فيهما مباح
مطلقاً لكنه خلاف الفضل
حيث أمكن الميل عن القبلة بلا
مشقة ولو استقبلها بالساتر
المذكور جاز وان كان دبره
مكشوفاً على المعتمد ولو اشتبهت
القبلة وجب الاجتهاد حيث
لا سترة ويأتى هنا جميع ما ذكره
فمن يجتهد في القبلة للصلاة ولو
هبت ريح عن يمين القبلة
ويسارها

يجوز الاجتهاد مع قدرته على المعنى وانه يجب التعلم لذلك وجوب كفاية تارة وعين أخرى
الخ وفي حاشية الشبراملسي على النهاية عند قولها أو يضره كنهه ما نضه أى بأن تحصل له
مشقة لا تحتمل عادة وان لم تجز التيم فيما يظهر اه (قوله جازا لاستقبال والاستدبار)
وفي حاشية النهاية للشبراملسي أى حيث أمكن كل منهما دون غيره فان امكنا معا وجب
الاستدبار كما في قوله ولو تعارضا الخ وفي حواشى المنهج لابن قاسم معنى قولهم جاز
الاستقبال والاستدبار انه يجوز الممكن منهما فان امكناهما ومعنى تعارضا وهذا واضح
ولكن الزمان أحوج الى التعرض لذلك اه وظاهر ان الكلام حيث لم يمكن الاستدبار
كما صرح به سم في حواشى التحفة قال اما لو أمكن الاستدبار فيجب كما هو ظاهر اه أى
فلا يجوز له الاستقبال حيث بدأ والاستدبار (قوله فان تعارضا) أى بأن اسكن كل من
الاستقبال والاستدبار كما تقدم آتقا (قوله وجب الاستدبار) كذلك في شرح الارشاد
والايعاب له والمغنى والنهاية وهو مراد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروص وانطيط
في شرح التنبيه بقولهم ما قالوا ظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل في السترا اه أى فيجب
الاستدبار وهذا مما أطبق عليه المتأخرون ووقع في التحفة انه قال في هذه بالتحخير وعبارتها
ولو لم يكن له مدوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال
لوهبت ربح عن عين القبله ويسارها وخشى الرشاش جازا فتأمل قوله جازا ولم يقل تعين
الاستدبار وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي أحد سوأ تيه الى آخر
ما فيها فراجع منه أو من الاصل وقال سم في حواشى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول
القفال لجوازن مراده بقوله جازا أى على البديل أى جازا أمكن منهما فان امكناهما
ما في نظيره ونظير ذلك قوله الآتى في الجراح وجنى وفي القصاص قول اه كلام سم وفي
حاشية الشبراملسي عند قول النهاية وجب الاستدبار ما نضه خلافا للجب حيث جزم بالتحخير
اه وفي كونه جزم بالتحخير نظرا لظاهر فانه نقله عن القفال بصيغة التبري كما علمته من عبارة
التحفة وفي غيرها مخالفة وقد قال الهاتفي في حواشى التحفة بعد كلام نقله ما نضه وبهذا
علم ان ما نقله عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء به لي كما هي عادته اه (قوله أو حجمة)
زاد القليوبي في حواشى المحلى أو اخراج قيج أو منى أو الرقاء نجاسة فلا كراهة وان كان
الاولى تركه تعظيها لها وفي حاشية الشبراملسي زيادة أو في حبض أو نقاس لان ذلك
ليس في معنى البول والغائط اه قال القليوبي وهل المذى كالبول راجعه (قوله ان
لا يستقبل الشمس) قال الزياى في حواشى المنهج عند الطلوع أو الغروب لان هذه
الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما اذا صارت في وسط السماء فانه لا يمكن
الاستقبال الا اذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه اه (قوله ولا القمر) في فتح الجواد
ليلا وكذلك النهاية قال كما يحتمل اسمعيل الحضرمي وفي الامداد قضية اطلاقهم انه لا فرق
لكن قبه الحضرمي وأقره الزركشي بالليل وفي التحفة يحتمل الاطلاق ويحتمل التقييد

(قوله أى حيث أمكن كل
منهما) صدر عبارته في الاصل
أشكلى على بعض ضعفة الطلبة
قولهم لوهبت الربح عن عين
القبله وشمالها جازا لاستقبال
والاستدبار فلو تعارض الاستقبال
والاستدبار قدم الاستدبار
فتوهموا ان المراد بقولهم جاز
الاستقبال والاستدبار التحخير
بينهما مع امكانهما وان المراد
تتعا رضهما انه لا يمكن
الأحدهما فلا معنى لتقديم
الاستدبار وهو خطأ واضح بل
معنى قولهم جازا لاستقبال الخ
ما هنا اه

جازا لاستقبال والاستدبار فان
تعارضا وجب الاستدبار لان
الاستقبال الخش ولا يكره
استقبالها باستنجاء أو جعاع
أو اخراج ربح أو فصد أو
حجمة (ومن آدابه) أى قاضى
الحاجة (ان لا يستقبل الشمس)
و (لا القمر) تعظيها لهما لانها
من آيات الله الباهرة في كره
ذلك بخلاف استدبارهما

بالليل لانه محل سلطانه وعليه فبعد الصبح ملحق بالليل ثم رأيت عن الفقيه السعدي
 الحنفي الخ (قوله لان الاستقبال الحش) قال في الايعاب فرق ابن الصلاح بين
 الاستقبال والاستدبار بان الاول أخش لوقوع شعاعهما على القريج عنده دون
 الاستدبار والخلاف في ذلك طويل وقد ثبت عليه في الاصل فراجع (قوله اذا كان
 خاليا) أي ممن يحرم نظره الى عورته لكن مع الكراهة كما في التحفة ومآله الفارق
 والجيل وابن الرفعة وغيرهم من التجريم مردود بان كشف العورة في الخلوة جائز لا دني
 غرض وهذا منه بل قال في الامداد انه يجوز اذا كان خاليا قطع الكنه في الايعاب حكى
 الخلاف (قوله صلب) بفتح فسكون (قوله ونحوه) قال في الايعاب أو بان يجعل فيه
 نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الرشاش اليه للاتباع ويسن أن يرتادله موضعا يئمن
 لقضاء حاجته لا امر بذلك الخ (قوله وأن لا ينظر) أي بلا حاجة (قوله ولا اقرجه) قال
 في الايعاب للخلاف في تحريمه (قوله ولا يستاك) قال في شرح العباب لانه يورث
 النسب ان قال ومن الآداب ما قاله المحب الطبري تفقها وأقره الاسنوي وغيره أن
 لا يأكل ولا يشرب حينئذ ومنها أن يضع رداءه قاله صاحب الخلاص وأن يجلس على نشز
 وأن لا يبرق في بوله فانه يخاف منه آفة كما نقله الأذري ونقل غيره عن الحكيم الترمذي انه
 يتولد منه الوسواس وصفرة الاسنان وأن لا يقول أهرقت الماء بل بات للنهي عنه من
 طريق ضعف فقول الأذكار يكره فيه نظروا وحكاه في البحر عن بعض اصحابنا وزعم
 انه كذب لان البول ليس بماء لا نظر اليه لانه يسمى ماء مجازا باعتبار ما كان فلا كذب
 فيه على أنه جاء عن جميع من السلف اه (قوله لانه يورث الباسور) عبارة الايعاب بلا
 حاجة قائما كان أو قاعا المافي المذهب وغيره عن لقمان الحكيم ولم يكن نبيا اتفاقا
 الا ما شذبه عكرمة انه يورث وجهه في الكبد ويحدث منه الباسور (قوله ولو في اناه)
 وفي التحفة يحرم التبرز في موضع نسلك ضيق كالجرة والمشرع وفي شرح العباب نقلا
 عن المحب الطبري الصفا والمروة وقزح قال بخلاف عرفة ومن دافعة ومنى اسمعها وفي
 الايعاب للشارح وبجرح كراهته على الصخرات التي يندب الوقوف عليها وقياس
 ما مر في قزح الحرمه بجامع ان كلا يندب الوقوف عليه مع ضيقه اه وفي الامداد قضية
 اطلاقه حرمة ذلك في جميع السنة ويوجه بان محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها
 لاستتروا بقى الى وقت الاحتياج لها فيؤذى حينئذ ونقل ذلك جميعه الجلال الرمي في النهاية
 ثم قال ويظهر ان حرمة ذلك متفرعة على الحرمه في محل الجلوس للناس وسيأتي أن الراجح
 الكراهة قال سم في حواشي المنهج عقبه فليست أملا فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك
 وبين الطريق قريب وجري في التحفة على الحرمه أيضا (قوله بشرطه) يصح أن يجعله
 قيدا في القليل والكثير لا اشتراط كون القليل من غير المأخذ وعند الرمي من غير دم المأخذ
 الا الاستحاضة وشرط العفوع الكثير أن لا يكون أجنبيا وأن لا يختلط بأجنبي ولا يحصل

لان الاستقبال الحش (ب)
 (لا يرفع ثوبه) دفعة واحدة بل شيئا
 فشيئا (حتى يدنو) أي يقرب (من
 الأرض) فيفتحي الرفع حينئذ
 محافظة على السترا أمكن نعم ان
 خشى نجسه كشفه بقدر حاجته
 وله كشفه دفعة واحدة اذا كان
 خاليا (و) ان (لا يبول) ولا يتغوط
 مائعا (في مكان صلب) لئلا
 يترشش فان لم يجد غيره دفعه بحجر
 ونحوه (و) ان (لا ينظر الى السماء
 ولا الى فرجه ولا الى ما يخرج منه
 ولا يعث) بيده ولا يلتفت يمينا
 ولا شمالا ولا يستاك لان ذلك
 كله لا يليق بحاله ولا يبطل قعوده
 لانه يورث الباسور (وأن يسبل
 ثوبه) شيئا فشيئا (قبل اتصائه) كما
 مر (ويحرم البول) ونحوه (في
 المسجد ولو في اناه) لان ذلك
 لا يصلح له كما في خبر مسلم أي لمزيد
 استقداره بخلاف القصد فيه في
 الاناء لان الدم أخف ولذا عني عن
 قلبه وكثيره بشرطه

(و) يحرم ذلك (على القبر) المحترم

(ويكرهه عند القبر) المحترم

احترامه (و) يكره البول والغائط

(فأما الاعتذار) لأنه خلاف

الاكثر من أحواله صلى الله عليه

وسلم امام العذر كاستشفاء أو فقد

محل يصلح للجأوس أو خشية

خروج شيء من السبيل الآخر

لوجاس أو كون البول أحرقه فلم

يتمكن من الجلوس قباج وعليه

أو على بيان الجواز يحمل بوله صلى

الله عليه وسلم قائما لما أقي سبابة

قوم (و) يكره (ذلك في متحدث

الناس) كما تريد ليله نعم ان كانوا

يحتجون على معصية فلا بأس

بقضاء الحاجة في متحدثهم تنفيرا

لهم ومزانه يكره ان يتكلم حال

قضاء حاجته (فاذا عطس) حيثئذ

(حمد الله تعالى (بقليه) ولا يحرك

لسانه

(فصل في الاستنجاء)

(يجب) لأعلى الفور بل عند

خشية نجس غير محله وعند ارادة

نحو الصلاة

(قوله في متحدث الناس) * فرع *

لوتعين الماء وعلم ان ثم من لا يغض

بصره عن عورته لم يعذر بخلاف

تظيره في الجمعة لانهم توسعوا فيها

باعتذار هذا أشد من كثير منها

بخلاف انراج الصلاة عن وقتها

اه تحفة

فعله والاعتنى عن قليله فقط ومثل المسجد في ذلك كما في الاعياب رحبته لاسريه (قوله

ويحرم ذلك) أي البول ونحوه على القبر المحترم أي نفسه وفي الامداد والنهاية والعبارة

لها أطلق الادريجي بحث البول الى جداره بالبول عليه وأقرأه قال في الاعياب اذا مسه اه

أي البول وفي التحفة ويقرب قبري وفي حواشي المنهج لسم بحث حرمة به بقرب قبور

الانبياء وليس يعيد وفي التحفة قال الادريجي وبين قبور نبشت لاختلاط تربتها باجرا

الميت اه قال سم في حواشي المنهج ظاهره حرمة البول على اجزائه ولو صديد أو دما وهو

ليس يعيد لانها اجزاء محترمة لكن لعل محل ذلك اذا تحقق وجود الاجزاء في محل البول

أو ظن ذلك دون ما اذا شئت اه وفي التحفة أيضا يحرم التبريز على محترمة كعظم زادي

الامداد والنهاية مما يمنع الاستنجاء به اه (قوله عند القبر المحترم) قال في التحفة ونسبته

الكراهية في قبري أو عالم أو شهيد وفي الاعياب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي

وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلاه في الحديث بأنه مأوى الجن قبل وتحت الميزاب وفي

البالوعة اه (قوله خلاف الا كتر الخ) في اقتضاء هذه العلة للكراهية نظر اذ لانها

وخبرته صلى النبي صلى الله عليه وسلم ان يبول الرجل فأنما ضعفه البيهقي وغيره وكذا خبر

نبيه صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما رآه فعله (قوله كاستشفاء) قال في الاعياب

سبب قيامه صلى الله عليه وسلم الاستشفاء به من وجع الصاب جري على عادة العرب كما قاله

الشافعي وفي الاحياء عن الاطباء ان بولة في الحمام شتاء قائما خيرا من شرب دواء أو لعله

بما يرضيه كما في صحيح الحاكم لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي أي بأطنى ركبته من مابض

بوحدة فمجة كسجد (قوله أو على بيان الجواز) كما بحثه النووي وقال بعض محقق

المحدثين من المتأخرين هو الاظهر لان أكثر أحواله البول قاعدا (قوله سبابة قوم)

رواه الشيخان وغيرهما وفي رواية غيرهما ففتح رجله أي فرقه ما وبعده يثم ما والسبابة

بضم السين الموضع الذي يلي فيه نحو القمامة والتراب والغالب انها سهلة البنية وفي

الاعياب بحث الادريجي حرمة قائما أي بلا عذر اذا علم انه يتلوث ولا ماء أو ضاق الوقت

أو اتسع وحرمانا التضييق بالنجاسة عبثا (قوله في متحدث الناس) بفتح الدال أي مكان

تحدثهم قال في الاعياب وفي معناه كل موضع يعتاده الناس لمصالحهم كالحمام كالحمامة من نحو

حرا أو برد أو كالمعيشة أو المبيت فيه

(فصل في الاستنجاء)

هو لغة من نجوت الشجرة وانجيتها أي قطعتهما فكان المستنجي يقطع الاذى عنه وقيل

من النجوة وهي ما ستر عن الارض لانه يستتر عن الناس بها واصطلاحا كالاستجمار

والاستطابة ازالة الخارج من الفرج عنه بما ياتي لكن الاستجمار يختص بالاجمار

مأخوذ من الجمار وهي الحصى الصغار والاولان يعمان الماء والحجر (قوله عند ارادة

نحو الصلاة) أي عمية وقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة زاد في التحفة أو وضيق

وقت وفي حواشي المنهج اسم وكذا يجب الاستنجاء عند دخول الانتشار والتضع فيما يظهر اه قال الحلبي في حواشي المنهج وان كان يجزئ فيه ما تجزئ في حواشي المنهج اسم أيضا الوقضى الحاجة بمكان لا مافيه وعلم انه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي ان يجب الاستنجاء بالجرف فور التلحيف الخارج فيمتنع الاستنجاء بالجرف فيلزم فعل الصلاة بدون استنجاء اه ويجب تقديم الاستنجاء على التيمم وعلى وضوء دائم الحدث (قوله رطب) أى بشرط كونه ملوثا قال ابن الرفعة في المطالب أى في رأى العين احترازا عما لا يشاهد تلويثه وا كن هو موجود في نفس الامر (قوله كدم) أى دم الاستحاضة والبواسير وغيرهما قال في الایعاب محله في غير نحو الدم القليل الخارج من غير معدن النجاسة للعدو عنه حيث كذا أى مبسوطا في شروط الصلاة الخ (قوله على الاصل) أى في ازالة النجاسة والاكتفاء فيها بالجرف في الاستنجاء رخصة خارجة عن الاصل (قوله وان كان المحل رطبا) صرح به الجمال الرمل في النهاية وفي التحفة هنا يكره من الريح الا ان خرج والمحل رطب فلا يكره وقيل يحرم وقيل يكره ويبحث وجوبه شاذ وفي الایعاب للشارح بعد كلام طويل مانصه والحاصل ان الاقرب الى كلام الاصحاب انه لا يسن الاستنجاء منه مطلقا وان كان للتعصّل على السابق وجه وجهه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذکر في السير من التحفة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من استنجى من الريح وذکر ان الاولى ان لا يفعل لكن لم يقدّم برطوبة المحل وفي فتح الجواد يسن منه ان كان المحل رطبا وكذلك رأيت في بعض نسخ الامداد فتخلص من هذه القول ان الاستنجاء من الريح مباح على الرابع حيث كان المحل رطبا وانه بحسب ما فيه من الخلاف تعتريه الاحكام الخمسة (قوله من نحو البعرة) أى من دودة جافة أى للخروج من الخلاف في قول الشافعي هو مقابل الاظهر في المنهاج الوجوب اكتفاء بظننة التلويث وان تحقق عدده (قوله الثقبه المنفتحة) وان قامت مقام الاصل في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الافتتاح العارض مما اطبق عليه المتأخرون واما الخلق فقدم في أسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه كالانسداد العارض في ذلك وخالفهما الجمال الرمل في جري على ان الاحكام جميعها تثبت حيث لا للمفتوح ومنها اجزاء الجرف فيه (قوله وقبله المشكل او أحدهما) أى يمين الماء لازالة ما خرج منه لاحتمال الزيادة في كل واحد من الفرجين وخرج بقوله قبله المشكل أو أحدهما ثقبته التي بمحلها فيجزئ فيه الجرف لاكتفاء الزيادة وان كان مشكلا في ذاته كما في التحفة والنهاية والاسنى وغيرها قال في الایعاب وحكم الواضح في البول كما قاله الاسنوى انه ان ظهرت ذكوره وبال من فرج الرجال جازا الجرف ومن فرج النساء فلا لانه كثقبه تحت المعدة أو أنوثته فبالعكس اه (قوله وصل بوله الى جلده) كذلك في التحفة والاسنى وغيرهما قال سم في حواشي المنهج المراد وصل اليها على الاتصال فالوصل اليها بالقطع

(قوله ويجب تقديم الاستنجاء الخ) وما في المجموع مما يقتضى الوجوب مطلقا صرح الشارح في الایعاب بانه مبنى على المرجوح أن الاستنجاء من واجبات الوضوء قال العلامة المحشى في الاصل فيجعل كلام المجموع على وضوء الضرورة فلا يكون ضعيفا أو على ما اذا أراد الاكمل اذ تقديمه مندوب اه * فرع * لواقضى الحال تأخير الاستنجاء فجفف بوله في يده حتى لا يصيبه جازم ر ابن قاسم اه من الاصل

(الاستنجاء من كل رطب خارج من أحد السيلين) ولونادرا كدم (بالماء) على الاصل (أو بالجرف) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج بثلاثة أحجار وخرج بالرطب الریح وان كان المحل رطبا ونحو البعرة الجافة فلا يجب الاستنجاء من ذلك لكنه يسن من نحو البعرة وباحد السيلين الثقبه المنفتحة وقبله المشكل أو أحدهما أو ذكر ان اشتبه افيتمين الماء كقلف وصل بوله الى جلده وليس المراد بالجرف خصوصه بل هو (أو) ما في معناه

فيمضي جواز الجرح فيما على المحل وهذا ظاهر اه ومثل ذلك قول ثيب وبكر ووصل لمدخل
الذكر بقينا كما سبق في كلام الشارح (قوله كل جامد) خرج به الرطب ومنه المانع
غير الماء فلا يجوز في الايعاب ومقتضى اطلاقهم ونقله الاذري عن مقتضى كلام
القفال انه لو كان المحل رطباً بجاء أو عرق فلاقاه الخارج تعين الماء وفيه نظر بالنسبة للعرق
لعموم البلوى به أيام الصيف لاسيما في البلاد الحارة ويؤيده قول المجموع المحمول على
تقصيله اطلاق غيره لوعرق محل الاستنجاء فسال العرق عنه ولم يجاوزه عنى عنه والافلا
اه (قوله أول زوجته) أي قططه وتعدد في القاموس لزج ككفرح قطط وتعدد اه
وعبارة الايعاب ولا يلزج بكلمة رطب اه (قوله أو تناثر أجزائه كالتراب) قال في التحفة
بأن يعلق منه شيء بالمحل وينعش الماء في امس لم ينقل (قوله وجلد دبغ) أي ومن غير
المحترم جلد دبغ لانتقاله بالدبغ الى طبع الثياب فيجوز الاستنجاء به ويجزم عند الشارح
أكله مطلقاً وعند الجلال الرمي يحل أكل المدبوغ اذا كان من مذكي والاحرم سواء كان
مما لا يؤكل لحمه أو من ميتة ما يؤكل لحمه كما أوضحته في الفوائد المدنية فراجع منه ان
أردته وخرج بقوله دبغ غيره فلا يجوز ولا يجوز الاستنجاء به لانه امام طه يوم أربعين
ومحل المنع بالمطعموم على ما قاله جيع متقدمون واعقده الزركشي ويجزم به في الانوار ما اذا
استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير والاجاز وقد جزم به في العباب واقره شيخ الاسلام
في الاسنى والخطيب في شرح التبيين وغيرهما ووضعه الشارح في الامداد والاياعاب قال
في الايعاب وان كان وجهها معنى ان كان القالع هو الشعر وحده والافلا تجامه اه وفي
حواشي المنهج اسم بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمد مر هذا الاستثناء
لان الشعر متصل به اه والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يظهر بالدبغ أما جلد المفاظ
فلا يجوز ولا يجوز مطلقاً (قوله على الوجة) هذا بجسه الاذري والزركشي ولم يقيده
بالحيثية المذكورة وقال شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض هو بعيد وقال الخطيب
الشريفي في شرح التبيين الظاهر عدم الجواز والذي هنا وفي التحفة والامداد والاياعاب
اعتماده لكن بعد تقييده بالحيثية المذكورة وكذلك الجلال الرمي في النهاية قال في
الاياعاب وعليه يحمل الكلامان الخ (قوله الشرعي) في الايعاب هو التفسير والحديث
والفقه (قوله وآلته) هو ما يقع في العلم الشرعي كسائر العلوم العربية كالنحو وكذلك
الحساب والطب وغيرها (قوله الموجود اليوم) قال في الامداد بل هو أعلامها وافتاء
النووي كابن الصلاح يجوز الاستنجاء به يحمل على ما كان في زمانه من خلط كثير من
كتبه بالقوانين الفلسفية المتألفة لشرائع بخلاف الموجود اليوم فانه ليس فيه شيء من
ذلك ولا مما يؤدى اليه فكان محترماً بل فرض كفاية بل فرض عين ان وقعت شبهة
لا يتخلص منها الا بعرفته اه (قوله وجادها) أي جلد كتب العلم الشرعي وآلته قال
في الايعاب بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه يحل الاستنجاء به اه (قوله مطلقاً) أي سواء

(قوله انه لو كان المحل رطباً بجاء
او عرق الخ) وبه يعلم انه لا محل
لتردد ابن قاسم في حاشية التحفة
حيث قال فيما اذا استنجى بالماء
ثم قضى حاجته ثانياً قبل جفافه
ثم أراد الاستنجاء بالجرح هل يلزم
المحل بالاستنجاء مانع من اجزاء
الجرح فليأتل اه قال المدايني
عقبه وقضية اطلاقهم تعين الماء
اذ لم يستنوا الا العرق اج اه

من كل (جامد طاهر) لا نجس
ولا متنجس لانه لا يصلح لازالة
النجاسة (طالع) لا ما لا يقطع للاسته
أول زوجته أو تناثر أجزائه كالتراب
(غير محترم) ومنه كتب التوراة
والانجيل ان لم تبدلهما واخلها
عن اسم معظم وجلد دبغ وجلد
حوت كبير يف بحيث لو لم يكن
على الوجة بخلاف المحترم
ككتب العلم الشرعي وآلته
كالنطق الموجود اليوم وجادها
المتصل بها بخلاف جلد المصحف
فانه محترم مطلقاً

أ كان متصلاً أم منفصلاً وفي الإيعاب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الربيعي ويقسق في
 المنفصل اه قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة
 الكعبة الا أن يفرق بأن المصحف أشد حرمة وظاهراً محل حيث لم يكن نقش عليه معظم
 وقال سم في شرح مختصر أبي شجاع وفي اجزائه باجزاء الجوز الاسود تقرأ اه والذي يظهر
 لي عدمه لا سترامه بل ينبغي التردد فيه وفي حواشي المحلى للقلبي ومن المهرم جزء
 المسجد وان انفصل وجاز به عند بعض الائمة وقال شيخنا بصحة فيما يصح به ومنه
 حجارة الكعبة بالاولى من المسجد ولا تقرأان ترد فيها اه (قوله والمطهون) قال في العباب
 لنا اولنا واليهانم سواء واللبق الخ وحرمة بالمطهون لنا واليهانم سواء اعقدها شيخ الاسلام
 والخطيب الشريفي والجمال الرمي وكذلك الشارح في شرح الارشاد والعباب وغيرهم
 ووقع له هنا من التحفة انه قال اولنا واليهانم والغالب نحن اه فاقضى ذلك انه لا حرمة
 في المساوي ولكن المعتمد خلافه كما بينته في الاصل وفي الربا من التحفة المطهون لنا بان
 يكون أظهر مقاصده تناول الا دعى له وان لم يأكله الا نادراً كالبسوط اه زاد في الربا
 من الإيعاب أي المباح شرعاً كما في الكافي حال الاعتماد والرافهية كما قاله الامام وفي
 الربا من الإيعاب القول ربوي لأن قصده لطم الا دعى غالب وان سلمنا ان تناول اليهانم له
 أغلب ولا ينافي ذلك ما يأتي عن الماوردي من ان ما كان تناول اليهانم له أغلب يكون غير
 ربوي لأن كلامه مفروض فيما اذا لم يقصد لطم الا دعى غالباً ليل تمثله بالحشيش
 والتمين والنوى اه وفي الربا من التحفة فان قصده للنوعين فربوي الا ان أغلب تناول
 اليهانم له على الوجه فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده الخ ان القول
 ربوي بل قال بعض الشارحين ان النص على الشهير بهمه لانه في معناه اه وفي الثمار
 والقواكه تفصيل طويل بينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله وان حرق) أي
 العظم وليس هو عائداً الى المطهون في حواشي المحلى للقلبي في قوله كالحب بنأى ما لم يحرق
 والاجاز لوجه من المطهون وبذلك فارق العظم لانه لا يخرج بالحرق عن كونه مطعوماً
 للجن ويحرم حرق كل منهما وقيل يجوز حرق العظم اه وفي فتاوى الجمال الرمي حرمة
 حرق العظم قال الزركشي قضية كلام الرافعي تحريم أهله لكن صرح الخطابي بالحل
 واختلف في كيفية اغتذاء الجن العظم وقد أوضحته في الاصل (قوله محترم) قال في
 الامداد والذي يظهر ان المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمرتد وان جاز قتله كالزاني المحسن
 والمتهم قتله في الحاربة ثم فرق بين هذا ووجه في التيمم وغيره غير محترم فراجع الاصل ان
 أردته وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن العماد من المنع بجزء الحيوان جزء
 الحربي وفيه نظر الخ واعتمد الطهلاوي والجمال الرمي وسم والقلبي وغيرهم عدم جواز
 الاستنجاء بالآدمي مطلقاً (قوله جزء حيوان) قال في الإيعاب كصوفه وبره وشعره
 ثم قال وكذب حمار وألية خروف (قوله متصل به) قال في الإيعاب بخلاف المنفصل

والمطهون ولو غطما وان حرق
 وجزء آدمي محترم ولو منفصلاً
 وجزء حيوان متصل به ولو فارة
 على الوجه

(قوله كما بينته في الاصل) نصه
 في المجموع وغيره عن الماوردي
 والروائي فاشاركها الا دميون
 اعتبر الاغلب فان استويا
 فوجهان بناء على ثبوت الرافيه
 اه قال الشارح في الإيعاب
 وقضيته الحرمة فان الاصح ثبوت
 الرافيه ويمكن الفرق بضيق باب
 الربا ويجاب بأن هذا ينبغي أن
 أن يكون أضيق لمافيه من
 مباشرته للآدمي بخلافه نعم وانما
 جاز بالماء مع انه مطهون لنا لانه
 يدفع النجس عن نفسه أي من
 شأنه ذلك بخلاف غيره اه
 بحروفه

ولكن ليس المراد كما هو ظاهر كل منفصل بل نحو شعر الماء كقول اذهب اذهب الذي يمنع
 الاستنجاء به متصلاً لا منفصلاً بخلاف غيره لانه ان كان من ماء كقول مذكى أو من نحو سمك
 قطعوم والافجس (قوله بعد المحترم) قال في شرح العباب بخلافه بعد الاستنجاء بالرطب
 وان قلت رطوبته خلافاً للصيرى وبالجس أو المتجس فانه لا يجزئ بل يتعين فيه الماء
 وان لم تنقل النجاسة عن محلها الخ (قوله ما لم ينقل) أى المحترم وغير القالع النجاسة أى
 من الموضع الذى استقرت فيه حال خروجها وان لم تجاوز الصفحة أو الحشفة وكذا اذا
 لصق بالمحل من ذلك نحو تراب رخو أو يصيبه منه زهومة كالغظم والاعين الماء وزاد
 المحترم بأن فيه اغما ولو استجنى بخرة غليظة ولم يصل البلل الى وجهها الا تخرجان
 يمسح بالآخر وتحسب مسحتين نقله في اليعاب ويجزئ الاستنجاء بأنواع الحرير أى
 للرجال والنساء على ما في اليعاب وفي الامداد اغما يحل للنساء على الاوجه ورد قول ابن
 العماد بأنه لا فرق قال فان فرض احتياج اليه لفقد غيره مثلاً جاز للرجال حينئذ قال سم
 في حواشى المنهج وقد اعتمد مرفقاً يحرم الاستنجاء بالحرير على الرجال وجوز به نحو
 ذهب وفرق الى ان قال حتى يحرم الاستنجاء على الرجال بمشاق الحرير ولهذا يحرم أن
 يضعه تحت رأسه للنوم عليه قال سم ثم رجع أى مرفقاً اعتمد الحسل للرجال والنساء جميعاً
 وهو ما قاله ابن العماد الخ وأما الذهب والفضة فان لم يطبع أو يهيماً لذلك حل وأجزأ وان
 طبع أو هيئ لذلك حرم وأجزأ أيضاً كما اعتمد الشارح في شروحه على الارشاد والعباب
 قال سم في حاشية المنهج واعتمد مرفقاً ما اه وعبارة الخادم للزركشى نقلاً عن ابن الرفعة
 أما المطبوع كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمته ونقله عن تصريح الاصحاب
 قلت منهم الماوردى وأما يشير قول الرافعي فيما سبق ان المستجنى ينزع الخاتم والدرهم
 الذى عليه اسم الله وأيضاً فالرافعي اشترط في قطع الذهب والفضة الحشونة القالعة
 ولا يتصور ذلك في النقود والمصكوكه فهذان أمران من كلامه يرشدان الى أن تصوير
 المسئلة بذلك فلا حاجة لحمله عليه اه كلام الخادم بحروفه ومنه نقلاً ويجزئ بنحو جوهرة
 نقيصة اذا كانت خشنة وبالحرير فان نقصاً بذلك حرم (قوله سنة الجمع) أى أصلها كما في
 التصفية زاد في النهاية أما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالخر (قوله متجس) قال
 في اليعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بأن يكون معه من الماء ما لا
 يكفيه لولم يزل بالجس الذى لم يجد غيره وذكره أيضاً في الامداد من غير عز ولا بعضهم وفي
 الامداد يتجبه الحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكره وكذلك
 الحلبي في حواشى المنهج وقال سم في حواشى المنهج ظاهر كلامهم وفاقالم ربانهم عدم
 الاستنجاب لانهم انما ذكره وذلك في الاستنجاء اه (قوله دون ثلاث مسحات) في النهاية
 ونحوها التحفة وغيرها اذا حصل ازالة العين بها (قوله فالأفضل الماء) قال في اليعاب هذا
 ان لم يجد في نفسه كراهة الخرج أو نحوه مما يأتى في مسح الخف وغيره والا فالخر أفضل الخ

ويجزئ الخرج بعد المحترم وغير القالع
 ما لم ينقل النجاسة (ويسن) في القبل
 والدبر (الجمع بينهما) بان يقدم
 الجامد ثم الماء ليزيل العين ثم الاثر
 فتقل ملابس النجاسة وبه يعلم
 ما نقل عن الغزالي من انه تحصل
 سنة الجمع (ولو بجامد متجس)
 وما يجسه السنوى من حصولها
 أيضاً بعدد (دون ثلاث مسحات)
 فان اقتصر على أحدهما فالأفضل
 الماء لانه يزيل العين والاثر

(قوله على ما في اليعاب) ذكر فيه
 انه ظاهر اطلاقهم قال ويوجه
 بتظير ما هر في النقد من أن مجرد
 الاستنجاء لا يعد استعمالاً وبه
 يدفع قول السنوى ينبغى
 التفصيل بين الرجال والنساء ثم
 رأيت الزركشى أجاب بأنه
 استعمال للحاجة فهو كالترقيع
 به وبأنه للاهتمام بالنجاسة والنائي
 له وجه بخلاف الاول كما مر تنظيره
 في النقد اه أصل (قوله حل) أى
 لانه لا يعد استعمالاً كما صرح به
 في اليعاب ونقله سم في حواشى
 المنهج عن مرفق ذلك في الاصل

(قوله لان الحجر لا يزله) هذا ضابط الخفاف المانع من اجزاء الحجر كما يهضمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما لكن قال في الايعاب وقول الروياني ان أمكن ازالته به أجراً ينبغي جملة على ما اذا لم يحصل جفاف والا كان فرض ازالته بالحجر لا يجزئ لان ذات الخفاف مائة لخروجها عن محل الرخصة اه لكن فيه أنهم لم يطلقوا الخفاف بل قيدوه بقولهم بحيث لا يقلعه الحجر وحيث لم يحصل لذلك الحد ينبغي اجزاء الحجر فخره وفي فتح الجواد ان بال أو تغوط ثانياً حتى بل الأول فقط تعين الماء بالخفاف فلا يرتفع بعود الرطوبة المحاكاة للرطوبة الاولى اه وجرى عليه في الامداد والاياعاب وذ كر فحوه في التحفة ثم قال لكن قال جمع متقدمون باجزائه حيث ذكروا أنه لكون الطارئ من جنس الأول فصاروا كشي واحد وبه يعلم رد بحث بعضهم فيمن بال ثم أمنى انه يجزئه الحجر وما نقله عن جمع متقدمين اعتمد شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم وهو المعتقد قال ابن عبد الحق ويلحق بما لو كان الثاني بقدر الأول فقط ما لو زاد على ما وصل اليه الأول على الوجه لا نقص عنه الخ ولا يشترط أن يزيد الثاني على الأول بل يكفي أن يكون بقدره قال سم وهو الوجه خلافاً لما أشار اليه الكنتز لشيخنا الامام المبكرى من اعتبار زيادة الثاني على الأول ونقله عن المبكرى أيضاً الحلبي في حواشي المنهج ثم قال بخلاف ما لو كان من غير جنس الخفاف كان بال ثم جفف بوله ثم أمذى فلا يجزئ الحجر اه وسبق نحوه عن التحفة وقال القليوبي في حواشي المحلى ولومن غير جنسه كما رجع اليه شيخنا اه (قوله وان لا ينتقل) الخ قال في الايعاب محل هذا في انتقال لضرورة اليه كما يعلم مما يأتي في الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وان لم يجاوز الصفحة أو الحشفة (قوله نجس الخ) قال في التحفة أو طاهر جاف اختلط بالخارج لما مر في التراب أو رطب ولو ما لم تغير تطهيره لاعرق الا ان سال وجاوز الصفحة أو الحشفة الخ وفي النهاية قول الشارح من النجاسات يقال عليه مثله ما اذا ورد عليه شيء من الطاهرات الرطبة فان كانت جافة لم يمنع الحجر الخ وقال القليوبي قيدته بالنجس لعمومه في الرطب والجامد ومثله لو كان من الطاهرات الرطبة كبطل من أثر نحو استنجاء نعم لا يضر العرق لانه ضروري اه (قوله كرشاشه) أي رشاش الخارج منه قال في الايعاب قال في المجموع فان غير المرتفع أي العائد اليه من الرشاش وأمكن غسله وحده غسله وكفاه الاجار في نجاسة المحل اه (قوله لان مورد النص) أي باجزاء نحو الحجر وقوله الخارج خبران (قوله وان لا يجاوز الخ) في التحفة فان جاوز تعين الماء في الجاوز والمتصل به مطلقاً وكذا ان لم يجاوز وانفصل عما اتصل بالمحل فيتعين في المنفصل فقط ويظهر أخذاً مما يأتي في الصوم من العفو عن خروج مقعدة الملبس ووردها يسده ان من ابتلى بمجاورة الصفحة أو الحشفة دائماً عفى عنه فيجزئه الحجر للضرورة اه قال في النهاية بعد ايراده بقبيل وظاهر كلامهم بخالفه الا أن يحمل على من فقد الماء اه وقال القليوبي في حواشي المحلى

(وشروط) اجزاء (الحجر) لمن اقتصر عليه (أن لا يجف النجس) الخارج لان الحجر لا يزله حيث ذكروا (و) ان (لا ينتقل) عن الموضع الذي استقر فيه عند الخروج لانه حيث ذكروا على المحل نجاسة لا بسبب الخروج (و) ان (لا يطرأ عليه نجس) أجنبي (آخر) ولومن الخارج كرشاشه لان مورد النص الخارج والاجنبى ليس في معناه (و) ان (لا يجاوز) الخارج (صفحة) في الغائط وهي ما ينضم من الالبتين عند القيام (وحشفة) أو قدرهما من مقطوعها في البول

(قوله أو الحشفة) اعلم ان المعتبر في اجزاء الحجر ان لا يجاوز البول الحشفة في الذكر أو قدرهما من مقطوعها كما في الايعاب عن الاسنوى وأقره أو محل الجلب من المجهوب وملاقيه من أسفل مما يغلب وصول بوله اليه كما بحثه في الايعاب ايضاً وأما قبل المرأة فضابطه كما في الايعاب ان لا ينزل لمدخل الذكر وسواء فيه المبكر والاثيب كما صرح به في التحفة حيث قال ويتعين أي الماء في بول ثيب أو مبكر وصل لمدخل الذكر بقينا اه جل الليل

قال شيخنا الرملي وإن ابتلى به خلا فالج الخ وفي التحفة أيضا ويظهر في شعري باطن الصفحة
 أنه مثلها أي فيحزى الخ قال ولا تظن لندب أزالته فلا ضرورة لتلوته لأن تكليف أزالته
 كلما ظهر منه شيء مشتق مضاد لترخيص في هذا المحل اه (قوله مدخل الذكر) اعلم أن
 مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب أن الثيب إذا بات نزل البول إلى مدخله بخلاف
 البكر فإن البكارة تمنع دخول البول إلى مدخل الذكر كما قاله الرافي أي غالباً قال
 في التحفة وبول ثيب أو بكر وصل إلى مدخل الذكر يقيناً لا في دم حيض أو نفاس لم يتشعر عن
 محله أي لم يروجه من مدخل الذكر بخلاف البول فلها بعد الاتقطاع ولو ثيباً الاستجماء به
 أي بالخبر فيما إذا أرادت التيمم بقدر الماء ولا إعادة عليه الخ وفي الأيعاب كلام مذکور
 في الأصل منه أنه يسن للثيب الغسل بالماء مطلقاً من وجوبه من خلاف القائل بأنه لا يجوزها
 الاقتصار على الخبر بحال أي نظر الغالب من وصول البول إليه فهو مظنة له الخ (قوله
 لأن مجاوزة ما ذكر) أي الصفحة في الغائط والحشفة في البول (قوله في المنفصل) أما
 المتصل فيحزى فيه الجلامد بشرطه كما في شرح المنهج وغيره (قوله غير مطهر له) هذا
 التعبير لا يخالف عن تشويش وعبر في التحفة بقوله غير تطهيره وفيها أيضاً ما فيها أن ذلك ينجر
 إلى أنه لا يضرب جواز الاستجمار بالخبر طرقاً على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة
 إلى الخبر فاعني هذا الاستثناء فإن قلت يمكن أن يكون المراد أنه صب عليه الماء ليظهره ثم
 لم يحصل به التطهير لقله الماء مثلاً أو لعارضه عن تطهيره فلا يكون الماء حينئذ مانعاً عن
 إجراء الخبر لأن هذا لا يجنب الذي أصابه ماء تطهيره وقد استثنوه قلت لو كانوا يسمعون
 بذلك لصح تعبيرهم ولا تشويش في العبارة لكنني لم أقف على ذلك في كلام أحد وما أظنهم
 يسمعون به وفي حواشي التحفة لسم قوله غير تطهيره أن أراد غير تطهير المحل بمعنى أنه إذا
 أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب وصول ذلك الماء إليه فهذا معلوم لا يحتاج إليه وهو ليس
 مما نحن فيه لأن الكلام في الاستجماء بالخبر وإن أراد غير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم
 الوضوء على الاستجماء فأصاب ما وضوئه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع إجراء الخبر
 فهو بمنزلة مخالف لصريح كلامهم لا يقال يؤيده قوله لم لا يضرب الاختلاط بماء الطهارة
 لأنها قول محل ذلك في نجاسة عني عنها لم تجب أزالتهما والنجاسة التي في هذا المحل تجب أزالتهما
 ولا يعني عنها فيضراختلاطها بالماء نعم أن أصاب المحل بعد الاستجماء بالخبر رشاش طهارة
 فهو الوجه لم يبعد العقوف فليتأمل اه وقوله لم يبعد العقوف يخالف قول الشارح في هذا
 الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر له إذا ماء طهارة فهو الوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين
 أن يصيبه بعد الاستجمار أو قبله وحاول الهاتفي في حواشي التحفة أن يجيب عن إيرادهم
 فلم يجيب بشيء وعبارته يعني إذا ألقاه لم تطهره فالأمر حينئذ ظاهر أنه لا يكفي في الماء أما
 إذا ألقاه لم تطهره كان أصابته نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوء فيما إذا قدم
 الوضوء على الاستجماء فأصاب ما وضوئه المحل بأن تقاطر عليه شيء منه أو لم يكن ماء وضوئه

وأن لا يدخل بول المرأة مدخل
 الذكر لأن مجاوزة ما ذكرنا دوة
 جدا فلا تلحق بمائع به البلوى ولو
 تقطع الخارج تعين في المنفصل
 الماء وإن لم يجاوز ما ذكر (و) أن
 (لا يصيبه ماء) غير مطهر له وإن
 كان طهوراً أو مائعاً آخر بعد
 الاستجمار أو قبله

(قوله ولا إعادة عليها) قال في
 الأيعاب بخلاف ما علم عدم وصوله
 أو شك فيه لكن يسن غسله بالماء
 أي في مسئلة الشك وإن اقتضى
 كلام الجواهر كالجزم أنه يسن
 فيه ما ويمكن أن يقال بقضيته
 ويوجه بأن لنا وجهاً جزم به
 الماوردي ونقله القاضي عن
 الأصحاب أنه لا يجوز لها الاقتصار
 على الخبر بحال نظراً للغالب الخ ما
 هنا اه أصل (قوله عن تشويش)
 لأن المراد أن شرط إجراء الجلامد
 في الاستجماء أن لا يصيب المحل ماء
 اه أصل

فيكون الماء متعيناً أيضاً لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام اهـ وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحديثه فلا يحتاج اقوله لغير تطهيره بل هذا الاستثناء يوجب خلاف المقصود الا أن يقال لم ينبه عليه الشارح لوضوح انه حيث طهره الماء لا يحتاج للجبر كما قال الهاتفي الامر حينئذ ظاهر وبالجملة فهو غير صاف من كل الوجوه فخره (قوله لتجسهما) أي الماء والماء باع علاقتهما المحل المتجس (قوله ولو باطراف حجر) أي ثلاث اطراف الحجر زاد في التحفة وغيره ولو بطرفي حجرين لم يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد الخ وفي الايعاب للشارح والخطيب في شرح التنبيه والعبارة له ويكني حجر واحد يستجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اهـ والثلاثة الاحجار أفضل من أطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكرهه ورأيت في المطلب لابن الرفعة ما نصه فان قلت اذا كان الحجر طويلاً ينبغي أن يكون جراً الذي ذكر عليه مجزئاً كما قيل انه يجزئ اذا جره على حائط ولم يرفعه عنه قلت الحائط يشتمل على أحجار وأجر فالتعدد حاصل ولا كذلك فيما نحن فيه فانه قد يقال انه لا يجزئ لان الاسم واحد وقد يقال يجزئ لان الماء في الحجر موضع الخارج من الذكر يعد مسحة من غير مد كما ستعرفه فاذا مد فقد تجاوزا المحل فيكني الخ وفي التحفة للشارح وكيفية الاستجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان ان يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً وضراً ونزولاً فلا اهـ والذي صرح به الشارح في شروحه على الارشاد والاعباب أن المعتمد انه لا فرق بين مسحه صعوداً أو نزولاً واعتمده شيخ الاسلام والجمال الرملي وغيرهم فاني في التحفة ضعيف فقد نظرت فيه النووي في المجموع بعد نقله عن القاضي قال في الايعاب ووجه النظر ان الذي دل عليه كلامهم أنه يجزئ المسح مالم يتحقق النقل وهو المعتمد اهـ (قوله الا الماء أو صغار الخرف) هذا ضابط ما يكتفي في الاستجاء بالحجر وتسن ازالة الاثر الذي لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف قال في الايعاب خروجه من أوجه وفي حواشي المحلى للقليوبي يجب الاستجاء من الملوث وان كان قليلاً بحيث لا يزيله الا الماء أو صغار الخرف ويكتفي فيه بالحجر وان لم يزل شيئاً الخ وعلى هذا في تصورات الكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو ظاهر (قوله بشفع) أي بعد الثلاث ولا يسن هنا تثليث كما في ازالة النجاسة قال في التحفة لانهم غلبوا جانب التخفيف في هذا الباب اهـ وفي النهاية قال القول بأنه ان حصل الاتقاء بوتر سن ثنتان ليحصل فضل التثليث ثم قال أو بشفع فثلاث ثنتان للتثليث وواحدة لا يبتار مردود عملاً بلا طاقهم اهـ قال في النهاية وأما الاستجاء بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما أفق به الوالد اهـ وكذلك الشارح في الايعاب وفرق فيه بين الماء والحجر بأن الماء من يزيل فطلب منه زيادة الاستظهار والحجر مخفف وقد حصل المقصود به نعم ان بقي أثر لا يزيله الا صغار الخرف سن ازالته خروجه من خلاف من أوجه على أن الجرجاني قال لا يندب التثليث هنا في الماء الخ (قوله ويديره برقى) قال ابن الرفعة في المطلب وقول

لتجسهما وكما نافع ماله
استجى بحجر وطب أو كان
المحل منوطاً بما لا يرق على
الوجه (وأن يكون بثلاث
مسحات) وان أنقى بدونهما اللهم
الصحيح عن الاستجاء بأقل من
ثلاثة أحجار ويحصل ذلك ولو
باطراف حجر (فان لم يتق المحل)
بالثلاث (وجب الانتقاء) بالزيادة
عليها الى أن يبقى أثر لا يزيله الا
الماء أو صغار الخرف (ويسن
الايتار) ان حصل الانتقاء بشفع
لماصح من أمره صلى الله عليه
وسلم به (ويسن استيعاب المحل
بالحجر) أي بكل حجر من الثلاث
بأن يبدأ بالاول من مقدم
الصفحة اليمنى ويديره برقى الى
محل ابتدائه

(قوله ولو لم يمسحه صعوداً وضراً) لا تنة
ينقل النجاسة قال في الايعاب قال
في المجموع وفيه نظر ووجهه أن
الذي دل عليه كلام الاصحاب انه
يجزئ المسح مالم يتحقق النقل
وهو المعتمد اهـ جل البسل (قوله
والذي صرح به الشارح الخ)
عبارة الشارح في فتح الجواد
ويجزئه مسح لم ينقل النجاسة من
أعلى لأسفل أو عكسه زاد
في الاسداد وهو ظاهر خلافاً
للقاضي ولما استحسنه الأذرى
اهـ ونحوه عبارة النهاية

لأن الثاني من مقدم اليسرى
ويديره كذلك ويمر الثالث
على صفحته ومسرته جميعا
ويمن وضع الحجر على موضع
ظاهر ويديره برفق ولا يضر النقل
الحاصل من عدم الادارة وظاهر
كلامه ككلام الشيخين انه لا يجب
تعميم المحل بكل مستحقة من
الثلاث وفيه كلام ينشئ في شرح
الارشاد بما حاصله ان في كلامهم
شبه تعارض فرج جمع متأخرون
الوجوب رعاية للمدرك وآخرون
عدمه

(قوله والامر في ذلك قريب) أي
لأن نقل ما يتعذر أو يتعسر
الاحتراز عنه لا يضر سواء كان
منشؤه من الادارة أو عدمها (قوله
وهو الصحيح) لأن اشتراط ذلك
تضييق للترخصة غير ممكن الا في
ناد من الناس مع عسر شديد
وليس لهذا الاشتراط أصل في
السنة اه كلام المجموع اه أصل
(قوله وقد ضعفوا الخ) قال الامام
لوكلف أن ينقل شيئا من النجاسة في
محاوله رفعها لكان ذلك تكليف
أمر يتعذر الوفاء به فيجب العفو
تجما يتعسر الاحتراز عنه مع رعاية
الاحتياط ايعاب أصل

المصنف ويديره أي بلطف ورفق ليخفف النجاسة أي كل جزء منها بجزء طاهر من الحجر فانه
إذا فعل ذلك حصل الغرض بلا خلاف اه وقال شيخ الاسلام في شرح الروض أي قليلا
قليلا حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها اه (قوله ويديره كذلك) أي برفق الى محل ابتدائه
(قوله على صفحته ومسرته جميعا) بضم الراء وفتحها قال في الكفاية وبضم الميم مجرى
الغائط قال ابن الرقعة في المطلب وفي الثالثة الذي يظهر انه يتبدى من المقدم ولو ابتداء
من المؤخر كان أولى لأن بذلك يتبين له ان كان قد بقي على المحل شيء أو لا الخ اه ما أردت
نقله من المطلب ورأيت في الخادم للزركشي ان القفال قال في فتاويه اذا كان يمر الحجر
عليه فانه لا يرفعه فان رفع الحجر النجس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء
وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء مادام مترددا على العضو لا تحكم باستعماله فإذا انفصل
صار مستعملا فكذلك الحجر اه من خادم الزركشي ومنه نقلت (قوله موضع طاهر) أي
قرب مقدم صفحته اليمنى والثاني كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى (قوله من عدم
الادارة) وفي بعض نسخ هذا الشرح من الادارة وكذلك في بعض نسخ التحفة وفي النهاية
من الادارة والامر في ذلك قريب لكن الموافق لما في المجموع الأول فانه لما نقل عن
الخراسانيين انه يشترط الوضع على محل طاهر وأنه يضر النقل الحاصل من عدم الادارة
قال ولم يشترط العراقيون شيئا من ذلك وهو الصحيح الخ وقد ضعفوا قول الروضة واصلها
الموافق للطريقة الاولى وعبارة السيوطي في مختصر الروضة ولو أمر ولم يدروا لم ينقل أجزاء
فان نقل تعين الماء قلت قال في المجموع هذا قول المراوغة والصحيح لا والله أعلم اه ما نقله
السيوطي والمراد النقل الذي يعسر الاحتراز عنه وعبارة التحفة ولا يضر النقل
المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة اه وفي النهاية ولا يضر النقل الحاصل من الادارة
الذي لا بد منه كما في المجموع وما في الروضة من كونه مضر المحمول على نقل من
غير ضرورة اه (قوله فرج جمع متأخرون الوجوب) منهم شيخ الاسلام زكريا في كتبه
والشهاب الرمي والخطيب الشريفي والشارح والجمال الرمي وغيرهم (قوله رعاية
للمدرك) لانهم قد أوجبوا كالحديث ثلاث مسحات وان حصل النقاء واحدة واذ مسح
بكل حجر جزءا من المحل ففي الحقيقة انما هي مسحة واحدة فأى فرق بين مسح الموضوع كله
بمحجر واحد مع الانقاء وبين مسح كل جزء منه مسحة واحدة بمحجر غير الذي قبله وأيضا قد
قالوا انما وجبت الثلاث استظهارا والاستظهار انما يكون عند تكرار المسح على الموضوع
الواحد بل هذا يؤمى الى كونه منقولا كقولهم لا بد من الثلاث وان حصل الانقاء بدونها
خلافا لما لك فانه يشترط الانقاء وان حصل بواحدة فانا قلنا الثلاث لمجموع المحل كيف
يتصور انقاء قبل الثلاث حتى يجب وان حصل الانقاء بدونها مع أن الموضوع انما مسح مرة
واحدة وكيف يتصور الخلاف بيننا وبين مالك (قوله وآخرون عدمه) أي الوجوب منهم
ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزيادي وغيرهم وأفرد الكلام على ذلك الشهاب

البرلى بالتأليف وإطال في ذلك الكلام وقال انه لم ير شيخه شيخ الاسلام في المنهج وغيره
سلفا في وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة من قبل شيخ الاسلام (قوله اخذ ابظواهر
كلامهم) قال في الامداد كلام الشيخين كالصريح في عدم الوجوب الخ وكذلك كلام
الغزالي وغيره وقد بينت عبارة الشيخين وما يتعلق بذلك في كتابي القوائد المدنية فيمن يفتي
بقوله من متأخري السادة الشافعية فراجع ذلك منه ان أردته (قوله لصفة النهي عن
الاستنجاء بها) أي النبي محله حيث لا عذر أو ما مع العذر قال في اليعاب ككونه اقطع
اليسرى أو مشلولها فلا كراهة ولا حرمة الى أن قال فيه ثم ان استنجي بماء صلب باليسرى
وغسل باليسرى أو بحجر فقيه تفصيل ذكره بقوله وإذا حل الحجر للاستنجاء من البول سن
أخذه بيئته وذكره يساره ثم يحركها وحدها فان حرك بيئته أو حركها فقد استنجي
بيئته أو يضع ذكره في موضعين منه أي الحجر وضعا مجزئا ثم يحركه في ثالث فان أمره
في موضع مرتين تعين الماء وان لم يحمله أي الحجر مسح ذكره يساره على موضع منه أو من
أرض صلبة أو جدار ثم قال ولو صغر الحجر ألقى مقعده بالارض وأمسكه بين عقبيه أو
ابهاى قدميه وذكره يساره وتعامل عليه قال الشارح في شرحه فان لم يتمكن من شيء من
ذلك وضع الحجر في عينيه ولا يحركها الخ (قوله على الاصبع الوسطى) قال الشارح في
اليعاب بأن يضع خلفها السبابة والخنصر والبنصر ويستعمل المجموع ويسن له ذلك
أي الدبر يده مع الماء الخ (قوله في النقب الذي في الفرج) أقره شيخ الاسلام في الاسنى
والغرر والشارح في الامداد والخطيب وغيرهم وقال في اليعاب نظريته الزركشى
كالازرى بأنه لا أصل له (قوله عاد اليه) أي الدبر من رشاش القبل ويمكن أن يكون
مراده عاد الى المستنجي النجس وفي شرح العباب ما يفيد أنه يخشى عند غسل الدبر مع بقاء
نجاسة القبل التنجيس اما بروريده على قبله المتنجس أو بوصول الماء الذي يريد به غسل
الدبر الى قبله فيتنجس بذلك الماء وهو أوضح مما ذكره الشارح في هذا الكتاب وعبارة شرح
العباب له نصها ويوجه بعسر البداءة بغسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل لخشية التنجس به ثم
رأيت بعضهم علمه بما يؤول لما ذكرته وهو انه اذا صب الماء تطهير الدبر فقديم على محله
البول غروره عليه وهو طاهر أولى اه (قوله وبالحجر تقديم الدبر) قال في التحفة لانه أسرع
جفافا اه أي واذا جفت تعين الماء زادا في اليعاب بأنه يقدر على التمكن من الجلوس
للاستنجاء من البول وبأنه قد يحتاج للقيام لاستبراء أو مسح ذكره بجائز فقدم الدبر لانه
اذا قام انطبقت البتاء ومنع الاستنجاء بالحجر كما في المجموع عن الاصحاب لا يقال النجاسة
بسببه الى محل اجنبى الخ (قوله بعده) أي بعد خروجه من الخلاء كما في اليعاب وعبارة
الفاكهى في شرحه على بداية الهداية للغزالي وقل بعد انصرفك من محل قضاء الحاجة
ودهلهزها الخ (قوله من التفاق) قال في اليعاب يحتمل ان المراد تفاق الاعتقاد فيكون
المراد آدم تطهيره منه أو تفاق العمل فيكون المراد سؤال قلع أصوله من القوة الشهوية

أخذ ابظواهر كلامهم (و) يسن
(الاستنجاء باليسار) لا يتباع
ويكره باليسرى وقيل يحرم
لصفة النهي عن الاستنجاء بها
(و) يسن (الاعتقاد على) الاصبع
(الوسطى) في الدبر ان استنجي
بالماء لانه امكن ولا يتعرض
للباطن وهو لا يصل الماء اليه
لانه منبع الوسواس نعم يسن
للذكر أن تدخل اصبعها في
الثقب الذي في الفرج لتغسله
(و) يسن لمن يستنجي بالماء (تقديم
الماء للقبل) لانه لو قدم الدبر ربما
عاد اليه النجس عند غسل
القبل وبالحجر تقديم الدبر
(و) يسن (تقديمه) أي الاستنجاء
(على الوضوء) ان كان غير سلس
والاوجب عليه ذلك (و) يسن
للمستنجي (دلك يده بالارض) أو
نحوها (ثم يغسلها) ويكون ذلك
اعنى ذلك ثم الغسل (بعده) أي
الاستنجاء لا يتباع (و) يسن لانه
بعده (نضح فرجه وازارته) من
داخله دفعا للوسواس (و) يسن
(أن يقول بعده اللهم طهر قلبي
من النفاق وحسن فرجي من
القواحش)

كلام المصنف ان شرط الاستحكام خاص بالخارج من غير المعتاد الى أن قال الخارج من طريقه لا يشترط فيه الاستحكام (قوله وان لم يجاوز فرج المرأة) عبارة التحفة الى ظاهر الحشفة وفرج البكر والى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدميها اهـ وعبارة النهاية نحو الحشفة وعبارة شيخ الاسلام في الغرر والمراد بخروج المني في حق الرجل والبكر ورويه عن الفرج الى الظاهر وفي حق الثيب وصوله الى ما يجب غسله في الاستنجاء انتهت وكلها عبارات متحدة المعنى (قوله بذلك الجماع) أى أو الاستدخال فيما اذا استدخلت منيه وقد قضت شهوتها به كما في التحفة وغيرها قال في الاسنى هو متجه لكن تصويرهم ذلك بالجماع كما صورته به يقتضى خلافه ولعلمهم جروا في ذلك على الغالب اهـ (قوله بأن تكون بالغه الخ) هذه شروط لا مكان قضاء شهوتها الا أنها تفسير لقضاء الشهوة كما هو ظاهر وانما نهيت عليه لان تعبيرة قد يوهم ذلك وليس مراد او مثله عبارة شرعى الارشاد له اذ قضاء شهوتها هو امناؤها وقد توجب الشرط التي ذكرها من البلوغ وغيره ولا يوجد الامناء وعبارة العباب فان كانت ذات شهوة وقضتها بجماعه اغتسلت ثانيا والا فلا اهـ قال الشارح في شرحه قوله والامانصة تكن كذلك بأن كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومت في دبرها وان قضت وطرها فلا غسل عليها الا أن الخارج حينئذ منيه فحسب وخروج مني الغير من غير وطه لم تتناول النصوص الواردة ولا هو في معنى المنصوص عليه اهـ كلام اليعاب وعبارة التحفة بخلاف ما اذا لم تفضها أى شهوتها اذ لا مني لها حينئذ محتلط بالخارج اهـ (قوله مختارة) خرج به المكروهة فلا تقتضى شهوتها بذلك الجماع وهذا ذكره الرافعي في الشرح وتبعه النووي في الروضة وتبعهما على ذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والشارح هنا وفي شرحي الارشاد واعترضوه بأن الاكرام لا يمنع الشهوة وقد تعجب الزنجاني من الرافعي في ذلك كما بينته في الاصل ولذلك جرى الشارح في اليعاب على وجوبه وان كانت مكروهة حيث قضت شهوتها قال وتمثيل الرافعي به المأبعد الاعداء باعتبار الغالب اهـ (قوله مستيقظة) خرجت النائمة فلا يتصور منها قضاء الشهوة قال الزركشي في الخادم يرد عليه ان النوم لا ينافي الشهوة اهـ وهو ظاهر وقول الشارح في اليعاب ومن زعم انها أى النائمة قد تقتضى وطرها فقد أبعد اهـ لا يخلو عن نظر ولعل هذا كالذي قاله في اليعاب في المكروهة انه باعتبار الغالب ولا يخفاه ان الاحتلام قضاء وطر في النوم من غير حقيقة وطه فأى بعد في قضائه مع حقيقة الوطه وبالجملة فالمدار على حصول انزال المني منها ولذلك قال في التحفة وطئت في قبلها أو استدخلته وقد قضت شهوتها بذلك الجماع أو الاستدخال الخ فأناط الحكم على قضاء شهوتها ولم يشترط شيئا من الشروط المذكورة وهذا هو الذي يظهر نعم الصغيرة خارجة عن ذلك لعدم انزالها كما هو ظاهر (قوله كالنوم) أى على غير هيئة المتمكن فانه مظنة لخروج الحدث منه فأقاموا مظنة الحدث مقام يقينه

وان لم يجاوز فرج المرأة بان وصل لما يجب غسله ولو خرج من غير قصد أو كان الخارج منيه منها بعد غسلها ان قضت شهوتها بذلك الجماع بأن تكون بالغة مختارة مستيقظة اعتبارا للمظنة كالنوم اذ يغلب على الظن اختلاط منيها به حينئذ

(قوله وعبارة شيخ الاسلام الخ) قال في اليعاب بما اقتضاه كلام الفزالي كغيره من وجوبه بانزال المرأة مطلقا مؤول كما بينه ابن الرفعة أو ضعيف وزعم الاطباء ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها غير صحيح فقد قال صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء اهـ جل الليل (قوله وقد تعجب الزنجاني) قال اذ كيف يعلم ان المكروهة اذا جومت لا تقتضى شهوتها لانها اذا اكرهت على الوقوع في الذي يمنع خروج منيها اذ ذلك من ضروريات ذلك العمل لا اختيار لها في دفعه اهـ اصل

فرفعوا به الطهر المتيقن وان لم يتحقق خروج حدث منه بل وان استيقن واستوثق كما
تقدم في بابيه وكذلك في مسئلتنا فان اختلاط مني الرجل في المرأة غير متيقن وانما
هو مظنون فرفعوا به يقين الطهر وأما ما عظمنا الاختلاط مقام تحققه قال الشارح
في شرح العباب وأيضاً فيها قد تحقق مروره على في الرجل داخل الفرج عند قضاء
الشهوة والماء اذا مر على الماء اختلاط قطعاً فلم يرفع هنا يقين الابقين اه (قوله ولا أثر
لنزوله) أي المني لقصة الذكر فلا يوجب الغسل قال في شرح الارشاد ولا لقطعة أي الذكر
وهو أي المني فيه اذا لم يخرج من المتصل شيء كما قاله البارزي والاسنوي وأقرهما الشارح
في الابعاب أيضاً وكذلك القليوبي في حواشي المهمل وكذلك في فتاوى الجلال الرمي قال
ولا وجه للوجوب وقال سم في حواشي المنهج فيه انظر اذا تحققنا وجوده في المنفصل الخ
وقال في حواشي التحفة الوجه خلافه لان المني انفصل عن البدن ومجرد استناره بما انفصل
معه لا أثر له اه (قوله على دفعات) بضم ففتح أو ضم وسكون جمع دفعة بالضم وهي الدفعة
من الشيء ايعاب وان لم يلتذبه ولا كان له ريح تحفة (قوله وان لم يتدفق) أي لانا كنفينا
بوجود واحدة من خواصه الثلاث (قوله فلا غسل) أي لسكونه ليس منياً قال في التحفة
فان شئت في شيء أمي هو أم مذى تخير ولو بالتشهي فان شاء جعله منياً واغتسل أو مذياف غسله
وتوضأ ثم قال ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيحتمل انه
يعمل بقضية ما رجح اليه في الماضي أيضاً وهو الاحوط ويحتمل انه لا يعمل بها الا في
المستقبل اه قال سم الاحتمال الثاني هو الوجه وفي النهاية للجمال الرمي لو اختار كونه
منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك ولهذا من قال بوجوب الاحتياط
بفعل مقتضى الحديث لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لان الاصل طهارته كذا افتى به
الوالد قال الشارح في الابعاب هو محتمل ويؤيده الى أن قال ثم رأيت أبا زرعة اشار الى
خلاف ما ذكرته ثم نظره فيه وفي الامداد قضية أي كلام أبي زرعة تحريم القراءة والمكث
في المسجد وان كان شاكاً في الجنابة وهو متجه اه كلام الامداد وقضية أيضاً انه
اذا اختار كونه مذيالاً رمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان في باب الوضوء
آخر الفروض وعبارة الروضة فان اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقبل
لا يجب وليس بشيء انتم وكذلك هو في الشرح الصغير للرافعي وشرح الروض وهو يخالف
ما سبق عن النهاية وميل الابعاب ولذلك قال سم في حواشي التحفة يحتاج للفرق وفي
التحفة الذي يتقدح أي في غير الخارج منه اذا أصابه منه شيء ان الثاني لا يلزمه غسل
ما أصابه منه للشك وانه لا يقتدى به أي فيما اذا تخالف اختيارهما وقال سم في حواشي
التحفة الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانه اذا أصابه الخارج لا يلزمه غسله وان
غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في نجاسته أو يظنها الى أن قال وانه
لو اختار الخارج منه انه مني واغتسل ولم يغسل ما أصابه منه صح لغيره ان يقتدى به وان

ولا أثر لنزوله لقصة الذكر
(يعرف) المني سواء كان من رجل
أو امرأة (يتدفقه) أي خروجه
على دفعات قال الله تعالى من ماء
دافق (أولاً تبخر وجهه) وان لم
يتدفق ويلزمهما فتور الذكر
وانكسار الشهوة غالباً (أوريج
بعين) أو طلع حال كونه المني (رطباً
أوريج بياض بياض) حال كونه
المني (جافاً) وان لم يتدفق ولا
التذبه كان خرج ما بقي منه بعد
الغسل فان فقدت هذه الخواص
الثلاثة فلا غسل

(قوله وان لم يتدفق) اعلمه أشار بان
الى خلاف أبي حنيفة وكذلك مالك
وأحمد ففي أحكام أصحابنا كما في
الشرح الكبير للرافعي ونقله
الاصل اه جل الليل (قوله قال
الشارح في الابعاب هو محتمل
ويؤيده) انه شاك في جنابته ولا
حرمة مع الشك وانما يلزمه الغسل
مادام مصراً على اختيار كونه
منياً لان ذمته اشتغلت به أو
بالوضوء فلا بد من فعل واحد منهما
ثم رأيت الخ اه هذا بقية كلامه

أصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الأمر أنه شاك في أن ما أصابه وأصاب امامه
هل هو نجس أم لا ثم قال وأنه لو اختار الخارج منه أنه مذي وغسله لم يصح اقتداؤه بمن
أصابه ذلك الخارج ولم يغسله ثم قال ربي في الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك
شيء من الخارج أو لم يصبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك إذا اختار أنه مذي
ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء به لأنه يعتقد عدم انعقاد صلاته لأعنة ماله نجسه
باختياره أنه مذي بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن أصابه منه شيء لأنه لا يلزمه
غسله مطلقا وبذلك كله يتطرق في كلام الشارح في هذا التنبيه اه وفي حواشي التحفة
للهاثي كلام الشارح أصوب فان قوله الثاني لا يلزمه الخ معناه ان الآخر الذي اختار أنه
مذي إذا أصاب من اختار أنه مذي لم ينجس للشك وهو كذلك كما مر لكن لا يجوز لذلك
الآخر أن يقتدي بالذي اختار أنه مذي كما أنه لا يجوز اقتداءه من أخذ أحد الانامين
المشتبهين بنظر الطهارة وتوضأ منه بالذي أخذ الآخر ممن ما بنظر الطهارة أيضا لا عقاده
نجاسة انا صاحبه وكما لا يجوز الاقتداء بمخالفة في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبر انتهى وفي
حاشية التحفة اسم لو عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق ما اختاره فيجبه أنه يجزيه
اه (قوله ولا أثر لحوالثخانة الخ) اعلم ان الغالب في منى الرجل الثخانة والبياض وفي
منه الرقة والصقرة ولكن ليس ذلك من خواص منى لانها توجد في غيره كالرقة في المذي
والثخن في الودي ومن ثمة كان عدمها لا ينقبه ووجودها لا يفتضيه فقد يحمر منى الرجل
لكثرة الجماع ويصير كماء اللحم وربما خرج دما عسطا ومع ذلك هو في طاهر موجب للغسل
وقد يرق أو يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتهم او زيادة نفو في كلامه هنا
لم أقف عليه في غيره وقد تكلمت عليها في الاصل فراجع (قوله وجودا ولا نقدا) قال
الركشي في الخادم نعم يدل ان على ان منى في رجل اذا تحقق ان الخارج منى وشك هل هو
منى رجل أو امرأة وهذا نافع في الختمى المشكل فاذا وجدت الثخانة والبياض ومعهما
احدى خواص منى قلنا انه منى رجل لان منى المرأة رقيق اصفر الخ (قوله ولو كانت)
أى الحشفة أو قدرها من ذكره بان أى مقطوع قال في التحفة صرحوا بان ايلاج
المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء به والاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الاحكام
اه قال سم في حاشيتها قوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام هذا مع قوله أو لا متصل أو مقطوع
ثم قوله المتصل أو المنفصل فيهما ما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بايلاج الذكر
المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى انه في غاية البعد وقد وقع
البحث في ذلك مع مرفواق على انه في غاية البعد اه وفي شرح العباب للشارح نقل
الاسنوى عن البغوى انه لا يثبت بالمقطوع نسب واحسان وتحليل ومهر وعدة
ومصاهرة وابطال احرام ويقارن الغسل بأنه أوسع بايامنها ويؤيده ما في المجموع عن
الدارمي انه لا حد بايلاجه بخلاف ولا مهر اه كلام اليعاب (فائدة) أو رد السيوطي

ولا أثر لحوالثخانة والبياض في
منى الرجل والرقة والاصفرار في
منى المرأة وجودا ولا نقدا (و) اما
(بايلاج الحشفة أو قدرها) من
فاقد هاولو كانت من مبان

(قوله لان منى المرأة رقيق أصفر
الخ) وحكى ابن الصلاح عن بعضهم
انه يكون في الشتاء أبيض فحينا
وفي الصيف رقيقا وأنه يشبه رائحة
البصل واستحسنه مع غرابته اه
كلام الخادم (قوله قال في التحفة
صرحوا الخ) صرح بذلك في
الروضة وعبارتهم اولواستدخلت
ذكرا مقامو عا فوجه ان انتهت
فالاشارة بلوا هذا الخلاف كما في
الاصل

في الاشياء والنظائر من الاحكام التي تترتب على تعقيب الحشفة مائة وخمسين حكماً
فراجعها منها ان أردتها في النهاية للجمال الرمي وكما يناط الحكم بالحشفة يحصل بها
التحليل ويجب الحد بآيلاجها وتحريم به الريبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية
الاحكام اه وقد ثبت في الاصل كيفية اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو فاقدها
فراجعه منه ان أردته (قوله في فرج) لا أثر لدخولها فيما يجب غسله لانه في حكم الظاهر
بل لا بد من تعقيب جميعها فيما بعده من الباطن (قوله ولو دبراً) فائدة قال النووي
في التحقيق الايلاج في دبر امرأة كقبيلها الا في ستة احكام الاحلال والاحصان والخروج
من التعنين والايلاء ويعتبر اذن البكر والسادس لا يحصل بحال وقد يخرج من الضابط في
بعض المسائل وجه ضعيف اه (قوله أو فرج ميت) قال في الايعاب انما يجب بوطء الميت
حد ولا مهر لخروج وجهه عن مظنة الشهوة ثم تقسده العبادات وتجب به الكفارة في الصوم
والحج ذكره في المجموع عن الاصحاب قال في العياب ولا يعاد غسل الميت اه (قوله ولو
سمكة) قال في البحر قال أصحابنا في بحر البصرة سمكة لها فرج كفرج النساء يوجب فيها
سفهاء الملاحين فان كان هذا الزم الغسل بالايلاج فيها اه (قوله اذا اتى الختانان) هذا
رواية بالمعنى اذ لفظ مسلم اذا جلس بين شعبها ومس الختانان فقد وجب الغسل نعم
رواه باللفظ المذكور الشافعي وكذلك أحمد في مسنده والمراد باللقاء الختانين تحاذيهما
لا انضمامهما لعدم ايجابه العسل بالاجماع وانما يحصل التحاذي بادخال الحشفة في
الفرج اذا خلتان محل القطع في حال الختان وهو في الرجل مادون حزة الحشفة وفي المرأة
محل الجلدة المستعملة فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر ومخرج الحيض
والولد وتلك الجلدة رقيقة قائمة كعرف الديك بين الشفرين وهما محيطان بهما ويخرج
البول والحيض فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانها (قوله وان لم ينزل) هو في نفس
الحديث وعبارة بلوغ المرام للعافظ ابن حجر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل متفق عليه
زاد مسلم وان لم ينزل اه والمراد بشعبها الأربع كما في الايعاب رجلاها وشفرها وأيديها
ورجلها وأوساقها ونحوها (قوله انما الماء من الماء) رواه مسلم وأصله في البخاري أيضاً
(قوله منسوخ) هذا أطبقوا عليه وقد قال أبي بن كعب انما كان الماء من الماء رخصة
في أول الاسلام وأول الحديث المذكور ابن عباس فقال انما قال النبي صلى الله عليه
وسلم انما الماء من الماء في الاحتلام أخرجه الطبراني وأصله في الترمذي لكن لم يذكر
النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده لين لانه من رواية شريك عن أبي الحنف (قوله
جرى على الغالب) عبارة الرافعي في الشرح الصغير الحكم غير منوط بموضع الختان
لا في الذكر ولا في المحل اما الاول فمقطوع الحشفة اذا غيب قدر الحشفة لزمه الغسل
لانه في معنى الحشفة الى ان قال وأما في الهل فلانه كما يجب الغسل بالايلاج في فرج المرأة

(في فرج ولو دبراً أو فرج ميت
أو بهيمة) ولو سمكة وان لم يشته ولا
حصل انزال ولا انتشار ولا قصد
ولا اختيار ولو مع حائل كنيف لخبر
مسلم اذا اتى الختانان فقد وجب
الغسل وان لم ينزل وخبر انما الماء
من الماء منسوخ وذكر الختانين
جرى على الغالب

(قول الشارح وان لم يشته) أي
الفرج كفرج الميت أو الصغير
فانهم لا يشتهيان وأشار بان الى
الخلاف في ذلك قال الغزالي في
فتاويه لا غسل على الرجل بآيلاج
في صغير لا يشتهى ولا على المرأة
بإستدخال ذكر صبي لا يحصل لها
بأمراره وطء كإبنة اه أصل
(قوله بالايلاج فيها اه) ونقله
في الايعاب عن المجموع وعبارته
وفيه أي المجموع أيضاً أن بعض
البصرة سمكة يوجب فيها سفهاء
الملاحين وان الاصحاب أوجبوا
الغسل بالايلاج فيها لانهم احيوان
له فرج انتهت اه جل الليل

يجب بالايلاج في الدبر وكذا في فرج البهية خذ لا بالي حنيقة الخ (قوله هذا كله) أي
الحكم بإيجاب الغسل بالايلاج الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو فاقد هاتي فرج مطلقا
على كل من الموج والموج فيه على التفصيل السابق في ذكر الواضح بالذكورة وفرج
الواضح بالأنوثة (قوله عليه) أي على الخنثى متعلق بقوله لا يغسل لاحتمال ان يكون أنثى
والذ كرسعة زائدة فيه وايلاج السبعة لا يوجب الغسل على الموج ولا على الموج فيه
مطلقا سواء كان ذكر أم أنثى هذا بالنسبة للغسل وأما نقض الوضوء بذلك ففيه تفصيل
طويل ذكرته في الاصل (قوله لا يلبسه غيره) أي ولا بد من تحقق كونه منيا ولا بد ان يكون
الذي رؤى في ثوبه يمكن حصوله منه لان وجد في ثوب صبي لم يبلغ تسع سنين (قوله عن
يحتمل أن يكون له منى) ولو على ندور كصبي بلغ عمره تسع سنين (قوله لعدم احتمال كونه
من غيره) قال في الایعاب قال الزركشي وينبغي الحكم بيلوغه ان أزالناه بالغسل انتهى
وهو محتمل اه من الایعاب (قوله وان كان بظاهر الثوب) مثله الایعاب وكذلك الاسنى
والخطيب الشريفي وهو قضية اطلاق التحفة وخالفه الرمي فقال في النهاية علم عما قررناه
حصة ما قيد به الماوردي المسئلة بما اذا رأى المنى في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا يغسل
لاحتمال انه اصابه من غيره انتهى ويجرى عليه الشهاب القليوبي في حواشي الهلي وغيره
ويحتمل ان يقال لا خلاف فيما قاله الاولون محله حيث لم يحتمل كونه من غيره وما قاله
الآخرون حيث احتمل كونه من غيره كما يومئ الى ذلك كلامهم (قوله لا يحتمل حدوثه)
أي المنى بعدها أي الصلاة يعني تحقق أدائها مع وجود المنى في ثوبه فيغتسل ثم يعيدها
ومعلوم ان الزوم انما هو في الصلاة الواجبة اما المندوبة فتندب اعادة ما يندب أيضا
اعادة كل صلاة واجبة أو مندوبة مما يشترع قضاؤها احتمل انه فعلها معه احتياطا كما
يندب ذلك حيث احتمل كون المنى منه ومن غيره فيندب لهما اعادة ما صلباه معه احتياطا
قال في الایعاب ولا يلزمه ما ذاك وان اجنب احدهما يقينا اذا لم يحتمل كونه من غيرهما
ومن ثمة لم يقتد احدهما بالآخر اه (قوله وقد صر) أي في باب الحدث وسياق ما يحرم
بالحيض في بابه وتزيد الجناية على الحدث بتحريم شيئين سياق ذكرهما في كلامه (قوله
وهو انه) أي كأن دلى نفسه فيه بجعل أوطار في هوائه قال القليوبي لا غصن خارجه من
شجرة أصلها فيه كما مال الله شيخنا اه قال في التحفة هل ضابط المكث هنا كما في
الاعتكاف أو يكتفى هنا بأدنى طمأنينة لانه اغلظ كل محتمل والثاني أقرب اه وفيه أيضا
اعطاء حكم المسجد لما ظاهره انه مسجد لكونه على هيئة المساجد لان الغالب فيما هو
كذلك انه مسجد ثم قال ويؤخذ منه ان حريم زمزم يجري عليه احكام المسجد وكون
حريم البئر لا يصح وقفه مسجدا انما يظن اليه ان علم انها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم
ذلك بل احتمل انها محفورة فيه وعضده اجزاءهم على حكمة وقف ما أحاط بهم مسجد او لا
فوقف الممر للبئر كوقف حريمها اذا لظن فيها العموم المسلمين وفي شرح الارشاد والایعاب

هذا كله في ذكر الواضح وفرجه أما
الخنثى فلا يغسل بالايلاج ذكره عليه
ولا على الموج فيه مطلقا ولا بالايلاج
واضح في قبله لاحتمال الزيادة
(و) تحصيل الجناية أيضا (ب) سبب
(رؤية المنى في ثوبه) الذي لا يلبسه
غيره (أو فراش لا ينام فيه غيره)
عن يحتمل ان له منيا لعدم احتمال
كونه من غيره حيث قد ذوان كان
بظاهر الثوب ويلزمه اعادة كل
صلاة لا يحتمل حدوثه بعدها (ويحرم
بالجناية ما يحرم بالحدث) وقد صر
(ومكث) المسلم (في المسجد)
ورحبته وهوائه وجناح بجداره
وان كان كله في هواء الشارع
وبقعة وقف بعضها مسجدا

(قوله يومئ الى ذلك كلامهم)
لكن كلام الروضة يقيد بثبوت
التخلاف حيث قال النووي فيها
ثم ان الشافعي والاصحاب اطلقوا
المسئلة وقال الماوردي هذا اذا
رأى المنى في باطن الثوب فان رآه
في ظاهره فلا يغسل لاحتمال اصابته
من غيره اه وما ذكرته في الجمع
واضح جدا وكلامهم وتعليلهم
يقضي بغيره اه اصل

والنهاية ما يقيدانه لا بد من استقاضة كونه مسجد وظاهره يخالف ما سبق عن الصفه
 (قوله شاتها) قال في الايعاب بأن ملك جزاشا تعامن أرض فوقه مسجد ثم قال يجب
 القصبة وان صغر الجزء الموقوف مسجد ابدا ثم قال ولو كان النصف وقفا على جهة
 والنصف موقوفا مسجد احرم المكث فيه ووجبقت قسمته أيضا كما هو ظاهر مما قررته
 والذي يتجه وفاقا للاسنادي نذب التحية عند دخوله وان لم يصح الاعتكاف فيه وفي
 حواشي المنهج للحلي فهو مانع له عن الاسنوي وزاد اذا ساعد فيه المأموم عن الامام اكثر
 من ثلثائة ذراع لم تصح قدوته اه (قوله وتردد فيه) أي في المسجد ومنه دخول مسجد
 ليس له الاباب واحد أو أكثر ودخل من باب بقصد الرجوع منه لان عن ذلك بعد قاله
 القليوبي في حواشي الهلي (قوله أو في ضوئه) أي المسجد مما سبق من الجناح الكائن
 بجداره وكذلك يترى فمرت فيه ومنازة فيه قال في الايعاب وان مالت المنارة التي أصلها
 فيه وصارت في هوا الشارع قال الشارح في حاشيته على فتح الجواهر هل مثل الجناح ظلة
 على شارع مثلا واطراف اخشابها موضوعة على جدار المسجد بحق واطرافها الاخرى
 موضوعة بجدار ارمقابلة للمسجد أو يفرق بأن أصل الجناح كله في المسجد فاعطى
 حكمه بخلاف هذا فان الذي في المسجد انما هو أحد جانبي أصولها لا غير أو يفصل بين ان
 تكون الظلة لا تتأثر بزوال حائط غير المسجد تعطى حكمه حينئذ بخلاف ما لو كانت تتأثر
 بزوال ذلك الى ان قال ولعل هذا أقرب اه (قوله كقرب) قال في النهاية ولا يكلف
 الاسراع بل يمشى على عادته وفي الصفه ولوعلى هيئة وان حمل على الوجه ومال في الامداد
 الى انه لو دخل بنية الإقامة لم يحرم المرور وأنه يمنع دخوله على نحو سرير يحمله انسان
 بخلاف ما لو ركب انسانا أو دابة وأنه اذا دخل بقصد انه اذا وصل للباب الآخر وجع قبل
 ان يجاوزه لم يجز لانه يشبه التردد وأن السابح في نهريه كالمنار وأن من دخل فنزل بئر
 ولم يمكث حتى اغتسل جاز ولو لم يجد ماء الا فيه جاز له المكث بقدر الاستقاء منه وبتيمم لذلك
 والوجه الحرمه فيمالو جامع زوجته وهذا ما ران كما يؤخذ مما لو مكث جنب فيه هو
 وزوجته لعدا ذلهم بجزله مجامعها اه وذكري في الايعاب جميع ذلك وأقر وكذلك الجمل
 الرمي في النهاية وذكري اكثر في فتح الجواهر ولم يعزه لابن العماد (قوله فهو مال) أو اختصاص
 أو منعه منه مانع آخر ايعاب (قوله ويجب عليه التيمم) قال الزركشي ومحل وجوبه ان
 لم يجد في المسجد ماء والاوجب الاستقاء منه أو النزول اليه للفصل منه بخلاف ايعاب
 (قوله وهو الداخل في وقفه) وحيث لم يجد غيره جاز له المكث بالمسجد جنبه بالتيمم كما هو
 ظاهر قال الشارح في الايعاب ويبحث الادعي - له بما جلب اليه من خارج وبتراب
 أرض الغير اذا لم يعلم كراهته لانه مما يتساح به عادة قال نعم لا يدع باعضائه غبارا بل يتقضه
 فيها اه (قوله فلا يمنع من المكث فيه) قال مر في النهاية فله دخوله ان أذن له فيه مسلم
 أو وجد ما يقوم مقام اذنه فيه ودعت حاجته الى دخوله سواء كان جنبيا أم لا اه وفي

شأته القول صلى الله عليه وسلم
 لا احل المسجد لحائض ولا جنب
 حسنه ابن القطان (وتردد
 فيه) أو في ضوئه مما ذكر لانه
 يشبه المكث بخلاف العبور نعم
 هو خلاف الاولى الا لعذر كقرب
 ومحل حرمة المكث والتردد اذا
 كانا (غير عذر) فان كانا لعذر كان
 احتمل فاعلق عليه باب المسجد
 أو خاف من الخروج على تلف نحو
 مال جاز له المكث للضرورة ويجب
 عليه التيمم ويحرم بتراب المسجد
 وهو الداخل في وقفه اما الكافر
 فلا يمنع من المكث فيه لانه لا يعتد
 حرمة (و) يحرم على المسلم أيضا

(قوله وان لم يصح الاعتكاف فيه)
 ويفرق بان ملحظها التعظيم وهو
 مطلوب للبعض كالكل وملحظه
 ان يكون في مسجد خالص لما يأتى
 فيه انه لو اعتمد على رجل في المسجد
 وأخرى خارجة لم يصح فاندفع
 الاعتراض عليه الخ وفي حواشي
 الحلبي الخ ما هنا اه أصل (قوله
 تتأثر بزوال ذلك) أي فانما حينئذ
 منسوبه للمسجد وغيره ولا صرح
 لأصل الاباحة ولعل هذا الخ ما هنا
 اه أصل

حواشي المحلى للقلبي يمنع من الدخول الا باذن بالغ مسلم أولئك واستفتاء من العلماء
أولصلحة لنا وأحد الامور كاف كما صرح به ابن عبد الحق وشرح شيخنا لا يخالف ذلك
لمن تأمله فان دخل بغير ذلك عزرو ودخلوا اما كتبهم كذلك اه وأما الحائض فتتبع من
المكث في المسجد كالمسئلة كما صرح به الشارح والجمال الرملي وغيرهما وجرم به الشيخان
وغيرهما واطال الشارح في الایعاب الكلام على ذلك والخلاف فيه (قوله قراءة القرآن)
قال في الامداد والنهاية والعبارة للنهاية - يت تلفظ به بحيث أسمع نفسه مع اعتدال سمعه
ولم يكن ثمة فحول لفظ اه زاد في التحفة وبشارة الاخرس وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع
ما فيه في شرح العسباب لا بالقلب اه وفي الامداد خرج ما نسخت تلاوته وبالله لسان
اجراؤها على قلبه والنظر في المصحف وتحريك لسانه ووجهه بحيث لا يسمع فالواجب انه
لا يحرم ونحوه في النهاية وزاد ما ورد من كلام الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والتوراة والانجيل اه (قوله ولو لحرف منه) جرى على ذلك شيخ الاسلام زكريا
والخطيب الشريفي والجمال الرملي وغيرهم (قوله بقصد القراءة) ومنه كما في المجموع
لو كان يقر في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بأية فيحرم قراءتها عليه ذكره القاضي لانه
يقصد القرآن للاحتجاج (قوله لا يقرأ الجنب) بكسر الهمزة على النسي وبضعها على
الخير جمع النسي (قوله حسنه المنذري) ما يوجد في نسخ الكتاب من انه حسنه الترمذي
من تحريف النساخ وان تابعت النسخ عليه وتواترت وانما هو المنذري ولذلك عبرت به نعم
الذي صححه الترمذي هو حديث على رضي الله عنه لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسلم
عن القرآن شيء سوى الجنبه قال في الایعاب اختار ابن المنذر والدارمي وغيرهما ما روى
عن ابن عباس وغيره انه يجوز للحائض والجنب قراءة كل القرآن اه وهو قول للشافعي
قال البيهقي في المعرفة قال الشافعي وأحب للجنب ان لا يقرأ القرآن لحديث لا يثبت أهل
الحديث اه قال الزركشي الصواب اثبات هذا القول في الجديد قال وقال بعض المتأخرين
هو مذهب داود وهو قوي فانه لم يثبت في المسئلة شيء يحجب به والاصل عدم التحريم اه
والمذهب الاقل وهو التحريم (قوله اذ لم يقصدها) أي القراءة هذا اعتمد شيخ الاسلام
والخطيب والشارح والجمال الرملي وغيرهم (قوله ذكره) أي ذكر القرآن وعبارة الروض
فلا تضر قراءة بنية الذكر انتهت قال في الاسنى أي ذكر القرآن اه فالمراد بذكر القرآن ما في
القرآن مما يستعمل في الذكر قال ابن شهبة في شرحه الكبير على المنهاج قول المصنف فحل
اذا كاره يفهم أن قوله ادخلوه باسلام آمنين يا يحيى خذ الكتاب بقوة ليس كذلك لانها ليست
اذا كارا وهو قضية كلام المصنف في كتابه الاذكار وسوى في شرح المذهب بين النوعين اه
قال الشارح في الایعاب يجاب أي عن الاذكار بأن كلامه في الكتب الفقهية أولى بالاعتقاد
منه في الكتب الحديثية ومن ثمة جرى عليه القمولي وغيره الخ (قوله أو وعظته الخ)
ظاهر كلامه انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظم له الا في القرآن كسورة الاخلاص وبين

(قراءة القرآن) بلسانه ولو لحرف
منه (بقصد القراءة) وحدها أو مع
غيره بالقوله صلى الله عليه وسلم
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا
من القرآن حسنه المنذري اما اذا
لم يقصدها بأن قصد ذكره
أو وعظته أو حكمه

(قوله كما صرح به الشارح) اما
تصریح الشارح بذلك في التحفة
نعم الذميمة الحائض أو النفساء تمنع
منها أي القراءة والمكث في
المسجد بلا خلاف كما في المجموع
وبه يعلم لم يشذوه شيخنا على ما قبله
في موضع آخر وذلك لغلط حدتهم
اه وصرح باعقار ذلك في الفتح
واصله والایعاب واما الرملي فالذي
في النهاية لا قرب حمل المنع على
عدم حاجتها الشرعية وعدمه على
وجود حاجتها الشرعية اه فهو كما
تري مخالف لما جرى عليه الشارح
وقال في المفتي نعم الحائض والنفساء
عند خوف التلويث كالمسئلة اه
فاحفظ ذلك اه جل الليل

وحده كالسملة أو أطلق فلا يحرم
لأنه لا يكون قرآناً بالقصده نعم
تجب قراءة الفاتحة في صلاة جنب
فقد الطهورين لضرورة توقف
صحة الصلاة عليها

(فصل في صفات الغسل)

(وأقل الغسل) الواجب (ثلاثة رفع
الجنابة) في الجنب والحيض
والنفاس

(قوله كنية الرجل رفع حدث
الحيض غلطاً) المراد بالغلط هنا
استقادان ما عليه هو الذي نواه
على خلاف ما في الواقع وليس
المراد بالغلط سبق لسانه إلى غير
ما أراد أن ينطق به اذ مجرد سبق
اللسان لا أثر له لأن الاعتبار بما
في القلب قاله سم في حواشي الغرر
وصرح بذلك الشارح في فتح الجواد
وعبارته وإن نوى الأصغر غلطاً من
الأصغر إليه بانظن أنه حدثه
ارتفعت الجنابة عن مغسوله أي
الأصغر وهي صريحة فيما ذكره سم
اه جهل الليل وكتب على قوله
المراد بالغلط هنا الخ أي فإن المراد
بالغلط الجهل بانظن أن غسل
أعضاء الوضوء بنية رفع حدث
الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي
عن الأصغر حنفياً بجبري

ما يوجد تنظمه خارج القرآن وظاهر كلام الشارح في التحفة وغيرها كشروجه على
الارشاد والعباب يفيد أنه المنقول كما بينته في الأصل ومن جمله ان الشارح قال في
الاياعاب بعد كلام طويل مانصه وهو ظاهر في انه يجوز للجنب قراءة القرآن جميعه اذالم
يقصده واعتمده الخطيب الشربيني أيضاً قال في المغنى بل أفق شخى أى الشهاب الرملى
بأنه لو قرأ القرآن جميعاً لا يقصد القرآن جازله اه واعتمده الجلال الرملى أيضاً وما لشيخ
الاسلام الى خلافه قال في الاسنى لكن امثلهم تشهرون بأن محل ذلك فيما يوجد تنظمه في غير
القرآن كالآية المذكورة أى وهى سبحان لذي سخر لنا هذا الآية للركوب والبسمة
والحمد لله وان ما لا يوجد تنظمه الا في القرآن كسورة الاخلاص وآية الكرسي يمنع منه
وان لم يقصده القرآن وبذلك صرح الشيخ أبو على والاسم تاذ أبو طاهر والامام كاحكام
عنهم الزركشى ثم قال ولا بأس به اه وذكر ذلك في شرح البهجة الكبير أيضاً وزاد مانصه
قد يقال ينبغي اجراء هذا في الفتح على الامام في الصلاة ويفرق بأنهم احتاطوا في الموضوعين
للعباداة اه وما الى التفصيل المذكور بين ما لا يوجد تنظمه الا في القرآن فيحرم وبين
ما يوجد في غيره فيجوز في شرح البهجة الصغير والتحريم (قوله وحده) أى المذكور من
ذكره وما عطف عليه قال الاذرى في قوت المحتاج والحاصل أربع صور أن يقصد
القراءة وهى مع الذكر فيحرم فيه ما أوالذكر والدعاء والتبرك فلا تحريم أو يطلق فلا يحرم
على الأصح اه قال الاسنوى في شرح المنهاج يأتى نظيرها في الصلاة عند قول المصنف
ولو نطق أى المصلى بنظم القرآن اه (قوله أو أطلق) قال في الامداد والنهاية كأن جرى به
لسانه بلا قصد شئ اه (قوله في صلاة جنب) أى للعرض فقط فلا يجوز له التسفل بالصلاة
ولا قراءة غير الفاتحة فيها قال في الايعاب مثلها في ذلك قراءة آية الخطبة وقراءة سورة
منذورة نذرهما في وقت فقد الطهورين فيه وهو قريب ويحتمل في الثانية خلافه لأن المنذور
قد يسلك به مسلك جائز الشرع الخ ولا يحل من المصحف ووطء الحائض والمكث في المسجد
لأنه لا ضرورة اليه الا اذا تم ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء وان لم يمتد الاعادة فانه
يستطيع به قراءة ما شاء من القرآن ومن المصحف ذكر تحووه في التحفة والاياعاب وغيرهما

(فصل في صفات الغسل)

الواجب أو لسبب مما سئل له الغسل اذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة
الاعتداد به وفي المندوب من جهة كماله وبما تقرره علم ان في عبارته شبه استخدام لأنه أراد
بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب والمندوب وبالصغير في موجه الواجب وفي أقله
وأكمله الأعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل فان الواجب في
الغسل استيعاب البدن مقروناً بالنية وهذا الأقل له ولا أكمل (قوله في الجنب) لو كان
عليها حدث حيض فنوت رفع الجنابة أو عكسه غلطاً صح كافي التحفة والنهاية وغيرهما
زاد في النهاية وان كان مانواه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً

في الخائض والنفساء أي رفع حكم ذلك أو استحبابه ما يتوقف على الغسل (أو فرض الغسل) أو الغسل المفروض أو الواجب أو أداء الغسل (أو رفع الحدث) أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن وهو أفضل من الإطلاق أو الطهارة للصلاة في حق الجنب وما بعده لتعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ولا التزام رفع المطلق رفع المقيد

(قوله وعكسه مع العمد) كما يدل عليه تعاليهم إيجاب الغسل في النفاس بأنه دم حيض يجمع وتصرحهم بأن النفاس من أسماء الحيض وذلك دال على أن الاسم مشتق وقد جزم بذلك في البيان واعدة الأسنوي اه كلام النهاية أصل (قوله ما لم يقصد المعنى الشرعي) كما هو ظاهر ككنة الاداء بالقضاء وعكسه الآتي اه كلام التحفة أصل (قوله وفي الامداد للشارح الخ) وهو لا ينافي قوله في شرح الزيد بعدم ارتفاعه عن الرأس لأن مراده عدم ارتفاع الأكبر عنه لا الأصغر كما يفهمه صنيعه في شرح الزيد جل الليل

كما عهده الوالد خلافا لبعض المتأخرين اه وسبق في الوضوء عن الشارح خلافه وكأنه المراد ببعض المتأخرين في كلام النهاية ومثل ذلك ما لنوى جناية جماع وقد احتمل أو عكسه فيصح مع الغلط وفي شرح العباب للشارح لو قصد بالجنابة مدلولها اللغوي وهو البعد وأراد مع ذلك البعد عن نحو الصلاة ارتفع الحيض بنيتها ولو عدا كما يحسنه الزركشي ثم قال ويبحث أيضا أن ذلك يأتي في نية الجنب الحيض ورد بأن الحيض لا يستعمل لغة بمعنى البعد فلا يصح قصده به وقد يجاب بأنه يصح استعماله في البعد عن نحو الصلاة مجازا شرعا تسمية للسبب باسم المسبب فاذا قصد ذلك في نية الصحة وعليه يحمل كلام الزركشي اه (قوله في الخائض والنفساء) قال في النهاية يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد الخ قال في التحفة ما لم يقصد المعنى الشرعي الخ ومفهومها في الإطلاق الصحة خلافا لمفهوم فتح الجواد وصريح الامداد والابواب من عدمها في الإطلاق وفي التحفة فيما إذا نوى الأصغر غلطا وعليه الأكبر يرتفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير راسه لأنه لم ينو الاستحباب إذ غسله غير مطلوب الخ وفي النهاية ارتفاع الحدث عن الرأس ونقله عن افتاء والده وفي الامداد للشارح يشترط هنا جميع ما مر من أي في الوضوء ومنه أنه يجب على سائر المني نية نحو الاستباحة إذ لا تكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه بخلاف سائر البول فان ذلك يجزيه هنا وأنه لو نوى من أحدا أنه غير مانواه أجزأه الخ (قوله أي رفع حكم ذلك) تقدم في الوضوء ما يتعلق به إذا راجعه (قوله ما يتوقف على الغسل) أي كوطء منقطة الحيض والنفاس ولا فرق بين وطء الحلال والحرام كالزنا على المعتقد قال الحلبي في حواشي المنهج سبق في هامش الوضوء اجزائية استحبابه ما ذكر وإن لم يخطئه شيء من مفرداته ولا يخفى أنه يأتي تظهير ذلك هنا الخ وخروج بما ذكره ما لا يتوقف على الغسل قال القليوبي في حواشي المحلى فلا تصح نية نحو مس المحضف من الصبي إذا قصد حاجته تعلقه كالوضوء اه (قوله أو أداء الغسل) قال في العباب أو نية الغسل عن الحيض أو عن حدثه قال في التحفة وكذلك الغسل للصلاة فيما يظهر كالتطهارة للصلاة السابقة في الوضوء اه (قوله وهو أفضل) أي رفع الحدث الأكبر أو عن جميع البدن أفضل من إطلاق الحدث خروجا من استحكال الزركشي كالأذرع اجزاء ذلك ومن غير ذلك مما بينته مع جواب في الأصل (قوله وما بعده) أي بعد الجنب وهو الحيض والنفاس وهذا ما قبل قولنا أولانية رفع الجنابة في الجنب الخ يعني أن نية رفع الجنابة في الجنب خاصة بنية رفع الحيض في الخائض خاصة بنية رفع النفاس في النفاس خاصة على التفصيل الذي قدمته وإن ما بعده تلك النيات الثلاث الخاصة وهو استحباب ما يتوقف على الغسل أو فرض الغسل الخ في حق كل من الجنب والخائض والنفساء (قوله ولا يستلزم رفع المطلق) أي الحدث المطلق عن كونه أكبر أو أصغر أو عن جميع البدن رفع المقيد بكونه أكبر أو أصغر

أو بجميع البدن لأن رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها (قوله فيها) أي في نية
رفع الحدث وهو مقابل قوله في غير رفع الحدث (قوله كما مر في الوضوء) أي مع الفرق بينه
وبين أجزائه الوضوء وكذلك نية الطهارة لا تسكني كما سبق عن الإيعاب (قوله وانف
جدع) أي قطع بدال مهملة من الجذع وهو القطع إيعاب أي يجب غسل ما ظهر منه مما
بشره القطع فقط إذا بطئه لا يجب غسله في غير النجاسة سواء جدع انفه أم لا تطير ما تقدم
في الوضوء (قوله والافسكامة) أي في الوضوء مثلها عبارة الامداد وظاهره يوههم مخالفة
الوضوء لما هنا قبل الاوابس كذلك بل ان لم يكن لها غور وجب هنا وغتة والافلا فيهما
وعبارة الإيعاب وشقوق ما لم يكن لها غور كما مر في الوضوء انتهت (قوله ومن فرج بكر
الخ) معطوف على قوله من نحو صماخ أي حتى ما ظهر من فرج الخ وما يده من فرج البكر
دون ما يده من فرج الثيب فيختلف الوجوب في الثيب والبكر (قوله وما تحت قلقة
الاقلاق) القلقة بضم القاف واسكان اللام ويقطعها ما يقطعها الخاتن من ذكر الغلام
قال في الاسنى ويقال لها غرلة بمججمة مضمومة ورامسا كنة اه (قوله باطن عقد الشعر)
أي المزمع بنفسه كما في التحفة قال وان كثرة احتمال في الامداد والايعاب بالعفو
عامة قد بدفعه وينبغي كما في الإيعاب نذب قطع المعقود دخوا من خلاف من أوجبه
(قوله وشعر نبت بها) أي بالعين قال في التحفة وان طال وكذلك الزيادة في شرح المهرر
والحلي وقال سم انظر اذا طال وخرج عن الانف وقال القليوبي في حواشي المحلى وان
خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمد وان نقل في الإيعاب
عن الأذرى وأقره ان محل العفو في شعر لم يخرج من نحو العين والواجب غسل الخارج
وفي التحفة لو تنف شعرة لم يغسلها ووجب غسل محلها مطلقا اه قال في الإيعاب وهو ما ظهر
بعد قطعها وان وصل الماء إلى أصلها خلا فالله ما وردى وتبه الاسنوي ثم قال وكذا الوبق
طرفها قطع ما لم يغسل أي لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتف
(قوله الضفائر) باضاد بالفاء خلا فان وهم فيه (قوله كثيرة) عدمها في الرحيمية
نحو من ثمان وعشرين سنة وذكر الفاكهي في شرح بداية الهداية للغزالي أكثر من
ذلك (قوله نعم يسن الخ) هذا استثناء من نذب قرن النية للتسمية وغسل الكفين فانه هنا
قرنها بالقراغ من الاستنجاء (قوله ان يقرن النية) أي نية رفع الجنابة (قوله بعد فراغه
منه) أي من الاستنجاء وهذا لا يكمل أو على رأى الرافعي واللوغارنت النية الغسلة التي
طهرت النجاسة كفت للخبث والحدث (قوله قد يغفل عنه) أي عن محل الاستنجاء في حالة
الغسل فاذا لم يغسله عقب الاستنجاء وغفل عنه في حالة الغسل لزم منه عدم صحة غسله
(قوله أو يحتاج إلى المس) أي انه اذا لم يغفل عنه يحتاج لما ذكرنا إلى كفة في لف خرقه
على يده قال في الإيعاب واستشكل قوله يحتاج للمس بأنه يمكنه الغسل بدونه ويرد بأنه قد
يحتاج إليه اعراض فلا إشكال الى ان قال قال الزركشي واقدنبه النووي على أمر مهم

فيها ولا يكفي نية مطلق الغسل
كما مر في الوضوء (واستيعاب
جميع شعره) وظفوه ظاهرا
وباطنا وان كنف (و) جميع
ظاهر (بشره) حتى ما ظهر من
نحو صماخ الاذن وانف جدع
وشقوق لا غور لها والافسكامة
في الوضوء ومن فرج بكر أو ثيب
اذا عقدت لقضاء حاجته او ماتحت
قلقة الاقاف فلا يجب غسل باطن
عقد الشعر وباطن فم وانف
وفرج وعين وشعر نبت بها
أو بالانف ثم يجب نقض الضفائر
اذا لم يصل الماء إلى باطن الشعر
الابه (ويجب قرن النية بأول
مفسول) فلو نوى بعد غسل جزء
وجب إعادة غسله (وسننه) كثيرة
منها الاستقبال والتسمية مقرونة
بالنية وغسل الكفين كالوضوء
فيهما نعم يسن ان يغسل من نحو
ابريق ان يقرن النية بغسل محل
الاستنجاء بعد فراغه منه لانه قد
يغفل عنه أو يحتاج إلى المس
فيتم نقض وضوءه (و) منها (رفع
الاذى) الطاهر ركني ومخاط
والنجس الحكمي

لمكن يلزمه فوات سنة البداءة بأعلى البدن لكنه يغتفر بالنسبة لهذا الأمر المهم اه قال
في التحفة وهذا حقيقة أخرى وهي انه اذا نوى كذا ذكر ومن بعد النية ورفع جنبته اليد
كما هو الغالب حصل بيده حدث اصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية
رفع الحدث الاصغر لتعذر الاندراج حينئذ اه (قوله وان كفى له) أي للآذنى
المذكور والحدث وهذا هو الراجح في المذهب لكن يشترط في الطاهر ان لا يغير الماء تغيرا
يمنع اطلاق اسم الماء وان لا يمنع وصول الماء الى ما تحته من البشرة وفي النجاسة الهيبة
ان يزول النجاسة بغسله وان يكون الماء الذي هو دون القلتين واردا على المتنجس
وان لا تتغير الغسالة ولو تغير يسيرا وان لا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يشربه المغمول
وبعطيه من الوسخ فان اتى شرط من ذلك حكمه بيقا الحدث كأنه ثبت فله ان المظلة
لا يظهر محلها عن الحدث الا بعد تدبيرها مع الترتيب قال في الايعاب فلو اغتسل بدون
ترتيب في نهر ألف مرة مثلاً لم يرتفع حدثه وبه يلغز فيقال جنب الغمس في ماء طهور وألف
مرة بنية رفع الجنابة وليس بيده مانع حسي ولم يظهر اه قال العلامة سم وقع السؤال
هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحته قبلها اذا الحدث انما يرتفع بالسابعة
فلا بد من قرن النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل
في رفع الحدث الخ (قوله الكامل) قيد الوضوء به اشارة الى ان للشافعي قولاً بتأخير غسل
قدميه للاتباع أيضاً ولذلك قال القاضي حسين يتخير بين تقديمهما وتأخيرهما والصحة
الروائية لكن الراجح ان الاول أفضل ولكن يحصل بالتأني أصل السنة وكذلك اذا أخر
الوضوء أو أتى به في أثناء الغسل والاول رواه الشيخان والثاني البخاري وفي التحفة يسن له
استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته الخ وقال سم في حواشي التحفة افق
شيخنا الشهاب الرملى بعدم سن اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرّة الاولى بخلاف
غسل الكفين قبل الوضوء اذا احدث بعده من اعادته لبطالانه بالحدث اه (قوله رفع
الحدث الاصغر) أي نية تجزئية مما مر في الوضوء كما عبر به في التحفة وفي النهاية فظاهر
كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخر عنه اه لكن
في شرح الارشاد للشارح انه ينوي به عند تأخير سنة الوضوء كما لو لم يكن عليه حدث
اصغر ويدل لما في النهاية تعليل التحفة بالخروج من خلاف موجب القائل بعدم الاندراج
بل قال سم في حاشيته على التحفة ان كلامها كالصريح في ذلك لكنه قال في حاشيته على
المنهج الوجه انه ينوي سنة الغسل اذا حدث بل ان نوى ذلك عمدا فهو متلاعب لا يقال
فيه نية ان ينوي به رفع الحدث خروجاً من الخلاف لانا نقول اذا أخره لم يبق حدث فاداً أراد
رفع الحدث فليقلد القائل ببقائه ان جاز تقليده بخلاف ما اذا لم يؤخره فان الحدث باق
فيمكن قصده رفعه ايضاً من خلاف من لا يرى اندراجهم هكذا تحرر مع مر الا ان يقال
لا مانع على الصحيح من استحباب نية رفع الحدث خروجاً من الخلاف وان لم يبق حدث على

وان كفى له غسله (ثم) بعد
ازالته (الوضوء) الكامل
للااتباع فتأخيره أو بعضه من
الغسل خلاف الأفضل وينوي
به سنة الغسل ان تجردت
جنبته من الحدث الاصغر
والآذنى به رفع الحدث الاصغر
(ثم) بعد الوضوء

(قوله حصل بيده حدث اصغر)
محله اذا نوى رفع الجنابة حتى من
يده أيضاً وأطلق وأما اذا صرف
النية حين غسل محل الاستنجاء
عن اليد فقط فلا يحتاج الى شيء
عما ذكره ويخلص من هذه
الدقيقة كذا اقتره شيخنا المصنف
روح الله روحه وظاهره جواز
تفريق النية في الغسل كالوضوء
وبه صرح في التحفة فقال عند
قول المنهاج وله تفريقها على
اعضائه في الاصح مانعه وظاهر
ان خلاف التفريق باق في الغسل
فاحفظه اه جل اليسل وكتب
على قوله وظاهره جواز تفريق
النية في الغسل وصرح به الجبيري
في حاشية شرح المنهاج وكذا
محمي شرح المنهاج اه جل الليل

الصحيح الآن يقال لاحاجة لذلك لانيه نحو الوضوء ترفع الحدث فلا وجه لجوازنية رفع
الحدث مع عدم وجوده بلا تقليد فليحذر اه كلامهم (قوله مواضع الانعطاف) أي
والالتواء قال في التحفة بأن يوصل الماء إليها حتى يتيقن انه أصاب جميعها ثم قال ويتأكد
ذلك في الاذن بأن يأخذ كفاً من ماء ثم يميل اذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لبساطنه
و بحث تعين ذلك على الصائم للامن به من المفطر اه وفي النهاية كالامداد قول الزركشي
يتعين محمول على التأكد (قوله ثم في الشعر) قال في التحفة والمهرم كغيره لكن يتحري
الرفق خشية الانتفاف (قوله ويظهر ان محله الخ) كذلك الامداد والفتح والنهاية
(قوله ثم المؤخر) هذا هو المشهور في كلامهم وبه عبر في شرح الارشاد وشيخ الاسلام
في الاسنى والخطيب في شرح التبيين وغيرهم وعبر في التحفة بقوله مقدمه ومؤخره بالواو
(قوله والتكرار لجميع ذلك) قال في التحفة ويثلاث بالشروط السابقة في الوضوء فتخليل
رأسه ثم غسله للاتباع ثم تخليل شعور وجهه ثم غسله ثم تخليل شعور بقية البدن ثم غسله
قياساً عليه وهذا الترتيب ظاهر وان لم أر من صرح به وتثليث البقية اما بان يغسل شقه
الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم ثالثة أو يوالى ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر قال وكان قياس
كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاه كلام الشارح وذكر الفرق بين
الوضوء والغسل واقتصر على الأولى في شرحي الارشاد لكن الأولى الكيفية الثانية
كما أوضحته في الأصل فراجع منه ان أردته ولو أخر المصنف قوله والتكرار ثلاثاً على
الدلك لكان أظهر في تناول التثليث له وفي التحفة ويسن تثليث الدلك والتسمية والذكر
وسائر السنن هنا تطهير ما تر هنالك أي في الوضوء ومن غة جرى هنا ككثرة سنن الوضوء
كتسمية مقترنة بالنية واستصحابها وتركه نقض وتثليث واستعانة وتكلم بغير عذر وكذا ذكر
عقبه والاستقبال والموا الالة بتفصيلها السابق غة وسيد كرها في التيمم وغير ذلك ويكفي
في راكد وان قل تحرك جميع البدن ثلاثاً وان لم ينقل قدميه الى محل آخر على الوجه
الى ان قال وقدمت فمين أدخل يده بلانية اغتراف أن له ان يحركها ثلاثاً ويحصل له سنة
التثليث اه وفي النهاية ان كان جارياً كفي في التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات لكن
بقوته الدلك لعدم تمكنه منه غالباً تحت الماء وان كان راكداً انغمس فيه ثلاثاً ما برقع
رأسه منه ونقل قدميه منه أو انتقاله فيه من مقامه الى آخر ثلاثاً ولا يحتاج الى انفصال
جائته ولا رأسه كما في التطهير من النجاسة المغلظة اذ حركته تحت الماء جرى الماء عليه اه
ما في النهاية وهو كذلك في شرح الروض لشيخ الاسلام (قوله لما اتصل يده) خروجه من
خلاف من أوجبه قال في التحفة ويؤخذ من العلة ان ما لم اتصل يده يتوصل الى ذلك بيد غيره
مثلاً اذ الخالف يوجب ذلك اه وهو ظاهر ان كان الخالف يوجبه لكن الذي أطبق
عليه تعبيراً متمماً لما اتصل اليه يده فراجع مذهب مالك في ذلك (قوله ذكر) أي استحضاراً
لها بالقلب الخ (قوله ان لا ينقص) بفتح أوله متعدياً فاضمير الفاعل للمتطهر وفاضراً فالماء

(تعهد مواضع الانعطاف)
كالاذن وطبقات البطن والموق
والعاط وتحت المقبل من الانفة
والاذن (وتخليل أصول الشعر)
ثلاثاً يده المبدأ بأن يدخل
أصابعه العشرة في الماء ثم في
الشعر ليسرب بها أصوله لان
هذا وما قبله أقرب الى الثقة
بوصول الماء وأبعد عن الاسراف
فيه (ثم الافاضة على رأسه) للاتباع
ولا يسن فيها البداة بالايمن
ويظهر ان محله ان كفي ما يقبضه
على كل رأسه والافاضة بالايمن
أولى كالا قطع الذي لا ينفك منه
افاضة (ثم) على (شقه الايمن)
المقدم منه ثم المؤخر (ثم) على
(الايسر) كذلك (والتكرار)
لجميع ذلك (ثلاثاً والدلك) في
(كل مرة) من الثلاث لما اتصل يده
(واستصحاب النية) ذكر
كأوضوء في جميع ذلك (و) ان
(لا ينقص ماؤه عن صاع) في
معتدل لانه صلى الله عليه وسلم
كان يغتسل بالصاع فان نقص
وأسبغ كفي اما غير المعتدل
فيه قص ويزيد ما يليق بحاله (وان
تتبع المرأة) ولو بكر أو خلية
(غيره مدة الوفاة) والمجربة

هو الفاعل اه تحفة وعلى الاقل ماء الوضوء منصوب على انه مفعول نهاية (قوله اثر الدم) قال الاسنوي في شرح المنهاج بفتح الهمزة والناء المثلثة ويجوز كسر الهمزة واسكان الناء اه قال في التحفة أى عقب انقطاع دمه والغسل منه (قوله مع تفسير عائشة الخ) روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها ان امرأتها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذى فرصة من مسك فطهرى بها فقلت كيف أظهر بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله واستبرئوبه تطهرى فاجتذبتها عائشة فعرفت ما الذى أرادته قالت لها يعنى تبهى بها أثر الدم قال الاسنوي والفرصة في الحديث بكسر الفاء ويقال بالضم والفتح أيضا وبالصاد المهملة هي القطعة من كل شئ يقال فرصت الشئ اذا قطعت (قوله لاسرعة العلق) كذلك الامداد والنهاية قال السبكي في شرح المنهاج لانهم اتفقوا على استحبابه لامزوجة وغيرها والابكر والثيب اه وفي التحفة لانه يطيب المحل ثم يهيمه للعلق حيث كان قابلا له اه فجمع فيها بين التعاليلين (قوله قسط) قال الكرماني في شرح صحيح البخارى مانعه قال الجوهرى القسط بالضم من عقاقير البحر وظفار مثل قطام مدنية باليمن وعود ظقارى هو العود الذى يتجربه وفي بعضها ظفار بفتح الهمزة وسكون الظاء قيل هو شئ من الطيب اسود يجعل في الدخنة لا واحد له اه وفي شرح البخارى للقسط لاني نقلت عن غيره الا ظفار فغيره من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور الخ قال في التحفة ولا يضر ما فيه مما من الطيب لانه يسير جدا فسويح لها فيه الحاجة وظاهر سكونه عن المحرمة امتناع القسط عليها القصر فمن الاحرام وهو الذى اعتمد شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ولم يتعرض لها في الصغير والاسنى وقال في شرح المنهاج يحتمل الحاق المحرمة بها واعتمد الشارح ما اعتمد شيخ الاسلام في شرح الارشاد وهو مفهوم التحفة أيضا وكذلك الجلال الرملى في شرح البهجة والمنهاج وقال الخطيب في شرح التنبية مثل شرح المنهاج واستثنى الزركشى المستحاضة أيضا فلا تستعمله عنده وافر الخطيب في شرح التنبية وقال شيخ الاسلام فيه نظروا خالفه الشارح في الامداد وكذلك النهاية لكن قيد بهما اذا شقيت قال والوجه ان المتخيرة عند غسلها كذلك لاحتمال الانقطاع وجرى في التحفة على ذلك في المتخيرة والصائفة لا تستعمل الطيب أيضا كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال في التحفة فلما انقطع قبيل الفجر فنوت وأرادت الغسل بعده لم يسن لها الطيب فيما يظهر اه والحقا في التحفة والنهاية بالفرج المثقبة التى ينقض خارجها وفي الامداد والنهاية وكذلك الخنثى المحكوم بانوثته (قوله ان لم تجد مسكا) قال في التحفة أو لم ترده وان وجدته بسهولة اه (قوله بطيب غيره) قال في التحفة وأولاه أكثره حرارة كقسط وظفار ومن ثمة جاء عن عائشة رضى الله عنها استعمال الاس فالنوى فالمخ انتهى (قوله فالماء كاف) عبارة التحفة بل لوجهات ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفى في دفع

(اثر الدم) الذى هو حبض أو نفاس (مسك) بأن تجعله بعد غسلها بنحو قطنسة وتدخلها الى ما يجب غسله من فرجها لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به مع تفسير عائشة له بذلك وحكمته تطيب المحل لاسرعة العلق ويكره تركه اما معتدة الوفاة والمحرمة فيمنع عليهما استعمال الطيب نعم يسن للمعدة تطيب المحل بقليل قسط أو اظفار (ثم) ان لم تجد مسكا يسن (بطيب) غيره (ثم) ان لم تجد طيبا يسن (بطين) فان لم تجد ذلك فالماء كاف في دفع الكراهة (و) لمن خرج منه منى الغسل قبل البول لكن السنة ان لا يغتسل من خروج المني قبل البول

(قول الشارح وحكمته تطيب المحل الخ) قال في شرح المهذب الصواب الذى قطع به الجمهور أن المقصود به تطيب المحل وانما تستعمله بعد الغسل ففي صحيح مسلم تصب على رأسها الماء ثم تأخذ فرصة مسكة ثم تطهر بها اه نقله في الاصل (قوله بفتح الهمزة وسيكون النظام) وقال ابن التين صوابه قسط ظفار أى بغير همزة نسبة الى ظفار مدنية بساخل البحر يجلب اليها القسط الهندي وهو العود الذى يتجربه وحكى في ضبط ظفار عدم الصرف والبناء بقطام اه أصل

كرهية ترك الاتباع بل وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم مما نقرر الخ ويجري في شرح الإرشاد والنهاية على أن الماء كاف لدفع الكراهية لأن السنة (قوله لا يخرج بعده) أي الغسل شيء أي من المني فيجب عليه إعادة الغسل وفي التحفة قال بعض الحفاظ وإن يخطئ من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يمسح به حتى يخطئ كما ذكره ثم يسمى الله ويغتسل فيها وإن لا يغتسل نصف النهار ولا عند العدة وإن لا يدخل الماء إلا بمنزله فإن أراد القاءه فبعد أن يمسح بالماء عورته اه واعتقد في غير الأخير على ما رآه كافي في نذب ذلك وإن لم يذكره وفيه ما فيه اه كلام التحفة ومن اعتقد لأحد غسل واجبة أو لأحد غسل مسنونة حصلت البقية من جنس ما نواه قال في التحفة وظاهر أن المراد بحصول غير المنوي سقوط طلبه كما في التحفة ولا يحصل المسنون مع الواجب كعكسه إلا إذا نواه ما والله أعلم

(فصل في مكروهاته)

أي الغسل (قوله بغيره) وهو يتن الأسراف إما لو شك في كونه غسل العضو مرة أو مرتين أو ثلاثا فإنه يبنى على البقية وهو الأقل فتطلب منه الزيادة إلى أن يستيقن الثلاث ولا تكون الزيادة حينئذ أسرافا مكروها وإن كان في نفس الأمر جاوز الثلاث ويحتمل أن يكون مراده بقوله بغيره كونه في غير الموقوف والأف يكون الأسراف حراما لا مكروها ويحتمل أن يكون كل منهما مراده بقوله بغيره لكن ذكره فيما سبأ في كراهية مجاوزة الثلاث تعين إرادة الثاني ولذلك اقتصرت عليه في الأصل (قوله معينة) أي جارية وخرج بها العين الجارية فلا كراهية كما في التحفة وغيرها وكذلك الأمر الجارية فلا كراهية فيه كما فهم بالاولى (قوله من الغسل فيه) أي في الماء الراكد والحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقل كيف يفعل يا أبا هريرة قال يتناولونه تناولا (قوله وبه) أي التعليل بخشية الاستقذار والاختلاف في طهر ربه يعلم الخ فإذا انتفت العلة من الاستقذار والاختلاف في طهر ربه انتفى المعلول الذي هو الكراهية (قوله بغيره السابق) أي في الوضوء وهو تحقق الزيادة على الثلاث بنية الوضوء ويكره النقص عنها أيضا كما سبق في الوضوء (قوله لما صح من الأمر به) أي بالوضوء في الجماع رواه مسلم قال في التحفة إن وجد الماء والأتيم قال ويحصل أصل السنة بغسل الفرج إن أراد نحو جاع أو نوم أو أكل أو شرب والأكراهية ينبغي أن يلحق بهذه الأربعة إرادة الذكر أخذ من تيممه صلى الله عليه وسلم لرسله من سلم عليه جنباً والقصد به أي الوضوء في غير الأول وهو إذا أراد نحو الجماع تخفيف الحدث فينتقض به أي الحدث وفيه أي الأول زيادة القشاط فلا ينتقض به وهو كوضوء النجدي والوضوء لنحو القراء فلا بد فيه من نية معتبرة اه وفي الإيعاب كيفية نية الجنب وغيره للوضوء مما مر فويت سنة وضوء الأكل والنوم

لا يخرج بعده شيء (و) يسن (الذكر المأثور) وهو ما ترعقب الوضوء (به) الفراغ من الغسل (وترك الاستعانة) والتشيف كالوضوء

(فصل في مكروهاته)

(و) يكره الأسراف في الصب للغسل نظير ما مر في الوضوء بغيره (و) يكره (الغسل والوضوء في الماء الراكد) ولو كان كثيرا أو بترامعينة لما صح من نية صلى الله عليه وسلم عن الغسل فيه وقيس به الوضوء بجامع خشية الاستقذار والاختلاف في طهر ربه وبه يعلم أن الكلام في غير المستحضر الذي لا يتقدر بذلك بوجه ولا خلاف في طهر ربه وإن فعل فيه ذلك وأنه لا فرق بين الوضوء عن حدث أصغر أو أكبر (و) يكره (الزيادة على الثلاث) كالوضوء بغيره السابق فيه (وترك المضضة والاستنشاق) للخلاف في وجوبه ما فيه كالوضوء (و) يكره (للجنب الأكل والشرب والنوم والجماع قبل غسل الفرج والوضوء) لما صح من الأمر به في الجماع

ولا اتباع في البقية الا الشرب
فقيس على الاكل (وكذا
منقطة الحضر والنفساس)
فذكره لذلك كالجنب بل أولى
(باب النجاسة وازالتها) *

(وهي) افة كل مستقذر وشرا
بالخدمة مستقذر يمنع صحة الصلاة
حيث لا مرخص وبالعذر كل
مسكر مانع أصالة ومنه (الخمر)
وهي المتخذة من عصير العنب
(ولو محترمة) وهي ما عصر بقصد
الخلة أو لا بقصد ومنه لم يجب
اراقته بخلاف ما لو عصر بقصد
الخمرية يجب اراقته فوراً ويعتبر
تغير القصد قبل الخمر (والنيذ)
وهو المتخذ من عصير نحو الزبيب

(قول الشارح ولو محترمة) زاد
في العباب ومثلثة غلبت حتى
صار على الثلث قال الشارح
في شرحه وأشار في هذين بلو
الى وجه شاذ ليس بشئ كبعض
أصحابنا الخ اه أصل وغير المحترمة
هي التي عصرت بقصد الخمرية
والمحترمة كما فسرها الرافعي في
العصب هي التي عصرت لا بقصد
الخمرية وعرفها في الرهن بالتي
عصرت بقصد الخلية والاول أهم
لشموله حالة عدم القصد قاله في
الغرر قال شيخنا والاول أبنا هو
المعتمد المرجح عندهم اه جل

الليل

مثلاً أخذ ما يأتي في الاغسال المستنونة ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى
الآتي في اندراج تحية المسجد في غيرها اه وقد جاء في عدة أحاديث ان وضوء الجنب
للاكل والنوم ليس فيه غسل الرجلين وثبت ذلك عن ابن عمر ويعارضه حديث توضح
وضوء للصلاة الا أن يحمل على الاكل (قوله الا الشرب فقيس على الاكل) تبع في هذا
شيخ الاسلام لكن رأيت في مختصر سنن البيهقي الكبرى للشعراوى رواية لابي داود ان
النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب اذا أكل أو شرب أو نام ان يتوضأ اه وفي رواية
لمسلم عن ابن عمر اذا أراد ان يطعم شيئاً وهو جنب فعل ذلك أي توضأ الا غسل الرجلين
لكنه موقوف عليه وهو يشمل الشرب فقد جاء الشرب في المرقوع والموقوف فليس
ثبوت الحكم فيه بالقياس فقط (قوله كالجنب) أشار بذلك الى قياسهما عليه لعدم
ورود النص فيهما وقد صرح بالقياس في الاسنى والامداد وغيرهما (قوله بل أولى) أي
لان مدتهما اعظم من حدث الجنب وفي التحفة والنهاية وغيرهما والعبرة بالنهاية لا ينبغي
ان يحلق أو يقلم أو يستحذ أو يخرج دماً أو يمين من نفسه جراً وهو جنب اذا سائر أجزائه
تزال به في الآخرة فيعود جنباً ويقال ان كل شعرة قطا له به يجنبانها اه وكل من نقل
ذلك عن الغزالي من وقفت عليه أقره الا القليوبي فانه قال في حواشي المحلى وفي عود
نحو الدم نظر وكذا في غيره لان العائد هو الاجزاء التي مات عليها الانقص نحو عضو
فراجه اه وفي التحفة أفتى بعضهم بجمرة جاع من نجس ذكره قبل غسله أي ان
وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصريحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها
وغير من يعلم من عاداته ان الماء يفتريه عن الجماع الذي يحتاج اليه اه ومراده ببعضهم
الشهاب الرملي كما نقله عنه ولده في نهايته ثم قال وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصريحهم
بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها اه والله أعلم

(باب النجاسة وازالتها)

وترجم المصنف ازانها بفصل كما ستعلمه (قوله مستقذر) أي مجتنب فيشمل الحسى
والمعنوى قال الغزالي أوائل الباب الخامس من الربع الاول من الاحياء قال الله تعالى
انما المشركون نجس فقيسها للعقول على ان الطهارة والنجاسة غير مقتصرة على الظواهر
المدركة بالحواس فامشرك قد يكون تطيف الثوب مغسول البدن ولكنه نجس الجوهر أي
باطنه ملطخ بالنجاسات والنجاسة عبارة عما يجتنب ويطلب البعد منه وخبائث صفات
الباطن أهم بالاجتناب اه (قوله مستقذر يمنع الخ) فيه ان المعفو عنه لا يمنع صحة
الصلاة مع أنه من النجاسات اللهم الا أن يقال خرج هذا عموم قوله حيث لا مرخص
والمرخص في ذلك العفو أو التجسس معنى يومع به المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة
قال في شرح العباب وبهذا الاعتبار يعرف بانه صفة حكمية توجب أن تصح لموصوفها
المنع من الصلاة أو فيه اه وهذا الثاني هو المراد بقوله لم يشترط لرفع النجس ما مطلق

لانه هو الذي لا يرفعه الا الماء كما سبق (قوله للاجماع في النحر) قال في الامداد لکن المراد به اجماع الصحابة لما في المجموع وغيره عن جمع انها طاهرة الخ وفي الایعاب للاجماع وان حكى فيه خلاف شاذ لبعض السلف وحكي عن المزني وداود اه والخلاف في الاجماع المذكور حكاه كثير من أئمتنا (قوله وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها) أي في غير النحر وهو النية بظاهر هذا التعبير أو صريحه بقيد أن في نجاسة النية أحاديث صحيحة صريحة وليس كذلك وإنما الأحاديث الصحيحة في تحریم شربه كالتجر فقا سوه على النحر في النجاسة قال ابن الرفعة في المطالب نقلا عن البيهقي النية كثيرة يسكر فكان حراما وما كان حراما التحق بالنحر اه وفي شرح العباب للشارح اما النحر فتغليظا وزجرا عنها كالكلب ولا نهار جس بالنص وهو شرع النجس وألحق بها في ذلك غيرها من سائر المسكرات قياسا عليها لوجود الاسكار المسبب عنه ذلك في كل منها الى آخر ما أطال به في شرح العباب ونحو هذا المنقول عن الایعاب في نهاية الجلال الرملي وقد صرح الشيخان بقياس النية على النحر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح وهذه العبارة التي عبر بها في هذا الشرح لم أرها لغيره فتنبه له (قوله اما الجامد) هذا محترز قوله أولا مانع فطاهر وان أذيب وصار مائعا نظر الاصلاته كما ان المائع نجس وان جدد كدردي النحر وجامده كما نبه عليه أولا بقوله أصالة وفي حواشي المنهج لسم شغل شيخنا الرملي عن الكشك اذا صار مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب أنه طاهر لانه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شرحه على المنهاج ان ما يسمى بالبوطة طاهرا ~~كن~~ قال سم ان هذا الاختناطل الى ان قال العبرة بكون الشيء جامدا أو مائعا بصالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وان كان في أصله جامدا ولو صح ما توهمه لزم طهارة النية لان أصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه (قوله القدر المسكر من كل ماذكر) أما القدر الذي لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر بالبدن ولا بالعقل ولا مستقدر وعبارة التحفة في الاطعمة عطفها على ما يحرم ومسكر ككثير أفيون وحشيش وجوزة وعنب وزعفران الخ وفي شرح العباب للشارح نقلا عن المجموع عن المتولي يصح تناول سبيرة الحشيش أي وهو ما لا يؤثر في العقل ولا في الحواس وجزم به القرافي من المالكية وهذا صريح في انها انما حرمت للتخدير لا للاسكار والاحرمات الحبة منها الخ وفي التحفة المراد بالاسكار هنا أي في هذه المذكورات تغيب العقل فلا منافاة بينه وبين التعبير بانها مخدرة وما ذكرته في الجوزة من أنها مسكرة بالمعنى المذكور وانها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاء كلام التحفة اه ملخصا ومحل طهارة ماذكر من الحشيش وغيره حيث لم تصرف فيه شدة مطربة قال سم في حواشي التحفة اما اذا صارت فيه فلا اشكال في نجاسته اه (قوله بحال) هذا في حالة الاختيار كما في التحفة وغيرها قال مع صلاحيته له أي الاتقاء فلا ترد نحو الحشرات ولانه مندوب الى قتله من غير ضرر

للاجماع في النحر وللأحاديث الصحيحة الصريحة في غيرها اما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والأفيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ماذكر كما صرحوا به (والكلب) ولو علم الماصح من أمره صلى الله عليه وسلم بالتيسيع من ولوغه وباراقة ماء ولغ فيه (والخنزير) لانه أسوأ حالا من الكلب اذ لا يقتنى بحال (وما تولد من أحدهما) مع حيوان طاهر

(قول الشارح ولو علم) في الصيد والذباح من الروضة مانعه معص الكلب من الصيد نجس يجب غسله سبعامع التعفير كغيره فاذا غسل حل أكله هذا هو المذهب وقيل انه طاهر وقيل نجس يعني عنه فيحل أكله بلا غسل وقيل نجس لا يطهر بالغسل بل يجب تقوير ذلك الموضع وطرحه لانه تشرب اعباه فلا يتخلله الماء اه أصل بحروقه وقال الشيخ الجمل ان الغاية للتعميم فانه لم يقع في خصوص الماعل خلاف اه وفي حاشية المدايني على الخطيب لو هنا للتعميم ورد على من قال الماعل طاهر اه بجل الليل

(قوله ولو آدميا) قال في التهمة بخلاف ذلك كالف لان مناطها العقل ولا ينافية نجاسة عينه للعقوبة فدخل المسجد ويمس الناس ولومع الرطوبة ويومهم لانه لا تنزله الاعادة اه ملخصا وافق مر بطهارته حيث كان على صورة الآدمي كما ذكره سم في حواشي المنهج فان كان على صورة الكلب قال سم في حواشي التهمة ينبغي نجاسته وان لا يكلف وان تسلكهم ويمزوا ببلغ مدة بلوغ الآدمي اذ هو بصورة الكلب والاصل عدم آدميته وظاهر قول الشارح السابق لان مناطه العقل بخلافه الا ان يقال انه في التهمة حل ذلك على ما اذا كان المتولد آدميا كما صدر به كلامه وهو ظاهر وفي حواشي المحلى للتلميوبي الكلب المتولد بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالسحر والآدمي بين كلبين نجس قطعاً ويظهر انه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرمي من اعطائه حكم الطاهر في الطهارات الى آخر ما مر عنه فراجعهم وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه ان يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه واكله اه قياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي اه ومقتضاء حرمة اكله وهو ظاهر ومقتضاء انه مكلف فانظره كالذي قبله اه كلام القليوبي ومقتضى ما سبق عن التهمة كذلك حيث كان عاقلاً وفي التهمة في الآدمي المتولد بين آدمي وكنب ما ملخصه لا تفصل منا كنه ولا وطء أمته بالملك قال لكن لو قيل باستثناء هذا عند تحقق العنت لم يعدو يقتل بالحر المسلم قيل لا عكسه لنعقسه وقياسه فطمه عن مراتب الولايات ونحوها نعم فيه دية ان كان حراً ولا يلحق نسبه بالواطئ فلا قريب له الا من جهة أمه ان كانت آدمية ويزوج أمته لاعتميته وولد الآدمي من البهية لما لكها اه ملخصا (قوله تغليباً للنجس) اذ الفرع يتبع أخس أبويه في سبعة اشياء لنجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة وتحريم الاكل وامتناع التضحية وعدم استحقاق سهم الغنمية لمتولد بين فرس ونحو حمار وعدم وجوب الزكاة في متولد بين نحو بغير ونحو فرس ويتبع اشرفهما في ثلاثة اشياء الدين واجباب البدل وعقد الجزية واخفهما في نحو الزكاة والاضحية في متولد بين ابل وبقر مثلاً واغلفهما في جزاء الصيد ويمكن ادخال هذا في اشرفهما ويتبع الاب في النسب وتوابعه كاستحقاق سهم ذوى القربى والحرية اذا كان من أمته أو أمة ولده أو من غتر بجزيتها أو ظنها زوجته الحرة أو أمته وكالولد لأمه فانه ملو للاب وكهرا لأمه ويتبع الأم في الرق والحرية الا لما منع كمال من مسلم سبيت فلا يتبعها الحل في الرق ويتبع الأم في الملك فالولد المتولد بين مملوكين لمالك الأم وكما لو نزا بهيم على بهيمة فالولد لمالك الأم وقد جمع السموطي بعض اقرا هذه المذكورات بقوله

يتبع الفرع في انتساب أباه * ولا ثم في الرق والحرية
والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذي اشتد في جزاء وديه
وأخس الاصلين رجسا وذبحا * ونكاحا والا كل والاضحية

والجمال

ولو آدميا تغليباً للنجس (والميتة)
بجميع اجزائها وان لم يكن لها دم
سائل وهي ما زالت حياتها

(قوله وافق الرمي بطهارته) وقال
الزيادي هو المعقد والتمسك بظاهر
الآية أولى من التمسك بالقاعدة
اه جرهزي (قوله ولا يلحق
نسبه بالواطئ) لان شرطه حل
الوطء واقترانه بشبهة الواطئ
وهما متفقان هنا نعم يتردد النظر
في واطئ مجنون الآن يقال
الحل الموطوء هنا غير قابل للوطء
فتعذر الاطلاق بالواطئ هنا
مطلقاً تحفة

قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن

لا نجس حيا ولا ميتا والتعبير
بالمؤمن لانساب أو للشرق اذ لا
قائل بالفرق (والسك والجراذ)
للغير الصحيح أحل لنا ميتة وان ودما
السك والجراذ والكبد والطحال
(و) من النجاسات (الدم) وان
تجلب من كبد أو فحوصه أو بقي على
فحوص العظام لكنه معفو عنه لقوله
نه الى أو دما مسفوحا أى سائلا
بخلاف غيره كالكبد والعلاقة (والقبح
والقي) وان لم يتغير (والروث)
بالمثلية كالبول نعم لو رأت أو قاعت
جمعة حيا صحيحا صلبا بحيث لو
زرع نبت كان متنجسا لانجسا
(والبول) للامر بصب الماء عليه
(والمدى) بسكون المجهمة للامر
بغسل الذ كراى رأسه منه وهو
ماء اصفر رقيق غالبا يخرج عند
توران الشهوة وبشرته فيه
الرجل والمرأة (والودى) بسكون
المهمل كالبول وهو ماء ابيض
ثخين غالبا يخرج عقب البول
(والماء المتغير السائل

(قول الشارح وان لم يتغير)
قال الشهاب الرملى فى شرح الزبد
على الاصح فالاشارة بان الى
مقابل الاصح كفى الاصل اه
(قوله ومن صرح بطهارته) أى
كان عبد السلام والسبكي واقتضاء
ظاهر كلام المجموع كفى الابعاب

والمغنى اه

والجمال الرملى على هذه الايات شرح لطيف مختصر جدا يحل الفاظها بالامثلة فقط
(قوله لا بد كآة شرعية) شمل مذبح المحرم من الصيد ومذبح من لا تحل منا حكمته
ومذبح غير المأ كول وخروج جنين المد كآة والصيد الميت بفحوص السهم وفحوص البعير الناذ
لان الشارع جعل ما ذكره كآتها (قوله بالنص والاجماع) هذا دليل نجاسة الميتة قال
فى الابعاب دليل تحريم سائر الميتات قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس يحترم
ولا مستقدر ولا ضرقيه يدل على نجاسته ومن ثمة اجهوا عليها الا فيما لا نفس له سائلة
فقد حكى الخلاف فيه ابن خزيمة عن المزنى وعن قال به القفال ومن تبعه (قوله للغير
الصحيح) هذا الحديث انما صرح عن ابن عمر موقوفا عليه لكن قول الصماني أحل لنا كذا
أو حرّم علينا كذا مثل قوله امرنا بكذا أو نهينا عن كذا فيكون فى حكم المرفوع
ورفعه ابن ماجه والشافعى وأحمد والدارقطنى والبيهقى وغيرهم لكن بسند ضعيف جدا
(قوله السمك) المعروف فى الحديث الحوت بدل السمك حتى قال ابن الرفعة قول الفقهاء
السمك والجراذ لم يرد ذلك فى الحديث وانما الوارد الحوت والجراذ اه لكن رده الحافظ
ابن حجر بأنه وقع ذلك فى رواية ابن مردويه فى التفسير اه (قوله الدم) المشهور فيه
تخفيف الميم وأنكر بعضهم تشديدها واستثنى منه الكبد والطحال والمسك ولومن ميتة
ان تجسد وانعقد والافه ونجس تبعها والعلاقة والمضغة وهى أو ابن خرجا بولن الدم ودم
بيضة لم تفسد اه من التحفة وفى الخادم للزركشى الدم المحبوس فى ميتة السمك والجراذ
والميت بالضغطة والسهم والجنين ومشى عليه الشهاب الرملى فى المحبوس فى ميتة السمك
والجراذ والجنين ونظر فيه الشارح فى الابعاب بأنه ان اراد به مادام كامنا فى تلك الميتة
فهو حية وليس دما ولا يستثنى وان اراد اذا تحلب او تلوث به غيره فممنوع لانه نجس
كاشملا كلامهم اه ومن النجس ما يبقى على العظام قال فى التحفة ومن صرح بطهارته اراد
انه يعنى عنه اه (قوله والقي) مهـ موزو والفعل منه قايى بالمذموم ومحل اذ ارجع بعد
وصوله الى المعدة والافه وعند الشارح طاهر وكذلك الخطيب فى المغنى وجرى الجمال
الرملى فى النهاية على ان ما جاوز مخرج الحرف الباطن نجس وجرة المتبرنجسة لكن يعنى
عنها كما سبق وكذا مرة سوادا أو صفراء وهى ما فى المارة (قوله والبول) أى ولومن
الشیطان وفى شرح المشكاة للشارح وعدم الامر بغسله فى حديث ذال الرجل بال
الشیطان فى أذنه لعدم تحقق وجوده فى الاذن الخ وفى فناوى الجمال الرملى ليس المراد
بالبول حقيقة اذ لو كان كذلك لوجب غسل الاذن كما انه ليس المراد بالقي حقيقة
وان كان حقيقة فالبول فى باطن الاذن لا يجب غسله والقي يحتمل أنه خارج الاناء (قوله
بسكون المجهمة) هذه هى اللغة الفصحى والثانية مذى كسى والثالثة مذى بكسر الدال
مع تخفيف الباء كذا حكى كراع افعال الدال (قوله أى رأسه) أى الذى يريد به مامسه
منه وأشار بذلك الى خلاف مالك فى ايجابه غسل جميع الذ كذالك (قوله بسكون المهملة)

هو القصي قال في التحفة ويجوز ان يحامها ساكنة اه وفي الاشارات لابن الملقن حكى
 الجوهرى كسر الدال وتشديد الباء وقال أبو عبيدانه الصواب ويقال ودى وأودى
 وودى بالتشديد قال المطرزي والتخفيف أفصح (قوله من قم النائم) ليس ذلك بقصد بل
 للغالب قال في الایعاب لانه حيث علم انه من غير المعدة أو شئت فيه فهو طاهر من الآدمي
 وغيره سواء أخرج من فيه أو أنفه أو ما أو يقطعة الخ (قوله عني عنه) قال في التحفة في
 الثوب وغيره وان كثر أى كدم البراغيث كما في الایعاب (قوله لانه) أى المني الاصل
 للكلب والخنزير فلولوا أنه نجس لم يكن ما نشأ منه نجسا لا ترى ان ماعدا الكلب
 والخنزير وفرعهما الممل كان طاهرا كان أصله على الأرجح طاهرا (قوله كالأتان) انما مثل به
 لان الاصطخري قال بطهارته لان لبنها ولحمها كانا حلالين فحرم اللحم وبقي اللبن بحاله
 والتسخ لا قياس فيه وعلى طهارته يحل شربه كما في شرح المذهب (قوله والعلاقة) معطوف
 على قوله مني الحيوان (قوله دم غليظ) يعنى استحالة عن المني والمضغة استحالت عن
 العلاقة ويرجح في شرح العباب أنهم طاهران حتى عند الرافعي القائل بنجاسة مني غير
 الآدمي (قوله ورطوبة الفرج) أى القبل الخارجة من باطن الفرج الذي لا يجب غسله
 اما الخارجة مما يجب غسله فن باب اولى بل قيل لا خلاف في طهارتها والخارجة من وراء
 باطن الفرج فنجسة على المعتمد بل قيل قطعاً هذا المخلص ما في التحفة واطلق في شرحي
 الارشاد بنجاسة ما تحقق خروجه من الباطن وفي شرح العباب بعد كلام طويل
 والحاصل ان الاوجه ما دل عليه كلام المجموع أنهم امتى خرجت مما لا يجب غسله كانت
 نجسة الخ وكذلك نهاية الجلال الرملى وفي حواشى المنهج اسم رطوبة الفرج الطاهرة ليس
 لها قوة الانفصال فيما يتصل لا يكون الا رطوبة النجسة الخارجة من أقصى الفرج كما
 وافق على ذلك م ر ثم رأيت شيخنا ابن حجر في شرح العباب حروخا خلاف ذلك فراجع اه
 (قوله وانفعته) بكسر الهمزة بعد هانوسا كنة ثم فامه فتوحه ثم جاء مهملة مخففة
 قال ابن الصلاح هذه اللغة الجليدة فيها ويجوز تشديد الحاء والاول هو المذكور في الصحاح
 وقال انها كرش الجمل أو الجدى يريد ما لم يأكل قال فاذا أكل فهو كرش وهذا يقتضى
 انها نفس محل الغذاء لكن قال ابن الصلاح هي لبن يستحيل في جوف السخلة من الضان
 والمعز أى ذكرا كان أو أنثى كما ذكره الازهرى وهو التحقيق لانه هو الذى يحصل به التجهين
 فلو غسل الكرش من ذلك لم يحصل المصود قال في المطاب الخلاف الذى ذكره المصنف
 وجهان محلها اذا فسخت من سخلة ما كولة بعد ذلك اقبل ان تأكل غير اللبن والصحيح
 منهما الذى قطع به كثرون طهارتها الى أن قال ولا خلاف عندنا أيضا على المذهب
 في نجاسة الانفة عند أكل السخلة ماعدا اللبن الخ (قوله لم يتغير) قال في الایعاب أى
 بطعم أو لون أو ريح كما اقتضاء اطلاق المجموع وغيره فتقيد الروضة وأصلها بالريح
 تصوير أو جرى على الغالب ثم رأيت الزركشى قال العبرة بتغير اللون سواء أوجد معه

من قم النائم) ان تحقق كونه من
 المعدة بخلاف غيره لكن الاولى
 غسل ما يحتمل كونه منها ولو ابتلى
 بالاول شخص عني عنه (ومني الكلب
 والخنزير والمتولد من أحدهما)
 ومن غيره لانه الاصل (ولبن مالا
 يؤكل لحمه) كالأتان (الا لآدمي
 وامامني الحيوان غير الكلب
 والخنزير وما تولد من أحدهما
 (والعلاقة) وهي دم غليظ (والمضغة)
 وهي لحم صغيرة (ورطوبة الفرج)
 وهي ماء ابيض متردين المذى
 والعرق من الحيوان الطاهر وليس
 المأكول ولو ذكرا صغيرا ميتا
 وانفخته ان اخذت منه بعد ذبحه
 ولم يطعم غير لبن ولو نجس او مترشح كل
 حيوان طاهر كعرق ولعاب وياغم
 الا المتلصق خروجه من المعدة وماء
 قروح وفضة لم يتغير والبيض ولو
 من ميتة ان كان متصليا

(قول الشارح ولبن المأكول ولو
 ذكرا صغيرا ميتا) عبارة التحفة
 وأما لبن الآدمي ولو ذكرا وصغيرة
 وميتة انتهت وهي أوضح من عبارة
 الكتاب لانها توهم أن لبن المأكول
 لميت طاهر وليس كذلك في النهاية
 نقبه بالحى ثم قال أما ما أخذ من
 نمرع بهيمة ميتة فهو نجس اتفاقا
 كما في المجموع اه جل الليل

وزير القز والمسك وفارته المنقصة

في حياته أو بعد ذلك كانه والزباد لا ما
فيمن شعر السنور البري ثم يعنى
عن قلبه عرفا والعنبر وهو نبت
بحرى وان ابتلعه خوت ما لم يستحل
(فطاهرات) للنصوص الصحيحة
في أكثرها وقياسا في باقيها ولو تحقق
خروج رطوبة الفرج من بطنه
كانت نجاسة وانما لم يتنجس
ذكر الجامع اذا وطئ من استنج
بماء أو حجر ولم يتحقق اصابه البول
لذلك ولا مدخله

(قوله كما صرح به في التحفة)
والايهاب أيضا وهو ظاهر
الروض والروضة وأصلها بحرى
عليه البلقيني وقطع به الزركشى
في الخادم وبحرى جماعة منهم
صاحب الخواطر السريعة
والبارزى والطاوى على أن
المسك المنفصل من ميت نجس
واعقد هذا شيخ الاسلام في القرد
والاسنى والرمل في النهاية
والخطيب في المغنى وعبارة ولو
انفصل كل من المسك والفارة بعد
الموت فنفس كاللبن والشعر انتهت
وعبارة النهاية والمسك طاهر
وكذا فارته بشعرها اذا انفصلت
في حال حياة الظبي ولو لاحتمالا
فما يظهر أو بعد ذلك كانه والزباد لا
فنجس ان كما افاده الشيخ في المسك
قياسا على الاثنية اهـ جل الليل

ريح أم لا اهـ وظاهره ان تغير الطعم وحده لا يؤثر وهو محتمل اما اذا لم يتغير فهو طاهر خلافا
لرافعى وان تبعه البلقيني في تدريسه (قوله وفارته) بالهـ مزور كما قال القزوى وانكار
الجوهري وابن مكي الهمز مشدود ومنهما واعتضه في المطلب بان الجوهري لم يشكر ذلك بل
قضية كلام الصحاح انه همزة وسيمت فارة لقوران ريجها من فاريفور ويحكم بطهارة
شعرها معها (قوله في حياته) قيد للفارة فقط اما المسك ولو من ميت فهو طاهر ان تجسد
وانعقد كما صرح به في التحفة قال في الايعاب ولوشك في انفصالها في الحياة أو بعدها
فلا وجه عندى انها طاهرة مطلقا (قوله البرى) كون الزباد منه هو المعروف المشهور الذى
سمناه من ثقات أهل الحبشة الذين يأق الزباد من بلدهم وقبده ليخرج ما قاله الماوردى
والرويانى من انه لبن سنور بحرى يجب كالمسك ريجها واللبن يياض يستعمله أهل البحر فان
الشعر حينئذ يكون طاهرا وفي شرح العباب للشارح لا منافاة لاحتمال ان يكون لبن
البحرى كذلك (قوله عن قليله) قال في التحفة كالثلاث كذا اطلقوه ولم يبينوا ان المراد
القليل فى المأخوذ للاستعمال أو فى الاناء المأخوذ منه والذى يتجه الاول ان كان جامدا
لان العبرة فيه بجعل النجاسة فقط فان كثرت فى محل واحد لم يعف عنه والاعنى بخلاف
المائع فانه جميعه كالشئ الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه والا فلا ولا نظر للمأخوذ اهـ
(قوله بحرى) أى بحر الصين كما قاله صاحب الاقاليم السبعة يقذفه البحر وقال بعضهم
يا كلة الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما أصابه
من اذاه وذكر بعضهم ان النحل فى بعض سواحل البحر يرمى من زهر شجر العود فيصير شجره
ذكى الرائحة ثم يلقطه السمك فيخرج من بطنه ولهذا يذوب كالمذوب الشعير الذى يؤخذ
قبل ان يلقطه السمك هو اطيب العنبر اهـ قال في الايعاب واذا ثبت هذا فان استخرج من
بطن السمك بعد ما تغير فهو نجس والافتحس يظهر بالغسل لانه صلب وعلى هذا التقصيل
يحمل اطلاق من اطلق طهارة المأخوذ من جوف السمك أو نجاسته اهـ (قوله فى أكثرها)
بينت فى الاصل تلك النصوص فراجعها منه (قوله أو حجر) كذلك الامداد للشارح ومجمله
فيما يظهر اذا لم يخرج الى ظاهر ذكره وعليه رطوبة متى أو غيره والافتحس كما لا يخفى فى
فتح الجواد فى طهارة المنى مانصه بشرط طهارة المحل الذى يخرج منه بالماء والا كان متنجسا
وشعوه فى التحفة وعبارة من ثمة يتنجس من مستنج بغير الماء لاقائه لها طاهرا اهـ وفى
النهاية للجمال الرملى لوجامع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منهما ويحرم عليه ذلك لانه
ينجس ذكره اهـ وفى الايعاب يكون المنى متنجسا لانجسا قال الزركشى فيطهر بافاضة
الماء عليه اذا انفصل غير متغير وان لم تزل عينه نظير ما يأتى فى الصبغ المتنجس ثم قال قال
الصيرى والغالب سبق المذى قبل المنى عند الجماع سيما ان سبقه ملاءبة فينبغى التحرز
عنه لنجاسته كنى البهية فانه يخرج عقب بولها الخ (قوله ولا مدخله) قيد لقوله أو حجر لانه
مع تحقق ذلك يتعين الماء ولا يجزىه الحجر كما سبق فى الاستنجاء وفى التحفة يلزم من اتقاه

لعدم تحقق خروجهما من الباطن ويجوز أن كل ينقض غيرهما كقول حيث لا ضرر فيه (والجزء المنفصل من الحيوان كمنته) طهارة
وتجاسة فيدخل نحو الأدمي ومشيتة ١٥٠ طاهرة بخلافهما من نحو الفرس للخبر الصحيح ما قطع من حي

فهو ميت (الشعر) الحيوان
(المأكول وريشه وصفه
ووربه) إذا لم يعلم أباه به بعد موته
(فطاهرات) لقوله تعالى ومن
أصواتها وأوبارها الآية ولو
انفصل من ما كول حي جرح عليه
شعر فلهما نجسان ونخرج بما ذكره
القرن والظلف والظفر فهي نجسة
(ولا يطهر شيء من النجاسات)
بالاستحالة (الاثلاثة أشياء) أحدهما
(الخمر) ولو غرحت حرقه فتطهر وإن
فتح رأسها أو فتحت من محلها
أو فتحت لا بفعل فاعل (مع
انائها) ولو نحو خرف جديد تبع
لها للضرورة (إذا صارت) أي
استحالت (خلا بنفسها) أي بلا
مصاحبة عين لزال علة النجاسة
وهي الاسكار ما إذا فتحت بمصاحبة
عين نجسة وإن نزع قبل التخلل
أو طاهرة استقرت إليه ولم تستقر
لكن تحلل منها شيء فلا تطهر إذ
النجس يقبل التجسس في الأولى
ولتجسسها بعد تحللها بالعين التي
تجست بها في الثانية وكان خمر فيها
ذكر التمسك على المعتمد (و) ثانيها
(الجلد المتجسس بالموت) بأن لم يكن
من نحو كلب وإن كان من غير
الماكول يطهر بالدبغ والاندباغ
(ظواهره) وهو ما لا يلقاه الدبغ
(وباطنه) وهو ما يلقاه بشرط
أن يبقى من الرطوبات المعتمدة له

لما دخله انتساره عن محله إلى ما لا يجزى فيه الخمر قال فليس السبب عدم وصول الخمر لمداخله
خلافاً لمن وهم فيه لأن نحو الخمر لا تصل له اه (قوله لعدم تحقق خروجهما) أي رطوبة
الفرج من الباطن قال في العباب ولا يلزم من اتحاد خروجهما أي البول والمني النجاسة
إنه لا قائم باطناً لا توتر اه (قوله ومشيتة) هي التي تسميها العامة بالخالص (قوله
وريشه) حيث لا لحم بها ولا فنجسة ولا أثر لما ياصلها من الخمر (قوله وصفه) قال ابن
النازن في تفسيره أصواف الضان وأوبار الابل وأشعار الغنم اه وفي القاموس الوبير محركة
صوف الابل والارنب ونحوهما ويكره تنفيسه من الحيوان حيث كان نالاً به يسيراً
والاسحرم (قوله الظلف) هو البقرة والشاة بمنزلة القدم لنا (قوله أو فتحت) معطوف على
قوله أو فتحت وفي بعض النسخ وهي أوضح ويصح في غلت اه مال الغنم واجامها فلو غلت
بفعل فاعل ثم غمرت بنحور في فتح الجوارح تطهر وفي شرح الروض نقلاً عن البغوي وأقره
أن كان قبل جفاف الأول تطهرت واعتمده الزبدي في شرح المحرر ونقله في النهاية عن
والده وأقره وفي المغني يطهر وإن جف الأول (قوله بمصاحبة عين) في الإيعاب عن
الزركشي وابن العماد احترازاً للشيخان بقرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على
خل عمالو طرح خمر على خمر فانما تطهر ويحتمل الفرق بين أن تكون الخمر من جنسها فتطهر
أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه وقال سم لا يبعد أنه لو وقع على الخمر
نبيذ ثم فتحت تطهرت للمجانسة في الجملة وسبق في القولة التي قبل هذه ما يتعلق بصب الخمر
على الخمر ويعني عن حبات العناقيد ونوى التمر ونقله وشمار يخ العناقيد على المنقول كما
أوضحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والزمي وغيرهم ورفقا في ذلك
للشارح (قوله لكن تحلل منها شيء) يصح أن يكون تحلل بالحاء المهملة قال الضمير في منها
يعود إلى العين الطاهرة وأن يكون بالحاء المعجمة وعاب به فيصيح أرى يعود ضمير منها للعين
الطاهرة أو الخمر (قوله وكان خمر فيها ذكر) أي في طهارته بالتخلل النبيذ وهو المتخذ من
الزبيب ونحوه (قوله بأن لم يكن) هذا محترز لقوله المتجسس بالموت لأن نحو الكلب لم يتجسس
بالموت بل هو نجس قبل الموت ونحو الكلب الخنزير والمتولد منهما أو من أحدهما الكس
رأيت في حاشية المرحوم على اقناع الخطيب عن سم نقلاً عن صاحب العدة أن الخنزير
لا يجلده وأنما شربه في لحمه (قوله والاندباغ) أشار به إلى أن فعل الدبغ ليس بشرط في
التطهير فلو ألقى الريح الدابغ على الجراد أو بالعكس فاندبغ كفي (قوله ما لم يلقاه) زاد
في التحفة من أحد الوجهين أو عيائينهما اه وفي النهاية خلافه وعبارتها قال الزركشي في
الخدام المراد بباطنه ما بطن وبظاهره ما ظهر من وجهيه بديل قوله هم إذا قلنا بطهارة
ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لافيه ثم قال فتنبه لذلك فتد رأيت من يغلط فيه انتهى
واستبعد الحاي في حاشية المنهج ونقل الشوبري عن سم مانعه أقول لو لم يصب الدباغ

لوجه النابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن أيضا حتى يجري فيه قول القائل
 بعدم طهارة الباطن أخذا من علته الخ سم اه قلت وبما أشار به يجمع بين كلامي
 الشارح وغيره (قوله بحريف) بكسر الحاء ما يلذع اللسان بحرافته قال ابن الاسماني
 والتعبير بقابض احسن لاني لا أعلم له للعرافة دخل في الدباغ أولا قال الشارح في
 الایعاب وظاهر ان الحرافة تستدعي القبض فما لهما واحد لكن القابض نص في
 المقصود (قوله يطهر قليلا) كذلك الایعاب والتخفة والامداد وغيرهما واعتمد في النهاية
 وغيرها انه نجس معقونه والمراد بالقليل أي عرفا واختارا كثيرا وطهارة مطلقا (قوله
 متجسس) أي وان كان الدباغ طاهرا تتجسسه به قبل طهر عينه قال في التخفة فيجب غسله
 بما طهره مع التريب والتسبيح ان اصابه مغلظ وان سبغ وترب قبل الدباغ لانه حينئذ
 لا يقبل الطهارة اه قال سم يؤخذ من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو ما لو بال كلب على
 عظم ميتة غير المغلظ غسل سبعا احدا هن بالتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى
 لو اصاب ثوبا رطبا بعد ذلك لم يحتج لتسبيح والجواب لا يطهر أخذنا من ذلك كبريل لا بد من
 تسبيح ذلك الثوب اه (قوله من تطهيره) اعتمد سم ان المراد تطهيره ما لا فاء الدباغ فقط
 (قوله اذا صارت دودا) جرى على استثناء هذا في فتح الجواهر تبعا لابن المقرئ وغيره
 وفي التخفة لا يستثنى في الحقيقة الاشياء ان اه (قوله وهو وان لم يكن الخ) اشار به الى
 الجواب عن علة القول بعدم استثنائه (قوله من عفوناتها وهي نجسة) قال في الایعاب
 ولا يخلو هذا عن نظر لان هذا ليس امر اقطاعي بل هو محتمل والتمثيل بالمحتمل لا يحسن لكن
 يأتي قبيل الاواني ما قد يعلم منه انه طاهر وان قلنا انه متولد من عينها فان سلم هذا اتجه
 التمثيل به حينئذ ثم قال في الایعاب بعد كلام طويل انه بعيدا وغير محقق أيضا وان قيل
 به الخ (قوله لانه حينئذ كالميت) أي فالدلم المذكور طاهر قال الجوزي في شرح الارشاد
 وانما يكون نجسا اذا فسد وامتنع محي الحيوان منه الخ قال في الایعاب بعد كلام ذكره
 وبما تقر به لم ان الاولي حذف هذا القسم كما فعله جماعة ومن غلة قال الشافعي الحق أن
 يقال الاستحالة حقيقة اذا بقي الشيء بحاله وتغيرت صفته ولا يوجد في غير الحال والدباغ
 اه الخ وسبق ما يتعلق بذلك آنفا فراجع (قوله ما صار رمادا) أي بان احرق الميتة
 النجسة حتى صارت رمادا أو ألقيت في ملحمة حتى صارت ملحا فان رمادا الميتة والمخ الذي
 استحالت اليه نجس

* (فصل في ازالة النجاسة) *

والنجاسة على ثلاثة أقسام مغلظة ومخففة ومتوسطة وذكر أولها بقوله اذا تنجس شيء الخ
 ثم ذكر ثانيا بقوله وما تنجس بيول صبي الخ ثم ذكر ثالثا المتوسطة بقوله وما تنجس بغير ذلك
 الخ (قوله جامد) خرج به المائع فهو على قسمين ماء وغبر ماء والماء على قسمين كثير وقليل
 فالكثير لا يتنجس الا بالتغير ويظهر بزوال التغير بنفسه أو بجماع انضم اليه والقليل يتنجس

بحريف ولو نجس كزرق جام
 لا نجس شمس و تراب و خرج بالجلد
 الشعر نعم يطهر قليلا تبعا كانه
 الخ ثم هو بعد الاندباغ كثوب
 متجسس فلا بد للنجاسة الصلاة فيه
 أو عليه من تطهيره (و) ثالثا (ما
 صار حيوانا) كالميتة اذا صارت
 دودا الحدوث الحياة وهو وان لم
 يكن متولدا منها لكنه متولد من
 عفوناتها وهي نجسة ولا يصح
 التمثيل بدم بيضة صارت فرخا لانه
 حينئذ كالميت اذ هو أصل حيوان
 طاهر وخرج بحريوان ما صار رمادا
 أو ملحا ملاقا لا يطهر

* (فصل في ازالة النجاسة) *

(اذا تنجس شيء) جامد ولو نجس
 يفسده التراب (بملاقاة) شيء من
 (كلب أو فرعه) ولو لعا به (مع
 الرطوبة) في أحدهما (غسل سبعا
 مع مزج احدا هن) سواء الاولي
 والاخرية وغيرهما (بالتراب
 الطهور) نظير طهورا ناء أحدكم
 اذا واغ فيه الكلب أن يغسله
 سبع مرات احدا هن بالبطحاء
 وفي رواية أولاهن وهي ايمان
 الا فضل كما يأتي وفي أخرى
 السابعة وهي لبيان أقل الاجزاء
 وفي أخرى الثامنة أي بان يصاحب
 السابعة وانما تعتبر السبع بعد
 زوال العين

بالملافة ويظهر بالمكثرة قال في الاسنى ولو تنجس الاناء بولوغ الكلب في ماء قليل فيه ثم
 كثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الاناء الخ أى لانه جامد فلا يظهره الا التبييض والتقريب
 واما غير الماء من المائعات فيمعدن طهره مطلقا الا بالاستحالة كالغسل اذا تنجس وشربه
 المحل ثم أخرجه (قوله فزِيلها الخ) قال سم يتجه ان المراد بالعين مقابل الحكمية اه
 ويؤيده تعبير العباب وغيره بأنه اذا كانت النجاسة عينية فزالَت بغسلات فهي غسلة
 واحدة اه لكن في شرح مختصر أبي شجاع لابن قاسم العبادى مانصه عبارة في شرح
 المذهب لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم تزل الا بست غسلات الخ ففي تمثيل
 اشعار بان المراد بالعين هذا الجرم لا مقابل الحكمية انتهت بجروها ويؤيده ما في التحفة
 عند الكلام على العينية حيث قال وجب بعد زوال عينها ازالة أوصافها من الطعم الخ
 وذهب القليوبي الى أن المراد بالعين الجرم اذا توقفت ازالة الاوصاف على ست غسلات بعد
 ازالة الجرم فتحسب ما قبل ازالته واحدة قال في زال الوصف ولومع الجرم في مرة سابعة
 فاكثر كفى اه (قوله مع تحريكه الخ) ويظهر ان الذهاب مرة والعود أخرى تحفة (قوله ولا
 يجب المزج الخ) لكن هو الاولى خروجا من الخلاف كما في التحفة (قوله ولومع رطوبة المحل)
 مثله في التحفة والاسنى وأفتى الشهاب الرملى بأنه لو وضع التراب أو لأعلى عين النجاسة لم
 يكف لتنجسه وظاهره يخالف ما سبق قال سم وقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تخرمعه
 بانفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح
 موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو لأعلىها وهذا محمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع
 الماء أولا لانه أقوى بل هو المزيل وانما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فكفى
 وضع التراب أولا وان كان المحل نجسا وهذا يحتمل عليه ما ذكره في شرح الروض وانما اذا
 كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء ممزوجا بالتراب فان زالت الاوصاف
 بتلك الغسلة حسبت والا فلاه وفي المحفة بحث انه لا يعتد بالتريب قبل ازالة العين وهو
 متجه معنى وفي الامداد هو محتمل نعم ان أزالها الماء المصاحب للتراب اتجه الاجزاء حيث نذ
 اه فحمل قوله هنا والامداد وفتح الجواد وشرح التبيين للخطيب وغيرها ولومع رطوبة أى
 حيث زالت الاوصاف وبؤيد ذلك ان الشهاب الرملى نفسه قال في شرح نظام الزبد وان
 كان المحل رطبا اه (قوله وان قل) تبع فيه الجوى جري في شرح الارشاد واطلق في شرحى
 الارشاد عدم الاكتفاء بالتملص لكن في التحفة ونحوه دقيق قليل لا يؤثر في التغير يكفى هنا
 كما هو ظاهر اه ونحوها النهاية للجمال الرملى والاياعاب للشارح فيحمل ما هنا كاطلاق
 شرحى الارشاد على قليل لا يؤثر في التغير (قوله ويستعمل) قال في الاسنى في حدث
 أو خبث قال سم صورة المستعمل في الخبث التراب المصاحب للنجاسة في المغاظة فانه
 طاهر لكنه مستعمل في ازالة النجاسة ثم قال ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا
 طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال الخ قال في الايعاب كل

فزيلها وان تعدد واحدة ويكتفى
 بها وان تعدد البولوغ أو كانت
 معه نجاسة أخرى ونحوه في ماء
 كثير مع تحريكه سبعة أو مرور
 سبع جريات عليه ~~كغسله سبعة~~
 والواجب من التراب ما يكدر الماء
 ويصل بواسطته الى جميع اجزاء
 المحل كما كدر ظهور أثره فيه
 ولا يجب المزج قبل الوضع بل
 يكفى سبق التراب ولومع رطوبة
 المحل لان الطهور الوارد باق على
 طهوريته ولا يجب التراب في
 تطهير أرض ترابية اذا لمعنى
 لتريب التراب ونحوه نحو
 صابون وسحابة خرف وبالطهور
 محتاط بنحو دقيق وان قل ومستعمل
 للنص على التراب المنصرف للطهور
 وغيره لا يقوم مقامه

(قوله فزيلها وان تعدد واحدة)
 أشار بان الى رد قول الشرح الصغير
 لو لم تزل عين المغاظة الا بست غسلات
 حسبت ستم قال في الايعاب وهو
 ضعيف وان سبقه اليه القاضى
 على ما زعمه الاسنوى وقال فلتكن
 الفتوى عليه وانما حسب العدد
 المأمور به في الاستنجاء قبل زوال
 العين لانه محل تخفيف وما هنا محمل
 تغليظ فلا يقاس هذا بالآخر خلافا
 لما زعمه الاسنوى الخ ما أطال به في
 الايعاب اه

ما يجزئ في التيمم يجزئ هنا وما لا يجزئ ثمة لا يجزئ هنا فسلم انه يجزئ الرمل الذي له غبار
ثم قال ويكنى أيضا الطين الرطب كما أفق به الغزالي لانه تراب تيمم بالقوة (قوله بعد الذي
فيها التراب) فهو في شرح التنقيح لشيخ الاسلام وشرح الارشاد للجوهرى وغيرهما
ويؤيده ما في حواشي المنهج للزبادى وهو لو تطاير شيء من تراب الارض الترابية قبل
الغسل هل يجب تربيته او لا قال الاقرب الشافى كما اعتقده شيخنا الطندنافى وهذا هو
الذى أفق به شيخنا الرملى او لا نرجع عنه آخر وافق بوجوب الترتيب اه قال سم فهو
اى وجوب الترتيب المعتد عنه اه وبه أفق السيوطى قال الغنائى وعول الخطيب على
الاقتضاء الاول وحيث قد فيمكن ان يقال بالفرق بين المستثنين بأنه في صورة الكتاب أورد
التراب على المتخير للطهارة فكان له قوة فلم يحتاج للترتيب ما أصابه وفيما يدته به وردت
النجاسة على التراب فلم تسكن فيه قوة فاحتاج للترتيب وهذا المأقف على من نبه عليه رجل
الشارح في شرحى العباب والارشاد عدم وجوب الترتيب في مسئلتنا بالنسبة للتراب قال
أما بالنسبة للطهارة الحاصلة في الثوب من ملاقاته التراب اه افلا بد من الترتيب وجرى
عليه ابن قاسم العبادى في شرح مختصر أبى شجاع (قوله بل أولى) قال في الایعاب لانه
أسوأ حالا من الكلب لان تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكلب
مجتهد فيه ومختلف فيه ولانه لا يحل اقتناؤه بحال بخلاف الكلب ولانه يندب قتله لا ضرره
وجزم في المطلب بوجوبه وظاهره انه لا فرق بين المضر وغيره وهذا احد وجهين في غيره بلا
ترجيح في المجموع اه (قوله أى لم يتناول) أى لم يأكل ولم يشرب (قوله قبل الحولين)
ذكر الرملى على التحرير والاجهوى على الاقتضاء ان ذكر الحولين على الترتيب
والا فلا تضر زيادة يومين حرره (قوله الا للين) ولا فرق فيه بين الطاهر والنجس كما
في التحفة وغيرها قال مرر والخطيب ولومن مغلط (قوله ينضح) بجاء موهمة
وقبل مجمعة قال في الایعاب ينضح غلبة الماء للحل بلا سبلان والافهو الغسل
(قوله وأكمله) أى الصبي (قوله بعد حولين) في حاشية الزبادى على شرح المنهج
لوشرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعدهما قبل ان يأكل غير اللبن الذى يظهر وجوب الغسل
كما اعتقده شيخنا الطندنافى وكذلك لوأكل غير اللبن للتغذى في بعض الايام ثم أعرض عن
ذلك وصار يقتصر على اللبن (قوله بغير ذلك) أى المغلط والمخفف وهى المتوسطة (قوله
عينية) أى وان كانت مخففة كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال في النهاية جل وجوب ارالة
أو صافها على غير المخففة يحتاج لدليل اه وفي الامداد للشارح قضية كلامهم كالغسل
الاكتفاء بالرش وان بقي الطعم واللون والريح وهو ظاهر وجل ذلك على الغالب من سهولة
زوالها بالنضح تضيق للرخصة اه وهو كذلك في فتح الجواهر وجرى عليه في الایعاب أيضا
واطال وقال في الاسنى هو ظاهر كلام المصنف كالاصل ثم قال والاوجه خلافه ويحمل
كلامهم على الغالب من سهولة زواله اه ومثلهما عبارة الخطيب في شرح التنبيه وفي
لا يعاب ثم رأيت ما يؤيده أى ما سبق من العقو وهو قول الباقلانى ومحمل تأثير زيادة الوزن

(والافضل) أن يكون التراب (فى
الاولى ثم فى غير الاخيرة) لعدم
احتياجه حينئذ الى تترتب ما يصيبه
بعد التى فيها التراب (والخطيب
كالكلب) فيما ذكر قيا ساعليه بل
أولى (وما تجس ببول صبي لم يطعم)
بفتح أوله أى لم يتناول قبل الحولين
(الا للين) أو غيره للتخفيف أو
للتدوى أو التبرك (ينضح) أى
يرش بالماء حتى يعم موضعه ويغلب
عليه وان لم يسأل للتابع فخرج غير
البول وبول الانثى والغنى وأكمله
أو شربه للتغذى ورضاعه بعد
حولين فلا يكتفى فضحه بل لا بد من
غسله وهو تعميم المحل مع السيلان
لخبر يرش من بول القلام ويغسل
من بول الجارية ولان الابتلاء
بمحمل الذكر أكثر والخنى يحتمل
كونه انثى (وما تجس بغير ذلك)
من سائر النجاسات السابقة
وغيرها (فان كانت) نجاسة (عينية
(قوله الشارح للتابع) فى العصيين
وغيرهما عن أم قيس أنها جاءت
بابن لها صغير لم يأكل الطعام
فاجلسه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فى حجره فبال عليه فدعا بماء
فضحه ولم يغسله اه أصل

في الغسالة في غير المنضوح اما هو فيظهر بالنضح قطعاً وان زاد وزنه وقول الزركشي
لو بقيت الرائحة والوزن هنا لم يضر قطعاً وفي غيره خلاف مترادف لشرطنا الازالة هنا
لا يجبنا غسله ولذا قال المجلي لا يجب العصر هنا قطعاً وفي غيره وجهان وتظير بعضهم
فيه ليس في محله اه لكن قال في حاشيته على فتح الجوادله ما قاله البلقيني بحث ضعيف كما هو
ظاهراً فانه وان عني عن بقاء طعمه الدال على النجاسة لا يعني عن زيادة الوزن فيه ويقرب
بأن الطعم وان دل على بقاء النجاسة لكنه لا يدل على بقاء خصوص جرمها بخلاف زيادة
الوزن فانما تدل على بقاء جرم النجاسة فلم يعف عنه اه (قوله باحدى الحواس) في
الجواهر وغيرها بنجاسة البصر والشم والذوق والحكمة هي التي لا تدرك بشئ منها اه
زاد الشارح في فتح الجوادله المس قال ولا يتصور بغير ذلك اه وفي حاشية فتح الجوادله
حذف هذا غيره واقتصر على الثلاثة الاخرى لظهورها وخفائها لكن يوجه بأن القرض
انه علم اصابت عين نجاسة للشوب ليس لها طعم ولا ريح ولا لون وانما هي رطوبة تحس بالمس
فهذه الرطوبة اخرجتها عن كونها حكمية ومسيرتها عينية فان قلت بنا في كونها عينية
قولهم في ارض تجست ببول مثلاً لا يكتفى صب الماء على موضع البول بحيث يغمره فيظهر
بذلك وان لم ينضب ووجه المناقاة ان هذا تطهير الحكمية لا العينية قلت لا منافاة لان
القرض ان عين البول ازيلت ولم يبق الا أثر رطوبة محض وهذا أقرب الى الحكمية
فالحق فيها في طهارته بمجرد صب الماء عليه وحينئذ فحمل كون المس دالاً على أنها عينية
ما اذا لم تزل بحيث لم يبق الا أثر محض فالخاص أنه قيل ازالة عينها المدركة بالمس عيني وبعد
ازالة جرمها دون أثرها حكمي فتأمل اه وهو غير صاف عن الاشكال اذا عين المدركة
بالمس تدرك بالبصر الا ان فرض ان ثمة ما يدرك بالمس بدون البصر (قوله نحو صابون) أي
ان وجوده بمن مثله فاضلاً عما يعتبر في التيم ويأتي هنا التفصيل الا في فيما اذا وجد به
العوث أو القرب نعم لا يجب قبول هبة هذا لان فيها مئة بخلاف الماء اه تحفة واعتبر
في النهاية كالتحفة كونه فاضلاً عما يفضل عنه عن الماء في التيم وكذلك الاعباب وقال
في الامداد فاضلاً عما يعتبر في القطرة فيما يظهر اه وفي النهاية وان لم يقدر على الحث
ونحوه لزمه أن يستأجر عليه باجرة مثله اذا وجدها فاضله عن ذلك ولو تعد ذلك احتمل ان
لا يلزمه استعماله بعد ذلك لو وجد له طهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم ثم قال وهذا هو
الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقاً وهو الاوجه اه ونحوه
في الاعباب وفيه أيضاً على قول الوجوب ظاهر كلامهم وجوب الجمع بين صابون واشنان
وحت وقرص اذا توقفت الازالة على الكل ويحتمل خلافه للمثقة العظيمة في ذلك اه
(قوله بأن صفت غسلته) عبارة التحفة متى تيقنت فيه عين النجاسة بان ثقل أو كانت
تنفصل مع الماء اشترط زاولها أو لونها أو ريحها فقط وعسر عني عنه انتمت ونحوه في الاسنى
وفي الاعباب في مجتث العقوق عن اللون اذا عسر مانعه وعبارة الغزالي ويتوجه ان يقال

(قوله لو بقيت الرائحة والوزن)
اعله اللون كما في الفرر وغيرها عن
الزركشي فراجع اه

وهي التي تدرك باحدى الحواس
(وجبت ازالة عينه و) لا تحصل
الا بازالة (طعمه ولو فيه ريح)
ويجب نحو صابون وذلك ان توقفت
الازالة عليه (ولا يضر بقاء لون أو
ريح عسر زواله) كلون الصبيغ
بأن صفت غسلته ولم يبق الا أثر
محض وكره يجمع لغيره لثمة

اللون الذي يعنى عنه هو اللون الذي لا يزيد به الوزن وتعرس ازالته ويعتقده الناس أثر
محمضا ولا اعتماد على بقاء الغسالة متغيرة انتهت أى فنى لم تكن أثر محضا لم يعرف عنه على
ما يأتى وان كانت غسالته غير متغيرة كما انما اذا كانت متغيرة فالحمل المغسول باقى على
نجاسته وان زالت عين النجاسة على الاصح في الجموع اه ما فى الايعاب وعبارة فتح الجواد
له ويشترط مع ذلك فى المصوغ بنجس انفصال عنه بان تصفو غسالته وبصر أثر محضا
ولم يزد وزنه بعد الغسل عليه قبله اه ووقع فى الامداد أنه قال بعد نحو ما فى الفتح فحينئذ
لا يضر بقاء اللون فى الحمل أو الغسالة لعسر زواله فان لم يتفصل عنه لم تقم به أو زاد وزنه
لم يطره مطلقا اه وقوله لا يضر بقاء اللون فى الغسالة محال لما سبق بل وقوله الامداد
نفسه أن تصفو غسالته ثم رأيت سم فى حواشى المنهج قال بعد نقله عبارة الامداد كذا
فى شرح الارشاد لشيخنا فانظر قوله تصفو غسالته مع قوله فحينئذ لا يضر الخ وفى حواشى
سم أيضا اذا غسل ثوبا متجسبا بالصابون حتى زالت عين النجاسة قال مرجوا بالسؤال على
القور يصير لأثر الصابون حكم الصمغ فلا يطره حتى تصفو الغسالة من لون الصابون ثم قال
ينبغي المعتد الذى يشق استقصاؤه يكون معقوا عنه فليستأمل اه وفى الايعاب للشارح
ما يفيد ذلك أيضا حيث قال لو استعان بنحو الصابون وظهرت رائحته مكان رائحة النجاسة
فقياس المياه يقتضى ان ذلك مانع من الطهر لانا تحققنا النجاسة وشكسكاهل استترى بها
بريح نحو الصابون أو لونه بلون نحو الاشنان ثم قال فليحمل هذا على ما اذا زال نحو ريح
النجاسة ولم يختلفا ريح آخر الخ (قوله بمحل واحد) فان كانا يعملان لم يضر كما فى الامداد
وانهاية وغيرهما (قوله أو الطعم وحده) قال فى النهاية ونحوها الايعاب نعم ولم يزل الا
بالقطع عنى عنه وفى شرح غاية الاختصار لابن قاسم العبادى وبقاء اللون والريح كذلك
وفى الايعاب لوبقى الطعم أو اللون مع الريح بعد الغسل ثم زال لم يكف لان بقاء ذلك بعده
دليل على بقاء النجاسة ولو انتقل ريح النجاسة وعقب بشئ لم تجب ازالته ولا الغسل منه
قطعا (قوله ويعرف بقاؤه) أى الطعم وهذا ذكره اشارة الى الجواب عما صرحوا به من
حرمة ذوق النجاسة قال فى النهاية وليس فى هذا ذوق نجاسة محققة لانه انما حصل بعد
الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة فلا يرد عليه نصريحهم بحرمة ذوق النجاسة وانما يضر
ذوقها قبل الغسل ولا شك فى منعه الخ (قوله استظها را) بالطاء المعجمة أى احتياطا هذا
هو المشهور بل صوبه النووى فى تهذيبه وقال الراغبى يجوز أيضا ان يقرأ بالطاء المهملة
من الاستظها را أى طلب الطهارة (قوله جف) سبق عن حاشية فتح الجواد للشارح ان
المراد جفاف عين البول لأثر رطوبة وعبارة القليوبى فى حواشى المحلى قوله جف أى
بحيث لو عصر لا تفصل عنه مائة فلا تضر طراوته كما مر اه وقد تكلمت فى الاصل على
مائة ملق به فى أكثر من ثلاث أوراق وينت ان ظاهر كلامهم يفيد خلاف ما قرره ولكن
المدرك والدليل يفيد ان هذا الذى قرره فليكن هو المعتقد فراجع الاصل ان أردت ان

(ويضر بقاءهما) بمحل واحد
وان عسر زوالهما (أو) بقاء
(الطعم وحده) سهولة ازالته
وعسر هانادر ويعرف بقاؤه فيما
اذا دميت لثته أو غلب على ظننه
زواله فيجوز له ذوق الحمل استظها را
(وان لم يكن للنجاسة عين) كبول
جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا
ريح

(قوله لوبقى الطعم أو اللون الخ)
وفى كلام الشهاب القليوبى
ما نصه فان عسر بأن لم يزل بجف
أو قرص ثلاث مرات عنى عنه
مادام العسر وتجب ازالته اذا
قدروا لا يعيد ما صلاه مثلا فى الاقول
ولا يجب قطع الثوب ولا بنجس
مأصابه مع رطوبة وغير ذلك
اه وما اقتضاه كلامه من العفو
بعد الثلاث وان أمكنت الازالة
بعد الرابعة والخامسة ضعيفا
أو غير مراد لما علمت من عدم
العفو الا اذا أدت الازالة الى
القطع بل ظاهر كلام أكثر أئمتنا
عدم العفو عن ذلك مطلقا وان
أدى الى قطعه اه أصل

(كفى جرى الماء عليها) مرة من غير اشتراط نية هنا وفيما مر لانها من باب التروك (ويشترط ورود الماء القليل) على المحل لقوته والانتحس بخلاف الكثير (والغسالة القليلة) المنفصلة (طاهرة) غيره طاهرة (مالم يتغير) بطعم أو لون أو ريح ولم يزد وزنها بعد اعتبار ما يأخذ من الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (وقد طهر المحل) بخلاف ما اذا تغيرت أو زاد وزنها أو لم يطهر المحل فهي نجسة كالحل لان البلل الباقي فيه بعضها والماء القليل لا يتبع طهارة ونجاسة ولا ينظر لانتقال النجاسة اليها لان الماء قهرها فاعادها فعملها كالحل مطلقا بحيث حكم بطهارة حكم بطهارتها وحيث لا فلا فلو وضع ثوبا في اجانته وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس علاقته لان دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس

(قوله ولا ينظر لانتقال النجاسة اليها) * (فرع) * لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كما في الروض وأصله قال في شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينقل كما مر اهـ

فحيط بالمسئلة خبرا (قوله هنا) أي في التجسس الحكيم وفيما مر أي في العيني والمخفف والمغلظ وقوله لانها أي ازالة النجاسة من باب التروك أي والتروك لا يحتاج الى نية كترك الزنا والغصب مثلا لخروجها بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والتروك ليست من الاعمال وفيه أن الصوم من باب التروك وتجيب فيه النية ويجاب بأنه مقصود لقمع الشهوة ومخالفة الهوى فالتحقق بالفعل في وجوب النية وقيل تجيب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل مخالف للاجماع قال الشارح في الایعاب وحديث فلا يندب الخروج من خلافه (قوله المنفصلة) قال في الایعاب خرج به مادامت على المحل فهي طاهرة مطهرة قطعها مالم يتغير كما نص عليه الشافعي والاصحاب الخ (قوله مالم يتغير) هذا قيد لما طاق الغسالة لا بقيد قلتم كما توهمه عبارة الشارح هنا و= كذا في التحفة وغيرهما هو معلوم من ان المتغير بالنجاسة متنجس وان كثر (قوله ولم يزد وزنها) أي الغسالة القليلة عما كانت عليه قبل الغسل قال في الامداد ولا ينظر لزيادته في الماء الكثير لما تراه لا ينجس الا بالتغير ولذلك ترك التقييده بامسكالا على ما قدمه اهـ (قوله ما يأخذ من الثوب من الماء) قال في الایعاب وهل المراد بعد العصر المتوسط أو بعد المبالغة فيه كل محقل واعل الثاني أقرب اهـ ولم يظهر لي وجهه فالذي يظهر انه يقدر ما شربه الثوب فبقدر عدم عصره يكون ما شربه أكثر مما عصر وما يولغ في عصره يكون ما شربه أقل مما توسط فيه قال في التحفة يظهر الاكتفاء فيها بما بالظن (قوله وقد طهر المحل) أي بأن لم يبق فيه طعم ولا واحد من لون أو ريح مسهل زواله وهـ ذا قيد للغسالة القليلة قال في النهاية لان الكثير طاهر مالم يتغير وان لم يطهر المحل أخذ مما مر في الطهارة اهـ (قوله ولا ينظر لانتقال النجاسة اليها) أي الى الغسالة عند استحجامها الشروط فنزول تأثير النجاسة عن المتنجس وعن الغسالة (قوله فعلم أنها) أي الغسالة بعد الانقصال كالحل قال في التحفة وغيرهما فلو طار شيء من أول غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما أصابه ستم احدى اهن بتراب أو من السابعة لم يجب شيء اهـ (قوله لا يزول بالصب) اما اذا زال به فانه يطهر المتنجس به وهذا اعتمد الشارح في كتبه التحفة وغيرها قال في الایعاب نقل عن الزركشي في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب ان لا يغسل فيه أي في انائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويحترز عما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وان لم تزل عين النجاسة المعفو عنها وتصير كالبلية الباقية في الثوب بعد العصر يعني عنها بالنسبة للثوب قال في الایعاب وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه انه لا عقو وليس كالبلية المحكوم بطهارتها ورايت في شروط الصلاة من قفاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عن اصابته هذا الها ومثله اذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعفو عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فمعنى عما أصابه ماء الوضوء ولا يحتاج لتسييع رجله من المغلظ ومثله لو كان بأصابعه أو

(قوله ويتعين في نحو الدم الخ) في
التحفة في محبت الغسالة يتعين في
نحو الدم إذا أريد غسله بالصّب
عليه في جفنة والماء قليل إزالة
عنه والاتحس الماء به بعد
استقراره معها اه قال سم وقوله
بعد استقراره معها يفهم أنه قبل
استقراره لا يتحس حتى لو مر
على جزء من العين فلم يؤثر ووصل
إلى جزء آخر فأزاله طهره فراجع
اه سم

وتجب المبالغة في الغرغرة عند
غسل فيه المتحس ويحرم ابتلاع
نحو طعام قبل ذلك
(باب التيمم)

هو لغة القصد وشرا اتصال التراب
إلى الوجه واليدين بشرائط تأتي
وفرض سنة أربع أو ست وهو من
خصائصنا (يتيمم المحدث والجنب)
ومأمور بطهره مسنون من وضوء
أو غسل (لفقد الماء والبرد
والمرض) هذه أسبابه من حيث
الجملة وأما تفصيلها (فان يتقن)
المسافر أو غيره (فقد الماء تيمم بلا
طلب) لأنه حينئذ عيب (وان توهم
الماء أو ظنه أو شك فيه)

كفه نجاسة معقونها فأكل رطباً ومثله إذا أوقض الصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم
البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لأنه ماء طهارة فهو معقود عنه اه ملخصاً
وفي النهاية ويتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصّب عليه في جفنة والماء قليل إزالة عينه
والاتحس الماء به بعد استقراره معها فيها اه وظاهر إطلاق الشارح يفيد أنه لا فرق بين
إرادته غسله أو نحو الأوساخ وبه صرح في الإيعاب حيث قال بعد كلام قرره مانعه ومنه
يؤخذ أنه لو غسل ثوبه وفيه نجس معقود عنه لنظافة أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو
عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما هو بشرطه اه (قوله وتجب المبالغة الخ) عبارة
التحفة فلو تنجس فيه كفى أخذ الماء إليه وان لم يعلم عليه ويجب غسل كل ما في أحد الظاهر
منه ولو بالادارة كصب ماء في إناء متنجس وإدارته بجوانبه ولا يجوز ابتلاع شيء قبل تطهيره
انتهت قال سم شامل للريق على العادة وهو محتمل ويحتمل المسامحة به للمشقة وكونه من
معدن خلقته اه وقد صرحوا بعدم العفوعن الريق بالنسبة للصوم قال ابن المقرئ
في الصوم من إرشاده ولا يريق طاهر صرف أي لا يفطر قال الشارح في الامداد وخروج
بالطاهر المتنجس كن دميت لثمة وان ابيض ريقه اه وعبرة التحفة ولا يجوز له ابتلاع شيء
قبل تطهيره اه

(باب التيمم)

(قوله أوست) أوردته في التحفة بقبيل وفي الإيعاب فرض في غزوة وفي المصطلق ولا ينافيه
قول غيره في غزوة المريسيع لأنها هي كما في البخاري ثم قال وهي ستة تسعة عند الأكثرين
وعليه ابن اسحق وقيل سنة أربع وعليه ابن سعد وهو الثابت عن ابن عقبة ومن ثمة قبل
ما مر عن البخاري عنه سبعة قلم وقيل فرض بعد ذلك للحبر ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قلنا
نزلت لم أركب اصنع واسلامه كان في السنة السابعة بلا خلاف بل قال النووي وروى
أنهم أنزلت عام الفتح اه (قوله ومأمور بطهر) قال الشوري في حواشي المنهج يرد عليه
الميت والمجنونة إذا انقطع حيضها لجل وطوها وغير المميز بالنسبة للطواف ونحوها تأمل
(قوله هذه) أي فقد الماء والبرد باسكان الرأ والمرض أسبابه أي التيمم أي الأسباب
المبيحة له وعندها في المنهج كالتنهاب والحرر ثلاثة فقد الماء وحاجته إليه لعطش وخوف
محدور من استعماله وذكرها في الروضة كاصولها سبعة وجمعها سم قال

ياسائل أسباب حل تيمم * هي سبعة بجماعتها تراخ

فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق حيرة وجراح

قال في شرح المنهج وكذا في الحقيقة ترجع إلى فقد الماء حساً أو شرعاً اه وقال في التحفة
المبيح في الحقيقة أنما هو سبب واحد هو المجزع عن استعمال الماء حساً أو شرعاً وذلك
أسباب لهذا المجزع اه وذكر شيخ الإسلام في تحريره أحد وعشرين سبباً تسعة منها تجب

وجب عليه طلبه لكن لا يصح الابدنيقن ١٥٨ دخول الوقت ثم يصح تقديم الاذن عليه وانما يحصل ان (فتش) عليه بنفسه

معها الاعادة واثناعشر منها لاتعاد معها الصلاة والا مرفيه قريب (قوله طلبه) ولا بد من تميقن الطلب قال في التحفة فلو غاب على ظنه انه او نائبه طلبه في الوقت لم يكف الخ (قوله بعدتيقن دخول الوقت) وفي النهاية لا يجزيه مع الشك في دخوله الوقت وان صادفه ما لم يتيقن العدم بالطلب الاول اه وفي الايعاب لو اجتمع في دخوله فطلب فبان انه صادفه صح الخ (قوله تقديم الاذن عليه) قال في التحفة ما لم يشترط طلبه قبله اه وفي النهاية الاقرب الاكتفاء في حالة الاطلاق بطلبه في الوقت وفي الايعاب للشارح والنهاية ولو طلب قبل الوقت لافاته او نافله فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب فالأوبوخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم كذلك وأقره في النهاية ونظر فيه في الايعاب بما ينهته مع التنظير فيه في الاصل وفي النهاية أيضا قد يجب طلبه قبل الوقت كما في الخادم أو قوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها الا بعد اذنه أول الوقت وأقره في النهاية وكذلك الحلبي في حواشي المنهج وقال الشارح في الايعاب الايجاب قبل الوقت يحتاج الى نظر لكن يؤيده وجوب السجى على بعيد المداير يوم الجمعة قبل الزوال الا أن الفرق ان الجمعة أنيط به من أحكامها بالاقبح فلا يقاس بها غيرها وقال القليوبي في حواشي الحلبي لا يجب الطلب قبله وان علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا الرملي وان أوهمه كلامه في شرحه الخ وهذا هو الذي يظهر وقد نظرت في الاصل في كلام النهاية وأطلت الكلام عليه فراجعه منه ان اردته (قوله رفقته) بضم الراء وكسرهما شرح الروض وفتحها أيضا قال في حواشيه شوبري (قوله المنسويين له) في التحفة لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبيرها عرفا كما هو ظاهر الى ان يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة (قوله ولو بالثمن) قال في التحفة فلا بد من ذكره وشرط ضم أو يدل عليه بذلك وفيه وقفة لان فيما ذكر طلب الدلالة عليه بالاولى ولتوقفه المذكور لم يذكره هنا كلاما دوا لفتح وجرى في شرح العباب على اشتراط ذكر الدلالة أيضا (قوله كالرافعي) فيه ان الرافعي ناقل له وليس هو المقدرو عبارته وضبط بعض الاصحاب القدر المنظور اليه بغاوة منهم اه ويجب بانه سكت عليه فكانه واقفه فنسب اليه وفيه أيضا ان الرافعي انما ذكره في النظر في المستوى لافي التردد ويجب بان الواجب عند الشارح الاحاطة بقدر نظره سواء في المستوى وغيره (قوله بغاوة منهم) أي وهي ثلثمائة ذراع كما أوضحته في كتابي القوائد المدنية في بيان من يقتضى بقوله من متأخري السادة الشافعية بما لم أقف على من سبقني اليه فراجعه منه ان اردته (قوله غاية رمية) أي اذا رماه معتدل الساعد (قوله مرتفعاً بقربه) هذا حيث كان لو صعد أحاط بحمد الغوث من الجهات الأربع والاوجب عليه التردد بالفعل وبهذا جاع في التحفة بين القول بوجوب التردد وعدمه ونظر فيه الشوبري بما ينهته في الاصل وفي القوائد المدنية (قوله والا نظر) أي من غير مشي (قوله ان تيقن) قال في النهاية المراد باليقين هنا الوثوق بحصول الماء بحيث

أو مأذونه الثقة ولو عبداً أو امرأة وان كان واحداً عن جمع (في منزله وعند رفقته) المنسويين اليه ان جوزه بلهم ولو بان ينادي فيهم من عنده ما يجوده ولو بالثمن (وتردد) يميناً وشمالاً أو أماً وأماً وخلفاً (قد رحد الغوث) وجوباً وهو ما يلحقه فيه غوث الرفقة مع ما هم عليه من التشاغل والتفاوض في الاقوال (وقدره بعضهم) كالرافعي (بغاوة منهم) أي غاية رمية ومراده تقريب ما هو وليس المراد بذلك انه يدور الحاد المذكور لما فيه من عظيم الضرر والمشقة بل أن يصعد مرتفعاً بقربه ثم ينظر حواله ان كان بغيره مستقراً ولا ينظر في الجهات الأربع قدر الحاد المذكور ويخص مواضع الخضرة والطير بمزيد نظر (فان) تردود (لم يجز) ما تيمم وان تيقن (وجود الماء) وجب (طلبه في حد القرب) وهو ما يقصده النازلون لخواص تطاب واحتشاش قال محمد بن يحيى والعلية رب من نصف فرسخ (وهو) نحو (سنة آلاف خطوة) اذ الفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة فنصفه ما ذكر (فان كان الماء) (فوق حد القرب تيمم) ولم يجب قصده للمشقة (والافضل) تأخير الصلاة ان تيقن وصول الماء يعني وجوده أو القدر متعدي القيام أو سائر العورة أو الجماعة

(اخر الوقت) أي قيل أن يبقى منه ما يسع تلك الصلاة ومقدماتها الفضيلة الصلاة بالوضوء والقيام والسترة والجماعة

لا يتخلف عادة لا ما يتقن معه احتمال عدم الحصول عقلاً اهـ ومثله في الامداد (قوله عليها) أي على الصلاة (قوله في الاولى) هي تيقن وصول الماء (قوله خلافاً لما وردى) عبارة الامداد ونحوها المعنى وقيد الماوردى الاول بما اذا تيقنه من غير منزله الذي هو فيه أوّل الوقت قال ولا وجب التأخير بما لان المنزل كله محل للطاب فلا وجه لمن أطلق استحباب التأخير من أصحابنا وقد يتطرق فيه بأن العبرة في الطلب بالحالة الراهنة وهو فيها فاقدها ماء حسا وشرا عافا لا وجه ما أطلقوه اهـ (قوله فهو الاكل) أي من التقديم وحده ومن التأخير وحده قال في فتح الجواد ومحل كون الصلاة بالتيمم لا تسن اعادتها بالوضوء ولو في الوقت فيمن لا يرجو الماء بعد اهـ قال في الصحفة وكانت وجه الفرق أن تعاطي الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يتخلو عن نقص ولذا ذهب الاثنية الثلاثة الى مقابل الاظهر ان التأخير أفضل مطلقا بخبر يندب الاعادة في حقه اهـ (قوله لم يتيقن ذلك) أي وصول الماء (قوله في مسئلة التيقن) يعني أن وجوب الطلب مع الخوف على ما يجب بذله في تحصيل الماء مخصوص بمسئلة تيقن وجود الماء وانما وجوب الطلب مع الخوف على ما ذكر لان ذلك القدر ذاهب على كل تقدير اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه مشاؤه بذلك القدر وبمقدار طلبه أخذ من يخافه وهذا اراد به كغيره الرد على الاستنوى في قوله القياس خلافاً لانه ياخذ من لا يستحقه فرده بأنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء أخذ من يستحقه أو لا يستحقه (قوله ومثله) أي مثل القدر الذي يجب بذله في تحصيل الماء من المال الاختصاص فلا يشترط الامن عليه وان كثر (قوله وفارق الجمعة الخ) أشار به الى الجواب عن قول الاستنوى واعلم أنهم في الجمعة لم يبيحوا تركها ولحاق القسالة بسبب الوحشة بل شرطوا خوف الضرر فيحتاج الى الفرق قال ابن شعبة وفرق شيخنا ووالدى بينهما بتكرار الطهارة في كل يوم اهـ وقرئ الشارح تبعاً لغيره بما ذكره أي والظاهر التي تصل عند فوات الجمعة ليست بذلها بل هي صلاة مستقلة (قوله من أوله) يوجد في بعض النسخ بعد هذا وقبل قوله أو من حين نزوله مانعه أو من آخره ولم يظهر لي وجهه ولم أجده في غيره فالاولى حذفه كما هو في أكثر النسخ (قوله ما لو وجدته) أي بأن كان في منزله بخلاف ما اذا لم يكن فيه وان كان قريبا منه قال الشارح في شرح العباب الذي في رحله في يده فهو قادر على استعماله فيلزمه وان خرج الوقت وما في غير منزله ليس في يده وان قرب منه فلا يعتد واجد له فتى كان الذهاب اليه يخرج الوقت امتنع وتعين ايقاع الصلاة في وقتها لان مصلحة ابقاها فيه رابحة على مصلحة ما بالماء كما لا يخفى وبأن يذكّر قولهم الاتي في التزامهم على نحو البئر وقد علم فوات الوقت بصلى فيه بخلاف ما لو قدر على غسل النجاسة والفرق ان نحو البئر ليس في قبضته بخلاف الثوب المتنجس وهذا عين ما ذكرته اهـ كلام شرح العباب وفرق الشو برى بين من يكون عنده ماء محصل فلا يجوز له التيمم وبين من يريد تحصيله فيجوز له وعبارته في حواشي المنهج قوله بخلاف من

عليها بضد ذلك وسواء في الاولى منزله وغيره على الوجه خلافه للماوردى ولو كان اذا قدم التيمم صلى في جماعة واذا أخر صلى بالوضوء منفردا فالتقديم أفضل ولو صلى بالتيمم أوله بالوضوء آخره فهو الاكل أما اذا لم يتيقن ذلك فالتقديم أفضل (ولا يجب طلبه) أي الماء (في حدث الغوث وحده القرب) السابقين (الا اذا أمن نفسا) محترمة وجميع أجزائها (وما لا) له أو لغيره وان قل ما لم يكن قد راجب بذله في تحصيل الماء غنا أو جرة في مسئلة التيقن فلا يعتبر الامن عليه لانه ذاهب على كل تقدير ومثله الاختصاص وان كثر بخلافه في صورة التيقن فانه يعتبر الامن على المال والاختصاص مطلقا (و) امن (الانقطاع عن الرفقة) وان لم يستوحش وفارق الجمعة بأنها لا بد لها (و) امن (وخرج الوقت) فلو خاف فوانه لو قصده من أوله أو من حين نزوله جاز له التيمم بخلاف ما لو وجدته وخاف فوت الوقت لو توضأ أو غسل النجاسة به لانه غير فاقد

ويختلف المقيم فيه لا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت لوسعي الى الماء لانه لا بد له من القضاء (فان وجد) الحدث أو الجنب (ماء)
 صالحا للغسل (لا يكفيه) لظهوره (وجب) عليه (استعماله) اذا لم يسور لا يسقط بالمسور وللخبر الصحيح اذا امر تكلم بأمر فأبواه
 لما استطعتم (ثم) بعد استعماله في بعض ١٦٠ أعضاء الجنب أي بعض شاء وفي وجه الحدث وما يليه (يتيمم) عن الباقي ولا يجوز له تقديم

التيمم على استعماله لان معه ماء
 طاهر ايتيمم اماما لا يصلح الا
 للمسح كنج أو برد لا يذوب او ماء
 لا يمكن ان يسيل لقلته لم يؤمر
 بالحدث باستعماله في مسح الرأس
 لفقد الترتيب ويجب أيضا استعمال
 تراب فاخص (ويجب) بعد دخول
 الوقت لا قبله (شراؤه) أي الماء
 ولو ناقصا للطهارة واستجار نحو
 دلو يحتاج اليه (بئس) أو أجرة
 (مثله) في ذلك المكان والزمان فلو
 طلب مالكة زيادة فلس لم يجب
 لكنه أفضل ومحل ذلك حيث لم
 ينه الامر الى شراء الماء اسد
 الرق والالم يجب لان الشربة
 حينئذ قد تساوى دنايتها من ان يذل
 منه ذلك النسبة بزيادة لا تفقه غسل
 تلك النسبة عرفا وكان موسرا لعمال
 غائب الى أجل يبلغه موضع ماله
 ولو غير وطنه لزمه القبول اذا ضرر
 عليه فيه وانما يجب الشراء أو
 الاستجار بعوض المثل (ان لم يحتج
 اليه لدين مستغرق) ولو مؤجلا
 ومستغرق صفقة كاشقة اذ من
 لازم الحاجة للدين ان يكون
 مستغرقا (أو مؤنة سفره) المباح
 ذهابا وايابا (أو نفقة حيوان
 محترم) ممن تلزمه نفقته وان لم يكن
 معه ومن رقيقه وحيوان معه ولو
 لغيره ان عدم نفقته والمراد بالنفقة

معه ماء أي محصل عنده وظاهره ولو فوق حد القوت وهو الوجه لان معه ماء فلا يصح التيمم
 حينئذ بخلاف من يحصله فلا بد أن يأمن فليحتر اه (قوله وبخلاف المقيم) أي في موضع
 الغالب فيه وجود الماء اذ هو الذي تلزمه الاعادة (قوله لوسعي الى الماء) قال في شرح
 العباب ويلزمه الطلب ان لم يتيقن عدم الماء ولو فوق حد القرب أو خاف فوت الوقت وكذا
 المسافر العاصي بسفوره الخ (قوله أي بعض شاء) لكن الترتيب مندوب قال في التحفة
 فيقدم أعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الايمن ثم الايسر اه (قوله لفقد الترتيب) قال في فتح
 الجواد اذا لا يصح أي مسح الرأس مع بقاء فرض الوجه واليدن ولا يمكن التيمم مع وجود
 ما يجب استعماله اه وهذا هو المعتمد وقيل فيه القولان فيما لو وجد ماء لا يكفيه قال في
 المجموع وهذا الطريق أقوى دليلا وعليه فطريقه ان يتيمم عن الوجه واليدن ثم يمسح
 رأسه بنحو الثلج ثم يتيمم للرجلين وبه يزول المذوور من انه لا يتصور استعماله (قوله ويجب
 شراؤه) قال في التحفة علم من وجوب شرائه بطلان نحو بيعه في الوقت بلا حاجة للموجب
 أو القابل ويبطل تيممه ما قدر على شيء منه في حد القرب ثم قال فان عجز عن استرداده تيمم
 وصلى وقضى تلك الصلاة بقاء أو تراب يجعل يغلب فيه عدم الماء لا ما بعده لانه فوته قبل
 وقتها وبخلاف ما اذا أتلفه عينا في الوقت لا يلزمه قضاء أصلا لقده حسا لكنه يعصى اذا
 أتلفه لغير غرض لاله كئبر اه (قوله أي الماء) قال في التحفة ومثله التراب ولو جعل
 يلزمه فيه القضاء اه (قوله ولو مؤجلا) في الامداد والنهاية يشترط ان يكون حلوله قبل
 وصوله لوطنه أو بعده ولا مال له والواجب الشراء فيما يظهر (قوله صفقة كاشقة) أي
 لا حاجة اليه لان ما يفضل عن الدين غير محتاج اليه ولكنه ذكره لزيادة الايضاح مغنى
 (قوله أو مؤنة سفره) أي على التفصيل الآتي في الحج تحفة ونهاية (قوله ذهابا وايابا) في
 التحفة والنهاية ويتجه في المقيم اعتبار يوم وليلة كالفطرة (قوله وحيوان معه) عبر بنحو
 في شرح الارشاد قال الجبال الرمل في النهاية الشارح تبع في قوله معه الروضة وهو مثال
 لا قيد اه وقيد الشارح في مختصر الايضاح بمن في قافلته حيث قال وممن من في قافلته
 ان عدم مؤنته ويقرب منه عبارة حاشية الايضاح للشارح وهي أو كان لرفقته انتهت وفي
 التحفة والنهاية ولو لغيره وان لم يكن معه على الوجه وقد ظهر مما قررته ان كونه معه ليس
 بقيد (قوله ان عدم نفقته) أي ان عدم الغير الذي هو مال لذلك الحيوان نفقة حيوانه
 أو المراد ان عدم ذلك الحيوان نفقته اما لعدم حضور مالكه أو لعدم نفقته (قوله
 بخلاف الماء) أي فان له لا وهو التراب (قوله نحو المرتد والحربي الخ) قال في الامداد
 ظاهر ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كان محصن لم يجز له شربه ويتيمم وهو محتمل
 ويحتمل خلافه لانه لا يشرع له قتل نفسه اه وفي شرح العباب للشارح لعل الثاني أقرب ثم

المؤنة لتشمل حتى الملابس والاثاث الذي لا بد منه وأجرة التداوى والمركوب وكذا المسكن والخدام المحتاج قال
 اليهم لان هذه الاشياء لا بد لها من الجلب الماء يخرج بالمحترم وهو ما حرم قتله نحو المرتد والحربي والزاني المحصن وتارك الصلاة

بشرطه والخزير والكلب العقور الذي لا منفعة فيه ولا ضرر بل هو محترم ١٦١ (ويجب طاب ثبة الماء) وقدره وقبولهما

قال ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذاك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع اهـ داره نعم ان كان اهـ داره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمائه الا ان تاب اهـ (قوله بشرطه) أي من كونه تركها لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر ان كانت تجمع مع ما بعده فلا يقتل بالظهور حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطالع الفجر ويقتل بالصبح بطاوع الشمس وبالعصر بغروبها والكلام في غير تاركها بخود والافه وادخل في قوله المرتد (قوله ويجب الخ) في الامداد بعد دخول الوقت أيضا ان تؤسم طاعة مالكة فيما يظهر أخذها قيد به الزكشي وجوب استعانة الثوب ولم يحتج اليه المالك ولا ضاق الوقت عن طاب الماء ولا أمكن تحصيله بغير ذلك اهـ ونحوه في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله وقبولهما) أي قبول الهبة والقرض اذا عرض ذلك صاحب الماء على المحتاج له من غير طلب منه بل وجوب القبول من باب أولى (قوله والاصل عدم الخ) أشار به الى الرد على مقابل الاصح في قوله انه لا يجب اذا زادت القيمة على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضم من زيادة على ثمن الماء (قوله قابل المقترض) بكسر الباء من قابل اسم فاعل وهو اسم كان والمقترض بصيغة اسم المفعول او هو مضاف اليه وموسر اخبر كان وفي بعض النسخ قابل القرض وهو بالاضافة أيضا اذ قد يطالبه قبل وصوله لماله اذ القرض لا يؤجل بخلاف الشراء والاستحجار قال في الابعاب ومنه يتخذ انه لو انظره الى وصول محل ماله وحكم به كما يراه يأتي فيه ما يأتي في الشراء لا تأتي وهو محتمل اهـ (قوله كاللوف في ذكر) في الامداد أي في أنه يجب شراؤه واستجاره واستعارته ولا يجب قبول هبته وهبة عنه اهـ (قوله يكفيه) أي سائر العورة وكذا قوله قد تم لدوام نفسه (قوله وان كبرت) عبارة التحفة والنهاية حرم عليه التطهر بماء وان قل ما توهم محترما محتاجا اليه في القافلة وان كبرت ونجس عن الضبط انتهت بل فيها ما كفيهما ان من علم أو ظن حاجة غيره له ما لا لزومه للتردد له ان قد راه وهو يفيد ان كان مع نحو الخبيج وظن احتياج بهيمة محترمة للماء ولو كانت لغيره قبل وصوله لماء آخر وكان قادرا على حمله يلزمه حمله فليقتبسه له (قوله الا في) أي قريبا وهو مبيح التيمم (قوله سقاها النجس) بخلاف الا في ولو غير ميمز في شرب الطاهر ويقيم وألحق في التحفة غير المميز بالذابة في المستندة الطاهر ويجوز اعطشان بل يسن ان صبر ايثار عطشان آخر لا محتاج لطهر ايثار محتاج لطهر وان كان حده أنه أغلظ (قوله ادخار الماء لطبخ الخ) بخلاف احتياجه اليه لذلك حال فيستعمله ويقيم وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين ان يتيسر الا كتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابساً أو لا وعليه جرى الجمال الرمي قال وعلى حاجته اليه حال يحمل كلام من أطلق انه كالعطش والقائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المائية اهـ وجرى في التحفة على الفرق بين ما يتيسر الا كتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابساً فلا يجوز التيمم ولا يكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال

الاحتياج ابيعه اطعم المحترم أو ليجوز دين عليه أو لغسل في نجاسة

بافضل ل

٢١

ولو وجد العاصي تسقير ماء فاحتاج اليه للعطش لم يجز له التيمم اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعماله لانه قادر على التوبة
وواجب للماء (ولا يتيمم للمرض) أي لاجله ١٦٢ حاصلا كان أو متوقعا (الاذا خاف من استعمال الماء على نفس) أو عضو

(أو منقعة عضو) ان يتلف (أو) خاف (طول) مدة (المرض) وان لم يزد أو زيادته وان لم يبطئ (أو) خاف (حدوث شين قبيح) أي فاحش كتغير لون وشحول واستحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد لا طلاق المرض في الآلية وضرر نحو الشين المذكور وما قبله فوق ضرر الزيادة البسيرة على غن مثل الماء وانما يؤثر ان كان (في عضو ظاهر) وهو ما لا يعد كشفه هتكا للمروية بان يبدو في المهنة غالبا والباطن بخلافه وانحرز بقاحش عن اليسير ولو على عضو ظاهر كثر جددى وسواد قليل وعن الفاحش بعضو باطن فلا أثر لخوف ذلك فيه - ما ادليس فيه ما كثر ضرر ولا نظر لكون المتطهر قد يكون رقيقا فتسقص قيمته بذلك نقصا فاحشا لان ذلك متوهم غير متحقق ويعتمد في خوف ما ذكر قول عدل رواية أو نفسه ان عرف وكذا لو لم يعرف ولا أخبره من ذكر وخاف ما تركه يعبدا ذابرا (ولا يتيمم للبرد) أي لاجله (الاذا لم تنفع تدفئة أعضائه) للضرر (ولم يجد ما يسخن به الماء) من اناء وخطب وناز (وخاف على منقعة عضو) له (أو حدوث الشين المذكور) للضرر حينئذ أما اذا تنقعت التدفئة أو وجد ما يسخن به أو لم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم اذا لضرر حينئذ

والمال وحل في الامداد اطلاق المنع على الاول واطلاق الجواز على الثاني وجرى الخطيب في المغنى على اطلاق جواز التيمم لذلك حيث نقل كلام العراقي المطلق جواز ذلك ثم قال وهذا أولى من قول ابن المقرئ في روضه ولا يدخره أي الماء لطبخ وبل كعلك وقتبت اه ولا يسع الناس اليوم الا هذا كما بينته في الاصل (قوله ولو وجد العاصي بسقره) خرج به ما ذالم يجد الماء بأن كان فقد حسا فانه يصح تيممه وعليه الاعادة وخرج العاصي باتمامه فانه اذا تيمم في موضع الغالب فيه فقد الماء لاعادة عليه (قوله أو منقعة عضو) بضم أوله و كسره أي أن تتلف مع بقاء العضو (قوله كتغير لون) يعني انه يخشى من استعمال الماء في الوضوء أو الغسل فيرلونه من بياض الى سواد مثلا وعكسه (قوله ونحول) بالنون الرقة مع الرطوبة والاستحشاف الرقة مع عدم الرطوبة كالخشف اليابس الذي لا رطوبة فيه والثغرة الحفرة (قوله وانما يؤثر) أي الشين الفاحش (قوله في المهمة) بفتح الميم وحكى كسرهما ووقع للشارح أوائل كتاب النكاح من التحفة بضم الميم وكسرهما أي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدين الى العضدين والرجلان الى الركبتين اه وقولها بضم الميم قال الشويرى في حواشي المنهج لعل النسخ تصحف عليهم الفتح بالضم (قوله متوهم غير متحقق) هذا أجابوا به عن استشكل ابن عبد السلام لماد كره بانهم لم يكن لهم فلسا زائدا على غن المثل قالوا في التحفة والنهاية وقضيت جواز التيمم عند تحقق النقص وردبانه يلزم ذلك في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لان الاستشكل فيه أيضا ثم قالوا لا يمكن توجيه ما اطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فانما طوا الامر بالغالب فيه - ما ولم يعولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بان هذا يعد غنيانا في المعاملة ولا يسع به أهل العقل كما جاء عن ابن عمر انه كان يشخ فيه بالناسه ويتصدق بالكثير فقبل له فقال ذلك عقلى وهذا جودى اه والعبارة للنهاية (قوله وكذا لو لم يعرف الخ) كذلك التحفة وغيرها وكذا م شيخ الاسلام في الاسنى والغري ريميل اليه أيضا ونقله عن الاسنوى والزر كشي واعتمد الخطيب والجمال الرولى عدم صحة التيمم في ذلك (قوله الا اذا لم تنفع الخ) ومع ذلك تلزمه الاعادة كما صرح به في المنهاج وغيره اندرة فقد ما يسخن به الماء أو يذثر به العضو وال العلامة سم لو وجد ماء بارد أو قدر على ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصل به في الوقت ثم قال أفنى بذلك شيخنا الشهاب الرولى وهو ظاهر لانه واجد للماء وقادر على الطهارة اه (قوله بوضع خرقة الخ) في التحفة والنهاية يغسل بقطرها ما حواله من غير ان يسيل اليه شئ اه قال في المغنى ويتهامل عليها اه وهو غسل حقيقى كما هو صريح كلامهم وفي التحفة ويلزم انما جاز استنجار من يفعل ذلك باجرة مثله ان وجدها فاضله عما يعتبر في القطرة فان تعذر ذلك قضى اندوره اه ونحوه المغنى وشرح التنبيه للخطيب (قوله أسسه ماء)

والحاصل انه حيث خاف محذور لبرد أو مرض حاصل أو متوقع جاز له التيمم وحيث لا فلا (وان خاف من استعمال وعذره الماء) لتجريح (في بعض يديه غسل الصحيح) ويتطاف بوضع خرقة مبلولة يقرب العليل فان تعذر أسسه ماء فلا فاضة

(ويتميم عن الجرح) يتم ما كاملا بان يكون (في الوجه واليدين) وان كان الجرح في غيرهما الثلاث لم يلزم الوضوء من طهارته ويجب
ان يراى التراب عليه ان كان يحمل التيمم ولا يجب مسحه بالماء وان لم يضره لان ١٦٣ واجبه الغسل فلو تعذر فلا فائدة

في المسح عليه ولا ترتيب بين التيمم
وغسل الصحيح لكن يجب ان يكون
وقت غسل الصحيح (فان كان
جنباً) يعني محدثاً محدثاً كبير
(قدم ماشاء) منهم ما اذ لا ترتيب عليه
(وان كان محدثاً) محدثاً صغيراً (تيمم
عن الجراحة وقت غسل) العضو
(العليل) ولم ينقل عن كل عضو حتى
يكمله غسله الا وضوءاً وتيمماً ما عملا
بقضية الترتيب فان كانت العلة يده
وجب تقديم التيمم والمسح على مسح
الرأس وتأخيرهما عن غسل الوجه
وله تقديمهما على غسل الصحيح وهو
الاولى ليزيل الماء اثر التراب
وتأخيرهما عنه وتوسيطه بينهما
اذا العضو الواحد لا ترتيب فيه
او بوجهه ويده فثمان فان عمت
أعضائه الاربعة فقيم واحد فان
بقي من الرأس شئ وجب ثلاث
تيممات ولا فرق في التيمم وغسل
الصحيح المذكورين ببن أن يكون
بالجرح جبيرة أو لا (ثم ان كان عليه
جبيرة) وهي الواح تهيأ للكسر
والانفلاق تجعل على محله والمراد
بها هنا السائر لتشمل نحو اللصوق
وعصاية نحو القصد (نزعها) وغسل
ما تحته من الصحيح (وجوبها فان
خاف) من نزعها مخدوراً مما تر
(غسل الصحيح) حتى مات تحت
اطرافها ان امكن ويتلطف كما تر
(ومسح عليها) جميعها بما الى ان
تبرأ بدل عما تحته من الصحيح لا يتراب

وهذه رتبة فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة وعادة التحفة في
الوضوء عند الكلام على غسل الوجه نصها وخرج بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله من
الماء بلا جريان فلا يكفي اتفاقاً بل لا يفي غمس العضو في الماء فانه يسمى غسله لا انتهت وعبر
بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق انه رتبة بينهما
كما اوضحته في الاصل (قوله في الوجه واليدين) قال في التحفة خلافاً لما اکتفی بمرور
التراب عليه (قوله ولا يجب الخ) قال في النهاية نعم يظهر استحبابه ولا يلزمه ان يضع سائراً
على العليل لمسح على السائر الخ وفي الارشاد والسبب ترتيب قال في فتح الجواد ومحل نديه
بل جوازها كما هو ظاهر ان كان في عضو التيمم ما اذا تعذر امرار التراب على موضع العلة
والا لم يجز لانه يفوت الواجب من مسحه بالتراب ويوجب الاعادة على نفسه من غير فائدة
اه (قوله قدم ماشاء منهما) أي التيمم وغسل الصحيح قال في التحفة ويبحث الاسنوي ندب
تقديم ما يندب تقديمه في الغسل في جرح برأسه بغسل صحبه ثم تيمم ثم يغسل باقي بدنه اه
وفي الايعاب الاولى تقديم اعضاء الوضوء ثم الرأس ثم شقه الايمن ثم الايسر كن يغسل جميع
بدنه هذا ما اختاره في المجموع ثم قال واذا بدأ بما ذكر تيمم للباقي تيمماً واحداً فيما يظهر من
كلامهم خلافاً لما أفتى بأنه يتم لكل عضو تيمماً الخ (قوله غسل) أي للصحيح ومسحها
للجبيرة وتيمم في الوجه واليدين (قوله او بوجهه ويده فثمان) محله ان لم تدهمها الجراحة
والا فيكني تيمم واحد عنهما قال في المغني والنهاية يؤخذ من التعليل أن الجراحة لو عمت
الوجه واليدين كفاهما تيمم واحد وكذا الوضوءهما والرأس وهو ظاهر لسقوط الترتيب
بسقوط الغسل اه وله ان يوالى بين تيممهما بأن يغسل صحيح الوجه ثم تيمم عن عليه ثم عن
اليدين قبل غسل صحيحهما (قوله ثلاث تيممات) الصورة ان الجراحة لم تستوعب بقية
اعضائه واحد عن وجهه وآخر عن يديه والثالث عن رجله وأما الرأس فيكفيه مسح
ما بقي منه بلا جراحة اما اذا عمت العلة الاعضاء الثلاثة دون الرأس فالواجب تيممان
لا غير كما في الايعاب وغيره وعادة التحفة أو عمت ما عدا الرأس فقيم واحد عن الوجه
واليدين لسقوط غسلهما ما يقتضي لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما ثم مسح
أي الرأس ثم واحد عن الرجلين اه وفيها أيضاً فان عمتها فأربع تيممات اه أي ولم نعم
عضوين متواليين فان عمت الرأس والرجلين كفاه تيمم واحد فتلخص ان كل عضو من
فأكثر متواليين اذا عمتها الجراحة سقط وجوب الترتيب في ذلك واكتفى بتيمم واحد عن
الجميع (قوله اللصوق) بفتح اللام تحفة قال الخطيب في المغني نقلاً عن الماوردي الجبيرة
ما كان على كسر اللصوق ما كان على جرح ومنه عصاية القصد ونحوها (قوله نزعها) هذا
ان أخذت من الصحيح شيئاً ما اذا لم تأخذ من الصحيح شيئاً بأن كانت على قدر العليل فقط فان
كانت في اعضاء التيمم وأمكنه امرار التراب على العليل لوزن وجب التزع ومسح جميع
العليل بالتراب والا فلا (قوله حتى يجعل عليه الخ) خالفوه في المغني والتحفة والنهاية فجوزوا

لانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل والماء يؤثر من ورائه في نحو مسح الخلف ولو ترشح السائر بحدوم امتنع المسح عليه حتى يجعل
عليه سائراً آخر لا يتقد إليه الرشح

المسح على نفس المترشح لانه يحتاج لعماسه وما احتج اليه يعني عنه (قوله ويجب عليه
القضاء الخ) حاصله ان أخذت من الصحيح زائدا على حاجة الاستمسك وخشى من نزاعها
محذورا وجب القضاء مطلقا وكذلك ان أخذت بقدر الحاجة من الصحيح ووضعت على
حدث وكذلك ان وضعت على طهر وكانت في أعضاء التيمم اما اذا أخذت من الصحيح بقدر
الحاجة ووضعت على طهر وكانت في غير أعضاء التيمم فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح
شيئا وكانت في غير أعضاء التيمم فلا قضاء سواء وضعت على طهر أم حدث (قوله وان وضعت
على طهر) اعقده الشارح في كتبه الا التحفة وكذلك شيخ الاسلام زكريا الخطيب
الشريفي والجمال الرملي وغيرهم ووقع له انه عبر في التحفة بقوله ومحله أي عدم وجوب الاعادة
حيث وضعت على طهر ان لم تكن بعض التيمم والزمه القضاء قطعاً على ما في الروضة لنقص
المبطل والمبطل لكن كلامه في المجموع يقتضي ضعفه اهـ لكن يمكن أن يكون التبري
والاستدراك انما هو بالنسبة للقطع للعكم فلا يخالف حينئذ غيره وقد أشبعت الكلام
على ذلك بما لم أسبق اليه في بعض الفتاوى فراجع منه ان أردته والمراد بالطهر الذي توضع
عليه الطهر الكامل بالنسبة لذلك العضو فان كانت في عضو من أعضاء الوضوء فلا يسمى
متطهرا الا اذا كان متطهرا من جميع الحدتين الاصغروالاكبروان كانت في غير أعضاء
الوضوء فيشترط الطهر من الحدث الاكبر لا غير (قوله لنقص البطل) وهو التيمم والمبطل وهو
الوضوء ويصدق ذلك بما اذا لم يكن على الجرح جيرة ولم يمكنه مسحه بالتراب فيجب القضاء
لنقص البطل والمبطل وبه صرح الجلال الرملي في فتاويه (قوله وان غلب في محل الصلاة)
هذا معتمد الشارح والذي اعقده الخطيب في المغني والجمال الرملي في النهاية وغيرهما
اعتبار محل الصلاة ولو تيمم في محل يغلب فيه وجود الماء وصلّى في مكان آخر يندرفيه
وجوده أو بالعكس فالعبرة عند الشارح بوضع التيمم وعندهما بمحل الصلاة ونقل سم على
هذا أن العبرة بحالة التحريم حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها الى محل
يندرفيه الفقد لا يجب فيه القضاء وفي فتاوى الجلال الرملي هل المراد الفقد في وقت وجوب
الصلاة أم في السنة أم في الفصل أجاب بأن مرادهم ندرة ذلك حال تيممه ان ساوى محل
الصلاة والا فالعبرة بمحلها وقد صرحوا بأن العبرة بمحل التيمم وهو جري على الغالب ان تيمم
بمحل صلواته اهـ وجوابه في الحقيقة خال عن الجواب وتردد سم في انه هل يعتبر زمن الصلاة
حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شأنه الوجود فلا قضاء
وان كان بالعكس وجب القضاء وفي جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه قال
ولعل الاوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدم
في خصوص ذلك الصيف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يعد
اعتباره قال ويجري جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه اهـ وفي حواشي الحلي على
شرح المنهج لوشك هل المحل الذي صلى فيه تسقط به الصلاة أم لا لم تجب الاعادة كما لو شك

(وتيمم عما تحتها) من الجرح تيمما
كاملا في الوجه واليدين ويجب
عليه القضاء اذا وضع الجيرة أي
الساكن (على غير طهر) وتعد زرع
اقوات شرط السترن الوضع على
طهر كالتلف أو كانت في الوجه
واليدين وان وضعت على طهر
لنقص البطل والمبطل (ويقتضي)
وجوبا أيضا (اذا تيمم) في الحضرة أو
السفر (للبرد) لندرة فقد ما يسخن
به أو يتدثر به (أو) اذا (تيمم) لفقد
الماء وقد ندر فقدمه في محل التيمم
وان غلب في محل الصلاة بخلاف
فاذا غلب فقده أو استوى
الامر ان مسافرا كان أو مقبلا

(قوله وبه صرح الجلال الرملي في
فتاويه) وعبارة فتاوى الرملي
سئل عن شخص يسده جراحة
ولا سائر عليم أو يضر مسحه بالتراب
فهل تجب عليه اعادة الصلوات
التي صلاها بالتيمم لنقص البطل
والمبطل أم لا فأجاب نعم يجب عليه
انتهت وهي واضحة اهـ اصل

في ترك فرض بعد السلام ولم يتقروا الكون ذمتها اشتغلت اه ورايت في كلام غيره
ما يوافقه (قوله من نذرة الفقد في السفر) هكذا رايته في أكثر من تسع نسخ من هذا
الشرح وهو ما تحريف من النسخ أو سبق فلم من الشارح ثم رايته في نسخة منه من غلبة
الفقد في السفر وعدمها في الحضر وهي الصواب فلتصلح النسخ على ذلك (قوله العاصي)
بسفره أي ان تيمم الفقد الماء حسا والافلا يصح تيممه وخرج به العاصي في سفره كن زني
أو سرق مثلا في سفره مباح فلا قضاء عليه (قوله العاصي باقامته) أي في محل الغالب فيه
فقد الماء أو استوى الامران

* (فصل في شروط التيمم) *

(قوله ما لا بد منه) أشار به الى أن مراد المصنف بالشروط ما هو أعم من الشرط الشرعي
اذ بعض المذكور أركان كسح الوجه واليدين (قوله بل أكثر) اذ منها فقد الماء حسا
أو شرعا وعدم العصيان في السفر الشرعي (قوله على أي لون كان) وان عجن بنحو دخل
ثم جف متغيرا لوصاف الثلاثة فانه يجوز في النهاية وغيرها كالتحفة وفي التحفة وغيرها
وما أخرجه الارضة منه وان اختلط باعابهم او قوله امنه أي من التراب قال في الامداد
لا من خشب كما يأتي (قوله والسبخ) هو الذي به ملوحة ولا يثبت قال في الاعباب دون
الذي به ملوحة ملح اذ لا يصح التيمم به لان الملح الخاط ليس بتراب فهو كالخناط بالذيق اه
وعبارة الامداد والسبخ الذي لا يثبت ان لم يعلم ملح اه (قوله وغيرها) أي كالطفل
(قوله ما يداوى به) أي كطين ارمق بكسر أوله قاله في التحفة وفي شرح العباب بفتح
الميم وكسرها (قوله وغيرها رمل خشن) أي ولومنه بأن سحق وصار له غبار قال في النهاية
أي صار كله بالسحق غبارا أو بغيره منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو وفيها أيضا بخلاف
الحجر المسحوق لخروجه عن جنس الغبار (قوله لاناغم) أي فلا يصح التيمم به حيث لم يكن
فيه غبارا وكان لكن الرمل انعم منه يلصق بالعضو قال في التحفة لو علم عدم لصوقه لم يؤثر
فاناطتهم ذلك بالخشن والناعم للغالب وفي المغنى للطبيب ويؤخذ من هذا شرط آخر
في التراب وهو ان يكون للتراب غبار يعلق بالوجه واليدين فان كان جريشا أو نديلا يرتفع
له غبار لم يكف اه والجريش ضد الناعم ورايت في فتاوى ابن زياد في رجل امتحن بدموع
تسيل في كل وقت وأراد ان يتيمم متى اتصل التراب بالوجه صار طينا كلاما طويلا ذكره
في فتاويه ثم قال فانظروا أخذنا ما تقدم صحة تيممه ثم قال بل أقول أيضا بصحة تيمم من ابلى
بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التثقيب اه (قوله
بني اسمه) قال في الامداد بأن لم يحترق وان اسود بخلاف ما استجدله اسم آخر بسبب النسي
كالرماد والخلف والالاجز لعدم صحة اطلاق التراب عليه اه (قوله تراب طاهرا) التراب
تفسير للصعيد والطاهر تفسير للطيب وعبارة التحفة لتفسير ابن عباس وغيره للطيب
في الآية بالطاهر اه وفي حواشي الشوري على شرح المنهج اسم الطيب يقع على أربعة

اد العاصي بسفره
لا بالسفر والاقامة فقول المصنف
كغيره (في الحضر) جرى على الغالب
من نذرة الفقد في السفر وعدمها
في الحضر (و) يقضى التيمم
(المسافر العاصي) بسفره كما بق
وناشرة لان اسقاط القضاء عن
التيمم بسبب السفر الذي لا يندر
فيه فقد الماء رخصة فلا تنطاط بسفر
المعصية بخلاف العاصي باقامته

* (فصل في شروط التيمم) *

(شروط التيمم) أي ما لا بد منه فيه
(عشرة) بل أكثر الاول (ان يكون
بتراب) على أي لون كان كالمدر
والسبخ وغيرها حتى ما يداوى به
وغبار رمل خشن لاناغم ومشوي
بني اسمه (و) الثاني (أن يكون
طاهرا) قال الله تعالى صعيدا طيبا
قال ابن عباس رضي الله عنهما
وغیره ترابا طاهرا

أشياء الظاهر كما هنا والحلال ومنه ياتى بها الرسل كلوا من الطيبات وما لأذى فيه كقولهم
 هذا يوم طيب وما نستطيعه النفس نحو هذا طعام طيب اه (قوله مستعملا) أى فى حدث
 قال فى التحفة وـــــــ كذا خبث فيما يظهر بأن استعماله فى مغاظة اه قال الهاتنى فى حواشى
 التحفة واعتمدتهم وقال سم بأن استعماله ثم طهر بشرطه اه أو وضعه فى السابعة فانه حينئذ
 طاهر غير مطهر ونقل الشوبرى فى حواشى المنهج عن شرحى الروض والبهجة للشيخ
 الاسلام ان المستعمل فى نجاسة الكلب غير مستعمل فيجوز استعماله مرة أخرى اه
 (قوله وهو) أى المستعمل فى الحدث قال فى شرح المنهج يؤخذ من حصر المستعمل
 فى ذلك صحة تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة وهو كذلك اه (قوله
 أو تناثر) قده الرافعى بما اذا انفصل بالكلية وأعرض عنه قال لا فى ايصاله الاعضاء
 عسرا فيعذر فى رفع اليد وردّها وفهم منه الاسنوى وغيره انه لو بادرا الى أخذه من الهواء
 صح ووجهه سم العبادى فى شرح مختصر ابي شجاع بعد تقييده بجمع ذلك العضو بأنه لما
 لم يثبت على العضو ولم يجر عليه بنفسه لكثافته اعتقر ذلك فيه للمسقة كما اعتقر رفع اليد به
 ثم عودها لذلك بخلاف المأذون فهم شيخ الاسلام ذكر يامن كلام الرافعى ان ما ذكره خاص
 بما اذا رفع يده ثم أعادها وكل به ما مسح العضو قال فقوله اذا انفصل بالكلية أى انفصل
 عن اليد الماسحة والمسوحة جميعا واعتمدته الطيب فى المغنى والشارح فى التحفة
 والجمال الرملى فى النهاية وغيرهم وقال فيما قاله الاسنوى ممنوع لان المتناثر اذا لم يمس
 العضو بل لاقى ما لاقى بالعضو لا يكون مستعملا قطعاً كما باقى فى الارض وان انفصل
 بالكلية وأعرض عنه التيمم اذا شرط الاستعمال مماسته للعضو ولا يجوز الانفصال بدون
 التماس بالعضو ولذلك قال الشارح هنا بعد مسه العضو زاد فى التحفة فلو أخذه من الهواء
 عقب انفصاله مماسته لم يجز قال وايها قول الرافعى وانما يثبت له حكم الاستعمال اذا
 انفصل بالكلية وأعرض عنه الاجزاء غير مراد له الخ ولذلك قال الشارح هنا وان لم يعرض
 عنه خلاف الاسنوى (قوله وان قل الخليط) زاد فى التحفة جدا بحيث لا يدرك لانه
 انعمومته يمنع وصول التراب للعضو قال فى المنهاج وقبل ان قل الخليط جاز (قوله باذنه)
 ولو بلا عذر لكن قال الشهاب القليوبى مع الكراهة حينئذ أى بأن يتقل المأذون التراب
 للعضو ثم يحسه به وينوى الاذن نية معتبرة مقتربة بتقل المأذون ومستدامة الى مسح
 بعض الوجه كذا فى التحفة وفى المغنى والنهاية لا بد من نية الاذن عند النقل وعند مسح
 الوجه كما لو كان هو المتيمم بنفسه والا لم يصح جزما ويشترط كون المأذون مميزا كما فى التحفة
 والامداد والفتح زاد فيها كون المباشرة من أهل العبادة وفى النهاية وغيرها الصحة ولو كان
 المأذون صبيا أو كافرا أو حائضا أو نفسا حيث لا تقص ولا يطل نقل المأذون بحدته
 لان النوى غيره وأما بحدوث الاذن فاعتقد الشارح البطلان تبعا لبحث الشيخين لانه
 المباشر للنية واعتمد رآه لا يضر كحدث المأذون تبعا للقاضى حسين لانه غير ناقل (قوله

(و) الثالث (ان لا يكون
 مستعملا) كالماء بل أولى وهو
 ما بقى على التيمم أو تناثر بعد مسه
 العضو وان لم يعرض عنه
 (و) الرابع (أن لا يتخالطه دقيق
 ونحوه) وان قل الخليط لانه يمنع وصول
 التراب للعضو (و) الخامس (أن
 يقصده) أى التراب بان يتقله الى
 العضو الممسوح ولو بفعل غيره
 باذنه

(قوله الشارح بان يتقله الخ) أى
 يحوله من الارض أو الهواء الى
 العضو الممسوح بنفس ذلك
 العضو وبغيره من مأذونه أو من
 نفسه كأن أخذ ما سقطه الريح من
 الهواء أو من الوجه ثم رده اليه (قول
 الشارح ولو بفعل غيره) قال فى
 المنهاج وقبل يشترط عذره أى والام
 بصح والى ذلك أشار بقوله ولو الخ
 قال راجع الجواز مطلقا اصل (قوله
 كما فى التحفة والامداد والفتح)
 وخالف فى الایباب فقال ويجزى
 أن ييممه غيره ولو كافرا كما افق
 به الفسارى أو مجنوناً أو حائضاً كما
 ذكره الأذرى وغيره اه جل الليل

أويتمتع) معطوف على قوله بأن ينقله الخ (قوله بوجهه) أي عند مسكه أو يديه أي عند مسكه - ما لانه نقل التراب بالعضو والمسوح اليه (قوله ولو بقصد ذلك) أي النقل (قوله لم يكفه) أي ما لم يفصله عنه ثم يرده اليه كما في فتح الجواد وغيره لان ذلك نقل جديد مستقل (قوله بضربتين) عبر كلمتهما وغيره بالضرب تبعا للعديت وهو خارج مخرج الغالب والا فالمدار على اتصال التراب الى الوجه واليدين سواء أكان بضرب أم بغيره كوضع يده على التراب ولذلك عبر في المنهج بالنقل بدل تعبير المنهاج بالضرب ومحل الاكتفاء بهما ان حصل الاستيعاب بهما فذكره الزيادة عليهما حيث كفا في النهاية والمغنى والامداد وغيرهما والا وجبت الزيادة عليهما كما صرحوا به والقياس حرمة الزيادة ان حصل الاستيعاب وضاق الوقت أو كان التراب لا يكفيه مع الزيادة فتلخص ان الزيادة على الضربتين تكون واجبة ومكرهة ومحرمة (قوله وان كان فيه ما مقال) ولفظه التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وحاصل المقال الذي ذكره ان الحديث ورد من طرق متعددة مرفوعة لا يخلو شيء منها عن ضعف أو متروك أو شذوذ والمعتمد وقفه على ابن عمر وكان الشارح لم يلتفت لذلك حيث استدله بما لان الطرق اذا تعددت أكسبت الحديث قوة فيرتقى الى رتبة الحسن بغيره وهو مما يستدل به وقد بين طرق الحديث الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي وأنه أراد انه وان كان الصحيح وقفه هو مما لا مجال للراى فيه فيكون في حكم المرفوع وأنه أراد ان المثال الذي فيه لا يخل بالاحتجاج به لان الرايح صحته أو حسنه وقد رأيت في شرح صحيح البخاري للقسطالاني قبيل باب الصعيد الطيب منه ما نصه حديث جابر عند الدارقطني مرفوعا التيمم ضربه للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين قال وأخرجه البيهقي أيضا والحاكم وقال هذا اسناده صحيح وقال الذهبي أيضا اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من منع صحته اه (قوله أن يزيل النجاسة) أي ان كان عنده من الماء ما يزيلها به والاصح تيممه عند الشارح مع وجوب الاعادة عليه وعند الجمال الرمي وغيره يصلى صلاة فاقد الطهورين بلا تيمم (قوله محل النجوة) أي محل الاستنجاء لانه ما خوذ من نجوت الشجرة وأنجيتها اذا قطعتا كان المستنجى يقطع الاذى عن نفسه بالاستنجاء وقيل من النجوة وهي ما ارتفع من الارض لانه يستتر عن الناس بها وانما قال الشارح ما ذكره لما ذكره في الاصل (قوله أن يجتهد في القبلة قبله) أي قبل التيمم وهذا اعقده الشارح في كتبه ونقله شيخه في شرح الروض عن التحقيق واعقده في التكرير ورجح في موضع آخر من شرح الروض جواز التيمم قبل الاجتهاد واعقده المغنى والنهاية (قوله فيها) أي القبلة (قوله ويقارق ستر العورة) أي الاجتهاد في القبلة حيث قلنا بعدم صحة التيمم قبل الاجتهاد وقلنا بصحة التيمم قبل ستر العورة مع القدرة على سترها مع ان كلامنا من الاجتهاد في القبلة وستر العورة شرط لصحة الصلاة بما مر آتفا من الفرق بين نجاسة البدن وكشف العورة حيث صح التيمم في الثاني دون الاول

أويتمتع بوجهه أو يديه في الارض لقوله تعالى فتيما صعيدا طيبا أي اقصدوه (قلو) اتقى النقل كأن (سفته) أي التراب (الريح عليه) عند وقوفه فيها ولو بقصد ذلك على عضو تيممه (فردده) عليه ونوى (لم يكفه) ذلك لا تتقاء القصد بالتقاء النقل المحقق له لانه لم يقصد التراب وانما التراب أتاه (و) السادس (ان يمسح وجهه ويديه بضربتين) وان أمكن بضربة بخزقة نظير أي داود والحاكم وان كان فيه ما مقال (و) السابع (ان يزيل النجاسة أولا) فلو تيمم قبل ازالها لم يجز على المعتمد سواء النجاسة محل النجوة وغيرها لانه لا باحة ولا اباحة مع المانع فأشبهه التيمم قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم عاريا وعنده ستره لان ستر العورة أخف من ازالة الخبث ولهذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي الخبث (و) الثامن (أن يجتهد في القبلة قبله) فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على الوجه ويقارق ستر العورة بما مر

(قوله والنهاية) وكذا في شرح الزبدفانه قال وتقدم الاجتهاد في القبلة على رأى مروج اه

والفرق الذي مر هو أن ستر العورة أخف من الخبث فكذلك يكون أخف من الاجتهاد في القبلة وله هذا لا إعادة على العاري بخلاف ذي الخبث والتارك للاجتهاد في القبلة (قوله طهر المستحاضة) أي استنجأؤها وحشوها وعصها ووضعها قبله أي قبل الاجتهاد في القبلة مع أن طهر المستحاضة للإباحة كالتيمن اذ وضوعها لا يرفع حدثها وانما تستنجب به نحو الصلاة كالتيمن ولذلك لو نوت رفع الحدث وأطلقت لا يصح وضوعها كالتيمن وقوله لانه أي طهر المستحاضة أقوى من التيمم وجه كونه أقوى بالنظر الى ذات الماء فان من شأنه رفع الحدث بخلاف التراب وأما بالنسبة للمستحاضة المستعملة للماء فليست بأقوى من التيمم بل قد يقال التيمم أقوى منها لانها متلبسة بعنا في الطهر حسا بخلاف التيمم ولهذا أو جبو عليها الموالاة قليلا للحدث بخلاف التيمم (قوله ان يقع التيمم) ومثله النقل فلا يصح قبله قال في التحفة ولو احتمل الا قال في النهاية وان صادف الوقت قال في التحفة الا ان جدد النية بعده قبل المسح كما مر اه ومراده بقوله قبل المسح أي قبل وضع يده على وجهه فالوضع لا بد أن يكون بعد دخول الوقت حتى تجعله نقلا جديدا والمراد بدخول الوقت ظن دخوله لا التيقن كما صرحوا به (قوله الذي يصح فعلها فيه) فيصح التيمم في وقت الاولى للثانية بعد الاولى لمن يجمع قال في التحفة نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممه وكذا يبطل بطول الفصل وان لم يدخل وقت الثانية ويستنجي الطهر بالتيمم لفاتية ضحى اه ملخصا وبه قال شيخ الاسلام زكريا واستوجه في النهاية جواز صلاته بالتيمم فريضة أخرى أو نافله وان خرج الوقت وفي التحفة لو أراد الجمع تأخير اصح التيمم للطهر وقتها للعصر (قوله فيما عدا وقت الكراهة) ظرف للنافلة المطلقة للتيمم فيصح التيمم في وقت الكراهة لم يصلى مطلقا أو خارجه ولا يصح التيمم ليصلى فيه ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة كما أفاده كلام المغني والتحفة وغيرهما (قوله بعد طهره) أي الميت من غسل أو تيمم اذا لا يدخل وقت الصلاة عليه الا بعد طهره وتصح قبل تكفينه لكن تكره كما في التحفة (قوله بعد تجميع الناس) أي أكثرهم كما في التحفة والنهاية والامداد وغيرها وهذا ان أراد أن يصلحها مع الناس أما من أرادها وحده فوقتها انقطاع الغيب كما في التحفة وغيرها وألحق فيها صلاة الكسوفين وفرق بين الجنازة والعيد حيث لم تنوقف صحتها فيهما على الاجتماع لمن يريد صلاتهما جماعة وبين ما هنا فراجعته وفي الامداد لو أراد الطهر معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم للتحفة الا بعد دخول المسجد (قوله بعد تذكرها) في التحفة لو تيمم شاك فيها ثم بان لم تصح اه وفي الاسنى أو ظانا (قوله وجمعه) أي تمكين الحليل من ارام مع فرض عيني غير تمكين الحليل من نحو فرض صلاة حيث قدم ذلك الفرض على تمكين الحليل كما هو ظاهر ونوت بتيممهما استحبابا نحو فرض الصلاة وفي التحفة لو صلى بتيممه فرضا تجب اعادته كأن ربط بخشبة ثم فك جازله اعادته به وان كان فعل الاولى فرضا الخ وكذلك له جمع صلاة الفرض مع المعادة لانها نقل

وانما صح طهر المستحاضة قبله مع انه للإباحة لانه أقوى اذا الماء يرفع الحدث أصالة بخلاف التراب (و) التاسع (أن يقع) التيمم للصلاة التي يريد فعلها (بعد دخول الوقت) الذي يصح فعلها فيه لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبله فيتيمم للنافلة المطلقة فيما عدا وقت الكراهة وللصلاة على الميت بعد طهره والاستسقاء بعد تجميع الناس وللفاتية بعد تذكرها (و) العاشر (أن يتيمم اكل فرض عيني) لان التيمم طهارة ضرورة فيقدر بقدرها نعم يجوز تمكين الحليل من ارام وجمعه مع فرض تيمم واحد للمسقة وله فعل الجنازة

(قوله بخلاف التيمم) ويتأمل هذا ربما يتراجع ما سبق عن الخطيب والرملي اذا الفاتية في قوة الماء مع تلبس مستعملة بما اذهب قوته فان الماء القوي اذا تغير بما يضره اذهب التغير قوته وسلبه الطهوية اه أصل (قوله للعصر) نظرا لاصالته اه التحفة ويصح التيمم للطهر وقت العصر وعبارة مر في شرح الزيد ويتيمم الاولى في جمع التأخير في وقتها وفي وقت الثانية اه وكتب أيضا لانه ليس وقتها لها ولا لمبوعها لانها الا غير تابعة للطهر تحفة

بخلاف الصبي فليس له أن يجتمع بين صلاتي فرض وإن كانت له نقلا لأن صلاته صالحة
للووقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولو بلغ قبل تلبسه بالفرض لم يكن له صلاته بذلك التيمم
احتياطاً له (قوله وإن كثرت) كذلك في شرح الارشاد له وفي التحفة والنهاية وغيرهما بديل
قوله وإن كثرت وإن تعينت وأعل هذا أولى مما في هذا الكتاب وغيره لما أوضحته في الأصل
والله أعلم

• (فصل في أركان التيمم) •

(قوله واستدامتها) أي النية المذكورة بالضم وهذا معقد الشارح كشيوخ الإسلام تبعاً
للشيعين واعتقد في المفق والنهاية والزياي وغيرهم تبعاً لابي خلف الطبري الصفة فيما إذا
عزبت بين النقل والمسح فالاشتراط عندهم محتص بالمسح والنقل ووافق الرمي على أنه
إذا أحدث بعد النقل يبطل نقله وإنما الكلام في عزوب النية بين النقل والمسح فإذا
استحضر النية عند النقل ثم عزبت إلى وضع اليد على الوجه فاستحضرها حيث نذر صم
عند الرمي ومن ثم انحصر ولم تصح عند الشارح وأما إذا استحضرها قبل وضع يده على
وجهه فإنه يصح حتى عند الشارح ويكون الاستحضر الثاني نقلاً جديداً ومثلاً عزوب
النية الحدث بعد النقل عند الشارح في التفصيل المذكور ووافقه فيه الرمي (قوله
إلى المقصود) وهو مسح جرت من الوجه (قوله وإن لم يستجبه) أي النقل حال النية أي
لم ينو استباحته مع الفرض قال الهاتفي في حاشية التحفة ولونقاء فيباح له قهر أعليه اه
وكان مراده نفي فعله لأنني استباحته كما قاله غير واحد من المتأخرين كالقليوبي وغيره
(قوله ولا لطلق الصلاة) وكون الفرد المحلى بالعموم انما يفيد فيما دأره على اللفاظ
وليس التيمات كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو فرض
أن لا لفاظ فيها دخلا فاندفع ما لا سنوي وغيره هنا اه تحفة ونهاية (قوله أعلاها) أي
الثلاثة المذكورة الأولى وهي ما إذا نوى الفرض والذي يظهر لي أن أعلى منه أن ينوي
النقل معه فيقول نويت استباحة فرض الصلاة ونقلها والحاصل أن نية استباحة فرض
الصلاة أو فرض الطواف ولو منذ روايتيجه له فرضاً معيناً منه ما وما عداها ما مطلقاً
كنوافل الصلاة والطواف وصلاة الجنائز ومس مسح ووطء حاملة وغيرها قال
الشويزي وطواف الوداع كالقروض العيني على الأقرب وإن توقف فيه بعضهم من
حيث أنه ليس ركناً للقول بأنه سنة اه وأيت الحاقه بالعيني في كلام غيره أيضاً ونية
استباحة نقلها أو الصلاة أو صلاة الجنائز أو خطبة الجمعة تنبيح ما عدا فرضه ما ونية شيء
مما عداها ما كسجدة الالوة أو مس مسح أو استباحة ووطء أو قراءة أو مكث في مسجد
لا يستبيح بها فرض الصلاة ولا فرض الطواف ولا نقلها ولا ما ألحق بها ما ويستبيح بها
ما عدا ذلك من سائر ما تقدم وظاهر الحاقهم الطواف بالصلاة أن نية استباحة الطواف

وان ~~كثرت~~ مع فرض عيني
استباحها بالنافلة في جواز الترك
وتعينها بانفراد المكلف عارض

• (فصل في أركان التيمم) •

(فروض التيمم) أي أركانها (خمس)
الاول النقل (للقرب إلى العضو كما
مر بديله) (الثاني نية الاستباحة)
لما توقف على التيمم كس المسح
وتمكن الحامل في حق نحو الحائض
ويجب قرنها بالضرب (يعني النقل
لأنه أول الأركان) واستدامتها
إلى مسح شيء من (وجهه) فلو
أحدث مع النقل أو بعده وقبل
المسح أو عزبت بينهما بطل النقل
وعليه أعادته لأنه أول الأركان
لكنه غير ممتنع ودفاً لشرط استدامتها
إلى المقصود (فإن نوى بتيممه
استباحة الفرض صلى به النقل)
وان لم يستجبه لان استباحة
الأعلى تنبيح الأدنى ولا عكس (أو
استباحة النقل أو الصلاة أو صلاة
الجنائز لم يصل به الفرض) اذهو
أصله لا يجعل تابعاً للنقل ولا مطلق
الصلاة إذا لا حوط تنزيلها على
النقل ولا الصلاة الجنائز لما مر أنها
تشبه النقل أو استباحة ما عدا
الصلاة كس المسح لم يستجبه
فالمراتب ثلاث أعلاها الأولى

ثم الثانية باقسامها (الثالث مسح) ظاهر (١٧٠) (وجهه) كما مر في الوضوء للآية الا انه هنا لا يجب اتصال

كناية استباحة الصلاة فيستيجب ما عدا الفرض العيني منه - ما هو ظاهر لغير من دخل عليه وقت طواف مفروض اما هو فلا يتصور في حقه وقوع طواف مسنون حتى يستيجبه به هذا التيمم فانه لو نوى بطوافه النقل انصرف للفرض الذي عليه ولم أر من تعرض لذلك وأبدت ما ظهر لي في ذلك في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله ثم الثانية) أي استباحة النقل وأقسامها ثمانية الصلاة وصلاة الجنائزة (قوله لا يجب) وفي التحفة والنهاية والامداد وغيرهما ولا يندب أيضا وجزم الزياي بوجوب ازالة ما تحت الظفر (قوله وما يغفل عنه الخ) أفاد عن أن نعمة ما يغفل عنه غير ذلك كنعوالموق وفي شرح الاسنوى على المنهاج جوازاً بوجوبه الاقتصار على أكثر الوجه اه ولا يشترط عندنا تيقن وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كما نص عليه في الام وصريح به الغزالي وغيره (قوله لا النفلين) عبارة القليوبي في نقله أي ضربة أخذاً مما بعده اذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل اه قال في المنهاج فلو ضرب يديه ومسح بيمينه وجهه ويساره بيمينه جازاه نعم بسن الترتيب في النقل خروجاً من الخلاف القوي في وجوبه (قوله وتخفيف الغبار) قال في التحفة بالنفض أو النفخ حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للاتباع والملايشوة خلقه ومن ثمة لا يسن تكرار المسح ويسن أن لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة اه (قوله وتفریق الاصابع) قال في التحفة ووصول الغبار بين الاصابع من التفريق في الاولى لا يمنع اجراءه في الثانية اذ مسح به لما مر أن ترتيب النقل غير شرط فصول التراب الثاني من التفريق في الثانية ان لم يزد الاقل قوة لا ينقصه ثم قال ولا ينافي ندب التفريق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتصاف على وجوبه فيها لانه محمول على ما اذا لم يرد التخليل والاقل على ما اذا اراده فالواجب فيها اما التفريق واما التخليل فهو مع التفريق سنة اه (قوله ولا يمسح في تحريكه) قال في التحفة وان اتسع الوقت ثم قال نعم ان فرض تيقن عموم التراب لجميع ما تحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشكال في الاجزاء حيث ذكروا كنفيا في المغنى والنهاية بالتحريك حيث فرض وصول التراب به لما تحتته حيث قالوا ولا يجابه أي التحريك ليس بعينه بل لا يصل التراب لما تحتته لانه لا يتأتى غالباً الا بالنزع حتى لو فرض وصوله الى ما تحتته لوسعه أو بالتحريك لم يجب نزع اه وظاهر ما نقلته عن التحفة في الاصلية يدانه لا بد من نزعها عن جميع الاصل وقال القليوبي ازالة ما عن محله بقدر ما يصل التراب الى ما تحتته قال ولا يكفي تحريكه محله بخلاف الماء لقوة سرياه اه (قوله ومسح العضد) أي لاجل التجميل (قوله صلاة صحيحة) فيحتمل بها من حلف لا يصلح ويحرم الخروج منها وييطانها الحدث وغيره كروية ماء أو تراب ولو جعل لا يقطع القضاء وينجس جوارها أقل الوقت خلافاً لبعض الاذري انه يجب تأخيرها الضيقة مادام يرجو ماء أو تراباً اه تحفة وفي النهاية ما قاله الاذري ظاهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (قوله بخلاف النقل) ومثله قضاء

التراب الى باطن الشعر وان خفت وما يغفل عنه المقبل من أنفسه على شفته (الرابع مسح يديه بمرفقيهما) للآية كالوضوء (الخامس الترتيب بين المسكين) لا النفلين بأن يقدّم ولوجنباً مسح الوجه ثم اليدين كالوضوء (وسنّه) أي التيمم (التسليم) أقوله ولولا وجوب (وتقديم اليقى) على اليسرى (و) تقديم (مسح أعلى وجهه) على أسفله كالوضوء في جميع ذلك (وتخفيف الغبار) من كفه الماسحة اذ أكثر لا لا يشوه خلقه (والموالاته) فيه بتقدير التراب ماء كالوضوء (وتفريق الاصابع عند الضرب) لانه أبلغ في اثاره الغبار (ونزع الخاتم) في الضربة الاولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد (ويجب نزعها) أي الخاتم (في الضربة الثانية) عند المسح لصل الغبار الى محله ولا يكفي تحريكه لانه لا يوصله الى ما تحتته بخلافه في الماء (ومن سنّه امرار اليد على العضو) كالدلك في الوضوء (ومسح العضد) كالوضوء أيضاً (وعدم التكرار) للمسح لان المطلوب فيه تخفيف الغبار والاستقبال والشهادتان بعده (كالوضوء فيهما) (ومن لم يجد ماء ولا تراباً صلى) وجوباً (الفرض وحده) لحزمة الوقت وهي صلاة صحيحة فيبطلها ما يطل غيرها بخلاف النفل اذ لا ضرورة اليه

فاتمة مطلقا ونحوه من معصم وكذا قراءة القرآن بغير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد
وتمكن زوج بعد انقطاع فهو حيض وهل الجنابة كالقرض فتجب أو كالنفل فتشنع
جرى في النهاية على الثاني لأن وقتها منقطع ولا نفوت بالدفن وذكر في التحفة كلام من
المقاتلين ثم قال نقلا عن الأذري يصلي قبل الدفن ثم يعيد إذا وجد الطهر الكامل قال
وله وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمتع ومن قال بالجواز (قوله فعل الجمعة) قال
في التحفة لكنه لا يحسب من الأربعين لنقصه

(فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس)

(قوله دم جبلة) أي يقتضيه الطبع السليم (قوله في أوقات العصة) قال الشارح
في حاشيته التي وضعها على تأليف العلامة عبد الله بن محمد بن أبي قشير الحضرمي
فيما يتعلق بالحيض والنفاس والاستحاضة لمطابقه وألفها من الشارح ذلك نقلا عن
شرح العباب له ما نصه أن قولهم في أوقات العصة لا حاجة إليه المجتزأ لا يوضح لأنه
استعمل من التعبير بالجبلة أذهى كما في المجموع الخلقة أي الدم المعتاد الذي يخرج في حال
السلامة اهـ (قوله أي قدرهما) قال العلامة الشيخ محمد العناني في حاشيته على شرح
التحرير شيخ الإسلام ذكر ما نصه ليس المراد أنه لا بد في زمان الأقل من يوم وليلة يتوالى
فيهما الدم غير متصل نقاء كما يومه لفظ متصل بل المراد أنها إذا رأت دما كل منها يتقص
عن يوم وليلة إلا أنها إذا جمعت كانت مقدار يوم وليلة على الاتصال كفي ذلك في جمول
أقل الحيض قاله بعضهم وقال بعض آخر المراد بقواهم قدرهما ما إذا ابتداء الدم
في أثناء يوم أو ليلة فإنه يحسب من ذلك الوقت إلى مثله وليس ذلك يوما وليلة بل قدرهما
وقوله متصل حال إذ لا يتصور أن يكون الدم يوما وليلة المتصلا فهي حال مقيدة للدم
بالواقع في اليوم والليله أو قدرهما اهـ من حاشية العناني والمراد بالاتصال أن يكون
لوا دخل نحو القطن لتلوث وإن لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله في الاستحاضة كما في التحفة
وغيرها (قوله لم يتصل) قال المرحوم في حاشيته على الاقتناع ~~كان~~ بشرط أن يكون
مجموع الدماء مقدار يوم وليلة اهـ وهذا قد علم مما سبق أنفا فخلص أنه لا بد لجعله حياضا
من عدم نقصه عن مقدار يوم وليلة متصلا ولو كان متفرقا في خمسة عشر يوما نعم ظاهر
تعبير التحفة وغيرها يومى إلى أن مقدار اليوم والليله أن تلتق من أربعة عشر يوما يكون
ذلك من أقل الحيض أو من خمسة عشر كان ذلك من أكثر الحيض وهو مفهوم قوله في هذا
الكتاب وإن لم يتصل وبعبارة الإرشاد وأكثره خمسة عشر بنقاء متخالل دماء متجمعة حياضا
قال الشارح في الامداد بأن لا ينقص مجموعها عن يوم وليلة (قوله وإن كان ماء أصفر
أو كدرا) قال في الامداد هاتين كالصديد تعلوه صفرة أو كدورة اهـ (قوله باستقراء
الامام الشافعي) أي تتبعه الجزئيات لاثبات أمر كلي وهو تام وناقص فالتام هو الذي

(وأعاد بالماء) مطلقا وبالتراب إن
وجدته يجعل يسقط به القرض والا
فلا فائدة في الإعادته ويجوز له
فعل الجمعة بل يجب وإن وجب
عليه قضاء الظهر

*(فصل) * في الحيض
والاستحاضة والنفاس

الحيض لغة السيلان وشرعاً دم
جبله يخرج من أقصى رحم المرأة
في أوقات العصة (وأقل) زمن
(الحيض) تقطع الدم أو اتصال
(يوم وليلة) أي قدرهما متصلا
وهو أربع وعشرون ساعة
فإنقص عن ذلك فليس بحيض
بخلاف ما يفتيه على الاتصال أو
التفريق فإنه حيض وإن كان ماء
أصفر أو كدرا ليس على لون الدم
لأنه أذى فتعلمه الآية (وأكثره)
زمننا (خمس عشرة يوما بلياليها)
وإن لم يتصل (وغالبه ست أو سبع)
كل ذلك باستقراء الامام الشافعي
رضي الله عنه ومن وافقه
إذ لا ضابط له لغة ولا شرعاً فرجع
إلى المتعارف بالاستقراء

لم يخرج منه شيء من الافراد كهذا الذي نحن فيه والناقص مقابله كسن اليأس قال
 في التحفة بل صح النص بالاخير اه ومراده بذلك قوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش
 رضى الله عنها تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة كما تحيض النساء ويطهرن الحديث
 وفي صحته كلام مذكور في تخريج أحاديث عزيز الرافي للحافظ ابن حجر فراجع منه ان
 أردته (قوله قرية) منسوبة الى القمر من حيث رؤيته هلالا وشهورة لا تزيد على ثلاثين
 أى كما أنهم لا تنقص عن تسع وعشرين ونحوها السنة الشمسية المنسوبة الى الشمس
 لا اعتبارا بها من حيث حلولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليه واختلاف في عدد
 أيامها كما بينته في الاصل وعلى كل قول فالقمرية أنقص من الشمسية (قوله أوبأكثر)
 أى من دون الستة عشر فيشمل ذلك ما اذا كان ستة عشر لانها تسع حيضا وطهرا وفي
 المغنى والنهاية لورأت الدم أياما بعضها قبل زمان الامكان وبعضها فيه جعل المرقى
 في زمن الامكان حيضا ان وجدت شرطه الاتية قال في الامداد وهو القياس وكذا
 يقال لو ناراها ابن قبل استكمال التسع كما يصرح به كلام المصنف واقتضاه كلام الرافي
 وصرح به البارزى (قوله ولا آخرلسنه) أى الحيض قال في التحفة ولا ينافيه تحديد
 سن اليأس باثنتين وستين سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم قال
 وامكان انزالها كامكان حيضها واعتقد أن الصبي مثلهما وكذلك النهاية (قوله ثم
 طهرت يوما) كما صرح به هنا كالامداد وعبر في فتح الجواد بقوله لحظة قال العلامة ابن
 قاسم وقد لا يكون بينهما ما طهر اذا تقدم الحيض أخذ من قولهم لورأت حامل عادت
 كخمسة ثم اتصلت الولادة بخوها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم
 ان الخارج حال الطلق ومع الولادة انصل بحيض سابق وحيض وقضية قولهم سابق انه
 لو لم يسبقه يوم وليله لم يكن حيضا وان بلغ مع ما قبله يوما وليله اه (قوله ستين الخ) عبر
 في التحفة بقوله ثم انقطع ولو لحظة ثم رأت الدم كان حيضا قال بخلاف انقطاعه في الستين
 فان العائد لا يكون حيضا الا بعد خمسة عشر اه وفي فتح الجواد لورأت نفاسا ثم نقاء
 دون خمسة عشر ثم دما بعد أكثر النفاس كسبعة وخمسين نفاسا ثم نقاء يوم الستين ثم دما
 يوم الحادى والستين فانه حيض اه (قوله في نحو اغسال الحج) أى كالعيد (قوله كره
 لها) أطلق الكراهة هنا وكذلك في التحفة والجمال الربلى في شرح العباب وفي الاسنى
 والنهاية محل الكراهة اذا عبرت لغير حاجة قال في فتح الجواد والوجه ان مرور كونه
 جائز بخلاف نحو سرير يحمله انسان اه (قوله وبه) أى بكراهة مرورها في المسجد
 عند أمن التلوين فارق حكم الطائض حكم الجنب فان عبوره خلاف الاولى وليس
 بمكروه وفارق أيضا اذا الخبث فانه اذا أمر لم يكره كما يجسه في التحفة ومستحق الغير
 انما يحرم تحييسه عند التحقق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد فافترقا (قوله ان لم
 تبدل الخ) فلا يحرم الخلع في الحيض لان بذها المال يشعر باضطرارها الى الفراق حالا

(ووقته) أى أقل سن تصوران
 ترى الاثنى فيه حيضا (تسع سنين)
 قرية ولو بالبلاد الباردة تقريرا
 حتى اذا رأت قبل تمامها بدون
 ستة عشر يوما كان حيضا أو
 بأكثر ~~كان~~ دم فساد ولا
 آخرلسنه فغادمت حية فهو
 يمكن في حقه (وأقل طهر)
 فاصل (بين الحيضتين خمسة عشر
 يوما بليا لهما) بالاستقراء أيضا
 ونحو بالحيضتين الطهرين
 حيض ونفاس فانه يكون دون
 ذلك فلورأت حامل الدم ثم طهرت
 يوما مثلا ثم ولدت فالدم بعد الولادة
 نفاس وقبلها حيض ولورأت
 النفاس ستين ثم طهرت يوما مثلا
 ثم رأت الدم كان حيضا على المعتمد
 (ويحرم به) أى الحيض (ما يحرم
 بالجنب) تمامه وزيادة على ذلك منها
 الطهارة بنية التعبد الا في نحو
 اغسال الحج (و) منها (مرور
 المسجد ان خافت تلويثه) صيانة
 له ومثلها كل ذي جراحة فضاحة
 فان أمتته كرهها الغلط حدثها وبه
 فارق ما مر في الجنب (و) منها
 (الصوم) اجماعا (و) منها
 (الطلاق) فيه ان لم تبدل في
 مقابله ما لا تضررها بطول مدة
 التبرص

ولم يكن من حكمين رأياه أو يحكم كما عليه بعدم طهارة لوجوبه حينئذ ولو في الحيض ومن شروط التحريم أن تكون موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة ماء المحترم وقد علم ذلك والافلا تحريم ومثل الطلاق في الحيض تعليقه بما يوجد زمن الحيض قطعا أو يوجد فيه باختياره بخلاف معلق قبله أو فيه بما لا يعلم وجوده فيه فوجد فيه لا باختياره فلا يحرم لكن تسن له مراجعتها كالطلاق المحترم ومثل الحيض في التحريم الطلاق في طهر وطهها فيه أن كانت ممن قد تجبل لعدم صغرها أو يأسها ولم يظهر حمل ومحل تفصيل هذا الطلاق مبحث الطلاق السني والبدعي (قوله إذا بقي منه الخ) أي الحيض وقد قال تعالى فطافوهن بعدتهن (قوله بأن يكون لاحقا الخ) يخرج به ما إذا لم يكن لاحقا به كأن حلت من وطء شبهة فيحرم طلاقها في الحمل لتضر رها بطويل العدة عليها لأنها لا تشرع في عدة الطلاق إلا بعد وضع الحمل (قوله ولو احتمالا) كحمل منقبي بلعان لأن نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثمة لو استلحقه لحقه (قوله وهو) أي الجماع كسيرة قال ابن قاسم وأقتصارهم على الوطء في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد الانقطاع والتمتع غير الوطء فقضيته أن ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر اهـ (قوله يكفر مستحله) قال في شرح العباب ولا يخالو عن وقفة أما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صغرة أو كدورة فلا كفر به كما في الأنوار وغيره في الأولى وقباسها في الثانية للخلاف في كل منهما اهـ قال الهاتني في حواشي التحفة ويؤخذ منه عدم الكفر فيما إذا وطئ الحائض في الزائد على عشرة أيام إذا كانت تحيض خمسة عشر يوما مثلاً لأن أكثر الحيض عند أبي حنيفة عشرة أيام اهـ كلام الهاتني ومن خطه نقلت وما ذكره ظاهر لكن صواب العبارة أن يقول إذا اعتقد الحل بدل قوله إذا وطئ الحائض أو وطء الحائض ليس بكفر مطلقاً أن لم يعتد حله وفي التحفة من استحل كفر أي في زمن الدم اهـ أي فالطهر المتخلل بين الدماء لا كفر في اعتقاد حله فيه للخلاف في حله (قوله وغيره) أي غير الوطء والحاصل أن الوطء يحرم مطلقاً سواء كان بجائل أم لا والاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يحرم مطلقاً سواء كان بجائل أم لا والاستمتاع بما بين السرة والركبة فيه تفصيل أن كان بجائل حل والافلا هذا أن قلنا المحرم الاستمتاع وأما إذا قلنا المباشرة فيبطل في الأخير التمتع بالمباشرة (قوله بجهومه) أي وهو منع ما تحت الأزار ومنطوقه حل ما فوقه (قوله اصنعوا كل شيء) عام يشمل ما تحت الأزار غير الوطء في الفرج فخصناه بما فوق الأزار فيكون التقدير اصنعوا كل شيء فوق الأزار وهنا كلام لا يتحمله هذا الكتاب وفي وجهه في المذهب لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التقيح والتحقيق وحاول رد المذهب إليه لأن حديثه أصح (قوله يوشك) بكسر الشين مضارع أوشك بفتحها وهو من أفعال المقاربة ومعناها هنا يسرع فما بين السرة والركبة حريم الفرج وهو المحي أي الممنوع منه فمن باشر بين السرة والركبة يسرع أن يجامع في الفرج فيقع في الممنوع منه

أذا بقي منه لا يحسب من العدة ومن ثم لو كانت حاملاً وكانت عتتها تنقض بالحمل بأن يكون لاحقا بالطلاق ولو لاحقا لم يحرم (والاستمتاع بما بين السرة والركبة) سواء الوطء ولومع حائل وهو كبيرة يكفر مستحله وغيره لامع حائل لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وصح أنه صلى الله عليه وسلم لما سئل عما يحل من الحائض قال ما فوق الأزار وخص بفهومه عموم خبر مسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ولم يعكس عملاً بالأحوط لخبر من حرم حول المحي يوشك أن يقع فيه (قوله كحمل منقبي بلعان) أما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين ومسوح ذكره وأثمناه مطلقاً وذكره فقط ولم يتمكن أن تستدخل منيه والالحقة وإن لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث الملقيني الملقوق وغيره عدمه ومولود دون ستة أشهر من العقد فلا تنقض به العدة اهـ كلام التحفة في باب العدد جمل الليل (قوله أيضاً) كحمل منقبي بلعان) لعلة تصدير مجرد احتمال لحوق الحمل والافلا يتصور في المنقبي بلعان طلاق لترتب الانفساخ على اللعان فتأمل به جمل الليل

وشمل تعبيره بالاستمتاع تبعاً
للاوضة وغيرها النظر والمس
بشهوة لا بغيرها لكن عبر في
الحقيق وغيره بالمباشرة الشاءلة
للمس ولو بلا شهوة دون النظر
ولو بشهوة والاوجه ما أفاده كلام
المصنف وغيره من أن التكرار
منوط بالتمتع ويثبت الاستنوى أن
تمتعها بما بين سرته وركبته كدكسه
فيحرم واعتضه كثيرون بما فيه
نظر والذي يتجه أن له أن يمس يدها
بذكره لانه تمتع بما فوق السرة
بخلاف ما إذا المسته هي لثمتها
بما بين سرته وركبته فيحرم على
كل تمكين الاخر مما يحرم عليه
وتخرج بما بين السرة والركبة
ماعداد ومنه السرة والركبة
ويستقر تحريم ذلك عليهما لي أن
ينقطع وتغتسل أو تتيم بشرطه
نعم الصوم والطلاق يجازر بمجرد
الانقطاع (ويجب عليها) أي
الحائض (قضاء الصوم) بأمر
جديد (دون الصلاة) اجماعاً فيما
للمشقة في قضائها التكرار دون
قضائه

* (فصل في المستحاضة) *

والاستحاضة دم علة يخرج من
عرقه في أدنى الرحم وقبل هي
المتصلة بدم الحيض خاصة

(قوله بالاستمتاع الخ) اعلمه الشارح في كتبه شرح الارشاد وشرح العباب وحاشيته
على رسالة باقشير المتقدم ذكرها واقضاء كلام التحفة في المتصرة وقال في الامداد الاوجه
ما بينته في بشرى الكوثر ان التحريم منوط بالتمتع قال خلافاً لشيخنا (قوله وغيره) أي
كالمجموع وقال في التحفة هنا انه الاوجه واعلمه شيخ الاسلام والمغنى والنهاية وغيرهم
والذي يظهر للفقير أن الاول هو الاوجه فخره (قوله بما فيه نظر) منه انه غلط عجيب
فانه ليس في الرجل دم حتى يكون ما بين سرته وركبته كما بين سرته وركبته فمهما ذكره
غايته انه استمتع بكفها وهو جائز قطعاً وبأنها اذا مست ذكره بيدها فقد استمتع هو بها
بما فوق السرة والركبة وهو جائز وبأنه كان الصواب في نظم القياس أن يقول كل
ما منعه منه تمنعها أن تلمسه به فيجوز له أن يمس بجميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرته
وركبته او يحرم عليه تمكينها من لمسه بما بين سائر بدنها من استمتعها به طلقاً وبحرم
عليها حينئذ وقوله بما فيه نظر بين وجهه في الامداد وهو أن الدم ليس له مدخل في عليته
حرمة تمتعه بما بين سرته وركبته قال في التحفة لوجود الحرمة مع تيق عدمه اه قال
في الامداد نعم ينظر فيه بأنه خلاف قضية كلامهم أياً حواله التمتع بذكره في كفها
مثلاً ولا يلزم من ذلك تمتعها بما بين سرته وركبته الخ (قوله والذي يتجه الخ) بحث نحوه
في التحفة أيضاً وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة الفشيرى
في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرته وركبته (قوله بشرطه) هو فقد الماء حساً أو
شرعاً (قوله بأمر جديد) هو قول عائشة رضي الله عنها كذا ثم يقرضه الصوم ولا تؤمر
بقضاء الصلاة ولم يشملها عموم الامر وهو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه لان
منعها من الصوم عزيمة والمنع والوجوب لا يجتمعان في آن واحد وقيل يجب عليها عموم
الامر ثم يسقط عنها العذر الحيض وفائدة الخلاف في ذلك تظهر في نحو الايمان والتعالين
فاذا قال لزوجه متى وجب عليك الصوم فأنت طالق مثلاً فعلى الاول لا تطلق حتى ينقطع
الحيض وعلى الثاني تطاق في حال الحيض لوجوب الصوم عليها فيه وفي التحفة بعد أن ذكر
أن الاحتياج اذا قضت انية لقضاء بناء على الاصح مانعه وتسميته قضاء مع انه لم يسبق
لفعله مقتض في الوقت كما تقر انما هي بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت اه (قوله
دون الصلاة) استوجه الخطيب في المغنى والرملي في النهاية كراهة قضائها واستوجه
الشارح في التحفة وشرحي الارشاد الحرمة قال في التحفة ولا تنعقد منها عليه مالان
الكرامة والحرمة هنا من حيث كونها أصلاً لا لاصراً خارجاً نظير ما يأتي في الاوقات
المكروهة اه وجرى عليه الخطيب في المغنى وخالف الرملي في النهاية فاستوجه الانعقاد
قال اذا يلزم من عدم طاب العباد عدم انعقادها اه

* (فصل في المستحاضة) *

(قوله)

(قوله وغيره) أى غير المتصل بالحيض من الدم الذى تراه من لم تبلغ سن الحيض أو بلغت
ولكن نقص عن يوم وليلة أو كان حالة الطلق ولم يتصل بحيض سابق (قوله والخلاف
افظى) اذ الخلاف فى أن دم الفساد المذكور حكمه حكم دم الاستحاضة الكائن بعد
الحيض وانما الخلاف فى كونه هل يسمى استحاضة كالتصل بالحيض والا فبالخلاف فى
التسمية خاصة هذا تقرير كلامه وقد يقال تظهر فائدة الخلاف فى الايمان والتعاليق وهو
ظاهر فخره (قوله تغسل فرجها) أى ان لم ترد الاستنجاء بالخرأ وانقل الدم لما لا يجزى فيه
الخرأ وحف (قوله صائتة) أى ولو نفل خلافا للزركشى (قوله بعض خيط قبل الفجر)
قيد به قبل الفجر لما هو واضح أنه بعد الفجر مة طر وفي التجاسات من التحفة أن الزركشى
نقل عن ابن عدلان واقتره محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خبط وبقى بعضه بارزا ان
وصل طرفه لامة لا اتصال محمول وهو طرف البارز بالنجاسة حيث لا يخالف ما اذا لم يصل
اليها لانه الآن ليس حاملا متصل بنجس اه ونقله فى الايمان عن المجموع وهـ ذىوافق
معقد الشارح وأما الجمال الرملى فعنده ما جاوز مخرج الجماع بنجس (قوله وطرفه خارج)
فانه يؤمر ببلعه أو نزعه ويبتلع به صومعه لان نزعه ملحق بالقي وبدايه ملحق بالاكل ولا تصح
الصلاة بتركه على حاله لاتصاله بالنجس الجوفى وفى كتاب الايمان من التحفة ما فاضه وأما
قول الزركشى فيمن ابتلع خيط الابل ثم أصبح صائتاً ولم يجد من ينزعه منه كرها أو غفلة
ولا كما يجب بره على نزعه حتى لا يفطر لو قيل لا يفطر بنزعه هو لم يبعد تنزيلا لا يجب
الشرع منزلة الاكراه كن حائلا طأ أن زوجته فوجدها حائضا فرددت عا طيه المفطر
باختياره فاقياس انه ينزعه ويفطر كريض يحشى على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه
تعاطى المفطر ويفطر به الخ (قوله تعصب) ولا يضرب خروج دم هذا العصب الا ان كان
للتعصير فى الشدة تحفة (قوله مشقوقة الطرفين) لانه ان اتصل طرفها بالآخر تعذر ربطها
على الوصف الذى ذكره الآن تربطها مثنية على طافين (قوله فعل ذلك) أى ما ذكر من
الاستنجاء فالخشوف اعصب فالوضوء أو التيمم (قوله كالتيمم) قال فى التحفة ومن غلة
كانت كالتيمم فى تعيين رتبة الاستباحة كما قدمه فى الوضوء وفى انها لا تجمع بين فرضين
عينين كما سنده وفى انها ان نوت فرضا ونفلا أيمسا والاقاوتة وغيره ما لم يكن أعلى منه
مما مر فى التيمم بتفصيله اه (قوله وتبادر) قال الخطيب فى شرح التبيينه قال فى المجموع
وحديث وجبت المبادرة قال الامام ذهب ذاهبون من أئمتنا الى المبادرة واعتفرا آخرون
الفصل اليسير وضبطه بقدر عاين صلاتى الجمع وهذا الثانى أوجه اه وفى المعنى ينبغى
اعتماد الثانى وفى النهاية الاوجه الثانى (قوله بالصلاة) أطلق الصلاة كالمناهج وعبر
فى المنهج بالفرض قال الزياى فى حاشيته قضيته انه لا تجب المبادرة بالنقل وبدل له جواز
فعله بعد خروج وقت الفرض اه لكن نقل الشوبرى عن خط الشمس الرملى فى بعض
الهوامش انه يتجه حله على مبادرتها به أخذ من قوله هم ان تأخيرها للمصلحة الصلاة

وغیره دم فساد والخلاف لفظی
(والمستحاضة) يجب عليها أمور
منها انما (تغسل فرجها) بحافيه
من النجاسة (ثم تحشوه) بنج
قطعة (الاذا) تأذت به كأن
(أحرقها الدم) فحينئذ لا يلزمها
(أو كانت صائتة) فحينئذ يلزمها
ترك الحشو والاقتصار على الشد
نها را رعاية لمصلحة الصوم وانما
روعت مصلحة الصلاة فيمن ابتلع
بعض خيط قبل الفجر وطرفه
خارج لان المحذور هنا لا يتقضى
بالكلية فان الحشو يتنجس وهى
حاملته بخلافه ثم (فان لم يكفها)
الحشو وكثرة الدم وكان يتدفع
أو يقل بالعصب ولم تتأذ به (تعصب)
بعد الحشو (بخرقة) مشقوقة
الطرفين بأن تدخلها بين فخذيها
وتلصقها بجماعى الفرج الصاقا
جيدا ثم تخرج طرفا لجهة البطن
وطرفا لجهة الظهر وتربطها بهو
خرقة تشدها بوسطها (ثم تتوضأ
أو تتيمم) عقب ذلك وترتئى الوضوء
انه يجب الموالاة فى جميع ذلك
وانما يجوز لها فعل ذلك (فى الوقت)
لا قبله كالتيمم (وتبادر) وجوبا
عقب الطهر (بالصلاة) تقليلا
للعدت (فان آخرت لغير مصلحة
الصلاة) كالاكل (استأنفت)
جميع ما ذكر وجوبا وان لم تزل
العصابة عن محلها ولا تظهر الدم
من جانبها ~~تتكرر~~ ثم ادع
استغنائها عن احتمالها بالمبادرة

أما إذا أخرت لمصلحة الصلاة
بكاجبة المؤذن والاجتهاد في القبلة
وستر العورة وانتظار الجمعة
والجماعة وغير ذلك من سائر
الكالات المطلوبة منها لاجل
الصلاة فإنه لا يضر مراعاة لمصلحة
الصلاة (وتجب الطهارة وتجديد
العصاة) وغيره مما مر على الوجه
السابق وإن لم يزل عن محله نظير
ما مر (الصلوات فرض) عيني أو
انتقاض طهر أو تأخير الصلاة
عنه كما مر وأخرج دم بتقصير في
نحوه لما صح من أمره صلى الله
عليه وسلم لها بالوضوء لكل صلاة
ولها مع الفرض ما شاءت من
التوافل (وسلس البول و) سلس
(المذي) والودي ونحوها (مثلها)
في جميع ما ترغم سلس المني يلزمه
الفصل لكل فرض ولو استسك
الحدث بالجلوس في الصلاة وجب
بلا إعادة ولا يجوز للسلس أن
يعلق قارورة يقطر فيها بوله

(قوله وقيدته في شرحي الارشاد
الخ) عبارة الشرح انه غير فان
أخرت بأن توصات في أول الوقت
وصات في آخره أو بعد خروج
الوقت نظر ان أخرت لا مبر يرجع
الى الصلاة كسنة العورة
والاجتهاد في القبلة والاذان
وانتظار الجماعة والجمعة فيجوز
وليس ذلك من موضع الخلاف
والاقل ثلاثة أوجه الخ اه أصل

يطل طهرها اه (قوله وانتظار الجمعة والجماعة) أي الجماعة المشروعة لها كما في التحفة
وغيرها بأن تكون صلاتها مما يسبب لها الجماعة والا كالتذكرة مما لا تشرع فيه
الجماعة لا يغتفر التأخير الضار لاجلها ومن ذلك ذهابهم الى المسجد الاعظم قال في التحفة
ان شرع لها اه أي الذهاب اليه قال في الامداد بان كانت يجوز في ثياب بذلتها قال
الماوردي أو كل موضع فاضل وتحصيل ستره صلى اليها قاله في المجموع ومنه يؤخذ أن
كل فضيلة في الصلاة كذلك ويحتمل تقييده بالفضائل المتأكدة الخ (قوله فانه لا يضر)
قال في النهاية وان خرج الوقت وفي حواشي المحلى للقلوب وان طال الزمن وخرج به
الوقت وان حرم عليها اه وكذلك الشارح في حاشيته على الرسالة القشيرية في الحيض
المتقن ذكرها فانه قال فيها وان خرج الوقت وقيدته في شرحي الارشاد بالتأخير عن أول
الوقت امكن كلام الرافعي ك الصريح في أنه لا خلاف في الجواز وان خرج الوقت
وقد ذكرت عبارته في الاصل ومن التأخير لمصلحة الاشتغال بالراتبة القبلي كما في الفتح
وأصله (قوله أو انتقاض طهر) أي يحدث آخر غير حدثها الدائم قبل الصلاة أو فيها
(قوله عنه) أي عن الطهر اغبر لمصلحة الصلاة (قوله بتقصير في نحو شد) قال الشارح
في حاشيته على رسالة الحضرمي في الحيض ولو زالت العصاة أو احكامها فخرج دم أو زاد
أو خرج دم لتقصير في الحشو بطل الوضوء وكذا لو شقيت ان خرج الدم أثناء الوضوء
أو بعده والا فلا يبطل بخلاف اه وفي شرح المنهاج للثقي السبكي الزوال اليسير يعني عنه
اه (قوله لها) أي المستحاضة وهي فاطمة بنت أبي حبيش حيث قال لها صلى الله عليه
وسلم توضئي لكل صلاة والحديث قال فيه الترمذي حسن صحيح (قوله ما شاءت من
التوافل) هكذا أطلق في شرحي الارشاد والخطيب في شرح التبيين وظاهره انه لا فرق
بين بقاء الوقت وخروجه واعتمده في التحفة حيث قال ولو بعد الوقت كما في الروضة وان
خالقه في أكثر كتبه اه واعتمد الثاني ابن أبي قشير في رسالته في الحيض وجمع الشهاب
الرملي بحمل الاول على روايت الفرائض والثاني على غيرها وأقره عليه غير واحد ونظر
فيه الشهاب القليوبي وعلى الجمع المذکور قال الشوبري في حواشي شرح المنهاج
لو شرعت في غير الراتبة في وقت يجوز شروعها فيه ثم مدت الى أن خرج الوقت فهل تجزى
الا ن أو لا ويغتفر الذي يظهر الاول فلي تأمل اه بما فيه (قوله ونحوها) قال في النهاية
وذو الجرح السائل ك المستحاضة في الشد وغسل الدم لكل فرض كما في المجموع
زاد الشارح في الامداد لكن لا وضوء عليه لكل فرض ومثله ذو بأسور خارج خارج
معهده بحيث لا ينقض خارج اه (قوله للسلس) بكسر اللام قال النووي في نسكت
التبيين كل ما ذكر مع المستحاضة فهو سلس بكسر اللام وهو الشخص الذي به ذلك وما ذكر
مع الاستحاضة فهو بفتح اللام وهو عبارة عن المصدر ذكره الشيخ تقي الدين وغيره
اه وفي حاشية الصفه للهاثي فائدة صرح بعضهم بأن من به سلس فساء أو ضراط

مثل المستحاضة فيجب عليه أن يحشو وفريجه ويعصبه بفتح الماء واسكان العين وكسر الصاد
الخفيفة وأن يتوضأ بعد دخول الوقت لكل فرض اهـ (قوله بعد فراغ الرحم) أي من جميع
الولد ولومن فهو علقه ومعضة هي مبدأ خلق آدمي قال في الامداد وقبل مضي خمسة عشر
يوماً من الولادة ومن غير بأنه الخارج عقب الولادة جرى على الغالب ووقته من أول
خروج الدم بعدها لا منها على ما مر اهـ وفي الخفة ابتداءؤه من رؤية الدم على تناقض للمصنف
فيه وعليه فمن النقاء لانفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من
الستين كما قاله البلقيني اهـ وفي النهاية أوله من خروجه أي الدم لا منها كما صححه في التحقيق
وفي موضع من المجموع وهو المعتقد ان صحح في الروضة وموضع آخر من المجموع
عكسه قال وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه الى الثاني أقرب اهـ قال
الخطيب في المغنى كلام ابن المقرئ يعيل الى الثاني وينبغي اعتقاده وان كنت جربت على
الأول في شرح التنبيه وخروج بعد فراغ الرحم ما قبله فالدم الخارج فيه حيض بشرطه
قال في الارشاد ويحيض برؤيته ولو حاملاً بين توأمين ثم قال لا في طلق فان نقص قصت
وبانقطاعه تطهر اهـ قال في الامداد بعد قول الارشاد بين توأمين مانصه أو بعد سقوط
عضو من الولد وباقيه مجتنب الخ وقال في شرح قوله لا في طلق مانصه أو مع خروج الولد لان
انزعاج الولد بالطلق يدل على ان خروجه لهذه العلة لا للجبلة فلا يكون حيضاً لذلك
ولانفاساً لتقدمه على الولد اهـ وخروج بقول الارشاد قبل مضي خمسة عشر يوماً الخارج
بعدها فانه حيض وفي الامداد ان نفست ساعة أو أكثر ثم ظهرت خمسة عشر يوماً ثم رأت
الدم يوماً وليلة فأكثر فالأول نفاس والعائد حيض وما بينهما ما طهر الخ وقد تقدم ما يتعلق
بهذا قبل هذا الفصل فراجع منه ان أردته

(باب الصلاة)

(قوله غالباً) قيد للاقوال والافعال لتخرج صلاة الاخرس التي لا قول فيها قال في الامداد
وصلاة المريض الجارية على قلبه لا شيء فيها من الافعال الظاهرة التي هي المراد بدليل
عطفها على الاقوال كذا قاله الشارح وفي دلالة العطف على ذلك نظر بل يدعى أنه دال
على ان المراد منها ما يشتمل فعل القلب بدليل مقابلتها بالاقوال فقط فتدخل صلاة المريض
المذكورة اهـ كلام الامداد وعليه فعلى الباقي للاقوال فقط وعليه جرى في فتح الجواهر
حيث قال أقوال غالباً فتدخل صلاة الاخرس وافعال ولو قلبية لتدخل صلاة المريض
الجارية على قلبه اهـ لكن ظاهر كلامه في الخفة ينبغي دانه قيد لها حيث قال فلا ترد صلاة
الاخرس وصلاة المريض التي يجريها على القلب بل لا يردان مع حذف غالباً لان وضع
الصلاة ذلك لما خرج عنه لعارض لا يرد عليه اهـ وهو ظاهر كلام غيرهما أيضاً وذهب
القليوبي الى ان صلاة الجنائز صلاة لان قيامها أفعال وان لم يحدث بها من حلف
لا يصلي فطر العرف اهـ وجرى الشارح وغيره على انها ليست صلاة وجرى في الابعاب

(وأقل النفاس) وهو الدم الخارج
بعد فراغ الرحم (لحظة) يعني لا حد
لاقله بل ما وجد منه نفاس وان قل
(وأكثره ستون يوماً) وغالبه أربعون
يوماً (بالاستقراء) ويحرم به ما يحرم
بالحيض (مما ترقى اساعليه) حمة *
يجب على النساء ان يعلن ما يتجنب
اليه من هذا الباب كغيره فان كان
زوجها عالماً لمزمه تعليمها والا فلها
الخروج لتعلم ما لمزمتها علمه عينا
بل يجب ويحرم منعها الا ان يسأل
ويتخيرها وهو ثقة وليس لها خروج
الى مجلس ذكر أو علم غير واجب
عيني الا برضاها

(باب الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشعره أقوال
وأفعال غالباً مفتحة بالتكبير
المقترن بالنية مفتحة بالتسليم وأصلها
قبل الاجماع الآيات والاحاديث
الشهيرة (تجب) الصلاة وجوباً
موسعاً الى ان يبقى من وقتها ما يسعها
مع مقدمتها ان احتاج اليها
فيجوز تأخيرها الى ذلك بشرط أن
يعزم على الفعل

فيه (على كل مسلم) بخلاف الكافر (١٧٨) فانه وان كان مخاطبا بها لكن في الاخرة ليرتب عقابها عليه لاني

الذي لا لنا نقره على تركها بنحو الجزية (بالغ) لاصبي وان لم يله امره بها (عاقل) لا يجنون (طاهر) لا حائض ونفساء (فلا قضاء على كافر) أصلي أسلم ترغيبا له في الاسلام (المرتد) فعليه بعد الاسلام قضاء جميع ما فاتته تغليظا عليه (ولا) قضاء (على صبي) لعدم تكليفه وان صحت منه (ولا حائض ونفساء) لانهما مكلفان بتركها ومن ثم حرم عليهما قضاؤها وقيل يكره (ولا يجنون) لعدم تكليفه (المرتد) فيلزمه قضاؤها حتى أيام الجنون تغليظا عليه (ولا) قضاء (على) شحو (ومغى عليه) ومعتوه ومبرسم لعدم تكليفهم الا المرتد فانه يقضى مطلقا كما علم عامر (والا السكران المتعدى بسكره) فيلزمه قضاء الزمن الذي يفتنى اليه السكر غايبا دون ما زاد عليه من أيام الجنون وشحوه وفارق المرتد بان من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وانما منع نحو الحيض القضاء ولو مع الردة لان سقوط الصلاة عن الحائض عزية لانها مكلفة بالترك وعن نحو الجنون رخصة والمرتد والسكران ليسا من أهلها وكذا لا قضاء باستحجال الحيض بخلاف استحجال الجنون أما إذا لم يتعد بسكره كما إذا تناول شياً لا يعلم انه من يبل للعقل فلا قضاء عليه كما مر في الانماء لعدوه

تعالى بن العباد على ان سجد في التلاوة والشكر ليستا بصلاة لاشتمالهما على فعل واحد هو السجود ويجري عليه القليوبى أيضا وقال سم في شرح مختصر أبي شجاع فيه نظر اذا الهوى للسجود والرفع منه فعلا خارجا عن معنى السجود اه وقال الشويرى وقد يقال المراد أفعال مخصوصة ثم قال ونخرج بقولي مخصوصة سجدة التلاوة والشكر فانها ليستا بصلاة كصلاة الجنازة اه (قوله فيه) أى في الوقت وحينئذ لا يأثم لومات قبل فعلها ولو بعد امكانه بخلاف ما إذا لم يعزم على فعلها فانه يأثم حينئذ (قوله كل مسلم) أى ولو فيها مضى ليشمل المرتد كما يدل له قوله بعد فلا قضاء على كافر الا المرتد (قوله مخاطبا بها) كسائر القروع قال في التحفة اى المجمع عليه منها كما هو ظاهر (قوله لاني الدنيا) قال الشارح في شرح العباب لكن الحربى طالب بالاسلام ويلزمه كونه مخاطبا بقروعه من الصلاة وغيرها فيصح ان يقال مخاطب بها خطابا طائبا طائبا باعتبار اللزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه مادام على كفره لا يعايب ابتداء الا بالاسلام اه ومثله في ذلك كما لا يخفى المرتد وعلى الثاني جرى في التحفة فقال وغيره أى غير الذى مذهب طالب بالاسلام وبذل الجزية اه وفي الصوم من التحفة ما يفيد الفرق بين المرتد والاصلي فراجع الاصل ان اردته (قوله فلا قضاء على كافر) جزم م في النهاية بعدم انعقاد القضاء منه قال سم ووجه ذلك الجزم في درسه بأن قضاءه لا يطلب وجوبا ولا ندباً لانه ينقره والاصل فيما لم يطلب أن لا ينعقد اه قلت وهذا التوجيه يرد عليه في قوله بان انعقاد قضاء الحائض وأفتى السيوطى بأن له القضاء وأطال الكلام على ذلك وهو التحقيق ان شاء الله تعالى (قوله الا المرتد) بالحر على البدل من كافر على مذهب البصريين من ان الرجوع في الاستثناء اذا كان تاما غير موجب الاتباع على البدلية ويجوز نصبه لما روى سيديويه عن يونس وعيسى ان بعض العرب الموثوق بعريتهم يقول ما مرتت بأحد الا يزيد بالنصب وقرئ في السبع ما فعلوه الا قلنا بالنصب وهى قراءة ابن عامر (قوله على صبي) قال الشارح في شرح العباب قضية كلام بعضهم ان الصبي مثل المجنون والمغى عليه فيسقط له قضاء ما فاتته زمن الصبا وعليه فهل يستوى ما قبل التمييز وما بعده في ذلك أو يختص ذلك بما بعد التمييز كل محتمل والقياس على المجنون يشعر بعدم الفرق وان أمكن فان المجنون سبق له تكليف بخلاف الصبي لكنه منتهى عن اتصال جنونه بصباه اه قال الشويرى بعد نقل بعضه عن اليعاب مانعه وأقره في القيص ثم رأيت به هنا في اليعاب قال ولو بلغ ولم يعز ثم ميز لم يؤمر بالقضاء هنا وجوبا ولا ندباً لانه لم يوجب له في حقه سبب يقتضى ذلك اه (قوله وقيل يكره) تقدم الكلام عليه في الحيض (قوله الا المرتد) تقدم الكلام عليه آنفاً وأن الافصح الجرح على البدلية (قوله ومعتوه) في القاموس هو ناتق العقل أو فاسده أو دهنه أو المجنون المضطرب (قوله ومبرسم) هو الذى أصابته علة يمدى فيها (قوله بخلاف استحجال الجنون) فاذا كان عادة شخص يجن عند الغروب مثلاً فشرط دواءه بجن عند

(ويجب على الولي) الأب أو الجد ثم الوصي أو القيم (والسيد) والملتقط والمودع ١٧٩ والمستعبر ونحوهم تعليم المميز أن النبي صلى

الله عليه وسلم ولد بمكة وبعث بها
ومات بالمدينة ودفن فيها ثم (أمر)
كل من (الصبي المميز) والصبيبة
المميزة (بهما) أي بالصلاة بشروطها
(السبع) أي بعد سبع من السنين
وان مميز قبلها ولا يجمع صبغة
الامر من التمديد (وضربه)
وضربها (عليها العشر) أي بعد
العشر لما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم عروا اولادكم بالصلاة وهم
ابناء سبع واضربوهم عليها وهم
أبناء عشر وحكمة ذلك القرين على
العبادة والتمييز أن يصير بحيث
يأكل وحده ويشرب وحده
ويستحي وحده ويختلف باختلاف
أحوال الصبيان فتسديده مع
الخمس وقد لا يحصل الامع العشر
وعلى من ذكر أيضا نهي عن المحرمات
حتى في الصغار وتعليم الواجبات
ونحوها وامره بها كالمسؤول ونحوه
الجماعات وسائر الوظائف الدينية
ولا يسقط الامر والضرب عن ذكر
الابالوغ مع الرشد (واذا) زال
المانع السابق كأن (بلغ الصبي) أو
الصبيبة (أو أفاق المجنون أو المغمى
عليه أو أسلم الكافر أو طهرت
الحائض أو النفساء قبل خروج
الوقت) ولو (بتكبيره التحريم) أي
بقدر ما يسعها (وجب القضاء)
لصلاة ذلك الوقت (بشرط بقاء
السلامة من الموانع بقدر ما يسع
الطهارة والصلاة)

الصحيح لزمه القضاء وفي الامداد ولو ثبت الحاجة فزال عقله لم يقض (قوله على
الولي) في التحفة على كل من أبويه وان علاقال ويظهر أن الوجوب عليه ما على الكفاية
فيسقط به عمل أحدهما لحصول المقصود به انتهى قال في الايعاب ولو من قبل الام كما قاله
التاج السبكي وفيه أيضا وانما خوطبت به الام وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر
بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب أيضا على ما ذكره الزركشي وعليه فانما خصوا
الابوين ومن يأتي بذلك لانهم أخص من بقية الاجانب اه ودخول الام في ذلك مذكور
في الامداد والفتح وكلام غير الشارح وانما لم يذكرها هنا لان الماتن اقتصر على الولي
وليست هي من الاولياء (قوله ونحوهم) في التحفة فالامام فصلها المسلمين فيمن لا أصل
له تعليمه ما يضطر رفقته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها الخاص
والعام ثم قال ما حاصله لا بد أن يذكر له من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة
ما يميزه ولو بوجه ثم انه بعث بمكة ودفن بالمدينة ويجب بيان النبوة والرسالة وأنه محمد
الذي هو من قريش واسم أبيه كذا واسم أمه كذا ولونه كذا نبي الله ورسوله الى الخلق كانه
وكذا يقال في جميع ما انكراه كفر اه قال وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله معرفة
النبي صلى الله عليه وسلم بوجه ثم معرفته تعالى بما لا بد منه (قوله عليها) أي على الصلاة أي
على تركها بعد ها أي العشر وهذا ما اعتمد الشارح واعتمد الجاهل الرمي من ابتدائها
بخلاف السبع ويجب أن يكون غير مبرح فلو لم يفد المبرح تركهما على المعتمد ويجب
ضربه أيضا على ترك شرط من شروطها وكذا على قضائها كما في التحفة وغيرها قال الشوكرى
انظر لو كانت مما فات قبل العشر ظاهرا طلاقهم نعم ووافق عليه شيخنا الزبائدي اه (قوله
مع الخمس) بل الرابع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن أربع سنين قيل هو سفيان بن عيينة
التابعي حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة في زمن أبي حنيفة رضى الله عنه (قوله
وتعليم الواجبات) قال في التحفة وأجرة تعليمه ذلك كقراءة وآداب في ماله ثم على أبيه
وان علاثم على أمه وان علت اه وذهب الشارح في التحفة الى وجوب ضرب زوجته
على ترك الصلاة ولو في الكبيرة لكن ان لم يخش نشوزا أو امارته الخ (قوله مع الرشد) هو
صلاح الدين والمال فلا يفعل محرما يطل العدة لمن كبيرة أو اصرار على صغيرة اذا لم تغلب
طاعته معاصيه ولا يذرب أن يضيع المال باحتمال غبن فاحش (قوله السابق) وهو
الكفر والصباء والجنون والانغماء والسكر والخم والنفاس (قوله الطهارة) أي عن
الحدث والخبث قال في التحفة نعم يأتي في الصبي والكافر ما يعلم منه انه لا يحتاج اليها أي
الى شروط الصلاة فيه أي الوقت لانه يمكنه فعلها قبل زوال مانعه اما في الصبي فواضح
وأما في الكافر فلا قدرته على زوال مانع ما يحتاج اليه منها اه وقال الشهاب القليوبي في
حواشي الهلى ولا تظن لاما كان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على المعتمد عند شيخنا

قياسا على اقتداء المسافر عمت في
جزء من صلاته بجامع لزوم الاتمام
ثم لزوم القضاء هنا (ويجب أيضا
(قضاء ما قبلها ان جعت معها)
كالظهر مع العصر والمغرب مع
العشاء لان وقتها وقت لها حالة
العدو في حالة الضرورة أو في بخلاف
ما لا يجمع معها كالعشاء مع الصبح
وهي مع الظهر والعصر مع المغرب
فلا تلزم وانما تجب مع قبلية تجمع
(بشرط) بقاء (السلامة من
الموانع قدر الفرضين والطهارة)
بأن يبقى بعد زوال العذر سالما
من الموانع زمن يسع أخف ما يمكن
كرهتين للمسافر القاصر ولا بد
أن يسع مع ذلك مؤذاة وجبت
عليه بخلاف ما لو أدرك ركعة آخر
العصر مثلا وخلان الموانع
قدر ما يسعها وظهرها فاعد المانع
بعد أن أدرك من وقت المغرب
ما يسعها فانه يتعين صرفه للمغرب
وما فضل لا يكفي للعصر فلا تلزم
هذا ان لم يشرع في العصر قبل
الغروب والالتصين صرفه للعصر
لعدم تمكنه حينئذ من المغرب
ولو أدرك ما يسع العصر والمغرب
مع الطهارة دون الظهر تعين صرفه
للمغرب والعصر وكذا يقال فيما
لو أدرك آخر وقت العشاء (ولو جن
البائع (أو حاضرت) أو نفست المرأة
(أو أغشى عليه أول الوقت) أو
اثنته واستغرق المانع باقية (وجب
القضاء) لصلاة الوقت مع فرض
قبلها ان صلح لجمعها (ان مضى)

منه

اه ونقل الخطيب في المغني عن شيخه الشهاب الرملي عدم اعتبار الستر والتحرى في القبلة
وارتضاء (قوله قياسا على اقتداء الخ) قال في التحفة وكان قياسه الوجوب بدون تسكينة
لكن لما لم يظهر ذلك غالبا هنا أسقطوا اعتبارا له ستر تصويره اذا المدا على ادراك قدر جزء
محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التسكينة هنا دون المقيس عليه لان المدا فيه
على مجرد الربط اه (قوله ان جعت معها) قال السيوطي في الاشياء والنظائر وجوب
الصلاة بزوال العذر وتدرج بادراك التسكينة من وقتها أو وقت ما بعدها ان جعت معها هو
الاصح من ستة وعشرين وجها وذكروا السيوطي جميعها في الاشياء (قوله لان وقتها)
أي الثانية وقت لها أي الاولى والعذر المبيح للجمع هو السفر (قوله الفرضين) هما
الصلاة التي زال المانع في آخرها والتي تجمع معها (قوله كرهتين للمسافر القاصر)
ظاهرا ان المسافر المتمتع يبر في حقه أربع ركعات وان كان له القصر ونقله القليوبي عن
شيخه ثم قال وقال بعض مشايخنا الوجه اعتبار الركعتين في حقه مطلقا بدليل انهم اعتبروا
أخف ما يسع كنه كما ترونهم اعتبروا في الفرض قدر واجباته فقط لا مع سنه كاسورة
والقنوت فراجع اه وعليه فيمكن أن يكون مراد الشارح بالمسافر القاصر من يجوز
له القصر (قوله بخلاف ما لو الخ) محترز قوله ولا بد أن يسع مع ذلك مؤذاة وجبت عليه
(قوله لعدم تمكنه حينئذ من المغرب) أي باشتغاله بالعصر التي شرع فيها وجوبها وعلى هذا
جرح الشارح في كتبه تبعا لشيخه شيخ الاسلام قال في التحفة ونوزع فيه بما لا يجدي والذي
اعتمده الخطيب في المغني والجمال الرملي في النهاية وجوب قضاء المغرب ووقوع العصر له
نافلة قال في التحفة ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين
مثلا وجبت العصر فقط وقال القليوبي لم تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في العصر
وقعت نفلا أيضا قاله شيخنا الرملي واتباعه فراجع اه (قوله وكذا يقال الخ) عبارة
التحفة ويبقى نظير ذلك في ادراك تسكينة آخر وقت العشاء ثم خلان الموانع قدر تسع
ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزم المقيم الصبح
والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثا من وقت العشاء لم تجب هي
وكذا المغرب على الوجه نظر التحصن تبعيته للعشاء اه (قوله ولو جن الخ) ومثله السكر
ولا يمكن طريان الصبا لاستحالة ولا السكر المسقط لاعادة لانه ان وقع ردة وهو ملزوم
فيها بالاعادة (قوله أو نفست) بفتح النون وضعها الغتان مشهورتان والفتح أفصح والقاء
مكسورة فيهما وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه نفست بالضم لا غير اه من شرح
مسلم للنووي وذكر في موضع آخر من شرح مسلم أيضا أن النون في النفاس الذي هو
الولادة فيه الغتان ونقل عن التاضي عياض ان جماعة أنكروا الضم في الحيض (قوله
مع فرض قبلها) قال الشوري في حاشيته على شرح المنهج ان قلت ما قبلها وجب قبل لان
الفرض ان المانع طرأ قلت ماذا كريس بلانم لفرضه في نحو جنون متقطع استغرق وقت

الاولى وطرا في وقت الثانية بعد مضي زمن يسعهما تأمل وبه سقط ما أورده عليه اه
وأقول هو كما قال لكن يرد عليه قوله مع طهر لم يمكن تقديمه ثم قولهم بخلاف الشروط الخ
اذ كيف يمكن تقديم الطهر والحال ان القرض استغرق المانع وقت الاولى لا يقال يمكن
ذلك فيما اذا زال المانع وقت الاولى بقدر الطهر دون الصلاة لما تقدم من انه باءدراك قدر
تكبيره من الوقت يجب صلاته مع صلاة قبلها ان جمعت معها بشرطه نعم يمكن الجواب عنه
بالنسبة للصبي والكافر بما قدمناه عن الشارح فاذا استغرق الصبا والكفر الاصل وقت
الاولى ثم زال في وقت الثانية ومضى مقدار الصلاتين فقط ثم طرأ نحو جنون من حيض
أو غيره وجب قضاؤها ان أمكنه تقديم طهره (قوله قدر القرض) أي أخف يمكن منه
قال في شرح الروض فلو طوت صلاتها فحاضت فيها وقدم مضي من الوقت ما يسعهما
لو خفت أو مضى للمسافر من وقت المقصورة ما يسع ركعتين لزمهما القضاء اه (قوله
هنا) أي في طرق المانع أول الوقت حيث قال ان مضى منه قدر القرض مع الطهر (قوله
ما) أي زمن لا يسع أي أخف يمكن من الصلاة وكذا من الطهر الذي لا يمكن تقديمه وقوله
بخلاف نظيره وهو زوال المانع آخر الوقت فانه أثر فيه ادراك قدر تكبيره كما علم مما تقدم
وقوله فيه أي في الوقت بعد خروجه أي الوقت فاذا أحرم بالصلاة في آخر وقتها ثم خرج
وقتها بنى على ما وقع منه في الوقت وقوله بخلافه هنا أي فانه لو شرع في الصلاة قبل دخول
وقتها ثم دخل وقتها في أثناء فعلها لم يصح البناء على ما سبق قبل الوقت بل صلاته لم تنعقد
ولو كان الذي أوقعه منها قبل الوقت التحريم وحده (قوله ولا يجب الثانية هنا) أي بخلاف
ما سبق في قوله مع فرض قبلها (قوله وان اتسع لها) أي للثانية وقوله كما أفهمه كلامه أي
المصنف حيث قال وجب القضاء ان مضى الخ فهذه العبارة تفهم عدم وجوب غير ما حبة
الوقت وبين الشارح ان ما أفهمه كلام المصنف بالنسبة لما قبلها غير مراد بقوله مع فرض
قبلها الخ وبقي بالنسبة لما بعده على أفهامه (قوله بخلاف العكس) أي فان وقت الثانية
يصلح للاولى وان لم يصلح لهما جميعا كما اذا أدرك ركعة من الظهر مثلاً في وقتها وباقيها في وقت
العصر فانها تقع أدامع ان معظمها في وقت العصر

* (فصل في مواقيت الصلاة) *

(قوله حديث جبريل) بينت لفظه في الاصل فراجع (قوله بلوغها) أي الشمس وقوله
اليه أي الى وسط السماء وقوله الى جهة المغرب متعلق ببلوغها (قوله بزيادة الظل) عبارة
الاحياء للفرز الى الزوال يعرف بزيادة ظل الاشخاص المستقيمة ما تلا الى جهة المشرق اذ يقع
للشخص ظل عند الطلوع في جانب المغرب مستطيل فلا تزال الشمس ترتفع والظل ينقص
وينحرف عن جهة المغرب الى ان تبلغ الشمس منتهى ارتفاعها وهو قوس نصف النهار
فيكون ذلك منتهى نقصان الظل فاذا زالت الشمس عن منتهى الارتفاع أخذ الظل في

(قدر القرض مع الطهر ان لم يمكن
تقديمه) كتيبهم وطهر سلس لانه
أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها
فلا تسقط بما طرأ بعده كالأول
النصاب بعد الحول وامكان
الاداء بخلاف الشروط التي
يمكن تقديمها كوضوء الرفاهية
فلا يشترط اتساع ما أدركه الا للصلاة
فقط لا مكان تقديم الطهر في الجملة
وانما لم يؤثر هنا ادراك ما لا يسع
بخلاف نظيره آخر الوقت كما مر
لا مكان البناء على ما وقع فيه
بعد خروجه بخلافه هنا ولا يجب
الثانية هنا وان اتسع لها وقت
الخلق من زمن الاولى كما أفهمه
كلامه بخلاف عكسه السابق
لان وقت الاولى لا يصلح للثانية
الا اذا صلاهما جميعا بخلاف
العكس

* (فصل) * في مواقيت الصلاة

والاصل فيها حديث جبريل
المشهور (أول وقت الظهر زوال
الشمس) وهو ميلها عن وسط
السماء المسمى بلوغها اليه بحالة
الاستواء الى جهة المغرب في
الظاهر لنا بزيادة الظل

أو حدوثه لا تنفس الميل فانه يوجد قبل ظهوره لنا وليس هو أول الوقت (وآخره مصير ظل كل شيء مثله غير ظل الاستواء) ان وجد
أما دخوله بالزوال فأجماع وأما خروجه بالزيادة على ظل المثل فحديث جبريل وغيره (ولها) أي الظهر (وقت فضيلة أوله) على ما يأتي
تحريره (ثم) وقت (اختيار) ويمتد ١٨٢ (الى) ان يبقى ما يسعها من (آخره) على المعتمد ووقت عذروه هو وقت العصر لمن يجمع

ووقت ضرورة بان يزول المانع
وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة
كأمر ووقت الفضيلة والحكمة
والضرورة تجري في سائر الصلوات
(وأول وقت العصر اذا خرج
وقت الظهر) ولا يظهر ذلك الا
ان زاد ظل الشيء على مثله
قليلا وليست هذه الزيادة فاصلة
بين الوقتين بل هي من وقت العصر
تخير مسلم وقت الظهر اذا زالت
الشمس مالم يحضر العصر وقوله
صلى الله عليه وسلم في خبر جبريل
صلى بي الظهر حين كان ظله مثله
أي فرغ منها حينئذ كما شرع في
العصر في اليوم الا قول حينئذ قاله
الشافعي رضي الله عنه نافيابه
اشتراكهما في وقت واحد
المصرح بعدمه خبر مسلم السابق
(ولها أربعة أوقات) بل سبعة
(فضيلة) يصح فيها وفيما عطف
عليها الجريد لامن أوقات والرفع
يدلام أربعة (أوله واختيار
الى مصير الظل مثلين) غير ظل
الاستواء (ثم جواز) بلا كراهة
(الى الاصغر اثم كراهة الى
آخره) أي الى بقاء ما يسعها ووقت
عذروه وقت ضرورة ووقت حرمة
(وأول وقت المغرب بالغروب)
اجماعا (ويبقى حتى يغيب الشفق

الزيادة فمن حيث صارت الزيادة مدركة بالحس دخل وقت الظهر الخ (قوله أو حدوثه)
أي الظل ان لم يكن عند الاستواء ظل وذلك في بعض البلدان كـ مكة ومكة والمين في
بعض أيام السنة (قوله قبل ظهوره لنا) قال في الاحياء يعلم قطعا ان الزوال في علم الله
وقع قبله ولكن التكليف انما ترتب عليه دخل تحت الحس اهـ ورأيت في شرح صحيح
البخاري للقسطلاني نقلا عن أبي طالب في القوت مانصه الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه الا الله
تعالى وزوال يعلمه الملائكة المقربون وزوال يعلمه الناس قال وجاء في الحديث انه صلى
الله عليه وسلم سال جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم قال مامعني لانعم قال يا رسول الله
قطعت الشمس من فلان كهاين قولي لانعم مسيرة خمسمائة عام اهـ (قوله ان وجد) أي
ظل الاستواء والا كما سبق أنفائه يقدر في بعض أيام السنة في بعض البلدان فيصير ظل
كل شيء مثله (قوله على ما يأتي تحريره) أي في كلام المصنف في قوله وأفضل الاعمال
الصلاة أول الوقت ويحصل ذلك بأن يشتغل بأسباب الصلاة حين يدخل الوقت وفي كلام
الشارح في قوله ان كل تأخير فيه تمصيل كمال خلا عنه التقديم يكون أفضل (قوله
ثم وقت اختيار) قال في التحفة المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت
وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثيثة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه
منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها وحينئذ فلا ينافي
هذا ما يأتي ان الصلاة غير ذات السبب في الوقت المكروه أو المحرر هو بها لا تنفع دلان
الكراهة ثمة من حيث ايقاعها فيه وهما من حيث التأخير اليه لا الايقاع ولا لانفاي امر
الشارع بايقاعها في جميع أجزاء الوقت (قوله على المعتمد) هو قول الاكثرين ومقابله
قول القاضي لها أربعة أوقات وقت فضيلة أوله الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه
ووقت اختيار الى ان يصير مثل نصفه ووقت جواز الى آخره ووقت عذروه هو وقت العصر لمن
يجمع اهـ والحاصل ان المعتمد أن له سبعة أوقات ترجع الى خمسة وقت فضيلة أوله ووقت
جواز الى ما يسع كلها ووقت اختيار وهو وقت الجواز ووقت حرمة الى ما لا يسعها كلها
وضرورة وهو ما تقدم ذكره وعذروه هو وقت العصر لمن يجمع (قوله في سائر الصلوات)
وكذلك وقت الجواز يجري في سائر الصلوات كما في التحفة وغيرها (قوله بعدمه) أي
الاشتراك (قوله واختيار) تقدم في الظهران وقت الاختيار هو وقت الجواز وهما
متغايران وسأتي في المغرب ان وقت الاختيار فيها هو وقت الفضيلة وفي غيره متغايران
فتلخص ان الاختيار ثلاثة اطلاقات وان قال في التحفة اطلاقان (قوله غير ظل
الاستواء) أي ان وجد كما سبق نظيره (قوله واختيار) ولها أيضا وقت كراهة وهو تأخيرها

الاجر) كما في خبر مسلم وخرج بالاجر ما بعده من الاصغر ثم الايض ولها وقت فضيلة وحرمة وضرورة
وعذروه واختيار وهو وقت الفضيلة (وهو) بمعنى غيبوبة الشفق الاحمر (أول وقت العشاء) للاجماع على دخوله بالشفق

والاجر هو المتبادر منه (ولها ثلاثة اوقات) بل سبعة كالعصر (وقت فضيلة) قوله (ثم وقت اختيار الى ثلث الليل) الاول (ثم وقت جواز) بلا كراهة الى الفجر الكاذب ثم بكراهة الى بقاء ما يسعها ١٨٣ ثم وقت حرمة (الى الفجر الصادق) ولها وقت ضرورة ووقت عقد (وهو)

أي الفجر الصادق (المتشروطه معترضاً بالافق) أي نواحي السماء وقبله يطلع الكاذب مستطيلاً ثم يذهب وتعقبه ظلمة (وهو) أي الفجر الصادق (أول وقت الصبح) لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس (ولها أربعة اوقات) بل سبعة (وقت فضيلة) قوله ثم اختيار الى الاسفار ثم جواز) بلا كراهة (الى الحرة ثم كراهة) الى ان يسقى ما يسعها ثم حرمة ولها وقت ضرورة (ويكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنهي الصحيح عنها (ويكره النوم قبلها) ولو قبل دخول وقتها على الوجه خشية الفوات وكالعشاء في هذه غيرها نعم يحرم النوم الذي لم يغلب حيث نومه الفوات بعد دخول الوقت وكذا قبله على ما اعتمدته كثيرون لكن خالف فيه السبكي وغيره (و) يكره (الحديث) وسائر الصنائع (بعدها) أي بعد فعلها ولو مجموعة جمع تقديم على ما زعمه ابن العباد خشية الفوات أيضاً (الافق خبر) كذا كره علم شرعي أو آله وإيناس ضيفاً ولا طرفة زوجة (أو حاجة) كراهية حساب لأن ذلك خبر أو عذر باجر فلا يترك لمفسدة متوهمة وقد ورد كان النبي صلى الله عليه

عن وقت الحديد خروجا من خلافه فأوقات سبعة ترجع الى ستة لاتحاد وقتي الفضيلة والاختيار (قوله والاجر هو المتبادر) أراد به الجواب عن قال ان المراد منه الابيض ووجه كون الاجر هو المتبادر ان الشق في اللغة هو الحرة كما ذكره الجوهري والزهري وغيرهما قال الاسنوي ولهذا الموضع التعرض له في أثر الاحاديث فتعقيد الشق بالاجر في المتن صفة كاشفة (قوله الى الاسفار) هو الاضاعة بحيث يميز الناظر القريب منه (قوله عتمة) بفتحات وهي شدة الظلام (قوله على الوجه) ظاهر كلام التحفة يخالفه وفي المغني الظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت لانه لم يخاطب به ما وفي النهاية سياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي ويفعي أن يكون أيضاً قبله الخ (قوله لم يغلب) غلبته كما في التحفة وغيرها بحيث يصير لا يميز ولم يمكن دفعه اه وجهه فلا عصيان بل ولا كراهة كما في المغني والنهاية لكن قيده في النهاية بما اذا كانت غلبة النوم بعد عزمه على العمل (قوله توهم الفوات) ظاهر هذا التعبير انه لا بد لجواز النوم من يقن الا تمقاط وانه لا يكفي الظن لكنه عبر في التحفة بقوله بأن غاب على ظنه انه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وطهرها والاحرام اه وعبر شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرحي المنهاج والتنبيه والرمي في النهاية بظان التيقظ وهو المراد بغلبة الظن المعبرية في التحفة كما صرح به الخطيب في الفرائض من المغني وهو يعقد عدم ضرر توهم الفوات خلافاً لما في هذا الشرح (قوله على ما اعتمدته كثيرون) قال في التحفة نقلاً عن أبي زرعة المنقول خلاف ما قاله هؤلاء (قوله لكن خالف فيه السبكي) اعتمدته المغني والنهاية وغيرهما (قوله يكره الحديث) قال في شرح العباب ونحوه المغني المراد الحديث المباح في غيره هذا الوقت اما المكره مئة فهو هنا أشد كراهة اه (قوله على ما زعمه ابن العباد) في شرحي المنهاج والتنبيه للخطيب هو الوجه لكن استوجه الشارح في الامداد والتحفة والجمال الرمي في النهاية انه اذا جعها تقديم لا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالباً (قوله وإيناس ضيف) في شرح الاربعين النووية للشارح في شرح الحديث الخامس عشر منه ولو فاسقاً أو مبتدعاً قال ولا ينافيه قواهم يحرم الجلوس مع الفساق ايناساً لهم لأن هذا فيه اعانة على فسقهم كما يدل عليه تقديمهم القعود معهم بالاييناس أي من حيث الفسق فأفهم انه معهم لا لا ييناس كذلك جاز الخ (قوله أو حاجة) ومنها السفر قال في التحفة لطيفاً أحمد لا يسهر بعد العشاء الاصل أو مسافر اه وأقره المغني وحمله في شرح العباب على ما اذا احتاج اليه المسافر في حفظ نفسه وما معه (قوله وقد ورد الخ) روى الحاكم عن عران بن حصين رضي الله عنه (قوله الاعمال البدنية الخ) في صلاة النفل من التحفة لا يرد طالب العلم وحفظ القرآن لانهم من فروض الكفايات وفي شرح الخطبة من التحفة يخص قولهم أفضل عبادات البدن

وسلم يحد ثنا عاتمة ابنة عن بنى اسرائيل (وأفضل الاعمال) البدنية بعد الاسلام (الصلاة) ففرضها افضل الفرائض ونفلها أفضل النوافل لادلة الكثيرة في ذلك وقيل الحج وقيل الطواف

وقيل غير ذلك وأفضل أحوال الصلاة المؤقتة من حيث الوقت مع عدم العذر أن توقع (أول الوقت) ولو عشاء لأن ذلك من المحافظة عليها للمأمور به في آية حافظوا ١٨٤ على الصلوات ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل فقال

الصلاة بغير ذلك اه أي العلم ففعله أفضل من نقل الصلاة وفي شرح الاربعين النووية للشارح ما ملخصه بعد كلام قررره وبهذا يعلم أن كون الصلاة أفضل من الصبر قابل للمنع لكنه به فيه على الفرق بأن الصبر ليس من العبادات البدنية وانما هو من العبادات القلبية قال وهي بأسرها أفضل من العبادات البدنية لأنها بالنسبة إليها كالأصل بالنسبة للفرع اه (قوله وقيل غير ذلك) منه قول ابن عباس وسعيد بن جبيرة الصلاة لاهل مكة أفضل والطواف للغرياء أفضل وهو مذهب مالك وأبي حنيفة واختاره القس الطبري وعلمه جماعة من متأخري الشافعية وقيل الصوم أفضل بالمدينة النبوية (قوله يجب أن يؤخر العشاء) في التحفة تقديمها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون وينت في الأصل أحاديث صحيحة تفيد أن تأخيرها انما كان لاجل شغل أو لاجتماع اصحابه وقال السيوطي في خبر أحدوا الطبراني ما يدل على نسخ التأخير بالتجمل (قوله بأسباب الصلاة) قال في الامداد وضابطها هنا ما هو في المغرب على الجديد فيما يظهر اه (قوله على ما في الذخائر) تبرأ منه في التحفة وفتح الجواد أيضا قال في الامداد واقرره وان لم يخل عن نظري رأي المصنف قال فيه تردد وهو محتمل انه لم يرفعه نقلا ويحتمل انه تردد من حيث المدرك واقر صاحب الذخائر على ذلك غير واحد كشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي وغيرهم (قوله وسبأني) أي في فصل مكروهات الصلاة كالزبلة والحجرة والطريق في البناء الى آخر ما ذكره في قوله وكفيل أكل الخ في المغني الصواب الشيع كما مر في المغرب وفي الامداد وكذا كثيرهما الذي لا يقبس فيما يظهر ان احتياجه اليه بحيث يؤثر في خشوعه وتحقيق دخوله وقت واخراج خبث يدا فعه وغير ذلك من أعذار الجماعة التي تأتي هنا بخلاف فحوا كل كرية الرمي لمن يصلي منفردا اه (قوله تحصيل كمال) أي كالجماعة قال في التحفة لمن أراد الاقتصار على صلاة واحدة (قوله لمن يصلي جماعة) في التحفة والنهاية وغيرهما اعتمادا منه لمنفرد يريد الصلاة في المسجد تقول الشارح الاتي بييت بعد قوله لمن يصلي منفردا أو جماعة قبلها ما معا حتى يوافق المعتمد المذكور (قوله في موضع مسجد الخ) استثنى مما ذكره الامام الحاضر بمحل الجماعة فيسن له الابراذيان حضرمعه انتظارا لآتين من بعده وفي التحفة تسن الصلاة لهم أول الوقت ثم أعادتها خلافا لما في الایعاب والامداد للشارح من عدم الندب (قوله بعيد) في الامداد عن ابن الرفعة سن الابراذ في السفر وان قرب منازلهم لشدة الحر في البرية ولو قصد البعيد لنحو كبره أو فقه امامه ندب له الابراذ وان أمكنه في قريب على الاوجه نقله الشوبري عن الایعاب (قوله بفحواه) فحوى الكلام ما يفهم منه قطعاً ذكره المحلى في شرح جمع الجوامع

الصلاة لا قول وقتها ومن انه كان يصلي العشاء لسقوط القمر ليلة ثلثه ومن ان نساء المؤمنين كن ينقلبن بعد صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرفون أحد من الغلس فغير أسفروا بالافجر فانه أعظم للأجر وخبر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يؤخر العشاء معارضاً بذلك (ويحصل ذلك) الفضل الذي في متابله التجمل (بأن يشغل) أول الوقت (بأسباب الصلاة) كطهر وستر وأذان وإقامة (حين دخل الوقت) أي عقب دخوله فلا يشترط تقديمها عليه بل لو أخر من هو متلبس بها قدره المفقده الفضيلة على ما في الذخائر ولا يكتف العجلة على غير العادة بل يعتبر في حق كل أحد الوسط المعتدل من فعل نفسه ولا يضر التأخير له إذا أخر كغروب من محل تكره الصلاة فيه وسبأني وكفيل أكل وكلام عرفا والحاصل ان كل تأخير فيه تحصيل كمال خلا عنه التقديم يكون أفضل (و) من ذلك انه (يسن التأخير) عن أول الوقت (للابراذ بالظهر الا الجمعة) وانما يسن بشرط كونه (في الحر) الشديد وكونه (بالبلاد الحارة) وكونه (لمن يصلي جماعة) وكونه

تقام (في موضع) مسجد أو غيره وكونهم يقصدون الذهاب الى محل (بعيد) بأن يكون في مجيئه مشقة تذهب وشيخ الشروع أو كماله وكونهم يشنون إليها في الشمس لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فأبردوا ظهوركم فان شدة الحر من فيح جهنم أي غليظها وانتشارها به اذ يفحوا على انه لا بد من الشروط المذكورة فلا يسن الابراذ في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد ومعتدل

وشيوخ الاسلام في شرح اب الاصول (قوله وان اتفق فيه ستة حر) اعقد بعضهم انه عند
 شدة الحر يطلب البراد مطلقا وفيه انه نادوا والفة لها لا يذبطون الاحكام بالنواذر (قوله
 ولن يتيقن الجماعة آخره) قال في الامداد والمراد يتيقن الجماعة الوثوق بحصولها بحيث
 لا يتخلف عنه عادة وان لم ينتف احتمال عدم الحصول عقلا (قوله لذلك) أي لان الصلاة
 بها أفضل (قوله عرفا) في الامداد ويحتمل أن يضبط بنصف الوقت انتهى وخرج بالظن
 الشك فلا يندب له التأخير قال في الامداد مطلقا الخ (قوله يخاف القوات) أي يندب
 تأخير الصلاة في الغيم الى أواخر الوقت وزاد الشارح في الایعاب عن يندب له التأخير من
 يرى الجار ومسافر سافر وقت الاولى وللواقف بعرفة فيؤخر المغرب ليجمعها تأخيرا بزيادة
 أي ان كان مسافرا ولمن اشتبه عليه الوقت حتى يتيقنه أو يظن قوته لو أخر ولمن برجو
 زوال عذره قبل فوت الجمعة ولمن يتيقن وجود نحو الماء أو القدرة على الماء أو القيام أو
 السترة أو الجماعة كما مر في التيمم الى أن قال في الایعاب ولدائم الحدث اذا رجا الانقطاع
 آخره ولم يدافع الحدث قال الزركشي وللصبي اذا علم بلوغه فيه اثناء اول الوقت بالنسب
 ولمن يغلبه النوم اول الوقت المتسع ولمستحاضة ترجوا الانقطاع قال ابن العماد والى
 الخروج من الاماكن المنهى عن الصلاة فيها كالوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم
 وقال ان فيه شيطاناً ومسجداً للضرار ونحو المنزل ومحال الظلم وأرض غود وديار قوم لوط
 ووادي محسر وأرض بابل ولمن عنده ضعف الى أن يؤويه وبطعمه ولمن تعينت عليه شهادة
 حتى يؤذيها ولمن عنده غمظ أو غضب حتى يزول ولمن يؤنس مريضاً يستوحش بفراقه حتى
 يجرد من يؤنسسه ونحو ذلك على معصوم حتى يأمن ولمشتغل بدمج بهيمة مشرفة على الموت
 أو اطعمها ولو اجد نحو ثعبان مما يسن قتله حتى يقتله وان عنده نحو عارية طلبت منه
 حتى يردّها وان اشتغل قلبه بشغل مشوش حتى يزول من قلبه والحاصل انه حدث اقترن
 بالتقديم فقط ما يتأني الخشوع كنافاة مدافعة الاخبثين له أو كان في التأخير كمال خلا
 عنه التقديم كان التأخير أفضل كالاشتغال بفاتنة وميت لم يخف تغيره والاوجب التأخير
 وقضاء دين وصلاة كسوف ونحو ذلك وفي التهمة يلزمه أن يشتغل بالدفع عن الحيوان
 المحترم ولا تباح له الصلاة حينئذ فان خاف ضياع مال له أو غيره كرهت لان حرمة أدون الخ
 (قوله ركعة) أي كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية تحفة (قوله فقضاء) أي كلها وذكر
 في المغني ثلاثة أوجه في ذلك ثم قال والرابع أن ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضاء قال
 وهو التحقيق انتهى وكذلك شرح التبيين له وسبقه اليه المحلى وأورده في النهاية بقبيل
 وفي التحفة انه التحقيق عند الأصوليين قال والحديث ظاهر في رده ولا خلاف في الاثم على
 الاقوال كلها وفي المغني تظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخروج
 الوقت وقتلنا ان المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان قلنا ان صلواته كلها اداء فله القصر
 والالزमे الاتمام اه وفي الامداد للشارح فائدة كونها اداء جواز القصر لو سافر وقد بقي

وان اتفق فيه شدة حر ولا لمن
 يصلي منقرداً أو جماعة بيت أو
 بمحل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم
 أو يأتيهم من قرب أو من بعد
 اكن يجد ظلا يعيش فيه اذ ليس
 في ذلك كثير مشقة واذا سن
 البراد سن التأخير (الى حصول
 الظل) الذي يبقى طالب الجماعة
 من الشمس وغايته نصف الوقت
 (و) منه انه يسن التأخير أيضا
 (لمن) أي لعار (يتيقن السترة آخر
 الوقت) لان الصلاة بها أفضل
 (ولمن يتيقن الجماعة آخره) أي
 بحيث يبقى ما يسعه لذلك (وكذا
 لو ظنها ولم يقم التأخير) عرفا
 لذلك أيضا فان اتقى ما ذكر
 فالتقديم أفضل (و) انه يسن
 أيضا (للغيم) ونحوه مما يمنع العلم
 بدخول الوقت (حتى يتيقن
 الوقت) أي دخوله بأن تطلع
 الشمس مثلاً فبإرهاها أو يخبره بمأثرة
 (أو) حتى (يخاف القوات)
 للصلاة (ومن صلى ركعة) من
 الصلاة (في الوقت فهي) أي
 الصلاة كلها (أداء أو) صلى
 (دونها فقضاء) لما صح من قوله
 صلى الله عليه وسلم من أدرك
 ركعة من الصلاة فقد أدرك
 الصلاة أي مؤداة

واختصت الركعة بذلك لاشتمالها على معظم افعال الصلاة اذ معظم الباقي كالسكرار لها جعل ما بعد الوقت تابعاً لها باختلاف ما دونها وثواب القضاء دون ثواب الاداء ١٨٦ لاسيما ان عصي بالتأخير (ويحرم تأخيرها الى أن يقع بعضها) أى

الصلاة ولو التسليم الاولى (خارجة) أى الوقت وان وقعت أداء نعم ان شرع فيها وقد بقي من وقتها ما يسعها ولم تكن جمعة فطواها بالقراءة ونحوها حتى خرج جازله ذلك وان لم يقع ركعة منها في الوقت لانه استغرقه بالعبادة

* (فصل في الاجتهاد في الوقت) *

(ومن جهل الوقت) لنحو غيم أو حبس بيت مظلم (أخذ) وجوبا (بجبر ثقة) ولو عدل ورواية (بجبر عن علم) أى مشاهدة وكأخباره أذان الثقة العارف بالموافاة في العصور فيمتنع معها الاجتهاد لوجود النص فان فقد ما جازله الاجتهاد وجازله الاخذ بما اذان مؤذنين كثر واغلب على الظن اصابتهم (أو أذان) مؤذن (واحد) عدل عارف بالموافاة في يوم الغيم اذ لا يؤذن عادة الا في الوقت (أو صبحا) ديك محجب بالاصابة للوقت أو بحسابه ان كان عارفا به اغلبة الظن بجميع ذلك فان لم يجد ما ذكر (اجتهد) وجوبا (قراءة أو حرفة) كخطابة (أو نحو ذلك) من كل ما يظن به دخوله كورد ويجوز الاجتهاد لمن لو صبر تيقن بل حتى للقادر على اليقين حاله نحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس لان في الخروج الى رؤيته نوع مشقة وبه فارق ما مر

من الوقت ركعة لا يرفع الحرج اه (قوله كالسكرار لها) قال الشوبرى في حواشى المنهج قال الشيخ في آياته وانما لم نجعله تكريرا حقيقة لان التكرير هو الاتيان بالشئ ثانيا مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالاولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليس تكريرا للمثلها في الامس اه (قوله ما يسعها) قال في الامداد بان كان يسع أقل ما يجزى من أركانها بالنسبة الى الوسط من قبل نفسه فيما يظهر (قوله جازله ذلك) لكنه خلاف الاول كما في المجموع وغيره (قوله وان لم يقع ركعة منها في الوقت) لكن يجب القطع عند ضيق وقت الصلاة الاخرى فان استمر لم تبطل لان الحرمة لا تخرج امداد

* (فصل في الاجتهاد في الوقت) *

(قوله وجوبا) ان لم يمكنه معرفة الوقت كما هي صورته والافوازا فهو مخير حينئذ بينهما (قوله معهما) أى مع أذان الثقة في العصور وأخبار الثقة عن علم (قوله محجب) أى حجب اصابته للوقت ولو في غيم أو ليل قال الزركشى ولم يتعرضوا لضابطه هل هو ثلاث أو أقل ويشبه أن يكون على الخلاف في الجارحة المعلنة في الصيد ايهاب أى فيكون بحيث يظن منه ذلك ولا يقدر بعدد كما ذكره في الصيد قال سم يتجه أن مثل الديك حيوان آخر محجب (قوله أو بحسابه) أى أو أخذ النجم والحساب بحسابه والنجم من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الفلاني والحساب من يعتمد منازل النجوم وتقديرها والذي اعتمد المغنى والحقفة والنهاية وغيرها عدم جواز تقليدهما في ذلك هنا وكذلك الصوم في الحقفة والمغنى والاسنى وجرى الشهاب الرملى ووافقه الطبرلاوى الكبير والجمال الرملى على وجوب تقليدهما فيه وقدمه الجمال الرملى بما اذا ظن صدقهما ونظر فيه سم وقال القياس الوجوب اذ لم يظن صدقهما ولا كذبهما ما ردهما عدلان فاذ تبيين انه من رمضان جرى في الحقفة على عدم اجرائه عن العرض وجرى بقيمة من سبق ذكره على الاجراء (قوله أو نحو ذلك) منه المناكيب المحتررة قال الاشمونى في بسط الانوار لم يزل أرباب الميقات يعتمدونها نعم يعرض لها في البرد الشديدي ووقوف فيمنعنى أن لا يعول عليها فيه اه وأطلق القليوبى اعتماد المناكيب المحتررة ولم يقيدها بغير البرد الشديد قال وأقوى منه بيت الابرّة المعروف لعارف به انتهى (قوله مستغرقة للوقت) أى فنحو الورد والخطابة لا بد في معرفة الوقت بها استغراقه فاذا كان يقرأ في كل يوم من الصبح الى الظهر ونصف القرآن مثلا فلا بد من اعتبار مقدار ذلك في يوم الغيم وهكذا الخطابة وغيرها (قوله فلا يقبل مجتهدا مثله) أى وأذان المؤذن في يوم الغيم أعلى رتبة من المجتهد قال سم فهو رتبة بين الخبر عن علم والمجتهد قال وينبغي انه لو علم ان اذنه عن اجتهاد امتنع تقليده مر انتهى ونقله الشوبرى أيضا

في حواشى

في الخبر عن علم (ويخير الاعمى بين تقليد ثقة عارف والاجتهاد) المجزء في الجملة وانما امتنع عليه

التقليد في الاولانى عند عدم التحير لان الاجتهاد هنا يستدعى أعمالا مستغرقة للوقت ففيه مشقة ظاهرة بخلافه ثم أما البصير

القادر على الاجتهاد فلا يقبل مجتهدا مثله

واذا تحرى وصلى فان لم يبين له الحال فلا شيء عليه لمضى صلاته على الصحة طاهرا وان بان له الحال ولو بخبر عدل رواه عن علم (فان يتيقن صلاته) وقعت (قبل الوقت قضاها) وجوب الوقوع في غير وقتها سواء علم في الوقت أم بعده وان علم وقوعها فيه أو بعده فلا قضاء ولا اثم اما اذا لم يجتهد وصلى فانه يعيد وان بان وقوعها ١٨٧ في الوقت اتقصيره (ويستحب المبادرة بقضاء

الفائتة) بعد ركوع أو نسيان تجب لبراءة الذمة وللاصر بذلك في خبر الصحيحين (و) يستحب (تقديمها على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وان خاف فوت الجماعة فيها) أي الحاضرة على العمدة خروجها من خلاف من أو جب ذلك ولا تظر لكون أحد يوجب الجماعة عينا لانها عندئذ ليست شرطا للصحة على الاصح بخلاف الترتيب عند من اشترطه فكانت رعاية خلافه أولى أما اذا خاف فواتها ولو بخروج جزء منها عن الوقت فانه يلزمه تقديم الحاضرة لمحرمة اخراج بعضها عن الوقت (ويجب المبادرة بالفائتة ان فاتته بغير عذر) تغلبا عليه ويجب عليه أيضا أن يصرف لها سائر زمنه الا ما يضطر لصرفه في تحصيل مؤتمنه ومؤنة من تلزمه مؤتمنه ولا يجوز له أن يتنفل حتى تفرغ ذمته من جميع الفوائت التي تعدى باخراجها عن وقتها

* (فصل في الصلاة المحترمة من حيث الوقت

(تحرم الصلاة) التي لا سبب لها اولها سبب متأخر ولا تنعقد في غير حرم مكة (في خمسة أوقات ثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير نظر لمن صلى ولان لم يصل واثنان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة الثانية ومن لا فلا ونعني بالثلاثة (وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدورج) تقريرا فيما يظهر رانا والافان سافة طويلة (وقت الاستواء الايام الجمعة حتى تزل) ووقته وان ضاق جدد الكنه يسع التحريم (وقت الاصفرار) للشمس (حتى تغرب) (نعم بالاثني عشر) (بعد) (فعل) (صلاة الصبح)

في حواشي المنهج والحاصل أن المراتب ست أحدها مكان معرفة يمين الوقت ثانيا وجود من يخبر عن علم ثالثها رتبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكيب المحررة والمؤذن الثقة في القيم رابعها المكان الاجتهاد من البصير خامسها مكانه من الاعى سادسها عدم مكان الاجتهاد من الاعى والبصير فساد صاحب الاولى يخبر بينها وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجد خبير بينها وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خبير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بينها وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفا خفيا مقررته لك فان لم أقف على من حققه كذلك (قوله عن علم) فالأخبر به باجتهاده ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادةها (قوله كنوم) أي لم يتعد به ونسيان كذلك بأن لم يتشأع تقصير بخلاف ما اذا نشأ عنه كعب شطرنج تحفة (قوله من أو جب ذلك) كالسادة الحنفية (قوله ولو بخروج جزء منها) كذلك التحفة وغيرها واعتمد شيخ الاسلام والجمال الرمي ووالده استحباب الترتيب اذا أمكنه ادراك ركعة من الحاضرة ولو شرع في فائتة ظان ساعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فله تحفة (قوله سائر زمنه) قال في التحفة ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب اه وكذلك المغنى وخالف في النهاية بخبري على سن ترتيب الفوائت مطلقا (قوله ولا يجوز له أن يتنفل) أي يأثم به مع الصحة خلافا للزركشي والله أعلم بالصواب

* (فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت) *

(قوله من حيث الوقت) خروج المحرمة من غير هذه الحثية كالصلاة في المكان المغصوب فليس هذا الفصل معقود لذلك (قوله في خمسة أوقات) الحصر في الخمسة بالنسبة الى الاوقات الاصلية وسأني تحريم التنفل في وقت صعود الامام خطبة الجمعة (قوله قدورج) طوله سبعة أذرع في رأي العين (قوله فانسافة طويلة) أي فالرجح الظاهر ان يكون بأرماح كثيرة في نفس الامر وقد سبق ما يفيد هذا عن القوت لابي طالب المكي (قوله الايام الجمعة) ولوان لم يحضرها الحديث مرسل فيه اعتضد بأنه صلى الله عليه وسلم استحباب التبكير اليها ثم رغب في الصلاة الى خروج الامام من غير استثناء (قوله لكنه يسع التحريم) أي فلا تنعقد أي الصلاة اذا قارن التحريم الاستواء (قوله ونعني) معطوف على قوله أولا ونعني

نظر لمن صلى ولان لم يصل واثنان يتعلقان بفعل صاحبة الوقت فن فعلها حرم عليه الصلاة الثانية ومن لا فلا ونعني بالثلاثة (وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدورج) تقريرا فيما يظهر رانا والافان سافة طويلة (وقت الاستواء الايام الجمعة حتى تزل) ووقته وان ضاق جدد الكنه يسع التحريم (وقت الاصفرار) للشمس (حتى تغرب) (نعم بالاثني عشر) (بعد) (فعل) (صلاة الصبح)

من صلاحها (حتى تطلع) الشمس (وبعد) ١٨٨ فعل (صلاة العصر) ولو بمجموعة في وقت الظهر (حتى تغرب) لما صح من

النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة ومن استثناء حرم مكة بقوله صلى الله عليه وسلم يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وليس في رواية الدارقطني وابن حبان طاف وبه يجبه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى لان الخلاف ضعيف بذلك وأما استثناء يوم الجمعة ففي خبر أبي داود وان كان مرسلًا لانه عضده نذب التبع كبر اليها والترغيب في الصلاة الى حضور الامام (ولا يحرم) من الصلاة (ماله سبب غير متأخر عنها) بأن كان متقدما أو مقارنا (كفائتة) ولو تقلاما لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فانها لا تعتقد وان كانت واجبة على الفور (و) صلاة (كسوف) للشمس أو القمر وعيد بناء على ان وقتها يدخل بالطول واستسقاء وجنازة لم يقصر اي يقصد تأخير الصلاة عليها الى الوقت المكروه لافضلته فيه ككثرة المصلين كما يأتي ومنذورة ومعادة (وسنة وضوء) وطواف ودخول منزل (وتحية) للمسجد (وسجدة تلاوة) (و) سجدة (شكر) فلا تحرم هذه الصلاة في الاوقات الخمسة (ان لم يقصد به تأخيرها اليها ليصلها فيها) فان قصد ذلك لم تعتقد لانه بالتأخير الى ذلك هو اغنى للشرع بالكلية ومنه تأخير الفائتة اليها ليقضيها فيها أو يداوم عليها

بالثلاث والمراد بهما اللذان يتعلقان بفعل صاحب الوقت فن فعلها حرم عليه فيها الصلاة التي لا سبب لها غير متأخر ومن لا فلا (قوله من صلاحها) قال الشوبري في حواشي شرح المنهج أي وكانت تسقط بذلك الفعل فلو كان نحو متميم يجعل الغالب فيه وجود الماء فله التنقل بعد صلاته اه (قوله يا بني عبد مناف) قال الدارقطني في مصباح الزجاجة وجه تخصيصهم بالذكر دون سائر بطون قريش علمه بأن ولاية الامر والخلافة ستؤول اليهم مع انهم كانوا رؤساء مكة وساداتهم وفيهم كانت السدانة والحجابة واللواء والسقاية والرفادة اه (قوله ليست خلاف الاولى) ذكر نحو به بالمعنى في تحفته وقال في الامداد ذكر طاف في الخبر لا يخصه بسنة لانه عام لوقوعه في حين النفي وذكر بعض افراد العام على فرض تسليم ان صلى بعد طاف في الخبر الا قل يحتص بسنة الطواف لا يخص اه ورأيت في كتاب الحج من شرح صحيح البخاري للقسطاني في باب الصلاة عقب الطواف بعد الصبح والعصر ما نصه وروى الدارقطني والبيهقي حديث أبي ذر مر فوعا لا يصلين أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الابعة قال القسطاني وهذا يخص عموم النهي عن الصلاة في الاوقات المكروهة اه وذكر الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي للحديث طرفا ثم قال ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كبارواه ابن عدي وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر والذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وغيرهم انه خلاف الاولى بمكة لخروجها من حرمه وحكامه الاذرعى عن النص (قوله ضعيف بذلك) أي لان الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لا يراعى (قوله عضده نذب التبكير الخ) قال البيهقي وأبو داود وهذا المرسل شواهد وان كانت أسانيدها ضعيفة منها ما روينا عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي رواية تحرم يعني الصلاة اذا تصف النهار كل يوم الا يوم الجمعة الخ (قوله عنها) أي عن الصلاة فالمراد بالتقدم والتأخر والمقارنة بالنسبة للصلاة كما في المجموع واعتمد متأخرا وأئمتنا الشافعية لا بالنسبة الى الاوقات المكروهة وان جرى عليه في الروضة وعلى المعتمد المذكور لم يظهر للفقيه صورة السبب المقارن بل السبب امام تقدم أو متأخر ولعلمهم فرعوا المقارن على ما في الروضة وان كان ضعيفا فانه عليه ظاهر فتأمل ذلك (قوله ما لم يقصد تأخيرها) أي الفائتة اليها أي الى الاوقات المكروهة (قوله يدخل بالطول) أي وهو المعتمد اما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرح فلا يأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها وعلى المعتمد يكره فعلها قبل ارتفاع الشمس (قوله ومنذورة) اي مطلقة أما المقيدة بوقت الكراهة فلا تعتقد كما في الروض وغيره (قوله هو اغنى للشرع) في التحفة المراد انه يشبه المراجعة والمعاندة لانه موجود فيه حقيقة ثم اه أي فلا يكون كفرا (قوله أو يداوم عليها) قال الجمال الرملي في النهاية ليس لمن قضى في وقت الكراهة فائتة أن يداوم عليها ويجعلها وردا أي لان ذلك

وان تضيق وقتها بان فاتته عداوتها خيرا الصلاة على الجنائز اليها أى لالفضيلة تحصل فيها كثرة المصلين فيما يظهر ودخول المسجد فيه بقصد التحية فقط بخلاف ما اذا لم يقصد شيئا أو دخله لغرض آخر ١٨٩ ومنه أيضا أنه إذا تلاوة فيه ليس سجدة لها فلا تنعقد في الكل للمراغمة

المدكوورة (ويحرم ما لها سبب متأخر عنها كصلاة الاستخارة وركعتي الاحرام) لتأخير سببها عنها ما أعنى الاستخارة والاحرام والمتأخر ضعيف باحتمال وقوعه وعدمه (و) يحرم على الحاضرين (الصلاة) اجماعا ولا تنعقد وان كان لها سبب أو كانت فاتتة بغير عذر (إذا صعد الخطيب) المنبر وجلس وان لم يشرع في الخطبة ولا سمعها المصلي لأعراضه عنها بالسكينة اذ من شأن المصلي الأعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم ويحرم أيضا اطالة الصلاة التي شرع فيها قبل صعود الخطيب أما الداخل فلا يباح له (الا التحية) ركعتين فتنس له (للاصر بها في الخبر الصحيح) لكن يجب عليه تخفيفها بأن يقتصر على الواجبات ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية نواها مع التحية اذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال هذا (ان لم يخش فوات التكبير) للاحرام والابان دخل آخر الخطبة وغاب على ظنه انه ان صلى التحية فاتته تكبيرة الاحرام مع الامام فلا يصلى التحية لانها حينئذ مكروهة تنزيها بل يقف حتى تقام الصلاة (فصل) في الاذان

من خصوصيات صلى الله عليه وسلم فقد داوم صلى الله عليه وسلم على قضاء ركعتي الظهر البعدية لما فاتته بعد العصر حتى فارق الدنيا قال في التحفة ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وابطاحتها صلى الله عليه وسلم على ما يصرح به كلام المجموع وأفيد بها له على ما نقله الزركشي اه (قوله وان تضيق الخ) متعلق بقوله تأخير الفاتة الخ وقوله أو يداوم عليها جملته معترضة قال سم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع تحرى المكروه بالموثقة لا يمنع انعقادها كان آخر العصر ليعملها في وقت الاضغار وذكركم بيا منه الشارح في الامداد وفي حواشي المحلى للقلبي لا تكره صلاة الاستسقاء وكذا الكسوف وان تحرى فعلها فيه لانها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها اه (قوله فيه) أى الوقت المكروه ومثله تلاوته قبله اذا قرأ بقصد السجود فيه فقط قال في التحفة ان استمر قصد تحريه به الى الوقت فيما يظهر قال وكذا يقال في كل تحري الخ (قوله ما) أى صلاة لها سبب متأخر عنها أى عن الصلاة فالاستخارة والاحرام متأخران عن صلاتهما وكذا التي سببها متأخر الصلاة التي لا سبب لها فتحرم (قوله اجماعا) حكاه الماوردي وضعف ولذلك تبرأ منه في التحفة (قوله ركعتين) فلا تنعقد بأكثر من سببها قال القليوبي لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنع الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المسجد اه (قوله بأن يقتصر على الواجبات) كذلك غيره أيضا لكن في التحفة ما نصه على ما قاله جمع وينت ما فيه في شرح العباب وفي النهاية للجمال الرملي التنظير فيه أيضا قال فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا اه وعليه فينبغي كراهة الزيادة على الواجب وان خفف لاسيما والتأخر نفسه منعها هنا وفي شرح الارشاد (قوله مع التحية) في النهاية صلاها مخففة وحصلت التحية وفي التحفة الاولى نية التحية فان نوى رتبة الجمعة القبلية فالاولى نية التحية معها قال فان نوى صلاة أخرى بقدره ما لم تنعقد ثم فرق بين جواز ركعتين فقط ومنع ركعتين سنة الصبح مثلا بأن الاول ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف الثاني (قوله فلا يصلى التحية) في النهاية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام اه وفي التحفة عدم انعقاد ما عدا التحية ولو حال الدعاء للسلطان قال لا طواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر وأقر في النهاية ذلك في الطواف ومنع من سجدة في التلاوة والشكر قال كما أفق به الوالد

* (فصل في الاذان) *

(قوله وقت الصلاة) زاد في الامداد اصالته ثم قال واحتررت بقولي اصالته عن الاذان الذي

ولا يعقد لكرامة الجلوس قبل التحية ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة كانت أشد كراهة وهو لغة الاعلام وشرعا قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة وهو مجمع على مشروعيته

لكن اختلفوا في انه سنة أو فرض كفاية (يستحب الاذان والاقامة) على الكفاية فيحصلان بفعل البعض كإهداء السلام وانما يسنان (للمكتوبة) دون المندورة وصلاة الجنازة والسنن لعدم ثبوته في ذلك بل يكرهان فيه وتسن الاقامة لهما مطلقا وأما الاذان فانما يسن لهما (ان لم يصلها بفاتمة) او مجموعة أما اذا صلى فوات ووالى بينها فلا يؤذن الا للاولى وكذا ان عقبها بحاضرة بلا فصل طويل نعم ان دخل ١٩٠ وقتها كأن صلى فاتمة قبل الزوال وأذن لهما فلما فرغ منها زالت الشمس

أذن للظهور للاعلام بوقتها ومثله مالوا آخر مؤذنة لا تخروفتها فأذن لها وصلى قد دخل وقت ما بعد ما فيها فيؤذن لها أيضا وأما والى المجموعتين جمع تقديم أو تأخير فيؤذن لها دون تأخيرها للاتباع ولو لم يوال بين ما ذكر أذن وأقام للسكك وانما يسن الاذان (للرجل) أى الذكر ولو صييا بخلاف المرأة وانحنى كما يأتي ويسن لكل مصل (ولو منفردا) عن الجماعة (ولو سمع الاذان) من غيره كما في التحقيق وغيره ويكفي في أذان المنفرد اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام كما يأتي (و) يسن أيضا (لجماعة ثانية) مع رفع الصوت وان كرهت كأن يكون المسجد غير مطروق ولم يأذن لهم امامه الراتب نعم ان كانت الجماعة الاولى أذنوا وصلوا بجماعة أو فرادى وذهبوا لم يسن للجماعة الثانية رفع الصوت بل يسن لهم عدمه ثلاثا يوم السامعين دخول وقت صلاة أخرى لا سيما في يوم الغيم (و) يسن أيضا الاجل (فاتمة) لان بلا لاجل وأما مسلم أذن للصبح

يسن لغير الصلاة وله أنواع يأتي بعضها في العقيدة الخ (قوله سنة) يصح ان تقر أمونة وبلا تنوين باضافتها الى كفاية والمعتمد من الخلاف المذكور انه سنة كما صرح به المصنف ومثله الاقامة وعليه ما فلا بد للخروج من العهدة من ظهور الشعار في بلدة صغيرة يكفي بعمل واحد وفي كبيرة لا بد من محال قال في التحفة نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمع كل اهل الواضعوا اليه ثم قال فلم انه لا ينافيه ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي سماع واحد له لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع أهل البلد الخ وفي شرح التنبيه للخطيب أما المنفرد فلهما في حق سنة عين اه (قوله نعم دخل وقتها) قال في المغنى قالوا لا يوالى بين أذنين الا في هذه الصورة اه ومثلها ما سجد كره الشارح بقوله ومثله الخ فالضابط دخول وقت صلاة عقب صلاة اذن لها (قوله ويكفي الخ) أى لاداء أصل السنة ولذلك قال في التحفة ويرفع المؤذن ولو منفردا صوته بالاذان ما استطاع ندبا (قوله وذهبوا) التقييده انما هو فيما اذا اتحد محل الجماعة أما اذا تعدد قال في بحثه في التحفة عدم الرفع وان لم يذهبوا قال لان الرفع في أحدهما يضر المنصرفين من البقية لعود كل لما صلى به أو غيره اه (قوله ووالى) أى في صورة التأخير أما التقديم فالموالاة فيه شرط لصحته (قوله أما الاولى) أى وهي اجتماع فوات والى بينها (قوله فيه انقطاع) هو ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي وهذا — تراست عمالا في كلاً هم أو هو الذي لم يتصل اسناده على أى وجه كان سواء سقط من أول السند أو وسطه أو آخره الصحابي أو غيره وهذا قاله الخطيب وابن عبد البر والجمهور من الفقهاء وغيرهم وقال ابن الصلاح انه الاقرب والقوى انه الصحيح (قوله لنفسه وللنساء) وهذا هو مقتضى شرح المنهج والتحفة وسيأتي في كلام الشارح في هذا الكتاب ما يصرح بعدم صحته من الخنى للنساء وهو الذي اعتقه الجمال الرملي في النهاية ورأيت كذلك في بعض نسخ الامداد الصحيحة وقضية ما هنا عدم صحة اقامة الخنى لمثله وهو صريح شرح المنهج والغنى قال سم العبادى في شرح مختصر أبي شجاع لاحتمال أنوته الاول وذ كور الثاني وفي الامداد الذي يظهر عدم صحة اقامة الخنى غير نفسه أو النساء مطلقا والائى لغير نفسها ومنها (قوله أبيع) في التحفة لم يكره وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى اه أى فليس هو حينئذ اذا نادى بنا في قوله هذا لا يندب المرأة مطلقا أى من حيث كونه أذانا وأيضاً فالباح ليس

لما فاتته صلى الله عليه وسلم حين نام بالوادى هو وأصحابه عنها الى طلوع الشمس (فان اجتمع) فوات بمنعوب ووالى بينها (أو جمع تقديم أو تأخير) ووالى بينهما (أذن للاولى وحدها) وأقام للسكك أما الاولى فاتباعا لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق بسند فيه انقطاع لكنه معتد بهما من انه أذن للفاتمة وأما الثاني فلما صرح انه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بمنزلة بأذان واقامتين (ويستحب الاقامة وحدها للمرأة) لنفسها وللنساء وللرجال وانحنى لنفسه وللنساء وللرجال أما الاذان فلا يندب للمرأة مطلقا فان أذنت سرا لهما أو مثلها أبيع أو جهر فوق ما سمع صوابها

وعدة من يحرم نظره اليها حرم للافتتان بصوتها كوجهها وانما جازعنا وها مع ١٩١ استماع الرجل له لانه يكرهه استماعه

وان آمن الفتنة والاذان يسئل له
استماعه فلو جوزه للمرأة لادى
الى أن يؤمر الرجل باستماع
ما يختص منه الفتنة وهو ممتنع
وأبضا فالنظر للمؤذن حال الاذان
سنة فلو جوزه للمرأة لادى الى
الامر بالنظر اليها وانما جازاها
رفع صوتها بالتلبية لفقد ماذكر
مع أن كل أحد ثم مشغل بتلبية
نفسه والتلبية لا يسئل الاصفاء
اليها وتسئل حتى للمرأة بخلاف
الاذان ومثلها في جميع ماذكر
الختي (و) يستحب (أن يقال في
الصلاة المسنونة جماعة) غير
المنذورة وغير الجنازة كصلاة
عيد وكسوف واستسقاء
وتراويح ووتر حيث نذبت
الجماعة ولم يكن تابعاً للتراويح
(الصلاة جماعة) برفعها ونصبها
ورفع أحدهما ونصب الآخر
لورود ذلك في الصحيحين في
كسوف الشمس وقيس به الباقي
ويغني عن ذلك الصلاة وهما الى
الصلاة والصلاة برفعهم الله
ومحله عند الصلاة ويغني جعله
عند أول الوقت أيضا ليكون
بداية الاذان والاقامة وخروج
بما ذكرنا في التاقل التي لم تصل جماعة
والتي لم تشرع الجماعة فيها
والمنذورة وصلاة الجنازة فلا يسئل
فيها ذلك لان مشيبي الجنازة
حاضرون فلا حاجة لاعلامهم
(وشريط) صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح

بندوب وفي الامداد للشارح الختني لا يندب له الاذان ولولم يندب له الاذان لم يندب له الاذان
أو المرأة للفناء أي أو المحارم كان مباحا لا مكرها فثبت عليه من حيث كونه
ذكر الاذان كما في البويطي اه (قوله وعدة من يحرم نظره اليها) قبيد كذلك شيخ
الاسلام في الاسنى واعقده المغني والحنفة وغيرهما وأسقط شيخ الاسلام في شرح البهجة
تبعاً للشيخين قبيد وعدة أجنبي واعقده الشارح في الامداد والجمال الرملي في النهاية
والشورى وغيرهم (قوله لفقد ماذكر) أي من سن الاصفاء ونظيره فلا يندب ان
في التلبية قال في المغني ويغني أن تكون قراءتها كالاذان لانه يسئل استماعها اه وفي
النهاية عدم الحرمة برفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وقال انه أفق به والده
(قوله جماعة) حال أي يقال في الصلاة حال كونها جماعة أما إذا صلاها فرادى فلا يقال
فيها ذلك وان سنت الجماعة لها كما سينب عليه في المحتررات (قوله غير المنذورة وغير
الجنازة) هذا استثناء منقطع لعدم دخولهما في الصلاة المسنونة جماعة وذكر هذا هنا
زيادة ايضاح والافس يدكرهما في المحتررات فلو اقتصر على ذكره عدة كما فعله غيره بل وفعله
الشارح في غير هذا الكتاب لكفاه (قوله حيث نذبت الجماعة له) أي لوتر وذلك في شهر
رمضان خاصة (قوله ولم يكن تابعاً للتراويح) عبارة الامداد فعله وحده بخلاف ما إذا
فعل عقبها فان النداء لها نداء له انتهت وعبر في النهاية بقوله وتراخي فعله عن التراويح كما
هو ظاهر بخلاف ما إذا فعله عقبها فان النداء لها نداء له اه زاد الشورى في النقل عن
النهاية كذا قبل والاقرب انه يقوله في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلقا لانه بدل
عن الاقامة لو كانت مطلوبة هنا شرح مرقا الشورى وقوله كذا قبل الخ نقلته من
خطه أي الجمال الرملي ملحقا اه ونقل الزبدي في حواشي شرح المنهج الاول عن
الشارح ثم قال عقبه هذا انما يأتي على القول بأنه نائب عن الاذان والاقامة مع انه
تقدم انه بدل عن الاقامة فيأتي به مطلقا اه فظهر لك أن ما في هذا الشرح ضعيف (قوله
برفعهما) مبتدأ وخبر يصح أن تكون الصلاة مبتدأ وجماعة خبره ويصح أن يكون
خبر الصلاة محذوفا أي هي جماعة ويصح أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي هذه الصلاة
وجامعة يصح أن يكون خبر مبتدأ محذوف أيضا أي هي جماعة أو مبتدأ محذوف خبره
أي جماعة هي لتخصيصها بقبولها (قوله ونصبهما) الصلاة على الاغراء أي الرمو الصلاة
واحضرها وجماعة على الحال أي حال كونها جماعة (قوله ورفع أحدهما) أي على انه
مبتدأ محذوف خبره أو مكسبه وقوله ونصب الآخر فان كان الجزء الاول كان نصبه على
الاغراء أو الثاني فعلى الحالية (قوله ويغني عن ذلك) أي عن الصلاة جماعة قال في التبعة
والاول أفضل اه (قوله لان مشيبي الجنازة الخ) قال الشارح في شرح العباب منه
يؤخذ انه لو لم يكن معها أحد أو زادوا بالنداء من النداء حينئذ لمصلحة الميت اه (قوله

لا يشرط) صحة (الاذان الوقت) لانه للاعلام به فلا يصح قبله (الا الصبح

تجوز بعد نصف الليل) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (والام
الاذان (الاول يوم الجمعة) فيجوز قبل الزوال أيضا على ما في روث الشيخ أبي حامد لكن فيه تطرأ اذا اذان للصبح قبل وقتها خارج
عن القياس فلا يلحق به غيره على أن الفرق بينهم ما جلي إذا الناس قبل الفجر مشغولون بالنوم فتدب تنبيههم لينأهبوا للصلاة
أول وقتها بخلافهم يوم الجمعة فانهم فيه كبقية الايام وليسوا مشغولين بما ينههم معرفة أول الوقت فالوجه انه كغيره فلا يدب
الا بعد الزوال على انه نوزع في نسبة الرواق ١٩٢ للشيخ أبي حامد (و) شرطه أيضا كالأقامة (الترتيب) للاتباع ولأن مركه

بعد نصف الليل) قال في التحفة واختير تجديده بالسحر وهو السدس الاخير اه وفي المغنى
للخطيب وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الصادق والكاذب وقال ابن أبي الصيف
السحر هو السدس الاخير اه (قوله نوزع في نسبة الخ) كان السبكي يتوقف في نسبته
له (قوله لكن يبنى الخ) أي والاستئناف أفضل ومحله كما هو ظاهر حيث لم يطل الفصل بين
الاول وما يبنى عليه أخذ بما ذكره على الاثر والاعتين الاستئناف (قوله يسير سكوت
وكلام) قال في الامداد ولوعدا قال القليوبي وان قصد بهما المقطع وفي الامداد الاقوان
خلاف الاولى ويستأنف الاستئناف في غيرهما وكذا فيهما في الاقامة الخ (قوله اسماع) هل
يجب بالفعل وعليه هل يجب الاسماع بحيث يتميز عنده كلامه أو يكفي سماع صوت يعلم انه
الاذان أو يكفي بالقوة بان لا يسمع مطلقا لكنه بحيث لو أصغى لسمع اعتمد شيخنا الرمي انه
يكفي في سماع الخطبة السماع بالقوة وقياسه هذا كذلك ويحتمل الفرق فليتأمل قاله الشيخ
اه شورى (قوله ان نصب له) أي الاذان قال في التحفة يشترط لصحة نصب الامام له
تكليمه وأما ته ومعرفة بالوقت أو مرصدا لعلامه به لان ذلك ولاية فاشترط كونه من
أهلها اه (قوله عيسويا) هم فرقة من اليهود تنسب الى أبي عيسى الحق بن يعقوب
الاصمباني كان في خلافة المنصور يعتقده انه صلى الله عليه وسلم رسول الى العرب خاصة
وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الذبائح اه أسنى ولا يخالفه ما رأيته في غيره
كفتح الباري من حديثهم آخر دولة بني أمية الخ لانه عبر بحديثهم والذي في الاسنى كونه
كان في خلافة المنصور والمدة بينهم ما يسيرة اذ بظهور دولة بني العباس انقضت دولة بني
أمية وأول بني العباس السامع وخلافته أربع سنين وتسعة أشهر وثانيهم المنصور
فالمسافة بين آخر دولة بني أمية والمنصور يسيرة فيحتمل أن يكون حدوث العيسوية آخر
دولة بني أمية وظهور مذهب في الناس في دولة المنصور (قوله ويتأذى الخ) لكن مع
الكراهة كما سيصرح به الشارح (قوله وأفعال الامام) رأيت في فتاوى الجلال الرمي انه
يكفي في المبلغ بآثار الامام كونه صديقا حيث وقع في قلبه صدقه (قوله من الاثنى الخ)
مفهومه صحته ما منها النساء وهو ظاهر في الاقامة وأما الاذان فقد سبق أنه حينئذ يكون
ذكر الله وليس بأذان فالمراد من هذا المفهوم عدم الحرمة حينئذ لانه يكون أدانا فتنبيه

يوهم اللعب فلو عكس ولو ناسيا
لم يصح لكن يبنى على المتظن منه
(والموالة) بين كلماتها فان
تركها ولو ناسيا بطل أذانه ولا يضر
بسير سكوت وكلام وانما ونوم
اذ لا يتخلل بالاعلام (وكونه)
كالأقامة أيضا (من واحد) فلا
يصح بناء غير المؤذن والمقيم على
ما أتياه لانه يورث اللبس في الجملة
وان اشتبه صوتا (و) كونه
(بالعربية) فلا يصح بغيرها (ان
كان ثم من يحسنها) والأصح بها
كأذكار الصلاة هذا اذا اذن لجماعة
فان اذن لنفسه وهو لا يحسنها صح
وان كان هنالك من يحسنها (وعليه)
أي يتأكد له ندبا (أن يعلم
وشرطهما) أيضا (اسماع بعض
الجماعة) ولو واحدا ان أذن أو أقام
لجماعة لانها تحصل باثنين فلا
يجزئ الاسرار ولو لبعضه ماعدا
الترجيع لقوات الاعلام (واسماع
نفسه) وان لم يسمع غيره (ان كان
منفردا) لان الغرض منها
حينئذ الذكر ويسن أن يكون
الرفع بالأقامة أخفض منه
بالاذان (وشرط المؤذن) كونه

عارفا بالوقت ان نصب له والاحرم نصبه وان صح أذانه وشرطه وشرط المقيم (الاسلام) فلا يصحان من كافر لعدم
أهليته للصلاة ويحكم بالسلامة لمنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا لانهم يعتقدون أن نبينا صلى الله عليه وسلم مرسل الى العرب
خاصة (والتمييز) فلا يصحان من مجنون ومعي غير مميز وسكران الا في أول نشوئه ويتأذى بأذان الصبي المميز واقامته الشعار
وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وأفعال الامام (والذكورة) فلا يصحان من الاثنى للرجال أو الغلمان ولو محارم على الوجه كما
لا تصح امامتهم اللهم ولا من الاثنى للرجال

ولا للنساء كذلك وطرمسة نظرا لفرق بين اليه (ويكره) فيه ما التطريب والتطمين وتفخيم الكلام والتشادق (التعطيط) بل قال ابن عبد السلام يحرم التطمين أى ان غير المعنى أو أوهم محذورا كدهمزة أكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليست رذ من أغلاط تقع للمؤذنين كدهمزة أشهد فيصير استعمالها مبدءا أكبر فيصير جمع كبير يفتح أوله وهو طبل له وجه واحد ومن الوقت على الله والابتداء بالآلة لأنه رجا يؤدى الى الكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله والصلاة والفلاح لأن الزيادة في حرف المدة واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لمن وخطأ ومن قلب الألف هاء من الله ومدهمزة أكبر ونحوها وهو خطأ ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لأنه يصير دعاء الى النار (و) يكرهه على المعتمد (الكلام) اليسير (فيه) وفي الإقامة حيث لم يكن فيه مصلحة والا كان وداء السلام أو شمت العاطس كان ١٩٣ خلاف السنة نعم قد يجب الكلام

ان كان في تركه الحاق ضرره أو غيره ويسر له اذا عطس ان يحمد الله سرا (و) يكره (ترك اجابته) أى الاذان ومثله الإقامة (و) يكره (أن يؤذن) أو يقيم (قاعدا أو راجعا) لتركه القيام المأمور به ومنه يؤخذ كراهة ترك كل سنة مؤكدة (الامسافر الراكب) فلا يكره ان له حاجته الى الركوب لكن الاولى له أن يقيم بعد نزوله لأنه لا بد له منه للقرينة ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا يكره له المشى لاحتياجه اليه ويجوز له الاذان والإقامة مع المشى وان بعد عن مكان ابتدائها بحيث لا يسمع آخرهما من سمع أولهما (و) يكره ان يركب من يكون (فاسقا وصيبا) لانهما غير مأمونين وأعمى ليس معه بصير يعرف الوقت (وجنبا ومحدثا) لم يكره ان أذ كر الله الاعلى

له (قوله ولا للنساء) تقدم الخلاف في هذا فراجع (قوله التطريب) في الاسنى والمغنى (قوله التطمين) قال في القاموس اللحن من الاصوات المصوغة الموضوعية المجمع الحان ولحن ولحن في قراءته تطرب فيها اه وقوله وتفخيم الكلام في القاموس الفخم من المنطق الجزل والتفخيم التعظيم وترك الامالة اه وقوله والتشادق في القاموس أيضا تشدق لوى شدقه للتفصح اه ورأيت في البدور الساخرة للسيوطى في باب الاعمال الموجبة لظل العرش الخ للشدق المتكلم على شدقه تفاقا وتعاضما اه (قوله التعطيط) في الاسنى والمغنى أى التديد (قوله ان غير المعنى) في التحفة بل كثير منه كفر فليتنبه لذلك اه (قوله ترك اجابته) خروجا من خلاف من أوجبها في الحديث المتفق عليه اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى استدلل به على وجوب اجابة المؤذن بحكاية الطحاوى عن قوم من السلف وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من كراهتهما قاعدا وراكبا مع انه لم يرد نهى عنهما بخصوص وهذا مذكور في كلام غير الشارح كالنكت السبكي في الاسئلة الحلبية والاذرى في التوسط والزركشى وغيرهم (قوله بحيث لا يسمع الخ) هذا هو المعتمد خلافا للمغنى للتطمين والروض لابن المقرئ (قوله ترتيبه) أى الاذان قال في المغنى فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت ويقر بباقي كلماته الخ وسبأ في هذا في كلام الشارح (قوله وادراج) أى اسراع (قوله فهو اسم للاول) في التحفة تصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى فى أكثر كتب المصنف انه للاول اه وفي الروضة انه اسم لهما وفي شرح مسلم انه للثاني (قوله لانه رجع الخ) هذا قد يفهم منه أن الترجيع اسم للثاني لكن صدقهم عن القول به جعلهم الترجيع سنة ولو ترك صح الاذان (قوله والمراد باسرا الخ) أى هنا وفي القراءة في الصلاة أن يسمع نفسه (قوله اذ ارجع) قال في الامداد لان المؤذن دعا الى الصلاة بالجميع لئلا ينادى ثم عاد فدعا

٢٥ بافضل ل ظهر وخبر لا يؤذن الامتوضى (الا اذا أحدث في أثناء الاذان فيتمه) ولا يقطعه لئلا يوهم التلاعب فان خالف بنى ان قصر الفصل والاستئناف (و) يكره (التوجه) فيها (غير القبلة) لتركه الاستقبال المنقول سلفا وخلفا (ويسن ترتيبه) أى التأتى فيه بأن يأتى بكلماته مبينة وادراج الإقامة لما صح من الامر بهما (والترجيع فيه) لما صح انه صلى الله عليه وسلم علمه لابي محذورة وهو اسرار كلتي الشهادة قبل الجهر بهما فهو اسم للاول وسمى بذلك لانه رجع الى الرفع بعد أن تركه والمراد باسرا ذلك أن يسمع من يقربه عرفا وأهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطبة (والثنيب) بالثلثة من ثاب اذ ارجع (في الصبح) أى في أذانيه (أداء) كذا (قضاء) كما

صرح به ابن عجيل وأقرره وهو ان يقول بعد الحيلتين الصلاة خير من النوم مرتين لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم لقنه لابي محذورة وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم ويكره في غيره لانه بدعة (و) يسن (الاتقنات) في الاذان والاقامة (برأسه وسدده) لا يصدره (عينه) مرة (في) مرتين قوله (حي على الصلاة ويسارده) مرة (في) مرتين قوله (حي على الفلاح) لأن بلالا كان يفعل ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم في الاذان رواه الشيخان وقيس به الاقامة واختص الحيلتان بذلك لأن غيرهما ذكر الله تعالى وهما خطاب الآدمي كالسلام في الصلاة وانما كره في الخطبة لانها وعظ للهاضرين فالادب أن لا يعرض عنهم ولا يلتفت في التشويب على ما قاله ابن عجيل لكن نوزع فيه لانه في المعنى دعاء الى الصلاة كالحييلتين (و) يسن (وضع) المؤذن أعلاه (أصبعيه) السبابتين (في صمأخى اذنيه) لما صح من فعل بلال ذلك بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان باحدى يديه عليه جعل السليمة فقط أو باحدى سبأتيه جعل أصبعاً أخرى وانما يسن ذلك (في الاذان دون الاقامة) لفقد علته فيها وهي كونه أجمع للصوت وبه يستدل الاصم على كونه أذناً فيكون أبلغ في الاعلام (و) يسن (كون المؤذن) والمقيم (ثقة) أى عدل شهادة لانه أمين ١٩٤ على الوقت ليخبر به (و) كونه (متطوعاً) لخبر

اليها بذلك ومعنى العردانه أول دعاء مخصوص الصلاة بحي على الصلاة ثم للعموم بحي على الفلاح ثم عاد الى الدعاء بالخصوص بقوله الصلاة خير من النوم فاندفع ما قد يقال هو بالتشويب مستتر في الدعاء لاعناد اليه اه (قوله على ما قاله ابن عجيل) ارضاء شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح التقييه والمغنى والشارح في الامداد والجمال الرملى في النهاية وغيرهم وفي التحفة قال ابن عجيل لا وغيره نعم الخ (قوله لما صح الخ) قد يتوهم منه ان وضع المسجتين صح من وضع بلال وليس مراداً وانما الذي صح وضع أصبعيه من غير تعبير لهما ما في فتح البارى مانصه تقييه لم يرتفع بين الاصبع التي يستحب وضعها وجرم النووى بأنها المسجدة واطلاق الاصبع مجاز عن الاغلة اه ومنه نقلت (قوله على ما قاله المبرد) قال لأن الاذان سمع موقوفاً فكان الاصل اسكانها لكن لما وقعت قبل فتح همزة الله الثانية فتحت كقوله تعالى ألم الله (قوله على ضمها) أى مبتدأ وخبر قال في الاسنى وهو القياس وما عال به المبرد ممنوع اذا الوقف ليس على أكبر الاول وليس هو مثل ميم ألم كلاً لا يخفى (قوله في بشرى الكريم) لا وجود له الآن كما

الترمذى وغيره من أذن سبع سنين محسباً كتب الله له براءة من النار (و) كونه (صيتاً) لقوله صلى الله عليه وسلم ألقه على بلال فانه أندى صوتاً منك أى أبعد مدى صوت ولزيادة الاعلام (و) كونه (حسن الصوت) لخبر الدارمى وابن خزيمة وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم أمر نحواً من عشرين رجلاً فاذا نوا فاجعبه صوت ابي محذورة فعلمه الاذان ولانه أرق لسا معيه فيكون ميله الى الاجابة أكثر (و) كونه (على

مرتفع) كمنارة أو سطح للاتباع ولزيادة الاعلام فان لم يكن للمسجد منارة ولا سطح فعلى بابه اوضحته

ولا يسن في الاقامة المرتفع الا ان احتيج اليه لكبر المسجد (و) كونه (بقرب المسجد) لانه دعاء الى الجماعة وهي فيه أفضل ويكره الخروج منه بعد من غير صلاة الا عند (و) يسن في الاذان (جمع كل تكبيرتين بنفس) أى بصوت خفيم ما وافراد كل كلمة مما بقى من كلماته بصوت بخلاف الاقامة فانه يسن فيها جمع كل كلمتين بصوت وتبقى الاخيرة فيفرد بها بصوت (ويفتح) المؤذن اذا لم يفعل ما يأتي عن المجموع (الرائى) التكبيرة الاولى (من لفظى التكبير) في قوله الله أكبر الله أكبر (على ما قاله المبرد وقال الهروى عوام الناس أى عامة العلماء على ضمها وبيئت ما في ذلك في بشرى الكريم وغيره وحاصله ان لكل من القمق والضم وجهها وان القول بأن الثانى هو القياس دون الاول وان كلا منهما ما غلط ممنوع في المجموع عن البندنجى ومصاحب البيان يسن الوقف على أواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقوفاً ولا يتأفبه ما مر من ندب قرن كل تكبيرتين في صوت

لأنه لو جتمع الوقت على الراء الاولى بسكتة لطيفة جدا (و يسكن) ندبا لراء (في) التكبيرة (الثانية) لأنه يسن الوقت عليها (و) يسن (قوله) الأصل (في الزحال) أو في رحالكهم أو يوتسكنم (في الليلة المظترة) ١٩٥ وان لم تكن مظلة ولا فيها ريح

(أو ذات الريح) وان لم تكن مظلة ولا مظترة (أو) ذات (الظلمة) وان لم يكن فيها مطر ولا ريح (بعد) فراغ (الاذان) وهو الاولى (أو) بعد (الجميعتين) للامرين به في خبر الصحيحين ويكره أن يقول حتى على خير العمل لأنه بدعة لكنه لا يبطل الاذان بشرط أن يأتي بالجميعتين أيضا (و) يسن (الاذان للصبح مرتين) ولومن واحد مرة قبل الفجر وأخرى بعده للاتباع فان أراد الاقتصار على مرة فالاولى أن يكون بعده (ويشوب فيهما) على المعقد كما مر (و) يسن للمؤذن والمقيم (ترلة) رد السلام) عليه لأنه مشغول بعبادة لا يليق الكلام في أثناءها ومن ثم تلزمه الاجابة ويسن له الرد بعد الفراغ وان طال الفصل على الوجه (و) يسن لهما (ترك) المشي فيه) وفيها لأنه قد يخل بالاعلام ويجوزيان مع المشي وان بعد كما مر (و) يسن (أن يقول السامع) ولو لصوت لا يفهمه أو كان نحو حائض وجنب ومن به نجس ولم يجز ما يطهر به وقارئ وذا كرو طائف ومشتغل بعلم ومن بحمام لا نحو أصم من لا يسمع ونحو مجامع وقاضي حاك كراهة الكلام لهما ومن يغفل نجاسة لكرهه الذكرفيه ومن يسمع

أوضحته في الأصل (قوله بسكتة لطيفة) عبارة الامداد للشارح السنة تسكين راء التكبيرة الثانية وكذا الاولى فان لم يفعل ضم أو فتح الخ وفي التحفة فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح (قوله في الزحال) في ستن أبي داود مرتين (قوله في الليلة) ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعدار الجماعة أي غير ما اختص منها بالليل كما سأتى ولعل المصنف قيد بالليل تغليبا لما بعد المطر اذ الريح عذر بالليل فقط وكذلك الظلمة (قوله أو بعد الجميعتين) ظاهره انه لا يقوم ذلك عن الجميعتين وهو كذلك في الامداد وغيره وجرى الخطيب في شرحي التنبيه والمنهاج على أنه يجزيه ذلك عنهما وكذلك الاسعاد ويبدل له الحديث قال شيخ الاسلام في الاسنى وقد يجاب أي عن الحديث بأن المعنى فلا يقل حتى على الصلاة مقتصر عليه اه (قوله بشرط أن يأتي الخ) فان جعله بدلها لم يصح اذانه وفي خبر الطبراني برواية من ضعفه ابن معين أن بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حتى على خير العمل فأمره صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكانها الصلاة خير من النوم وترك حتى على خيرا لعمل قال في التحفة وبه يعلم انه لا متشبه فيه لمن يجعلونها بدل الجميعتين بل هو صريح في الرد عليهم اه (قوله على الوجه) قال الخطيب في شرح التنبيه فردد السلام ويشمت حيث تذاظها انه لا فرق بين طول الفصل وقصره اه قال شيخ الاسلام في الاسنى وفيه نظر (قوله ويسن لهما) أي للمؤذن والمقيم وقوله فيه أي الاذان فيه كره ذلك للماشي الا المسافر كما سبق وعبر في التحفة بقوله لا بأس بأذان مسافر راكبا أو ماشيا الخ وقضيته أنه مباح وفي النهاية كالامداد لكن الاولى له أن لا يؤذن الا بعد نزوله الخ وقضيته ان المشي فيه خلاف الاولى ويمكن أن يقال ان سهل عليه تأخيره الى ما بعد النزول فالمشي فيه خلاف الاولى والافحاح (قوله وان بعد) تقدم هذا في كلامه وفي النهاية للجمال الرمل تقييده بما اذا فعل ذلك لنفسه قال فان فعلهما لغيره كأن كان غفلة منه من عشي اشترط أن لا يبعد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله والالم يجزه وفي الامداد وغيره للشارح اطلاق الاجراء كما هنا (قوله لا يفهمه) كذلك الايعاب والامداد وفتح الجواد للشارح وخالف في التحفة فقال بان يفسر اللفظ والالم يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للماموم اه (قوله ونحو مجامع) سأتى في كلامه انه يسن لهما أن يجيبا بعد انقضائهما فراجع (قوله مثل ما يقول المؤذن الخ) قال الزيادي في حواشي شرح المنهج وهل تسن اجابة الصلاة جامعة أو لا يحصل نظر والظاهر انها تسن قياسا على قوله الأصل (في رحالكهم فيجب بلا حول ولا قوة الا بالله اه (قوله عقب كل كلمة) مثله المغني وغيره قال في التحفة هو الافضل فلو سكت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كفي في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه ونحوه في الامداد وغيره نعم قد يقال ان غفران الذنب ودخول الجنة الاتيين في كلامه نقلان

الخطيب (مثل ما يقول المؤذن والمقيم) بان يجيبه عقب كل كلمة لما في خبره سلم ان من فعل ذلك دخل الجنة

وفي رواية أنه يغفر له ذنبه ويحجب في الترجيع وان لم يسمعه تبعه المسموع ومن ثم لم يجمع بعضه فقط أجب في الجميع (الافى) كل من (الحبيعتين) والاصلوا في رحالكهم (فيقول عقب كل) في الاذان والاقامة (لاحول) أى عن المعصية (ولا قوة) أى على ما دعوتني إليه وغيره (الابالله ويكون ذلك ١٩٦ أربعا في الاذان بعد الحبيعتين) وثنتين في الاقامة للاتباع ولانهم مدعاة للصلاة

لا يليق بغير المؤذن فيسن العجيب ذلك لانه تفويض محض الى الله (والافى التنويب فيقول) بدل كل من كلمته (صدقت وبررت) بكسر الزاء الاولى وقيل بفتحها أى صرت ذا برأى خير كثير وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مناسب (والافى) كلفى (الاقامة فيقول) مرتين بدل كلمتها (أقامها الله وأدامها) وجعلني من صالحى أهلها للاتباع وان كان سنده ضعيفا زاد في التذييه بعد قوله وأدامها مادامت السموات والارض وروى بالفظ اللهم أقمها بالامر الخ (و) يسن (أن يقطع القراءة) وغيرها مما تر (للإجابة وان يجيب بعد) انقضاء ما يمنع الإجابة مما تركه انقضاء (الجماع والخلاص والصلاة) وقوله (ما لم يطل الفصل) بجمعه غيره أيضا وفيه نظر وقضية كلام المجموع انه لا فرق وما أشار إليه من أن المولى لا يجيب هو كذلك اذهى مكروهة له بل تبطل صلاته ان أجب بجمعه أو تشويب أو صدقت وبررت لانه كلام ادى (و) يسن (الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) لكل من المؤذن والمقيم وسامعهما (بعده) وبعدها (ثم يقول) عقب ذلك (اللهم رب هذه الدعوة) وهى الاذان (السلطة) أى السامعة من طرق نقص اليها لاشتمالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى التى ستقام قرى (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة فى أعلى الجنة كما في خبر مسلم (والفضيلة)

خبر مسلم يتوقف على الإجابة عقب كل كلمة اذا الذى فيه اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله الا الله قال أشهد أن لا إله الا الله الحديث (قوله يغفر له ذنبه) فى التحفة روى الطبرانى بسند رجاله ثقات الا واحدا مختلف قسمة وآخر قال الحافظ الهيثمى لا أعرفه ان المرأة اذا أجابت الاذان أو الاقامة كان لها بكل حرف ألف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك اه (قوله أجب فى الجميع) قال فى الامداد مبتدئا من أوله وان كان ماسمعه آخره اه (قوله الحبيعتين) قال الخطيب فى المغنى الحاء والعين لا يجتمعان فى كلمة واحدة أصلية الحروف اقرب مخرجهما الا أن تؤلف كلمة من كلمتين كقوله جعل فانها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح الخ وفى شرح العباب للشارح روى ابن السنى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سمع المؤذن يقول حى على الفلاح قال اللهم اجعلنا من طاهرين فيسن ذلك أيضا وان لم يذكره وسما فى فى رواية واذا قال حى على الصلاة قال حى على الصلاة واذا قال حى على الفلاح قال حى على الفلاح فلا يبعد انه يسن موافقته فيهما لذلك ثم رأيت بعض أصحابنا صرح به وجعله وجها ولعله من حيث ان قائله يقول بالاقصا رعليهما ونحن لا نقول به بل نقول انه يقول كلاما ثم يحول عقبهما اه كلام لا يعاب (قوله دعوتى اليه) أى وهو الصلاة وقوله وغيره أى من أنواع الطاعات (قوله أربعا فى الاذان) دفع به ما أوهمه كلامه أولا حيث قال من الحبيعتين من أنه انما يحول مرتين وان اختاره ابن الرفعة قال فى المغنى وكلام المصنف أى النوى يميل اليه ولو عبر بجمعه لانه لو افق الاول المعتمد اه (قوله لا يليق بغير المؤذن) أى الحبيعات أى الاقتصار عليها والافقد عرفت عما قدمته عن الايعاب انه يطلب الايمان به مامن السامع أيضا لكن مع الحقولة أيضا (قوله صدقت الخ) المناسبة والحديث به روى بأنه لا يعرف (قوله والافى كلفى الاقامة) * (تنبيه) * فى الامداد للشارح الاوجه انه لا يجيب فى الزيادة اذاثنى المقيم ولو حنقها الاقامة أو زاد المؤذن فى أذانه ما لم يشرع فيه اعتبارا بعقيدته وقال ابن كجب فى الاولى يفتنى مثله اه وفى العباب موافقة ابن كجب وتردد فى ذلك الشيخ حميرة وكذلك الجمال الرملى فى النهاية فانه أورده فى ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كجب فى التجريد وجزم فيه بالاول ثم ذكر عبارة التجريد (قوله وفيه نظر) جرى فى الامداد على انه يجيب وان طال الفصل لكان فى التحفة والنهاية وغيرهما التقييد بعدم طوله (قوله وبررت) زاد فى الامداد وقد قامت الصلاة بخلاف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقامها الله

وإدامها (ثم يقول) عقب ذلك (اللهم رب هذه الدعوة) وهى الاذان (السلطة) أى السامعة من طرق نقص اليها لاشتمالها على معظم شرائع الاسلام (والصلاة القائمة) أى التى ستقام قرى (آت محمد الوسيلة) وهى منزلة فى أعلى الجنة كما في خبر مسلم (والفضيلة)

عطف بيان لها (وابعته مقام محمودا) وهو مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بحمد فيه الاولون والآخرين (الذي وعدته) بدل مما قبله لانعت نعم ورد أيضا المقام المهم ودفعله يصح أن يكون نعتا وذلك لخبر مسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على قاته من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشر اثم أسألو الله الى الوسيلة فانهم امنزلة في الجنة لا تنبغي الا لعباد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فغن سأل الله الى الوسيلة حلت له الشفاعة أي غشيشة ونالته وحكمة سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظها رشفة وعظم منزلته (و) يسن لكل من المؤذن ١٩٧ والمقيم والسامع (الدعاء عقبه

وبينه وبين الإقامة) لانه بينهما ما لا يرد كما صح في خبر الترمذي وغيره وفيه سلوا الله العاقبة (والاذان مع الإقامة أفضل من الامامة) كما قاله النووي وأطال هو وغيره الاحتجاج له والنزاع فيه رددته في غير هذا الكتاب (وبسن) لمن تأهل له (الجمع) بينهما ما ولو يجماعه واحدة الحديث حسن فيه وانتهى عن كون الامام مؤذنا لم يثبت (وشرط المقيم) كالمؤذن كما أشرت اليه فيما مر ومن ذلك أنه يشترط فيه (الاسلام والتميز) لما تقدم (ويستحب أن تكون الإقامة في غير موضع الاذان) للاتباع (و) ان تكون (بصوت أخفص من صوت الاذان) لحصول المقصود به بحضور المدعوين (و) يستحب (الالتفات في الجعية) التي في الإقامة كالاذان كما مر ويسن لمحل الجماعة مؤذنان للاتباع ويزاد عليهما بقدر الحاجة والمصلحة ولا يتعبدان بأربعة ويتربعون في أذانهم ان اتسع الوقت ويندب أن يقيم المؤذن دون غيره لخبر الصحيح من

وأدامها (قوله عطف بيان لها) عبارة التحفة عطف تفسير وأعم (قوله الذي وعدته) في التحفة بقولك عسى أن يعمرك ربك مقام محمود الخ (قوله الذي وعدته أيضا) في فتح الباري زاد في رواية البيهقي انك لا تختلف الميعاد (قوله لانعت) أي لقد شرطه من الاتفاق في التعريف والتكبر الذي وعدته معرفة ومقاما محمودا نكرة ونقتل الشورى عن بدائع الفوائد جواز كونه نعتا فقال أوصفة ليكون مقام محمودا قريبا من المعرفة لفظا ومعنى فتأمل اه وفي شرح المنهج والذي منصوب بدلالة ما قبله أو بتقدير اعنى أو مر فروع خبر لم يتدا محذوف اه (قوله عقبه) أي الاذان قال في الايعاب روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالاسلام ديننا غفر له ذنبه وذكر في رواية للبيهقي زيادة وبالقرآن اماما وبالكعبة قبله وبعد الشهادتين المتقدمة اللهم اكتب شهادتي هذه في عليين واشهد عليهما لا اله الا الله ككذلك المقتر بين وأنبأه المرسلين وعبادك الصالحين واختم عليهما بآمين واجعل لي عندك عهدا توفيقه يوم القيامة انك لا تختلف الميعاد بدرت اليه بطاقة من تحت العرش فيها أمان من النار فينبغي نذب ذلك كله وتردد في الايعاب في انه هل يقوله بعد جواب الشهادتين أو بعد الدعاء الذي آخر الاذان ثم رجع الثاني (قوله وبينه) أي بين الاذان وبين الإقامة قال الشارح في الايعاب من لازم سن الدعاء بين الاذان والإقامة سن الحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبله لانهم ما من سنه المتأكدة وعلى هذا يحمل قول النووي وغيره تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اه (قوله مع الإقامة) هذا معتمد الشارح وشيخ الاسلام واعتمد الخطيب الشربيني والجمال الرملي أن الاذان وحده أفضل من الامامة بل قال الزيادة يادى المعتمد أن الاذان وحده أفضل من الامامة ولومع الإقامة وذهب الرافعي الى أن الامامة أفضل من الاذان (قوله في غير هذا الكتاب) كالامداد وغيره (قوله فيما مر) أي في قوله وشرطه وشرط المقيم الاسلام الخ (قوله لما تقدم) أي من عدم أهلية مقام الصلاة (قوله ولا يتعبد بأربعة) خلافا للرافعي في قوله الاحب أن لا يزداد على أربعة لان الخلفاء الراشدين لم يزيدوا عليه قال في الامداد ويوجب بانه كان قدرا للحاجة وحيث زاد فالشفع اولى من الوتر للتأسي السابق اه (قوله ويتربعون) أي

أذن فهو يقيم (فان اذن جماعة فمقيم) المؤذن (الراتب) وان تأخر أذانه لان له ولاية الاذان والإقامة وقد أذن (ثم) ان لم يكن راتب أو كانوا راتبين كلهم فمقيم (الاول) لسبقه (ثم يقرع) ان أذنوا معا وتنازعوا لعدم المرجح (والإقامة) أي وقتها منوط بنظر الامام) ووقت الاذان منوط بنظر المؤذن لخبر ابن عدي وغيره المؤذن أملاك بالاذان والامام أملاك بالإقامة وبعدهما وان لم يستأذن الامام

* (باب صفة الصلاة) * أي كيفية المشتملة على واجب وهو ما داخل في ماهيتها ويسمى ركناً وما خارج عنها ويسمى بالسجود ويسمى بعبادة وما لا يجبر ويسمى هيئة وهو ما عدا الأبعاض ١٩٨

شرطا وعلى مندوب وهو ما يجبر (فروضها) أي أركانها على ما هنا كالمحتاج (ثلاثة عشر) يجعل الطمأنينة في محالها الأربع هيئة تابعة للركن وهذا أولى من جعل الروضة لها أركاناً مستقلة لانه أوفق بكلامهم في التقدم والتأخر بركن وفقد الصارف شرط للاعتداد بالركن لاركن مستقل (الاول النية) لما مر في الوضوء وهي معتبرة هنا وفي سائر الأبواب (بالقلب) فلا يكفي النطق مع غفلة ولا يضر النطق بخلاف ما فيه ثم الصلاة على ثلاثة أقسام نقل مطلق وما لحق به كصلاة التسيح ونقل مقيد بوقت أو سبب وفرض فالقول يشترط فيه نية فعل الصلاة والثاني يشترط فيه ذلك مع التعيين والثالث يشترط فيه ذلك مع نية الفرضية كما قال (ويكفيه في النقل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب ولا ما هو في معناه مما المقصود منه إيجاد صلاة لا خصوصه (نحو تحية المسجد وسنة الوضوء والاستحالة والأحرام والطواف (نية فعل الصلاة) ليمتيز عن بقية الأفعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن قصد فعلها لانه المطلوب وهي هنا ما عدا النية لانها لا تنوي

فلا يؤذنون معالانه خلاف المنقول ولا يتأخر بعضهم - ثم عن بعض قال في الامداد نقل الاسنوي عن النص انه يسن اجتماعهم في الاذان الذي بين يدي الخطيب لئلا يطولوا على الحاضرين أما اذا ضاق الوقت فان كبر المسجد تفرقوا في جوانبه والا اجتماعوا حيث لا تشوبش فان أدى اجتماعهم لذلك أذن بعضهم بالقرعة ان تنازعوا اه

* (باب صفة الصلاة) *

(قوله أي كيفية) قال القليوبي في حواشي المحلى لما كانت الصفة أي اصاله للامر الحال عند الذات القائم به اسواء كان لازماً لها أو لا وهذا لا تصح ارادته هنا لانه يخرج الاركان المقصودة بالذات احتياج الى تفسير الصفة بالكيفية التي هي الاركان والسنن والشروط لانها من كميّات الفعل أي كون أفعالها مقاربة للوضوء مثلاً وبذلك صح اشتغالها على الشروط اه * (قائدة) * شبهت الصلاة بالانسان فالركن ك رأسه والشرط كجانبه والبعض كاعضائه والهيئات كشعره (قوله في التقادم والتأخر بركن) أي في القدوة حيث قالوا لا يضر تخلف المأموم عن الامام بركن وان تعمد وصوروا ذلك بنحو الركوع مع طمأنينته وقالوا ان سبب المأموم الامام بركنين أو يتخلف عنه بهما لغير عذر بطلت صلاته ومثلوا ذلك بما لو عدت الطمأنينات أركاناً بالغ ذلك أربعة أركان وكذلك اعتقارهم التخلف للمعذور ليجري على نظم نفسه بشلات أركان طويلة ففي كل ذلك لم يعتبروا الطمأنينات وهل الخلف في ذلك لفظي أو معنوي فيه كلام ينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله لا ركن مستقل) عذبه في البهجة من الاركان وأجاب عنه الشارح بما ذكره هنا وسيصرح به المصنف عند ذكر الركوع في قوله ويشترط أن لا يقصد به غيره الخ (قوله عن بقیة الافعال) أي التي لا تحتاج الى نية أو نية غير الصلاة قليوبي (قوله لانها لا تنوي) واللافتة نيتها الى نية وتسلسل قال في الامداد فقول النساوي أصلي في التعبير باسم الشيء عن معظمه وكون متعلقها ما عداها لا يقتضي عداها شرطاً وان اختاره الغزالي ولا يمنع اعتبارها جزأ من مسمى الصلاة انتهى وفي الحقيقة هي هنا ما عدا النية والاركان التسلسل بل ومعها الجوازات لعلها بنفسها أيضاً كالعالم يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة من أربعين مثلاً تركي نفسها وغيرها على انك أنت منع ورود أصل السؤال بان كل ركن غيرها لا يحتاج لنية له بخصوصه فهي كذلك وتعلقها بالجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلقها بكل فرد فرد من أجزائه اه وفي الاصل

ولا يتأني ما تقرر تصريحهم في سنة الاحرام والطواف بانه لا بد من التعيين لان معناه أنه لا بد من سنة في حصول الثواب أما بالنسبة لاسقاط الطلوع فلا يشترط وكذا يقال في صحة المسجد وما بعدها (و) يكفيه (في) النافلة (الموقفة) والى لها سبب نية الفعل والتعيين) بالرفع لتمييز عن غيرها ويحصل التعيين بالاضافة (كسنة الظهر) قبلية أو بعدية ولا يكفي سنة الظهر فقط سواء أخر القبليّة الى ما بعد الفرض أم لا ومثلها في ذلك سنة المغرب والعشاء لان لكل قبلية وبعدية بخلاف سنة الصبح والعصر (أو) سنة عيد الفطر (أو) سنة عيد (الاضحى) فلا يكفي سنة العيد فقط وكذا لا بد ١٩٩ أن يعين سنة كسوف الشمس أو خسوف القمر وينوي بما قبل الجمعة وما

بعدها سنها (و) يكفيه (في) الفرض) ولو كفاية أو من ذورة (نية الفعل) كما مر (والتعيين صبحاً) مثلاً (أو غيرها) ولا يكفي نية فرض الوقت (ونية الفرضية) لتمييز عن النفل والمعادة ولورأى الامام يصلي العصر فظنه يصلي الظهر فنوى ظهر الوقت لم يصح لان الوقت ليس وقت الظهر أو ظهر اليوم صح لانه ظهر يومه وانما اشترط نية الفرضية (للباغ) على ما صوبه في المجموع قال اذ كيف ينوي الصبي الفرضية وصلاته لا تقع فرضاً اه لكن الوجه ما في الرخصة وأصلها من أنه كالبالغ والمراد به في حقه صورة الفرض أو حقيقة في الاصل لاني حقه كما يأتي في المعادة ويؤيد ذلك انه لا بد من القيام في صلاته وان كانت نقلاً (ويستحب ذكر عدد الركعات) لتمييز عن غيرها فان عينه وأخطأ فيه عمداً بطلت لانه نوى غير الواقع (والاضافة الى الله تعالى) ليتحقق معنى الاخلاص وخروجاً من

هنا نقول ينبغي مراجعتها (قوله ما تقرر) أي من أن ما في معنى النفل المطلق يكتفي فيه كهو نية فعل الصلاة وعبر عنه في التحفة بما يندرج في غيره (قوله صبحاً) في نهاية م يظهر كما يحسنه بعضهم انه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة العجر قال وفي اجزاء نية صلاة ينوب في أذانها أو يقنت فيها أي نية الصبح تردد والوجه الاجزاء ويظهر ان نية صلاة يسن الا براد لها عند توفر الشروط مغنية عن نية الظهر ولم أرفه شيئاً اه (قوله ونية الفرضية) قال السيوطي في الاشياء والنظائر العبادات في التعرض للفرضية على أربعة أقسام ما يشترط فيه بلا خلاف وهو الكفارات وما لا يشترط فيه بلا خلاف وهو الحج والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على الاصح وهو الغسل والصلاة والزكاة بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الاصح وهو الوضوء والصوم والزكاة بلفظها والخطبة اه (قوله لتمييز عن النفل) أي لان قصد الفعل والتعيين من حيث هو موجودان في النفل فزيد في الفرض نية الفرضية ليحصل له تمييز على النفل ونية فسقط الاعتراض على هذا التعليل بما ينه في الاصل فراجع (قوله والمعادة) فانها وان وجبت فيها نية الفرض ليس المراد منه حقيقة بل ما هو فرض على المكلف حتى لو نوى الفرض عليه في المصح صلاته لتلاعبه وفي الاصل هنا نقول راجعاً منه ان أردتها (قوله صوبه في المجموع) اعتمده الخطيب والجمال الرملي والزبدي وغيرهم (قوله لكن الوجه الخ) اعتمده الشارح في غير هذا الكتاب أيضاً وشيخ الاسلام زكريا والشهاب الرملي وغيرهم (قوله بطلت صلاته) قال في التحفة لاسهوا وكذلك الامداد وفتح الجوادله والمه عيل كلام الاسنى وفي النهاية البطلان ولوسهوا على الرابع وفي المغنى هو الظاهر وظاهر الايعاب للشارح عيل اليه (قوله ويصح عطف هذا) أي قوله والاضافة وعلى عطفها على ذكر يقرأ بالرفع وعلى عدد بالجر كما هو ظاهر (قوله وقصد المعنى الشرعي) ظاهره الصحة عند الاطلاق لكن في التحفة وفتح الجوادله عدم الصحة عنده وكلامه في الامداد والاياعاب محتمل فراجع الاصل وظاهر النهاية عدم الصحة في الاطلاق أيضاً (قوله اتفاقاً) أي فليس في فعلهما خروج من خلاف حتى يندب (قوله من قصد الفعل) أي في النافلة المطلقة وما ألحق بها (قوله أو والتعيين) أي في الفريضة والنافلة الموقفة أو التي لها سبب وقوله أو والفرضية أي في الفريضة (قوله في الجمعة) قيداً للامامية

الخلاف ويصح عطف هذا على ذكر وعلى عدد (و) ذكر (الاداء والقضاء) ولو في النفل لتمييز عن غيرها ويصح كل منهما بنية الاخران عذر بغيره أو فحواه لان كلاهما في معنى الاختلاف ما لو نوا مع علمه بخلافه وقصد المعنى الشرعي فانه لا يصح لتلاعبه يسن ذكر الاستقبال لا اليوم والوقت اذ لا يجبان اتفاقاً (ويجب قرن النية) المشقة على جميع ما يعتبر فيها من قصد الفعل أو والتعيين أو والفريضة أو والقصر في حق المسافر أو والامامة أو والمامومية في الجمعة (بالتكبير) التي للاحرام

وذلك بان يستحضر في ذهنه ذلك ثم يقصد الى فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير ولا يكتفي بوزنه عليه بان يتسده مع ابتدائه وينتهي مع انتهائه لما يلزم عليه من خلوه معظم التكبير الذي هو اول افعال الصلاة عن

٢٠٠

والمأمومية زادت في الحقيقة القدوة للمأموم في غيرها أي الجمعة اذا افضل مع ابتدائه ومثل الجمعة في ذلك المعادة والمنذورة جماعة (قوله ذلك) أي ذات الصلاة وما يجب التعرض له من هذه المذكورات (قوله حتى يتم التكبير) أي الى الراى من أكبر (قوله بأن يتسده الخ) أي فيستحضر قصدا لفعل في جزء منه والتعيين في جزء وهكذا الى آخره التكبير (قوله عن تمام النية) هو استحضار جميع ما تقدم ذكره اذ لم ينو في كل جزء من التكبير الاجزاء مما تقدم ذكره (قوله المقارنة العرفية) قال القليوبي اختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل الجهود وقال شيخنا المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير أو له أو وسطه أو آخره وقال بعضهم هو استحضار ذلك قبيل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للائحة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الاول لانه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضر الصلاة أي لما يطلب استحضارها لها واما استحضار ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكتفي قطعا اه وفي الاعياب للشارح نقلا عن الجواهر ان العراقيين جروا على الاختار وعبروا عنه بأنه مخير بين مقارنة النية للهزمة وبسطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي يوهم أنه يتخير بين التقدم على التكبير والبسط وليس كذلك اه ما أردت نقله من الاعياب وفي فتاوى الشارح وعليه فلا يضر عزو به عن بعض حروف التكبير اه ثم هذا الاختيار هو المعتمد لتعذر الاول كما بينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله المسئ) بالنصب مفعول به للمصدر الذي هو أمره وقوله صلاته بالنصب أيضا مفعول المسئ يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الشخص الذي أساء صلاته بحضرته صلى الله عليه وسلم وهو خلاد الزرقى بتكبير التحريم (قوله سكتة التنفس) أي ونحوه كما نقله في التحفة (قوله كدهمزة الله) أي فصير استنفاها (قوله وزيادة ألف بعد الباء) تقدم في الاذان انه يصير بذلك جمع كبير يفتح أوله وهو طبل له وجه واحد (قوله وتشديدها) أي الباء اذ لا يمكن تشديدها الا بتحريل الكاف وهو غير للتكبير وان قال في الاسنى الوجه خلافه (قوله وزيادة واو الخ) عبارة التحفة يضر زيادة واو ساكنة لانه يصير جمع لاه ومتممة بين الكلمتين كتحركة قبلهما اه (قوله مطلقا) أي سواء كان عالما أم جاهلا خلافا لما اقتضاه كلام ابن يونس في شرح التنبيه من وجوب جزئه واستدلاله الدميري بحديث التكبير بحزم والحديث لا أصل له انما هو من قول النخعي ويفرض صحته المراد به عدم مده (قوله ووصل همزة مأموما أو ماما بالله أكبر) كذا رأيت في سائر ما وقفت عليه من نسخ هذا

وامامه انه يكتفي بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة (الثاني) من الاركان (أن يقول الله أكبر في القيام) أو بدله لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم المسئ صلاته والحكمة في الاستفتاح به استحضار المصلي عظيمة من تهيأ لخدمته والوقوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيخشع ويحضر قلبه وتسكن جوارحه ويتمين بفراغه دخوله في الصلاة بأوله وأفهمهم كلام المصنف انه لا يكتفي الله كبير أو أعظم أو أجل ولا الرحمن أكبر ولا أكبر الله بل لا بد من افظ الجلالة وأكبر وتقدير الجلالة للاتباع ولا يضر تحال يسير وصف لله تعالى) بين كتي التكبير كالله عز وجل أكبر لبقاء العظم والمعنى بخلاف الله لا اله الا هو أكبر فلا يكتفي كما في التحقيق اطوله وخرج بالوصف غيره كهو وزيادة واو ساكنة أو متحركة فلا يكتفي (أو) يسير (سكوت) وضبطه المتولى وغيره بقدر سكتة التنفس ويضرفيه الاخلال بحرف من غير الاثغ وزيادة حرف يغير المعنى كدهمزة الله وزيادة ألف بعد الباء

الشرح

وتشديدها وزيادة واو قبل الجلالة لا تشديد الراى من أكبر وكذا ابدال همزة أكبر واو أو كانه همزة من جاهل لكن يلزمه تعلم مخارجهما وكذا ضم را أكبر مطلقا على المعتمد ووصل همزة مأموما أو ماما بالله أكبر بخلاف الاولى وقال ابن عبد السلام يكتفي (ويترجم) وجوبا (العاجز) عن النطق بالتكبير بالعربية

(بأى لغة شاء) ولا يعدل الى ذكر غيره
(ويجب تعلمه) انفسه وطفله وماله
ان قدر عليه (ولو بالسفر) لبلد
آخر وان بعد لكن يشترط أن
يستطيعه وينبغي ضبط الاستطاعة
هنا بالاستطاعة في الحج (وبوخر)
وجوب الصلاة عن اقل الوقت
(للتعلم) ان رجاء فيه حتى لا يتي
الامانة بها بمقتضاها فحقه
يلزمه فعلها على حسب حاله
لحرمة الوقت ولا يقضى بعد
التعلم الا ما قرط في تعلمه ويلزم
الاخرس تحريك شفطيه ولسانه
ولهاته ما أمكنه فان عجز نواه بقلبه

(قوله كما صرحوا به) قال صاحب
العياب في تحريك ريد الزوائد اذا
قال أصلي الظهر اماماً أو مأموماً
الله اكبر فليقطع همزة الجلالة
وايحقها فلو وصلها وذهبت في
الدرج فهو خلاف الاولى ويصح اه
بحروفه وعبارة الخطيب في شرح
المنهاج والتنبيه وهمزة الجلالة
همزة وصل فلو قال أصلي مأموماً
الله اكبر يحدف همزة الجلالة صح
كما جزم به في المجموع لكنه خلاف
الاولى انتهت وفي الامداد ومختصره
للشارح ووصل همزة الله اكبر بما
قبلها خلاف الاولى اه الى غير ذلك
من عباراتهم المصرحة بذلك اه
أصل

الشرح مع كثرتها وكأنه من تحريف النساخ وصوابه ووصل همزة الله اكبر
بما موماً أو اماماً اذ الهمزة انما هي في الجلالة لا في مأموماً ولا اماماً كما لا يخفى وهو الموجود
في كلام أئمتنا وقد نقلت في الاصل جملة من عباراتهم في ذلك والوصل المذكور خلاف
الاولى كما صرحوا به (قوله بأى لغة شاء) قال ابن الملقن يتخير بينها على الاصح وقيل ان
أحسن السريانية أو العبرانية تعينت والفارسية بعدهما الخ وفي الايعاب أخذ من
الخلاف المذكور الاول تقديم السريانية والعبرانية ثم الفارسية والاولى أولى فيما يظهر
اشرفها بانزال التوراة والانجيل بهما بخلاف الشامية فانه قيل انه أنزل بها كتاب لكن نظر
فيه الزركشي الخ ورأيت في أواخر صحيح البخاري عن ابي هريرة قال كان أهل الكتاب
يقرون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لاهل الاسلام فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ولكن قولوا آمنا بالله وما أنزل اليه وما
أنزل اليكم الآية اه فهذا قد يعكر على ما سبق الا أن تكون قراءتهم التوراة بغير اللسان
الذي أنزل به * (قائدة) * قال الخطيب في المغني ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر
فلا يكتفى خدای بزرگ لتركه التفضيل كالله كبير اه ومثله في الاسنى لشيوخ الاسلام
زكريا (قوله ويجب تعلمه) اعتمد الشارح في التحفة وغيرها ان وقته من الاسلام
فحين طرأ عليه وفي غيره من التمييز قال ويجرى ذلك في كل واجب قولي قال الجلال الرملي
في النهاية والوجه خلافه لما فيه من مؤاخذة بما مضى في زمن صباه اه ولهذا اعتمد
الزيادى والقلوبى وغيرهما ان وقته في المسلم من البلوغ وفي البالغ من الاسلام (قوله
في الحج) قال في التحفة نعم لو قبل هنا يجب المشى على من قدر عليه وان طال كمن عصى
بجواز الميقات يلزمه العود اليه لم يعد اه (قوله ولسانه) أى على مخارج الحروف
والا فلا يلزمه لانه عبث قال في التحفة وفارق الاول بأنه كطاطى انقطع صوته فانه يتكلم
بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه عاجز عن الفاتحة وبدله اقيةف بقدرها ولا
يلزمه تحريك الخ وفي النهاية قال بعضهم ان كان مراد الشافعى والاصحاب بذلك من طرأ
خرسه أو خبل لسانه بعد معرفته القراءة وغيرهما من الذكرا الواجب فهو واضح لانه
حينئذ يحرك لسانه وشفطيه وهواته بالقراءة على مخارج الحروف وان أرادوا أعم منه
فهو بعيد الخ وعبر في الايعاب نقلا عن الاذرى والزركشى بقوله وهذا ظاهر فيمن طرأ
خرسه أو عقل الاشارة الى الحركة الخ وللبعضهم

اشارة الاخرس في عقد وصل * كقطعه لا في سلام لو فعل

ولاشهادة كذا الايمان * وهى ان اختص بها الانسان

ذو فطنة في فهمها كناية * أو لأصريح فافهم الدراية

(قوله ولهاته) قال القايموبى هي الجلمة الملتصقة في سقف الحنك (قوله نواه بقلبه) زاد
في الاسنى كفى المريض اه قال الشوبرى لعل مراده اجراء بديل قوله كفى المريض

وكذا احكم سائر الاركان القولية (ويشترط) على القادر على النطق بالتكبير (اسماع نفسه التكبير) اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ أو غيره (وكذا القراءة) الواجبة (وسائر الاركان) القولية كالشهاد الاخير والسلام ولا بد في حصول ثواب السنن القولية من ذلك أيضاً ولو كبر للاحرام مرات بنية الافتتاح بالاولى وحدها لم يضر أو بكل دخل في الصلاة بالاولى وتاريخ بالاشفاق لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى ٢٠٢ بطلت صلاته هذا اذا لم يتوبين كل خروجاً أو افتتاحاً والاخرج

بالنية ودخل بالتكبير (الثالث) من الاركان (القيام في الفرض) ولو مندوراً أو كفاية أو على صورة الفرض كالعادة وصلاة الصبي (للقادر) عليه ولو بغيره فيجب من أول التحريم به اجاعاً أما العقل والعاجز فسيأتيان (وشرط) فيه (انصب فقار) أي عظام (ظاهرة) لارقبته لانه يسن اطراق الرأس ولا يضر استناده الى شيء وان كان بحيث لو رفع لسهط لوجود اسم القيام لكن يكره ذلك الان أمكن معه رفع قدسه فتبطل كالأول فحني بحيث صار أقرب الى أقل الركوع أو مال على جنبه بحيث خرج عن سنن القيام (فان لم يقدر) على القيام الامتناع لكون ظهره تقوساً أو مستكماً على شيء أو لا على ركبتيه أو الامع فهو وضو لو يعين بأجرة مثل وجدها فاضله عما يعتبر في الفطرة (وقف منحنياً) في الاولى وكما قدر فيما بعده هالاً لا المسور لا يسقط بالعمسور ويلزمه في الاولى زيادة الانحناء في ركوعه ان قدر له تميز الاركان ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومأ اليهما قدر امكانه (فان لم يقدر) على القيام

(قوله سائر الاركان) يشمل التشهد قال الشبرا ملسي فاذا عجز عنه اتي بيده بالذكر وجوباً اه وقال سم على البهجة اذا عجز عن التشهد لم يلزمه الاثنان بذكر بدله بل يقعد بدله اه أي اذا عجز عن الترجعة كما في المنهاج (قوله ودخل بالتكبير) قال الحلبي في حواشي المنهاج لو شاك في انه احرم أو لا فأحرم ولم ينو ان يروج من الصلاة قبل احرامه لم ينقعد احرامه لانه شاك هل هو وتر أو شفع ولو كبر امامه ثم كبر أي ثانياً دام على صلاته وجاز أن يقتدي به آخرون كان بعض المتأخرين تخيل فرقا بين الابتداء والاثناء اه (قوله فتبطل) لانه حينئذ معلق بنفسه ليس بقائم قال في التحفة ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم اه ونحوه النهاية (قوله عن سنن القيام) قال في التحفة ويقاس بذلك ما لو زال اسم القعود الواجب بأن يصير الى أقل الركوع للتقاعد أقرب فيما يظهر اه (قوله ولو يعين بأجرة) كذا رأيت في نسخ هذا الذرح ولعل لو سبقت عن محلها وان العبارة هكذا والامع فهو وضو يعين ولو بأجرة مثل الخ اذ هو المعروف في عبارات أئمتنا وقد ذكرت في الاصل كثيراً من عباراتهم في ذلك فراجعها من ان أردتها (قوله ويلزمه في الاولى) أي وهي ما اذا لم يقدر على القيام الامتناع قال في التحفة فان لم يقدر لرزمه كما هو ظاهر اذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما بعده للركوع بطمأنينته ثم للاعتدال بطمأنينته ويختص قولهم لا يجب قصد الركن بخصوصه بغير هذا ونحوه لتعذر وجود صورة الركن الابائية اه (قوله قدر امكانه) أي في الخنائه له ما يصلح فان عجز فبرقبته ورأسه فان عجز أو ماً اليهما (قوله كدوران رأس راكب السفينة) ذكره في المجموع والذي اختاره الامام في ضبط الجزء أن لحقه مشقة تذهب خشوعه ونقله الخطيب في المغنى والجمال الرملي في النهاية عن الشهاب الرملي وأقره بان اذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة فلا منافاة لكن قال الشارح في الامداد صريح المجموع ليس المراد منهم اواحداً خلافاً لمن توهمه اذ الخشوع يذهب بدون نحو دوران الرأس المذكور وظاهر كلام الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد في عدم الاتحاد وكذلك الجمال الرملي في فتاويه وذكر الشارح في الايعاب نحو ما في الامداد قال ومنه كما هو ظاهر ما لو كان في وقت مطر بيت لا يسع قامته ولو خرج ليصلي الفرض قائماً الشق عليه مشقة شديدة قال وخشية دوران الرأس المحذور للقعود لا يمنع ركوب السفينة اه (قوله ولو شرع في السورة الخ) والاولى قطع السورة في هذه الصلاة منقرداً قائماً في الثانية

كما

في الفرض بان لحقه مشقة شديدة لا تحتمل في العادة كدوران رأس راكب السفينة

(قعد) كيف شاء للخبر الصحيح فان لم تستطع أي القيام فقاعد اولو شرع في السورة فله القعود ليكملها وكذا لو كان اذا صلى منقرداً صلى قائماً مع جماعة صلى قاعداً فله أن صلى معهم قاعداً (وركع) أي المصلي قاعداً وأقل ركوعه أن ينحني حتى يكون (محاذياً لجهته) ما (قدام ركبتيه والافضل) أي اكمله هو (ان يحاذي) جهته (موضع سجوده) وركوع القاعد في النفس كذلك

(وهما على وزن ركوع القائم في المحاذاة) أي بالنسبة إلى النظر فإنه يسكن لكل النظر إلى موضع سجوده قال العزيز بن عبد السلام
فمن اتقى الشبهات فضعف عن القيام والجمعة لا خير في ورع يؤدى إلى إسقاط فرائض ٢٠٣ الله تعالى (فإن لم يقدر) على القعود بان

ناله به المشقة السابقة (اضطجع)
وجوبا (على جنبه) مستقبلا
للقبلة بوجهه ومقدم يده
(و) الجنب (اليمين) أي
الاضطجاع عليه (أفضل) بل
الاضطجاع على اليسر بلا عذر
مذكروه (فإن لم يقدر) على
الاضطجاع بالمعنى السابق
(استلقى) على ظهره وأخصاه
للقبلة لخبر الناس أن لم تستطع
فستلقيا (ويرفع) وجوبا (رأسه)
قليلا (بشيء) ليتوجه إلى القبلة
بوجهه ومقدم يده هذا في غير
الكعبة والأجازة الاستلقاء على
ظهره وعلى وجهه لأنه كيفما
توجه فهو متوجه بطرفه منها ثم إن
لم يكن لها سقف امتنع الاستلقاء
على ظهره من غير أن يرفع رأسه
(ويوميئ) وجوبا إن عجز عن ذلك
(برأسه للركوع والسجود)
(و) يجب أن يكون (أيما) للسجود
أكثر قدرا مكانه) لأن المسور
لا يسقط بالمسور ولو حوَّب التميز
بينهما على المتحسَّن (فإن لم يقدر)
على الأيماء برأسه (أو ما بطرفه)
أي بصره إلى أفعال الصلاة (فإن لم
يقدر) على الأيماء بطرفه إليها (أجرى
الاركان) جميعها (على قلبه) مع
السنن أن شاء بان يمثل نفسه قائما
وراءهما وهكذا لأنه الممكن
فإن اعتقل لسانه أجرى القراءة
وغيرها على قلبه كذلك ولا تسقط

كما في الإيعاب (قوله وهما) أي أقل الركوع للقاعد واكمله الخ ويرى عليه شيخ الإسلام
في القعود وقال في الأسنى الحق أنهما ليسا على وزانه وإن كنت مشيت عليه في غير هذا
الكتاب لأن الركع من قيام لا يحاذى موضع سجوده وإنما يحاذى ما دونه بدليل أنه
أنما يسجد فوق ما يحاذيه ولعل مرادهم بمحاذاته ذلك محاذاته له بالنسبة إلى النظر فإنه
يسكن له النظر إلى موضع سجوده اه ونقله في الامداد عنه وقال هو واضح وبه عليه
في هذا الكتاب بقوله أي بالنسبة إلى النظر الخ وفي التحفة قياسا على أقل ركوع القائم
وأكمله إذا أقول يحاذى فيه ما أمام قدميه والثاني يحاذى فيه قريب محل سجوده فن قال
أنهما على وزن ركوع القائم أراذ بالنسبة لهذا الأمر التقريبي اه ونحوه النهاية (قوله
بوجهه) قال في التحفة كذا قالوه ثم نظريه بعدم وجوب استقبالها بالوجه في القيام
والقعود قال وقياسهما عدم وجوبه هنا إذا لافارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دون
الوجه وتسميته مع ذلك مستقبلا في الكل بمقدم يده قال وبهذا يفرق بين عدم وجوب
الاستقبال بالوجه ثم قال ووجوب الاستقبال بالوجه هنا في الاستلقاء بناء على ما أفهمه
اقتصار الأسنى تعالى غيره على الاستقبال بالوجه لأنه لما لم يكن فيه الاستقبال بمقدم يده
وجب بغيره سكنه في شرح منجه عبر في الاستلقاء بالوجه ومقدم البدن قال والظاهر أنه
لا يتخالف فيحصل ما في الأسنى على ما إذا لم يمكنه الرفع إلا بقدر استقبال وجهه فقط وما
في شرح منجه على ما إذا أمكنه أن يستقبل بمقدم يده أيضا فيقتضى يسقط الاستقبال
بالوجه لأنه لا ضرورة اليسه حينئذ اه من التحفة مع نوع اختصار وإيضاح (قوله
واخصاه) قال الشويرى في حواشى شرح المنهج بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرهما اه
أي بطن القدم قال في التحفة ويظهر أن قولهم واخصاه أو رجلاه للقبلة كالتعريض لبيان
الأفضل فلا يضر آخر اجهما عنها لأنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه
كما زعم يجب بغيره مما لم يعمد الاستقبال به نعم إن فرض تعذره بالوجه لم يبعد إيجابه بالرجل
حينئذ تحصيله لبعض البدن ما أمكنه ثم إن أطاق الركوع والسجود ألقى بهما والا
أو ما إلى آخر ما في التحفة وأعرضها الشويرى بما بينته في الأصل فراجع (قوله ويوميئ)
في شرح البهجة الصغير لشيخ الإسلام وذلك بأن تقرب جبهته من الأرض ما أمكنه اه
(قوله قدرا مكانه) ظاهره أنه لا يكتفى للسجود أدنى زيادة إذا قدر على أكثر من ذلك وبه
صرح في الامداد لكنه صرح في التحفة وفتح الجواد بالاكتمال بذلك (قوله أو ما بطرفه)
في الامداد وفتح الجواد والنهاية ومن لازمه الأيماء بالحقن والحاجب واعتد الشارح
في التحفة وشرحه الارشاد واقتضاه كلامه في الإيعاب أيضا والجمال الرمل في النهاية
أنه لا يجب هنا أيماء للسجود أخفض ونظريه سم واعتد وتبعه القليوبي وغيره وجوبه
(قوله مناط) أي متعلق التكليف وهو العقل (قوله في النروض) أي فيما إذا ابتدأ

عنه الصلاة مادام عقله ثابتا لوجود مناط التكليف ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان بها

ثم لا تجزئ القراءة في النهوض وتجزئ في الهوى (ويثقل القادر فاعدا) اجاعا (ومضطجها لامس ملقيا ويثقل كوع والسجود) ولا يومئ بهما لعدم وروده (وأجر القاعد) في النقل (القادر نصف أجرة القائم) أجرة (المضطجع نصف أجرة القاعد) كما ثبت ذلك في خبر البحاري نعم من خصائصه صلى الله عليه وسلم ٢٠٤ ان تطوعه قاعد مع القدرة كطوعه قائما (الرابع) من الاركان (الفاتحة)

أى قراءتها في كل قيام أو بدله حتى القيام الثاني في صلاة الكسوفين في السرية والجمهورية حفظا وقلوبا وأنظر في نحو معصف الخبر الصحيح لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب أى في كل ركعة منها كما صرح به في خبر المسمى صلاته (الاعوذ والسبق) فانها لا تلازمه أى لتحمل امامه لها عنه لا لعدم مخاطبته بها في بدرك الركعة بادراكه معه ركوعه المحسوب له (وغيره) ركعة أو نسيان أو بطله حركة بان لم يقم من السجود الا والامام رافع أو قريب من الركوع وكذا لو انتظر سكتة الامام فركع أو شك هل قرأ الفاتحة فانه يخالف لقراءتها فيها ما فاذالم يقم الا والامام رافع مثلا ركع معه وسقطت عنه الفاتحة وبهذا يعلم انه يصور سقوط الفاتحة في الركعات الاربع (والسنة) آية منها عملا لما صح انه صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها وأنه قال بسم الله الرحمن الرحيم أحد آياتها وآية من كل سورة غير براءة كإدله عليه خبر مسلم وغيره فهي قرآن ظننا لا قطعا لعدم التواتر (والشديدات التي فيها) وهي اربع عشرة (منها) لانها هيئات لحروفها المشددة فوجوبها شامل

الصلاة ملتبس برتبة مترابطة عن القيام كالقعود أو الاضطجاع لم يجزئ قدر على رتبة قبل التي هو فيها في أثناء الصلاة كالقيام فاذا نهض له لا تجزئ القراءة في حال النهوض لقدرته على القراءة فيها هو أعلى من النهوض بل قال في التكملة لو نهض ميتجش ما المشقة لم تجزئه القراءة في نهوضه لانه دون القيام الصائم اليه ثم رد المافى في قوله بخلافه وفي النهاية يستحب له إعادة القراءة أى التي قرأها في قعوده لتقع في حال السكال ولو قرأ في حال نهوضه شيئا أعاده (قوله وتجزئ في الهوى) أى فيما اذا تجزئ عن القيام مثلاً في أثناء الصلاة ثم الذي رأيت في نسخ الكتاب تجزئ وهو الذي اعتمده في الايعاب وأطال فيه الزركشي في الاتصا له مكن الذي اعتمده المتأخرون كشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي والشارح في كتبه تبعاً للشيخين الوجوب قال الشوبري لو ترك القراءة في الهوى فهل تحسب هذه الركعة وتكون فائدة وجوب القراءة في الهوى مجزئاً لا يتم بتركها أولاً تحسب هذه الركعة أو تبطل صلاته ان تعمد ذلك وتفتوته الركعة ان لم يتعمده فيه نظر والاخير أقرب قاله الشارح بمأش الايعاب اه ما نقله الشوبري (قوله للركوع والسجود) قال في الامداد ويكفي الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال وجوب القعود للركوع والسجود لا يحيل ذلك لانه يتصور بترك الطمأنينة في ذلك القعود اه (قوله ركوعه) بالنصب مفعول الادراك وقوله المحسوب بالنصب أيضاً نعت لركوعه وبين الشارح في فصل ادراك المسبوق الركعة غير المحسوبة من الركوع فراجعه ثمة (قوله وغيره) معطوف على قوله لسبق أى وغيره السابق (قوله بان لم يقم) أى المأموم من السجود الا والامام رافع الركعة الثانية لمنعه من القيام مع الامام بالرجعة أو النسيان أو بطل الحركة (قوله أو قريب من الركوع) أى بان لم يدرك معه قدر فاتحة معتدلة (قوله فيها) أى في مسـ... انتظر سكتة الامام وشك هل قرأ الخ (قوله غير براءة) قال القليوبي نكرو في أولها وتندب في أثناءها عند شيخنا الرملي وقال ابن حجر والخطيب وابن عبدالحق تحرم في أولها وتندب في أثناءها وتندب في أثناء غيرها اتفاقاً اه (قوله لا قطعا) مقابل قوله ظننا يعنى ان دليلها ظني فيسـ... متفاد منه وجوب العمل به كغيره من الأدلة الظنية لأن دليلها قطعي حتى يجب اعتقاده ويكفر جاحده ومحل ذلك في غير اتي أثناء سورة النمل أمأهى فيكفر جاحدها لتواترها (قوله بطلت) قال في المغنى قراءته لتلك الكلمة لتغييره النظم الى آخره وفي التحفة كان قرأ الرحمن بقل الادغام ولا تظن لكون اللمنا ظهرت خلفت الشدة فلم يحدف شيئاً لان ظهورها لم يكن قيامه مقامها اه (قوله بل قد يكفر الخ) نبه بقديكفر على انه قد لا يكفر بذلك وبينه في شرح العباب

لهيئاتها فان خفف مشدداً بطلت قراءته بل قد يكفر به في اياك ان علم وتعمد لانه بالتحفة ينف ضوء الشمس حيث وان شددت بحققاً نساء ولم تبطل صلاته (ولا يصح ابدال) قادراً ومقصراً (الطاء عن الضاد) ولا حراً فمنها بآخر وان لم يكن ضاداً ولا ظاء كإبدال الذال زاي في الذين والحاء هاء في الحمد ومنه أن ينطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف

لومن قال في هذه بعمد البطلان يحمل كلامه على المعتدور كما صرح به في المجموع (ويشترط) احقة القراءة (هذه المعنى الخلل بالمعنى) كضم تاء أنعمت أو كسر هاء من يمكنه التعلم وكقراءة شاذة وهي ما وراء السبعة ان غيرت المعنى كقراءة انما يحشى الله من عباده العلماء برفع الاول ونصب الثاني أو زادت ولو حرفاً ونقصت في فعل شيئاً من ذلك بطات ٢٠٥

حيث قال عند قول المصنف أو ترك تشديداً لك عامداً لما بعناه كفر ما نصه لأن الأيا ضوء الشمس هذا ان قصد بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة وان ايا انما خففت لكراهة ثقل تشديداً بعد كسرة فانه يحرم ثم يحتمل عدم بطلان صلاته لأن المعنى لم يتغير عند مراعاة ذلك القصد ويحتمل البطلان لأن نقص الحرف في الشاذة مبطل وان لم يتغير المعنى وترك الشدة كثرة الحرف والاول اوجه لما يأتي من ردالة الثاني اه كلام شرح العباب (قوله يحمل كلامه الخ) هذا الكلام فيه احوال للخلاف وفيه نظر ظاهر فان الخلاف في ذلك شائع ذائع والذي اعقده الشارح تبعاً للمجموع وغيره البطلان وكلامهم في شرح أبي شجاع عييل اليه والذي اعقده شيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم الصحة مع الكراهة نعم ان كان الابدال قراءة شاذة ~~كانا~~ انما انطينا لكسور ثم تبطل صلاته بذلك كما في التحفة وشرحي الارشاد للشارح (قوله وهي ما وراء السبعة) اعقده هذا غير واحد تبعاً للنووي وغيره وقال البغوي هي ما وراء العشرة وتبعه السبكي وولده التاج واعقده الطبرلاوي وغيره وهو المعروف عند أئمة القراء (قوله برفع الاول) أي الجلالة ونصب العلماء قال البيضاوي على ان الخشية مستعارة للعظيم فان المعظم يكون مهمياً اه (قوله أو زادت ولو حرفاً الخ) ويحل ذلك ان تغيره المعنى والا فلا يبطل في التحفة نقلاً عن حاصل شرعي العباب أطلقوا البطلان بالشاذة اذا اشتملت على زيادة حرف ونقصانه وتعيين حمله كما أشار اليه بعضهم على انه من عطف الخاص على العام فيختص ذلك بما اذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص ويؤيده حذف المصنف لهم من فتاويه وتبيناه واقصاه على تغيير المعنى وانه لو نطق بحرف أجنبي لم تبطل مطلقاً الخ فعلى هذا نحو فاقطعوا أيانهم ما لا يبطل وان زاد حرفاً على أيديهم لم يغير المعنى (قوله لم يجرى) في فتح الجواد ما نصه في المجموع عن الجويني واقره يحرم وقفة يسيرة بين السين والتاء من نستعين اه ووجه ذلك كما في الابعاب للشارح ان الحرف ينقطع عن الحرف بذلك والكلمة عن الكلمة والكلمة الواحدة لا تحتل القطع والفصل والوقف في أثنائها وانما القدر الجائز من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل الى الذي بعده متصلاً به بلا وقفة الخ (قوله على وجوبه) في شرعي الارشاد للشارح من مقدود غام وغيرهما (قوله وكذا التشهد) الخ في فتح الجواد على ما قاله المتولي واقروه في الامداد لا يخلو عن وقفة والحرف واضح وفي التحفة فيه ما فيه وفي الابعاب في القياس نظراي نظرو بين وجه ذلك فراجع منه أو من الاصل وفي النهاية للبحر الرمي الاوجه الحاق التشهد بالفاصلة فيما ذكر كما قاله الزركشي لاسائر الأركان فيما ينظروا (قوله والي) رأيت في الطلاق من فتاوى السبوطي اليه بالكسر وهو التعب من القول قال في الصحاح اليه خلاف البيان اه

فبطلان صلاته ولو بالغ في الترتيل فجعل الكلمة كلمتين فأصدا اظهار الحروف كالوقفة اللطيفة بين السين والتاء من نستعين لم يجرى اذ الواجب ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل الى ما بعده متصلاً به بلا وقفة وبه يعلم انه يجب على كل قارئ أن يراعى في تلاوته ما جمع القراء على وجوبه (و) تشترط (الموالة) في الفاتحة للاتباع وكذا التشهد على ما اعقده جمع (فتنقطع الفاتحة بالسكوت الطويل) وهو ما يزيد على سكتة التنفس والي (ان نعمه) وان لم ينوال قطع لاشعاره بالامراض بخلاف ما اذا كان ناسياً أو ساهياً وان طال له ذكره كالسكوت الطويل للاعيان أول تذكر آية نسيها (او كان يسيراً وقصده قطع القراءة) لنعديه بخلاف مجرد قصد قطع القراءة لأن القراءة باللسان ولم يقطعها وانما بطلت الصلاة بنية قطعها الآن لنية ركن فيها يجب اداؤها حكماً والقراءة لا تنقضي الى نية مخصوصة ومن ثم لم يؤثر نية قطع الركوع او غيره من الأركان وتنقطع مع الموالة أيضاً بقراءة آية من غيرها (وبالذكر) وان قل كالحمد للعاطس لانه ليس مختصاً بالصلاة ولا لمصلحتها فاشهر

بالاعراض (الا اذا كان ناسياً) لغيره (والا اذا سن) الذكر (في الصلاة) بأن كان ما وراءه فيها لمصلحتها فلا تنقطع به القراءة (كالتأمين) لقراءة امامه (والتعوذ) من العذاب (وسؤال الرحمة) عند قراءة آيتيها منه ومن امامه وقوله يلى عند سماعه أليس الله باحكم الحاكمين وسبحان رب العظيم عند فسخ باسم ربك العظيم ونحو ذلك

(وسجود التلاوة لقراءة امامه والرد) من المأموم (عليه) اذا توقف فيها ومجمله اذا سكنت فلا يفتح عليه مادام يردد التلاوة ولا انقطعت الموالاة فيما يظهر ونسب بيان الموالاة لا الفاتحة عذروا لولش قبل الركوع هل قرأ الفاتحة أو قبل السلام هل تشهد لزمه اعادة التلاوة أو في أثناءهما في بعض منهم مالزمه اعادة التلاوة ٢٠٦ وبعد هذا ما في بعضهم لم يؤثر ويجب ترتيب الفاتحة أيضا فان تعمد تركه استأنف

القراءة ان لم يغير المعنى والابطال صلاته وكذا في التشهد وان لم يجب ترتيبه ويجب التوصل الى قراءة الفاتحة بكل وجه قدر عليه والا أعاد ما صلا مع التمكن من تعلمها ومن تعذر رت عليه قرأ سبع آيات من غيرها بقدر حروفها وان تفرقت ولم تقدم معنى منظوما فان عجز لزمه سبعة أنواع من الذكر أو الدعاء الاخرى بقدر حروفها فان لم يحسن شيئا وقف بقدرها ولا يترجم عن شيء من القرآن اقوات اعجازه بخلاف غيره (الخامس) من الاركان (الركوع) للكتاب والسنة والاجماع وتقدم ركوع القاعد بقسميه (وأقله) للقاتم (ان ينحني) بلا انحناس والالم يصح (حتى تنال راحتك ركبتيه) بان يكون بحيث تنال راحتك معتدل انطلقه ركبتيه لو أراد وضعهم عليهم لا تهدون ذلك أو به مع الانحناس لا يسمى ركوعا والراحتان ما عدا الاصابع من الكفين (ويشترط أن يطمئن) فيه (بحيث تستقر أعضاؤه) حتى يتفصل رفعه عن ركوعه عن هويته للخبر الصحيح ثم اركع حتى تطمئن راكعا ولا تقوم زيادة الهوى مقامها لعدم الاستقرار (ويشترط

اما قدر التنفس والحي فلا يحصل قال في النهاية وان طال الخ (قوله لقراءة امامه) أي ان سجدا امامه لها والابطال الصلاة (قوله لا الفاتحة) عبارة النهاية لو اخل بها أي الموالاة ساهيا لم يضر كما لو طوّل ركنا قصيرا ساهيا بخلاف ما لو ترك الفاتحة سهوا فانه يضر لأن الموالاة صفة والقراءة أصل ولا يرد على ذلك نسيان الترتيب حيث كان ضارا لان أمر الموالاة أيسر من الترتيب لما مر من ان تطويل الزكن القصير ساهيا لا يضر بخلاف الترتيب فانه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلا انتهت ونحوها عبارة الاسفي لشيخ الاسلام والمفتي للخطيب (قوله استأنف القراءة) والحاصل انه تارة يبدئ وتارة يستأنف وتارة تبطل صلاته فينبغي في صورتين اذا سها بتأخير النصف الاول ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الاول وشروعه في النصف الثاني وفيما اذا تعمد تأخير النصف الاول ولم يقصد التكميل به على النصف الثاني الذي بدأه أولا ولم يطل الفصل عدا بين فراغه وارادة التكميل عليه ولم يغير المعنى وبسبب استأنف الفاتحة ان انتفى شرط من هذه الشروط الثلاثة وتبطل صلاته ان تعمد وغير المعنى وفي الاصل نقل عبارات في هذه المسئلة راجعها منه ان أردتها (قوله وان لم يجب ترتيبه) عبارة التحفة ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يغير معناه والابطال صلاته ان تعمده وصرح في التحفة بوجوب موالاة وسكتوا عليه وفيه ما فيه انتهت فقوله هنا وكذا في التشهد يعني تبطل صلاته فيه حيث غير المعنى ان تعمد وان قلنا بعدم وجوب ترتيبه (قوله سبع آيات) يستأنف تحصيل السورة (قوله بقدر حروفها) يعني لا ينقص المجموع عن المجموع وان تفاوتت الآيات ويحسب المشدّد بحرفين من الفاتحة والبدل امداد ونهاية (قوله منظوما) في التحفة كتم نظر والحروف المقطعة أوائل السور ثم قال لكن يتجه في هذا انه لا بد ان ينوي به القراءة لانه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرد التلفظ به اه (قوله الاخرى) قال في التحفة أي سبعة أنواع منه وان حفظ ذكر غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدينا أجرأ اه وبحيث الشو برى أن مجمله حيث عجز عن الترجمة بالاخرى والاعتين (قوله بقدرها) أي في ظنه بالنسبة لزم قراءتها المعتدلة من غالب أمثاله ويلزمه القعود بقدر التشهد الاخير ويسن الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الاول تحفة (قوله بقسميه) أي أقله وأكمله (قوله معتدل الخلق) قال في التحفة فلا نظر لبس أو غرا حتى طويل اليدين ولا أصابع معتدلهما وان نظريه الاسنوي ولا لعدم بلوغ راحتي القصير اه (قوله عن هويته) قال القليوبي في حواشي المهلى بضم الهاء ونحوها وقبل بالضم الصعود وبالفتح السقوط من هوى يهوى كرمي يرمى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فهو معنى أحب اه (قوله بقصده) قال سم في شرح أبي شجاع والحلي في حواشي المنهج لوقصد بالهوى مع الركوع غيره لم يضر

(أن لا يقصده) أي بالهوى (غيره) أي غير الركوع بان يهوى بقصده أولا بقصده (فلهوى للتلاوة) (قوله) أي لسجودها (لجعله) عند بلوغ صدر الركع (ركوعا عالم يكفه) لوجود الصارف فيجب العود الى القيام ليهوى منه

ولوركم امامه فقل انه يسجد للتسلاوة فهو الذي لذلك فرآه لم يسجد فوقف عن السجود حسب له عن ركوعه على ما رجحه الزركشي
ويغفر له ذلك المتابعة ورجح شيخنا زكريا انه يعود للقيام ثم يركع وهو أوجه ولو أراد أن يركع فسقط قام ثم ركع ولا يقوم راكعا
فان سقط في أثناء انحنائه عاد للمحل الذي سقط منه في حال انحنائه (السادس) ٢٠٧ من الاركان (الاعتدال) ولو في النقل

على المعتد (وهو أن يعود) بعد
الركوع (الى ما كان عليه قبله) من
قيام أو يعود (وشرطه الطمأنينة)
فيه للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن
تماما (و) شرطه (أن لا يقصد به
غيره) بأن يقصد الاعتدال أو يطلق
(فلو رفع) رأسه منه (فزعاً) أى
خوفاً (من شيء لم يكف) لوجود
الصارف ولو سقط عن ركوعه
من قيام قبل الطمأنينة عاد إليه
وجوباً واطمأن ثم اعتدل أو بعدها
نمض معتدلاً ثم سجد ولو شك غير
المأموم وهو ساجد هل أتم اعتداله
اعتدل فوراً وجوباً فان مكث
ليست كبريات صلاته (السابع)
من الاركان (السجود مرتين) في
كل ركعة للكتاب والسنة
والاجماع (وأقله أن يضع بعض
بشرة) أو شعر (جبهته على مصلاه)
بلا حائل بينهما وخروج بالجهة
الجيبين والاتق (وشرطه
الطمأنينة) فيه للخبر الصحيح ثم اسجد
حتى تطمئن ساجداً (ووضع جبهته
على مصلاه وان قل أو كان مستورا
أول يتكامل عليه على الوجه
(من ركبتيه وحر من بطون كفيه)
سواء الراحة والاصابع (و) جزء
من بطون (أصابع رجله) للخبر
الصحيح أمرت أن اسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين (و) شرطه أيضاً (تساقل رأسه) بأن يتكامل
على محل سجوده بثقل رأسه وعنقه بحيث لو كان على قطن لاندل وظهر أثره في يده لو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى غيره)
بأن يهوى له أو يطلق تطير مآثر (فلو سقط) من الاعتدال (على وجهه) لمحل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليهوى منه أو من
الهوى عليه لم يلزمه العود بل يحسب ذلك سجوداً ما لم يقصد بوضع جبهته الاعتماد عليها أو الأعداء السجود لوجود الصارف

(قوله على ما رجحه الزركشي) اعتمده الجلال الرملی والخطيب وسم العبادى
والقليوبي وغيرهم (قوله وهو أوجه) اعتمده في غيره هذا الكتاب أيضاً وشيخه قال
القليوبي فلو تسن له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود للركوع فقط فان عاد للقيام عادداً
عالمات صلاته اه فهذه مباينة كلية مع ما اعتمده الشارح وشيخه (قوله في أثناء
انحنائه الخ) هنا اشكال ذكرته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله فزعاً) في المغنى
للخطيب بفتح الزاى على أنه مصدر مفعول لاجله أى خوفاً وبكسر هاء على انه اسم فاعل
منصوب على الحال أى خائفاً اه وفي التحفة تنبيه ضبط شارح فزعاً بفتح الزاى
وكسر هاءى لاجل الفزع أو حاله وفيه نظير بل يتعين الفتح فان المضار الرفع لاجل الفزع
وحده لا الرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل اه وذكر نحوه الشهاب
القليوبي في حواشى المحلى والى فتح الزاى اشار الشارح هنا بقوله أى خوفاً (قوله غير
المأموم) أما المأموم فانه يأتي بعد سلام امامه بركعة ولا يعود له كما سيأتى التصريح به
في كلامه في سجود السهو وراجع (قوله السجود مرتين) جعله ركناً واحداً هو ما صححه
في البيان والموافق لما أتى في محث التقدم والتأخر انهما ركبان وصححه في البسيط (قوله
أو شعر جبهته) أى الثابت عليها وان طال (قوله أو كان مستورا) قال في الايعاب بل يكره
كشف الركبتين كما في المجموع ثم قال وينبغي كراهة الستر في السكفين للخلاف في امتناعه
ثم رأيت الشافعي نص على ذلك فانه كره الصلاة وبابها من الجلدة التي يجترهم وتر القوس
قال لاني أمره ان يقضى بطن كفه الى الارض بل قضيته كراهة الصلاة ويده خاتم
أو نحوه اه من الايعاب (قوله على الوجه) اعتمده الجلال الرملی خلافاً لشرح المنهج
(قوله الراحة والاصابع) في شرح العباب له بعد كلام ذكره مانصه يؤخذ منه ضبط
الباطن هنا بما ينقض مسه المذكور اه ونحوه سم العبادى في شرح أبي شجاع (قوله
أصابع رجله) في الايعاب يتجه أنه لا بد من وضعها كلها مع وضع الجبهة في آن واحد
الخ (قوله من الاعتدال) أى قبل قصد الهوى فلوسقط بعد قصد كان كالأو سقط في أثناء
الهوى (قوله الاعتماد) أى وحده ايعاب (قوله أعاد السجود) في التحفة لكن بعد
أدنى رفع وقال القليوبي يجب العود الى المحل الذي نوى الاعتماد فيه قال نقول
شيخنا الرملی يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وان زاد عليه بطلت صلاته فيه نظراً لان
هوى قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لاغ الخ ويمكن حل كلام م كالشارح على ما اذا

الصحيح أمرت أن اسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين (و) شرطه أيضاً (تساقل رأسه) بأن يتكامل
على محل سجوده بثقل رأسه وعنقه بحيث لو كان على قطن لاندل وظهر أثره في يده لو فرضت تحت ذلك (و) شرطه (عدم الهوى غيره)
بأن يهوى له أو يطلق تطير مآثر (فلو سقط) من الاعتدال (على وجهه) لمحل السجود (وجب العود الى الاعتدال) ليهوى منه أو من
الهوى عليه لم يلزمه العود بل يحسب ذلك سجوداً ما لم يقصد بوضع جبهته الاعتماد عليها أو الأعداء السجود لوجود الصارف

أو على جنبه فان قاب ينية السجود أو بلائية أو بنية الاستقامة أجزاء بلائية الاستقامة فقط لوجود الصارف فلا يجوزته بل يجلس ولا يقوم فان قام عامدا عالما بطلت صلاته (و) شرطه (ارتفاع أسافله) أي بجيزته وما حوالها (على أعاليه) للاتباع فلو تساونا لم يجززه لعدم اسم السجود إلا أن يكون به علة ٢٠٨ لا يمكنه معها السجود الا كذلك ولو عجز عن وضع جبهته الأعلى نحو وسادة

فان حصل التنكيس لزمه وضع ذلك ليسجد عليه والافلا اذلا فائدة نفسه (و) شرطه (عدم السجود على شيء) محمول له أو متصل به بحيث (يتحرك بحركته) في قيامه أو قعوده فان سجد عليه عامدا عالما بطلت صلاته (و) (الا) لزمه إعادة السجود فان لم يتحرك بحركته أو لم يكن من محموله وان تحرك بحركته مثل (أن يكون) سريرا هو عليه أو شيا (في يده) كهو جازا للسجود عليه وانما بطلت صلاته بعلاقاة توبه للنجاسة وان لم يتحرك بحركته لانه منسوب اليه وليس المعبر هنا الا السجود على قرار وبعد تحركه بحركته هو قرار وشرطه أيضا كما علم من قوله بشرة أن لا يكون بين الجبهة ومحمل السجود حائل الا عذر (فلاوعصب جميع جبهته لجراحة) مثلا (وخاف من نزع العصاية) محذور تيمم (سجد عليها) للعدو (ولا قضاء) لانه عذر غالب دائم (السامن) من الاركان (الجلوس بين السجدين وشرطه الطمأنينة) ولو في النقل للخبير الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لانهم ما ركان قصيران اذا قصد بهما الفصل فان طوّلها فوق ذكرهما بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بتحريم بطلت صلاته (وان لا يقصد بالرفع غيره) أي الجلوس (فلورفع فزعان شيء لم يكف) (التاسع) من الاركان (التشهد الأخير) للغير الصحيح قولوا التحيات لله الى آخره (رأفله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره والقصد الشناء على الله تعالى بأنه مالك جميع التحيات من الخلق

فان حصل التنكيس لزمه وضع ذلك ليسجد عليه والافلا اذلا فائدة نفسه (و) شرطه (عدم السجود على شيء) محمول له أو متصل به بحيث (يتحرك بحركته) في قيامه أو قعوده فان سجد عليه عامدا عالما بطلت صلاته (و) (الا) لزمه إعادة السجود فان لم يتحرك بحركته أو لم يكن من محموله وان تحرك بحركته مثل (أن يكون) سريرا هو عليه أو شيا (في يده) كهو جازا للسجود عليه وانما بطلت صلاته بعلاقاة توبه للنجاسة وان لم يتحرك بحركته لانه منسوب اليه وليس المعبر هنا الا السجود على قرار وبعد تحركه بحركته هو قرار وشرطه أيضا كما علم من قوله بشرة أن لا يكون بين الجبهة ومحمل السجود حائل الا عذر (فلاوعصب جميع جبهته لجراحة) مثلا (وخاف من نزع العصاية) محذور تيمم (سجد عليها) للعدو (ولا قضاء) لانه عذر غالب دائم (السامن) من الاركان (الجلوس بين السجدين وشرطه الطمأنينة) ولو في النقل للخبير الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (وان لا يطوله ولا الاعتدال) لانهم ما ركان قصيران اذا قصد بهما الفصل فان طوّلها فوق ذكرهما بقدر سورة الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عامدا عالما بتحريم بطلت صلاته (وان لا يقصد بالرفع غيره) أي الجلوس (فلورفع فزعان شيء لم يكف) (التاسع) من الاركان (التشهد الأخير) للغير الصحيح قولوا التحيات لله الى آخره (رأفله التحيات لله) جمع تحية وهي ما يحيا به من سلام أو غيره والقصد الشناء على الله تعالى بأنه مالك جميع التحيات من الخلق

(سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وهم القائمون بحقوق الله تعالى وحقوق العباد (أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله) أو أن محمدا عبده ورسوله ولا يكتفى وأن محمدا رسوله (وتشترط موالاته) لا تربيته كما مر (وأن يكون) هو وسائر أركان الصلاة المأثورة (بالعربية) فإن ترجم عنها قادر على العربية أو عمالم يرد وان عجز بطلت صلاته ويشترط أيضا ذكر الواو والعاطفة بين الشهادتين ويتعين لفظ الشهادة فلا يكتفى معناه بغير لفظه كان يأتي بدل لفظ الرسول بالنبي أو عكسه أو بدل محمد بأجد أو بدل أشهد بأعلم ويشترط رعاية حروفه وتشديداته والاعراب المخل بالمعنى وإسماع النفس والقراءة في حال القعود للقادر (العاشر) من الأركان (القعود في التشهد الأخير) لانه محمله فتبعه في الوجوب على القادر (الحادي عشر) من الأركان (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده قاعدا) لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم به في الصلاة والمناسبات لها منها التشهد آخرها (وأقلها اللهم صل) أو صلى الله (على محمد أو على رسوله أو على النبي) دون أجد أو عليه ويتعين صبغة الدعاء هنا لا في الخطبة لانها أوسع

تحية العرب بالسلام والا كسرة بالسجود والقرس بوضع المدين على الارض والحبشة بوضع اليد على الصدر والمجوس بتسكيس الرأس أي مع قول بان سيري وتحية النوبة برفع الاصبع مع الدعاء وغير ذلك ذكره شيخنا في معراجيه اه (قوله سلام عليك) في الابواب للشارح وخوطب صلى الله عليه وسلم كانه اشارة الى انه تعالى يكشف له عن المصلين من أمته حتى يكون كال حاضر معهم لا يشهد لهم بأفضل أعمالهم وليكون تذكرة حضوره سببا لمزيد الخشوع والحضور ثم رأيت الغزالي قال في الاحياء وقبل قولك السلام عليك أيها النبي أحضر شخصه الكريم في قلبك وليصدق أملاك في أنه يبلغه ويرد عليك ما هو أو في منه اه (قوله قادر على العربية) في التحفة يتردد النظر في عاجز قصر بالتعلم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وفيه ما فيه اه وقال القليوبي قوله العاجز وان قصر في التعلم اه (قوله حروفه) نظير ما مر في الفاتحة بمضمر اسقاط حرف منه قال في التحفة بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى اه ونظرفيه سم العبادى وغيره وبعبارة القليوبي يضر اسقاط تنوين سلام المنكر خلافا لابن حجر قال ولا يضر تنوين المعرف اه (قوله وتشديداته) في الامداد نقلا عن افتاء الرافعي من خفف تشديد التحيات بطلت صلاته وفي التحفة والنهاية لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله الا الله أبطل وفي فتاوى م وكذا التنوين من محمد رسول الله واللام من الرحمن الرحيم قال فان أعادها على الصواب صححت صلاته وان استقر الى أن سلم ولم يعدها على الصواب بطلت ووجه ذلك أن الحرف المشدد بحرفين ولا نظر لكون النون والتنوين واللام لما ظهرت خلفت المشددة لان ظهورها لحن فلم يكن قائما مقامها اه وبه يدفع ما أورده سم العبادى في شرح مختصر أبي شجاع وفي التحفة نعم لا يبعد عذرا الجاهل بذلك لمزيد خفائه انتهى وقال القليوبي في شرح شيخنا انه يضر في العالم دون الجاهل (قوله بالمعنى) بخلاف غير المخل به كفتح لام رسول الله قال في التحفة فلا حرمه ولو مع العلم والتعمد فضاء عن البطلان نعم ان نوى العالم الوصفية ولم يضر خبرا أبطل لفساد المعنى حيثئذ وبجست سم العبادى في شرح أبي شجاع أنه يغتمه فتحمل ما يتعلق ويليق بكلمات التشهد كزيادة المكرم بعد لفظ النبي ووحده لا شريك له بعد أشهد أن لا إله الا الله قال ولوزاد حرف النداء فقال يا أيها النبي أفقي بعضهم يطلان الصلاة بتعمد ذلك وعلم عدم ورودها والتجمل بخلافه لانها زيادة لا تغير المعنى (قوله والمناسبات) أي للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم منها أي الصلاة آخرها أي آخر الصلاة ووجه المناسبة ان المصلي قد قارب الفراغ من مناجاة الحق فالتفت الى سيد الخلق فخطبه بالسلام عليه فتناسب أن يصلي عليه بعده وأخرج الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال يتشهد الرجل ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو نفسه (قوله ويتعين الخ) قال في الامداد اذ يجزئ ثمة والصلاة على محمد لاهنا ويتجه أنه لو نوى الدعاء بقوله والصلاة على محمد كفى هذا أيضا اه

وشروط الصلاة شروط التشهد فلو أبطل لفظ ٢١٠ الصلاة والسلام أو الرحمة لم يكف (الثاني عشر) من الأركان (السلام)

ولا يكتفى في الصلاة بفحوا الحاشر كما في التحفة وغيرها وما في الامداد الى عدم اجزاء صلى الله على الرسول أو الماسح أو الحاشر أو العاقب أو البشير أو النذير (قوله وشروط الصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا يجزئ سلام عليكم) في التحفة بل تبطل به صلاته ان علم وتعمد لانه لم ينقل اه وشروط السلام ثمانية أن يأتي بالالف واللام وأن يأتي بكاف الخطاب وأن يأتي بجم الجمع والموالات بين الكلمتين وأن يسمع نفسه وأن لا يقصد به غيره وأن يوقعه حال القعود وأن لا يزيد ولا ينقص فيه بما يغير المعنى (قوله تغير المعنى) في التحفة نظير ما مر في تكبير التحريم وفيه فان قال عليك أو والسلام عليك أو سلامي عليكم متعمدا عالما بطلت صلاته أو عليهم فلا لانه دعاء اه أي لا تبطل صلاته فيجب عليه إعادة السلام لعدم اجزاء ذلك عنه كما صرح به في الامداد والجمال الرمي وغيره وفي التحفة أيضا يتجه جواز السلم بكسر فسكون وبفتحين عليكم ان قوى به السلام لانه يأتي بعناه وفي شرح الارشاد لم يبعد اجزاؤه وأطلق الجمال الرمي عدم الاجزاء (قوله المشتل) أي العذر في التحفة يتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالافتتاح ثم التعوذ والتشهد الاول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة اه (قوله في القعود) أي ولا بد من تأخير الصلاة عن التشهد قال في الاسنى فهي مرتبة وغير مرتبة (قوله فيما عدا ذلك) أي غلب ما وجب فيه الترتيب على ما لم يجب فيه فاطلق الترتيب على الجميع (قوله وتقديم الاتصاف الخ) دفع به دعوى وجود الترتيب في ذلك حسا (قوله غير واجبة) أي على المعتمد فلذلك لم يعدها المصنف من الأركان (قوله والموالات الخ) عذها في الروضة ركنا لكن الرابع أنها شرط (قوله على محله) أي بأن قدمه على فعله كأن سجد قبل ركوعه أو على قولي كأن ركع قبل الفاتحة (قوله تقديم القولي) أي كتشهد على فعله كسجود أو على قولي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد (قوله غير السلام) أما السلام فتقديمه مبطل كالقوله (قوله فان تذكر) أي غير المأموم من امام ومنفردا المأموم فلا يعود بعد تلبسه كاماه بما بعده بل يأتي بالمتروك بعد سلام امامه والشك كالتذكير في المغني فلو شك في ركوعه أنه قرأ الفاتحة أو في سجوده أنه ركع أم لا وجب أن يقوم في الحال فلو لم يركع قليلا لبذرك بطلت بخلاف ما لو شك في القيام أنه قرأ الفاتحة أو لا فسكت لبذرك اه (قوله أي به) يستثنى منه ما لو تذكر أو شك ساجدا هل ركع فانه يلزمه القيام فورا ولا يكتفيه أن يقوم راكعا اذا الانحناء غير معتد به ففي هذه الصورة أتى بزيادة على المتروك (قوله من ركعة أخرى) قال القليوبي خرج بركعة أخرى فعل مثل في ركعته كقراءة في نحو سجود لمن تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يعتد بها اه (قوله تمت به ركعته) محله ان كان المتروك آخرها كالسجدة الثانية منها أما اذا كان المتروك في أثنائها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب الثاني عن المتروك ولزمه الاتيان يساقى الركعة التي تم به ركعته

بعد ما مر للتكبير الصحيح تحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وأقوله السلام عليكم) للاتباع فلا يجزئ سلام عليكم وانما أجزأ في التشهد كما مر لو روده ثم لاهنا ويجزئ عليكم السلام لكن يكره ويشترط الموالات بين قوله السلام وعليك السلام والاحترار عن زيادة أو نقص فيه تغير المعنى وأن يسمع نفسه (الثالث عشر الترتيب) كما ذكر في عذها المشتل على قرن التنية بالتكبير وجعلهما مع القراءة في القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في القعود فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك وتقديم الاتصاف على تكبيرة الاحرام شرط لها لاركن ونية الخروج غير واجبة والموالات وهي عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل بعد سلامه ناسبا بشرط أيضا (فان تعمد تركه) أي الترتيب بأن قدم ركعا فعليا على محله كأن سجد قبل ركوعه عامدا عالما (بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القولي غير السلام لانه لا يخل بهيئتها فيلزمه اعادته في محله (وان سها) عن الترتيب فترك بعض الأركان (فما) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فان تذكر) المتروك (قبل أن يأتي بمثله أي به) محافضة على الترتيب (والا) بأن لم يتذكره حتى أتى بمثله من ركعة أخرى (تمت) به ركعته لوقوعه في محله ولغا ما بينهما (وتدارك الباقي) من صلاته وفي

وسجد آخرها للسهو ومحل ذلك فيما شملته الصلاة فيجزئته الجلوس وان قوى به الاستراحة والتشهد عن الآخر وان ظنه الاول بخلاف سجدة التلاوة والشكر وسجدتي السهو فانهما لا تقوم مقام السجود لان نية الصلاة لم تشملها العروضا فيها بخلاف جلسة الاستراحة لانها أصلية فيها (ولوتيقن) أو شك (في آخر صلاته ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدة وأعاد تشهد) لوقوعه في غير محله وسجد للسهو (أو) تيقن أو شك في ٢١١ ترك سجدة (من غيرها) أي الركعة الأخيرة

(أو شك فيها) هل هي من الأخيرة أو من غيرها (أي بركة) لأن الناقصة في مسئلة اليقين كملت بسجدة من التي بعدها وإلغا ما بينهما وأخذ بالأسواق في مسئلة الشك وهو جعل المتروك من غير الأخيرة حتى تلزمه ركعة لأنه الاحوط (وان قام الى الركعة الثانية) مثلاً (وقد ترك سجدة) من الاولى أو شك فيها (فان كان قد جلس) قبل قيامه (ولو للاستراحة هوى للسجود) اكتماء بجلوسه لما مر (والا) بأن لم يكن جلس قبل قيامه (جلس مطمئناً ثم سجد) رعاية للترتيب (وان تذكر ترك ركن بعد السلام فان كان النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته) وكذا لو شك فيها (وان كان غيره ما يخفى على صلاته ان قرب الفصل ولم) يأت بتشاف للصلاة كان (بمس نجاسة) غير معفو عنها (و) لكن (لا يضر استدبار القبلة) ان قصر زمنه عرفاً (ولا الكلام) ان قل عرفاً ايضاً لانها قد يحق لان في الصلاة بخلاف ما اذا طال زمن الاول أو

وفي الاصل هنا ما قد يجاب به عن ذلك فراجع به (قوله وسجد آخرها) لان ما أبطل عمده بسجد للسهو ويستثنى منه ما اذا كان المتروك السلام فانه يأتي به ولو بعد طول الفصل ولا سجود للسهو لفوات محله بالسلام المأتي به (قوله ومحل ذلك) أي كون الاتيان بمثل المتروك من ركعة أخرى تتم به الركعة فيما شملته الصلاة ومحلها اذا عرف عن المتروك ومحلها والاخذ باليقين وأتى بالباقي قال في التحفة نعم متى جوز ان المتروك النية أو تكبيرة التحريم بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هذا يتيقن ترك انضم لتجويز ما ذكره وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك اهـ (قوله والشكر) كان هذا على مقابل الاصح وهو جوز الاتيان بها في الصلاة (قوله لم تشملها) قال في المغني تقتضي ان المعتمد ان التسليم الثانية ليست من الصلاة وعليه ان ظن انه سلم الاولى فسلم الثانية فتيقن انه لم يسلم الاولى لم تجزئ الثانية عنها وان نازع في ذلك بعض المتأخرين اهـ واعتمد الشارح في شرح المنهاج والارشاد زاد في التحفة وبذلك يتجه ايضاً ما بحث أنه لو نوى تفلاً لمطلقاً فتشهد اثنائه بنية أن يقوم بعده الى ركعة أخرى أو أكثر ثم بداه أن لا يقوم لم يجزئته ذلك التشهد لانه لم يفعل في محله المتعين له بطريق الاصل اهـ (قوله لانه الاحوط) وان شك في آخر رباعية في ترك سجدة تين جهل موضعهما وجب ركعتان وكذلك الشك في ترك ثلاث سجديات ان لم يترك معها الجلوس بين السجدة تين فان ترك معها الجلوس وجب معها سجدة أو شك في ترك أربع لزمه الاتيان بسجدة ثم ركعتين أو شك في ترك خمس أو ست جهل موضعها لزمه الاتيان بثلاث ركعات أو شك في ترك سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات أو غمان فسجدتان ثم ثلاث ركعات وينت وجه ذلك كله في الاصل (قوله غير معفو عنها) وفي الايعاب في كشف العورة كوطء النجاسة (قوله ان قصر زمنه) قال الخطيب في شرح التنبية وان خرج من المسجد اهـ قال في الايعاب أي من غير فعل كثير متوال كما هو ظاهر اهـ (قوله ان قل عرفاً) قال الشيخ أبو حامد كالثلاث كلمات وابن الصباغ هو قدر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين قال الرافي وكل منهما للتشيل اصلح منه للتحديد وفي الايعاب بعد كلام ابن الصباغ يحتمل أنه يان لا يعرف فلا مخالفة أو هي واقعة حال احتملت وقوع ذلك في زمن قصير أو طويل فلا يستدل بها اهـ

(فصل في سنن الصلاة)

كرر الثاني (وان طال الفصل) عرفاً (استأنف) الصلاة وان لم يحدث فعلاً آخر ولا يقال غابته أنه سكوت طويل وتعمده لا يضر خلافاً لهم فيه لان محله حيث لم يصدر منه شيء غير السكوت وهنا صدر منه السلام وهو مبطل في هذه الصورة لوعلم المتروك فلما جهل جوزنا له البناء ما لم يحصل منه ما يمنعه وهو طول الفصل بين تذكره وسلامه (فصل في سنن الصلاة) وهي كثيرة

(ز) منها أنه (يسن التلطف بالنية) السابقة فرضها ونقلها (قبيل التكبير) ليساعد اللسان القلب ونحوهما من خلاف من أوجب ذلك في كل عبادة تجب لها نية (واستصحابها) ذكر بأن يستحضرها بقلبه إلى فراغ الصلاة لأنه معين على الخشوع والحضور ما حكى بأن لا يأتي عنها فواجب (ورفع اليدين) وإن اضطجع (مع ابتداء) همزة (تكبيرة الاحرام) تكون (كفيه مكشوفة) بل يكره سترها إلا لعذر ومتوجهة (إلى الكعبة) ليقع الاستقبال يطونها (ومفرجة الاصابع) تفريجها وسنالكون لكل عضو استقبال بالعبادة ٢١٤ ولا يميل أطرافها نحو القبلة (و) يسن أن يكون في رفعه (محاذا) أي

(قوله فرضها) المراد بفرضها ما لا بد منه لصحة الصلاة مما سبق من نحو قصد الفعل والمراد بنقلها ما لا يتوقف صحته عليه مما يطلب الاتيان به كعدد الركعات (قوله من أوجب ذلك) هو أبو عبد الله الزبيري ولعل شدة ضعفه أو غلظه من حيث النقل فلا يتأني ندب الخروج منه من حيث المدرك أو يقال أنه ليس علمه مستقلة لانضمامه إلى الأول فهو جزء علمه فخره (قوله ذكر) بضم الذال أي استحضارها في القلب (قوله فواجب) فلونوى قطعها أو ارتد بطلت صلاته (قوله ولا يميل أطرافها) كذلك في شروح الارشاد والعباب له وجرى الخطيب والجمال الرمي على الامالة وفي النهاية عن الازدعي صرح جماعة بذكر اهتلافه وخلافه ووافق عليه الشارح كغيره في رفع الاصبع في التشهد (قوله بين الروايات المختلفة) في الصحيحين وغيرهما كان يرفع يديه يحاذي بهما منكبيه وفي رواية وائل حتى يكونا بحمال منكبيه ويحاذي بهما من أذنيه وفي رواية لمسلم يرفع يديه حتى يحاذي بهما فروعه أذنيه وفي رواية حتى يكونا قريبين من أذنيه قال في الايعاب هي حدوا المنكبين شحمة الاذنين فروعهما أي أعاليهما ثم قال حديث أبي دؤاد يصرح بذلك الجميع (قوله على المعتد) اعتمده الجمال الرمي وغيره أيضا خلافا للروضة (قوله هذه الهيئة كلها) هي رفع اليدين وتكون مكشوفة إلى الكعبة مفرجة الاصابع الخ (قوله لكن الخ) هذا الاستدراك انما هو بالنسبة لانتهاء التكبير مع الرفع فلا يستعمل هنا بل يد التكبير إلى تمام الاثناء كما يوضحه عبارة التحفة وغيرها (قوله الخ) أي ماذا التكبير إلى تمام الاثناء على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يجاوز سبع ألفات (قوله مع انتهاء التكبير) أي عقبه لان انتهاء التكبير يكون مع انتهاء الرفع كما سبق فيكون الخط عقبه كما هو واضح * وعبارة الروضة فرع السنة بعد التكبير خط اليدين الخ (قوله وهو المفصل الخ) في الاسنى بفتح الميم وكسر الصاداه ونظم ذلك بعضهم فقال

فعظم إلى الاجام كوع وما يلي * تخنصره الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم إلى ايهام رجل ملقب * ييوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

ويقال الغبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه (قوله وقيل يبسط الخ) أي من غير قبض فهو وما بعده مقابلان للمعتد ووقع هنا خط أو ضخته في الاصل (قوله أو ينشرها الخ) قال في

مقابلا (بإيهاميه) أي رأسهما (شحمة أذنيه) وبرأس بقية أصابعه أعلى أذنيه ويكفيه منكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشافعي رضى الله عنه بين الروايات المختلفة في ذلك (ويؤتى) رفع اليدين مع آخر التكبير) على المعتد والافضل قرن هذه الهيئة كلها بجميع التكبير ويذهب أن ينظر قبيل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويترك رأسه قليلا (ويرفع يديه) كذلك (عند الركوع) لكن يسن أن يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى (و) عند الاعتدال بأن يكون الرفع مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه (و) عند القيام من التشهد الا قول (للاتباع في الكل) فإذا فرغ من التحريم لم يستدرك الرفع لكرهته بل (خط يديه) مع انتهاء التكبير كما هو (تحت صدره) وفوق سترته للاتباع فهو أولى من ارسالهما بالكيفية ومن ارسالهما ثم ردهما

إلى تحت الصدر (وقبض بكف) يده (الغبي) وأصابعها (كوع) يده (البسرى) وهو العظم الذي يلي

إيهام اليد (وأول الساعد) وبعض الرسغ وهو المفصل بين اليد والساعد وحكمة ذلك أن يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب الذي هو محل النية والاخلاص والخشوع والعبادة أن من احتفظ على شيء جعل يده عليه وقبض يده على أصابعها في عرض المفصل أو يشير بها صوب الساعد

(و) يسن للمصلي (نظر موضع سجوده) في جميع صلاته لانه اقرب الى الخشوع ويسن للاعني ومن في ظلمة أن تكون حالته حالة الناظر محل سجوده (الاعند الكعبة) فينظرها على ما قاله الماوردي ومن تبعه لكن المعتداته بحضرتها لا ينظر الا الى محل سجوده (والاعند قوله) في تشهدده (الا الله فينظر) ندبا (مسجته) يكسر الباء عند ٢١٣ الاشارة بهم الخبر صحيح فيه والامن في صلاة

الخوف فينظر ندبا الى جهة عدوه
لئلا يغتصب (ويقرأ) ندبا في غير
صلاة الجنائزة (دعاء الاستفتاح)
سرا (عقب تكبيرة الاحرام) لكن
يفصل بينهما بسكينة يسيرة للاتباع
ومحله ان غلب على ظنه انه مع
الاشتغال بالافتتاح يدرك الفاتحة
قبل ركوع الامام (ومنه الله أكبر
كبيرا والمجد لله كثيرا وسبحان الله
بكرة وأصيلا) ومنه المجد لله حمدا
كثيرا طيبا مباركا فيه ومنه وجهت
وجهي للذي فطر السموات الخ
وغير ذلك للاحاديث الصحيحة في كل
ذلك ويسن أن يقول في الاخير
وأنا من المسلمين وانما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقول في بعض
الاحيان وأنا أول المسلمين لانه
أول مسلمي هذه الامة (ويشوت)
دعاء الافتتاح (بالتعوذ) فلا يندب
له العود اليه لقوات محله
(و) يفتوت (بجلوس المسبوق مع
الامام) كذلك فلو سلم قبل أن يجلس
لم يفت (ولا) يفتوت (بثأمينه معه)
أي مع امامه لانه يسير (و) يسن
(التعوذ سرا قبل القراءة) ولو في
صلاة جهرية بالشروط السابقة
في دعاء الاستفتاح لقوله تعالى فاذا
قرأت القرآن أي اذا أدت قراءة

التحفة يظهر ان الخلاف في الافضل وان أصل السنة يحصل بكل (قوله موضع سجوده)
جرى الخطيب في المغني على انه في الجنائزة ينظر اليها وضعفاه في التحفة والنهاية وفي مبحث
القنوت من التحفة بحث انه في حال رفع اليدين ينظر اليهما التعذر حينئذ الى موضع
السجود ومحله ان أصمعهما لان فرقهما اه (قوله نذر صحيح فيه) قال في الامداد والظاهر
ان ندب نظرهما ما دامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود اه ومثله النهاية قال الحلبي
في حواشي شرح المنهج وتقدم انه يديم ارتفاعها الى القيام أو السلام (قوله الى جهة
عدوه) كذلك النهاية وزاد فيها من صلى على نحو بساط مصور عم التصوير مكان سجوده
فيسن له أن لا ينظر اليه (قوله يسيرة) ضبطت بقدر سبحان الله تحفة (قوله وأنا من
المسلمين) ويجوز وأنا أول المسلمين لكن ان قصد لفظ الآية وهذا الاخير افضل أدعية
الافتتاح كما في التحفة وغيرها (قوله بالشروط السابقة) هي أن يغلب على ظنه انه مع
الاشتغال به يدرك الفاتحة قبل ركوع امامه وأن لا يشترع في البسلة هنا ولو سهوا
وأن لا يدرك الامام في غير القيام ما لم يسلم قبل أن يجلس زاد في التحفة أن لا يضيئ الوقت
بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به قال في الامداد بل قد يجزى أو أحدهما عند قنوت
الوقت واستندوا من الشروط السابقة في الاستفتاح صلاة الجنائزة فيسن فيها التعوذ ودون
الافتتاح واستثنى في الامداد الجلوس مع الامام لانه مدفوت ادعاء الاستفتاح لا التعوذ
قال لانه للقراءة ولم يشترع فيها اه وذكرت في الاصل هنا كلاما طويلا فراجعه منه ان
أردته (قوله ويسن الخ) أي التعوذ (قوله اذا سجد للتلاوة) قال في التحفة لقرب المنفصل
قال سم العبادي في شرح أبي شجاع قضيته انه لو طال تعوذ اه وفي التحفة أيضا وكسجود
التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة بخلاف ما اذا سكنت اعراضا أو تكلم بأجنبي وان قل وألحق
بذلك امادة السوالم اه (قوله أي استجب) فهو اسم فعل بمعنى استجب وهو مبني على
الفتح مثل كذب وأبى ويسكن عند الوقف قال في التسهيل وحكمها أي أسماء الافعال
غالبا في التعدي واللزم حكم الافعال اه قال الشوري قالوا وخرج بغالبا آمين فانه
بمعنى استجب وهو متعدونه اه أي بدليل أنه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا
وفي الايعاب للشارح أن خرج الطبراني عن وائل بن حجر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل الصلاة فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات ويؤخذ منه انه
يندب تكرير آمين ثلاثا حتى في الصلاة ولم أر أحدا صرح بذلك اه (قوله عقب) بعين
مفتوحة وقاف مكسورة بعدها باء موحدة ويجوز ضم العين والقاف وأما عقيب بياء

شيء منه فاستعد بالله من الشيطان الرجيم أي قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهذه أفضل صيغة الاستعاذة (و) يسن (في كل
ركعة) كالقيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوف لانه مأموه للقراءة وهي في كل ركعة ولا تسن اعادته اذا سجد للتلاوة ويسن
لعاجز أن يبالذ كر بدل القراءة (و) يسن لكل قارئ (التأمين) أي قول آمين أي استجب (بعد) أي عقب (فراغ الفاتحة)

أو بدلها للاتباع في الصلاة
وقيس بها خارجها ويسن
تخفيف الميم مع المد وهو الافصح
الاشهر ويجوز القصصان شدد
مع المد أو القصص وقصد أن يكون
المعنى قاصدين اليك وأنت
أكرم من أن تخيب قاصدا لم تبطل
(و) يسن للمأموم وغيره (الجهريه
في الصلاة) (الجهريه) والاسرار
به في السرية اتباعا في المأموم
لفعل جماعة كثيرين من الصحابة
رضوان الله عليهم أجمعين وقيس
بالمأموم غيره (و) يسن (السكوت)
لحظة لطيفة (بين آخر الفاتحة
وآمين) لتمييز عن القرآن (وبين
آمين والسورة) كذلك
(ويطولها) أي هذه السكتة التي
بين آمين والسورة (الامام) ندبا
(في الجهرية بقدر الفاتحة) التي
يقرؤها المأموم ليتفرغ لسماع
قراءته

(قوله وكذلك الامام والمنفرد)
وانما صرح الشارح بالمأموم لانه
الذي يحتاج للتنبيه عليه للخلاف
فيه بخلاف الامام والمنفرد
وعبارة التحفة ويجهر به ندبا
الجهريه الامام والمنفرد قطعاً
والمأموم في الاظهر وان تركه
امامه انتهت قاله في الاصل

قبل الباء فلفظة قليلة أسنوى * وفي حواشي الشوبري على شرح المنهج مانصه (تنبيه)
عقب بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف الاول يقال لما بعد التسكئة
والثاني لما قرب منها يقال جاء عقب الشهر بالوجهين قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري
في كتاب الحارين اه وفي التحفة أفهم عقب قوات التأمين باللفظ بغيره ولوسموا كما
في المجموع عن الاصحاب وان قل نعم ينبغي استثناء رب اغفر لي للخبر الحسن أنه صلى الله
عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد
السكوت المستنون وينبغي أن محله ان طال نظير ما مر في الموالة الى أن قال يتجه فوته
بالركوع ولو فوراً وقال القليوبي لا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر رب اغفر لي
لو روده ويدل له قولهم انه من أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه اه (قوله أو بدلها)
في الایعاب للشارح ولو ذكر او ان لم يتضمن دعاء نظر الكونه بدلا وهو يعطى حكم المبدل
وان لم يوجد فيه بعض خصوصيات المبدل عنه الخ وفي الامداد هو الوجه وفي فتح الجواد
ولو ذكر الادعاء فيه على ما فيه وفي التحفة ومثلها بدلها ان تضمن دعاء اه قال القليوبي
ولو من أوله واطلق الخطيب نقلا عن ظاهر كلامهم عدم التأمين وهو أحد احتمالين
في العباب فهي ثلاثة آراء ولعل التوسط أولى (قوله وقصد الخ) قال في التحفة لتضمنه
الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم يردشياً اه وقال القليوبي لا يضر الاطلاق على
المعتمد اه وهو موافق لما في شرح العباب للشارح قال في الایعاب قضية كلام القمولى
حرمة التشديد وان الخلاف انما هو في الابطال وفيه نظر وفي الامداد المتد مع التشديد
والقصص مع التشديد اذ ان وفي المغنى انه لحن قال بل قيل انه شاذ منكر اه (قوله
للمأموم) أي لقراءة امامه لا لقراءة نفسه وكذلك الامام والمنفرد لقراءة أنفسهم ما بدلا
خلاف وبحت في التحفة انه لا يسن للمأموم الا ان سمع قراءة امامه قال وليس لنا ما يسن
فيه تحرى مقارنة الامام سوى هذا اه * وفي المغنى فائدة يجهر المأموم خلف الامام في
خمسة مواضع أربعة مواضع تأمين يؤمن مع تأمين الامام وفي دعائه في قنوت الصبح وفي
قنوت الوتر في النصف الثاني من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذا فتح
عليه اه قلت وينبغي أن يزاد سادس وهو ما سيأتى من سؤال الرحمة عند قراءة آياتها الى
آخر ما يأتي فقد صرح المصنف ان المأموم يجهر بذلك في الجهرية وقول المغنى واذا فتح
عليه ان أراد ما يشمل سائر ما يغلط فيه الامام كالقيام لركعة زائدة والافهونان وينبغي
أن يزاد على ذلك الجهر بنحو تكبيرات الانتقالات من مبلغ احتيج اليه (قوله والامرار
به) اي بالتأمين في السرية الا ان جهر فيها الامام فيجهر به المأموم كما اعتمد به الجاهل الرملى
في شرح البهجة واقتضاء كلام الشارح في التحفة (قوله وقيس بالمأموم غيره) قد صح
من طرق كثيرة عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالتأمين ورواية شعبة
عنه انه خفضه به خطأ كما قاله البخارى وحينئذ فالذى بالقياس انما هو المنفرد فقط وقد نبه

ويشتغل في سكوتة هذا يذكر أو قرآن وهو أول لكن يظهر أنه إذا اشتغل بالقرآن راعى فيها بقراءة جهرا كونه مع ما قرأه سرا على ترتيب المصحف وكونه عقبه لأن ذلك مندوب (و) يسن السكوت لحظة لطيفة أيضا (بعد فراغ السورة) وقبل الركوع ليميز بينهما ويسن سكتة لطيفة أيضا بين التحريم والافتتاح وبينه وبين التعوذ ويه ٢١٥ وبين القراءة وكلها مع ما ذكر سكتات خفيفة إلا

التي ينتظر فيها المأموم وليس في الصلاة سكوت مندوب غير ذلك (و) يسن لكل مصل بالقيء ألا في في المأموم (قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة غير الفاتحة) آية فأكثر للاتباع بل قيل بوجوب ذلك والاولى ثلاث آيات وقضية كلامه حصول أصل السنة بأقل من آية وينبغي حمله على حصول أصل السنة (و) يسن السورة (في) ركعتي (الصبح) والجمعة والعيد وغيرها مما يأتى (و) في (الاولتين من سائر الصلوات) ولو فلا للاتباع في المكتوبات وقيس بها غيرها وقراءة صلى الله عليه وسلم في غير الاولتين لبيان الجواز نعم المسبوق اذا لم يدرك السورة فيما لحقه مع الامام يقضيها فيما يأتى به بعد سلامه أما الفاتحة فلا يتأذى بها اذا كررها أصل سنة السورة لان الشيء الواحد لا يتأذى به فرض ونقل مقصودان في محل واحد ولو اقتصر المتنقل على تشهد واحد سن له السورة في الكل أو أكثر سنت له فيما قبل التشهد الاول (الا المأموم اذا سمع الامام) أى قراءته فلا تسن له حديث - دستور المصالح من النهي عن ذلك أما لو لم يسمعها أو سمع صوتا لا يفهمه فتسن له السورة

على ذلك الشارح في الامداد (قوله بذكر) نقل عن السرخسي واستحسن اللهم باعديني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطايي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطايي بالماء والثلج والبرد انتهى وهو ثابت في الصحيحين في دعاء الافتتاح (قوله بالقيء ألا في الخ) هو كونه لم يسمع قراءة الامام (قوله بل قيل بوجوب ذلك) نقل القول به عن عمر بن الخطاب وعن أحمد بن حنبل وغيرهما (قوله ثلاث آيات) علمه في المغني وغيره بقوله لاجل أن يكون قدراً أقصر سورة اه وهذا لاوافق المعتمدان البسملة آية من كل سورة والالفاظ الاولى أربع آيات فخره (قوله بأقل من آية) وكذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والمنهج وقيد الشارح ذلك في شروح المنهاج والارشاد والعباب بما اذا افاد وكذلك الجمال الرمي في شرح البهجة وعبر في الاسنى بقوله قراءة شيء من القرآن غير الفاتحة ولو آية ونحوه المغني وفي فتح الجواد وغيره ونحوه شرح البهجة للجمال الرمي يحصل أصل السنة بقراءة البسملة لا بقصد ادائها التي أول الفاتحة وفي الاعباب لا فرق بين أن يقصد كونها غير التي في الفاتحة أو يطلق الخ وفي فتح الجواد وغيره حصولها بتكرير سورة واحدة في الركعتين ويكره تركها رعاية لموجبها انتهى (قوله ولو نقلنا) سيأتي حكم ما بعد الاولتين منه في كلامه (قوله في غير الاولتين) في شرح العباب له لو فرغ المأموم من الفاتحة قبل الامام في الاخيرتين قرأ السورة (قوله اذا لم يدرك السورة الخ) أما اذا أدركها نحو بطة قراءة الامام قراها المأموم معه فان لم يقرأها معه مع التمكن منها فأتى ولا يأتى به بعد سلام الامام قال في التحفة ويوجه بأنه لما تمكن فتركه عدم قصره فلم يشرع له تداركه (قوله فلا يتأذى بها الخ) محله كما في شروح المنهاج والارشاد والعباب له اذا كان يحفظ غيرها والاحسب وهو كذلك في الاسنى والمغني وشرح البهجة للجمال الرمي وغير ذلك (قوله لان الشيء الواحد الخ) هذا التعليل لم يظهر للفقير وجهه مع وجوده في كلام غير الشارح أيضا لانها مع التكرار ليست شيئا واحدا فتأمل به بانها ما قد سبق آنفا حصولها بالبسملة لا بقصد ادائها التي أول الفاتحة وبشكر سورة واحدة في الركعتين ثم رأيت في شرح العباب للشارح لانه خلاف ما وردت به السنة وجرى ان الخلاف في البطالان به ولان الشيء الواحد لا يؤدى به فرض ونقل في محل واحد واعترضه الاسنوي بأن محله ان سلم في الذي لم يتكرر ثم نقل عن شارح التيجيز خلافا واعتمد الخ وحينئذ فلتسكن العلة ما سبق من انه خلاف السنة ومن جرى ان الخلاف في البطالان وقياس ما تقدم في البسملة لو قال الحمد لله رب العالمين ولم يقصد الذي في الفاتحة يحصل له بذلك أصل السنة وهو ظاهر (قوله قد يزيد ثوابه الخ) نبه بقده على أنه قد يكون بالعكس ونظيره سكنى المدينة فانه مقصود بالنسبة لسكنى مكة

(وسورة كاملة أفضل من البعض) من طويله وان طال لما فيه من الاتباع الذي قد يزيد ثوابه على ثواب زيادة الحروف ولا اشتغال السورة على مبدأ ومقطع ظاهرين بخلاف البعض

هذا ان لم يرد الاقتصار عليه والا كقراءة آتبي البقرة وآل عمران في سنة الصبح والقرآن جميعه في التراويح كان البعض أفضل
(و) يسن (تطويل قراءة الركعة الاولى) على الثانية الاتباع ولان التشاط فيها أكثر ثم قد يطلب تطويل الثانية على الاولى لوروده
فيها كسج وهل أتاك في نحو الجمعة وليحق نحو المرحوم (و) يسن (الجهر) بالقراءة (غير المرأة) والخنثى أماهما (بحضرة الاجازة)
فيسن لهما عدم الجهر خشية الفتنة وبحضرة نحو المبحر فيسن لهما الجهر لكن دون جهر الرجل وسنة الجهر تكون (في ركعتي)
الصبح وأتق العشاءين) أي المغرب والعشاء (و) في (الجمعة حتى في) ركعة المسبوق التي يأتي بها (بعد سلام امامه وفي العيدين
والاستسقاء والخسوف) للقمر (والتراويح والوتر ٢١٦ بعدها) للاحاديث الصحيحة في أكثر ذلك وبالقياس في غيره (و) يسن

على الراجح وان كان صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وهذا الذي جرى عليه الشارح هنا
جرى عليه شيخ الاسلام في شروح المنهج والبهجة والروض وأتق الشهاب الرملي بأنه
أفضل من قدرها واعتمده الخطيب والجمال الرملي والقلوبي وغيرهم واقضى كلام
الشارح في الصحة والايحاب وشرحي الارشاد أن السورة أفضل من حيث الاتباع
والاطول أفضل من حيث كثرة الحروف ونقل في الايعاب أن لكل منهما ترجيحاً من
وجه لكن ميل كلام الشارح الى تفصيل السورة مطلقاً (قوله يرد) بفتح الياء وكسر الراء
(قوله آتبي البقرة وآل عمران) الاولى قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا من السماء من القرآن
قل يا أهل الكتاب نعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الى مسلمون (قوله كان البعض أفضل)
أي من سورة لم ترد أما الواحدة كالكافرون والاخلاص في سنة الصبح أيضاً فهما أفضل
من آتبي البقرة وآل عمران فيها فتنبه له (قوله على الثانية) قال الشهاب القليوبي بأن
تكون الثانية على النصف من الاولى أو قريبة منه كما في الخادم اهـ (قوله في نحو الجمعة)
أي كالعيد (قوله لغير المرأة والخنثى) أي وغير المأموم ولو قضى فاتة ليل نهار أسرى
أو عكسه جهر الا العيد فيجهر فيها مطلقاً (قوله العشاءين) ليس فيه تسمية المغرب عشاء
حتى يكره لانه من باب التغليب انتهى امداد (قوله فنحو العيد الخ) كأن مراده اذا قضاه
ليلاً كلام المصنف في نوافل الليل فلا يناسبه التقرب عليه بالعيد (قوله المفصل) قال
في الاسنى سمي مفصلاً لكثرة الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المقسوخ فيه اهـ (قوله من
الحجرات) اختلاف في أول المفصل على عشرة أقوال الراجح منها ما ذكره الشارح قال في
الامداد جعته في بيتين مع بيان الراجح وزيادة حديث يؤذن بعظم شأن المفصل فقلت

مفصل حجرات وقيل قتالها * يس وملاك ثم فتح وجائسه

فقاف ضحى صف وسج عاشر * وجاء وأعطي المفصل نافله

اهـ (قوله الى عم الخ) أقره كثيرون منهم السيموطي في مختصر الروضة والاشعوني في بسط
الانوار والمحلى في شرح المنهاج والشهاب الرملي في شرح نظم الزبد وجزم به ولده في شرح
البهجة وغيرهم (قوله وفيه نظر) كذلك في شرحي الارشاد وشيخ الاسلام في شرح تنقيح

(الاسرار في غير ذلك) كذلك
أيضاً (و) يسن (التوسط في
نوافل الليل المطلقة بين الجهر
والاسرار) ان لم يخف رياء أو
تشويشاً على نحو مصل أو طائف
أو قارئاً أو نائم ولا أسر والتوسط
أن يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد
من فعله صلى الله عليه وسلم وخرج
بالمطلقة المقيدة بوقت أو سبب
فنحو العيدين يندب فيه الجهر
كما هو ونحو الرواتب يندب فيه
الاسرار وحسب الجهر أن يكون
بجيت يسمع غيره والاسرار أن
يكون بجيت يسمع نفسه (و) يسن
قراءة قصار المفصل في المغرب
وطواله) بكسر أوله ونحوه بالنسبة
(للمنفرد وامام محصورين رضوا)
بالتطويل (في الصبح وفي الظهر
يقرب منه) أي مما يقرأ في الصبح
(وفي العصر والعشاء بأوساطه)
للاتباع قال ابن معن وطواله من
الحجرات الى عم ومنها الى الضحى
أوساطه ومنها الى آخر القرآن
قصاره ونحوه نظر وان كان قول

المصنف (كالشمس ونحوها) يوافقه والمنقول كما قاله ابن الرفعة وغيره أن طواله كقاف والمرسلات وأوساطه الباب

كل جمعة وقصاره كصورة الاخلاص وأشار بقوله للمنفرد الخ أن طوالة وكذا أوساطه لا تسن الا للمنفرد وامام محصورين بمسجد
غيره طرق لم يطرأ غيرهم وان قل حضوره رضوا بالتطويل وكانوا أحراراً ولم يكن فيهم متزوجات ولا أجراء عين والا اشترط اذن السيد
والزوج والمستأجر فان اختلف شرط من ذلك ندب الاقتصار في سائر الصلوات على قصار المفصل ويكره خلافه خلافاً
لما ابتدعه جهلة الأئمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر ذكر الصلاة فلا يسن للامام تطويلها على
أدنى الكمال فيها الا بهذه الشروط والا كره

(و) يسن (في أولى صبح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكما له صلى الله عليه وسلم في سنن المداومة عليهم ما ولا تنظر الى قول يسن الترتل في بعض الايام لان العامة قد تعتقد وجوبهم ما خلافا لبعضهم ولوضاق الوقت عنهم ما فسورتان قصيرتان أفضل من بعضهما على الاوجه وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة ليلة الجمعة بالجمعة والمناقض وفي مغربهم بالكافرون والاخلاص فيكون ذلك سنة ويسن الكافرون والاخلاص أيضا في سنة الصبح والمغرب والطواف والاحرام والاستخارة وفي صبح المسافر وان قصر سفره أو كان نازلا (و) يسن (سؤال الرحمة) بخو رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (عند) قراءة (آية رحمة والاستعاذة) بخو رب أعذني من عذابك (عند) قراءة (آية عذاب) فحوققت كلمة العذاب على الكافرين (و) يسن (التسبيح عند قراءة (آية التسبيح) فحوقسبح باسم ربك العظيم (و) يسن (عند) قراءة (آخر) سورة (والتين وآخر) سورة (القمامة) أن يقول (بلى) وأنا على ذلك من الشاهدين (و) عند قراءة (آخر) سورة ٢١٧ (المرسلات) آمنا بالله يفعل ذلك الآمام) والمنفرد لقراءة نفسه (والمأموم) لقراءة

امامه أو نفسه حيث سنت له وغير المصلي لكل قراءة منهما (و) يسن (ويجهران) أي الامام والمأموم وهذا المنفرد (به) أي بما ذكر (في الجهرية) كما في المجموع (و) يسن لكل مصل (التكبير للانتقال) من ركن الى آخر فيكبر للركوع والسجود والرفع منه ومن التشهد الاول ويسن ابتداءه عند أول هويته أو رفعه (ومده الى الركن الذي بعده) وان جلس للاستراحة للاتباع ولا يخلو بجزء من صلاته عن الذكر والمد المذكور انما هو على لام الجلالة (الا في الاعتدال) ولولائنا قيام الكسوف (فيقول) اماما كان أو منفردا أو أموما مبلغا أو غيره (سمع الله لمن حمده) للاتباع

الباب وأورده الخطيب في المغني بالفظ قيل واقتصر على ذكره في التحفة لكن مع التبري منه فقال على ما اشتهر (قوله ألم تنزيل) برفع اللام وأفتحها حكاية للتلاوة ولو كانوا غير محصورين كما في نهاية الجبال الرملى وتبعه عليه القليوبي والشوبري والخلبي وغيرهم (قوله على الاوجه) اعتمده في التحفة وشرحه الارشاد أيضا وأقره شيخ الاسلام في الاسنى الفارق وغيره على قراءة ما أمكن منها ولولا آية السجدة وكذا في الاخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا لسنة اه وكذلك الخطيب في شرح التبيين قال في النهاية وهو المعتقد وان نوزع فيه (قوله وفي صبح المسافر الخ) في التحفة أن المعوذتين أولى في صبحه (قوله حيث سنت) أي القراءة له أي المأموم خرج ما اذا سمع قراءة الامام فلا تسن له قراءة السورة (قوله وان جازم للاستراحة) وفي الاسنى والمغني لا تنظر الى طول المدة وكذلك أطلق الشارح في شروح العباب والارشاد وشيخ الاسلام في شرح البهجة والشهاب الرملى في شرح الزبدوسم العبادى في شرح أبي شجاع قال في التحفة لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات الخ فيحمل ذلك الاطلاق على هذا التقييد (قوله لمن حمده) أي في الاتصاف للاعتدال وسبأ في قريه ما يقوله اذا استوى قائما

(فصل في سنن الركوع)

(قوله ونصب ساقيه) قال في الروضة ولا يثنى ركبتيه زاد في التحفة لقوات استواء الظهر به (قوله مع تفرقة ههما) أي الركبتين قدر شبر (قوله للقبلة) أي لجهتها (قوله وعصى) زاد الشافعي في مسنده وشعري وبشري (قوله قدى) بكسر الميم وسكون الياء مفرد ولا يصح هنا التشديد على أنه مثنى افقد ألف الرفع والالقال قدماى وهى مؤنثة فيجوز في استعمل اثبات الناء وحذفها

٢٨ بافضل ل أي تقبل الله منه حمده ويحصل أصل السنة بقوله من حمده الله سمعه *(فصل) في سنن الركوع (ويسن في الركوع مده الظهر والعنق) حتى يستويا كما صفيحة للاتباع فان ترك ذلك كره (ونصب ساقيه ونخذه) لانه أعون على مده الظهر والعنق (و) يسن فيه أيضا (أخذ ركبتيه بيديه) مع تفرقة ههما (وتفريق الاصابع) للاتباع ويسن كونه تفرقة وسطا (وتوجيه القبلة) لا يمتنع ولا يسر لانها أشرف الجهات (ويقول سبحان ربى العظيم وبحمده) ويحصل أصل السنة بمزولة بخوسبحان الله (و) قوله ذلك (ثلاثا) نغمسا فسمعا فتسعا فاحدى عشرة (أفضل) للاتباع (ويزيد المنفرد) ان شاء (و) كذا (امام) جمع (محصورين رضوا بالتطويل) بالشروط السابقة والاقتصر على التسبيح ثلاثا (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعى وبصرى ونفسى وعظمى وعصى وما استقلت به قدى) أي جملة وهو جميع الجسد فيكون من ذكر العام بعد الخاص (لله رب العالمين) تأكيده لقوله لك وذلك للاتباع

(فصل) في سنن الاعتدال (ويسن اذا رفع رأسه للاعتدال أن يقول) عند بدء الرفع (سمع الله من حمده) اماما كان أو غيره كما مر (فاذا استوى قائما قال ربنا ٢١٨ لك الحمد) أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو لك الحمد أو لك الحمد أو لك الحمد

(فصل في سنن الاعتدال)

(قوله ربنا لك الحمد) زاد في التحقيق جدا كثيرا طيبا مباركا فيه (قوله بالرفع) أي صفة أو خبر مبتدأ محذوف وبالنصب وهو المعروف في روايات الحديث حال أي ماثلة بتقدير تحسبها اه (قوله بتقدير كونه جسما) قال القليوبي أي من نور كما أن السموات تقدر جسما من طلبة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضا اه فيكون قوله بتقدير كونه الخ قبل الرفع والنصب (قوله أي يا أهل الثناء) أشاربه إلى أنه منصوب على التداء لانه مضاف واقتصر عليه لقول المجموع أنه المشهور والافق التحفة وغيرها يجوز الرفع بتقدير أنت اه أي فيكون خبر مبتدأ محذوف (قوله العظمة) خبر الشوبرى في حواشي شرح المنهج بقوله الشرف الواسع اه (قوله مبتدأ) قال القليوبي ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أي هذا القول أحق بخولاه الله كثرأ وخبر عن الحمد ولك خبر أول أو متعلق بالحمد وعبارة الشوبرى أحق بمبتدأ ويحتمل أن يكون خبر القول ربنا لك الحمد الخ (قوله معترضة) أي بين المبتدأ وخبره وأورد عبد باعبار كل من جهة لفظه قال السبكي لم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان المقصد أن يكون الخلق أجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد (قوله الحمد) بفتح الجيم على الصحيح وجوز جماعة الكسرة قال في الإيعاب أي الاسراع في الهرب أو الاجتهاد في العمل اذا النفع انما هو بالرجة وفي التحفة في رواية حق بلا همزة كذا بلا واو والخبر قال العبد وكذا الخ يدل من ما اه (قوله وهو إلى من شيء بعد) أي الذكر الراتب واعتد هذا في التحفة وشرحي الارشاد واعتد في الإيعاب أنه لا يزيد على سماع الله من حمده ربنا لك الحمد وقال الجلال الرملي في النهاية يمكن حمل الاول على المنفرد وامام من مر والثاني على خلافه اه وبه يجمع بين الكلامين وقد ذكرت عبارة الإيعاب في الاصل فراجعها منه ان أردتها (قوله ان قصده) قال في الاسنى فان لم يكن فيها معنى الدعاء كتبت أو فيها معناه ولم يقصد بها القنوت لم يجزه اه ونحوه المغنى والتحفة والنهاية وغيرها (قوله وبدعاء محض) في النهاية للجمال الرملي يشترط في بدله أن يكون دعاء وثنا كما قاله البرهان البيجورى وأفتى به الوالد اه فهو مخالف في ذلك للشارح وعبارة الإيعاب للشارح يكفي الدعاء فقط لكن بأمور الآخرة أو أمور الدنيا اه (قوله أي معهم) زاد عليه في التحفة لا تدرج في سلكهم أو التقدير واجعاى مندرجافين هديت وكذا في الاثنى بعده الخ (قوله لخبر فيه) رواه الترمذى وحسنه وهو لا يؤم عبد قومافخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم (قوله الا اتى وردت الخ) قال في التحفة وهو كثير بل قال بعض الحفاظ ان أدعيته كلها بلفظ الافراد ومن غمة تجرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وفرق بأن السلك أمورون بالدعاء الانبياء فان المأموم يؤمن فقط الخ وورد الجمع في القنوت

الحمد ربنا أو الحمد لربنا للاتباع (مل السموات) بالرفع والنصب أي ماثلة بتقدير كونه جسما (ومل الارض ومل ما شئت من شيء بعد) أي كالسكرى والعرش وغيرها مما لا يعلمه الا الله (ويزيد المنفرد) وامام محصورين وضوا بالتطويل بالشروط السابقة (أهل) أي يا أهل (الثناء) أي المدح (والحمد) أي العظمة (أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكذا الخ) جلة معترضة (لامانع) خبر (لما أعطيت ولا معطى لمانعت ولا ينفع ذا الجسد) أي صاحب الغنى (منك) أي عندك (الحمد) أي الغنى وانما ينفعه ما قدمه من أعمال البر وذلك للاتباع (و) يسن (القنوت في اعتدال ثانية الصبح) بعد الذكر الراتب وهو إلى من شيء بعد لما صحت أنه صلى الله عليه وسلم ما زال يفتى حتى فارق الدنيا ويحصل أصل السنة بآية فيها دعاء ان قصده وبدعاء محض ولو غير مأثور ان كان باخروي وحده أو مع دينوى (وأفضله) ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وهو (اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت) أي معهم (وبارك لي فيما أعطيت وفقني شئ ما قضيت فانك) زيادة الفاء فيه أخذت من

ورودها في قنوت الوتر (تقضى ولا يقضى عليك وانه) في الواو هناما ذكر في الفاء (لا يذل من والته ولا يعز من عاديت في تباركت ربنا وتعاليت) ولا بأس بزيادة (فلك الحمد على ما قضيت استغفر لك وأتوب إليك ويأتى الامام به بافظ الجمع) وكذا سائر الاذكار لخبر فيه الا اتى وردت بصيغة الانفراد نحو

في رواية صحيحة للبيهقي حملت على الامام فتخلص أن المأثور يأتي به كما ورد وان المخترع يكره
 أن يخص نفسه به (قوله رب اغفر لي الخ) سيما في كلامه في الجلوس بين السجدين
 (قوله وصحبه) سئل عن هذا ابن زياد البجلي فاجاب بكلام طويل حاصله عدم استحباب ذكر
 الصحب في القنوت قال ولم يصرح باستحباب ذلك فيه احد قال ولا يقاس على الآل الخ
 وفي النهاية للجمال الرمي اعتماد ذكر الصحب في القنوت فراجعها من الاصل (قوله كرفع
 البلاء عنه الخ) اضطر في هذا الكلام الشارح اضطر بايجابا كما بينته في الاصل وغيره
 في شرح التنبيه للخطيب وهل يقلب كفيه عند قوله في القنوت وقفي شرما قضيت أم لا أفتى
 شيخنا الشهاب الرمي بأنه لا يسن اه زاد عليه في المغني أي لان الحركة في الصلاة ليست
 مطلوبة اه وفي حواشي المنهج للشويزي مانصه قضيته أن يجعل ظهرها الى السماء عند
 قوله وقفي شرما قضيت قال شيخنا في شرحه ولا يعترض بان فيه حركة وهي غير مطلوبة
 في الصلاة اذ محله فيما لم يرد ولا يرد ذلك على اطلاق ما أفتى به الوالد اتفاقا ذلك كلامه مخصوص
 بغير تلك الحالة التي تقلب اليد فيها وسواء فيمن دعا لرفع بلاء في سن ما ذكر امكن ذلك البلاء
 واقعا أو لا كما أفتى به الوالد اه مانقله الشويزي عن الجمال الرمي وهو كذلك في نهايته لكنه
 لم يصرح بانه في خصوص قوله وقفي شرما قضيت كما نقله الشويزي وفي حواشي المنهج
 للحلي قوله ان دعا برفعه أو عدم حصوله كما أفتى به والشيخنا وعليه فيرفع ظهره ما عند
 قوله وقفي شرما قضيت اه ويؤيده ما في فتاوى الجمال الرمي وهو هل يطلب قلب كفيه
 في الدعاء برفع بلاء ولو في الصلاة أجب نعم اذا اطلاقهم شامل لها وان كان مبني الصلاة على
 الكذب هذا وارد فتسك بعموم ورود اه بحرفه قال عبد الرؤف في شرح مختصر ايضاح
 المناسك للشارح الظاهر الصاق احدهما بالآخر كما أفتيت به وبينت وجهه في الفتا اه
 وفي فتاوى الجمال الرمي تحصل أصل السنة بكل منهما والضم أولى اه وفي التحفة
 وانهاية التخيير بين الضم والتفريق (قوله ولا يسن مسح الوجه) أما خارج الصلاة
 فيسن على المعتد كما سيأتي الجزم به في كلامه في فصل الذكركعب الصلاة (قوله والجهر به)
 أي يسن الجهر بالقنوت (قوله مطلقا) كذلك التحفة وغيره اه وفي النهاية يسن الجهر
 لقنوت النازلة مطلقا للامام والمنفرد ولو سرية كما أفتى به الوالد واعتمده الحلي والشويزي
 وغيرهما (قوله فيؤمنن لها) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما وأفتى به الشهاب الرمي
 وفي شرح البهجة للجمال الرمي ويخير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين اتيانه
 بها وبين تأمينه ولو جمع بينهما ما فهو أحب اه وهذا فيه العمل بالآيتين فلعله أولى وفيه
 أيضا لو قال في قوله فانك تقضي ولا يقضي عليك صدقت وبررت لم تبطل وفارق ما مر
 في الاذان بان مشاركة المأموم للامام مطلوبة ولا كذلك المصلي للمؤذن اه واعتمده
 في النهاية وغيره وفي التحفة تبطل به صلانه (قوله ان لم يسمع) في التحفة والنهاية لاسرار
 الامام به أو نحو بعد أو صم أو سمع صوتا لم يفهمه (قوله ويقتت ندبا الخ) بحث الشارح

رب اغفر لي الى آخره بين
 السجدين (ويسن الصلاة)
 والسلام على النبي صلى الله عليه
 وسلم وآله وصحبه (في آخره)
 لا اتباع في الصلاة وقياسا في الباقي
 (ورفع اليدين) مكشوفتين الى
 السماء (فيه) أي ولو في حال الثناء
 كسائر الادعية ويجعل فيه وفي غيره
 ظهر كفيه الى السماء ان دعا لرفع
 بلاء وقع وعكسه ان دعا لتحصيل
 شيء كرفع البلاء عنه فيماني من
 عمره ولا يسن مسح الوجه به ما عقب
 القنوت بل يكره مسح نحو الصدر
 (والجهر به للامام) في الجهرية
 والسرية للاتباع وليكن الجهر
 به دون الجهر بالقراءة أما المنفرد
 فيسره مطلقا (وتأمين المأموم)
 جهر اذا سمع قنوت امامه (للدعاء)
 منه ومن الدعاء الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيؤمنن لها
 (ويشاركه في الثناء) سرا وهو
 فانك تقضي ولا يقضي عليك الخ
 في قوله سرا أو يقول اشهد أو بلى
 وأنا على ذلك من الشاهدين أو نحو
 ذلك أو يستمع والاول أولى (و) يسن
 (قنوته) سرا (ان لم يسمع قنوت
 امامه) كبقية الاذكار والدعوات
 التي لا يسمعها (ويقتت) ندبا (في)
 اعتدال الركعة الاخيرة من
 (سائر) أي باقي (المكتوبات للنازلة)
 اذ انزلت بالمسلمين أو بعضهم

ان عاذة فقه علمهم كالعالم والشجاع والخوف من فحوه دورول من المسكين والقحط والجراذ والوباء والطاعون ونحوها لما صح
 أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك شهر الدفع ضرره ودوه عن المسكين ونحوه بالسكرتوية المنقل والمنذورة وصلاة الجنائز فلا يسن فيها
 * (فصل) * في سنن السجود (وبسن ٢٢٠ في السجود وضع ركبتيه) أولا للاتباع وخلافه منسوخ على ما فيه (ثم يديه ثم جبهته

وأذنيه) معا ويسن كونه (مكشوقا)
 قياسا على كشف اليدين ويكره
 مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع
 الاثني (و) يسن فيه أيضا (مخافة
 الرجل) أي الذكر ولو صيد بشرط
 أن يكون مستورا (مرفقيه عن
 جنتيه وبطنه عن فخذه) وتفريق
 ركبتيه (ويجافي في الركوع) كذلك
 (أيضا) للاتباع الا في رفع البطن عن
 الفخذين في الركوع فبالقياس
 (وتضم المرأة) أي الاثني ولو صغيرة
 ومثلها الخنثى (بعض الى بعض) في
 الركوع والسجود كغيره لانه أستر
 لها وأحوطه ولو استسك حدث
 السلس بالضم فالذي يظهر أخذ
 من كلامهم وجوب الضم (و) يسن
 في السجود (سبحان ربى الاعلى
 وبجمده) للاتباع وأقله مرة
 وأكثره احدى عشرة مرة (و)
 كونه (ثلاثا) للإمام (أفضل) نظير
 ما مر في تسبيح الركوع (وبزيد
 المنفرد وامام محصورين رضوا)
 بالتطويل بالشروط السابقة
 على الثلاث الى احدى عشرة
 مرة (ثم سبح قدوس رب
 الملائكة والروح) وهو جبريل
 وقيل غيره (اللهم لا تسجدت وبك
 آمنت ولت أسلمت سجدة وجهي

في التحفة وغيرها أنه يأتي فيها بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة قال فان كان
 جدباد عايب بعض ما ورد في أدعية الاستسقاء (قوله ان عاد) تيد لقوله أو بعضهم (قوله
 شهرا) أي متتابع في الخس في اعتدال الركعة الاخيرة يدعو على قاتلي أصحابه بيترهونة
 ويؤمن من خلقه (قوله لدفع ضرره) قال في الامداد الدعاء كان لدفع ضرره ثم على
 المسلمين لا بالنظر لانه قتولين اذ لا يمكن تداركهم الخ (قوله فلا يسن فيها) أي ولا يكره عند
 النازلة الا الجنائز فيكره فيها مطلقا كما اعتمد شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في المغنى
 والشارح في الامداد والجمال الرملى في النهاية وغيرهم

* (فصل في سنن السجود) *

(قوله منسوخ) أي بقول أبي سعيد كائن نافع اليدين قبل الركبتين فامر بأبوضع الركبتين
 قبل اليدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وقال انه ناسخ لتقديم اليدين وكذا اعتمدناه أمثنا
 (قوله على ما فيه) هو ما قاله النووي في المجموع من أنه لا هبة فيه لانه ضعيف ظاهر
 الضعف بين البيهقي وغيره ضعفه وهومن رواية يحيى بن سالم بن كهيل وهو ضعيف باتفاق
 الحفاظ الخ قال في الامداد ويجاب بأن الاول أنسب من الثاني كما قاله الخطابي فقدم لذلك
 مع ما فيه من السهولة وحسن النظرا (قوله كونه) أي الاثني (قوله مخافة) أي مباحة
 (قوله بشرط أن يكون مستورا) أما العارى فلا يجافي بل يضم بعضه الى بعض كالمرأة
 والخنثى (قوله وتفريق ركبتيه) أي مقدار شبر كما سيأتى في كلامه (قوله الا في رفع البطن
 الخ) زاد في التحفة تفريق الركبتين قال فقياسا على السجود وكان وجه تركه هنا ان الضعف
 لم يذكر وانما زاده الشارح (قوله وبجمده) الرابع منه (قوله وجهي) أي كل بدني
 وكفى عنه بالوجه اشارة الى أن المصلى ينبغي أن يكون كله وجهه مقبلا بكليته على الله
 لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدق بذلك حذرا من الكذب في مثل
 هذا المقام (قوله الخالقين) قال في التحفة أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس
 الاله تعالى اه (قوله وهو كثير) منه كما في المجموع اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله
 أي بكسرا وله ما أوله وآخره وعلايته وسره اللهم انى أعوذ برضائك من سخطك وبعفوك
 من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اه (قوله حذو)
 أي مقابل (قوله وهو) أي المنكب (قوله ضم) أي بعضها الى بعض فلا يقزجها (قوله
 نشرها) أي فلا يقبضها (قوله حيث لا خف) قال في شرح العباب فلا يسن نشرها لمنعه
 لاجل ذلك بخلاف النعل ويظهر أن الخلف الذى لا يجوز المص على كانه لم يرأيت

لذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره سجوده وقوته قسار له الله أحسن الخالقين للاتباع (و) يسن أيضا اجتماع
 المنفرد وامام من مر (في الدعاء في سجوده) سيما بالأتور فیه وهو كثير خبر مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه أى من رحمته ولطفه
 وانعامه عليه وهو ساجد فكثر من الدعاء (و) يسن فيه أيضا الكل مصل (الفرقة) بقدر شبر (بين القدمين والركبتين
 والفخذين ووضع الكفين حذو المنكبين) للاتباع وهو مجمع عظام الكتف والعقد (وضم أصابع اليد واستقبلها ونشرها) للقبلة
 للاتباع (ونصب القدمين وكشفهما) حيث لا خف

(وابرازهما من نوبه وتوجيه أصابعهما للقبلة والاعتماد على بطونهما) لان ذلك اعون على الحركة وأبلغ في الخشوع والتواضع
* (فصل في سنن الجلوس بين السجدين) * (ويسن في الجلوس بين السجدين ٢٢١ الاقتراش) الآتي (ووضع يديه) فيه على

نخذه وكون موضعهما (قريباً من
ركبتيه) بحيث تسامت رؤسهما

الركبة ولا يضر في أصل

السنة انعطاف رؤس أصابعهما على

ركبتيه وعدم مما قررت به كلامه

انه لو جلس ثم سجد ولم يرفع يديه عن

الارض صححت صلاته وهو كذلك

خلافاً لمن زعم بطلانها (ونشر

أصابعهما وضعهما) صوب القبلة

(قائل رب اغفر لي وارحمني واجبرني

وارفعني وارزقني واهدني وعافني)

للاتباع (واعف عني) وهذا زاده

كاغزالي لمناسبتة لما قبله (وتسن

جلسة خفيفة للاستراحة) للاتباع

ويسن كونها (قدرا للجلوس

بين السجدين) فان زاد عليه أدى

زيادة كره أو قد رالتشبه بطلت

صلاته لان تطويل جلسة

الاستراحة كطويل الجلوس بين

السجدين كما بينته في غير هذا المجل

ومحليها (بعد كل سجدة يقوم عنها)

وتسن في التشهد الاول عند تركه

وفي غير العاشرة لمن صلى عشر

ركعات مثلاً بالتشهد واحد قال

الاذري وقد تحرم ان فوتت بعض

الفاتحة لكونه بطي "النهضة

أو القراءة والامام سريعهما هي

فاصلة وليست من الاولى ولان

الثانية وتسب بعد كل سجدة يقوم

عنها (الا) بعد (سجدة التلاوة)

في كلام الرافعي وغيره ما يصرح بذلك اه (قوله وابرازهما من نوبه) أي وان كان فيهما
خف

* (فصل في سنن الجلوس بين السجدين) *

(قوله أنه) أي المصلي لو جلس بين السجدين ثم سجد أي السجدة الثانية الخ فلا يضر

استمرار وضع اليدين على الارض الى السجدة الثانية اتفاقاً وكون ذلك علم مما قرره

كلامه مراده به قوله على نخذه فانه يفهم منه انه اذا لم يضع يده على نخذه صححت صلاته

وان كان خلاف السنة ودخل في عدم وضع اليدين على النخذين تركهما بما جالهما

على الارض (قوله رب اغفر لي) قال الشارح في الايعاب قال ابن كج وغيره يقول رب

اغفر لي ثلاثاً الحديث فيه وأشار في الاذكار الى أنه يجمع بينهما قال الازري وهو محتمل

والاحسن أي يقول هذا مرة وهذا مرة اه وفيه نظر والوجه الاول اه كلام الايعاب

وظاهره نذرت رب اغفر لي أربع مرات الا أن يقال مراده انه يجمع بين الثلاث وبين

ارحمني الخ ويكون مراد الازري بما استحسنته أنه يقول مرة رب اغفر لي ثلاثاً بدون

وارحمني الخ وتارة أخرى رب اغفر لي مرة مع وارحمني الخ ولكن الاقرب ان المراد هو

الاول (قوله زاده كاغزالي) وفي النهاية للجمال الرمي قال المتولي يستحب للمنفرد وامام

من مر أن يزيد على ذلك رب هب لي قلباً تقياً نقيماً من الشرك برياً لا كافراً ولا شقيماً قال

وفي تحرير الجرجاني يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اه

(قوله في غير هذا المجل) أي في شرحي العباب والارشاد وحاصل ما عقده الشارح فيها

أنها للجلوس بين السجدين فاذا طولها زاد على الذكر المطلوب في الجلوس بين السجدين

بقدر أقل التشهد بطلت صلاته وأقر شيخ الاسلام المتولي على كراهة تطويلها على الجلوس

بين السجدين في شرحي البهجة والروض وأفتى الشهاب الرمي بعدم الابطال أيضاً وتبعه

الخطيب في شرحي التبيين والمنهاج والجمال الرمي في النهاية وغيرهم (قوله ان فوتت الخ)

قوله في الامداد عن الازري وأقره وفي فتح الجواد على ما بحثه الازري وفي شرح العباب

فيه نظر بل الوجه عدم المنع مطلقاً وأنه يأتي في التخلف لهما ما يجبي في التخلف لافتتاح

أو تعوداً ولا تمام التشهد الاول اه وفي النهاية الوجه خلافه أي ما قاله الازري (قوله

وليست من الاولى الخ) وقيل من الاولى وقيل من الثانية قال في الاسنى وفائدة الخلاف

تظهر في التعليق على ركعة اه وقال الاشعري في بسط الانوار فائدة الخلاف تظهر في مسبوق

كبر واما ما فيه انه في الاول يجلس معه فيها كالتشهد وعلى الثاني ينتظر في القيام اه

وفي شرح الزبد للشهاب الرمي يجلس معه على الاولين أي وهما ما اذا جعلناهما فاصلة

أو من الاولى وله انتظاره الى القيام على الآخر قال الاسنوي وفيه نظر اه وفي الامداد

لانهم لم ترد فيها (ويسن لكل مصل (الاعتماد بيديه) أي يطنهما بمسوطتين (على الارض عند القيام) عن مجود أو قعود
للاتباع والنهي عن ذلك ضعيف

(فصل في سنن التشهد) (ويسن) لكل مصل (في التشهد الأخير التورك وهو أن يخرج رجله من جهة يمينه ويلصق بركه بالأرض) للاتباع (الامن كان عليه سجود سهو) ٢٢٢ ولم يرد تركه سواء أراد فعله أو أطلق على الأوجه (أو) كان (مسيوق)

قاله البارزى وتظرفيه بأنهم أخففة فيجوز أن يقال ينتظره وان كانت مستقلة وله هذا لا تجب موافقته فيها اه وقال السيوطى في مختصر الروضة فائدة لو خرج الوقت فيها هل تكون أداء اه

(فصل في سنن التشهد)

(قوله الاولى أو مسبوقة) أى لانه معطوف على منصوب هو خبر كان فلا حاجة الى اعادة كان (قوله ما عدا ما ذكر) أى وهو التشهد الذى يعقبه السلام (قوله وأفهم كلامه) أى المصنف حيث قال يده اليسرى اذ اليد اسم للجارية المعروفة من المتكلم الى رؤس الاصابع ولما كان يتعدى موضع ما فوق المرفق على التقذاختص الحكم بالممكن وضعه منها وهو ما ذكره الشارح وفي شرح التبيين للخطيب الشريفي أنه صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه الايمن على فخذه قال الاسنوى فينبغى استحباب ذلك وقياسه أن اليسرى مثلها أيضا اه كلام شرح التبيين وفي شرح العباب للشارح صحح البيهقي خبر أنه صلى الله عليه وسلم جعل مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى قيل ومقتضاهما استحباب ذلك ويقاس به اليسرى في ذلك اه وعلى تسليم ذلك في اليمنى في قياس اليسرى عليهم في ذلك نظرا لما يلزم عليه من الميل الى جانبها اذ لا يتيسر وضع مرفقها على الفخذ الا به وهو مناف للهيئة المشروعة وحكمة وضعه اعلى الركبتين منعهما من العبث اه كلام شرح العباب بحروفه فتنبه له فان كلامه هنا يفهم اختصاص السنية باليسرى مع أن فيه ما فيه الا أن يقال ان اليمنى قد ثبت وضعها بالحديث فوضعها معلوم ولذلك لم ينبه عليه وإنما الكلام في قياس اليسرى على اليمنى في ذلك فلذلك نبه عليه وفيه ان أكثر أئمتنا ساكتون عن سن وضع مرفق اليمنى وسكوتهم يدل على عدم منه فضلا عن اليسرى فالظاهر أن ذلك ليس بمسنون (قوله كما قد ثلاثة وخمسين) قال في المغنى واعترض في المجموع قولهم كما قد ثلاثة وخمسين فان شرطه عند الحساب أن يضع الخنصر على البنصر وليس مراداهنا بل مرادهم أن يضعها على الراحة كالبنصر والوسطى وهى التى يسمنونها تسعة وخمسين ولم ينطقوا بها بالخبر وأجاب في الاقليد وغيره بأن وضع الخنصر على البنصر في عقد ثلاثة وخمسين هى طريقة أقباط مصر ولم يعتبر غيرهم فيها ذلك وقال في الكفاية عدم اشتراط ذلك طريقة المتقدمين الى آخر ما في المغنى والى قوله اجاب في الاقليد في شرح العباب للشارح وفي حواشى المحلى لشهاب القليوبى فائدة في كيفية العدد بالكف والاصابع المشار الى بعضها بقولهم كما قد ثلاثة وخمسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا ان الواحد يكتفى عنه بضم الخنصر لا قرب باطن الكف منه والاثنين بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم الوسطى معها كذلك والاربعة برفع الخنصر عنهما والخنسة برفع البنصر معها مع بقاء الوسطى والستة بضم

الاولى أو مسبوقة (فيقتش) كل منهما كما في سائر جلسات الصلاة ما عدا ما ذكر للاتباع والافتراش ان يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الارض وينصب عنقه ويضع بطون أصابعها على الارض ورؤسها للقبلة (ويضع) ندبا (يده اليسرى على فخذه اليسرى في الجلوس للتشهد وغيره) من سائر جلسات الصلاة وأفهم كلامه أنه يسن وضع مرفق يسراه وساعدها أيضا على الفخذ وهو ما صرح به غيره وعليه لا مبا لاتباعه من نوع عسر ويسن كون أصابعها (مبسوطة مضغوطة) ويسن كونه محاذيا برؤسها طرف الركبة بحيث تسامتها رؤسها ولا يضر انعطافها كما مر (و) يسن (وضع اليد اليمنى على طرف الركبة اليمنى) كذلك في كل جلوس ما عدا جلوس التشهد (و يقبض في) الجلوس لاجل (التشهدين) الاول والاخر (أصابعها) الخنصر والبنصر والوسطى (الا المسجحة في سلمها) مدودة (ويضع الابهام) أى رأسها (تحتها) أى عند أسفلها على حرف الراحة (كما قد ثلاثة وخمسين) للاتباع وكون هذه الكيفية ثلاثة وخمسين طريقة لبعض الحساب وأكثرهم يسمنونها تسعة

وخمسين وآثر الفقهاء الاول تبعها للفظ الخبر ولو أرسل الابهام والسبابة معاً وقبضها فوق الوسطى أو حلق بينهما برأسهما البنصر أو وضع أئمة الوسطى بين عقدى الابهام

أتى بالسنة لورود جميع ذلك لكن الاول أفضل لان رواته أفقه (و) يسن (رفعها) أي المسجعة مع امالتها قليلا لخبر صحيح فيه
 وثلاث يخرج عن سميت القبلية وخصت بذلك لان لها اتصالا بنباط القلب فكان رفعها سببا لحضوره (عند) الهمزة من قوله (الآله)
 للاتباع ويقصد ان المعبود واحد ليجمع في توحيد بين اعتقاده ٢٢٣ وقوله وفعله ويستديم رفعها الى السلام (بلا

تحريك لها) فلا يسن بل يكره وان
 ورد فيه حديث لان المراد بالتحريك
 فيها الرفع وفكره الاشارة باليسرى
 ولولا قطع لقوات سنية بسطها
 (وأكمل التشهد) ما رواه مسلم
 عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 (التحيات المباركات) أي الداميات
 (الصالحات) أي الخس وقيل
 الدعاء بخير (الطيبات) أي
 الصالحات للثناء على الله (لله
 السلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول
 الله) وفي رواية التحيات لله الزايات
 لله الطيبات لله الصالحات لله وقدم
 الاول لانه أصح وليس في هذا زيادة
 اذ المباركات ثم معنى الزايات هنا
 وهما أولى من خبر ابن مسعود رضي
 الله عنه وان كان أصح منهما وهو
 التحيات لله والصالحات والطيبات
 السلام عليك الخ لأنه قال
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 لما فهم ما من الزيادة عليه ولأن
 الاول عنه وموافقة لقوله تعالى
 تحية من عند الله مباركة طيبة
 (وأكمل الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم) وعلى آله ما في الاذكار

البنصر وحده والسبعة بضم النضر وحده على الحمة الابهام والثمانية بضم البنصر معه
 كذلك والتسعة بضم الوسطى معهما كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الابهام
 والعشرين بفتحهم مامعا والثلاثين بلصوق طرفي السبابة والابهام والاربعة بعد الابهام
 بجانب السبابة والخمسين بعطف الابهام كأنها راء كعة والستين بتحليق السبابة فوق الابهام
 والسبعين بوضع طرف الابهام على الأتملة الوسطى من السبابة مع عطف السبابة عليها
 قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظهر الابهام والتسعين بعطف السبابة حتى تلتقي
 مع الكف وضم الابهام اليها والمائة بفتح السد كلها اه وفي المغني والثاني يعني مقابل
 الاظهر بضع الابهام على الوسطى كما قد ثلثة وعشرين رواه مسلم أيضا عن ابن الزبير
 انتهى ورأيت غير ذلك مما ذكرته في الاصل (قوله لورود جميع ذلك) أي تلك الخمس
 الكشفيات قال في الاسنى وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرة هكذا ومرة هكذا اه
 قال في المغني ولعل مواظبته على الاول أكثر فلذا كان أفضل وقال ابن الرفعة صححوا
 الاول لان رواته أفقه اه (قوله مع امالتها) أي ارخا وأسها الى جهة الكعبة (قوله
 بنباط القاب) هو كافي القاموس الفؤاد والفؤاد كافيه أيضا ما يتعلق بالمرى من كبد وورثة
 وقلب وفي شرح نظم الزبد للشهاب الرمل الفؤاد داخل القلب اه ونوزع في قولهم لها
 اتصال بنباط القلب بان أصحاب التشریح لم يذكروه (قوله بلا تحريك) أي للاتباع قال
 الشهاب الرمل في شرح نظم الزبد وتقدمهم الثاني على المثلث لما قام عندهم في ذلك قال
 بعضهم ولعل منه كون التحريك قديز هب الخشوع اه وفي الايعاب للشارح في كراهتهم
 التحريك مع صحة الحديث به وابقائه على ظاهره نظرا ظاهره وأولى ما يجاب به عنه أنهم راعوا
 الوجه القائل بأن تحريكها مرام مبطل للصلاة وخبر تحريك الاصابع في الصلاة مذمومة
 للشيطان أي منفرة له ضعيف اه وفيه ان شرط نذب الخروج من الخلاف أن لا يخالف سنة
 صحيحة وماتقله الشهاب الرمل من أن التحريك قديز هب الخشوع فيه ان رفعها تحريك
 لها وقد قالوا ان لها اتصالا بنباط القلب فكان رفعها سببا لحضوره فكيف يكون
 تارة سببا لحضور القلب وأخرى لذهاب الخشوع حرره (قوله الزايات) أي الداميات بنحو
 قائلها وبكثرة اخلاصه وهذه رواية عمر رضي الله عنه (قوله مما في الروضة) الذي فيها اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل
 محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد اه (قوله كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم) زاد في التحفة في العالمين انك جيد مجيد قال في الايعاب ومحل نذب هذا

وغیره وهو أولى مما في الروضة لزيادته عليه وهو (اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد)

ولا بأس بزيادة سيدنا قبل محمد وخبر
 لانه سيدوني في الصلاة ضعيف بل
 لا أصل له وآل ابراهيم اسمعيل
 واسحق وآلهما وخص ابراهيم
 بالذكر لان الرحمة والبركة لم تجتمعا
 لنبي غيره (و) يس (الدعاء بعده)
 أي بعد التشهد الأخير (بما شاء
 وأفضله اللهم اني أعوذ بك من
 عذاب جهنم ومن عذاب القبر
 ومن فتنة المحيا والممات ومن شر
 فتنة المسيح) بالحاء المهملة لانه
 يسمع الارض كلها الامكة والمدنية
 وبالحاء المعجمة لسخ احدى عيفيه
 (الذبال) أي الكذاب للاتباع
 وفيه قول بالوجوب فكان أفضل
 مما بعده (ومنه اللهم اني أعوذ بك
 من المغرم والمأثم ومنه اللهم
 اغفر لي ما قدمت وما أخرت)
 ولا مانع من طلب مغفرة ما سبق
 اذا وقع فلا يحتاج لتأويل ذلك
 (وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت
 وما أنت أعلم به مني أنت المقدم
 وأنت المؤخر لا اله الا أنت) ومنه
 يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك
 ومنه اللهم اني ظلمت نفسي ظلما
 كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت
 فاعف عني مغفرة من عندك
 وارحمني انك أنت الغفور الرحيم

الاكمل المنفرد وامام راضين بشرطهم والا اقتصر على الاقل كما يحسنه الجويني وغيره (قوله
 ولا بأس الخ) وفي المغني ظاهر كلامهم اعتماد الثاني أي عدم استحباب سيدنا واعتماد الجلال
 الرعلي في النهاية استحباب ذلك وكذلك الزياي والحلي وابن ظهيرة وغيرهم وفي الايعاب
 الاولى سألوا الادب أي فأتى بسيدنا قال وهو متجه الخ وفي الامداد قول الطوسي انها
 مبطله لعله غلط اه زاد في الايعاب فلا يقال تسن مراعاته (قوله لان الرحمة والبركة الخ)
 قال في الامداد وقد تكون في المفضل من به فالتشبيه به لاجل ذلك أو لم يطلب له صلى الله
 عليه وسلم ولا له وليس وانباء منازل ابراهيم وآله الانبياء فالتشبيه عائد لقوله وعلى آل
 محمد فقط وقد يشكك على الاخير أن غير الانبياء لا يساويهم طلقا الا أن يجاب بان المساواة
 في هذا القدر بخصوصه ان سلم ان التشبيه يقيد بها انما هي بطريق التبعية له صلى الله عليه
 وسلم ولا مانع من ذلك اه (قوله لنبي غيره) في قوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت أي
 بيت ابراهيم (قوله بما شاء) أي من آخره وهو أفضل أو دنيا وما توره أفضل من غيره والدعاء
 بمحرم مبطل للصلاة كما في التحفة وغيرها (قوله المحيا الخ) قال في المغني المراد الحية والموت
 اه قال القليوبي وفتنة المحيا بالدنيا والشهوات وشحوها كترك العبادات وفتنة الممات
 بنحو ما عند الاحتضار وفتنة القبر اه وفي شرح مسلم للنووي والجمع بين فتنة المحيا والممات
 وفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر من باب ذكر الخاص بعد العام اه (قوله بالحاء
 المهملة) قال في الايعاب على المعروف بل الصواب كما في المجموع سمي به لانه يسمع الارض
 كلها أي يطورها الامكة والمدنية والمعجمة لانه مسموح العين اه وفيه أيضا قال الاذري
 وينبغي أن يختم به دعاء لقوله صلى الله عليه وسلم واجعلهن آخر ما تقول اه (قوله وفيه
 قول بالوجوب) في شرح مسلم للنووي قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم
 هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وان طأوس رجه الله امر ابنه باعادة الصلاة
 حين لم يدع بهذا الدعاء فيها الى أن قال وظاهر كلام طأوس أنه جل الامر به على الوجوب
 فأوجب اعادة الصلاة لقواته وجهور العلماء على انه مستحب ليس بواجب ولعل طأوسا
 أراد تأديب ابنه وتأكيده هذا الدعاء عنده لانه يعتقد وجوبه اه ونقل القول بالوجوب
 عن ابن حزم (قوله ومنه) هذا هو في صحيح البخاري متصل بالاول (قوله المغرم)
 هو الدين قال الكرماني في شرح صحيح البخاري أي الدين الذي استدين فيما يكرهه الله
 أو فيما يجوز ثم عجز عن أدائه وأما الدين المحتاج اليه وهو قادر على الاداء فلا استعانة منه
 اه ويدل له معنى الثاني حديث الصحابين فقال له قائل أي وهو عائشة كما في رواية النسائي
 ما أكثر ما تستعذ من المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف (قوله
 والمأثم) قال الكرماني أي الامر الذي يأثم به الانسان أو هو الاثم نفسه هذا اشارة الى
 حق الله والاول الى حق العباد (قوله فلا يحتاج لتأويل ذلك) أي بان المراد منه ما وقع
 لاستحالة الاستغفار قبل الذنب كما قال به أبو الوائيد النيسابوري (قوله من عندك)

وروى كبير الموحدة والمثلثة فيسن الجمع بينهما خلافاً لمن نازع في سنة ويسن أن يجمع المنفرد وأما من من بشرطه بين الأدعية المأثورة في كل محل لكن السنة هنا أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة (ويكره) لكل مصل (الجهر بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسليم) وسائر الأذكار التي لم يطلب فيها الجهر * (فصل) * في سنن السلام (وأكل السلام السلام عليكم ورحمة الله) دون وبركاته (و) يسن (تسليمه ثانية) وأن تركها إمامه للاتباع وقد تحرم أن عرض عقب الأولى مناف تحدث وخروج وقت الجمعة وثبة أقامة وهي وإن لم تكن جزءاً من الصلاة إلا أنها من ٢٢٥ توابها ومكملاتها ويسن فصلها عن الأولى

(والابتداء به) أي بالسلام فيها (مستقبل القبلة) بوجهه أما بصدره فواجب (والالتفات في التسليتين بحيث يرى خداه الأيمن في الأولى وخداه الأيسر في الثانية) للاتباع ويسن له أن يكون (ناوياً بالتسليم الأولى) مع أولها (الخروج من الصلاة) خروجاً من خلاف من أوجبها أمالونوى قبل الأولى فإن صلاته تعطل أو بعد أولها فإنه لا يحصل له أصل السنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ

بخلافه عمداً (و) يسن لكل مصل (السلام) أي نيته (على من على يمينه من ملائكة ومسلمي انس وجن وينوى) ندباً (المأموم بالتسليم الثانية الرد على الإمام أن كان عن يمينه وإن كان عن يساره قبل الأولى) ينوى الرد عليه (وإن كان) الإمام (قبالة تخيير) بين أن ينوى عليه بالأولى أو الثانية (وبالأولى أحب) لسببها (وينوى الإمام) الابتداء على من على يمينه بالأولى ومن على يساره بالثانية ومن خلفه بأي ما شاء (و) الرد بالثانية (على المأموم) الذي على

أي لا يقتضيه سبب من العبد من عمل حسن ونحوه اه شوبري (قوله لمن نازع فيه) هو العزيز بجاعة بقوله ليس فيما ذكره النووي اتیان بالسنة لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينطق بهما وإنما الذي ينبغي أن يدعو مرة بالمثلثة ومرة بالموحدة لنطقه حينئذ بالوارد يقيناً اه (قوله لكن السنة هنا الخ) في التحفة أما المأموم فهو تابع لإمامه وأما المنفرد فمضية كلام الشيخين أنه كالإمام لكن أطال المتأخرون في أن المذهب أنه يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو أو مثله إمام من هو وظاهر أن محل الخلاف فيمن لم يسن له انتظار خروج داخل اه ونحوه في الامداد واعتدماً أطال به المتأخرون شيخ الإسلام في الاسنى وغيره والخطيب في شرح المنهاج والتنبية والجمال الرملي في النهاية وغيرهم عن لا يحصى كثرة وفي النهاية ما نصه ولم يصرح المعظم بالمراد هنا بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو أقلهما أو أكملهما أو الأشبه أن المراد أقل ما يأتي به منهما فان أطالهما أطالاه وإن خذقهما خففه لأنه تسع لهما انتهى

(فصل في سنن السلام)

(قوله دون) وبركاته في التحفة الا في الجنازة (قوله مناف) أي أصلاته المتلبس بها فيجب الاقتصاد حينئذ على الأولى (قوله وإن لم تكن الخ) جواب عما قد يورد على قوله وقد تحرم الخ بأنهم إذا لم تكن من الصلاة بل تتم بالأولى فأوجه تحريم الاتيان بها عند عروض المنافي (قوله يرى خداه) بالبناء للمفعول وعبارة شرح مسلم للنووي ويلتفت في كل تسليم حتى يرى من عن جانبه خداه وهذا هو الصحيح وقال بعض أصحابنا حتى يرى خديده من عن جانبه اه (قوله من خلاف من أوجبها) هو ابن شريح وغيره وحكى عن ظاهر نصه في البويطي وفي شرح العباب للشارح قد تجب نية الخروج كتنفل تنفلاً مطلقاً سلم في أثناء عدد نوايه عدد تشهد فان قصد به التحلل جازله وكأنه نوى البعض والا كان كلاً ما عمد اقتبطل به صلاته اه ونظر فيه في التحفة قال واعلم مقالة الإمام هذه مبنية على أنه لا تجب نية النقص قبل فعله اه (قوله أمالونوى الخ) محترز قوله مع أولها (قوله خطأ) ويسجد للسهو حينئذ ثم يسلم ثانياً (قوله وإن كان عن يساره قبل الأولى الخ) محل هذا إذا فعل المأموم بالسنة فأخر تسليمته الأولى عن تسليمي الإمام والا كان رده على الإمام قبل سلام الإمام عليه (قوله إذا لم يفعل السنة) أي المأموم بأن سلم عقب تسليم الإمام الأولى أما إذا فعل المأموم بالسنة

٢٩ بافضل ل يساره إذا لم يفعل السنة بأن سلم قبل أن يسلم الإمام الثانية ولم يصبر إلى فراغه منها ويسن أن ينوى بعض المأمومين الرد على بعض فينوي به من على يمين المسلم بالثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وإمامه بأي ما شاء والأولى أولى لسبقها أو الأصل في ذلك خبر البراءة من نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة وخبر الترمذي وحسنه عن علي رضي الله تعالى عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد الظهر أربعاً وقبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المؤمنين

بأن آخر سلامه عن تسليمي الامام فيلزم منه وقد الامام على المأموم قبل سلام المأموم
 * (تتمة) * في التحفة لو كان عن عيونه أو يساره أي المصلي غير مصل لم يلزمه الرد إلى ان قال
 لو سلم عليه أي المصلي لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتي وقياسه نذبه هنا أيضا اه وفي الایعاب
 بعد كلام قرر ما نصه وفيه ما يقرب احتمال وجوب الرد على غير مصل خوطب به وان
 كان عدم الوجوب أوجه الخ وفي السير من التحفة لا يلزمه رده على الوجه

* (فصل في سنن بعد الصلاة وفيها) *

(قوله المأثوران) قيد به للافضائية والافغرية ما مطلوب أيضا (قوله أنت السلام) أي
 أنت ذو السلامة من النقائص ومنك السلام أي السلامة من كل مكروه (قوله يا ذا
 الجلال) قال القاسي في شرح دلائل الخيرات للجزولي الجلال العظمة والاکرام أي
 اکرامه للمؤمنين بانعامه عليهم وقال الحلبي معنى يا ذا الجلال والاکرام المستحق لان بهاب
 لسلطانه ويقتضى عليه بما يليق من علو شأنه اه (قوله وتعام المائة الخ) قال الخطيب في المغني
 قال المصنف والارلى الجمع بين الروايتين فيكبر أربعين وثلاثين ويقول لا اله الا الله الخ اه
 وفي السنن الثلاث وصحیح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بيمينه
 وأخرج الحاكم وصححه عن بسيرة وكانت من المهاجرات قات قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم عليكم بالتسبيح والتهلل والتعبد ولا تغفلن واعقدن بالانامل فانهن مسؤولات
 ومستطقات وفي الایعاب للشارح ظاهر كلام الاذرى ان المراد بالعقد ما يتعارفه الناس
 وقال غيره المراد عقد الحساب لا الذي يعلمه الناس الا ان اه وفي مختصر الروضة للسيوطي
 أي على طريقة الحساب انتهى قال في الایعاب وعلى تسليمه فالظاهر ان الاول يحصل به
 أصل السنة بل كمالها ان لم يعرف غيره الخ ما قاله فراجع (قوله عشر ابد الصبح الخ)
 أي قبل أن يثني رجله ويتكلم قال الشارح أي بكلام أجنبى قال فان تكلم به فاته الثواب
 المرتب (قوله مع بيان الترتيب) قال في شرح العباب قال في المجموع عن القاضي أبي
 الطيب يسن أن يقدم من ذلك الاستغفار اه وأقول ينبغي أن يقدم بعده من الاذكار
 ثم الدعوات ما كان معناه أجل ثم ما كان أصح ثم ما كان أكفروا ثم رأيت بعضهم رتب
 شيئا مما رفق قال يستغفر ثلاثا ثم اللهم أنت السلام الى الاكرام ثم لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الى قدیر اللهم لا مانع الى الجدة لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه
 له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقرأ
 آية الكرسي والاخلاص والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو اللهم اني
 أهو ذك من الجن وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك
 من عذاب القبر اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني اللهم
 والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم انعم شئنا واجبرني واهدني لصالح الاعمال

* (فصل) * في سنن بعد الصلاة وفيها
 (ويندب الذكر) والدعاء
 المأثوران (عقب الصلاة) ومن
 ذلك أستغفر الله ثلاثا اللهم أنت
 السلام ومنك السلام تباركت
 يا ذا الجلال والاکرام والتسبيح
 ثلاثا وثلاثين والتحميد كذلك
 والتكبير أربعين وثلاثين أو ثلاثا
 وثلاثين وتعام المائة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
 وهو على كل شئ قدير ومنه اللهم
 أعني على ذكرك وشكرك وحسن
 عبادتك وقراءة الاخلاص
 والمعوذتين وآية الكرسي
 والفاطحة ومنه لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الخ بزيادة يجي ويميت
 عشر ابد الصبح والعصر والمغرب
 وسبحان ربك رب العزة الى آخر
 السورة وآية شهد الله وقل اللهم
 مالك الملك الى بغية حساب وغير
 ذلك مما باب طه في شرح مختصر
 الروض مع بيان الترتيب والاكمل
 فيه (ويستتر به) المنفرد والمأموم
 خلافا

والاخلاق انه لا يهدي لصالحها ولا يصرف سيئها الا انت اللهم اجعل خير عمري آخره
 وخير عملي خواتمه وخير أيامي يوم لقائك اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وسجنان ربيك
 رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح اللهم بك
 أحاول وبك أواصل وبك أقاتل اللهم اني أسألك علما نافعا وعلاما مقبلا ورزقا طيبا وبعد
 وبعد المغرب اللهم أجري من النار سبعاء وبعدهما وبعد العصر قبل أن يثني الرجل لا اله
 الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر اه
 والظاهر أنه لم يذكر ذلك مرتبا كذلك الابتوقيف أو عملا بما قدمته اه كلام شرح العباب
 بحروفه وقد ذكرت في الاصل مخرج ما ذكره هنا من الاذكار من الحديثين فراجع منه ان
 أردته (قوله يوهمه كلام الروضة) أي بالنسبة للذكر وأما الدعاء فهو مصرح فيها بنسب
 اسراره قال فيها السنة أن يكثر من ذكر الله عقب الصلاة ثم قال ويسن الدعاء بعد السلام
 سر الا أن يكون اماما يريد تعليم الحاضرين فيجهر اه (قوله لكن استبعده الاذري الخ)
 وهذا اختياره خرج به عن المذهب والافا الشافعي هو الذي جعل أحاديث الجهر على ذلك
 كما صرح به الاذري نفسه وغيره (قوله وان كان بالمسجد النبوي) هذا معتمد الشارح
 الذي اعتمده الجلال الرمي وأتباعه في مسجده صلى الله عليه وسلم جعل يمينه الى المهراب
 وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم وفي التحفة بحث استثنائه فيه نظروا ان كان له وجه وجبه
 لاسيما مع رعاية أن سلوك الادب أولى من امتثال الامر اه وللا تمير

وسن للامام أن يلتفتا * بعد الصلاة دعاء ثبتا
 ويجعل المهراب عن يساره * الاتجاه البيت في استاره
 فسني دعائه له يستقبل * وعنه للمأموم لا ينتقل
 وان يكن في مسجد المدينة * فليجعل محرابه يمينه
 انكي يكون في الدعاء مستقبلا * خير شفيح ونبي أرسلنا

(قوله يحرم جلوسه بالمهراب) قال لانه أفضل بقعة في المسجد فلو سبه هو وغيره فيه يمنع
 الناس من الصلاة فيه ولانه يكون امام المصلين فيشوش عليهم ثم قال واذا صلى الامام في
 غير المسجد سن له الجلوس في مصلاة وفيه سن له القيام والجلوس آخره أو الانصراف فان
 كان ضيقا على المصلين بعده وجب الانصراف اه وزيقه الشارح في الايعاب يمنع كون
 المهراب أفضل كيف وكثيرون يقولون بكراهته كما ياتي في أحكام المساجد وعلى التنزل
 فالامام له حق فيه حتى يفرغ من الدعاء والذكر المطلبين عقب الصلاة حيث لم يرد الافضل
 الا أن من قيامه عقب صلاته وكونه امام المصلين لا يقتضي الحرمة وما ذكره من انه يسن له
 القيام والجلوس آخر المسجد يناقض ما قدمه من وجوب القيام وما ذكره من وجوب
 الانصراف متجه ان لم تكن له حاجة واحتيج مكانه لاجل الصلاة على نظريه أيضا اه
 كلام الشارح في الايعاب ووافق ابن زياد في تأليفه في مسائل المهراب ابن العماد في أنه

ما يوهمه كلام الروضة (الا
 الامام المريد تعليم الحاضرين فيجهر
 الى أن يتعلموا) وعليه جلت
 أحاديث الجهر بذلك لكن استبعده
 الاذري واختار ندب رفع الجماعة
 أصواتهم بالذكر دائما (ويقبل
 الامام) ندبا (على المأمومين) في
 الذكر والدعاء عقب الصلاة وذلك
 بحيث (يجعل يساره الى المهراب)
 ويمينه اليهم وان كان بالمسجد
 النبوي وقول ابن العماد يحرم
 جلوسه بالمهراب مردود

(قوله كما صرح به الاذري) قال
 اعنى الاذري وجعل الشافعي
 رضى الله عنه أحاديث الجهر
 على من يريد التعليم قال وفي كلام
 المتولي وغيره ما يقتضي استحباب
 رفع الجماعة بالصوت بالذكر دائما
 وهو ظاهر الاحاديث وفي النفس
 من حملها على ما ذكره رضى الله
 عنه شيء اه أصل

(ويشذب فيه) يعني في الذكر الذي هو دعاء (وفي كل دعاء رفع اليدين) للاتباع ولو قد بدت إحدى يديه أو كان يهاهله رفع الأخرى ويكره رفع المتخسعة ولو بجائل وغاية الرفع حذو المنكبين إذا اشتد الأمر قال الغزالي ولا يرفع بصره إلى السماء وتسبب الإشارة بسببته اليمنى وتكره ياصبعين (ثم مسح الوجه بهما) للاتباع (و) يشذب في كل دعاء (الدعوات المأثورة) عنه صلى الله عليه وسلم في أدعيته وهي كشجرة يضيق نطاق الحصر عنها أي تحريرا والاعتناء به المزيد بركتها وظهور غلبة رجاء استجابتها ببركته صلى الله عليه وسلم ومنها اللهم اني أسألك موجبات رحمتك

(قوله حتى يرى بياض إبطيه) أي ولا يجاوزهما رأسه كدات عليه الأحاديث النبوية وكلام غير واحد من أئمتنا قاله في الأصل وراجع الجامع الصغير وشرحه الكبير لامناوى في باب الألف (قوله من فتاويه) واعتدله أيضا في شرح المشكاة قال لان السماء قبله الداعين والخبر في صحيح مسلم محمول على حالة الصلاة ورواه الملا على القارى بأن المعنى إيهام أن لله مكانا وجهه وهو موجود في الصلاة وخارجها اه جرهمزى

أشرف موضع في المسجد وقال ابن زياد في فتاويه توجيه ما ذكره ابن العماد كون الوقف يعتمد على القرائن التي حكمها حكمكم شرط الوقف وذلك ان الوقف لم يقصد بالمحراب القعود فيه للإمام اه (قوله في الذكر الذي هو دعاء) خرج به الذكر الذي لا دعاء فيه فلا يسن فيه رفع وأفادهم هذا ان الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك (قوله الا اذا اشتد الأمر) أي فانه يجاوز المنكب حينئذ وفي شرح العباب للشارح قال الحلبي وغاية الرفع حذو المنكبين وقال الغزالي حتى يرى بياض إبطيه ثم قال في الإيعاب وينبغي حمل الثاني على ما اذا اشتد الأمر ويؤيده ما في مسلم من رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الاستسقاء حتى رؤى بياض إبطيه وحكمة الرفع إلى السماء انه قبله الدعاء ومهبط الرزق والوحي والرحمة والبركة اه ومنه يعلم أن غاية الرفع عند اشتداد الأمر حتى يرى بياض إبطيه (قوله ولا يرفع بصره إلى السماء) أي لانه أقرب إلى التواضع وكما في الخشوع ونقله الشارح في الإيعاب في شرح قول العباب وأن يدعو وغيره غائب عن جرم بعض المحققين وأقره لكنه فيه ذكر قبل هذا بأكثر من كراسين في الكلام على الفتوى ما نصه قال الغزالي ولا يرفع بصره إلى السماء لخبر فيه وساقه لكنه لا يدل لانه في مسلم وهو مقيد بحالة الرفع في الدعاء له في الصلاة ومن ثم اتجه ترجيح ابن العماد سن الرفع إلى السماء انتهى ورأيت في فتاوى الجلال الرملي الادب رفع البصر إلى السماء بالدعاء مطلقا اه كذا في النسخة التي عندي من فتاويه وقال في غير فتاويه وقال غير الغزالي الأولى رفعه إليها أي في غير الصلاة ورجحه ابن العماد اه قال ابن العماد

واجلس إلى قبلته بالحمد مبتدئا * وبالصلاة على المختار من رسل
وامد يدك وسل فانه ذكركم * واطب كثيرا وقل يا منجج الامل
بسط كف هذا الاقوال ثالها * عند البلاء بظهر الكف وابتهل
برفع كف أم الاطراق قد ذكرها * قوانين أقواهما رفع بلا حول
ان السما قبله الداعين فاعن بها * كما دعا سادة فاختره واتحل

(قوله بسببته اليمنى) في حاشية الايضاح للشارح ليحفظ هنا ما رفعت له في تشهد الصلاة من الإشارة إلى التوحيد بالقاب واللسان والاركان ويظهر انه لم يوتيسر له باليمنى أشار باليسرى ثم غيرها ويفرق بينه وبين نظيره في التشهد بأن الإشارة باليسرى لغة تبطل سنة وضعها على الركبة ولا كذلك هنا اه (قوله ويكره ياصبعين) في شرح العباب لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشير به ما فقال له أحدا أحد اه (قوله نطاق الحصر) شبه الحصر بشخص له نطاق أي ثوب يشد به وسطه ضاق نطاقه عن الاتواء على جميعه فهو استعارة بالكناية لانه حذف المشبهة وأثبت له ما هو من لوازمه وهو التناطق أي فخرام الحصر يضيق عن حصر الدعوات المأثورة فلا يقدر على حصرها (قوله أي تحريرا) أي معنى قوله يشذب الدعوات المأثورة يشذب تحريرا الدعوات المأثورة فهو مضاف مقتدر

وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثم والغنيمة من كل بر والقور بالجنة والنجات من النار اللهم اني أعوذ بك من الهسم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والجذل والفشل ومن غلبة الدين وقهر الرجال اللهم اني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء ومنها ما مر آخر التشهد ٢٢٩ اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن

عبادتك وبسن في كل دعاء الحمد
أوله والافضل تحرى مجامعه
كالحمد لله حمد ايواف نعمه ويكافئ
من يده ياربنا لك الحمد كما ينبغي
لجلال وجهك وعظيم سلطانك
(والصلاة) والسلام (على النبي
صلى الله عليه وسلم) قوله بعد
الحمد ووسطه (وأخيه) للاتباع
(و) يتدب (أن ينصرف الامام)
والمأموم والمنفرد (عقب سلامه)
وفراغه من الذكر والدعاء بعده
(اذا لم يكن ثم) أي يجعل صلاته
(نساء) أو ختاني والامكث حتى
ينصرفن (و) أن (يكث المأموم)
في صلاه (حتى يقوم الامام) من
مصلاه ان أراد عقب الذكر
والدعاء اذ يكره للمأموم
الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر
له (و) أن (ينصرف في جهة
ما جئته) أي جهة كانت (والا)
بأن لم تكن له حاجة (ففي جهة
يمينه) ينصرف لانها أفضل
(و) يتدب (أن يفصل بين السنة)
القبليّة والبعديّة (والقرض
بكلام أو انتقال) من مكانه الأول
الى آخر للهي عن وصل ذلك
الابعد ما ذكر والافضل الفصل
بين الصبح وسنته باضطجاع على
جنبه الايمن أو الايسر للاتباع

(قوله وعزائم الخ) أي القرائض التي أوجبها الحصول المغفرة فهو قريب من موجبات
رحمتك المتقدمة (قوله والكسل) قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري هو القصور عن
الشيء مع القدرة على عمله ايثار الراحة البدن على التعب اه والجبن ضد الشجاعة قال
القسطلاني هو الخوف من تعاطي الحرب ونحوها خوفا على المهبة والفشل قال في
القاموس فشل كفرح فهو فشل كسل وضعف وتراخي وجبن اه (قوله من جهد) بفتح
الجيم وضحه كل ما أصاب المرء من شدة مشقة وما لا طاقة له بحمله ولا يقدر على دفعه والبلاء
بفتح الموحدة مع المتدال القسطلاني في شرح صحيح البخاري ويجوز الكسر مع القصر
وهو الحالة التي يتخبط بها الانسان وتشتق عليه بحيث يتخلى منها الموت ويختاره عليها وعن ابن
عمر جهد البلاء قوله البلاغ وكثرة العيال ودرك بفتح الدال والراء المهمتين وقد تسكن الراء
الادراك والحياف والشقاء بالثسين المجهمة والقاف والمذا الهلاك في الدنيا والآخرة وسوء
القضاء أي المقضى لان قضاء الله كله حسن لا سوء فبسه قال القسطلاني في شرح صحيح
البخاري ما يسوء الانسان موقعه في المكروه قال وهو كما قال النووي شامل للسوء في الدين
والدنيا والبدن والمال والاهل وقد يكون في الخاتمة الخ نسأل الله تعالى حسناتها وشماتة
الأعداء قال القسطلاني هي فرح العدو بيلية تنزل عن يعاديه اه (قوله أوله) في العباب
وأخيه (قوله مجامعه) أي مجامع الحدود والمراد من حيث الاجال والا فالعبد لا يستطيع
حمد الله بما يكافي بعض نعمه (قوله وفراغه) محل هذا كما في التحفة وغيرها اذ لم يرد فعل
الافضل وهو القيام عقب سلامه اذ لم يكن خلفه نساء (قوله ان اراده) أي اراد الامام
القيام قال في شرح العباب بعد كلام قرر منه يؤخذ ما صرح به بعضهم أنه ليس له اذ ثبت
امامه أن ثبت معه قليلا لاحتمال أن يذكر سهوا فيتابعه بخلاف النساء والختاني فإن
الاحب انصرافهم عقب سلامه على الترتيب السابق اه وظاهره أن انصرافه قبل الامام
خلاف الاولى وصرح ههنا بالكراهة (قوله في جهة يمينه) محل حيث أمكنه مع التماس
أن يرجع في طريق غير التي جاء منها والاراعى مصلحة العود في أخرى كما في المغني والتحفة
والنهاية وغيرها قال القليوبي والمراد بها عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلا
وقيل عند انصرافه من مكان مصلاه اه وذكر الحلبي فهو ما اعتمد القليوبي (قوله
القبليّة والبعديّة) بحث في التحفة أنه يقتل لكل صلاة يفتكها من المقضيات والنوافل
حيث لم يعارضه نحو فضيلة صف أول أو مشقة خرق صف مثلا وفي المغني ونحوه النهاية
ينبغي كما بحثه بعضهم أن يستثنى من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى
أن تطلع الشمس لان ذلك كحجة وعمره تامة رواه الترمذي عن أنس (قوله في بيته أفضل)

(وهو) أي الفصل بالانتقال (أفضل) تكثير اللباق التي تشهد له يوم القيامة (والفضل الذي لا تنس فيه الجماعة في بيته أفضل)
منه بالمسجد للخبر الصحيح أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وسواء كان المسجد خاليا أو من الرياء أم لا لان العلة ليست خوف
الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة صلاته على منزله (ومن سنن الصلاة الخشوع) بل هو أهمها

في التحفة محله ان لم يكن معتكفا ولم يحق بتأخيرها للبيت فوت وقت أوتها وناو في غير الضحى وركعتي الطواف والاحرام بيقينات به مسجد وناقله المبكر للجمعة اه ورايت نقلا عن نظم العلامة الشيخ منصور الطيلاوي مانصه

صلاة تنقل في البيوت أفضل * الا التي جماعة تحصل
وسنة الاحرام والطواف * وتنقل جالس للاعتكاف
وتحوي عليه لاحيا البقعة * كذا الضحى وتنقل يوم الجمعة
وحائث الفوات بالتأخر * وقادم ومنشئ للسفر
ولا استخارة وللقبليه * لمغرب ولا كذا البعديه

وذكر ذلك الشارح في شرح العباب وزاد من خشى التكاسل والمندورة وزاد القليوبي قبلية دخل وقتها وقد أفرد الكلام على التوافل التي يسن فعلها في المسجد بالتأليف (قوله يوجب عدم الخ) كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة (قوله وللخلاف القوي) هو وجه للقاضي حسين وأبي زيد المروزي وقد أطالت الكلام على ذلك وأدلتهم من الآيات القرآنية والاحاديث وكلام الأئمة في الاصل بما يتعين مراجعته (قوله وهو حضور القلب) قال الجلال الرملي في النهاية وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالتسكوت أو من أعمال القلوب كالخوف أو هو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء الخ وقد جرى الشارح هنا على الاخير (قوله ترتيب القراءة) قال في المغني هو الثاني فيما بل قال القاضي حسين بتركه والاسراع في القراءة اه (قوله وتدبرها) أي القراءة قال في التحفة أي تأمل معانيها أي اجمالا لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يشغله عما هو بصدد الخ (قوله قال بعض أئمتنا) هو ابن حبان كما ذكره في الامداد قيل فصل مبطلات الصلاة (قوله قال النووي الخ) أي في المجموع كما نقله عنه غير واحد لكن قال في التحفة بعد أن نظر فيه مانصه ثم رأيت أن الكراهة انما هي عبارة المذهب فعديل المصنف عنها في شرحه الى التعبير ينبغي أن يحافظ على كل مانع اليه الدال على أن مراد المذهب بالكراهة اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا اشكال اه وعليه في عزو الكراهة الى المجموع نظر (قوله قد تناهى الثواب) كان المراد اذا قارنت العمل او تبطله أي اذا طرأت عليه وأشار بقدر الى أنهم اقد لا تنافيه قال الشارح في شرح العباب ويبحث ابن الرفعة ان الاقواء المكروه ان كان في سنة بجلسة الاستراحة منع نوابم الا ان السنة لا تنافي بالمكروه ورد بان ذو وجهين كالتنفل في نحو الحمام قال الزركشي وقياس قوله بطلان صلاته بالجلوس للتشهد الاول معيافيه بعد أي لخالفته لصريح كلامهم اه كلام شرح العباب بحروفه ويحتمل أن يكون مراده بقوله أو تبطله أي تبطل أصل العمل الذي قارنه المكروه فان الكراهة اذا كانت لذات الشيء أو لازمه كالصلاة في الاوقات المكروهة تقتضي الفساد ولا مر خارج عنه اقتصت عدم الثواب وقد لا تنافيه كما سبق آنفا

لان فقد يوجب عدم ثواب ما فقد فيه من كلها أو بعضها والخلاف القوي في وجوبه في جزء من صلاته وهو حضور القلب وسكون الجوارح (وترتيب القراءة وتدبرها وتدبر الذكر) لان ذلك اعون على الخشوع والحضور فيه (والدخول فيها) أي في الصلاة (بتشاط) لانه تعالى ذم المسافقين بكونهم اذا هموا الى الصلاة قائما وكسالى (وفراغ القلب) من الشواغل الدنيوية ومن التفكير في غير ما هو فيه ولو في أمر من أمور الآخرة لان ذلك اعون على الحضور وبقي من سنن الصلاة شيء كثير ومن ثم قال بعض أئمتنا من صلى الظهر وأربع ركعات كان عليه فيها سقاة سنة قال النووي وبكره ترك سنة من سنن الصلاة اه أي فينبغي الاعتناء بسنن الا ان الكراهة قد تنافي الثواب او تبطله

* (فصل في شروط الصلاة) *

(قوله يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء كالمنا في الصلاة من كلام مبطل وغيره فانه لا يلزم من عدمه صحة الصلاة لاحتمال عدمها الغير ذلك كالاختلال بركن من أركانها نعم هو يجامع الشرط من حيث انه لا بد في صحة الصلاة من انتفاءه كوجود الشرط فانتفاء المانع يلزم من عدمه عدم الصلاة ولذلك جعله الشيخان في مواضع تبعاً للغزالي من الشروط ثم هو منها حقيقة عند الرافي ويجوز عند النووي وبقوله ولا يلزم من وجوده الخ السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم وبقوله لذاته اقتران الشرط بالسبب فيلزم من وجوده الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب فتجب الزكاة حينئذ أو بالمانع فيلزم العدم كالدين على القول الضعيف بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم من وجود الشرط مع مقارنته المانع عدم وجوب الزكاة وحذف قيد لذاته جماعة قال في شرح اب الاصول اذ مقتضى لزوم الوجود والعدم انما هو السبب والمانع لا الشرط اهـ (قوله لما مر في الوضوء) من أن غير المميز لا تصح عبادته قال فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة فقوله لما مر قيد للاسلام والتمييز معا ومن لم يعدهما كالمناهج نظر الى أن طهارة الحدث تستلزم الاسلام ومعرفة دخول الوقت تستلزم التمييز (قوله كما مر) أي أوائل الصلاة في فصل الاجتهاد في الوقت وسبق أنه اذا صلى من غير ظن دخول الوقت يعيد وان بان أنها في لوقت (قوله مطلقاً) أي سواء كان عاماً أو خاصاً كما هو ظاهر اطلاقه في الوضوء ومن التحفة وصرح به هنا فيها لكنه جرى في فتح الجواد وفي الايعاب على أن ذلك انما هو في العمى فقط وأما غيره فلا بد من تمييزه فرائضها من سننها الا ان اعتقد فرضية جميع أفعالها فصح حينئذ وهو ظاهر كلام مرر والده والخطيب وغيرهم قال في النهاية والمراد بالعمى من لم يحصل من الفقه شيئاً يهدي به الى الباقي ويستفاد من كلامه أي الغزالي أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وأن العالم من يميز ذلك وانه لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق العمى اهـ وتأمل ذلك فانه بصير المعنى عليه أن من يميز الفرائض من النوافل يشترط في حقه أن يميز الفرائض من النوافل وهو تحصيل الحاصل ولذلك قال الحلبي في حواشي شرح المنهج عقبه وحينئذ يصير قوله هم وكان عامياً ضائعا لا فائدة في ذكره اهـ وأقول لعل مبني ما ذكر على تفسير العمى بالمعنى الاول المذكور في النهاية وعلى القول بان العالم يلزمه التمييز استقرب الشارح في الايعاب تبعاً للاسنوي أنه لا يلزمه استحضار التمييز في الصلاة قال اذا فائدة حينئذ مع علمه بصفة كل فعل يقع منه من وجوب أو نيب الخ (قوله وأن لا يعتقد الخ) أي وان كان عامياً ويشترط لابطال الصلاة به في الركن الفعلي ثلاثة شروط أن يعتقده أو يظنه نفلاً وأن يفعله على هذا الاعتقاد أو الظن وأن يكون ذلك اعتقاد الشخص نفسه فلا يبطل صلاة المأموم باعتقاد امامه وفي القول يراشد شرط

* (فصل في شروط الصلاة) *

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (وشروط) صحة (الصلاة الاسلام والتمييز) لما مر في الوضوء (ودخول الوقت) ولو ظنا كما مر (والعلم بقضيتها) بتفصيله السابق في الوضوء فلا تصح من جهل بقضيتها بخلاف من علمها فانه تصح منه مطلقاً الا ان قصد بقرض معين النفلية ومن ثم قال (وأن لا يعتقد فرضاً) أي معيناً (من فروضها سنة) لاخراجها حينئذ الفرض عن حقيقته الشرعية (والطهارة عن الحدثين) الاصغر والاكبر

(قول الشارح ان يأخذ بأفقه) قال في الايعاب ودليله قوله صلى الله عليه وسلم اذا سبق أحدكم الحدث فلما أخذ على نفسه ولا ينصرف فليتبوضاً قال لما كم صحيح على شرط الشيخين ثم نقل عن الصيرفي ان كل من أفتى بالخليل من ائمة المسلمين انما أخذ من هذا الحديث ومنه يؤخذ انه يسئل لكل من ارتكب ما يدعوا الناس الى الوقعة فيه أنه يبتره لذلك اه اصل

(فان سبقه بطلت) وان كان فاقده الطهورين للغير الصحيح اذا فاسا أحدكم في صلاته فليتنصرف وليتبوضاً وليعاده صلاته ويسئل من أحدث في صلاته ان يأخذ بأفقه ثم ينصرف ستر على نفسه اثلاً يخوض الناس فيه فيأثموا (والطهارة عن الخبث) الذي لا يبقى عنه (في الثوب والبدن والمكان) فتبطل نجس في أحد الثلاثة وان جهله مقارن وكذا طارئ ما لم يخ محله أو هو بشرط ان يكون يابسا وان ينحبه بنحو نقض لا بنحو يده او عود فيها او يركه وذلك لقوله تعالى وثيابك فطهر وللغبر الصالح تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وثبت الامر باجتنايب النجاسة وهو لا يجب في غير الالة فيجب فيها تعم يحرم التوضيح بها خارجة في البدن والثوب بلا حاجة

رابع وهو شروع في فعله بعده أما لو أعاده في محله لا بنية نقل فلا بطلان كما في فتح الجواد وعليه يحتمل ما في الايعاب والامداد مما قد توههم منه خلاف ذلك ومحل البطلان بالشروع فيما بعده ان كان عامدا عالما والافق بركة آخر صلاته كما في فتاوى الجمال الرملي ولا بد من تقييد ما بعده بالفعل وان لم أقف على من نسه عليه واعتمد الشارح في أوائل كتاب الشهادات من التحفة ان ترك تعلم ما ذكر ليس بكبيرة لعمدة عبادته مع تركه الخ وفي النهاية للجمال الرملي الاوجه أن ذلك كبيرة اه واقتضاء افتاء شيخ الاسلام زكريا وقد اشبهت الكلام على ذلك في بعض الفتاوى مع بيان أن الرابع ما في التحفة فراجع (قوله بطلت) أي على الرابع وفي قول يتطهروا بيني وان كان حدثه اكبر قال في العزيز وبه قال أبو حنيفة وهو أشهر الروايتين عن مالك وخرج بسبقه ما لو نسيه فلا تنعقد اتفاقا (قوله محله) قال الزيادي في حواشي المنهج محل القاء الثوب المتنجس بنجاسة رطبة اذا كان في غير المسجد أما فيه فلا يجوز القاءه لما يلزم على ذلك من تنجيس المسجد الا اذا ضاق الوقت فينبغي القاءه فيه لاجل حرمة الوقت كذا بحثه شيخنا ابن الرملي زاد الحلبي في حواشي المنهج وان لم يزل منه تنجيس المسجد الخ وفي شرح سم العبادي على مختصر أبي شجاع وظاهره انه لو تنجس ساتر عورته لم يفسد القاءه فورا حيث قدر على ساتر طاهر أو ماء يطهره به اه (قوله أو هو) أي أو ينحى نفس النجس (قوله بشرط الخ) قيد قوله أو هو وأهم الشارح شرط ثالثا وهو أن تكون نجاسته حالاً قال في الايعاب أما لو مضى زمن محسوس فان صلاته تبطل قال ولا يتصور عروض مبطل يغتفر الا في هاتين أي كشف الرشح للعورة والنجاسة المذكورة وما لو انحرفت السفينة عن القبلة فانحرف اليها فورا وسئل عتق الامة الآتية وسيأتي في الخوف أنه لو دعى سلاحه جازله ادخله في قرابه ويغتفر له جله هذه الساعة لان طرحه بالارض فيه تعريض لاضاعة المال وبه فارق ما هنا ومن ثم يظهر أنه لو خشى هنا على ثوبه لو طرحه لم يلزمه وفي الاعادة هنا ما يأتيه اه وفي سجود السهون من التحفة ما يفيد أنه لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عا فورا أو جمعت به دابته ثم عادت فورا لم تبطل صلاته وفي حواشي سم والحلبى على المنهج عن الشهاب الرملي لو صلى على نحو ثوب متنجس الاسفل ورجله ممسكة ثم رفعها فارتفع معها الثوب لالتصاقه بها انه ان انفصل عن رجله فورا ولو بنحريكها صحت صلاته والابطلت اه زاد سم وظاهره أن مجرد التصاق الرجل بحيث لو رفعها ارتفع معها الثوب لا أثر له فليأتمل اه وفي فتاوى الجمال الرملي خلاف ذلك وكذلك شرح العباب للشارح (قوله أو بنحو نقض) قال سم في حواشي المنهج لعل صورة القاء الثوب في الرطب أن يدفع الثوب من مكان طاهر منه الى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه ويجزئه فان ذلك محل للنجاسة فليأتمل لعل صورة نقضه في اليابس أن يميل محل النجاسة حتى تسقط أو يضع اصبعه على جزء طاهر من محلها من ثوبه ويدفعه الى أن يسقط أما لو

لوقبض على محله او جرمه أو رفعه فهو حامل لها فليتأمل اه وفي شرحه على مختصر أبي
 نجاش عن القاضي لو أخذ طرفاً من مسجده الذي وقعت عليه نجاسة وزحزحه حتى
 سقطت فالظاهر أنم لا تبطل اه وظاهر قوله لو أخذ طرفاً أنه لا يضر قبض الطرف وفيه
 نظرو ومخالفة لما تقدم في التحية بالعود اللهم إلا أن يفرق بملاقاة النجاسة قصد الما اتصل به
 في مسئلة العود بخلاف مسئلة القاضي اه وفيه أيضاً أن من نحو النقص تطهير المحل
 كان وقع عليه أثر البول فصب فوراً الماء عليه بحيث طهر المحل حالاً بالصب أو غس فوراً
 محله كيداه أو رجله في ماء كثير عنده الخ (قوله والنوب) اعتمده في الامداد والنهاية
 وغيره ما قال في التحفة على تناقض فيه وقوله بلا حاجة أما إذا كان التصريح بالحاجة كان
 أراد طء المستحاضة فلا حرمه (قوله محله) أي البعض (قوله فيه) أي في بدنه أو ثوبه
 وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله غسل جميعه) أي غسل البدن أو الثوب ومحله اذالم
 يعلم انحصارها في محل منه كاحد كيه أو ذيله والالم يلزمه الاغسل ما أشكل كافي
 التحفة والنهاية وغيرهما وظاهر (قوله لانه) أي البدن أو الثوب وكذلك ضمير منه
 ويصح أن يكون فيه أي في الجزء (قوله وهو) أي أصل بقاء النجاسة في جزء من البدن
 أو الثوب وقوله فيه أي في الجزء (قوله وبه) أي بكونه لا بد في الصلاة من ظن الطهارة
 فارق ما لو أصاب جزءاً منه الخ لانه لا بد لتنجس المماس الطاهر من يقين نجاسة مماسه
 اذ لا يرفع يقين الطهارة الا يقين النجاسة فاقتربا بالاكتماء بظن الطهر في الصلاة وبعد عدم
 الاكتماء بظن نجاسة المماس في التنجيس (قوله جزء) فاعل أصاب وقوله منه أي من
 البدن أو الثوب المتنجس بعضه يقيناً قبل غسله أي الثوب أو البدن (قوله رطباً) مفعول
 أصاب وقوله فانه أي الجزء المماس للرطب لا ينجسه أي لا ينجس الرطب الممسوس لان
 يقين طهر الرطب الممسوس لا يرفعه الا يقين نجاسة المماس واليقين غير موجود في صورتنا
 فلا نجاسة (قوله ولا يجتهد) عائداً الى قول الماتن وجب غسل جميعه (قوله فان انفصل
 السكبان الخ) محله حيث علم أن النجاسة بأحد السكبين والالم يجز الاجتهاد لاحتمال أن
 يكون الفصل في حال النجاسة فيكونان نجسين ويقبل خبر الثقة بأن التنجس هذا السكك
 فيمكن غسله كما في المجموع (قوله تنجس كله) ومثله في الحكم ما اذا تنجس بعضه واشتبه
 كما في الاسنوى وغيره واستشكله الشيخ عميرة ثم أجاب عن الاستشكل ثم قال والاشكال
 أقوى منه أي الجواب فراجع منه من الأصل ان أردته (قوله ثم باقيه) أي بصب الماء
 عليه لا في نحو جفنة والالم يطهر منه شيء لان طرفه الآخر مماس للماء قليل وارده عليه
 هذا معقد الشارح والجمال الرمي وغيره ما خلافاً للشيخ الاسلام زكريا (قوله بدنه)
 في الايعاب للشارح كن أدخل طرف عوده ثلاث دبره انتهى وفي التحفة لو غرز ابرة مثلاً
 في بدنه أو انقرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر وأدم كثيراً وجوف لم تصح الصلاة
 لاتصالها بالتنجس اه وفي حواشي المنهج لسم لوضرته عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان

(ولو تنجس بعض بدنه أو ثوبه) بغير
 معقوعه (وجهه) بان لم يدر محله
 فيه (وجب غسل جميعه) لانه ما بقى
 منه جزء الاصل بقاء النجاسة فيه
 وهو مؤثر في الصلاة لانه لا بد فيها
 من ظن الطهارة وبه فارق ما لو
 أصاب جزء منه قبل غسله رطباً فانه
 لا ينجسه لان الأصل عدم تنجس
 ملاقيه (ولا يجتهد) وان كان
 انطبأ باحد كيه لان شرط الاجتهاد
 تعدد المحل كما مر فان انفصل السكبان
 اجتهد فيهما (ولو غسل نصفاً
 متنجس) كثوب تنجس كله (ثم
 باقيه طهر كله ان غسل) مع الباقي
 (مجاورة) من المغسول أولاً (والا)
 يغسل المجاور (فيبقى الممتنعف)
 بفتح الصاد (على نجاسته) دون
 ملاقيه لان نجاسة المجاور لا تتعدى
 لما بعده ألا ترى أن السمن الجامد
 لا ينجس منه الا ما لا في النجاسة
 دون ما جاوره (ولا تصح صلاة من
 تلاقي بعض بدنه أو) محموله من
 (ثوبه) أو غيره (نجاسة) في جزء
 من صلاته (وان لم يتحرك بجزءه)
 لنسبته اليه

(قوله والجمال الرمي) قال في النهاية
 وهو المعتمد المقول عليه خلافاً
 للشيخ اه أصل (قول المصنف)
 بدنه (ومن البدن داخل القدم
 والانف والعين اه أصل

وهو الفرق بين هذا وصحة السجود عليه (و) لا تصح (صلاة قابض طرف حبل) أو نحوه (على نجاسة) لا قاهها أو لا في ملاقيها كان شد بقلادة كلب أو يحمل طاهر من سفينة تجر بجره برا أو بحرا فيها نجاسة أو جوار حامل لها لأنه حيثئذ كالحامل للنجاسة وشرط البطلان في ذلك أن يكون الموضع الذي لاقى النجاسة من الحبل ونحوه يتحرك بحركته على المعتقد قول المصنف (وأن لم يتحرك بحركته) ضعيف وإن وافق ما في الروضة وأصلها وخرج بشد مجرد اتصاله بنحو القلادة وبقوله قابض ما لوجه له تحت قدمه فإنه لا يضر وإن كان مشدودا بذلك في الثانية أو تحرك بحركته لأنه ليس حاملا للنجاسة ولا للمتمصل بها (ولا يضر محاذاة النجاسة) لبدنه أو محموله (من غير إصابة في ركوع أو غيره) وإن تحرك بحركته كبساط يطره حيث لعدم ملاقاته ونسبته إليه نعم تذكره الصلاة مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس وكصلاته تحت سفة متنجس قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا كما هو ظاهر (وتجب إزالة الوشم) لحله نجاسة تمدى بجسمها أذهر غرز الجلد بالابرة إلى أن يدمى ثم يذر عليه نبلة

ضربته حية بطلت والفرق أن العقب تدخل معها إلى داخل البدن لأنم اتغرز أبرتها في داخل البدن وتقرغ فيه السم والحية تلتقي معها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن مبطل كذا ذكره واعتمد مراه (قوله وهو الفرق) أي في صفة الصلاة في مجتث السجود أي بين عدم صحة الصلاة في النجاسة وصحة السجود عليه وعبارته وإنما بطلت صلاته بملاقاة ثوبه للنجاسة وإن لم يتحرك بحركته لأنه منسوب إليه وليس المعتبر هنا إلا السجود على قراره وبعد عدم تحركه بحركته هو قراره (قوله قابض) في التحفة وغيرها أو شاداه قال القليوبي أو حامل ولو بلا قبض كوضعه على عاتقه وعبر في الامداد والفتح تبعاً للإرشاد بالحل وحاصل ما اعتمدته الشارح في كتبه والامداد والفتح والايهاب ووافق عليه الخطيب والجمال الرمي في النهاية ووالد في شرح نظم الزيد وغيرهم أنه إن وضع طرف الحبل بغير نحو شد على حوز طاهر من شيء متنجس كسفينة متنجسة أو على شيء طاهر متصل بنجس كساجور كلب لم يضر ذلك مطلقاً ووضعته على نفس النجس ولو بلا نحو شد ضرر مطلقاً وإن شده على الطاهر المتصل بالنجس نظراً أن النجس بجره ضرر والافلا وقول الامداد لو أبدل الإرشاد شد بانصل لكان أصوب إذا شد ليس بشرط أنه مراده به أن فهو الشد عما يمكن أن ينجر النجس بجره في ك كما ينبغي على ذلك كلامه في التحفة والايهاب ونقل الشوبري عن م رأيه لا بد من شدة بالنجس قال فانظره ورأيت في شرح البهجة للجمال الرمي ما يوافق نقل الشوبري عنه وكلام الشارح في هذا الكتاب قريب منه (قوله لا قاهها) أي لاقى نحو الحبل للنجاسة (قوله كان شد الخ) تمثيل للملاقاة لا قاهها (قوله ينجر بجره) أي ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس وبجث في التحفة اعتبار انجراره بالفعل لو أراد به لا بالقوة (قوله فقول المصنف الخ) أو ردت في الأصل هنا كلاماً طويلاً واحتمالات في فهم معنى ك كلام الشارح ثم قلت وحاصل ما ينظره والفقير أن ما مشى عليه الشارح هنا من التسوية بين الملاقاة لنفس النجس ولتحو ساجور الكلب لا يوافق معتده كغيره في توجيه التنظير في كلامه وأما المصنف فلا اعتراض عليه بما ذكره هو المعتقد لأن مراده بقوله على نجاسة أن طرف الحبل على نفس النجاسة وقد عبر النور في المنهاج بنحو عبارة المصنف وأقر ذلك شراح كلامه ومنهم الشارح والجمال الرمي والمجلى وغيرهم قال في التحفة وخرج بعلى نجس الحبل المشدود بطاهر متصل بنجس الخ ومن تأمل عباراتهم هنا انشرح خاطرهم لما ذكرته ثم تعبير الشارح هنا بالتحرك أنما هو موافقة للمصنف والافلا مراد البحر كما سبق قال الشارح في الايهاب تعبير العباب بالجر كالروضة أولى من تعبير الجواهر بتحركه إذ مجرد الحركة لا أنزلها كما هو ظاهر اه (قوله في الثانية) هي قوله لو جعله تحت قدمه الخ والاولى قوله مجرد اتصاله الخ وقوله أو تحرك معطوف على قوله وإن ك مان وأوبعني الواو (قوله ونسبته إليه) معطوف على قوله ملاقاته أي ولعدم نسبته إليه (قوله مع محاذاته) في التحفة في إحدى جهاته إن قرب منه

أَوْ نَحْوَهَا فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ
هَذَا كَلِمَةٌ (إِنْ لَمْ يَخْتَفِ مَحْذُورًا مِنْ
مَحْذُورَاتِ التَّيَمُّمِ) السَّابِقَةِ
فِي بَابِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ بِأَنْ فَعَلَ بِهِ
مَكْرَهَا أَوْ فَعَلَهُ وَهُوَ غَيْرُ مَكْلَفٍ خِلَافًا
لِجَمْعٍ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَخْتَفِ مَحْذُورًا
فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى بَقَاءِ النَّجَاسَةِ
أَمَّا إِذَا خَافَ ذَلِكَ فَلَا يَلْزِمُهُ مَطْلَقًا
(وَيَعْنِي عَنْ مَحَلِّ اسْتِحْجَارِهِ) بِحُجْرٍ
أَوْ نَحْوِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَلَوْ هَرَقَ مَالَهُ
يَجَاوِزُ صَفْحَتَهُ أَوْ حَشَقَتْهُ لِمُسْقَةٍ
اجْتِنَابَ ذَلِكَ مَعَ حُلِّ الْاِقْتِصَاصِ
عَلَى الْجُرْأَمِ أَوْ لَوْ حُلَّ مُسْتَحْجَرًا
أَوْ حَامِلًا فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبَطَّلَ
إِذَا لَحَاجَةٌ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ حُلُّ طَبِيرٍ
بِمُغْفَذِهِ لِنَجَاسَةٍ وَمَذْبُوحٍ وَمِيتَةٍ
طَاهِرٍ لَمْ يَطْهَرْ بِطَانَتِهِ وَبِضْعَةِ مَذْرَةٍ
بِأَنْ حَكَمَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي
مِنْهَا فَرْخٌ وَخَبَثٌ بِضَرُورَةٍ وَلَوْ
رَمَصَتْ عَلَيْهِ لِلنَّجَاسَةِ بِخِلَافِ
حُلِّ الْحَيِّ الطَّاهِرِ الْمُنْقَذِ (وَعَنْ
طَلْحَانَ الشَّارِعِ الَّذِي يَقْنُ نَجَاسَتَهُ)
وَإِنْ اخْتَلَطَ بِنَجَاسَةٍ مَغْلُظَةٍ لِعَسْرِ
تَجَنَّبَهُ (و) انْتَابَهُ فِي عَمَّا (يَتَعَذَّرُ)
أَيُّ يَتَعَسَّرُ (الاحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا
وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنْ
الثُّوبِ وَالْبَسَدِ) فَيَعْنِي فِي الذَّيْلِ
وَالرِّجْلِ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ عَمَّا لَا يَعْنِي
عَنْهُ فِي الْكَفِّ وَالْيَدِ وَالذَّيْلِ وَالرِّجْلِ
زَمَنِ الصَّيْفِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَسَّرِ
تَجَنَّبَهُ فَلَا يَعْنِي عَنْهُ كَالَّذِي يَنْسَبُ
صَاحِبُهُ لِمُسْقَةٍ أَوْ كُبْوَةٍ

مِنْهُ بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهِ لَا مَطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَنَحْوُهُ النَّهْيُ (قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهَا) فِي الْإِعَابِ
مِنْ كُلِّ أَوْ مَا يَتَحَصَّلُ مِنْ دُخَانِ دَهْنٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ بِرُقِيَّةٍ أَوْ يَخْضَرُ ثُمَّ ذَكَرَ عَدَمَ جَوَازِ فَعْلِهِ فِي الْحَمِّ
الْأَسْنَانِ الْإِنِّ قَالَ طَبِيبَانِ مَاهِرَانِ عَدْلَانِ أَنَّهُ يَنْقَعُ ذَلِكَ وَإِنْ غَبِرَ لَا يَقُومُ مَقَامُهُ فِي ذَلِكَ
فَإِنْ تَذَيُّجُوزٍ فَيُظْهِرُ أَخْذَ مَا قَالُوهُ فِي التَّدَاوِي بِالنَّجَاسَةِ (قَوْلُهُ فِي بَابِهِ) فِي التَّعَفُّفِ
وَالنَّهْيِ فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ وَلَوْ نَحْوِ شَيْءٍ أَوْ بَطْنٍ لَمْ يَلْزِمُهُ نَزْعُهُ لِعَذْرِهِ بِلِغْوِهِ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ
وَتَصَحُّحِ صَلَاتِهِ مَعَهُ بِإِعَادَةِ أَهْ كَلَامِهِمَا ذَكَرَ أَهْ فِي جَبْرِ الْعَظَمِ بِعَظَمِ نَحْوِ مَعِ تَصْرِيفِهِمَا
بِأَنَّهُ يَجْرِي فِي الْوُشْمِ التَّفْصِيلُ الَّذِي فِي الْجَبْرِ (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ) هَذَا قَوْلُهُ السَّبْكَ
وَعَبْرُهُ تَبَعُ اللَّامِ وَأَعْتَدَهُ الطَّبِيبُ لَوِي وَجَرَى الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ التَّحْفَةِ وَالْفَتْحِ وَالْإِمْدَادِ
وَالْإِعْيَابِ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ يَنْتَهِي فِي الْأَصْلِ ثُمَّ ذَكَرَتْ أَنَّ الْجَمَالَ الرَّمْلِيَّ خَالَفَ الشَّارِحَ
فِي ذَلِكَ فِي النَّهْيِ وَشَرَحَ الْبَهْجَةُ وَقَتَاوِيهِ وَإِنَّ الْخَطِيبَ الشَّرِيفِيَّ مِثْلَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ ثُمَّ قُلْتُ
مَا مَطْلَعُهُ فَتَلَخَّصُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ آرَاءٍ وَجُوبِ الْأَزَالَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتَفِ مَحْذُورًا مَطْلَقًا وَهُوَ
مَا اعْتَقَدَهُ الشَّارِحُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَعَدَمَ وَجُوبِهِمَا عَلَى غَيْرِ الْمَتَعَدِّي مَطْلَقًا وَهُوَ مَا اعْتَقَدَهُ
الْجَمَالَ الرَّمْلِيَّ وَغَيْرُهُ وَالتَّفْصِيلُ فِي غَيْرِ الْمَتَعَدِّي بَيْنَ أَنْ يَخَافَ مَنْ نَزَعَهُ حَصُولَ مُسْقَةٍ وَإِنْ
لَمْ تَجِبِ التَّيَمُّمُ فَلَا يَلْزِمُهُ وَالْأَفْهَمُ وَهُوَ مَا اعْتَقَدَهُ الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ غَيْرِ هَذَا ثُمَّ بَشَّرْتُ لَوْ جُوبِ
الْأَزَالَةِ مَعَ التَّعَدِّي فِي الْمَعْصُومِ شَرْطَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فَلَا يَجِبُ
قَلْعُهُ فِي الْجُنُونِ إِلَّا إِذَا أَفَاقَ وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَا فِي الْحَائِضِ إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ ثَانِيَهُمَا
أَنْ لَا يَمُوتَ فَيُضْمَنُ إِلَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ عَدَمُ خَوْفِ مَحْذُورِ تَيَمُّمٍ فَتَكُونُ ثَلَاثَةٌ
وَيَشْتَرِطُ لَوْ جُوبُهُمَا عَدَمُ التَّعَدِّي عِنْدَ الشَّارِحِ فِي الْإِعْيَابِ شَرْطَانِ أَنْ لَا يَخَافَ مَنْ
الْأَزَالَةِ تَأْمَنًا وَإِنْ لَا يَكْتَسِبُ بِلَحْمٍ إِلَى آخِرِ مَا أَطْلَقَتْ بِهِ فِي الْأَصْلِ فَرَأَجَعَهُ مِنْهُ أَنْ أَرَدْتَهُ
(قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ) أَيْ مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ قَالٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ (قَوْلُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ) سَبَّأْتُ مُحْتَرَزَةً
قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ حُلَّ مُسْتَحْجَرًا أَلِخَ (قَوْلُهُ أَوْ حَشَقَتْهُ) فِي التَّحْفَةِ أَخَذْتُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ سَ
رَأْسُ الذَّكَرِ مَوْضِعًا مَبْتَلًا مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يَنْجِسْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ النُّجُومِ طَرَأَ عَلَيْهِ
رَطْبٌ أَوْ جَافٍ وَهُوَ رَطْبُ تَعْيِنِ الْمَاءِ أَهْ وَبَحَثْتُ فِي الْإِعْيَابِ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ بِجَاوِزَةِ
شَفْرِهَا أَهْ وَاعْتَمَدَ الْبَرْلَسِيُّ وَمِنْ الْعَفْوِ عَمَّا يَجَاوِزُ الْحَشْفَةَ إِلَى الثُّوبِ الَّذِي يَلَاقِيهَا
(قَوْلُهُ بِأَنْ حَكَمَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَلِخَ) هَذَا تَفْسِيرٌ لِمَذْهَبِ مَا الْقِيَّتَ أَتَى مِنْهَا الْفَرْخُ فَانْهَاطَ طَاهِرُهُ
وَإِنْ اسْتَحَالَ دَمًا كَالْعَلَقَةِ (قَوْلُهُ وَخَبَثٌ) أَيْ وَلَوْ مَعْفُوًا عَنْهُ فِي التَّحْفَةِ الْعَفْوُ عَمَّا
يَتَخَلَّلُ خِيَاطَةَ الثُّوبِ مِنْ نَحْوِ الصَّبِيَانِ وَهُوَ بَيْضُ الْقَمَلِ وَإِنْ فَرَضْتَ حَيَاتَهُ ثُمَّ مَوْتَهُ لِعُمُومِ
الِابْتِلَاغِ مَعَ مُسْقَةٍ فَتَقِ الْخِيَاطَةَ لِأَخْرَاجِهِ (قَوْلُهُ بِخِلَافِ حُلِّ الْحَيِّ أَلِخَ) وَلَا نَظَرَ
لِلنَّجَسِ الَّذِي يَاطُنُهُ لِأَنَّهُ فِي مَعْدِنِهِ الْخَلْقِ مَعَ وَجُودِ الْحَيَاةِ الْمُؤَثَّرَةِ فِي دَفْعِهِ كَمَا فِي جَوْفِ الْمُصَلِّي
(قَوْلُهُ الشَّارِعِ) الْمُرَادُ مِنْهُ مَحَلُّ الْمُرُورِ وَلَوْ غَيْرَ شَارِعٍ وَمِثْلُ طِينِهِ مَاؤُهُ (قَوْلُهُ مِنْ الثُّوبِ
وَالْبَدَنِ) خَرَجَ بِهِمَا الْمَكَانُ فَلَا يَعْنِي عَنْهُ فِيهِ (قَوْلُهُ كَالَّذِي يَنْسَبُ صَاحِبُهُ أَلِخَ) ظَاهِرٌ

أوقله تحفظ وخرج بالطين عين النجاسة فلا يعني عنها وبتيقن نجاسته ما لو غلبت على الطن فإنه طاهر للأصل ويعني عن ذوق
الطير وفي المساجد وان كثرة مشقة الاحتراز ٤٣٦ عنه ما لم يتعمد المشي عليه من غير حاجة أو يكون هو أو عماره رطباً وظاهر

كلامه مغيرة هذا المالم يعسر تجنبه لكن كلام التحفة وغيره لا يقيده أن هذا ضابط ذلك
وعبارتها عما يتعد الاحتراز عنه غالباً بأن لا ينسب صاحبه لسقطة أو قلة تحفظ وعبرة
النهاية ضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطة على شيء من بدنه أو كبوة على وجهه
أو قلة تحفظ اه وفيها بحث الزركشي وغيره العقو عن قليل منه تعلق بالخلف وان مشي فيه
بلا نعل اه (قوله أو قلة تحفظ) حيث لم يصل إلى ذلك يعني عنه وان كثرة قال في التحفة
كما اقتضاء قول الشرح الصغير لا يبعد أن يعد اللوث في جميع أسفل الخلف واطرافه
قليل بخلاف مثله في الثوب والبدن اه أي ان زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلاً وان
كثرت عرفاً فإما زاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة والاعظمت
المشقة جداً من غير القليل كالروضة أراد ما ذكرناه اه (قوله فلا يعني عنها) زاد
في التحفة وان عمت الطرق على الأوجه خلافاً للزركشي لندرة ذلك فلا يعم الابتلاء به الخ
وفي النهاية نعم ان عمت الطرق ركنتي احتمال بالعفو وميل كلامه إلى اعتقاده كما لو عم الجراد
أرض الحرم اه وفي فتاوى الشارح سئل عن الشارع الذي لم يكن فيه طين وفيه سرجين
وعذرة الآدميين وزبل الكلاب هل يعني اذا حصل المطر عما يصاب الثوب والرجل منه
فاجاب بقوله يعني عما ذكر في الشارع عما يتعد الاحتراز عنه لكونه عم جميع الطرق
ولم ينسب صاحبه إلى سقطة ولا إلى كبوة وقلة تحفظ اه (قوله وبتيقن نجاسته) المراد
من اتيقن ما يشعل اخبار عدل ورواية به (قوله فإنه طاهر) في التحفة يندب غسل ما قرب
احتمال نجاسته وقولهم من البدع المذمومة غسل الثوب الجديد محمول على غير ذلك
(قوله لا يعني عنه في الثوب والبدن مطلقاً) اعتمده في التحفة وغيرها (قوله المتغير ريحه)
زاد في التحفة والنهاية أو تغير لونه (قوله الا اذا فرش الثوب الخ) فحل العقو عن الكثير
اذا كان في ثوب ملبوس محتاج اليه ولو للجمال أصابه الدم من غير تعد فلو قتل القمل في
نوبه أو بدنه لم يعف الا عن قليله (قوله لم يعف عنه) عبارة التحفة لم يعف عن شيء منه كذا
ذكره كثيرون ومحل في الكثير والافاء ما في المجموع عن الأصحاب في اختلاط دم
الحيض بالريق في حديث عائشة مع انه مع ذلك يعني عنه لقلته كما يأتي اه (قوله نعم يعني
الخ) هذا من قبل الاستثناء المنقطع لعدم دخوله في الاجنبي اذا اجنبي ما لا يحتاج
إلى ما سسته أماما يحتاج اليه فهو ماء طهر ويشرب وتنشف وبصاق في نوبه وماء بلل رأسه من
غسل تبرأ وتنظف ومما س نحو آلة فصاد من ريق أو دهن وكذا ماء بل شعره عند حلق رأسه
اذا اختلط بدم جرح الرأس خلافاً للشيخ الاسلام ذكر باقي الأخيرة وعرق وسائر ما احتج
اليه فليس بأجنبي فيه في عنه (قوله أماما ما ذكر) أي من القروح والنفطات (قوله
عن قليل دم الاجنبي) المفهوم من كلام أئمتنا ان الذي لم ينسب صاحبه إلى سقطة أو كبوة
أو قلة تحفظ قليل وان كان كثيراً فيعني عنه وما لا يعسر الاحتراز عنه بأن ينسب صاحبه

كلام جمع وصرح به بعض أصحابنا
أنه لا يعني عنه في الثوب والبدن
مطلقاً وبه جزم في الأنوار أسكن
قضية تشبيه الشيخين العفو عنه
بالعفو عن طين الشارع العفو
عما يتعد الاحتراز عنه غالباً
(وأما دم البثرات) بفتح المثناة جمع
بثرة يسكنها وهي خراج صغار
(و) دم (الدماميل والقروح)
أي الجراحات (والقيح والصدية)
وهو ماء رقيق مختلط بدم أو دم
مختلط بقيح (منها) أي من القروح
(ودم البراغيت والقمل والبعض
والبق) وهو ما من كل ما لا نفس
له سائلة (وموضع الحجامه والقصد
ووزيم الذباب) أي روثه (وبول
الخفاش) وروثه (وسلس البول
ودم الاستحاضة وماء القروح
والنفطات المتغير ريحه فيعني عن
قليل ذلك وكثيره) على المعتمد لعموم
البلوى به (الا اذا فرش الثوب
الذي فيه ذلك) المعفو عنه
(او حله لغير ضرورة) أو حاجة
وصلى فيه (فيعني عن قليله دون
كثيره) اذا لامشقة في تجنبه
بمخلاف ما لو لبسه لغرض صحيح
كيجمل فإنه يعني حتى عن كثيره
ومحل العقو في جميع ما ذكر
بالنسبة للصلاة فلو وقع المثلوث
بذلك في ماء قليل نجسه فلو اختلط
به اجنبي لم يعف عنه نعم يعني عن

رطوبة ما فهو الوضوء والغسل أماما ما ذكر غير المتغير فظاهر (ويعني عن قليل دم الاجنبي غير الكلب والخنزير) إلى
وفرع أحدهما لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل من ذلك في محل المسحة

الى سقطة أو كسوة أو قلة تحفظ كثير فلا يعنى عنه وعبارة الروض لابن المقرئ وعن قليل دم
الاجنبى غير الكلب والخنزير وقيحه لا الكثير في العرف ثم قال والقليل ما يعسر الاحتراز
عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلاد اه قال شيخ الاسلام في شرحه وذكر والذالك
تقريباً في طين الشارع تقدم بانه اه أى وهو ما ذكرته أنا في الارشاد ولا تبطل بدم نحو
برغوث وبشرته ما لم يكثر بقتل وعصر اه قال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة
والكثرة العرف غالب عادة التلطيح به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير
ويختلف بالوقت والمحل وذكره واليه تقريباً في طين الشوارع لا يبعد جريانه في الكل وما شك
في كثرته له حكم القليل اه ونحوه الامداد وغيره (قوله ما انفصل من بدنه ثم
أصابه) مثل ذلك ما جاوز محله من دم القصد والحجامة قال الشهاب عميرة في حواشي شرح
المنهج الظاهر أن المراد بالحمل الموضوع الذي أصابه في وقت الخروج واستقر فيه كتنظيره
من البول والغائط في الاستنجاء بالخروج حينئذ فلو سال وقت الخروج من غير انفصال
لم يضروا لفصل من موضع يغلب فيه تقاذف الدماء فيحتمل العفو كتنظيره من الماء
المستعمل أما لو انتقل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذرى بانه كـ الاجنبى اه
ولو أصاب الثوب مما يحاذى الجرح فلا اشكال في العفو فلو سال في الثوب وقت الإصابة
من غير انفصال في اجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن اه قال العلامة سم ووافق مر
على ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع خروجه عنى عنه وقال ينبغى أن يكون
المراد بانتقال الدم المعفو عنه اتقيا لا يمنع العفو عن كثيره أن ينتقل عما يتشرب اليه
عادة ثم انظر تخصيص هذا القيد أعنى قوله بعملهما بالقصد والحجم وقد علم مر اه
وفي الحصة محله ما ينسب اليه عادة يجري فيها على ان الجرح اذا تدفق وانفتح لا يعنى في
محله الا عن القليل وقرئ بين الجرح وبين القصد والحجامة فراجعها (قوله أو نام في ثوبه
لالحاجة الخ) عبارة لنهاية للجمال الرملى ولو نام في ثوبه فكثير فيه دم البراغيث التحق بما
يقتله منها عمد المخالفة السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بجحنا وهو محمول على
عدم احتياجه للنوم فيه والاعنى عنه انتهت زادت في الامداد ولانه فيها يقطعها فهو غير
محتاج اليه ومن علمته يؤخذ انه لو احتاج اليه كان لم يعتد به عنى عنه وهو ظاهر على
أن في أصل بحثه وقف اه وتبرأ منه في فتح الجواد فقال على ما بحث انتهى (قوله عما
مر) من كل ميتة لادم لها سائل في بدن أو ثوب ولو بمكة زمن ابتلائهم بالذباب عقب الموسم
(قوله من باب خطاب الوضع) هو جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً لكم الذى هو
خطاب التكليف وهذا لا يختلف فيه الصغیر والكبير ولا الجاهل وغيره فهو شامل لكل
أحد فيلزم الولى أن يأمر المميز بالوضوء واستقبال القبلة عند ارادته الصلاة واذانسى
المصلى شيئاً من الشروط أو تركه جهلاً بطلت صلاته والمقابل لخطاب الوضع هو خطاب
التكليف وهو ما فيه حث أو منع وهو يفتقر فيه نحو الناسى وغيره (قوله والنهى هنا

ومن الاجنبى ما انفصل من بدنه ثم
أصابه قال الاذرى أى سواء دم
البثرات وما بعده أمادم فنحو الكلب
فلا يعنى عنه وان قل اغلظ حكمه
(واذا) حصل ما مر من دم البثرات
وما بعده بفعله كأن (عصر البثرة
أو الدمل أو قتل البرغوث) أو نام
في ثوبه للحاجة فـ كثير فيها
دم نحو البراغيث (عنى عن قليله
فقط) أى دون كثيره على المعتد اذا
لا كثير مشقة في تجنبه حينئذ (ولا
يعنى عن جلد البرغوث ونحوه)
بما مر لعدم عموم البلوى به فلو
قتله في الصلاة بطلت ان حمل
جلده بعد موته والا فلا نعم ان
كان في تعاطيف الخياطة ولم يمكن
اخراجها فينبغى أن يعنى عنه (ولو
صلى بنجس) لا يعنى عنه (ناسياً)
له (أو جاهلاً) به أو بكونه مبطلاً
ثم ييقن كونه فيها (أعادها)
وجوباً لان الطهر عنها من قبيل
الشروط وهى من باب خطاب
الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل
والنسيان (الشرط الثامن ستر
العورة) عن العيون فتبطل بعدم
سترها مع القدرة عليه وان كان
خائباً في ظلمة لاجتماعهم على
الامر بالستر في الصلاة والامر
بالشيء نهي عن ضده والنهى هنا

يقتضي الفساد (وعورة الرجل)
 أي الذكر الصغير والكبير
 (والامة) ولو مبعضة ومكاتب
 ومستولدة (ما بين السرة والركبة)
 ثلث عورة المؤمن ما بين سترته
 وركبته وهو وان كان ضعيفا الا
 ان له شواهد تدعيه وقيس بالذكر
 الامة بجماع أن رأس كل ليس
 بعورة (و) عورة (الحرمة) الصغيرة
 والكبيرة (في صلاتها وعند
 الاجانب) ولو خارجها (جميع
 بدنها الا الوجه والكفين) ظهرا
 وبطنا الى السوءين لقوله تعالى
 ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها
 أي وما ظهر منها وجهها وكفاها
 وانما لم يكونا عورة حتى يجب
 سترهما لان الحاجة تدعو الى
 ابرازهما وحرمة نظرها ونظر
 ما هذا ما بين السرة والركبة من
 الامة ليس لان ذلك عورة بل لان
 النظر اليه مظنة الفتنة

(قوله في التحفة وانهاية اجاعا)
 قال الربيعي ان ابن المنذر ادعى
 الاجماع المذكور قال الجرهمي
 في حاشيته قوله ادعى اشارة الى
 ضعفه اه

يقتضي الفساد) أي لانه في العبادات والنهي فيها يقتضي الفساد وهذا قول الغزالي
 والامام الرازي وأخر جابا العبادات المعاملات ففسادها عندهما بفوات ركن أو شرط
 عرف من خارج عن النهي لكن الراجح عند الاصوليين ان النهي ان يرجع الى ذات الشيء
 كصلاة نقل مطلق في وقت مكروه ويبيع وشرط نهو للفساد وكذا ان عاد النهي الى جزء
 الشيء كالتنهي عن بيع الملاقيح أي ما في البطون من الاجنة فان المبيع معدوم والمبيع
 ركن من البيع فانه دم جزء من البيع وكذا ان يرجع النهي الى لازم الشيء كالتنهي عن
 بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط فان كان النهي لخاسر عن
 التنهي عنه أي غير لازم له كالوضوء بمغصوب لم يفد الفساد عند الاكثرين وذلك لان
 التنهي عن الوضوء بالمغصوب لا تلغى مال الغير وتلاف مال الغير قد يحصل بغير الوضوء
 فلا يتعين لاتفاه الوضوء ومثل ذلك الصلاة في المكان المكروه أو المفصوب لا مكان
 جعل الحمام مثلا مسجد افترقع النهي عن الصلاة فيه مع بقاءه بحاله ومثل ذلك البيع
 وقت نداء الجمعة فالتنهي عنه لتفويتها والتقويت يحصل بغير البيع أيضا فالتنهي عنه
 لامر خارج عنه هو خشية التفويت فقولهم هذا لانه في العبادات جرى على قول ضعيف
 عند الاصوليين بالنسبة لانه في غير العبادات فتنبيهه (قوله ليس بعورة) في التحفة
 والنهاية اجاعا (قوله وعند الاجانب) هذا لا ينافي قول من قال ان عورتها عند الاجانب
 جميع بدنها لان حرمة نظرها الى الجانب الى الوجه والكفين انما هي من حيث ان نظرها
 مظنة للشهوة لامن حيث كونها عورة ومن ثمة اتفقوا على حرمة نظرها واختلفوا
 في جواز نظرها الى الوجه والكفين حيث لا شهوة ولا خوف فتنة ونسب الامام القول بعدم
 الحرمة للجمهور ونسبه الرافي للاكثرين قال لاسيما المتقدمين قال الزيايدي في شرح المحرر
 وقوة كلامهما يقتضي رجحانه وصوبه في المهمات اه لكن الراجح عندهم الحرمة ونقل
 الشارح في النكاح من التحفة عن نقل النووي عن عياض الاجماع على أنه لا يلزمها في
 طريقها ستر وجهها وانما هو سنة وعلى الرجال غض البصر عنهن للآية الخ ونقل أيضا
 عن الامام اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه قال الشارح في
 التحفة ولا تنافي لانه لا يلزم من منع الامام لهن من الكشف لكونه مكروها ولا امام المنع
 من المكروه لما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة
 ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظرا اجنبيا لها يلزمها ستر
 وجهها عنه والا كانت معينة له على حرام فتأثم (قوله وحرمة نظرها) أي الوجه
 والكفين من الحرمة قال الزيايدي في شرح المحرر بعد كلام قرر فيه وعرف بهذا التقرير
 أن لها ثلاث عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الاجانب اليها
 جميع بدنها حتى الوجه والكفين على المعتمد وعورة في الخلوة وعند المحارم كعورة الرجل
 اه وبزاد رابعة وهي عورة المسلمة بالنسبة لنظر الكافرة غير سيدها ومحرمها وهي مالا

يبدو عند المهنة قال في التحفة ودخول الذميات على أمهات المؤمنين الواردة في الاحاديث
الصحيحة دليل لما صححناه من حل نظرها منها ما يسد وفي المهنة قال واعتقد جمع أي ومنهم
شيخ الاسلام زكريا ما اقتضاه المتن من أنها معها كالأجنبي ثم قال ومثلها فاسقة بسحاق
أو غيره كزنا أو قيادة فيحرم التكشف لها اه ويحرم أيضا على المعقدة على المرأة نظري من
بدن الأجنبي ولو غير شهوة ولم يقش فتنة وفي التحفة ويجب على الرجل سد طاقة تشرف
المرأة منها على الرجال ان لم تفته بنهيه أي وقد علم منها تعمد النظر اليهم اه وقد يندب
نظرها ما كنظرها اليهم امنه اذا قصد نكاحها ورجا الاجابة (قوله من الزنا) متعلق بكل
من قوله العفيف والعفيفة (قوله وغيره) قال في التحفة أي العدل وهي متصفة بالعدالة
قال فلا تنكح العفة عن الزنا فقط ولا بد أن يكون غير مشترك وغير مبعض وغير مكاتب
(قوله لم يبق فيه شيء من الشهوة) في التحفة واسلامه في المسألة وعد الله ولو أجنبيا
لاجنبية متصفة بالعدالة أيضا وفيها أيضا كل ما حرم نظره منه أو منها متصلا حرم نظره
منفصلا كقلامه يدا ورجل وشعر امرأة وعانة رجل فيجب مواراتها وكدم فصد مثلا اه
ملخصا ولا يحرم رؤية المشال في نحو مرآة حيث لم يقش فتنة ولا شهوة كافي النكاح
من التحفة (قوله ما بين السرة والركبة) وكذلك عورتها في الخلوة ومثلها الرجل في ذلك
على ظاهر الايعاب واعتقده الطيلاوي ونقله سم في حواشي المنهج عن مر قال ثم اعتقد مر
ما نقله عن الزركشي اه وهو كون الواجب من الرجل في الخلوة هو ستر السواطين فقط وهو
الموجود في النهاية وغيرهما من كتب مروجي عليه الشارح في التحفة وشرحي الارشاد
ومع الوجوب يجوز التكشف لادنى غرض كتبريد وخشبة غبار على ثوب تجمله
والاستحداو والغسل وفي الايعاب حيث كشف الحاجة لزمه الاقتصار على قدرها (قوله
المستور) مفعول يشمل وفاعله مستتر يعود الى الساتر (قوله أو كان غير ساتر الخ) معطوف
على قوله ولو حكى الخجم ومن التمثيل لما هنا وما سبق يعرف وجه المغايرة بينهما والافتد يقال
يكفي أحدهما عن الآخر كما صنعه في غير هذا الكتاب (قوله ضيق رأس) قال في الايعاب
بأن لم تمكن رؤيته ولا رؤية غيره العورة منهما ومواراة التراب على عورته حتى يستترها
في الحفرة الواسعة يقوم مقام ضيق رأسها (قوله لاخية) قال سم في حواشي المنهج الصورة
أنه وقف داخلها بحيث صارت محبطة بأعلاه وجوانبه اما لو خرق رأسها وأخرج رأسه
منها وصارت محبطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة اه وفي التحفة ومثلها أي الاخية
فيما يظهر قبض جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لانه حينئذ مثلها في انه لا يسمى ساترا
ويحتمل الفرق بانهم الاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل
لهذا اه والاول أوجه كما لا يخفى (قوله وما يحكى الخ) قال في الايعاب أي يصفه بمعنى يصفه
الناظر من ورائها اه وفي حواشي المنهج لسم أي في مجلس التخاطب كذا ضبطه ابن
عجيل ناشري اه وفي فتاوى م ر العبرة في ادراكها وعدمه معتدل البصر عادة (قوله

(و) عورة الحرة (عند) مثلها
ومحلوها العفيف اذا كانت
عفيفة أيضا من الزنا وغيره وعند
المسوخ الذي لم يبق فيه شيء من
الشهوة وعند (محارمها) الذكور
(ما بين السرة والركبة) فيجوز لن
ذكر النظر من الجائزين لماعدا
ما بين السرة والركبة بشرط أن
الفتنة وعدم الشهوة بان لا ينظر
فتنلذذ والفتن المشكل كالآتي
فماذا كررنا وحرية فان استتر
كرجل لم تصح صلاته على المعقد
(وشرط الساتر) في الصلاة
وجارحها أن يشمل المستور لبسا
وشحوة مع ستر اللون فيه كفي
(ما يمنع) ادراك (لون البشرة
ولو) حكى الخجم كسر والضييق
لكنه لا سرأة مكروه وخلاف
الاولى للرجل أو كان غير ساتر الخجم
الاعضاء كان كان طينا ولو لم
يعتد به الستر كان كان (ماء
كدرا) أو صافيا تراكت خضرته
حتى منعت الرؤية وحفرة أو خابية
ضيق رأس يستتران الواقف
فيهما وان وجد ثوبا للحصول
المقصود بذلك بخلاف ما لا يشمل
المستور كذلك ومن ثم قال (لاخية
ضيقة وظلمة) وما يحكى لون البشرة
بأن يعرف به بياضها من سوادها

كرباج ومهلل وماء صاف لان مقصود الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ التي لا جرم لها من نحو حبرة أو صغرة وان سترت اللون لانها لا تعد ساترا وتصور الصلاة في الماء فيمن يمسكه الركوع والسجود فيه وفيمن يوحى بهما وفي الصلاة على الجنائز ولو قدر على الصلاة فيه والسجود في الشط لم يلزمه بل له الإيماء به ويجب على فاقد نحو الثوب الستر بالطين وان رق والماء الكدر ويكفي بلماف فيه اثنان وان حصلت عمامة محرمة (ولا يجب) عليه (الستر من أسفل) وانما يجب من الاعلى والجوانب لانه المعتاد (ويجوز ستر بعض العورة بيده) من غير مس ناقض لحصول المقصود به وكذا بيده غيره وان حرم ولولم يجد المصلي رجلا أو غيره الا ما يستر بعض عورته وجب لانه ميسوره (فان وجد ما يكفي سوائه) القبل والدبر (تعيّن لهما) لانهما أغاظ (أو) كافي (أحدهما) فيقدم وجوباً رجلاً أو غيره (قبله) ثم دبره لتوجهه بالقبيل للقبلة فستره أهم تعظيماً لها ولستر الدبر غالباً بالأيديتين (ويرز) وجوباً (قيصه)

ومهلل) قال سم في حواشي المنهج ينبغي تعين ذلك عند قد غيرة لانه يستريح بعض العورة (قوله كالاصباغ الخ) هذا هو المعتد فلا بد أن يكون للساتر جرم قال شيخ الاسلام لكن يوافق اطلاقهم ما يأتي في الحج انه يندب للمرأة ان تخبب وجهها وكفيها بالخفاء الا أن يفرق بين العورة وغيرها قال الشارح في الإيعاب والفرق ظاهر بل نوزع الاذرع في دعواه أن قضية تعبيرهم ما ذكر بأن اللون الحادث للصبغ صار هو لون البشرة الخ ويؤيده صحة نحو الوضوء مع وجود لون الصبغ المذكور (قوله وفيمن يوحى بهما) أي للعجز عنهما كما سبق في صفة الصلاة في كلامه أنه لو عجز عنهما دون القيام قام وأما اليه ما أمكانه (قوله لم يلزمه) ظاهره وان لم يشق عليه الخروج الى الشط ليسجد فيه ~~كان~~ المعتمد في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يلزمه حيث قد قال سم في حواشي المنهج والحاصل كما وافق عليه م ر انه ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود ليأتي به ما فيه بلا مشقة وجب ذلك وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى عارياً على الشط ولا إعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط اه وكلام الشارح يوافقه وماتقل عنهم ما مما يخالف ذلك لم أره في شيء من كتبهما (قوله على فاقد الخ) أي وان كان خارج الصلاة (قوله عمامة محرمة) أي غير ناقضة للطهر كأن مس ما بين السرة والركبة منه مع اتحاد الخفس أو المحرمة (قوله من أسفل) خارج الصلاة وأدخلها وفي الامداد يتردد النظر في رؤية ذراع المرأة من كمها اذا أرسلت يدها واستقر في الإيعاب عدم الضرر بذلك بخلاف ما اذا ارتفعت يدها ويوافقه كلام م ر في فتاويه ويخالفه كلام التحفة قال اذا عسر في السترنه وأيضاً فهذه رؤية من الجانب وهي تضره طلقاً (قوله بيده) كذلك في شرح الارشاد له قال في التحفة بل عليه ان كان في ساتر عورته عرق لم يجد ما يستد به غيره كما هو ظاهر اه ونظر فيه الشوبري في حواشي شرح المنهج ونقل عن سم ما يفيد التنظير فيه أيضاً بما بينته في الاصل مع الجواب عنه وعلى القول بالوجوب اختلف في حالة السجود قال القليوبي في حواشي المحلى واذا ستر بيده سقط عنه وجوب وضعها على الارض في السجود بل لا يجوز له مراعاة الستر لانه متفق عليه بين الشيخين قاله البلقيني وتبعه الخطيب واعقده شيخنا الزيادي وقال شيخنا لم يوجب الوضع تبعاً للرواية ونقله شيخنا عنه في حاشيته اي واعقده سم وقال الشارح يتخير بينهما ما لهما من الواجبين عليه الخ (قوله القبل والدبر) قال في الامداد والنهاية المراد منهما كما هو ظاهر ما ينقض مسه وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وان كان ما قرب اليهما الخفس لم يكن تقديمه أولى (قوله وجوباً) فان خالف لم تصح مسلاته قال الخطابي وان لم يكفه وكان يكفي الدبر والظاهر ولو كان زائداً مشتبهاً بالاصلي قال الشوبري انه رأى في شرح الروض فيما لو أوصى بشوب لاولي الناس ما هو صريح في تقديم الدبر أي حيث ~~كفاه~~ دون القبل فليراجع ولا فرق

أي جيب مقصده ولو بنحو مسلة أو يستره ولو بنحو لحية أو يده (أو يستره وسطه أن كانت عورته تظهر منه في الركوع أو غيره) فإن لم يفعل صح أحرامه ثم عند الركوع أن يستره ولا يطلت صلاته ويجب عليه السج في تحصيل الساتر بملك أو أجرة أو غيرهما نظير ما مر في الماء ويقدمه على الماء لدوام نفعه ولأنه لا بد له ويصلي عاريا مع وجود الساتر التحس لامع وجود الخنزير بل يلبسه للحاجة ولو أمكنه تطهير الثوب وجب وأن خرج الوقت ولا يصلي فيه عاريا ولو حبس على نجس فرش السترة عليه وصلي عاريا وأتم الأركان ولا إعادة عليه (الشرط التاسع استقبال عين (القبلة) أي الكعبة فلا يكفي ٢٤١ التوجه لجهتها للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم صلي ركعتين في وجهها وقال هذه

القبلة وخبر ما بين المشرق والمغرب قبله محمول على أهل المدينة ولا بد أن يسامتها بجميع بدنه فلا يخرج بعض بدنه أو بعض صنف طويل امتد بقربها عن محاذاتها بطلت الصلاة سواء من بأخريات المسجد الحرام وغيرهم ويجب استقبالها في كل صلاة (إلا في صلاة شدة الخوف) كما يأتي وصلاة العاجز كبرض لا يجسد من يوجهه إلى القبلة ومن يوطئ على خشبة وغريق ومصابو فصيلي على حسب حاله ويعيد (والأني نفل السفر) المعين المقصد (المباح) أي الجائز وإن كره أو قصر بأن كان ميلا فأكثرا أو لا أقل فحينئذ لا يشترط الاستقبال فيه بفتيلة إلا أن لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحته في السفر غير المكتوبة حينما توجهت به أي في جهة مقصده وقيس بالراكب الماشي ولأن الناس حاجتة بل ضرورة إلى الأسفار فلا كفوا الاستقبال لتركوا وأرادهم لمشقته فيه أما الفرض ولو جنازة

في ذلك بين الستري الصلاة وخارجها كما صرح به الشارح وم (قوله أي جيب) أي طوق قصيه (قوله أو يستره) في الخفة ونحوها النهاية يجوز في داله الضم اتباعا لهينه والفتح للخفة قبل والكسر وقضية كلام الجار بردي وابن الحاجب استواء الأقرين وقول شارح أن الفتح أفصح له لأن نظره هم إلى إشار الخفة أكثر من نظره هم إلى الاتباع الخ وقال القليوبي لا يجوز الكسر (قوله وسطه) بفتح السين على الأفصح لعدم صلاحية بين فيه لعدم تعدده (قوله صح أحرامه) في الإيماب مثله ما لو أحرم بها عالمافراغ مدة خف فيها وإن قال السبكي التحج عدم انعقادها (قوله هذه القبلة) في الخفة فالخسر فيها واقع لجل الآية على الجهة (قوله بجميع بدنه) المراد جميع عرض البدن فلا يستقبل طرفها نخرج شئ من العرض عن محاذاتها لم تصح صلاته بخلاف استقبال الركن لأنه مستقبل لجميع العرض بمجموع الجهتين ومن ثمة لو كان اماما امتنع التقدم عليه في كل منهما (قوله سواء من بأخريات الخ) فقول الامام لو وقف صف بآخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوقربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لوقربوا فإنه لا تصح صلاته من خرج عن السميت الخ يحمل على ما إذا كان الواقف في الصف آخر المسجد يرى أنه مسامت بكل بدنه وإن كان بحيث لو فرض تقدمه إلى البيت بحيث لا يخرج عما يقابل موضع وقوفه يمتنع ولا يسمرة يخرج مع التقدم المذكور عن المسامطة (قوله العين المقصد) المراد المعلوم من حيث المسافة كما قاله شارح في صلاة المسافر تأمل شو برى (قوله وإن كره) كأن سافر وحده (قوله ميلا فأكثرا) اضطرب كلام الشارح في كتبه في أنه ميل أو أن يخرج إلى محل لا تلزمه فيه صلاة الجمعة لعدم سماع النداء وهل هذا الثاني أبعد من الأول أو متساويان تقريرا فراجع الأصل أن أردته (قوله مطلقا) أي سواء كان السفر طويلا أو قصيرا إلى القبلة أو غيرها (قوله من يلزم لحامها) قال عبد الرؤف في شرحه على مختصر الإيضاح للشارح وظاهر اشتراط كونه مميزا ثم قال ولا يكفي كونها مقطورة في مثلها ولولزم لحام أو القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة قد تحتل كما هو مشاهد (قوله زورق) قال ابن علان في شرح الإيضاح بفتح الزاي وسكون الواو بعدها راء مفتوحة فقفاف ويسمى بالسنبوق اه (قوله أرجوحة) رأيت في شرح سنن أبي داود لابن رسلان مانصه بضم الهمزة واسكان الراء وضم الجيم وبالمهمله ويقال لها أرجوحة وهي خشبة شبيهة

٣١ بأفضل ل ومنذورة فلا يصلي على دابة سائرة مطلقا لأن الاستقرار فيه شرط احتياطه نعم أن خاف من النزول على نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقة إذا استوحش به كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ويومئ ويعيد ويجوز فعله على السائرة والواقفة أن كان لها من يلزم لحامها بحيث لا تحوّل عن القبلة أن أتم الأركان وعلى سري يمشي به رجال وفي زورق جاروفي أرجوحة معلقة بحبال وإذا جازا للتنفل على الراحلة (فإن كان في مرقد) كهودج ومحارة (أو في سفينة أتم) وجوبا (ركوعه وسجوده) وسائر الأركان أو بعضها إن عجز عن الباقي (واستقبل) وجوبا بالتيسر ذلك عليه

ويحل ذلك في غير مسير السقينة أما هو وهو من له دخل في سيرها فلا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا اتمام الاركان بل في التحريم فقط ان سهل كراكب الدابة (وان لم يكن في مرقد ٢٤٢ ولا في سقينة فان كان راكبا) فيما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع

الصلاة وتمام الاركان (استقبل في احرامه فقط ان سهل عليه) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا مقطورة والالم يلزمه في الاحرام أيضا أما غيره ولو السلام فلا يلزمه فيه مطلقا لان الانعقاد يحتمل له ما لا يحتمل لغيره (وطريقه) يعني جهة مقصده وان لم يسلك طريقه ولو لغير عذر (قبلته في باقي صلاته) بالنسبة لمن سهل عليه التوجه في التحريم فقط وفي كلها بالنسبة لغيره للخبر السابق فلو انحرف عن صوب مقصده أو استديره عمدا وان قصر أو أكره أو غير عمد وان طال بطلت صلاته والافلا ويسجد للسهو نعم ان انحرف الى القبلة ولو بركوبه مقلوبا وعلى جنبه لم يضر لانها الاصل ومن ثم نأزله جعل وجهه لها وظهره لمقصده (ويؤى الراكب) وجوبا (بركوعه وسجوده) ويجب كون الايمان بالسجود (اكثر) تميزا له لكن لا يلزمه بذل وسعه في الايمان (وان كان) المسافر (ما شيا استقبل) القبلة (في الاحرام) وفي الركوع والسجود بينهما و (في الجلوس بين السجدين) اسمولة ذلك كله عليه بخلاف الراكب ولا يمشي الا في قيامه ومنه الاعتدال وتشهد مع السلام لطول زمنهما (ومن صلى في الكعبة) أو عليها قرضا أو نفلا نأزله بل يندب الصلاة فيها

السير يوضع بين جبلين يرطان في مكانين مرتفعين ويجلس غلامان عن يمينها وشمالها على الارض ويحركان من فيهما من الصبيان أو الجوارى للعب أو النوم الصغيرة تدفع وتأتي الى جانب أحدهما مرة فيدفعها ثم الى جانب الاخر مرة فيدفعها وتسكون أيضا حبلا يشد طرفاه في موضع عال ثم يركبها الانسان ويحرك وهو فيه سمي بذلك لتحركه وحجته وذهابه وهما من لعب صبيان العرب واقصر في النهاية على هذا الثاني اه ما أردت نقله من شرح سنن أبي داود (قوله في سيرها) في حواشي المنهج اسم معناه أن يكون بحيث يحتل أمرها في السير اذا اشتغل عنها م (قوله كراكب الدابة) في التحفة لا يلزمه الاستقبال الا في التحريم ان سهل ولا اتمام الاركان وان سهل لانه يقطع عن عمله قال الزياي في حواشي المنهج ومثل الملاح مسير الدابة كما ألحقه به بعض المتأخرين وقال سم فيها ألحق بعضهم بالملاح حامل السير (قوله في احرامه فقط) قال في التحفة ظاهر صنيع المصنف أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وتمام الاركان كلها أو بعضها الا ان قدر عليهم معا والالم يجب الاتمام مطلقا ولا الاستقبال الا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها اه وفي حواشي شرح المنهج اسم دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الاركان وما اذا سهل اتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته ففضية كلامه أنه في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم ان سهل اه وبحت الشيخ عميرة أنه لو نوى ركعتين ثم بدله في أثناء الصلاة أن يزيد لم يحجج للاستقبال عند زيادة (قوله ان سهل) أي بحيث لا تلحقه مشقة وان قلت (قوله مطلقا) أي ما لم يمكن الاستقبال في جميع الصلاة وتمام جميع الاركان أو بعضها كما تقدم آنفا (قوله يعني جهة مقصده) قال في التحفة كذا اطلقوه وقضيته أنه في منهجات الطريق بحيث يبقى المقصد دخلت ظهره مثلا ينحرف لاستقبال جهة المقصد والقبلة لكنه مشق ثم رأيتهم اطلقوا أنه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاعره الاطلاق ومن غنة عدل غير واحد الى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك اه (قوله قبائمه) فلو نوى رجوعا او مقصدا آخر وجب التحرف فورا ويبنى (قوله ان سهل عليه الخ) المراد من وجب عليه التوجه في التحريم فقط والافقد سبق أن من أمكنه الاستقبال في جميع الصلاة ولم يمكنه اتمام جميع الاركان أو بعضها لا يلزمه الاستقبال الا في التحريم (قوله السابق) هو قوله لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر غير المكتوبة حيثما توجهت به (قوله وان طال) أي في صورة غير العمد فقط وأما المكروه فتبطل صلاته به وان قصر اندرة الاكراه (قوله ويسجد للسهو) اعتمده الحال الرمي واعتمد الشارح في التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما أبطل عمده يسجد للسهو (قوله ويتهما) أي الركوع والسجود قال في التحفة وبحت الاذرع أنه يؤمى في نحو الثلج والوحل اه وأقره غيره أيضا (قوله وفي الجلوس بين السجدين) قال

في التحفة لقصره مع احداث قيام فيه وهو متنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو
 جازله فيه اه وفي فتح الجواد وهو محتمل وفي الامداد وليس يبعد وفي حاشية الايضاح
 وشرحه لم هو قريب في العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤف في شرح
 مختصر الايضاح للشارح (قوله كعبه) في النهاية للجمال الرملي لو استقبل من عتبتها
 قدر ثلثي ذراع لكن لم يحاذ أسفله كخشبته معترضة بين ساريتين صحت صلاته كما أفق به
 الوالد رحمه الله تعالى لاستقباله فيها الكعبة ويتجه حمله على ما اذا كانت الصلاة جنازة
 بخلاف غيرها لعدم استقباله حيثئذ في بعض أفعالها اه وفي حواشي المنهج للشو برى
 بعد كلام النهاية المذكور مانصه وكتب أي الجمال الرملي بخطه على هامش نسخة
 والوجه صحة تحريره بغيرها الى وجود المبال الخ (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة
 لومر هال صلى اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكتفي ويحتمل خلافه اه قال سم في حواشي
 المنهج ارتضى مره هذا الخلاف فليست أم اه ونقله كذلك الشو برى في حواشي المنهج
 وقال القليوبي في حواشي المحلى انه يكتفي عند غير شيخنا الرملي (قوله أو مثبتة) عبارة
 القليوبي في حواشي المحلى شجرة ثابتة فيها وخشبته مسمرة أو مبنية أو مدقوقة كالوندوان لم
 يكن لها عرض انتهت (قوله صحت صلاته) في حواشي المنهج لسم لوزال الشاخص
 في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وفاقا لم الخ واعتمد الخطيب الاعتقاد قال كما أجاب به شيخنا
 الشهاب الرملي (قوله لغير حاجة) في التحفة أو أحدثه غيره تعديا وأمكنه ازالته فيما
 يظهر (قوله يعني لم يأخذ) أشار بهذا التفسير الى أنه ليس المراد هنا بالتقليد حقيقة قال
 في التحفة التقليد هو الاخذ بقول الغير انما شئ عن الاجتهاد وأراد به هنا الاخذ بقول
 الغير ولو عن علم اه ومحم له اذ لم يقد الخبر اليقين كخبر المعصوم أو عدد التواتر (قوله لا بد
 من مشاهدتها) مثلها قرينة قطعية بأن كان قدر رأى مخالفيه من جعل ظهر له مثلا
 يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر (قوله الى غيره) أي ولو كان يخبر عن علم قال
 سم في حواشي المنهج قد يؤخذ منه امتناع الاخذ بقول المخبر عن المخبر عن علم مع امكان
 سماع نفس المخبر عن علم أو سهولته فليست أم (قوله فان عجز الخ) من العجز عن علمها أن
 لا يمكن الا بشقة كما في شرح الروض للشيخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب والشارح
 وغيرهم قال سم في حواشي المنهج لكثرة الصفوف والرحام قال القليوبي في حواشي
 المحلى أو نعتهم بالجالسين أو بالسوارى ونحوها الخ (قوله ومثله) أي مثل خبر الثقة عن
 علم رؤية محراب الخ لكن هذا بالنسبة الى الجهة لجواره في المحراب المذكور مئمة أو يسرة
 وحاصل ما قرنته في الاصل في المحراب أنه على قسمين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى فيه أو لا وكل منهما ينقسم الى قسمين فالأول أن يثبت ذلك بالقطع كالتواتر كصلاه
 صلى الله عليه وسلم بالروضة المطهرة فهذا حكمه حكم مشاهدة الكعبة في جميع ما مر
 الثاني من الأول أن يثبت ذلك بالآحاد فهو في رتبة الاخبار عن علم على الراجح وألحق

(و) حيثئذ فان (استقبل من
 بنائها) أو تراها المجموع من
 أجزائها لا الذي تلقى به الريح
 (شاخصا ثابتا) كعتبة وباب مردود
 وكذا عصا مسمرة فيه أو مثبتة
 (قدر ثلثي ذراع) تقر يسافا أكثر
 بذراع الآدمي وان بعد عنه
 ثلاثة أذرع فأكثر (صحت
 صلاته) لتوجهه الى جزء منها
 بخلاف نحو حشيش ثابت بها
 وعصا مغرورة فيها وانما صح
 استقبالها بالنسبة لمن هو
 خارج عنها لانه بعد حيثئذ
 متوجه اليها كالمصلى على أعلى
 منها كأي قيس بخلاف المصلى
 فيها أو عليها (ومن أمكنه
 مشاهدتها) أي الكعبة بأن لم يكن
 بينه وبينها حائل كأن كان بالمسجد
 أو كان بينهما حائل في غير حاجة
 (لم يقد) يعني لم يأخذ بقول أحد
 وان كان مخبرا عن علم بل لا بد من
 مشاهدتها ومسما بالنسبة للآدمي
 ومن في ظلة لا فادته اليقين فلا
 يرجع الى غيره مع قدرته عليه (فان
 عجز) عن علمها الحائل بينه وبينها
 ولو طار ثابتي الحاجة (أخذ) وجوبا
 (بقول ثقة) في الرواية ولورقيها
 وأنني (يخبر عن علم) أي مشاهدة
 عينها لان خبره أقوى من الاجتهاد
 فلا يعدل الى الاجتهاد مع قدرته
 على أقوى منه ومثله رؤية محراب
 لم يطلع فيه وان كان ببلدة صغيرة
 لكن يشترط أن يكسر طارقه

في التحفة بحججه صلى الله عليه وسلم محاذيه وفي الايعاب للشارح عن بحث بعضهم أن
 لجميع مسجده صلى الله عليه وسلم حكم محرابه وله احتمال أن لما عدا محرابه من بقية
 المسجد حكمه الظن فيجوز الاجتهاد فيه بمنة ويسرة قال ويؤيده قول المحب الطبري الخ
 القسم الثاني من أقسام المحاريب أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وهو على
 قسمين أحدهما أن يكون يلمدة أو قرية تشأ بهما قرون من المسلمين وان خربت أو كثر
 المازون به بحيث لا يقرون على الخطا وبحث الرعي اعتبار عدد التواتر ولم يطعن في ذلك
 أحد من أرباب الخبرة فيه فهذا يجوز الاجتهاد فيه بمنة أو يسرة لاجهة ثانيهما أن يكون
 بموضع لم ينشأ به كثير من المسلمين أو طريق يندمر ورهمهم أو يستوى مع مرور غيرهم
 وقرية خربة لا يدري أبنائها المسلمون أو الكفار أو طعن فيه أحد فهذا يجتهد فيه جهة
 بمنة ويسرة والمنة واليسرة كما في العباب ما بعد آهله العرف استقبلا مع الميل
 وفي حواشي المحلى للقلوبي ان بيت الابرّة المعروف في مرتبة المحراب أي غير المطعون فيه
 قال فلا يجتهد مع شيء من ذلك لكن في نهاية الجمال الرمي ما يفيد أو يصرح أنهم في رتبة
 الاجتهاد ونقله عن افتاء والده (قوله كثير من المسلمين) في الامداد بحيث تفضي العادة
 يبعد خطئهم وفي حاشية الايضاح بقوة مستندهم (قوله أو القطب ههنا) الذي يظهر لي أن
 صورة هذا أن يكون الخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون الخبر بفتحها فيمنع
 عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كأن ينظر الكواكب التي حوله ليستدل بها على
 موضعه والافهم مشكل جدا ثم رأيت القليوبي في حواشي المحلى قال وليس منه أي
 الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافا لمن زعمه لانه من أدلة الاجتهاد اه
 أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن ان أجيب بما قدمته هان الامر فراجع ذلك من
 الاصل ان أردته (قوله والمصلى يعلم الخ) أي وهو الخبر بفتح الباء وكذلك حاشية
 الايضاح ونظر فيه عبد الرؤف في شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر
 عن علم وهو ظاهر وكذا اذا عرفها كل منهما قال فالقائل فقط يعرف دلالة على القبلة
 وظاهر التحفة يفيد ما قاله عبد الرؤف الآن يؤول قولها وهو عالم بعود الضمير الى الخبر
 بفتح الباء لكنه لا يخلو عن نظر لان مجرد قول القائل رأيت القطب ههنا لا يفيد القول له
 شيئا حيث لم يعرف دلالة على القبلة فان عرفه القائل كيفية الاستدلال كان مجتهدا كهو
 كما صرح به عبد الرؤف نفسه وان لم يعرفه ذلك فهو مقلد محض فليس فيه اخبار عن علم
 نعم ان أجيب بما قدمته من أن المراد منه في القولة التي قبل هذه صرح ذلك ويكون الاخبار
 عن محل القطب فقط والخبر بفتح الباء يعلم دلالاته فيجهد لنفسه وفي حاشية الايضاح
 للشارح ان محل منع الاجتهاد في ذلك انما هو في الجهة فقط فهو في رتبة المحاريب الموثوق
 به بالكن كلام التحفة وشرحي الارشاد له يقتضي عدم الجواز في المنة واليسرة أيضا ومن
 الاخبار عن علم اخبار صاحب المنزل عن القبلة فلا يجوز الاجتهاد معه الا ان علم أن

وقول الثقة رأيت كثيرا من
 المسلمين يصلون الى هذه الجهة
 أو القطب ههنا والمصلى يعلم
 دلالاته على القبلة اما غير الثقة
 كالفاستق والصبي فلا يقبل خبره

(قوله لاجهة) لان الخطأ في الجهة
 مع استقرار الخلق الكثيرين
 واتفاقهم يمنع بخلاف التباين
 والتباين وظاهر كلامهم جواز
 الاجتهاد فيهما لا وجوبه وبه
 صرح ابن الرفعة بل قال لا قائل
 بالوجوب فقول السبكي به بحث
 انفرديه في المحراب بالنسبة للجهة
 كالخبر وبالنسبة اليها رتبة متوسطة
 بين الخبر والتقليد ان لو كان من
 باب الخبر منع الاجتهاد او من باب
 التقليد وجب أي الاجتهاد قاله في
 الامداد ونقله في الاصل

استناد اخباره الى الاجتهاد والداخل الى المنزل عارف بالادلة (قوله فان فقد) قال
القليوبي بأن لم يوجد في محل يجب طلب المانع منه أو لحق به مشقة لا تحتل عادة اه
وفي الشوري على المنهج هل منه أى القصد ما لو امتنع من الاخبار أو طلب أجرة اه
(قوله وهي كثيرة) قال الخطاب دلائل القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة
الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية والقطب والكواكب والشمس والقمر
والرياح وهي أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعروض ثم القطب اه وكان الكثرة
في كلامهم جاءت من حيث كثرة الكواكب وتعدد الرياح (قوله أضعفها الرياح)
أى لاختلافها وأصولها أربعة جمعها من قال

شملت بشأم والجنوب تيامنت * وصبت بشرق والدبور بمغرب

وكل ربح المنحرف عن هذه الاصول فهي فرع ويقال لها انكباء (قوله القطب) أى الشمالى
لزمه مكانه أبداً تقرىبا وخرج به الجنوبي فهو غير مرئى فى أكثر البلاد لنزوله فى الافق
وكان مرادهم بقولهم أقواها بالنسبة للنجوم أو أنه أقوى الادلة المشاهدة أو من حيث أن
أكثر الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والافهم ما أقوى من القطب كما تقدم آنفا
عن الخطاب (قوله عند الفقهاء) أى والغويين وفى حاشية الايضاح للشارح وشرحه
للجمال الرملى ما نصه وقول أهل الهيئة ليس نجما بل نقطة صغيرة تدور عليها الكواكب
المذكورة وهى وسطها مخالف لما ذكر فى التسمية لافى الحقيقة والمرجع فى التسمية لأهل
اللغة وذكروا كنهوه السهوى وتعبه البكرى فى شرح مختصر الايضاح بقوله لكنها توهم
أنه نجم حقيقة ولا يسله أهل الهيئة اه وتعبه أيضاً أبو مخرمة بأن ما ذكره غير صحيح لان
الخلافا ليس فى التسمية كما ظنه بل أهل اللغة بنوا ما قالوه على ظنهم أنه نجم وأهل الهيئة
تسكروا على الحقيقة الواقعة وكأنه ظن ان النقطة أمر محسوس وليس كما ظنه بل مراد
أهل الهيئة أنه نقطة موهومة مقدرة فى الذهن كالنقطة التى تقدر فى الدائرة التى تدار
بالبيكار فانهم ليست مشاهدة ولا محسوسة وانما هى مقدرة فى الذهن وهى النقطة التى
تكون الدائرة اليها بالسوية من جميع الجوانب كذلك القطب بالنسبة الى دائرة الفلك
(قوله بين الفرقدين) هما نجمان كبيران على عین الخط وهو رأسه الواقع فى جانب المغرب
فانه عین بالنظر الى المتوجه الى القبلة (قوله والجدي) بالتصغير وهو النجم الكبير على
يسار الخط وبين الجدي والفرقدين ثلاثة أنجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر
ويسمى الجدي بالقطب أيضاً لقربه منه وبألوتد ويقاس الرجا (قوله باختلاف الاقاليم)
أى السبعة التى قسم المعمور من الدنيا اليها فأهل مصر وأسيوط وقوة ورشيد ودمياط
والاندلس والاسكندرية وتونس ونحوهم يجعلون الجدي خلف الاذن اليسرى قليلا
وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبعبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا الى نحو
الكتف وأهل دمشق والشأم وجاه وحص وحلب ونحوهم يجعلونه خلف الظهر وأهل

(فان فقد) الثقة المذكور
(اجتهد) وجوباً بان يستدل على
القبلة (بالدلائل) التى تدل عليها
وهي كثيرة أضعفها الرياح
واقواها القطب وهو عند الفقهاء
نجم صغير فى نبات نعش الصغرى
بين الفرقدين والجدي ويختلف
باختلاف الاقاليم

(قوله والجدي بالتصغير) المعروف
فى كتب اللغة فتح الجيم واسكان
الدال قال فى المصباح والجدي
بالفتح أيضاً كوكب تعرف به
القبلة ويقال له جدي الفرقدين اه

الجزيرة ومطية وأممينة والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والري وخوارزم وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخلد الايمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الاذن الايمن وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي المنحني يجعلونه على الكتف الايمن (قوله في مصر) قال في الامداد وهذا تقريب والافعض نواحى تلك الاقطار يختلف كما لا يخفى (قوله وفي أكثر اليمن) قال بعض أهل اليمن هذا في حال تدلى الفرقدن في جهة المغرب كما يشهد به الحس وعليه عمل محارب أهل اليمن وخروج بأكثر اليمن أقله قال أبو شيكيل عدن وما والاها وزبيد وما والاها وصنعاء وما والاها يكون الجدى بين عينيه وسهيل في فقار ظهره (قوله وفي الشام) قال في التحفة وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها الى الشرق قليلا (قوله يقبل فيه العارفون) قال في التحفة وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتمدة الخ (قوله والا الخ) في حاشية الايضاح للشارح قضية كلام السبكي انه لا بد من ثلاثة ويوجه بأن الواحد قد عوت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فان الغالب بقاء بعضهم الى انقضاء السفر الخ وفي الامداد بحيث لا يخرج الوقت قبل المرور أى على محراب أو يكثّر العارفون فيه بحيث يسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت ولا فرق في ذلك بين السفر والحضر وتفرقتهم بينهم انما هي باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر دون السفر كما في التحفة (قوله وعليه يحمل الخ) أى على من خطوب بالتعلم عننا يحمل قول المصنف فان عجز الخ وأما من خطوب به كفاية قوله التقليد وان قدر على الاجتهاد بأن يتعلم أدواته والحاصل أن العالم بالدلالة لا يجوز له التقليد مطلقا وان تحير وغير العالم به ان لم يكن قادرا على التعلم قل عدل رواية عارفها فان صلى بلا تقليد أعاد وان أصاب والقادر على التعلم ان كان التعلم فرض عين لا يجوز له التقليد الا ان ضاق الوقت وتلزمه الاعادة وان كان التعلم فرض كفاية فيعلم ويصلى ولا اعادة (قوله ثقة) أى عدل رواية ولو عبدا أو امرأة (قوله وان تحير الخ) ظاهر اطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر الى ضيق الوقت وهو ظاهر غير هذا الكتاب بل هو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب والنووي في الايضاح وأقره الجلال الرملى في شرحه واقتضاه كلامه في شرح البهجة وصرح به الزياى في حواشى المنهج واعتمده الطبرلاوى وقيددهم في شرح أبي شجاع بما اذا ضاق الوقت قال كما يشهد به ما في الروضة وأصلها عن الامام وأقرأه ونقله في حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مرواته اعتمده ونقله الشوبرى في حواشى المنهج عنهما أيضا وفي حواشى الحلبي المعتمد أنه كفاقد الطهورين ان يجوز زوال التحير صبر لضيق الوقت والاصلى قوله (قوله على الاعمى) أى اعمى البصر والبصيرة (قوله ولم يترج أحدهما) ظاهره أنه اذا ترجح عنده أحدهما يلزمه الاخذ بقوله وبه قال جمع ورجحه الراغب في

ففي مصر يكون خلف أذن المصلى اليسرى وفي العراق يكون خلف اليمنى وفي أكثر اليمن قبالة عمالي جانبه اليسرى وفي الشام وراءه ويجب تعلم أدلتها عينيا على من أراد سفرا يقل فيه العارفون بالقبلة والاوجب على الكفاية ومن تركه التعلم وقد خطوب به عننا لم يجوز له التقليد الا عند ضيق الوقت ويعيد بخلاف من خطوب به كفاية فان له التقليد مطلقا ولا يعيد وعليه يحمل قول المصنف (فان عجز) عن الاجتهاد (لعماه) أى لعمى بصره (أو عمى بصيرته) قلد ثقة عارفاً (يجهله للعجز) وان تحير (المجهول فلم يظهر له شئ بعد اجتهاده أو اختلف على الاعمى مجتهدان ولم يترج أحدهما عنده صلى كيف شاء) حرمة الوقت

(قول الشارح بخلاف من خطوب الخ) قال في الصفة وانما وجب تعلم بقية الشروط عننا مطلقا لانه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده ألزموا آحاد الناس بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط اه أصل

(وَبَقِيَ) وَجُوبًا لِأَنَّهُ نَادِرٌ (وَيَجْتَمِعُ) وَجُوبًا (لِكُلِّ فَرَضٍ) يَعْنِي صَلَاةَ ٢٤٧ وَأَنْ لَمْ يَفَارِقْ مَحَلَّهُ الْأَوَّلَ سَعْيًا فِي إِصَابَةِ

الحق ما أمم ~~م~~ نحن نعم ان كان
ذاكر الدليل الاول لم يلزمه ذلك
واذا اجتمع دوصلي (فان يتيقن
الخطأ فيها أو بعدها) ولو جبر ثقة
عن عيان (استأنفها) وجوبا
للبين فساد الاولى (وان) لم يتيقنه
وانما (تغير) راجعه عمله بالنائي
وجوبا لا فيما مضى لمضيه على
الصحة ولم يتيقن فساد بل يعمل
(فيما يستقبل) وان كان في الصلاة
فيتحول الى ما ظنه الصواب ان
ظهر له مشارنا الظهور خطأ الاول
وهو ~~كذا~~ حتى لو صلى أربع
ركعات الى أربع جهات بالاجتهاد
صحت صلاته (ولا قضاء للاول)
من الاجتهادين ولا غيره الاخير
من الاجتهادات لان الاجتهاد
لا ينقض بالاجتهاد أما لو ظهر له
الخطأ ثم ظهر له الصواب ولو عن
قريب فان صلاته تبطل لمضى جزء
منها الى غير ذلك بحسوبة (الشرط
المعاشرتك الكلام) أى كلام
الناس لخبر مسلم كناية كالم في
الصلاة حتى نزل وقوم والله
قاتين فامرنا بالسكوت ونهينا
عن الكلام وفي رواية انه ان هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس (فتبطل) الصلاة (بنطق
آخرين) وان لم يفهما أو كانا من
آية فسخ لفظها أو لمصلحة الصلاة
كقوله لا امامه قم (أو حرف مفهم)
فخوف أو ع أول أو ط من الوفاية
أو أو باء فالدود في الحقيقة حرفان

الشرح الصغير لكن المعتمد التخيير وهو الذي جرى عليه الشارح في كتبه ما عدا هذا الكتاب وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى هذا حكم ما اذا بين كل من المجهتمدين مظهر له ولم يتعرض لتخطئة الآخر أما اذا تعرض لهما فان كان بعد الصلاة لم يؤثر وان كان فيها وكان ذلك عن اجتهاد انحرف ويحجب الخلاف في أنه يفتى أو يستأنف وان كان قبل الصلاة قال شيخ الاسلام في الاسنى الظاهر ان حكمه ما مرأى من التخيير قال لكن في التهمة يعمل بقول الاوثق عنده فان تساوى استخير ثالثا فان لم يجد فكتمتخير فيصلي كيف اتفق ويعيد ونظر رسم فيما رجع في الاسنى قال لانه اذا وجب الاخذ بقوله في الصلاة فخرجها من باب أولى فينتجه أنه يجب عليه الاخذ بقوله أيضا كذا اخبرنا لكن الذي اعتمد الشارح والجمال الرملي وغيرهما موافقة شيخ الاسلام في ذلك فراجع الاصل ان أردته (قوله ويقضى وجوب الخ) هو في مسألة التخيير ظاهر وأما في مسألة الاعمى فليس كذلك الا أن بصرح الثاني بتخطئة الاول وقلنا بالضعيف الذي قال به المتولى ولا يصح أيضا لان كلامه فيما اذا لم يترجح عنده أحدهما وكلام المتولى فيما اذا ترجح فاهنا ان لم يكن من تحريف النسخ فهو من قبيل سبق القلم فخره وفي التحفة لو تغير اجتهاده قبل الصلاة اعقد أوضح الدليلين عنده ويفرق بينه وبين ما مر في العلم بأن الظن المستند لفعل النفس أقوى من المستند للغير فان تساوى التخيير زاد البغوى ثم يعيد ليردده حالة الشروع (قوله يعنى صلاة) فسر بذلك ليشمل المعادة مع جماعة فانها ليست بفرض لكن فيه ان الصلاة تشمل النفل وصلاة الجنائزة وليست بواجبة وانما قال النووي في المنهاج لكل صلاة قال في التحفة أى فرض عيني وهذا أحسن من صنيعة في هذا الشرح لان المعادة وان لم تكن فرضا لكن لا بد فيها من نيّة الفرضية فتلحق به فخره (قوله فان تبين الخطأ) ولو عينة أو يسرة (قوله ولو جبر ثمة الخ) أى فالمراد من تبين الخطأ ما يمنع معه الاجتهاد (قوله ولا لغير الاخير) قال في الروضة وقيل يجب إعادة غير الاخير اهـ (قوله كلام الناس) خرج به كلام الله عز وجل وما ألحق به من الذكر والدعاء وخرج به أيضا الصوت الغفل قال في الايعاب وهو ما لا يجهله كصوت الاخرس والبهيمة فلا تبطل الخ وفي النهاية لو نهق نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاك شيا من الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل ولا بطلت ثم قال ومحل جميع ذلك ما لم يقصد به فعل لعل اهـ (قوله فاتبين) أى ذاكرين له في القيام والقنوت المذكور فيه وقيل غير ذلك (قوله له) أى لمسلم عن معاوية بن الحكم يينا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ادعطس رجلا من القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت وأشكل أميأء ما شأنكم تنظرون الى جفعاوا يضربون بأيديهم على أنفخاذهم فلما رأيتهم يصمتوننى سكنت فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذه الصلاة الخ (قوله حرفين) أى ان توالماعرفا (قوله أو حرف مفهم) قال القليوبي في حواشي

والوعاية والولاية والوطم (أو) حرف (مدود) وان لم ينهم المد أنف او واو أو يا فاما المدود في الحقيقة حرفان

المحلى أى فى نفسه وان قصد به عدم الافهام كعكسه الخ وفى حواشى المنهج اسم لقصد
بالمفهوم ما لا يفهم كأن قصد بقوله القاف من الفلق مال طب الى أنه لا يضر وهو محتمل
الخ وتردد فى ذلك فى شرح أبى شجاع وفى شرح التنبية للخطيب ونحوه النهاية لوقال قاف
أوصاد فان قصد كلام الآدميين بطلت وكذا ان لم يقصد شيئا أو القرآن لم تبطل الخ
(قوله وتبطل بالنطق الخ) يستثنى من ذلك اجابته صلى الله عليه وسلم بقول أو فعل وان
كثر فلا تبطل بذلك وتجب وقيد فى التحفة بجماياته وفى النهاية بعصره وزادهم فى حواشى
المنهج بعد موته لمن تيسر له وألحق الزركشى بديننا عيسى صلى الله عليه وسلم وأقره
الشارح وفى شرحى الارشاد ولم يرتضه فى التحفة وكذلك مر وأما الاجابة لغير الانبياء
فحرام فى الفرض مطلقا وتندب فى النفل ان شق على والديه عدمها وفى التحفة الوجوب
ان تأذيا بعد عدمها تأذيا ليس بالهين (قوله لندرته) أى الاكراه (قوله عرفا) أى لانه
صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالعادة بقوله وائكل أمساء ما شأنكم تنظرون الى مع
ان ذلك أكثر من سبع كلمات نحوية (قوله والثلاث) كذلك التحفة هنا وفى الصوم
منها أنهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات وأربع وقال القليوبي خمس كلمات فأقل ثم قال
والمعتمد عدم البطلان بالستة ودونها والبطلان بما زاد عليها الخ (قوله أنه فى الصلاة)
وفى الامداد والنهاية ولوطن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عامدا لم تبطل
(قوله وهو قريب عهد بالاسلام) فى شروحه على الارشاد والعياب والنهاية للجمال
رمى وان كان بين المسلمين وأقر فى التحفة أن الخصال لما اذا قضت العادة فيه بأنه
لا يحنى عليه ذلك لا يعذر (قوله بعيدة) فى التحفة يظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب
بذلها فى الحج توصله اليه ويحتمل أن ما هنا أضييق وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر
الضرورى لا غير فيلزمه مشى أطاقه وان بعد ولا يكون نحو دين مؤجل عذرا له ويكلف
بيع قنه الذى لا يضطر اليه (قوله أى عن يعرف ذلك) أى وان لم يكونوا علماء (قوله
ولم يبطل) من المزيدي وقاعله يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلاة الخ مفعول يبطل
أو من المجرد وعليه فقوله صلاة الخ فاعل تكلم ومراده عن تكلم معاوية بن الحكم (قوله
وقيس بذلك) أى بسمه وه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة من تكلم جاهلا بشرطه
(قوله الباقي) هو سبق اللسان والجهل الناشئ صاحبه بعيدا عن العلماء (قوله وكالجاهل
الخ) قضيته اشتراط كونه قريب عهد بالاسلام أو ينشأ بعيدا عن العلماء وهو كذلك فى بعض
نسخ شرح الروض ويصرح به كلام شرح المنهج وظاهر كلام أصل الروضة وهو الواقع
فى بعض نسخ شرح الروض عدم اشتراط ذلك وبحيث الشارح فى التحفة الجمع بينهم ما يجعل
الثانى على أن يكون ما أتى به مما يجهله أكثر العوام فيعذرهم مطلقا والاقل على أن يكون مما
يعرفه أكثرهم فلا يعذر الا بالأحد الشرطين المتقدمين (قوله أو كون التعنع الخ) أى
وان كان مخالطا للمسلمين قال فى التحفة ويؤخذ منه أن كل ما عذرنا بجهله لخفاه على

وتبطل بالنطق بما ذكر (ولو)
حصل (بتعنع واكراه) لندرته
فيها (وضعت وبكاء) ولولا نخوة
(وأئين ونفخ من القم أو الانف)
كما قاله جماعة من المتأخرين
لكن يغد تصور وعطاس وسعال
بلاغلبة فى الكل اذ لا ضرورة
حينئذ (ويعذر فى يسير الكلام)
عرفا كالكلمتين والثلاث (ان
سبق لسانه) اليه (أو نسي) أنه
فى الصلاة (أو جهل التحريم)
للكلام فيها (وهو قريب عهد
بالاسلام أو من) أى شخص (نشأ
بيادية بعيدة عن العلماء) أى عن
يعرف ذلك لانه صلى الله عليه
رسلم تكلم قليلا فى الصلاة معتقدا
فراعها ولم يبطل صلاة من تكلم
فيها قليلا جاهلا قريبا لاسلامه
وقيس بذلك الباقي وكالجاهل من
جهل تحريم ما أتى به أو كون
التعنع مبطلا وان علم تحريم جنس
الكلام بخلاف ما لو علم الحرمه
جهل الابطال فانه يبطل اذ حقه
بعد العلم بالتحريم الكف

(قوله لمن تيسر له) أى اجتمع معه به
وسرى عليه القليوبي وغيره واذا
استدبر القبله حينئذ ووطئ نجاسة
غير معتقدها أتقى مر بالبطلان
وقال القليوبي بعدم البطلان
حيث لم يزد على قدر الحاجة لخطابه

غالبهم لا يؤخذون به الخ ونحوه النهاية (قوله بغلبة ضحك) قال القليوبي المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه (قوله ولا يعذر الخ) اعتمده أيضا في التحفة وفتح الجواد وشيخ الاسلام في شرح منجه وغيره والجمال الرملي في شرح المنهاج والبهجة وغيرهم واستدل ذلك جماعة منهم الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد وشيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح التنبيه والشارح في الامداد وغيرهم فقالوا بهد ما تقدم عن المجموع والعمارة للخطيب لكن صوب الاسنوي وغيره في التنخخ والسعال واعطاس للغلبة انها لا تبطل وان كثرت اذ لا يمكن الاحتراز عنها اه (قوله وان خالفه جماعة) أى في غير الضحك كما يدل عليه كلامه في الایعاب لشدة منافاته للصلاة ثم محل البطلان بكثرة نحو السعال حيث لم يصرد ذلك في حقه مرضا من مناجيحت لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل والا فلا تبطل ولا اعادة عليه حينئذ لو شفي بعد ذلك كما يجتاه في التحفة والنهاية والخطيب وغيرهم (قوله في الكلام الكثير الخ) قيده بالكلام لان المدار في البطلان على حصوله بنحو السعال لا على نفس السعال كما هو ظاهر (قوله وقد يعذر نفسه) أى في الكلام الكثير وهو ظاهر شرح المنهج أو صريحه وصرح به القليوبي والزيادى والشورى ونقله عن النهاية وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة للجمال الرملي ولكن الذى جرى الشارح عليه في شرح الارشاد والخطيب في شرح التنبيه ونقله عن م ر ان محل العفو في القليل عرفا والاضرر واعتمده في التحفة بعد ان تردد فيه (قوله في التنخخ) أى فقط فهو محل التردد والخلاف كما في التحفة والنهاية قال القليوبي في حواشى المحلى لان غيره مما ذكر معه لا تتوقف القراءة عليه اه وألحق به في نظم الزيد السعال فقال لا بسعال وتنخخ غلب * أودون ذين لم يطق ذكر اوجب

وأقره الشهاب الرملي في شرحه (قوله اسنة) ألحق الشارح بالواجب اذ كان الاتقة الات عند الحاجة الى اسماع المأمومين في شرح الارشاد وغيرهما قال في الایعاب بعد بحثه ذلك وعليه فيلحق بذلك الجهر بالتسليمة الاولى وفي التحفة بأن تعذرت متابعتهم الابه وأقر الاسنوي على ذلك الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد وفي شرح التنبيه للخطيب لا يبعد أن يكون عذرا وجرى م ر على عدم اغتفار ذلك فيما ذكر وواقفه الشورى وكذا الزيادى لكنه قال عقبه لو كان يصلى جمعة وتوقفت متابعتة على ما ذكر فله فعله ولا تبطل لان فيه تصحها الصلاة ومنه ما وجبت فيها الجماعة كالعادة اه وجرى على هذا القليوبي في حواشى المحلى (قوله أوجه الامام الخ) في فتاوى م ر لا بد من النية في كل واحدة فان أطلق بطلت صلاته قال القليوبي في حواشى المحلى اكتفى الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول تكبيرة اه وجرى سم العبادى في شرحه على مختصر أبي شجاع على صحة صلاة نحو المبلغ والفاصح على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط للجهر بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام وان لم يقرب عهد به بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء وذكروا

أو ان (حصل) اليسير (بغلبة ضحك أو غيره) مما سبق اذ لا تقصير (ولا يعذر) كما في المجموع وغيره وان خالفه جماعة (في) الكلام (الكثير بهذه الاعذار) السابقة من التنخخ وما بعده الى ههنا لان الكثيرة قطع نظم الصلاة (و) قد (يعذر) نفسه وذلك (في) التنخخ لتعذر القراءة الواجبة) والشاهد الواجب وغيرهما من الواجبات القولية فلا تبطل الصلاة بالكثير حينئذ لضرورة بخلاف التنخخ لسنة كالجهر فانه يبطلها اذ لضرورة اليه (ولو نطق بنظم قرآن) أو ذكر كقوله لجماعة استاذنوا في الدخول عليه بسم الله أوفتح على امامه بقرآن أو ذكر أو جهر الامام أو المبلغ بتكبيرات الاتقةالات فان كان ذلك (بقصد التفهيم) أو الفتح أو الاعلام (أو أطلق) فلم يقصد شيئا (بطلت صلاته) لان عروض القرينة أخرجه عن موضوعه من القراءة والذكر الى أن صبره من كلام الناس بخلاف

(قوله كما اعتداه الخ) وفرق في
الصفة بين ما هنا والكناية حيث
يكفي قرن النيسة بأولها أو أي
نحو منها بأن بعض اللفظ ثم الخالي
عن مقارنة النيسة له لا يقتضي
وقوعا ولا عدمه بخلافه هنا
فانه مبطل فاشتراط مقارنته
المانع لجمعه حتى لا يقع الإبطال
ببعضه فتأمل ذلك فانهم أعفوه
مع كونه مهمما أي مهم اه نقله
الأصل

ما لو قصد القراءة وحدها والذكر
وحده أو مع نحو التفهيم فان
الصلاة لا تبطل بإبقاء ما تكلم به
على موضوعه ولا فرق على
الأوجه بين أن يكون انتهى في
قراءته إلى تلك الآية أو أنشأها
حينئذ ولا بين ما يصلح لخطاب
الناس به من نظم القرآن والاذكار
وما لا يصلح وخروج بنظم القرآن
ما لو غير نظم كقوله يا إبراهيم
سلام كوني فتبطل صلاته مطابقا
نعم ان لم يصل بعضها ببعض وقصد
القراءة فلا بطلان (ولا تبطل)
الصلاة (بالذكر والدعاء بلا
خطاب) فلو غير النبي صلى الله
عليه وسلم ولا تعليق (ولا بالتلفظ
بقربة

في حواشي شرح المنهج أيضا (قوله القراءة وحدها الخ) أي لجميع اللفظ كما اعتداه في
التحفة والنهاية أذعروه عن بعضه بصير اللفظ أجنيا منافي للصلاة ومحل ذلك حيث كان
هنا القرينة تصرفه إلى كلام الأدميين كما استئذنان شخص واللام يضر وان لم يقصد
القراءة وعبارة الإيعاب الأوجه أنه حيث لم يوجد صارف لم يشترط القصد ولو في المحتمل
انتهت (قوله أو أنشأها) حينئذ اعتداه الشارح في كتبه وكذلك م ر وغيره وقال النووي
في المجموع ينبغي أن يفصل بين أن يكون انتهى في قراءته إليها فلا تبطل أو لا تقبطل واعتمده
الأذري والسيد السهمودي وأبو مخرمة وغيرهم قال سم في حواشي المنهج انه وجبه جدا
مع التأمل الصادق بل لا يتجه غيره اه (قوله وما لا يصلح) اعتداه الجلال الرملي أيضا وأطال
في تقريره الشارح في الامداد وجرى السبكي والاسنوي والأذري والسيد السهمودي
وغيرهم على التفصيل في ذلك فقالوا أما ما لا يحتمل غير القرآن أو كان ذكرا محضاً فلا تبطل به
الصلاة قطعاً على كل التقادير قال أبو مخرمة وبه يعلم أن التسييع والتحليل ونحوهما
من أنواع الذكركم من قسم ما لا يصلح لمكاملة الأدميين فلا يبطل به وان جرد فيه قصد
التنبية بدليل كلامهم في الإيمان وكلام شرح المذهب المار وكلام الرافعي في العزيز ثم قال
فان ارتكب خذله مرة تكتب فهو ما خارج عن المذهب أو على وجهه شاذ غريب
في المذهب إلى آخر ما قاله (قوله مطلقاً) كذلك في شرحي الارشاد له أي وان قصد القرآن
وحده لكن في التحفة مانعه وبحيث أنه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حالها أنها أقرآن لم
تبطل زاد في الإيعاب وليس يبعد واعتمده الشهاب الرملي في شرح نظم الزيد وبحثه م ر في
النهاية وشرح البهجة تبع الشارح البهجة الكبير لشيخ الاسلام وهو ذاهو المعتمد فقوله
ان لم يصل الخ ليس بقيد على المعتمد (قوله بالذكر) بحث في الامداد أنه مانع الشارح
إلى التعبد بلفظه والدعاء أنه مانع حصول شيء وان لم يكن اللفظ نصافيه كقوله كم
أحسنتم إلى وأسات وقوله أنا المذهب وأفتى القفال بأنه لو قال السلام بقصد اسم الله
أو القرآن لم تبطل والابطل ومثله الغافر وكذا النعمة والعاقبة بقصد الدعاء اه وفي
التحفة ليس منهما قال الله كذا لانه محض اخبار لا ثناء فيه بخلاف صدق الله وقيدته في
النهاية بما اذا لم يكن في محل تلاوته فقال لو قال في غير محل تلاوته قال الله أو النبي كذا بطلت
صلاته وفي حواشي المنهج لسم لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال م ر
ينبغي أن لا يضر اه (قوله والدعاء) أي الجائزين والابطلت صلاته ولا فرق بين المسجع
وغيره على المعتمد قال القايوبي ولو مستحيلاً لالا للعبادى لعدم حرمة وفي فتاوى م ر
جواز اللهم ارزقني جارية أو زوجة فرجها قدر كذا (قوله ولا تعليق) نحو اللهم اغفر لي
ان أردت فتبطل به كما بين ذلك في الاسنى وسيأتى في كلامه في هذا الكتاب (قوله كالتعق)
شروط ذلك كما يؤخذ من كلام المصنف والشارح أربعة أن يكون بالعربية وأن يكون
قربة وأن تحلو عن التعليق وعن الخطاب المضروا في التحفة أن تتوقف على التلفظ بها

(قوله على الابطال به) أي حيث قال
ورده جمع بان الصدقة لا تحتاج للفظ
فالتلفظ بها في الصلاة لا حاجة
اليه بل ولا تحصل به اذ لا بد فيها
من القبض ثم قال في اليعاب
هو ظاهر قال فيبطلها تصدقت
على فلان بكذا لان مجرد هذا
اللفظ ليس له كبر فائدة فلم تلحق
بالقرب المقصودة لذاتها اه لكنه
أجاب عن ذلك في الامداد الخ
ما هنا اه أصل

كالعق والنذر) والصدقة
والوصية وسائر القرب المنجزات
بلا تعليق ولا خطاب لمن ذكر لان
ذلك قربة ومناجاة لله فهو من جنس
الدعاء بخلافه مع خطاب مخلوق
غير النبي صلى الله عليه وسلم من
انس وجن وملاك وغيرهم وان
لم يعقل كقوله لعاطس رجلك
الله ولهلال ربي وربك الله أو مع
تعليق كان شق الله مريض فلي
عق رقبة أو اللهم اغفر لي ان
شئت فتبطل بذلك مطلقا كما لو نطق
بشيء من ذلك بغير العربية وهو
يحسنها ولا تضر اشارة الاخرس
ولو يبيع وان صح بيعه ولا خطاب
الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله
عليه وسلم ولو في غير التشهد ويسن
حتى للناطق رد السلام بالاشارة
وان عطس أن يحمد الله

واشترط في الامداد والنهاية أن يكون قاصدا للانشاء لا الاخبار لكن هذا لا يراد على
الخمس لدخوله في قوله بقربة اذ ما ذكر عند قصد الاخبار ليس بقربة كما صرح به في الامداد
والنهاية (قوله والنذر) قيده في شروحه على الارشاد واليعاب بالتبرر وكذلك النهاية
وكأنه استغنى هنا وفي التحفة عن ذلك بالتميز بالقربة لان نذرا للجراح مكره وليس بقربة
(قوله والصدقة) فيه انه لا يتوقف على التلفظ ولا بتفهم من القبض فجرد قوله تصدقت
على فلان بكذا ليس له كبر فائدة ولذلك جرى في اليعاب على الابطال به وأجاب في الامداد
بأنه وان لم يحصل تمام الملك لها باللفظ يحصل سببه كما أن الوصية لا يحصل بها ملك بل سببه
(قوله والوصية) اعتمد الجمل الرمي الابطال بما عدا نذرا للتبرر من سائر القرب كالعق
والصدقة والوصية وكذلك الزيادة والخطيئة وتبع الشارح في هذا شيخ
الاسلام (قوله لن ذكر) أي لمخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وغيرهم) يشمل
الشيطان واعقده في التحفة وشرح الارشاد وكذلك مرر والخطيب والزبادي وغيرهم
واستثنى الشارح في اليعاب الشيطان فلا تضر مخاطبته فيما وجب على ابن العماد والزركشي
وسبقهما الى بعضه البلقيني على استثناء ما لا يعقل ووافقهم على ذلك شيخ الاسلام زكريا
(قوله رجلك الله) خرج به ما اذا قال رحمه الله فلا بطلان لعدم الخطاب وظاهر اطلاق
التحفة وشرح الارشاد والنهاية وشرح نظم الزبد للشهاب الرمي وغير ذلك عدم الضرر
وان قصد بذلك التسميت وخالف في اليعاب وعبارته كعليه السلام ويرحمه الله فلا تبطل
باتفاق الاصحاب لانه دعاء محض كما في المجموع وظاهره انه لا يضر وان قصد به الرد
أو التسميت لكن اعتمد الاذرعى ما صرح به جمع ونص عليه من البطلان اذ اقصده
قال ومثله ما اذا أطلق لان قرينة الرد تنصرف الى الخطاب وهو متجه الى آخر ما قاله وهذا
عندي أوجه من الاول فخره (قوله مطلقا) أي سواء أقصد الذكر أم لا (قوله بغير
العربية) هذا بالنسبة للذكر والدعاء المأثورين أما غيرهما فتبطل به وان لم يحسن العربية كما
صرح به في التحفة والامداد والفتح وغيرهما (قوله اشارة الاخرس) احتاج الى التنبيه
على هذا لان اشارته كعبارة الناطق في العقود والحلول والدعاوى والافاري وغيرهما قال
في النهاية ونحو التحفة الا في بطلان الصلاة بها والشهادة والحنث في اليمين على ترك الكلام
فليست فيها كالنطق اه كلامه ما في البيع وعبارة الناطق في الصلاة بما تقرر بمطلة فقد
يتوهم منه أن ما هو مثلها كذلك فاحتاج الى التنبيه على خلافه (قوله وان صح بيعه) أي
بأن فهمها القطن وغيره أو القطن وأنى باشارة أخرى تصيد ارادة البيع والافلا يصح بيعه
فعدم بطلان صلاته بها حينئذ من باب أولى وعبارة النهاية في البيع وسأني في الطلاق أنه
ان فهمها كل أحد فصريحة أو القطن وحده فكناية وحينئذ فيحتاج الى اشارة أخرى اه
(قوله ولو في غير التشهد) هذا هو المعتمد وفي اقناع الخطيب تقييد ذلك بالتشهد وسبقه الى
البطلان به في غير التشهد الاذرعى (قوله بالاشارة) في التحفة باليد أو الرأس ثم بعد سلامه

قوله وكذلك الشارح في

الامداد) عبارته ولو قال قال الله
أو النبي كذا بطلت أو قرأ امامه
أي لا تعبدوا إلا الله نستعين فقالها
بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء
هذا ما في التحقيق لكن ظاهر كلام
المجموع الصحة مطلقا واعقده
جمع ولو قال استعنا بالله فظاهر
كلام الغزالي البطلان مطلقا
باتفاق المجموع والتحقيق وهو
واضح حيث لم يقصد الدعاء
انتهت عبارة الامداد اه أصل

ويسمع نفسه ولو قرأ امامه أي لا
تعبدوا إلا الله نستعين فقالها أو قال
استعنا بالله نستعين بالله بطلت ان لم
يقصد تلاوة أو دعاء قاله في التحقيق
(ولا تبطل بالسكوت الطويل)
ولو (بلا عذر) لانه لا يخل بتقامها
(ويسن لمن نابه شيء) في صلاته
كتنبيه امامه واذنه لداخل
وانذاره فحوا أعني من وقوعه في
مخذور (أن يسبح الله تعالى ان كان
رجلا) بقصد الذكر وحده
أومع التنبيه والابطال صلاته كما
علم مما مر (و) أن (تصفو المرأة)
والخنثى والاولى أن يكون (يبطن
كف على ظهر) كف (أخرى)
سواء اليمنى أو اليسرى وذلك لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه
إذا سجد التفت اليه وانما التصفيق
للنساء فلو صدق الرجل وسجد غيره

كان خلاف السنة ولو كثرت التصفيق

منها باللفظ وفي شرح العباب للشارح هل يشترط في نذب الرد باللفظ بعد الفراغ حضور
المسلم أو لا فرق محل نظر واطلاقهم يؤيد الثاني فان القصد الدعاء بالسلام فلا فرق بين
حضوره وغيبته اه (قوله ويسمع نفسه) أي خلافا لما في الاحياء وغيره (قوله أو دعاء)
أي ان لم يقصد أحدهما أي فيما اذا قال أي لا تعبدوا إلا الله نستعين ولم يقصد الدعاء وحده فيما
اذا قال استعنا بالله (قوله قاله في التحقيق) ظاهره أن من قوله ولو قرأ امامه الخ
في التحقيق وهو أيضا ظاهر الحقة والنهاية وغيرهما لكن الذي رأيت فيه ولو قرأ امامه
أي لا تعبدوا إلا الله نستعين فقالها بطلت ان لم يقصد تلاوة أو دعاء اه وقد نقلها عنه كذلك
الخطيب في شرح التنبيه وأبي شجاع وكذلك الشارح في الامداد وكأنه لما لم يكن بين
المقاتلين فرق لوجود الصارف فيه - ماعن القرآنية وهو احتمال ارادة اجابة المأموم بذلك
قراءة امامه نسب الشارح وغيره ما ذكر للتحقيق (قوله بالسكوت) وان نام ممكنة بعده
بخلاف ما لو أغنى عليه لا تنقاض وضوئه (قوله ولو بلا عذر) محله في غير الركن القصير
والابطال الصلاة وفي فتاوى م ر لانه منسوب في نومه لتقصير في الجلة فنزل ذلك منزلة
العمد (قوله لانه لا يخل) في الاعياب يتجه كراهة تطويله بغیر عذر لقوة الخلاف في
الابطال به اه (قوله كتنبيه امامه) أي على خصوصه (قوله فحوا أعني) أي من غافل
والمراد أنه يسن أن يكون ما ينبيه به الرجل هو التسييع لا غير وما ينبيه به غير الرجل
هو التصفيق فالسنة رابعة الى المنبيه به لا الى التنبيه نفسه اذ هو يتقسم الى مندوب ان
كان مندوب كما اذا هم امامه بترك سنة كالشهادة الاولى والى مباح ان كان لمباح كاذنه
لداخل بالدخول والى الواجب ان كان لواجب كذا مشرق على الهلاك ان تعين ذلك في
انقائه ثم محل الاكتفاء بالتسييع في الاذاران حصل به الانذار والاعتين غيره مما يحصل به
من قول أو فعل وان كثر ان كان الكثير أسرع افضاء وتبطل بالكثير صلاته على المعتمد
(قوله في محذور) أي مهلك أو لما يبيح التيمم كما يحسنه في الاعياب (قوله يبطن كف الخ) في
التحفة بضرب بطن وهو الاولى أو ظهر اليمنى على ظهر اليسرى وهذا ان أولى من عكسهما
وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمنى وبقي صورتان ظهر اليمنى على بطن اليسار
وعكسه ولا يبعد أنهما مفضولان بالنسبة لتلك الاربع ثم ذكر أن ضرب الكف على الكف
مكروه وفيه أن في تحريم ذلك خارج الصلاة وجهين ونقل القليوبي عن الشارح
الكراهة ولو بقصد اللعب ومع بد أحدى اليدين عن الاخرى قال وقال شيخنا الرمي انه
حرام بقصد اللعب الخ ورأيت في فتاوى م ر رأيت في فتاوى أخرى له ان قصد التشبيه
بالنساء حرم والاكره اه (قوله وانما التصفيق للنساء) في الاعياب انها تسبح اذا خلت
عن الرجال الاجانب الخ وأقره في شرح الارشاد وأقرسم في حواشي المنهج كلام شارح
الارشاد عليه وتطرق فيه الشارح في التحفة وجرى م ر في شرح المنهاج والبهجة على نذب
التصفيق لهما مطلقا وكذلك الخطيب والزيادى وغيرهما (قوله خلاف السنة) في التحفة

خلاف

خلافاً لمن زعم حصول أصلها (قوله ثلاثاً متواليه) اعتمده الشارح في كتبه وسم في حواشي المنهج واعتمد رأي المرأة إذا صفت الحاجة لا يضر وإن كثرت وتوالي بخلاف الرجل إذا كثرت وتوالي ثم بعد ذلك قال م ر الرجل كالمرأة قال سم في حواشي المنهج يدل على ذلك أن والده استدل على عدم ضرر كثرة التصفيق بأكثر العصابة منه في تلك الواقعة قال القليوبي في حواشي المحلى لا يضر في التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه ولا زيادته على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد إحدى المدينتين عن الأخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليق بأنه فعل خفيف الخ (قوله قصده الاعلام) أي ولومع اللعب أو أطلق فلا يضر إلا أن قصد اللعب وحده وإن كان مرة واحدة وفي نهاية م ر أنقى الوالدي بطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى اه وزيف الشارح في الإيعاب قول بعض شراح الإرشاد أن قصد اللعب لا يبطل إلا إذا كان يبطن الراحتين فقط (قوله وإن قل) أي عدده بأن كان مرة واحدة قال في الامداد ومختصره فحش وإن لم يتعدد ثم قال وضربة مقرطة الخافها بالكثير إلا في منسافة كل للصلاة وأشعاره بالأعراض ويحتمل أنه أراد فحش ذلك من حيث قصده به اللعب قال في الإرشاد وتبطل بفعل فحش كوثبة وتصفيقة اللعب قال في الامداد وأفهمت عبارته خلاف عبارة أصله أن نحو التصفيقة بقصد اللعب من جرثبات الفعل الفاحش وهو كذلك ثم قال ووجهه أن قصد اللعب أو زنها فحشاً في المعنى اه ويحتمل أن مراده وإن قل أي ما فعله من الفعل الفاحش كأن قصد ثلاث خطوات وفعل الأولى منهن ويحتمل أنه أراد جميع ذلك وهو ظاهر (قوله الأفعال الكثيرة) أي في غير صلاة شدة الخوف وفعل السفر وصيال نحو حية عليه (قوله فلو زادر كوعاً) في التحفة منه أن ينحني الجالس إلى أن تحاذي جبهته ما أمام ركبتيه ولو لتخصيل تورك أو اقتراشه المندوب الخ ورأيت في فتاوى الجلال الرملي لا تبطل صلاته بذلك إلا أن قصده به زيادة ركوع اه وقال القليوبي لا يضر وجوده أي صورة الركوع في تورك و اقتراشه في التشهد خلافاً لابن حجر (قوله بخلاف الركن القولي) أي غير تكبيرة الاحرام والسلام أما زيادتهما فتبطل الصلاة (قوله أو للمتابعة) كأن ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد إليه معه أو رفع من ركوعه فاقمدي بن لم يركع ثم ركع معه فلا يضر قال في التحفة بل يجب حتى تبطل بالتخلف عنه بركنين كما اقتضاه اطلاقهم فيما إذا اقتدى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كأن قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لفوات المتابعة فيما فرغ منه الامام اه (قوله وقبل السجود) زاد في النهاية أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه زاد في التحفة أو عقب سلام امامه في غير محل جلوسه (قوله مثل جلسة الاستراحة) وهو ما يسع الذكر الوارد في الجلوس بين السجدين ودون قدر أقل التشهد (قوله بأن لا يعد عرفاً الخ) في صلاة العيدين من التحفة العرف مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر

بأن كان ثلاثاً متواليه أبطل ولا يضر حيث قصد به الاعلام وإن كان بضرب الراحتين (الشرط الحادي عشر ترك) تعمد زيادة الركن القولي والفعل الفاحش وإن قل وترك (الأفعال الكثيرة) عرفاً ولوسهوا (ولو زادر كوعاً) لغیر قتل نحو حية (أو غيره من الأركان) القلبية (بطلت) صلاته (إن تعمد) لم يكن للمتابعة وإن لم يطمئن فيه لتلاعبه بخلاف الركن القولي لأن زيادته لا تفسر نظمها وبخلاف الزيادة سهواً أو للمتابعة أعذره ولا يضر تعمد زيادة قعود قصير إن عهد في الصلاة غير ركن كأن جالس بعد الاعتدال وقبل السجود مثل جلسة الاستراحة بخلاف الجلوس قبل نحو الركوع لأنه لم يعهد (أو فعل ثلاثة أفعال متواليه) بأن لا يعد عرفاً كل منها منقطعة عما قبله (كثلاث خطوات) وإن كانت بقدر خطوة مغتفرة أو مضغات ثلاث (أو حركات) متواليه مع تحريك اليد (في غير الجرب) وكان حرك يديه ورأسه

ولومعا أو خطى خطوة واحدة أو ياتمل ٢٥٤ الثلاث وإن لم يرد على الواحدة (أو وثب وثبة) ولا تكون الوثبة إلا (فاحشة) أو

العضو بحيث ينفصل رقبته عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة اه (قوله ولومعا) ينبغي التنبيه لذلك عند رفع اليدين التحريم أو الركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا تحرك رأسه حيث تدور رأيت في فتاوى الشارح مانصه قد صرحوا بأن تصفيق المرأة في الصلاة ودفع المصلي للما بين يديه لا يجوز أن يكون بثلاث مرات متواليات مع كونهم مامندوبين فيؤخذ منه البطلان فيما لو تحرك حركتين في الصلاة ثم عقبهما بحركة أخرى مستترة وهو ظاهر لأن الثلاثة لا تغتفر في الصلاة للسياان ونحوه مع العذر فأولى في هذه الصورة إلى آخر ما في فتاويه وفيه من الحرج ما لا ينبغي أن يغتفر الجمال الرملى إلى التصفيق والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضى أن الحركة المطلوبة لا تعد في المبتطل ونقل عن أبي مخرمة ما يوافق (قوله الفاحشة) قال في فتح الجواد وهو كذلك لما فهم من الانحناء المخرج عن حد القيام بخلاف ما لا يخرج عن حده وكان من قيد بالفاحشة احتراز عن هذه اه زاد في الامداد ولوسلمت تسميته وثبة (قوله بقصد اللعب) قيد بالتصفيق والخطوة قال في الحفة ما لم يجعل البطلان بذلك ويعذر الخ (قوله وهي المراتة هنا) وبضعها ما بين القدمين وهو المراد في صلاة المسافر وقيل لغتان فيها ذكره الاسنوى وغيره (قوله إلى مساواتها) اعتمده في شرح الارشاد واليه يحيل كلامه في الاعباب لكن في الحفة حصولها أي الخطوة بمجرد نقل الرجل لا مام أو غيره فإذا نقل الأخرى حسبت أخرى وهكذا وهو محتمل وإن جريت في شرح الارشاد وغيره على خلافه وما يؤيد ذلك الخ واعتمد الشهاب الرملى وابنه والطبيب وغيرهم الثاني وهو أن نقل الرجل الأخرى خطوة ثانية مطلقا (قوله ورجوعها) أي على التوالي كما في الحفة والنهاية ومثله الرجل كما في حواشي المحلى للقلوبي (قوله لا يصبر معه) في الحفة بأن يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة وفي الحفة والنهاية يؤخذ منه أن من ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سوي به (قوله خلاف الأولى) هو مراد من عسر بالكراهة كفتح الجواد وغيره كما أوضحه الشارح في الاعباب وفيه تقييد كونه خلاف الأولى بما لا حاجة إليه ثم ذكر ما حاصله أن من الحاجة عند التسيجات في صلاة التسبيح الخ (قوله تحريك الاصابع) في الاعباب بشرط أن لا تحرك كفه بالذهاب والاياب كما في الكافي وقيل لا يضرب تحريكها أيضا لأن أكثر البدن ساكن اه (قوله واللسان) ظاهر اطلاقه كفتح الجواد أنه لا فرق بين أن يخرج به إلى خارج القم أو يحركه داخله واعتمده الشهاب الرملى وولده قال وإن كثر خلافا للبقيني وفي الاعباب للشارح يمكن الجمع بالفرق بين مجرد التحريك فلا بطلان به مطلقا وهو ما قالوه وبين أخرجه إلى خارج القم فيبطل بأخراجه إلى خارج القم وتحركه ثلاث حركات لفحش حركته حينئذ وعليه يحمل كلام البلقيني اه ملخصا بعناؤه وأفتى شيخ الاسلام بأن الظاهر أنه إن حركه بلا تحويل لم تبطل اه وهو احتمال في الحفة ومثل تحريك اللسان في عدم الابطال تحريك الذكر (قوله ترك المفطر) في الاعباب ونحوه والنهاية وإن قل كأن فكش

ضرب ضرب مفرطة) أو صفق تصفيقة أو خطى خطوة بقصد اللعب وإن كانت التصفيقة بغير ضرب الراحتين (بطلت) صلاته في جميع ما ذكر (سواء كان عامدا أو ناسيا) لمساواة ذلك لكثرته أو غشيه للصلاة واشعاره بالأعراض منها والخطوة بفتح الخاء المزة وهي المراتة هنا وهي عبارة عن نقل رجل واحدة فقط حتى يكون نقل الأخرى إلى أبعد عنها أو أقرب خطوة أخرى بخلاف نقلها إلى مساواتها وذهاب البدور رجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة أما في الجرب الذي لا يصبر معه على عدم الحلق فيغتفر الحلق لأجله وإن كثر لا يضطراره إليه (ولا يضرب الفعل القليل) الذي ليس بفاحش ومنه الخطوتان وإن اتسعتا واللبس الخفيف وفتح كتاب وفهم ما فيه لكنه مكروه (ولا حركات خفيقات وإن كثرت) وتوالت أكتها خلاف الأولى وذلك (كتحريك الاصابع) في نحو سجدة وحركة فلا بطلان بجميع ذلك وإن نعمة مالم يقصده منافاتها وانما لم يعف عن قليل الكلام عدا لانه لا يحتاج إليه فيها بخلاف الفعل فعمى يتعسر الاحتراز عنه مما لا يحل بها والاجتنان واللسان كالاصابع وقد ينسب الفعل القليل كقل نحو الحية (الشرط الثاني عشر ترك) المفطر

فقبطل بوصول مقطر حوثة وان قل ولو بلا حركة فم أم مضغ لان وصوله يشعر بالاعراض فنهيا وترك غير المقطر ايضا فهو (الاكل والشرب) الكثير سهواً أو جهل تحريمه فيها قبطل به وانما يقطر لان الصائم لا تقصير منه اذ ليس لعباده هيمته تذكرة بخلاف الصلاة (فان أكل قليلاً ناسياً) أنه فيها (أو جاهلاً بتحريمه) وعذر اقرب عهد به بالاسلام ونشئه بعيدا عن العلماء (لم تبطل) صلاتها (اعذره) الشرط الثالث عشر ان لا يمضي ركن قولي (كالفاتحة) (أو فعلي) ٢٥٥ كالاعتدال (مع الشك في) صحة (نية التحريم)

بأن ترد هل نوى أو أتم النية أو أتى ببعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو هل نوى ظهراً أو عصراً (أو بطول) عرفاً (زمن الشك) أي التردد فيما ذكر فتي طال أو مضى قبل انجلائه ركن بأن قارنه من استدائه الى تمامه أبطلها التذكرة مثل ذلك في الاولى ولتقصيره بترك التذكرة في الثانية وان كان جاهلاً وبعض الركن القولي ككله ان طال زمن الشك أو لم يعد ما قرأه فيه وقرأه السورة والشاهد الاول كقراءة الفاتحة ان قرأ منها قدرها أو قد ربعها وطال وخرج بقوله أن لا يمضي الى آخره ما لو تردد قبل طول الزمن واتيانه بركن فلا بطلان لكثرة عروض مثل ذلك وتعبير بالشك ما لو ظن أنه في صلاة أخرى فانه تصح صلاته وان أتمها مع ذلك سواء كان في فرض وظن أنه في نفل أو عكسه (الشرط الرابع عشر) أن لا ينوي قطع الصلاة أو يتردد في قطعها) فتي نوى قطعها ولو بالخروج منها الى أخرى أو تردد فيه أو في الاستمرار فيها بطلت لما فاة ذلك للجزم بالنية ولا يؤخذ بالوسواس القهري ولو في الايمان لما فيه من الحرج ولو نوى فعل

أذنه بشي فوصل باطنها (قوله بوصول مقطر) أفهم أنه لا يتم التعمد وعلم التحريم أو التقصير في تعلمه بأن كان مخالطاً للمسلمين اذ لا يكون الواصل الى الجوف مقطراً الا حيثئذ نعم يستثنى من ذلك الاكراه على تناول المقطر فانه لا يبطل الصوم على المعتمد ويبطل الصلاة كما في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله أم مضغ) من عطف الخاص على العام وذلك كسكره ذابت بفمه وابتلع ذوبها وفي العباب المضغ وحده فعل كثير مبطل (قوله فهو الاكل والشرب) مراده منه ومن قوله فان أكل قليلاً ما كول والمشروب أي وصول أحدهما الى الجوف مجزئاً عن نحو المضغ اذ المضغ فعل وقد تقدم حكمه (قوله الكثير سهواً) هذا لا يبطل الصوم ويبطل الصلاة ولذلك عطقه على ترك المقطر وعبرة العباب ومنها المقطر قبطل به ولو بلا مضغ وكذا بالاكل الكثير عرفاً من ناس أو جاهل الخ (قوله بأن قارنه) أي قارن الشك الركن (قوله ان طال زمن الشك) أي عرفاً والحاصل أن الصلاة تبطل باحد ثلاثة أشياء بمضي ركن مطلقاً وطول زمن وان لم يتم معه ركن أو لم يعد ما قرأه في حالة الشك وان لم يطل الزمن ولم يمض ركن (قوله كقراءة الفاتحة) يعني في ابطال الصلاة وقوله ان قرأ منها أي السورة والشاهد الاول وقوله قدرها أي الفاتحة وقوله أو قدر بعضها أي الفاتحة وطال أي زمن الشك (قوله قبل طول الزمن الخ) مثله الامداد وينبغي زيادة قبل ثلاث وهو وأعاد ما قرأه في حالة الشك كما علم مما تقدم آنفاً (قوله ما لو ظن الخ) الفرق أن الشك يضعف النية بخلاف الظن (قوله قطع الصلاة) ولو مستقبلاً تحفة (قوله بالوسواس القهري) زاد في الامداد الذي يطرُق القهري بلا اختيار في الصلاة والايان وغيرهما قال في الابواب بأن وقع في فكره أنه لو تردد في الصلاة ما حكمه فلا مؤاخذه به قطعاً وبه يعلم الفرق بين الوسوسة والشك فهو أن بعدم اليقين وهي أن يستمر اليقين لكن يصور في نفسه تقدير التردد ولو كان كيف يكون الامر فهو من الهاجس الا في وكذا في الايمان بالله تعالى لان ذلك مما يتبلى به الموسوسون فالموأخذة فيه من الحرج الخ (قوله الا ان شرع) قال في التحفة لانه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع في النية بؤثر حالاً ومنافي الصلاة انما يؤثر عند وجوده اهـ (قوله وما بعده) أي بعد القطع وهو التردد في القطع أو في الاستمرار فيها (قوله عدم تعليق قطعها) يصور هذا بما اذا نوى تعليق قطعها أو تكلم به وهو جاهل معذوره فيكون الابطال في حقه من حيث انه تعليق لا من حيث كونه لفظاً لا اعتقاده في حق المعذور (قوله ولو محالاً) زاد في التحفة عادي وفي شرح الارشاد لا عقلياً فيما يظهر لان الاول قد ينافي الجزم لمكان وقوعه بخلاف الثاني وفي الابواب الذي توجه ترجيحه الصحة في المحال العقلي دون العادي لان التعليق

مبطل فيها لم تبطل الا ان شرع في المنوى ولا يبطل الوضوء والصوم والاعتكاف والحج بنية القطع وما بعده لان الصلاة اضيق باباً من الاربعة (الشرط الخامس عشر) عدم تعليق قطعها بشي فان علقه بشي ولو محالاً فيما يظهر بطلت لما فاة الجزم بالنية

(فصل) * في مكروهات الصلوات ويكره الالتفات بوجهه فيها لانه اختلاس من الشيطان كما صح في الحديث (الاحاجة) فلا تباع ولا بأس بل يصح العين من غير الالتفات أما الالتفات بالصدر في بطل كما علم بحاصر (ورفع البصر الى السماء) لانه يؤدي الى خطف البصر كما في حديث البخاري (وكف ٢٥٦ شعرة أو ثوبه) بلا حاجة لانه صلى الله عليه وسلم أمر بان لا يكفها ما ليس سجدا

فيه ينافي الجزم بخلافه في العقلي الخ واعلم أن المحال قسمان محال لذاته ولغيره فالحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض والمحال لغيره قسمان ممتنع عادة لاعتقلا كما شئ من الزمن والطيران من الانسان ثانيا الممتنع عقلا لا عادة كالإيمان من علم الله أنه لا يؤمن

(فصل في مكروهات الصلاة) *

(قوله اختلاس) أي اختطاف بسرعة وفي حواشي المنهج للشو برى لعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئا ويأخذ في التحفة محل الكراهة اذا لم يفته له لعبا والابطال صلاته (قوله الى السماء) مثلها ما علا كالسقف ايعاب (قوله في حديث البخاري) لفظه ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم لينتظن أولئك ظن أبصارهم أي ما حالهم وأبهم الرفع لئلا ينكسر خاطره وقوله لينتظن يفتح أوله وضم الهاء على البناء للفاعل وفي رواية بضم الياء وسكون النون على البناء للمفعول (قوله وكف شعرة أو ثوبه) أي ضمه وجهه فيه قص الشعر ويحترم على الثوب ويشمركه أو ذيله أو يغرز عذبة قال في النهاية وينبغي كما قاله الزركشي تخصيصه في الشعر بالرجل أما المرأة ففي الامر بنقصها الصغار مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتحمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى بها قال كالتحفة ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يحمله حيث لا فتنة (قوله ليسجد امعه) أي غالبا يدخل في ذلك صلاة الجنازة ويكره كشف الرأس والمنكب والاضطباع ولومن فوق القميص (قوله صحيح فيه) رواه مسلم اذا تناب أحدكم فليمسك يده على فقه فان الشيطان يدخل فيه (قوله ولا فرق الخ) جرى على هذا في التحفة والايهاب قال فيه بل اليمنى أولى بذلك لانها لشرفها يكون الدفع بها أبلغ وفي حاشية الايضاح للشارح الاولى تقديم اليسرى في الوضع وكذلك م في شرح المنهاج والايضاح قال سواء أوضع ظهرها أم بطنها وقال القليوبي في حواشي المحلى الاولى بظهر اليسار (قوله غير رجبه الخ) في الايعاب لغير حاجة والا فلا كراهة لعذره كالومسح نحو غبار بجهته يمنع السجود أو كماله (قوله على رجل واحدة) قال في التحفة نعم لا يكره الحاجة ولا الاعتماد على احداهما مع وضع الاخرى على الارض (قوله توقان الخ) في فتاوى الجمال الرمي كل ما حضر وتاقت نفسه اليه بحيث يشغل قلبه يقدمه حيث اتسع الوقت كوطء زوجته عند حضورها (قوله عن يمينه) تردد الشارح في التحفة في استثناء مسجده صلى الله عليه وسلم وجرى م في النهاية على الاستثناء واعتدله الزيادة والشو برى وغيرهما وقد جرى في التحفة على أنه لو كان على يساره فقط انسان أنه يصدق عن يمينه ان لم يمكنه أن يبطأ على رأسه ويصدق لالي اليمين ولا الى اليسار فكيف بسيد النوع الانساني

معه (ووضع يده على فقه بلا حاجته) للنهي الصحيح عنه أما وضعها الحاجة كالتشاوب فسنة لخبر صحيح فيه ولا فرق بين اليمنى واليسرى لان هذا ليس فيه دفع مستقذر حسى (ومسح غبار بجهته) قبل الانصراف منها (وتسوية الحصى في مكان سجوده) للنهي الصحيح عنه ولانه كالذي قبله ينافي التواضع والخشوع (والقيام على رجل واحدة) (وقدعيها) على الاخرى (واصقها) بالاخري) حيث لا عذر لانه تكلف ينافي الخشوع ولا بأس بالاستراحة على احدها ما طول القيام أو نحوه (والصلاة حاقنا) بالون أي بالبول (أو حاقبا) بالموحدة أي بالفاط (أو حازقا) أي بالريح للنهي عنها مع مدافعة الاخشين بل قد يحرم ان ضربه مدافعة ذلك ويندب أو يجب تفرغ نفسه من ذلك وان فاتت الجماعة (ان وسع الوقت) ذلك والواجب الصلاة مع ذلك حيث لا ضرر لحزمة الوقت (ومع توقان الطعام) الحاضر أو القريب الحضور أي اشتهاؤه بحيث يحتدل الخشوع لو قدم الصلاة عليه لاهر صلى الله عليه وسلم بتقديم العشاء على العشاء وبأكل ما يتوفر معه خشوعه فان

لم يتوفر الا بالشبع شبع ومحل ذلك (ن وسع) الوقت (أيضا) والاصل فور اوجوب المامر (وأن يصدق في غير وسرته) المصداق عن يمينه أو قبالة

وان كان خارج الصلاة للنهي عن ذلك بل يصدق عن يساره ان تيسر والا فكتف قدمه اليسرى (ويحرم) البصاق (في المسجد)
 ان اتصل بشئ من أجزائه الخبر الصحيح انه خطيئة وكفارتها دفنها أي أنه يقطع الحرمه ولا يرفعها (ويكره أن يضع يده) اليمنى
 أو اليسرى (على خاصرته) لغير حاجة لصحة النهي عنه ولانه فعل المتكبرين ومن ثم لما هبط ابليس من الجنة كان كذلك وورد أنه
 راحه أهل النار أي اليهود والنصارى (وأن يخفض رأسه) أو يرفعه (في ركوعه) لانه خلاف الاتباع ويكره ترك قراءة السورة
 في الاولتين للخلاف في وجوبها (وقراءة السورة في) الركعة (الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب وهذا ضعف
 والمعتمد أن قراءتهما ليست خلاف الاولى بل ولا خلاف السنة وانما هي ليست بسنة وقرئ بين ما ليس بسنة وما هو خلاف
 السنة (الامن سبق بالاولى والثانية فيمقرؤها) أي السورة (في الاخيرتين) من صلاة الامام لانهما أويلهما اذا أدركهما المأموم
 أول صلواته فان لم يمكنه قراءتهما فليقرأها في أخيرتيه ثلاثا تخلص صلواته من ٢٥٧ السورة ولو سبق بالاولى فقط قرأها في الثانية
 والثالثة (والاستناد) في الصلاة

(الى ما يسقط) المصلي (بسقوطه)
 للخلاف في صحة صلواته حينئذ
 ومحل حديث يسمى قائما والآباء
 كان بحيث يمكنه رفع قدميه عن
 الارض بطات صلواته كما مر في
 بحث القيام لانه ليس بقائم بل
 معلق نفسه (والزيادة في جلسة
 الاستراحة على قدر الجلوس
 بين السجدين) أي على أقله أما
 الزيادة على أكثره بقدر التشهد
 الواجب فبطالة كما مر أن تطويل
 جلسة الاستراحة مبطل كتطويل
 الجلوس بين السجدين (واطالة
 التشهد الاوّل) ولو بالصلاة على
 الآل فيه (والدعاء فيه) لبنائه
 على التحقير (وترك الدعاء في)
 التشهد الاخير) للخلاف في جوب
 بعضه السابق كما مر (ومقارنة
 الامام في أفعال الصلاة) بل
 وأقوالها للخلاف في صحة صلواته

وحرمة صلى الله عليه وسلم بعد وفاته كحرمة في حياته لانه حتى في قبره صلى الله عليه وسلم
 ر قوله وان كان خارج الصلاة) في التحفة وان لم يكن مستقبلا واعتمد م ر في النهاية
 وغيرها أن محل الكراهة حيث كان مستقبلا (قوله في المسجد ان اتصل الخ) محله ان
 بقي جرمه أما اذا استملكت في نحو ما مضى وأصاب جراً من أجزائه المسجد فلا حرمة كما في
 التحفة والنهية (قوله يقطع الحرمه) أي دوامها (قوله وان يخفض رأسه الخ) أي عن
 أكمل الركوع وان لم يبالغ وأن يرفعه عن الظهور (قوله ولا خلاف السنة) هذا من عطف
 المرادف اذ هما شئ واحد على المعتمد أو يكون جرى هنا على القول بالفرق بينهما قوله
 ليست بسنة أي فهي مباحة في الاخيرتين وفي التحفة يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في
 الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاوّل قبل الامام أن يستغل بدعاء فيه أو قراءة في
 الاولى وهي أولى اه (قوله والدعاء فيه) سبق ارتفاع التحفة صورة يطلب فيها الدعاء فيه
 ويحرم م ر في فتاويه في تلك الصورة على الاستمرار في قراءة التشهد (قوله ككل مكروه)
 عبارة الشارح في الجماعه كل مندوب يتعلق بالموقف وأنه ذكره مخالفة وتفاوت به فضيلة
 الجماعة (قوله تفتوت به فضيلتها) قال المساوي نقلا عن السيوطي ولو فانت فضيلة الجماعة
 لم يفت ثواب التضعيف الذي هو عود بركة الجماعة بعضهم على بعض اه (قوله عن الصف)
 أي الذي من جنسه (قوله والعلو) في التحفة والهاية المدار على ارتفاع يظهر حساوان
 قل الى آخر ما قالاه (قوله واقترء المقتضى الخ) وفي التحفة الا نفراد هذا أفضل وعبر
 بعضهم بأولى ومع ذلك مال في التحفة الى حصول فضيلة الجماعة هنا وهو مخالف لقاعده
 (قوله ويكره الجهر) قال في الايعاب وظاهر أن محله حيث لا عذر ولا كائن كثير اللغو
 عنده فاحتاج للجهر ليأتي بالقراءة على وجهها فلا كراهة اه (قوله ينافيه الخ) في شرح

٣٣ بأفضل ل حيث نذر هذه الكراهة من حيث الجماعة لانها لا توجد الا معها افتتوت فضيلتها ككل مكروه من حيث
 الجماعة كالانفراد عن الصف وترك درجة فيه مع سهولة تسبها والعلو على الامام والاختصاص عنه لغير حاجة ولو في المسجد والافتداء
 بالخالف ونحو الفاسق والمبتدع واقترء المقتضى بالمتنفل ومضى الظاهر مثالا على العصور وعكسهما (و) يكره (الجهر في موضع
 الاسرار والاسرار في موضع الجهر والجهر) للمأموم (خلف الامام) لخالفته للاتباع المتأكد في ذلك (ويحرم) على كل أحد (الجهر)
 في الصلاة وخارجها (ان شؤش على غيره) من نحو مصلى أو قارئ أو ناظم للضرب ويرجع اقوال المتشوش ولو فاسقا لانه لا يعرف الامنه
 وما ذكره من الحرمه ظاهر لكن ينافيه كلام المجموع وغيره فانه كالصريح في عدمها الا أن يجمع بجملة على ما اذا خفي التشويش

(وتكره) الصلاة أيضا (في المزملة)
 بفتح الموحدة وضمها وهي موضع
 الزبل (والجزرة) وهي موضع
 الجزر أي الذبح لخدمة النهي
 عنهما ولما فيهما من محاذاة
 النجاسة فان مسها به بعض يده أو
 محمله بطلت صلاته كما مر
 (والطريق في البناء) دون البرية
 للنهي ولا شتمال التلب بمرور
 الناس فيها وبه يعلم أن التعبير
 بالبناء دون البرية جرى على
 الغالب وأنه حيث كثر مرورهم
 جعل كرهت الصلاة فيه حيث
 وإن لم يكن طريقا كالطاف وفي
 الوادي الذي نام فيه صلى الله
 عليه وسلم هو رأتها به عن صلاة
 الصبح لانه ارتحل عنه ولم يصل فيه
 وقال ان فيه شيطانا (و) في (بطن
 الوادي) أي كل واد (مع توقع
 السبل) لخشية الضرر وانتفاء
 الخشوع (و) في (الكنيسة)
 وهي متعبد اليهود (و) في (البيعة)
 وهي متعبد النصارى وغيرهما من
 سائر أكنة المعاصي كالسوق
 لانها مأوى الشياطين كالحمام
 (و) في (القبرة) الطاهرة والمنبوثة
 ان جعل بينه وبين النجاسة حائلا
 لما مر في المزملة وبه يعلم أن
 الكلام في غير مقابر الانبياء

العباب ينبغي حمل قول المجموع وان آذى جاره على ايذاء خفيف لانه يتسامح به بخلاف
 جهر يعطيه عن القراءة بالكسبة فينبغي حرمة (قوله وضمها) في الایعاب الفتح أجود
 ومثله كل نجاسة متيقنة (قوله كثر مرورهم) في الامداد ما احتل طروقها وهي الصلاة
 بكره ولو في البرية وما لا فلا ولو في العمران فتعبرهم فيما مر جرى على الغالب اه (قوله
 كرهت الصلاة فيه) قضية هذا الطرف أنه لو استقبل موضع مرور الناس ولم يكن المصلي
 فيه لا يكره قال في الایعاب لكن ينبغي أنه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لمحل
 سجوده فقط لم يشتغل بمرور الناس وكذا الوصل في نحو شبكاً أو كان مطل عليها اه
 فيحمل ما في التحفة من أن استقباله كالوقوف به على ما اذا لم يعد عن الطريق على الوجه
 الذي ذكره في الایعاب ونقل سم في حواشي المنهج عن م ر أنه لو صلى حيث يقع المرور
 بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه والا كان غرض عينيه ولم يذهب خشوعه فلا
 اه (قوله في الوادي الذي نام فيه) قبل هو وادي القرى شامى المدينة النبوية وجرم
 بعضهم بأن ذلك كان في مرجعه من خيبر قال القسطلاني ونوزع فيه (قوله ان فيه
 شيطانا) وفي الایعاب عن المجموع يسن أن لا يصلي في موضع حضر فيه الشيطان (قوله
 لخشية الضرر) قال بعضهم السبل مثال والافالعدو ونحوه مثله اه وأطلق في شروح
 المنهاج والارشاد والعباب وكذا م وغيره عدم الكراهة فيما عدا الوادي الذي نام فيه
 صلى الله عليه وسلم من بقية الاودية ويمكن أن يحمل على ما اذا لم يخش ضررا من سبل أو
 عدو (قوله اليهود) في التحفة وقيل النصارى والبيعة معبد النصارى وقيل اليهود
 ومحل الكراهة كما في الایعاب ان دخلها باذنهم والاحرم صلاته فيها لان لهم منعنا من
 دخولها هذا ان كانوا يتركون عليها والافلاخ (قوله أمكنة المعاصي) في التحفة أو غضب
 كارض عود ومحس فيما يظهر (قوله لانها مأوى الشياطين) يؤخذ منه أن كل محل هو
 مأوى الشياطين تكره الصلاة فيه وفي الایعاب قال في الخدام قال بعضهم مأوى
 الشياطين كل موضع غير مأهل كالمغارات والشعوب والارحمة الخراب وقال صاحب
 الوافي كل موضع يتشوش الانسان منه ويحصل له الوهم والخوف منه مأوى الشياطين
 (قوله وبه يعلم) اذ لا نجاسة بمحاذيتها في مقابرهم وفي التحفة والنهاية أن علة النهي محاذاة
 النجاسة وفي التحفة لو دفن ميت بمسجد كان كذلك يعني تكره الصلاة ونقل ما يخالفه
 في الامداد عن الزين العراقي وأقره قال وكأه اغتفر محاذاة النجاسة حينئذ يسبق حرمة
 المسجد والالزم تغير الناس منه اه (قوله مقابر الانبياء) قال في التحفة والنهي عن
 اتخاذ قبورهم مساجد فحرم الصلاة اليها لئلا ينافي ذلك خلافا لمن زعمه لانه يعتبر هنا قصد
 استقبالها لتبرك أو نحوه على أن استقبال قبر غيرهم مكروه أيضا كما أفاده خبر لا تصالوا
 اليها الخ فحينئذ الكراهة لشيتين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا منتف عن الانبياء
 والاول يقتضى الحرمة فيهم بالقياس الذي ذكرناه لانه يؤدي الى الشرك اه وذ كره جميعه

في النهاية بأبسط مما في التحفة وألحق الجمال الرمي بغيرهم الشهداء وكذلك الخطيب وغيره وقال الشارح في الایعاب هو ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فان حياة الاتياء أتم وأكمل كما يؤيده ما صح من رؤيته لهم صلى الله عليه وسلم على كينيات متباينة كالصلاة والطواف وكون بعضهم في الارض وبعضهم في السماء انتهى ونظر فيه الجمال الرمي والتنظير واضح كيف وحياة الشهداء ثابتة به نص القرآن (قوله أو مسطره) في الامداد هو محل سلخ الثياب أي طرحها (قوله ولوجديدا) كذلك بقية كتبه وخالفه م ر تبعها لافتاء والده في الجديد ووافقه غيره (قوله لماصر) أي من كونه مأوى الشياطين (قوله لبشرب غيرها) فاذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الى المرمى (قوله أو هي ثانيا) الاول ما اتفق عليه تفسير الشافعي في الام وغيره وتفسير الاصحاب والثاني للازهرى قال ابن الملقن في الاشارات قال الازهرى العطن هو الموضع الذي تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فترك فيه ثم علا لها الحوض ثانيا فعود من عطنها الى الحوض لتعمل وتشرب الشربة الثانية وهي العلل اه أي بعد النهل قال في التحفة وجميع مباركها الميلا او نهارا كالعطن لكنه أشد لان نقارها فيه أكثر ثم كراهة الصلاة في مواضع الابل بأحد شرطين بوجودها أو بنجاسة محلها فان اجتمعا فالكره اعلتين وموضع غير الابل لا تكره فيها الصلاة الا عند نجسها وفي التحفة ان نحو البقر كالغنم لكن نظريه الزركشي اه واعتقد في النهاية أنها كالغنم قال وان نوزع فيه وذ كرم في حواشي المنهج ان الكلام اذا لم يوجد من المذكورات نقارها بفعل مشوش قال فالكره في عطن الابل مطلقا لمظنة النقار وفي غيرها بشرط النقار بالفعل وفا في ذلك المراه وهو واضح فليكن هو المعتمد (قوله من الاستعلاء عليها) أي فهو بخلاف الادب (قوله كخطوط) قال في التحفة وزعم عدم التأثير به حاقة فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم مع كماله الذي لا يداني لما صلى في نجاسة لها اعلام نزعها وقال ألهمني اعلام هذه وفي رواية كادت أن نفقني اعلامها وظاهر أن محل ذلك في البصير (قوله يستقبله) لانه يشغل القلب غالباً وفي الایعاب نقلا عن حاصل المجموع لا يكره الى نائم أو ميت بل الى متحدثين يشغل بهم قال ويؤخذ منه أن محل عدم الكراهة الى النائم حيث لم يشغل به والا فكليته التي ربما تغلبه نفسه حتى يقع عليها أو تحدثه بالتمتع بها ونحو ذلك فظاهر كراهة الصلاة اليها اه (قوله ومحل) في نهاية م ر محل الكراهة في جميع ما مر م يعارضها خشية خروج وقت زاد في التحفة وكذا فوات جماعة على الوجه وفي فتاوى م ر الكراهة حيث لم تكن راجعة الى ذات العبادة لا تنفع أصل الثواب بل قد لا تكون الحرمة مانعة منه كالصلاة في المغصوب وحينئذ فقهها في الحمام لا ينافيه اه

(فصل في ستر المصلي)

(قوله لكل مصل) مثله من أحرم بسجود تلاوة أو شكر قلبوي (قوله أو متاع يجمعه)

(والحمام) أو مسطره ولوجديدا
لماصر (وعطن الابل) وهو المحل
الذي تنحى اليه بعد شربها يشرب
غيرها أو هي ثانيا للهي عنه
وتشوش خشوعه بشدة نقارها
(و) على (سطح الكعبة) لما فيه من
الاستعلاء عليها (و) في (ثوب) أو
اليه أو عليه ان كان (فيه تصاویر
أو شيء) آخر (يلهي) عن الصلاة
كخطوط وكأدى يستقبله الخبر
الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم
صلى وعليه ثوب ذات أعلام فلما
فرغ قال ألهمني هذه (والتلمن)
للرجل (والتنقب) لغيره للهي
عن الاول وقيس به الثاني (وعند
غلبة النوم) لقوات الخشوع
حينئذ ومحل ان اتسع الوقت
وغلب على ظنه استيقاظه وادراكه
الصلاة كاملة فيه والاحرم

(فصل في ستر المصلي)

(يستحب) لكل مصل (أن يصلي
الى شاخص) من نحو جدار أو
عمود فان لم يجد فحوصاً أو متاع
يجمعه (قدر ثلثي ذراع) فاكثر
أي طوله بقدر ذلك

(قوله للنهي عنه الخ) قال الحلبي يحتاج الى الجواب عن حديث اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئاً اه وأقول يمكن أن يقال انه مع محاذاته لعينه اليمنى أو اليسرى يصدق عليه حيث قد أنه امام وجهه أو ان الحديث محمول على أدنى الكمال اذهى مع الكراهة معتد بها في السترة اه أصل

وان لم يكن له عرض كسهم (بینه) أى بين قدميه (وبينه ثلاثة أذرع فمادون) ذلك (فان لم يجد) شاخصاً مما ذكر (بسط مصلى أو خط خطأ) من قدميه نحو القبلة وكونه طولا أو في ذلك للاخبار الصحيحة كخبر استرو في صلاتكم ولو بسهم وخبر اذا صلى أحدكم الى سترة فليدين منها والمصلى عليه الصلاة والسلام في الكعبة جعل بينه وبين حائطها قريبا من ثلاثة أذرع لانها قدر اماكن السجود ولذلك يسن التفريق بين كل صفتين بقدرها وصحح جماعة خبر اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فان لم يجد فليتبصص عصافان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر أمامه وما اقتضاه هذا الخبر من الترتيب هو المعتمد خلافه لا السنوى التابع له المصنف فلا بد من تقديم نحو الجدار

في الايعاب عن شرح سلم نحو العصا أولى من جمع المتاع اه ومع كونه أولى الظاهر انه يعتد بالمتاع وبعبارة شرح المنهج ثم ان عجز عنه فلنحو عصا مغروزة كمتاع اه (قوله وان لم يكن له عرض) في فتاوى الشارح أن الخط بالمدايكفى في المسجد المبطل اذا جعل عليه علامة كحصى اه وقال أبو قشيرة ولو بدقة الشعرة (قوله بين قدميه) الذي جرى عليه الشارح في كتبه اعتبارها من العقب واعتمد روى الزيادة وغيرها ما اعتبارها من رؤس الاصابع هذا بالنسبة للقائم أما القاعد والمضطجع والمستلق فالعبارة بما سأتى في فصل لا يتقدم على امامه كما يحسنه الشارح في التحفة (قوله ثلاثة أذرع) أى بذراع الأذى المعتدل وبه يعتبر أيضاً ثلثا الذراع في الشاخص المتقدم في كلامه ثم اعتبار الارتفاع مختص بالشاخص وأما اعتبار القرب بثلاثة أذرع فأقل فيشمل الخط والمصلى (قوله مصلى) في النهاية كسجادة زاد في شرح المنهج بفتح السين (قوله وكونه طولا) أى الى جهة القبلة لا عرضا كما رجحه في الروضة قال في الايعاب ومقتضاه أن السترة لا تحصل اذا جعله كاهللال أو عرضا من يمينه الى يساره كالخنازة لكن مقتضى كلام الحارثى وفروعه حصولها الخ والذي اعتمدته الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض والشارح في التحفة وغيرها وم ر في النهاية وغيرهم حصولها بما ذكر لكن الأولى كونه طولا كما هنا (قوله لانها قدر الخ) قال في الايعاب قبل ومسافة ما بين قدمي كل انسان ونهاية رأسه ثلاثة أذرع بذراع يده (قوله يسن التفريق الخ) أى ليكون كل صفة سترة للذى خلقه وهذا معتد بالشارح واعتمد مران بعض الصغوف لان تكون سترة البعض آخر وهو الموجود في كتبه وان نقل عن سب ما يخالفه وفي التحفة أنه لا يعتد بسترته عروق يطر اليه أو براحة تقور أو بأمرأة قد يشغل بها أو برجل استقباله بوجهه والافه وسترته اه (قوله وصحح جماعة) منهم أحمد وابن المديني وابن المذرواني وحبان وحسنه الحافظ ابن حجر وضعفه آخرون منهم ابن عيينة والبعثى وأشار الى تضعيفه الشافعي وحزم به في الروضة (قوله تلقاء وجهه) لكن الأفضل أن يجعله عن يمينه أو يساره بحيث يحاذى أحد حاجبيه كما صرحوا به ولا يصعد اليه بأن يجعله بين عينيه للنهي عنه فهو مكروه قال القليوبي في حواشى المحلى الا في نحو جدار عريض يعسر فيه ذلك اه قال في التحفة ومع الكراهة هي سترة محترمة كما هو ظاهر لان الكراهة لا مر خارج لالذات كونها سترة قال القليوبي في حواشى المحلى خرج المصلى كالسجادة لان الصلاة عليه لا اليه اه أى فيجعل بين عينيه (قوله ثم لا يضره ما مر) الطاهر أن مراده بنى الضرر في ما يشوش الخشوع لانه يسن للمصلى نظرحل سجوده وهو داخل في سترته فلا يشوش خشوعه بالمرور حيث قد ذوالا فذهبنا عدم تأثير المرور في صحة الصلاة ولم يأخذ الشافعي بحديث مسلم من كون مرور الحمار والكلب والمرأة يقطع الصلاة وقال أحمد لا شئ في الكلب الاسود وفي قاي من الحمار والمرأة شئ (قوله التابع له المصنف) أى في جعله نحو العصا في رتبة نحو الجدار

وفي جعله الخط في رتبة المصلي وخالفه الشارح في ذلك واختلاف كلامه قال سيم في
 حواشي المنهج اعتمد م ر أن العاصي رتبة الجدار والعمود وكذا الخط والمصلي في رتبة
 وهو الحق في المهمات ثم جزم باعتقادنا خير العاصي الجدار والعمود وبتسوية المصلي
 والخط اه والذي جزم به في النهاية وشرح البهجة أن الخط مؤخر عن المصلي كتأخر العصا
 عن نحو الجدار وهو الذي اعتمده والده الشهاب الرملي في شرح نظم الزبد فتخلص أن
 لم في المسئلة ثلاثة آراء والمعتمد منها ما قاله في النهاية وغيرها كالشارح قوله نحو العصا
 قال ابن الملقن في الاشارات مقصور ولا يقال عصاة قال القراء أول الحن سمع من العرب
 هذه عصا أي وانما هي عصا وبعبارة * لعل لها عذروا أنت تلوم * والصواب عذرا اه
 (قوله ثم المصلي) الذي يظهر لي أنه لو سهل جمع المصلي ووضعها كالمنازع وكان يتوهم ثلثي
 ذراع فأكثر أنه لا يعتد بفرشه لتأخيرهم المصلي عن المتاع والمتاع شامل لما ذكر في
 الایعاب في التمثيل لنحو الامتعة كالثمن وطوبى انتهى وسياق على الاثر أنه متى
 عدل الخ فراجع (قوله الى مادونها) قال في الایعاب لوراء مستترا بالادون وشك في
 قدرته على ما فوقه حرم المرور فيما يظهر الخ ونحوه في الامداد وقال الشوري هو قريب
 ان قامت قرينة عليه أو لم تقم قرينة على خلافه (قوله مع القدرة عليها) قال في التحفة مع
 سهولته ولا يشترط تعذره وفي شرح المنهاج والبهجة لم يصر ما قبلها عليه بجزلة بحجته عنها
 (قوله دفع الممار) في التحفة المتعدي بالمرور اذكره مكلفا في فتح الجواد خرج نحو
 جاهل عذر وغير المكلف فلا يجوز دفعه ما وكذلك الامداد والتحفة وفي الایعاب الذي
 يتجوز نيب الدفع ولو لم يكن مكلفا لكن بلطف بحيث لا يؤذيه اه وهذا يخالف ما سبق بل يفيد
 اطلاقه وقال م ر لافرق بين البهية والصبي والمجنون وغيرهم لان هـ ذامن باب دفع
 الصائل والواصل يدفع مطلقا (قوله فانما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان لانه أي الا
 التشويش على المصلي ويحتمل ان المامنى فانما الحامل له على ذلك الشيطان فتح الباري أو
 معه شيطان قال الرافعي لان الشيطان لا يحسن أن يمر بين يدي المصلي وحده فاذا مر انسان
 واقفه (قوله ولولضرورة) كذلك الامداد وفي الایعاب قال الاذري لاشك في حل
 المرور اذا لم يجد طريقا سواء عند ضرورة خوف نحو بول أو لعل يذير يقبل منه وكل
 ما رجحت مصلحة على مقعدة المرور فهو في معنى ذلك اه وما ذكر في الضرورة ظاهر
 بخلاف ما بعده على اطلاقه اه كلام الایعاب وفي النهاية لم يرد يضطر الممار الى المرور
 بحيث تلزمه المبادرة الى أسباب التحفي كالتذرع ونحو مشرف على الهلاك تعين المرور طردقا
 لانقاذه اه وهذا هو المعتمد فليحمل كلامه هنا على ضرورة غير حاقة بل نقل الامام عن
 الأئمة جواز المرور ان لم يجد طريقا واعتمده الاسنوي والعباب وغيرهما (قوله من الاثم)
 هذه الانظة زادها الكشميني في رواية البخاري لكن في فتح الباري ليست هذه الزيادة
 في نهي من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسائيد والمستخرجات بدونها

(قوله فعـ له فعل الشيطان)
 واطلاق الشيطان على الممار من
 الانس شائع ذائع اه أصل (قوله
 ولولضرورة) ولم يتعرض للضرورة
 في فتح الجواد ولا في التحفة بل
 قال وان لم يجد الممار سبيلا وكذلك
 م ر في شرح البهجة وفي الایعاب
 الخ ما هما اه أصل

ثم نحو العصا ثم المصلي ثم الخط
 ومتى عدل عن رتبة الى مادونها
 مع القدرة عليها كانت
 كالعدم (ويندب) له (دفع الممار)
 بينه وبين سترته (حينئذ) أي حين
 استر بستره مستوفية للشروط
 المذكورة لامره صلى الله عليه
 وسلم بذلك وقال فان أي فليدفعه
 فانما هو شيطان أي فليدفعه
 بالتدريج كالصائل ولا يزد على
 مرتين والابطال صلاته ان والى
 ويسن اغتير المصلي دفعه أيضا
 (ويحرم المرور) بينه وبين سترته
 (حينئذ) أي حين استر بها
 للشروط ولولضرورة وان لم يجد
 الممار سبيلا غيره لما ع من قوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعلم الممار
 بين يدي المصلي ماذا عليه من الاثم

لكان ان يقف أربعين خريفا
خير له من أن يمر بين يدي المصلي
وهو مقبض بالاستار بشرطه
المعلوم من الأخبار السابقة ولا
يحرم المرور (الا اذا) لم يقصر
المصلي فان قصر بأن (صلى في
قارعة الطريق) أو شارع أو درب
ضيق أو باب مسجد أو نحوها
كالحل الذي يغلب مرور الناس
فيه في تلك الصلاة ولو في المسجد
كالمطاف لم يحرم المرور بين يديه
(و) يحرم المرور في غير ما ذكر
(الا اذا كان) (الفرجة في الصف
المتقدم) فله المرور بين يدي
المصلي ليصلي فيها وان تعددت
الصفوف بينه وبينها تقصيرهم
بالوقوف خلفها مع وجودها
وحيث اتى شرط من شروط
السترة السابقة جاز المرور وحرم
الدفع ولو أزيلت سترته حرم
المرور على من علم به بخلاف من
لم يعلم به العدم تقصيره ويظهر أن
مثلهما لو استترت بسترته مقلده
ولا يراه مقلدا الممار

* (فصل) * في سجود السهو

(يسن سجدة واحدة للسهو) في الفرض
والنفل للأحاديث الآتية وانما
يسن (بأحد ثلاثة أسباب الأول
ترك كلمة من التشهد الأول) لما
صح أنه صلى الله عليه وسلم تركه
ناسيا وسجد قبل أن يسلم وقيس
بالتسبيح العمد بل خلاه أكثر
والمراد به اللفظ الواجب في الأخير
فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات

قال ولم أره في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من الائم فيحتمل
ان تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميهني أصلا لانه لم يكن من أهل العلم
ولامن الحفاظ بل كان راوية وهي ثابتة في اليونانية من غير عزو (قوله لكان أن يقف)
قال الشوري ليس هذا جوابا أو أن يقف اسم كان وخريفا تميز وانما التقدير لو يعلم ما عليه
لو قف أربعين ولو قف لكان خيرا له اه (قوله خريفا) ليست في رواية البخاري والذي فيه
لكان أن يقف أربعين خيرا له من مروره بين يديه قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوما
أو شهرا أو سنة اه نعم للبرار أربعين خريفا وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مائة عام (قوله
خريفا) هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعلمها خيرا اسم كان لانها وان كانت نكرة الا أنها
وصفت ويحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها فتح الباري (قوله ولا يحرم
المرور الا اذا لم يقصر الخ) كذا في نسخ الكتاب والصواب اما أن يقال يحرم الخ أو يقال
الا اذا قصر وهو ظاهر ثم رأيت في بعض النسخ ويحرم المرور الخ وهي ظاهرة فلتصلح
النسخ كذلك (قوله فان قصر الخ) لو تعدت عليه السترة حتى انحط لم يجزله الدفع على
المعتد كما بينته في الأصل (قوله قارعة الطريق الخ) ألفاظ متقاربة فقارعة الطريق
أعلاها والشارع الطريق النافذ فهو أخص من الطريق والدرب كما في القاموس باب
السكة الواسع والباب الاكبر وكل مدخل الى الروم (قوله لتقصيرهم الخ) خرج بذلك
ما اذا لم يقصروا كما اذا جاء واحد بعد امتلاء الصفوف فأحرم ثم جرحوا حد من الصف
قدامة لمصطف معهما فان الفرجة الحاصلة بتأخر الجرح ولم تحصل بتقصيرهم فلا يتخطى اليها
كما في التحفة وغيرها قال سم في حواشي المنهج نقلا عن م ر لكن لو كانوا متضامين بحيث
لوتقصروا انسدت الفرجة فالتجبه أنهم مقصرون بترك تلك الفرجة حتى لا يمنع المرور
حينئذ الى تلك الفرجة م ر (قوله جاز المرور) أي ولا كراهة لكنه خلاف الأولى كما في
شرح المنهج وشرح التنبيه للخطيب والتحفة والنهاية وغيرها وقال م ر في شرح البهجة
الأوجه أنه مكروه (قوله مقلده) بفتح اللام هنا وفي مقدار المار في الإيعاب وان لم يعلم
المار مذهبه المامر فيما لو استتر بالادون وكذلك الامدادوم وفي التحفة لوتعدارضت
السترة والقرب من الامام أو والصف الأول مثلا لما الذي يقدم كل محتمل وظاهر قولهم
يقدم الصف الأول في مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده المختص
بالمضاعفة تقديم نحو الصف الأول اه

* (فصل في سجود السهو) *

(قوله يسن سجدة واحدة) قال الحلبي في حواشي المنهج نقلا عن الإيعاب للشارح الامام
جمع يخشى منه التشويش عليهم اه (قوله والنفل) ومنه سجدة التلاوة والشكر كما
في التحفة وغيرها ولا مانع من جبران الشيء أكثر منه خلافا لبعض المتأخرين ثم صلاة
الجنائز لا سجود فيها للسهو (قوله كالقنوت) أي كما أن المراد بالقنوت ما لا بد منه

فقط كالقنوت ولو نوى أربع ركعات وقصد أن يتشهد بشهدين فترك أولهما

في حصوله قال م في النهاية بخلاف ترك أحد القنوتين كأن ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام الخ ونحوه المغنى للخطيب (قوله لم يسجد) خالفه في النهاية واعتمد السجود قال القليوبي ما قاله ابن حجر هو الوجه لأن التشهد إذا لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وإن عزم عليه الخ (قوله لذاتها) في الإيعاب فهو في كل ركعتين ليس مطلوباً لذاته بل للتشبيه بالقرائن الخ (قوله مثلهما) أي مثل القنوت والتشهد الأول في طلب السجود لتركه (قوله بأن لا يحسنهما) ذكر ذلك ليدفع به ما قد يقال أنه لا يحتاج لعدم قيام القنوت وجلس التشهد من الإيعاض إذ يلزم من ترك القيام ترك القنوت إذ لا يجزئه في غيره ومثله جلوس التشهد وترك القنوت أو التشهد مقتضى لسجود السهم وفأجاب الشارح بأنه قد يتصور طلب السجود لأجل ترك قيام القنوت أو جلوس التشهد وحده وذلك بأن لا يحسنهما فيسقط في حقه حينئذ أن يقف بقدرهما فإن فعل ذلك لم يسجد للسهم والسجود لترك القيام أو الجلوس وحده (قوله بقدرهما) أي زيادة على ذكر الاعتدال فاندفع ما قيل قيامه مشرّع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله وقيامه أي القنوت قال في الإيعاب أي من فعل نفسه أن لو قدر فيما يظهر ويحتمل الضبط بما يسعهما من معتدل القراءة فإذا لم يفعل سن له السجود (قوله يجب الاتيان الخ) يؤخذ منه أن المراد منها الواجب في التشهد الأخير وبه صرح في شروحه على العباب والارشاد والجمال الرملي في نهايته وغيرهما (قوله وأصحابه) لم يذكرهم الشارح في غير هذا الكتاب من كتبه وكذا غيره والذي رأيته في فتاوى ابن زياد أن استحباب ذكر الصحب في القنوت لم يقل به أحد ولا يقاس ذكر الصحب على الآل وإن كان في كلام الراغب ما يقتضي استحباب ذكر الصحب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من غير تصريح باستحباب ذلك في القنوت على أن ابن عبد السلام قائل بخلاف ذلك ومحمل كلام الراغب في غير القنوت إلى آخر ما قاله ابن زياد وذكر القليوبي في حواشي المحلى أن المتأخرين زادوا الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بعد القنوت قال وهذه ستة بإسقاط القيام لها وسبعة بعده واحد أو ثمانية باعتبار كل منها فجعلتها على هذا عشر ونحو الخلاف في عدّها لفظي اهـ (قوله أو الجلوس لها) أي أن لا يحسنه على قياس ما تقدم (قوله ومصورة السجود الخ) دفع به استشكل تصوره بأنه أن علم تركها قبل السلام أتى بها إذ محلها قبل السلام كسجود السهو أو علم تركها بعد السلام فات محل السجود (قوله أو بعد أن يسلم) أي علم المأموم ترك إمامه لها بعد أن يسلم المأموم ومثلاً لاسموى في المهمات وابن الع. ما دبغير ذلك ونظر فيه الشارح في الإيعاب (قوله كالكلام القليل) سبق في كلامه أنه كالكلمتين والثلاث وفي الصوم من التحفة أنهم ضبطوا القليل بثلاث وأربع وتضبط الكلمة بالعرف لا بماضيه طهارة النجاة واللغويون (قوله أو الأكل القليل) مراده به المأكول وقلته تعرف بالعرف ولا يصح إرادة قلته

لم يسجد لأنه ليس سنة مطلوبة لذاتها في محل مخصوص (أو) كلمة من (القنوت) الراتب وهو الذي (في الصبح أو وتر نصف رمضان الأخير) قياساً على التشهد الأول دون قنوت النازلة لأنه عارض وقيامه وقعود التشهد الأول مثلهما فيسجد لكل منهما وحده بأن لا يحسنهما لأنه يسن له حينئذ أن يجلس ويقف بقدرهما (أو) ترك (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أو الجلوس لها (في التشهد الأول) لأنها ذكر يجب الاتيان به في الأخير فيسجد لتركه في الأول كالتشهد (أو) ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو على آله أو أصحابه أو القيام لها في (القنوت) قياساً على ما قبلها (أو) ترك (الصلاة على الآل) أو الجلوس لها (في التشهد الأخير) قياساً على ذلك أيضاً وصورة السجود لتركها أن يتيقن ترك إمامه لها بعد أن يسلم إمامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن يسلم ولم يطل الفصل (الثاني) من الأسباب (فعل ما لا يبطل سهوه) الصلاة (ويبطل عمده كالكلام القليل ناسياً) أو الأكل القليل ناسياً (أو زيادة وكن فعلى ناسياً كالركوع)

وتطويل نحو الاعتدال بغير مشروع ناسيا لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو بعد السلام وقيس غير ذلك عليه بخلاف ما يطل سهوه أيضا كالكلال والعمل الكثيرين لأنه ليس في صلاة ولا يسجد لما لا يطل سهوه ولا عده **ك** الالتفات والخطوة والخطوتين) لالعهده ولا سهوه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد للفعل القليل ولا أمر به مع كونه فعلا (الان قرأ) الفاتحة أو السورة (في غير محل القراءة) كالركوع والاعتدال (أو تشهد في غير محله) كالجلوس بين السجدين (أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في غير محله) **ك** الركوع (في سجدة) لذلك (سواء فعله سهوا أو عدا) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمرا مؤكدا كما كاد التشهد الأول ثم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد لان القيام محله في الجملة ويقاس به ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقضية كلام المصنف أن التسبيح ونحوه من كل مندوب قولي مختص بعمل لا يسجد لنقله إلى غير محله واعتده بعضهم لكن اعتمد الاسنوي وغيره أنه

الفعل بالمضغ لان القليل منه وهو مادون الثلاث لا يطل الصلاة وان نعهده والمراد هنا ما يطل عده دون سهوه (قوله نحو الاعتدال) أي من الجلوس بين السجدين (قوله بغير مشروع) ضابطا المبطل فيه أن يزيد على الذكر المطلوب فيه قدر الفاتحة متعمدا وأن يزيد على المطلوب في الجلوس بين السجدين قدر أقل التشهد متعمدا وخروج بقوله بغير مشروع المشروع كالسبح في صلاته والقراءة في اعتدال الكسوف واعتدال الشارح في صفة الصلاة من التحنة أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعا لا يطل مطلقا (قوله لما صح) متفق عليه وهذا دليل على أن زيادة الركعة سهوا لا يطل الصلاة وان أبطل عدها وأنه يسجد لسهوها فقيس عليها زيادة كل ما يطل عده دون سهوه (قوله بعد السلام) استدلل به الحنفية على أن سجود السهو يكون بعد السلام مطلقا وعند المالكية إذا كان السهو بالنقصان يسجد قبل السلام وهو قول الشافعي حكاه في التحقيق أو بالزيادة فبعده كما في هذا الحديث وهو قول الشافعي في القديم وذهب أحمد إلى أنه يستعمل كل حديث فيما ورد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد فيه قبل السلام وفي القديم للشافعي التخيير ورجحه البيهقي والجديد المقتضى به عند الشافعية أنه قبل السلام مطلقا لأنه آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري وأجابوا عن سجوده بعد السلام في الحديث السابق أنفا في كلام الشارح بتعذر السجود قبله لأنه لم يعلم بالسهو إلا بعد السلام فالسلام قبل السجود وقع سهوا وعن حديث ذي اليمين بأن ذلك كان واقعة حال فعلية طرقها احتمال أنه سهوا بالسلام الأول فوقع عن غير قصد وقد وقع في تلك الصلاة أشياء من غير قصد فيكون السلام الأول كذلك وفي صحيح مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وان كان صلى ثمانا لاربعة كاتنا ترغيبا للشيطان فهذه واقعة قولية نعم ومما يرد على أي حنية حديث عبد الله بن جحينة في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بهم الظهر فقام من الأوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم ومما يرد على الإمام مالك حديث ذي اليمين المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم فصل بين اثنتين آخرين ثم سلم ثم كبر فسجد الحديث فهذا سهوه كان بالنقصان للركعتين الآخرين ومع ذلك سجد بعد السلام ومما يرد عليه أيضا حديث مسلم السابق فإن فيه السجود قبل السلام مع الزيادة بقوله عقبه **فان** كان صلى خمسا الخ (قوله لم يسجد للفعل القليل) منه كما في الصحيحين صلاته صلى الله عليه وسلم وهو حال أمانة بنت بنته زينب فكان إذا سجد وضعها وإذا قام حملها وقد خلع صلى الله عليه وسلم نعله في الصلاة ووضعها عن يساره وغمز رجل عائشة في السجود وأمر بقتل الأسود بن الحبة والعقرب في الصلاة وأمر بدفع المارز وأذن في تسوية الحصى (قوله الآن قرأ الخ) في التحفة نقل بعضه ككله وكذلك النهاية زاد في الإيعاب ولولفظ التحيات (قوله أ...

لا فرق نعم نقل السلام وتكبيرة الاحرام عما مبطل وأفهم كلامه أن ٢٦٥ السجود لما ذكر مستثنى من مفهوم قولهم

مالا يبطل عمده لا سجود أسهوه ولا لعمده ويضم اليها صور كثيرة كالقنوت قبل الركوع بنيتسه وكفر بجهنم في الخوف غير التقريظ الا كفى المأمور به (ولو نسى) الامام أو المنفرد (التشهد الاول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) أى قيامه (لم يعد اليه) لنيل به بفرض فلا يقطع له سنة (فان عاد عالما بتحريره عامدا بطلت) صلاته لعمده زيادة قعود (أو) عاد (ناسيا) أنه في الصلاة (أو جاهلا) بتصريم العود (فلا) بطلان لعذره وعليه أن يقوم اذا ذكر (ويستحب للسهو) لان عمده فعله هذا مبطل أما المأموم فان انتصب امامه فتخلف عامدا عالما لم ينوم فارقته بطلت صلاته لعمده فحش المخالفة ولا يعود ولو عاد امامه لانه امام متعمد فصلاته باطلة أو ساهى ولا يجوز متابعتها في فارقته أو ينظره فان عاد معه عامدا عالما بطلت صلاته وان انتصب هو وجلس امامه للتشهد فان كان ساهيا لم يعتد بفعله اذ لا قصد له (ويجب عليه) العود لمتابعة امامه فان لم يعتد بطلت ان علم وتعمدا أو عامدا سن له العود لان له قصدا صحيحا وكما أن المتابعة فرض كذلك القيام فرض وانما تخير من ركع قبل امامه سهوا والعدم فحش المخالفة

لا فرق) هذا معتد الشارح لكن قيده في التحفة وغيرها بأن يأتي به بنية أنه ذلك الذكر أى بنية أن هذا تسبيح نحو الركوع مثلا وسبقه اليه شيخه شيخ الاسلام زكريا قال في فتح الخواد ولا تشترط النية في نقل الركن القولى والسورة واعتد الجاهل الرملى عدم السجود بنقل التسبيح وبالصلاة على الاك في التشهد الاول وبالسجدة اول التشهد (قوله نقل السلام الخ) أى فيسجد لسهوه جريا على القاعدة ما يبطل عمده يسجد لسهوه (قوله وكفر بجهنم في الخوف الخ) عبارة شرح المنهج لوفرقة في الخوف أربع فرق أى في صلاة ذات الرقاع وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا فانه يسجد أى الامام وغير الفرقة الاولى للسهو وللخالفه بالانتظار في غير محله اه مع زيادة يسيرة أى لان محل الانتظار الوارد عنه صلى الله عليه وسلم هو التشهد أو القيام في الثالثة في الخوف وفى الامن محله التشهد الاخير والركوع الذى تدرك به الركعة (قوله وحده) أى بأن جلس له ونسى التشهد (قوله أى قيامه) أى وصوله لمحيى جزئى في القيام تحفة ونهاية أى بأن لا يكون أقرب الى أقل الركوع من القيام والاعاد (قوله أنه في الصلاة) أو حرمة عوده تحفة ونهاية (قوله أو جاهلا) وان كان مخاطبا لئلا نال هذا مما يخفى على العوام تحفة ونهاية زاد فى الایعاب وان بعد اسلامه (قوله اذا ذكر) أى فوراً تحفة ونهاية (قوله بطلت صلاته) قيده في التحفة بما اذا لم يجلس الامام للاستراحة ثم قال فان جلس لها جازله التخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يقعه الامام على ما أتى قبيل فصل المتابعة اه وكلامه قبيل فصل المتابعة كلما تردد فى ذلك امكن ميل كلامه الى أن جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه ومال اليه أيضا فى الایعاب بعد ترده فيه ونقله عن اقتضاء كلامهم واعتد المغنى والنهاية خلافاً للشيخ الاسلام فى شرح الروض واذا قلنا بالبطلان هنا بأن لم يجلس الامام للاستراحة أو قلنا بالبطلان وان جلس لها فالبطل عند الشارح ما يبطل فى تطويل جلسة الاستراحة وهو ما يبطل فى الجلوس بين السجدين (قوله ويجب عليه العود الخ) محله ان تذكر قبل انتصاب الامام والافلا عود ولا يحسب ما قرأ قبل قيام امامه ومثله عند الجاهل الرملى ما اذا تخلف الامام للقنوت وسجد المأموم سهواً أو جاهلاً واعتد الشارح فى التحفة فى مسئلة القنوت لزوم العود مطلقا وان فارق الامام فان لم يتذكر أو يعلم المأموم الا بعد رفع رأس الامام من السجدة الاولى وافق الامام فيما هو فيه وأتى بعد سلام الامام بركعة وفرق فى التحفة بين القنوت والتشهد بفحش المخالفة من القيام الى السجود أكثر منه من القيام الى الجلوس وكلام الروضة والتحقيق والخواهر والانوار يؤيد كلام الرملى (قوله قصد اصحيا) أى باتقائه من واجب لمثله فاعتد بفعله وخير بينه ما بخلاف الساهى لوقوع فعله من غير روية فكانه لم يفعل شيأ (قوله لعدم فحش المخالفة) قال فى التحفة يرد عليه ما لو سجد وامامه فى الاعتدال أو قام وامامه فى السجود ثم بحث جريان التفصيل السابق فى التشهد فى هاتين المسئلتين لفحش المخالفة فيما (قوله

(وان تذكر) الامام أو المنفرد ترك التشهد الاول (قبل انتصابه)

ل

بافضل

٣٤

أي استوائه قائماً (عاد) له نداء لأنه لم يتلبس بفرض (ولو تركه) أي غير المأموم التشهد الأول (عامة أفعاده إليه) عامدا عالماً (بطلت) صلاته (إن كان) وقت العود (إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لقطع نظم الصلاة بخلاف ما إذا عاد وهو إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليه ما على السواء لكن بشرط ٢٦٦ أن يقصد بالنهوض ترك التشهد ثم يبدؤه العود أو ما لو زاد هذا النهوض عمداً

أي استوائه قائماً) أي وصوله لم يجزئ في القيام (قوله عاد له ندبا) قال الشارح في شرح العباب وبحث الأذرعى أنا حيث قلنا هنا وفيما مر بجواز العود كان أولى للمنفرد وإمام القليلين دون إمام الجميع الكثير لأنه لا يحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث خشي التشويش على المأمومين لجعلهم أو نحوهم سن له تركه وقد يؤخذ من هذا التقييد ندب سجود السهم وللإمام بذلك إلا أن يفرق بأنه أكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليفع وان خشي منه تشويشاً اه كلام الأيعاب بحرفه (قوله تبطل بذلك) أي بمجرد خروجه عن اسم القعود وإن كان إليه أقرب لاختلاله بالنظم (قوله ومنه) أي من الثاني من أسباب سجود السهم (قوله بعد وضع جبهته) ظاهره وإن لم يضع بقية أعضاء السجود وصرح بإعتماده في شرح العباب لكن المعتمد في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يعود مهم ما بقي من أعضاء السجود شيء لم يضعه (قوله حد الراكع) قال الزبائدي في شرح المحرر نظير ما مر في التشهد وبه يعلم أن المداير هنا في السجود على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع إلى آخر ما قاله (قوله مع التردد فيه) أي في زيادته (قوله وهو موضع للنسبة) أي التردد فلا يكون حال تردده في زيادته جازماً بأنه من الصلاة وضعف النسبة خلل فيسجد بجبره (قوله وإن أخبره كثير من) أي ما لم يبلغوا عدد التواتر والحاصل أنه متى بقي عنده تردد مع الأخبار لرزومه البناء على الأقل ومتى لم يبق ذلك لم يجز له البناء عليه على أنه في الحقيقة لم يعمل بخبر وانما عمل بما حصل عنده من اليقين وإن كان سببه الخبر ومثل ذلك ما إذا صلى في جماعة بلغوا عدداً التواتر فيكتفي بفعلهم كما في الأيعاب والتحفة والخطيب في المغنى والاقناع وقال الزبائدي في شرح المحرر قرر شيخنا البلقيني في درسه وكان شيخنا الرمي يقرره أيضاً في درسه ثم أخبر أنه وجد بخط والده أن الفعل ليس كالقول لأن الفعل لا يدل بوضعه بخلاف القول والمعتقد الأقل اه وإذا لم يبلغوا عدد التواتر قال سم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع فهل يتعين على المأموم مفارقة الإمام أو يجوز له انتظاره قائماً فاعلمه بتذكر أو يشك فيقوم فيه نظر وإعل الأقرب الثاني اه (قوله في النقص) محله حيث لم يورثه الأخبار تردداً أو الأخذ بقوله وعبر في الأيعاب بقوله متى أورثه الأخبار أدنى تردده لزمه الأخذ به والأقل قال ولا أثر للاخبار بعد السلام مطلقاً نعم إن أورث عنه شكاً التجنب إعادة كما يحتمل الزكشي الخ (قوله على كل تقدير) أي فلا ترددهما في الزيادة لأن المشكوك في كونها ثالثة أو رابعة لا بد من الاتيان بهما على كلا التقديرين قال في التحفة ولو شك في تشهده أهو الأقل أو الآخر فإن زال شكك فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر إلى تردده في كونه واجباً أو نهياً

لأنه متى فإن صلاته تبطل بذلك والقنوت كالتشهد في جميع ما ذكر (و) منه أنه (لوني) غير المأموم (القنوت) فذكره بعد وضع جبهته (للسجود) لم يرجع له (لتلبسه بفرض) (أو قبله) أي قبل وضعها على الأرض وإن وضع بقية أعضاء السجود (عاد) ندبا لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسهم) وإن بلغ حد الركوع (لزيادة ما يبطل تعمله) فإن لم يبلغه لم يسجد (الثالث) من الأسباب (إيقاع ركن فعلي مع التردد فيه فلو شك) أي تردد مع استواء أو رجحان (في ترك شيء معين من ركوع أو سجود أو ركعة أتى به) وجوباً لأن الأصل عدم فعله (وسجد) لتردده في زيادة ما أتى به (وإن زال الشك قبل السلام) لتردده حال الفعل وهو موضع للنسبة (الأذا زال الشك قبل أن يأتي بما يحتمل الزيادة) فلا يسجد لأن ما فعله واجب على كل تقدير فلم يؤثر فيه التردد (فلو شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً لزمه أن يبني على الأقل) وإن أخبره كثيرون بأنه صلى أربعاً إذ لا يجوز له الرجوع إلى قول غيره في النقص ولا في الزيادة بإطلاق الصلاة بكل منهما

بخلاف فهو الطواف له الأخذ بأخبار غيره بالنقص (وا) ترددهم (زال الشك) فإن كان قد زال (في غير) الركعة أو (الآخرة لم يسجد) لأن ما فعله منها مع التردد واجب على كل تقدير (أو) زال (فيها) أي في الآخرة (سجد) لأن ما فعله منها قبل التذكير يحتمل الزيادة

فلو شك في ترك بعض معين سجدة أو في ارتكاب منهي فلا أهل سجدة لسهو أو لا سجدة أو هل سجدة لمجددين أو واحدة لمجدد أخرى عدا بالاصل في جميع ذلك والاصل أن المشكوك فيه كالمعدوم غالبا (و) من غير الغالب أنه (لا يضر الشك بعد السلام في ترك ركن) لان الظاهر مضى الصلاة على التمام (الا النسبة وتكبير الاحرام) فانه يضر الشك فيه ما ولو بعد السلام فتلزمه الاعادة لانه شك فيما به الانعقاد فتلزمه الاعادة كما لو شك هل نوى الفرض ٢٦٧ أو النفل أو هل صلى أولا (و) الا الشك في

(الطهارة) وغيرها من بقية الشروط على ما في موضع من المجموع لكن المعتمد ما فيه في موضع آخر وفي غيره من أنه لا يضر الشك فيه بعد تيقن وجوده عند الدخول في الصلاة الا في الطهارة فانه يكتفي بيقن وجودها ولو قبل الصلاة لقوله هم يجوز الدخول فيها بطهر مشكوك فيه (و) يسجد المأموم لسهو (و) عمد (امامه المتطهر وامامه) أي امام امامه المتطهر أيضا وان كان سهو امامه أو امام امامه قبل القدوة لتطرق الخلط فيه ما لصلاته من صلاة امامه ومن ثم يسجد (وان تركه لامام) فلم يسجد (او) بطلت صلاة الامام كان (أحدث قبل اقامتها) وبعد وقوع السهو منه أو فارقه أما المحدث فلا يلحقه سهوه اذ لا قدوة في الحقيقة وان كانت الصلاة خلف المحدث جماعة لان ذلك بالنسبة لحصول الثواب فضلا لا لترتب عليه أحكامها وعند سجود الامام المتطهر يلزم المأموم متابعتها فيه مسبوقة كما كان أو موافقا فان تخلف عامدا عالما بطلت صلاته وان جهل سهوه (الا ان علم المأموم خطأ امامه) في السجود

أو بعده وقد قام سجدة لانه فعل زائدا بتقدير انتهى (قوله معين) أي كالفقوت قال شيخ الاسلام في شرح المنهج بخلاف الشك في ترك بعض مبهم اضعفه بالاجام وبهم - ذا علم أن للتقيد بما عين معنى خلافا لمن زعم خلافه فجعل المبهم كالمعين انتهى قال الشوبري في حواشي المنهج بأن شك هل ترك منذ وباب المعنى الشامل للهيئات والابعاض أو يتيقن ترك مسند وبشك هل هو بعض أو هيئة واقصر شيخنا الزياي في تقريره على الثاني والوجه الاول الخ (قوله ومن غير الغالب) أي الذي هو ان المشكوك فيه كالمعدوم فان المشكوك فيه بعد السلام من الفروض كالمأني به والمراد بالسلام الذي لا يحصل بعده عود الى الصلاة والافسكانه لم يسلم (قوله فتلزمه الاعادة) ما لم يتذكر الصلة وان طال الفصل قاله في شرح العباب شوبري وخروج بذلك نية القدوة فلا يضر الشك فيها في غير الجمعة (قوله في موضع) أي في آخر باب الشك في نجاسة الماء (قوله في موضع آخر) أي باب مسح الخف فقد نقله فيه بالنسبة للطهر عن جمع واعده شيخ الاسلام والجمال الرملي وغيرها وجعلوا كلام المجموع على ما اذا لم يتيقن الطهر قبل الشك (قوله الا في الطهارة) هكذا فرق الشارح بين الطهارة وغيرها من بقية الشروط هنا وفي شرح الارشاد فاشتراط في غيرها وجودها بيقين عند الدخول في الصلاة وان طرأ الشك بعد ذلك واشتراط في الطهارة تيقن وجودها ولو قبل الصلاة وان لم يوجد اليقين عند الدخول فيها وأطلق في التحفة عدم ضرر الشك في الشرط بعد الصلاة ولم يفرق بين الطهر وغيرها من الشروط وكذلك الجمال الرملي في النهاية والزيادي في شرح المحرر وغيرهم (قوله أي امام امامه) يعني امام امام الامام كان اقتدى مسبوقة من سها فلما قام المسبوق ليتم صلاته اقتدى به آخر وهكذا (قوله فيهما) أي في سهو الامام وعمده (قوله يلزم المأموم متابعتها) استثنى الشارح في اليعاب من ذلك مسئلة وهي لو سجد الامام قبل فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم تلزمه متابعتها قال بل لا تجوز كما لا يخفى اه وخالفه في التحفة فقال تابعه وجوباً ثم تشهد وعليه فهل يعيد السجود رأيا قضية الخادم نعم والذي يتجه أنه لا يعيد اه مخلصا وفي نهاية الجمال الرملي بعد كلام التحفة الذي أفتى به الوالد انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد انتهى (قوله بطلت صلاته) أي بهوى الامام للسجدة الثانية لانه سبقه بركنين أي ان تعمدوا فلا بطلان وفي حواشي المنهج للشوبري ما حاصله ينبغي كما وافق عليه م ر البطلان ان تخلف بقصد عدم السجود بمجرّد سجود الامام الاول بل وقبل قلبه بالسجود اه (قوله أو بكتابته) قال في اليعاب

للسهو بأن علم أنه سجد لغیر مقتض كنه وض قليل (فلا يتابعه) فيه اعتبارا بعبقيدته نعم يلحقه سهوه بسجوده لذلك فيسجد له ولو علم غاظه وهو ساجد لم يلزمه العود الى الجلوس ثم ان شاء فارقه وسجد أو انتظر سلامه ثم يسجد ويتصور علم المأموم بطلان الامام في ذلك بقوله ذلك بعد سلامه أو بكتابته أو بخبره معصوم لا بغير ذلك لاحتمال أنه شك في فعل بعض معين وذلك يقتضي السجود

وان علم المأموم انه أتى به قبل ان يقرأه (ولا يسجد المأموم لسهو ونقسه خلفاً امامه المظهر) لانه يتحمل عنه سهوه في حال قدومه كما يتحمل عنه القنوت وغيره أما المحدث فلا يتحمل عنه لماسه ونحوه بقوله خلفاً امامه ما لو سها منفرداً ثم اقتسدى به فأنه لا يتحمله وانما لحقه منه وامامه ولو قبل الاقتداء به لانه قد عهده تعدى الخلل من صلاة الامام الى صلاة المأموم دون عكسه (ولو ظن المأموم سلام امامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ظنه (أعاد السلام معه) أي مع امامه أو بعده لا امتناع تقدمه على سلام امامه (ولا يسجد) لانه سهو حال القدوة كما لو نسي نحو الركوع فانه يأتي بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد سواء تذكر قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسبوق بعد سلام الامام سهواً فانه يسجد لانه سهو بعد انقطاع القدوة وبه فارق ما لو سلم معه (ولو تذكر المأموم في تشهد ترك ركناً) فان كان النية أو تكبيرة الاحرام تبين بطلان صلاته كما مر أو (غير النية وتكبيرة الاحرام صلى ركعة) ولا يجوز له أن يقوم لها ولا للمسبوق أن يقوم لما عليه الا (بعد سلام امامه) والابطال صلاته ان علم وتعمد والاغما ما أتى به ولزمه العود الى الجلوس وان كان ٢٦٨ الامام قد سلم ثم القيام الى الاتيان بما بقي عليه (ولا يسجد) للسهو وفيما اذا أتى

أو بإشارة مفهومة (قوله وان علم المأموم الخ) أي لان علم المأموم بذلك لا يرفع طلب السجود عن الامام لما أنه لا يأخذ بقول غيره مع شكه في ذلك (قوله وغيره) أي كالجهر والسورة وسجود التسلاوة ودعاء القنوت والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول من الذي أدرك في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم فهذه عشرة أشياء اه حواشي شرح الروض (قوله لماسه) أي في قوله اذا قدوة في الحقيقة (قوله تعدى الخلل الخ) أي بدليل أنه قد يلزم من بطلان صلاة الامام بطلان صلاة المأموم وان لم يورح دخل في صلاته كما اذا كان على الامام نجاسة ظاهرة وكان آمياً أو تين أنه كان كافراً بخلاف صلاة الامام لا تتأثر بخلل صلاة المأموم (قوله سلم المسبوق الخ) أي ثم تذكر قبل طول الفصل والاستأنف ومجمله ان أتى بعلبيكم أو نوى الخروج معه من الصلاة أو نوى أنه بعض سلام التحلل والافلا يسجد (قوله ما لو سلم معه) أي فانه لا يسجد لو وقع سهوه بالسلام في حال القدوة وهذا معتمد الشارح وخالفه فيه الجال الرملي (قوله صلى ركعة) مجمله اذا لم يكن المتروك بعد الركوع الا خيراً ولا أتى بالمتروك وباعبده فان لم يكن بعده شيء كالسلام أتى به وان طال الفصل ولا يسجد ولما قال النووي في المنهاج ولو ذكر في تشهد ترك ركناً قال الشارح في النعقة غير سجدة من الاخيرة لماسه في ركن الترتيب وغير السلام لماسه فيه الخ (قوله ولا يجوز له الخ) أي ما لم ينو المفارقة كما هو ظاهر (قوله أي بركعة) فيه ماسه آتينا (قوله من نية سجود السهو) أي في حق الامام والمنفرد دون المأموم التابع لامامه لان أفعاله تنصرف لمحض المتابعة من غير نية منه والمراد بالنية أن يقصد السجود عن السهو عند شروعه فيه من غير تلفظ فان تلفظ بها بطلت صلاته (قوله في اعتقاده) منه أن

بالركعة بعد سلام امامه لوجود سهوه حال القدوة (أو شك في ذلك) أي في ترك ركناً غير النية وتكبيرة الاحرام (أي بركعة بعد سلام امامه) أيضاً (وسجد) ندب بالان ما فعله مع التردد محتمل للزيادة (واذا سجد امامه) للسهو (لزمه متابعتها) كما مر مع ما يستثنى منه (فان كان المأموم مسبوقاً فاسجد معه وجوباً ان يسجد) لاجل المتابعة (ويستحب أن يعيده) أي يسجد السهو (في آخر صلاة نفسه) لانه محل السجود (وسجد السهو وان كثرت السهو من نوع أو أكثر (سجدتان) للتابع (كسجود الصلاة) أي كسجودتها في الاقل والاكل وما يندب فيها وما بينهما فان سجد واحدة بنية الاقتصار عليها ابتداء بطلت صلاته بخلاف

ما اذا بدله الاقتصار عليها بعد فراغها ولا بد من نية سجود السهو (ومحل سجود السهو) سواء سها بقص يقبدي أو زيادة أم بهما (بين التشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعاء (والسلام) بحيث لا يخلل بينهما وبين السلام شيء فلا يجوز رفعه بعد السلام لان فعله قبله هو آخر الامر من من فعله صلى الله عليه وسلم كما قاله الزهري ولو اقتسدى عن يراه بعد السلام وتوجه على المأموم سجود سهو في اعتقاده سجده هو قبل سلامه وبعد سلام الامام اعتباراً بعبقيدته ولا يفتقره الموافق ليسجد معه لانه فارق به سلامه وقد يتعد السجود صورة لاجل كما مر في مسئلة المسبوق (ويغوت) السجود (بالسلام عامداً) بأن كان ذاكر السهو عما يابأن محله قبل السلام لفوات محله ولا عذر فلا يعود اليه وان قرب الفصل (وكذا) يغوت بالسلام (ناسياً ان طال الفصل) عرفاً بين السلام وتيقن الترك بأن مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصداً أو نسياً فان غوات محله ولا تعد البناء بالطول وكذا لو لم يرد وان قرب الفصل

(قوله سواء أقتت المأموم أم لا)
خالف في ذلك في النهاية فقال ولو
اقتدى في الصبح بعصلي سنتها سجد
فيما يظهر أن لم يتمكن من القنوت
خلفه فان فعله فلا ويجعل عليه
ما ذكره الزركشي في خاتمه تبعاً
للقمولى اهـ (قوله كخروج وقت
الجمعة الخ) أى اذا خرج وقت
الجمعة بعد العود كما صرح به
الشارح وغيره وقولهم ويحرم أن
علم ضيق الوقت الخ مراده يحرم
ذلك اذا علم ضيق الوقت قبل
العود فانهم اهـ جل الليل ونقل
في الاصل عن فتاوى م رانه عند
ضيق الوقت في الجمعة يحرم عليه
العود ولا يصير عائداً اهـ وقال
في الاصل فله م ر رجع الى هذا
عمانقله عنه م والقليوبي م أنه
يصير عائداً اهـ

(فان قصر) وأراد (عاد الى
السجود) ندباً بلا حرام ان لم يطأ
مناف كخروج وقت الجمعة للاتباع
واذا عاد السجود بوضع جبهته
بالارض ولو من غير طمأنينة صار
عائداً الى الصلاة ويان انه لم يخرج
منها حتى يحتاج الى سلام ثان
وتبطل بطرق مناف كالحدث بعد
العود وتصير الجمعة ظهراً ان خرج
وقت بعد العود ويحرم ان علم ضيق
وقت الصلاة لاخراج بعضهم عن
الوقت

يقتدى الشافعي بالحنفي في صلاة الصبح فيسن للشافعي السجود قبيل سلامه وبعد سلام
امامه سواء أفى المأموم بالقنوت أو لم يأت به لان سجوده لترك امامه القنوت لا ترك نفسه
لان تركه يتكمله الامام ومن غفلة لو اقتدى الشافعي في صلاته الصبح عن يصلي الظهر أو سنة
الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء أقتت المأموم أم لا لان ترك المأموم له فيجعله
عنه الامام وصلاة الامام لم يدخلها انتص يقتضى السجود في عقدة المأموم اذا لقنوت عند
المأموم في الظهر أو سنة الصبح حتى يسجد لترك امامه له ثم المأموم ان أمكنه القنوت في
الصبح وادراك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت أى كأن يقتصر على قوله
أسأل الله ان تغفر لي يا غفور وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم وان لم
يفرغ من القنوت الا بعد جلوس الامام بين السجدين كره له التخلف للقنوت وان هوى
الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم للسجدة الاولى بطلت صلاته لانه سبق بركنين
فعلين واعلم ان سجود الشافعي للسهو وخلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب
السجود من الشافعي اذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وان لم أقف على من به
عليه وذلك لان الحنفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الا قبل بحيث لو صلى
فيه عليه صلى الله عليه وسلم سجد للسهو ويترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
التشهد الا قبل يتوجه سجود السهو على المأموم فتنبه له (قوله بلا حرام) فان كبر
للافتتاح بطلت صلاته ان علم وتعمد كما هو ظاهر (قوله كخروج وقت الجمعة) أى فلا
يسجد حينئذ لان السجود محل قبل السلام ويخرج وقت الجمعة يلزمهم اتمامها ظهراً
واذا عاد لم يصير عائداً الى الصلاة كما في ألفاظ الاسنوى وحواشي المنهج للزيادى والجلبي
واستقر به الشارح في الایعاب ورأيت في عدة مواضع من فتاوى م ر ونقل سم في حواشي
المنهج عن م ر أنه يحرم العود واذا عاد اليه صار عائداً ووجب اتمامها ظهراً اذا خرج
الوقت (قوله للاتباع) عائداً الى المتن وذلك كونه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً فقبل
له فسجد للسهو وبعد السلام متفق عليه (قوله بأن وضع جبهته) اعتمده الشارح في شروحه
على الارشاد والعياب وزاد في التحفة وكذا ان نواه على ما أشعر به قول الامام والغزالي
وغيرهما وان عتله أن يسجدتين أنه لم يخرج من الصلاة اهـ وهذا معتد الجمال الرملي
وغيره (قوله وبان أنه لم يخرج) عطف تفسيراً اذا المراد بكونه صار عائداً أنه لم يخرج لأنه
خرج ثم عاد كما صرح به الامام وغيره وصوبه الزركشي لاستحالة الخروج منها ثم العود اليها
من غير تحريم (قوله حتى يحتاج الى سلام ثان) لان سلامه الاول بان أنه غير معتد به لوقوعه
في حال السهو (قوله ان علم ضيق وقت الصلاة) نقله في التحفة عن جمع قال وفيه نظر لان
الموافق لما صرح في المدأ أنه ان شرع وقديق من الوقت ما يسعه الم يحرم عليه ذلك ثم قال ولك
أن تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعه ما يسع أقل مجزئ من أركانها
بالنسبة لحاله عند فعلها اما اذا قلنا بالنسبة للعدا الوسط من فعل نفسه وهو ما جرت عليه

﴿فصل في سجود التلاوة﴾ وهو في أربع ٢٧٠ عشرة آية منها سجدتنا الحلي وثلاثة في المقول في النجم والانشقاق وقرأ (يسن)

في شرح العباب في تصورها أنه يسجد بها بالنسبة لآقل الممكن من فعله لا للحد الوسط فاذا شرع فيها ولم يبق بالنسبة للثاني اتجه ما قالوه لحرمة مدها حينئذ إلى آخر ما أطال به في التحفة فراجعها منها إن أردته

﴿فصل في سجود التلاوة﴾

(قوله منها سجدتنا الحلي) نص عليه الخلاف أبي حنيفة في الثانية وعلى الثالثة الأخيرة لخلاف مالك فيها (قوله والسمع) أي غير قاصد السماع قال في التحفة لجميع آية السجدة أي جميع حروف الآية كما في الإيعاب (قوله في النحل يؤمرون) وقيل يستكبرون وقيل في النمل يعلنون وفي ص ما تب وفي فصلت تعبدون وفي الانشقاق آخرها وسبب الخلاف في ذلك النظر إلى تمام آية السجود فقط أو إلى ما يتبعها من الثناء على المطيع وذم غيره قاله الزركشي قال الحلبي في حواشي المنهج والاولى أن يسجد عند المحل الثاني لتجزيه على القولين لأنه لا يطول الفصل بقراءة الآية الثانية ولا يكرر السجود مراعاة للقول الثاني إلى آخر ما ذكره الحلبي وهذا لا يخالف ما سبق إلا في سجدة ص والانشقاق إذا المعتمد فيما عداها ما أن آخر آية السجدة فيه الثانية ورأيت في فتاوى السيوطي إذا قرأ في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم أو في حم فإن استكبروا إلى يسأمون يسن له السجود ولا يحتاج إلى ضم ما قبله وهو قوله لا يسجدوا إلى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الليل والنهار إلى قوله تعبدون (قوله كافر) نقل الشويري عن سم ما يقيد بنده وإن كان جنباً ووجه الحلبي بأنه لا يمنع مع الجنابة من التلاوة قال وقرر ذلك شيخنا الزيادي الخ (قوله بأن ربحي اسلامه) هذا معتمد الشارح اعتمده الزيادي في شرح المهرروحية شرح المنهج الاطلاق وإن لم يربح اسلامه وأفتى به الجلال الرملي قال لأنها مشروعة في الجملة (قوله وصبي) نقل الشويري عن سم وإن كان جنباً (قوله في القيام) أي في غير صلاة الجنائز ومثل القيام بدله وخرج بذلك القراءة في غيره فلا سجود لها لعدم مشروعية في ذلك (قوله ونحو الدرة) في الإيعاب إلا أن يكون نقطة خرقاً للعادة كالبقرة والذئب اللذين تكلموا وبحث في الإيعاب عدم السجود لسماع قراءة الجاهل مطلقاً (قوله لعدم مشروعيةها) زاد في التحفة ومن بخلاء ونحوه (قوله حل القراءة) أي ولو كانت من امرأة مجنونة أو جنبي والحرمة بشرطها العارض (قوله عدم كراهتهما) في الإيعاب لا يرد عدم السجود لقراءة السورة قبل الفاتحة مع كراهتهما لأن القيام محل القراءة في الجملة كما صرحوا به فاعتزف فيه ما لم يغتفر في غيره (قوله وإلهما) أي السماع والسمع ان يسجد القارئ أكثر من تأ كدها إذا لم يسجد وتأ كده حينئذ للسمع أكثر من تأ كده للسمع كما في التحفة (قوله وإلهما) ما لا يقتضاه (أي يجوز ذلك قال في التحفة والنهاية والاولى أن لا يقتضى به وفي حواشي شرح المنهج للشويري الظاهر أنه يجوز أن يقتضى يحصل في سجدة مثلاً فاذا سجدها فارقه وسلم أو في الثانية من سجود السهو (قوله لغير قراءة نفسه) قال

سجود التلاوة للقارئ) لا تبايع (والسمع) أي قاصد السماع (والسمع عند قراءة آية سجدة) لما يصح من سجود الصلاة رضوان الله عليهم لقراءته صلى الله عليه وسلم وهو للسمع أكد وخرج الاصم فلا يسجد وإن علم سجود القارئ ولا يجوز لمن ذكر الاعتدال آخر الآية والأصح أن آخرها في النحل يؤمرون وفي النمل يعلنون وفي ص ما تب وفي فصلت تعبدون وفي الانشقاق يسجدون والبقية لا خلاف فيها والأصح مشروعية القراءة فيسجد كل من ذكر لقراءة كافر حلت له بأن ربحي اسلامه ولم يكن معانداً وصحبي ومحدث ومصل قرأ في القيام وتارك لها ومالك وجنبي ولكل قراءة (القراءة التام والجنب والسكران والساهي) ونحو الدرة من الطيور المعلة فلا يسن السجود لسماع قراءتهم لعدم مشروعيةها وعدم قصد ما لا للشرط محل القراءة والسمع أي عدم كراهتهما وإن لم يتدبا (ويتأكد) السجود (للمسمع) أكثر منه للسمع ولهما (إن سجد القارئ) لما قيل إن سجودهما متوقف على سجوده ولهما الاقتداء به (ولا يسجد المصلي لغير قراءة نفسه) من مصل وغيره والابطال صلاته إن علم وتعمد (الانما موم فيسجدان يسجد امامه) وإن لم يسمع قراءته

(والا) بان يسجد دون امامه ولو لقراءة امامه أو تخلف عنه في سجوده لها وإن لم يسمع قراءته (بطلت صلاته) في

في الایعاب أو قراءة نفسه قبل الصلاة وان لم يطل الفصل فيما يظهر (قوله ان علم وتعمد)
 بخلاف ما اذا نسي أو جهل قال في الایعاب وان لم يكن قريب عهد بالاسلام (قوله في
 الثانية) هي ما اذا تخلف المأموم عن الامام في سجوده لقراءة تنفسه فاذا نوى المفارقة
 امتنع عليه السجود لسجود امامه (قوله ولو علم الخ) أي سلم المأموم بسجود امامه
 والحال أن الامام في السجود هو المأموم وجوبا فاذا رفع الامام رأسه والمأموم هاولزم
 المأموم أن يرفع مع الامام ولا يجوز له السجود حينئذ قال في الایعاب والظاهر أنه لو لم يرفع
 رأسه ولكن ظهر له أنه لا يدركه فيه بأن رآه تنهيا للرفع منه أخذ في الهوى لاحتمال
 استقراره في السجود فان استقر واقعته وان رفع رأسه قبل وضع المأموم جبهته لزمه الرجوع
 معه الخ ويجرى هذا كما في العباب وشرحه فيما اذا هوى مع الامام لكن تأخر اذ ركضه
 أو بطل حركته أو نسيان (قوله بخلاف المأموم) قال في التحفة ومنه يؤخذ ان المأموم في
 صبح الجمعة اذا لم يسمع قراءة امامه لا تنس له قراءة سورتها وقراءته لما عدا آيتها يلزم منه
 الاخلال بسنة الموالاة اه وخالفه الجلال الرملي فجري على أن المأموم يقرأ حينئذ
 سورتها وقد وقع بين الشارح وشخص من المصريين والزيادي مناقشة في هذه المسئلة
 ينتهي في الاصل وان الشارح احتج على الزيادي بقول الروضة يكره للمأموم قراءة
 آيتها وعنده بعد التمسك من السجود الخ (قوله لكل) أي من منفرد أو امام
 أو مأموم قال في الایعاب ولا يجوز له السجود لها ولو بعد مفارقتها أو سلامه وان قصر
 الفصل خلافا لما نقله الزكشي وغيره لما مر أن الشرط عدم كراهة القراءة والاستماع اه
 (قوله ويسن للامام الخ) أطلقه كما هنا في التحفة وفتح الجواد قال في الامداد وان طال
 الفصل وفي الایعاب هو قريب قال فيمنئذ يتنهي ذلك من قولهم لا تضي الخ وفي النهاية
 ان قصر الفصل وسبقه اليه غيره كشيخ الاسلام والمزجد والاسنوي وغيرهم وهو ظاهر وقد
 وافق عليه في التحفة فيما اذا تركه الامام قال فيسن للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل لما
 يأتي من فواتها بطوله ولو اذ لم يتركها لانها لا تقضي على المعتمد اه فليكن كذلك في صورتها وان
 جرى في شرح العباب على أن الطول لا يضر في هذه أيضا وفي الایعاب التأخير المذکور
 له لا يشوش على المأمومين ومنه يؤخذ أنه لو آمنه آفته المأمومين نذب له فعلها من غير
 تأخير وليس يبعد اه (قوله بتكرار القراءة) قال في الایعاب وكذا بتكرارها مع آيتها الخ
 (قوله كفي اهما سجدة) قال في الایعاب ان نوى الكل أو طاق أو اقلها نواه فقط فيما يظهر
 أخذ اماما في نظير ذلك فيما لو تعدد السهو اه واعتقد فيه أن له أن يعدد السجود بعدد
 القراءة وكذلك الامداد وفتح الجواد أخذ من قولهم لوطاف أسايسع ولم يصل عقب كل
 من له فضلا عن الجواز أن يوالي ركعاتها وكذلك النهاية قال الآن يفرق بالمسححة في سنة
 الطواف كما اغتفر وفيها التأخير الكثير بخلاف ما هنا اه وهذا كان محتج في الصدر
 قبل وقوف عليه وظاهرها أنه يشترط في مسئلتنا أن لا ي طول الفصل بين كل مرة وسجودها

ان علم وتعمد فيه حاول ينو المفارقة
 في الثانية ولو علم والامام في السجود
 فرفع وهو هاولرفع معه ولا يسجد
 أما المصلي المستقل بأن كان اماما
 أو منفردا فيسجد لقراءة تنفسه في
 القيام ولو قبل الفاتحة ولا يكره له
 قراءة آيتها بخلاف المأموم ويكره
 لكل مصلي الاصفاء الى قراءة غيره
 الا المأموم لقراءة امامه ويسن
 للامام تأخير السجود في السرية
 الى السلام (وبتكرار السجود)
 ندبا (بتكرار القراءة ولو في مجلس
 وركعة) لتجدد السبب مع توفية
 حكم الاقل فان لم يوفه كفي لهما
 سجدة ومن يكرر للحفظ كغيره وانما
 يسن للامام التكرير للسجود ان
 أمن التشويش على المأمومين
 والامام يسن له ذلك ويسن أن يسجد
 حيث قرأ آية السجدة على ما هي

(قوله وكذلك الامداد) وعبارته
 قضية تعبيرهم بكفاه انه يجوز له
 التكرير وقول الشارح كافي
 زرعة لا يسجد الا واحدة يرد
 بقولهم لوطاف أسايسع ولم يصل
 عقب كل سنته سن فضلا عن الجواز
 ان يوالي ركعاتها كما والاها فكذا
 يقال بمثلها هنا وعبارته فتح الجواد
 له أن يكرر السجود بعددها كما
 يشتهر اه

(الاذقراها في وقت الكراهة) ليسجد ٢٧٢ في وقت الكراهة فلا يسجد لحرمته فيه كما صر (أو) قرأها (في الصلاة بقصد

(قوله الا اذا قرأها الخ) واذا قرأها في غير هذين المحالين بقصد السجود فقط يسجد لذلك كما هو ظاهر التحفة حيث قال وانما يؤثر هذه السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه اه وظاهر الامداد عدم العصة لانه في سنية القراءة فليست مشروعة وصرح في الایعاب بأنه لا يسن السجود لعدم مشروعية القراءة قال كهسي في صلاة الجنائز ومثله الاسني لشيخ الاسلام وأقره الحلبي كشيخه الزياي في حواشي شرح المنهج وقال العناني في حاشية شرح التحرير وافقه م ويمكن أن يقال أراد في التحفة بنفي التأثير في الحرمة فلا يسجد أيضا ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين الم تنزبل وغيرها في صبح الجمعة وغيره واسـتثنى في النهاية الم تنزبل في صبح يوم الجمعة (قوله من شروط الصلاة) أي وعدم طول الفصل عرفا بين آخر الآية والسجود (قوله سائر سنن الصلاة) فيستقبل بوجهه مع صدره ويستتر بغويين ويتلفظ بالنية ويسلم ثانيا ويسوي الخروج والحاضر بالتسليم ويفترش قبلها ويتورك بعدها ويضع آفقه وكل يديه وركبتيه ورجليه ويتحرى الذكر ويوجه أصابعه للقبلة وينشرها ويضمها ولا يكف شعرا ولا ثوبا ولا يسن القيام لها ان كان جالسا كما في التحفة والنهاية قال في الایعاب بل المختار تركه وان سجد في الصلاة كبر للهوى ولا رفع منها ولا يسن رفع اليدين ولا جلسة الاستراحة بعدها قال في التحفة ولا تجب لها نية وفي النهاية تجب ويلزم المصلي أن يقتصب قائما ثم يركع لان الهوى من القيام واجب زاد في النهاية ويسن أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن اه والله أعلم

(فصل في سجود الشكر) *

(قوله كحدث عرفه) خلافا لشيخ الاسلام في شرح المنهج وخروج بظاهرة ما لا وقع له كحدث درهم لفقير وان دفاع ما لا وقع لاندفاعه عادة لو أصابه (قوله أو ولد) قال الشوبري ولو ميتا لانه ينفع في الآخرة اه ويؤخذ منه أن يكون قد نفخ فيه الروح اذ هو الذي يبعث يوم القيامة وينفع ان أذن الباري (قوله أوجاه أو مال) أي بشرط حلها ما والالم يكن ذلك نعمة (قوله وقدم غائب) قال في الایعاب يحمل الفرح بقدمه ويعد نعمة (قوله ونصر على عدو) أي بشرط الحل كما في التحفة والنهاية (قوله عن ذكر) أي عنه أو عن نحو ولده أو عن عامة المسلمين (قوله وكستر المساوي) أي عن أعين الناس حلبي وفيه التنظير في كلام من قال لا يسجد له (قوله وبما بعده) هو قوله من حيث لا يحتسب (قوله في حصول الولد) أي لو جود الوطء في كثير مع عدم وجود الولد فوجوده معدود في العادة نعمة ظاهرة لا تدخل فيها قال في الایعاب وأيضا فهو ان تسبب في أصل الولد فلا تسبب له في خاقه ونفخ الروح فيه وسلامته حيا الى الولادة اه (قوله والعافية بالدواء) في الایعاب وان تسبب فيها بالدواء لا تنسب عادة الى فعله البتة بخلاف من اتجر فان حصول الرجح نسب الى فعله عادة فلا يسجد له الا ان فرض أنه رجح كثير لم يعد مثله فلا يعد نذوب السجود له

السجود فقط فلا يسجد) لعدم مشروعيته حيث قلنا (فار فعل) عامدا عالما (بطلت) صلاته لانه زاد فيها ما هو من جنس بعض أركانها تعديا بخلاف ما لو ضم الى قصد السجود قصد استحسان مندوبات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان لمشروعية القراءة والسجود حينئذ ولا بد في سجدي التلاوة والشكر من شروط الصلاة والنية مع تكبيرة الاحرام والسلام ان كانت سجدة التلاوة خارج الصلاة ويسن فيها سائر سنن الصلاة التي يتأني بحبيتها هذا

(فصل في سجود الشكر) *

(ويسن سجود الشكر عند هجوم نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب سواء توقعها قبل ذلك أم لا سواء كانت له أم لنحو ولده أم لعامة المسلمين وذلك كحدث معرفة أو ولد أو نحو أخ أو جاه أو مال وان كان له مثله وقدم غائب ونصر على عدو (واندفاع نعمة) ظاهرة من حيث لا يحتسب توقعها أم لا عن ذكر كنجاة من نحو غرق أو حريق وكستر المساوي لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه امر يسره فخر ساجدا وخارجا بالظاهرين ما لا وقع له عادة كحدث درهم وعدم رؤية عدو حيث لا ضرر فيها وبما بعده ما لو نسب فيها تسببات تقضي العادة بحصولها

عقبه ونسبها اليه فلا يسجد حينئذ فعمل أنه لا نظر لتسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء

حيث قلناه من حدوث المال السابق وكذا يقال في زرع أو غرس وفي نحو زيادة التيل
 ان وقف عن ايان زيادته ثم زاد على خلاف العادة اه (قوله وبالهجوم) أى وخرج بالهجوم
 والمراد بالجرصة للهجوم والحدوث مرفوع بالمراد وقوله استقرار فاعل خرج المقدر وقوله
 وان دفاع بالجر معطوف على النعم أى واستمرار اندفاع النعم كما يدل على هذا تعبير التحفة
 بقولها وخرج بالهجوم فيهما استقرارهما اه ثم هذا قد أقره الشارح وشيخ الاسلام
 والجمال الرملى وغيرهم وعقبه في التحفة بقوله كذا قيل وقد يعكر عليه قولهم في مواضع
 لا تظن ذلك لاننا لم نأمر به الا اذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لم يرد له
 نظير بخلاف الهجوم بقيد المذكورين اه وأراد بقوله بقيد به الظهور من حيث
 لا يحتسب وقد علم من ذلك أن التحفة لم تخالف في الحكم بل في التعليل (قوله فاسق)
 أى فلا سجود لرؤية مرتكب الصغيرة حيث لا اصرار لعدم فسقه وجرى على هذا شيخ
 الاسلام وأقر الشارح صاحب الارشاد عليه في الامداد والاياعاب أيضا وجرى الجمال
 الرملى على أنه يسجد لرؤية مرتكب الصغيرة مطلقا ونقله عن افتاء والده ووافقه عليه
 الزيادى وغيره وقال في التحفة بعد أن فسر العاصى في المنهاج بالكافر أو الفاسق المتجاهر
 مانصه قال الاذرى أو مصر ولوعلى صغيرة لان مصيبة الدين أشد انتهى وظاهره يوافق
 كلام الجمال الرملى الآن بقيد بغلبة معاصيه على طاعاته ويدل على التقييد كلامه في
 الامداد وغيره (قوله شكر اعلى السلامة) ظاهره ان المبطل بالفسق لا يسجد وبه يصرح
 كلام التحفة والذي في الامداد ان قصد زجره سجده مطلقا والشكر على السلامة مما ابتلى
 به لم يسجد ان كان مثله من كل وجه أو فسق الرائي أفجج اه وأحال على هذا في فتح الجواد
 وجرى عليه الجمال الرملى في النهاية وغيرها وكذا غيره وفي الايعاب لا فرق بين أن يكون
 الساجد فاسقا أو لا مثله أو أسوأ حاله منه ثم قال والاكمل أن يضم للسجود عند حدوث
 أو اندفاع ما من الصدقة وصلاة ركعتين اه فتخلص أن للشارح في المسئلة ثلاثة آراء
 (قوله ظاهر الخ) يعنى أن في بعض النسخ بدل قول ولرؤية فاسق متظاهر ويظهرها
 للمتظاهر مانصه ولرؤية فاسق متظاهر ظاهره الوجه الاحسنية أن هذه أخص من الاولى
 وأيضا في الاولى شبه تناف اذا قوله لرؤية فاسق متظاهر بقيد عدم طلب السجود لرؤية
 غير الفاسق المتجاهر وقوله بعد ذلك ويظهرها الخ يقيدها أن المختص به المتظاهر انما هو
 اظهرها فقط وأيضا فيها شبه تكرار باقامة الظاهر مقام الضمير والا فمن حقه أن يقول
 ويظهرها له فان ضمير له يرجع على المتظاهر كما لا يخفى قال الحلبي في حواشى المنهج والاظهار
 للفاسق المذكور وغيره أن يقول في سجوده جهر الحمد لله الذى أنعم على بكذا ودفع عني
 كذا وعافاني مما ابتلى به فلانا اه لكن ظاهر كلام الايعاب يخالفه حيث قال وليس من
 الاظهار السجود بوضعية الاعى الا ان علم به اه فظاهره الاكتفاء بالعلم وان لم يجهر بما
 ذكر ويمكن أن يكون المراد العلم بأن السجود من أجله وذلك في العاصى يتوقف على الجهل

وبالهجوم المراد به الحدوث استقرار
 النعم وان دفاع النعم فلا يسجد
 له لاستغراقه العاصى في السجود
 (و) يسن أيضا (لرؤية فاسق
 متظاهر) بقضيه ومنه الكافر
 قياسا على سجوده صلى الله عليه وسلم
 لرؤية المبطل الآتى ومصيبة الدين
 أشد من مصيبة الدنيا فطلب منه
 السجود شكر اعلى السلامة من
 ذلك (ويظهرها للمتظاهر) المذكور
 حيث لم يخف منه فتنة أو مفسدة
 له ليتوب وفي بعض النسخ فاسق
 متظاهر ظاهرا وهى أحسن

(قوله والاياعاب أيضا) عبارة
 الايعاب عدل أى صاحب العيوب
 عن تعبيرهم بالعاصى الى الفاسق
 تبعالكثيرين قال أبو ذرعة وغيره
 وهو متعين وعليه فلا يسجد
 لمرتكب صغيرة وان اصر الا ان
 غلبت معاصيه التى يتجاهر بها
 طاعته خلافا لمن اطلق السجود
 برؤية المصر لان لا يفسق بالاصرار
 بل بالغلبة المذكورة كما سبق
 انتهت أصل

به فخره وفي التحفة ويظهر هاند الهجوم نعمة أو اندفاع نعمة ما لم يكن بحضرة من يتضرر
بذلك وذ كر قبل ذلك في التحفة أيضا الا ان تجددت له ثروة أو جاهد أو ولد بحضرة من ليس له
ذلك وعلم بالخال ان لا ينكسر قلبه اه (قوله أو رؤية مبتلى) المراد برؤية سمع صوته
ولا يلزمه تكرار السجود الى ما لا نهاية له فيمن هو ساكن بازائه مثالا لا نأمر به كذلك
الا اذا لم يجد أهم منه يقدم ويسر لمن رأى مبتلى أن يقول سر بحيث لا يسمع المبتلى الحمد
لله الذي عافاني عما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا رواه الترمذي وحسنه
ومنه أن من قال ذلك لم يصبه ذلك البلاء دائما ما عاش قال ابن العماد ويحسن لمن رأى
المبتلى أن يغض بصره لحرقه في مسند أحد وفي التحفة انما يسجد لرؤية المبتلى السليم
من بلائه وان كان مبتلى ببلاء آخر فيما يظهر (قوله وشكرا على قبول الخ) قالوا في
التحفة والنهاية وشرح المحررات بتقديمه أنه ينوي الشكر بها ولا ينافيه قولهم سبها
التلاوة لانها سبب لتذكر قبول تلك التوبة أي ولاجل هذا لم ينظر هذا لما في سجود الشكر
من هجوم النعمة وغيره فهي متوسطة بين سجدة محض التلاوة ومحض الشكر اه فعلم
منه أنه يكفيه أن ينوي بها الشكر وحده قال القليوبي في حواشي المحلى قوله على قبول
توبته أي تقع كذلك وان لم يلاحظه أو لم يرفقه الخ نعم الاولى أن ينوي الشكر على قبول
توبة داود وأما أن ينوي بها سجدة التلاوة فانها لا تصح كما صرح بذلك الحلبي وكلام غيره
يفيده الاعلى وجهه ضعيف في المذهب انها سجدة تلاوة (قوله داود) قال الدبريني في
طهارة القلوب والخضوع لعلام الغيوب داود عليه السلام نظر الى امرأة جاره أول نظرة
ثم غرض طرفه ولا اثم في ذلك ثم انتهى أن تكون زوجته بالحلال فخرج زوجها في الغزو
فقتل من غير أن يتسبب داود في قتله بشيء هذا أعظم ما ورد في قصته وما زاد على هذا قباطل
الى آخر ما قاله ورأيت في اليهود المحمدية للشعراني ما نصه في الحديث كانت خطيئة أخي
داود النظر أي بسبب النظر وذلك أنه نظر بعين قلبه الى غير الله بغير اذن أو انه رفع رأسه
بغير صالحية تقدمت اذا لا كبرم كلفون بأن لا تقع منهم حركة ولا سكون الا بعد تحريرية
صالحة واذا نظر أحدهم الى شيء من ملامع غفلة أو سهو وعوقب على ذلك وتسمى خطيئة
فكانت خطيئة داود كونه لم يحرم رتبة صالحة لما أراد رفع رأسه لأنه نظر الى محرم كما يقع
لغيره الى أن قال الشعراني واياها أن تقضى أن داود نظر الى امرأة أجنبية ولو جأه فان ذلك
لم يقع منه لعصمته وهذا جواب فتح الله به ولم أره لاحد قبلي وهو في غاية الوضوح اه وهذا
ما أخذت في نفيس لكن فيه ان النظر من غير قصد ليس من الذنوب بل هو من الاعراض
البشرية التي يجوز على الانبياء وأن قوله تعالى له تسع وتسعون نجمة الخ يخالف ظاهره هذا
الجواب (قوله أو جاهد) في الابعاب ولو عاميا مخالفا اه (قوله فارقه) ويكون معذورا
فلا يكره له ذلك كما في المجموع ابعاب (قوله أو انتظره قائما) قال في النهاية وتحصل فضيلة
الجماعة بكل منهم ما وانتظاره أفضل اه ويسجد المأموم وسجود السهو بعد سلام امامه

(أو رؤية مبتلى) يلية في نحو بدنه
أو عقله للاتباع (ويسرها) ندبا لتلا
يته أذى بالانظار ان كان غير
معذورا وكما طوع في سرقة ومجلود
في زنا ولم يعلم توبته أظهر حاله
وكروية من ذلك كسر سمع صوته
(ويستحب) سجود الشكر (في)
قراءة (آية ص في غير الصلاة)
للاتباع وشكرا على قبول توبة
داود صلى الله على نبينا وعليه وسلم
ويحرم فيها (فان يسجد فيها) اه
(هاتدا عالما بالتحريم بطلت)
صلاته وان كان تابعا لامامه الذي
يراه فيها أو ناسيا أو جاهلا فلا
ويسجد للسهو واذا سجده امامه
فأركه أو انتظره قائما * (فرع)
يحرم التقرب الى الله تعالى بسجدة
من غير سبب ولو بعد صلاة وسجود
الجهلة بين يدي مشايخهم حرام
اتقاوا ولو بقصد التقرب الى الله
تعالى

(قوله في طهارة القلوب الخ) فيه
أيضا وقال ابن مسعود وابن عباس
كان سألها ان يطلقها وقيل انما
كان خاطبا فسألها ان ينزل عن
خطبتها وليس في شيء من هذا
إثم اه ما أردت نقله منه اه أصل

جبر الخلال صلاة الامام بايقاع سجود الشكر فيها لان نعمده مبطل للصلاة في عقيدة المأموم
اصح لنا اعتقدها للامام كان كسهو فيخلق المأموم فيسجد له بعد سلام الامام (قوله
ما يكون كفرا) قال الشارح في كتابه الاعلام بطواطع الاسلام مانصه قد صرحوا بان
سجود جهلة الصوفية بين يدي شايخهم حرام وفي بعض صورهم ما يقتضي الكفر فعلم من
كلامهم أن السجود بين يدي الغير منه ما هو كفر ومنه ما هو حرام غير كفر فالكفر ان يقصد
السجود للمخلوق والحرام أن يقصده الله معظم ما به ذلك المخلوق من غير أن يقصده به
أولا يكون له قصد اه كلام الاعلام بحروفه والله أعلم

* (فصل في صلاة المغرب) *

شرع ليكمل نقص الفرائض بل وليقوم لكن في الآخرة لا في الدنيا مقام ما ترك منها بعد
كنسبها وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث قال في التحفة وزعم أن
المندوب قد يفضل كإبراهيم وعمر وانتظاره وابتداء سلام ورده مردود بأن سبب الفضل
في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة الأبراء زال الانتظار وبالأبراء
حصل أمن أكثر مما في الواجب اه وأنت خير بأنه قد سلم ذلك وأورد وجه ما فضل
به النفل على الفرض بلفظ الرد فراجع به بانصاف (قوله ما يشاب على فعله) أي انها ألفاظ
مترادفة على المعتمد والخلاف في الاسم فقط فان بعض المسنون أكد من بعض اتفاقا قال
سم فيه ان في ترادف هذه اللفاظ مجتبا بالنسبة للحسن لانه أعم شموله الواجب والمباح
أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اه قال الآن يرد
الترادف بالنسبة لبعض ما صدقانه أو ان مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفتهاه أو لغيرهم
فليتأمل (قوله بعد الشهادتين) منه تعلم أن المراد بالعبادات البدنية ما يشمل اللسانية
قال في التحفة ويليه بالصوم وقيل الحج فإزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضلها الزكاة
وقيل الصوم فالج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكثر من واحد أي عرفا مع الاختصار
على الأكثر من الآخر والافصوم يوم أفضل من الركعتين وقس على ذلك اه ومنها تعلم أن
المراد بالبدنية ما يشمل المالية كاللسانية بدليل ذكره الزكاة فيها فصارا الخارج بالبدنية
القلبية قال في التحفة العمل القلبي لعدم تصور الرياء فيه أفضل من غيره اه والمراد ان
التطوع بالعبادات القلبية كالتوكل والتفكر والصبر والرضا والخوف والرجاء والمحبة
أفضل من التطوع بالعبادات البدنية وكذا يقال في المفروض وما في الإيعاب الى أن
الزكاة تلي الصلاة قال والذي يظهر من السنة أن الأفضل بعد الزكاة الصوم فالج فالحج فالحج
والاشتغال بالعلم الشرعي ويتروك النظر في الأفضل منها وقضية أحاديث أن الثاني أفضل
نعم ان احتيج في ناحية الى الجهاد أكثر كان أفضل اه (قوله بخلاف الاستسقاء) أي فان
أباحنيقة ينكرها (قوله للخلاف في وجوبه) القائل به أبو حنيفة (قوله بخلاف سائر
الرواتب) فيه أنه قد نقل عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الصبح ونقل القول به

وفي بعض صورها يكون كقرا
 * (فصل) * في صلاة النفل
 وهو لغة الزيادة وشعره ما عدا
 الفرض وهو كالسنة والمندوب
 والمستحب والمرغب فيه والحسن
 ما يثاب على فعله ولا يعاقب على
 تركه (أفضل) عبادات البدن
 بعد الشهادتين (الصلاة) ففرضها
 أفضل الفروض ونطوعها أفضل
 التطوع ولا يرد الاشتغال بالعلم
 وحفظ القرآن لأنهما فرض
 كفاية وأفضل الصلاة (المسنونة
 صلاة العيدين) الأكبر والأصغر
 شبههما الفرض في الجماعة وتعيين
 الوقت والخلاف في وجوبهما
 على الكفاية وتكبير أكبر الأصغر
 أفضل من تكبير الأصغر للنص
 عليه (ثم الكسوف) للشمس (ثم
 الخسوف) للقمر للاتفاق على
 مشروعيتهما بخلاف الاستسقاء
 وتقديم كسوف الشمس لتقديمها
 في القرآن والأخبار ولأن الارتفاع
 بها أكثر من الارتفاع به (ثم
 الاستسقاء) لتأكد طالب الجماعة
 فيها وأعموم نفعها (ثم الوتر)
 للخلاف في وجوبه بخلاف سائر
 الرواتب (وأقله ركعة)

لكن الاقتصار عليها خلاف الاولى (وأكثره إحدى عشرة) ركعة للأخبار الصحيحة في ذلك وما بينهما أوسطه وانما يعمل (بالاوتار) امثالنا وهي أدنى الكمال أو خمسة أو سبعة أو تسعة أو كل أكمل مما قبله ولا تجوز الزيادة على إحدى عشرة بنية الوتر ورواية أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس عشرة حسب فيها سنة العشاء وركعتان خفيفتان كان يفتح بهما صلاة الليل ومن ثم كانت سنة غير الوتر (ووقته بين) فعل صلاة ٢٧٦ (العشاء) وان جمعها تقديمها (وطلوع الفجر) الصادق للإجماع ثم ان أراد قبل

النوم كان وقته المختار الى ثلاث الليل والافهوا آخر الليل (وتأخيره بعد صلاة الليل) من شعور رتبة أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة نفل مطلق قبل النوم أو فاتسة أراد قضاءها ليلا أفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك بعد النوم أو قبله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا (أو) تأخيرها (الى آخر الليل) فيما اذا كان من عادته أنه (يستيقظ) له آخره بنفسه أو غيره (أفضل) من تقديمه أو له خبر مسلم بذلك وعليه يحتمل اطلاق بعض الاخبار أفضلية التقديم وبعضها أفضلية التأخير وبتأني هذا التفصيل فيمن له تهجد يعتاده ثم الوتران فعلى بعد نوم حصلت به سنة التهجد أيضا والا كان وترا لا تهجد ففيهما عموم وخصوص من وجه (ويجوز وصله) أي الوتر لكن (بتشهد) في الركعة الأخيرة وهو أفضل (أو بتشهدين في الآخرين) الثبوت كل منهما لا با أكثر من تشهدين ولا بهما في غير الأخيرتين لانه خلاف

عن بعض الحنفية واختار أبو زرعة تبعه المالكية والحنابلة ان ركعتي المغرب المتأخرتين أفضل الرواتب بعد ركعتي الفجر اقول الحسن البصري بوجودهما أيضا وقول سعيد بن جبير لو تركتهما خشيت أن لا يغفر لي الآن يريد الشارح خلاف المذاهب الاربعية والا فقد نقل في شرح العباب ما ذكرته في سنن الصحيح والمغرب فراجع (قوله الاقتصار عليها) أي لانها في نفسها خلاف الاولى وعند أبي حنيفة والثوري لا يصح الاقتصار عليها لكن فيه أنه مخالف للسنة الصحيحة والخلاف لا يراعى حينئذ فيثبت عليها (قوله ولا تجوز الزيادة) أي ان زاد بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام الاخير في الفصل ان علم وتعمد والاصح نفلا مطاقا (قوله أو صلاة نفل مطلق) معطوف على الاول وقوله وهو الصلاة الخ جملة معترضة (قوله أفضل) خبر المبتدأ الذي هو وتأخيرها (قوله أو قبله) في الاعباب قد يستثنى من ذلك المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الامر بالركعتين بعد الوتر لمسافر خاف أن لا يستيقظ للتهجد وذكر الحديث ثم قال ولو بدله تهجد بعد الوتر فالاولى أن يؤخره عنه قليلا نص عليه اه (قوله أو غيره) أي بأن يوتره غيره فالمدار على وجود الاستيقاظ سواء كان بنفسه أم بغيره (قوله وبتأني هذا التفصيل) أي انه ان كان يشق يبقظه آخر الليل آخره والا فلا (قوله بعد نوم) أي بنية الوتر وينفرد الوتر بصلاة قبل نوم بنية الوتر وينفرد التهجد بصلاة بعد نوم لا بنية الوتر (قوله أفضل من الوصل) قال في التحفة والمنايع له الموجب للوصل مخالف للسنة الصحيحة فلا يراعى خلافه ومن ثم كره بعض أصحابنا الوصل وقال غير واحد منهم انه مفسد للصلاة للنهي الصحيح عن تشبيه صلاة الوتر بالمغرب وحينئذ فلا يمكن وقوع الوتر مئة مرة على صحته اصلا (قوله بثلاث) أي سواء اقتصر عليها أو فصلها عما قبلها واما اذا وصلها فلا يقرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة لئلا يلزم خلوها قبلها عن السورة أو تطويلها على ما قبلها أو القراءة على غير ترتيب المصحف أو على غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة قاله البلقيني قال في التحفة نعم يمكن أن يقرأ في الوتر بخمس مثلاً المطففين والانشقاق في الاولى والبروج والطارق في الثانية وحينئذ لا يلزم شي مما ذكر اه وقد ثبت وجهه في الاصل وفي التحفة وغيرها يسن أن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اه زاد في الاعباب رافعا صوته بالثالثة في سبحان الملك القدوس اذ هو الذي يكرر ثلاثا (قوله مثابرتة) أي مواظبته وأشبهت

الوارد والفصل بالسلام من كل ركعتين ان وتر بثلاث فأكثر فضل من الوصل بقسميه لانه أكثر أخبارا وعمل الكلام (واذا وتر بثلاث) فالسنة انه (يقرأ) بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى سورة الاعلى وفي الثانية) سورة (الكافرون وفي الثالثة) المعوذات (يعني قل هو الله احد والمعوذتين للاتباع) ثم يتلو الوتر في الفضيلة ركعتا الفجر لما صح من شدة مثابرتة صلى الله عليه وسلم عليهما أكثر من غيرهما ومن قوله انه ماخير من الدنيا وما فيها (ثم) الأفضل بعد هما بقية الرواتب المؤكدة فهي في مرتبة واحدة

وفي عشر ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعد الظهر وكذا (بعد العشاء) ثلاثين ركعة في الجمعة فقياسا على الظهر ثم الرواتب المؤكدة وغيرها مما ياتي ان كانت قبلية دخل وقتها بدخول وقت الفرض ويجوز تأخيرها عنه وان كانت بعدية لم يدخل وقتها الا بفعل الفرض ويجري ذلك بعد خروج الوقت أيضا على ٢٧٧ الوجه فلا يجوز تقديم البعدية على الفرض

المقضى (ثم) يتلو هذه الرواتب العشر في الفضل (الترابيع) وان فعلت جماعة لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الرواتب دونها (وهي) لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام (عشرون ركعة) في كل ليلة من رمضان بنسبة قيام رمضان أو سنة الترابيع أو صلاة الترابيع والاضافة فيهما للبيان لما صح أنه صلى الله عليه وسلم صلى الترابيع ليالي أربع فصاروا معه ثم تأخروا صلاتها في بيته باقي الشهر وقال خشيت أن تقرض عليكم فتجوزوا عنها وتعين كونها عشرين جاء في حديث ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين مرسله أو حسب معها الوتر فانهم كانوا يوترون بثلاث أما أهل المدينة فلم يفعلوا سنا وثلاثين وان كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك ويجب فيها أن تكون مشقة لحديث (يسلم من كل ركعتين) فلو صلى أربعاً بتسليم لم تصح لشبهها بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف سنة الظهر وغيرها من الرواتب فانه يجوز جمع الأربع قبلية أو البعدية بتسليم ووقتها (بين) فعل صلاة

المكلام في الاصل على ما يقرر فيها بما يتعين مراجعته وأنه يسن أن يضطجع على شقة اليمين بعد ركعتي الفجر فان لم يفعل ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أو تحول (قوله وهي عشر) الضمير يعود على المضاف اليه الذي هو الرواتب الموصوفة بالموكدة وان كان خلاف الغالب من عوده على المضاف والالتقال وهي ثمان كما هو ظاهر الا أن يكون عند الجمعة مستقلة وفيه أنه كان ينبغي أن يقول وهي اثنتان عشرة فخره (قوله ثم يتلو هذه الرواتب العشر الخ) صريح في تفضيل الترابيع على غير المؤكدة من الرواتب والمعروف خلافه وقد أطلق في التحفة تأخير الترابيع عن الرواتب وهو شامل للمؤكدة وغيره وكذلك في شرح الارشاد وان كان صريح متنه يفيد خلاف ذلك كما هنا والنهاية كالتحفة وبعبارة فتاوى الجمال الرمي الرواتب ولو غير مؤكدة أفضل من الترابيع الخ وينت في الاصل عبارات تصرح بذلك أيضا فانها ضعيف فتنبه له (قوله دونها) أي الترابيع فانه صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها وفيه ما سيأتي في كلامه أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته باقي الشهر وهذه مواظبة الا أن يكون مراده بقوله دونها جماعة أو يدعي عدم المواظبة في بعض السنين فخره (قوله فيها) أي في سنة الترابيع وصلاة الترابيع للبيان أي السنة التي هي الترابيع والصلاة التي هي الترابيع وليس المراد من ذلك ما مراد من سنة الظهر مثلا فان الاضافة فيها للتخصيص وليست للبيان اذ ليس سنة الظهر مثلا نفس الظهر (قوله ليالي أربعاً) هكذا وقع للشارح في هذا الكتاب وفي شرح الارشاد وهو سهو منه عفا الله عنه والموجود في كتب الحديث وكلام الفقهاء كما أوضحته في الاصل انما صلاها صلى الله عليه وسلم بأصحابه ثلاث ليال أو ليلتين لا غير وقد جرى في التحفة كغيره على الصواب فراجع ذلك من الاصل ان أردته (قوله ورواية ثلاث وعشرين الخ) أي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافهم ولا تتوهم أن ثم رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله أو محمولة على أن الراوي حسب منها سنة الوتر وانما كان ذلك في زمن عمر كما أوضحته في الاصل فراجع منه ان أردته ويدل على هذا تفريع الشارح بقوله فانهم كانوا يوترون بثلاث أي الصحابة (قوله ستا وثلاثين) وانما فعل أهل المدينة هذا لانهم أرادوا مساواة أهل مكة فانهم كانوا يطوفون سبعاً بين كل ترويحتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات قال السيموطي وما كانوا يطوفون بعد الخامسة اه وقيل غير ذلك مما بينته في الاصل فراجع منه (قوله ولا يجوز لغيرهم ذلك) أي لان لهم شرفاً فاجبرته صلى الله عليه وسلم ومدفنه وقال في شرح العباب تحقيقنا جواز الزيادة لأهل المدينة وشككت في السبب الحامل لتجوز المجتهدين أو مسكتهم على فعلهم هل هو محض مساواة أهل مكة أو خصوصية اختصاصها وحينئذ فلا يقاس بهم غيرهم لاننا لم تحقق العلة حتى نقيس على محلها الخ (قوله قبلية أو البعدية) ظاهره أنه لو أخر قبلية لا يجوز له جمعها مع البعدية

(العشاء وطلوع الفجر) كالوتر (ثم) يتلوها في الفضيلة (الضحى) لشروعية الجماعة في الترابيع وأقلها (ركعتان) ويراد بهما قنصل أشفاعا (اليمان) من الركعات فهي أفضلها

وان كان أكثرها اثني عشرة

لحديث ضعيف فيه وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها أحيانا ويتركها كذلك فقول عائشة رضي الله عنها ما رأيته صلاحا وقول ابن عمر أنها بدعة مؤول (يسلم ندبا من كل ركعتين) للاتباع

(قوله مؤول) ويدل لهذا التأويل أمور منها أنها لو لم تسجع من غيرها أنه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى لم يكن لقولها ما رأيت الخ فائدة ومنها أنها رضي الله عنها كانت تصلي الضحى في صحيح البخارى ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة الضحى وإلى لا سجدها ومنها أنها انفسماروت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الضحى أربعين ويزيد ما شاء فهذا علمته أما بأخباره صلى الله عليه وسلم أو بأخبار غيره فرواه أيضا وأما قولها عند مسلم وغيره أيضا لما سألتها عبد الله بن شقيق هل كان عليه السلام يصليها إلا الآن يجي من مغيبه فالتفتي مقيدا بغير المجي من مغيبه فقد أثبتت صلاته في حال مجيبته من مغيبه وأخرج أبو نعيم في الحلية عنها رضي الله عنها أنها كانت تصلي الضحى وتقول ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الأربعة ركعات ويحتمل أن ما في البخارى من نفي الرؤية محمول على هيئة مخصوصة من اجتماع الناس ففرده

بسلام واحد ورجحه في التحفة وقال لعل بحث الجواز مبني على الضعيف أنه لا تجب نية القبلة ولا البعدية الخ وظاهر كلام النهاية اعتماد الجواز (قوله وان كان أكثرها الخ) هذا معتمد الشارح كشخ الاسلام وجرى الجمال الرملى على أن أكثرها ثمان وأنه لو أحرم بأكثر منها لم تصح ضحى أن أحرم بالجميع دفعة واحدة فإن سلم من كل ثنتين صح إلا الأحرام الخماس وما بعده أن علم وتعمد الخ (قوله لحديث ضعيف فيه) هو أن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين أو أربعين كتبت من الخبتين أو ستا كتبت من القانتين أو ثمانيا كتبت من الفائزين أو عشر لم يكتب عليك ذلك اليوم ذنب وان صليتها اثني عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة وروا جماعة من المحدثين بألفاظ مختلفة وقد ذكر الفقهاء أنه ضعيف لكن رأيت في رسالة السيوطي في صلاة الضحى أن الطبراني أخرجه بإسناد حسن وقال الحافظ المنذرى في الترمذي روى الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ليس في أسناده من يستغرب حاله قال وقد ورد من طريق أخرى عن أبي ذر رواها حميد بن زنجويه والبيهقي والبخاري فاذنواضم إلى حديث أنس قوى واصل للاحتجاج به اه والحاصل أن تضعيف الفقهاء له باعتبار كل فرد من طرقه ومن أثبته من المحدثين فباعتبار المجموع كما أوضحته في الأصل وبه يترجح قول من قال أكثرها اثنا عشرة فهو الرابع ان شاء الله وللشيخ عبد السلام بن عبد الملك التزيلي في ذلك

صلاة الضحى يا صاح سعدان يدري * فبادر إليها يا لك الله من بحر فقيها عن المختار ست فضائل * نخذ عددا قد جاءنا عن أبي ذر فتنتان منها ليس تكتب غافلا * وأربع تدعى مخبتا يا أبا عمرو وست ههنا لله تكتب قانتا * ثمان بها فوز المصلي لدى الحشر وتجي ذنوب اليوم بالعشر فاصطبر * وان جئت ثني عشرة فزرت بالقصر فيارب وفقنا لعمل صالحا * ويارب فارزقنا مجاورة البدر محمد الهادي وصل عليه ما * حدانحوه الحادى وأصحابه الغر (قوله مؤول) فقول عائشة محمول على نفي الرؤية البصرية لا العلمية لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عندها في وقتها إلا في نادر من الاوقات كما بينته في الأصل بما تبيين من اجعته فقد روت عائشة نفسها كان صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعين ويزيد ما شاء وكانت رضي الله عنها أيضا تصليها وقول ابن عمر أنها بدعة إنما هو لكونه لم يبلغه في التحفة والنهاية من نقاها إنما أراد بحسب علمه اه وقد عد القسطلاني في شرح البخارى ابن عمر من جملة من قدروا كما رأيت فيه أو ان المراد أن اجتماع الناس لها على هيئة مخصوصة هو البدعة وقد أخرج الطبراني قال السيوطي بسند حسن عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من الشهر ولم يترك الوتر في حضر ولا سفر كتبت له أجر شهيد وفي صحيح مسلم عن مجاهد قال دخلت المسجد أنا وعروة بن الزبير فاذا عبد الله

ويسن أن يقرأ فيها سورتي الشمس
والضحى ووقتها (بعد ارتفاع
الشمس) **ص** كرج تقريرا (الى
الاستواء) وتأخيرها الى ربع النهار
أفضل (لحديث صحيح فيه (ثم)
بعد الضحى (ركعتا الاحرام)
بنسك ولو مطلقا) **ور** **ك** **ع**
الطواف) وهما أفضل من ركعتي
الاحرام للخلاف في وجوبهما
(وركعتا التيممة) وهما أفضل
من ركعتي الاحرام أيضا لتقديم
سببهما وهو دخول المسجد (ثم)
بعد الثلاثة (سنة الوضوء) وان
كان سببها متقدما وسبب سنة
الاحرام متأخرا ودليل ندهما
الاتساع (وتحصل التيممة بفرض
او نفل هو ركعتان او أكثرها
اولا) لان القصد ان لا ينتك
المسجد بلا صلاة ثم المراد
بحصولها بغيرها عند عدم نيتها
سقوط الطلب وزوال الكراهة

(قوله وان وردتا) لا تخلو هذه
الغاية عن نظر ولو عبر بما عبر به
البكرى في الكثر لكان ظاهرا
وعبارته ويقرأ فيه ما أي ركعتي
الضحى قل هو الله أحد والكافرون
لغير ضعف وفي آخر مثله في
الاولى والشمس وضحاها وفي الثانية
والضحى وفيه مناسبة فهم استنات
والاولى اولى لفضل السورتين
اذ وردا للاخلاص تعدل ثلاث
القرآن والاخرى تعدل ربعة
اه نقل ذلك سم عن كنز البكرى
في حواشي التحفة اه

ابن عمر جالس والناس يصعدون الضحى في المسجد فسألناه عن صلاتهم فقال بدعة قال
القاضي عياض والنووي كلاهما في شرح مسلم مراده ان اظهارها في المسجد والاجتماع
لها هو البدعة لأن أصل صلاة الضحى بدعة اه والحاصل أن صلاة الضحى وردت من
رواية بضع وعشرين صحابيا ذكر الجميع السيوطي مع مخرجي تلك الاحاديث في الجزء الذي
جمعه في صلاة الضحى (قوله سورتي الشمس والضحى) لحديث فيه وللمناسبة وجوبها في
شرح الارشاد ونقله في التحفة عن بعضهم قال ولم يبين أنه يقرأ فيهما اذا زاد على ركعتين
في كل ركعتين من ركعاتها أو الاولين فقط وعليه فاعداهما يقرأ فيهما الكافرون
والاخلاص وفي نهاية الجمال الرمي للكافرون والاخلاص أفضل من الشمس والضحى
وان وردتا اذا خلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بلامضاعفة وينت
في الاصل احاديث ورود الكافرون والاخلاص والضحى فراجعها منه ان أردتها
(قوله الى الاستواء) في فتح الجواد انه المعتمد وفي الامداد والاياعاب انه مراد من غير
بالزوال قال فيه سما فلما أحرم بها عند الاستواء لم تنعقد لانه وقت كراهة وليس بوقت لها اه
وهذا ان تحرى بها وقت الاستواء فهو ظاهر والافه عجيب من الشارح لان الممنوع في
الوقت المكروه انما هو ما لا سبب له أو سببه متأخر وهذه بناء على خروج وقتها بالاستواء
تكون مقضية سببها متقدمة فتعقد اذا تحجر بها وفي شرح المنهج وقتها فيما جزم به
الرافعي الى الاستواء وفي المجموع والتحقيق الى الزوال وهو المراد بالاستواء فيما يظهر اه
وجرى عليه الجمال الرمي في نهايته والشارح في التحفة قال وهو مراد من غير بالاستواء
قال القليوبي وهو المعتمد قال وهذه صاحبة وقت فلا يؤثر فيها وقت الكراهة اه وقد علمت
أنه لا يؤثر وان قلنا بالاول الا ان تحراه فيها (قوله لحديث) هو قوله صلاة الاوابين حين
ترضى الفصل رواه مسلم بفتح التاء والميم تبرك من شدة الحر في أخفافه او الرضاء الرمل
الذي اشتدت حرارته والفصال صغارا لابل وأيضا ثلاثا ليجل كل ربع من النهار عن صلاة
(قوله للخلاف في وجوبها) قال في التحفة وتأخيرها الى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها
مشكل (قوله وركعتا التيممة) قال الزركشي كابن الجاهل هذه الاضافة غير حقيقية اذ المراد
أنها تيممة لرب المسجد تعظيما لالبقعة فلو قصد سنة البقعة لم تصح الخشوبري قال في
الاياعاب لان البقعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا وانما تقصد لابقاع العبادة
فيها لله تعالى انتهى (قوله وهما أفضل الخ) أي لذهاب داود الى وجوبهما ولثبوت النهي
عن الجلوس في المسجد قبل فعلهما كما سألني في كلامه ولما عمل به هنا (قوله وان كان
سببها الخ) أشار بهذا الى أن ما قدمته في تعديل تقديم تيممة المسجد على ركعتي الاحرام من
أن سببها ما تقدم وسبب الاحرام متأخر لا يطرد قال في الامداد قضية علمته المذكورة أن
ركعتي الوضوء أفضل من ركعتي الاحرام أيضا لكن في المجموع تقديم سنة الاحرام
والتيممة على سنة الوضوء قال والظاهر أن ما يتعلق بفعل كسنة القتل والنوبة والحاجة

لاحصول الثواب لان شرطه النية
فالمتعلق بالداخل مكان كراهة
الجلوس قبل صلاة وتتنى باى
صلاة كانت ما لم ينوع عدم
التحبة وحصول الثواب عليها
وهو متوقف على النية أما اقل
من ركعتين ركعة وسجدة
تلاوة وشكر وصلاة بخاتمة فلا
تحصل به لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم اذا دخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين
والاشتغال بهما عن فرض ضاق
وقته وعن فائتة ويجب عليه فعلها
فورا حرام وعن الطواف لمن دخل
المسجد الحرام بقصد رقة يمكن
منه وعن الخطبة وعن جماعة ولو
في نقل دخل وهي قائمة او قرب
قيامها مكروه قبل والمدرس
كان خطيب يجامع التشوف اليه
(وتتكرر بتكرار الدخول) ولو
على قرب للغير السابق وان لم يرد
الجلوس (وتفوت) التحبة
(بالجلوس) قبل فعلها حال كونه
عالمًا (عامدا) وان قصر الفصل
(اوناسيا) اوجاهه لا (وطال
الفصل) بخلاف ما اذا قصر
الفصل على المعتمد اعذره لا بالقيام
وان طال ولا بالجلوس بعد الاحرام
بها قائما ويكره دخول المسجد
بغير وضوء

وفعوا كصلاه الزوال في مرتبة واحدة ان اتفقت في صحة دليلها والا قدم ما صح دليله
اه (قوله لاحصول) جرى عليه أيضا شيخ الاسلام وجرى الخطيب الشربيني والرحلى على
حصول الثواب وان لم ينوها (قوله وعن الطواف) أى والاشتغال بنجدة المسجد عن
الطواف وخبر المبتدأ قوله مكروه وذلك لحصولها بركعتي الطواف فان اتنى شرط من
الشرطين اللذين ذكرهما من له نجدة المسجد (قوله وعن الخطبة) أى اذا دخل وقتها وهو
متمكن منها (قوله أو قرب قيامها) أى الجماعة المشروعة قال في الامداد بحيث تفوته
فضيلة التحريم لو اشتغل بها كجادل عليه كلام المجموع زاد في التحفة انتظره قائما ودخلت
التحبة فان صلاها أو جلس كره ولا فرق بين أن يكون قد صلاها جماعة أو فرادى أو لم يصلاها
كما في التحفة والنهاية وجرى في الامداد على أن الداخل لو كان صلى المكتوبة جماعة
لا كراهة لكن الاولى له الاشتغال بالجماعة لا بالتحبة (قوله قبل والمدرس الخ) أى قاله
الزركشى نقلا عن بعض مشايخه وهو ضعيف كما في التحفة والنهاية وغيرهما اذ كلام
مقدمة شرح المذهب مصرح بخلافه (قوله وان قصر الفصل) قال في التحفة ولولو وضوء
لمن دخل محدثا على الوجه وفيها أيضا لو دخل عطشا نال نفث بشر به جالس على الوجه
اعذره وخالفه م ر في النهاية فجري على القوات به (قوله وطال الفصل) هل طوله بمقدار
ركعتين باقل مجزئ حرره فانه غير بعيد (قوله وان طال) كذلك التحفة وغيرها وفي النهاية
فواتها به قال كما أتى به الوالد قياسا على فوات سجدة التلاوة بطول الفصل بعد قراءتها
وكما بقوت سجود السهم وطول الفصل بعد سلامه ولو سهوا (قوله بعد الاحرام بها) كذلك
التحفة وغيرها وفي النهاية له ينتها جالس حيث جلس ليأتى بها قال اذ ليس لنا نافله يجب
التحريم بها قائما اه وفي التحفة نذب تقديم سجدة التلاوة عليها لانها آكد منها للخلاف
الشهير في وجوبها وانها لا تفوت بها لانه جلوس قصير لعذر ومن ثم لم يتعين الاحرام بها من
قيام خلافا لالاسنوى وظاهر كلام النهاية موافقته وفي التحفة يتردد النظر في أن فواتها في
حق ذى الحبور والرحف بما اذا ولو قيل لا تفوت الا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس
كما أن الجلوس أدون من القيام فكيف كانت به ذافات بذ السليم بعيد وكذا يتردد النظر في حق
المضطجع أو المستلق أو المحمول اذا دخل كذلك اه وعلى قياس ما ذكره ولا تفوت في
حق المضطجع الا بالاستلقاء لانه رتبة أدون من الاضطجاع وفي الامداد قياس ما سبق من
عدم انفوت بالقيام أنها لا تفوت في حق المقعد الا بالاضطجاع وهو محتمل نعم يتردد النظر في
الداخل مضطجعا أو مستلقيا ولا يبعد فواتها عليه بطول الزمن عرفا ثم هذا ظاهري
مضطجع أو مستلق لا يمكنه الجلوس أو القيام والأفهل يكون جلوسه أو قيامه بمنزلة جلوس
القائم واضطجاع الجالس أولا عبرة به ما هنا لان ما لا يبعد ان مميز هنا محل نظرا اه وفي
النهاية قياس ما مر أن من دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها فواتها أيضا اه (قوله بغير
وضوء) قبله في التحفة بقوله ليجلس فيه زاد في فتح الجواد لا نحو مرور لما مر أنه خلاف

والاولى للجنب الا اعتذروا لم يرتض الكراهة في شرح العباب وعبارته على ما في الاحياء واستدل له الزركشي بما فيه نظر وقدمت في أحكام المساجد عن المجموع ما يردده وهو يجوز الجلووس فيه للمحدث اجماعا ولو لا غير غرض ولا كراهة فيه وقول المتولي يكره لغير غرض لا أعلم أحدا وافقه اهـ ومن ذلك من يدرست فراجعته انتهى كلام شرح العباب له وذكر في أحكام المساجد بعد الرد على من قال بـ كراهة دخول المسجد للمحدث ما نصه وببحث الزركشي تقييد ما ذكر في المحدث بما اذا لم يضيق على المصلين أو المعتكفين والاحرم اهـ (قوله سبحان الله الخ) قال في التحفة لانها الطيبات والباقيات الصالحات وصلاته الحيوانات والجمادات اهـ وأقول كان وجه المناسبة أن الداخل حيث لم يتمكن من فعل صلاة الآدميين فلا ينزل رتبة عن الحيوانات والجمادات فليصل صلاتها وفي التحفة والنهاية وغيرهما أنها تعدل صلاة ركعتين وفي حواشي المحلى للشهاب القليوبي ما نصه فرع يقوم مقام السجود للتلاوة والشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو متطهرا وهو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر كإياتي اهـ (قوله فقياسا على الظهر) ظاهره عوده لكل من القبلية والبعديّة وسبق في كلامه في المؤكد نحو هذا وعليه فلم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء من راتبة الجمعة قبلها وبعدها مؤكدها وغيره ورأيت في المواهب اللدنية كان صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين رواه البخاري وروى أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البرازي ولقظه كان يصلي قبل الجمعة أربعين أو بعد أربعين أو أقوى ما يتسلك به في مشروعية الركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير فروعا ما من صلاة مفروضة الا وبين يديهما ركعتان قاله في فتح الباري اهـ ما أردت نقله من المواهب ملخصا وقد ذكر روايات غير هذه أيضا فراجعها من المواهب ان أردتها ورأيت في تخريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر لم يذكر الرافعي في سنة الجمعة التي قبلها حديثنا وأصح ما فيه ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وعن أبي سفيان عن جابر قال اجاء سليمك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له اصلبت ركعتين قبل أن تجي قال لا قال فصل ركعتين وتجوّز فيهما قال المحدث بن تيمية في المنتقى قوله قبل أن تجي دليل على أنهم سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد وتعقبه المزي بأن الصواب اصلبت ركعتين قبل أن تجلس فصحفه بعض الرواة وفي ابن ماجه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهن بشيء واسناده ضعيف جدا وفي الباب عن ابن مسعود وعلى في الطبراني والايضا وصح عن ابن مسعود من فعله رواه عبد الرزاق قيل والظاهر أنه بتوقيف وفي الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

(قوله قال في التحفة لانها الطيبات الخ) زاد في اليعاب وهي المراد من قوله تعالى وان من شيء الا يسجد بحمده وهي القرص الحسنين والذكر الكثير في آيتهم اهـ بجل الليل

عقب الاذان وبعد طلوع الشمس
 ونزول وقت الكراهة وعند
 الزفاف لكل من الزوجين وبعد
 الزوال وعقب الخروج من الحمام
 ولما دخل أرضا لا يعبد الله فيها
 وللمسافر كل منزل منزلا وللتنوبة
 ولو من صغيرة (وصلاة الاستخارة)
 أي طالب انبئة فيما يريد أن يفعله
 ومعناها في الخير الاستخارة في تعيين
 وقته لاني فعله وهي ركعتان
 للاتباع ويقرأ فيهما ما أمر ثم يدعو
 بعد السلام منها بدعائه المشهور
 ويسمى فيه حاجته وتحصل بكل
 صلاة كالتحفة فان تعذرت استغفار
 بالدعاء ويعضى بعد ما ينشرح له
 صدره (و) صلاة (الحاجة) وهي
 ركعتان لحديث فيها ضعف

(قوله واعتقد في الایعاب انها هي
 الخ) ورجحه الشعراني في اليهود
 الحمديدية وقال السيد عمران
 القلب اليه اميل وما يصرح به
 الخبر الذي أخرجه أبو يعلى
 والطبراني بسند جيد من صلى
 الغداة فقهه في مقعده فلم يبلغ بشيء
 من أمور الدنيا ويذكر الله حتى يصلي
 الضحى أربع ركعات خرج من
 ذنوبه كيوم ولدته أمه ووردت
 أحاديث بمعناها وهذا هو الرابع
 ولهذا اعتمد كثيرون انها أربع
 ركعات اه بحر هـ

يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعد هار ركعتين رواه في ترجمة أحمد بن عمرو اه ما ذكره الحافظ
 ابن حجر وأيت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعاته قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا صلى بعد الجمعة فصلوا أربع ركعات في رواية قال ابن ادريس
 قال سهل فان عمل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت وفي مسلم غير ذلك
 من الروايات ورأيت نقلا عن شرح المشكاة لملا على القاري مانعه وقد جاء بسند جيد كما
 قاله الحافظ العراقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً وهمه كلامه هنا
 غير مراد فنبهه (قوله عقب الاذان) في شرح العباب نقلا عن كفاية أنه ينوي بهما
 سنته كما في التقييه ويؤيده الخبر السابق بين كل أذانين صلاة وسبقه الى ذلك الشيخ أبو حامد
 قال الا في المغرب الخ (قوله وبعد طلوع الشمس الخ) وهي غير الضحى كما في التحفة وغيرها
 وتبرأ منه في الامداد فقال على ما في الاحياء واعتقد في الایعاب انها هي وأن مقتضى
 المذهب أنه لا يجوز فعلها بنية صلاة الاشراف اذ لم يرد فيها شيء وجرى عليه مرفى النهاية
 ونقله عن افتاء والده (قوله وعند الزفاف) أي بعد العقد وقبل الوقاع (قوله وبعد
 الزوال) في الایعاب أربع ركعات أو ركعتان كما في الباب والتدريب لما روى انه صلى
 الله عليه وسلم فعل ذلك وأمر به الخ (قوله ولو من صغيرة) ويستغفر الله عقبهما (قوله
 ومنها في الخير الخ) دفع به ايراد أن الاستخارة لا تطلب فيه لانه قد علمت خبريته (قوله
 ما مر) أي الكافرون في الاولى والا خلاص في الثانية والا كمل أن يقرأ قبل الكافرون
 في الاولى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى ترجعون وقبل الاخلاص وما كان لمؤمن
 ولا مؤمنة الى قوله مبينا (قوله بدعائه المشهور) هو اللهم اني أستغفرك بعلمك وأستقدر
 بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب
 اللهم ان كنت تعلم أن كذا وتسمى حاجتك خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله
 وآجله فاقدري لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن كذا وتسمى حاجتك شر لي في
 ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث
 كان ثم رضني به ويسن افتتاح الدعاء وختمه بالحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
 (قوله فان تعذرت) أي الاستخارة بالصلاة قال في الایعاب أو تعسرت ولم يرد هاهنا استخارة
 بهذا الدعاء فيما ينظر اذ تركه الافضل لا يمنع من المفضل اه (قوله لما ينشرح له صدره)
 في حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرمي والعبارة للرمل فان لم ينشرح لشيء كرر
 الاستخارة بالصلاة والدعاء حتى ينشرح صدره لشيء وان زاد على السبع والتقييد بهما في
 خبر أنس جرى على الغالب من أن الانشراح لشيء لا يتأخر عن السبع على ان الخبر اسناده
 غريب كما في الاذكار ولو فرض عدم انشراحه لشيء مع تكرار الصلاة فان أمكن التأخير
 أخره والاشراح فيما يسر له لانه علامة الاذن والخبر ان شاء الله تعالى اه (قوله ضعيف)

وفي الاحياء انهما اثنتا عشرة ركعة
فاذا سلم منها اثني على الله سبحانه
وتعالى بجماع الحمد والثناء ثم صلى
على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم سأل
حاجته

(قوله رواه البيهقي في الدعاء) قال
الشارح في آداب الدعاء من
الايعاب وأخرجه غير البيهقي
وبه يرد ايراد ابن الجوزي له في
الموضوعات اه قلت وقد تعقب
السيوطي ابن الجوزي وذكر
ما يفيد أنه غير موضوع واقر
المتعقب ابن عراف في التنزيه بجل
الليل (قوله والسجود ينافيها)
ومن ثم قال العراقي في شرح
الترمذي بعد الكلام على اسناد
هذا الحديث وبيان ضعفه
مانعه ومع ذلك فهو شاذ مخالف
للحديث الصحيحة في نفيه صلى
الله عليه وسلم عن القراءة في
الركوع والسجود اه نقله ابن
عراف في تنزيه الشريعة قال ونقل
ابن الاثير في النهاية والزركشي
عن الحنفية انه يكره أن يقول في
الدعاء اللهم اني أسألك بجماع العز
من عرشك وان جاء به الحديث لانه
لا يكشف معناه لكل أحد قال
ابن الاثير معناه بعز عرشك اه
ونقل هذا عن الزركشي الشارح
في آداب الدعاء من الايعاب اه

هو من كانت له حاجة الى الله أو أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم يصل ركعتين
ثم لين على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه
الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك
والغنمة من كل بروا السلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرته ولا هم الا فرجته ولا حاجة
هي لك رضا الا قضيتها بأرحم الراحمين رواه الترمذي وضعفه والمشهور أنها ركعتان
(قوله وفي الاحياء انهما اثنتا عشرة ركعة) يقرأ في كل ركعة بأمر القرآن وآية الكرسي وقيل
هو الله أحد فاذا فرغ خرسا جسد الله ثم قال سبحان الذي ليس العز وقال به سبحان الذي
تعطف بالمجد وتكرم به سبحان الذي أحصى كل شئ بعلمه سبحان الذي لا ينبغي التسبيح الا له
سبحان ذي المن والفضل سبحان ذي العز والتكريم سبحان ذي الطول والنعيم أسألك بجماع قد
العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجسدك الاعلى وكل تلك التامة
التي لا يحا وزهن برولا فاجراً تصلي على محمد وعلى آل محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم ثم
يسأل حاجته التي لا معصية فيها فيجاب ان شاء الله تعالى له رقيب وبلغنا أنه كان يقال
لا تعلموها سفهاكم في معاوونون بها على معصية الله تعالى وهذه الصلاة مروية عن ابن
مسعود وعن النبي صلى الله عليه وسلم اه كلام الاحياء بجروقه ومنه نقلت قال الشارح في
الايعاب وظاهره أنه يأتي بالركعات كلها بتسليمة واحدة وفيه أيضاً قال ابن الجزري ومما
جربته ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم قال تلي ثنتي عشرة ركعة من ابل أو من اروت تشهد بين
كل ركعتين لا تفصل بينهما في آخر صلاتك فأثن على الله عز وجل وصل على
النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر واسجد واقرأ أنت ساجدا فاتحة الكتاب سبع مرات وآية
الكرسي سبع مرات رقل هو الله أحد سبع مرات رلا اله الا الله وحده لا شريك له له
الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات ثم قل اللهم اني أسألك بجماع العز من عرشك
ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الاعظم وجسدك الاعلى وكل تلك التامة ثم تسأل بعد حاجتك
ثم ارفع رأسك وسلم عن عيذك وعن شمالك واتق السفها أن يعلموها فبعد دعون ربهم
فيستجاب لهم رواه البيهقي في الدعاء وقال انه قد حجب فوجد سبباً لتضام الحاجة قال
الحافظ الجزري وروياته في كتاب الدعاء لا واحد في سند غير واحد من أهل العلم وذكر
أنه جوبه فوجده كذلك وأما جوبه فوجده كذلك على أن في سنده من لا أعرفه اه وفي
هذه الكيفية تغيير بطل اذ ظاهرها بل صريحها أنها يسجد بين التشهد والاسلام وهذا
السجود مبطل وجبته فلا يجوز فعلها الا أن يراد منها أن هذا يقال في السجدة الأخيرة
من الركعة الأخيرة على أن النسي الصحيح عن القراءة في الركوع والسجود ينافيها وان
أريد منها ذلك نعم في صلاة الحاجة حديث صحيح أخرجه الطبراني والبيهقي وغيرهما عن
عثمان بن حنيف أن رجلاً اختاف الى عثمان في حاجة فلم يلبثت اليه فقال له ابن حنيف
ائت الميضأة فتوضأ ثم ائت المسجد وصل ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه اليك

وصلاة الاوابين وهي عشرون
ركعة بين المغرب والعشاء
(و) صلاة (التسبيح) وهي أربع
ركعات يقول في كل ركعة بعد
الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في
الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله
خمس عشرة مرة وفي كل من
الركوع

(قوله بين المغرب والعشاء) قال
البرماوى على القاسمي ولو مجموعة
مع المغرب تقديمها ونحوه وسكت
عما اذا جمع تأخيرها عن التسبيح
ابراهيم الكوراني انه تأخر
السنة ونقله م د أيضا عن شب
وأقره وحسنه ندين قضاؤها كما
صرح به الأجهوري في حاشية
الخطيب قال الجرهزي وفيه
توقف وعبرة الاحياء اذا غربت
الشمس صلى المغرب وأحيا ما بين
العشاءين وآخر هذا الورد غيبويه
الشافعي الخ وقضيته انه ورد للوقت
كما هو قضية قولهم ام الصلاة الغفلة
حتى لو جمع تأخيرها صحت في هذا
الوقت وعن قول انها تقوت
بداخل وقت العشاء وهو صريح
كلام الاحياء السابق ما قاله
الجرهزي وفيه نظرا مختصرا
من اجل الليل

بنينا محمد صلى الله عليه وسلم في الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربي في قضى حاجتي وتذكر
حاجتك ففعل الرجل فقضى عثمان حاجته على الفور فلقي ابن حنيفة فقال له جزاك الله
خيرا ما قضاه حتى كلمته في فقال والله ما كلمته ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانى ضرير فشكا اليه ذهاب بصره فقال له أو تصبر فقال يا رسول الله ليس لي قائد
وقد شق علي فقال انت الميضأة فتوضأ ثم صلى ركعتين ثم ادعى بهذه الدعوات قال ابن
حنيفة فوالله ما تفرقنا واطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط
وأخرجه الحاكم والبيهقي بدون القصة الاولى وصحاحه الا أن لفظ هذه يا محمد اني توجهت
بك الى ربي في حاجتي انقضى الله سم شفعه في وفي رواية للنسائي وشفعني في نفسي قال في
البحر ويندب تحري غداة السبت لحاجته لقوله صلى الله عليه وسلم من غدا يوم السبت
في طاب حاجة يحل طلبها فأناضامن لقضائها اه كلام اليعاب وشرحه بجرهزه
وفي المنقول عن الاحياء أيضا السجود الممنوع منه ثم ان أراد بقوله فاذا فرغ الفراغ
من الركعات ساوى رواية ابن الجزري وان أراد فرغ من جميع الصلاة فالسجود أيضا
ممنوع حينئذ والله أعلم (قوله الاوابين) الاواب الرجاء الى مرضاة الله (قوله وهي
عشرون) ورويت - تاو ورويت أربعة ورويت ركعتين وهما الاقل (قوله بين المغرب
والعشاء) سبق أن الضحى أيضا تسمى صلاة الاوابين فهي مشتركة بين هذه والضحى (قوله
التسبيح) في اليعاب ولو في وقت الكراهة فيما يظهر اه وفي فتاوى الشارح الذي يظهر من
كلامهم أنهم من المطلق فيحرم التنفل بها في وقت الكراهة ووجه كونها من المطلق أنه
الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب وهذه كذلك لندبها كل وقت من ليل أو نهار كما صرحوا به
ما عدا وقت الكراهة لحرمة تنافيه كما تقرر ثم قال وعلم من كونها مطلقة أنها لا تقضى لانه
ليس لها وقت محدد حتى يتصور خروجه عنه وتفعل خارجه الخ لكن سبأ في كلامه في
هذا الشرح أن من فاتته صلاة اعتادها ندب قضاؤها وان لم تكن مؤقتة فيشمل ذلك هذه
وانه ان أفسد نفلا مطلقا ندب له قضاؤه وان لم يعتده وما في فتاويه أوجه مما في اليعاب كما
لا يخفى (قوله أربع ركعات) في التحفة بتسليمية أو تسليمتين اه وفي فتاوى الشارح يجوز
فيها الفصل كالوصل لان الحديث يتناولهما لكن استحسن الغزالي في الاحياء أنه اذا
صلاها في النهار وصلها بتسليمية واحدة وان صلاها في الليل فصلها بتسليمتين الى آخر ما في
فتاويه (قوله وسورة) في اليعاب ككونها نارة من طوال المفصل والافضل أربع من
المسححات الحديد والحشر والصف والجمعة والتغاب للمناسبة بينهما في الاسم وتارة من
قصارة كالزلة والعباديات وألها كم والاخلاص أحب وفي الترغيب للمندري عن ابن
المبارك أنه يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبمحمدك وآله بك وتعالى جدد ولا اله غيرك
قال ويبدأ في الركوع بسبحان ربي العظيم وفي السجود بسبحان ربي الاعلى ثلاثا ثم يسبح
التسبيحات (قوله الابانة) في اليعاب راد في الاحياء العلى العظيم (قوله من الركوع)

والاعتدال وكل من السجدين
والجلوس بينهما والجلوس بعد
رفعه من السجدة الثانية في كل
ركعة عشرة فذلك خمس وسبعون
مرة في كل ركعة وقد علمها النبي
صلى الله عليه وسلم لعنه العباس
رضي الله عنه وذكره فيها فضلا
عظيمًا نسبه لو كانت ذنوبك مثل
زبد البحر أو رمل عالج غفر الله لك
وحديثها ورد من طرق بعضها
حسن وذكر ابن الجوزي له في
الموضوعات مردود قال التاج
السبكي وغيره ولا يسمع بعظيم
فضلها ويتركها الامتهان بالدين
أي ومن ثم ورد في حديثها فان
استطعت أن تصليها كل يوم مرة
والافني كل جمعة والافني كل شهر
والافني كل سنة والافني عمرك مرة
ومن البدع القبيحة صلاة الرغائب
أول جمعة من رجب وصلاة نصف
شعبان وحديثهما باطل وقد بالغ
النووي وغيره في انكارهما (ومن
فاته صلاة مؤقنة) بوقت
مخصوص وان لم تشرع جماعة
أو اعتادها وان لم تكن مؤقنة
(قضاها) ندبا وان طال الزمان للامر
به وللا اتباع في سنة الصبح والظهر
القبالية (ولا يقضى) نفل مطلق لم
يعتده الا ان شرع فيه وأفسده
ولا (ما له سبب) كتحية وكسوف
واستسقاء وغيرهما مما يفعل
لعارض اذ فعله لذلك العارض وقد
زال وينبغي لمن فاته ورده ولو غير
صلاة أن يتداركه في وقت آخر

أي بعد تسبيحه وكذلك السجود (قوله والاعتدال) كذا في الحديث قال في الإيعاب وقد
كان ابن المبارك يواظب عليها غير أنه كان يسبح قبل القراءة خمس عشرة مرة وبعد القراءة
عشرًا ولا يسبح في الاعتدال وهو مخالف لحديث ابن عباس وجلالته تقتضي التوقف عن
مخالفته فالأحب العمل بهذا تارة وبهذا تارة أخرى وفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر
وكون دعائه بعد التشهد وقبل السلام اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل
اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد
أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم اني أسألك مخافة تجبني عن معاصيك
حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك وحتى
أخلص لك النصيحة حباً لك وحتى أنوكل عليك في الامور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق
النور ثم يسلم ثم يدعوه بحاجته وفي كل ما ذكر ورد سنة وبعض ذلك ضعيف يعمل به في
الفضائل الخ (قوله عالج اسم) موضع به رمل (قوله بعضها حسن) في فتاوى الشارح
املى في حديث صلاة التسبيح أنه حسن غيره فمن أطلق تعجيده كابن خزيمة والحاكم جل
على المشي على أن الحسن يسمى لكثرة شواهد صححها ومن أطلق ضعفه كالنووي في
بعض كتبه أراد من حيث مفردات طريقه ومن أطلق أنه حسن أراد باعتبار ما قلناه فحينئذ
لا تنافي بين عبارات الفقهاء والمحدثين المختلفة في ذلك حتى ان الشخص الواحد يتناقض
كلامه في كتبه فيقول في بعضها حسن وفي بعضها ضعيف كالنووي وشيخ الاسلام
العسقلاني الخ وفي التحفة لوتر التسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعله في الاعتدال بل
يأتي به في السجود والاقرب أنه يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهو
في القيام (قوله صلاة الرغائب) في الاحياء للغزالي روى بأسناد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال ما من أحد يصوم أول خميس من رجب ثم يصلي فيما بين العشاء والعقمة اثنتي
عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين تسليمة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة وانا أنزلناه
في ليلة القدر ثلاث مرات وقل هو الله أحد اثنتي عشرة مرة فاذا فرغ من صلاته صلى على
سبعين مرة ويقول اللهم صل على النبي الامي وعلى آله ثم يسجد ويقول في سجوده سبعين
مرة سبح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة رب اغفر وارحم
وتجاوز عما تعلم فانك أنت العلي الاعظم ثم يسجد سجدة أخرى ويقول فيها مثل ما قال في
السجدة الاولى ثم يسأل حاجته في سجوده فانها تقتضي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يصلي أحد هذه الصلاة الا غفر له جميع ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر وعدد الرمل ووزن
الجبال وورق الاشجار ويشفع يوم القيامة في سبعين من أهل بيته ممن قد استوجب
النار فهذه صلاة مستحبة وانما أوردناها في هذا القسم لانها تكثر بتكرار السنين وان
كان لا تبلغ رتبته رتبة صلاة التراويح وصلاة العيدين لان هذه الصلاة تفعلها الآحاد
ولكن رأيت أهل القدس بأجمعهم يواظبون عليها ولا يسهون بتركها فأحببت ايرادها

الاعتدال نفسه الى الدعاء والرقابة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذ الصلاة خير موضوع استكثر منها أو أقل (فان أحرم) في النفل المطلق (بأكثر من ركعة فله أن يشهد في كل ركعتين أو) (كل ثلاث أو) (كل أربع) لان ذلك معهود في الفرائض في الجملة (ولا يجوز في كل ركعة) من غير سلام لانه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد ويسن أن يقرأ السورة ما لم يتشهد ٢٨٦ (وله) في النفل المطلق اذا أحرم بعدد (أن يزيد على ما نواه) (أن ينقص) عنه

وأما صلاة شعبان فهي أن يصلي في ليلة الخامس عشر منه مائة ركعة كل ركعتين بتسليم يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد احدى عشرة مرة وان شاء صلى عشر ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد مائة مرة فهذه أيضا مروية في جملة الصلوات كان السلف يصلون هذه الصلاة ويسمونها صلاة الخير ويحفظون فيها وربما صلوا بها جماعة وروى عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال حدثني ثلاثون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن من صلى هذه الصلاة في هذه الليلة تطرأ الله تعالى اليه سبعين نظرة وقضى له بكل نظرة سبعين حاجة أدناها المغفرة اه ما نقله الغزالي في الاحياء بحروفه ومنه نقلت واختلف العلماء فيها فاتهم من قال لها طرق اذا اجتمعت وصل الحديث الى حد يعمل به في فضائل الاعمال ومنهم من حكم على حديثها بلوضع ومنهم النورى وتبعه الشارح في كتبه وقد أفرد الشارح الكلام على ذلك في تأليف مستقل سماه الايضاح والبيان فيما جاء في ليلتي الرغائب والنصف من شعبان وقد أشبع الكلام فيه على ذلك فراجع منه ان أردته (قوله الدعاء) أى الراحة (قوله في كل ركعتين) وهو أفضل من غيره لما في المجموع وتبعوه على ذلك أن ظواهر السنة تقتضيه (قوله من غير سلام) في الاعياب أمام مع التسليم فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى أفضل وفيه لونى عشرًا ملافصل خمسًا متشهدا في كل ركعة وخمسًا متشهدا في آخرها الا قرب عدم الصحة والوجه فيما اذا نوى ركعة فلما تشهد نوى أخرى وهكذا الجواز اه ملخصا (قوله ما لم يتشهد) عبارة التحفة وله جمع عدد كثير يتشهد آخره وحينئذ يقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الاول انتهت (قوله أن يزيد) أى في غير متيم رأى الماء في أثناء صلاته (قوله على ما اقتضاه كلام المصنف) في شرح العباب هو الوجه من تردد في الجواهر وقال ومحل ان استوى زمنا الخ (قوله وثله الاوسط الخ) قال الشافعي لان الغفلة فيه أكثر والصلاة فيه أثقل (قوله كل الليل) قال في الاعياب أى احياءه ولو بغير صلاة فيما يظهر (قوله من شأنه أنه يضرب) ظاهره الكراهة لمن لم يضربه وهو مخالف لما في العباب من تقييده ذلك بمن يضرب قال الشارح في شرحه وذكر المحب الطبري قريبا منه فقال ان لم يجد بذلك مشقة استحب لاسيما المتلذذ بما جاء الله تعالى وان وجدها نظر ان خشى عنها محذورا كره والا فلا ورفقه بنفسه أولى اه قال الاذرى وما ذكره المحب كلام حسن بالغ يعضده ما اشتهر عن خلائق من التابعين وغيرهم من صلاة الغداة بوضوء العشاء أربعين سنة أو أقل أو أكثر وعد الأئمة ذلك في مناقبهم الخ قال في التحفة ويجاب بأن أولئك مجتهدون لاسيما وقد أسعفهم الزمان والاخوان وهذا مفقود اليوم فلم يتجبه الا الكراهة

(بشرط تغيير النية قبل ذلك) أى قبل الزيادة والنقص فلو نوى أربعًا وسلم من ركعتين أو قام لخامسة قبل تغيير النية بطلت صلاته ان علم وتعهد فلو قام لزيادة ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم فعد وجوبا ثم قام للزيادة ان شاء (والأفضل) فيه (أن يسلم من كل ركعتين) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار مثنى مثنى (وطول القيام) في سائر الصلوات (أفضل من عدد الركعات) للخبر الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره القرآن وهو أفضل من ذكر غيره فلو صلى شخص عشرًا أو أطال في قيامها وصلى آخر عشرين في ذلك الزمن كانت العشر أفضل على ما اقتضاه كلام المصنف وهو أحد احتمالات في الجواهر (ونقل الليل المطلق أفضل) من نفل النهار المطلق وعليه حل خبر أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (ونصفه الاخير) ان قسمه نصفين أى الصلاة فيه أفضل منها في نصفه الاول للخبر الصحيح أفضل الصلاة بعد المكتوبة جوف الليل (وثله الاوسط) ان قسمه أثلاثا (أفضل) من ثلثيه الاقل والاخير والافضل

من ذلك السدس الرابع ونظامس للخبر الصحيح أحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (ويكره قيام كل الليل دائما) لانها فيه ولان من شأنه أنه يضرب ويخرج بدائم بعض الليالي كليا الى العشر الاخير من رمضان ويلتقي العيدين للتتابع (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام)

مطلقا

أي صلاة انتهى عنه (و) يكره (ترك تهجد اعتاده) ونقصه بالضرورة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص
لا تكن كفلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن أن لا يخلى الليل من صلاة وإن قلت وإن بوقت من يطمع في تهجده أن لم يمتنع
ضررا (وإذا استيقظ صبح) النوم عن (وجهه ونظر إلى السماء وقرأ) قوله تعالى في آخر آل عمران (أن في خلق السموات
والأرض إلى آخر السورة) وإن نام من له تهجد وقت القبلة وإن نام ٢٨٧ أو يستريح من نومه أو قتر في صلاته (واقترح

تهجده بر كعبتين خفيفتين)
للاستباح كما مر (واكثر الدعاء
والاستغفار بالليل) لخبر مسلم أن
في الليل ساعة لا يوافقها رجل
مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر
الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك
كل ليلة لأن الليل محل الغفلة
(و) ذلك (في النصف الأخير
والثالث الأخير أهم) للخبر الصحيح
ينزل ربنا تبارك وتعالى كل
ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث
الليل الأخير فيقول من يدعوني
فأستجب له ومن يسألني فأعطيه
ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى
ينزل ربنا ينزل أمرا أو ملاما
ورحمته أو وكفاية عن مزيد
القرب وبالجملة فيجب على كل
مؤمن أن يعتقد من هذا الحديث
ومشابهه من المشكلات الواردة
في الكتاب والسنة كالرجوع على
العرش استوى ويبقى وجه ربك
ويد الله فوق أيديهم وغير ذلك مما
شاكله أنه ليس المراد به أطوارها
لاستحالتها عليه تبارك وتعالى عما
يقول الظالمون والجاحدون
علوا كبيرا ثم هو بعد ذلك مخير إن
شاء أولها بنحو ما ذكرناه وهي

مطلقا الغلبة الضررا والفتنة بذلك (قوله أي صلاة) قال في الإيعاب أما أحيائها بغير صلاة
فلا يكره كما أفهمه كلام المجموع وغيره ويوجه بأن في تخصيصها بالفضل نوع تشبه باليهود
والنصارى في أحياء ألباق السبب والاحد وفي التحفة اخذ من الحديث والمتن زوال
الكراهة بضم ليله قبلها أو بعد رها نظير ما يأتي في صوم يومها وعدم كراهة تخصيص ليله
غيرها وتوقف فيه الأذري وأبدى احتمالا يكرهه أيضا لأنه بدعة اه واعتقد في الإيعاب
عدم كراهة تخصيص غيرها واعتقد الجلال الرملي في النهاية أيضا عدم الكراهة مع الضم
لما قبلها أو بعدها وعدم كراهة تخصيص غيرها قال وهو كذلك وإن قال الأذري فيه وقفة
قال وأما أحيائها بغير صلاة فتغير كبره كما أفاده الواو الدررجه الله تعالى لاسيما بالصلاة
والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ذلك مطلوب فيها (قوله وقت
القبلة) وهو قبل الزوال لأنه كالسجود للصائم (قوله حين يبقى ثلث الليل) هذه رواية أبي
هريرة وهي أصح الروايات ولذا اقتصر الشارح عليها (قوله بالجهة والتجسيم) في التحفة
في باب الرقة مدعى الجسمية والجهة أن زعم واحد من هذه أي اللون أو

الاتصال بالعالم والاتصال عنه كفر والافلالان الأصح أن

لازم المذهب ليس بذهب ونوزع فيه بما لا يجدي ثم قال

في التحفة قيل اخذ من حديث الجارية بغير

فحو التجسيم والجهة في حق العوام

لانهم مع ذلك على غاية من

اعتقاد التنزيه والكمال

المطلق اه

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله (فصل في صلاة الجماعة وأحكامها)



طريقة الخلف وآثروها الكثيرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى وإن شاء ففوض علمها إلى الله
تعالى وهي طريقة السلف وآثروها الخلق زمانهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض
فيها وأعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بـ كفر القائلين بالجهة

* (فهرسة الجزء الثاني من الحواشي المدنية) *

صفحة	صفحة
٨٤ (باب الجنائز)	٢ فصل في صلاة الجماعة وأحكامها
٨٦ فصل في غسل الميت وما يتعلق به	٨ فصل في أذان الجمعة والجماعة
٩٠ فصل في الكفن	١١ فصل في شروط القدوة
٩٣ فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها	١٥ فصل فيما يعتبر به عند توفر الشروط السابقة
٩٨ فصل في الدفن	٢٩ فصل في أدراك المسبوق الركعة
٩٩ (باب الزكاة)	٣٠ فصل في صفات الأئمة المستحبة
١٠٢ فصل في واجب البقر	٣٢ فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة
١٠٣ فصل في زكاة الغنم	٣٥ (باب كيفية صلاة المسافر قصره واجبا ويتبعه جمع المقيم بالمطر)
١٠٣ فصل في بعض ما يتعلق بما مر	٣٧ فصل فيما يتحقق به السفر
١٠٦ فصل في شروط زكاة الماشية	٤١ فصل في بقية شروط القصر ونحوه
١٠٨ (باب زكاة النبات)	٤٢ فصل في الجمع بالسفر والمطر
١١١ فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه	٤٥ (باب صلاة الجمعة)
١١٤ (باب زكاة النقد)	٤٨ فصل للجمعة شروط وزوائد
١٢٠ فصل في زكاة التجارة	٥٤ فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة
١٢٤ فصل في زكاة الفطر	٥٧ فصل في سنن الجمعة
١٢٩ فصل في التبة في الزكاة وفي تجميلها	٦٤ (باب كيفية صلاة الخوف)
١٣١ فصل في قسمة الزكاة على مستحقيها	٦٦ فصل في اللباس
١٣٨ فصل في صدقة التطوع	٧٠ (باب صلاة العيدين)
١٤١ (كتاب الصيام)	٧٤ فصل في نواحيص ما مر
١٥٠ فصل فيمن يجب عليه الصوم	٧٥ (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر)
١٥٠ فصل فيما يبيح الفطر	٧٧ (باب صلاة الاستسقاء)
١٥٢ فصل في سنن الصوم	٨١ فصل في نواحيص ما مر
١٥٨ فصل في الجماع في رمضان وما يجب به	٨٢ فصل في تأريض الصلاة
١٦١ فصل في القدية الواجبة بدلا عن الصوم وفمن تجب عليه	
١٦٥ فصل في صوم التطوع	

صفحة	صفحة
٢١٣ فصل في واجبات الحج	١٦٨ (كتاب الاعتكاف)
٢١٦ فصل في بعض سنن المبيت والرى	١٧٢ فصل فيما يطل الاعتكاف وفيما
وشروطه	يقطع التتابع
٢٢٢ فصل للحج تحللان	١٧٧ (كتاب الحج)
٢٢٣ فصل في اوجه اداء النسكين	١٨٦ فصل في المواقيت
٢٢٦ فصل في دم الترتيب والتقدير	١٩١ فصل في اركان الحج والعمرة
٢٢٩ فصل في محرمات الاحرام	١٩٢ فصل في بيان الاحرام
٢٤٨ فصل في موانع الحج	١٩٦ فصل في سنن تتعلق بالنسك
٢٥٤ (باب الاضحية)	٢٠١ فصل في واجبات الطواف وسننه
٢٥٨ فصل في العقيقة	٢٠٨ فصل في السعى
٢٥٩ فصل في محرمات تتعلق بالشعر	٢١٠ فصل في الوقوف
ونحوه	٢١٢ فصل في الخلق

(تمت)

الجزء الثاني من الحواشي المدنية للعلامة الفهامة الشيخ محمد بن سليمان
الكردى المدني على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر
الهيتمي المكي الشافعي على مختصر العلامة الفقيه
عبدالله بافضل الحضري نفعنا الله
بهم وبعلومهم وأعاد علينا
من أسرارهم وبركاتهم
في الدين والدنيا
والآخرة
آمين

(وبهم أمشهم مع الشرح تقريرات نفيسة من الحاشية الكبرى وغيرها)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل في صلاة الجماعة وأحكامها)

(قوله الكتاب) أى في قوله وإذا كنت فيهم فأقمتهم الصلاة لأنه إذا أمر بها في الخوف ففي الأمن أولى (قوله بسبع وعشرين درجة) هذه الدرجات بمعنى الصلوات على الأظهر كما ورد مينا في بعض الروايات ففي مسلم في رواية تعدل خمسا وعشرين من صلاة القذا وفي أخرى وصلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده ولا تجد نحوه وزاد كلها مثل صلاته وهو محمول على اختلاف أحوال المصلين قال البهني في شرح صحيح البخاري من نحو خشوع وقيل السبع على بعيد الدار والخمس على قريبه (قوله والصلاة) أى فتحمل السبع على الجهرية والخمس على السرية قال الحافظ ابن حجر وهذا أوجهها قال ابن الجوزي خاض قوم في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة قال الحافظ ابن حجر وقد تفتتوا وذهبوا فإقوله واجبة المؤذن بنية الصلاة في جماعة والتكبير إليها في أول الوقت والمشي إلى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعيا وصلاة التعمية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة وانتظار الجماعة وصلاة الملائكة عليه وشهادتهم له واجبة الإقامة والسلامة من الشيطان حين يقر عند الإقامة والوقوف منتظرا إتمام الإمام وأدراك تكبيرة الإمام معه وتسوية الصفوف وسد فرجها وجواب الإمام عنده قوله سمع الله لمن حمده والأمن من السهو غالباً وتنبيه الإمام إذا سها وحصول الخشوع والسلامة مما يليه غالباً وتحسين الهيئة غالباً واحتفاف الملائكة به والتدريب على تجويد القرآن وتعلم الأركان والأبغاض وإظهار شعار الإسلام وإرغام الشيطان بالاجتماع على

(فصل في صلاة الجماعة وأحكامها)
والأصل فيها الكتاب والسنة
كثير الصالحين صلاة الجماعة
أفضل من صلاة الفرد بسبع
وعشرين درجة وفي رواية
البخاري بخمس وعشرين ولا
منافاة لأن القليل لا ينفي الكثير
أو أنه أخير أو لا بالقليل ثم أعلم
بالكثير فأخبر به أو أن ذلك
يختلف باختلاف أحوال المصلين
والصلاة

العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل والسلامة من صفة النفاق ومن اسامة الظن به انه ترك الصلاة ونية رد السلام على الامام والاتقاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة الصلاة على الناقص وقيام نظام الالفية بين الجيران وحصول تعاهدتهم في أوقات الصلوات فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب وبقى أمران يختصان بالجمهورية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يترجح ان رواية السبع تختص بالجمهورية زاد أبو داود وابن حبان في رواية من صلى في صلاة فآتم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد خمس وعشرون درجة فان كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فقال رجل وان كانوا عشرة آلاف قال نعم وهذا موقوف له حكم الرفع (قوله القرية الصغيرة) قال في التحفة أى التي فيها نحو ثلاثين رجلاً اه وفي النهاية الظاهر انه تقريظ بل لوضبط بالعرف لكان أقرب الى المعنى الخ (قوله وان ظهر بها الشعار) أطلق في الامداد والاياعاب أيضاً عدم الاكتفاء بها في البيوت وقال في التحفة عقبه وقيل يكفى وينبغي جملة على ما اذا فحمت أبوابها بحيث صارت لا يحتشم كبسرو ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي يتجه الاكتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والا فلا لأن أكثر الناس لهم مرواآت تأبى دخول بيوت الناس والاسواق اه ونحوه في النهاية للجمال الرملى وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح في هذا الكتاب وفي الامداد والاياعاب وفي التحفة الشعار بفتح أوله وكسره لغسة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر ظهوراً لاجل علامات الايمان وهى الصلاة بظهور أجل صقاتها الظاهرة وهى الجماعة اه (قوله أو في غيرهما) أى الاسواق أو البيوت وان كانت في المساجد قوتلوا (قوله وقوتلوا) أى قاتل الممتنعين الامام أو نائبه بناء على الراجح انه فرض كفاية كسائر فروض الكفاية قال في التحفة ولا يجوز ان يفجأهم بالقتال بمجرد الترك كما يؤمى اليه قوله امتنعوا الى حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أخذ بما يأتى في ترك الصلاة نفسها (قوله رواية أخرى) أى بلفظ لا تقام فيهم الجماعة (قوله المنذورة) قال في التحفة والكلام في منذورة لا تسن الجماعة فيها قبل والا كالعديد فهى تسن فيها لا المنذورة فيها لم تنب الجماعة فيها ولا اوجبت الجماعة فيها بالنذر انتهى قال سم في حواشى المنهج لو نذر الجماعة حيث تسن انعقد النذر ولا يقال لا انعقد لانه يلزم تكليف غيره وهو من يحصل الجماعة معه لانه لا التفات لذلك لان معنى النذر التزام الجماعة اذا أمكنه فان لم يتيسر من يصلى معه سقط عنه ويتجه انعقاد نذر الجماعة في الفرض حيث لم يتوقف الشعار عليه وان كانت فرض كفاية وهو على كل واحد لعدم تعينها عليه اذا قام بها غيره كذا احتج رباح مع مرفلير اجمع انتهى (قوله والنوافل) فليست الجماعة فيها فرض كفاية بل هى مستنونة في بعضها وغير مستنونة في بعضها (قوله وبالرجال النساء الخ) أى

(الجماعة) في الجمعة فرض عين
كما يأتى و (في المكتوبة)
غيرها (المؤداة للحرار الرجال
المقيمين) ولو بصادية قوتلوا
المستورين الذين ليسوا معذورين
بشي مما يأتى (فرض كفاية) فاذا
قام بها البعض (بحيث يظهر
الشعار) في محل اقامتها بأن تقام
في القرية الصغيرة بحمل وفي
الكميرة والبلد بحال بحيث
يمكن قامدها أن يدركها من غير
كثرة فلاتم على أحد والا
كان أقاموها في الاسواق أو
البيوت وان ظهر بها الشعار أو
في غيرهما ولم يظهر أتم الكل
وقوتلوا الماصح من قوله صلى الله
عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا
بدول تقام فيهم الصلاة أى جماعة
كما أفادته رواية أخرى الاستحوز
عليهم الشيطان أى غلب وخرج
بالمكتوبة المنذورة وصلاة الجنائز
والنوافل وبالمؤداة المقضية
وبالحرار من فيهم رق وبالرجال
النساء والخائى

وبالمقيمين المسافرين والمستورين العراة وبغير المعذورين المعذورون فليست فرض كفاية في جميع ما ذكر بل هي سنة فيما عدا
 المذورة والرواتب ولا نكره فيها ومحل نديهم في المقضية ان اتفق فيها الامام والمأموم والا كرهت ~~ك~~ الاداء خلف القضاء
 وعكسه وتسب لالعراة ان كانوا جميعا ٤ أوفى ظلة (و) الجماعة (في التراويح) سنة للتابع (و) في (الوتر) في رمضان

سواء أفعّل (بعدها) أم لم تفعل هي
 بالكلية (سنة) لتقل الخيف له عن
 السلف (وأكد الجماعة) الجماعة
 (في الصبح) يوم الجمعة لحديث فيه
 ثم سائر الأيام لانها فيه أشق منها في
 بقية الصلوات (ثم) في (العشاء)
 لانها فيه أشق منها في العصر (ثم)
 في (العصر) لانها الصلاة الوسطى
 وبما تقرّر علم ان لحظ التفضيل
 المشقة لا تفضل الصلوات
 (والجماعة للرجال في المساجد
 أفضل) منها في غيرها للاخبار
 المشهورة في فضل المثنى اليها أما
 النساء والخناني فييوتهن أفضل
 لهن (الا اذا كانت الجماعة في
 البيت أكثر) منها في المسجد على
 ما قاله القاضي أبو الطيب ومال
 إليه الأذرعى والزركشي لكن
 الأوجه ما اقتضاه كلام الشيخين
 وغيرهما وصرح به الماوردي من
 أنهما في المسجد أفضل وان قلت
 لان مصلحة طلبها فيه تربو على
 مصلحة وجودها في البيت
 والكلام في غير المساجد الثلاثة
 اما هي فقليل الجماعة فيها أفضل
 من كثرتها خارجها باتفاق
 القاضي والمأوردي وقول المتولي
 الانفراد فيها أفضل من الجماعة
 خارجها ضعيف (وما كثرت

والصبيان فقد درج في التحفة عدم الاكتفاء هذا بالصبيان بخلاف صلاة الجنائز واحياء
 الكعبة (قوله المسافرين) قال في التحفة وظاهر النص يقتضي وجوبها عليهم محمول
 على نحو عاص بسفره (قوله المعذورون) أي بشئ من أعذار الجماعة (قوله أن اتفق)
 فيها الامام والمأموم) وبعبارة العباب بل تسن لامع مقضية تخالفها ولا مع مؤداة انتهت
 (قوله والا كرهت) في التحفة ونحوها النهاية الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً فلم
 يقتض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل (قوله أوفى ظلة) قال في التحفة
 والافهى لهم مباحة (قوله في الصبح يوم الجمعة) أفضل منه الجماعة في الجمعة ثم صحتها
 (قوله لحديث) فيه هو ما من صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة وما أحسب
 من شهدا منكم الامعة قوراله رواه الطبراني وصححه عبد الحق (قوله لانها) أي الجماعة
 فيها أي في صلاة الصبح أشق منها أي من الجماعة أي في غيرها وفي شرح العباب روى مسلم
 خبر من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما
 قام الليل كله وظاهره ان من صلاهما جماعة كان كمن قام ليلة ونصف ليلة وان صلاة
 الصبح في جماعة كقيام ليلة كاملة وعليه نص الشافعي رضي الله عنه ورجحه في شرح
 العباب وأجاب عما يفهم من بعض الاحاديث ان الصبح بنصف ليلة بعدة أجوبة منها نحو
 ما سبق في السبع والعشرين والخمس والعشرين في الجماعة (قوله لا تفضل الصلوات)
 والا لكانت جماعة العصر أفضل حتى من العشاء والصبح لانها الصلاة الوسطى قال في
 التحفة وبظهرة تقديم الظهر على المغرب أفضلية وجماعة (قوله منها) أي المساجد
 لحديث ويوتهن خير لهن (قوله وان قلت) اعقداه في الامداد والنهاية وغيرهما (قوله
 ضعيف) اعقداه مر خلافا للشارح (قوله أو مبتدعا) أي لانكفره يبدعته (قوله
 كعتزلي) قال السعد التفتازاني في شرحه على عقائد النسفي المعتزلة أول فرقة أسسوا
 قواعد الخلاف لما ورد به ظاهر السنة وجرى عليه جماعة الصحابة في باب العقائد وذلك
 ان رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري يقرّر ان هر تكب الكبيرة
 ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن قد اعتزل عنا فسموا المعتزلة
 وهم سموا أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب
 العاصي على الله تعالى ونفي الصفات القديمة عنه الخ ما أطال به السعد فراجع منه ان
 أردته (قوله ومجسم) أي الذين يقولون بأنه تعالى جسم (قوله وقدرى) هو لقب
 المعتزلي فقد رأيت في المواقف مانصه ويلقبون أي المعتزلة بالقدرية لاسنادهم افعال

بجماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) مما قلت بجماعته الخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى العباد

(الا اذا كان امامها) أي الجماعة الكثيرة (حنفيا) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الاركان والشروط وان علم منه الاتيان بها
 لانه مع ذلك لا يعتقد وجوب بعض الاركان (أو فاسقا) أو متبعا بالفسق (أو مبتدعا) كعتزلي ومجسم وجوهري وقدرى

ورافضى وشيبي وزيدى (أو) كان (يتعطل عن الجماعة) القليلة بغيبته عنه (مسجد قريب) منه أو بعيد عنه لكون جماعة لا يحضرون إلا أن حضر أو كان محل الجماعة الكثيرة بنى من شبهة أو شك في ملك بانيه لبقعته أو كان امامه سريع القراءة والمأموم بطيئها بحيث لا يدركه معه الفاتحة أو يطيل طولاً يحلوا المأموم لا يطيقه أو ينزل به خشوعه (فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها بما فيه توفير مصلحة أو زيادتها مع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المقصودة للشارع بل الصلاة وراء المبتدع والذين قبله مكروهة لحرمان قول بطلانها

والذهاب لمسجد الجماعة أولى اتفاقاً (فإن لم يجدوا الجماعة امامها مبتدع ونحوه) ممن يكره الاقتداء به (فهى) أى الجماعة معهم (أفضل من الانفراد) على ما رآه جمع متأخرون والمعتدات خلف من ذكر مكروهة مطلقاً (وتدرك الجماعة) أى جميع فضلها بإدراك جزء من الصلاة مع الامام من أولها أو ثنائها بأن بطلت صلاة الامام عقب اقتدائه أو فارقه بعذر أو من آخرها وان لم يجلس معه (مالم يسلم) أى ينطق بالميم من عليكم فاذا أتم تحريمه قبل النطق بها صح اقتدائه وأدرك الفضيلة لا دراكه ركعاً معه لكتها دون ثواب من أدركها من أولها إلى آخرها ويسن للجماعة حضوره والامام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصبروا إلى أن يسلم ثم يحرموا وتسن المحافظة على ادراك التحريم الامام لما فيه من الفضل العظيم (و) تدرك (فضيلة) تسكيرة

العباد إلى قدرتهم قالوا ان من يقول بالقدر خيره وشره من الله أولى باسم القدرة من الخ كلام العضد (قوله رافضى) الرافضة والشيعة والزيدية متقاربون أيضاً قال في المواقف الشيعة اثنان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً أصولهم ثلاث فرق غلاة وزيدية وامامية اما الغلاة فثمانية عشر ثم قال وأما الزيدية فثلاث فرق الجارودية الخ والزيدية منسوبون إلى زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين (قوله مكروهة مطلقاً) اعتمده الشارح في التحفة وغيرها واعتد الجال الرملى والطبلاوى وغيرهما خلافه واعتد الجال الرملى ان الصلاة خلف الفاسق والخالف ونحوهما أفضل من الانفراد وتحصل له فضيلة الجماعة بها (قوله وتدرك الجماعة) أى في غير الجمعة اما هي فلا تدرك الا بركعة كما سبق فى بابها وبجاءت في التحفة ان من غير الجمعة مدركة ما بعد ركوعها الثانى فيحصل له فضل الجماعة في ظهره لانه أدرك بعضها في جماعة (قوله قبل النطق بها) وعند الجال الرملى مالم يشرع الامام في التسليم الاولى وفي الامداد الاوجه كما رجحه الاسنوى وقال انه مصرح به انه لو تحرم بعد ان شرع الامام في التسليم الاولى ثم فرغ قبل نقطة بالميم من عليكم أدرك الفضيلة وصح اقتدائه وخلافه لا يزرعة ومن تبعه الخ (قوله دون ثواب من أدركها الخ) في التحفة والنهاية معنى ادراكها بذلك انه يكتب له أصل ثوابها وأما كماله فانما يحصل بإدراك جميعها مع الامام ومن غمة قالوا لو أمكنه ادراك البعض جماعة ورجاء جماعة أخرى فالأفضل ان يظارها ليحصل له كمال فضيلتها تمامه ويظهر ان محله مالم يفت بتأظهارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين ولا يشافيه ما مر في منقردير جوا الجماعة لوضوح الفرق بينهم ما وافق بعضهم بانه لو قصد هاهنا لم يدركها كتب له أجرها الحديث فيه وهو ظاهر دله لا نقلا اه والعبارة للتحفة (قوله على المعتد) قال في الامداد وهذا في غير الجمعة اما فيها فيجب الاسراع لتحصيل الركعة الثانية ان رجاها والا فيحصل الاحرام قبل السلام زاد مر في النهاية ما اذا ضاق الوقت وخشى فواته الابه قال الأذرى ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم الابه ولو لم يسرع له عطلت أسرع أيضاً (قوله لمحل الصلاة) بخلاف خارج

(الاحرام بحضور تحريم الامام واتباعه) للامام فيها (فورا) لخبر البزار لكل شئ صفوة وصفوة الصلاة التسكيرة الاولى فحافظوا عليها ثم يعذر في وسوسة خفيفة ولا يسن الاسراع نظوف فوت التحريم بل يشدب عدمه وان خافه وكذا ان خاف فوت الجماعة على المعتد (ويستحب) للامام والمنفرد (انتظار الداخل) لمحل الصلاة مریدا الاقتداء به (في الركوع) غير الثانى من صلاة الكسوف (و) في (التشهد الأخير) من صلاة تشرع فيها الجماعة وان لم يكن المأمومون محصورين ويسن ذلك للمنفرد مطلقاً والامام

(بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يعز بين الداخلين) للاعانة على ادراك الركعة في الاولى وعلى ادراك فضل الجماعة في الثانية ولو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع لم ينتظره زجره وكذا ان خشى من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكروهة اذ لا فائدة في الانتظار حينئذ (ويكره أن يتطرق في غيرهما) لفقد المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بأن أحس به خارج محل الصلاة أو داخله ولم يكن في الركوع أو التشهد الأخير أو كان فيهما أو أخش فيه بأن يطول تطويلا لو وزع على الصلاة لظهر له أثر محسوس في كل ركن على حباله أو ميز بين الداخلين ولو لم لازمة أو علم أو ديس أو مشيخة أو استقالة أو غير ذلك أو سوى بينهم لكن لم يقصد بانتظارهم وجهه الله تعالى نعم ان كان الانتظار لتودد حرم وقيل يكفر (ولا ينتظر في الركوع الثاني من) صلاة (الكسوف) لأن الركعة لا تحصل بادراكه (وبسن) ولو في وقت الكراهة (اعادة الفرض) أي المكتوبة ولو جمعة (بنية الفرض)

محل الصلاة كما سيأتى في كلامه (قوله على ادراك الركعة) قال في الامداد منه يؤخذ انه لو تخلف الموافق لتمام الفاتحة سن انتظاره في السجدة الثانية لثلاثة ثلثه الركعة (قوله مكروهة) كقصة خلف مؤداة وكان أراد الاقترابه وهو منفردا غير عذر لانه لا يثاب على هذه الجماعة فلا فائدة في الانتظار امداد (قوله لظهر له أثر محسوس الخ) في النهاية للجمال الرمي ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المباعدة ولكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام اه وفي التحفة مانعه كره أيضا عند الامام (قوله وقيل يكفر) أي لانه يصير حينئذ كالعابد لو دأبه لالله تعالى (قوله اعادة الفرض) أي بانئ عشر شرطا أحدها أن تكون فرضا تطلب فيه الجماعة أو نة كذلك ثانيا أن تكون الصلاة التي يريد اعاتها مؤداة فلا تعداد المقضية ثانيا أن تكون المعادة مؤداة بأن تدرك ركعة منها في الوقت الا العبد رابعها أن لا تكون صلاة خوف أو شدته خامسها أن لا تكون وتر على ما نقله الشوبري في حواشي شرح المنهج عن م وصرح الشارح في التحفة بخلافه وعليه يسقط هذا الشرط من العدد سادسها أن تكون الجماعة الثانية غير الاولى لكن في الكسوف خاصة سابعها أن لا تكون صلاة جنازة ومع ذلك اذا أعادها صحت ووقعت نقلا على خلاف القياس ثامنها أن تكون الاعادة مرة واحدة فقط الا صلاة الاستسقاء فتطلب اعاتها أكثر من مرة الى أن يسقيهم الله من فضله تاسعها أن يكون المعبد ممن يجوز تنفله لانحو فاقد الطهورين عاشرها أن يعتد المعاد معه جواز الاعادة حادى عشرها أن توقع المعادة جماعة وقد ينتفى اشتراطه كما اذا وقع في صحة الاولى خلاف ثاني عشرها أن تكون الجماعة المعادة مما يدرك به فضيلة الجماعة وهذا الشرط يشتمل على شروط كثيرة كما سيعلم مما يأتي وما ينسب لشيخنا العلامة الشيخ عبد الوهاب الطندناي المصري قوله

شرط المعادة أن تكون جماعة * في وقتها والشخص أهل تنقل
مع صحة الاولى وقصد فريضة * تنوي بها صفة المعاد الاول
فضل الجماعة سادس وغيره * قيل ونفلا مثل فرض فاجعل
كالعبد لانحو الكسوف فلا تعد * وجنازة لو كررت لم تهمحل
ومع المعادة ان يعد بعدية * تقبل ولا وتران صح فعول
ومتى رأيت الخلف بين أئمة * في صحة الاولى أعد بتجمل
لو كنت فردا بعد وقت أدائها * فاتبع فقيها في صلاتك تعدل

اه (قوله ولو جمعة) تصورا عاداتها بأن يسافر لمدة أخرى فيعسدها معهم أو انه يكون في بلدة يجوز فيها تعدد الجمعة قال الشارح في الايعاب قال الزركشي وينبغي تقييده بما اذا أدرك معه ركعة حتى تحسب له جمعة والا فوضع نظرا لان صلاته لا تقع له جمعة حينئذ نعم لو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة سنت له كما صرح به الاصحاب ولو أدرك معذورين

يصلون الظهر فهل تسن له الاعادة معهم فيه نظرم قال والا قرب سن الاعادة أيضا في مسئلته الثالثة بل هي داخله في كلامهم اذا الصورة انه صلى الظهر لم يذر ثم وجد معذورين يصلونها وأما تنظيره في الاولى فبني على انه هل تسن اعادة الجمعة ظهرا أو عكسه في غير المعذور السابق والاوجه ان التسن بل لا تجوز اه (قوله على صورته) أما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه قال الحلبي والظاهر أنه لا يجب عليه أن يلاحظ ذلك في نفسه بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والابطال لتلاعبه ويجب فيها القيام ويحرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الأصلية بتيمم واحد (قوله ممن يكره الاقتداء به) فلا تصح الاعادة خلف الفاسق والمبتدع ومعتقد سنية بعض الاركان (قوله غير مكروهة) خرجت المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطروق له امام راتب بغير اذنه وكذا عند الشارح اذا صلى منفردا عن الصف أو بعد صدقه عن الذي امامه أكثر من ثلاثة أذرع غير عذرا ولم يساو الصف الذي يصلي فيه أو ارتفع على امامه أو انخفض عنه لغير حاجة أو كان الصف الذي امامه يسع واقفا وغير ذلك من كل مطلوب من حيث الجماعة فان مخالفتها مكروهة فتنى قارن شي من ذلك تحرم المعادة ولم تنعقد عند الشارح ولا يضطر طروها عند في أثناء الصلاة بعد الانعقاد حتى لو أحرم بها خلف الامام ثم نوى المفارقة بغير عذر صحت كما صرح به في التحفة واما الجبال الرملی فعنده لا بد من وقوع جميعها في جماعة كما صرح به في فتاويه وغيرها ونقله عنه الزیادی وغيره وقال الحلبي الجماعة في المعادة بمنزلة الطهارة انتهى وقال القليوبي تبطل الصلاة بتأخير احرام ماموم عن احرام امام معيد أو تأخير سلام معيد عن سلام امامه ولولمقام تشهد واجب أو لارادة سجود السهو أو لتدارك نحرور كن فاته انتهى (قوله لمن صلى جماعة) فيه أمران أحدهما ليس في الحديث الصلاة جماعة وانما أخذه من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول الشخصين صلينا في رحلتنا اذا صليتما في رحلتكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهما فانهم السكنا نافلة قالوا في الامداد والنهاية دل ترك الاستقلال هل صليتما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الاولى أو الثانية بفضله أو لا انتهى وفي التصفة وصليتما يصدق بالانفراد والجماعة اه ثانيهما ان المصلي شخصان وانما أفرد الضمائر مراعاة للفظ من (قوله بعد صلاة العصر) أي بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العصر وكونها العصر هو كذلك في التحفة والامداد وفتح الجواد وفتاوى للشارح وشيخ الاسلام زكريا في الاسنى والجبال الرملی في نهايته وغيرهم لكن الذي رأيت في تحريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر انهم الظاهر وكذلك رأيت في المتن في الاحكام لابن تيمية الحلبي نقلا عن رواية الامام أحمد وقد عزي شيخ الاسلام في شرح الروض تحريج هذا الحديث للترمذي قال وحسنه وكذلك في فتاوى الشارح نقلا عن سنن البيهقي والذي رأيت في سنن الترمذي ليس فيه ذكر ظهر ولا عصر وفي التحفة وفتاوى الشارح

(قوله ويحرم قطعها) لا تسن لهم أن يتوا لها أحكام الفرض لكونهم ساهلي صورته (قوله ولا يضطر طروها عنده) وقال الرملی مطلقا ولا وجه له لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء جر هزي

أي كونها على صورته والا فهي نافلة كما يأتي (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (او مع جماعة) غير مكروهة (وان كان قد صلاها معها) أي مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها اعلم مثلاما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بأنه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعمله بانها تكون له نافلة ومن قوله وقد جاء بعد صلاة العصر رجل من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الجاني اعذرا وغيره أن يسمع الى من يصلي معه ولا حتمال اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها طاهرا وانما تسن الاعادة مرة (وقوله الاولى) للخبر السابق فلو تذكر خلافا لم تكفه الثانية

(بشرط أن لا يطول الانتظار ولا يميز بين الداخلين) للاعادة على ادراك الركعة في الاولى وعلى ادراك فضل الجماعة في الثانية ولو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع لم ينتظره زجره وكذا ان خشي من الانتظار خروج الوقت أو كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو الجماعة بما ذكر أو أراد جماعة مكروهة اذا فائدة في الانتظار حينئذ (ويكره أن يقتصر في غيرهما) لفقد المعنى السابق وكذا عند فقد شرط مما ذكر بأن أحس به خارج محل الصلاة أو دخله ولم يكن في الركوع أو التشهد الأخير أو كان فيه سماً أو خش فيه بأن يطول تطويل أو وزع على الصلاة لظهره أثر محسوس في كل ركن على حiale أو يميز بين الداخلين ولو لم لا زمة أو علم أو دين أو مشيخة أو استقالة أو غير ذلك أو سوى بينهم لكن لم يقصد بانتظارهم وجهه الله تعالى نعم ان كان الانتظار لتودد حرم وقيل يكفر (ولا ينتظر في الركوع الثاني من) صلاة (الكسوف) لأن الركعة لا تحصل بأدراكه (ويسن) ولو في وقت الكراهة (اعادة الفرض) أي المكتوبة ولو جمعة (بنية الفرض)

محل الصلاة كما سأتى في كلامه (قوله على ادراك الركعة) قال في الامداد منه يؤخذ انه لو تخلف الموافق لاتمام القامحة سن انتظاره في السجدة الثانية لثلاث قوته الركعة (قوله مكروهة) مكروهة خلف مؤداة وكان أراد الاقتداء به وهو منقردا غير عذر لانه لا يناب على هذه الجماعة فلا فائدة في الانتظار امداد (قوله لظهره أثر محسوس الخ) في النهاية للجمال الرمي ولولحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي الى المبالغة ولكن يؤدي اليها مع ضميمته الى الاول كان مكروها بلا شك قاله الامام اه وفي التحفة مانصه كره أيضا عند الامام (قوله وقيل يكفر) أي لانه يصير حينئذ كالعابد لو داهه الله تعالى (قوله اعادة الفرض) أي باثن عشر شرطا أحدها أن تكون فرضا تطلب فيه الجماعة أو فلا كذلك ثانيها أن تكون الصلاة التي يريد اعادة مؤداة فلا تعداد المقضية ثالثها أن تكون المعادة مؤداة بأن تدرك ركعة منها في الوقت الا العبد رابعها أن لا تكون صلاة خوف أو شدته خامسها أن لا تكون وتر على ما نقله الشوبري في حواشي شرح المنهج عن مرو صرح الشارح في التحفة بخلافه وعليه يسقط هذا الشرط من العدد سادسها أن تكون الجماعة الثانية غير الاولى لكن في الكسوف خاصة سابعها أن لا تكون صلاة جنازة ومع ذلك اذا أعادها صحت ووقعت نقلا على خلاف القياس ثامنها أن تكون الاعادة مرة واحدة فقط الصلاة الاستسقاء فتطلب اعادة ثانيا أكثر من مرة الى أن يسقيهم الله من فضله تاسعها أن يكون المعبد ممن يجوز تنقله لانحوفا قد الطهورين عاشرها أن يعتقد المعاد معه جواز الاعادة حادى عشرها أن توقع المعادة بجماعة وقد يفتى اشتراطها كما اذا وقع في صحة الاولى خلاف ثاني عشرها أن تكون الجماعة المعادة مما يدرك بها فضيلة الجماعة وهذا الشرط يشتمل على شروط كثيرة كما سيعلم مما يأتي وما ينسب لشيخنا العلامة الشيخ عبد الوهاب الطندناقي المصري قوله

شرط المعادة أن تكون جماعة * في وقتها والشخص أهل تنقل
مع صحة الاولى وقصد فريضة * تنوى بها صفة المعاد الاول
فضل الجماعة سادس وغيره * قبل ونفلا مثل فرض فاجعل
كالعبد لانحوفا الكسوف فلا تعد * وجنازة لو كررت لم تهمل
ومع المعادة ان يعد بعدية * تقبل ولا وتران صح فعول
ومتي رأيت الخلف بين أئمة * في صحة الاولى أعد بتجمل
لو كنت فردا بعد وقت أدائها * فاتبع فقيها في صلاتك تعدل

اه (قوله ولو جمعة) تصورا عاداتها بأن يسافر لبلدة أخرى فيعيد بها معهم أو انه يكون في بلدة يجوز فيها تعدد الجمعة قال الشارح في الايعاب قال الزركشي وينبغي تقييده بما اذا أدرك معه ركعة حتى تحسب له جمعة والا فوضع نظرا لان صلاته لا تقع له جمعة حينئذ نعم لو صلى معذور الظاهر ثم أدرك الجمعة سنت له كما صرح به الاصحاب ولو أدرك معذورين

يصلون الظهر فهل تسن له الاعادة معهم فيه نظر ثم قال والا قرب سن الاعادة أيضا في مسئلته الثالثة بل هي داخله في كلامهم اذا الصورة انه صلى الظهر لعذر ثم وجد معذورين يصلونها وأما تنظيره في الاولى فبني على انه هل تسن اعادة الجمعة ظهرا أو عكسه في غير المعذور والسابق والاوجه انه لا تسن بل لا تجوز اهـ (قوله على صورته) أما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه قال الحلبي والظاهر أنه لا يجب عليه أن يلاحظ ذلك في نيتيه بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والباطل لتلاعبه ويجب فيها القيام ويحرم قطعها لكن يجوز جمعها مع الاصلية بتيمم واحد (قوله عن يكره الاقتداء به) فلا تصح الاعادة خلف الفاسق والمبتدع ومعتقة سنية بعض الأركان (قوله غير مكروهة) خرجت المكروهة كما اذا كانت في مسجد غير مطروق له امام راتب بغير اذنه وكذا عند الشارح اذا صلى منفردا عن الصف أو بعد صدقة عن الذي امامه أكثر من ثلاثة أذرع غير عذرا ولم يسا والصف الذي يصل فيه أو ارتفع على امامه أو انخفض عنه بغير حاجة أو كان الصف الذي امامه يسع واقفا وغير ذلك من كل مطلوب من حيث الجماعة فان مخالفتها مكروهة فتقارن شيء من ذلك تحرم المعادة ولم تنعقد عند الشارح ولا يضطر طروها عنه في أثناء الصلاة بعد الانعقاد حتى لو أحرم بها خلف الامام ثم نوى المفارقة بغير عذر صحت كما صرح به في التحفة واما الجمال الرمي فعنه لا بد من وقوع جميعها في جماعة كما صرح به في فتاويه وغيرها ونقله عنه الزيادي وغيره وقال الحلبي الجماعة في المعادة بمنزلة الطهارة انتهى وقال القليوبي تبطل الصلاة بتأخير احرام مأموم عن احرام امام معبد أو تأخير سلام معبد عن سلام امامه ولولتمام تشهد واجب أو لارادة سجود السهو أو لتداول نحو ركن فانه انتهى (قوله لمن صلى جماعة) فيه أمران أحدهما ليس في الحديث الصلاة بجماعة وانما أخذه من اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول الشخصين صلينا في رحلتنا اذا صليتما في رحلتكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصلما معهما فانهما يكفان نافلة قال في الامداد والنهاية دل ترك الاستعصال هل صليتما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الاولى أو الثانية بفضله أو لا انتهى وفي التحفة وصليتما يصدق بالانفراد والجماعة اهـ ثانيهما ان المصلي شخصان وانما أفرد الضمائر مراعاة للفظ من (قوله بعد صلاة العصر) أي بعد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العصر وكونها العصر هو كذلك في التحفة والامداد وفتح الجواد والفتاوى للشارح وشيخ الاسلام زكريا في الاسنى والجمال الرمي في نهايته وغيرهم لكن الذي رأيت في تخريج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر انهم اظهروا وكذلك رأيت في المنتقى في الاحكام لابن تيمية الحلبي نقلا عن رواية الامام أحمد وقد عزي شيخ الاسلام في شرح الروض تخريج هذا الحديث للترمذي قال وحسنه وكذلك في فتاوى الشارح نقلا عن سنن البيهقي والذي رأيت في سنن الترمذي ليس فيه ذكر ظهر ولا عصر وفي التحفة وفتاوى الشارح

(قوله ويحرم قطعها) لأنهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورته (قوله ولا يضطر طروها عنه) وقال الرمي مطلقا ولا وجه له لأنه يعتق في الدوام ما لا يعتق في الابتداء بحرزي

أي كونها على صورته والا فهي نافلة كما يأتي (مع منفرد) يرى جواز الاعادة ولم يكن ممن يكره الاقتداء به (أو مع جماعة) غير مكروهة (وان كان قد صلاها معها) أي مع جماعة وان كانت أكثر من الثانية أو زادت على الثانية بفضيلة أخرى ككون امامها اعلم مثلاما صح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن صلى جماعة بانه اذا أتى مسجد جماعة يصلها معهم وعمله بانها تكون له نافلة ومن قوله وقد جاء بعد صلاة العصر رجل من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل ومن ثم يسن لمن لم يصل مع الجاني لعذر أو غيره أن يتفجع الى من يصلي معه ولا احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وان كانت الاولى أكمل منها ظاهرا وانما تسن الاعادة مرة (وفرضه الاولى) للخبر السابق فلو تذكر خلا فيها لم تكفه الثانية

(و) شدة (الحز) حال كونه (ظهرا) أي وقته وان وجد ظل المشي فيه المشقة (وسفر الرفقة) لم يرد سفر مباح وان قصر ولو سفر
 نزهة لمشقة تطعمه باستحاشه وان أمن على نفسه أو ماله (وأكل منتن) كبصل أو نوم أو كراث وكذا دخل في حق من نصبت أمه
 (نأ) بكسر النون وبالمدة والهـ مز أو مطبوخ بقي له ريح يؤذي لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أكل بصلا أو نوما
 أو كراثا فلا يقرب من المساجد وبيعة في بيته فان الملائكة (١٠) تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم قال جابر رضي الله عنه ما أراه

يعني الانبياء زاد الطبراني أو فجلا
 ومثل ذلك كل من يبدنه أو ثوبه
 ريح خبيث وان عذر كذا بخر
 أو صندان مستحكم وحرقة خبيثة
 وكذا نحو الجذوم والابرص
 ومن ثم قال العلماء انهم ما يمنعان
 من المسجد وصلاة الجمعة
 واختلاطهما بالناس وانما يكون
 أكل ما مر عذرا (ان لم يمكنه) أي
 يسهل عليه (ازالته) بغسل أو
 معالجة فان سهلت لم يكن عذرا
 وان كان قد أكله بعذر ومحل
 ذلك ما لم يأكله بقصد اسقاط
 الجمعة والالزيمه ازالته ما أمكن
 ولا تسقط عنه ويكره لمن أكله
 لا يعذر دخول المسجد وان كان
 خاليا ما بقي ريحه والحضور عند
 الناس ولو في غير المسجد قال
 القاضي حسين (و) من الاعذار
 (تقطيع) المامون (سقف
 الاسواق) التي في طريقه الى
 الجماعة وان لم يبل ثوبه لان الغالب
 فيه النجاسة أي والقذارة وقال
 غيره (و) منها (الزلزلة) والسموم
 وهي ريح حارة ليل أو نهارا
 والبحث عن ضالته يرجوها والسعي
 في استرداد مغبوب والسمن

للشارح اعتماده وفي الاعياب قضية اطلاقهم انه عذروا بالفسـ بـ لمن عنده دابة يعتاد
 ركوبها في أشغاله وهو متجه الخ ثم ضابط الشـ يد كما في التحفة والنهاية ما لا يؤمن معه
 التـ لو يث زاد في التحفة أو الزاقي زاد في النهاية وان لم يكن الوصل متفاحشا وفي الاعياب
 في هذا الضابط نظر ظاهر بل الوجه ضبطها بأن يغلب منه التلويث أو يشق معه المشي
 مشقة لا تتحمل عادة انتهى ويمكن حمل أحدهما على الآخر فالخلف لفظي (قوله ظهرا)
 اعقده في التحفة وشرحي الارشاد والذي اعقده الجمال الرمـ الى في النهاية وشرحي البهجة
 ونظم الزبد عدم التقييد فهو وعنده عذرها مطلقا (قوله ولو سفر نزهة) لارؤية بلاد اعياب
 (قوله يؤذي) في التحفة وان قل على الوجه خلافه قال يعقود ريحه اقلته وفي الامداد
 والنهاية قول الرافعي يحقل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه
 أذى زاد في الامـ داد البتة واعتمد مـ ركاهة أكل ما ذكره مطلقا ونقله عن اقتناء والده
 ويجزئ به في الانوار وفي التحفة في اطلاقه نظروا لوقيدت بما اذا أكله وفي عزمه الاجتماع
 بالناس أو دخول المسجد لم يبعد (قوله ريح خبيث) زاد في الامـ داد كالتقصاين وفي
 النهاية ودم فصد (قوله انهم ما يمنعان) في الاعياب قضية ما يأتي في السير في الامر بنحو صلاة
 العيـ د أنه يلزم الامام أو نائبه منع الابرص والاجذم من مخالطة الناس الخ وفي التحفة
 ينفق عليهم من بيت المال أي غيـ اسـ يرنا فيما يظهر (قوله لا يعذر) كذلك التحفة وشرحا
 الارشاد وفي النهاية الاوجه عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجـ د المعنى وهو التأذي
 وكذلك الحلبي وغيره (قوله والحضور عند الناس) أي ولو كان أكله يعذر كما في التحفة
 وشرحي الارشاد فهذه تتخالف التي قبلها عند الشارح (قوله في طريقه) ولا طريق سواء
 اعياب (قوله من يؤذيه الخ) قال في الامداد والنهاية ولو بنحو شتم المـ يمكن دفعه من غير
 مشقة (قوله في الصـ لانه الليلية) هي المغرب والعشاء تحفة (قوله وقوع فتنة) في
 الامـ داد والنهاية لفرط جاله وهو أمر دوقياسه أن يخشى هو افتتاناً بمن هو كذلك وفي
 الامداد وكون الاعـ لا يجحد فأنه وان أحسن المشي على العصا وفي التحفة والنهاية ولو
 بأجرة مثـ ل وجدها فاضلة عما يفتـ بر في الفطرة وفي الامداد والنهاية ونحو القسيان
 والاكره والاشتغال بالماـ بـ أوالماـ صلة كما أشار اليه الأذري والركشي ثم هذه
 الاعذار تمنع الاثم أو الكراهة ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختاره غيره
 ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدوا لولا العذر والسبكي حصولها لمن كان

المفطر والهم المانع من الانشوع والاشتغال بتجهيز الميت ووجود من يؤذيه في طريقه أو المسجد
 وزفاف زوجته اليه في الصلاة البلدية وتماويل الامام على المشروع وترك سنة مقصودة وكونه سريعا القراة والمأموم
 بطيئها او عن بكرة الاقـ دابه وكونه يخشى وقوع فتنة له أو به

﴿فصل ٢﴾ في شروط القدوة (شروط صحة القدوة وان لا يعلم) المقتدى (بإعلان صلاة امامه) بمحدث (أو غيره) كالحاجة لانه حينئذ ليس في صلاة فكيف يقتدى به (وان لا يعتد بطلانها) أي إعلان صلاة امامه (كمجتمدين اختلافاً في القبلة) فصولي كل طهارة غير التي صلى اليها لا (أور) في (أنايين) من الماء (أو) في (توبين) طاهر ونجس فتوضأ كل في الثانية بأناء منهم ما وليس كل في الثالثة توبانهم - ما لا عقاد كل بطلان صلاة صاحبه - بحسب (١١) ما اذا اياه اجتهاده (وتحتنق) أو غيره اقتدى به

شافعي وقد (علمه ترك فرضاً) كالسنة - ما لم يكن أميراً أو الطمأينة أو اخل بشرط كان لمس زوجته ولم يتوضأ فلا يصح اقتداء الشافعي به حينئذ اعتباراً باعتقاد المأموم لانه يعتقد أنه ليس في صلاة بخلاف ما اذا علمه افتصد لانه يرى صحة صلاته وان اعتقد هو بطلانها وبخلاف ما اذا لم يعلم انه ارتكب ما يخل بصلاته أو شك فيه لان الظاهر انه يراعي الخلاف ويأتي بالاكمل عنده (وأن لا يعتد) المأموم (وجوب قضائها) على الامام (كقبة تيم) لفقداء يحمل يغلب فيه وجوده ومحدث صلى مع - مدته لا كراه أو فقد الطهورين ومختيرة وان كان المأموم مثله لعدم الاعتداد بصلاته من حيث وجوب قضائها فكانت كالقاسدة وان صحت لحرمة الوقت امامن لا قضاء عليه كرشوم خشى من ازاله وشبهه مبيع تيم وان كان تعدي به فيصح الاقتداء به (وأن لا يكون) الامام (مأموماً) لانه تابع فكيف يكون متبوعاً (و) ان (لا) يكون (مشكوكاً

يلازمه الخبير البخاري الصريح فيه وأوجه منها حصولها من جمع الامرين الملازمة وقصد ما لولا العذر والاحاديث بمجموعها لا تدل على حصولها في غير هذين وقد يجاب بأن الحاصل له حينئذ أجريحا كى لأجر الملازم الفاعل لها وهذا غير أجري خصوص الجماعة فلا خلاف في الحقيقة بين المجموع وغيره ثم هي انما تمنع ذلك فيمن لم تنبأ له إقامة الجماعة في بيته والالم يسقط الطاب عنه لكرامة الانفراد له وان حصل الشعار بغيره انتهى تحفة ونحوها النهاية الامن قولها وأوجه منها - ما الى قولها ثم هي انما تمنع فليس في النهاية والله أعلم

* (فصل في شروط القدوة) *

(قوله وأن لا يعتد) المراد به ما يشمل الظن بدليل ما مثل به (قوله اختلافاً في القبلة) أي ولو بالتيا من والياسروان اتحدت الجهة تحفة ونهاية (قوله ما لم يكن أميراً) أي فلا يضر حينئذ خوف من الفتنة قال في التحفة فقتدى به الشافعي ولا إعادة عليه ثم قال ويشكل على ذلك ما يأتي أنه لا تصح الجمعة المسبوقه وان كان السلطان معها الصادق بكونه امامها اذ قياس ما هنا صحة اقتداء بهم به خوف الفتنة وأجاب عن هذا الاشكال ثم قال فاذا اضطروا الى الصلاة معه أي في الجمعة نووار كعتين نافلة واعتقد ذلك في شرح الارشاد أيضا قال في الابعاب وكتبت البسلة في ذلك ترك الطمأينة في نحو الاعتدال ثم ذكر كلاما قرينه ما حاصله أنه يمنع الاقتداء به اذا رآه من فرجه واعتقد الجمال الرمي عدم الاعتقاد مطلقاً (قوله افتصد) قال في فتح الجواد قبيده جمع بما اذا انسيبه الحنفى لجزمه بانسية حينئذ زادي الامداد وهو محتمل وان أجبت عنه في بشرى الكريم واعتقد الجمال الرمي وأتباعه قال في التحفة ويرد الخ وأجاب في النهاية عن رد التحفة (قوله كوشوم) تقدم الكلام على ذلك في شروط الصلاة مسبوقة (قوله ولو باجتهاد) كذلك التحفة وشرحا الارشاد له واعتقد مر تبعا للزركشي صحة الاقتداء بالاجتهاد كما في القبلة والثوب والاونى الخ ونخرج بمقتد ما اذا انقطعت القدوة كأن سلم الامام فقام مسبوق فاقضى به آخر أومسبوقون فاقضى بعضهم ببعض فيصح في غير الجمعة أمأهى فلا مطلقا عند الجمال الرمي وفي الثانية عند الشارح اما في الاولى فتصح عنده ولكن يكره الاقتداء بالاسبوق المدكور (قوله بأن يعجز) بكسر الجيم أفصح من فتحها وما ضيه بعكس ذلك

فيه) أي في كونه اماماً أمأهى وما فاقى جور المقتدى في امامه أنه مأموم كان وجد رجائين يصلان وترتد في ايها الامام لم يصح اقتداءه بواحد منهما وان ظنه الامام ولو باجتهاد على الواجهة اذ لا عجزه عند استوائها الانسية ولا اطلاع عليها (و) ان لا يكون (أقياً) ولو في سرية وان لم يعلم بحاله (وهو) أي الامي (من لا يحسن) ولو (سرفامن الفاتحة) بأن يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من مخبره أو عن أصل تشديدها منها الرخاء لسانه فلا يصح الاقتداء به حينئذ لانه لا يصلح التحمل القراءة والامام أنما هو بصدد ذلك

(الاذا اقتدى به مثله) في كونه
أمياً أيضاً في ذلك الحرف بعينه
بأن اتفق الامام والمأموم في
احسان ماء داء وأخلافه
لاستوائهما وان كان أحدهما
يبدله غيناً مثلاً والاخر يبدله
لاماً بخلاف ما اذا أحسن
أحدهما حرفاً لم يحسنه الاخر
فلا يصح اقتداء كل منهما بالآخر
كم يوصل بسبع آيات من غير
الفاتحة لا يقتدى بن يوصل بالذكر
ولو عجز امامه في الاثناء فارقه
وجوباً فان لم يعلم حتى فرغ أعاد
لتدرة حدوث الخرس دون
الحدث وتكره القدوة لمن يكثر
حرفاً من حروف الفاتحة وبه
كلا حن لا يغير المعنى فان غيره ولو
بإبدال أو قراءة شاذة فيها زيادة
أو نقص أو تغيير معنى فان كان في
الفاتحة أو بدلها وعجز عن النطق
به الا كذلك فكأن في أو في غيرها
صحت صلاته والقدوة به ان عجز

(قوله الشارح كلا حن لا يغير
المعنى) * (فائدة) * لو كان أي
اللاحن لحن لا يغير المعنى وليا
يكره الاقتداء به لانها تتجبر بنبيل
خيور من القرب والقبول
لظنون بل الاقتداء به أفضل
لأنه يعمد للحن المغير للمعنى هذا
لأعتقده واختاره وان كان
باهر المذهب خلافه جرهزي

ايحاب (قوله اقتدى به مثله) أي فيصح ولو في الجمعة قال في الامداد كأن اتفق أربعون
أقياً في المجوز عنه فتصح امامة أحدهم بل تلزمهم الجمعة جميعاً (قوله وتكره القدوة لمن
الخ) هكذا رأيت في بعض نسخ هذا الشرح وكذلك الامداد للشارح والذي رأيت في أكثر
النسخ وتكره القدوة بمن بالبا بدل اللام مع ذكره به بعد ذلك ولم يظهر لي وجهه فهو
تكرار محض وعلى نسخ اللام فالمراد انه يكره له أن يجعل نفسه قدوة لغيره بأن يجعل نفسه
اماماً وأما الاقتداء به فهو مذكور في قوله وبه وعبارة التحفة وتكره القدوة بالتمتص إلى
أن قال ومن ثم كرهت له الامامة الخ وهي في غاية الظهور فلو عجز الشارح هنا بالامامة بدل
القدوة كما صنع في التحفة لكان أوضح وعبارة فتح الجواد في اللحن وتكره امامة لاحن
لا يغير المعنى والاقتداء به انتهت (قوله من حروف الفاتحة) ليس بقصد حذفه لكان
أخصراً وعم وأولى فقد صرحوا في المتون بكتن المحرر والمنهاج والارشاد وغيرها بكرة
الاقتداء بالفأفاء وهو من يكرر الفاء مع ان الفاتحة لأفاء فيها والمقال النووي في المنهاج
ويكره بالتمتص والفأفاء قال الشارح في شرحه والوآء وهو من يكرر الواو وكذا سائر
الحروف انتهى وفي النهاية للجسمال الرمل وفي شرح المحرر للزيادي ولا فرق بين أن يكون
ذلك في الفاتحة أو غيرها ولا فاء فيها انتهى وهو ظاهر (قوله لا يغير المعنى) كفتح أو كسرية
نعم بدو كسر فونها لبقاء المعنى وان أتم نعمه بذلك تحفة ونحوه النهاية (قوله زيادة
أو نقص) تقدم هذا في كلامه في صفة الصلاة وقد تمت ثم ما فيه وان الذي اعتمد في
التحفة ان الزيادة والنقص لا يضربان الا ان غير المعنى بأن أبطأه من أصله أو استحال
إلى معنى آخر فراجع ان أردته (قوله أو تغيير معنى) هذا لا يحتاج اليه للعلم به من قوله
فان غيره بل هو تكرار وان عبر بذلك في الامداد أيضاً ثم كلامه يوهم أنه يشترط مع الإبدال
تغيير المعنى وليس مراداً كما هو صريح كلامهم وقد سبق في كلامه أن الإي من لا يحسن
ولو حرفاً من الفاتحة وشرحه الشارح بأن يعجز عنه بالكلية أو عن اخراجه من مخرجه
وعبارة التحفة فان لحن لحناً غير معني ولو في غير الفاتحة وكالحن هنا الإبدال لكنه
لا يشترط فيه تغيير المعنى انتهى وهي في غاية الوضوح وليته عبر هنا بنحو ذلك (قوله وعجز
عن النطق به الا كذلك) خرج به ما اذا أمكنه التعلم ولم يعلم فان صلاته تبطل بذلك فضلاً
عن امامته فان ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد قال في التحفة ويظهر أنه لا يأتي بتلك
الكلمة فان تعمد لها ولو من مثل هذا مبطل انتهى ملخصاً فان تعلم وجب ذلك على لسانه
فان تظن للو اب قبل سلامه أعاده ولم تبطل صلاته كما في التحفة والنهاية والظاهر انه
يعود له ولو بعد السلام حيث لم يبطل الفصل ولم يتلبس بخلاف الاستأنف قال في التحفة
وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعلم بحاله كما قاله الماوردي (قوله
نكأني) ومثله ما اذا لم يضر زمن امكان تعلمه من حين اسلامه فحين طرأ اسلامه ومن
التمييز في غيره تحفة والاي قد سبق - كما انه لا يصح اقتداء القارئ به ويصح اقتداء

أوجهل أو نسي) وان لا يقتدى

الرجل) أي الذكر (بالمرأة) أو
الخنثى المشكل ولا الخنثى بالمرأة

أو خنثى لما صح من قوله صلى الله

عليه وسلم إن يفلح قوم ولوا أمرهم

امرأة وروى ابن ماجه لا تؤمن

المرأة رجلاً بخلاف اقتداء المرأة

بالمرأة وبالخنثى وبالرجل واقتهاء

الخنثى أو الرجل بالرجل فيصح

اذ لا محذور (ولو صلى) انسان

(خلفه) أي خلف آخره وهو يظنه

أهلاً لامامته (ثم تبين) في أثناء

الصلاة أو بعدهها انه لا يصح

الاقتداء به لما منع يمكن ادراكه

بالبحث عنه كأن بان (كفره) ولو

بارتداد أو بزندقة (أو جنونه

أو كونه امرأة أو مأموماً أو مقياً

أعادهها) لتقصيره بترك البحث عما

من شأنه أن يطلع عليه وتجب

الاعادة أيضاً على من ظن بامامه

خللاً مما ذكر ونحوه فبان أن لا

خلل به لعدم صحة القدوة في

الظاهر للتردد عندها (الا ان بان)

امامه (محمداً أو جنبا) واحداً

لاتقاء نقصه بالمأموم (أو عليه

فيجاسة خفية أو ظاهرة) في ثوبه

أو بدنه على ما صححه في التحقيق

واعتمده الاسنوي لكن المعتمد

أن الخنثى وهو ما يكون يباطن

الثوب لا اعادة معه أعسر

الاطلاع عليه بخلاف الظاهر

ومحل هذا وما قبله في غير الجامعة

وفيها ان زاد الامام على الاربعين

مثله به وتصح صلاته لنفسه ولا اعادة عليه (قوله أوجهل) أي وعذره تحفة ونهاية
(قوله أو نسي) انه لحن أو في صلاة تحفة زاد في النهاية لأن الكلام ليس به ذا الشرط
مغتفر لا يطلها هذا حكم من لم يحسن الفاتحة اما غيرهما فقال الشارح في الامداد
والجمال الرمي في النهاية بحث الاذرى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد
أو السلام بالعربية عن لا يحسنها بها ووجهه ان هذه لا تدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر
لحجزة عنها انتهى (قوله وأن لا يقتدى الرجل الخ) والخاص لانه ان الصور تسع خمسة منها
صححة وهي رجل برجل خنثى برجل امرأة برجل امرأة خنثى امرأة امرأة وأربعة
باطلة وهي رجل يخنثى رجل برجل امرأة خنثى امرأة خنثى امرأة خنثى (قوله أي الذكر) نه به
على ان المراد بالرجل ما قابل المرأة فيشمل الصبي والمراد بالمرأة ما قابل الرجل فتشمل
الصبية (قوله لما صح الخ) فيه ان الحديث الاول ليس نصاً في شموله امامة الصلاة وعلى
التبطل ليس فيه انه شرط للصحة والثاني في سنده ضعيف ومن هو متهم بوضع الحديث كما
ينته في الاصل فلو احتج بالاجماع على منع اقتداء الرجل بالمرأة كما صنع في التحفة لكان
أوضح (قوله وهو يظنه أهلاً) خرج به ما اذا ظن به خلا فلا تصح وان تبين أن لا خلل كما
سما في كلامه (قوله كأن بان كفره) ولو بقوله لا يقول اخباره عن فعل نفسه ما لم يسلم
ثم يقتدى به ثم يقول به في الفراغ لم أكن أسلمت حقيقة أو ارتددت لكفره بذلك فلا يقبل
خبره حينئذ (قوله بزندقة) الزنديق من يخنى الكفر أو من لا يتكلم ديناً قولاً جامع بينهما
بأن التدين بالدين هو توافق الظاهر والباطن على العقيدة والذى خالف ظاهره بباطنه في
ذلك غير متدين بدين فالتناقض للظن (قوله أو مقياً) أي أول يكبر للاحرام تحفة ونهاية زاد
فيها لو بان امامه قادر على القيام وخالف في الامداد فاعادة عدم الاعادة (قوله على من
ظن الخ) منه لو ظنه خنثى فاقتهى به وان بان انه رجل بخلاف ما لو ظنه رجلاً ثم بان انه
خنثى بعد الصلاة ثم اتضح بالذكورة فلا اعادة للجزم بالنية وقوله بعد الصلاة خرج به
ما اذا بان في أثناءها خنثيته قال في النهاية قالوا قرب وجوب استئنافها انتهى وقاس سم
العبادى على الخنثى ما لو اقتصد خنثى بأشئ اعتقدها رجلاً ثم بان أنوثته لخنثى قال
فالتحفة عندى الصحة وفي التحفة ترجيح عدم الصحة (قوله الا ان بان الخ) أي أو انه كبر
للتحریم ولم ينو أو كبر الامام ثانياً بنية ثانية سرّاً بحيث لم يسمع المأموم أو تبين انه كان قادراً
على ستر العورة (قوله أو بدنه) أي أو ملاقيهما (قوله يباطن الثوب) اختلاف بناء على
تخالف الظاهرة والخفية في الحكم في ضابطهما فنقل القليوبي عن شيخه الزيادى والرملى
ان الظاهرة هي العذبة والباطنة هي الحكمة قال وعند الطبرلاوى والسبب على
وغيرهما هي التي لو تأملها المأموم بفرضها فوق ما بوس الامام ومع القرب منه لم يرها
قال وظاهر شرح شيخنا موافقة هذا انتهى وجرى الشارح في هذا الكتاب على ان
الخفية ما تكون يباطن الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره وفي التحفة والنهاية والعبارة

والابطال

ليطال

صلاة الامام فلم يتم العدد

والصلاة خلف المحدث وذی

الخطب الخفی جماعة یترتب علیها
سائر أحكامها الا فتحو لحوق السهو
وتحملة وادراك الركعة بالركوع
(أو) بان امامه (فأتم بركعة
زائدة) وقد ظننه في ركعة
أصلية فقام معه جاهلا بزيادة
وأقربا ركعا كلها فلا قضاء عليه
لحسب ان هذه الركعة لعدم تقصيره
بسبب خفاء الحال عليه ولم
يدرك المقتدى بذی حدث أو
خبت أو في بركعة زائدة الفاتحة
بكمالها لم تحسب له الركعة (ولو)
علم المأموم حدث امامه أو خبته
أو قيامه لزيادة ثم (نسي) حدث
امامه) أو خبته أو قيامه لزيادة
فأقضى به ولم يحتمل وقوع طهارة
عنه (ثم تذكر أعاد) استعصما
لحكم العلم ولا تظن لئلا يانه لان
فيه نوع تقصير منه

(قوله لو تأملها) هل المراد بتأمل
امامه تأمله من امامه كما قد روا
البعيد قريبا والحائل زائد
والقاعد فاعلموا الاعی بصيرا كما
هو عند الرمي أو يشرق بأن
ما ذكره يتصور وجوده من
المأموم بخلافه في تقدمه على
امامه بل يتأمل من خلفه مع
زوال الحائل والبعيد وغيرهما
والذی رأیته نقلا عن الشيخ عبد
الرؤف وهو قوله ظاهر كلامهم
أن المراد بالظاهر ما هو خارج
الثوب لاما هو من جهة القبلة

إله يؤيد الثاني اه من الاصل

للتحققة الظاهرة بأن تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها فلا فرق بين من يصلي امامه قائما
أو جالسا ولو قام رآها المأموم انتهى ولو لم يرها المأموم لم يعد أو اشتغال بالصلاة أو ظلمة
أو حائل بينه وبين الامام أو كانت في نحو جماعة الامام ولم يرها المأموم لانه جالسا
لمجهزه ولو قام لرآها فانه في جميع هذه الصور تنزهه الاعادة عند الشارح والجمال الرمي
واختلاف الاعی فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه مطلقا لعدم تقصيره بوجه
واعتمد الجمال الرمي انه لا فرق بين الاعی والبصير فان كان بفرض زوال عما لو تأملها
رآها لزمته الاعادة والافلا وفي الایعاب للشارح مثل الاعی فيما يظهر ما لو كان في ظلمة
شديدة لمنعها أهلية التأمل ثم قال والتخريف في سائر العورة كالخبت فيما ذكر من التفصيل
فيما يظهر انتهى وفي النهاية أخذوا من الفرق بين النجاسة الخفية والظاهرة قياسا انه
لو سجد الامام على كفه الذي يتحرك بحركته لزم المأموم الاعادة ان كانت بحيث لو تأمل
امامه أبصر ذلك والافلا تنزهه انتهى ورأيت نقلا عن الشيخ عبد الرؤف ظاهر كلامهم
ان المراد بالظاهر ما هو خارج الثوب لاما هو في جهة القبلة انتهى وقد أشبهت الكلام
على ما يتفق بأطراف هذه المسئلة في الاصل فراجع منه (قوله الا فتحو لحوق
السهو) أي فلا يلحق المأموم سهوا لاما اذا سها بما يجبر بالسهو واعلم انه أراد بنحو
السهو عدم ترك شيء من الایعاض فانه ملحق بسهو والترك (قوله وتحمله) أي تحمله
الامام السهو عن المأموم اذا سها أعنی المأموم فلا يتصل به الامام عنه بل يطالب
من المأموم بسجود السهولة لعدم وجود الاقتداء حقيقة ويصح عود ضمير تحمله
على الامام المذكر أو لا فيكون أعم من تحمل السهو حينئذ لشموله بحمل الفاتحة
عن المسبوق والسورة في الجمهورية أو على المسبوق لئلا يكتفى به على هذا الاحتمال
تكرار مع ما سبق في كلامه (قوله وادراك الركعة بالركوع) أي فيما اذا لم يدرك
المأموم قراءة الفاتحة خلف الامام بل أدركه في الركوع فلا يكون مدركا للركعة
لان الامام ليس في صلاة حتى يتحمل الفاتحة عن المسبوق (قوله وقد ظننه في ركعة
أصلية) قال في الایعاب لو علم انه زائدة لم يصح اقتدائه به على المعتمد كما لو علم حدثه
انتهى (قوله جاهلا بزيادة) يعني عنه قوله سابقا ظنه في ركعة أصلية اذ لو كان عالما
بزيادة لم يظن انها أصلية (قوله لحسب ان هذه الركعة) أي ولو في الجمعة كما في شرحي
الارشاد للشارح فيضيف اليها أخرى لان الساهی في صلاة بخلاف ذی الحدث والحدث
(قوله لم تحسب له الركعة) هذا بالنسبة لذی الحدث والخبت فيه تكرر مع قوله سابقا
وادراك الركعة بالركوع الآن يقال في هذا زيادة انه لا يدرك الركعة بادرالك بعض
الفاتحة وحينئذ فهم عدم الادراك بالركوع وحده من باب أولى والامر في مثل هذا
قريب (قوله ولم يحتمل الخ) قال في الا في بأن لم يفترقا انتهى وضمير منه يعود الى الحدث
أو الخبت وأفرده لان العطف بأو

* (فصل فيما يعتبر بعد توفّر الشروط السابقة) *

(قوله سواء الخ) أي خلافا للقاضي حسين في قوله ان جاء من خلفه صحت صلاته دون
 أمامه (قوله بعقبه) أي على عقب الامام (قوله أو يجنبه الخ) في التحفة جميعه وهو
 ماتحت عظم الكتف الى الخاصرة فيما يظهرا تهى وحذفوا قيد جميعه في الاسنى والمغنى
 والنهاية وشرى الارشاد للشارح ولا بى قاسم هذا كلام فى الاصل فراجع منه وفي التحفة
 وفى الاستلقاء بالعقب ان اعتمد عليه والا فاما خرما اعتمد عليه فيما يظهرا الخ واعتمد المغنى
 والنهاية والتجريدان العبرة فيه بالرأس والحاصل انه لو قام أحداهما أو قعدا واضطجع
 أو استلقى وعكس الآخر فقيه صور تبلغ ستا وثلاثين ذكرها الاسنوى فى الغارز وقد
 حذر بها الشارح فى الايعاب وحاصل ما حذر به الشارح ان العبرة فى المستلقى منها بالعقب
 وفى غيره بما ذكر فيه والمعتمد على خشبتين تحت ابطيه بأن لم يبق رجليه اعتماده على
 الارض ولم يمكنه غير ذلك بحيث الشارح فى التحفة فيه اعتبار الخشبتين وكذلك النهاية
 أما اذا أمكده الاعتماد على قدميه فلا تصح صلاته والعبرة فى المصلوب بالكتف كما أوضحته
 فى الاصل ويظهر ان محله حيث كان رباطه من كتفيه والاعتبار ما ربط به وفى الساجد
 اعتبار أصابع قدميه ان اعتمد عليها والا فاما خرما اعتمد عليه كفى التحفة واعتمد برقى
 المغنى فيه الاصابع أيضا وفى انهاء ولا يبعد فيه غير ان اطلاقهم يخالفه وقال سم ولا يبعد
 خلافه وانه يغتفر التقدم بأصابع قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتبر
 العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعا
 بالقلوبى العبرة فى السجود بالركبتين لمن اعتمد عليهما وفى المغنى يشمل ذلك
 الركبتين وهو اظهر الخ (قوله ففى تقدم الخ) فى الايعاب بحيث بعضهم أن الجاهل
 يغتفر له التقدم لانه عذرا عظم من هذا وانما يتجه فى عذره لانه عذرا عظم من هذا
 وعليه فالناسى مثله انتهى ونقله الشوبرى فى حواشى المنهج والهاتنى فى حواشى التحفة
 وأقراء (قوله فان اعتمد على العقب) فى التحفة والنهاية فان اعتمد على غيره وحده
 كأصابع القائم وركبة القاعد اعتبر ما اعتمد عليه فلو اعتمد على إحدى رجليه وتقدم
 الاخرى على رجل الامام لم يضر وان اعتمد عليها ماضر عند الشارح فى تحفته وغيرها
 ولم يضر عند صاحبى المغنى والنهاية وغيرهما وهو قياس ما اعتمد فى التحفة وغيرها فى
 التقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه الا أن يفرق (قوله من فضل الجماعة) هو ظاهر
 النهاية وصريح التحفة وغيرها قال فيها الثاثة فبها اذا ساء فى البعض السبعة
 والعشرون فى ذلك البعض وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبعة والعشرون قال
 وكذا يقال فى كل مكروه هنا أمكن تبعضه انتهى قال السيد عمر البصرى فى حواشى
 التحفة ان رادفوت فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المنسوب الذى فونه أى

* (فصل فيما يعتبر بعد

توفّر الشروط السابقة) *

(يشترط لصحة الجماعة) بعد توفّر
 الصفات المعتبرة فى الامام (سبعة
 شروط) الاول (ان لا يتقدم المأموم
 على امامه) فى الموقف لم يصح
 من قوله صلى الله عليه وسلم انما
 جعل الامام ليؤتم به والائتمام
 الاتباع والمتقدم غير تابع ولو
 شك فى تقدمه عليه لم يؤثر سواء
 جاء من خلفه أو أمامه لانه
 الاصل عدم المبطل والعبرة فى
 التقدم (بعقبه) التى اعتمد عليها
 من رجليه أو من أحداهما وهو
 مؤخر القدم مما يلي الارض هذا
 ان صلى قائما (أو بألبته ان صلى
 قاعدا) وان كان راكعا (أو يجنبه
 ان صلى مضطجعا) أو برأسه ان
 كان مستلقيا ففى تقدمه فى غير
 صلاة شدة الخوف فى جزم من
 صلاته بشى مما ذكره كرم تصح صلاته
 لما مر وأفهم تعبيره بالعقب انه
 لا أثر لأصابع تقدمت أو تأخرت
 لان تقدم العقب يستلزم تقدم
 المنكب بخلاف تقدم غيره نعم
 لو تأخر وتقدمت رؤس أصابعه
 على عقب الامام فان اعتمد على
 العقب صح أو على رؤس
 الاصابع فلا (فان ساءوا)
 بالعقب (كره) ولم يحصل له شى من
 من فضل الجماعة

(ويتدب) للمأموم المذكور لو صبيا اقتدى وحده بمصل مستور (تخلفه عنه قليلا) اظهر الرتبة الامام (ويقف الذكر) المذكور كما ذكر (عن عيینه) لما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه وقف عن يساره صلى الله عليه وسلم فأخذ برأسه فقامه عن يمينه وبه يعلم انه يتدب للامام اذا فعل أحد المأمومين (١٦) خلاف السنة ان يرشده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنان اما ذالم

يقف عن يمينه أو تأخر كثيرا فانه يكره له ذلك ويقوته فضل الجماعة (فان جاء آخر فعن يساره) أي الامام يقف ويكره وقوفه عن يمين المأموم ويقوته به فضل الجماعة (ثم) بعد احرامه (يتقدم الامام او يتأخران) حالة القيام لا غيره (وهو) أي تأخرهما حيث أمكن كل من التقدم والتأخر (أفضل) فان لم يمكن الا أحدهما فعل وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضي الله عنه قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادارني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فأقامه عن يساره فاخذ بايدينا جميعا فدفقنا حتى أقامنا خلفه وانكون الامام متبوعا لم يلق به الانتقال من مكانه اما اذا تأخر من على اليمين قبل احرام الثاني أو لم يتأخرا أو تأخرا في غير القيام فيكره ويقوته به فضل الجماعة (ولو حضر) أي جماعة أو مرتبا (ذكران) ولو بالغا وصبيا (صفا خلقه وكذا) اذا حضرت (المرأة) وحدها (أو النسوة) وحدهن فانها تقوم أو يقمن خلفه لاعن يمينه ولا عن يساره للاتباع (ويقف) ندبا فيما اذا تعددت

فوت فضيلته فواضح وان كان المراد مطلقا فحل تأمل لان المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لاشتمالها على فضائل عديدة تختلف عن اصالة الفذ والحكم بأن عدم الايمان بفضيلة منها يخل بالاثمان ببقية الفضائل التي أتى بها محض تحكم مالم يرد به نص من الشارع ففعل الاقرب توجيه كلام المجموع وغيره بما أشرت اليه ثم رأيت سم في حاشية شرح المنهج قال قوله وكره المأموم انفراد ومع انفراده وكرهته لا تقوته فضيلة الجماعة خلافا للعللي ووفقا للطبلاوي والبرلسي نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والرملي وافق المحلي انتهى الخ وفي فتاوى السيد عمر المذكور لعله أي ما قاله الطبلاوي والبرلسي الاقرب ان شاء الله تعالى انتهى وهو الوجه مما سبق (قوله مستور) خرج به العاري وسيأتي في كلامه وقوفهم صفا واحدا حيث كانوا بصرا في ضوء وفي اليعاب س له ان يحاذيه (قوله قليلا) في التحفة بأن تأخر أصابعه عن عقب امامه فيما يظهر وفي اليعاب بأن يخرج عن الحاذية الخ وهو ظاهر ووقع له في شرح الارشاد ونحوهما النهاية بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع قال ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى (قوله عن يمينه) رأيت في شرح البخاري للقسطاني مانعه وقال أحمد من وقف على يسار الامام بطلت صلاته الخ (قوله يتدب للامام الخ) في الامداد والنهاية لا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل الخ (قوله كثيرا) تقدم انفاضابطه ولا تغفل عما سبق عن السيد عمر من المراد من فوت فضيلة الجماعة (قوله فعن يساره) في اليعاب ويكره الوقوف خلفه ثم قال نعم ان لم ير على اليسار ما يسعه يسن له على الاوجه أن يحرم خلفه ثم يتأخر اليه الاول ونحو التحفة والنهاية وغيرهما (قوله لا غيره) ظاهره ولوركو عا واعقده في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في شرح البهجة ومرف في شرحها أيضا وأطلق في شرح نظم الزبد والطبيب في الاقتناع انه يكون في القيام لكن الذي اعقده شيخ الاسلام في شرحه على المنهج والروض والطبيب في شرحه على المنهاج والتقييه والجمال الرملي في النهاية وأقره الشارح في التحفة ان الركوع ملحق بالقيام فلم انه لا يتدب للعاجزين عن القيام وبه صرحوا في شرحي الروض والبهجة والمغني وفتح الجواد (قوله أو يقمن خلفه) أو ذكران وامرأة أو خنتي فهما خلفه وهي أو الخنتي خلفهما أو ذكر وأنثى وخنتي وقف الذكور عن يمينه والخنتي خلفهما والاثني خلف الخنتي كما في التحفة وغيرها قال الحلبي وحينئذ أي حين وقوف كل كذا كرمحصل لكل فضيلة الصف الاول لنفسه (قوله ان كل صفهم) اما اذا لم يكمل فيكمل بالصبيان وظاهر

أصناف المأمومين (خلق الرجال) صفا (ثم) بعد الرجال ان كل صفهم (الصبيان) صفا نائبا وان غيروا عن البالغين اطلاق بعلم ونحوه هذا (ان لم يسبقوا) أي الصبيان (الى الصف الاول فان سبقوا) اليه (فهم أحق به) من الرجال فلا ينفون عنه لهم لانهم من الجنس بخلاف الخنثى والنساء ثم بعد الصبيان وان لم يكمل صفهم الخنثى (ثم) بعدهم وان لم يكمل صفهم (النساء)

اطلاقه أنه لا فرق في الرجال بين الاحرار والارقاء وهو كذلك كما في التحفة وغيرها قال
 سم ولولا اجتماع الاحرار والارقاء ولم يسعهم صف واحد فينتجه تقديم الاحرار نعم لو كان
 الارقاء أفضل بنحو علم أو صلاح ففقيه نظر ولو حضر واقبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار
 فيه نظراته والذى يظهر لي أنهم لا يؤخرون لأن الصبيان المؤخرين عن الرجال الارقاء
 لا يؤخرون للاحرار فكيف بالارقاء المتقدمين على الصبيان (قوله ليليني) بكسر اللام
 وهي لام الامر وفتح الياء بعد اللام وتشديد النون امانون التوكيد الثقيلة مع حذف
 نون الوقاية لتوالي الامثال أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيهما والفاعل فيهما
 مبنى على فتح آخره وهو الباء ومحلله الجزم بلام الامر وفي رواية ليلين بحذف الباء التي بعد
 اللام وتخفيف النون ووجه حذف الباء ان الفعل معتل الاخر بالياء ودخل عليه
 الجازم وهو لام الامر فحذف آخره وهو الباء والنون نون الوقاية وليس على هذا الرواية
 في الفعل نون توكيد قال الشارح في الایعاب وأخطأ رواية واحدة من ادعى ثالثة اسكان
 الباء وتخفيف النون انتهى قال الحلبي وفيه نظر لان اثبات حرف العلة مع الجازم لغة
 لبعض العرب جائزة في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور
 انتهى وأولو جمع في أصحاب الاحلام جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها
 يعني الاحتمال أي وقته وهو البلوغ أو جمع حلم بكسر الحاء بمعنى التأني ويلزمه العقل
 والنهي أي بضم النون وفتح الهاء جمع نهيية بالضم وهو العقل إلى آخر ما في الاصل
 (قوله ثلاثا) هكذا في رواية مسلم وفي رواية لمسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ذكرها
 مكررة مرتين قال النووي في شرح مسلم معنى الذين يلونهم الذين يقرئون منهم في هذا
 الوصف ثم قال في هذا الحديث تقديم الافضل فالفضل إلى الامام لانه أولى
 بالاعتراف ولانه ربما احتاج الامام إلى استخلاف فيكون هو أولى ولانه يتقطن لتبنيه
 الامام على السهو لما لا يتقطن له غيره الخ ما قاله (قوله وسطهن) المعروف من كلامهم
 كما يفتنه في الاصل ان امامة النساء يندب لها مساواة المؤمنين بها كالعراة
 البصراء في ضوء الكفر في حواشي المنهج للشوهرى مانعه مع تقديم يسير بحيث تمتاز
 عليهن اه (قوله غير المستور) اما اذا كان مستورا فانه يتقدم عليهم **ك** امام
 غيره (قوله بسكون الخ) ان صلح فيه بين فهو بالتكليف كما هنا وان لم يصلح فيه ذلك
 بكلمة وسط الدار فهو بالفتح قال المغني قال الازهرى وقد أجازوا في المفتوح الاسكان
 ولم يجزوا في الساكن الفتح لكن في التحفة السين هنا ساكنة لا غير في قول وفي آخر السكون
 أفصح من الفتح **ك** كل ما هو بمعنى بين بخلاف وسط الدار مثلا فالافصح فتحة ويجوز
 اسكانه والاول طرف وهذا اسم اه (قوله ان أمكن) في الامداد أما اذا ضاق المكان عن
 وقوفهم صفا واحدا فيعد دون الصفوف بلا كراهة ويقف الامام وسط الصف الاول بلا
 كراهة الخ قال في النهاية مع غض البصر قال واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة

للخبر الصحيح ليليني منكم أولو
 الاحلام والنهي أي البالغون
 المعقلون ثم الذين يلونهم ثلاثا
 ومتى خواف الترتيب المذكور
 كره وكذا كل مندوب
 يتعلق بالموقف فانه يكره مخالفته
 وتفوت به فضيلة الجماعة كما قدمته
 في كثير من ذلك ويقاس به ما يأتي
 (وقف ندبا) امامتهن أي النساء
 (وسطهن) لانه استرلهما (وقف
 امام العراة) البصراء (غير
 المستور وسطهم) بسكون السين
 وبقية صفوا واحدا ان أمكن
 لتلا نظر بعضهم إلى عورة بعض
 فان كانوا عريا وفي ظلمة تقدم
 امامهم

(قوله جمع نهيية بالضم الخ) قاله
 النووي في شرح مسلم وفيه أيضا
 النهي العقول وأولو الاحلام
 العقلاء وقيل البالغون فعلى
 الاول اللفظان بمعنى ولاختلاف
 اللفظ عطف أحدهما على الآخر
 تأكيذا وعلى الثاني معناه
 البالغون العقلاء اه وفي رياض
 الصالحين للنووي النهي العقول
 وأولو الاحلام هم البالغون وقيل
 أهل العلم والفضل اه أصل

(ويكره) للمأموم (وقوفه منفردا عن الصف) اذا وجد فيه سعة لما صبح من النهي عنه واحرا المنفرد بالاعادة في خير الترمذي الذي
حسنه محمول على التدب على ان الشافعي (١٨) رضى الله عنه ضعفه (فان لم يجد سعة) في الصف (أحرم) مع الامام (ثم جر) ندبا

لا تقف التمام معهم لا في صف ولا في صفين بل يتحين ويجلس خلفهم ويستدبرن القبلة
حتى يصلي الرجال وهكذا عكسه فان أمكن أن تتوارى كل طائفة بمكان حتى تصلي الطائفة
الاخرى فهو أفضل ذكره في المجموع الخ (قوله لما صبح الخ) في شرح الصحيح للقسطلاني
ذهب الى التحريم أحدواصحق وابن خزيمة من الشافعية الخ (قوله مع الامام) اي
اقتدى به قال في شرح الارشاد خلف الصف اه (قوله من الخلاف) أي من خلاف منع
الانعقاد مع الانفراد خلف الصف اه قال الشويري وهو ابن المنذر والحميدى وابن
خزيمة اه وتقيد القول بالتحريم عن أحمد (قوله في ضمانه) أي وان ظن حرته كما
في النهاية بهما الشيخ الاسلام وهذا اذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام خرق وله ان وسعهما
مكانه جزمهما اليه اه زاد في الامداد فالخرق في الاولى أفضل من الجزاذا في فتح الجوادان
سهل اه واذا خرق واصطف مع الامام قال الحلبي فينبغي أن لا تقف فضيلة الصف
الاول على من خلف الامام لانه لا تقصير منهم اه وذكرنا قليوبى أن للثلاثة فضيلة الصف
الاول لعذرهم وفي فتاوى الجمال الرملى اذا اصطف مع الامام لا تكره له مساواته ولا تقوته
بها فضيلة الجماعة (قوله ما فات عليه الخ) كذلك في شرح الارشاد والنهاية للجمال
الرملى والزياىدى في شرح المحرر وغيرهم وظاهره فوات فضيلة الصف الذى تأخر عنه لكن
في التحفة لان فيه اعانة على برمع حصول ثواب صفه وعبارة قليوبى ويحصل له بالاعانة
أجر كاجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه اه (قوله ويحرم) كذلك التحفة
وغيرها وأقر الخطيب في المغنى ابن الرفعة على عدم جواز ذلك واعتمد الجمال الرملى
في النهاية وغيرها الكراهة ورأيت في فتاويه مسئلة عن قول الشارح بالحرمة فقال
في الجواب المتعذر الكراهة قال وكلام ابن حجر ضعيف اه (قوله وان زاد الخ) أشار به
كغيره الى الرد على الاسنوى في تقييده الخطى بصف أو صفين فقد قالوا انه التبس عليه
مسئلة بأخرى فان فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في الخطى يوم الجمعة والخطى هو
المشى بين القاعدين وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قاعون الخ (قوله والمراد بها) أي
السعة بفتح السين أن لا يكون خلاء والفرجة بضم أوله وفتح خلاء ظاهرا (قوله بل يقف
فيه) في الأيعاب نقلا عن الأذرى وسكتوا عما لو كانا اثنين وأمكن أن يقف كل واحد من
جانب والظاهر انهما كالواحد اه (قوله من مبلغ) وان لم يكن مصليا كما في المغنى والنهاية
والأيعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا (قوله عدل رواية) في التحفة مَرَّ
قبول اخبار القاسق عن فعل نفسه فيمكن القول بنظيره هذا في الامام الا أن يفرق بأن ذلك
اخبار عن فعل نفسه صريحا بخلاف هذا اه وفيها يأتي جواز اعتماده ان وقع في قلبه
صدقه فيما في نظيره هنا وفيها ونحوها والنهاية لو ذهب المبلغ في أثناء الصلاة لمهنية المفارقة
أي ما لم يرج عوده قبل مضى ما يسع وكئين في ظنه فيما يظهر (قوله في العصر الخالية)
أي في الازمان الماضية (قوله غير مسمرة) أي أبواب المساجد قال السيد عمر البصرى

في القيام (واحد) من الصف اليه
ليصطف معه خروجا من الخلاف
ومحله ان جواز أنه وافقه والافلا جَرَّ
بل يمتنع لخوف الفتنة وأن يكون
حرًا لتلايدخل غيره في ضمانه
وأن يكون الصف أكثر من اثنين
لثلايصير الاخر منفردا (ويندب
أن يساعده بالجرور) لينال فضل
المعاونة على البر والتقوى وذلك
يعادل فضيلة ما فات عليه من
الصف ويحرم الجرح قبل الاحرام لانه
يصير الجرح منفردا أما اذا وجد
سعة في صف من الصفوف وان زاد
ما بينه وبين صفه على ثلاثة صفوف
فأكثر فالسنة ان يحترق الصفوف
الى أن يدخلها والمراد بها أن يكون
بحيث لو دخل بينهم لو سعه من غير
مشقة تحصل لاحد منهم ولو كان عن
يمين الامام محل يسعه لم يحترق بل
يقف فيه (الشرط الثاني) لصحة
الجماعة (ان يعلم بالثقلات
امامه) أو يظهر اليه كمن متابعت
ويحصل ذلك (برؤية) للامام أو لبعض
المأمومين (أو سماع) نحو أعمى
ومن في ظلمة نحو صوت (ولو من
مبلغ) بشرط كونه عدل رواية لان
غيره لا يجوز الاعتماد عليه ويكفي
الأعمى الأصم خمس ثلثة بجانبه
(الشرط الثالث أن يجتمع) أي
الامام والمأموم في موقف اذ من
مقاصد الاقتداء اجتماع جمع
في مكان كما عهد عليه الجماعات

في العصر الخالية ومبنى العبادات على رعاية الاتباع ثمهما أما أن يكونا في مسجد أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما في
مسجد والاخر بغيره فان كانا (في مسجد) أو مساجد تباذلت أبوابهما وان كانت مغلقة غير مسمرة

في فتاويه الفرق بين التسمير والاغلاق في القدوة أن التسمير أن يضرب مسجدا على باب
المقصورة والاغلاق منع المرور بقفل أو نحوه فالتسمير يخرج الموقفين عن كونهم امكانا
واحدا وهو مدار صحة القدوة بخلاف الاغلاق اه وفي شرح المحرر للزيادي ولو مغالطة
بالضبة كما ذكره المصنف أي الرافعي قال القليوبي ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح مالم
تسمر اه (قوله داخلين فيه) بلفظ الجمع أي الثلاثة ثم يحتمل أن يكون المراد بدخولها
فيه شمول المسجدية لها قال سم عند قول التحفة فلو كان بوسطه أي المسجد بيت لا باب له
وانما ينزل اليه من سطحه كفي الخ مانعه بيت أي ثابت المسجدية والافهما بناء ومسجد
وسباني حكمهما اه أي فيشترط القرب وعدم الحائل مع ما يشترط في المسجد ويحتمل
أن يكون المراد دخول منافذ البئر وغيره في المسجد قال في التحفة ومنارتها التي بابها
فيه اه وفي رتبته ومثله الزيادي في شرح المحرر رأيت نحو ذلك في كلام الهاتفي وغيره
(قوله على كل مما ذكر) أي من الابنية المتنافذة ولا يعود على قوله أو مساجد تنافذت
الخ لانها قد سبق فيها قوله وان كانت مغالطة غير مسمرة فيلزم التكرار (قوله من غير
تسمير) صريح في أن الابنية المتنافذة في المسجد الواحد يضرب فيها التسمير وهذا ما يفيد
كلامه في غير هذا الكتاب أيضا كالأبواب والامداد ومختصره وصرح باعتماده الجلال
الرملي في كتبه والخطيب الشريفي وغيرهم لكنه قال في التحفة بخلاف ما اذا سمرت
على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجرى عليه شيخنا في فتاويه ثم قال
بعد نقل كلام شيخ الاسلام ولأنه أن تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يمكن
التوصل من أحدهما الى الآخر فالوجه ان كلامه مستقل حينئذ عرفا والافلا وعليه
يحمل كلام الشيخ الخ وقال الزيادي في شرح المحرر عقيب الذي دل عليه كلام الشيخين
ان التسمير صار مطلقة الاذلة من الاستطراق العادي وقال السيد عمر البصري في حاشية
التحفة الحق ان اقتضاء شيخ الاسلام انما يتضح على طريقة الاسنوي والباقي من عدم
اعتبار تنافذ ابنية المسجد اما على اعتباره كما هو مقتضى كلام الشيخين ومشى عليه شيخ
الاسلام عامة في كتبه فلا يتضح اه (قوله امكان المرور) أي العادي قال القليوبي بلا
نحو وثبة فاحشة وقال سم عند قول التحفة السابق وانما ينزل اليه من سطحه كفي مانعه
أي نزولا معتمدا بأن كان له من السطح ما يعتمد المرور اليه بخلاف نحو المستلقي منه اليه ثم
قال وقوله من سطحه أي الذي بينه وبين المسجد نفوذ يمكن المرور فيه منه اليه على العادة
اه فعلم من هذا انه لا بد في المسجد وسطه من امكان الاستطراق عادة ثم من سطحه الى
البيت الذي في وسطه من امكان ذلك وبهذا التأويل الذي أول به ابن قاسم يجاب عما
في فتاوى الجلال الرملي من تضعيف كلام التحفة وان المعنى خلافه (قوله بخلاف ما اذا
كان الخ) قال في النهاية كالامداد والعبارة للنهاية وان كان الاستطراق ممكنا
فريحة من أعلاه فيما يظهر لان المدار على الاستطراق العادي اه (قوله ليس له مرقى

او انفراد كل مسجد بامام ومؤذن
وجاءه صحح الاقداه (وان بعدت
المسافة) ك أن زادت على ثلثائة
ذراع فاكثر (وحالت الابنية)
النافذة أو اختلفت كثير وسطح
ومفارة داخلين فيه (و) ان (أغلاق
الباب) المنصوب على كل مما ذكر غلقا
محجرا من غير تسمير لانه كله مبنى
للاصالة فالجفتون فيه يجتمعون
لاقامة الجماعة ومؤذن اشعارها
فلم يؤثر اختلاف الابنية (بشروط
امكان المرور) من كل منها الى الآخر
لانها حينئذ كالبنايا الواحد
بخلاف ما اذا كان في بناء لا يتخذ
كان سمر بابه وكسطحه الذي ليس له
مرقى
(قوله أي العادي) ولا يشترط هنا
أنه اذا انعطف لا يكون مستدير
القبلة كما صرح بذلك العلامة
الحلي في حواشي شرح المنهج
وعبارته قوله وحالت ابنية نافذة
يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ
عادة ولولم يصل من ذلك المنفذ الى
ذلك البناء الا بازورار وانعطاف
بحيث يصير ظهره للقبلة انتهت
بحروفها ونقل مثل ذلك الجبري
في حاشية المنهج عن شيخه
العشماوي وأقره اه جل الليل

منه وان كان له مرقى من خارجه
او حال بين جانبيه او بين المساجد
المذكورة نهر أو طريق قديم بأن
سبق وجوده أو وجودها فلا تصح
القدوة حينئذ مع بعد المسافة
أو الحيلة الآتية **ك** ما لو
وقف من وراء شباك بجدار
المسجد وقول الاسنوي لا يضر
سهو وكالمسجد في ذلك رحبته والمراد
بها هنا ما كان خارجه محجرا عليه
لأجله وان جهل أمرها او كان بينها
وبينه طريق لا حريمه وهو المحل
المتمصل به المهيأ لمصلحته فليس له
حكمه في شيء (فان كانا) أي الامام
والمأموم (في غير مسجد) كفضاء
(اشتراط ان لا يكون بينهما وبين
كل صنيعة أكثر من ثمانية أذراع)
بذراع الآدمي المعتدل وهو شبران
(تقريباً فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع)
ونحوها وما قاربها **ك** ما في
المجموع وغيره فتقيد البغوي
التابع له المصنف بثلاثة ضعيف
(قوله خارجه) يحتمل خارج باب
الاصلي فيدخل في ذلك ما في أكثر
المساجد من الفضاء المتروك المحوط
لأجل المسجد ويحتمل خارج باب
والظاهر الاول بل صرح به جمع
متأخرون اه جرهمزي

(قوله فراجع الاصل) قال فيه
قال السيد السعدي ينبغي حمل
ما ساقى من ذلك في احياء الموات
على أن المراد من رحاب المسجد فيه

حريمه فانها قد تطلق عليه بخلاف ما كان أنخص من الحريم وهو المراد بما هنا وما في الاعتكاف اه

منه) أي من المسجد قال القليوبي فان سمعت ولو في الاثناء ضرر كزوال مرقى دكة أو سطح
ليس لها غيره اه قال الخبي ومن هذا يعلم بطلان صلاة من يصلي بدكة المؤذنين وقد رفع
ما يوصل به منها الى المسجد اه (قوله بأن سبق الخ) كذلك التحفة وشرح الارشاد له
وكذا هو في كلام غيره وفيه نسخ هذا الشرح سبق بالافراد وهي أولى لان العطف
بأوكانه عليه في الایعاب وهو تفسير لقوله قديم والمراد أن يسبق النهر أو الطريق وجود
المسجد أو المساجد لان المسجدية حينئذ لا تنعطف عليهم ما في بقيان على حالهما فيكون كل
من النهر أو الطريق حينئذ فاصلاً فلا يكون لذلك حكم المسجد الواحد أو المساجد المتنافذة
بخلاف نحو الطريق الحادث فهو باق على مسجدية فلا يكون فاصلاً قال سم في شرح أبي
شجاع سبقتاً وقارناه فيما يظهر فيكون كالمسجد الواحد في المسجد والآخر في غيره اه
(قوله كما لو وقف الخ) هذا هو المعتمد في ذلك وقد أفرد الكلام عليه السيد السعدي
بالتاكليف وأطال في بيانه وفي فتاوى السيد عمر البصري كلام طويل فيه حاصله انه يجوز
تقديم القائل بالجواز مع ضعفه فيصلي في الشبايك التي بجوار المسجد الحرام وكذلك
مسجد المدينة وغيره (قوله وكالمسجد في ذلك) أي فيما سبق من التفصيل فيه فان وقف
أحدهما بالمسجد والآخر برحبته لم يشترط العلم باتتقالات الامام ونفوذ أحدهما
الى الآخر على التفصيل السابق من كونه لا يضر الغلق ويضر التسمير على ما سبق فيه
من الخلاف (قوله والمراد بها هنا) اختلف فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فقال
الاول هي ما كان خارج محجراً عليه لأجله وقال ابن الصلاح هي صحن المسجد وطال
النزاع بينهما وصنف كل منهما ما تصيفوا والصواب ما قاله ابن عبد السلام (قوله هنا)
أي في القدوة وخرج به ما ذكره في احياء الموات من اطلاقها على الحريم فراجع الاصل
ان أردته (قوله وان جهل أمرها) جرى على اعتقاده كثير من المتأخرين منهم شيخ الاسلام
زكريا والخطيب والشارح وغيرهم (قوله طريق) ظاهراً اطلاقه انه لا فرق بين الطريق
الحادث والقديم قال الزركشي اذا كان بينهما وبين المسجد طريق يكونان كمسجد واحد
أم لا ولا شبهة لا الخ وسكت على هذا شيخ الاسلام في الاسنى وقال الشارح في الایعاب يتعين
حمله اي الاول على طريق حادث وكلام ابن كعب على طريق قديم ليوافق ما دمر من ان القديم
يفصل بين أجزاء المسجد الواحد دون الحادث قال وبذلك يجمع بين الكلامين الخ وعلى
ذلك جرى في التحفة وفي غيرها وظاهر كلام الجلال الرملي في فتاويه يحالفه (قوله لمصلحته)
قال في الایعاب كانه باب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما مرقولاً في غيره قال
الزركشي ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحريم بعلامة يعطى حكم المسجد اه وأقره
على ذلك شيخ الاسلام والخطيب في المغني وغيرهما (قوله كفضاء) أشار بالتشبيه الى
عدم الانحصار فيه وكذلك هو اذ مثل البيت الواسع وكذلك السقيمتان كما ساقى في كلامه
(قوله ضعيف) كذلك الامداد اذ يصير قول المجموع ونحوها وما قاربها لا معنى له وقد

وهذا التقييد مأخوذ من العرف وعلم من كلام المصنف أنه لا يضر بلوغ (٢١) ما بين الامام والاخير فراسخ (و) اشترط القرب

حيث لم يحجمهمهما مسجد بم مالو كانا
في فضاءين أو فلكين مكشوفين أو
مسقفين أو بناءين كصحن وصفة
سواء في ذلك المدرسة والرباط وغيرهما
فالشرط في الكل القرب على المعتمد
بشرط (ان لا يكون بينهما جدار أو
باب مغلق أو مردود أو شبالة) لمنعه
الاستطراق وان لم يمنع المشاهدة
وصقف المدارس الشرقية أو
الغربية اذا كان الواقف فيها لا يرى
الامام ولا من خلفه لا تصح قدوته به
وعند امكان المرور والرؤية لا يضر
انعطاف وازورار في جهة الامام
ويضر في غيرها (ولا يضر تحنل
الشارع والنهر الكبير) وان لم
يمكن عبوره والنار ونحوها (ولا
تحنل) (البحرين سفينة) لان هذه
لا تعد للحمولة فلا يسمى واحدا منها
حائلا عرفا وحيث كان بين البناءين
سواء كان أحدهما مسجدا أم لا
منفذ يمكن الاستطراق منه ولا يمنع
المشاهدة صحت قدوة أحدهما
بالآخر امكن ان وقف أحد
الاماميين في مقابل المنفذ حتى يرى
الامام أو من معه في بناءه وهذا
في حق من في المكان الآخر
كالامام لانهم تبع له في المشاهدة
فيضر تقدمهم عليه في الموقف
والاحرام (واذا وقف أحدهما أي
الامام والمأموم) (في سفل والاخر
في علو) اشترط محاذاة أحدهما
الاخر في غير المسجد والاكام

أقتر المجموع على ذلك في التحفة والنهاية وغيرهما وهنا كلام يراجع من الاصل (قوله من
العرف) أي عرف الناس فانهم يعدونهم ما في ذلك مجمعين اه شرح المنهج (قوله واشترط
القرب الخ) هكذا رأيت فيما وقفت عليه من نسخ هذا الشرح ولعله واشترط القرب الخ
فيكون مبتدأ ووجهه يعلم الخ خبره ثم رأيت في الامداد عبر بالاشترط وهو ظاهر ولعل ما هنا
من تحريف لتساخ (قوله أو فلكين) بضم الفاء قال في شرحي الارشاد أي سحابة قبة
(قوله كصحن) هو كما في القاموس وسط الدار (قوله مانعه) أي الشبالة وفي الامداد نقل
ابن الرفعة ان الستار المرنخي كالسباب المردود (قوله وعند امكان المرور والرؤية) هكذا في
النسخ التي عندي من هذا الشرح التعبير بأولها من تحريف التساخ ثم رأيت في بعض
النسخ التعبير بالواو وهي الصواب كما أوضحته في الاصل فتصلح نسخ الكتاب كذلك (قوله
انعطاف وازورار) قال القليوبي في حواشي المحلى هو من عطف النفس سيرا والمراد
أو الاخص اه (قوله في جهة الامام) سيأتي في كلامه ضابطه في قوله بحيث لو ذهب الى
الامام من مصلاه لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى ظهره اليها والاضر لتحقيق الانعطاف
حينئذ من جهة الامام اه قال سم في حواشي التحفة نرج به مالو كان بحيث يسيق يمينه
أو يساره اليها اه ونحوه شرح أبي شجاع له والقليوبي والحلي وغيرهم (قوله في مقابل
المنفذ) قال الحلي ولا بد ان يكون هذا الواقف يصل الى الامام من غير ازورار وانعطاف
أي بحيث لا يستدبر القبلة بأن تكون خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت عن يمينه أو يساره
فانه لا يضر اه وفي الحلي أيضا قوله هذا منقذ أي في المسجد ان كان الامام بغير المسجد
أو في خارج المسجد اذا كان الامام بالمسجد الخ وكلامهم يشعر بما قاله الحلي كما ذكر في
الاصل عباراتهم في ذلك لكن رأيت في فتاوى الجلال الرمي ما يقيده جواز وقوف الرابطة
في المسجد وان كان الامام فيه راجعه من الاصل بقي الكلام في المراد من وقوف الرابطة
في المسجد هذا المنقذ أو مقابله هل المراد منه أن يكون المنفذ امامه أو عن يمينه أو يساره
أو لا فرق ظاهر التحفة والنهاية وغيرهما الثالث كما بينته في الاصل وظاهر كلام غير واحد
يفيد أن محل كلامهم فيما اذا كان المنفذ امام الواقف كما بينته ثم (قوله تقدمهم عليه
الخ) قال في التحفة دون التقدم في الافعال لانه ليس بامام حقيقة ومن ثم اتجه جواز
كونه امرأة وان كان من خلفه رجلا اه قال سم وقياسه جواز كونه أميا أو عن يمينه
القضاء كقيم منهم اه وخالف الجلال الرمي فاعتقد انه يضر التقدم بالافعال كالامام وعدم
جواز كونه امرأة لغير النساء قال سم وقياسه عدم الاكتفاء بالاخي ومن يلزمه القضاء
قال ولولم يسمع قنوت الامام وسمع قنوت الرابطة لجهربه على خلاف السنة فظاهر م
أنه لا يؤمن بل يقنن لنفسه لانه ليس بامام له حقيقة اه وقال سم أيضا لو تعددت الرابطة
وقصد الارتباط بالجميع مال م الى المنع ويظهر خلافه ثم قال بل يكفي انتفاء التقدم
المذكور اتفاقا بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته ولو وجد

بان يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى والا يبعدا مجمعين

ويعتبر غير المعتدل بالمعتدل وهذا
ضعيف خلافا لجمع متأخرين وان
تبعهم المصنف والمعتد أن ذلك ليس
بشرط (ولو كان الامام في المسجد
والمأموم خارجا فالثمانية) الذراع
(محسوبة من آخر المسجد) لامن
آخر مصلي فيه لانه مبني للصلاة
فلا يدخل منه شيء في الحد الفاصل
وفي عكس صورة المصنف تعتبر
المسافة من صدره (نعم ان صلى)
المأموم (في علو داره بصلاة الامام
في المسجد قال الشافعي) رضى الله
عنه (لم تصح) صلاته أى سواء
كانا متحاذيين أم لا ويوافقه
نصه فبين صلى بأبي قبيس بصلاة
الامام في المسجد الحرام على المنع
وصوبه الاسنوي لكن المعتد نصه
الاخر في أبي قبيس على الصحة وان
كان أعلى منه والنص الاول
في السطح وأبي قبيس محمول على
ما اذا لم يكن المروء للامام الا
بالانعطاف من غير جهة الامام أو
على ما اذا بعدت المسافة أو حالت
ابنية هناك منعت الرؤية فعلم أنه
يعتبر في الاستطراق أن يكون
استطراقا عاديا وأن يكون من
جهة الامام وان لا يكون هناك
ازورار وانعطاف بان يكون
بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه
لا يلتفت عن القبلة بحيث يبقى
ظهره اليها والاضر لتحقيق الانعطاف
حينئذ من غير جهة الامام وانه لا فرق
في ذلك بين المصلي على نحو جبل أو سطح (ويكره) في المسجد وغيره

عدم التقدم المذكور اتفاقا بان لم يقصد مراعاته مع العلم بوجوده فالوجه الاكتمال
بذلك فلو لم يعلم بوجوده لكن اتفق عدم التقدم عليه فيه نظر وعدم اعتقاد الصلاة بمقاس
ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة مال مر الى انه يؤثر ويظهر لي خلافه اهـ لمخصا ولا يضر
زوال الرابطة في اثناء الصلاة كما في المغني والتحفة والنهاية وغيرها فيمتون خلف الامام ان
علموا باتتقالاته ولا رد الى صريح باب المنفذ في اثناء الصلاة ولا بناء حائل بين الامام والمأموم
حيث لا تقصير والا كان رد الباب أو أزال الرابطة أو أمر ببناء الجدار ضرر كما اعتده
في شرح الارشاد والجمال الرمي في النهاية وجملا قول البغوي فيما لو رده ربح ان أمكنه
حالا فتحه وقتحه دام على المتابعة والافارقة على ما اذا لم يعلم باتتقالات الامام بعد رد الباب
وعدم امكان احكام فتحه لا يعتد تقصيرا (قوله بالمعتدل) قال في الايعاب فلو كان قصيرا
أو قاعدا فلم يحاذ ولو كان قائما لحاذي كفي أو طويلا لحاذي ولو كان معتدلا لم يحاذي بكف
(قوله وهذا ضعيف) أى اشتراط المحذاة المذكورة فيما اذا كان أحدهما في مرتفع
من بناء ضعيف لانه انما يأتي على طريق الماروزة اما على طريقة العراقيين المعتدلة
قال شرط القرب بان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريرا قال في المغني وينبغي أن تعتبر
المسافة من السافل الى قدم العالي والكلام في غير المسجد أما هو فيصح فيه ذلك مطلقا
ووقع في التحفة ما يفيضان الفضاء المسجد في ذلك ويقت في الاصل انه مؤول
أو ضعيف وأن صنيع النهاية أوضح وأولى من صنيع التحفة لما فيه من الايهام (قوله
والمعتد ان ذلك ليس بشرط) بل الشرط عدم الحيلولة وان لا يكون بينهما أكثر من
ثلثمائة ذراع تقريرا كما علم مما سبق (قوله من آخر المسجد) أى طرفه الذي يلي من هو
خارجة تحفة ومحمل الخلاف ان لم يخرج الصفوف عن المسجد والافالمعتبر آخر مصف
خارج المسجد ومن المسجد رجسته كما تقدم (قوله من صدره) أى طرفه الذي يلي
الامام (قوله لم تصح صلاته) سيعلم مما سيأتي في كلامه ان المعتد الصحة بالشرط
الآتية (قوله والنص الاول) أى القائل بعدم الصحة فيهما (قوله من غير جهة
الامام) تقدم ضابطه (قوله بعدت المسافة) أى أكثر من ثلثمائة ذراع تقريرا (قوله
أو حالت أبنية) أى تمنع المروء والرؤية كـ شبك أبواب مردود (قوله عاديا) تقدم
ضابطه (قوله أوسط) قال القليوبي في حواشي المحلى ان كانا على سطحين بينهما
شارع مثلا فلا يصح الا اذا كان لكل منهما درج مشلا من المنخفض بحيث يمكن
استطراق كل منهما الى الآخر من غير استدبار القبلة وهذا هو المراد بقوله لهم ازورار
وانعطاف اهـ ويوافقه كلام الحلبي في حواشي شرح المنهج لكن في الايعاب للشارح
لوصلي فوق سطح مسجد واما ما فوق سطح بيتة أو مسجد آخر متصل به مع قرب المسافة
وليس بينهما حائل قال الزركشي كابن العماد قد يقال بعدم الصحة لاختلاف الابنية في عدم
الاتصال لان الهواء لا قرار له ويحتمل الصحة اذا لم يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع كما لو وقعا

(ارتفاع أحدهما) أي الإمام
أو المأموم (على الآخر) اللهم
عن ارتفاع الإمام وقبسا عليه
في ارتفاع المأموم هذا إن كان
الارتفاع (لغير حاجة) والاكتعليم
المأموم كيفية الصلاة أو تبليغ
تكبير الإمام فلا يكره بل يندب
(الشرط الرابعية) فهو (القدوة
أو الجماعة) أو الائتتام بالإمام
الحاضر وعن في المحراب أو نحو
ذلك (فلو تابع) في فعل أو سلام
(بلانية أو مع الشك فيها بطلت)
صلاته (إن طال) عرفا (انتظاره)
له لمتبعه في ذلك الركن لأنه
وقف صلته على صلاة غيره بل ارتباط
بينهما والتقييم في مسئلة الشك
بالطول والمتابعة هو الوجه
خلاف الجمع وإنما بطل الشك في أصل
النية مع الانتظار الكثير وإن لم
يتابع وبالسيرة مع المتابعة لأن
الشك في أصلها ليس في صلاة
بخلافه هنا فإن غاية أنه كالمفرد
فلا بد من مبطل وهو المتابعة مع
الانتظار الكثير ولو عرض ذلك
الشك في الجمعة أبطلها حيث طال
زمنه لأن نية الجماعة شرط فيها
فالشك فيها كالشك في أصل النية
وأفهم كلام المصنف أنه لو تابعه
أتمها أو بعد انتظار يسير أو انتظره
كثيرا بلا متابعة لم تبطل لأنه في الأولى
لا يسمى متابعة وفي الثانية يغتفر إقلاعه
وفي الثالثة لم يتحقق الانتظار لقائده

على بناء من على الأرض وحال بينهما نهر أو شارع اهـ وكأنهم لم يستحضروا في ذلك نقلا فقد
صرح بالثاني في التهمة واعتمده ابن الرفعة فقال ولو كانا على سطحين فالشارع كالنهر عريضا
كان أو لا ولا ينافيه ما مر عن القمولى لأن السطح وصحن المسجد ثم كبتا من فاشترط إمكان
الاستطراق أي العادي بخلاف السطحين هنا فإن الواقفين عليهما كما هما في الصحراء
وبينهما نهر وقد تقرر أنه لا يضرب اهـ كلام الإيعاب (قوله ارتفاع) أي أن أمكن وقوفهما
بستومغنى وتحفة ونهاية وفي فتاوى الجلال الرملى إذا ضاق الصف الأول عن الاستواء
يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الأول مع الارتفاع وفي التحفة
والنماية ظاهر أن المدار على ارتفاع يظهر حسا وإن قل الخ (قوله أو الجماعة) يصح للإمام
نيتهما أيضا فيكون معناها في حقها غير معناه في حق المأموم (قوله بالإمام الحاضر) ذكر
في الإيعاب في اشتراط ذلك خلافاً لما لا يعتد منه الاكتفاء بنية الائتتام أو الاقتداء
أو الجماعة وهو كذلك في شرح الإرشاد والتحفة والنهاية واعتد الخطيب في المغنى خلافاً
فقال لا يكفي كما قاله الأذرى إطلاق نية الاقتداء من غير إضافة إلى الإمام اهـ (قوله في
فعل) في التحفة كأن هوى للركوع تابعاً له وإن لم يطمئن (قوله أو سلام) معطوف على
فعل أي بان وقف سلامه على سلام غيره من غير نية قدوة (قوله بطلت صلته) في شرح
الإرشاد للشارح بحث عذر جاهل لم يصر والناسي بالمتابعة بلانية وكذلك الإيعاب له
واعتمد الجلال الرملى تبعاً للتوسط الأذرى عدم عذر الجاهل وظاهره أن الناسي كذلك
وبه صرح القليوبي (قوله إن طال) قال القليوبي لو انتظر في كل ركن يسيراً ولو جمع كان
كثيراً لم يضرب عند شيخنا الطيلاوى وخالفه سم اهـ (قوله خلاف الجمع) منهم الأسنوى
والأذرى والزركشى جعلوه كالشك في أصل النية فأبطلوا الصلاة بالطويل وإن لم يتابع
وبالسيرة حيث تابع وما اعتد به هنا اعتدوه في المغنى والتحفة والنهاية (قوله أبطلها)
حيث طال زمنه في التحفة وإن لم يتابع أو مضى معه ركن الخ (قوله لأن نية الجماعة
الخ) قضية العلة أن المعادة في ذلك كالجمعة فيكون الشك في نية القدوة فيها كالشك في
أصل النية (قوله وأنه لا يجب الخ) أي وأفهم كلام المصنف حيث أطلق نية القدوة
أو الجماعة ولم يتعرض لتعيين الإمام أنه لا يجب تعيينه باسمه كزيد أو وصفه كالحاضر أو
الإشارة إليه بل تكفى نية الاقتداء ولو بان يقول لنحو اتباس الإمام بغيره نويت القدوة
بالإمام منهم قال الإمام بل الأولى عدم تعيينه (قوله بطلت صلته) أي أن وقع ذلك في
الائتمام والالتمس قد وان لم يتابع على المنقول تحفة (قوله إلا أن يشير إليه) قال الحلبي
إذا علق القدوة بالشخص لا يضرب الغلط في الاسم وإن لم يعلمه بالشخص ضرر الغلط في
الاسم ومعلوم أنه مع الإشارة يكون الاقتداء بالشخص اهـ قال في التحفة سواء أعبر به
عن ذلك بين في المحراب أم يزيد هذا أو الحاضر أم عكسه أم به هذا الحاضر أم بالحاضر
وهو بظنه أو بعتقه زيداً فبان عرأ فيصح على القول الخ (قوله في الجملة) أشار به هذا

وهي المتابعة فالنظر إليه وأنه لا يجب تعيين الإمام بل لو عيّن وأخطأ بطلت صلته إلا أن يشير إليه لأنه يجب التعرض له في الجملة

بجلاف مالوعين الامام الماموم
فأخطأ فانه لا يضرب مطلقا لانه لا يجب
التعرض له في الجملة ولا تفصيلا
وأن الامام لا تلزمه نية الامامة
وهو كذلك بل تسن له والام تحصل له
فضيلة الجماعة ومحل في غير الجمعة
أما فيها فتلزمه نية الامامة مقتربة
بالحكم (الشروط الخامس توافق نظم
صلاتيهما) أي الامام والمأموم بان
يتفقا في الافعال الظاهرة وان
اختلفا عددا (فان اختلف) نظم
صلاتيهما (مكتوبة) أو فرض
آخر أو نفل (وكسوف) أو مكتوبة
أو فرض آخر (أو نفل) و (جنازة
لم تصح القدوة) ممن يصلي غير
الجنازة بمصلها وغير الكسوف
بمصلية وعكسهما التعذر المتابعة
ومن (ثم) يصح الاقتداء بامام
الكسوف في القيام الثاني من
الركعة الثانية لأمكان المتابعة
حينئذ وانما يصح الاقتداء
بمصل الجنازة أو الكسوف
ويقارن عند الافعال الخالفة لان
ربط احدي الصلاتين بالآخرى
مع تنافيهما مبطل ومثلها مسجدنا
التلاوة والشكر وان صحت
احدهما خلف الاخرى ويصح
الفرض خلف صلاة التسبيح وعند
تطويل ما يطل تطويله كالاعتدال
ينظره في الركن الذي بعده

الى قاعدة ما يضرب الغلط فيه وما لا يضرب وأقسامها ثلاثة ما لا يجب التعرض له جملة ولا
تفصيلا كنية الاستباحة في التيم لا يجب التعرض فيها للحدث لاجله ولا تفصيلا بل
تكفيه نية استباحة الصلاة مثلا وكتعيين مكان الصلاة لا يجب التعرض له جملة
ولا تفصيلا ومن هذا القسم اذا عين الامام من يصلي خلفه فهذا القسم لا يضرب الغلط فيه
فلو قال استباحة الصلاة من حدث النوم غلطا وتبين ان الذي عليه حدث البول لا يضرب
ذلك وكذا البقية أو عين الامام زيدا فتبين ان الذي خلفه عمر ولم يضرب القسم الثاني
ما يجب له التعرض جملة أي أصل نيته وتفصيلا أي التعيين فيه كالخطا من الصوم الى
الصلاة فانه يجب عليه في الصوم نية أصل الصوم وتعيينه رمضان وكذلك الصلاة فالغلط
في هذا مضمرب مبطل الثالث ما يجب التعرض له جملة لا تفصيلا كنية الاقتداء بزید فبان
عمر وهذا القسم يضرب الغلط فيه كالذي قبله وكذا في الأصل أمثلة توضيح ذلك فراجعها
منه (قوله) وأن الامام لا تلزمه الخ) أي وأفهم كلام المصنف حيث تعرض لنية القدوة
ولم يتعرض لذكورية الامامة انها لا تلزم الامام (قوله) فتلزمه نية الامامة) أي حيث نوى
الجمعة مطلقا ونوى غيرها وهو ممن تلزمه الجمعة فلا تنعقد صلاته اما اذا نوى غير الجمعة
وهو ممن لا تلزمه الجمعة فلا تلزمه نية الامامة حينئذ ومثل الجمعة المعادة فتلزمه فيها نية
الامامة قال في التحفة فتكون حينئذ كالجمعة قال الجلال الرملي في النهاية ومثلها في ذلك
المنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجمعة أيضا قال الشارح في الایهاب وانما يتجه ان
قلنا لا يكفي للندرج حصول صورة الجماعة ثم قال ولو حلف لا يؤم قام من غير نية الامامة لم
يجتنب على ما ذكره الفقهاء وفيه وقفة لان مدار الايمان على العرف غالباً وأهل يعدمونه مع
عدم نية الامامة اماما اهـ (قوله) أو فرض آخر) أي غير المكتوبة كمنذورة أو فرض
كذابة كجنازة فلا يصح واحدا من الثلاثة المذكور في كلامه مع كسوف ولا مع جنازة
ومحل عدم الصحة اذا لم يصل الكسوف على هيئة سنة الصبح والاصح الاقتداء بمطلنا كما
في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله في القيام الثاني الخ) كذلك الاسنى والتحفة وغيرهما
وفي النهاية للجمال الرملي التصريح بادرالركعة بالركوع الثاني وكذلك رأيت في كلام
غير واحد من أتباعه وقال الزیادی في حاشية شرح المنهج وهو المعتمد اهـ ولم أر شيئا من ذلك
في كلام الشارح وقوة كلامه ربما تنفذ عدم ادرالركعة به وهو الذي يظهر للنفير (قوله)
من الركعة الثانية) زاد في التحفة آخر تكبيرات الجنازة قال ومثلها ما بعد السجود فيما
قاله الباقي اهـ أي في سجودي التلاوة والشكر وخالفه في النهاية فقال الوجه استمرار
المنع في الجنازة وسجدي التلاوة والشكر الى تمام السلام الخ (قوله ومثلها) أي
مثل الكسوف والجنازة وسجدي التلاوة والشكر فلا يصح واحدا منهما مع شيء مما سلف
(قوله خلف صلاة التسبيح) كذلك التحفة والنهاية ويصح الفرض خلف صلاة العيد

(ويصح) مع الكراهة المقتضية لفضيلة الجماعة (الظاهر خلف) مصلى (العصرو) خلف مصلى (المغرب) وعكسه لاتحاد النظم وان اخذ لقاعداد ونية (والقضاء خلف) مصلى (الاداء وعكسه والفرض خلف) مصلى (النفل وعكسه) لاتفاق النظم في الجميع وحيث كانت صلاة الامام أطول تخير المأموم عند انقضاء صلاته بين أن يسلم ٢٥ وأن ينتظر وهو أفضل ومحل حل انتظاره

حيث لم يفعل تشهد لم يفعل له الامام فلو مصلى المغرب خلف مصلى العشاء امتنع الانتظار وان جلس الامام للاستراحة في الثالثة أو الصبح خلف الظهر جاز الانتظار ان جلس الامام للتشهد الاول وتشهد لانه حينئذ يكون مستحبا للتشهد هذا الامام فان لم يجلس أو جلس ولم يشهد لم يمسك المأموم المفارقة لا يحدث تشهد لم يفعل الامام (الشرط السادس الموافقة) للامام (في سنة فاحشة المخالفة) يعني تفحش المخالفة بها (فلوترك الامام سجدة التلاوة وسجدها المأموم أو عكسه) بان سجدها الامام وتركها المأموم (أو ترك الامام التشهد الاول ونشهد المأموم بطلت) صلاته ان علم ونعمد وان لحقه على القرب لعدمه عن فرض المتابعة الى سنة ويخالف ذلك سجود السهو والتسليم الثانية لانهما يفعلا بعد فراغ الامام أما غير فاحشة المخالفة كجلسة الاستراحة فلا يضر الايمان به او مثلها القنوت ان أدرك الامام في السجدة الاولى وفارق التشهد الاول بانه لم يحدث غير ما فعله الامام وانما طول ما كان فيه ومن ثم لو أتى الامام ببعض

والاستقواء وعكسه ويسمى أن لا يوافقهم ما في تكبيرهما الزائد اه فتح الجواد (قوله المقتضية لفضيلة الجماعة) في التحفة ان الخلاف في الاقتداء بغير جند فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل الخ وكذلك الجلال الرمي ومنه به لم ان ما في هذا الكتاب ضعيف لكن هو القياس (قوله خلف مصلى النفل) محله في غير المعادة كما في النهاية والمعنى ونقد له المعنى عن افتاء شيخه الشهاب الرمي (قوله وهو أفضل) أى الانتظار في الجلوس ليس لم مع الامام أفضل من سلامه قبل الامام بنية المفارقة ولا بد منها وان أوهم كلامه خلافه وعند الانتظار يشهد ثم يطيل الدعاء وان فارق فهو فراق بعد فراق تفويت به فضيلة الجماعة (قوله ومحل حل الخ) زاد في النهاية ان لم يخش خروج الوقت قبل تحلله اه وفي التحفة هو ظاهر ان شرع وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والجاز وان خرج الوقت لانه مذو هو جائز (قوله وان جلس للاستراحة الى المتن) اعتمده في التحفة والنهاية وغيرهما خلافا لاسنوى قالوا ويصح اقتداء من في التشهد الاخير بالقائم ولا يجوز له متابعتهم بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتهم وهي بعد (قوله ويخالف ذلك الخ) أى فيجوز لزم المأموم سجوده بعد سلام الامام ان تركه بل يستلزم فعله وكذلك اذا ترك الامام التسليم الثانية فان المأموم يسلمها (قوله فلا يضر الخ) أى من الامام أو المأموم مع ترك الاخر منهما هما (قوله في السجدة الاولى) سبق انه ان أدرك الامام في السجدة الاولى ندب له التخلف للقنوت وان لم يمسك المأموم الا بعد جلوس الامام بين السجدين تركه له التخلف له وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم للاولى بطلت صلاة المأموم (قوله وفارق الخ) أى حيث قلنا بطلان صلاة المأموم بالتخلف له وان أدرك الامام في القيام وأما اذا ترك المأموم وقعه الامام فقيهه نقصيل هو ان قام المأموم متعمدا لم يلزمه العود لمتابعة الامام وان قام ساهيا لم يمسك (قوله بانه أى المأموم لم يحدث الخ) لان الامام كان واقفا مع المأموم للاعتدال غاية ان المأموم طول الاعتدال بالقنوت (قوله ببعض التشهد الخ) كذلك صور الشيخ المسئلة في شرحي الارشاد لكن بشرط ان لا يتخلف بركنين فعلمين متواليين بان فرغ الامام منهما وهو فيما قبلهما عند الشيخ كشيخ الاسلام وأما الجلال الرمي فقال في النهاية وقول جماعة ان تخلفه لانقضاء التشهد مطلوب فيكون كالموافق هو الوجه الخ وأفهم ما ذكر ان تخلف الامام لجلسة الاستراحة لا يبيح للمأموم التشهد وبه صرح المعنى والنهاية وتردد في ذلك في التحفة ثم مال لذلك أيضا (قوله والابطال) تقدم في سجود السهو وان محل البطلان ان تذكر قبل

٤ بافضل في التشهد وقام عنه جاز للمأموم اكمله لانه حينئذ مستحب كالقنوت (وان تشهد الامام وقام المأموم) سهو الزمعه العود والابطال صلاته أو (عمدا لم تبطل) صلاته بعدمه لانه انتقل الى فرض آخر وهو القيام (ويندب له العود) خروج من خلاف من أوجبه (الشرط السابع المتابعة) للامام كما سيعلم من كلامه واما المتابعة المندوبة فهي أن يجري على أثره في الافعال والاقوال

بحيث يكون ابتداءه بكل منهما متأخرا عن ابتداء (٢٦) الامام ومتقدما على فراغه منه ويشترط ثبوت تأخر جميع تكبيره الاحرام

انتصاب الامام والافلا عود فراجع ما تقدمت من التفصيل (قوله ابتداءه) أي المأموم بكل من الاقوال والافعال (قوله ومتقدما) أي ابتداء المأموم فهو معطوف على قوله متأخرا وقوله عن فراغه أي الامام من كل منها وفي التحفة والنهاية أكل من هذا ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشترع حتى يصل الامام لحقيقة المنقل اليه اه وقضيته ان المطلوب من المأموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود قال سم وقد يتوقف فيه اه ونقله الهانفي في حاشية التحفة وأقره وأقول لا توقف فقد بينت في الاصل ما يصرح بذلك من الاحاديث الصحيحة نعم رأيت في شرح مسلم للنووي استثناء ما اذا علم من حاله انه لو أخر الى هذا الحد لرفع الامام قبل سجوده اه وهو ظاهر واعله وجه توقف سم فيما ذكر (قوله وطال زمن الشك) خرج به ما اذا زال شك في ذلك عن قرب فانه لا يضر كالشك في أصل النية (قوله يعني لم تنعقد) هذا ان نوى الاقتداء مع تحرره كما هو ظاهر (قوله عالما بالتحرير) في المغنى والتحفة والنهاية بخلاف ما اذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير انه لا يعتد به ما فان لم يعد للاتباع به مامع امامه لسهوه أو جهله أي بعد سلامه بركعة والا أعادها اه والعبارة للنهاية (قوله ولو غير طويلين) أي بان كان أحدهما طويلا والاخر قصيرا لعدم وجود قصيرين متوايين (قوله بان يركع الخ) رجع في شروحه على الارشاد والعباب وفي الاسنى هو الاولى ورجع في شرح المنهج والمغنى والنهاية بقياس التقدم على التأخر وأورد هماما في التحفة ولم يرجح منهما شيئا (قوله فعليين) خرج القولين وما اذا كان أحدهما قوليا والاخر فعليا فلا يضر التأخر بهما وكذلك التقدم الاتكبية الاحرام والسلام كما تقدم (قوله وان كان الى القيام أقرب) كذلك في شرح الارشاد والذي في التحفة والنهاية انه لا يضر لانه في قيام زادي التحفة فقه في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه الى السجود أو أكل الركوع اه كلام التحفة فيحمل كلامه هنا على ذلك (قوله لغير عذر) راجع للسبق والخلف والعذر في السابق أن يكون ناسيا أو جاهلا وفي تخلفه ذلك أو غيره مما يأتي في قوله وان تخلف المأموم لعذر كبطء قراءة الخ (قوله كأن تحذف لكال سنة) مثال للتخلف بغير عذر وسبق ان مثل السورة في ذلك تشهد الاول اذا تخلف المأموم لانتقامه وان الجمال الرمي خالف في ذلك فراجع (قوله من أفعال الصلاة) خرجت الاقوال كما تقدم (قوله لكن يكره الخ) في الاعباب ان حصلت بقصد والافلا تمنع الفضيلة قال وهل الجاهل بكرهتها كن لا يتصد هالعذر بقياس كلامهم في غير هذا المحل انه مثله اه (قوله وتفتوت به الخ) يعني فيما قارن فيه فقط (قوله أو تقدم عليه الخ) أي غير التحريم والسلام قال في التحفة تبطل بالميم آخر الاولى وعبارة الجمال الرمي في شرحه على رسالة والده في شروط المأموم والامام نصها ومعهم ان التقدم بتكبيره الاحرام أو السلام من غير نية مفارقة

عن جميع تكبيره امامه (فان قارنه في التحريم) أو في بعضه أو شك فيه أو بعده هل قارنه فيه أو لا وطال زمن الشك أو اعتقد تأخر تحرره فبان تقدمه (بطالت) صلاته يعني لم تنعقد للخبر الصحيح اذا كبر فكبروا ولانه نوى الاقتداء بغير مصل اذا يتبين بتمام تكبيره الاحرام الدخول في الصلاة من أولها (وكذا) تبطل صلاة المأموم (ان تقدم عليه) أي على امامه عامدا عالما بالتحرير (بركنين فعليين) ولو غير طويلين بان يركع المأموم فلما أراد امامه أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد فبمجرد سجوده تبطل صلاته وفارق ما يأتي في التخلف بان التقدم أخش فابطل السبوق بالركنين ولو على التسعاقب لانهم ما لم يجتمعا في الركوع ولا في الاعتدال (أو) تأخر عنه بهما) أي بركنين فعليين تامين ولو غير طويلين كان ركع الامام واعتدل وهوى للسجود وان كان الى القيام أقرب والمأموم قائم أو سجد امام السجدة الثانية وقام وقرا وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدة تسين هذا ان كان (لغير عذر) مما يأتي كأن تخلف لكال سنة كالسورة (وان قارنه في غير التحريم) من افعال الصلاة لم يضر وان قارنه في السلام لكن يكره ذلك وتفتوته به فضيلة الجماعة (أو تقدم عليه بركن فعلي أو تأخر عنه به بضر) لعدم خش الخالفة

(ويحرم تقدمه عليه بركني فعلى) تام كان ركع ورفع والامام قائم للخبر الصحيح أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يقول الله رأسه رأس حمار أما اذالم يتم كان ركع قبله ولم يعد تدل فيكره ويسن له العود ليوافقه فان سها بالركوع قبله فخير بين العود والادوام ويكره التأخر بركن (وان تخلف) الماموم ٢٧ (بعد ركعة قراءة) واجبة (بلا وسوسة) بل

لجزم لسانه ونحوه (واشتغال) الماموم (الموافق بدعاء الافتتاح) والتعوذ عن الفاتحة حتى ركع الامام أو قارب الركوع (أو) كان (ركع امامه فشكل) بعد ركوعه وقبل ان يركع هو (في الفاتحة) هل قرأها ام لا ومثلها بدلها (او تذكر تركها او) كان (اسرع الامام قراءته) وركع قبل ان يتم الماموم فاتحته وان لم يكن بطيء القراءة (عذر) في التخلف عن الامام لان تمام قراءته ما بقي عليه لعذره بوجوب ذلك عليه بخلاف تخلفه لمندوب كقراءة السورة أو لوسوسة بان كان يردد الكلمات من غير موجب سواء كانت ظاهرة أو خفية فانه متى كان بتمام ركنين فعليين بطلت صلاته لعدم عذره وحيث عذر بالتخلف كما في الصورة التي ذكرناها فانما يتخلف (الى) تمام (ثلاثة أركان طويلة) وهي المقصودة بنفسها فلا يعد منها القصر وهو الاعتدال والجلوس بين السجدة تين فيسعي على ترتيب نظم صلاة نفسه حيث فرغ قبل قيام الامام من السجدة الثانية وجلسه بعدها (فان زاد) التخلف على ذلك بأن لم يفرغ الا والامام مقبض للقيام أو جالس للتشهد (نوى المفارقة) ان شاء ويرى على (وأقرب ركعة) بدل هذه الركعة التي

ممتنع اه (قوله رأس حمار) ذكرت في الاصل وقوع ذلك في الدنيا كما نقله الشارح في فهرست مشايخه وذكرت ثم كلام الاحياء فراجع به من الاصل ان اردته (قوله أما اذالم يتم الخ) هذا هو المفهوم من غير هذا من كتب الشارح ايضا والذي في المغني والنهاية انه يؤخذ من الحديث أن السابق ببعض ركن كان ركع قبل الامام ولفقه الامام في الركوع كالسابق بركن وجرى عليه شيخ الاسلام (قوله ويسن له العود الخ) كذلك التحفة والنهاية قال في الامداد وقيل يحرم وجزم به في الانوار (قوله ان يركع هو) أي الماموم أي قبل أن يوجد منه أقل الركوع وان هوى كما في التحفة وغيره فافترقا فاحتجته ويكون تخلفه لقراءتها تخلفا بعذر وأفهم قوله بعد ركوعه أي الامام ان الماموم لو ركع قبل الامام ثم شكل في ركوعه في قراءة الفاتحة انه يلزمه العود لقراءتها ووجهه في التحفة بان ركوعه هنا يسبق أو يجوز تركه والعود للامام فكان بمنزلة شكه قبل أن يركع بالكلية اه أما لو شك بعد ركوعه وركوع امامه فلا يعود بل يصلي ركعة بعد سلام الامام كما لمسبق قال شيخ الاسلام زكريا قال الزركشي فلو تذكروا في قيام الثانية أي مثلاً انه كان قد قرأها حسبت له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفرداً أو اماماً فشكل في ركوعه في القراءة فغضى ثم تذكروا في قيام الثانية أي مثلاً انه قد كان قرأها في الاولى فان صلاته تبطل اذا اعتداده بفعله مع الشكل اه من الاسنى وقد أشبعت الكلام في الاصل على ما يتعلق باطراف هذه المسألة فراجعها منه ان أردتم (قوله لمندوب) محترز قوله أو لا قراءة واجبة وهذا قد علم من قوله سابقا كان تخلف لا كمال سنة (قوله أو لوسوسة) في التحفة ينبغى في وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه بانه لا يمكنه تركها ان ياتي فيه ما في بطيء الحركة (قوله سواء كانت الخ) قيد بالظاهرة في النهاية وقال في الامداد لا يحتاج الى التقييد بالظاهرة لان ما خرج بسببها الى تمام ركنين يستلزم ظهورها اه ونحوه في التحفة (قوله ذكرناها) أي وغيرها مما هو في معناها فن ذلك لو نام في تشهده الاقل متمكناً ثم اتبعه فوجد امامه راكعاً ومن ذلك ما اذا سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد ظاناً ان الامام يتشهد فاذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعاً ومن ذلك لو نسي كونه مقتدياً وهو في سجوده مثلاً ثم ذكر فلم يقم عن سجدة الا والامام راكع هذا عند الجال الرمل في المسائل الثلاث واعتقد في التحفة في الثلاث انه كما لمسبق في ركع مع الامام وتسقط عنه القراءة (قوله صلاة نفسه) أو ردى الابعاب احتمل ان في أنه يلزمه حينئذ أن يقتصر على أقل واجب الاركان أو ياتي بالسنتين مع الاقتصار قال والثاني أقرب (قوله للتشهد) ولو الاقل كما في التحفة ونقل عن م أيضاً (قوله بان يترك الخ) ظاهره كقولهم وافق الامام انه يترك فاتحته ويستأنف فاتحة

ترتيب صلاة نفسه (أو وافقه) فيما هو فيه بان يترك قراءته ويتبع الامام في القيام أو التشهد (وأقرب ركعة) بدل هذه الركعة التي فاتته (بعد سلامه) أي سلام الامام كما لمسبق

ولا يجوز له بلانية المفارقة الجري على ترتيب صلاة نفسه فان فعل عامدا عالما بطلت صلاته لما فيه من المخالفة القاحشة (هذا) كله
(في الموافق وهو من ادرك مع الامام قدر ٢٨ الفاتحة) سواء الركعة الاولى وغيرها (وأما المسوق) وهو من لم يدرك مع

أخرى وكلام التحفة يشعر بأنه يستتر في قراءتها حيث قال واذا تبعه فركع وهو الى الان
لم يتم الفاتحة تخلف لا كمالها ما لم يسبق بالاكثر اه فقله الى الان فيه اشعار بما ذكره
قال سم في حاشية التحفة أقول اذا قعد الامام والمأموم في القيام فقدم معه ثم قام للركعة
الأخرى الوجه أنه لا يجوز البناء على ما قرأه من الفاتحة لانتقطاع قراءته بمفارقة ذلك
القيام الى قيام آخر من ركعة أخرى ثم قال واما مسئلة ما لو قام الامام وهو في القيام فلا
يعد حينئذ بناؤه على قراءته الخ فكلام الحلبي يوافق فيه فراجع الاصل (قوله عامدا عالما
الخ) في شرح الارشاد وان خالفه جهلا منه بوجوب المتابعة لغا ما يأتي به على ترتيب نفسه
فلا يعتد به تلك الركعة الخ (قوله قدر الفاتحة) بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا لقراءة
الامام ولا لقراءة نفسه ثقة ونحوها النهاية واعتده في شروح الارشاد والعباب قال في
التحفة ونحوها النهاية وقول شارح الموافق من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام
الموافق والمسبوق تأتي في كل الركعات الخ وعبارة شرح المحرر للزبدي كأنه نهاية وقال
القليوبي من أدرك في أول القيام موافق وان لم يدرك قدر زمن الفاتحة ومن أدرك ذلك
الزمن موافق وان لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فيهما ونقل سم عن مرمي يوافق
(قوله بقدر حروف السنة الخ) زاد في التحفة والنهاية في ظنه وفي الفتح فيجب أن يعد
أو يحتاط (قوله زمن السكوت الخ) في شرح الارشاد والعبارة لا مسدا ولا مظهرا في
مسألة السكوت انه يصرف قدر الزمن الذي سكته أو سمعه الى قراءة الفاتحة أو بعضها
ولو شك أهو مسبوق أو موافق في التحفة لزمه الاحتياط فيتخلف لا تمام الفاتحة ولا يدرك
الركعة وبه أفتى شيخ الاسلام بعد ان اختلف بخلافه مرتين واعتمد الخطيب والجمال الرمي انه
كل موافق فيجوز على ترتيب نفسه ويدرك الركعة ما لم يسبق باكثر من ثلاثة أركان طويلة
وبه أفتى الشهاب الرمي وظاهر الامداد عيل اليه (قوله فركعة) أي ان ركع مع الامام
قبل أن يقرأ قدر ما لزمه سهوا أو جهلا لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بركعته تلك فيأتي
بركعة بعد سلام الامام (قوله في الاعتدال) ليس بقيد بل اذا لم يطعم من قبل ان يرفع الامام
رأسه عن أقل الركوع فاتته الركعة (قوله على اضطراب طويل الخ) عبارة التحفة وعن
المعظم يركع وتسقط عنه البقية واختير بل رحمه جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال
له وان كان كلام الشيخين يقتضيه ومال في الامداد الى ما قاله الاكثر وعقد
شيخ الاسلام انه يلزمه متابعتة في الهوى حينئذ فلا يلزمه مفارقتها ومال الشارح في هذا
الكتاب الى التفصيل الذي ذكره وان تبرأ منه بقوله على اضطراب واعتمده الخطيب
والجمال الرمي وجهه لا مانع في التحفة عن المعظم ومال اليه في شرح الارشاد مقابل
الاصح في كلام المناهج وكلامه في التحفة كالتردد بين التفصيل المذكور وهذا وبين
الركوع مع الامام وسقوط بقية الفاتحة عنه وبين ما تقدم عن شيخ الاسلام لكن قبل
كلامه الى الاول أيضا التفصيل اه ومال في شرح الارشاد الى انه يكون متخلفا

الامام من الركعة الاولى وغيرها
قدر ايسع الفاتحة (اذا ركع
الامام) وهو باق (في فاتحته) الى
الآن لم يكملها (فان) كان قد
(اشتغل) قبلها (بسنة كدعاء
الافتتاح أو التعوذ) أو سكت أو
سمع قراءة الامام أو غيره (قرأ)
وجوباً من الفاتحة (بقدرها) أي
بقدر حروف السنة التي اشتغل
بها أو بقدر زمن السكوت الذي
اشتغل به لتقصيره بعدوله عن
الفرص اليها اذا السنة لا مسبوق
أن لا يشتغل بسنة غير الفاتحة فان
ركع ولم يقصر أقرأ ما قوته بطلت
صلاته ان علم وتعمد والافركعة
(ثم) اذا اشتغل بقراءة قدر ما قوته
(ان) أكمله (أدركه) أي الامام
(في الركوع أدرك الركعة) كغيره
(والا) يدركه فيه بأن لم يطعم من قبل
ارتفاع الامام عن أقله فان فرغ
والامام في الاعتدال (فاتته)
الركعة على اضطراب طويل فيه بين
المتأخرين (و) حينئذ (واقفه)
وجوباً في الاعتدال وما بعده ولا
يركع لانه لا يحسب له فان ركع عامدا
عالمًا بطلت صلاته (ويأتي بركعة)
بعد سلام امامه لانه لم يدرك الاولى
معه وان لم يفرغ والامام في
الاعتدال بان أراد الهوى منه
الى السجود وهو الى الآن لم
يكمل قراءة ما لزمه فقد تعارض
معه واجبان متابعة الامام وقراءة

وتكون مقارنته بعذر فيها يظهر أيضا وان قصر بارتكاب سبب وجوبه او هو اشتغاله بالسنة عن القرض (وان لم يشتغل) المسبوق بعد احرامه (بسنة) ولا يغيرها بل بالقائمة وركع امامه ٢٩ (قطع القراءة وركع معه) ليدرك الركعة ويتحمل

الامام عنه بقية القائمة أو كلها ان لم يدركه الا في الركوع فان لم يركع معه فاتته الركعة بل وبطلت صلاته ان تخلف ليكمل القائمة الى أن شرع الامام في الهوى الى السجود

(فصل في بيان ادراك المسبوق الركعة)

(ومن أدرك الامام المتطهرا ركعا) ركوعا محسوباله أو قريبا من الركوع بحيث لا يمكنه قراءة القائمة جميعها قبل ركوعه (و) يتقن انه (اطمأن معه) في الركوع (قبل ارتفاعه) عن أقل الركوع السابق بيانه (أدرك الركعة) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها ومن ثم ليسن الخروج من خلاف من منع ادراك الركعة بذلك (وان أدركه) وهو محدث أو متجسس أو (في ركوع) غير محسوب له نحو (زائد) قام اليه سهواً وفي أصلي ولم يطمئن معه فيه أو اطمأن بعد ارتفاع الامام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبتيه أو تردد هل اطمأن قبل وصول الامام لأقل الركوع سواء أغلب على ظنه شيء أم لا (أو) أدركه (في) الركوع (الثاني من) صلاة (الكسوفين) لم يدركها أي الركعة لعدم أهلية نحو المحدث لتحمل القيام والقراءة ولان الحكم بأدراك ما قبل الركوع بالركوع والخبرة فلا يبصر اليها الا يقين ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة الكسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال

بعذر فيجوز على ترتيب نفسه ما لم يسبق بأ = ثم من ثلاثة اركان طويلة وقد اشبع الكلام في الاصل على هذه المسألة وينتسب سبب الاضطراب فيها بما تعين مراجعته فراجع ان اردت ذلك وذكر غنة ان مراد الحنفية بقولها عن المعظم وجوده في كلام المعظم وان لم يبرجوه وينت وجهه هناك (قوله الى ان شرع امامه الخ) أي لتخلفه بركنيز بعذر

(فصل في ادراك المسبوق الركعة)

(قوله محسوباله) أي بأن يكون متطهرا في ركعة أصلية غير الثاني في الكسوف كما سيأتي محترزة في كلامه (قوله أو قريبا من ذلك الخ) أي أو أدرك الامام المتطهر قريبا من الركوع المحسوب له بحيث لا يبلغ ما دركه من القيام وقائمة متوسطة وهذا ضابط المسبوق ومن أدرك ذلك هو الموافق (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل صحة الحديث بأدراك الركعة بالركوع لم يسن الخروج من خلاف من منع ذلك لأن من شروط مراعاة الخلاف أن لا يخالف سنة صحيحة وأيضاً من شروطه أن لا يقع في خلاف آخر وهذا لو راعاه لزم منه مخالفة مذهب الشافعي لزيادته ركوعاً في الصلاة وهو مبطل لها وأيضاً من شروطه أن لا يضعف مدركه جداً وصرح في الامداد بضعف مدركه هنا ثم قال وقضية كلام جمع متأخرين انه قوي وانه يشهد بالخروج منه زاد في الایعاب وعليه فينبغي ان أدرك الامام راكعاً أن يؤخر احرامه الى أن يعتدل ثم قال ولا فرق في ذلك بين الركعة الاخيرة وغيره على الوجه لان رعاية الخروج من البطلان أولى من رعاية تحصيل جماعة متفق عليها ثم ان ضاق الوقت أو كان في ثمانية الجمعة أحرم وركع معه أي وجوب الخ (قوله وهو محدث) بخلاف ما اذا أحدث الامام في اعتداله فيدرك الركعة كما في المغنى والنهاية بل في شرح الارشاد والعياب انه اذا أحدث الامام بعد أن اطمأن معه المأموم يكون مدر كالركعة ويرجع في الایعاب الصحة فيما اذا اقتدى فلما قام الامام الى الثالثة قوى مقارنته واقتدى براكع فتسقط عنه القائمة (قوله بلوغ راحتيه ركبتيه) أي وهو معتدل الخلقة (قوله ما قبل الركوع) أي من القيام والقراءة (قوله الا يقين) هذا منقول المذهب وقال سم في حواشي الحنفية نقلاً عن بحث م رانه يكفي الاعتقاد الجازم وعبارة القليوبي في حواشي الحملي ومثل الیقین ظن لا ترد معه كما هو ظاهر في نحو بعيداً وأعمى واعتدله شيخنا الرملي ونظر العلامة الملا ابراهيم الكوراني في منقول المذهب بما ينسب في الاصل وكذلك نظره الزركشي ولا يسع الناس الا هذا والالزام المقتدى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدر كالركعة مطلقاً (قوله تابع الخ) سبق عن النهاية ان من اقتدى بغير الكسوف في ثمانية الكسوف يدرك بذلك

لعدم أهلية نحو المحدث لتحمل القيام والقراءة ولان الحكم بأدراك ما قبل الركوع بالركوع والخبرة فلا يبصر اليها الا يقين ولان الركوع الثاني وقيامه من كل ركعة من صلاة الكسوفين تابع للركوع الاول وقيامه فهو في حكم الاعتدال

ولذا من فيه سمع الله من جده ربنا لك الحمد ولو قرأ الفاتحة أدرك الركنة وان كان الامام محدثاً وفي زائدة ما لم يعلم بحديثه أو بسهوه وان نسي بعد كيامر وحيث أتى الشاكي الطمأنينة المذكورة بركعة بعد سلام الامام بسجدة السهو وشرط صحة صلاة المسبوق المذكورة ان يكبر للاحرام ثم للهوى فان اقتصر على تكبيرة اشترط ان ينوي بها الاحرام وان يتمها قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع فان نوى بها الهوى أو مع التحريم أو أطلق لم تنعقد صلاته * (فصل في صفات الأئمة المستحبة) (أحق الناس بالامامة الوالي) في محل ولايته الاعلى فالاعلى وان اختص غيره بسائر الصفات الا تية الخبر الصحيح لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ومحل ذلك في غيره من ولاة الامام الاعظم أو نائبه أو من ولاة أحد من ولاة الامام في مسجد فهو أولى من ولاة البلد وقاضيه وفيه تضمنت ولايته الامامة عرفاً وخصاً بخلاف نحو ولائحو ٣٠ الحروب والشرطة فلا حق لهم في الامامة وحيث كان الوالي

الركعة وحيث في محل ما هنا عند صاحبها على ما اذا اقتدى في الكسوف بالكسوف (قوله سمع الله الخ) أي كالأعتدال ولو كان قياماً مستمراً لا لطلب في الرفع اليه التكبير كبقية القيامة (قوله بسجدة السهو) أي لاحتمال زيادتها بعد سلام الامام فلا يتكلمها عنه الامام

* (فصل في صفات الأئمة المستحبة) *

(قوله الاعلى فالاعلى) في الايعاب أشار به الى أنه يراعى في الولاية اذا اجتمعوا تفاوت الدرجة فيقدم الامام الاعظم ثم من يليه بتفاوت القرب اليه كوزيره فوالى اقليم فوالى بلد فوالى محله منها (قوله في سلطانه) قال النووي في رياض الصالحين المراد بسلطانه محل ولايته والموضع الذي يختص به انتهى (قوله من ولاة) أي امامة المسجد في التحفة بل يظهر تقدمه على من عدا الامام الاعظم من الولاية اهـ وكذلك النهاية (قوله الشرطة) بضم الراء وتفتح أعوان نحو الامير (قوله ولاحق لولى المحجور الخ) لعل محله ان دخلوا بيته للمصلحة أو كان زمن المصلحة دون زمن الجماعة والاقدم الولى واحد منهم وعبارة التحفة والنهاية أما المحجور عليهم عند دخولهم منزله لمصلحة وكان زمنها يقدم زمن الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان أذن لواحد تقدم والاصل لو اقرادى اهـ زاد في التحفة قاله الماوردى والصمري ونظر فيه القمولى وكأنه لم يح ان هذا ليس حقاً ما لا يحق ينوب الولى عنه فيه وهو ممنوع لان سببه الملك فهو من توابع حقوقه وللولى دخل فيها (قوله لانه المالك) أي للساكن والمسكن حيث كان ملكه فان كان ملك غيره فالسيد هو المستعبر في الحقيقة (قوله فانه أحق) يؤخذ منه بالاولى انه لا يتقدم على غيره البعض فيما يليه كيعضه الحر تحفة ونهاية (قوله بما يأتي) أي سائر الصفات

أحق (فيتقدم) بنفسه (أو يقدم غيره) لان الحق له فينبى فيه من شاء (ولو) أقيمت الصلاة (في ملك غيره) وقد رضى المالك باقامتها في ملكه لان تقدم المالك وغيره بحضوره من غير استئذانه لا يليق ببذل الطاعة له (و) الاحق بعد الوالى فيما اذا أقيمت الصلاة في محله الرقبة أو المنفعة (الساكن) يعنى المستحق لتلك المنفعة (بذلك أو اعارة أو اجارة أو وقف أو وصية أو نحوها) فحينئذ (يتقدم) بنفسه (أو يقدم أيضاً) لما مر في الوالى ونحو أبي داود لا يؤمن الرجل الرجل في بيته والحاصل ان مقدم المقدم هنا وفي جميع ما ياتي كالمقدم وان كان من قدمه غير أهل للامامة كالأمة المستحقة لمنفعة محل أقيمت الجماعة فيه والشرى كان يعتبر ائمه ما ولا يتقدم أو يقدم أحدهما

الابا ذن الاخر أو وكيله ولاحق لولى المحجور في التقديم ولا التقدم والساكن (الا) في مسائل الأئمة منها (أن المعبر أحق) بالتقديم والتقدم (من المستعبر) لانه مالك للمنفعة والرجوع فيها حتى شاء (و) منها ان (السيد أحق) بما ذكر (من عبده) أي عنه (الذى ليس بمالك) لانه المالك بخلاف المكاتب كآية صحبة فانه أحق من السيد لانه مستعمل بالتصرف (والامام الراتب) بعمل الجماعة (أحق من غير الوالى) وان اختص الغير بما يأتي (فيتقدم أو يقدم) من تصح امامته وان كان هنالك افضل منه للخبر السابق ولولم يحضر الراتب سن الارسال اليه ليحضر أو ياذن فان خيف فوت اول الوقت ولا فئسة ولا تأذلو تقدم غيره وسن لواحد ان يؤم بالقوم ولو ساق الوقت أو كان المسجد مطروقا فجاءوا مطلقاً (ثم) ان لم يكن هنالك أولى باعتبار المكان كأن كانوا عوات أو مسجد ولا امام له راتب أو له امام واسقط حقه

وجهه الاول (قدم) باعتبار الصفة (الافقه) باحكام الصلاة على من بعده لاحتياج الصلاة الى قرينة الفقه بل من زنده اكثر من نحو القراءة (ثم) ان استوى اثنان في الفقه واحدهما اقرأ قدم (الاقراء) اي الاحتفاظ لان الصلاة اشد احتياجا اليه من الاورع (ثم) ان استويا فقهها وقراءة قدم (الاورع) اي الاكثر ورعا وهو اجتناب (٣١) الشبهات خوفا من الله تعالى ومن لازمه

حسن السيرة والعفة (ثم) ان استويا فقهها وقراءة وورعا قدم (من سبق بالهجرة) الى النبي صلى الله عليه وسلم والى دار الاسلام سواء كان السابق (هو واحد ابائه) لخبر مسلم وجعل الهجرة هنا هو المعتمد (ثم) بعد من ذكر يقدم الاسن لخبر مسلم أيضا والمراد به (من سبق اسلامه) كتاب أسلم امس على شيخ أسلم اليوم فان أسلم معا قدم الاكبر سنا ويقدم المسلم بنفسه على المسلم بالتبعية (ثم) بعد من ذكر يقدم (القيس) بما يعتبر في الكفاءة فيقدم الهاشمي ثم المطلبي ثم بقرية قريش ثم بقرية العرب ويقدم ابن الصالح والعالم على غيره (ثم) بعد من ذكر يقدم (حسن الذكر) لانه أهيب من بعده والقلوب اليه أميل (ثم) بعده (تطيف الثوب ثم) بعده (تطيف البدن وطيب الصنعة) عن الاوساخ لذلك (ثم) بعده (حسن الصوت ثم حسن الصورة) أي الوجه لذلك أيضا وهذا الذي ذكره أخذ الاكثر من الروضة ولبعضه من التحقيق هو المعتمد لان المدار كما أشعر به تعليلهم على ما هو أفضى الى استعماله القلوب وكل واحد من ذكر أفضى الى ذلك مما بعده كما لا يخفى وحيث أن الاول بعد الاستواء في النسب وما قبله الاحسن ذكرنا

الا تبيته قال في التحفة الراتب من ولاء الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به والالم تصح توليته أو كان بشرط الواقف اه ملخصا وقولها أو كان الخ معطوف على قوله من ولاء الناظر (قوله بأحكام الصلاة) وان لم يحفظ من القرآن غير الفاتحة (قوله أي الاحتفظ) كذلك في شرح الارشاد وفي التحفة والنهاية مراده بالأقر الاصح قراءة فان استويا في ذلك فالأكثر قراءة وببحث الاسنوي ان التمييز بقراءة السمع أو بعضها من ذلك وتردد في قراءة مشقة على الخ لا يغني عن المعنى ويجهل أنه لا عبرة بها اه قال في الايعاب لكراهة الاقتداء باللاحن مطلقا الخ (قوله ومن لازمه الخ) فسر الورع بالاقول في المجموع والتحقيق وفهمه في أصل الروضة بالثاني وأشار بقوله ومن لازمه الخ الى انه لا تخالف وان الثاني من لازم الاول وقال القليوبي والمراد بالعفة ترك ما فيه شبهة وبجسن السيرة الذي يكره بين الناس بالخبر والصلاح اه (قوله أو الى دار الاسلام) في حواشي المنهج للعلمي لا يقدم من هاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الى دار الاسلام على من نشأ بها (قوله هو أو واحد ابائه) يعني بالنسبة الى أبائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام كما في التحفة والنهاية قال الهاتفي في حاشية التحفة الهجرة الى النبي صلى الله عليه وسلم كما وقعت للحجابة قد انقطعت الآن والهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام بعد النبي صلى الله عليه وسلم حكمها باق ويبقى الى يوم القيامة الخ وفي الايعاب وقياس ما مر كما قاله شيخنا من تقديم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعه تقديم من هاجر بنفسه على من هاجر أحد ابائه وان تأخرت هجرته وظاهر تقديم من هاجر أحد أصوله اليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد أصوله الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها أخذنا مما مر آتينا وهل يدخل في الأصول هذا الاثنى ومن أدلى بها كآبي الام قياس الكفاءة لا وقد يفرق بأن المدار ثم على شرف يظهر عادة التفاخر به وهذا على أدنى شرف وان لم يكن كذلك انتهى (قوله هنا) أي بين الاسن والاورع هو المعتمد في التحقيق واختاره في المجموع وأشعر كلام أصل الروضة بتأخر الهجرة عن النسب وجرى عليه في الارشاد (قوله بالتبعية) وان تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قال مر في النهاية قال ابن الرفعة هو ظاهر ان كان اسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا أم بعده فيظهر تقدمه التابع اه زاد في التحفة لانه أقدم اسلاما ما حينئذ الخ وخالف في شرح الارشاد فقال وان كان اسلامه بالبعدي بلوغ هذا (قوله بقرية قريش) قال في التحفة والنهاية المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب بقريش مثلا (قوله حسن الذكر) زاد في الايعاب بين الناس بأن يكون ثناؤهم عليه بالجمل أكثر اه وسبق نحوه عن القليوبي وفي التحفة بأن لم يسم أي عن لم تعلم عداوته بنقص بسقط العدالة فيما يظهر

فالانظف ثوبا قدينا فسنه فالا حسن صونا فوجها (فان استويا) في جميع ما ذكرنا وشاحوا (أقرع) بينهم ندبا قطعنا للنزاع (والعدل) ولو قننا (أولى) بالتقديم والتقدم (من الفاسق وان كان) الفاسق حرا أو (أفقه أو أقرأ) لكراهة الاقتداء به لانه قديصير في الواجبات

(و) كذلك (البالغ) ولو قلنا (أولى من الصبي وإن كان) الصبي حراً أو أفقاه أو اقراً) لكرهه الاقترانه به والخلاف في صحة امامته (والحر أولى من العبد) لانه أكل (ويستوى العبد الفقير) أو القارئ مثلاً (والحر غير الفقير) أو القارئ لا تجوز نقص الرقبه انضم اليه من صفة الكمال وانما كان الحر أولى في صلاة الختان مطلقاً لا القصد به الدعاء والشفاعة وهو بهما ألبق (والمقيم) والمستم (أولى من المسافر) الذي يقصر لانه اذا أم اتوا كلهم فلا يختلفون واذا أم القاصر اختلفوا (وولد الخلال أولى من ولد الزنا) وعن لا يعرف له أب وإن كان افقه او اقراً لأن امامته خلاف الأولى للعقوق العاربه ولو تعارضت هذه الصفات فالذي يظهر ان العدل أولى من الفاسق مطلقاً وان البالغ العدل أولى من الصبي العدل وإن زاد بنحو الفقه وإن الحر العدل أولى من الرقيق العدل مالم يزدجماً ذكر والمبعض أولى من كامل الرق وقد علم بما مر أن الوالي يقدم وإن كان فيه جميع هذه النقائص (والأعشى مثل البصير) ٣٢ حيث استوفى في الصفات السابقة لأن في كل منزلة ليست في الآخر لأن الأعلى

لا ينظر إلى ما يشغله فهو أخشع والبصير ينظر إلى الخبث فهو أحفظ لتجنبه * (فصل) في بعض السنن المتعلقة بالجماعة (يستحب) لمريد الجماعة غير المقيم (أن) لا يقوم إلا بعد فراغ الإقامة) أن كان يقدر على القيام بسرعة بحيث يدركه قبل تكبيرة الاحرام والإقام قبل ذلك بحيث يدركها ومن دخل في حال الإقامة أو وقد قربت بحيث لو صلى التحية فانه فضل التكبيرة مع الامام استقر قائماً ولا يجلس ولا يصلي (و) يستحب (تسوية الصفوف والامر بذلك) لكل احد (و) هو (من الامام) بنفسه أو مأذونه (أكد) للاتباع مع الوعيد على تركها والمراد بها اتمام الأول فالأول وسد الفرج وتحاذي القائمين فيها بحيث لا يقدم صدر واحد ولا شيء منه

(قوله أو أفقه) ظاهره أنه لو كان الصبي فقيراً دون البالغ لم يكن أولى من الصبي لكن في الامداد خلافه (قوله وللخلاف) أي أي حثيفة ومالك وأحمد في عدم الصحة في القرض واختلفت الرواية عنهم في النقل (قوله اختلفوا) أي في قصر الامام وبين المقيمين من المأمومين سواء كان الجميع أم بعضهم والذي يظهر للفقير من حيث المدرك أنه لو لم يكن ثم متم غير الامام الا في تقديم القاصر لأن القصر أفضل من الاتمام بشرطه وحينئذ فتفويت فضيلته على جميع الجماعة لاجل شخص واحد مما لا يظهر مدركه (قوله مثل البصير) في الامداد والنهاية ومثله فيما ذكر السميع مع الاصم والفعل مع الخصى والاب مع ولده والقرى مع البدوى اهـ

* (فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة) * (قوله غير المقيم) أمّا هو فيسن له القيام قبل شروعه في الإقامة ليقوم وهو قائم (قوله ولا يصلي) فإن كان في صلاة فرض فانت وجب اتمامه مالم يخش فوت الحاضرة والا وجب قبلها فلا إلى ركعتين إن أمكنه بعدهما ادراك الحاضرة والا وجب القطع وإن كان في تلك الحاضرة وكانت صبحاً أو قماً لثالثتها أتمها ندباً إن لم يخش فوت الجماعة وإن لم يقم لثالثتها قبلها فاضل ولا يقصر على ركعتين مالم يخش فوت الجماعة الحاضرة لو صلاهما والاندب له قطعها مالم يخش فوت الوقت إن قطع أو قاب والاحرم وإن كانت ثلثاً أتمها ندباً إن نوى عدداً والا اقتصر على ركعتين إلا أن خاف لو أتمها فوت الجماعة بأن يسلم الامام فيقطعها مالم يغلب على ظنه وجود جماعة أخرى (قوله كره) أي مع فوات ثواب الجماعة عند الشارح (قوله وراء الامام) في التحفة من بحاشية المطاف فن امامهم ولم يكن أقرب إلى الكعبة من الامام في غير جهته وفي النهاية والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته

على من هو بجنبه ولا يشرع في الصف الثاني حتى يتم الأول ولا يقف في صف حتى يتم ما قبله فان خولف وهو في شيء من ذلك كره اخذ من الخبر الصحيح ومن وصل صفاً وصله الله ومن قطع صفاً قطعه الله (وافضل الصفوف الأول) وهو الذي يلي الامام وان تحلله من غير او نحوه (فالاول) وهو الذي يليه وهكذا وإذا استدار وفي مكة فالصف الأول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذي وراء الامام لا ما قرب من الكعبة على الأوجه وفضلية الأول فالأول تكون (للرجال) والصبيان وإن كان ثم غيرهم وللغنائم الخاص او مع النساء وللنساء الخاص بخلاف النساء مع الذكور أو الخنثى فالأفضل لهن التأخر وكذا الخنثى مع الذكور كما علم بما مر واصل ذلك خير مسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها غيرهن آخرها وشرها أولها

وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف ١٥ (قوله بين الامام)
 أي وان بعد وفي التحفة والنهاية وان كان من باليسار يسمع الامام ويرى أفعاله الخ
 (قوله ما قبل البلوغ الخ) في شرح الارشاد له ولولو لي البلوغ ١٥ وقال ابن الصباغ
 تذكره بعد البلوغ لا قبله وأقره الخطيب في شرح التبيين والجمال الرملي في غاية المرام
 بشرح شروط المأموم والامام وكان وجهه أنه قبله لم يجب عليه ازالها وانما الخطاب بها
 وليه فلا تقصير منه بخلافه بعد البلوغ وفي التحفة والنهاية ولو بالغوا لم يظهر لي وجهه الآن
 يقال أشار بذلك إلى أن كمال البلوغ لا يجبر نقص ترك القلقة (قوله لم يكفر ببدعته)
 في فتح الجواد كالقائل بخلق القرآن قال فنص الشافعي على كفره موثول ١٥ أي قوله
 البيهقي وغيره بكفران النعمة لاجراء أحكام المسلمين عليه (قوله بل أولى) أي لأن
 اعتقاده لا يفارقه بخلاف القاسق والمبتدع من يعتقدهما أجمع أهل السنة على خلافه
 ومنهم من الخلف أبو الحسن الأشعري وأبو منصور المازيدي وأتباعهما والخلاف بينهما
 في مسائل قليلة أكثرها القضي أو قريب منه (قوله وبجث الأذري) أقره في الفتح
 والامداد وهو ظاهر (قوله بالجزئيات) ريثبت له العلم بالكلية (قوله وبالعدوم) أي
 يشكر علم الله بالعدوم (قوله لا لجساد) أي كما تقول الفلاسفة * (فائدة) قال الحلبي في
 حواشي المنهج في منهاج الحلبي لم يوجد من زمن آدم إلى عيسى كتاب ولا نبى يخبر قومه
 بأن لهم معادا حتى التوراة اذ انصفتهم لم تجد للمعاد فيها ذكر أو قول من رمز به كالمعاد
 عيسى لكن الروحاني أخبروا به في كلام بعضهم عن المحصل للفخر الرازي سائر الانبياء لم يقولوا
 إلا بالمعاد الروحاني وأما محمد عليه الصلاة والسلام فقد جاء في شرعه ما يدل على المعاد
 الجسماني ١٥ وعن الطوسي في تلخيص المحصل أجمع المسلمون على المعاد البدني بعد
 اختلافهم في معنى المعاد إلى أن قال وأما الانبياء المتقدمون على محمد صلى الله عليه وعليهم
 وسلم فالظاهر من كلامهم أن موسى لم يذكر المعاد البدني ولا أنزل في التوراة لكن جاء في
 كتب الانبياء الذين جاؤا بعده كعزير وشعيب ولذلك أقر اليهود به وأما الانجيل فقد ذكر
 أن الاحبار يصيرون كالملائكة وتكون لهم الحياة الابدية والسعادة العظيمة والظاهر أن
 المذكور فيه المعاد الروحاني وأما القرآن فقد جاء فيه كلاهما الخ وكون شعيب بعد موسى
 فيه نظر ثم انظر ما الكتب التي أنزلت عليهم ما فانه لم ينزل عليهم من المائة والأربعة التي
 هي عدد الكتب التي أنزلت من السماء شيء اللهم إلا أن يكون المراد من كتبهم ما هو أعلم
 مما نزل من السماء وغيره هذا وقد أخبرنا الباري تعالى في كتابه عن بعض الرسل بأنهم
 أخبروا أمهم بالمعاد فقد قالت آسية رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد علمت أنها انما
 تدخل الجنة بعد المعاد وقال تعالى حكاية عن الامم السالفة ابعثكم انكم اذا متم وكنتم
 ترابا وعظاما انكم تخرجون هيئات هيئات لما توعدون ان هي الاحياء الدنيا عوت وشحيا

وس- تن تحري بين الامام (وتكره
 امامة القاسق) والاعتداء
 به حيث لم يخش قنفة بتركه وان لم
 يوجد أحد سواء على الاوجه
 للخلاف في صحة الاعتداء به لعدم
 امامته (و) امامة (الاقاب)
 والاعتداء به (وهو الذي لم يمتن)
 سواء ما قبل البلوغ وما بعده لانه
 قد لا يحافظ على ما يشترط لصحة
 صلاته فضلا عن امامته وهو غسل
 جميع ما يصل اليه البول مما تحت
 قلفه لانهم لما كانت واجبة الازالة
 كان ما تحتها في حكم الظاهر
 (و) امامة (المبتدع) الذي لم يكفر
 بدعته والاعتداء به وان لم يوجد
 غيره كالقاسق بل أولى وبجث
 الأذري حرمة الاعتداء به على
 عالم شهر لانه سبب لاغواء العوام
 بدعته اما من يكفر بدعته كمنكر
 علم الله بالجزئيات وبالمعدوم
 والبعث والحشر للجساد

(قوله وكون شعيب بعد موسى الخ)
 لعل لفظة شعيب محترفة عن شعيب
 فانه من الانبياء الذين جاؤا بعد
 موسى عليهم الصلاة والسلام
 ١٥

وكذا الجسم على تناقض فبعضه والقائل بالجهة على قول نقل عن الأئمة الأربعة فلا يصح الاعتدال به **ك** كثر الكفار
(و) إمامة (العتام) وهو الذي يكثر التاء (والقافاء) وهو من يكثر القاء (والواو) وهو من يكثر الواو وغيرهم من يكثر
شيئاً من الحروف للزيادة ولتطويل القراءة بالتكرير ولتغرية الطباع عن سماع كلامهم وصحت إمامتهم بغيرهم ويكره أيضاً
إمامة من يلحن بما لا يغير المعنى والموسوس ومن كرهه أكثر من نصف القوم لمذموم فيه شرعاً (وكذا تكريم الجماعة) أي إقامتها
(في مسجد له إمام راتب) قبله أو معه أو بعده (وهو) أي المسجد (غير طروق) ولم يأذن في ذلك لأنه يورث الطعن فيه وتفرق الناس
عنه بخلاف ما إذا لم يكن له إمام راتب أو أذن (٣٤) إمامه الراتب لأن الحق له أو كان المسجد مطروحاً لا تنفاه ما ذكر لان

وما نحن ببعوثين إلى غير ذلك من الآيات المفيدة لنحوه ومن المعلوم أنه لا تتم البشارة
والنذارة من الرسل إلا بالأخبار بالمعاد فإظهار أنهم أخبروا قومهم به والله أعلم (قوله
على تناقض) تقدم الراجح منه قبيل الجماعة (قوله بالجهة الخ) تقدم أيضاً قال السنوسي
في شرحه على عقيدته الكبرى لم يقل بالجهة الاطاعتان من المبتدعة وهي الكرامة
والخشوية وعينوا من الجهات جهة فوق ثم اختلفت الكرامة بعد ذلك فذهب من زعم
أنه مما سأل الله تعالى عن ذلك ومنهم من زعم أنه مبين له ثم اختلف هؤلاء فذهب من زعم
أنه مبين بمسافة متناهية ومنهم من زعم أنه مبين بمسافة غير متناهية والخشوية حملت
الاستواء في الآية على ظاهره وامتنعت من التاويل اهـ (قوله لعذرهم) أي مع إتيانهم
بأمر الحرف وقضيته أن المتعمد لا تصح إمامته ونقل سم عن م ر أن الظاهر أنه غير
مراد لأن غاية الأمر أنه كثر الحرف القرآني وذلك لا يطل (قوله لمذموم فيه شرعاً)
كوال ظالم وكمن تغلب على إمامة الصلاة ولا يستحقها أو لا يحترز عن التجاسة أو يعاشر
أهل الفسق وأما المأمومون الذين يكرهونه فلا تكريم لهم الصلاة ورأه أما إذا كرهه
كلهم فكراهة تحريم كما نقل في الروضة وأصلها في الشهادات عن صاحب العدة وأما أن
كرهه دون الأكثر فلا كراهة قال في فتح الجواد ولو الصلوات والعلماء أو الأكثر لان نقص
شرعي قال وإمامة مجتمعي في البدعي خلاف الأولى زاد في الامداد ولد الزنا والمتمم في نفسه
فإمامتهما خلاف الأولى (قوله قبله الخ) متعلق بقوله تكره (قوله وان خافوا الفتنة)
في التحفة ونحوها التمهيدية محل ذلك حيث لا فتنة والاصول أفرادى مطلقاً (قوله أن يجهر
الامام الخ) أي بقصد الذكر ولو مع الاعلام أما الاعلام وحده أو الاطلاق فمطل للصلاة
ومثله في ذلك المبلغ والمسبح إذا نابه شيء في الصلاة والرد على الامام في غلظه وغير ذلك
(قوله قام مكبراً) يعني انتقل ليشمل المصلين غير قائم (قوله فوراً) المخل بالفورية
ما يطل في الجلوس بين السجدين وهو الزيادة على الوارد فيه ما بقدر أقل التمهيد هذا عند
الشراح وعند الجمال الزائد على طه أي ثبوت الصلاة في **ك** كثر بعد تسليمي الامام

العادة في المطروق أن لا يقتصر
فيه على جماعة واحدة ويكره ذلك
في غير المطروق بغير اذنه كما تقرر
(الأذا) غاب الراتب أقول الوقت
(وخشى) بالبناء للمفعول (فوات
فضيلة أقول الوقت ولم يخش فتنة)
ولا يتأذى الراتب لو تقدم غيره
فيسن حينئذ لو احدثه **ك** كونه
الاحب للإمام أولى أن يؤم بالقوم
فان خشي فتنة أو ناذله صلوا
فرادى ويسن لهم الاعادة معه
فان لم يبق من الوقت الا ما يسع
تلك الصلاة جمعوا وان خافوا
الفتنة هذا كله في غير المطروق
كما تقرر أما المطروق فلا بأس ان
يصلوا أقول الوقت جماعة (ويندب
أن يجهر الامام بالتكبير وبقوله
سمع الله لمن حمده والسلام)
للاتباع فان كبر المسجد سن مبلغ
يجهر بذلك (ويوافق) أي الامام
(المسبوق في الاذكار) والاقوال
الواجبة والندوبة أي يندب له

ذلك وان لم يحسب له ومن ذلك انه **ك** كبر معه فيما يتابعه فيه فلو أدركه في الاعتدال كبر للهوى
ولما بعده من سائر الانتقالات أو في نحو السجود لم يكبر للهوى اليه لانه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له ونخرج بذلك
الافعال فيجب عليه موافقة **ك** كبر معه فيما أدركه منها وان لم يحسب له وإذا قام بعدد سلام الامام إياي بعلية فان كان
جلوسه في محل تشهد **ك** كالقول من الرباعية أو الثلاثية قام مكبراً ندباً ولا يلزمه القيام فوراً وان لم يكن محل تشهد
قام فوراً

وجوبا بلائكم كبير ندبا وما
أدركه مع الامام فهو أول صلاته
وما أتى به بعده آخرها فيقرأ
فيه السورة ندبا ان لم يكن
قرأها في أوليه ولا يجهر بقراءته
في الاخيرتين ولو أدركه في ثالثة
الصبح أو العبد قنت معه وكبر معه
خمسا وقت في ثالثة وكبر فيها
خمسلا سبعا

*(باب) كفية (صلاة المسافر)
قصر او جمعا و يتبعه جمع المقيم
بالمطر (يجوز للمسافر سفر طويلا
مباحا) يعنى جائزا وان كره كسفر
الواحد أو الاثنين (قصر الظهر
والعصر والعشاء ركعتين
ركعتين) دون الصبح والمغرب
والمندورة والسافلة لانه لم يرد
(أداء) ولو بأن سافروا حتى من
الوقت قدر ركعة (و) كذا (قضاء)
عمافات في سفر قصر بيقينا وقضى
فيه أو في سفر قصر آخر (لا فائنة
الحضر) لان الزمة تامة (و) لا
(المشكوك) فيها (انها فائنة سفر
أو حضر) لان الأصل الاتمام
وخرج بالطويل القصير وبالجائز
الحرام بأن يقصد محلا لله لم يحرم
وهذا هو العاصي بالسفر بخلاف
من عرضت له معصية وهو مسافر
فارتكبها وهذا هو العاصي في
السفر فلا يقصر ذو السفر القصير
اذ لا مشقة عليه ولا العاصي بسفره
لان السفر بسبب الرخصة فلا تناط
بالمعصية ومن ثم امتنع سائر رخص
السفر

زائدا على ذلك بطلت صلاته عنده (قوله وجوبا) فان لم يتقبل فوراً بطلت صلاته ان علم
وتعمد والا فلا تبطل لكن يسجد للسجود

(باب كيفية صلاة المسافر قصر او جمعا و يتبعه جمع المقيم بالمطر)

(قوله قصر او جمعا) اما من حيث الاركان والشروط فصلاة السفر كالحضر في ذلك
(قوله ويتبعه الخ) أشار به الى دفع اعتراض الاسفوى بأن الترجمة ناقصة عما في الباب
وأجاب بأن جمع المقيم تابع لجمع المسافر على أن المعيب النقص عما في الترجمة لا الزيادة
عليها (قوله جائزا) نبيه على أنه ليس المراد بالمباح المعروف عند الاصوليين وهو مستوى
الطرفين بل المراد به الجائز فيشمل الواجب كسفر النسيك بشرطه والمذروب كزيارته صلى
الله عليه وسلم والمكروه كسفر الواحد والاثنين استأنس بالناس ولم يضطر لذلك وكسفر
التجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك (قوله قصر الظهر)
قال سم في شرح أبي شجاع لا يعد قصر المعادة عند قصر الفعل الاول اذ ليست تقالا
مختصا به وجرى على ذلك الزيادة في حواشي المنهج والحاجي والقلوبي وغيرهم (قوله
والمندورة) كأن نذر أن يصلي أربع ركعات (قوله والسافلة) أى كأن نوى أربع
ركعات سنة الظهر القبلية (قوله ولم يرد) وخبر مسلم أن الصلاة فرضت في الخوف ركعة
حاله على أنه يصليها فيه مع الامام وينفرد بأخرى (قوله ولو بأن سافر الخ) قال سم هل
صورة المسئلة انه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرجهما عن
الوقت امتنع قصرها أو مجرد بتأخير ركعة من الوقت بعد السفر مجوز لقصرها وان
أخرجهما عن الوقت كلام الشارح في شرحه الصغير على الارشاد كالصريح في الثاني
لكن نقل عن فتوى شيخنا الشهاب الرمي الاول وفيه نظر ظاهر فامتثل اه وكان
في نهاية الجمال الرمي ما يوافق الاول لكنه خرج به ذلك في الهامش الاوجه خلافه
فارجع الى الثاني وجرى الخطيب في المغنى على الاول قال وهذا ظاهر ان تأتله وان لم يذكره
احد فيما علمت قال وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري فقبله
واستحسنه اه (قوله الحرام) أى وان قصد معه نحو زيارة وفي النهاية الظاهر ان
الآبق وفحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يبلغه اثم وقال الشارح في الامداد للنظر فيه بحال
(قوله فلا تناط الخ) قال الشوبري في حواشي المنهج أى تعلق كما في قول الشاعر

بلادها نيطت على تنامي * وأول أرض مس جلدى تراها

اه وفي النهاية معنى قولهم الرخص لا تناط بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود
شيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا (قوله سائر رخص
السفر) قال الخطيب في المغنى والشارح في الامداد والعبارة الرخص المتعلقة بالسفر
الطويل أربع القصر واقطر والمسح على الخف ثلاثا والجمع والمتعلقة بالقصير ترك الجماعة

حتى أكل الميتة عند الاضطرار
 لئلا يهلكه من دفع الهلاك
 بالتوبة ومنه من يسافر لغير توبة
 البلاد ومن يتعب نفسه أو دأته
 بالركض بلا غرض شرعي
 (و) السفر (الطويل يومان) أو
 ليلتان أو يوم ويلة (معتدلان)
 أي مسيرهما ذهابا مع المعتاد من
 النزول والاستراحة والاكل
 ونحوها وذلك مرحلتان (بسير
 الاثقال) وديب الاقدام وهي
 بالبرد أربعة وبالفراخ ستة عشر
 وبالأميال ثمانية وأربعون ميلا
 والميل ستة آلاف ذراع والذراع
 أربعة وعشرون اصبعًا والاصبع
 ست شعيرات معتدلات معتزلات
 والشعيرة ست شعيرات من
 شعر البرذون والمسافة في البحر
 كالبر ولو قطعها فيه أو في البر
 في لحظة ترخص ولوشك في طول
 سفره اجتهد فان ظهر له انه القدر
 المعتبر ترخص والا فلا (والانعام)
 للصلاة في مرحلتين أو أكثر
 (أفضل) من القصر (التي ثلاث
 مراحل) فالقصر أفضل خروجا
 من قول أبي حنيفة رضي الله
 عنه بوجوب الاتمام في الاول
 والقصر في الثاني نعم الاولى ملاح
 وهو من له دخل في تسير السفينة
 اذا كان معه أهل فيها

وأكل الميتة وليس محتصا بالسفر والتنفل على الرحلة والقيم واسقاط القرض به
 ولا يختص هذا بالسفر أيضا وما لو سافر المودع ولم يجد من يأتي في الوديعة أي المالك
 ولا وكيله ولا الحاكم ولا الأمين فله أخذها معه وما لو استعجب معه إحدى زوجتيه
 بقرعة فلا قضاء عليه وقول المهمات ان هذا مختص بالطويل وهو قاله الزركشي اه
 كلامه ما زاد في الامداد ما لو نوى الكافر المسافة ثم أسلم في أثناءها فانه يقصر في البقية
 اه زاد في الایعاب جواز تأخير تعريف لقطة وجدها في سفره الى مقصده وليس الحرير
 لحكمة الخ (قوله حتى أكل الميتة الخ) فان لم يتب ومات كان عاميا بترك التوبة وبقتله
 نفسه (قوله بالتوبة) في التحفة والنهاية وما لا يشترط في الترخص طوله كـ كل الميتة
 يستبيح من حين التوبة مطلقا وقيدا التوبة بالصحة قالوا خرج به ما لو عصى بسفره
 يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين توبته بل حتى تفوت الجمعة زاد في النهاية ومن
 حين فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع (قوله ومنه) أي سفر المعصية وفي الایعاب
 وكذا المسافرون للسؤال الا ان جاز وقصدوا محلا بعينه بينهم وبينه مرحلتان (قوله
 بلا غرض) قيد لرؤية البلاد ولا تعاب نفسه أو دأته وقوله شرعي ليس هذا القيد
 في التحفة ولا في النهاية والامداد ولا في شرح المنهج (قوله معتدلان) قيد لما في المتن
 والشرح قال في التحفة أو يوم بيلته أو عكسه وان لم يعتد لا الخ (قوله ذهابا) أي فقط
 تحديدا (قوله على المعقد) لكن يكفي فيها الظن كما ساقى في كلامه (قوله الاثقال)
 قال في المقنى أي الحيوانات المثقلة بالاحمال الخ قال الحلبي المشهور على السنة المشايخ
 ان المراد بسير الابل ورأيت في كلام غيره أيضا ورأيت نقلا عن الذريعة لان خطوة
 البعير أوسع (قوله وديب الاقدام) في القاموس دب يدب دبا وديبا مشى على هيفته
 (قوله وبالأميال) أي الهاشمية نسبة لبي هاشم أي العباسيين منهم لانهم قدروها
 في خلافتهم بغير تقدير بنى أمية لها في خلافتهم فنقصت بنو هاشم منها فجعلت كل خمسة
 أميال أموية ستة أميال فمسافة القصر بالاموية أربعون ميلا (قوله البرذون) أي
 الفرس الذي أبواه جهميان فمسافة القصر بالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا
 وبالأذرع مائتا ألف وثمانون ألفا وبالاصابع ستمائة ألف وتسعمائة ألف
 واثنا عشر ألفا والشعيرات احدى وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا وسبعون
 ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف واثنا وثلاثون ألفا
 (قوله في الاول) هو في المرحلتين فأكثر ما لم يبلغ ثلاث مراحل (قوله والقصر)
 أي وجوبه في الثاني وهو ما اذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا اطبق عليه أئمتنا لكن
 رأيت في الاعلام للقطب الحنفى ان مسافة القصر عندهم ثلاث مراحل يقطع كل
 مرحلة في أكثر من نصف النهار من أقصر الايام بسير الاثقال وعليه فالثلاث عندهم
 لا تجاوز الاثني عندنا وقد بينت في الاصل ان عندهم في ذلك خلافا فنقل أئمتنا بناء على

بعض الاقوال عندهم فتنبه له (قوله مطلقا) سواء كان سفره ثلاث مراحل أو لا وراعوا
 هنا خلاف أحمد مع أن أبا حنيفة يوجب القصص عليه لا عتقاد قول أحمد بالأصل الذي
 هو الاتمام (قوله لظن فاسد تخيله) قال في الايعاب والكلام فيمن له شبهة في الكراهة
 وإن ضعفت جدا كالنظر لظاهر القرآن في اشتراط الخوف أو إلى أن خبر الواحد لا يجب
 العمل به أما من كرهه رغبة عن السنة مع علمه به فهو كافر فقول المجموع يستثنى من وجد
 في نفسه كراهة القصص لانه رغبة عن السنة مراده أنه قد يوثق اليها أو يشبهها صورة ثم
 قال سيأتي أن شرط كفرانكار المجموع عليه وإن كان منصوحا أن يكون معلوما من الدين
 بالضرورة والظاهر أن القصص ليس كذلك وكذا أن كان ممن يقتدى به وفقته فنعاطى
 الرخص له أفضل للالتحاق على غيره ولأنه يتأكد اظهارة الرخصة وتعليمها اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التحفة وانها زيادة دائمة الحدوث إذا كان لو قصر
 خلا من صلاته عن جريان حديثه ولو أتم بحري حديثه زاد في التحفة أمالو كان لو قصر
 خلا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصص ثم قال ومثل ذلك كل قصر اختلفوا في جوازه
 كالواقع في غايه عشر يوما فالفضل الاتمام لذلك إلى أن قال وكذلك الهابة متى ضاق
 الوقت عن الاتمام وجب القصص ولو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصص لزمه نية
 تأخيرها إلى الثانية اه وقال القليوبي قد يحرم الاتمام كمن خاف به فوت عرفة أو
 انقاذ أسير الخ

(فصل فيما يتحقق به السفر)

(قوله من السور) قال سم في العادة أن باب السورة كتمان خارجا عن محاذاة عتبه
 إلى أن قال مال مر لتوقف جواز القصص على مجاوزة محاذاته الكتفين (قوله وإن تهمد)
 في النهاية كالتحفة لكن ان بقيت تسجته سورا قال في النهاية ولا فلا تشترط مجاوزته
 ويعمل الكلام على هاتين الحالتين (قوله أو تعدد) أي فلا بد من مجاوزة جميع الاسوار
 عند التعدد (قوله أو كان ظهره الخ) كذلك شرعا الارشاد له والزيادة في حاشية المهج
 أي يجوز له الترخص اذا خرج عن السور وإن ألصق ظهره به فلا يجب انفصاله عنه (قوله
 أو كان وراءه عمارة) أي ملاصقة للسور عرفا حتى يتأتى خلاف الراجح والافلا يجب
 مجاوزته حتى عنده (قوله ومثله الخندق) أي فيعبر فيه تفصيل السور وإن لم يكن فيه ماء
 ولا عبرة به مع وجود السور ويلحق به تحويط أهل القرى عليهم بالتراب أو نحوه وألحق
 بالأذرع به قرية أنشأت بجانب جبل فيشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه أن
 اعتدل والافاناسب اليها منه عرفا (قوله ان اختص) أي كل من السور والخندق
 بما سافر منه (قوله لم يشترط مجاوزته) أي السور ولو لمع التقارب بل ولو لمع الاتصال
 وعبارة السبوطي في مختصر الروضة لو كانت قرية ليس بين ما انفصال وجب
 مجاوزته ما جعما فان كان انفصال بخا وزفرته كفى ولو كانت في غاية القرب ولو جمع سور

وإن لم يزل مسافرا بلا وطن
 الاتمام مطلقا لأن أحمد رضي
 الله عنه يوجب عليه ما (و) إلا
 لمن يقتدى به أو (و) وجد
 في نفسه كراهة القصص (لارغبة
 عن السنة لانه ككفر بل
 لا يثارة الأصل وهو الاتمام
 فالأولى له القصص بل بكره تركه
 وكالقصص في ذلك كل رخصة
 وكالكراهة لذلك الشاك في جوازه
 أي لظن فاسد تخيله فيؤمر به فهورا
 لنفسه عن الخوض في مثل ذلك

(فصل فيما يتحقق به السفر)

(وأقول السفر) الطويل هنا
 والقصير فيما ترتب بالنسبة للمتقل
 على الدابة أو ماشيا (الخروج من
 السور في) البلدة (المسورة) أو
 من بعضه في المسور بعضها وهو
 صوب سفره وإن تهمد أو تعدد أو
 كان ظهره ملاصقا به أو كان وراءه
 عمارة أو احتوى على خراب
 ومن أزع لان ما كان خارجا
 لا يعتد من البلد بخلاف ما كان
 داخله ولو من الخراب والمزارع
 ومثله الخندق ومحل ذلك أن
 اختص بالأبأن جمع بلدتين أو
 قريتين لم يشترط مجاوزته

قري متصلة أو بلدتين لم يشترط مجاوزته اه أى السور وانما يشترط مجاوزة القرية
 أو البلدتين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه (قوله بل لكل حكمه)
 هذا حيث لم يتصلوا بالاشترط مجاوزتهم ما كما علم مما قدمته آنفا وسيصرح به الشارح
 فيما سيأتى قرياً نعم السور المحيط بهم لا تلزم مجاوزته وان اتصلتا (قوله وان تغلله خراب
 الخ) فى الابعاب كأن كان أحدهما فى وسط البلد فاصلا بين جانبيه فيشترط فيمن أنشأ
 السور من أحدهما مافة مارقة العمران من الجانب الآخر بلا خلاف (قوله وأفهم
 كلامه) أى المصنف حيث قال الخروج من العمران فانه يصديق على الخروج من
 العمران مع عدم الخروج من الخراب الذى وراءه وقيدته فى التحفة بأن يتخذوه من اربع
 ويهجره بالتعويط على العاصم أو تذهب أصول أبيته قال والاشترطت مجاوزته
 وكذلك النهاية للجمال الرمل وفى الابعاب بخلاف ما اذا لم يتخذوه من اربع ولا هجره
 بما ذكر فلا بد من مجاوزته وان لم يكن مسكونا على المعتمد الخ قال سم قضيته انه اذا لم يصلح
 للسكنى ولا ذهبت أصول أبيته لا يعتبر وفيه نظرا اه وفى التحفة ومنه أى العمران المقابر
 المتصلة ومطرح الرماذ والمصنف الصبيان على ما يجهل الاذرى وينت ما فيه فى شرح
 العباب الخ وحاصل ما ذكره فيه ضعف كلام الاذرى وان المعتمد عدم اشتراط ذلك
 (قوله المتصلتان) قال فى الابعاب ولو بعد أن كانتا منفصلتين (قوله ولو يسيرا) ولو كان
 ذراعا كما فى الابعاب نقلا عن المجموع عن صاحب الحاوى واعتمد فى التحفة والنهاية
 الضبط بالعرف وان قول الماوردى جرى على الغالب (قوله المتصل ساحله بالبلد)
 فى الابعاب حقيقة على ما يقتضيه ظاهر عبارة البغوى وصاحب الحاوى فى انفصل
 الساحل عنها ولو يسيرا قصر بمجرد مجاوزة السور والعمران لكن الذى يجهل الضبط
 هنا مثل ما تقرّر قرياً اه وذكر فيه أيضا ما نصه خرج باتصال الساحل بالبلد أى بعمرانه
 ما لو كان بينهما فضاء فيترخص بمجرد مارقة العمران (قوله بما لا سور له) قيده بذلك
 فى التحفة أيضا وهو احتمال لاسنى وقال الخطيب هو أوجه وعلى هذا فالساحل الذى له
 سور العبرة بمجاوزة سورته والذى فيه عمران من غير سور العبرة فيه جرى السفينة
 أو الزورق وفى شرح الارشاد وكلام الجمال الرمل على اضطراب فى النقل عنه بينته
 فى الاصل انه لا فرق فى ذلك بين السور والعمران فلا بد من ركوب السفينة (قوله
 اليها) أى الى السفينة وهذا يكون فى السواحل التى لاتصل السفينة اليها اقله عمق البحر
 فيها فيذهب الى السفينة بالزورق فاذا جرى الزورق الى السفينة كان ذلك أول سفره قال
 الزيادة فى حواشى المنهج أى آخر مرة والاقتدا مت تذهب وتعود فلا يترخص ومحمل
 ما تقدم مالم يتجر السفينة محاذية للبلد كأن سافر من بولاق الى جهة الصعيد فلا بد من
 مارقة العمران الخ (قوله ان ليام) قال الخطيب وغيره والعبارة لشرح الخمر للزيادة
 الخمية يت من أربعة أعواد تنصب وتسقف بشئ من نبات الارض وجعلها خيم بمخف

بل لكل حكمه (و) قوله
 فبما لا سور له الخروج (من
 العمران) وان تغلله خراب
 أو يهر أو مبدان يفارق محل
 الإقامة وأفهم كلامه أنه لا يشترط
 مجاوزة الخراب الذى وراءه
 ولا المزارع والبساتين المتصلة
 بالبلد وان كانت محوطة
 أو كان فيها دور تسكن فى بعض
 فصول السنة وهو المعتمد فيما
 والقريتان المتصلتان كالقرية
 فان انفصلتا ولو يسيرا فلكل
 حكمها ويعتبر فى سفر البحر
 المتصل ساحله بالبلد الخروج منها
 (مع ركوب السفينة) وجرى
 أو جرى الزورق اليها قاله البغوى
 وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهر
 قول المصنف (فبما لا سور له) انه
 خاص بما لا سور له وهو متجه
 (و) قوله اسكنى الخيام (مجاورة
 الحلة) بكسر الحاء

وهي بيوت مجتمعة وان تفرقت ولا بد ايضا من مقارقتها مرافقها كعاطن الابل ومطرح الرماد وملعب الصندان والنادى
 ونحوها كالماء والمختطب الا أن يتسعا بحيث لا يختصان بالنازلين لأن ذلك كله من جملة موضع الإقامة فاعتبرت مقارقتها
 واتحاد الحلة باتحاد ما يسرون فيه واستعارة بعضهم من بعض والا (٣٩) فكالمقرتين فيما مر (وينتهي سفره) الجوز
 لترخصه بالقصر وغيره (بوصوله)

ما مر مما يشترط بمجاوزته في ابتداء
 السفر وان لم يدخله وذلك بأن
 يصل (سور وطنه) ان كان مسورا
 (أو عمران) أي عمران وطنه (ان
 كان) وطنه (غير مسور) وان لم
 ينو الإقامة به (و) ينتهي أيضا
 (بنية الرجوع) وبالتردد فيه من
 مستقل ما كث ولو يجعل لا يصلح
 للإقامة كنافذة قبل وصوله مسافة
 القصر (الى وطنه) سواء أقصد
 مع ذلك ترك السفر أو أخذني منه
 فلا يترخص في إقامته ولا رجوعه
 الى أن يسافر وطنه تغلبا بالوطن
 ويخرج به غيره وان كان له فيه أهل
 أو عشيرة فيترخص وان دخله
 كسائر المنازل وبنية الرجوع
 ما لو رجع اليه ضالا عن الطريق
 وبالمستقل من هو تحت حجر غيره
 وقهره كالزوجة والعبد فلا أثر
 لنيته وبالمالك السائر فلا أثر
 لنيته حتى يصل الى المحل الذي
 نوى الإقامة به ويقوم به لأن فعله
 وهو السير يخالف نيته فألغيت
 مادام فعله موجودا وقبل وصوله
 ما ذكر ما لو رجع أو نوى الرجوع
 من بعيد الحاجة فيترخص الى أن

الهاء كتر وترة وتجمع الخيم على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما المتخذة من
 ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه على غيره
 انتهت (قوله وان تفرقت) كذلك عبر في الامداد وهو مخالف لما أطلبوا عليه من
 التعبير بأن الحلة بيوت مجتمعة أو متفرقة وتبعهم الشارح في التحفة وفتح الجواد (قوله
 ولا بد ايضا الخ) هذا يفيد ان المرافق لا تدخل في معنى الحلة وكذلك التحفة والامداد
 أو لا ~~كن~~ لعمله هنا ومثله الامداد يقيد بالدخول وصريحه في التحفة والنهاية بعد
 ما سبق فقالا وقد يشمل اسم الحلة جميع ما ذكر فلا ترد عليه وذلك لأن هذه كلها وان اتحدت
 معدودة من مواضع إقامتهم (قوله كعاطن الابل) في حاشية التحفة للها تفي جمع معطن
 بكسر الطاء على وزن مجلس وفي المصباح العطن للابل المناخ والمبرك ولا يكون الاحول
 الماء والجمع أعطان مثل سبب وأسباب (قوله والنادى) في القاموس النادى والندوة
 والمندى مجلس القوم نهرا أو المجلس ماداموا مجتمعين فيه وما يندوهم النادى ما يسعونهم
 (قوله لا يختصان) في الایعاب ويظهر جريان ذلك أي التقييد في نحو مطرح الرماد أيضا
 وكأن وجه التخصيص ان الغالب في هذين الاشتراك فاحتجج لتقييدهما بما ذكر
 بخلاف غيرهما فلم يحتج لتقييده بذلك اه وفي التحفة والنهاية والعبارة للتحفة بعد ما سبق
 في كلام الشارح مانعه هذا اذا كانت الحلة بمستوفان كانت نوا وسافر بعرضه وهي أي
 البيوت بجميع العرض أو برتبة أو وحدة اشتترط بمجاوزة العرض ومحل الهبوط
 ومحل الصعود ان اعتدت هذه الثلاث فان أقرط سعتها أو كانت أي البيوت ببعض
 العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقها أي التي تنسب اليه عرفا الخ وفي شرحي
 الارشاد للشارح والمراد بالمعتدل من ذلك ما يعتد عرفا من منزلة أو وحدة هو فيها الخ وفي
 التحفة والنهاية والعبارة للنهاية ولو نزل بمحل من يادية وحده اشتترط مفارقة ما ينسب اليه
 عرفا فيما يظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم ان رحله كالحلة (قوله فيه) أي في الرجوع
 وستأتي محترزات القيود المذكورة في كلامه (قوله ويخرج به) أي بوطنه غيره فيترخص
 ما لم ينو الإقامة كما سيأتي في كلامه (قوله ضالا عن الطريق) فانه يترخص ما لم يصل وطنه
 فيجتمع حينئذ ترخصه (قوله فلا أثر لنيته) قال سم لا يعد انه لو نوى الإقامة ما كذا وهو
 قادر على المخالفة وصمم عليها أثرت اه (قوله وبوصول موضع الخ) ظهر للفقير في ضبط
 أطراف هذه المسئلة أن تقول ان السفر ينقطع بعد اجتماع شروطه بأحد خمسة أشياء
 الاول بوصوله الى مبدا سفره من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه مسلمان احدها ما أن

ينتهي سفره (و) ينتهي أيضا (بوصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلنا) من غير تقييد بمنزلة ان لم يصلح للإقامة
 (أو) نوى أن يقيم فيه (أربعة أيام) (أبلياها) (صححة) أي غير يوحى المدخل والخروج لأن في الاول الخط وفي الثاني الرحيل
 وهما من أشغال السفر

(أو) ان يقيم فيه (الحاجة لا تنقض الا في المدة المذكورة) لانه صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجرين في اقامة الثلاثة بين أظهر الكفار وكانت الاقامة عندهم محرمة والترخيص فيها يدل على بقاء حكم السفر فيها وفي معناه ما فوقها ودون الاربعة والحق باقامة ثمانية اقامتها (وان كان) نوى الاقامة للحاجة كرجع لمن حبس لاجله في البحر (يتوقع قضاءها كل وقت) أى قبل مضي أربعة أيام صحاح (ترخص) بالقصر وغيره سواء المقاتل والتاجر وغيرهما (الى ثمانية عشر يوما) غير نوى الدخول والخروج للاتباع (ولا) يجوز الترخيص بالقصر وغيره الا ان قصد مكانا معيناً فلا (يقصرهائم) وهو من لا يدري أين يتوجه وان طال تردده لان سفره معصية اذا تعاب النفس بالسفر لغير غرض حرام (و) لا يقصر (طالب غريم أو أبق لا يعرف موضعه) ومتى وجدته رجع وان طال سفره كالهائم اذا شرط القصر ان يعزم على قطع مسافة القصر فان علم انه لا يجد قبل مرسلتين أو قصد الهائم سفرهما قصر فيهما لا فيما زاد عليهما اذ ليس له بعدهما مقصد معلوم (ولا) يقصر قبل قطع مسافة القصر (زوجاً وعبد لا يعرفان المقصد) الا بعد مرسلتين للزوج أو السيد لا تتفاء شرط الترخيص وهو تحقق السفر الطويل

يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقبده في التحفة بالاستقلال ولم يقمده بذلك في النهاية وغيرها الثانية أن يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فينقطع بذلك أيضاً لكن بشرط قصد اقامة مطلقة أو أربعة أيام كوامل الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع الى مسافر منه وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دون مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الاقامة السابقة الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن يكون مستقلاً ما كثر الثانية الى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط وهو نية الاقامة السابقة فيما نوى الرجوع اليه فان سافر من محل نيته فسفر جديد والتردد في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية اقامة المدة السابقة بموضع غير الذي سافر منه وفيه مسئلتان احدهما أن ينوى الاقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فينقطع سفره بوصوله اليه بشرط أن يكون مسافة الثانية بينهما بموضع عند أو بعد وصوله اليه فينقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كثر عند الثانية الخامس انقطاعه بالاقامة دون غيرها وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه بنية اقامة أربعة أيام كوامل غير نوى الدخول والخروج ثانيهما انقطاعه باقامة ثمانية عشر يوماً صحاح وذلك فيما اذا توقع قضاء وطره قبل مضي أربعة أيام كوامل ثم توقع ذلك قبل مضيه وهكذا الى أن مضت المدة المذكورة فتلخص أن انقضاء السفر باحد من الجهة المذكورة وفي كل واحد منهما مسئلتان فهي عشر مسائل وكل ثانية من مسئلتين تزيد على أولاهما بشرط واحد وهذا المأقف على من ضبطه كذلك والله أعلم (قوله كرجع الخ) في الامداد فان فارق مكانه ثم ردت به الرجوع اليه استأنف المدة كما في المجموع لان هذه اقامة جديدة وفي التحفة والنهاية وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا والا فوحده اه قال سم بخلاف ما اذا أراد انهم اذا لم يخرجوا رجع فلا قصر له (قوله لان سفره معصية) كذلك شرح الارشاد له لكنه محمول على بعض افراده كما في التحفة والنهاية وهو ما اذا اتعب نفسه ودأبته بالرخص من غير غرض وفي ابن قاسم على أبي شجاع الهائم اذا قصد مرحلتين بدون اتعاب نفسه أو دأبته بلا غرض له وقع فله القصر فيهما وما بعدهما خلافا لبعضهم اه فجواز القصر دليل على انه ليس سفره معصية والا لامتنع الترخيص مطلقاً (قوله لا فيما زاد الخ) كذلك التحفة وغيرها من كتب الشارح نه الشيخ الاسلام والذي اعتمد الخطيب في المغني وغيره والجمال الرملي في النهاية وغيرها وقال أفاده الوالد وقال سم هو الوجه واعقد الزياي وغيره ان له القصر فيما زاد عليه ما الى أن ينقطع سفره (قوله سفرهما) في فتح الجواد أي لغرض صحيح حتى لا ينافي ما تقر فيه اه ومثله الزياي في حواشي المنهج (قوله لا يعرفان المقصد) في التحفة والنهاية روية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد فراقته لمحل كعلم مقصده بخلاف اعداده عذة كثيرة لا تكون الا لسفر طويل عادة فيما يظهر خلافه لا لا ذرى قال سم في حواشي

يختلف ما اذا جاوزها فانها قصران وان لم يقصر المتبوع لتبين طول سفره * (فصل) * في بقية شروط القصر ونحوه (وشروط القصر) ونحوه غير ما مر أربعة الأول (العلم بجواز) فالقصر أوجب جاحلا ٤١ بجواز ذلك لم يصح لتلاخيه (و) الثاني (أن

لا يقدر) في جزم من صلاته (بتم) ولو مسافرا مثله وان ظنه مسافرا أو أحدث عقب اقتدائه كأن قعدى مصلى الظهر مثلا به في جزء من الصبح أو الجمعة أو المغرب أو النافلة لأنها تامة في نفسها (ولا

عشكوك السفر) لأنه لم يجزم حينئذ بنسبة القصر والجزم به بشرط كما يأتي وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد وأربعها اذا اتم عقيم فقال تلك السنة (و) الثالث (أن ينوي القصر في الاحرام) أي عنده بأن يقرنها به يقينا ويستديم الجزم بها بأن لا يأتي بما ينافيها الى السلام لان الاصل الاتمام فاحتيج في الخروج منه الى قصد جازم فان لم يجزم بها أو عرض ما ينافيها كأن ترددها يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا أتم وان تذكر حاله لان الاصل وبه فارق الشك في أصل النية ذات كرحالا نعم لا يضر تعليقها بنية امامه بأن ظن سفره ولم يعلم قصره فقال ان قصر قصرت والأتامت لان الظاهر من حال المسافر القصر وانما لم يضر التعليق لان الحكم معلق بصلاة امامه وان جزم (و) الرابع (أن يدوم سفره من أول الصلاة الى آخرها) فان انتهت به سقينته الى محل اقامته أو سارت به منها أو نوى الإقامة أو شك هل نواها أو هل هذه

التحفة الوجه ما قاله الاذرى حيث ظن به هذه القربة طول السفر الخ (قوله بقصران الخ) فلو نوي مسافة القصر وجهلا حال متبوعه ما لم يقصر او مثله ما أجبر العين مع مستأجره وأما الجندی فان كان متطوعا بالسفر مع أمير الجيش فالعبرة بنيته وأما المندب في الديوان أو جميع الجيش فلا أثر لنيته عليه في التحفة وغيرها

* (فصل في بقية شروط القصر ونحوه) *

أي من الجمع فيشترط فيه العلم بجوازه كما سبصر حبه وتشترط نيته ولكن في الجمع التقديم ويشترط دوام السفر الى الشروع في الثانية وفي التأخير الى تمامها ومنه يعلم انه لم يدخل في قوله ونحوه الا الشرط الاول وبقية شروط الجمع ستأتي في فصله (قوله غير مامر) الذي مر كون السفر طويلا وغير سفر معصية وأن يقصد مكانا معلوما فتمكون شروط القصر سبعة وعدتها الوجه ورعاية فجعلوا التحرز عن منافي نية القصر في الدوام شرطا وكون نية القصر عند الاحرام شرطا آخر وجري عليه في التحفة وغيرها وجعلها هنا شرطا واحدا فان خلف القضي (قوله في جزم من صلاته) ولودون تكبيرة الاحرام كأن أدرك في آخر صلاته (قوله وان ظن انه مسافر) أما اذا ظنه مسافرا ولو لكنه شك هل نوى القصر أو لا فاقدرى به ناويا القصر فبان انه قاصر فله القصر اتفاقا قال في الايعاب نعم ان قامت قرينة على عدم قصره لكونه حنفيًا قبل ثلاث مراحل فالذي يتجه انه يلزمه الاتمام وان بان امامه قاصر التقليد مجيز القصر الخ زاد الجلال الرمي في النهاية ويتجه كما قاله الاسنوي أن يلحق به ما اذا أخبره الامام قبل احرامه بأن عزمه الاتمام اه (قوله أو أحدث) أي الامام أو المأموم وفي المنهاج أو بان امامه محدثا وفي التحفة والنهاية ومنه الجنب أو ذنبا حاسة خفية وفي التحفة لو بان عدم انعقادها لغير الحدث أو انطبخت الخفي فله قصرها أي التي يعيدها (قوله ولا يشكوك السفر) أي وان نوى القصر وبان امامه مسافرا قاصرا ولو أحرم منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال في النهاية الاوجه انه يقصر وقال الخطيب في المغنى الظاهر ما قاله الاذرى أي من عدم جواز القصر وأقره الاذرى في الامداد وقال في فتح الجواد هو المعتمد وكذا يقال فيمن صلى بتمام مع لزوم الاعادة بنية الاتمام فيجبر فيها هذا الخلاف (قوله بنية القصر) في التحفة أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظهر مثلا ركعتين وان لم ينوترخصا (قوله أو شك هل نوى القصر) في المنهاج أو قام امامه اثنتي عشرة شك هل هو متم أو ساء أتم في التحفة وان بان انه ساء ثم قال لو أوجب امامه القصر كخفي بعد ثلاث مراحل لم يلزمه اتمام جلال لقيامه على السهو اه قال الزبادي في شرح المحرر بل يخبر بين أن يخرج نفسه من متابعتة ويسجد للسهو ويسلم توجه السجود عليها بقيام الامام ساهيا وبين أن ينظره حتى يعود اه أي ويسجد أيضا قال في الامداد ولو نوى الاتمام لم يجز له أن يأتي به في سهوه لانه غير محسوب له (قوله أو سارت سقينته به)

* (فصل) * في الجمع بالسفر والمطر (يجوز) في السفر الذي يجوز فيه القصر (الجمع بين العصرين) أي الظهر والعصر وغلبت
 لشرفها لأنها الوسطى (و) بين (العشائين) ٤٢ أي المغرب والعشاء وغلبت لأنها أفضل وعبر غيره بالمغربين كأنه توهم أن

أي بالمصلي منها أي من محل إقامة هذه الصورة هذه أن ينوي القصر جاهلاً بأن من شرطه
 سير السفينة أو لونه أو عالمها كان متلاعباً أو أن يطلق في بيته فلم ينو قصره ولا اتعاباً
 فيلزمه الاتمام لهاتين فقدنية القصر عند الاحرام وتغليب الحضر اه مخلصاً من الایعاب

* (فصل في الجمع بالسفر والمطر) *

(قوله غيره) هو شيخ الشارح في منهجه وقال في شرحه غلب في التسمية المغرب للنهي عن
 تسميتها عشاء اه وغلب في صفة الصلاة العشاء على المغرب لأنه ليس مكروهاً وهذا هو
 المعتمد كما قاله القليوبي وجرى عليه الشارح أيضاً في شرح الارشاد (قوله تقديم)
 الجمعة كالظهر كأن يقيم بيلاً إقامة لا تنعكس الترخص فله أن يصلي الجمعة مع أهلها ثم العصر
 عقبها ويمتنع تأخير الاستحالة تأخير الجمعة (قوله وكل من لم تسقط الخ) من عطف العام
 على الخاص إذا فقد الظهرين من أفرادهم وجرى على هذا في شرح الارشاد وفي حاشية
 الابيضاح وأقره شيخ الاسلام في الاسنى والطبيب وابن علان وقال في التحفة فيه نظر ظاهر
 لأن الأولى مع ذلك صحيحة فلا مانع وفي النهاية محل وقفه إذا شرط ظن صحة الأولى وهو
 موجود هنا وقال سم في حواشي التحفة هو الوجه م ثم قال التحفة إنما استثنيت لعدم
 تحقق صحة صلاتها وهذه المحققات تحققتنا الصحة فيها ولا يضمر لزوم القضاء اه واقتصر
 على التحفة شيخ الاسلام في شرح منهجه والجمال الرملي في شرحي البهجة ونظم الزبد
 (قوله اخلاء أحد الخ) اقتصر على هذا في الامداد وفي الایعاب يقتضي أن لاتسن مراعاته
 الى آخر ما أطال به في ذلك وقال في فتح الجواهر للخلاف ولأن فيه اخلاء الخ وفي التحفة
 والنهاية والعبارة للتحفة خروجاً من خلاف من منعه واقتصر في التعليل على ذلك قال في
 التحفة وقد يشكل بقولهم الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى الآن يقال ان تأويلهم
 لها نوع فمأسك في جمع التأخير وطعنهم في صحتها في جمع التقديم محقق مع اعتدادهم
 بالاصل فروعي انتهى والتأويل هو أن المراد به الجمع الصوري بأن أخر الأولى الى آخر
 وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك أحاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما
 ذكرت شيئاً منها في غير هذا المحل ثم ان أراد الجمع ولم يراع خلاف المانع منه فان كان سائراً
 في أحد الوقتين نازلاً في الآخر فالجمع في وقت النزول أفضل وإن كان سائراً فلهما أو نازلاً
 فيهما فافان الذي بحثه في التحفة ان جمع التقديم أفضل وقال ان شيخه زكريا أشار اليه
 ونقل عن السنباطي أيضاً والذي بحثناه في المغني والنهاية ان جمع التأخير أفضل وبحث
 الشارح في الامداد التخيير بينهما قال لاتقاء المرجح والكلام حديث لم يقرن أحد الجمعين
 بكمال خلاصته الاخر والاغراعاته أولى (قوله سائر الفضائل) كخلوع عن جريان حديث
 سلس وعري وانفراد وكادرا لعرفة أو أسير وفي التحفة والنهاية قد يجب في هذين (قوله

في هذا تسمية المغرب عشاء وهو
 مكروه وليس كذلك فلا اعتراض
 على المصنف (تقديم) (تقديم) (تقديم)
 ويكون كل أدلة لا وقتيهما
 صاراً كالوقت الواحد ثم يتبع جمع
 التقديم للتحفة وفاقدا للظهرين
 وكل من لم تسقط صلاته لأن
 شرطه كيان وقوع الأولى معتداً
 بها وما يجب اعادته لا اعتداد به
 لأنها انما فعلت لحزمة الوقت أما
 الصبح مع غيرها والعصر مع
 المغرب فلا جمع فيها ما لا يرد
 بخلاف ما ذكره فقد صح انه صلى
 الله عليه وسلم كان إذا ارتحل
 قبل الزوال أخر الظهر الى وقت
 العصر ثم نزل لجمع بينهما فان
 زالت قبل او تحاله صلاههما ثم ركب
 وأنه كان إذا اجتبه السير جمع بين
 المغرب والعشاء أي في وقت العشاء
 (وتركه) أي الجمع (أفضل) لارعاية
 لخلاف من منعه لأنه عارض
 السنة الصحيحة الدالة على الجواز
 كما تقر به لأن فيه اخلاء أحد
 الوقتين عن وظيفة وبه فارق
 نذب القصر فيما مر (الامن وجد
 في نفسه كراهة الجمع أو شك في
 جوازه) أو كان ممن يقتدى به
 فيسئل له الجمع نظير ما مر في القصر
 (أو) كان يصلي منفرداً ولو ترك
 الجمع وفي جماعة لو جمع فالأفضل
 الجمع أيضاً لاستحالة على فضله لم

يشتمل عليهم ما ترك الجمع ومثل الجماعة في ذلك سائر الفضائل المتعلقة بالصلاة في اقترنت صلاته في الجمع بكال ولو ترك الجمع قبل
 فانت ذلك الكمال كان الجمع أفضل والأفضل للمسافر الحاج جمع العصرين تقديماً بصحة ومرة وجمع العشاءين تأخيراً بمزدلفة

ان كان يصليهما قبل مضي وقت الاختيار للعشاء للاتباع فيهما وفي ذلك صور كثيرة ٤٣ (وشروط) جمع (التقديم أربعة) الاول

(البداية بالاولى) للاتباع ولان الثانية تابعة فلا تتقدم على متبوعها ولو قدم الاولى وبان فسادها فسدت الثانية (و) الثاني (نية الجمع) فيها (ولو مع السلام) منها أو بعد نية الترك بان نواه ثم نوى تركه ثم نواه تميز التقديم الم شروع عن التقديم فهو أو عبثا وفارق القصر بانه يلزم من تاخر نيته عن الاحرام تأدى جزء على التمام (و) الثالث (الموالاتة بينهما) في الفعل للاتباع في الجمع بكرة وقياسا عليه في غير ذلك ولان الجمع يجعلهما كمصلاة واحدة فوجبت الموالاتة كركات الصلاة ولا يضر الفصل بزمان يسير عرفا ولو بغير شغل بخلاف الطويل عرفا ولو بعد ذلك كسهم وواغما ومنه صلاة ركعتين (و) الرابع (دوام السفر) من حين الاحرام بالاولى (الى) تمام (الاحرام بالثانية) فالاقامة قبل الاحرام بها مبطله للجمع لزوال العذر ولا يشترط في جمع التأخير شيء من الشروط الثلاثة الاول لكن اسنة فيه (و) انما (يشترط في جمع) التأخير شيان الاول شرط لجواز التأخير وكون الاول ادا وهو (نيته قبل خروج وقت الاول) ويجزى بالنسبة الى الاد تأخير النية الى زمن (و) (لو) كما (بقدر ركعة) وأما الجواز فشرطه أن ينوى وقد بقي من وقت الاولى ما يسعها أو أكثر ولكن لا يسع

قبل مضي وقت الاختيار الخ) فان خشي مضيه صلاهما تاخيرا قبل وصوله من دقة (قوله للاتباع) كذلك المغنى والنهاية وفيه أن الاتباع ثابت في غيرهما أيضا ولم يقولوا به ومن ثم علل في التحفة بقوله مجمع عليه فيسن ١١ وهو اولى من الاول والحق في الامداد به مذهب الحاج اذا نفر من معنى فان السنة أن يرمى عقب الزوال ثم يسير الى مكة فيصلي بالمحصب الظهر والعصر جمعاً ١١ وفيه أن القبائل بالمنع في غير عرفة ومن دقة يمنع الجمع بالمحصب ولهذا لم يذكر ذلك جهورا ثمنا (قوله وفي ذلك صور كثيرة) أي فيما يسن فيه الجمع (قوله فسدت الثانية) أي ان لم تقع عن فرضه بل تقع له نقلا مطلقا كما في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها ووجه عدم وقوعها فرضا فوات الشرط من البداية بالاولى (قوله ولو مع السلام) لكن السنة مع التحريم خروجاً من قول للشافعي ومن خلاف الحنابلة ولو أحرم بالصلاة في الحضر ثم سارت سفينة في أثناءها جازت نية الجمع وان لم يكن السفر باختباره خلافاً للشيخ الاسلام في اشتراط اختيار السفر (قوله أو بعد نية الترك) لو نوى الترك بعد التحلل من الاول ولو في أثناء الثانية اعقد في التحفة وغيرها عدم الاجراء وخالفه المغنى والنهاية حيث لم يطل الفصل ولو ارتد بعد الاول وأسلم فوراً رجع في الابعاب ان له الجمع (قوله وفارق القصر) أي حيث اشترطت نيته عند التحريم بخلاف الجمع (قوله الموالاتة) فلا يفصل ولو برتبة فيصلي القبليّة ثم الفرضين ثم بعدية الاول ثم قبليّة الثانية ثم بعديتها ولو جمعهما معاً ثم علم بعد فراغهما أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل بين سلام الاول والتذكير فيه ما ترك ركن من الاول بطلت الاول بترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل والثانية لبطلان شرطها من صحة الاول لكن تقع له نقلا مطلقاً أو علم ترك الركن من الثانية فان لم يطل الفصل تداركه وصحها وان طال الفصل فباطل لتعذر التمدد لبطلان الفصل ولا جمع فيعيد هالوقتها أو جهل هل الترك من الاول أو الثانية فلا جمع تقديم بل يعيدها لوقتها فيجعل الترك من الاول لتأخره باعادتها ويجعل الترك من الثانية لتقدمه من جمع التقديم بطول الفصل بها وبالاولى المعادة بعدها وله أن يجمعهما تأخيراً اذا لامانع منه على كل تقدير (قوله صلاة ركعتين) ولو باخف مجزئ وهذا ضابط الطويل ومادونه قصير (قوله قبل الاحرام بها) أي الثانية أما اذا أقام في أثناءها أو بعد فراغها فلا يؤثر في صحة جمعهما وبقي من شروط الجمع العلم بجوازه كما ذكره في الفصل الذي قبل هذا والخامس عدم دخول وقت الثانية قبل فراغها جزم به القليوبي ولم يرتضه الشارح ومن شروط جمع التقديم يتيقن صحة الاول ولهذا منعت التمهيرة منه (قوله لجواز التأخير) أي فاذا قد حرم عليه التأخير وكانت الاول قضاء ولا بد من نية ايقاعها في وقت الثانية فلو نوى التأخير لا غير عصي وصارت الاول قضاء كما في التحفة والنهاية وغيرهما (قوله بالنسبة للاداء الخ) أي فاذا نوى في وقت الاول تأخيرها الى وقت الثانية وكان الباقي من وقت الاول ما يسع ركعة أو أكثر ولكن لا يسع

وقت الاول ما يسعها أو أكثر ولكن لا يسع

وعلى الاول محمل عبارة الروضة
وأصلها وعلى الثاني تحمل عبارة
المجموع وغيره فلا تنافي بين
العبارات خلافاً لمن ظنه (و) الثاني
شرط لكون الاول أداء وهو
(دوام السفر الى تمامها) أى
الثانية (والا) يدم الى ذلك بان
أقام ولو في أثناءها (صارت) الاولى
وهى (الظهر) أو المغرب (قضاء)
لانها تابعة للثانية في الاداء للعذر
وقد زال قبل تمامها وقضيته انه
لو قدم الثانية وأقام في أثناء
الاولى لا تكون قضاء لوجوب
العذر في جميع المتبوعة وهو
ما اعتده الاسنوى لكن خالفه
بعض شراح الحاوى (ويجوز
الجمع بالمطر تقديماً) لا تأخير الان
استدانة المطر ليست الى المصلى
بخلاف السفر ويجوز جمع العصر
الى الجمعة بعذر المطر والسفر
وذلك لما صح انه صلى الله عليه
وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر
والمغرب والعشاء من غير خوف
ولاسفر قال الشافعى كالت رضى
الله عنهما أرى ذلك بعذر المطر
ويؤيده جمع ابن عباس وابن عمر
رضى الله عنهم به وانما يباح الجمع
به في العصرين والعشاءين (من)
وجدت فيه الشروط السابقة في
جمع التقديم نعم الشرط وجود
المطر عند الاحرام بالاولى والتحليل
منها والحرم بالثانية ولا يضر
انقطاعه فيما عدا ذلك (وصلى)
أى أراد ان يصلى (جماعة في مكان) مسجد أو غيره

جميعها تكون الاولى أداء لكنه آثم بتأخير الثانية الى أن يبقى من الوقت زمن لا يسع
جميع الاول ووافق الجال الرملى على تأنيبه بالتأخير لذلك وخالف في كونها أداء فعنده
يشترط لكونها أداء أن يبقى من وقت الاول ما يسعها جميعها (قوله وعلى الاول) وهو
بالنسبة للاداء والثاني وهو بالنسبة لعدم الاثم والذي في الروضة وأصلها لا بد من
وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدأت الاول في وقت لوقعت أداء اه والذي في المجموع
عن الاصحاب تشترط هذه النية في وقت الاول بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان
ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وصحح الشارح الاول في كتبه تبعاً للشيخ
الاسلام وحمل كلام المجموع على انه يشترط ما يسعها لعدم عصيانه لا لوقوعها أداء وفيه
ان ظاهر قول المجموع عصي وصارت قضاء يشمل ما اذا أدرك من الوقت ركعة وأجاب
في الايعاب بان المراد بالضيق فيه بالنسبة للعصيان ان لا يبقى قدر الصلاة كلها وبالنسبة
للقضاء أن لا يبقى قدر ركعة جلالة كل على ما يناسبه الخ واعتد الخطيب الشربيني والجال
الرملى ظاهر كلام المجموع وحمل الجال الرملى تبعاً للجلال المحلى كلام الروضة على ان
مراده بالاداء فيها الاداء الحقيقي بان يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف
الاتبان بركعة منها في الوقت والباقي بعده فتسهيته أداء بتبعيته ما بعد الوقت لما فيه الخ
ولو ترك نية التأخير نحوهم وكانت الاولى قضاء ولا اثم وفي الايعاب تبعه ان الجاهل
كالمساهى لا تهذا بما يخفى (قوله بعض شراح الحاوى) الصغير وهو الطاوسى وفي
الايعاب ما ذكره أوجه من حيث المعنى الظاهر الذى قرره وقال الخطيب في المغنى
والجال الرملى في النهاية هذا هو المعتقد وتردد الشارح في ذلك في شروحه على المنهاج
والارشاد وقد أوضحت في الاصل ما يتعلق بهذا فراجع منه (قوله أرى) قال القليوبى
في حواشى المحلى هو بضم الهمزة وقضها أى أظن أو أعتقد اه (قوله جمع ابن عباس)
أى بين الصلاتين وقوله به أى بالمطر (قوله نعم الشرط الخ) تبعه به على ان الشرط الرابع
في جمع التقديم في السفر ليس نظيراً لجمع بالمطر لان انقطاع السفر في أثناء الاول يمنع الجمع
بخلاف انقطاع المطر في ذلك وما عدا ذلك فهو كقول العناني في حاشية شرح التحرير
سكتوا عن شرط خامس وهو بقاء وقت الاول الى تمام الثانية فلخرج الوقت في أثناء
الثانية بطلت لانه تبين انه يحرم بها قبل دخول وقتها اه (قوله فيما عدا ذلك) ظاهره
أن انقطاعه بعد سلام الاول وقبل الشروع في الثانية لا يضر وليس كذلك فلا بد من
امتداده بينهما كما في الاسنى والمغنى والتهفة والنهاية وغيرها واختلاف في أنه هل يشترط
تيقنه لذلك أو انه يكفي الاستصحاب واستوجه الاول في النهاية قال ويؤيده أنه رخصة
فلا بد من تحقق سببها وفي التهفة الثاني هو القياس قال الآن يقال انه رخصة فلا بد
من تحقق سببها ويؤيده ما مر فيم الوشك في انهاء سفره اه وقال سم ما ملخصه ينبغي أن
يقال فيه بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله جماعة) في الايعاب وان كرهت

وكانت تلك الجماعة تاتي ذلك
المكان من محل (بعيد) عنه
(وتأذى) كل منهم (بالمطر) ولو
خفيفا بحيث يسيل الثوب والبرد
والثلج ان ذابا أو كانا قطعاً كباراً
للمشقة حينئذ أما اذا صلى ولو
جماعة بيته أو محل الجماعة
القريب بحيث لا يتأذى (في
طريقه) اليه بالمطر أو مشى
في كس أو صلا أو فرادى ولو في محل
الجماعة فلا جمع لاتقاء التأذى نعم
للإمام الجمع بالمؤمنين وان لم يتأذبه

(باب صلاة الجمعة)

هي بثلاث الميم وباسكانها وهي
فرض عين عند اجتماع شروطها
الآتية ومثل سائر الخمس في
الاركان والشروط والآداب لكنها
اختصت بشروط بعضها وشروط
للزومها وبآداب كما يأتي بعض
ذلك (تجب الجمعة على كل مكلف)

(قوله صلاة الجمعة) اعلم أن أمر
الجمعة عظيم وهي نعمة جسيمة
امتن الله بها على عباده فهي من
خصائصها جعلها الله محط رحمة
مطهرة لا تنام الا اسبوعاً ولشدة
اعتناء السلف الصالح بها كانوا
يكرهون لها على السرج فاحذر
ان تتهاون بها مسافراً أو مقبلاً ولو
مع دون أربعين بتقليد والله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
جوهري

ولم يحصل لهم شيء من فضلها ويوجه بأن المدارات ما هو على وجود صورتها الاندفاع الاثم
والقتال به على قول فرضيتها اه وقال القليوبي في حواشي المحلى جماعة ولو في الركعة
الاولى من الثانية قاله شيخنا الزياي واكتفى شيخنا الرملي بالجماعة حال الاحرام بالثانية
وان صلى الاولى منفردا عندهما كبقية الثانية (قوله بعيد عنه الخ) افاد به أنه لا بد من
أمرين البعد والتأذى وباجتماعهما تحصل مشقة شديدة به على ذلك في الایعاب (قوله
ان ذابا) زاد في التحفة والنهاية وبلا الثوب قالانم ان كان أحدهما قطعاً كباراً يخشى منه
جاز الجمع قال في التحفة على ما صرح به جمع اه وفي الاسنى جاز الجمع به كما في الشامل وغيره
وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر ووقع في النهاية هنا تحريفاً بنهت عليه في الاصل
(قوله لاتقاء التأذى) هو ظاهر في غير الاخيرة اما هي فلعدم الجماعة لوجود التأذى
فيها ثم رأيت في كل من التحفة والنهاية التصريح بهذا وهو ظاهر (قوله نعم للإمام الخ)
هكذا في كتب الشارح وفي النهاية الاوجه تقييده بما اذا كان اماماً راتباً أو يلزم من
عدم امامته تعطيل الجماعة وفي حواشي المحلى للقليوبي لإمام المسجد ولجواريه تبعاً
لغيرهم الخ ولا يجوز الجمع بنحو وحل ومرض على المشهور في المذهب لكن المختار من
حيث الدليل جواز المرض عند النووي وغيره وهو مذهب الامام أحمد قال الاذرى
ورأيت في غاية الاختصار من قول الشافعي للمزني وذكر عبارته وقال الاسنوي قد ظفرت
بنقله عن الشافعي قال الزركشي فان ثبت له نص بالمنع كان له في المسئلة قولان والافه هذا
مذهبه ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر سهلة وحنة بالجمع لاجل الاستحاضة وهي نوع
مرض قال القليوبي بعد نقله عن الاذرى أنه المقتى به مانعه وبه يعلم جواز عمل الشخص
به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى وبينهما
كما في المطر اه وهو واضح خلافا لما وقع للعناني من عدم جواز تقليده لاق ذلك اختيار
ما هو خارج عن المذهب وأما هذا فهو منصوص للشافعي كما صرح حوايه والقول الضعيف
في المذهب يجوز تقليده للعمل به لالفة توى مع الاطلاق وفي التحفة ضبط جميع متأخرون
المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كمشقة المشي في المطر بحيث تبطل
ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث تبطل الجلوس في القرض
وهو الاوجه على انهما متقاربان اه ونحوه في الایعاب قال ولو ضبط المرض بالمبعض
للظن لكان له وجه ظاهر اه وجرى في شرح الارشاد على الاول بل قال في الامداد
ولا يصح ضبطه بغير ذلك اه وفي التحفة يراعى الفرق به فان كان يزاد مرضه كأن
كان مثلاً يجمع وقت الثانية قدمها بشروط جمع التقديم أو وقت الاولى آخرها بنية الجمع

(باب صلاة الجمعة)

(قوله بثلاث الميم) أي والضم أفصح تحفة ونهاية (قوله مكلف) الا السكران المتعدى
بسكروه فان المعقد عدم تكليفه ومع ذلك تلزمه الجمعة كغيرها تغليظاً عليه لكنها لا تنص

لا يصح ومجتنون كغيره (حز)
 لا من فيه رق ولومبهض وان
 كانت الزوبة له ومكاتبه انقصه
 (ذكر) لا امرأة وخشني لنقصهما
 أيضا (مقيم) بالحل الذي تقام
 فيه وان لم يكن مستوطنه
 لا مسافر كما يأتي (بلا مرض
 ونحوه مما تقدم) من سائر أعيان
 الجماعة فالعذر بشرئ منها
 لا تلزمه الجماعة لما ترون نعم لا تسقط
 عن اكل منتها الا اذا لم يتصدبه
 اسقاطها والالزامه وصح انه
 صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق
 واجب على كل مسلم الأربعة
 عبدا مملوكا أو امرأة أو صبي أو
 مريض (وتجب) الجمعة (على
 المريض ونحوه) كالعذر بالمرض
 (اذا حضر) محل اقامتها (وقت
 اقامتها) ولا يجوز له الانصراف
 الا ان كان هناك مشقة لا تتحمل
 كمن به اسهال ظن انقطاعه فحضر
 ثم عاد بعد تحوره وعلم من نفسه
 أنه ان مكث جرى جوفه فله
 الانصراف لا ضطراره اليه وكذا
 لو زاد ضرره بطول صلاة الامام
 (أو حضر في الوقت) أي بعد
 الزوال (ولم يشق عليه الانتظار)
 بان لم يزد ضرره بذلك لان المانع
 في حقه مشقة الحضور وبالضرورة
 زال المانع فان تضرر بالانتظار
 أو لم يتضرر لا يمكن حضر قبل
 الوقت فله الانصراف ولو لا تلزمه
 انحورق الانصراف مطلقا

منه في قضائها وجوبها بظاهر ابعذ زوال عذره فالمراد بالزوم في حقه لزوم انعقاد السبب حتى
 يجب القضاء لا لزوم الفعل (قوله لا يصح) لكن يجب أمره بالسبع وضربه على تركها
 لعشر كبقية الصلوات (قوله تقام فيه) ولو اتسعت الخطه فراض وان لم يسمع بعضهم
 النداء وان لم يستوطنه لكن لا يحجب من الاربعين (قوله بلا مرض) ضابطه ان يلحقه
 بحدوده مشقة مشقة مشقة في المطر والوحل تحفة ونحوه (قوله من سائر أعيان الجماعة)
 أي مما يمكن مجيئه هنا فالأفي التحفة والنهاية لا كالريح بالليل اه أي لان الجمعة لا تكون
 الا نهارا والريح ليس بعذر الا ليل فلا يتأتى مجيئه هنا وفي التحفة والنهاية ومن العذر هنا
 ما لو تعين الماء لظهور محل الصبر أي كان انتشار الخارج ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم نظره
 لعورته ولا يغض بصره عنها زاد في النهاية كشفا جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت
 وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غض البصر
 قال وعلم مما تقرر ان اشتغاله بتجهيز ميت عذرا أيضا وكذا اسهال لا يضبط نفسه معه ويخشى
 منه تلويث المسجد والحبس ان منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رآها والا فلا ولو اجتمع في
 الحبس أربعون فالقياس كما قال الاسنوي لزوم الجمعة لهم لان تعدد الجمعة يجوز عند عصر
 الاجتماع فعند تعدد بالكلية أولى اه ملخصا ونحوه المغنى للخطيب وخالف في التحفة
 ومال بها للسبكي الى أنها لا تجزئهم ثم قال ولو قيل لو لم يكن في البلد غيرهم وأمكنهم اقامتها
 بمعلمهم لم يتم لم يبعد وفي التحفة لعل الاقرب ان من العذر خالف غيره عليه أن لا يصليها
 لخشيته عليه محذورا لو خرج اليها لكن المحلوف عليه لم يخشسه ان عذره في ظنه الباءت
 عليه على الخلف لشهادة قرينة به (قوله ثم) أي في الجماعة (قوله عبدا مملوكا) أطلقت
 الكلام في الاصل على اعرابه بما يعين مراجعته (قوله كالعذر بالمرض) هو للتشيل وفي
 التحفة الا المريض ونحوه ممن عذر برخص في ترك الجماعة ولو كل كرهه وتضرر
 الحاضرين به يجهل أو يسهل زواله بتوقي ربحه قال سم لو اتفق أن أهل بلد جميعهم
 اكلوا بصلًا وتعذر زوال رايحه فهل تسقط عنهم الجمعة نقل عن الشهاب الرملي انه أنق
 بالوجوب اذا لا يجوز لهم تعطيل الجمعة في بلدهم ومعلوم انه لا كراهة فيه اه ملخصا
 (قوله محل اقامتها) قال سم ينبغي أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يتق معه
 مشقة حضوره نفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه (قوله لا يجوز له
 الانصراف الخ) قال سم ان كان على الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف الخ
 وعلى الحرمة لو انصرف لا يلزمه العود كما قاله سم والحلي والقليوبي وغيرهم (قوله بطول
 صلاة الامام) كان قرأ بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف الخ مغنى ونهاية وفي التحفة
 ان تفاخر ضرره بان زاد على مشقة المشي في الوحل زيادة لا تتحمل عادة له الانصراف
 وان أحرم بها (قوله لنحورق) أي من أنوثه وقوله مطلقا أي وان أقيمت الصلاة ما
 يتلبسوا بها فان تلبسوا بها حرم عليهم الانصراف منها وفي التحفة ترددا لا ذرى في قر

(و) كما تجب على أهل محل إقامتها

تجب على غيرهم وهم كل (من بلغه) نداء الجمعة تلجأ الجمعة على من سمع النداء أسناده ضعيف لكن له شاهد بأسناد جيد والمعتبر (نداء صبت) أي على الصوت يؤذن كعادته في علو الصوت وهو واقف على الأرض (من طرف موضع الجمعة) الذي يلي المكان الخارج عن موضعها (مع سكن الريح والصوت) واعتبر بما ذكر من الشروط لانه عند وجودها لا مشقة عليه في الحضور بخلافه عند فقدها أو فقدها بعضها وتجب على من ذكر (لا على مسافر سقرا مباحا طويلا أو قصيرا) بشرط أن يخرج من سور محلها أو ممراته قبل الفجر (ويحرم) على من لم يمته الجمعة (السفر بعد الفجر) ولو اطاعة لانها مضافة الى اليوم وان كان وقتها بالزوال ولذا دخل وقت غسلها بالفجر ولم يبعد الدار السعي قبل وقتها لم يدركها فيه (الامع امكانها في طريقه أو) ان (توحش) أي حصلت له وحشة (بتخافه عن الرفقة) وان لم يخف ضررا على الأوجه أو ان خشي ضررا على محترم له أو لغيره (وتسن الجماعة في ظهر المعذورين) لعدم أدلتها (ويخفونها) ندبا (ان خفي عذرهم) لتسلايتهم (بالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة) أما طاهر العذر كالمراة فيسن لها انظارها والاستقاء التهمة

أحرم بهما بغير إذن سيده وتضرر بغيره ضررا لا يحتمل والذي ينبغي أنه ان ترتب على عدم قطعه فوات نحو مال السيد قطع كما يجوز القطع لانقاذ المال أو نحو انفس فلا (قوله على أهل محل إقامتها) أي حيث استجمعوا الشروط وقوله على غيرهم أي ممن لم يستجمعوها فإلا لم يستجمعوها ولم يسمعوا النداء المذكور فلا الجمعة عليهم (قوله نداء الجمعة) أي مؤذنها قال في النهاية ومثلها الامداد مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحدا يخرج الاصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف أي بحيث يعلم ان ما سمعه نداء الجمعة وان لم تتبين كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لمن اشترط ذلك (قوله بأسناد جيد) هو قوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له الا من عذر (قوله على الصوت) أي معتدل في العلو قال في الايعاب لا كالعاباس فقد جاء عنه ان صوته سمع من غانية أميال (قوله على الأرض) أي في محل مستو ولو تقدير افلوعت قرية بقلعة جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت سمعوا وجبت في الثانية دون الاولى نظر التقدير الاستواء بان يقدر نزول العالي وطولع المنخفض مسامتا للبلد النداء اه تحفة ونهاية ونقل عنه اضطراب في المسئلة فراجع الاصل (قوله من طرف موضع الجمعة) اعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة سم (قوله من سور محلها) في الايعاب قال الزركشي فلو طلع الفجر وهو في شغل الارتحال أو ارتحل وطلع عليه قبل مفارقة نحو السور حرم عليه السفر الخ (قوله ويحرم الخ) ولا يترخص فيه الى فواتها ثم ابتداء سفره من حين فواتها (قوله على من لم يمته) أي وان لم تنعقد به كن نوى إقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج اذا انما في الجمعة على ستة اقشام من تلزمه وتنعقد به وهو المستجمع لشروطها ومن لا ولا مع صحتها وهو من فيه رق والمسافر والمقيم خارج بلدها اذا لم يسمع النداء والصبي والفتى ومن لا ولا مع عدم صحتها وهو من به جنون أو غشاء أو كفر أصلي أو سكر وان لم يمته القضاء ومن لا تلزمه وتنعقد به وهو المعذور بغير السكر ومن تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد ومن تلزمه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم من غير توطن ومتوطن خارج بلدها سمع النداء (قوله مع امكانها في طريقه) أو في مقصده بان يغلب على ظنه ادراكها في ذلك ويبحث في التحفة أنه ان كان سفره لغير حاجة حرم سفره وان تمكن منها في طريقه وفيها أيضا نعم ان احتاج للسفر لادراك نحو وقوف عرفة أو لانتقاذ نحو مال أو أسير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لانتقاذ الاسير ونحوه كقطع القرص لذلك وجه في النهاية منه توضيح الحج اذا خاف فوته مما يجب السفر له ويكره السفر له الجمعة كما في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها ولا يحرم وهل ان تعطلت بخروج الجمعة بلد فيه خلاف طويل ذكرته في الاصل وجروا في الجمعة من المغنى وشرح التنبيه للخطيب والتحفة والاياعاب للشارح والنهاية للجمال الرملي على انه حيث أمكنه ادراك الجمعة في طريقه لا يحرم فر يوم الجمعة وان تعطلت الجمعة ببلده بسفره (قوله على الأوجه) اعقده

(ومن صحت ظهره) ممن لا تلزمه الجمعة (صحت جمعته) فيتحيز بين فعل ما شاء منهم ما سكن الجمعة أفضل له لأنها صلاة أهل الكمال نعم
 أن أحرم مع الإمام بالجمعة تعين عليه اتتمامها فليس له أن يتهاطلها بعد سلام الإمام لا فقهاده عن فرضه (ومن وجبت عليه) الجمعة
 لا يصح إحرامه بالظهر قبل سلام الإمام) من الجمعة ولو بعد دفعه من ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه بناء على الأصح أنها الفرض
 الأصلي وليست بدلا عن الظهر وبعد سلام ٤٨ الإمام يلزمه فعل الظهر فورا وإن كانت أداء عصيانه بتقويت الجمعة فأشبهه

عصيانته بخروج الوقت ولو تركها
 أهل بلد تلزمهم وصلوا الظهر لم
 تصح إلا أن ضاق الوقت عن أقل
 واجب الخطبتين والركعتين
 (ويندب للراجي زوال عذره)
 قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو
 العتق والمريض يرجو الخفة (تأخير
 ظهره إلى اليأس من الجمعة) لما
 في تجهيل الظهر حينئذ من
 تقويت فرض أهل الكمال
 فإن أيسر من الجمعة بأن رفع الإمام
 رأسه من ركوعها الثاني فلا تأخير
 وانما لم يكن القوات فيما ترجى هذا
 بل بالسلام لأن الجمعة ثم لازمة له فلا
 ترتفع الإيقين بخلافه هنا أما من
 لا يرجو زوال عذره كالمرأة فيسن
 له حيث عزم على أنه لا يصلي الجمعة
 الظهر أول الوقت ليجوز فضيلته
 * (فصل للجمعة) أي احصها
 (شروط زوائده) على شروط غيرها
 (الأول وقت الظهر) بأن تقع
 كلها مع خطبتها فيه للاتباع رواه
 الشيخان (فلا تقضى الجمعة) لأنه
 لم ينقل (فلو ضاق الوقت) عن أن
 يسعها مع خطبتها أو شكوا أهل بي
 ما يسع ذلك أم لا (أحرموا بالظهر)
 وجوب القوات الشرط ولوموا

في الإيعاب وتبرأ منه في فتح الجواد واعتدوا في المغنى والتحفة والنهاية وغيرها أن مجرد
 الوحشة ليس بعذر ويمكن الجمع بما أشار إليه في الإيعاب بأنه حيث شق عليه تحمل
 الوحشة كشقة المشي في المطر أو الوحل كانت عذرا وحيث لا فلا اذ قد يصح له من
 الوحشة ما يخشى معه ذهاب العقل فكيف لا تسكون عذرا حينئذ (قوله صلوا الظهر)
 ولو كان المصلي واحدا منهم علم من عاداتهم أنهم لا يصلونها (قوله من ركوعها الثاني) زاد
 في التحفة أو يكون بمحل لا يصل منه محل الجمعة الا وقد رفع رأسه منه على الأوجه نعم لو
 أخرها حتى بقي من الوقت قدر أربع ركعات لم يسن تأخير الظهر قطعا اه ونحوه النهاية
 قال سم بل ينبغي حرمة حينئذ ما لم يرد فعل الجمعة (قوله حيث عزم الخ) هذا توسط تبع
 فيه الشارح في كسبه الإمام النووي فقد اختار الخراسانيون أنه يسن له الظهر أول وقته
 وقال العراقيون يسن له التأخير لليأس وتوسط النووي بحمل الأول على ما إذا عزم على
 أن لا يحضرها وان تمكن والثاني على ما إذا كان لو تمكن أن ينشط حضرها واعتد في
 المغنى والنهاية تدب التجهيل مطلقا

* (فصل للجمعة) أي احصها (شروط زوائده) على شروط غيرها * أي من بقية الصلوات
 (قوله وقت الظهر) فالأولى التحفة والنهاية لو أمر الإمام بالمبادرة بها وعدمها فالقياس
 وجوب امتثاله اه قال السيد عمر البصري في حاشيته على التحفة كان المراد بالمبادرة
 فعلها قبل الزوال وبعد ما تأخيرها إلى وقت العصر كما قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعد
 فيه وان لم يقلد المصلي القائل بذلك لم يسيأ في أن يحكم الحاكم برفع الخلاف ظاهرا وباطنا
 وسيأتي في السكاح في الوط في السكاح بغيره ولو ما يصرح بذلك وظاهره ان مثله فيما ذكر كل
 مختلف فيه كفعلها خارج خطة الانبياء ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها بان يراد بالمبادرة
 فعلها أول الوقت وبعد ما تأخيرها إلى آخر وقتها اه (قوله أو شكوا أهل بي الخ)
 لو نوى أن كان وقت الجمعة باقيا لجمعة واحدة ولا فظهر انهم بان يقاؤه وجهان قال في النهاية
 أقسم ما احصته كما أفتى به الوالد الخ وفي التحفة فيه نظر بل لا يصح الخ ويؤيد الشارح
 كلام غيره في الروض أو شكوا في بقاءه تعين الأحرام بالظهر (قوله من الآن) كذلك
 التحفة وغيرها من كتب الشارح تبعاً لظاهر الأسنى واعتد المغنى والنهاية أنها انما تنقلب
 عند خروج الوقت وعليه يجهر إلى آخر الوقت وعلى الأقل يسر من الآن (قوله ولو
 خرج الوقت الخ) أي بقينا أو ظنا ولو باخبار عدل على الأوجه في المغنى والتحفة والنهاية

الركعة الأولى حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية ثم وانقلبت ظهره من الآن وان لم يخرج الوقت ولو خرج الوقت وهم وفي
 فيها أتموها بظهر أو جوبا ولا يشترط بحديثه لأنهم ما صلوا وقت واحد فخاز بقاء أطولها ما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر
 ويسر بالقراءة من حينئذ ولا أثر للسك أثناءها في خروجها لأن الأصل بقاءه ولو قام المسبوق ليكمل فخرج الوقت انقلبت له ظهر أيضا

وفي التحفة لوسلم الامام وحده أو وبعض العدد المعبر في الوقت والبقية خارجة بطلت صلاة المسلمين في الوقت لانه بان بخروجه قبل سلام الاربعين فيه أن لاجعة الخ وقوله بطلت صلاة المسلمين الخ المراد بطلان خصوص الجمعة فيجب اتمامها بظهر الخ نية عليه السيد عمر البصري (قوله في خطه) قال ابن الملحق في الاشارات بكسر الخاء أي محل الابنية وما بينها الخ (قوله الا في ابنية) في الایعاب الخ جوابها في ذلك الاسراب جمع سرب بفتح أوليه بيت في الارض والغيران والكهوف فيلزم أهلها الجمعة بشرطها وان خلت عن البناء (قوله مجمعة) لا متفرقة قال في الایعاب الوجه أن يقاس ما هنا بما مر في السفر في اعتبار الاتصال أو الانفصال بين البلدين أو القريتين من أن الفصل بذراع يصيرهما منفصلتين عند من قال بنظيره ثمة وان بعضهم اعتبر العرف لانه أضبط وأظهر ومن ثم يرموا باعتبارهما كما مر عن الجواهر وغيرها (قوله وأقاموا الخ) قال القليوبي على عبارتها أو على عدم التحول وان لم يقصدوا العمارة اه فتأمل وقال سم عبارتهم فاقام أهلها ومفهوما انه لو أقام غير أهلها عبارتها لم يجز لهم اقامتها فيها اذ لا استحباب في حقهم فلي تأمل اه (قوله اعمارها) قال في المغني والنهاية لا تنعقد الجمعة في غير بناء الا في هذه الصورة (قوله عليها اعلام) قال في المغني مكن مراد المصنف بها الامكنة المحدودة من البلد (قوله لا تقصر فيه) منه يعلم عدم جوازها خارج السور وان اتصلت به وان لم يكن سور فالعمران فان كان بعد العمران خراب فان اتخذوه مزارع أو هجره بالتحويط على العامر أو ذهبت أصول ابنيته لا تصح الجمعة في ذلك والا صححت وعلى هذه الحالة يحمل قول الشارح وان كان منقصة لا عن الابنية أو على ما اذا كان قريتان فاتصلتا عرفا فانه يجوز إقامة الجمعة بينهما لاشتراط مجاوزتهما للصحة القصير وفي التحفة شرط الصحة كون الاربعين في الخطه ولا يضر خروج من عددهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها بشرطه وخالفه في ذلك المغني والنهاية تبعها لما افتى به الشهاب الرملي من عدم صحة الجمعة من هو خارج عن الخطه الى حيث تقصر الصلاة وان زادوا على الاربعين (قوله والقرية) ولو من نحو سبع (قوله فلا جمعة عليهم) أي حيث لم يسموا انداءها من موضع اقامتها بشرطه السابق (قوله لاهسر الاجتماع) في المغني بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد اه ويبحث في التحفة اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة وفي النهاية لعله أقرب الاحتمالات كما أفاده الوالد وكذلك المغني واعتمد السباطي والميداني اعتبار أهل البلد الشامل لمن تلمزمه ومن لا قال العناي وهو الأقرب عند شيخنا الحلبي وتبعه جماعة من أهل عصره واعتقد سم في حاشية التحفة ما قال الشارح في الایعاب انه القياس وهو اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة قال حتى لو كانوا اثنا عشر مثلاً وعسرا اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بأن سهل اجتماعهم ماعدا واحدا وعسرا اجتماع الجميع

(الثاني) من الشروط (ان تقام في خطه بلدة أو قرية) مبنية ولو بنحو قسب للاتباع فلا تصح الا في ابنية مجمعة في العرف وان لم تكن في مسجد وان اندمت وأقاموا لعمارتهما ولو في غير مظال لانها وطنهم وبه فارق ما لو نزلوا مكانا ليعمره قرية فان جمعهم لا تصح فيه قبل البناء ودخل في قوله خطه وهي بكسر الخاء المجمة أرض خط عليها أعلام للبناء فيها الفضاء المعدود من الابنية المجمعة بأن كان في محل منها لا تقصر فيه الصلاة وان كان منفصلا عن الابنية بخلاف غير المعدود منها وهو ما يقصر فيه المسافر اذا وصله وعليه يحمل قولهم لو بنى أهل بلد مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله وخروج البلد والقرية الخيام وان استوطنها أهلها لاجعة عليهم (الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقارنهما جمعة في تلك البلد أو القرية) للاتباع (الاهسر الاجتماع) في محل مسجد أو غيره منها

فحينئذ يجوز تعدد ما يجب الحاجة أما إذا ٥٠ سبقت واحدة مع عدم عسر الاجتماع فهي الصحيحة وما بعدها باطل وأما إذا

تقاربتا فهما باطلتان والعبرة في السابق والمقارنة بالراء من تكبيرة احرام الامام فان علم سبق وأشكل الحال أو علم السابق ثم نسي فالواجب الظاهر على الجميع لالتباس الصحة بالفاسدة وان علمت المقارنة أو لم يعلم سبق ولا مقارنة أعيدت الجمعة ان اتسع الوقت لعدم وقوع جمعة مجزئة والاحتياط لمن صلى يبلد تعددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهرا خروجا من خلاف من منع التعدد ولو الحاجة (الرابع) من الشروط (الجمعة) فلا تصح بأربعين قرادى لانه لم ينقل (وشروطها) أي الجماعة ليعتد بها في الجمعة (أربعون) بالامام لان الامة أجمعوا على اشتراط العدد فيها والاصل الظاهر ولا تصح الجمعة الابعة د ثبت فيه توقف وقد ثبت جوازها بأربعين ولم تثبت صلاته صلى الله عليه وسلم لها بأقل من أربعين فلا تجوز بأقل منه (مسما ذكرا مكافا) أي بالغاعا قلا (حرمتوطنا) يبلد الجمعة بان يكون بحيث (لا يظعن) عن وطنه صيفا ولا شتاء (الا) الحاجة) كجارة وزيارة فلا تنعقد باضداد من ذكر لنعصم ومنهم غير المتوطن كن أقام على عزم عوده الى بلده بعد مدة ولو طويلا كالتفقهة والمتوطن خارج باد

الجمعة

انه يجوز التعدد اه فضايط العسر كما في التحفة أن يكون فيه مشقة لا تحتمل عادة اه وفي العباب اما اكثرهم أو لقتال بينهم أو لبعث أطراف البلد قال في الإيعاب وحدة البعد هنا كما في الخارج عن البلد أي بأن يكون من طرفها لا يبلغهم الصوت بشروطه الاتية الخ (قوله بحسب الحاجة) فان كان التعدد زائدا على الحاجة فتصح السابقات الى أن تنتهي الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك انه من الاولين أو من الآخرين أو في ان التعدد الحاجة أو لالزمته الاعادة فيما يظهر الخ تحفة قال سم أي اعادة الجمعة (قوله اذا سبقت الخ) الاحوال التي ذكرها كغيره خمسة العلم بالسبق والسابقة أن تقع معا أن لا يلم هل وقع معا أو مرتبةين أب يعلم ان احدها ما سبقت ولكن لم تتعين أن يعلم عينها ولكن نسي وأحكامها تعلم من كلام الشارح (قوله احرام الامام) أي وان تأخر العدد الى بعد احرام امام الاخرى والمتدين به (قوله وأشكل الحال) كأن سمع معذور تكبيرتين متلاحقتين وجهل المتقدمة منهما (قوله أعيدت الجمعة) قال سم فان أبس من استثنافها صلى الظهر واكتفى شيخنا للشهاب الرملي باليأس المادي بأن جرت العادة بعدم استثنافها وشرط شيخنا بعد الجهد اليأس الحقيقي بأن يضيق الوقت الخ واعتمد في التحفة هذا الاخير وانه لا يجوز استئناف الجمعة مع التعدد الا ان علم انه بقدر الحاجة فقط والافلا فائدة له (قوله من منع) هو ظاهر النص وصنف فيه اتقى السبكي أربع مصنفات وقال هو الصحيح مذهبا ودليه لا وهو قول أكثر العلماء الخ (قوله أربعون) في التحفة وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى على ما يحسنه جمع وقياسه ان المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب أيضا ومن الجن كما قاله القموي ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشروط فيهم الخ وكذلك المغنى والنهاية فالأوقيد الدمري في حياة الحيوان بما اذا تصور بصورة بني آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعي رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا وكلامنا في ادعى ذلك على صورة بني آدم اه ونظر فيه سم بأننا لنسلم ألا مخالفته للقرآن لان قوله تعالى انه يراكم هو وقيبله من حيث لا ترونهم سم يحتمل ان المراد ان من شأنهم ذلك أو ان الغالب ذلك وفي التحفة قول الشافعي يعز مدعي رؤيتهم محمول على مدعيها في صورتهم الاصلية التي خلقوا عليها وفي المغنى تقييد الدمري السابق حسن وقال سم هو جري على الغالب لا شرط بل حيث علم أو ظن أنهم جن ذكر كوني وان تصوروا بصورة غير بني آدم (قوله ذكرا) في التحفة لو كمل العدد بخنثي وجبت الاعادة وان بان رجلا ولو أحرم بأربعين فيهم خنثي فانقض واحد وبقي الخنثي لم تبطل كما قاله جمع تبعه السبكي (قوله لا يظعن عن وطنه الخ) في التحفة من له مسكان باقي فيه التفصيل الاتي في حاضري الحرم نعم لا ياتي هنا اعتبارهم ثمة مانوى الرجوع اليه للاقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع احرامه لعدم تصور ذلك وانما المتصور اعتبار ما اقامته به أكثر فان استوت بهم ما فيها

فيه

وان سمع النداء فلا تنعقد
 بهما وفي صحة تقدم احرام من
 لاتنقدهم على من تنقدهم
 اضطراب طويل فينبغي لمن
 لاتنقده ان لا يحرم به الا بعد
 احرام أربعين عن تنقدهم
 (فان نقصوا) عن الأربعين
 بانقضاء أو غيره (في الخطبة
 أو بينها وبين الصلاة) وفي الركعة
 الأولى من (الصلاة) بطلت الخطبة
 في الأولى والثانية والجمعة في الثالثة
 و (صارت ظهرا) الا ان قوا على
 الفور بن سمع أركان الخطبتين
 فينبغي على ماضى أو كان
 أحرم قبل الانقضاء من كل
 العدد به وان لم يسمع الخطبة لانهم
 لما لحقوا بالعدد تام صار حكمهم
 واحدا ولو تحرم تسعة وثلاثون
 لاحقون بعد رفع الامام من
 ركوع الأولى ثم انقضت الأربعون
 الذين أحرم بهم أو نقصوا فالجمعة
 باقية وان لم يحضر الا لاحقون
 الركعة الأولى لما مر ولا يضر
 تطاول المأمومين بالاحرام بعد
 احرام الامام لكن بشرط تمكنهم
 من قراءة الفاتحة قبل ركوعه
 والام تنعقد الجمعة بهم ولو كان
 في الأربعين أي قصر في التعلم
 لم تصح جمعهم لارتباط صحة صلاة
 بعضهم ببعض فصار كاعتداء
 القاري بالامى ولو جهلوا كلهم
 الخطبة لم تصح الجمعة بخلاف
 ما اذا جهلوا بعضهم

فيه أهله ومجاير ولده فان كان له بكل أهل ومال اعتبر ما به أحدهما دائما أو أكثر أو واحد
 أهل وبالأخر مال اعتبر ما فيه الأهل فان استويا في كل ذلك انعقدت في كل منهما فيما
 يظهر (قوله فلا تنعقد بهما) أي لكنها تلزمهما (قوله اضطراب طويل) رجع
 في الإيعاب منه لزوم وجوب عليه شيخ الإسلام في شرح منجه واعتمده في التحفة
 أيضا ثم استدركه بقوله لكن مما يؤيد ما قرأنا ان احرام الامام هو الاصل وانه
 لا عبرة باحرام العدد وما يأتي انه لو بان حدث المأمومين ان انعقدت للامام فعلم ان من
 تنعقد بهم وغيرهم كلهم تسع للامام وانما حيث انعقدت له لم ينظر للمأمومين اه واعتمد
 في المعنى والنهاية عدم الاشتراط ونقله في النهاية عن اتمام والده وفي فتح الجواد هو الوجه
 وهو المعتمد وفي التحفة الصواب عدم اشتراط تأخير أفعالهم عن أفعال من تنعقد به
 (قوله عن الأربعين) المراد العدد المعبر وهو تسعة وثلاثون غير الامام الكامل فلو كان
 معه أربعون لم يضر نقص واحد منهم (قوله وصارت ظهرا) في النهاية لو عاد المنفوضون
 لزمهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق به الوالد الخ وردة في التحفة
 باطلاقهم انهم يتوهم ظهرا قال ويلزم من صحة الظهر سقوط الجمعة (قوله على الفور)
 أي في كل من الصور الثلاث امداد وخرج به ما اذا أتوا بعد طول الفصل عرفا كما
 في المعنى والتحفة والنهاية وهو ما بطل الموالاتة في جمع التقديم وهو مقدار ركعتين بأقل
 مجزئ فلا يقيد حينئذ (قوله بن سمع) منه يعلم انه لو عاد الاقلون قبل طول الفصل
 لا يحسب المفعول من أركان الخطبة في غيبتهم كما صرح به في متن المنهاج وغيره أما اذا
 لم يسمعوا الخطبة فلا بد من استئنافها وان قصر الفصل والا فلا تصح الجمعة (قوله
 فينبغي على ماضى) ثم ان أدركوه في الركوع أو قبله ولم يدركوا الفاتحة بتمامها
 والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع فلا جمعة والا أدركوها كما في مسألة تطاولهم
 الآتية في كلامه قريبا (قوله قبل الانقضاء الخ) ثم ان أحرموا بعد ادراك الأولين
 الفاتحة لا يشترط تمكنهم منها لانهم تابعون لمن أدركها وان لم يدركوها الاقلون قبل
 انقضائهم اشترط ادراك هؤلاءها كإنبه عليه في التحفة (قوله لما مر) أي من انهم
 لما لحقوا بالعدد تام صار حكمهم واحدا (قوله قبل ركوعه) في التحفة المراد كما هو
 ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع لانهم حينئذ
 أدركوا الفاتحة والركعة فلا معنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل أخذ الامام
 في الركوع الذي أوهمته العبارة اه وقد وقع في هذا الكتاب في العبارة الموهمة
 خلاف المراد وكذلك الامداد (قوله قصر في التعلم) كذلك في شرح الارشاد له والنهاية
 قال في فتح الجواد فان لم يقصر والامام قارئ صحبت جمعهم كالمالك كانوا كلهم أميين في درجة
 وجرى في التحفة أخذ من التعليق الذي ذكره هنا على انه لا فرق بين أن يقصر الامام
 في التعلم وأن لا وان الفرق غير قوتي وانه لا يصح ارادة المقصر لانه ان أمكنه التعلم قبل

وعلم مما تقتضيه الجماعة هنا انما اشترط في الركعة الاولى فلو صلى بالاربعة ركعة ثم أحدث فاتم كل وحده أو فارقوه في الثانية وان لم يحدث وأتموا منفردين أجزاءهم الجمعة لكن يشترط بقاء العدد الى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الاربعة حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع لتبين فساد صلاته من أولها فكانه لم يحرم (ويجوز كون امامها عبدا أو مسافرا أو صديقا) أو محدثا ولم يبين حديثه الا بعد الصلاة أو محرما برعاية العصر (ان زاد على الاربعة) ولا أثر لحديثه لانه لا يمنع الجماعة ولا نيل فضلها فان لم يكن زائدا

٥٢

خروج الوقت فصلاته باطلة والا فالاعادة لازمة له ومن لم يفته الاعادة لا يحسب من العدد انتهى ومن هنا يعلم انه لا بد من اعتناء صلاة الاربعة عن القضاء وهو كذلك في التحفة والنهاية وقال سم وبقي قسم آخر أي من الامين تصح صلاته ولا اعادة وهو من لا يمكنه التعلم مطلقا اه وفي التحفة وفي انعقاد جمعة اربعين أخرس وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة بشرطها الاتية عدم صحة جمعهم اه واستوجه عدم الانعقاد في المغني أيضا وكذلك النهاية ثم قال فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صميم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يعظون اه قال سم هو ظاهر على ما اعتمدته أي م رتبة الشيخ الاسلام من حمل كلام البغوي في مسألة الاخي المذكورة على من قصر في التعلم ثم قال وأما على ما اعتمدته الشارح في مسألة الاخي من كلام البغوي فالقياس عدم انعقاد جمعهم م الا ان جوزنا اقتداء الآخر بالآخر وخطب غيرهم ان لم يكن بخطبة أحدهم بالاشارة الخ ما قاله (قوله وعلم مما تقتضيه) أي في قوله بالانقضاء وغيره قد دخل في الغيرية المفارقة ثم قال أو في الركعة الاولى فأقاد انية المفارقة في الاولى ضارة ومفهومة انما في الثانية لا تضر والالم يكن للتعديد بالاولى فائدة وأما حكم الانقضاء فذكره بقوله ولو تحترم تسعة وثلاثون الخ وقد أفصح في التحفة وكذلك في النهاية في العبارة فقالا والعبارة للتحفة وان انقضوا أي الاربعة أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة الى الاولى ويطلقان بالنسبة للثانية لما ترقى بقاء العدد بشرط الى السلام بخلاف الجماعة فاه شرط في الاولى فقط اه (قوله وان لم يكن زائدا الخ) واغتفر في حقه فوات العدد هنادون ما سبق في تبيين حديث الامام لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاته جمعة قبل أن يحرموا وان كان هذا ضروريا (قوله خطبتان) الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج يوم السابع من ذي الحجة بالمسجد الحرام ويوم التاسع بكرة ويوم التحرير ويوم النفر الاول به أيضا وكلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة وخطبة يوم عرفة وكلها شرعت خطبتين الا الثلاث الباقية في الحج ففرادى (قوله من حيث المجموع) فلا يوجد شرط خارج عن الخمسة وأما من حيث الجميع فثمانية كما سيعلم من كلامه (قوله مفهومة) قال سم يتجه عدم اجزاء الآية

بان كافرا أو امرأة وان زاد على الاربعة لانهم ليسوا أهلا للامامة بحال ولو بان حدث الاربعة صحت للامام والمتطهر رتبة اه وان لم يكن الامام زائدا على الاربعة لانه لم يكلف العلم بطهارتهم بخلاف ما لو بان فيهم فمؤعبدا أو امرأة لسهولة الاطلاع على حاله (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع وأخرت خطبتا نحر العبد للاتباع أيضا (وفروضهما) من حيث المجموع (خمس حدها الله تعالى) للاتباع ويشترط كونه بلفظ الله ولفظ حمد وما اشق منه كالجلد لله أو اجد الله أو الله أجد أو لله الحمد أو أنا حمد لله فخرج الحمد للرحمن والشكر لله وفحوه ما فلا يكفي (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتعين صفتها كالله ثم صل أو أوصلي أو نصلي أو الصلاة والسلام على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الحاشر أو الماحي أو العاقب أو البشير أو النذير فخرج سلم الله على محمد

ورحم الله محمدا وصلى الله عليه فلا يكفي على المعتمد خلافا لمن وهم فيه وان تقدم له ذكر يرجع اليه مع الضمير (والوصية بالتقوى) للاتباع ولانها المقصود الاعظم من الخطبة ولا يتهين لفظها بل يكفي أطيعوا الله وأطيعوا الله ولا يكفي الاقتصار فيها على التحذير من غرور الدنيا وزخارفها لا ذلك معلوم حتى عند الكافر بل لا بد من الحث على الطاعة أو المنع من المعصية (وتجب هذه) الاركان (الثلاثة في) كل من (الخطبتين) اتباعا للسلف والخلف و (الرابع قراءة آية مفهومة) للاتباع

سواء آية الوعد والوعيد وغيرهما فلا يكتفى بشرطية ولو طوي له ولا آية غير مفهومة فتحوثم تظن وتكتفى ولو (في احدهما) لان
النائب القراءة في الخطبة دون تعيين محلها وبسن كونها بعد ٥٣ فراغ الاولى وقراءة ق في الاولى

في كل جمعة للاتباع (الخامس
الدعاء للمؤمنين) والمؤمنات
بأخروى (في) الخطبة (الثانية)
لاتباع السلف والخلف وان
اخص بالسامعين نحو رجمكم
الله (وشروطهما) أى شروط كل
منهما (القيام لمن قدر) عليه
للاتباع فان عجز عنه بالضابط
السابق في صلاة القرض خطب
قاعدا فان عجز عن ذلك فخطبهما
ويجوز الاقتداء به وان لم يتبين
عذره لان الظاهر انه معذور فان
بانت قدرته لم يؤثر الاولى للعاجز
الاستغابة (وكونهما بالعربية)
وان كان الكل أعجميين لاتباع
السلف والخلف فان أمكن
تعلمهما بها خطوب به جميع أهل
البلد على الكفاية وان زادوا على
الاربعة فان لم يفعلوا عصوا ولا
جمعة لهم بل يصلون الظهر وقائدة
الخطبة بها وان لم يعرفها القوم
العالم بالوعظ من حيث الجملة
اذ الشرط سماعها لا فهم معناها
وان لم يمكن تعلمها خطب واحد
بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم
يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة
لهم لا تقام شرطها (و) كونها
(بعد لزوال) للاتباع (والجلوس
بينهما) للاتباع (بالطهامة)

مع لحن غير المعنى والتفصيل بين عاجز ينحصر الامر فيه وغيره ثم المتجه انه لو لم يحسن
شيأ من القرآن كان حكمه كالمصلح الذي لم يحسن الفاتحة وهل يجزى ذلك في بقية
الاركان حتى اذ لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر او دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر وما ل
ام ر الى عدم جريان ذلك في بقية الاركان بل يقطع المعجوز عنه بلابدل وفيه نظر وبالجملة
في الفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث
لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى (قوله وغيرهما) في النهاية أم حكماً أو قصة
اه وان تعلقت بحكم منسوخ وفي التحفة ولا تجزى آية وعظ أو جده مع القرآن
اذ الشئ الواحد لا يؤدى به فرضان مقصودان بل عنه ان قصده وحده والابان قصدهما
أو القراءة أو أطلق فعنها فقط الخ وفي النهاية لا تجزى آيات تستعمل على ذلك الخ (قوله
ولو طوي له) كذلك التحفة والامداد وغيرهما وفي المعنى والنهاية ينبغي اعتماد الاكتفاء
بشرطية طوي له الخ (قوله ولو في احدهما) في العباب وتجزى قبلهما وبعدهما وبينهما
(قوله وقراءة ق) في الابعاب بكالها اه ولا يشترط كفاي المعنى والامداد والنهاية رضا
الحاضرين كما لم يشترطوه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وان كانت السنة التخفيف
زاد في الابعاب بل روى ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم خطب براءة وفي التحفة يكتفى
في أصل السنة قراءة بعضها وفي الابعاب فان ترجمها قرأها الذين آمنوا اتقوا الله
وقولوا قولاً سديدا الآية ويرخص تضمين الآيات نحو الخطب على الاوجه (قوله
والمؤمنات) المراد كافي الابعاب أن لا يصدق الخطيب انما يجزى لان يأتي بلفظ يدل
عليهن اه (قوله بالسامعين) قال سم لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين فينبغي
الاجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة وهناك أربعون سامعون أيضاً فهل تصح إقامة
الجمعة بهم فينبغي الصحة الخ (قوله وشروطهما) والحاصل انها تسعة شروط أحدها القيام
لمن قدر عليه ثانيها كونها بالعربية ثالثها كونها بعد الزوال رابعها الجلوس بينهما
بالطهامة خامسها سماع العدد الذي تنعقد به أركان الخطبتين سادسها الولاء سابعاها
طهارة الحدثين والخبث ثامنها استراة هرة تاسعها تقديمها على الصلاة وقد ذكرها مرتبة
كذلك الاخير فقد علم مما تقدم في كلامه (قوله فخطبها) في التحفة فان عجز فكما مر
ثمة اه قال سم يشمل الاستلقاء (قوله لم يؤثر) كذلك الامداد وغيره زاد في المعنى
والنهاية كما مر بان محدثا اه وفي الاسنى فكمن بان جنبها اه وصرح في الابعاب نقلاً
عن المجموع باشتراط أن يتم العدد بغيره وفيه عنه لو علم بعضهم قدرته صحت جمعة الباقي
ان تم العدد اه (قوله بالعربية) أى الاركان دون ما عداها قال سم فيمدان كون
ما عدا الاركان من توابعها بغير العربية لا يكون مانعاً من الموالاة (قوله بلغته) أى

فيه وجوباً كما في الجلوس بين السجدين هذا في القائم ان أمكنه الجلوس والا فصل بسكتة وكذا من يخطب جالساً بالعجز
فلا يكفيه الفصل بالاضطجاع

ويتدب كون الجالوس ونحوه بقدر سورة الاخلاص (واسماع العدد الذي تنعقده) الجمعة بأن يرفع الخطيب صوته باركانهما حتى يسمعها تسعة وثلاثون غيره كاملون فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة ولو كان الخطيب أصم لم يشترط أن يسمع نفسه على الوجه وان كان

٥٤

خلافًا للزركشي (والولا بينهما) أي بين كلمات كل من الخطبتين (وبينهما و) بين (الصلاة) للاتباع (وطهارة المحدثين) الأصغر والأكبر (وطهارة النجاسة) في الثوب والبدن والمكان (والستر) للعورة للاتباع وكافي الصلاة فلو أحدث في الخطبة استأنفها وان سببه الحدث وقصر الفصل بخلاف ما لو أحدث بينهما وبين الصلاة وقطع عن قرب لانهما مع الصلاة عبادتان مستقلتان كما في الجمع بين الصلاتين وافهم كلامه انه لا يشترط ترتيب الاركان الثلاثة ولائية الخطبة ولائية فرضيتها

(فصل) *

في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة (تسنن) الخطبة (على منبر) للاتباع (فان لم يتيسر فعلى مرتفع) لانه أبلغ في الاعلام فان تعذر استند الى خشبة أو نحوها (وأن يسلم) الخطيب على الحاضرين (عند دخوله) المسجد لا قبله عليهم ولا يسن له فعل التحية (و) أن يسلم ثانيًا على من (عند) المنبر قرب وصوله واردة (طلوعه) للاتباع (و) أن يسلم ثالثًا (إذا أقبل عليهم) للاتباع ايضاً

(وأن يجلس) على المستراح (حالة الاذان) ليشتريح من تعب السجود وأن يؤذن بين يديه للاتباع (وأن يقبل عليهم) بوجهه ويستدبر القبلة للاتباع ولانه اللائق بالمخاطبات

ما عدا الآية أمّا هي فيأق فيهما ما قدمه ولا يترجم عنها (قوله باركانهما) لاجتماع الخطبة بالفعل لا بالقوة كما في التحفة وغيرها قال فلا تصح مع لغط يمنع سماع ركن على المعتمد وجرى م رتبعوا لوالده على ان الاعتبار السماع بالقوة بحيث يكون لوصفي لسمع وان اشتغل عنه بتحدث مع جلسه أو نحوه قال القليوبي ولا يضر النوم خلافاً لمن جعله كالصم وفي شرح نظم الزبد للجمال الرمي فلا يكفي الاسرار كالاذان فلو كانوا كلهم أو بعضهم صما لم تصح كبعضهم عنه الخ وفي التحفة لا تجب على أربعين بعضهم صم (قوله والولا) الذي يخل به هذا مقدار وركعتين بأقل مجزئ وما دونه لا يخل بالولا (قوله ولائية الخطبة) على المعتمد لكتها تسن خروجاً من الخلاف قال في النهاية نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر اهـ

(فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة) *

(قوله فعل التحية) هذا ان قصد المنبر حال دخوله فان لم يقصده لعدم تحقق الوقت أو لا تتطابق المالا بتمنه صلى التحية وعلى هذا التفصيل يحمل الخلاف في المسئلة (قوله للاتباع) في الامداد رواه البيهقي وفي الايعاب بسند غير قوي وفي التحفة ونحوها النهاية ظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الاعلى الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس انه يسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذين لانهما أكد ثم رأيت الاذرعى صرح بنحو ذلك (قوله اذا أقبل عليهم) أي بعد صعوده الدرجة التي تلي المستراح (قوله بين يديه) في التحفة والاولى اتحاد المؤذن للاتباع الا بعد ونحوه المغنى والنهاية وبفراغ الاذان وما يسن بعده من الذكر شرع في الخطبة وهذا الاذان هو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثرا الناس في عهد عثمان أمرهم بأذان آخر على الزوراء واستقر الامر على هذا وفي النهاية للجمال الرمي كان صلى الله عليه وسلم يجهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جأوش يصبح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس يأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غير وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعمل ان هذا أي قراءة المرقى بين يدي الخطيب ان الله ولائكتهم الخ ثم يأتي بالحديث بدعة حسنة اذ في قراءة الآية تنبيه وترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي قراءة الخبر بعد الاذان وقبل الخطبة تمهيد لكلف لاجتناب الكلام المحرم أو المكروه وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبه والخبر المذكور صحيح

وفي

فان استقبل أو استدبر واكره وان يرفع صوته زيادة على الواجب للاتباع ايضا وأن لا يلتفت يمنا ولا شمالا ولا يغيب بل يخشع
 كما في الصلاة (وان تكون) الخطبة (بليغة) لان المبتدلة الركبة لا تؤثر ٥٥ في القلوب (مفهومة) لكل الناس

لأن الغريبة الوحشية لا يتفهم بها
 أكثرهم (قصيرة) بمعنى متوسطة بين
 الطويلة والقصيرة للاتباع رواه
 مسلم ولا يعارضه خبره أيضا
 المصرح بالامر بقصرها وباطالة
 الصلاة وبأن ذلك علامة على
 الفقه لأن القصر والطول من
 الامور النسبية فالمراد باقصارها
 اقصارها عن الصلاة وباطالة الصلاة
 اطالتها على الخطبة فعلم أن سن
 قراءة في الاولى لا ينافي كون
 الخطبة قصيرة أو متوسطة (وأن
 يعتمد الخطيب (على نحو هذا)
 أو سيف أو قوس (يساره) للاتباع
 وحكمته ان هذا الدين قام
 بالسلح (و) تكون (يميناه) مشغولة
 بالتميز ان لم يكن فيه نجاسة
 كعاج أو زرق طير فان لم يجد شيئا
 من ذلك جعل اليمنى على اليسرى
 تحت صدره (و) أن (يأدب بالنزول)
 ليسلخ الحمارب مع فراغ المؤذن
 من الإقامة مباغتة في تحميم
 الموااة مأمممكن بين الخطبة
 والصلاة (ويكره) ما ابتدعه جهلة
 الخطباء ومنه (التفاتة) في الخطبة
 الثانية (والاشارة بيده) أو غيرها
 (ودقه درج المنبر) في صعوده بنحو
 سبب أو رجله والدعاء اذا انتهى
 الى المستراح قبل جلوسه عليه
 والوقوف في كل مرة وقفة
 خفيفة يدعوفها ومبالغة الاسراع
 في الثانية وخفض الصوت بها
 والمجازفة في وصف السلاطين عند الدعاء لهم

وفي التحفة بعد أن قرأ أنه بدعة حسنة بين ما أخذ من السنة لقراءة المرفي حديث الصحيحين
 اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت (قوله كره) استثنيا
 في التحفة والنهاية المسجد الحرام لانهم محتاجون لذلك فيه غالباً على انه من ضروريات
 الاستعداد المندوبة لهم (قوله زيادة على الواجب) والواجب اسماع أربعين من
 أهل الجمعة والزائدة بأن يبالغ فيه بأن يسمع كل من في المسجد ان أمكن والافقه در طاقته
 (قوله بليغة) في شرح المنهج أى فصحة (قوله الركبة) في التحفة كالمشقة على
 اللفاظ المألوفة أى في كلام العوام ونحوهم ويؤخذ من نذب البلاغة فيما حسن
 ما يفعله بعض الخطباء من تضييعها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه ثم قال اقتضى
 كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور أن يراد بالقرآن غيره كادخلها بسلام لمستأذن
 نعم ان كان ذلك في نحو مجنون حرم وربما أفضى الى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن
 والاحوال العارضة فيه في خطبهم للاتباع ولأن من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى
 ظاهر الحال في سوق ما يطابقه اه (قوله يعنى متوسطة) في النهاية قال الأذرى وحسن
 أن يحتلف ذلك باختلاف أحوال الزمان وأسبابه وقد يقتضى الحال الاسهاب كالحث
 على الجهاد اذا طرق العدو وغير ذلك من التمهى عن الخمر والفواحش والزنا والظلم اذا
 تتابع الناس فيها ثم قال وما ذكره الأذرى غير مناف لما مر اذا اطالة عند دعاء الحاجة
 اليها بالعارض لا يعكر على ما أصله أن يكون مقتصدا اه وفي الاعياب قيل وهذا في خطبة
 الجمعة اما غير هافطيل فيها ماشاء الخ (قوله بالامر الخ) وهو طول صلاة الرجل وقصر
 خطبته مثنية من فقهه أى بفتح الميم وكسر الهاء مرة وحكى فتحها وتشديد النون علامة عليه
 فأطيلوا الصلاة وأقصر الخطبة (قوله فعلم) أى من قوله القصر والطول من الامور
 النسبية (قوله يساره) أى كعادة من يريد الجهاد به (قوله كره الخ) هو عظم القيل
 (قوله اليمنى على اليسرى) في الامداد كالروض يسر التيامن في المنبر الواسع اه ويسر
 ختم الثانية بقوله أستغفر الله الى والكم (قوله يسره) بحث في الاعياب استثناء
 الاشارة بالسبابة للحاجة كتنبههم على وجوب الاستماع وارشادهم الى تأمل كلامه لما
 رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بسبابة في الخطبة قال وبه أنكر راويه
 على من يشير بيديه اه (قوله ودقه الخ) واقفاء الغز الى بندبه تنبها للناس ضعيف
 (قوله والدعاء اذا انتهى الخ) أى يكره ذلك (قوله والمجازفة) أى مجاوزة الحد
 كما يؤخذ من القاموس وغيره فالكلام حيث كان صادقا في ذلك والا فلا يجوز وصفه
 بصفة كاذبة بالضرورة وفي التحفة عن بعض المتأخرين وأقره لوقيل ان الدعاء السلطان
 واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يعد اه فان لم تكن مجازفة في أوصافهم فالدعاء لهم
 مباح ويسر الدعاء لائمة المسلمين وولاة أمورهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل
 ونحو ذلك وفي التحفة الولاة المخطئون ذكرهم بما فيه من الخير مكره الانشائية فتنة
 والمجازفة في وصف السلاطين عند الدعاء لهم

ومن البدع المنكرة كتب كثير
أوراقا يسمونها حفاظ آخر
بجعة من رمضان حال الخطبة
بل قد يحرم كتابة ما لا يعرف معناه
لأنه قد يكون ذا أعلى ككفر
(وبقرأ) ندبا (في) الركعة (الاولى
الجمعة وفي) الركعة (الثانية المنافقين)
ولو صلى بغير المحصورين (أو)
في الاولى (سبح الاعلى وفي الثانية
الغاشية) للاتباع فيهما وقراءة
الاولتين أولى كما يشير إليه كلامه
فان ترك الجمعة أو سجد في الاولى
عمدا أو لا وقراءتها بالمنافقين
أو الغاشية قرأ الجمعة أو سجد
في الثانية ولا يعيد ما قرأه في الاولى
وان لم يقرأ في الاولى واحدة منهما
جمع بينهما في الثانية لئلا يتخلو صلواته
عنهما ويسن أن تكون قراءته
في الركعتين (جهرا) للاتباع

(قوله تمة ورد الخ) ذكر ع ش في
حاشيته على م رأته ينبغي تقديم
المسببات المذكورة على الذكر
الوارد عقب الصلاة لحث الشارع
على طلب الفوز فيها ولكن في ظني
أن في شرح المناوي على الاربعين
أنه يقدم التسبيح وما معه عليها
وينبغي أيضا أن يقدم المسببات
على تكبير العبد اه (قوله عن
احرمك الخ) وليس في هذا
الحديث والذي قبله ضم الاسماء
المذكورة ولا يخص ذلك يوم
الجمعة الخ ما قاله اه أصل

وبما ليس فيهم لا توقف في حرمة الافتنة فيستعمل التورية ما مكنه اه وعلم مما تقررات
الدعاء للسلطان والثناء عليه نعتوره الاحكام الخمسة وفي التحفة ذكر المناقب لا يقطع
الولاة لم يعدهم معروضات الخطبة ثم قال وفي التوسط يشترط أن لا يطيله اطالة تقطع
المواالة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال وبحسب بعضهم انه لا يشترط في خوف الفتنة غلبة
الظن واذا بذلك اشتراط المصنف له في ترك لبس السواد اه (قوله بل قد يحرم الخ)
ظاهر ان التحريم انما هو في بعض الصور والذي في التحفة قد حزم أئمتنا وغيرهم بحرمه
كتابة وقراءة الكلمات الاجممية التي لا يعرف معناها أي كعسلهون وقول بعضهم انها
حكمة محيطة بالعرش رأسها على ذنبها لا يعقل عليه لانه لا مثل ذلك لا مدخل للرأى فيه
فلا يقبل فيه الاما ثبت عن معصوم الخ وما ذكر من الحرمة في الاسماء التي لا يعرف
معناها صرح به في غير التحفة أيضا وكذلك غير الشارح لكن في فتاوى النووي انه يكره
ذلك ولا يحرم اه فراجع (قوله كما يشير الخ) أي حيث قدمها لانه يدل على الاهتمام بها
(قوله جمع بينهما الخ) زاد في التحفة والمغني وان أدى لتطويلها على الاولى وفي التحفة
لواقصد في الثانية فسمع قراءة الامام للمنافقين فيها فظاهرا انه يقرأ المنافقين في الثانية
أيضا ثم قال فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها احتمل أن يقال يقرأ الجمعة
في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متأصلة في حقه
انتهى قال سم قد يقال استماعه بمنزلة قراءته فكأنه قرأ المنافقين في اوله فالتجته قراءته
الجمعة في ثانيته لئلا يتخلو صلواته عنهما ثم قال ولو أدرك الامام في ركوع الاولى فالوجه
انه يقرأ المنافقين فقط في الثانية اذ لم يسمع قراءة الامام لان الامام تحمل عنه السورة
كما الفاتحة م راه وفي المغني والنهاية قراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من
غيرهما الا اذا كان الغير مستقلا على ثناء كآية الكرسي * (تمة) * ورد ان من قرأ عقب
سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجله الفاتحة والاحلاص والمعوذتين سبعين سبعا غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن
السني ان ذلك باسقاط الفاتحة بعد من السوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية بن زيادة قبل
أن يتكلم حفظ له دينه وديناه وأهله وولده قال الغزالي وقل بعد ذلك اللهم يا غني يا حميد
يا مبدئ يا معيد يا ودود اغني بجلالك عن حرامك وبفضلك عن سؤالك وبطاعتك
عن معصيتك قال الفاكهي في شرحه على بداية الهداية للغزالي ما نصه رأيت نقلا عن
العلامة ابن أبي الصيف في كتابه رغائب يوم الجمعة من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة
لم تمض عليه جعتان حتى يستغنى وذكرنا الفاكهي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي
حكم عليه بالحسن والغربة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة من حديث علي
رضي الله عنه وفي حديث عند احمد والترمذي أيضا بلفظ ألا أعلمك بكلمات لو كان
عليك مثل جبل صيردينأأداه الله عنك اللهم اكفني بجلالك عن حرامك الخ

* (فصل في سنن الجمعة) (يسن الغسل لحاضرتها) أي صريحتها ورواها وان لم تجب عليه لأن الغسل للصلاة لا اليوم بخلاف العهد وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل ويكره تركه للخلاف في وجوبه وان صح الحديث بخلافه وهو قوله صلى

٥٧

* (فصل في سنن الجمعة) *

(قوله بخلاف العيد) أي قال الغسل فيه لليوم فيسن لمريد الصلاة وغيره (قوله لما صح الخ) في بعض طرق الحديث عند أبي عوانة سببه وهو كان الناس يغدون في أعمالهم فإذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحديث وفي الصحيحين وغيرهما ما يشهد له فراجعهم ما (قوله للخلاف في وجوبه) هو قول الشافعي (قوله فيها وقعت) في الامداد فبالرخصة وفي الابعاب هي الاختصار على الوضوء قال وهو أولى من تقدير السنة أو النحلة وفي التحفة أي فبالسنة أي مما جوزه من الاختصار على الوضوء أخذ ونعمت النحلة هي اه وهذا يرجع إلى معنى الرخصة لكن فيه التاويل مرتان (قوله بنية الغسل) قال القليوبي قال شيخنا فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال ويكفي نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية اه (قوله وان فات قصد النظافة) ويكره ترك التيمم كما قاله القليوبي والشويزي وغيرهما وفي التحفة لو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن تيمم عن حديثه تيمم عن غسله فان اقتصر على تيمم بنيتهم ما فاقها من مأمرا آخر الغسل حصواها ما رجعت خلافه لضعف التيمم قال الشبرا المسمى الاقل هو الظاهر كما نقل عن افتاء م وهو قريب اه وفي حواشي المنهج للشويزي لو وجب عليه غسل جنابة وطالب منه غسل مسنون وعجز عن الماء فهل يكفي له ما تيمم واحد بنيتهما أو لا فيه نزاع طويل في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذي انخط عليه كلامه انه يكفي عنهما تيمم واحد اه (قوله ويسن التكبير الخ) في التحفة والنهاية عند تعارضه مع الغسل يقدم الغسل خلافا للاذنعي (قوله يوم الجمعة) في الصحيحين هـ ما زيادة غسل الجنابة وقد ذكره الشارح كذلك في التحفة والامداد وغيرهما أي مثله وفي التحفة وغيرها وقيل حقيقة بان يكون جامع ليلة الجمعة أو يومها قال في الامداد لتسكر نفسه (قوله دجاجة) بتثليث الدال والفتح هو الافصح قسطا في على البخاري (قوله وفي رواية الخ) أشار به إلى استشكل رواية الصحيحين السابقة قال القسطلاني في شرح الصحيح استشكل بان الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناد صحيح بعد الكباش بطة اه (قوله لغير الامام) قال في النهاية يلحق به سلس البول وقحوه فلا يندب له التكبير قال واطلاقه يقتضي استحباب التكبير للمجوز اذا استحسبنا حضورها وكذلك الخنثى الذي هو في معنى المجوز وهو متجه اه (قوله أو ست) الخمس بناء على رواية الصحيحين السابقة والست بناء على

الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل (ووقعه من الفجر) لأن الاخبار علقته باليوم (ويسن تأخيرها إلى الرواح) لأنه أنقى إلى الغرض من التنظيف ولا يطله حدث ولا جنابة ويندب لمن عجز عنه التيمم بنية الغسل بدلا عنه احراز الفضيلة العبادة وان فات قصد النظافة كسائر الاغسال المسنونة (و) (يسن) (التكبير) إلى المصلي ليأخذوا بحجاسهم ويفتظروا الصلاة للخبر الصحيح من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة وفي رواية صحيحة وفي الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا وفي السادسة بيضة وفي أخرى صحيحة أيضا وفي الرابعة بطة وفي الخامسة دجاجة وفي السادسة بيضة وانما يندب البكور (لغير الامام) أما الامام فيندب له التأخير إلى وقت الخطبة للاتباع والساعات المذكورة (من طلوع الفجر)

والمراد بها ساعات النهار والقلبية ٨ بأفضل في وهي اثنا عشر ساعة زمانية صيفاً وشتاء والعبرة بخمس ساعات منها أو ست طال الزمان أو قصر ويؤيده الخبر الصحيح وهو يوم الجمعة اثنا عشر ساعة اذ مقتضاها ان يومها لا يختلف فلتحمل الساعات على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال

لمكن بدنة من جاء أول الساعة
أكمل من بدنة من جاء آخرها وبدنة
المتوسط متوسطة وكذا يقال في
بقية الساعات هذا هو المعتمد من
اضطراب طويل في المسئلة
(وليس) الثياب (البعض) والاعلى
منها أكمل لما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم لبسوا من ثيابكم
البعض فانها من خير ثيابكم وما صبغ
غزله قبل التبيخ أو في عما صبغ
بعده بل يكره لبس المصبوغ بعده
ولم يلبسه صلى الله عليه وسلم ولبس
الأول ويندب للامام أن يزيد في
حسن الهيئة والعمه والإرتداء
(والتنظيف) بخلق العانة وتنق
الابطواقص الشارب وتقليم الاظفار
وبالسواك وإزالة الأوساخ
والروائح **الركعة** للاتباع
(والطبيب) وأفضله وهو الملتك
آكد للخبر الصحيح من اغتسل يوم
الجمعة ولبس من احسن ثيابه ومس
من طيب ان كان عنده ثم أتى
الجمعة ولم يخط أعناق الناس ثم
صلى ما كتب له ثم أنصت اذا خرج
امامه حتى يخرج من صلاته كان
كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي
قبلها (والمشى بالسكينة) للخبر
الصحيح من غسل يوم الجمعة واغتسل
وبكر وابتكر ومشى ولم يركب
ودنا من الامام واسمع ولم يلمح كان
له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها
وقيامها ومعه في غسل قبل جامع
حليته فالحذاء الى الغسل اذ ينس
له الجماع قبل ذهابه ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه

الروايتين الاخيرتين (قوله من اضطراب طويل) ذكره في الامداد والايهاب والمعتمد
ما ذكره هنا كما قال والقائل بأنه ليس المراد الساعات **الفلكية** بل ترتيب درجات
السابقين على من يليهم هما الشيخان في الروضة وأصلها قال الغزالي في الاحياء والساعة
الاولى الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها حتى ترمض الاقدام
والرابعة والخامسة بعد الضحى الاعلى الى الزوال وفضلها ما قلل ووقت الزوال حق الصلاة
ولا فضل فيها اه (قوله بل يكره الخ) كذلك في شرح الارشاد له قال في التحفة كذا ذكره جمع
متقدمون واعتقد المتأخرون وفيه نظر فان اطلاق التعصبة للبس صلى الله عليه وسلم
المصبوغ على اختلاف ألوانه يدل على انه لا فرق الخ وفي النهاية سيأتى فيما يجوز لبسه انه
لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر اه وقال سيم قال شيخنا الشهاب الرملى
المعتمد عدم الكراهة الخ وفي النهاية قيد بعض المتأخرين أفضلية البياض بغير أيام الشتاء
والوحد وهو ظاهر حيث خشى تلويثها ووافق قول التحفة أفضله الأبيض في كل زمن
حيث لا عذر على الأوجه ونظر فيه الشارح في الامداد بأنه يمكنه جملة معه الى المسجد ثم
يلبسه فيه اه قال في الايحاب فان لم يتيسر له ذلك لم يبعد أن يكون خوف تدنس ثوبه
الأبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك قال سيم بقى ما لو كان يوم جمعة
يوم عيدهم قال وقد يترجح مراعاة العدم مطلقا الخ (قوله بخلق العانة) في حق الرجل أما
المرأة فتنتفخ غير مريد التخفية أما هو فيكره له إزالة شئ من بدنه في عشر ذى الحجة ونخرج
بها الرأس فيستن حلقه للرجل لتسك وفي سابع ولادته وفي الكافر اذا أسلم وفيما اذا تأذى
ببقايا شعره أو شق عليه تعهده ويباح في غير ذلك ويستن دفن ما يزيله من ظفر ودم وشعر
(قوله وقص الشارب) حتى تبتد وجرة الشفة وهو المراد بالا حفاء المامور به واختار
بعضهم حلقه اه وروده قيل واليه ذهب الأئمة الثلاثة (قوله وتقليم الاظفار) والمعتمد
في كيفية تقليم اليدين أن يبدأ بجهة يمينه الى خنصرها ثم ايمامها ثم بجهة يساره الى
ايمامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بجهة يمينه الى خنصر اليسار على التوالي وفي
التحفة ينبغى البداء بغسل محل القلم لان الحلق به قبله يخشى منه البرص اه والراجح عندهم
عدم العفو عما تحت الاظفار من الوسخ المانع لوصول ماء الوضوء اليه ويستن فعل ذلك يوم
الخميس أو بكرة يوم الجمعة وكره المحب الطبري تنف الاظفار قال بل يقصه لحديث فيه بل في
حديث أن في بقائه أما ما من الجذام (قوله الطبيب) أى للذكر الغير الصائم (قوله من
غسل) روى بالتشديد والتخفيف وهو أربع وسبأ في معناه في كلامه (قوله ولم يركب) في
التحفة أى في جميع الطريق (قوله بكل خطوة) في التحفة من محل خروجه الى مصلاه فلا
ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله للمسجد بل يستمر فيه أيضا الى مصلاه وكذا في المشى
لكل صلاة وفيها قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتنبه له ومحل
في غير نحو الصلاة في مسجد مكة لما يأتى في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه

والاولى فيه ان معناه من غسل ثيابه وغسل رأسه ثم اغتسل نظير أبي داود وبكر بالخطبة ثم خرج من باب بيته باكرا وبالتشديد أي الصلاة أول وقتها وباتكر أي أدرك أول الخطبة ومحل ندب ما ذكره ما يصدق الوقت والاوجب ان لم يدرك الجمعة الا به ويكره عند اتساع الوقت العدو اليها كسائر العبادات (والاشتغال بقراءة أو ذكر ٥٩ في طريقه وفي المسجد) ليحوز فضيلة ذلك

(والانصات) في الخطبة ليحصل الاصغاء اليها قال تعالى واذا قرئ القرآن أسمعوا وانصتوا وانصتوا يا أيها الذين آمنوا (بترك الكلام والذكر) بالنسبة (للسامع) وبترك الكلام دون الذكر لغيره أي لغير السامع اذا الاولى له أن يشغل بالتلاوة والذكر وأفهم كلامه ان ندب الانصات لا يختص بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء أما الكلام فمكره ونظير مسلم اذا قلت اما احببت أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت وانما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم لم يذكر على من كله وهو يخطب ولم يبين له وجوب السكوت والاصر في الآية للندب ومعنى لغوت تركت الادب جمع بين الادلة ولا يكره الكلام قبل الخطبة وبعددها وبين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان اتخذ ذلك مكانا واستقر فيه (ويكره الاحتباء) للحاضرين مادام الخطيب (فيها) أي الخطبة لما صبح من النهي عنه ولانه يجلب النوم (و) كره (سلام الداخل) على الحاضرين كافي المجموع وغيره لانهم مشغولون بما هو أهم منه (اسكن تحب اجابته)

الى ما يفوق هذا جراته لاسيما ان انضم اليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها (قوله نظير أبي داود) ليس فيه كما ذكرته في الاصل ما يستدل به لفصل الثياب وان أوهمه كلام الشارح ورأيت مفاد حديث أبي داود في صحيح البخاري كما بينته في الاصل (قوله أدرك أول الخطبة) قال في التحفة أو نأ كيد (قوله والاوجب) في فتح الجواد وان لم يلق به فيما يظهر اه وفي النهاية يحتمل خلافه أخذ من ان فقد بعض اللباس اللائق به عذر فيها زاد في التحفة الا أن يفرق اه قال سم ويفرق بثبوت لا تقية السعي شرعا بالنسبة لكل واحد كافي العدو بين المبلين في السعي وكافي الرمل في الطواف وكافي الكثر والافر في الجهاد (قوله كسائر العبادات) يستثنى منه العدو في محله من السعي (قوله في طريقه الخ) في التحفة وأفضله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا فيها ان لم يسمعها ثم قال وانما تذكره القراءة في الطريق اذا انتهى عنها (قوله اذا الاولى له) أي لغير السامع الخ ومثله النهاية زاد في التحفة سر التلايشوش على غيره (قوله وأفهم كلامه) أي عموم قوله للسامع ولغيره (قوله لا يختص بالاربعين) قال في الايعاب تجوز الكلام هنا لا في ما ترم من وجوب استماع اربعين للخطبة وان ذلك شرط لصحة الصلاة ويبيانه ان الواجب انما هو اسماع الاركان فقط فلو تكلم الكل الا في الاركان جاز عندنا وان تكلم واحد من الاربعين بحيث اتنى سماعه لبعض الاركان أنم لان من حيث الكلام بل من حيث تقويته الشرط الذي هو سماع كل الاركان الخ وسبق عن مران الشرط انما هو السماع بالقوة لا بالفعل (قوله نظير مسلم) كذلك في الامداد والحديث في الصحيحين (قوله واستقر فيه) قال سم والمراد بالاستقرار انما هو مكان وان لم يجلس كما أشار اليه شرح الروض (قوله الاحتباء) كذلك في شرح الارشاد والمغني والنهاية وهو كافي الايعاب ان يجمع الرجل ظهره وساقه ثوب أو يديه أو غيرهما اه وهو باليد جلسة القرفصاء على أحد الاقوال فيها وهو الذي صدر به المناوي في شرح السمايل وأورد غيره بقبيل وهو جلسة الاعراب ومنه الاحتباء حيطان العرب قال ابن زياد الخبي اذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتباء يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجه وان لم أره في كلامهم ويحمل النهي عنه والقول بـ كراهته على من يجلب له الفتور والنوم فراجع الاصل ففيه ما يشرح المصدر لذلك (قوله تشبعت العاطس) بالمهمل والمجتمعة زاد في التحفة والرد عليه (قوله الحاضرين الخ) أي ولو في حال الدعاء للسلطان ونحوه من لم يكن حاضرا بان طرأ حضوره فيسن له ركعتان ويتجوز فيهما وجوبا (قوله واكثرها) في حواشي المحلى للعلامة

لان عدم شروعيته امارض لاذاته بخلافه على نحو قاضي الحاجة (ويستحب) لكل من الحاضرين (تشبعت العاطس) اذا حمد الله بان يقول له رحمتك الله لعموم أدلته وانما لم يذكره كسائر الكلام لان سببه قهري ولو عرض لهم نأجز كتعليم خير ونهي عن منكر وانذار مهلك لم يكره الكلام بل قد يجب ومترانه يحرم على أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب المنبر وجلوسه الاشتغال بالصلاة وان لم يسمع الخطبة (و) يسن (قراءة سورة النكهف) واكثرها

(يومها وليلتها) لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من قرأها يوم الجمعة أضاعه من النور ما بين الجمعةين وورد من قرأها ليلتها أضاعه من النور ما بينه وبين البيت العتيق وقراءتها نهارا أكد والا ولي منه بعد صلاة الصبح مبادرة بالعبادة ما أمكن (واكتثار الصلاة على النبي صلى عليه وسلم فيها) أى فى يومها وليلتها والأخبار الكثيرة الشهيرة فى ذلك (والدعاء فى يومها) ليصادف ساعة الاجابة فانها فيه كما ثبت فى أحاديث كثيرة لكنهم امتعازة فى وقتها (وساعة الاجابة) أرجاها أنها (فيما بين جلوس الامام للخطبة وسلامه) كما رواه مسلم والمراد أنها لا تخرج عن هذا الوقت لانها مستغرقة لها لانها لحظة لطيفة وخبر القسوها آخر ساعة بعد العصر قال فى المجموع يحتمل أنها منتقلة تكون مرة فى وقت ومرة فى آخر كما هو المختار فى ليلة القدر (وبكره) تنزيها و قيل تحريما وعليه كثيرون وهو المختار من حيث الدليل للأخبار الصحيحة الدالة عليه (الخطبى) لما فيه من الايذاء (ولا يكره لامام) لا يبلغ المنبر والمحراب الا به لا اضطراره اليه ومن ثم لو وجد طريقا يبلغ له سادفنه كرهه (و) لا (من بين يديه فرجة) وبينه وبينها صف أو صفان اتقصير القوم باخلائها

وحوائى المنهج للحلبى أقل اكنارها ثلاث (قوله أضاعه) قال القليوبى أى غفر له كما فى رواية أكثره الثواب فى يوم القيامة قال السنباطى لكن يرده حديث وغفر له الى الجمعة الاخرى وفضل ثلاثة أيام وحديث وغفر له ما بين الجمعةين وفى رواية لمن قرأها ليل الزيادة صلى الله عليه وسلم وصلى عليه ألف مائة حتى يصبح وعوفى من بليته أو ذات الخشب والبرص والجذام وقتية الدجال والمراد بالجمعتين الماضية والمستقبله وظاهره سوا قرأها فى إحدى الجمعةين أو فيها الخ (قوله بعد صلاة الصبح) فى التحفة الافضل أولهما أى يومها وليلتها وفى الابعاب ويقرأ يومها أيضا آل عمران لحديث الطبرانى من قرأ آل عمران يوم الجمعة غربت الشمس بذنوبه وسورة هود لخبر الدارمى فى مسنده اقرأ هود يوم الجمعة وحمل الدخان لخبر الترمذى من قرأ الدخان ليلة الجمعة غفر له ويحدث ويعط بعد عصرها الحديث رواه البيهقى وجميع هذه السور مذكورة مع أحاديثها فى المغنى للخطيب (قوله واكثر الصلاة الخ) قال الحلبي فى حوائى المنهج قال أبو طالب المكي أقل اكنار الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثلثمائة مرة (قوله فى يومها) فى التحفة والنهاية وليلتها زاد فى التحفة لما جاء عن الشافعى انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيها واستجبه فيها (قوله متعازة) ولتعارضا اختلف العلماء فى تعيين وقتها من الصلابة والتابعين وغيرهم وحاصل الاقوال فيها خمسة وأربعون قولاً نهت عليها فى الاصل فراجعها منه ان أردتها والراجح منها ما ذكره المصنف والقول الثانى الذى ذكره الشارح قال الحافظ ابن حجر وما عداها مما ضعيف الاسناد أو موقوف استند قائله الى اجتماع دون توقيف ثم اختلف السلف فى أيها أربع فمن ربح الاقول البيهقى وابن العربى والقرطبي وقال النووي انه الصحيح أو الصواب ورجح الثانى أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وابن عبد البر والطبرطوسى وابن الرملكانى من الشافعية وهو مفصل فى الاصل (قوله جلوس الامام) أى الاقول الكائن بعد صعد المنبر وقبل شروعه فى الخطبة الاولى (قوله لطيفة) فى الصحيحين أشار بيده للهاتما قال القسطلانى فى شرح البخارى أى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فى موطا الامام مالك قال والمراد بأشارته أى أنه وضع أغلته على بطن الوسطى أو الخنصر وسلم هى ساعة خفيفة (قوله وخبر القسوها الخ) معطوف على جملة انها فيما بين جلوس الخ أى أرجاها ما تضمنه الخبر المذكور وأنه مبتدأ خبره جملة قال فى المجموع الخ وفى النهاية وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل فى بلدة واحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة فى حق كل أهل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مبهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخرية قد تم أو تأخرها وسبقه الشارح اليه فى الامداد و ذكرت فى الاصل هنا كلاما ينبغي مراجعته (قوله وعليه كثيرون) لكن المعتمد فى المجموع والكفاية وغيرهما انه مكره كراهة تنزيه (قوله صف أو صفان) فى الابعاب التقييد بصف أو صفين عبر عنه الشافعى وكثيرون منهم النووي فى مجموعهم برجل أو رجلين فالمراد كما فى التوشيح وغيره اثنان مطلقا

فقد يحصل تخطيه من صف واحد لا زحام وزعم ان العبارة تنسب سواها انه لا بد من
تخطي صفين ممنوع بل الوجه ما تقرر ولو تعارض تخطي واحد أو اثنين فالواحد كما هو
ظاهر لان الاذى فيه أخف منه فيهما ثم ان علم منهما من المساحة ما لم يعلم منه أثرهما فيما
يظهر اهـ (قوله ورجا أن يتقدموا الخ) فان لم يرج ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف
وكذلك اذا قامت الصلاة ولم يسدوها فضررها وان كثرت (قوله كره) هو المعتمد وان جرى
في الایعاب على انه خلاف الاولى لكن يؤيده كلام المجموع (قوله وفيه نظر الخ) رده أيضا
في الامداد لكن أكثره في التحفة وجرى عليه صاحب النهاية كالمغنى قال فان لم يكن معظما لم
يتخطوا وان كان له محل لأوف كما قاله البندنجي قال سمع لو فرض تأذيه به احتمل الكراهة
أيضا اهـ وفيها وكذا غيره أي الامام اذا أذنوا له فيه لاجتماع على الوجه نعم ان كان فيه اشارة
بقره كره لهم أو كانوا نحو عبيده أو أولاده أو كان الجالس في الطريق أو ممن لا تتعقده
الجمعة والجالس ممن تتعقده فليخط ليجمع اهـ وفي المغنى والایعاب والنهاية وجوب
التخطي في الاخيرة حيث توقف سماع الاركان عليه (قوله للاصربة) أي في خبر الصحبة
وفي الامداد والنهاية ومن جلس بطريق أو جعل الامام أمرا بالقيام وكذا من استقبل
وجوه الناس والمكان ضيق اهـ قال في الاسنى بخلاف الواسع اهـ أي فانه لا يؤمر بالقيام منه
(قوله أبعد) وفي الامداد والنهاية لو أثر من هو أحق بذلك المكان منه لكونه قارئاً أو عالماً
يلي الامام ليعلم ويرد عليه اذا غلط قال في الامداد الذي ينبغي الثاني أي عدم الكراهة وفي
النهاية هو الوجه وفي احياء الموات من فتح الجواد ما لم يخصه والسابق الى محل من المسجد
أو غيره للصلاة أو اسقاع حديث أو وعظ أحق به فيها وفيما بعده حتى يفارقه وان كان
خلف الامام وليس فيه أهلية الاستخلاف فان فارقه لغير عذر بطل حقه وان نوى العود أو
به أي العذر لا يعود فكذلك أو بعد زينة العود اليه كقضاء حاجة وتجدد وضوء واجابة
داع كان أحق به وان اتسع الوقت ولم يترك نحو ازارته حتى يقضى صلاته أو يجلسه الذي
يستمع فيه نعم ان اقيمت وانصت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش
بجادة قبل حضوره فغيره تهيئتها بما لا يدخل في ضمانه بان لم تنفصل على بعض أعضائه
ويتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة حرمة اذ الناس بها يبنون تحميها وان
جازت وفي الجلوس خاف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمتها
أيضا ان كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم اهـ ما أردت نقله من فتح الجواد (قوله بالقرب)
جمع قربة أما اذا انتقل الى مكان كالاول أو أقرب منه فلا كراهة (قوله آخر الجمعة)
أي في سورته وهي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة الخ (قوله كما طهره)
في الامداد نقله عن الاذرى أو سترته أو ما يقوته عند اضطرابه ونحوه الاسنى زاد في
النهاية ما دعت اليه حاجة الطفل أو المريض الى شراء دواء أو طعام ونحوهما فلا يعصى
الولى ولا البائع اذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان قامت

لكن يسن له ان وجده غيرها أن
لا يتخطى فان زاد في التخطي على
الصفين ورجا أن يتقدموا اليها
اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى
(و) الا (المعظم) اهـ وأصلاح
(اذا ألف موضعاً) من المسجد على
ما قاله جمع لان النفوس تسمع
بتخطيه وفيه نظر والذي يتجه
لكراهة له كغيره بل تأخير الحضور
الى الزجعة غاية في التقصير بالنسبة
اليه فلم يسأخ له في ذلك ويحرم
عليه ان يقيم احد المجلس مكانه
بل يقول تقسموا أو توسعوا
للأصربة فان قام الجالس باختياره
وأجلس غيره فلا كراهة على الغير
نعم يكره للجالس ذلك ان اقتتل الى
مكان أبعد لكراهة الاشارة بالقرب
(ويحرم) على من تلزمه الجمعة
(التشاغل عنها) ببيع أو غيره (بعد)
الشروع في (الاذان الثاني) بين
يدي الخطيب لا آية آخر الجمعة
وقيس بالبيع فيها كل شاغل أي
ماشأنه ذلك ولا يبطل العقد وان
حرم لانه لمعنى خارج ولاتباع اثنان
أحدهما تلزمه الجمعة انما كالأول
لعب شافعي الشطرنج مع حنفي
نعم له نحو شراء ما يحتاجه كما طهره
ونحو البيع وهو سائر اليها

وفي المسجد (ويكره) التشاغل بذلك
(بعد الزوال) وقبل الاذان السابق
لدخول وقت الوجوب نعم لا كراهة
في نحو مكة مما يفحص فيه التأخير لما
فيه من الضرر ومزان بعيد الدار
يلزمه السعي ولو قبل الوقت فيحرم
عليه التشاغل بذلك من وقت
وجوب السعي ولو قبل الوقت
(ولا تدرك الجمعة الا بركة) لما مر
من انه يشترط الجماعة وكونهم
أربعين في جميع الركعة الاولى
فلو أدرك المسبوق ركوع الثانية
واستقر معه الى ان يسلم اتي بركة
بعد سلام الامام جهرا وقت جمعة
ولو شك مدرك الركعة الثانية قبل
سلام الامام هل يجده معه أم لا يجده
وأتمها الجمعة او بعد سلامه أتمها ظهرا
لانه لم يدرك ركعة معه فعلم ان لو أتي
بركة للثانية وعلم في تشهد ترك
سجدة من الثانية سجدها ثم تشهد
وسجد السهو وهو مدرك للجمعة
وان علمها من الاولى أو شك فأنتم
الجمعة وحصلت له ركعة من الظهور
(فان أدركه بعد ركوع الثانية نواها
جمعة) وجوبا وان كانت الظهري
اللازمة له موافقة للامام ولان
اليأس منها لا يحصل الا بالسلام
(ومسلاها ظهرا) لعدم ادراك
ركعة مع الامام (واذا حدث
الامام) وبطلت صلاته بغير الحدث

الجمعة في صور منها اطعام المضطرب ببيع ما يأكله ويسعى كفن ميت خيف تغيره بالتأخير
وفساده ونحو ذلك اه وفي التحفة يحرم التشاغل عن السعي اليها بالبيع والشراء لغير
ما يضطر اليه اه (قوله وفي المسجد) سكنه مكروه فيه قال في التحفة ويلحق به كل محل يعلم
وهو فيه وقت الشروع فيها ويسر له لحوقها زاد الزياي في شرح المحرر كما لو كان منزله
بباب المسجد أو قريبا منه لانتفاء التقويت الخ وفي الامداد والنهاية كلامهم الى الحرمه
أقرب حال الركعة الاولى وقال القليوبي عن شيخه وان لم يفوت لم يحرم وفي كلام شرح
شيخنا الرمي مما يخاف بعض ذلك لم يعتمد (قوله الى أن يسلم) اشترطه الشارح في كتبه
تبع الظاهر تعبير الشيخين فعنده لوني المفارقة بعد السجدة الثانية لا يدرك الجمعة واعتقد
الخطيب والجمال الرمي وسم وغيره خلافه وهو ظاهر الاسنى لشيخ الاسلام (قوله أتي
بركة) في التحفة لو أراد آخر أن يقتدى به في ركعته الثانية لا يدرك الجمعة جاز كما في البيان
عن أبي حامد وجرى عليه الرمي وابن كتن وغيرهما قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف الثاني
عند قيام الثاني لثانيته آخر وخاف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل ثم دفع في
التحفة نزاع من نازع فيه ونقل الزياي في شرح المحرر كلام التحفة وأقره وخالف الجلال
الرمي فافقنا نقلها ظهرا قال القليوبي ان كانوا جاهلين وان لم ينعتقد احرامهم من اصله
وهو الوجه الوجهية قال بل وأوجه منه عدم انعقاد احرامهم مطلقا فقام له اه (قوله أو بعد
سلامه) أي شك مدرك الركعة الثانية بعد سلام الامام هل يجده مع الامام أتمها ظهرا لان
الركعة لا تتم الا بتمام السجود وهذا انما يجده بعد سلام الامام لم يدرك مع الامام ركعة
فلا تتم له الجمعة (قوله فعلم) أي من قولنا انه لم يدرك مع الامام ركعة انه أي المسبوق لو أتي
بركعته الثانية أي التي قام لها بعد سلام الامام لكونه لم يدركها معه وقوله من الثانية أي
التي اتي بها بعد سلام الامام سجدها ثم تشهد وان كان قد تشهد قبل لان ما بعد المتروك لغو
وسجد السهو ولو وقع السهو في حال انقراؤه بعد انقطاع القدوة فلا ينحمله الامام وهو
مدرك للجمعة لتحقق ادراك الركعة كاملة مع الامام والسهو انما وقع في ركعته التي
انقردها (قوله وان علمها) أي السجدة يعني تركها في تشهد من الركعة الاولى للمسبوق
وهي ثانية الامام أو شك في انها من اولاه أو من اخيرته أخذ بالاسوا وهو جعلها من
الاولى وفاتته الجمعة لانه لم يدرك مع الامام ركعة كاملة وحصلت له من الظهور ركعة ملقنة
من ركوع الركعة التي أدركها مع الامام وسجود الركعة الثانية التي تداركها بعد سلام
الامام وتبين ان جلوسه للتحقق لم يصادف محلا فيجب عليه القيام فوراً عند تذكره أو شك
امالو أدرك الاولى مع الامام وتذكر في تشهد مع الامام ترك سجدة من الاولى فانه ياتي
بعد سلام الامام بركعة ويكون مدرك للجمعة لانه أدرك ركعة كاملة مع الامام ملقنة
من ركوع الاولى وسجود الثانية اذا ما بعد المتروك لغو الى أن ياتي بعنقه (قوله الا بالسلام)
اذ قد يتذكر ترك ركعتين فيتمسك بالاثبات بركعة فيدرك المسبوق الجمعة واستشكل بان

الامام لو قام الى خامسة لا يجوز للمسبوق متابعتها جلا على أنه تذكرة ترك ركن وأجيب
بأن ما هنا محمول على ما اذا علم انه ترك ركنا كأن أخبره معصوم (قوله وجوبا الخ) لأن
الجماعة شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى فقط فيجوز اتمام الركعة الثانية فرادى وفي
التحفة لو اتم الرجال حيث تذا منفردين وقدم التسوية امرأة منهن جاز الخ (قوله فيها) أى في
الثانية الخ وذلك لما علمته من ان الجماعة انما تشترط في الركعة الاولى فقط والحاصل
ان الاستخلاف في الجمعة اما أن يكون في أثناء الخطبة أو بعد تمامها وقبل الدخول في
الصلاة أو في أثناء الصلاة فان كان الاول اشترط سماع الخليفة ما مضى من أركانها وان
كان الثاني اشترط سماع الخليفة جميع أركان الخطبة اذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة
وانما يصير من أهلها اذا دخل في الصلاة وان كان الثالث فهو على ثلاثة أقسام أحدها
أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام وهذا لا يصح مطلقا ثانيها أن يدرك الخليفة الامام
في القيام الاول أو في ركوعه فتحصل له الجمعة والقوم وان بطلت صلاة الامام قبل الركوع
في صورة ما اذا أدركه في القيام أو قبل السجود في صورة ما اذا أدركه في الركوع قال سم
فان استخلف الامام مقتديا به قبل خروجه او تقدم بنفسه فذلك والا لزم للمأمومين تقديم
واحد ويلزمه التقدم حيث ظن التواكل ثالثها أن لا يدرك الامام قبل حداثته الا بعد
الركوع الاول ولو في اعتداله وهذا لا يجوز له الاستخلاف وان قدمه الامام مطلقا عند
الشارح لانه ينقض الجمعة بذلك على نفسه فيجب أن يتقدم غيره ممن أدركه في الركوع أو
قبله ان خرج الامام قبل تمام الاولى ومع ذلك لو تقدم صحت الجمعة القوم ودونه وعند الجمال
الرملي لو أدرك الخليفة مع الامام ركوع الثانية وسجدتها ثم استخلف أدرك الجمعة وأما
الاستخلاف في غير الجمعة فهو على قسمين أحدهما أن لا يقتدى الخليفة بالامام قبل نحو
حدثه فيجوز له ان يخالف الامام في ترتيب صلاته كالركعة الاولى مطلقا أو وثالثة الرابعة
بخلاف ثانیها أو رابعة أو ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجز دنية الاقتداء به ثانيهما
أن يقتدى به قبل نحو حدثه فيجوز مطلقا لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام باقتدائه به
ثم ان كان عالما بنظم صلاة الامام والافراق من خلفه فاذا هموا بالقيام قام والاقعد
وفي الرابعة اذا هموا بالعود قعد وتشبه معهم ثم يقوم فاذا قاموا معه علم انها ثانیتهم
والاعلم انها آخرتهم وانما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينفردوا بركن قال في
التحفة ولو قوليا كما اقتضاه اطلاقهم والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد
نية الاقتداء به ولو فعله أى الركن بعضهم ففي غيرها يحتاج من فعله نية دون من لم يفعله
وفيه أى الجمعة ان كان غير الفاعلين أربعين بقيت والابطلت اه قال سم محله كما هو ظاهر
لو كان الافراد في الركعة الاولى فان كان في الثانية بقيت الجمعة اه وهو كذلك (قوله
ما موما) أى مقتديا به قبل نحو حدثه والامتنع مطلقا كما علم مما قدمته آنفا (قوله وانما
أدركه) أى وانما أدرك الخليفة المقتدى في الثانية الامام والحال انه خليفة وقد سبق ان

(في الجمعة) استخلف هو أو واحدا
المأمومين وجوبا ان بطلت صلاته
في الركعة الاولى لم يتركوا الجمعة
وندا بان بطلت في الثانية ليقوها
بجماعة وانما لم يجب الاستخلاف
فيها لا درا كهم مع الامام ركعة
واذا استخلف فيها جاز لهم المتابعة
والانصراد ويشترط في خليفة الجمعة
أن يكون مأموما وان لم يحضر
الخطبة ولا الركعة الاولى ثم الخليفة
في الاولى يتم الجمعة وكذا خليفة
الثانية ان اقتدى في الاولى ثم أحدث
الامام في الثانية فاستخلفه بخلاف
ما لو اقتدى في الثانية لانه لم يدركه
ركعة خالف امام يكون تابعا له
في ادراك الجمعة وانما أدركه وهو
خليفة

الجمعة لا تدرك الا بادرلك ركعة كاملة تخلف الامام وعند الشارح لا بد من استمراؤه معه الى السلام (قوله ان أدرك) المسبوق الخ أي أن أي شخص واقتدى بالخليفة المقتدى بالامام الا قبل في ثانيته وقوله الثانية أي بالنسبة للخليفة بان اتم الركعة التي استخلف فيها وقام لثانيته فاقترده به آخر وأدرك معه ثانيته (قوله لا يلزمهم) الخ قال في التحفة نعم ينبغي نذيرهم اخر وجازم الخلاف اه والكلام حيث لم ينقردوا بركن والا أتى فيه ما قدمته من التفصيل فراجعها ان اردته

(باب كيفية صلاة الخوف)

(قوله من حيث) الخ قال الهاتفي في حواشي التحفة اعتذارا لافراد الباب لخصوص صلاة الخوف يعني ان الخوف ضد الامن وحكم صلاة الخوف حكم صلاة الامن وانما أفردناها بالانه يحتمل في الصلاة عند الخوف ما لا يحتمل فيها عند غير الخوف اه (قوله وقد جاءت الخ) أي صلاة الخوف هكذا طبق عليه الفقهاء وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة وقال العراقي سبع عشرة قال لكن يمكن أن تتداخل قال ابن القيم أصلها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا كلام رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ ابن حجر والامر كما قال وحكي ابن القصار المالكي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعاً وعشرين قال الحافظ ابن حجر ولم يقع في شيء من الاحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض الكيفية صلاة المغرب (قوله أنواعاً أربعة) أحدها أن يكون العدو في جهة القبلة ولا حائل بينها وبينه يمنع من رؤيته له وتقاومه كل فرقة منها بأن يكون مجموعاً مثلهم فيصف الامام القوم ويصلي بهم جميعاً فاذا سجد سجد معهم صف أو فرقة صف سجدت به وحرس الماقون في الاعتدال فاذا قاموا سجدوا وحرس ولحقوه في القيام أو في الركوع فركعوا معه كالمسبوقين ويسجد في الركعة الثانية من حرس أو لا ويحرس فيها من سجد أو لا مع الامام ويتشهد بالجمع ويسلم ثانيها أن يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها ثم سائر فتدفع فرقة في وجه العدو ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقته بالنية وأتمت وذهبت الى وجه العدو وجاء الواقفون بوجه العدو فاقدوا به وصلى بهم الركعة الثانية فاذا جلس للتحمد قاموا من غير نية مفارقة فأعوا ثانيته ولحقوه في الجلوس وتشهدوا فاذا فرغوا سلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالاخرى ركعة وهو أولى من عكسه وفي الرباعية بكل فرقة ركعتين وهو أولى ويجوز غيره ثالثها أن يكون العدو كالذي قبله ويصلي الامام بكل فرقة منهم حامة فتكون الثانية في حق الامام معادة والاولى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعثمان والثانية بذات الرقاع والثالثة بيطن فحل والرابعة مذكرة في كلام المصنف (قوله التحم الخ) كناية عن شدة اختلافهم بحيث

يختلف

نعم ان أدرك المسبوق الثانية خلفه اتمها بجمعة لانه صلى ركعة خلف من يراعى نظم صلاة الجمعة اما غير المأموم فلا يجوز استخلافه في الجمعة لانه يشبه انفسا بجمعة بعد اخرى وهو ممتنع (أو) بطلت صلاة الامام في (غيرها) من سائر الفروض والنوافل (استخلف) نداء مطلقا الامام أو غيره (مأموماً) أو غيره لكن يشترط ان يكون (موافقا) لصلاته أي الامام امشي على نظمه كأن يستخلفه في اولى الرباعية او ثالثة بخلاف ما اذا استخلفه في ثانيته او رابعة لانه يحتاج الى القيام وهم الى الجلوس (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (امامه) لانه التزمه بقيامه مقامه (و) من ثم (لا يلزمهم) أي المأمومين (تجدد نية القدوة) به والله اعلم

(باب كيفية صلاة الخوف)
من حيث انه يحتمل في الصلاة عنه ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم اللباس وقد جاءت بها الاحاديث على ستة عشر نوعاً اختار الشافعي رضي الله عنه منها النوعا اربعة ذكر المصنف منها واحد الكثرة وقوعه فقال (اذا التحم القتال المباح ولو مع باغ او صائل عليه أو على غيره ولم يتمكنوا من تركه

أواشد الخوف ولم يأمنوا أن يدرّكهم العدو لو لولوا وانقسموا (أو) هرب (هربا مباحا من حبس) بغير حق و(عدو) زاد على الضعف (وسبع) وسيل لم يجد معه دلائمه وغريم لا يصدق في دعوى عساره ولا ينه معه أو من قاصد نفسه أو ماله أو حريمه أو من مقتصر رجاء ربه منه سيكون غضبه حتى يعفو عنه (أو ذب) ظالما (عن) فهو (ماله) أو حريمه أو مال الغير أو حريمه في كل هذه الصور لا يباح إخراج الصلاة عن وقتها بل يصلي كيف أمكن عند ضيق الوقت ٦٥ و(عذر) حينئذ (في ترك القبلة) عند العجز عن

الاستقبال بسبب العدو ونحوه سواء الراكب والممشي وحالة التحريم وغيرها للضرورة ويعذر حينئذ أيضا في استدبار الإمام والتقدم عليه للضرورة (أو) في (كثرة الأفعال) التي يحتاج إليها ابتداء كالطعنات والضربات المتوالية والعدو والاعداء (و) في (الركوب) الذي احتاج إليه ابتداء وفي الانتهاء كذلك لقوله تعالى فان خفتم فرجلا أو ركبانا ولو آمن وهو راكب نزل فوراً وجوبا وبني أن ليس استدبار القبلة والا استأنف (و) في (الأيام بالركوع) والسجود عند العجز عنها للضرورة (و) يجب أن يكون (السجود أخفض) ليمتيز عن الركوع وفي حمل السلاح الملتح بنجس لا يعني عنه إذا احتاج إلى أمساكه وإن لم يضطر إليه لكن يجب عليه لقضاء في هذه الأخيرة لذرة عذره (ولا يعذر في الصباح) بل تبطل به الصلاة إذا ضرورة إليه بل السكوت أهيب ولا يعذر أيضا في النطق بالصباح كما في الام

يختلط لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاف بعضهم ببعض كاستقبال الجملة الثوب بالسد (قوله أو أشد الخوف) أي وإن لم يلصم القتال (قوله ولا ينه معه) أو كان معه ينه لكن لا يسمعها الحاكم قبل حبسه ولا إعادة عليه هنا (قوله أو ماله) في التحفة ولا يعد الحاق الاختصاص به قال وحيفة ونحوها أن لم يكن المنع ولا التحصن بشئ قال وفي الجلي لوضاق الوقت وهو بأرض مخصوبة أحرم ماشيا كقارب من حريق ورجحه الغزى قال وفيه نظروا الذي يتجه أنه لا يجوز له صلاته صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها الخ وأقرى النهاية ما نقله في التحفة عن الجلي واعتمده في المغنى أيضا وفي النهاية لو خطفت نعله مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أفتى به الواالد تبعاً لابن العماد ولا يضرو طوه النجاسة كحامل سلاحه الملتح بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتد ووافق في المغنى فتوى الشهاب الرمي وخالف الشارح في التحفة قال بل يقطعها ويتبعه إن شاء وفي اللقطة من التحفة والنهاية مانصه ومن اللقطة أن تبدل نعله بغيره أيا خذها فلا يحل له أن يستعملها إلا بعد تعريضها بشرطه أو تحقق أعراض المالك عنها فإن ظن أن صاحبها تعمد أخذ نعله جاز له بيعها بغيره بشرطه اه كلامهما (قوله عند ضيق الوقت) نقله في الامداد عن ابن الرفعة وغيره وأقره وفي النهاية هو كذلك مادام يرجو الأمن والأفله فعلها الخ وفي التحفة الوجه ما أطلقوه أي من جواز فعلها أول الوقت (قوله بسبب العدو) فلو كان بجراح الدابة وطال الفصل بطلت صلاته بخلاف ما إذا قصر زمنه (قوله والتقدم عليه) أي الإمام ومثله ما إذا تخلفوا عنه بأكثر من ثلثائة ذراع قال في المغنى والنهاية الجماعة أفضل من أفرادهم كما في الأمن قال في التحفة حيث لم يكن الأفراد هو الحزم (قوله يحتاج إليها) والاقبطل قطعاً (قوله والاعداء) أي لمركوبه (قوله جميع ما ذكر) أي من ترك القبلة وكثرة الأفعال والركوب الخ وعلم ذلك من قوله مباح أو ذب عن ماله (قوله أو هربه) أي يمنع جميع ما ذكر على العاصي بخوهره وهذا النوع لا يختص بالمكتوبات في الامداد والنهاية وغيرهما يصلي بهذا النوع العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والترابيح والاستسقاء لانه لا ينفوت ولا الفاتمة بعذر ذلك إذا خيف فواتها بالموت زاد في النهاية بخلاف ما إذا فاتته

٩ بافضل في

وعلم من كلامه أنه يمنع جميع ما ذكر على العاصي بخوخته كعبادة وقطاع طريق أو هربه كان لم يزد العدو على ضعفه لأن الرخص لا تناف بالمعاصي ولا يباح شئ من ذلك أيضا طالبا عدو وخاف فوته لوصول ممكناً لأن الرخص إنما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محلها وهو المحصل ثم إن خشى كرهه عليه أو كيناً أو انقطاعه عن رفقة جاز له ذلك لانه خائف

ومن خاف فوت الوقوف بعرفة
لوصلى متمسكا وجب عليه تحصيل
الوقوف وترك الصلاة في وقتها لأن
قضاء الحج صعب بخلاف الصلاة

* (فصل) * في اللباس

(يحرم الحرير والقنز) وهو نوع
منه ولكنه أدون (للمذكر) والخنثى
(البالغ) العاقل أى عليه بسائر
وجوه الاستعمالات كالسترو والتدثر
لما صح عنه صلى الله عليه وسلم من
النهي عن لبسه وعن الجلوس
عليه وقيس به - مما سائر وجوه
الاستعمالات ولأن فيه مع
الخيلاء أنه يورث رفاهية وزينة
وأبداء زى يليق بالنساء دون شهامة
الرجال (الاضروعة) أو حجة
(بجرب وحكمة) أن آذاه غيره ودفع
حرو برد شديد (وقل) فيحمل
استعماله لأجل ذلك حضرا وسفرا
أن كان القمل لا ينبت بدونه
ولا بأسهل منه للحاجة ولا به صلى الله
عليه وسلم أرخص فيه لعبد الرحمن
ابن عوف ولزير الحكمة كانت بهما
ويجوز بل يجب لبسه إذا لم يجد
غيره ليستر عورته ولو في الخلوة
وللمعارب لبس ديساج لا يقي غيره
وقياته وكذا المن فاجأه قتال بغتة
فلم يمكنه طلب غير الحرير أو لم يجد
غيره (ويحمل المركب من حرير وغيره
أن استويا في الوزن) أو كان الحرير
أقل سواء زاد ظهور الحرير أو لا
لأنه حينئذ لا يسمى حريرا والاصل
الحل بخلاف ما أكثره حرير في
الوزن لأنه حينئذ يسمى ثوب حرير

بغير عذر فيما يظهر اهـ (قوله فوت الوقوف بعرفة) في النهاية سئل الوالد عن وجوب عليه
الصلاة والعمرة ولا يمكنه إلا أحدهما بأن نذرا أن يعقر في وقت معين فهل يقدم العمرة
عليها اهـ فأجاب بأنه يجب عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف بعرفة عليها اهـ وخالفه
في ذلك في التحفة قال لأن الحج يفوت بفوت عرفة والعمرة لا تفوت بذوات ذلك الوقت

* (فصل في اللباس) *

(قوله والقنز) في الایعاب هو ما يقطع الدود ويخرج منه حياثم قال أما الحرير الأبريسم
فهو ما حل عن الدود بعد موته داخله (قوله البالغ) أى كل من الذكر والخنثى وأقراده لأن
العطف بأو قال سم وهل يحرم اللباس الدواب الحرير كالجدار أو يفرق بنفع الدواب
مال مر للفرق اهـ وأقول منعوا تحليته شئ مما على الدواب بذهب أو فضة إلا أن يفرق
(قوله بسائر وجوه الخ) في التحفة والنهاية لأمشيه عليه لأنه لما رقبه له حالا لا يعتد به عمله
له اهـ قال سم قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج
كوزا من داخلها فشر به منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم خلافا لما أجاب به مر على
القول اهـ وتردد الشوبرى في التردد عليه هل يحرم كالجنب في المسجد أولا (قوله
كالسترو) قال في الایعاب والاستناد إليه وتوسده (قوله والتدثر) في التحفة ظاهر كلامهم
أنه لا فرق في حرمة التدثر بين ما قرب منه وما بعد كان كان معلقا بسقف وهو جالس تحته
كالشكافة وهو قريب أن صدق عليه عرفا أنه جالس تحت حرير الخ ومراده بقوله أن صدق
عليه عرفا أى بأن كان محاذيا له كما في الایعاب له وعبارته فيجلس تحته مساماة له وإن بعدت
المسافة بينهما لمزيد ارتفاع السقف لأن هذا يعد في العرف تدثرا بحرير اهـ ونقل سم عن
مر أنه لو رفع جدا بحيث صار في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحته كما لا يحرم الجلوس
تحت السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته أن حصل منه شئ بالعرض على
الناس قال وحيث حرم الجلوس تحته حرم في ظله وإن كان ما تلاعن محاذاته اهـ (قوله
وأبداء زى) أى اظهارة هيئة والذي يظهر أنه كالتفسير لما قبله إذا رفاهية والزينة يليقان
بالنساء (قوله أن آذاه غيره) أى غير الحرير في التحفة أى أذى لا يحتمل عادة وإن لم يبع التيمم
وكذا أن لم يؤذ غيره لكنه يزيلها كالتدأوى بالنجاسة الخ وفي المغنى والنهاية الحكمة
بكسر الخاء الجرب اللباس اهـ فيكون الجرب أعم (قوله شديد) في التحفة خنثى منهما
مبيع تيمم وألحق به جمع الالم الشديد (قوله وقيل) في التحفة لا يحتمل آذاه عادة وإن لم يكن
حق يصير كالأداء المتوقف على الداء خلافا لبعضهم (قوله بل يجب) لم يتعرض في التحفة
ولا النهاية للوجوب إلا أن يقال أنه من قاعدة ما جاز بعد امتناعه وجب وفي النهاية وكذا
ستر ما زاد عليها أى العورة عند الخروج للناس وفي الایعاب أفتى أبو شيكيل بأنه لو استباح
إليه الخواص لم يجز غيره عند الخروج لخواص الجماعة أو شرا ولو خرج بدونه سقطت حرمة

وخرج بالذكر المرأة فيحصل لها سائر استعماله افتراشا وغيره لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم حل لانهم لم يحرم عليها تزيين الجدران به وتعليق الستور على الابواب ونحوها وخرج بالبالغ الصبي وبالعاقل المجنون (و) من ثم حل (الباس الصبي) ولو مرأهقا والمجنون (الحريرو) حل (الذهب والفضة) في يوم العيد وغيره ٦٧ اذ ليس له ما شاهدة تنافي خفوة ذلك

ولانهم ما غير مكلفين وكاللبس هنا أيضا سائر وجوه الاستعمال

(و) يحل (الحريز للكعبة) أي لسترها

سواء الديباج وغيره لافعل السلف

والخلف له وليس مثلها في ذلك سائر

المساجد ويكره تزيين مشاهد

العلماء والصالحين وسائر البيوت

بالثياب الخبره وسلم ويحرم بالحريز

والمصورا ما تزيين الكعبة بالذهب

والفضة فحرام كما يشير اليه كلامهم

(ن) يحل للرجل والخنثى (تطريف

معتاد) أي جعل طرف ثوبه مسجفا

بالحريز بقدر العادة وان جاوزت

أربع أصابع لما صح انه صلى الله

عليه وسلم كان له حبة يلبسها لها

رقعة في طوقها من ديباج وفرجاها

مكفوفان بالديباج وانه كان له حبة

مسجفة الطوق والسكين والفريجين

بالديباج أما ما جاوز العادة فيحرم

(وتطريز وترقيع قدر أربع

أصابع) مضمومة بخلاف ما اذا

جاوزها الخبره سلم نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن لبس الحريز

الاموضع أصبع أو أصبعين أو

ثلاث أو أربع ولو تعددت

محالها اشترط على الوجه أن

لا يزيد على طرازين كل طراز على

كم وان كل طراز لا يزيد على اصبعين

الاوجه فان زاد الحريز على وزن الثوب حرم والافلا (و) يحل (حشو) لنحو مخدة وجبة بالحريز وليس ذلك المحشوا واستعماله لانه

جازه الخروج به للحاجة اليه حينئذ (قوله افتراشا) نص عليه بخلاف الراعي فيه وعند
أي حنيقة يجوز توسده وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقا فليقلده من ابتلى
بذات لكن في تنوير الابصار وشرحه من كتب الحنيفة ويحل توسده وافتراشه والنوم عليه
وقالا والشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في مواهب الرحمن (قوله تزيين الجدران)
عند الجال الرمل يحل ستر الناموسية والبشكفة بالحريز للنساء خاصة وفي فتاوى الشارح
ما يفيد جواز ذلك لها أيضا وأفتى مريان الحماره كذلك (قوله خنثى) قال سم في حواشي
المنهج كأن المراد بالخنثى الميل الى طبع النساء فلحجر (قوله الديباج) قال في المصباح
هو ثوب سده ولحمته ابريسم قال في النهاية مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين الخ
وظاهر صنيع الشارح عدم جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم بالحريز وفي التحفة قيل ويلحق
بها أي الكعبة في الجواز قبره صلى الله عليه وسلم الخ وفي النهاية لا وجه جوازه وسائر
الانبياء الخ وأقره سم (قوله وتطريف) أي تسجيف ظاهرا وباطنه بحريز بقدر العادة
الغالبه لامثاله في كل ناحية (قوله وفرجاها مكفوفان) أي جعل له كفة بضم الكاف
أي مسجاف وهو ما يكف أي يسجف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي
الفريجين وفي السكين (قوله أربع أصابع) في التحفة أي معتدلة قال القليوبي والخلبي
أي عرضا ولو احتمالا وان زاد طولاً انتهى أي لانه لازمة بخلاف ما سبق في التسجيف
فالافي الامداد والنهاية وقضيته ان الترقيع لو كان لحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل
وان كان اطلاق الروضة يقتضي خلافه (قوله مجموعهما أربع الخ) اعتمد الشارح في
شرحه الارشاد وفي التحفة لا يزيد المجموع على ثمانية أصابع وان زاد على طرازين وفي
الايعاب الذي يتجه انه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين وانه يجوز في كل أن يكون
أربع أصابع اه فهذه ثلاثة آراء للشارح في كتبه واعتمد شيخ الاسلام والخطيب
والجمال الرمل اذا تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد الحريز على غيره حرم والافلا (قوله
جعل الطراز الخ) في الايعاب قال في الكافي حكم طرفي السكين حكم طرفي العمامة وفيه
أيضا عن الجواهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر أربع أصابع من
حريز اه والطاهر انه يجري في الحضاية المعروفة التي تركب في طرف العمامة من الحريز
فان كان عرضها أربع أصابع حلت والافلا (قوله كالمنسوج) قد يحرم في بعض النواحي
لكونه من لباس النساء عند من قال بتعريم التشبه بهن وهو الاصح (قوله حشوا الخ)
ومنه التدثر بحريز ستر بثوب ان خيط عليه بجخته في التحفة قال سم لاستناره بالثوب

ليكون مجموعهما أربع أصابع والتطريز جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكبا على الثوب أما المطرز بالابرة فكالمنسوخ على
الاوجه فان زاد الحريز على وزن الثوب حرم والافلا (و) يحل (حشو) لنحو مخدة وجبة بالحريز وليس ذلك المحشوا واستعماله لانه
ليكن ثوبا منسوجا ولا يلبس صاحبه لابس حريز وبهذا فارق حرمه البطانة

(و) يحل للرجل وغيره (خياطته) لذلك (وخيط سبعة) كما في المجموع وليقة الدواة لاستئثارها بالخبر قاله الزركشي وكيس المصنف قاله الفوراني وكيس الدراهم وعطاء الكوز على مازعجه الاسنوي وخلع الحرير من المولود على ما نقل عن الماوردي لا كتابة الصداق فيه ولولا المرأة على المعتمد ولا اتخاذه بلائس (و) حل لمن مر (الجلوس عليه فوق حائل) فرش عليه ولو خفية فامهلل التسج لانه لا يسمى في العرف مستعماله (ويحرم على الرجل) والخنثى (المزعر والمعصر)

(قوله أي على الرجال والنساء) قال في الاصل مانعه وعبارة شيخ الاسلام في شرح الروض واما اتخاذا ثواب الحرير بلائس فأفتى ابن عابد السلام بأنه حرام لكن اتهمه دون اثم اللبس انتهت اقواله وبأمل ما نقله عن ابن عبد السلام يظهر والله أعلم عدم صحة الحل الذي ذكره شيخنا العلامة المحتفي شكر الله سعيه لكلام التحفة اذ كيف يصح ان يريد في التحفة بالصورة المحرمة ما ذكره وما أفتى به ابن عبد السلام صريح خلافه فتأمل بانصاف والله أعلم بحل الليل

حينئذ كانا نقد غشي بغيره (قوله لذلك) أي لانه ليس ثوباً منسوجاً ولا بعد صاحبه لا يس حرير (قوله وخيط سبعة) وفي التحفة الاوجه جواز الشراية التي برأسها والبند الذي فيها قال وكان المراد به العقدة الكبيرة التي فوقها الشراية ونقل سم عن الجمال الرملي اعتماد الحل أيضاً قال سم ومثل خيط السجعة فيما يظهر الخيط الذي يتظم فيه أعظمة الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي تعد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الخياصة وأولى بالحل شرح مراه وقال الزيادي في شرح المحرر وينبغي أن يلحق بذلك خيط السكين وخيط المفتاح وقال القليوبي يحل خيط مصحف وخيط ميزان وقميد وشعوتكة لباس ونقل عن شيخنا الزيادي حل منديل فراش الزوجة للرجل قال وفيه نظر وفي نهاية مراه الاوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه الاستعمال قال وافق الوالد بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجاً بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السجعة وليقة الدواة (قوله على مازعجه الاسنوي) وتبرأ منه في الامداد أيضاً ثم قال وفيه نظر وفي فتح الجواد على نظريهما واعتمد مراه وأتباعه الحرمة فيهما واستوجه في التحفة الحل وكذلك الاعياب (قوله على ما نقل عن الماوردي) وفي الامداد كما نقل الخ وحمله في التحفة على من يخشى الفتنة وبها عمل في فتح الجواد وقال في النهاية هو الاولى في التعليل وفي الاعياب حتى خشي من اللبس له الخلعة ضرراً وان قل جازله اللبس والافلا (قوله لا كتابة الصداق) المراد كتابة الرجل ذلك للرجل أو لأمرأة لان الكتابة المذكورة استعمال للحرير واستعماله حرام على الرجل (قوله ولولا المرأة) مراده كتابة الرجل ذلك لاجل المرأة كما ذكرته في الاصل (قوله ولا اتخاذه بلائس) أطلق الحرمة في فتح الجواد كما هنا وبجملتها في الامداد وجرى عليها الخطيب وأقرها في الاسنى واستوجه في النهاية الحل قال ولو حل هذا أي التحريم على من اتخذه ليلبسه بخلاف ما اذا اتخذه ليجرد القنية لم يبعد وفي الاواني من التحفة الحل أيضاً وفي التحفة محل حرمة اتخاذا الحرير بلا استعمال الذي افتى به ابن عبد السلام ما اذا كان على صورة محرمة اه والذي يظهر لي ان المراد بقوله على صورة محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذه على هيئة لا تستعمل الاستراجد اربهم امثلاً والقول بالتحريم حينئذ مقبوس ظاهر فاندفع ما سلم هناك من حل كلام التحفة على غير ما قلته فاعترض التحفة حتى قال انه لا وجه له وفي الاصل هنا بسط ينبغي مراجعته (قوله ولو خفية) في التحفة قضية كلام الاذري ان مس الحرير من خلالة لا يؤثر ويتعين حمله على مماسة قدر لا يد عرفاً مستعمله لمزيد قلته اه ملخصاً وفي النهاية كالامداد ما في الام من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وعمله بأنه من زى النساء مبني اما على ان ذلك أي التشبه بهن مكروه فقط أو محمول على ان مراده انه من جنس زى النساء لانه زى مخصوص بهن اه ملخصاً اذ في النهاية وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيئته أو غالباً في زيهن وكذا يقال في عكسه (قوله المزعر في التحفة

حكمه حكم الحرير حتى لو صبغ به أكثر الثوب حرم وفي الامداد الاقرب تحريم ما زاد على
 أربع أصابع قال نعم ان صبغ السدى أو اللحمة بنحو زعفران اتجه أن يأتى فيه تفصيل
 المركب السابق وفي النهاية الاوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه
 عرفا حرم والا فلا اه وفي فتح الجواد وكالحرير في جميع ما مر المزعفر بعد النسيج لا قبله
 (قوله كما في الروضة الخ) هذا بالنسبة للمعصفر وأما المزعفر فقد نص الشافعي على تحريمه
 وارتضاءه ثمنا ومال الشارح كشيخ الاسلام زكريا الى حرمة كل مزعفر وجري على حله
 الخطيب الشربيني والجمال الرملي وغيرهما وفي الامداد محله اذا صبغ بعد النسيج لا قبله
 وعليه جعل اختلاف الاحاديث في ذلك ويحمل عليه اختلاف نص الشافعي الخ وعليه
 جرى في فتح الجواد واقربى الاسنى الزركشى على ذلك لكن رده في التفة بمخالفته
 لاطلاقهم الصريح في الحرمة مطلقا وله وجه وجبه الخ وتردد في حرمة استعمال
 الزعفران في البدن ثم مال الى الكراهة (قوله وألحق جمع الخ) أى القاضي أبو الطيب
 وابن الصباع والمتولى ومال الشارح في كتبه الى حله وهو قضية اطلاق النهاية وغيرهما
 (قوله جلد الفهد الخ) هما مثال كما يدل عليه كلام التفة وهو يحرم نحو جلوس على
 جلد سبع كتمر وفهد به شعروا وجعل على الارض على الاوجه الخ وفي اليعاب بخلاف
 ما اذا زيل وبره اه ويحل أيضا فروا والفك وقاقم وحوصل وممور ويحرم فروا والوشق
 (قوله العرف الخ) في التفة العبرة بعرف أمثال اللابس وفي النهاية هو الاوجه وفي
 الامداد ينبغي ان العرف لو اختلف باختلاف الحال أو الحرف ونحوهما يقيدها أهل كل
 محل أو حرف بعرفه وحينئذ لو انتقل بعض أهل بلد اعتمد أن خاتمهم متقالا الى بلد اعتمد
 فيها متقال فقط فهل العبرة ببلد المستقل أو ببلد المشتغل اليه ثم ذكر ما يفيد انه متردد في ذلك
 (قوله وان حسنه الخ) هو امام الصناعة الحافظ ابن حجر وكلامه هنا يميل الى تضعيفه تبعاً
 للنووي في شرحي المذهب ومسلم وكذلك النهاية وصرح في التفة بأنه حسن بل وكلامه
 في هذا الكتاب يفيد أيضاً في كلامه الا في حديث مالى أرى عليك حلية أهل النار انه
 ضعيف قال لكن حسنه بعضهم فالاولى تركه اه اذ ذلك الحديث مع هذا حديث واحد
 غيب ارتضى حسنه في بعضه كذلك يكون الباقي وقد صرح في الامداد بأنها حديث
 واحد (قوله ويكره لبسه الخ) في التفة الكلام في الرجل فقد صرح الرافعي في الوديعه
 محل ذلك للمرأة (قوله باطن الكف افضل) أى لان حديثه أصح من حديث جعله ظاهر
 الكف (قوله ولو يذكر) نهى صلى الله عليه وسلم أن ينقش أحد مثل نقش خاتمه يعنى محمد
 رسول الله قال ابن جماعة كالزينة العراقي يظهر أن النهى خاص بحياته أخذ من العلة
 (قوله فوق خاتمين) فوق صلة التصريح بالامداد والنهاية وغيرهما بكراهة لبس الخاتمين
 واعتمد في التفة عدم جواز التعمد في اللبس مطلقا (قوله ضعيف) في حديث الصحيحين
 اطلب ولو خاتما من حديد وفي سنن أبي داود كان خاتمته صلى الله عليه وسلم من حديد

كما في الروضة وغيرهما من
 تصويب البيهقي وأطال فيه وألحق
 جمع الموترس بالمزعفر ~~ال~~كن
 ظاهر كلام الاكثرين حله ويحرم
 على الرجل وغيره استعمال جلد
 الفهد والغمر (ويسن التخنم بالفضة
 للرجل) ولو لغريدى منصب للاتباع
 والاولى ان يكون (دون منقال)
 فان بلغ مثقالا وعده العرف
 اسرافا حرم والا فلا على الاوجه
 وخبر فلا يبالغه مثقالا ضعيف وان
 حسنه بعض المتأخرين ويسن
 كونه (في الخنصر) البقي أو
 اليسرى للاتباع (و) لكن (البقي
 أفضل) لان حديث لبسه فيها أصح
 كما قاله البخاري ويكره لبسه في غير
 الخنصر وقيل يحرم واعتمده
 الاذرى ويجوز لبسه فيها معا
 وبفس وبدونه وجعله في باطن
 الكف أفضل ونقشه ولو يذكر
 ولا يكره ويكره تنزيله للرجل لبس
 فوق خاتمين ولاه امرأة لبس أكثر من
 خطاين ويجوز التخنم بنحو الحديد
 والنحاس والرصاص بلا كراهة
 وخبر مالى أرى عليك حلية أهل
 النار للرجل وجده لا بسا خاتم حديد
 ضعيف لكن حسنه بعضهم
 فالاولى ترك ذلك

والسنة في الثوب والازار للرجل أن يكون الى نصف الساقين ويجوز بلا كراهة الى الكعبين وفي العذبة أن تكون بين الكتفين وفي الكم أن يكون الى الرسغ وهو المفصل بين الكف والساعد (ويكره نزول) ذلك عما ذكره من نزول (الثوب) أو الازار (من الكعبين) أي عنهما (ويحرم) نزول ذلك ٧٠ كاه عما ذكر فيه (للخلاء) أي بقصده للوعيد الشديد الوارد فيه والمرأة ارسال الثوب

على الارض الى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك وابتداء الذراع من الكعبين على الاقرب واقراط توسعة الاكمام والثياب بدعة وسرف نعم ما صار شعارا للعلماء يندب لهم لبسه كما قاله العزيز عبد السلام ليعرفوا بذلك فيسألوا وليطاء وافية عنه زجر واوبسن أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلعا وأن يتخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه أو يجنبه الا لعذر وأن يطوى ثيابه إذا ذكر اسم الله تعالى والالبسة الشيطان كما ورد (ويكره لبس الثياب الخشنة لغیر غرض شرعي) على ما قاله جمع لكن الذي اختاره في المجموع أنه خلاف السنة ويقاس بذلك اكل

الحسن

(باب صلاة العيدين)

الاصل فيها الاجماع وغيره وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها (هي سنة) مؤكدة على كل مكاف وان لم تلزمه الجمعة فلا ثم ولا قال بتركها وتسقن حتى للعاج بمنى لكن فرادى لاجتماع (ووقتها بعد طلوع الشمس) أي يدخل بالطلوع ويبقى

(الى الزوال ويسقن تأخيرها الى الارتفاع) أي ارتفاع الشمس قدر ربح للاتباع ٢ قول المحشي قوله وهو الافضل في القميص الخ لعل ذلك وقع في نسخة المحشي والافسخ الشارح التي بأيدينا ليس فيها هذه الجملة

عليه فضة قال الشارح في شرح شمائل الترمذي فضعف الحديث انما هو بالنسبة لهذين الحديثين لأنهما أصح منه والافللحديث شواهد عدة ان لم ترقه الى درجة الصحة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن وقال المناوي في شرح الشمائل قد جرى يعنى الشارح على عادة اهل القرن العاشر من الاتصا رسلكلام النووي كما كان والانصاف ان خبر انتهى دليل صالح للكرامة التنزيهية وما قبله بيان للجواز اه (قوله والافضل في القميص كونه من قطن ٢) وينبغي أن يطبق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار وغيرها ويليه الصوف الخ ما في التحفة (قوله بين الكتفين) لان حديثه أصح من حديث ارسالها على الايمن وارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب فينبذ كترقيفه مما سوى ربه فهو شئ استحسنوه والظن بهم أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها قال بعض الحقاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر ويحرم الخشاش طولها للخيلاء والاكره والخشاش الطويل للتمثيل والافلوصهم على فعلها للخيلاء أنهم وان لم يفعلها ولو خشى من ارسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها بل يفعلها وبمجاهدة نفسه في ازالة نحو الخيلاء فان عجز منع نفسه من الاسترسال فيها وشغل نفسه بغيرها ولا يضره ما طرأ عليه بعد ذلك من نحو ريا ويحرم على غير الصالح التزني بزيه ان غتر غيره ولا يجوز قبول ما أعطى لصفة ظنت فيه وهو باطن على خلاف ذلك اه من التحفة لمخصا (قوله على الاقرب) كذلك الامداد وفي النهاية هو الاوجه وبكونه من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين يحرم به الشارح في التنقعات من التحفة واستوجهه في الايعاب ونقله فيه عن شيخ الاسلام واعتمد الشارح في فتح الجواد انه من أول ما عيس الارض وقد بين ان الشارح اعتمد كل واحد من الاقوال الثلاثة في بعض كتبه (قوله لكن الذي اختاره في المجموع الخ) اعتمده في الامداد والنهاية واعتمد الكراهة الخطيب في المفتي

(باب صلاة العيدين)

(قوله ولم يتركها) أي صلاة عيد الفطر قال في التحفة وأما التحرف فصح انه تركها بمنى وخبر فعله لها غريب ضعيف اه (قوله وان لم تلزمه الجمعة) ولذي الجمعة أكد وعلمه جلا وما وقع في كلام المزني عن الشافعي انها تجب على من تلزمه الجمعة لان ظاهره يوهم أنهم افترض عين ولا قائل به (قوله بالطلوع) أي فراد المصنف بقوله بعد طلوع الشمس أي بعد طلوع بعض قرصها قال في التحفة ولا نظر لوقت الكراهة لان هذه صلاة لها سبب أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا تحتاج لسبب آخر الخ (قوله ربح) بضم الراء

وهو سبعة أذرع في رأى العين (قوله من خلاف الخ) في التحفة واختير ومن ثمة كره فعلها
حينئذ الخ والكره لا مخرج فلا تنافي الاعتقاد (قوله مانع من الصغراء) فيصلى الامام
حينئذ في المسجد ويستخف من يصلى بالبقية في محل آخر كما اذا ذهب الامام الى الصغراء
فانه يستخف من يصلى بالضعفة ومن لم يخرج في المسجد (قوله مطلقا) أى سواء ضاقا عن
الناس أو لا لشرفهما مع اتساعهما ومن ثمة صرح ابن سراقه بأن الثمانى اكبر مساجد
الاسلام وغيره بأنه لم يكمل فيه صف واحد قط في عيد ولا جمعة وفي التحفة واعترض
المصنف أى النووي في الحاق البيت المقدس بالمسجد الحرام في ذلك بأن ظاهر اطلاقهم
انه كغيره ونازع فيه الاذرى والحق به ابن الاستاذ مسجد المدينة لانه اتسع انتهى كلام
التحفة واعتمد في المعنى والنهاية مقالة ابن الاستاذ ولم يرتضه الشارح في شرح الارشاد
وجرى في الایعاب على انه لا فرق بين هذين المسجدين وغيرهما من بقية المساجد قال حتى
لو فرض ضيقهما على الناس من الخروج للصغراء فاستثناوهما نظر للغالب المستقر انهما
لا يضيقان بأهلها ومن ثمة الحق بهما ابن الاستاذ مسجد المدينة في ذلك نظرا لاتساعه
كما ياتى اه (قوله من نحو صلاة) أى الرواتب فقط بالنسبة للحاج اذا ليس له غيرها بل
اختار جمع عدم سن الرواتب له أيضا بل أنكر ابن الصلاح أصل أحياها بالنسبة للحاج قال
ابن الجمل وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد عرابى البصرى اليه (قوله
يوم تموت القلوب) في الامداد أى بالكفر أو بالفزع الا كبر يوم القيامة أو بالشغف بحب
الدنيا اه وقال في الایعاب في القول الاوسط من الثلاثة هو الانسب وفي النهاية موت
القلوب شغلها بحب الدنيا أخذ من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قيل من هم يارسول الله
قال الاغنياء وقيل الكفرة أخذ من قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى كافرا فهديناه
وقيل الفزع يوم القيامة أخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقالت
أم سلمة أو غيرها أو أسوأ تأمأ تنظر الرجال الى عورات النساء والنساء الى عورات الرجال
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ان لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل
ولا المرأة أنها امرأة اه كلام النهاية أى ووصول الناس الى حد لا يعرف الشخص منهم
نفسه انه رجل أو امرأة يدل على موت قلبه وكتب القشاشى الذى يظهر والله أعلم ان
اليوم مخصوص والقلوب فيه تموت ولكن لم ينقل بيانه أى يوم الخ وكتب تلميذه الملا ابراهيم
الكوراني لعنه يوم نفخ الصور فصعق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله
فيكون الهيا من شاء الله اه (قوله معظم الليل) أى أكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح
في جماعة بل وبصلاة الصبح في جماعة كما تقدم في الجماعة عن الایعاب وفي الامداد يندب
الدعاء فيهما كليل الجمعة وليلة أول رجب وليلة نصف شعبان لقول الشافعى بلغنا ان
الدعاء فيهن مستجاب وشمل كلامهم ما لو وافق ليلته ليلته الجمعة فيسن احياؤها ولو
بالصلاة وما من من كراهة افرادها بقيام محلها اذا خصها به من حيث كونها ليلة جمعة

وللخروج من خلاف من قال انما
تدخل بارتضاعها (و) يسن (فعلها
في المسجد) لشرفه فان صلى
في الصغراء كره ويقف نحو الحيض
يبايه (الاذا ضاق) عن الناس
فالسنة فعلها في الصغراء للاتساع
ويكره فعلها حينئذ في المسجد
وكانساعه حصول فهو مطر مانع
من الصغراء وتسب في مسجد مكة
وبيت المقدس مطلقا تبعها للسلف
والخلاف (و) يسن (احياء ليلتهما)
أى ليله عيد الفطر وعيد الاضحى
(بالعبادة) من نحو صلاة وقراءة
وذكر لما ورد بأسانيد ضعيفة من
أحيا ليله العيد أحيا الله قلبه
يوم تموت القلوب ويحصل ذلك
بأحيا معظم الليل

(قول الشارح ويسن احيا ليلتهما)
أى ولوا حياها ولم يعلم أنها ليلة
عيد ثم شهدوا قبل الزوال هل يحصل
أحياؤها أم لا الظاهر الاول ولو
أحياها ثم انتقل الى بلد يخالف
مطلعه مطلع محلها لكون العيد لم
تمت عندهم الا في الليلة الثانية
فانقاس انه يسن للمتقل
أحياؤها لانه صار منهم باتباعه
قال الجوهري

(و) يسن (الفصل) لكل من العيدين للاتباع وان كان سنده ضعيفا ويدخل وقته (من نصف الليل) ليتسع الوقت لاهل السواد
 الاتين اليه قبل الفجر بعد خطبتهم والافضل فعليه بعد الفجر (و) يسن (التطيب والتزين) بما مر في الجمعة ومنه لبس احسن
 ما عنده والاولى البياض انه ان يكون غيره احسن فهو افضل وفارق ندب البياض في الجمعة مطلقا بان القصد هنا اظهار النعم
 واثم اظهار التواضع ويندب ذلك لكل احد حتى (للقاعد) في بيته (والخارج) الى صلاة العيد (والكبار والصغار للمصلي)
 منهم (وغیره) بخلاف نظيره في الجمعة لا يفعله الا امر يدحضورها المأمرون (و) يسن (خروج العجوز) لصلوات العيد والجماعات
 (بيدلة) أى في ثياب مهنتها وشغلها ٧٢ (بلاطيب) ويتنظف بالماء ويكره بالطيب والزينة كما يكره الحضور لذوات

الهيئات ولو عجزت وللشابات وان
 كن مبتذلات بل يصلين في بيوتهن
 ولا بأس بجماعتهن ولا بان تعظهن
 واحدة ويندب لمن لا يخرج منهن
 التزين اظهار السرور وانما يجوز
 الخروج للعيد لا باذن حاملها
 (و) يسن لقاصد صلاة العيد
 (البكور) الى المصلي ليحصل
 فضيلة القرب الى الامام وانتظار
 الصلاة (غير الامام) اما الامام
 فيسن له تأخير الحضور الى ارادة
 اتهمم للاتباع (و) يسن (المشي)
 الى المصلي ان قدر عليه (ذهابا) أى
 في الذهاب للخبر الصحيح في الجمعة
 وأتوها وانتم تشعرون أما العاجز
 لبعده وضعف فركب وأما غيره فلا
 يسن له المشي راجعا بل هو مخير
 بينه وبين الركوب نعم ان ضرر
 الناس بركوبه لغير الزجة كره ان
 خف الضرر والاحرم (و) يسن
 لمصلي العيد (الرجوع) من المصلي
 (بطريق) أى في طريق (آخر)
 كما انه يكره صوم يومها الاسباب كأن وافق يوم عرفة أو يوم عاشوراء (قوله لاهل
 السواد) في القاموس السواد من البلد قراها اه (قوله بما مر في الجمعة) الا ما استثنى
 ومنه كراهة ازالة شئ من أجواء بدنه في عيد الاضحية لمريدها (قوله لذوات الهيئات)
 أى الجمال وكالساء الخفافى (قوله بأن تعظهن) في الاسنى ولا بأس بجماعتهن لكن
 لا يخطبن فان وعظتهن واحدة فلا بأس (قوله البكور) أى من الفجر في التحفة هذا ان
 خرجوا للصلاة والاسن المكث عقب الفجر وكذلك النهاية قال في التحفة ومحل ان لم يحج
 لزيادة تزين ونحوه والاذبح وأتى فوراً وفي الايعاب لو نعارض التبكير وتفرق صدقة
 الفطر كان تفريقها أولى (قوله ذهابا) نعم لو كان البلد ثغرا لاهل الجهاد لقرب عدوهم
 فركوبهم - صلاة العيد ذهابا وايابا واظهار السلاح أولى اقراء في التحفة والنهاية (قوله
 وأما غيره) أى العاجز وهو القادر وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه
 في الايعاب (قوله أقصر من طريق الخ) أى لان أجزال ذهاب أعظم (قوله أولتناؤ الخ)
 أولناؤا تارة به أو قبورهم فيهما أو خشية العين أو الزجة أو غير ذلك قال في التحفة وعلى
 كل من هذه المعاني يسن ذلك ولو لم يكن له توجده فيه كالرمل والاضطباع انتهى ولا شبهة ان نفي
 الجميع بعيدا ذخوشهادة الطريقين والتناؤل بتغير الحال لا بد من وجوده (قوله لاخراج
 الفطرة) لان أفضل أوقات اخراجها يوم العيد بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العيد يتسع
 وقت الفضيلة لاخراجها تأخيرا قليلا وأما وقت الاضحية فانهما يدخل بعد طلوع الشمس
 ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين فاذا جعلت اتسع الوقت قال في التحفة وحده
 الماوردى ذلك في الاضحية بعضى سدس النهار وفي الفطر بعضى ربه وهو بعيد وانما الوجه
 انه في الاضحية يخرج عقب الارتقاء كرمح وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله والشرب)
 هكذا في نسخ هذا الشرح بالواو وكانهم اجمعوا ان لم تكن من تحريف النسخ
 وعبر بأوفى التحفة والامداد وقال في فتح الجواد يسن أحدهما وفي النهاية كالاسنى

كأنه يكره صوم يومها الاسباب كأن وافق يوم عرفة أو يوم عاشوراء (قوله لاهل
 السواد) في القاموس السواد من البلد قراها اه (قوله بما مر في الجمعة) الا ما استثنى
 ومنه كراهة ازالة شئ من أجواء بدنه في عيد الاضحية لمريدها (قوله لذوات الهيئات)
 أى الجمال وكالساء الخفافى (قوله بأن تعظهن) في الاسنى ولا بأس بجماعتهن لكن
 لا يخطبن فان وعظتهن واحدة فلا بأس (قوله البكور) أى من الفجر في التحفة هذا ان
 خرجوا للصلاة والاسن المكث عقب الفجر وكذلك النهاية قال في التحفة ومحل ان لم يحج
 لزيادة تزين ونحوه والاذبح وأتى فوراً وفي الايعاب لو نعارض التبكير وتفرق صدقة
 الفطر كان تفريقها أولى (قوله ذهابا) نعم لو كان البلد ثغرا لاهل الجهاد لقرب عدوهم
 فركوبهم - صلاة العيد ذهابا وايابا واظهار السلاح أولى اقراء في التحفة والنهاية (قوله
 وأما غيره) أى العاجز وهو القادر وضابط العجز ان تحصل له مشقة تذهب خشوعه به عليه
 في الايعاب (قوله أقصر من طريق الخ) أى لان أجزال ذهاب أعظم (قوله أولتناؤ الخ)
 أولناؤا تارة به أو قبورهم فيهما أو خشية العين أو الزجة أو غير ذلك قال في التحفة وعلى
 كل من هذه المعاني يسن ذلك ولو لم يكن له توجده فيه كالرمل والاضطباع انتهى ولا شبهة ان نفي
 الجميع بعيدا ذخوشهادة الطريقين والتناؤل بتغير الحال لا بد من وجوده (قوله لاخراج
 الفطرة) لان أفضل أوقات اخراجها يوم العيد بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العيد يتسع
 وقت الفضيلة لاخراجها تأخيرا قليلا وأما وقت الاضحية فانهما يدخل بعد طلوع الشمس
 ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين فاذا جعلت اتسع الوقت قال في التحفة وحده
 الماوردى ذلك في الاضحية بعضى سدس النهار وفي الفطر بعضى ربه وهو بعيد وانما الوجه
 انه في الاضحية يخرج عقب الارتقاء كرمح وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله والشرب)
 هكذا في نسخ هذا الشرح بالواو وكانهم اجمعوا ان لم تكن من تحريف النسخ
 وعبر بأوفى التحفة والامداد وقال في فتح الجواد يسن أحدهما وفي النهاية كالاسنى

غير الذي ذهب فيه وأن يكون (أقصر) من طريق الذهاب (كافي سائر العبادات) لما صح انه صلى الله
 عليه وسلم كان يفعل ذلك في العيد اما الشهادة الطريقين له أو تبرك أهلها به أو لاستفتائه فيهما أو لتصدقته على فقرائهم أو
 لأرادة غيظ المنافقين أو للتناؤل بتغير الحال الى المفطرة والرضا (و) يسن للامام (الاسراع في) الخروج الى صلاة عيد (النحر
 والتأخير) قليلا (في) الخروج الى صلاة عيد (الفطر) لما ورد مرسل من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وليتسع الوقت بعد صلاة
 النحر للتحفة وقبل صلاة النحر لاخراج الفطرة (و) يسن (الاكل) والشرب (فيه) أى الفطر (قبلها) أى قبل الصلاة
 والامساك في عيد النحر للاتباع

وليتغير اليومان عما قبلهما ويسن الاكل من كبدا الضحية للاتباع (و) يسن (تقروتر) أى أن يكون المأكول كذلك للاتباع وصلاة العید دركعتان وصفتهما في الشروط والاركان والسنن كغيرها لكنهما امتازت عن غيرها بأمرين: تذب فيها (و) منها أنه (يكبر) الامام والمفرد (في الركعة الاولى) ولومن المقضية (قبل القراءة) أى قراءة الفاتحة (سبعاً يقينا) سوى تكبيرة الاحرام والركوع فان شك أخذ بالاكل (مع رفع اليدين) في كل تكبيرة - وذو منكبیه كما مر في صفة الصلاة ووقت السبع الفاصل (بين الاستفتاح والتعوذ) فان فعلها بعد التعوذ حصل أصل السنة لبقاء وقتها بخلاف ما اذا شرع في الفاتحة عمداً أو سهواً أو جهلاً بحملها أو شرع امامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يتعنه فانه يفوت ولا يأتي به للتباس ٧٣ بفرض ولو تدارك بعد الفاتحة من له اعادةتها

أو بعد الركوع بأن ارتفع لبأى به بطلت صلاته ان علم ونعمد (وفي الثانية خمساً) ويأتى فيها نظير ما تقرّر في الاولى والمأموم يوافق امامه ان كبر ثلاثاً أو ستاً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيها ولو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها (ولا يكبر المسبوق الامام ذلك) من التكبيرات مع الامام فلا واقتدى به في الاولى مثلاً ولم يبق من السبع الا واحدة مثلاً كبرها معه ولا يزيد عليها ولو ادركه في أول الثانية كبر معه خمساً واتى في رايته بخمس أيضاً لان في قضاء ذلك ترك سنة اخرى (و) يسن (قراءة) في الاولى وان أم بجمع غير محصورين (واقتربت) في الثانية (أو الأعلى) في الاولى (والفاشية) في الثانية للاتباع (ويقول) ندبا (يسن كل تكبيرتين) من السبع أو الخمس (الباقيات الصالحات) في قوله

والشرب كالاكل (قوله وليتغير اليومان الخ) في الاسنى اذا ما قبل يوم الفطر يحرم فيه الاكل بخلاف ما قبل يوم النحر وذلك كغيره هذا ايضا من التعاليل فراجعها منه أو من الاصل (قوله عمر) في الامداد لم يفعل ذلك قبل خروجه سن له فعله في الطريق أو المصلى ان أمكنه وقضيته ان فعله في الطريق لا تخرم به مروءته الخ وهو مذكور في التحفة وغيرها (قوله في الفاتحة) أى ولو لبعض السهلة كما في التحفة قال في النهاية فان عاد لم تبطل الخ (قوله ثلاثاً أو ستاً الخ) في شرح الارشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيهما سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الایعاب لكن في التحفة الذي يتجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدهما والا فلا وجه لمتابعته حينئذاه وفعقه سم بان كلامهم كالصريح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقه واحد منهما اه والامر كما قال (قوله بين كل تكبيرتين) في التحفة اقتدى بحنفى والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها ثم قال نعم لا بد من تحققه للمواالات انضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر مضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث ينفصل رفعه عن هويته حتى لا يسهان حركة واحدة اه وخالفه الجبال الرملی واعتقد ان توالى الرفع المذكور غير مبطل للصلاة الخ وانصر سم للشارح فراجع (قوله بين كل تكبيرتين) خرج به ما قبل الاولى من السبع والخمس وما بعدها فلا يقول ذلك (قوله والله اكبر) في الامداد ونحوه الفسخ السنة أن يصل التعوذ للقراءة بالتكبيرة السابعة والخامسة (قوله في الاركان) الثلاثة الاولى في كل منهما وقراءة الآية في احدهما والاوى أولى والدعاء للمؤمنين في الثانية (قوله فلا تجب هنا) أى فيجوز أن يخاطب قاعداً ومضطجعا مع القدرة على القيام ولا يجب طهر وستر بل يسق قال في التحفة نعم لو كان في حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته لعدم الاعتداد بها منه ما لم يتطهر ويعيدها اه قال سم وفيه نظر وما المانع من الاعتداد بها وان أم من حيث القراءة ثم رأيت في شرح المنهج

١٠ بافضل في تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً ملاهى عند ابن عباس وجماعة (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) ويسن أن يأتي بذلك (سراً) وأن يكون (واضعاً يده على يسراه) تحت صدره (بينهما) أى بين كل تكبيرتين كما يضعهما كذلك في حال القراءة كما مر في صفة الصلاة (ثم) بعد الصلاة (خطب) ندبا ولو لم يقرأ من المنفرد للاتباع (خطبتين) كخطبتى الجمعة في الاركان والسنن دون الشروط فلا تجب هنا بل تسن ويسن أن يسلم على من عند المنبر وأن يقبل على الناس بوجهه ثم يسلم عليهم ثم يجلس قبلهما جلسة خفيفة (بمقدار الاذان في الجمعة) ويذكر فيهما (أى الخطبتين) ما يليق بالاحمال فيتمتع بوضع الاحكام زكاة الفطر في عبده ولا يحكام الاضحية في عبدها للاتباع

في بعض ذلك (ويكثر) ندبا (في) الخطبة (الاولى) عند استقبحها (ثمنا) يقينا متواليه افرادا (وفي) الخطبة (الثانية) عنه استفتاحها (سبعا) كذلك (ولاء) لما ورد عن بعض التابعين بسند ضعيف أن ذلك من السنة والتكبيرات المذكورة مقدمة للخطبة لامنها * (فصل) في نواحيح ماصر ٧٤ (يكبر غير الحاج) سواء الرجل والمرأة لكن (يرفع الصوت ان

ما يصرح بصفة الخطبة حيث قال وحرمة قراءة الجنب آية في احداها ليس اكونم اركنا فيها بل اكون الآية قرآنا اه وعلى هذا الوقرأ الجنب الآية لا بقصد قرآن هل تجزى فيه نظرا لمخصاها تقي ورأيت في فتاوى الجمال الرملي ان كانت خطبة جمعة لم تصح أو غيرها صحت قال والسكلام في الصفة وان اتم بقراءة الآيه اه وفي النهاية قال في التوسط لاختفاء ان الكلام فيما اذا لم يذرا الصلاة والخطبة أما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الام اه وفي النهاية أيضا يفتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية وفي التحفة المتجه ان هذا أي كونها عربية شرط لكمالها لا لاصولها بالنسبة لمن يفهمها كالتطهارة هل أولى الى أن قال ولا بد في ذلك أيضا من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحد لان الخطبة تسن للثنين (قوله في بعض ذلك) أي بعض ما ذكره في قولهم يتعزز لاحكام زكاة الفطر في عيده ولا احكام الاضحية في عيدها والذي في الصحيحين بعض احكام الاضحية في عيدها والذي في أي داود والقساق بعض احكام الفطر في عيده ويقاس بذلك بقية احكامهما بجامع انه لا تقي بالحال وراجع الاصل هنا (قوله متواليه) قال سم فيض الفصول الطويل (قوله افرادا) أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين بقسا قال فعلم ان معنى الولا غير معنى الافراد الخ وفي المغني والنهاية الولا سنة في التكبيرات وكذا الافراد فلو تحلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز وفي الامداد وفحوه الفتح لفصل بين التكبيرات بحمد وثناء على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حسنا وفي الاسنى ينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة وأقره الشارح في شرح الارشاد

* (فصل في نواحيح ماصر) *

(قوله بخلاف المرأة) استتناها الرافعي من طلب رفع الصوت لكن محله كما في شرح المنهج والروض والاقناع والتحفة والنهاية وغيرها اذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم والارفعت وثلها الختني وفي شرح الارشاد للشارح انكن دون جهر الرجل قياسا على جهر الصلاة (قوله أخذ من كلام الام) هكذا ينبغي أن تصلح النسخ اذا موجود في نسخ هذا الشرح من كلام الامام لكنه من تحريف النساخ كما بينته في الاصل (قوله زيادة كبرا) في بعض النسخ من هذا الشرح الله اكبر كبرا وهو الصواب كما أوضحته في الاصل فلتصلح النسخ كذلك (قوله بكرة وأصيلا) أي أول النهار وآخره قال في التحفة والمراد جميع الازمنة اه (قوله الى تحريم الامام) قال سم انظر لو أخر الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل ان المعتبر حينئذ وقت الاحرام غالب إعادة اه (قوله باحرامه) في الامداد والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم

كان رجلا) اظهار اشعار العبد بخلاف المرأة والخنثي (من غروب الشمس ليلتي العيدين في الطريق ونحوها) من المنازل والمساجد والاسواق وكما وماشيا وقائما وقاعدا وفي غير ذلك من سائر الاحوال (و) لكن (يتأكد مع الزجعة) وتغاير الاحوال فيما يظهر قياسا على التلبية للحاج وكيفية التكبير ان يكون ثلاث تكبيرات متواليه) اتباعا للسان والخلف (وتزيد) بعد الثلاث (لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وندب) أخذ من كلام الام (زيادة الله اكبر كبرا) والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صادق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر (ويستمر) مكبرا كذلك (الى تحريم الامام) أي نطقه بالراء من تكبيرة الاحرام بصلاة العيد فان صلى متفردا فالعبادة باحرامه وتكبير ليلة عيد الفطر منصوص عليه في قوله تعالى ولتكسروا العدة أي عدة صوم رمضان ولتكبروا الله على ما هداكم وليله عيد النصر مقبس عليه ومن ثم كان الاول

آكد (ويكبر الحاج من ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام) (التشريق) لان أول صلاة يصليها بعد تحلله الظهر وآخر الامام صلاة يصليها في قبل نقره الثاني الصبح أي من شأنه ذلك فلا فرق بين أن يقدّم التحال على الصبح أو يؤخره عنه ولا بين أن يكون بين أو غيرها ولا بين أن يقرأ القرآن الاول أو الثاني قبل صلاة الظهر أو بعده في جميع ذلك فيما يظهر (ويكبر غيره) أي غير الحاج

(من صبح يوم عرفة الى عصر آخر) أيام (التشريق) للذبايح وتكبير الحاج وغيره في الوقتين المذكورين يكون (بعده) أي عقب صلاة كل فرض أو نفل أداء وقضاء وجنابة (ومندورة) (وان نسي) التكبير عقب الصلاة (كبر اذا تذكر) وان طال الزمان لانه شعار للأيام لانتمة للصلاة بخلاف سجود السهو (ويكبر) ٧٥ ندبا (لرؤية النعم) أي عند رؤية شيء

منها وهي الابل والبقر والغنم (في الايام المعلومات وهي عشر ذي الحجة) لقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام (ولو شهدوا قبل الزوال) يوم الاثنين بمن يسع الاجتماع والصلاة كلها أو ركعة منها (برؤية الهلال ليلة الماضية فطروا واصلينا العيد) أداء أو قبل الزوال بمن لا يسع ما ذكر (أو بعد الزوال وعدلوا قبل الغروب) قبلوا أيضا واطروا لقبول شهادتهم لكن الصلاة (فانت) لخروج وقتها (وتقضى) في أي زمن أراد لما صر في صلاة النفل (أو) شهدوا (بعد الغروب) أو قبله وعدلوا بعده لم يقبلوا بالنسبة لصلاة العيد اذ لا فائدة في قبولهم الا تركها فلم تنص الى شهادتهم ولذا (صليت من الغد أداء) وليس يوم الفطر أول يوم من شوال مطلقا بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحون ويوم عرفة يوم يعرفون للحديث الصحيح بذلك اما بالنسبة لنحو أجل وتعليق طلاق فتسفع شهادتهم مطلقا

الامام ان كان والا اعتبر بطول الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا (قوله من صبح يوم عرفة الخ) أي من عقب صبح يوم عرفة الى عقب عصر آخر أيام التشريق هذا معتد الشارح في كتبه واعتقد مرفى كتبه بقاء وقته الى غروب شمس آخر أيام التشريق وظاهر كلامه في شرح الايضاح انه يخالف الشارح في الابتداء أيضا وجرى عليه سم فقال الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الفجر وان لم يفعل الصبح الخ (قوله نسي التكبير) ليس النسيان بقيد فلا يفوت بطول الفصل وان كان عمدا كما صرح به في النهاية وشمله كلام التحفة وغيره فأتى به ما دامت أيام التشريق باقية (قوله عقب الصلاة) ولو صلاة جنابة لا سجدة تلاوة أو شكر كما في التحفة لانها ليست بصلاة (قوله النعم) بفتح النون والعين ويكون التكبير مرة واحدة كما اعتقده في الايعاب (قوله لا يسع ما ذكر) يس فعلها للمنفرد ومن تيسر حضوره معه حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة ثم مع الناس (قوله وعدلوا بعده الخ) العبرة بوقت التعديل لا بوقت الشهادة لان وقت التعديل هو وقت جواز الحكم بالشهادة (قوله اذ لا فائدة الخ) أي لان شوالا قد دخل بيقين وصوم الثلاثين قد تم فلم يبق غير ما ذكره أما لو عدلوا قبل الغروب فان فيه فائدة الفطر فيما بقي من اليوم (قوله أداء) قال الشوبري الظاهر ولوللراي فليراجع (قوله لنحو أجل) في الايعاب سواء حق الله وحق الآدمي خلافا لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الاجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقا الخ (قوله مطلقا) أي سواء كان قبل الغروب أم بعده

* (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) *

(قوله وقيل الكسوف للشمس الخ) هذا هو الاصح الاجود وينت وجهه في الاصل فراجع منه (قوله مؤكدة) في التحفة لكل من مر في العيد وفي النهاية في حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة أو مسافرا الخ (قوله اقلها ركعتان) في التحفة محلها ان نواها كالعادة وأطاق اه قال سم افتي شيخنا الشهاب الرملي بأنه اذا اطلق انعقدت على الاطلاق ويخير بين أن يصلحها كسنة الصبح وأن يصلحها بالاكيفية المعروفة اه وأقره ولده في النهاية قال الحلبي في حواشي المنهاج هذا واضح في حق غير المأموم أما هو اذا اطلق فانتما تحمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام كسنة الظهر وصرفها المأموم الى ذلك أو عكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن من المتابعة اه (قوله أدنى الكمال) في التحفة محلها كالتى بعدها اذا نواها بصيغة الكمال وفيها أيضا محل ما يأتي انه لا يجوز النقص والرجوع بها الى الصلاة المعتادة عند الانحلاء اذا نواها

* (باب صلاة الكسوف للشمس والقمر) * ويسميان خسوفين وكسوفين وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر (هي سنة مؤكدة) للاتساع فانه صلى الله عليه وسلم فعلها (وهي) على كيفيات اقلها (ركعتان) كسنة الظهر (ويستحب) اذا أراد أدنى الكمال

(زيادة قيامين وركوعين) بأن يجعل في كل ركعة قياما بعد الركوع وركوعا بعد القيام للاتباع ويسن أن يأتي بسمع الله لمن حده ثم
برئنا لك الحمد في كل اعتدال وإن كان يقرأ فيه كالأعتدال من قراءة الفاتحة كما مر (و) يسن أن أراد الأكل (تطويل القيامات)
فيقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة بالبقرة أو قدرها وفي القيام الثاني بعد الفاتحة آل عمران أو قدرها وفي الثالث بعد الفاتحة
النساء أو قدرها وفي الرابع بعد الفاتحة المائدة أو قدرها (وتطويل الركعات والسجدة) للاتباع بأن يسجد في الأول منها قدر مائة
آية من البقرة وفي الثاني قدر عشرين وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين (و) يسن (الجهرة) بالقراءة (في) كسوف (القمر)
والامرأ بها في كسوف الشمس لأنها نهارية والأولى ليالية (ثم) بعد الصلاة (يخطب الإمام خطبتين) للاتباع كخطبة الجمعة في
الاركان والسنة دون الشروط (أو واحدة) (٧٦) على ما قاله جماعة أخذوا من نص البويطي لكنه مردود بأن النص لا يفهم ذلك

وبأن الأوجه أنه لابد من خطبتين
(ويبحث فيها على الخير) كاعتق
والصدقة والتوبة والاستغفار
ويحذرهم من الغفلة والتمادي
في الغرور للاتباع في بعض ذلك
والامرأ به في الباقي (ويقوت
الكسوف) أي صلاة كسوف
الشمس (بالانجلاء) التام يقينا
لأنه المقتصد بالصلاة وقد حصل
(وبغروب الشمس) كسوفه لعدم
الاتقاء به بعده (والكسوف)
أي صلاة خسوف القمر (بالانجلاء)
التام يقينا (وبطلوع الشمس)
لذهاب سلطانها (لأبالقمر) لبقاء
ظلمة الليل والاتقاء به (ولابغروبه)
قبيل الفجر أو بعده وقبل طلوع
الشمس (خاصة) كما لو استمر
بغمام (وإذا اجتمع صلوات خاف
فواتها قدم) الأخوف فواتها
الأكدر فقدم (الفرض) العيني
ولو منذور التعينه وضيق وقته
(ثم الجنائز) لما يخشى عاينها من

بالصفة الاتية خلافا لما زعمه السنوي (قوله زيادة قيامين الخ) أي من غير التطويل
الآتى بل يقتصر في كل قيام على الفاتحة أو هي مع سورة قصيرة ويقتصر في الركوع
والسجود على العادة (قوله أو قدرها) البقرة أفضل لمن أحسنها (قوله آل عمران الخ)
هذا نصه في البويطي وفي موضع آخر منه وفي الام والمختصر وعليه الأكثرون أنه يقرأ
في الأول البقرة وفي الثاني كما تلى آية من البقرة وفي الثالث كما تلى وخمسين وفي الرابع كما تلى
والمراد الوسط من آياتها قال الشيخان الأمر في ذلك على التقريب وهو ما متقاربان أي
فيخير بينهما ويسن الافتتاح في الأولى والتعويض في كل قيام (قوله ويسن الجهر الخ) قال
سم في شرح أبي شجاع لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف
الشمس في الأول أو القصر في الثاني فالتمجبه الجهر فيها في الأول والأسرار فيها في الثاني
(قوله يخطب) أي من غير تكبير كما يحسنه ابن الاستاذة ونهاية (قوله دون
الشروط) لكن ستن هنا كالعبد قال في النهاية نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع
وكون الخطبة عربية (قوله لا يفهم ذلك) اذ قوله فيه كفاه للجميع أي العبد والكسوف
والاستسقاء خطبة واحدة لم يرد به وحدتها الامن حيث عدم تعددها بعد كل من الثلاثة
لامطلقا فراجع الاصل (قوله وبأن الأوجه الخ) اعتمد في المعنى والتحفة والنهاية
وغيرها (قوله في بعض ذلك) أي في التحذير كما في الامداد (قوله والامرأ به في الباقي)
في الصحيحين أو أحدهما إلا التوبة فعنها فهم ما وفيها زيادة أيضا وهي فادعوا الله
وكبروا وصلوا وفيها ما نهى الله عليه وسلم أمرهم أن يتعدوا من عذاب القبر وفي مسلم
اذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي البخاري فافزعوا إلى ذكره الخ وقد ذكرت في الاصل هذه
الاحاديث كلها (قوله يقينا) في التحفة ولا نظير في هذا الباب لقول المنجمين مطلقا وان
كثروا الخ ونحوه المعنى والنهاية (قوله لذهاب سلطانها) هو الليل (قوله وان اجتمعا) أي

تفيرا لميت بتأخيرها ومحوه ان لم يحف انفجاره لو قدم غيرها والاوجب تقديمها مطلقا ويكون الاشتغال
بجوارها عذرا في اخراج الصلاة عن وقتها (ثم العيد) لان صلاته آكد من صلاة الكسوف (ثم الكسوف) ولو اجتمع خسوف
ووتر قدم الكسوف وان تيقن فوت الوتر لان صلاة الكسوف آكد (وان وسع الوقت) بأن أمن القوات (قدم الجنائز) مطلقا
(ثم الكسوف) لكن يحفته فلا يزيد على نحو سورة الاخلاص بعد الفاتحة في كل قيام ثم الفرض أو العيد لكن تؤخر خطبة
الكسوف عن الفرض ثم ان اجتمع عيد وكسوف كني لهما خطبتان بعد صلاتيهما بقصد هما ويذكر فيهما أحكامهما وان
اجتمعا مع جمعة وصلوا قبلها سقطت خطبتهما

وخطب الجمعة بنيتها ولكن يتعرض
فيه - ما باختصار لما ينبغي فيه
(ويصلون) نداء كتعين كيفية
الصلاة لا على هيئة صلاة
الخطب (لنحو الزلازل
والصواعق) والريح الشديدة
(منفردين) لتلايكونوا غافلين
لجماعة لانه لم يردوين الخروج
الى الصلوة وقت الزلزلة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقياء وشرعاً طلب
سقي العباد من الله تعالى عند
حاجتهم اليها والاصل فيها قبل
الاجماع الاتباع (ويسن) على
المأ كيدلقيم ومساقر (الاستسقاء)
ولو لجذب الغير المحتاج اليه مالم
يكن ذابدة أو ضلالة ثم هو ثلاثة
أنواع نابعة بالاجماع الصحيحة
أدناها في الفضل أن يكون بالدعاء
فرادى أو مجتمعين في أى وقت
أرادوا وأوسطها أن يكون
بالدعاء خلف الصلاة ولونافله
(وفي خطبة الجمعة) ونحوها لانه
عقب الصلاة اقرب الى الاجابة
(والافضل) من الأنواع الثلاثة
هذا الاخير وهو (أن يأمر الامام)
بنفسه أو نائبه (الناس) سواء
مريد الحضور وغيره (بالبر) من
صدقة وعق وغيرهما كالتوبة
والخروج من الظالم لان ذلك
أرجح للاجابة (و) يأمر المطيعين
منهم بمعاودة (صوم ثلاثة) من
الايام مع يوم الخروج لان الصوم
معين على الرياضة والخشوع وبما
الامام أو نائبه يصير واجباً

العباد والكسوف (قوله بنيتها) أى الجمعة فقط فان نواهما بطلت وكذا ان نوى
الكسوف وحده أو أطلق لان القرينة تصرفها للخسوف فيستأنف خطبة الجمعة من
التحفة ملخصاً (قوله الزلازل) ومنه الحاجة الى طلوع الشمس كما في التحفة أوائل
الاستسقاء (قوله منفردين) بلفظ الجمع وتكون في بيته قياساً على النافلة التي لا تشرع
فيها الجماعة

* (باب صلاة الاستسقاء) *

* (قائدة) * قال السيوطي في الاشياء والنظام ليس في باب الاستسقاء مسألة فيم اقول ان
الامسئلة واحدة وهي ما اذا لم يسقوا في المرة الاولى وأرادوا الاستسقاء ثانية فهل يخرجون
من الغدا أو يأتون بصيام ثلاثة أيام مرة أخرى فيه قوله لان للشافعي قال في شرح
المهذب ويضم اليه مسألة تنكيس الرداء فان فيها أيضاً قولين اه (قوله عند حاجتهم)
قال في التحفة لانه لفقداء أو لموجته أو لقلته بحيث لا يكتفى أولاً بذاته التي فيها نفع اه وفي
النهاية عدم سماعه عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية اليه في ذلك الوقت وبه جزم
الرافعي اه (قوله ويسن على التاكيد الخ) أى ويجب بأمر الامام وحينه - فحينئذ يجب نية
القرضية كما أطال في تقريره في الايعاب وأقره من وغيره وفي الامداد قياس وجوب
التبني وجوب نية القرضية في صلاة الاستسقاء اذا أمرهم بها وقضية كلامهم وجوب
الصوم وان أسقط عنهم الصلاة وهو متجه فيه - ما خلا قال بعضهم (قوله ولو لجذب الخ)
في الامداد يجزم مقتوحه فله - له سالكه ضد الخصب بخفاء مكية مكسورة (قوله وفي
خطبة الجمعة) قرر في التحفة ما يفيد جواز تحويل الرداء فيها لانه وقال في الايعاب
جواز بل ندباً على ما مر (قوله أن يأمر الامام) أى ندباً كما في التحفة والنهاية وشرح
المنهجي وفي فتاوى الجمال الرملي الوجوب حيث اقتضت المصلحة ذلك قال بل أولى
بالوجوب من صلاة العبد الخ (قوله أو نائبه) في التحفة ويظهر ان منه القاضي العام
الولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التي لا امام بها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها الخ قال
السيد عمر البصري في حواشي التحفة يظهر ان المراد بوالى الشوكة متولى امور السياسة
من قبل الامام لاذ والشوكة الاتى لان ذلك خارج عن طاعة الامام لانه نائب عنه وكلامنا
هنا في النائب وقوله يعتبر ذو الشوكة يظهر ان المراد بذى الشوكة ما ذكره في القضاء وهو
المتغلب على جهة من غير عقد صحيح له بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير الشارح بقوله
لا امام لها باللام لا يسام واحدة اه (قوله المطيعين) اعتقد في التحفة ان من له فطر رمضان
لسفر أو مرض لا يلزمه الصوم وقال القليوبي ولا يجوز للمساقر فطره وان تضرر بما لا يبيع
التيمم قاله شيخنا الرملي وخالفه الزياى كابن حجر ثم قال وهو الوجه (قوله مع يوم الخروج)
أى يأمرهم به مع الثلاثة فتكون أربعة قال من في حواشي التحفة يتجه وجوب الصوم
أيضاً اذا أمرهم بها أكثر من أربعة مروى يتجه لزوم الصوم أيضاً اذا أمر به الامام أو نائبه

لنحو طاعون ظهر هشاك اه وفي النهاية لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بأمره بذل الطاعة اه (قوله امثال الله) قال سم قضيته انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار اه (قوله التبييت) في النهاية والتعيين فلو لم يبيته لم يصح ونقل الشارح في الامداد عن الاسنوي ان التبييت شرط في ذلك وفي النهاية صح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام اه وفي شرح البهجة له يحصل بفرض ونقل وبجث الشارح في التحفة انه لو نوى به نحو قضاء أثم لانه لم يصم امثالا للامر الواجب عليه امتثاله باطنا ومن ثمة لو نوى هذا الامر من اتجه أن لا اثم لوجود الامتثال ووقوع غيره معه لا يمنع اه قال السيد عمر البصري في حواشي التحفة ينبغي أن يتأمل فان مقتضاه جواز ذلك وحصولها معا وفيه تخصيص ميل واجبين بفعل واحد ولا يخفى ما فيه انتهى وسياق في الصوم حصول ست شوايل بنحو قضاء فراجع اه وفي التحفة وغيرها انه لا يجب قضاءؤها وكذلك الجمال الرمل وغيره خلافا لما وقع في فتاوى الشارح من وجوب القضاء وبجث في التحفة ان الولي لا يلزمه أمر موليه الصغير به وان اطاقه ونقل سم عن بجث مر الزوم حيث شمل أمر الامام الصغير أيضا وفي الامداد هل الصوم صار واجبا لذاته أو خشية من شق العصا الا قرب الاقل بدليل وجوب التبييت مع انه أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فان قلنا بالثاني جازله تعاطى مفطر خفية واكتفى باظهار صورة الصائمين اه (قوله على القادرين) أما العتق ففي التحفة انما يخاطب به الموسرون بما وجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اه وفي النهاية أخذ من الامداد من فضل عنه شيء عما يعتبره أي في الفطرة لزمه التصديق منه باقل مقول هذا ان لم يعين الامام له قدر اذ ان عين ذلك على كل انسان فالانساب بعموم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدره أو في إحدى خصال الكفارة قدره أو ان زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة فحيث لزمه بيعه في أحدهما لزمه عتقه اذا أمر به الامام اه وأقره سم والزيادة في شرح الجهر وقوله سم ان زاد على ذلك لا يجب قال الحلبي هل المراد لا يجب ما زاد أو لا يجب شيء أصلا حرره قلت الظاهر الاول وغاية ما وجب من خصال الكفارة ثلاثون قدحا وأقل ما وجب خمسة اقداح الخ ما قاله والقدح المذكور أقل من كيلة مدنية (قوله امثال كل ما أمر به) أي الامام قال في النهاية وهو المعقد الخ وأقراني الاسني وفتح الجواد الاسنوي على ذلك وأيده في التحفة آخر اه ثم قال ما حاصله الذي يظهر ان ما أمر به مما ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امثاله الا ظاهرا وما فيه ذلك يجب باطنا أيضا الخ قال سم في حواشي التحفة وكذا ما فيه مصلحة عامة أيضا فيما يظهر اذا كانت تحصل مع الامتثال

(قوله فلو لم يبيته لم يصح) ظاهره بل صريحه عدم الاجزاء حيثئذ وهو المعبروف الجارى على القواعد خلافا لما في حواشي التحفة لسم من انه يعصى بترك التبييت ويقع صومه نقلا ويقوم مقام الواجب وظاهر ما نقله القليوبي عن مر من انه يجزئ عنه صوم النقل يوافق ما ذكره سم لكن قد علمت ما فيه فلا تغفل وقد أشار له في الاصل (قوله وفي التحفة وغيرها أنه لا يجب قضاؤها) قال في التحفة اقوات المعنى الذي طلب له الاداء اه وفي الامداد لا ينافي وجوب التبييت كونه لا يستقر في الذمة لان الاداء قد يجب دون القضاء اه وهذا اعتمده مر وغيره وهو ظاهرا صل

امتثال الله لانه تعالى امر بطاعة أولى الامر ويجب فيه التبييت لانه فرض ويجب على القادرين منهم امتثال كل ما يأمر به من نحو صدقة وعتق على ما رجحه الاسنوي

وفيه كلام ينسب في شرح الارشاد (ويخرجون) بعد صوم الثلاثة (في) اليوم ٧٩ (الرابع) حال كونهم (صياما) فيه كالذي

قبله (الى الصراة) وان كانوا بمكة
أويت المقدس (بثياب البذلة)
بوحدة مكسورة فحجة ساكنة
وهي ما يلبس في حال مباشرة
الانسان الخدمة في بيته فلا
يصحبون طيبا ولا زينة للاتباع
ولان هذا يوم مسئلة واستكانة
بخلاف العيد ولا يلبسون الحديد
من ثياب البذلة ويسن كونهم
(متخشعين) في مشيهم وجلوسهم
وغيرهما للاتباع (و) يخرجون
(بالمشايع) أي مع المشايخ
(والصبيان) لان دعاءهم أرحم
للجاجة (والبهائم) لضعف
لكن له شاهد لولا شباب خضع
وبهائم رزع وشيوخ ركع وأطفال
رضع لصعب عليكم العذاب صبا
وتقف معزولة عن الناس ويكره
اخراج الكفار ولو ذميين معنأ أو
منفردين لانهم ربما كانوا سب
القط فان خرجوا أمر وبالتمييز
عنا ولا ينقدوا يوم وانما يسن
خروجهم (بعد غسل) للجميع
ابدانهم (وتنظيف) بالماء والسواك
وقطع الروائح الكريهة لئلا
يتأذى بعضهم ببعض (ويصلون)
للاستسقاء (ركعتين) كالعيد
تسبحة (أي كصلاة فيكبر
سبعة أقبينا أول الاولى وخمسا
كذلك أول الثانية ويرقع يديه
ويقف بين كل تسبحة فائلا
ما مرولا تتأقت بوقت صلاة العيد
لكنه (أفضل ويحطب خطبتين) كخطبة العيد في الأركان والسنن دون الشروط (أو واحدة) على ما مر في صلاة الكسوف

ظاهر فقط وظاهر أن المنهي كالمأمور فيجوز فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور
(قوله ينسب) تقدم مختصرا آنفا (قوله فيه) أي في اليوم الرابع كالذي قبله أي الرابع
وهي الثلاثة (قوله وان كانوا بمكة) اعتمد في الاسنى والمغنى وشرحي الارشاد والنهاية
واعتمد في الایعاب خلافه وفي التحفة الا في مكة وبيت المقدس على ما قاله الخفاف
واعتمده جمع منهم الا ذرعي ثم قال والا ان قل المستسقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل الخ
(قوله متخشعين) أي متذللين خاضعين مستكينين الى الله في كلامهم ومشيمهم وجلوسهم
مع حضور القلب واملائه بالهيبة والخوف من الله اه تحفة (قوله والصبيان) ولو غير
مميزين والمجانين الذين امنوا قطعوا عنهم والمؤنة التي يحتاج اليها في حمل نحو الصبيان
تحتسب من مالهم كافي الامداد والایعاب والمغنى والنهاية وقال في التحفة الذي ينبغي ان
مؤنة جلوسهم في مال الولي كؤن وجههم بل اولى وينسب اخراج الارقاء باذن ساداتهم
والهजार والمغنى القبيح المنظر قال الا ذرعي يتجبه الحاقه بن لاهية له من النساء والا
فلا احتياط منه (قوله لان دعاءهم) أي المشايخ والصبيان اذ الشيخ أرق قلبا والصبي
لا ذنب له (قوله ركع) في التحفة أي اكبر سنهم وكثرة عبادتهم (قوله أمر والخ) يعني
انه مع الكراهة في اخرجهم لو خرجوا بأنفسهم لا يمنعون حيث لم ير الامام المصلحة في
منعهم (قوله ولا ينقدوا يوم) اعتمده في شرحي الارشاد والتحفة أيضا وشرح المحرر
للازدادى وجرى في الایعاب على انه ينبغي أن يحرس الامام على أن يكون خروجهم في
غير يوم خروج المسلمين وكذلك النهاية ولكن عقبه بقوله قال ابن قاضي شبهة وفيه نظر اه
قال الحلبي وقد أوضح ابن حجر وجه النظر فراجعهم وعبرم في شرح البهجة والزبد بأنهم
لا يمنعون منه لافي يومنا ولا في غيره (قوله ركعتين كالعيد) في التحفة والنهاية جواز
الزيادة على ركعتين في الاستسقاء بخلاف العيد واعتضه الحلبي والقلوبى والعناني
وغيرهم واعتمدوا انه لا يزداد عليهم ما قال القلوبى ونقل ان شيخنا الرملى ضرب عليه بالقلم
(قوله دون الشروط) وكذلك التحفة وشرح المحرر للازدادى وعبر في الاسنى وكذلك شرح
التبعية للخطيب وشرحا الارشاد للشارح وغيرهم بقوله في الأركان وغيرها وفي المغنى
والنهاية كالعيد في الأركان والشروط والسنن وفي تعبيره هنا ايها ان ما هنا بخلاف العيد
وليس كذلك ومراد المغنى والنهاية بقوله ما والشروط ما يعقب برمنها هنا كالعيد
من الاسماع والسماع وكونها عربية على التفصيل المار وحاول سم الجواب عما
أوهمه كلام الشارح فقال مراده الأركان والسنن لخطبة الجمعة لتظهر فائدة
قوله دون الشروط الخ أي الشروط لخطبة الجمعة اه أي كخطبة العيد في لزوم
الاثبات بأركان خطبة الجمعة فيها ونوب الاثبات بسنن خطبة الجمعة فيها وهذا غاية
ما يمكن أن يقال هنا على انه في التحفة قد ذكر بعد ذلك ما يفهم منه المقصود فقال دون
الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعيد اه (قوله على ما مر) صيغة تبرير

وسبق ان المعتمد خلافة (قوله أفضل) أى مع جوازها قبل الصلاة (قوله تسعا) الاولى
 أن يقول استغفر الله الذى لا اله الا هو الحى القيوم واتوب اليه لما ذكرته فى الاصل
 (قوله من دعاء الكرب) هو ما ثبت فى صحيح البخارى ومسلم انه صلى الله عليه وسلم كان
 يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله
 رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم وفى كتاب الترمذى عن انس بن مالك
 رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا كربه أمر قال يا حي يا قيوم برحمتك
 استغيث قال الحاكم اسناده صحيح وفى سنن أبى داود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله
 لا اله الا أنت (قوله وهى مشهورة) منها اللهم اسقنا غيثا أى مطرا مغيا بضم أوله أى
 منقذا من الشدة هنيئا بالمد والهمز أى لا ينقصه شئ أو ينهى الحيوان من غير ضرر مريئا
 بفتح أوله وبالمد والهمزة أى محمود العاقبة مريعا بضم أوله وبالتعتية أى آتيا بالربيع
 وهو الزيادة ويجوز فتحها أى ذار بفتح أى غم أو بالموحدة من أربع البعير كل الربيع
 أو الفوقية من زعت الماشية كات ماشاءت غدا فأى كثير الماء والخير وقطره بكار مجلاد
 بكسر اللام الاولى مشددة أى سائر اللذوق له وهو مه أول الأرض بالنبات بكل القر من سحبا
 بفتح فشة لله مه حلة أى شديد الوقوع بالأرض من ساح جرى طبقا بفتح أى وليسه أى يطبق
 الأرض حتى يعمرها دأما الى انتهاء الحاجة اليه اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين
 أى الآيسين من رحمتك اللهم ان بالعباد والبلاد والخلق من اللآء والعباد والهمز شدة
 المجاعة والجهد بفتح أوله قوله الخير والضمك أى الضيق ما لا تشكو الا اليك اللهم أنت
 لنا الزرع وأدرنا الضرع واسقنا من بركات السماء أى المطر وأنت لنا من بركات
 الأرض أى المرى اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء
 ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نسئتك غفرك أنك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا أى
 كثيرا (قوله ويستقبل الخطيب الخ) وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كما فى المحرر
 وحذفه من المنهاج اللهم أنت أمرتنا بدعائك وععدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا
 فاستجب لنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بعفوة ما قارفنا واجابتك فى سعيانا وسعة فى
 رزقنا ذكره فى التكملة وغيرها (قوله لم يستقبل له فى الثانية) المقهور من كلامهم ان الاولى
 كون الاستقبال فى الثانية لكن ان فعله فى الاولى اكتفى به ولم يعد فى الثانية (قوله
 وحول الامام الخ) للاتباع وحكمته التفاؤل بتغير الحال الى الرخاء ويكره تركه (قوله
 بأن يجعل الخ) فى الایعاب نقلا عن الزركشى ويمكن أن يجمع هذان وقب الظاهر الى
 الباطن بأن يأخذ باطن الطرف الاسفل الذى يلي شقه الايمن يده اليسرى من خلف
 رقبته وباطن الطرف الذى يلي شقه الايسر يده اليمنى من خلف رقبته ويجوز فحصل
 الثلاثة بتحويلة واحدة اه (قوله ما كان على كل جانب الخ) هذا تحويل وقوله من

(و) كون الخطبة (بعدها) أى
 الصلاة (أفضل) لانه الأكثر من
 فعله صلى الله عليه وسلم (واستغفر
 الله) تعالى فى الخطبة (بدل التكبير)
 فيستغفر الله قبل الاولى تسعا
 وقبل الثانية سبعه او يكثرون
 الاستغفار حتى يكون دوا أكثر
 دعائه (ويدعوى) الخطبة
 (الاولى) والثانية (جهرا) والاولى
 أن يكثرون دعاء الكرب ومن
 قوله اللهم ربنا آتينا فى الدنيا
 حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار ومن الادعية المأثورة
 فى ذلك وهى مشهورة (ويستقبل)
 الخطيب (القبلة) للدعاء (بعده)
 ثلث الخطبة الثانية ان لم يستقبل
 له فى الاولى وان لم يستقبل له فى
 الثانية (وحول الامام والناس)
 فى حال جلوسهم (ثابتهم) أى
 اريدتهم (حينئذ) أى حين
 استقبال القبلة بأن يجعل ما كان
 على كل جانب من الايمن والايسر
 ومن الاعلى والاسفل على الاخر
 وهذا فى الرداء المربع

أما المثلث والمدور فليس فيه ما
 التحويل ما على الايمن على الايسر
 (وبالغ فيها) أى فى الثانية (فى
 الدعاء سرا وجهرا) ويسرون به
 ان أسرو ويجهرن به ان جهر (ثم)
 بعد فراغه من الدعاء (استقبل
 الناس) بوجهه وحته - م على
 الطاعة وصلى وسلم على النبي صلى
 الله عليه وسلم وقرأ آية أو آيتين
 ودعا للمؤمنين والمؤمنات وختم
 بقوله أستغفر الله لى ولكم ويترك
 كل رداثة أو نحوه محولا حتى ينزع
 ثيابه بعد وصوله منزله ويسن لكل
 من حضر أن يستشفع سرا بخاص
 عمله وباهل الصلاح سيما قاربه
 عليه الصلاة والسلام

* (فصل فى توابيع ما مر) *

(ويسن) لكل أحد (أن) يبرز
 (ويظهر غيرة عورته لا رمل مطر
 السنة) ليصيبه للاتباع ولأنه
 حديث عهد بربه أى يتكويه
 وتنزله (و) أن يغتسل ويتوضأ
 فى السيل (سواء سئل أول السنة
 وغيره) فان لم يجمه هما) فليغتسل
 فان لم يغتسل (فليتوضأ) ولا تشتط
 النية هنا لان الحكمة فيه هي
 الحكمة فيما قبله (و) أن (يسبح
 للرد) وهو لك (والبرق) وهو
 أجخته لقول ابن عباس رضى
 الله عنه ما عن كعب رضى الله عنه
 من قال

الاعلى والاسفل هذا تنكيس (قوله) أما المثلث والمدور) فى الاعياب المدور ما ينسج
 أو يخطط مقورا كالسفرة والمثلث ماله زاوية واحدة فى مقابلة زاويتي (قوله) فليس
 فيه ما الخ) ومنها ما الطويل البالغ فى الطول قال فى شرح الارشاد لان التنكيس وان
 أمكن لكنه متعسر اه والعسر هو المراد من قولهم لعدم تأتى ذلك كما فى النهاية وغيرها
 قال فى الاعياب اذ ليس له زاوية أى ركن يسهل تناول اليه لدلها حتى يجعل أعلاه اسفله
 وعكسه اه (قوله) ويجهرن به ان جهر) يوافق فتح الجواد لكن المعروف فى
 كلامهم ومنهم شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال الرملى وغيرهم انهم عند جهره
 يؤمنون فيحمل قوله هنا يجهرن به على الجهر بالتأمين المعلوم من كلامهم فى غير هذا
 المحل قال فى الاسنى قال الماوردى ويختار ان يقرأ عقب دعائه قوله تعالى قد اجابت
 دعوتكم كافا مستقيما وقوله فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضرر وقوله فاستجبنا له ونجينا
 من الغم وكذلك تنجي المؤمنين وما اشبههم من الآيات فتأولا بالاجابة اه قال
 فى التحفة ويجهلون ظهورا كفهم الى السماء الخ (قوله) سرا بخاص عمله) فى الامداد
 بأن يذكروا من عمله ما أخلصه الله تعالى فيذكره فى نفسه ويجهل له شافعا لان ذلك لا تلى
 بالشدائد كما فى خبر الثلاثة الذين أو والغاروي يستشفع كل بأهل الصلاح لانه
 دعاهم أرجى للاجابة الخ

* (فصل فى توابيع ما مر) *

(قوله لا قول مطر الخ) فى التحفة لا قول مطر السنة وغيره لكن الا قول آكد وكان المراد
 بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعدمه لانه المتبادر من التعليل فى الخبر بانه حديث
 عهد بربه الخ وقال السيد عمر البصرى الاقرب ان المراد ما يتبادر من صريح اللفظ من
 انه أول واقع فى تلك السنة سواء كان مع بعد العهد أو لا وان المراد بالسنة الشرعية التى
 أولها محرم (قوله) ولا تشتط النية) كذلك شرح المنهج والمغنى والامداد والنهاية وفى
 الاعياب ظاهرا كلام الاذرى وجوبها فیهما الخ ونقله سم وأقره فى التحفة لوقيل ينوى
 سنة الغسل فى السيل لم يبعد وأما الوضوء فهو كالوضوء المجدد أو المسنون لخوافة فلا بد
 فيه من نية معتبرة مما مر فى بابه ولا يكفى سنة الوضوء كما لا تكفى فى كل وضوء مسنون ولا ترد
 نية البلنب اذا تجردت جنباته عن الوضوء المسنون ونية الغاسل بوضوء الميت ذلك لان
 هذين غير مقصودين بل تابعا على انه لوقيل هنا بذلك لم يبعد اه كلام التحفة ووقع فى
 نهاية الجمال الرملى هنا خبط وتحريف أو ضحكة فى الاصل بما لم أقف على من سبقنى اليه
 فراجع منه ان أردته (قوله) وهو اجخته) يسوق بها السحاب قال الاسنوى فيكون
 المسهوع صوتة أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلق الرعد عليه مجازا وروى انه صلى
 الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فمطقت أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك

حين يسمع الرعد سحان من يسبح
الرعد بحمده والملائكة من
خيفته ثلاثا عوفي من ذلك (ولا
يتبعه) أي البرق ومثله الرعد
والمطر (بصره) خشية من أن
يذهبه (و) أن يقول عند نزول
المطر اللهم صيبا وهو بختية
شدة المطر الكثير (هنيئا وسبيبا)
أي عطاء (نافعا) مرتين أو ثلاثا
للاتباع المأخوذ من ورود ذلك في
أحاديث متفرقة وأن يكسر من
الدعاء والشكر حال نزول المطر
(و) يندب أن يقول بعده أي
بعد نزوله (مطرنا بفضل الله ورحمته)
ويكسر مطرنا بنوء كذا أي بوقت
النجم الفلاني هذا أن لم يصف
الأثر إليه ولا كفر (و) أن يقول
(عند التضرر بكثرة المطر) ودوام
الغيم (اللهم حوالينا ولا علينا)
اللهم على الآكام والظراب
وبطون الأودية وسنايات الشجر
اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب
ولا سحق ولا بلا ولا هدم ولا غرق
(ويكره سب الريح) بل يسأل الله
خيرها ويستعيذ به من شرها للاتباع
(فصل في تارك الصلاة) *

(من يجب وجوب الصلاة)

فالرعد نقطة هاء والبرق ضحكه هاء ذكره شيخ الإسلام في الاسنى (قوله حين يسمع الرعد الخ)
قال الزيادي في شرح المحرر ما ذكره النووي من استحباب التسبيح للبرق ذكره الشيخ
أبو إسحق الشيرازي في التنبيه فتابعه عليه في المنهاج وفي الروضة من زوائده ولم يذكره في
المذهب ولا النووي في شرحه وهذا لم يستدل الاصحاب الاعلى الرعد خاصة قال الشارح
وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع أي لاستحباب التسبيح عند رؤيته اه ما نقله الزيادي
(قوله حين يسمع) قال الحلبي أي يسمعه لم يسمعه الا قول ولم ير الثاني (قوله عوفي من
ذلك) قال ابن عباس فقلناه فعوفينا وقيس بالبرق والمناسبات أن يقول عنده سحان
من يركم البرق خوفا وطمعا (قوله ولا يتبعه الخ) كان السلف الصالح يكرهون الإشارة
الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار
الاقتداء بهم (قوله متفرقة) اللهم صيبا ورواية البخاري وصيبا هنيئا ورواية أبي داود
وابن حبان ونسبة المجموع هذه الى البخاري اعترضوها بانهم اختلف فيه وسبيبا بفتح السين
واسكان الباء رواية ابن ماجه (قوله حال نزول المطر) أي لانه حينئذ مستجاب كما في
حديث البيهقي (قوله بنوء كذا) أي بفتح النون وهمز آخره على عادة العرب في اضافة
الامطار الى الانواء لانه ان النوء مؤثر في الاجساد استقلالاً أو شركة وهذا كفر فحل
الكراهة اذ لم يعتقد ذلك التأثير فان قال مطرنا في نوء كذا لم يكره والنوء سقوط نجم من
المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيقه من المشرق مقابله من ساعته في كل ليلة الى
ثلاثة عشر يوماً وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة الا الجهة فان لها أربعة عشر يوماً ثم
النوء عند الجوهري هو السقوط وعند الاصمعي هو الطلوع (قوله عند التضرر الخ) أي
في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة واعقاب الصلوات (قوله حوالينا) بفتح اللام
قال الشوبري مثني مقدره حوال نقل عن النووي في تحريره ونقل عنه أيضا انه مفرد
فليجز (قوله والآكام) بالمد جمع اكم بضم قاف جمع اكم بضم قاف جمع اكم بضم قاف
جمع اكم بضم قاف جمع اكم بضم قاف جمع اكم بضم قاف جمع اكم بضم قاف جمع اكم بضم قاف
بفتح فكسر الجبل الصغير (قوله سقيا رحمة) بضم السين أي اسقنا سقيا رحمة فحله انصب
بالفعل المقدر ولا سقيا عذاب أي لا تسقنا سقيا عذاب ولا سحق بفتح الميم واسكان المهملة
هو الانلاف وذهاب البركة ولا بلا بفتح الموحدة وبالمد هو الاختبار ويكون بالمد والنشر
كما في الصحاح والمراد هنا الثاني ولا هدم باسكان المهملة أي ضار يهدم المساكن اه
من الاقناع للخطيب الشريفي

(فصل في تارك الصلاة) *

(قوله من يجد الخ) أي وهو مكلف عالم أو جاهل غير معذور بجهله أما المعذور فلا يكون
مرتدا بل يعرف وجوبها فان عاد بعد ذلك صار مرتدا ولا يقر مسلم على ترك الصلاة عمدا
مع القدرة الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم

(المكتوبة) أي إحدى الخمس
 (كفر) لانكار ما هو مجمع عليه
 معلوم من الدين بالضرورة (أو
 تركها) بلفظ الماضي أي المكتوبة
 دون المنذورة ونحوها (كسلا أو)
 ترك (الوضوء) لها أو شرط آخر
 من شروطها ان أجمع عليه (أو)
 ترك (الجمعة) ان (صلى الظهر)
 لانه لا يتصور قضاؤها والظاهر
 ليست بدلائلها (فهو) مع ذلك
 (مسلم) لما في الحديث ان الله ان
 شاء عفا عنه وان شاء عذبه والكافر
 لا يدخل تحت المشيئة ولا يعارضه
 خبر مسلم بين العبد وبين الكفر
 ترك الصلاة لانه محمول على الواحد
 أو على التغليب (و) مع كونه مسلما
 (يجب) على الامام أو نائبه (قتله)
 ولو بصلاة واحدة لم يكن يشترط
 اخراجها عن وقت الضرورة فلا
 يقتل بترك الظهر حتى تغرب
 الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع
 الفجر ويقتل في الصبح بطلوع
 الشمس وفي العصر بغروبها وفي
 العشاء بطلوع الفجر فيطالب
 بأدائها اذا ضاق وقتها ويؤخذ
 بالقتل ان أخرجها عن الوقت
 فاذا خرج الوقت ضرب عنقه
 (بالسيف بعد الاستتابة ان لم يتب)
 قاسا على ترك الشهادة في جماع
 ان كلا ركن للاسلام ولا يدخل في
 يسنن ولا مال بخلاف بقية
 الاركان واستتابة مندوبة

منهما ولا قافة ولا انتساب ولا يومر أحد بترك الصلاة والصوم شهرا فاكثرا لا في مسألة
 وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم أقوى منه وظاهر ما ذكره
 انه قد تتركها اضعاف الشهور به قال الاسنوي لكن لم يرتضه كل من التحفة
 والنهاية لانه بمضى الشهر ثم الدوريتين انه غير مميزة فيكون حظه في الشهر الاقل يوما
 وليلة وكذا الثاني قال في الحيض من التحفة أما المعتادة فيصور تركها الذي ينكح خمسة
 وأربعين يوما بان تكون عادت خمسة عشر أول كل شهر فتري أول شهر خمسة عشر حرة ثم
 ينطبق السواد فتترك خمسة عشر الأولى للعادة ثم الثانية للقوة رجاء استقرار التميز ثم
 الثالثة لانه لما استقر السواد بان أمردها العادة انتهى (قوله المكتوبة) في التحفة
 أو وجوب ركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف اهـ (قوله كفر) أي وان صلى اذا الجحد
 وحده فقتل للكفر (قوله معلوم من الدين بالضرورة) أي يشترط في معرفته الخاص
 والعام (قوله بلفظ الماضي) عطف على قوله جحد الخ (قوله كسلا) في النهاية أو تمام
 اعتقاد وجوبها قال في التحفة خرج بكسلا ما لو تركها العذر ولو فاسدا كما يأتي وذلك
 كفا قد اظهروا لانه مختلف في وجوبها عليه ويلحق به كل تارك لصلاة يلزمه قضاؤها
 وان لمسته اتفاقا لان ايجاب قضائها شبهة في تركها وان ضعفت ثم قال لو ذكر عذرا لما خیر
 لم يقتل وان كان فاسدا كما لو قال صليت وان ظن كذبه (قوله أو ترك الجمعة الخ) أي ان
 لم يمته اجماعا وعة قول قوي انه لا يقتل بذلك أفنى به الغزالي وجزم به الحارثي الصغير
 وجري عليه الرافي وابن الرفعة وابن المقرئ في ارشاده وغيرهم (قوله بين العبد وبين
 الكفر) قال الهاتفي في حاشية التحفة أي بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر ترك الصلاة
 كما حقه الشارح في شرحه للمشكاة وقال هذا أحسن ما قيل في توجيهه معنى الحديث
 الخ (قوله على الامام) في التحفة يقتل بالحاضرة اذا أمر به من جهة الامام أو نائبه دون
 غيره في الوقت عند ضيقه وتوعد على اخراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها فهو ليس
 بالحاضرة فقط ولا فائتة فقط بل لمجموع الامر من الامر والاخراج مع التصميم اهـ وفي
 النهاية في وقت الامر وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة
 والطهارة والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة اهـ (قوله عن وقت الضرورة)
 قال في التحفة أي الجمع اهـ يدل على هذا قوله فلا يقتل بترك الظهر الخ وفي التحفة ونحوها
 النهاية المراد بوقت الضرورة في الجمعة وقت ضيق وقتها عن أقل تمكن من الخطبة والصلاة
 الخ (قوله على ترك الشهادتين) لعل ذلك بالنسبة لمن لا يقر بالخزبة اما هو فبقدر ترك
 الشهادة الثانية (قوله بقية الاركان) أي الخمسة وهي الزكاة والصوم والحج (قوله
 مندوبة) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما وقال سم الوجه وجوب الاستتابة على الجمع لانه
 من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام وينبغي وجوب الاستتابة وان كان في
 حق الامام اكدا لانه من قبيل الامر بالمعروف وينبغي حمل القول بنسبها على انه من حيث

وانما وجبت استتابة المرتدان الردة فخذ في النكاح فوجب انقاذه منها بخلاف ترك الصلاة ويندب ان تكون استتابة حالاً ومن قتله في مدة الاستتابة وقبلها اثم ولا ضمان عليه ولو قال حين ارادة قتله صليماً في بيتي أو ذكر عذراً ولو باطلا لم يقتل نعم يجب أمره به ان ذكر عذراً باطلا ومتى قال نعم مدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلياً ام سكنت لتحقيق جنايته نعم هذا الأخير لا يقتل بقائمه ان فاتته بعذر مطلقاً أو بلا عذر وقال أصلياً التوبة بخلاف ما اذا لم يقل ذلك * (باب الجنائز) * بالفتح جمع جنازة وبه وبالكسر اسم الميت في النعش فان لم يكن عليه الميت فهو وسر يرونعش من جنزه اذا استره به (يستحب) لكل أحد (ذكر الموت بقلبه) واسأله (والا كثر منه) أي من ذكره بان يجعله نصب عليه لانه أنزح عن المعصية وادعى الى الطاعة ولذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاكثر من ذكره وعمله بانه ماذكر في كثير من أمور الدنيا والامل فيها الاقله ولا في قليل أي من الاعمال الاكثره (و) يستحب (الاستعداد له بالتوبة) ٨٤ أي تجديدها والاعتناء بشأنها ومحله ان لم يعلم ان عليه مقتضيا لها والا وجبت فوراً

جواز القتل بمعنى أنه لا يوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبه من حيث الأمر بالاعرف (قوله حالاً) أي لأن الامهال يؤدي الى تقوية صلوات وقيل يهل ثلاثة أيام (قوله توبته) في التحفة وانما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحوادث لان القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلا لا يزول ذلك

* (باب الجنائز) *

(قوله وبه) أي بالفتح وبالكسر في المفرد زاد في التحفة وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للنعش وهو فيه وقيل عكسه قاله في النهاية وعلى ما تقر لوقال أصلي على الجنائز بكسر الجيم صحت ان لم يرد بها النعش (قوله نصب) بضم النون (قوله سبع مرات) للخبير الصحيح من عادته يصلى بمحضراً أجله فقال ذلك عنده سبع مرات عافاه الله من ذلك المرض * (فائدة) * في فتاوى الشيخ ذكر يترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته والاتباع لمدوائه فخلص منه بقوله لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى ان قال نعم هذا حقيقة ينبغي التفتن لها وهي أنه رسخ في اذهان العامة أن أياماً مشؤمة على المريض اذا أعيد فيها ينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك ان لا يعاد في تلك الايام لان ذلك يؤدي المريض ويزيد مرضه الى آخر ما أطال به في فتاويه وذكر الشارح في كتابه الافادة فيما جاء في المرض والعيادة لوقيل بکراهة العيادة في تلك الايام لم يبعد لما فيه من الايذاء حقيقة وظاهر ان العبرة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا باهله لان السنة لا تترك لکراهة الغير لها ومنه نقلت (قوله وتحسين خلقه) في الباب يكره له سوء الخلق (قوله

بالاجماع) والمرضى أولى بذلك لانه الى الموت أقرب (وبسن عيادة المريض المسلم حتى الارمد) لا اتباع ولو في أول يوم من مرضه وخبرنا بما عدا بعد ثلاثة موضوع (والعدو) ومن لا يعرفه (والجار والكافر) أي الذي والمعاهد والمستأمن (ان كان جاراً أو قريبا) أو نحوهما كخدام ومن يرجى اسلامه فان اتقى ذلك جازت عيادته بلا كراهة ويكره عيادة تشق على المريض ولا تنديب عيادة ذي بدعة منكورة وأهل الفجور والمكس اذا لم يكن قرابة ولا نحو جوار ولا رجاؤه لانه مأمورون بهاجرتهم ويتدب ان تكون العيادة (غيباً) أي يوماً بعد يوم مثلاً فلا يوصلها كل يوم الا ان يكون مغلوباً ثم نحو القرى والصديق من يستأنس به المريض أو يتبرك

به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصلة ما لم ينهوا أو يعلموا كراهته لذلك (ويحذف) المكث عنده بل تسكره خلاف اطالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها (ويدعوه بالعافية ان احتمل حياته) أي طمع فيها ولو على بعد وان يكون دعاؤه اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك سبع مرات ويطيب نفسه بمرضه بأن يذكره من الاخبار والاثار ما نظمته به نفسه (والا) يطمع في حياته (فيرغبه في توبة ووصية) ويذكر له أحوال الصالحين في ذلك ويزيد في وعظه ويطلب الدعاء منه ويوصي أهله وخدامه بالرفق به واحتماله والصبر عليه لندب ذلك اهم ويأمره بأن يتعهد نفسه بأن يلزم الطبيب والتزين كالجمعة وبقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت فان المريض يسن له جميع ذلك ويوصي أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه وتحسين خلقه واجتناب المنازعة في أمور الدنيا واسترضاء من له به عنقه وان خفت (ويحسن المريض ظنه بالله لا سيما ان حضرته أمارات الموت لخبره مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله اي يظن ان يرجوه ويعفوه عنه اما الصحيح فالاولى ان يستوى خوفه ورجاؤه ما لم يغلب عليه القنوط فالرجاء اولى او امن المكسر فالخوف أولى ويسن للمريض الصبر على المرض وترك التضييع منه (ويكره) له (الشكوى)

وعنه غيره بكثرة الشكوى ومجمله ما لم يكن على جهة التبريم بالقضاء وعدم الرضا به والاحرمت كما هو ظاهر بل ربما يخشى من ذلك
الشك ولو سأل نحو صديق أو طبيب عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لاعلى صورة الجزع فلا بأس والابن خلاف الاولى بل
يشتمل بالتسبيح ونحوه (و) يكره (تغنى الموت) لضرر نزل به كما في الروضة وغيره انتهى عنه (بلا) خوف (فتنة في الدين) فان كان
ولا بد متقنا فلا يقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وأمتني ما كان الموت خيرا لي الخبر الصحيح بذلك اما غيبه عند خشية الفتنة
فلا يكره وكذا عند عدم الضرر والفرق ان التقى مع الضرر يشعر بعدم الرضا بالقضاء بخلافه بدونه (و) يكره (اكرهه) اي
المريض (على تناول الدواء) والطعام الحديث لا تكرر هو امرضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقهم لكنه ضعيف ولذلك
كان المعتمدان ذلك خلاف السنة لا مكره (واذا حضره الموت) ٨٥ أي أماراته (ألقى على شقه الايمن) وجعل وجهه الى القبلة
كالوضع في البعد (فان تعذر

فلا يسر) لانه أبلغ في الاستقبال
من القائه على قفاه (والا) يتيسر
القائه على اليسر (فعلى قضاء)
يلقى (و) يجعل (وجهه وأخصاه)
وهما بطون رجله (للقبلة) لان
ذلك هو الممكن (ويرفع رأسه)
قليل (بشيء) ليستقبل بوجهه
(ويلقن) ندبا (لا اله الا الله) للامر
به في خبر مسلم ولا يسن زيادة محمد
رسول الله لانه لم يرد مع ان هذا
مسلم ومن ثم يلقن الكافر
الشهادتين ويؤمر بهما
للاتباع (ولا يلج عليه) أي على المسلم
(ولا يقال له قل) لئلا يتأذى بذلك
بل يذكر الشهادة بين يديه ليستذكرها
أو يقال ذكر الله مباركة فلنذكر
الله جميعا سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله أكبر والافضل
تلقين غير الوارث) والعدو
والحاسدان كان ثم غيره والاقننه

خلاف الاولى) في الايعاب أجمع الغاية فلا كراهة ولا خلاف الاولى (قوله فعلى قفاه)
قال في المجموع والعمل عليه (قوله فلنذكر الله جميعا الخ) كذلك في شرحي البهجة
والروض لشيوخ الاسلام والنهائية لمر واطاها ان المراد أن الملقن يقول ذلك ابتداء كالمختصر
الشهادة فيأتي به الالاجل ان يقول ما قاله الملقن والالكان آخر كلامه التكبير لا التهلل
(قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسقا لا بد له من دخولها وينبغي
تقديم التلقين على الاضجاع السابق ان لم يمكن فعلهما معا (قوله ثياب موته) في النهاية
سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا اه وفي التحفة واعقده المغنى بقاء
قبضه الذي يغسل فيه اذا كان طاهرا اذ لا معنى لنزع ثم اعادته لكن يشترط حقه لئلا
يتنجس وفي التحفة سيأتي ان الشهيد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه اه قال في الايعاب هذا
طاهر ان أراد دفنه فورا والا فالاولى نزعها ثم اعادتها عند الدفن خشية التغير اه وفي
شرح البهجة لشيوخ الاسلام المعنى في نزعها اغماها وخوف تغير الميت فلا فرق بين الشهيد
وغيره ولا بين طهارة القميص وعدمها واطاها اطلاق النهاية يوافق هذا (قوله بحيث
لا يرى الخ) أي يكون النزع بحيث لا ينكشف منه شيء (قوله كسيف) قال في التحفة
قال الاذرى والطاهران نحو السيف يوضع بطول الميت وأقله نحو عشرين درهما اه
(قوله من غير فرش) قال الشوبري في حواشي المنهج بل ياصق جلده بالسري (قوله
بندوة الارض) لو كانت صلبة لاندوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاولى (قوله
أرفق محارمه) ومثله أحد الزوجين بالاولى لو فور شفته (قوله المتكلمة مذكورة الخ)
في الامداد ونحوه النهاية فان نوله رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز
وبحث الاذرى جواز من الاجنبى للاجنبية وعكسه مع الفض وعدم المس اه وأقره
في الامداد وفي الاسنى يومئذ اليه زيادة المصنف لفظه أولى وأقره في شرح البهجة أيضا

فاذا قالها لم يعد عليه حتى يتكلم فاذا تكلم ولو بغير كلام الدنيا أعيدت عليه للخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل
الجنة (فاذا مات غص) ندبا (عيناه وشده لحياء بعصاة عريضة) يربطها فوق رأسه حفظ الفقه من الهوام وقبح منظره (واينبت)
عتب مقارقة روحه بدنه (مفاصله) فترد أصابعه الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم يدها تسهلا
اغسله وتكفنه فان في البدن حينئذ حرارة فان لينت لانت والام يمكن تليينها بعد نعم ان أمكن تليينها (ولو بدنه ان احتجج اليه)
فلا بأس (وتنزع) عنه (ثياب موته) المحبطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لئلا يسرع فساد (ويستر) جميع بدنه (بثوب
خفيف) يجعل أحد طرفيه تحت رأسه والاخر تحت رجله اتباعا لما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويوضع على بطنه شيء ثقيل) من
حديد كسيف أو امرأة ثم طين وطب ثم ما تيسر لئلا ينتفخ وينبغي ضون المصنف عنه احترامه وألحق به كتب العلم المحترمة (ويستقبل
به القبلة) كالمختصر فيما مر ولا ينافي ذلك وضع شيء على بطنه لانه يوضع عليه طولا ويشد بنحو خرقة ويندب جعله على نحو سرير
من غير فرش لئلا يتغير بندوة الارض أو يحصى عليه الفرش فيغيره (فيتولى جميع ذلك) أي القاءه على الشق الايمن وما ذكر
بعده (أرفق محارمه به) المتكلمة مذكورة (وأثونة) (ويدي له) عند فعل ما ذكره وفي غير ذلك لاحتياجه الى الدعاء حينئذ

(ويبادر ببراءة ذمته) بقضاء دينه (وتنقذ وصيته) خالاً ان تدبر والاسال وله غرامه ان يحلوه ويحتالوا به عليه فان فعلوا برئ في الحال على خلاف القاعدة للحاجة والمصلحة وتجب المبادرة على الوارث والوصي عند الطلب والتسكن من التركة (ويستحب الاعلام بموته) لالرياء والسهمية بذكر الاوصاف الغير اللائقة به بل ٨٦ (للصلاة) ليكثر المصلون عليه للاتباع * (فصل) في بيان غسل

وقال في المعنى هو ظاهر وفي النهاية هو بعيد (قوله ويبادر) بفتح الدال (قوله على خلاف القاعدة) اذ الحوالة لا تصح الا برضا المحمّل والمحتال وان كان ضمناً فكيف يبرأ المضمون عنه ثم يطالب الضامن (قوله بل للصلاة) في التحفة وغيره كالدعاء والترحم قال ويكره ترتبته بذلك كمرحاسه في نظم أو تترللنهي عنها ومحلها حيث لم يوجد معها السبب السابق والا حرمت ثم قال فان كانت بحق في نحو عالم وخات عن ذلك كانه فهي باطاعات أشبه

(فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به)

(قوله ودفعه) أي وما الحق به كالفائه في البحر وبناء ذلك عليه على وجه الارض بشرطهما (قوله وحمله) كأن سبب عدم ذكر المصنف له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحقر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه تحفة أو انه من لازم دفعه فاستغنى عنه اه سم قال غيره وهو جواب حسن جداً (قوله للاجماع) نقله النووي في غسل الميت وتبعه عليه المتأخرون قال في فتح الباري وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور ووجدنا عند المالكية حتى ان القرطبي رجع في شرح مسلم أنه سنة وانكن الجهور على وجوبه وفي الايعاب للاجماع على ما حكاها الشيخان (قوله أو قصر في العلم) قال في التحفة لكونه بقربه وينسب في عدم البحث الى تقصير (قوله أو الجنب) كذلك التحفة والامداد وفي المغني والنهاية الاوجه الاكتفاء بتغسيل الجنب قال سم وينبغي ان يجزى في صلاة الملائكة ما قيل في غسلهم اياه بحملات التكفين والدفن فيجزئ من الملائكة قال وظاهر ان الحمل كالدفن بل أولى كما هو ظاهر (قوله بلا تغير) أي ولا زيادة وزن بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغسول من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر (قوله فتح دخار بصره) في الايعاب ظاهر كلامهم ان الغاسل لا يحتاج الى استئذان الورثة في القمق وان نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال نعم ينبغي ان محله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه والالم يجوز تقصيره المنقص لقيمة والدخار يص جمع دخار يص بكسر الدال وهو ما يوسع به ويقال دخار يص ودخارصة (قوله فان تعذر) في العباب أو عسر غسله فيه قال في الايعاب ولومع فتح دخار يص لضيقه من لا كما قاله الجهور ولو قال أو لم يرد غسله فيه لكان أعم (قوله ويغض الغاسل الخ) في المغني ونحوه النهاية يسن كما قاله السبكي أن يغطى وجهه بخرقه من أول ما يضعه على المغتسل وقد ذكره المزني عن الشافعي وقال القليوبي الذين حضروا غسله صلى الله عليه وسلم خمسة وكانت أعينهم معصوبة اه (قوله الا ان يكون زوج الخ) فيه جواز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر حيث لاشهوة وصرح بذلك في التحفة وشرحه الارشاد وشيخ الاسلام في الغرر لكن في النكاح من التحفة منع نظره الى ما بين سترتها وركبتها وفتحه له الدميري عن

الميت وما يتعلق به (غسله) ان كان مسلماً غير شهيد وان غرق (وتكفينه) ولو كافراً (والصلاة عليه) ان كان مسلماً غير شهيد (ودفعه) وحمله ولو كافراً (فروض كفايه) للاجماع والمخاطب بذلك كل من علم بموته أو قصر في العلم به سواء أقاربه وغيرهم فان فعله أحد منا ولو غير مكلف لا من الملائكة أو الجنب سقط الطرح عن الباقيين والأثم الجميع (وأقل الغسل تعميم بدنه) بالماء ولو من كافراً وبلاية لان القصد منه النظافة ويندب ان لا يفيض الماء على بدنه الا بعد ازالة التنجاسة فان صبها فأزالها بلا تغير في مرة واحدة ابرأت عن غسل الخبث والموت كما تكفي في الحى عن الحدث والخبث (ويسن) ان يغسل (في قبض) لانه أستتره وان يكون القميص خلقة او ضيقاً حتى لا يمنع وصول الماء اليه ثم ان اتسع أدخل يده في كمه والافتح دخار بصره فان تعذر غسله فيه ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما وان يغسل (في خلوة) بان لا يدخل عليه غير الغاسل ومعينه لانه قد يكون يدينه ما يخفيه ولأولى الدخول وان لم يغسل ولم يعن والافضل كما في الام ان يكون (تحت سقف) لانه أستروا ويرفع

(على) نحو (لوح) أو سريه بالذلك لئلا يصيبه الرشاش ويستقبل به القبلة ويرفع منه ما يلي الرأس لينحدر الماء عنه المجموع (ويغض الغاسل ومن معه بصره) وجوبا عما بين السرة والركبة وجزء منهما الا ان يكون زوجاً وزوجة ولا شهوة وندياً فيما عدا ذلك فنظاره بلا شهوة بخلاف الاولى

(الاحتاج) الى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالنظر فيما ذكر (و) يسن (منه بطنه) يده اليسرى (بقوة يخرج ما فيه) لتلا يخرج منه شيء بعد غسله وتكفيه ذلك (بعد اجلاسه) عند وضعه على المقعد برفق (ماتلا) الى ورائه قلبه لا ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه واهما في نفرة فقاء ثم مسح بطنه كما ذكر ويكون ذلك (مع فوح بجرة باطبيب وكثرة صب) من المين تخفي الراتحة بل يسن التبخير عنده من حين الموت لاحتمال ظهور شيء منه فتغلبه راتحة الخور (و) بعد ذلك (غسل سوائيه) أي قبله ودبره (والنجاسة) التي حوالها كما يستنجي الى ٨٧ (بخرقة) يلقها على يده اليسرى لتلايمس العورة ويلفها اند بالغسل نجاسة سائر البدن

كما اقتضاه كلامه ويغسل قدوره أيضا لكن انما يفعل هذا بالخرقة الثانية لا بالاولى خلافا لما اقتضاه كلامه (ثم أخذ) خرقة (أخرى) ولفها على يده اليسرى (ليسوكة بها) بسبب بابه مبالة بالماء ولا يفتح اسنانه لتلايمس الماء الى الجوف فيسرع فسادها ثم يتطاف بخنصرها مبالة أنفه (ويخرج بها) ما في أنفه (من أذى) ثم وضأه ثلاثا ثلاثا كالحى بمضضة واستنشق يميل فيهما رأسه لتلايمس الماء الى باطنه ولا يكتفي عنهما ما امر لانه كالسوالك ويتبع بعدولين ماتحت أظفاره وظاهر أذنيه وصماخيه (ثم) بعد ذلك (غسل رأسه ثم لحيته بالسدر) ولا يعكس لتلايمس الماء من رأسه الى لحيته فيحتاج الى غسلها ثانيا ويسرحها بماء مشط برفق (ثم غسل ما قبل منه) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي وجهه من عنقه الى قدمه (ثم اليسر) كذلك (ثم) يحوله الى شقه اليسر فيغسل منه (ما أدبر) بأن يغسل شقه (اليمين) مما يلي القدم من

المجموع وكذلك البكرى في الكنز قال ويتجه ان السبب كذلك وحمل الجمال الرمل المذكور في النكاح على ما اذا كان هنا الشهوة (قوله الاحتاج) قال شيخ الاسلام في الغرر فلا كراهة ولا خلاف الاولى واما غير الفاسل من معين وغيره فتكره الرؤية لا ضرورة (قوله بقوة) أي مع نوع قوة وفي الخفة والنهاية وشرح المحرر وغيرهما احرارا بليغا أي مكررا المرة بعد المرة مع نوع تحصيل لا مع شدة لان احترام الميت واجب (قوله بخرقة يلقها) لانه واجب طهارة من شيء من عورته بالاحتال قال في الخفة حتى بالنسبة لاحد الزوجين (قوله ويلفها اند بالخ) هذه خرقة أخرى غير التي غسل بها سوائيه قال شيخ الاسلام السنة ان يبي قبل الغسل خرقتين نظمتين احدهما للرجلين والاخرى لباقي البدن الخ شرعى البهجة (قوله ثم أخذ خرقة الخ) هذه خرقة ثالثة لطيفة تكون على اصبعه السبابة من يده اليسرى (قوله بخنصرها الخ) قال في الخفة وعليها الطريقة (قوله ولا يعكس) أي لا يغسل لحيته قبل رأسه لانه عند غسل رأسه ينزل ماء الرأس الى اللحية بعد غسلها فيحتاج الى إعادة غسل لحيته ثانيا لان رأسه مرتفع وينحدر الماء عنه كما سبق في كلام الشارح (قوله بمشط) بضم أو كسر فسكون وبضمهما وفي المنهاج وغيره واسع الاستان برفق اه أي ليقبل الانتشاف أو ينعدم ويرتدبا المنتف من حمار من شعر غيرهما اليه في كفه ليدفن معه ولا يتأفقه قولهم ان الشعر ونحوه يصل على يده ويغسل ويسن ويدفن وجوبا في الكل حيث علم انفصاله من ميت ولم يعلم انه غسل قبل الصلاة على الجثة الا أن ما هنا من حيث كونه معه وذلك من حيث ذاته (قوله أو الخطمي) رأيت نقلا عن كتاب الطب للزرقي في باب البواسير ان الخطمي هو شجرة القرينا بلغة البين وهي تشبه الملوخيها والمعروف عند أهل المدينة انه المعروف بورد الحاريزر عونه في نحو المراكن للتزهر برؤية زهره ويسمونه بالخطمي (قوله ثم ان لم تحصل الخ) حاصل ما ذكره انه يسن ثلاث غسلات وانه حيث حصل النقاء بجرة واحدة بالسدر تحصل الثلاث بخمس غسلات أولى بالسدر ونحوه والثانية تزيله وهما ثان غير محسوبتين ثم ثلاث بالماء القراح وهي المحسوبات ويكون معهن قليل كافور وان لم يحصل النقاء بجرة من نحو السدر من زيادة ثانية وثالثة وهكذا الى ان يحصل الانتقاء ونزله عقب كل مرة بغسله ثانية ثم ان اراد عقب كل غسله بماء قراح وان اراد آخر الماء القراح الى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى كما سيأتي في كلامه ويسن وتران حصل الانتقاء بشفع وجرى في

كفنه الى قدمه (ثم) يحوله لليمين فيغسل (اليسر) كذلك ولا يغسل رأسه ووجهه لحصول الغرض بغسلهما ولا بل يبدأ بصفحة عنقه فما تحتها ويحرم كبه على وجهه احترامه وانما ذكره للحى ذلك لان الحق له وهذه الغسلات بكنة المذكرة يندب أن تكون (بالسدر) أو الخطمي ونحوهما (ثم) اذا فرغ من غسل جميع بدنه بالماء ونحو السدر على الكيفية المذكورة (أزاله) أي السدر ونحوه بصب الماء الخالص من رأسه الى قدمه (ثم) ان لم تحصل النظافة

بعض السدر في الكعبة الأولى على خلاف الغالب جعله في كل غسلة من غسلات التطهف فاذا حصل النقاء (حب) وجوبا
(الماء) الخالص ويسن خيمته ثمانية وثلاثة بالماء الخالص كغسل الحى ويسن أن يتكرى الماء (البارد) لانه يشد البدن والمسخن
يرخييه نعم ان احتجج اليه نحو وسخ وبرد كان المسخن ٨٨ أولى ولا يبالغ في تخصينه لانه يسرع الفساد والماء الملح أولى من العذب

التحفة على سن ثلاث غسلات وفي كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثمانية من الة ثم
ماء خالص أو ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها من الة ويؤخر الثلاث بالقراح الى عقب
الست فهي تسع غسلات على كلا التقديرين لكنه مخير في القراح بين ان يفرقه عقب كل
مزيلة وان يواليه بعد الست ثم ان لم يحصل الانقاء بالتسع زاد الى أن يحصل الانقاء فان
حصل بوتر والا زاد واحدة (قوله بنحو السدر) السدر أولى للنص عليه ولانه أمسك
للبدن (قوله الماء الخالص) في التحفة وهل السنة في صب القراح أن يجلس ثم يصب
عليه جميعه أو يفعل فيه ما صر في غسلة السدر من التيامن والتياسر والتحرير السابق
لم أر في ذلك تصريرا ولو قيل تحصل السنة بكل والاخيرة أولى لانه ذكر في غسلة السدر
لو غسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم الايسر من مقدمه ثم من ظهره حصل أصل
السنة (قوله أن يبعد) الأولى أن يبعد ما في انا كبر ويبيده عن الرشاش لئلا يقدره
أو يصير مستعملا ويعتد به انا من صغيرا وموسطا يغرف بالصغير من الكبير ويصب في
المتوسط ثم يغسله بالمتوسط (قوله أول الكتاب) من أن الماء اذا تغير تغيرا ضاررا اجماعا على
البدن من المغيرات سلبه الطهورية (قوله غير المحرم) اما هو فيحرم وضع الكافور في
ماء غسلة لانه نهاية (قوله ان لم يكن صلبا) أما الصاب الذي لا يتحلل في الماء عينه فانه
يحاور ولا يضره التغيير وان لحش (قوله يتغير به) أي تغيرا فاحشا يمنع اطلاق اسم الماء عليه
(قوله عن الغسل الواجب) هو ما سبق في كلامه في أقل الغسل وهو نعم ميم بدنه وما زاد على
ذلك فندوب (قوله من قرنه) بالقاف في أوله والنون في آخره وهو جانب الرأس وفي بعض
النسخ من فرقه وهو بالقاف أوله والقاف آخره وسط الرأس (قوله بعد الغسل له المزيلة
له) أي السدر ونحوه وفي بعض نسخ الشرح بعد الغسل له الأولى المزيلة له بزيادة الأولى
ولكن حذفها أحسن لان المزيلة ثمانية لا أولى وان أمكن التأويل بان أوليتها تسمية
(قوله بعد تمام كل غسلة الخ) أي بان يغسل أولا بنحو السدر ثم المزيلة له ثم بعد تمام ذلك
الماء الخالص (قوله ويكون كل مرة الخ) عبارة الایعاب عن السبكي فان استعمل
الخالص بعد كل من غسلات التطهف كفا ذلك عن استعماله بعد تمامها وتكون كل
مرة من التطهف واستعماله الخالص بعده غسلة واحدة الخ وفي العباب انه يجوز على
بطنه أرفق عما قبلها قال الشارح في الایعاب كما في المجموع عن النص وقطع الجمهور ثم
قال نعم ان غلب على ظنه الخروج بالاهر او لا الى غاية لعله به او الى غاية مشقة التحية ترك
الامر ارفى الثالثة (قوله لم يحن الاقاف) أي يحرم ذلك وان عصى بتأخيرها أو تعذر
غسل ما تحت قلفته قال في التحفة وعليه فيمهم عما تحتها وقال القليوبي دفن بعد غسلة

ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم
للخلاف في نجاسة الميت وينبغي
أن يعد انا الماء عما يقدره من
الرشاش وغيره ما أمكن ويجب أن
يتكرى في إزالة نحو السدر الماء
(الخالص) عما يسلبه الطهورية
لما صر أول الكتاب نعم يسن أن
يكون كل غسلة من الثلاث التي
بالماء الخالص في غسل غير المحرم
(مع قليل كافور) وهو في الاخير
أكد لما صح من أمره صلى الله
عليه وسلم به فيها ويكره تركه لانه
يقوى البدن ويدفع الهوام ويخرج
باليسر الكثير بحيث يفعمش التغير
به فانه يسلب طهورية الماء ان لم
يكن صلبا وعلم مما تقرر ان نحو
السدر مادام الماء يتغير به يمنع
الحسبان عن الغسل الواجب
والندوب في غسل (من قرنه الى
قدمه) بعد الغسل له المزيلة له
(ثلاثا) بالماء الخالص متواليه كما
قدمته وهو الأولى أو متفرقة بأن
يستعمل الماء الخالص بعد تمام
كل غسلة من غسلات التطهف
ويكون كل مرة من التطهف
واستعمال الماء الخالص بعده
غسلة (ثم) بعد فراغه من غسلة
(يشقه بشوب) مع المبالغة في ذلك

اثلاثا قبل اكفانه فيسرع فساد به فارق ندب ترك التشفيف في طهر الحى ويسن ان يكون تشقيقه (بعد اعادته تليينه) بقية
أي تليين مفاصله عقب الفراغ من غسلة ليبقى لينها (ويكره أخذ شعره) أي الميت غير المحرم (وظفوه) وان كان مما زال للفطرة
واعتمادا لانه حيالان الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ومن ثم لم يحن الاقاف نعم لو أتد شعره بنحو صبغ ولم يصل الماء الى اصوله
الايها وجبت ازالته اما المحرم اذ مات قبل تحلله الأول فيجب ان يبقى اثر احرامه فلا يجوز ان يفعل به شيء مما يحرم على المحرم
بخلاف المعتد به وفاة لان تحريم نحو الطيب عليها انما كان للتفجع وقد زال بالموت

(والأولى بغسل الرجال الرجال) فيقتدّمون حتى على الزوجة وأولاهم به وأولاهم بالصلاة عليه ثم الأئمة هنا أولى من الأسن
والأولى بعد الرجال الأقارب الرجال الأجانب ثم الزوجة وان تكثت غيره ثم النساء ٨٩ المحارم (و) الأولى (بالمرأة) ان يغسلها
(النساء) لكن الأولى منهن ذات

المحرمة وهي من لو فرضت ذكرا
حرم تناكحها ودة آدم نحو ائمة
على نحو الخالة فان لم تكن ذات
محرمية قدمت القربى فالقربى
ثم ذات الولاء ثم محارم الرضاع ثم
محارم المصاهرة ثم الاجنبيات
والحائض كغيرها اذ لا
كراهة في تغسلها ثم بعد النساء
الزوج وان نكح اختها أو أربعا
سواها ويندب ان يتقى المس
بخرقة يافها على يديه ثم رجال
المحارم بترتيبهم الآتي في الصلاة
وشروط المقدم الحرية والاتحاد
في الدين وعدم القتل المانع
للارث وعدم العداوة والصبا
والفسق ويغسل السيد أمتة ولو
مكاتبه وأم ولد حيث لم تكن
من زوجة ولا معتدة أو مستبرأة
ولا مشتركة ولا مبعوضة ولا امتنع
عليه تغسلها وإيس لامة تغسيل
سيدها مطلقا لا تنقل ملكة عنها
ولكل من الرجال والنساء تغسيل
صغير ومغيرة لم يبلغا حد الشهوة
وتغسيل الخنثى الذي لا محرم له
للعاجزة والضعف الشهوة بالموت
وبه فارق حرمة نظار القريتين له
وهو حي (وحيث تعذر غسله) بأن
أدى الى تهريبه عيم وجوب بخلاف
ما اذا أدى الى اسراع فساد بعد
الدفن فانه يغسل (أو لم يحضر)

بقية بدنه بلا صلاة خلا فلا ينحصر (قوله الأئمة هنا الخ) أي يباب الغسل للميت زاد في
التحفة الفقيه ولو أجنبيا أولى من غير قومه ولو قريبا عكس الصلاة على ما يأتي فيهما ثم قال
والحاصل أنه يقدم رجال عصبة النسب فالولاء فالوفاة فالزوجة فالنساء المحارم
الوالى محل على ما اذا لم ينظم بيت المال فالرجال الأجانب فالزوجة فالنساء المحارم
(قوله وان تكثت غيره) بان وضعت الحمل عقب موت زوجها فتزوجت آخر قبل غسل
زوجها الميت (قوله حرم تناكحها) أي بالقربة (قوله نحو ائمة الخ) في الأعيان
يقدم عند استواء اثنين في ذلك من في محل العصوبة لو كانت ذكرا كعممة مع خالة
فالعممة أولى وتقدم خالة على بنت عم لان الأولى محرم وان تساوى أي ثنتان منهن
في المحرمية والعصوبة قدم بماتة قدم به في الصلاة على الميت ومنه يؤخذ ان الحرمة البعدى
مقدمة على الرقبة القربى (قوله ثم محارم الرضاع) قال البلقيني وعليه تقدم بنت
عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم اقرب منها بلا محرمية (قوله ان يتقى
المس الخ) سبق عن التحفة حرمة مس شيء من العورة فيعمل ما هنا من الندب على
مس غير العورة ونظر سم في حرمة مس احد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة ونقل
ما يؤيد النظر عن اطلاقهم وعن كثر الشيخ أبي الحسن البكرى وفي الفرر لشيخ الاسلام
ما يصرح بالجواز (قوله بخرقه) متعلق بمتقى لا بالمس (قوله المحارم) خرج بهم الاقرباء
غير المحارم كابناء العم وغيرهم فلا حق لهم في الغسل بل هم كالأجانب (قوله الحرمة) أي
الكاملة (قوله المانع للارث) خرج به نحو المفتي به وراوى الخبر (قوله والصبا الخ)
أي وعدم الصبا وعدم الفسق قال في التحفة قضية كلامها بل صريحه وجوب الترتيب
المذكور ثم قال لكن أطال جمع متأخرون في نفيه وأنه المذهب (قوله ولضعف الشهوة)
والفرق بينه وبين الاجنبى في المرأة احتمال الاتصاف في الخنثى في جنس الغاسل الذكر
أو الانثى بخلاف الاجنبى قال في التحفة ويغسل من فوق ثوب ويصطاط الغاسل ندبا
في المظرو والمس قال الحلبي في حواشى المنهج ومثله أي الخنثى من جهل أذكر أو أنثى كأن
كان أكل سبع ما يتميز به (قوله بأن أدى الى تهريبه) أي لئلا يحرق أو لدغ أو خيف على
الغاسل ولم يمكنه التحفظ أو فقد الماء فان وجد الماء بعد نيمه وجب غسله وإعادة الصلاة
عليه (قوله حرمة النظر الخ) في التحفة والنهاية يؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة
وبحضرة نهر مثلا أو مكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو
ظاهر زاد في التحفة على ان الأذرى وغيره أطالوا في الاتصاف للمقابل مذهبنا ودليلنا قال
سم أو صب ماء عليه بعمه وفي التحفة أنه يعم وان كان على بدنه خبث وخالفه في النهاية
واستوجه أنه يزىل النجاسة ولو حضر الميت المذكور وكافر ومسلمه غسله لان له النظر اليه
دون اوصاف عليه المسامة

١٠ (فصل في الكفن) * (وأقل الكفن) الواجب (نوب) لحصول السترة فلا يكفي ما يصف البشرة مع وجود غيره لافي الرجل ولا في المرأة ويجب كونه مما يباح له لبسه في الحياة كالحرير للمرأة وغير المكلف بخلافه للبالغ ولا يكفي بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا لما فيه من الأضرار بالميت ولا يجوز التكفين في متجسس بما لا يعنى عنه عند وجود طاهر غير حرير ونحوه أما الطاهر الحرير ونحوه فيقدم عليه المتجسس ٩٠ ولوته نذر النوب وجب الحشيش ثم الطين ويكتفى بالنسبة لحق الله تعالى نوب (ساتر للعورة) فنظ وهي

في الذكر ما بين السرة والركبة وفي المرأة ولوامة والخنثى غير الوجه والكفين أما بالنسبة لحق الميت فيجب نوب يعم به جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة ~~تستر~~ ريعاله وستر الما يعرض من التغير فالحاصل ان من خلف ما لا وسترت عورته ولم يوص بترك الزائد سقط الحرج عن الامة وبقي حرج ترك الزائد على الورثة بخلاف ما اذا اتى ذلك ومن ثم جاز لميت منع الزائد بأن يوصى بستر عورته فقط لانه حقه وليس له الايصاء بترك التكفين من أصله لانه حق لله تعالى واغريم استغرق دينه التركة منع الزائد على الأقل وان رضى به الورثة لانه أحوج الى براءة ذمته من التجميل ومن ثم لم يكن للوارث المنع من ثلاث اقائق لان المنفعة تعود له للميت وله المنع من الزائد على ثلاثة ولوفي المرأة (ويسن للرجل ثلاث لفائف) يستركل منها جرح البدن لما صح انه صلى الله عليه وسلم كفن فيها وكالرجل غيره اذا

* (فصل في الكفن) *

(قوله للمرأة مع الكراهة) ومثله المزعفر والمصفر (قوله بخلافه للبالغ) ومثله الخنثى (قوله غير حرير) كذلك بقية كتب الشارح تبع الشيخ الاسلام واعتقد في المغنى والنهاية وسم تقدم الحرير على المتجسس قال في الايعاب وخروج بالمتجسس نجس العين فيقدم الحرير عليه فيما يظهر وقال الأذرى يجب أن يكون جلد المغلظ كالعديم مطلقا (قوله ونحوه) أي المزعفر وكذلك المعصفر عند الشارح خلافا للجمال الرملى (قوله وجب الحشيش) في التحفة والنهاية وجب جلد ثم حشيش ثم طين اه قال سم قال م ر ويتجه تقديم نحو الحناء المعجون على الطين الخ (قوله لحق الله) حاصل ما اعتده الشارح في كتبه ان الكفن ينقسم على أربعة أقسام حق الله وهو ساتر العورة وهذا لا يجوز لاحد اسقاطه مطلقا حق الميت وهو ساتر بقية البدن فهذا للميت أن يوصى باسقاطه دون غيره حق الغرماء وهو الثاني والثالث فهذا للغرماء عند الاستغراق اسقاطه والمنع منه دون الورثة حق الورثة وهو الزائد على الثلاث فالورثة اسقاطه والمنع منه ووافق الجمال الرملى على هذه الاقسام الا الثاني منها فاعتمد أن فيه حقين حق الله وحق الميت فاذا أسقط الميت حقه بقي حق الله فليس لاحد عنده اسقاط شيء من ما ينج جميع البدن (قوله ما اذا اتى ذلك) عبارة الايعاب بخلاف ما اذا لم يخلف شيئا أو خلف ساتر العورة فقط انتهت أي فان الحرج لم يسقط عن الامة حينئذ لا بنوب واحدا ساتر لجميع البدن (قوله على الأقل) هو هنا كما علم مما تقدم ساتر جميع البدن وفي النهاية والامداد لواتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بخلاف وفي التحفة قال وارث أكفنه من مالى وآخر من التركة أجيب الآخر دفعا للمنة الاول عنه أو قال وارث من المسبلة وآخر من مالى الوجه انه يجب الثاني ومثله قول واحد من مالى وآخر من بيت المال أو قال وارث أدفنه في ملكي وقال الآخر في المسبلة أجيب الثاني لانه لا عار هنا بوجه اه وفي الامداد والنهاية والعبارة لها لا يكفن فيما تبرع به أجنبى عليه الا اذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله ان كان ممن يقصد تكفينه اصلاحا وعلمه فيتعين صرفه اليه فان كفضوه في غيره ردوه لما لكه وان لم يكن ممن يقصد تكفينه اصلاحا أو علمه كان اهم أخذه وتكفينه في غيره (قوله ولوفي المرأة) هذا هو المنقول في المسئلة وقضيته عدم جواز الزيادة على

كفن في ثلاثة فالأفضل أن تكون لفائف (و) يسن للمرأة) والخنثى (خمس ازار) يشد عليها وهو ما يستر العورة (ثم) ثلاث بعد شد الأزار يندب (قيص) يجعل فوقه (ثم) بعد لبس القميص يندب (خمار) يغطي به الرأس (ثم) بعد ذلك يندب (لثاقتان) تلف فيهما اللاتباع في الاثنى وقيس بها الخنثى احتياطا للستر (والبياض) أفضل من غيره لما صح من الامر به

(والمغسول) أفضل من الجديد لأن ما له للبلى والمراد بإحسان الكفن في خبر مسلم بياضه ونظافته وسبوغه وكثافته لا ارتفاعه إذ تذكره المبالغة فيه انتهى عنه نعم إن كان الوارث محجورا عليه أو غائباً سحرت المغالاة ٩١ فيه من التركة (و) الثوب (القطن

أفضل) من غيره كما قاله البغوي لأن كفته صلى الله عليه وسلم كان كذلك (ويجوز) ندبا الكفن غير المحرم ويندب أن يجزئ ثلاثاً وأن يكون التجخير (بعود) وأن يكون العود غير مطيب بالمسك ثم بعد تجخيره تبسط أحسن اللثاقف وأوسعها ويذر عليه خنوط ويسط فوقه الثاني ويذر عليه الخنوط ثم الثالث كذلك لثلاث يسرع بلاها من بلل يصيبها ثم وضع الميت على الثالث برفق مستلقياً على قفاه ثم ياصق بجميع منافذه ومواقع السجود منه قطن حلج مع كافور وخنوط دفعا للهوام عن ذلك ويدس القطن بين اليقه ويكره ادخاله باطنه إلا لعله يخاف خروج شيء بسببها ثم يلبس عليه الثوب الذي يليه فيضم منه شقة الأيسر على شقه الأيمن ثم الأيمن على الأيسر ثم يلبس الثاني كذلك ثم الثالث كذلك ثم تربط الأكفان ثم نخل في القبر والتسكين يجب على من كان عليه نفقته حياة كزوجته غير الناشزة والصغيرة وكفادمتها وإن كانت موسرة رجعية أو باتناً حاملاً ثم يجب على الأب تجهيز ولده الكبير وعلى السيد تجهيز مكاتبه وإن لم يلزمهما نفقتهما حين وإيس على الولد تجهيز زوجته آية وإن لم

ثلاث في حق المرأة - حيث كان في الوزنه محجور عليه أو غائب فراجعناه فانه ظاهر وإن لم أقف على من نبه عليه (قوله والمغسول أفضل) جرى عليه في شرحي الارشاد والخطيب والجمال الرملي وغيرهم قال في التحفة واعترض بأن المذهب نقلاً ودليلاً ولوية الجديد ومن ثمة كفن فيه صلى الله عليه وسلم والظاهر انه باتفاقهم قال وبحت جمع انه يكفي لمبوس فيه قوة قال والذي يتجه اجراء أقوى يقارب الجديد الخ (قوله بياضه الخ) في التحفة وقيل المراد بتجسينها كونها من سل قال سم يتجه اعتبار الامرين (قوله القطن) في الامداد ويعتبر في نوعه حال الميت فان كان مكثراً فن جيد الثياب أو متوسطاً فن وسطها أو مقلدا فن خشنها (قوله غير المحرم) اما هو فيحرم تجخير كفته (قوله من بلل يصيبها) أي اللثاقف وكان وجه كونه يقي الأكفان انه يتشرب البلل فلا يدعه يتجاوز به إلى غيره من الكفن (قوله بجميع منافذه) وهي العين والانف والاهم والدبر والقبر - والجراحات التي افذة ومواقع السجود هي الجهة والانف والركبتان وباطن الكفين والقدمين اكرامها (قوله حلج) في شرحي الارشاد أي منزع الحب (قوله عن ذلك) أي عن المنافذ (قوله والصغيرة) أي التي لا تطيق الوطء وهي معطوفة على الناشزة ومراده بيان من تلزم نفقتها من الزوجات ممن لا تلزم نفقتها (قوله وكفادمتها) معطوف على قوله كزوجته في التحفة غير المملوكة له وغير المأثورة على الاوجه اذ ليس لها الا ابنة بخلاف من صعبتها بنفقتها انتهت أي فانه يجب مؤن تجهيزها عليه (قوله وان كانت موسرة) في التحفة نعم ان أعسر جهزت من أصل تركتها لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم وقال بعضهم بل من نصيبه منها ان ورث لانه صار موسراً به والا فن أصل تركتها مقدماً على الدين وهو متجه من حيث المعنى واذا كففت منها ومن غيرها لم يبق ربحاً عليه للسقوط عنه باعساره ويظهر ضبط المعسر عن ايس عنده فاضل عما يترك للمفلس ويحتمل من لا تلزمه الانفقة المعسرين وفي النهاية الموسر ولو عا التجرت اليه من ارثها الخ ولو غلب أو امتنع وهو موسر وكففت من مالها أو غيره فان كان باذن حاكم يراه رجوع والا فلا نقل في التحفة عن الأذري قال وقيداس نظائره انه لو لم يكن حاكم كفي المجهز بالشهاد على انه جهز من مال نفسه ليرجع به ولو أوصت بأن تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث (قوله بثوب يعم) قال سم ظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج موسراً لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركه لزوجته ثم قال نعم لو أيسر الزوج يبيع الثوب فقط كل من تركتها ويغني حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا فاقا في الجملة مرادهم أيضاً لو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لأنها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما تسكن من رأس المال لعدم تعلق الكفن مطلقاً بالتركة مع وجود الزوج الموسر مرادهم (قوله عما وقف

نفقتها حية وانما يجب عليه تكفين الغير بثوب يعم فقط نعم يحرم الزيادة عليه ان كفن من بيت المال أو مما ارتف

للتكفين واعلم ان حل الجنائز من وظيفة ٩٢ الرجال ولاداءه فيه ويحزم بهيئة منزلية كحمله في غرارة أو قفصة أو بهيئة

للتكفين) في الابعاب قال ابن الاستاذ وان قيد الواقف بالواجب أو الاكل اتسع أو أطلق
واقضت العادة شيئا نزل عليه اه وفي التحفة ينبغي أن لا يعتد لنفسه كفنا الا ان سلم عن
الشبهة أو هي فيه أخف ولو سرق كفته ولو بعد دفعه أو بلى مع بقاء الميت فان لم تقسم
التركة جدد وجوبها وكذا ان قسمت عند المتولي واعتمده في التحفة وقال الماوردي ندبا
واعتمده في النهاية قال ومحملة كما يحسنه الاذرى اذا كان قد كفن أو لا في الثلاثة التي هي حق
له أمالو كفن بواحد منها فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث اه قال سم
فلو كان قد كفن باثنين وجب له الثالث قال وينبغي ان المراد على ما قاله الماوردي انه
يجب تكفينه مما وقف لا لكفان فن بيت المال فن أغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين
رأس الخ وفي التحفة وظاهر ان الصورة ههنا ان السارق أخذ المال ولم يطمع التراب
أو طمعه فنبش لغرض آخر فرؤى بلا كفن والاحصل المقصود بستره بالتراب فلا تهمك
حرمته قال ولوأكل الميت سبع مثلا فهو للورثة الا ان كان من أجني لم ينوبه وفقههم
باداء الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة وفي الامداد لا يكره أن يعتد لنفسه قبرا (قوله
ان أريد الاقتصار) سيأتي محترزه في كلامه (قوله بالهيئة الاولى) وهي الحل بين العمودين
والثانية التبريع (قوله والجمع بين الكيفيتين الخ) قال في الابعاب خروج من الخلاف
في أيهما أفضل (قوله بأن يحمل تارة الخ) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما وفي الاسنى
عن المجموع وصفة الجمع بينهما ما أشار اليه الماوردي وصرح به غيره أن يحملها خمسة
أربعة من الجوانب وواحد بين العمودين والظاهر ان كلام الماوردي بالنسبة الى
الجنائز اذا كان افضل حملها بخمسة دأما وكلام الرافي بالنسبة الى كل من مشيعها فيحمل
تارة كذا وتارة كذا فيكون للجمع كيفيتان كيفية بالنسبة الى الجنائز وكيفية بالنسبة
الى كل واحد اه قالوا ومن أراد التبرك بالحل من الجوانب الاربعة في هيئة التبريع
بدأ بالمقدم الايسر بالنسبة للميت وجعله على عاتقه الايمن لان فيه البداية بين الحامل ثم
يسلمه لغيره وبأخذ المؤخر الايسر كذلك فيجعل على عاتقه الايمن أيضا ثم يتقدم على الميت
ولا يجي ممن ورائه لئلا يشي خلف الجنائز فيبدأ بالمقدم الايمن على عاتقه الايسر ثم بالمؤخر
الايمن على عاتقه الايسر أيضا ومن أراد التبرك بحملها بهيئة الحل بين العمودين بدأ
بالمقدم على كفيه ثم بالعمود الايسر المؤخر ثم يتقدم بيديها فيأخذ الايمن المؤخر
أو أراد التبرك بحملها بالهيئتين قال في الاسنى أتى فيما يظهر بما أتى به في الاولى ويحمل
المقدم على كفيه مقدما ومؤخرا اه ما أردت نقله من الاسنى ونقله الشارح
في الابعاب عنه وأقره (قوله ان التفت الخ) في الابعاب نقله عن المجموع ان بعد عنها
وعد عرفا مشيعا لها فله فضيلة ولا يعتد كذلك لسكونه بعده وانقطاعه عن تابعيها فلا الخ
والحاصل انه ان بعد عنها المنعطف أو كثرة مشيع حصل فضيلة التشييع والا فلا (قوله
الاسراع بها) ان لم يحش منه تغير الميت والاتأني في المشي (قوله كالخيمة) في التحفة أتى

يخشى سقوطه منها والحل بين
العمودين أفضل من التبريع
ان أريد الاقتصار على أحدهما
وكيفية الاول أن يحمله ثلاثة
يضع أحدهم الخشبتين المقدمتين
على عاتقيه وبأخذ اثنان
بالمؤخرتين (والأفضل أن يحمل
الجنائز) عند عجز المتقدم عن حمل
المقدمتين كما ذكر (خمس) بان
يعينه اثنان فيضع كل واحد منهما
واحدة من المقدمتين على عاتقه
والثلاثة الباقيات على الكيفية
السابقة فحاملوها بلا عجز ثلاثة وبه
خمس فان عجزوا سبعة أو تسعة
أو أكثر أو تاراج حسب الحاجة
والتبريع أن يحمله أربعة كل
واحد بعمود فان عجزوا ستة
أو ثمانية أو أكثر أشفاعا بحسب
الحاجة ويكره الاقتصار على
واحد أو اثنين الا في الطفل والجمع
بين الكيفيتين بأن يحمل تارة
بالهيئة الاولى وتارة بالهيئة
الثانية أفضل من الاقتصار على
أحدهما (و) يندب للراكب المشي
مشيع قادر (المشي) للاتباع
ويكره لغير المعذور بنحو مرض
ركوبه في ذهابه مع هادون رجوعه
و يندب حتى للراكب المشي
(قدامها) وكونه (يقربها) بحيث
يراهن التفت للاتباع (و) يندب
(الاسراع بها) بين المشي المعتاد
والخيب ان لم يضرم الماصح من
الامرية ولو خيف عليه تغير زيدي في الاسراع ويندب ستر المرأة بشي كالخيمة

ويتأكد تشييع الجنازة للرجال ويندب مكثهم الى أن يدفن ٩٣ (ويكره اللفظ فيها) بالتحدث في أمور الدنيا بل السنة

الفكر في الموت وما بعده ويكره القيام لمن مرتبه ولم يرد الذهاب معها والامر به منسوخ (و) يكره (اتباعها بنار) ولو في حجرة وأن يحصى عند القبر (و) يكره (اتباع النساء) للجنازة ان لم يتضمن حراما والاحرام وعليه يحمل ما ورد مما يدل على التحريم

* (فصل) * في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها

(أركان صلاة الميت سبعة)

الاول النية كغيرها فيجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض فمن ذلك قرن النية بالكبيرة الاولى والتعرض للقرضه وان لم يقل فرض كفاية وعلى المأموم نية الاقتداء أو نحوه ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى تمير كقصد من صلى عليه الامام (الثاني) من الاركان (أربع تكبيرات) منها تكبيرة الاحرام للاتباع ولا يضر الزيادة عليها سواء الخس وما فوقها (الثالث قراءة الفاتحة) لعدم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولا تنهين في الاولى كما أفهمه كلام المصنف بل تجزئ في الثانية أو غيرها على تناقض فيه (الرابع القيام للقادر) عليه بخلاف العاجز عنه فيقعده ثم يضطجع ثم يستلقي كفا في سائر الصلوات المفروضة (الخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

ابن الصلاح بحرمة ستر الجنازة بجرير وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم سترتها بجرير وخالفه الحلال البلقيني فجوز الحري فيها وفي الطفل واعتمده جمع مع ان القياس هو الاول اه واعتمد في النهاية الحل وكذلك سم وقال نقلا عن الجمال الرملي حتى يجوز تحليتها بنحو حل الذهب ودفعه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضييع مال لانه تضييع لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز اه (قوله للرجال) خرج بهم النساء وسبأتين في كلام الشارح (قوله في أمور الدنيا وفي المغنى والتحفه والنهاية وبالذكر والقراءة الخ وقال ابن زياد اليمنى في فتاويه قد عمت البلوى بما شاهدناه من اشتغال غالب المشيعين بالحديث الديني وربما أذاهم ذلك الى الغيبة وغيرها من الكلام المحرم فالذى اختاره أن يشغل اسمعاهم بالذكر المؤدى الى ترك الكلام أو تقليله أولى من استرسالهم في الحديث الديني ارتكابا لآخف المفسدتين الخ (قوله ويكره اتباعها) باسكان التاء قال في التحفة اجماعا لانه تفاؤل قبيل وفي النهاية لو احتج الى الدفن ليل في الليالي المظلمة فالظاهر انه لا يكره حل السراج والشععة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (قوله مما يدل على التحريم) أى كغير اربعين مأزورات غير مأجورات

* (فصل في اركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها) *

(قوله للقرضه) حتى في حق الاثني وان وقعت اهانته فلا وكذلك عند الشارح في حق الصبي لوجوب نية القرضه عليه في مكتوباته عنده ولا تجب عند الجمال الرملي فكذلك هنا قال الحلبي في حواشي المنهج ما ذكر في الصبي واضح على القول بوجوبها في الصلوات الخمس أما على مقابلة المعتمد فلا اه (قوله وان لم يقل فرض كفاية) قال سم عن مروى بعد صحة نية فرض الكفاية وان تعينت عليه (قوله تعين الميت الخ) ولا فرق بين الغائب والحاضر في ذلك كما اعتمده في التحفة وغيرها وقيدته في شرح المنهج بالحاضر فاقتضى انه لا بد في الغائب من تعيينه وبحرى عليه المغنى والنهاية وذكر الشارح في الامداد ما يفيد ان الخلاف لفظي والحاصل انه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضا ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الارض ممن تصح الصلاة عليه جاز عندهما بل يندب قال الامر الى انه لا خلاف بينهما قال في الايعاب لا بد من قوله صليت على من تجوز الصلاة عليه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا الغيبة المجوزة للصلاة عليه وحينئذ فان تذكر هذا الاجال ونواء فواضح والا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه (قوله قراءة الفاتحة) فبذلها فالوقوف بقدرها واجب سم جريان نظير ذلك في الدعاء للميت (قوله وغيرها) قال سم شمل ما اذا أتى بها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة قال وهو ظاهر (قوله على تناقض فيه) أطال الكلام عليه في الايعاب في أكثر

من نصف صفحة بقطع الكامل والمعتمد منه ما هنا من انها لا تتبع عقب الاولى وفي المغني
والنهاية لا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في **كبيرة** وباقيها في أخرى (قوله بعد الثانية)
تتبع فيها كالتى بعدها ويسن أن يحمد الله قبل الصلاة وأن يضم اليها السلام والآل
وأن يدعو للمؤمنين والمؤمنات عقبها (قوله ولوط فلا) هذا هو المعتمد خلافا لاذرى
قال في التحفة وليس قوله اجعله فرط الخ مغنيا عن الدعاء له لانه دعاء باللازم وهو لا يكفي
الخ وخالفه المغني والنهاية وغيرهما فاكتفوا فيه بذلك قال الاسنوى وسواء فيما قالوه مات
في حياة أبويه أم بعد دهما أم بينهما قال في التحفة خلافا لشارح قال والظاهر في ولد الزنا
يقول لأمه وفيمن أسلم تبعا لأحد أصوله أن يقول لأصله المسلم ويحرم الدعاء لكافر
بأخروي وكذا من شك في اسلامه ولومن والديه بخلاف من ظن اسلامه ولو بقرينة
كلا دار (قوله كاللهم اغفر له) هذا أقوله وأما كذله فيقول اللهم اغفر لحينا الخ ثم اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك الخ وهذا النقطه
الشافعي من مجموع أحاديث وردت واستحسنه أئمتنا قال في التحفة وفي مسلم دعاء طويل
عنه صلى الله عليه وسلم وظاهره أنه أولى وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم
نحوه ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من
الندس وأبدله دار خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله
الجنة وأعد له من عذاب القبر وفتقه وعذاب النار قال وظاهره أن المراد بالابدال في
الاهل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذوات وفي الاثنى يدل العبد بالامة ويؤث الضمائر
الاضهير منزول به ويجوز تأنيث غيره من الضمائر باعتبار ارادة النسمة والتذكير بارادة
الميت أو الشخص وفي الخنثى والمجهول يعبر عما يشمل الذكر والانثى كما لو كانت وفيما اذا
اجتمع ذكر وروايات الاولى تغليب الذكر وروايات الزنا يقول فيه وابن أمتك ويقول
في الطفل مع اللهم اغفر لحينا الخ اللهم اجعله فرط الابويه أى سابقا مهيئا مصالحهما
في الآخرة وسلفا وذخرا بالمعجزة وعظة في التحفة في ذكره كاعتبار او قدما أو أحدهما
نظر اذا لوعظ التذكير بعواقب الامور كالا اعتبار وهذا قد انقطع بالموت فان أريد به ما
غايته ما من الظفر بالمطلوب المتجبه ذلك واعتبارا أى يعتبر ان بعونه وشفعه وثقل به
موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهم ما في التحفة هذا لا يتأتى الا في حق زائد في الروضة ولا
تفتن ما بعده ولا تحرمهما أجره وتبيان هذا في المبتين صحيح اذا الفتنة يكفى بهما عن العذاب
ويقول في الرابعة ندب اللهم لا تحرمنا بضم أوله أو فقهه أجره ولا تفتنا بعده أى بارتكاب
المعاصي وفي رواية ولا تضلنا بعده زاد جمع واغفر لنا وله (قوله كغيرها الخ) كذلك في
شرح الارشاد له ويتلخص مما ذكرته في الاصل عدم ندب وبركانه في غير الجنة والخيار
من حيث الدليل ندبها وأما الجنة فالمعتمد عند الشارح ندبها فيها وعند الخطيب والجمال
الرملي عدم ندبها مطلقا (قوله لسكن يسن الخ) في التحفة صح أنه صلى الله عليه وسلم كان

(قوله وهو لا يكفي الخ) أى لانه
اذ لم يكف الدعاء له بالعموم الذى
مدلوله كلية محكوم به على كل
فرد فرد مطابقة قولى هذا اه
تحفة اه أصل (قوله فاكتفوا
فيه بذلك) قال في النهاية ويشهد
له ما في خبر المغيرة والسقط يصلى
عليه ويدعى لوالديه بالعافية
والرحمة فيكى في الطفل هذا
الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من
الدعاء للميت بخصوصه كما تر
لشبهوت هذا بالنص بخصوصه ثم
لودعى له بخصوصه كفى اه أصل
بعد) **كبيرة** (الثانية)
لفصل الساق والخلف (السادس)
الدعاء للميت بخصوصه
ولوط فلا فيما يظهر كاللهم اغفر له
أو اللهم ارحمه أو نحو ذلك (بعد)
التكبيرة (الثالثة) افعل من ذكر
ولما صح من قوله صلى الله عليه
وسلم اذا صليتم على الميت فأخلصوا
له الدعاء (السابع السلام) كغيرها
في جميع ما مر في صفة الصلاة
ويجب أن يكون بعد الرابعة ولا
يجب فيها ذكر لكن يسن تطويل
الدعاء فيها (ويسن رفع يديه)
حذو منه **كبيرة** (في كل

بطول الدعاء عقب الرابعة فيسن ذلك قال فظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة وتطويلها عليها
 اه وفي النهاية حذره أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد نعم لو خشي تغير
 الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالتعويض كما قاله الاذرى اقتصاره على الاركان اه وافهم
 قوله كما بين التكبيرات أن يكون الدعاء مقدار ما بين التكبيرة الاولى والاخيرة ونقله
 الهاتني عن اعتماسهم (قوله من التكبيرات) ويجهر الامام والمبلغ فقط ندبا بالتكبيرات
 والسلام (قوله للقراءة) أي للفاتحة اذ هي محل الخلاف أما غيرها فلا خلاف في الاسرار
 به (قوله وان صلى على غائب) هذا هو المعتمد في المغنى والحقة والنهاية (قوله بشرطه) هو
 فقد الماء حسا او شرعا ويشترط طهارة كفنه الى فراغ الصلاة وهل تجب ازالة ما يخرج
 منه من النجس بعد الصلاة ظاهر اطلاق التحفة والنهاية للزوم وفي الامداد لكن أفتى
 البغوى بأنه لا يجب غسله الا اذا خرج قبل التكفين وقال سمعنا من تجب ازالته اذا خرج
 بعد الصلاة فيه نظروا وقال القليوبي قبل الصلاة قال وعن شيخنا الرملي وجوبه بعد الصلاة
 أيضا وفيه نظروا ولم يرتضه شيخنا اه (قوله عن عمارة البلد) أي الى حد الغوث في التيمم كما
 في التحفة قال أما من بالبلد فلا يصلى عليه وان كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس الخ
 وفي المغنى والنهاية لم يعمد جواز ذلك كما يحسنه الاذرى وبحسنه الشارح أيضا في
 الامداد ثم قال المدار هنا على مشقة الحضور وعدمها ولو في البلد لكبرها ونقله سمعنا عن
 فقال حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم
 تصح مرأه قال في التحفة وعند الحضور يشترط كما يأتي أن يجمعهم اماكن وأن لا يتقدم
 عليه أو على قبره وأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (قوله صلى على النجاشي) حديث
 الصلاة عليه في الكتب الستة وزعم ان الارض انطوت حتى صارت الجحيزة بين يديه صلى
 الله عليه وسلم قال في اليعاب لا يثبت اليه والالم يوثق بشئ من ظواهر الشرع لاحتمال
 خرق العادة في كل قضية مع انه لو وقع لتوفرت الدواعي على نقله الخ وفي النهاية رؤيته ان
 كانت لان أجزاء الارض تدخلت حتى صارت الجحيزة باب المدينة لوجب ان تراه
 الصحابة ولم ينقل وان كانت لان الله خلقه اذرا كافلا يتم على مذهب الخصم لان البعد
 عن الميت عند منع حجة الصلاة وان رآه وأيضاً وجب أن تبطل صلاة الصحابة وقد أجمع
 كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض الصلاة كفاية الاما حكى عن ابن
 القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون اه أي علم الحاضرون
 بصلاة الغائبين وجرى على هذا شيخ الاسلام في الاسنى والغرر والطبيب في المغنى ونظر
 الشارح في التحفة في عدم اسقاط صلاة الغائب القرض (قوله وانه صلى على القبر) أي
 ولا تكرر كما يحسنه في اليعاب لصحة الاحاديث وللضرورة المحوجة اليه وبسقط القرض
 بالصلاة على القبر لكن في التحفة وغيرها يأثم كل من علم به ولم يعذر (قوله وانما يصلى
 على من ذكر الخ) وان بلى فلا تنقيد بعدة بقائه قبل بلائه (قوله لا ينقل بها) أي لا يطاب

من (التكبيرات) ووضع يديه بين كل
 تكبيرتين تحت صدره (والاسرار)
 للقراءة ولولي المصاحح عن أبي
 امامة رضى الله عنه ان ذلك من
 السنة (والتعوذ) للفاتحة لانه من
 سننها ولا تطويل فيه (دون
 الاستفتاح) والسورة وان صلى
 على غائب لان مبناها على التخفيف
 ما أمكن (ويشترط فيها شروط
 الصلاة) لانها صلاة ويشترط أيضا
 تقدم غسل الميت أو تيممه بشرطه
 لا تكفيه لكن تكره الصلاة عليه
 قبل التكفين (ويصلى) جوازا من
 يأتي (على الغائب) عن عمارة البلد
 أو سورها (و) على (المدفون)
 في البلد المصاحح انه صلى الله عليه
 وسلم صلى على النجاشي بالمدينة يوم
 موته بالجحيزة فخرج بهم الى المصلى
 وصف بهم وكبر أربع تكبيرات
 وذلك في رجب سنة تسع وانه صلى
 على القبر وانما يصلى على من ذكر
 (من كان من أهل فرض الصلاة
 عليه يوم الموت) أي وقته لان غيره
 مستقل وهذه لا ينقل بها فمتمنع

على الكافر والمخاض وقت الموت
وعلى من بلغ أو أفاق بعده وقبل
الغسل (الا النبي صلى الله عليه
وسلم) فلا تجوز الصلاة على قبره
كسائر قبور الانبياء عليهم الصلاة
والسلام للعنه صلى الله عليه وسلم
اليهود والنصارى لا يتخذهم قبور
أنبيائهم مساجد ولا نال من تكفن أهلا
للقرض وقت موتهم (وأولى
الناس بالصلاة عليه) أي الميت
(عصبائه) لانهم أقرب وأشفق
فيكون دعاؤهم أقرب للجابة
ويقدم منهم الأقرب فالأقرب
كالأب ثم أبيه وان عـالات
الأصول أشفق ثم الابن ثم ابنه
وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم لأب
ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ
لأب ثم عم ثم ابن العم وكذلك وهكذا
ولو اجتمع ابناء عم أحدهما أخ لام
قدم لترحمه بقراءة الام وان لم يكن
لهما دخل هنا (ثم ذوو الارحام)
الأقرب فالأقرب فيقدم أبوالام ثم
بنو البنات على ما في الذخائر ثم
الاخ للام ثم الخال ثم العم للام
ولاحق هنا للوالى ولا لامام المسجد
وكذا لاحق للزوج أو السيدان
وبعد أحدهما من الأقارب والاقدم
على الجانب ولا لامرأة

فعلها مرة بعد أخرى والله لا يمنع فعلها وان لم يطلب قال في الايعاب فالتعليل به
لا يناسب المعامل وهو المنع قال وفي المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير
جنازة بخلاف صلاة الظهري يوثق بصورتها ابتداء بلا سبب الخ (قوله على الكافر الخ)
كذلك التحفة والنهاية والاسنى والغرر والخطيب وغيرهم وتبرأ منه في فتح الجواد وبحرى
في الامداد والاياعاب على انه كالمحدث فيصلى (قوله وعلى من بلغ أو أفاق بعده الخ) هذا
ضعيف والمعتمد في التحفة والنهاية وأقره شيخ الاسلام والخطيب والاياعاب وغيرهم انه
يصلى فراجع الاصل ان أردته (قوله لا يتخذهم قبوراً أنبيائهم مساجد) في التحفة أى
بصلاتهم اليها كذا قالوه وحديثه في المطابقة بين الدليل والمدعى نظر ظاهر الا أن يقال
اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه اه ووجه ذلك ان الدليل في الصلاة اليه كما فسر وا
به الحديث والمدعى هو الصلاة عليه أى بان يصلى عليه صلاة الجنازة وفي قياس الصلاة
عليه على الصلاة اليه نظر اذ في الصلاة اليه التعظيم الذي لا يوجد في الصلاة عليه بدليل انه
يصلى على الفسقة وغيرهم عن لا يحافظه التعظيم وأما المنع من الصلاة اليه فهو خاص
بالانبياء وفي شرح التهجئة لشيخ الاسلام في دلالة الخبر على المدعى نظر اه ومع ذلك
فالذهب المنع كما علمته فيكون التعليل المطابق للمدعى ان لم تكن أهلاً للقرض وقت موتهم
كما ذكره الشارح كغيره بقوله ولا نال من تكفن أهلاً للصلاة على قبر
عيسى صلى الله عليه وسلم لمن هو من أهل فرض الصلاة عليه حين موته وبحرى عليه
في التحفة خلافاً للنهاية وظاهر المعنى (قوله وأولى الناس الخ) ترد في التحفة في وجوب
الترتيب المذكور وأنبه ثم نقل كلام الروضة وقال هو ظاهر في الثاني وظاهر النهاية
وجوبه لكن قال سمى يكون الترتيب للندب مرقال ولا يعد على هذا أنه لو تقدم غير الاولى مع
رغبته في الامامة وعدم رضاه بتقديم غيره حرم لان فيه تفويت فضيلة على الغير يستحقها
بغير رضاه ثم قال لكن ظاهر القندب جواز تقديم الغير ولو أجنبياً لان الجميع مخاطبون
بهذا الفرض حتى الاجنبي مراه سمى على التحفة (قوله كالأب) في الروض أنوابه قال
في التحفة بخلاف المستويين لا بد في الانابة من رضا الآخر (قوله وهكذا) أى على ترتيب
الارث في غير المسئلة الآتية في قوله ولو اجتمع الخ فان أخا الام في الارث لا يقدم على
الآخر بل يأخذ السدس باخوة الام والباقي يكون بينهما بالسوية وصورة ذلك ان يأتي
شخص بابن من امرأة ثم يأتي أخوه منها بابن ولا أحدهما ابن من امرأة أخرى فابناه ابنا عم
ابن الآخر واحد هما أخوه لأمه ثم عند فقد عصبات النسب عصبات الولاء يقدم
المعتق ثم عصبته ثم معتق المعتق وهكذا ثم السلطان أنوابه عند انتظام بيت المال ثم
ذوو الارحام (قوله على ما في الذخائر) في التحفة وله وجه وجيه وفي النهاية هو المعتمد
(قوله الاخ للام) هو هنا من ذوى الارحام وان كان في الارث من ذوى القروض (قوله
للوالى الخ) والقديم قال في التحفة والنهاية وبه قال الاثمة الثلاثة الاولى للوالى فامام

مع ذكر والا قدمت بترتيب الذكر السابق ولا لقاتل وعدو ونحوه ولو استوى اثنان في درجة قدم العدل الاسن في الاسلام على آفته منه بخلاف ما مر في سائر الصلوات لان الغرض هنا الدعاء ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة ويقدم العدل الحر لا بعدد على الفن الاقرب والافقه والاسن لانه اولى بالامامة لانها ولاية فان استورا ٩٧ في جميع ما ذكر وغيره كظافة الثوب

والبدن ونشأوا قدم واحد بقرعة ولو اوصى الميت بالصلاة لغير المقدم وان كان صالحا لغا لان احق القريب كالارث (ولا يغسل الشهيد) ولو حائضا مثلاً (ولا يصلى عليه) أى يحرم غسله والصلاة عليه ما صح انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بثيابهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وحكمة ذلك ابقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء غيرهم (وهو) أى الشهيد الذى لا يغسل ولا يصلى عليه (من مات في قتال الكفار) أو كافر واحد ولم يبق فيه حياة مستقرة (بسيبه) ولو برح دابة لنا أولهم أو سلاحه أو سلاح مسلم آخر خطأ أو تردى بوهدة أو جبل أو جهل ما مات به وان لم يكن به أثر دم لآل الطاهر ان موته بسبب القتال بخلاف ما لو مات بغير سببه أو جرح فيه ومات به وبقي فيه بعد انقضائه حياة مستقرة فانه ليس له حكم الشهيد فيما ذكر وان قطع عونه بعد كمن مات فجأة فيه أو بعرض أو قتله أهل البغي أو اغتاله مسلم مطلقاً أو كافر في غير قتال ويجب أن يزال عنه نجس غير دم وان

المسجد قالوا له قال الدميرى وبه قال ابن المنذروا كثر العلماء (قوله مع ذكر) ولو أجنبيا كما في التحفة وغيرها (قوله بترتيب الذكر السابق) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة فتقدم الام وان علت ثم البنت وان سفلت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للاب وهكذا وفي التحفة وظاهر تقديم الخنثى عليها في امامته (قوله لغا) في الامداد ويندب لهم فيما يظهر من كلامهم اجازتها تقديم لغرض الميت (قوله أو كافر) في الایعاب أى محكوم بكفره ولو غير مكلف فيما يظهر اه وفي شرح البهجة يعتبر في قتال الكافر كونه مباحا الخ (قوله بسببه) أى القتال (قوله غير دم) أى دم الشهادة أما هو فان كان بالغسل فهو حرام والا فمكروه (قوله وان حصل بسبب الشهادة) في الامداد والنهاية كبول خرج بسبب القتل فلا يظهر ان المراد النجس الغير المفقود عنه (قوله ونحوها) أى آلة الحرب في التحفة والنهاية من كل ما لا يمتد ابسه للميت غالباً كخف وفروة وجبة محشوة نعم يظهر ان محله حيث كان ملوكه ورضى به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزعه (قوله في ثيابه) علم منه عدم وجوب تكفينه فيها وان كان عليها أثر الشهادة قال في الامداد ويتم عليها ان لم تكفيه ندبا ان سترت العورة ووجوب ان لم تسترها وسبقه اليه شرح المنهج وهو معنى على ما سبق عنهم ما في الشكفين من ان الواجب ستر العورة وأما الجمال الرملى فعنده سابغ البدن وجوباً وفي التحفة وغيرها لا يجب احسد الورثة انزعها ان لاقت به لمصلحته اه الخ قال سم بخلاف جميع الورثة يدل قوله ندبا ثم قال بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز نزعه وتكفينه في اللاتق مر وفي الامداد اما حرر لبسه لضرورة القتال أو مخيط لبسه المحرم لذلك أو لم حاجة ونقيس في تكفينه امراف مع غيبة الوارث أو حجرة فلا يكفن فيه بل ينزع كما يحتمل الاذرى الخ وفي الاصل هنا مما يتعلق بالشهادة بغير قتل الكفار ما تنبغي مراجعته (قوله بعد انفصاله) قيد في الاختلاج فقط وقدرأت في كلام كثيرين تقييده بصورة ظهور أمارات الحياة بنحو الاختلاج واما نحو الصياح فهو يقيده بيقين الحياة وان كان قبل تمام الانفصال بالنسبة لنحو الصلاة عليه لانه أمارات ظهورها وكلام الشارح في هذا الكتاب يؤهم كما ترى جعل الصياح من أمارات الحياة وتقيده به بعد الانفصال وذكر في الاصل هنا عبارات كثيرة تقيده ما ذكرته فراجعها منه ان أردتها ثم قلت وانما لم ينبه الشارح في هذا الكتاب على أن الصياح يقيده بيقين الحياة لان الحكم لا يختلف على الراجح بظهور يقين الحياة أو ما رتبها بعد التقيده بعد الانفصال في صورة ظهور الامارة وانما احتاج للفرق بينهما من تعرض لذكر الاقوال الضعيفة على ان الشارح

١٣ بافضل في حصل بسبب الشهادة ودم حصل بغير سببها وان أدت ازالة ذلك الى ازالة دمها لانه ليس من أثر العبادة ويندب أن ينزع عنه آلة الحرب ونحوها وان يكفن في ثيابه المطلقة بالدم (ولا يصلى) (على السقط) أى تحريم الصلاة عليه (الا اذا ظهرت أمارات الحياة) بصياح او غيره (كالاختلاج) بعد انفصاله

فجب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفعه لتيقن حياته أو ظهور أماراته أو صح إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (ويعمل) ويكفن ويدفن وجوبا فيه أماره حياة ولا تجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أوسع بابا منها إذا لم يقبل به ما ذكره الصلاة أما إذا لم يبلغ الأربعة فلا يجب فيه شيء من ذلك لكن يندب أن يوارى بحرقه وأن يدفن

٩٨

قد نبه على ذلك بقوله لتيقن حياته الخ وقد جرى الشارح به الشيخ الاسلام على اعتبار وجود أماره الحياة بعد الانفصال قال في التحفة فافقنا بعضهم في مولود تسعة أشهر لم يظهر فيه شيء من أماره الحياة أنه يصلى عليه انما ياتي على الضعيف المقابل وذكر في الایعاب أنه تحرم الصلاة عليه إذا لم تظهر فيه أماره الحياة وإن بلغ غالب مدة الحمل أو أكثره وذهب الجلال الرمي واتباعه وكذلك الخطيب الشربيني إلى أن النازل بعد تمام ستة أشهر ليس بسقط فيجب فيه ما يجب في الكبير سواء أعلنت حياته أم لا ونقله في النهاية عن افتاء والده (قوله وصح) في التحفة على كلام فيه اه وقد ضعفه النووي لكن الحديث له طرق فعل من صححه تعالى لها ثم نظر لذلك (قوله حدثني الروح فيه) أي أن ظهر فيه مذاق آدمي كما قيده به قال في شرح المنهاج وإن لم يظهر خلقه من ستره بحرقه ودفعه ثم قال والعبارة فيما ذكر بظهور خلق آدمي وعدم ظهوره فتعبر بالاصل يلوغ أربعة أشهر وعدم يلوغها جرى على الغالب من ظهور خلق آدمي عندها وعبر بعضهم بزمن إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالخطيط وعدمه وكلاهما وإن تقاربت فالعبارة بما قلناه اه

* (فصل في الدفن) *

(قوله ويجب تقديم الصلاة عليه) أي الدفن في التحفة فان دفن قبلها ثم كل من علم به ولم يعذر وتسقط بالصلاة على القبر أي لأنه لا ينسب للصلاة عليه (قوله وبسطة) أي بأن يقوم فيه ويسط يديه مرتفعة (قوله أربعة أذرع الخ) صححه النووي وصحح الرافعي أن ذلك ثلاثة أذرع ونصف وأشار الشارح بما ذكره إلى الجمع بين قوليهما (قوله قبل بلاء الميت) أي جميع أجزائه الظاهرة عند أهل الخبرة بتلك الأرض أما بعد بلاءه فيجوز نبشه والدفن قال في التحفة ونحوه النهاية بل تحرم عمارة وتسوية ترابه في مسبله قال بعضهم إلا في نحو صحابي ومشهور والولاية فلا يجوز أن تحق ويؤيده تصريحهما بجواز الوصية بعد أماره قبور الصالحين أي في غير المسئلة الخ قال سم قول الشارح أي في غير المسئلة فيسه نظر نعم ينبغي أن يتقيد بجواز البناء بأن يكون فيما يمنع النبش فيه وفي الایعاب المراد بعمارتها حفظها من الدراسة لا تجديدي بنائها المأمور بوجوب لأزعي الحاق شهيد المعركة هؤلاء اه وفي التحفة في الوصية ونحو قبسة على قبر نحو عالم في غير مسبله وتسوية قبره ولو لم يأت المسئلة لا بناؤه ولو بغيرها أي المسئلة للنهي عنه (قوله أو غير القبلة) في التحفة والنهاية وإن كان رجلا لها خلافا للمتولى فينبش حتما ما لم يتغير ويوجهه للقبلة فان تغير فلا اه واعتمد في الایعاب مقالة المتولى ويوافقها كلام الامداد (قوله مقول) في التحفة ولو من التركة وإن قل وتفسير الميت ما ليس محمدا لكه وتقييد المذهب بطلابه رده في شرحه بانهم لم يوافقوه عليه الخ قال في الایعاب وفارق ما ياتي

فجب حينئذ غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفعه لتيقن حياته أو ظهور أماراته أو صح إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (ويعمل) ويكفن ويدفن وجوبا فيه أماره حياة ولا تجوز الصلاة عليه لأن نحو الغسل أوسع بابا منها إذا لم يقبل به ما ذكره الصلاة أما إذا لم يبلغ الأربعة فلا يجب فيه شيء من ذلك لكن يندب أن يوارى بحرقه وأن يدفن

* (فصل في الدفن) *

ويجب تقديم الصلاة عليه (واقول الدفن حفرة أو كبريتا تحتها وتحرسه من الساع) لأن حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار رائحته المستلزم للتأذي بها واستقذار جيفته فاشتترط حفرة عندها ومن ثم لم تكف القساق وان منعت الوحش لأنها لا تكتم الريح وتخرج بالحفرة ما لو وضع على وجهه الأرض وبقي عليه ما ينهه ما فانه لا يكفي إلا أن تعذر الحفر كما لو مات بسفينة والساحل بعيدا وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ثم يلقى في البحر ويجوز أن ينقل لينزل إلى القرار (واكله) قبر واسع لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بذلك وضابط ارتفاعه الأكل (قائمة وبسطة) أي قدره ما من معتدل الخلقة (وذلك أربعة أذرع ونصف) بذراع اليد وهي نحو ثلاثة أذرع ونصف بالذراع المعتدل المعهود

(ويحرم نبشه) أي القبر (قبل بلاء) الميت لا دخال ميت آخر أو غير ذلك احترام ما صاحبه (الاضروءة) في كان دفن بلاطهارة أو غير القبلة أو في ثوب مغصوب أو أرض مغصوبة أو سقط في القبر مقول فيجب

النفس في الاولين ما لم يتغير وفي
الثالثة وان تغير بخلاف ما لو دفن
بلا كفن أو في حيرفاته لا ينش
لحصول الستر المقصود من الكفن
وحرمه الحرير لخلق الله تعالى
ولو ابتلع مال غيره وجب النش
وشق جوفه ان طلب المالك وكذا
يجب شق جوف من ماتت وفيه
جنين رجيت حياته ونش أيضا
ان لحقه بعد الدفن نحو نذارة أو
سبل أو دفن كافر بالحرم أو احتجب
لمشاهدته للتعليق على صفة فيه
أو ليكون القاتل يلحقه بأحد
المتنازعين فيه

* (باب الزكاة) *

وهي لغة التطهير والاصلاح
والنماء والمدح وشرا اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على وجهه
مخصوص

* (خاتمة) *

في الحقيقة مانه فائدة ورد أن من
مات يوم الجمعة أو ليلة من
عذاب القبر وقتنته وأخذ منه
انه لا يستل وانما يتبعه ذلك ان صح
عنه صلى الله عليه وسلم أو عن
صحابي اذ منسله لا يقال من قبل
الرأي ومن ثم قال شيخنا يستل
من مات في رمضان أو ليلة الجمعة
لعموم الأدلة الصريحة اه وقوله
ورد الخ أخرجه الترمذي واحمد
وابن أبي الدنيا بلطف كتب
له اجر شهيد ووقى قسمة القبر قال
السيوطي فهذا نص في انه لا يستل

في الابتلاع بان فيه بشاعة بشق جوفه اه (قوله ما لم يتغير) بنتن أو تقطع وظاهر أن
محله فمن يجب غسله فيعنه بشرطه بخلاف نحو الشهيد من لا يجب غسله (قوله وان تغير)
وكذلك ما بعد الثالثة فلو عبر الشارح بما يشمله لكان أولى قال في التحفة نعم ان لم يكن
ثمة غير ذلك الثوب أو الارض فلا لانه يؤخذ من مال كة قهر أو دفنه في مسجد كهو
في مغصوب فينبش ويخرج مطلقا وفي الايعاب انما يجوز النش لخراج الثوب ان ظن
بقائه مدة أو الاتمين القيمة ويندب للمالك المساحمة ويكره له طلب نبشه (قوله
مال غيره) خرج بذلك ماله قال في التحفة فلا ينش قبره لاجراه الا بعد بلائه (قوله ان
طلب المالك) فان لم يطالبه حرم النش قال الزركشي ما لم يكن محجورا عليه أو من بمخاطله
(قوله ان طلب المالك) في التحفة وان غرم الورثة مثله أو قيمته من التركة أو من
مالهم واعقده في فتح الجواد وشيخ الاسلام وخالفوا في ذلك في المغنى والنهاية (قوله رجيت
حياته) في فتح الجواد بقول القوابل لبلوغه ستة أشهر فأكثر الخ قال في التحفة فان لم ترج
حياته أخر دنها حتى يموت وما قبل انه يوضع على بطنها شيء لموت غلط فاحش فليحذر
(قوله كافر بالحرم) هذا محله الجزية فراجعها منها (قوله لمشاهدته للتعليق) أي كان
علقى الطلاق أو النذر أو العتق بصفة فيه فينبش للعلم لم يوردت في الاصل هنا كلاما
طويلا ينبغي مراجعته ثم قلت فيه وقد نظم بعض ذلك الفقيه محمد بن عبد الولي بن جهمان
في قوله

يحسرم نبش الميت الا في صور * فهما كهات منظومة ثلثي عشر
من لم يغسل والذي قد بلبس * أي صارت باوكذا ان ووريا
في أرض أو ثوب كلاهـ ما غصب * أو بالمال سواء وطلب *
* أو خاتم ونحوه قد وقع * في القبر أو لقبلة ما أجمعها
أو يدفن الكافر في أرض الحرم * أو يدعى اثنان ميتا يطم
أو يلحق الميت سـيل أو ندى * أو من على صورته قد شهدا
أو جوفها فيه جنبين يرتجى * حياته فواجب أن يخرججا
أو قال ان كان جنبها ذكر * فطلقة والضعف للاتي استقر
فيـدفن المولود قبل العلم * بحاله هذا تمام النظم *
* والحمد لله وصلى دائما * على النبي أحمد وسليما
والآل والصحب جميعا ما هما * غيث ولاح البرق في جوق السما

* (باب الزكاة) *

(قوله التطهير) أي كافي قوله تعالى قد افلح من زكاه أي طهر نفسه من الاناس
ويحتمل ان يكون في الآية بمعنى الاصلاح أي من أصلها (قوله والنماء) كما يقال
زكا الزرع اذا نما (قوله والمدح) ومنه فلا تزكوا أنفسكم أي لا تمدحوها وتعني

وهي أحد أركان الإسلام ومن ثم يكفر جاحدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه ويقابل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقابل قهرا (لا تجب الزكاة إلا على الحر) ولو لم يعضا ملك ببعضه الحر نصا بخلاف الرقيق لأنه لا يملك وإن ملكه سيده ولا زكاة على مكاتب لضعف ملكه ولا على سيده لأنه ليس مالكه (المسلم) ولو غير مكلف كالصبي والمجنون للغير الصحيح فرضها على المسلمين والمراد بلزومها للغير المكلف أنها تلزم في ماله حتى يلزم الولي الذي يعتقد وجوبها في مال المولى إخراجها من ماله أما الكافر فلا يلزمه إخراجها ولو بعد الإسلام لكنه إذا آمن على ككفره طوبى لها في الآخرة وعوقب عليها كسائر الواجبات ويوقف الأمر في مال المرتد فان مات مرتدا بان أن المال له من حينها والأخرج الواجب في الردة وقبلها (غير الجنين) فلا زكاة في المال الموقوف له لأنه لا ثقة بوجوده فضلا عن حياته ويشترط أيضا كون المالك معيّنا فلا زكاة في ربيع موقوف على نحو الفقراء والمساجد كما يأتي لعدم تعيين المالك بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة

المخرج المذكور بالزكاة لوجود تلك المعاني كلها فيه لأنه يطهر المخرج عنه عن تدنسه بحق المستحقين والمخرج عن الأثم ويغنيه ويصلحه ويقيم من الآفات ويعدده (قوله أركان الإسلام) أي الخمسة المذكورة في حديث بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان (قوله على الإطلاق) أي بان أنكر أصلها من غير نظر لأفرادها أو في القدر المجمع عليه أي بأن أنكر بعض جزئياتها المجمع عليها وخرج بالمجمع عليها المختلف في وجوبها كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة فلا يكفر جاحدها فيها (قوله وإن ملكه سيده) فيكون باقيا على ملك السيد فتلزمه زكاته (قوله على مكاتب) أي في ماله فإن زالت الكتابة بنحو أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها (قوله ولا على سيده) أي في الدين الذي على المكاتب سواء كان بسبب الكتابة أم بغيرها كما شملته عبارة نعم لو أحال المكاتب سيده بالتجوم على شخص صح ووجب فيه الزكاة (قوله لأنه) أي مال المكاتب ليس ملكا للسيد (قوله على المسلمين) المراد زكاة المال أما زكاة البدن فتجب على الكافر زكاة من تجب عليه مؤتمنه من المسلمين كما سيصرح به الشارح في زكاة الفطر (قوله الذي يعتقد وجوبها) وإن كان المولى عليه لا يعتقد وجوبها كحفي وبجب على الولي الحفي أن يؤخرها السكالة فيضربها ولا يخرجها فيغرمه الحاكم وينبغي للشافعي أن يحتاط باستحكام شافعي في إخراجها حتى لا يرفع الحفي فيغرمه وفي الخصفة لو أخرها المعتقد للوجوب أثم ولزم المولى عليه ولو حنفي فيما يظهر إخراجها إذا كل الخ ومعلوم أنه الآن لا حاكم في هذه البلدان شافعي فيرفع الشافعي أمره إلى الحنفي ليحكم عليه بعدم الإخراج قال سم ومع وجوب امتناله ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة رأسا نعم أن تصور حكم بان ادعى المستحق المنحصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه (قوله والا) أي أن عادى الإسلام أخرج الواجب ويميزه الإخراج في حالة الردة كما في الخصفة وانهاية وغيرها ما قال في الخصفة ويعتقر عدم النية على ما مر في الفطرة (قوله وقبلها) الواجبة عليه في الإسلام قبل الردة تؤخذ من ماله مطلقا كما صرحوا به (قوله لا ثقة بوجوده) زادت في الخصفة ومن غلة بحث الاسنوي أنه لو انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة لضعف ملكهم اه وأقره الخطيب في شرح التنبية كشيخ الإسلام في الاسنوي لكنه في الغر قال قد يقال بل يتجه أنها تلزمهم كما تلزم البائع فيما إذا قلنا المالك موقوف بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم فسح وفرق مرفى النهاية بين ما هنا ووقف المالك في زمن الخيار وبحث في فتح الجواد اللزوم على بقية الورثة قال كما بينته في الأصل وفي الإمداد ما ملخصه لو مضى حول بعد الموت وقبل قبول الموصي له لازكاة عليه ثم قال ولورد الموصي له في وجوب الزكاة على الورثة ما تقرّر (قوله في ربيع موقوف) خرج به عين الموقوف

وتجب على من ذكر بالشروط الانسية وان كان عليه ديون بقدر ما في يده أو أكثر (وذلك) أي وجوب الزكاة (في أنواع) خمسة أو ستة لأنها إما زكاة نقد وهي زكاة القطر وإما زكاة مال وهي إمامة متعلقة بالعين وهي زكاة النعم والمشتريات والتفدين والركب كالزاد المعدن وإمامة متعلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة (الاول النعم) وهي الأبل والبقر والغنم الانسية فلا تجب في غيرها حتى المتولد منها ومن غيرها بخلاف المتولد منها كالتولد بين الأبل والبقر فالواجب فيه زكاة أخف أبويه ولو جوبها شروط منها النصاب (ففي كل خمس من الأبل إلى عشرين) منها (شاة) والمراد بها (جذعة أو جذع ضأن له سنة) أو جذع قبل تمامها (أو ثنية معز أو ثني له سنة) كالمضان وإنما أجزأ الذي ذكره الصديق اسم الشاة في الخبر إذا تأوها للوحدة لا للتأنيث وشروط الشاة هنا ان تكون من غنم البلد أو مثلها أو أعلى منها

١٠١

قيمة وان تكون صحيحة وان كانت ابله مرأوا علم من كلامه انه يجب في العشر شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع (وفي خمس وعشرين بنت مخاض) وهي ما (لهما سنة) كاملة سميت بذلك لان أمها أن لها ان تحمل مرة أخرى فتصير من الخاض أي الحوامل وتجزئ في أقل من خمس وعشرين وان زادت قيمة الشياه عليها (أو ابن لبون) ولو خنتى وهو ما (له سنة) وانما تجزئ (ان فقدها) أي بنت الخاض بأن لم يملكها أو ملكها معيبة أو معصوبة وبغير عن تخليصها أو موهنة بموكل ولا فرق بين ان تسأوى قيمة ابن اللبون قيمة بنت الخاض أو لا ولا يكلف تخليصها بشراء أو غيره ويجزئ ما فوق ابن اللبون كالحق بالأولى لابن الخاض لانه لا جابر فيه بخلاف ابن اللبون وما فوقه لان

فلا زكاة فيه مطلقا (قوله الانسية) كذلك الامداد والنهاية وفي الحققة تقييد الغنم بالاهلية غير محتاج اليه لان الظباء انما تسمى شياه البر لا غنم الخ (قوله منها ومن غيرها) أي كالتولد بين البقر الانسي والوحشي (قوله أخف أبويه) وهو البقر في صورة الشارح (قوله صحيحة) في الحققة فان لم يجد صحيحة فرق قيمته اذ راهم ثم قال ويجزئ ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب أي فلم يجده ولا بالتمن خيرا الدافع بين اخراج قيمته والمصعود أو النزول بشرطه الخ (قوله وتجزئ في أقل الخ) قان لبون عند فقدها كما في الحققة ونقوله في شرح الارشاد وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحي البهجة وصرح به في الانسي وبحري عليه الزيادة في حواشي المنهج وسم في شرح أبي شجاع ونقل الشوبري عن الشيخ غير ما جاز ابن اللبون ولو مع وجود بنت الخاض وظاهر الخطيب والجمال الرمي عدم اجزاء ابن اللبون مطلقا قال في الحققة فلو أخرجه عن خمس مثلا وقع كله فرضا لعدم تجزئيه بخلاف مسح كل الرأس الخ قال في النهاية الضابط لذلك ان ما لا يمكن تمييزه يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض فرضا والباقي نفلا (قوله أو ابن لبون) له اخراج بنت اللبون مع وجود ابن اللبون ان لم يطاب جبرانا تحفة (قوله بأن لم يملكها) أي عند ارادة الاخراج وهنا كلام في الاصل ينبغي مراجعته (قوله ويجزئ عن تخليصها) أي بان كان فيه كافة لها وقع (قوله بموكل) مطلقا وبجمال ويجزئ عن تخليصها (قوله لم يجز ابن اللبون) وله مصعود معها الا في مع أخذ الجبران (قوله حاملا) فان أخرجهما قبلت اذا حمل ليس عيبا في البهائم (قوله حقة) يجزئ عنها بنتا لبون وعن الجذعة حقتان أو بنتا لبون لاجزائهم ما عازاد (قوله وفي كل خمسين حقة) لو اتفق فرضان كما تقي بهما فانها خمس أربعينات وأربع خمسينات فان وجد اجماله تعين الا غبط للمستحقين من غير الكرام حيث لم تكن ابله كلها كرام وان وجد أحدهما كاملا أخذوا ان لم يوجد بماله أحدهما كاملا فلما لك تحصيل ما شاء منهم ما وفي حواشي المنهج للعلبي قال شيخنا ظاهر كلامهم هذا

فضل السن يجبر فضل الأنثى ولو كانت عنده بنت مخاض كريمة لم يجز ابن اللبون لقدرته عليها ولا يكلفها الا ان كانت ابله كلها كراما ولا يكلف عن الحوامل حاملا (وفي ست وثلاثين) من الأبل (بنت لبون) وهي التي تم (لها سنة) سميت بذلك لان أمها أن لها ان تضع ثانيا وتصب بذات لبن (وفي ست وأربعين حقة) وهي التي تم (لها ثلاث) من السنين سميت بذلك لانها استحققت الركوب أو طرق الفعل (وفي إحدى وستين جذعة) بالذال المجعولة وهي التي تم (لها أربع) من السنين سميت بذلك لانها اجذعت مقتم اسنانها أي اسقطته (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان) وكذا في مائة وعشرين وبعض واحدة (وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة)

والحاصل ان بنات لبون الثلاث تجب في مائة واحدة وعشرين وتسعة الى مائة وثلاثين فيتغير الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة في المائة والثلاثين ما ذكر في مائة واربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا والاصل في جميع ما ذكر كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه الذي كتبه لانس لما وجهه الى البحرين على الزكاة (ومن فقد واحد) كأن فقد بنت لبون وعنده ست وثلاثون فإن شاء حصلها وان شاء (صعد الى اعلى منه) بدرجة كالحقة (وأخذ) جبرانا أعني (شاقين كالأضحية) يعني يجزئان في الأضحية بان يكون لكل من الضاقتين سنة أو لكل من الماعزتين سنتان وتجزئ ضائقة لها سنة وماعزة لها ١٠٢ سنتان (أو عشرين درهما) نقرة خالصة (اسلامية) وهي المراد بالدرهم

في الاسنان المذكورة انه للتهديد الخ (قوله كتبه لانس) يفت لفظه في الاصل (قوله نقرة) أي فضة (قوله أو نزل) ظاهره ليس له الجمع بين الصعود والنزول كما اذا لزمه بتساوي فنزل عن احدهما البنت الخاض وصعد عن الاخرى وهو الذي يحتمل في الحقيقة وأقر في الامداد الركني على الجواز حينئذ ونقله القليوبي عن شيخه وأقره (قوله خيرة المعطى) أي بين كون الجبران شاتين أو عشرين درهما (قوله اظا هر خبر انس الخ) يفت في الاصل (قوله بيت المال) أي يصرف الامام الجبران منه فان تعذر ففي مال المستحقين كما في الروض والامداد قال سم في شرح أبي شعاع لكن قضية نص الام ان محله ما يقبضه من الزكاة فجرى عليه صاحب البحر وغيره اه (قوله في دفعه وأخذه) المراد باخذه طلبه وان كان المالك لا تلزمه الموافقة اذا خيرة اليه (قوله في تلك الجهة) أي التي اختار المالك العدول اليها فلو كان واجبه بنت لبون مثلاً لم يجز له الصعود الى الجذعة الا ان فقد الحقة فيجوز حينئذ وان وجد بنت مخاض لان الجهة التي اختارها الصعود ولا أقرب عنده في جهته منها وبنت المخاض وان كانت أقرب لكن جهتها النزول ويقاس على ذلك النزول أيضاً (قوله بأكثر من درجتين) أي فلا يجوز الا اذا فقد ما هو أقرب منها من الجهة التي اختار العدول اليها ونهاية الصعود النقية وهي بنت خمس سنين فيجوز أخذ جبران اذا دفعها بديل جذعة فقد ها ولا جبران مع أخذ ما فوقها ونهاية النزول بنت المخاض (قوله من بابه عيب) ظاهره وان رآه الساعي مصلحة وجرى عليه في النهاية والقلبيوبي لكن في الاسنى والمغنى والتكنة والامداد وسم الاجزاء حينئذ أما النزول مع دفع الجبران فجائز لان المالك حينئذ متبرع بالزيادة قوله العدول الى سليم مع طلب الجبران كما صرحوا به تبعا للاستوى والله أعلم

(فصل في واجب البقر)

(قوله أو تبعة) معطوف على قوله في المتن تبيع (قوله مسنة) ويجزئ عنها تبيعان (قوله لم يصح الخ) فيه ما ينسب في الاصل (قوله ثلاث مسنات أو أربعة تبعة) يجزئ فيه مائة في ما تبى يعير من تعين الا غبط تارة وعدمه أخرى

الشرعية حيث أطلقت نعم ان لم يجدها أو غلبت المغشوشة اجزأ منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولا يجوز شاة وعشرة دراهم الا ان كان الاخذ هو المالك وروى بذلك والخبرة فيه للمعطى وهو الساعي (أو نزل الى أسفل منه) أي ان الواجب بدرجة كبت مخاض في المسال المذكور (وأعطى بخيرته) جبرانا أعني (شاتين أو عشرين درهما) وانما كان المدار على خيرة المعطى من المالك أو الساعي اظا هر خبر انس الذي في البخاري وغيره ومصرفه بيت المال فان تعذر ففي مالهم وعلى الساعي العمل بالمصلحة لهم في دفعه وأخذه ولا يجوز ان يصعد درجتين بجبرانهما مع امكان درجة في تلك الجهة لعدم الحاجة اليهما بخلاف ما اذا تعذرت الجهة القري في جهة المخرجة فقط كما لم يجز من رجبت عليه الحقة الا بنت مخاض حيث اراد النزول أو من لزمه بنت لبون الا جذعة حيث اراد الصعود وكذا

يقال في حال الصعود بأكثر من درجتين نعم له صعود درجتين مطلقا اذا قنع بجبران واحد ولا يصعد له من بابه عيب لانه * (فصل للتفاوت بين المسلمين وهو فوق النفاوت بين المعينتين * (فصل في واجب البقر) ولا شيء فيما احتى تبلغ ثلاثين (وفي ثلاثين من البقر تبيع) ذكر وهو ما (له سنة) كاملة سمي تبعا لانه تبيع أمه (أو تبعة) آتى وهي بنت سنة كاملة أيضا وهذا أحد المواضع التي يجزئ فيها الذكر لكن الاتي أفضل (وفي أربعين) منها (مسنة) وهي ما (لها سنتان) كاملتان سميت بذلك لتكامل أسنانها وذلك لما صح عن معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك لما بعثه الى اليمن (وفي ستين تبيعان ثم) يختلف الواجب بكل عشر فيجب (في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة) ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة تبعة وقس على ذلك

وليس هنا ولا في زكاة الغنم معهود ولا نزول بجيران * (فصل في زكاة الغنم) * ولا شيء فيها حتى تبلغ أربعين (وفي أربعين شاة شاة) وبسقر ذلك (الى مائة واحد وعشرين فشانان) فيها وما دونها ١٠٣ كائة وعشرين وبعض شاة فيها شاة

واحدة (وفي مائتين واحدة) من الشياه (ثلاث) منها (وفي أربع مائة أربع) منها (ثم في كل مائة) من الضأن (شاة) جذعة منه وهي مالها سنة ومن المعز شاة ثلثة منسه وهي مالها سنتان الخبر الصحيح بجميع ما ذكر ولا يجوز نوع عن آخر الأبرعاية القيمة * (فصل في بعض ما يتعلق) *

بما مر ولا يجوز أخذ المعيب من ذلك أي جميع ما مر وذلك للخبر الصحيح ولا يؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار أي عيب والمراد به هنا عيب المبيع لا الاضحية لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقسيط فلا يعتبر فيها إلا ما يحل بالمالية (الا إذا كانت ذممة معيبة كلها فيؤخذ منها حينئذ معيب ولا يكلف صحيحا لأن فيه اضرارا به (وكذلك المراض) فلا يجوز أخذ المريض الا اذا كانت ذمته كلها مريضة فيؤخذ منها مريض ولا يكلف صحيحا ذلك ويجب ان يكون ذلك المعيب أو المريض متوسطا بين الحقين (ولا يجوز أخذ المذكور الا فيما تقدم) في قوله ففي كل خمس الخ (والا اذا كانت كذا كورا) فيخرج ذكراتها ثم لا عليه لبناء الزكاة على التخفيف لكنه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين بالقسط للملايسوي بين النصارى

* (فصل في زكاة الغنم) *

(قوله الأبرعاية القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تساوى قيمة ثلثة المعز وجذعة الضأن وتبيع العراب وتبيع الجواميس فإن اختلف نوع ماشيته أخرج ماشا منها مقسطا عليها بالقيمة رعاية للبعائين فإن وجد عنده ثلاثون عنزا وعشرين نجاشات أخذ عنزا أو نجيعة بقيمة ثلاث أربع عنز مجزئة وربع نجيعة مجزئة وفي عكسه ثلاث أربع نجيعة وربع عنز والخبرة للمالك فلو كانت قيمة عنز غير مجزئة ديناراً ونجيعة مجزئة دينارين لزمه في المثال الأول عنزاً ونجيعة قيمتهما ديناراً وربع وقس على ذلك وخروج بما ذكر اختلاف الصفة مع اتحاد النوع فإنه حيث لا تقص يجب اغبطها بالأمر إعادة قيمة لاتحاد النوع هنا فلو كان بعض نعهمة مينا وبعضها من أخذ الا غبط الذي هو الاسم أما اذا كان في بعضها نقص فسد أي في كلامه انه يؤخذ كامل بالقسط فلا يؤخذ حينئذ اغبطها بل يؤخذ سليم متوسط بين المعيب والسليم باعتبار القيمة والله أعلم

* (فصل في بعض ما يتعلق بما مر) *

(قوله هرة) هي السكيرة التي سقطت أسنانها والعوار قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري يفتح العين وألف بعد الواو أي معيبة بما ترتبه في المبيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الخ وفي القاموس العوار مثلثة العيب والخرق والشق في الثوب اهـ (قوله عيب المبيع) هو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه وعيب الاضحية ما يؤثر رداءة اللحم أو ينقصه قال القليوبي في حواشي المحلى علم بما ذكر ان عيوب الزكاة خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع (قوله متوسطا) في التخفة لوملك خمس وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الاجود وأخرى دونها تعينت هذه لأنها الوسط الى أن قال ويؤخذ ابن لبون خنثى عن ابن لبون ذكر مع أن الخفوة عيب في المبيع اهـ ولو تخففت خنثا في قال الشوبري لم يجوز الأخذ منها لاحتمال ذكورة المأخوذ أو نوثته أو عكسه بل يجب أن يقيمة واحد منها (قوله الخ) أي الى قوله الى عشرين الثاني ابن لبون أو الحق عند فقد بنت المخاض بدلا عنها الثالث التبيع في ثلاثين من البقر والتبيعان بدلا عن المستمة الرابع ابن لبون أو الحق عمادون خمس وعشرين من الابل عند فقد بنت المخاض ايضا الخامس ما ذكره المصنف بقوله والا اذا كانت كلها ذكورا الخ ففي هذه الخمس الاحوال يجوز في الزكاة (قوله أكثر قيمة الخ) فلو كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين كانت قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الاولى وهي خمسان وخمس خمس هذا ان قلنا بأن واجب الخمسة والعشرين المذكور ابن لبون وجر وعليه في المغنى والتخفة وانهاية وغيرها وما اذا قلنا واجبه ابن مخاض ونقله في الايعاب عن تصريح كثيرين وجرى عليه الشوبري

في حواشي المنهج فلا تعتبر النسبة المذكورة حينئذ (قوله لا فرض فيه) اختلاف
في المراد منه في الابل فقبيل ان تكون دون كل فرض بأن لم تبلغ فرضاً من القروض
اما اذا بلغت عنده بنت مخاض وكان واجبه بنت لبون فانه يخرجها ويخرج معها جبارنا
أو حقة فجبارنا وهو ~~عذو~~ عذو وجرى عليه في العباب وأيده في الایعاب وذكره في الروضة
واعتمده سم في شرح أبي شجاع والشو برى وغيرهما وفهم شيخ الاسلام في الاسنى من كلام
الروضة ان المراد ما وجب على المالك لا ما وجب في الزكاة من الاسنان فيخرج ذلك بلا
جبران وجرى عليه الشارح في الامداد والاول وجه (قوله وقد تم حوالها) أي الامهات
بعده موتها اما اذا ماتت بعد تمام حوالها فيبقى حوالها على حول الامهات الثاني لا الاول كما
أوضحته في الاصل (قوله من صغار المعز) قال سم في شرح أبي شجاع وكل معز في ذلك البقر
كان ملكاً أربعين فصاعداً منها اه أي لان واجبه المسنة وهي ابنة سنتين كنفية المعز
واستشكل وجوب الزكاة في الصغار مع ان السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة لا يتصور
فيها وأجيب بفرض موت الامهات قبل آخر الحول بزمن لا تشرب الصغار فيه لبناء ملوكا
اه زيادي في حواشي المنهج ونحوه الحلبي في حواشيه أيضاً وفي الامداد اشتراط السوم
خاص بغير المتاج التابع على أن اللبن كالكلالانه ناشئ منه بل لا يشترط في الكلال الا باحة
مطلقاً كما يأتي اه وذكره مع زيادة في الایعاب (قوله الامايجـ زى في البكار) أي
جذعة ضأن أو ثنية معز (قوله او كبير وصغير) قال سم لملك مائة من البكار فتجت
قبل تمام الحول أحد وعشرين فينبغي أن الواجب كبيرتان بالقسط بأن يساويا مائة جزء
من كبيرتين واحد وعشرين جزءاً من صغيرتين (قوله أو أكثر) فان كان السكامل دون
الفرض كما بقي شاة فيها كاملة فقط أجراً أنه كاملة بالقسط وناقصة (قوله مع اعتبار
التقسيم) في العباب متى قوم نصاب الصيغة المؤداة ربع عشر القيمة كفي فلتبلغ قيمة
شاة مائة واحد وعشرين جزءاً من مائة واحد وعشرين جزءاً من قيمة الكل وتبلغ
قيمة ناقصة خمس وعشرين جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً من قيمة الكل وكذا بقيمة النصب
وواجبها مائة قرش قال ومن له من الابل ثلاثون نصةًها كواملها أربع دنانير
وناقصها ديناران لزمه بنت مخاض كاملة بقيمة نصفى كاملة وناقصة وهو ثلاثة دنانير
(قوله وهو دينار ونصف) أي فيما اذا كان قيمة كل صحيفة دينارين وكل مريضة ديناراً
وما في أكثر النسخ من أن قيمة كل صحيفة دينار وكل مريضة نصف دينار من تحريف
النسخ والالقال وهو دينار الاربع دينار فلتصلح النسخ على الصواب (قوله بعضها
سليماً) فلو كان له من الغنم أربعون ثلاثون منها سليمة فعليه سليمة قيمتها ثلاثة
أرباع كاملة وربع ناقصة (قوله ولو اشترك اثنان الخ) أي شركة شيوخ كما يعلم من كلام
الشارح ثم قد تقدمت هذه الشركة تخفيفاً كتمانين شاة بينهما سواء وتارة تثقيلاً كما رعين
شاة بينهما سواء وتارة تثقيلاً على أحدهما وتخفيفاً على الآخر كسنتين شاة لا أحدهما

(ولا يجوز) اخذ الصغير الا اذا
كانت (جميعها) صغاراً بأن كانت
في سن لا فرض فيه ويتصور بيان موت
الامهات وقد تم حوالها والنتاج
صغاراً وملك نصاباً من صغار المعز
وتم لها حول ولا بد ان يكون
المأخوذ من ست وثلاثين بعيراً
فصيلة فوق المأخوذ من خمس
وعشرين ومن ستة واربعين فوق
المأخوذ من ست وثلاثين وعلى
هذا القياس وانما يجوز في الصغير
ان كان من الجنس والا كتمسة
ابصرة صغاراً يخرج عنها شاة
فلا يجوز الامايجـ زى في البكار
ومحل اخذ المعيب وما بعده حيث
لم يكن في نعمه كامل والابان كانت
كلها كوامل او تنوعت الى سليم
ومعيب أو صحيح ومريض او ذكور
واناث او كبير وصغير والكامل
فيها قدر الواجب او أكثر فيؤخذ
السكامل ولا يجوز غيره لكن مع
اعتبار التقسيم بقدر ما في ماشيته
من كامل وناقص ففي أربعين شاة
نصفها صحاح وقيمة كل صحيفة
ديناران وكل مريضة دينار يؤخذ
صحيفة بنصف القيمة وهو دينار
ونصف وهكذا لو كان بعضها
سليماً وبعضها مريضاً مثلاً (ولو
اشترك اثنان) أو أكثر (من أهل
الزكاة) حوالاً كاملاً

(في نصاب) زكوى أو أكثر
بشراء أو وارث أو غيرهما وهو من
جنس واحد (وجبت عليهم ما
الزكاة) قياسا على خلطة الجواريل
أولى بخلاف مالو كان أحدهما
ليس أهلا للزكاة كأن كان ذمما
أو مكاتباً أو جنيناً فإنه لا أثر
لمشاركته بل إن كان نصيب الأهل
نصاباً زكاة زكاة الانفراد
والأفلاشى عليه لأن من ليس أهلاً
للوحيوب لا يمكن أن يكون ماله
سبباً لتخيير زكاة غيره بخلاف
مالو كان ماله ماعداً دون نصاب
أو نصيباً واشتركا فيه أقل من
حول أو كان من جنسين كبقرة
بغنم بخلاف ضأن بعز مثلاً وتجب
الزكاة أيضاً على مالك نصاب أو
أكثرهما من أهل الزكاة
إذا خلطاهما خلطة جواريل
كأهلاً ولم يميزا

(قوله ولو خلطاً شاة بشاة الخ)
وكذا لو خلطاً عشر شياه بمثلها
وانفرد أحدهما بثلاثين شاة
فلزمه أربعة أخماس شاة والآخ
نخس شاة لأن لأحد الشرىكين
نصيباً كاملاً ولو خلط خمس عشرة
شاة بمثلها لا تخروا نفرد أحدهما
بخمسين شاة مثلاً فعليه ستة أعمان
شاة ونصف عنهما وعلى الآخر بقاها
وهو ثمن ونصف أهـ أصل

ثلثاها ولأخر ثلثها وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا حدهما ثلاثون انفرد بها
فلزمه أربعة أخماس شاة والآخ نخس شاة وقد لا تفيد شيئاً كما أتى شاة بينهما مساواة
(قوله أو غيرهما) أى كهبة ووصية (قوله من جنس واحد) أى فإن اختلف النوع
فتثبت أحكام الشركة فى الضأن والمعد دون الأبل والبقر فإذا اشترى شيوفاً بابل
وبقر فأبداً يكمل نصاب أحدهما بالآخر لا يختلف الجنس وإنما يعتبر كمال النصاب
من الأبل وحدها أو البقر وحدها بخلاف ما إذا اشترى ضأناً ومعداً فيه يكمل
نصاب أحدهما بالآخر ولا يتصور فى خلطة الشيوخ التى كلاً منافياً أن يكون أحد
الجنسين أو النوعين لأحد الشرىكين والآخ لا تخروا غنماً يتصور ذلك فى الجوار
(قوله قياساً على خلطة الجوار) أى الجوار الثابتة بالحديث الصحيح كما بينته فى الأصل
(قوله بل أولى) لأن خلطة الشيوخ أبلغ فى جعل المالين كمال واحد وأيضاً فإن
أباحقيقة وسفیان الثورى قال به عدم اعتبار خلطة الجوار (قوله ماله ماعداً الخ)
والحاصل أنه لا بد من أحد شرطين إما أن يشتركا فى نصاب أو أكثر أو يكون لأحدهما
ما يكمل به النصاب فلو ملك كل واحد عشرين شاة فخلطاهما غير ثنتين فلا زكاة
لأن الخلطة فى دون نصاب وليس لأحد الشرىكين ما يكمل به النصاب فلو خلطاهما
كالبقية زكاة لوجود الخلطة فى نصاب كامل ولو خلطاً شاة بشاة وانفرد أحدهما بتسعة
وثلاثين زكاة لوجود ما يكمل به النصاب لأحدهما (قوله أقل من حول) فالرباع نصف
أربعين شاة من شياه فى أثناء الحول لزم المانع لتتام حوله نصف شاة لوجود الخلطة
فى ملكه كل الحول ولا زكاة على المشتري لعدم وجود الخلطة لأن شرائه وقع فى أثناء الحول
وبجول المانع نقص المال عن النصاب المتعلق حق المستحقين بالعين متعلق شركة وإن أخرج
البائع زكاته من غير المال المشترك لأن ملكه نصف الشاة عاد بعد زواله واعلم أن اعتبار
كل الحول فى الخلطة يجرى حتى فى خلطة الجوار فلو ملك كل منهما غزاة المحترم أربعين شاة
وخلطاهما فى صفر وجب فى الحول الأول شاتان فى المحترم وفى الثانى وما بعده شاة فإن ملك
واحد فى المحترم وآخر فى صفر وخلطاهما فى ربيع لزمهما فى الحول الأول شاتان أحدهما
على الأول فى المحترم والاخرى على الثانى فى صفر وفيما بعده شاة نصفها على الأول فى المحترم
ونصفها على الثانى فى صفر ولو ملك واحد أربعين فى المحترم ثم آخر عشرين بصفر
وخلطاهما حينئذ فى الحول الأول على الأول شاة فى المحترم وعلى الثانى ثلث شاة فى صفر
وفى كل حول بعده عليه ما شاة على ذى العشرين ثلثها لحوله وعلى الآخر ثلثاها لحوله
(قوله ولم يميز الخ) نبه به على أن الاتحاد فى المذكورات الموجود فى كلام كثيرين المراد
منه عدم تميز أحد المالكين بهما شيه فيجوز حينئذ وإن تعدد نعم الفعل عند اختلاف
النوع يجوز فيه تميز أحد المالكين بهما شيه وبضرا لا فرق فى واحد مما سأتى زماناً
طويلاً كالأمة أياماً مطلقاً أو يسيراً بعمداً أحدهما ماله وبقرير لا تفرق قاله فى التحفة

وغيرها (قوله في المشرب) أي موضع شربها ويعبر عنه بالمشرع وكذلك الدلو والاسقية التي تسقى فيها والموضع الذي توقف فيه إذا أريد سقيها والموضع الذي تنحى إليه ليشرب غيرها (قوله والمرح) هو الموضع الذي تجتمع فيه لتساق إلى المرح والمراد هنا ما يشمل المرح وطريقه وما تجتمع فيه لتساق للمرح ويشترط أن لا يتميز بالراعي والمراح وهو بضم الميم مأواه البلاء وموضع الحلب بفتح اللام يقال اللبن وللمصدر وهو المراد هنا وحكي سكنها ويقال لمكانه الحلب بفتح الميم أما بكسر هاء فهو الأنا الذي يحلب فيه والفعل لكن ان اتحد النوع كما علم مما سبق آنفا ولا يشترط اتحاد الحالب والأنا الذي يحلب فيه وآلة الجز وموضع الانزاع والحارس والجاز ولا خلط الصوف واللبن بل يحرم خلط اللبن للربا لأن أحدهما قد يكون أكثر (قوله وغيرها) قد ذكرناه بالنسبة إلى المشاشية ولا تختص الشركة بها بل ثبت خلطنا الاشترال والجوار في غيرها وصورتها مجاورة في الزرع والثمار أن يكون لكل نصف فخل أو زرع في حائط واحد فان كان كل في حائط فلا خلطة ويشترط في خلطة الشيوع فيهما وجودها عند الوجوب كالزهر فقط فان اقتسموا بعد ذلك لم يتم زكاة الخلطة لا اشتراكهم حالة الوجوب وفي خلطة الجوار وجودها من أول الزرع إلى وقت الانزاع ولذلك اشترط فيها أن لا يتميز المتجاوران في ماء السقي والحرق والملقح والحافظ والجناد والحصاد واللقاط والحمال والجريس للحب والتمر قال في الايعاب اذا استأجر متعهدا لتخيله بثمر نخلة معينة منها بعد دخوله غرتها وقبل بدو الصلاح بشرط القطع فلم يتفق حتى بدا الصلاح والكل نصاب وقد اتحد الجرين ونحوه مما مر فيلزم الاجتزاء بثمر نخلة وان قلت من العشر أو نصفه لوجود الخلطة اه ويشترط في خلطة الجوار في النقيدين أن لا يتميز أحدهما بصندوق يضع فيه كبه ولا بحارس يحرسه له ونحوه ما قال سم في شرح أبي شجاع لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل واحدة منها نصابا فجعلها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر ثبوت حكم الخلطة لانطباق ضابطها ونية الخلطة لا تشترط وأما التجارة فيشترط في الجوار فيها أن لا يتبعا في المكان والحارس والحمال ومكان الحفظ من خزانة ونحوها وان كان مال كل بزائفة أي ركن كما في الايعاب كلاسني والميزان والوزان والكيل والمكيال والذراع والذراع والنقاد والمنادى والمطالب بالاثمان ومعه لوم أن خلطة غير المشاشية لا تنفذ الا لايجاب اذا لوقص فيه فاذا كان مال أحدهما أو كل منهما على انفراد دون نصاب وباجتماع المالين يبلغ نصابا وجبت الزكاة على كل منهما ولا تظهر غيرة الخلطة في غير ذلك والله أعلم

* (فصل في شروط زكاة المشاشية) *

وبعضها شروط لزكاة غيرها أيضا كما انها شروط لزكاة المشاشية أي وهو الحول فقط فانه لم يذكر في هذا الفصل من شروط غيرها غيره وزاد الشارح عليه النصاب (قوله حول كامل)

في المشرب والمرح والموسع وغيرها مما ذكر في المطولات
* (فصل) * في شروط زكاة المشاشية وبعضها شروط لزكاة غيرها أيضا (وشروط وجوب زكاة المشاشية) النصاب وقدمت و (مضى حول كامل متوال في ملكه) لخبر أبي داود لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وعليه إجماع التابعين والفقهاء حتى تخلل زوال الملك أثناءه بمعاوضة أو غيرها كأن يبادل خسا من الابل بخمس من نوعها أو باع النصاب أو وهبه

(قوله لا اشتراكهم حال الوجوب) قال في التحفة ما لا يقتدر الحول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في التمر كذا في الحاوي وفروعه ومراهم خلطة الشيوع أما خلطة الجوار فلا بد منها من أول الزرع إلى وقت الانزاع بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء والجريس اه أصل (قوله ونية الخلطة لا تشترط) قال في حاشية التحفة عند قول التحفة وليس مراهم مانصه ظاهره وان كان أحد الكبسين وديعة عند الآخر اه أصل

ثم رده عليه ولو قبل القبض او ورثه استأنف الحول ويجوز للمالك ويكره وقيل يحرم وعليه كثير من أن يزيل ملكه عما تجب الزكاة في عينه بقصد رفع وجوب الزكاة لانه فرا من القربة ولا يتضمن مضى الحول كما ذكر في سائر النعم (الافى النتاج) بأرتجيب الماشية وهي نصاب في اثناء الحول وكان نتاجها (١٠٧) يقضى الزكاة من حيث العدد كأن نتج

من مائة شاة وعشرين واحدة قبل تمام حولها بالهظة ومن تسع وثلاثين بقرة واحدة كذلك ومن خمس وثلاثين من الابل واحدة كذلك (فيتبع) النتاج المذكور (الامتهات في الحول) حتى يجب في المذلل المذكورة عند تمام حول الاصل شاتان في الاول ومسنة

في الثاني وبنت لبون في الثالث لان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتاج غناء عظيم (وأن تكون) الماشية (سائمة) اى راعية (في كلامه) باح كل الحول لما في الحديث الصحيح من التقسيم بسائمة الغنم وقيس بها سائمة الابل والبقرة واختصت

السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي في الكلا المذكورة ومن ثم لو اسيبت في كلالها كانت معروفة على الاوجه وان قلت قيمته بخلاف ما اذا لم يكن له قيمة فانه كالسكك المباح (وأن يكون كل السوم من المالك) بنفسه أو نائبه (فلا زكاة) في سائمة اعتقلت بنفسها أو علقها غاصبها أو مشتريها شراء فاسدا قدر المؤثر أو ورثها ولم يعلم أنه ورثها الا بعد الحول ولا (فيما) اى في معروفة (سامت بنفسها أو

هو شرط لوجوب الزكاة مطلقا الا في سبعة اشياء الزروع والثمار وزكاة المعدن والركاز والفطر والنتاج من النصاب فيما اذا هلك النصاب وفيما اذا بقي وتغير الواجب بالنتاج والربح المزكى بحول الاصل ما لم ينض (قوله ثم رده عليه) اى بعيب أو اقالة أو هبة (قوله استأنف الحول) اى في غير نحو قرض النقد والا فلا يستأنف الحول ولا بد أن تكون المبادلة صحيحة فالفايدة لا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض (قوله استأنف الحول) اى الوارث من وقت الموت نعم السائمة من وقت قصد الوارث اسامتها بعد علمه بموت مورثه لامن موته ولو كان مال مورثه عرض تجارة لا ينعقد حوله للوارث حتى يهتلف فيه بنية التجارة (قوله ويكره) هو المعتمد في المذهب (قوله وعليه كثيرون) جرى عليه الغزالي ورافقه الزركشى وفي شرح سم على أبي شجاع هو المنصوص وقطع به الجمهور وقال ابن الصلاح يأثم بقصده لا بفعله (قوله بقصد رفع الخ) أما لو لم يقصد به ذلك كأن كان الحاجة أو لها والفرار فلا كراهة (قوله فيتبع النتاج الخ) اى كما سبق وخروج بالنتاج المملوك بشراء وغيره فلا يتبع غيره في الحول فاذا اشترى غرة المحترم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تسبع عند محترم والعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في بقى الاحوال ثلاثة ارباع مسنة عند محترم وربعها عند رجب وهكذا (قوله وقيس بها الخ) سائمة الابل منصوص عليها في الحديث كسائمة الغنم والقياس انما هو في البقر (قوله وان قلت) كذلك في الاسنى وشرحي الارشاد للشايع وفي الايعاب هو الاوجه ان كان ممتولا لوجود المؤنة وظاهر المغنى والنهاية اعتماد أنها لو رعت ماشية تراه أو المباح في محله فسائمة لان قيمة السكك تانها غاليا وان جرمة معلوفة واعتمد في الخصفة أن ملك العلف أو مؤنة تقديم المباح لها ان عده أهـ ل المعرفة تافها في مقابلة بقائها أو غنائها فهي بقية على سومها والافلا واعده شيخ الاسلام في شرح المنهج والخطيب في شرحي التنبيه ومختصر أبي شجاع والجمال الرملى في شرح البهجة ونقله سم عن اعتماده (قوله أو نائبه) يشمل وكيله والحاكم لغيبته وولى المحجور ان كان في الاسامة مصلحة ولا فلا تصح قال سم ينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم لغيبته المالك اهـ وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك (قوله لعدم السوم من أصله) اى في المسائل الاربع الاول (قوله لعدم اسامة المالك) اى فيما اذا سامت المعلوفة بنفسها وما بعد هاهن المسائل (قوله بنية قطع السوم) مطلقا كما في التهمة وقيدته شيخ الاسلام في الفرر والرمل في النهاية بأن يكون ممتولا قال في الايعاب فان لم يقول لم يؤثر قطعا

اسامها غير المالك) كالغاصب أو المشتري شراء فاسدا لعدم السوم من أصله وعدم اسامة المالك أو نائبه ولا في سائمة علفها المالك بنية قطع السوم لا تتفاء الاسامة كل الحول أو اعتقلت بنفسها أو علقها المالك من غير بنية قطع السوم قدر الولاء لا شرفت على الهلاك

بأن كانت لاتعشش بدونه
بلا ضررين كنه ثلاثة أيام فأكثر
لاتنماء السوم مع كثرة المؤنة
بجفاف مادونه القلة المؤنة فيه
بالنسبة الى نماء الماشية ولا أثر
لمجرد قصد العلف ولا للاعتلاف
من مال حربي لا يضمن والمتولد بين
ساعة ومعلوفة كالام فيضم اليها
في الحول ان أسميت والافلا (وأن
لاتكون) الساعة (عاملة في حرث
ونحوه) فالعاملة بالفعل لا بالقوة
في ذلك ولو محرما لازكاه فيها وان
أسميت أو لم يؤخذ في مقابلة عملها
أجرة للخبر الصحيح ليس في البقر
العوامل شيء وقيس بها غيرها
وشروط تأثر استعمالها أن يستمر
ثلاثة أيام أو أكثر والام يؤثر

* (باب زكاة النبات) *

أي النبات (لا تجب) الزكاة
الآتية (الافى الاقوات) أي
التي يقات بها اختيارا ولو نادرا
(وهي من الثمار الرطب والعنب)
دون غيرها من سائر الثمار للخبر
الصحيح وأما القناء والبطيخ والرمثان
فمفقو عقابته رسول الله صلى الله
عليه وسلم (ومن الحب الخنطة
والشعير والارز) والذرة والدخن
والعس والبلسلاء والحصى
والباقلا واللوبياء

(قوله كنه ثلاثة أيام) جعلها في الایعاب مثالا لهلاكها ومثل فيه لتضررها ضررا يبين
بيومين ونصف وفي التحفة قالوا انها تصبر عن العلف البيومين للاثلاثة (قوله اقله المؤنة
فيه) أي فيمادونها في التحفة لو استأجر من يرعاها بأجرة فيفرق بين كثرة المؤنة وقلة اها
قال الكردى أي ان عدت كافة فعلوفة والافسائة اها قال الها تني في حواشي التحفة
فاذا كان العلف يسيرا بالنسبة الى ما يجب اخراجه للزكاة وما يصرفه على أجرة الراعي
كان كان الواجب شاة تساوي عشرين درهما وأجرة راعيها خمسة دراهم تكون
الماشية باقية على اسمتها وان كان بالعكس تصير معلوفة لكثرة المؤنة اها (قوله قصد
العلف) بالسكان اللام مصدر لان المؤثر تحمل المؤنة ولا مؤنة هنا (قوله من مال حربي) أي
لأمان له فتكون كاساعة في كلامها (قوله كالام) خبر المبتدأ الذي هو قوله والمتولد
وعلى هذا جرى في شرحي الارشاد لكن قال في الایعاب فيه نظر قال وقياس ما تربي المتولد
بين زكوى وغيره انه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوي جدا اها والامر كما قال سم
في شرح أبي شجاع ظاهر سكوتهم عن الشرب أن شراء الما مثلا وسقيها اياد لا يقدح
في وجوب الزكاة ويوجه بأن الغالب أن لا كافة في الماء أو ان كفته بسيرة بخلاف العلف
اها (قوله ولو محرما) في الایعاب كأن تكون معدة لغارة أو قطع طريق كما قاله الماوردي
اها (قوله في مقابلة عملها أجرة) عبر بنحوه في شرحي الارشاد وكأن وجه الايمان بذلك
دفع توههم وجوب زكاتها حينئذ لانهم مع عدم أخذ أجرتها تصير كأنهم ليست بعوامل
لان ثمره عملها لم تعد على المالك وهي ساعة فلنجب زكاتها هكذا ظهر للفقير والافقديقال
كان الاولى أن يقول لازكاه فيها وان أخذ أجرة عملها لان القائلين بوجوب الزكاة
في العوامل علوه بأن السوم بلا عمل موجب للزكاة فمع العمل أولى لانضمام ربح العمل
الى رفق السوم (قوله بها) أي البقر غيرها قال في التحفة وفي رواية ليس على العوامل شيء
(قوله ثلاثة أيام) قياسا على زرع علانها وهي ساعة

* (باب زكاة النبات) * أي النبات

يعني أن النبات يكون صدرا نقول بت الشيء نباتا ويكون اسما بمعنى النبات وهو
المراد هنا فلذلك فسر الشارح به تعال غيره قال النووي في نكت التنبيه واستعمال
النبات في الثمار غير مألوف (قوله للخبر الصحيح) فيه كلام نهت عليه في الاصل فراجع منه
(قوله والبلسلاء) هو حب كرى أكبر من الدحرج يحتمل منه شيء بالتمصع الوارد من مصر
الى المدينة المنورة (قوله والباقلا) في الایعاب كالاسني بالتشديد مع التصريح ويكتب
بالياء وبالتخفيف مع المد ويكتب بالالف وقد يقصر وهو الفول (قوله واللوبياء) بالمد
والقصر يسمى الدحرج بكسر الدال المهملة والجيم والراء وهو كذلك في المحكم وغيره
ومن جرى على أنه بكسر الدال شيخ الاسلام والشارح وغيرهما ورأيت في القاموس أنه

ويسمى الدبر والجلبان والماش وهو نوع منه (وسائر ما يقتات) أي ما يقوم به بدن الإنسان غالباً (في حال الاختيار) فحب الزكاة في الجميع لورودها في بعضه وألحق به الباقي ووجه اختصاص الوجوب بما ذكر دون غيره مما لا يقتات كالزعفران والورس والعسل والقرطم والترمس وحب الفجل والسهم والطبخ والكمثرى والرمان والزيتون وغيرها وما يقتات لا في حال الاختيار كحب الغاسول وحب الحنظل والحلبة لأن الاقتيات به ضروري للحياة فوجب فيه حق لأرباب الضرورات (ونصابه) أي المقتات المذكور غيرا كان أو حباً (١٠٩) خمسة أوسق) تحديداً فلا زكاة في أقل

منها إلا في مسألة الخلطة السابقة
لما صح من قوله على الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمسة أوسق من
القرصدة وقوله ليس في غر ولا
حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق
(كل وسق ستون صاعاً) بالأجاء
(والصاع أربعة أمداد والمد رطل
وثلاث بالبغدادى) فجعلتها ألف
وستمائة رطل بالبغدادى والأصح
أنه مائة وستون وعشرون درهماً
وأربعة أسباع درهم فيكون
بالرطل المصرى ألف رطل
وأربع مائة رطل وثمانية وعشرين
رطلاً ونصف رطل ونصف أوقية
وثلاثها وسبع مائة درهم وبالاردب
المصرى خمسة أرباب ونصف
أردب وثلاث أرباب (ويعتبر ذلك
بالكيل) كما ذكره المصنف بالأوسق
وذكرته بالارادب والتقدير
بالوزن انما هو للاستظهار وإذا
وافق الكيل فإن اختلافاً فبلغ
بالارطال ما ذكر ولم يبلغ بالكيل
خمس أوسق لم تجب زكاته وفي
عكس تجب واعتباره بما ذكر
انما يكون إذا كان (غراً أو زيباً

مثانها اه فاعل المحصر في الكسر باعتبار أنه الأشهر (قوله والجلبان) في القاموس نبت
ويحذف اه وهو الهرطمان بضم الهاء قال في الاسنى ويقال له الخربض انحاء المعجمة
وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء قبل ويعرف في زيب البرى (قوله الماش)
المعروف انه الكشرى (قوله كالزعفران) أوجبها القديم في ستة أشياء الزيتون وعسل
الحنظل والورس والقرطم والترمس وحب الفجل والجديد المعتمد خلافه في الستة (قوله
والقرطم) بكسر القاف والطاء وضهه ما حب العنصر (قوله والترمس) بضم التاء
وقد تفتح وبالميم معروف يدق بصبر وتغسل به الأيدي (قوله وحب الفجل) بضم الفاء
واسكان الجيم والبطيخ يفتح أوله وكسره وحب الغاسول أي الاشنان قال في الایعاب هو
الفث بفاء فثلاثة عند المزني وغيره الخ وقيل غير ذلك قال في الصحاح حب الاشنان حب
يحبز ويؤكل في الجذب وخبره غليظ الخ وفي التحفة ضبطه جمع بـ كـ ل ما لا يستنبه
الآدميون لأن من لازم عدم استنباتهم له عدم اقيمتهم به اختياراً أي ولا عكس
إذا الحالبة تستنبت اختياراً ولا تقتات كذلك اه (قوله وحب الحنظل) يغسل مرات إلى
أن تزول حرارته ثم يقتات به في حال الضرورة (قوله خمسة أوسق تحديداً) على المعتمد
ووقع في شرح مسلم والطهارة من المجموع ورؤس المسائل انه تقريبي وعليه لا يضر
نقص رطل أو رطلين قال الحاملي وغيره بل وخمس وأفرهم في المجموع (قوله إلا في مسألة
الخلطة) أي فان المعترف بها بلوغ مجموع المال خمسة أوسق وان نقصت عنها حصة كل من
الخطاء (قوله وقوله) بالجر عطف على قوله السابق والاول في الصحيحين والثاني في مسلم
(قوله وثلاث أرباب) يعني ستة أرباب الا سدس أردب هكذا حره السبكي واعقده
الشارح في كتبه وفي الاسنى هو الوجه وأيدى سم في شرح ابى شجاع وقال القمولى ستة
أرباب وربيع أردب واعقده الخطيب في المغنى ومرفى النهاية ووالده وسبكي شيخ
الاسلام في القدر القولين وسكت عليهم ما وبالاردب المدني ستة أرباب صما (قوله
للاستظهار) في زكاه انظر من التحفة قال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وسع
منه خمسة أربال وثلاث فهو ماع اه ويؤيده ما رأيت من نقل العلى البغدادي أن مما يستوى
فيه الوزن والكيل العدس والماش اه (قوله الذي لا يؤكل الخ) يغفر القلب الذي

ان تهر أو تزيب والا يتقر ولا يتزيب بأن لم يأت منه قر ولا زيب حمدان في العادة أو كانت تطول مدة جفافه كسنة (فرطياً
وعنباً) أي يؤخذ منه حال كونه رطباً أو عنباً لأن ذلك وقت كماله فكماله به نصاب ما يحجب من ذلك (ويعتبر بالحب)
حال كونه (مصفى من) نحو (البن) والقشر الذي لا يؤكل كل معه غالباً وكل من الارزوا اعلى يتغير في قشره ولا يؤكل معه فلا
يدخل في الحساب فنصابه عشرة أوسق

نعم ان حصلت الاوسق الخمسة من دون عشرة أوسق كسبعة اعتبرت دون العشرة وتدخل قشرة الباقلا والحص والشعير وغيرها في الحساب وان آزيلت تنعما ١١٠ (ولا يكمل جنس بجنس) فلا يضم أحدهما الى الآخر لتكميل النصاب اجماعا في التمر

والزبيب وقياسا في الحبوب (وتضم الانواع بعضها الى بعض) ليكمل النصاب وان اختلف جودة ورداءة ولونا وغيرها كبرني وصيحاني من التمر (و) يضم (العاس) وهو قوت صنعاء اليمن وكل حبتين منه في كامة (الى الخنطة) في اكمال النصاب لانه نوع منها بخلاف السات لانه يشبهها لونا والشعير طبعها فكان جنسا مستقلا فلا يضم الى أحدهما (ويخرج من كل) من الانواع (بقسطه ان سهل) اذ لا ضرر (والا) سهل (أخرج من الوسط) رعاية للجانبين فان أخرج من الاعلى أو تمكف وأخرج من كل حصته جاز لانه اتى بالواجب وزاد خيرا في الاولى (ولا يضم) في اكمال النصاب (ثمر عام الى ثمر عام آخر) وان أطلع ثمر العام الثاني قبل جداد الاول ومنها ما انشجر الذي يثمر مرتين في عام بأن أثمر فخل أو كرم ثم قطع ثم أطلع ثانيا في عامه فلا يضم أحدهما الى الآخر لان كل حمل كثره عام (وكذلك الزرع) فلا يضم زرع عام الى زرع عام آخر (ويضم) في اكماله (ثمر العام) بأن اطاعت أنواعه في عام واحد وان لم تقطع في عام واحد (وزرعه) بأن حصدت

لا يزيد في الكيل (قوله ان حصلت الخ) كذلك في شرح الارشاد وشيخ الاسلام في الاسنى وشرح المنهج والخطيب في المغنى ومرفى النهاية وظاهر التحفة اعتماد اعتبار العشرة مطلقا وصرح باعتماده في اليعاب والكلام في القشرة العليا الارزا ما لمجرأ فاختلف فيها والذي اعتمده في المغنى والنهاية أنه لا تأثير لها فيعتبر بلوغه معها خمسة أوسق قال في التحفة وضعفه في المجموع الخ (قوله قشرة الباقلا الخ) أى السقلى فنصابه معها خمسة أوسق على المعتمد خلافا للشيخين وتردد في ذلك في اليعاب (قوله كبرني وصيحاني) هما نوعان من أنواع التمر وكرت ما يتعلق بهما في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله وكل حبتين الخ) أى أو أكثر تحفة (قوله السلت) يضم السين واسكان اللام حب يشبه الخنطة المعروفة بالمدينة بالرياضية في اللون وان شعير في الهيمه والطبع أصغر من الشعير في الحرم يعرف في المدينة بشعير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والاي سهل) أى لكثرة الانواع وقلة الحاصل من كل نوع (قوله جاز) بل هو أفضل (قوله ثم قطع) أى أو بلغ وقت نهايته وان لم يقطع (قوله في اكماله) أى النصاب (قوله اطاعت أنواعه الخ) كذلك اليعاب والاسداد واعتمده شيخ الاسلام في الاسنى والخطيب الشرييني والجمال الرملى وغيرهم وحزم شيخ الاسلام في منهجه بأن العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما واعتمده في شرحه وهو ظاهر التحفة وفي فتح الجواد وهو وجيه لوضوح القياس أى على الزرع بجماع أن القطع فيهما هو المقصود وعنده يستقر الوجوب الخ (قوله في عام واحد) صورته ان يكون عنده شجر يثمر كله في وقت واحد أو أن بعضه يثمر في الربيع مثلا وآخر في الخريف وآخر في الصيف اما لاختلاف النوع أو المحل فيضم بعضه الى بعض في اكمال النصاب وان اختلف واجبه من عشر ونصفه أو يكون له فخل أو كرم يثمر مرتين في العام الواحد ويكون الاطلاع الثاني قبل وقت جداد الاول فان كان بين الاول والثاني اثنا عشر شهرا فالثاني ثمر عام آخر وان اطاع قبل جداد الاول كما سبق في كلام الشارح وكذا اذا أثمر مرتين وكان الاطلاع الثاني بعد جداد الاول أو بلوغ وقته كما سبق في كلامه أيضا (قوله بأن اختلفت أوقات بذرها) هذا تفسير لقوله المتناصلة يعنى أن الزرع اذا تواصل بذره عادة فهو زرع عام واحد بأن امتد شهرا أو شهرين متلاحقا عادة فذلك زرع واحد وان لم يقع حصادة في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض وأما ان تفاضل البذر بأن اختلفت أوقته عادة فإنه يضم أيضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصادين في عام واحد أى اثني عشر شهرا عريية سواء أوقع الزرعان في سنة واحدة أم لا (قوله في عام واحد) متعلق بقوله حصدت والمراد حصول الحصاد ولو بالقوة فيمكن في زمن امكانه وان لم يحصل بالفعل ويصدق المالك أنه زرع عامين ويخالف ندبان انهم (قوله

أنواعه المتناصلة بأن اختلفت أوقات بذرها عادة في عام واحد وان لم يقع الزرعان في سنة (بعضه الى بعض) كان هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والمراد بالعام فيما ذكر اثنا عشر شهرا عريية ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه

كأن سقى أحدهما بمؤنة الخ) أى ويكون واجب الثانى العشر والاول نصفه والله أعلم

(فصل فى واجب ما ذكر وما يتبعه) *

أى من الزرع والثمار (قولوا وان احتاجت لمؤنة) أى وان تكررت لتكرارها لانه لا كلفة فى مقابلة الماء نفسه بل فى عمارة محله أو مجراه بخلاف المسقى بالناضح (قوله والدوايب) جمع دولايب بضم أوله وقد يفتح فارسي معرب وهو ما يديره الحيوان والناعورة ما يديره الماء نفسه (قوله اشتراه) أى ان كان مملوكا ولو اشتراه فاسد لانه مضمون عليه بل وان غصبه من مالك لانه ضامن له المالكه وأما غير المملوك فالواجب فى زرعه العشر سواء اشتراه أم اغتصبه أم كان لا بد له لاق ما بذله من ثمنه للبائع يرجع به عليه هذا ما اعقده الشارح تبعا للبلقينى وبجى سم فى حواشى التحفة فى حصول المباح بكلفة وجوب نصف العشر أكن نقل عن الجبلى أن ما يأخذ هذه السلطان أو حاقظ النهر لا يمنع العشر وهذا ان لم يمكن استرداده من آخذه بظهور أنه مثله فخره (قوله أو اتهمه) أى لوجود المنة أو عظمها فيه وكما لو عانت ما شتمه بعاف موهوب (قوله بفتح المثلثة) فى فتح الوهاب والايحاب وقيل باسكانهم ازاد فى الايحاب وبفتح المثلثة (قوله ماسقى بالسيل) أى الزرع والشجر الذى سقى بالسيل الجارى أى يجرى ذاك السيل اليه أى الى ذلك الزرع فى حفر الى أصوله وتسمى تلك الحفر عاثورا لتعثر المارة بها اذ لم يعلموا بها وقيل العثرى الذى يشرب من نهر يجرى الى جانبه (قوله سواء) أى باعتبار عيش الزرع ونماؤه فلو كان من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية أشهر مثلا واحتاج فى أربعة منها الى سقيتين فسقى بالمطر وفى الاربعة الأخرى الى سقية فسقى بالنضح فهذا سواء فيجب فيه ثلاثة أرباع العشر (قوله باعتبار المدة) أى لا باعتبار عدد السقيات اذ رب سقية أنفع من سقيات فالسقية الأخيرة فى المثال السابق نفعت نصف مئة الزرع فقامت مقام السقيتين الأولى (قوله بواجبهما) لان الاربعة الأولى نصف المدة فقها نصف العشر لانه لو سقى بنحو المطر جميع المدة كان الواجب العشر فى نصفها نصفه وفى الاربعة الثانية ربع العشر لان السقى فيها كان بالنضح ولو سقى به جميع المدة كان الواجب نصف العشر فالواجب فى نصف المدة نصفه وهو ربع العشر واذا أضيف ربع العشر الى نصفه الاول كان المجموع ثلاثة أرباع العشر (قوله خمسة أسداس العشر) لان الواجب ماسقى بالمطر ثلثا العشر لانه ثلثا المدة وثلثا العشر أربعة أسداسه وواجب الثلث الذى سقى فيه بدولايب سدس العشر لانه لو سقى به جميع المدة كان واجبه نصف العشر فى ثلثها يكون الواجب نصف ثلث العشر وهو سدس العشر فيضم الى الاربعة الاسداس الاول فيكون الواجب خمسة أسداس العشر كما ذكره وهى ثلثا العشر وسدسه (قوله وفى عكسه ثلثا العشر) أى وهو ما اذا كان ثلثاه بنضح وثلثاه بطر وذلك لان الواجب فى ثلثي

كأن سقى أحدهما بمؤنة والا سقى بدونهما

(فصل فى واجب ما ذكر وما يتبعه)

(وواجب ما شرب بغير مؤنة)

المسقى بنحو مطر أو نهر

أو عين أو قناة أو ساقية حفرت

من النهر وان احتاجت لمؤنة

(العشر) واجب (ماسقى بمؤنة

كالنواضح) والدوايب وكالماء

الذى اشتراه أو اتهمه أو غصبه

(نصف العشر) لما صبح من قوله

صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء

والعيون أو كان عثريا بالعشر

وفى رواية الانهار والغيم اى المطر

وفى ماسقى بالنضح نصف العشر وفى

رواية بالساقية والمعنى فى ذلك كثرة

المؤنة وختمها والعثرى بفتح المثلثة

ماسقى بالسيل الجارى اليه فى حفر

والساقية والناضح ماسقى عليه

من بغير ونحوه (و) واجب (ماسقى

بهما) اى بالمؤنة ودونها (سواء)

بأن كان النصف بمذا والنصف

بمذا (أو أشكل) مقدار ماسقى به

منهما ان سقى بالمطر والنضح

وجعل نفع كل منهما باعتبار المدة

(ثلاثة أرباعه) أما فى الاولى

فعمل بواجبهما ومن ثم لو كان

ثلثاه بطر وثلثاه بدولايب وجب

خمس أسداس العشر وفى عكسه

ثلثا العشر

وأما في الثانية فلهذا يلزم التحكم
فإن علم تفاوتهما بلا تعيين
فقد علمنا نقص الواجب عن العشر
وزيادته على نصفه فيؤخذ المتيقن
ويوقف الباقي إلى البيان ويصدق
المالك فيما سقى به منهما فإن اتهمه
الساعي حلقه ندبا (والا) بأن سقى
بهما متقا وتاوعلم (فبسطه) أي
كل منهما ويكون التقسيم على
سبب النشو والنماء في الزرع
والقربا اعتبار المدة وإن كان السقي
بالأشجار أكثر عدد الأعلى عدد
السقيات لأن النشو هو المقصود
ورب سقية أنفع من سقيات
فلو كانت هذه أدرا كهغاية أشهر
 واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء
والربيع إلى سقيتين فسقى بالمطر
وفي شهرين في زمن الصيف إلى
ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب
ثلاثة أرباع العشر لهما وربيع
نصفه للاثلاث (ولا تجب) الزكاة
(الأيدي والصالح في) كل (الثمر)
أو بعضه في ملكه بأن يظهر فيه
مبادئ النضج والحلاوة والتلون
(واشتداد الحلب) كله أو بعضه
في ملكه أيضا (في الزرع) فيغني
تجب الزكاة فيهما لأنهما
قد صارا قوتين وقبلهما كانا من
الخضر أو من البسر وألحق
البعض بالكل قياسا على البيع
(ويسن) للإمام أو نائبه (خرص
الثمر) الشامل للربط والعنب
(على مالكة) بعد بدو الصلاح

النضح ثلثا نصف العشر وهما ثلثا العشر وفي الواجب في ثلث المطر ثلث العشر أيضا فيضم
إلى ثلث العشر الأول يكون المجموع ما قاله الشارح وهو ثلثا العشر (قوله في الثانية)
وهي ما إذا أشكل مقدار ما سقى به منهما (قوله فيؤخذ المتيقن) بأن يجعل في الأكثر نصف
العشر وفي الأقل العشر فلو سقى بأحدهما ثلثي المدة وبالأخر ثلثها وجهل فيخرج ثلثي
العشر للثانين ثلثا نصف العشر وللثالث ثلث العشر ويوقف ثلث نصف العشر فإن تبين أنه
سقى الثلثين بالنضح والثلث بالمطر دفع الموقوف للمالك وإن كان بالعكس دفع للمستحقين
(قوله وجب ثلاثة أرباع العشر) أي لأن نسبة السمة إلى الثمانية ثلاثة أرباعها فثبها
ثلاثة أرباع العشر ونسبة الشهرين إلى الثمانية لربيع فثبها ربع نصف العشر وهو ثمن
العشر فيكون واجب السقيتين ثلاثة أرباع العشر والثلث السقيات ربع نصف العشر
وهو ثمن العشر ويبحث في التحفة أنه لو حصل من زرع دون النصاب حل له التمتع فيه
وإن ظن حصوله مما زرعه أو سيزرعه ويتحدد دمه مع الأول فإذا تم النصاب بان بطلان
نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الإخراج عنه وإن تلف وتعد رده لأنه بان لزوم الزكاة
فيه اه (قوله أو بعضه) وإن قل كربة واحدة كاي (قوله في ملكه) فلو اشترى
أو ورث نخلا مثمرة وبدأ الصلاح عنده فالزكاة عليه لأعلى من اتحل المالك عنه وفي العباب
إن تباع اثنتان فنحلا وغرتم بأشراط الخيار لا حذف ما فبدأ الصلاح في مده فالزكاة على
المنفرد بالخيار بائعا أو مشتريا أي لأنه المالك وقت الوجوب أو بالخيار لهما وقفت الزكاة
فإن ثبت ملكه لزمته وإن تباع أي قبل بدو الصلاح ولا خيار وانقضى وبدأ الصلاح
في ملك المشتري ثم علم عيبا لم يرد به لشركة المستحقين أي وذلك كعيب حدث عند المشتري
ثم قال ولو اشترى الثمرة ودها قبل الصلاح بشرط قطعهما فبدأ الصلاح حرم قطعها
لشركة فإن كره البائع إبقاها قبله الفسخ وإذا فسخ لم تسقط الزكاة عن المشتري فإن أذاعا
المشتري من الثمرة رجع البائع عليه بقدرها وإن رضى البائع بالإبقاء لم يفسخ المشتري
وللبائع للمشتري الرجوع عن الرضا ولو كان المشتري كافرا أو مكافرا فبدأ الصلاح
في ملكه فلا زكاة عليه ولأعلى البائع وإن ردت عليه بعيب أو غيره اه (قوله فيه) أي
في الثمر مبادئ النضج الخ جعل المأوردى بدو الصلاح ثمانية أقسام اللون كحمر العناب
الطعم كحلاوة الرمان الحلو وجودة الحامض بعد ذوال الحرة النضج كالتين والبطيخ
بأن تلبس صلابته الاشتداد والقوة كالقمح الطول والامتداد والامتلاء كالعلف
والبقول الكبير كالقثاء اشتد ما في كمامه كالقطن والجوز انفتاحه كالورد اه وظاهره
انما يأتي في هذا الباب بعض هذه الأقسام لاجتماعها في التحفة والضابط بلوغ صفة
يطلب فيها غالبا اه (قوله بعد بدو الصلاح) أي لبعضه كما في المغنى والتحفة والنهاية وفي
الآبواب ولو في ثمرة واحدة وبحري شيخ الإسلام في الفرع على عدم الجواز إلا إذا بدأ صلاح
جميع الأنواع واعتمدهم ر في شرح البهجة والشارح في شرح الإرشاد وحذف في بعض

لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بخير من الغنم كما يخير من القروى ~~بكمته~~ الرقيق بالمالك والمستحق ولا خوص في الحيا
لاستأثاره ولا في الثمر قبل بدو صلاح البساتين حثيثا فلو فقد ١١٣ الحاکم جاز للمالك أن يحكم عدلين عارفين

يخبر صان عليه لينقل الحق إلى
الذمة ويتصرف في الثمرة كما يأتي
(وشرط انخارص أن يكون ذكرا
مسلم حرا عدلا) لان الخرص
اخبار وولاية واتقاء وصف
مما ذكره يمنع قبول الخبر
والولاية ويكفي خالص واحد
ولو اختلف خارصان وقف الى
البيان وبشرط كون الخارص
(عارفا) بالخرص لان الجاهل
بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه
ويجب أن يعلم جميع القروى والغنم
بالخرص ولا يترك للمالك شيئا
وأن يتصرف بجميع الشجر شجرة
شجرة ويقدر غرتها وهو الاحوط
أو غرة كل النوع رطبيا ثم يبايئ بالان
الارطاب تتفاوت وإذا خوص
وأراد نقل الحق إلى ذمة المالك
لينفذ تصرفه في الجميع فلا بد أن
يكونه أذونا له من الامام أو الساعي
في التضمين (و) أنه (بضم المالك)
القدر (الواجب) عليه من
الخوص تضمين صريحا (في ذمته)
كأن يقول ضمنك نصيب
المستحقين من الرطب بكذا تمرا
(ويقبل) المالك ذلك التضمين
صريحا أيضا فينفذ الحق
إلى ذمته (ثم يتصرف في جميع
الثمار) بعبارة كلا وغيرهما
لانتقاع تعاق المستحقين عن
العين فان اتى الخرص أو التضمين

نسخ الامداد المسئلة من أصلها (قوله لما صح أنه الخ) فيه كلام في الاصل (قوله
بالمالك والمستحق) الرقيق بالمالك ظاهر لخصه تصرفه حينئذ في جميع الثمرة وأما المستحق
فكان وجهه أنه أ - فقط وأحرز له من بقائه حقه بالعين وربما قلنا المالك من يجزأ كله منه
من غير ان يجازر كاه في نفسه قال في التحفة فان زادت المشقة في التزام مذهب الشافعي هذا
فلا عيب على المختص بتقليد مذهب آخر كذهب أحمد فانه يجزأ بالتصرف قبل الخرص
والتضمين وأن يأكل هو وعباله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوامره
كلام التحفة والمصرح به في كتيب الحساب ان شرطه أن لا يجاوز الربع
أو الثلث وقول التحفة وكذا ما يهديه الذي رأيت في كتب الحساب أنه لا يجوز
له أن يهدي شيئا منه فتنبه له (قوله لاستأثاره) أي فيتعذر خوصه بالتضمين
قال سم في تعذره في الشعر نظر اه والامر كما قال لكن في الايعاب تبعه للاستئني
التعليل باستأثاره وبأنه لا يؤكل غالب الرطب بخلاف التمر اه وهذه العلة موجودة في
الشعر (قوله بخبر صان عليه) أي ويضمنانه كما سيأتي (قوله واحد) أي حيث كان
من طرف الحاكم والافلاحة من خارصين كما علم مما سبق في كلامه (قوله الى البيان)
أي منهما أو من غيرهما بأن يخوصه ثلث ويؤخذ بقول من هو أقرب إلى خوصه منهما
(قوله ولا يترك للمالك شيئا) وما صح من خلافه جملوه كالشافعي في أظهر قولييه على أنه
يترك له من الزكاة شيء ليفرقه بنفسه (قوله أذونا له الخ) أي أو محكما من المالك كما تقدم
(قوله في جميع الثمر) قال مر في النهاية محل جواز التضمين اذا كان المالك مؤسرا فان
كان معسرا فلا لما فيه من ضرر المستحقين الخ ويكفي يساره بالشجر (قوله شائعا)
ويخير المشتري ان جهل بناء على قولي تفريق الصفقة ولا يمنع خياره تركه المالك من مال
آخر بعد البيع لانه قد حكم بطلان البيع في قدر الزكاة فتركه لا تقاب الباطل صحيحا
ثم ان قال به ذلك هذا الاقدار الزكاة صح فيما عداها لكن بشرط معرفة المتبايعين لقدرها
من عشر ونصفه والابطال في الجميع ومع الصحة يمنع على المشتري التصرف في شيء من
ذلك كالمالك قبل اخراج الزكاة أو تضمينها ثم اذا نفذ البيع فيما عدا الزكاة شاة ما يرد
المشتري قدر الزكاة على البائع لأن له ولاية اخراجه ولأن له الاخراج من غيره وبجثاته
برده ينقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري وأيده في التحفة قال سم بأن يرد شاة
في مسئلة الاربعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها معيناً متميزاً
لشائعه في الجميع وفي الاصل قبيل فصل قسمة الزكاة كلام ينبغي مراجعته وكذلك
في هذا الكتاب وذكر سم أن قياس الذي يطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلاً أن
الذي يرد المشتري جزء من كل شاة مثلاً وإذا أخذ الساعي الزكاة من المشتري يأخذ زكاة
ما بيد المشتري فقط لا زكاة جميع الزرع اذا تعذر الوصول للباقي من المالك ثم يرجع

* (باب زكاة النقد) *

الذهب والفضة ولو غيره ضرورين
(وزكاته ربع العشر ولو) حصل
(من معدن) وهو المكان الذي
خلق الله فيه الجواهر لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة
أي الفضة ربع العشر وخرج
بهم ما سائر الجواهر وغيرها والفرق
أنهم ما معدن النماء كالماشية
السائمة بخلاف غيرها (ونصاب
الذهب عشرون مثقالا خاصة)
بوزن مكة تحديدا وإن لم يساو
نصاب الفضة إلا في ردائه لما صح
من قوله صلى الله عليه وسلم ليس
في أقل من عشرين مثقالا شيء
وفي عشرين نصف دينار
(والثقال

(قول الشارح لما صح الخ) هذا
الدليل خاص بالفضة وسبب يأتي
في كلامه دليل الذهب والحديث
رواه البخاري عن أنس والرقعة
بكسر أوله وتخفيف ثانيه والورق
الفضة والاهاء عوض عن الواو
(قوله وغيرها) أي الجواهر كالعقيق
والمسك (قوله معدن للنماء) أي
وغيرهما معدن لا يستعمل كالماشية
العاملة ولأن الأصل عدم الزكاة
إلا فيما أثبتها الشرع فيه اهـ أصل

المشتري على البائع بما فات عليه ثم مع قولنا بنقود التصرف فيما عدا الزكاة شائعا نقول
بمجرمة التصرف قال سم سواة كان في الكل أم في البعض معين أم شائعا ووجه الحرمه
انه تصرف في حق غيره لأن ما وقع التصرف عليه من الكل أو البعض مطلقا للمستحقين
فيه حق قال نعم ان استثنى قدر الزكاة في البيع فينبغي عدم التحريم الخ ثم الكلام في غير
زكاة التجارة أما هي فيصح بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة لأن متعاق هذه
الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع فإن باعه بمحاباة بطل البيع فيما قيمته قدر الزكاة من
المحابة ونقل الجاهل الرمي في نهايته أن الحكم السابق في غير الماشية أما هي فنقل ابن الرفعة
وغيره عن الماوردي والرويان انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع والافضل
في الاظهر الخ ثم بعد انخرص والتضمين لو تلف الخروص قبل التمكن من أداء الزكاة فلا
تقصير فلا زكاة على المالك أو تلف بعضها كذلك في الباقي بمحضته وان كان دون نصاب
وان أنلفها المالك قبل بدو اصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره ذلك بقصد اقراره من الزكاة
بخلاف ما اذا قصد الاكل أو التخفيف عن الشجر أو غرضا آخر فلا كراهة حيث نذر
واتلافها عبثا حرام لانه اضاعة مال ولو أنلفها بعد بدو اصلاح وقبل انخرص والتضمين
أو القبول لزومه عشر قيمة الرطب ان سقى بلامونة كذا في الابواب ويعمل اليه ظاهر كلام
التحفة ونقل سم عن مر أن الواجب أنه مثلي ويصدق المالك في القدر الذي أنلفه ولو
ادعى المالك هلاك الخروص جاء فيه تفصيل دعوى الوديع تلف الوديع ولو ادعى المالك
ظلم الخارص لم تسمع دعواه الابينة أو غلطه بما يبعد وقوعه عادة من عالم بالخروص كالربع
لم يقبل نعم يحط عنه القدر المحتمل أو ادعى غلطه بمحتمل كعشر قبل هذا ان تلف الخروص
والأعيان كبله والمالك قطع ما يضرا الاصل من الثمرة باذن الامام أو نائبه ان أمكن
الاستئذان فان لم يسد ناذن مع امكانه أثم بالقطع وعززه الامام ان رأى ذلك ولا يفرمه
ما نقص بالقطع ويندب قطع الثمرة ارا وان لم تكن زكوية ليطعم الفقراء والله أعلم

* (باب زكاة النقد) *

(قوله منقال) هو درهم وربع بالمدني كما حرمه مفتي السادة الحنفية بالمدينة النبوية
المرحوم مولانا السيد محمد أسعد في رسالته في النصاب قال فالنصاب بالاسلام موبى
لو كان لا يزيد على الدرهم المدني وزنا لكات الخمسة والعشرون منه نصاب زكاة وليكن
اختبرنا كل خمسة وعشرين منه فوجدنا هاتر يد على الخمسة والعشرين الدرهم المدني
بعشرة قرار بط ونقصها عن ذلك نادر فلذلك نقول ان النصاب منها أربعة وعشرون
اسلام موبى وربع وثن ومنها الزنجارية وهي أيضا تزد على خمسة وعشرين درهما منها
تسعة قرار بط ونصف غالبا ونقصها عن ذلك نادر فلذلك قلنا ان النصاب منها أربعة
وعشرون وربع وثن ومنها الطغرافية أربعة وعشرون طغرايا ونصف وربع
غير حبة واحدة اذ تزيد الخمسة والعشرون منها عن وزن خمسة وعشرين درهما مدنيا

أربعة قرايط ووجه لا يتقص ذلك العدد عن هذا الوزن الا نادرا قلنا عدد النصاب
منها ما ذكر ومنها الاسماعيليه ضرب السلطان اسمعيل ملك الغرب رحمه الله أربع
وعشرون اسماعيليا ونصف وثن اسماعيلي ومثل ذلك سواء الذهب المضروب
في الجزائر وتونس وطرابلس اذا كانت هذه الدنانير كاملة لم يؤخذ من أطرافها شيء واما
اذا أخذ فهي وأنواع سكة الكفرة التي منها المشخص البندق والمغربي وسكة الانكليز
والبحر والفرنسيين وغيرها لا يمكن ضبطها بالعدد لاختلاف الايدي عليها ومشاهدة
القص منها وانما العبرة بالوزن فكل خمسة وعشرين درهما مديان نصاب شرعي منها ١٥
وقد وقفت على ما يخاف هذا التهرب وقد بينته في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله
أربعة وعشرون قرايطا) قال في التحفة قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور
اليوم ستة عشر قرايطا واربعة أخماس قرايط بقرايط الوقت وقيل أربعة عشر قرايطا
والمقال أربعة وعشرون قرايطا على الاول وعشرون على الثاني اه فهذا ما أخذ ما ذكره
الشارح هنا وهو بحسب العرف المطرد الآن بالمدينة النبوية وما والاها والذي جرى
عليه مفتي المدينة المتقدم ذكره ان الدرهم الشرعي أربعة عشر قرايطا والمقال الشرعي
عشرون قرايطا على ما هو المحكي في التحفة بقبيل (قوله ولا اسلاما) في الایعاب بخلاف
الدرهم فانه اختلف جاهلية واسلاما خلافا لابن شريح فكان غالب المعاملة في زمنه
صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بالدرهم البغلي الاسود وهو غناية دوانيق والطبري وهو
اربعة دوانيق قال في المجموع عن الخطاي وكان أهل المدينة يتعاملون بالدرهم عدا
عند قدمه صلى الله عليه وسلم فأرشدهم الى الوزن وجعل العيار وزن أهل مكة وهو ستة
دوانيق الخ (قوله ما تأد درهم) قال العلامة السيد محمد أسعد في رسالته المتقدم ذكرها
الدرهم الشرعي يتقص عن المدي بقدر ثمنه فيتنقص عن المائتين وهو خمسة وعشرون
يتقى مائة وخمسة وسبعون وهو المطلوب والواجب فيه أربعة راهم وثن درهم ويقابل
هذا الوزن من الريال الحجر المة عارف بالحرمين الشريفين المضروب في وسطه شبه الصليب
اثنا عشر ريالا الاثن ريال والواجب فيه نصف ريال وستة قرايط وذلك ربع
درهم وثنه وهذا الريال لا تتفاوت أنواعه في بادئ الرأي بين الناس وان تفاوتت يسيرا
في عرف التجار وهو لا يتعامل به الامور والبتة وبقي أنواع يقال لها الفهرانسة تامة
الاستدارة فلذا يتعامل بها بغير وزن وقد اختبرت وزنها فوجدت تماوت زيادة الواحد
على غمائية دراهم التي هي وزن الريال ما بين ثلاثة قرايط الى عشرة قرايط وغالبها يزيد
على الريال في الصرف لزيادة وزنها وبعضها يماثل الريال في الصرف وان مائل هذه
في الوزن وبعضها يتقص ربعا عن هذه لرداء فضته ولا سبيل الى ضبط النصاب منها
بالعدد وانما المريح الوزن واما الرية سكة ملوك الهند آل تيمور فالنصاب منها اثنان
وخمسون رية واما المحمدية ضرب الحويزة وماداناها فالواحدة منها الآن درهم عند

(قوله قرايطا) القرايط أربع
حبات كافي الاصل وكما صرح به
السيد في غير ما موضع وذكر الشيخ
محمد سعيد سنبل رحمه الله ان
النصاب بالقروش المسماة بالريال
في عرفنا الواقية الوزن ومثلها
القروش المسماة بالفراصة
والقروش المسماة بالكلا وبغيرها
اذا كان كل واحد منها مساويا
للريال الوافي في الوزن أحد
وعشرون ريالا كل قرش من
الريال وزنه غمائية دراهم وثلاث
درهم مكبة وهي تعادل تسعة
دراهم شرعية ونصف درهم وثلاث
قرايط في مجموع الاحدى والعشرين
ريالا يعادل المائتين بالدرهم
الشرعي في الوزن أصل وخالفه
السيد امين ميرغني في رسالته
كشف القناع في تحرير الدرهم
والصاع فقال وزن الريال الوافي
وما على وزنه من باقي القروش ثمانى
قنال عرفية وسبع خرايب الا
ثلاث خروبة على ما حذرنا وضبطنا
صنجة القرش الريال بالقفال فيكون
النصاب منه ستة وعشرين ريالا =

الانفراد ولا يكاد يعرف تفاوتها ولكن عند الاجتماع واختبارها بالتحرير الصحيح فالنصاب منها قد بلغ مائة وستة وسبعين ونصف محمدي حوزية وأما الديوانية وهي التي يقال لها في مصر انصاف الفضة فحيث لا يمكن ضبطها بالعدد لتفاوتها في وزنها رجعنا في تحريرها الى الوزن لا غير وذلك مائة وخمسة وسبعون درهما مدنيا وأما موزونات المغرب ضرب السلطان اسمعيل ملك المغرب فالنصاب المحرر منها ستمائة وخمسة وعشرون موزونة وهي لا تختلف أحادها تحريرها قبل الطبع وبقي سكة فضة يدخلها النحاس تضرب في اسلامبول يقال لها زلطة بضم الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة أرباعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن لا يضبط عددها وكذلك القرش وهو وان كان أقل منها فحساسه وكثير بالنسبة الى الريال وهما لا يضبطان بالعددهما تفاوت أوزانهما وانما يرجع الى الوزن في أنواعهما (تمة) والنصاب من الفضة بالدرهم العثمانية مائة وسبعة وتسعون بتقديم السين في الاولى والتام في الثانية غير عن درهم الى آخر ما قاله في الرسالة المذكورة ويثبت في الاصل تحرير الزرقاني وآخر للاجهوري المالكيين فراجع منه (قوله سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط) تقدم ما فيه فراجع (قوله زيد عليه) أي الدرهم الخ الستة القيراط المضمومة الى الدرهم هي ثلاثة أسباع درهم فصع قولهم متى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا وهي ثلاثة أعشار المثقال اذ كل قيراطين عشر العشرين قيراطا فتنقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما (قوله خمسين حبة وخمسي حبة) أي من حب الشعير المتقدم ذكره في كلام الشارح وذلك حاصل من ضرب ثمانية وخمسين بضم الخاء المعجمة واليم وفتح السين المهملة في ستة (قوله ثلاثة أسباعه) لان سبعة سبعة وخمسة فمجموع أسباعه الثلاثة احدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة زدها على الدرهم يكون اثنين وسبعين حبة (قوله ثلاثة أعشاره) أي لان عشره سبعة وعشرون فمجموع أعشاره الثلاثة احدى وعشرون وثلاثة أخماس وهنا تبحر بأخر غير ما ذكر بينهما في الاصل فراجعها منه ان أردتها (قوله اواق) بالتوين على وزن جوار وباءات التحية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحية وفي لغة بحذف الالف وفتح الواو وهي أربعة درهما بالاتفاق (قوله جودة) ما لم ادبها فهو النعومة والصبر على الضرب ونحوهما والرداءة ضد الجودة وليس الخلوص والغش من نوع الجودة والرداءة (قوله ولا يجزئ ردى) واذا لم يجزئ ذلك استرده المالك ان بين عند الدفع أنه عن ذلك المال والا فلا يسترده كما لو عمل الزكاة فملك ماله قبل الحول واذا جاز الاسترداد فان بقي أخذه والا أخذ التفاوت فيقوم المخرج بخمس آخر ليؤخذ التفاوت منه (قوله ومكسور عن جيد وصحيح) بحث في الايعاب ان محله ان نقصت قيمة المكسور عن قيمة الصحيح كما هو الغالب والا اتجه الاجراء (قوله بخلاف عكسه) بل هو أفضل فان لزمه نصف دينار سلم دينار انصفه عن الزكاة ونصفه يبقى لهم مائة ثم يتفاضل

(سبعة عشر قيراطا الا خمس قيراط) فيكون خمسين حبة وخمسي حبة فهو ستة درانق اذ الدانق ثمان حبات وخمسة حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وما زاد) منهما (على ذلك) ولو بعض حبة (فحسابه) اذ لا ونص في النقدين كالمشترات لا مكان التجزى بلا ضرورة بخلاف المواشي وخرج بالعشرين والمائتين ما نقص عنهما ولو بعض حبة ولو في بعض الموازين وان راج رواج التمام فلا زكاة فيه للخبر السابق وصح أيضا ليس فيما دون خمس أراق من الورق صدقة ولا يكمل جنس بآخر ويكمل النوع بالوع من الجنس الواحد وان اختلفا جودة ورياءة ويؤخذ من كل نوع بالقسط ان سهل والافني الوسط ولا يجزئ ردى ومكسور عن جيد وصحيح بخلاف عكسه

(ولا شيء في المغشوش) من الذهب

والفضة (حتى يبلغ خالصه نصيباً)
فحينئذ يخرج خالصاً ومغشوشاً
خالصه قدر الزكاة ويكون متطوعاً
بالقسط ولا يجوز للولي إخراج
المغشوش إذا تجاوز له التبرع بنحوه
ومحله أن نقصت قيمة السبيل أن
احتج إليه عن قيمة الغش والاجاز
إخراجه ويصدق المالك في قدر
خالص المغشوش ويحلف أن اتهم
نذبا ونصح المعاملة بالمغشوش
معينة وفي الذمة وإن لم يعلم عيارها
ولو كانت نصيباً في يده نصفه ونصفه
الباقى مغشوب أو مؤجل زكى
النصف الذي بيده حالاً لا الميسور
لا يسقط بالمعسور (ولا) شيء
(في الحلى المباح) أى غير الحرام
والمكروه لأنه لا يستعمل
مباح كعوامل المواشى هذا (إن لم
يقصد كثرة) سواء اتخذها بقصد
أو يقصد أن يستعملها استعمالاً
مباحاً أو يقصد أن يوجده أو يعبره
لمن يحل له استعماله وخروج بالمباح
ما حرم لعينه كالأواني أو بالقصد
كقصد الرجل أن يلبس أو يلبس
رجلاً حلّى امرأة أو أن تلبس
امرأة حلّى رجل كسيف وعكسه
أو بغير ذلك كتبر مغشوب صبيغ
حالياً وحلى نساء بالغن في الاسراف
فيه وما كره استعماله كضبة الأناء
الكبيرة للعاجلة والصغيرة للزينة
وما اتخذ بفسه كتبر فحجب الزكاة
في ذلك كله أما في المحرم فبالاجماع
وأما في المكروه

هو وهم فيه بأن يبيعوه لاجنبى ويقتسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفهم لكن
يكروه شرأ صدقته من تصدق عليه فرضاً ونقلاً (قوله المغشوش) هو المخلوط بما هو أدون
منه (قوله احتج إليه) بأن لا يوجد خالص من غير المغشوش والاتعين صرف
المغشوش بالخالص (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت (قوله والاجاز) في التحفة
ينبغي فيما إذا زادت مؤنة السبيل على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها أنه لا يجوز
إخراج المغشوش لأضرارهم حينئذ بخلاف ما إذا لم يردوا ورضوا الخ (قوله ويحلف الخ)
ولا يقبل قوله أدى اجتهدى إلى أنه كذا الابشاهدين من أهل الخبرة والاختيار بين أن
يسبكه ويؤدى خالصاً أو يحتاط ويؤدى ما يتقن أن فيه الواجب خالصاً (قوله ونصح
المعاملة الخ) لكن لا يجوز بيع بعضهم ببعض ولا بغيره إلا أن علم قدر الغش ولم يكن
له قيمة ولا أثر في الوزن ويسع الدراهم الخالص والمغشوشة بذهب مخلوط بنصفه لها قيمة
لا يجوز لانه من قاعدة متجوعة (قوله ونصح المعاملة بالمغشوش) أيضاً ويحمل مطابق
العقد عليه أن غاب التعامل به في محل العقد وتكره المعاملة بها وأما إذا كانت
دراهم الجلبد مغشوشة ولو كان الغش يسيراً بحيث لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده
كالعدم ويكره للإمام ضرب المغشوش ولغيره ضرب الخالص إلا بانه وللإمام تعزيره
وللمغشوش أشد وفي النهاية لم يوضرب مغشوشاً على سكة الإمام وغشمه أو زيد من غش
ضربه حرم وفي التحفة ما لا يروج إلا بتاميس كالكثير أنواع الكيمياء الموجودة الآن بدوم
أنه بدوامه كما في الأحياء وشد دفيه اه ولو اختلط أنعم من النقيدين وجهل أكثرهما زكى
الاكثر ذهاباً وفضة أو ميزين ما بالتأراً وبالماء (قوله كالأواني) إلا أن صدق بحيث لا يتبين
(قوله أو بالقصد) معطوف على قوله لعينه أى وخروج بالمباح ما حرم بالقصد (قوله
وعكسه) أى كقصد المرأة أن تلبس أو تلبس امرأة حلّى الرجل أو تلبس رجلاً حلّى المرأة
(قوله أو بغير ذلك) أى وخروج بالمباح غير ما سبق مما حرم لعينه أو بالقصد ما ذكره بقوله كتبر
وحلى الخ ومنه تحلية المساجد والكعبة أو قناديلها ويجزى في إخراج زكاة ما حلّى به نحو
جدار ما حرم في الأناة المجهول مما يمكن جريانه هنا (قوله بالغن في الاسراف) أى بان صار
ظاهراً فيه وهذا قيد لحل لبدنه وحرمة أما الزكاة فتجب بأدنى سرف لانه لم يحرم كره
والكلام في المرأة وأما الرجل فيحرم فيما أبيع من حليته أدنى سرف ومثل في المنهاج للبالغ
في السرف بخلاف وزنه ما تداينارا أى مثقال ومثله الفضة قال في التحفة ومن عبر بانه
أراد كل فردة منه على حياها قال ولا يكتفى بنقص نحو المثقالين عن المائتين وذلك لانتفاء
الزينة عنه المحوزة لهن التحلى بل ينقهر الطبع منه كذا قالوه وبه يعلم ضابط السرف اه قال
في النهاية ويؤخذ من هذا التعليل بإباحة ما اتخذ النساء في زمننا من عصابات الذهب
والتراكيب وإن كثرت ذهبها إذا انفقت لانه منهن بل هى في غاية الزينة اه وفي الأدياب حيث
جمع بين خلاخل جازم يهتد الجمع بينهما اسرافاً عرفاً بل ظاهراً المجموع جواز الجمع وإن عد

فبالقياس عليه وأما في نية الكثر
فلأنه صرفه بهما عن الاستعمال
فصار مستغنى عنه كالدراهم
المضروبة ولو ملأه ببارث
ثم مضت عليه أحوال ثم علم به
لزمه زكاته وكذا لو مضت عليه
وهو متكسر ولم يقصد إصلاحه
بان قصد جعله تبرأ ودراهم أو
كنزه أو لم يقصد شيئا أو أوجب
انكساره إلى سبك وصوغ وان
قصد ههما فتجب زكاته وينعقد
حوله من حين انكساره لأنه غير
مستعمل ولا معد للاستعمال أما
إذا قصد عند علمه بانكساره
إصلاحه وأمكن بالاتحاد من غير
سبك وصوغ أو مضى حول ولم
يقصد إصلاحهما ثم قصد بعد ذلك
فلا زكاة فيه مطلقا في الأولى وان
دارت عليه أحوال ولا بعد الحول
الأول في الثانية لبقاء صورته
ولأثر تكسر لا يمنع الاستعمال
فلا زكاة فيه وان لم ينو إصلاحه
(ويشترط الحول في وجوب زكاة
النقد) للغير السابق (وفي الركاز)
أي المراكز وهو المدفون الآتي
(الخمس) للخبر الصحيح فيه بذلك
ولأنه لا مؤنة فيه

أصرا فافانه قال ووجه الجواز الذي هو وجه ضعف فيما فيه سرف ظاهر أنه من جنس
المباح فاشبهه اتخاذ عدة من الاخلاخل اه (قوله فبالقياس عليه) نقل في الايعاب عن
المجموع الاجماع عليه أيضا كالمحرم وفي العباب لو طرأ على المحرم قصد استعمال مباح
بطل حوله فاذا عاد قصد المحرم أي أو المكروه ابتدأ له حولا وكذا طرأ وقصد كنزه (قوله
كالدراهم المضروبة) لو جعلتها المرأة لعدة جرى في النهاية تبعاً للروضة على حرماتها قال
ومافي المجموع في باب اللباس من حملها محمول على المعرة وهي التي جعل لها عرى وجعلتها
في فلاتها فانه لا زكاة فيها الخ وفي التصفية في غير المعرة الوجه أنه لا زكاة فيها لانها من جملة
الحلى الا ان قيل بكونها متاعا وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها الخ وبما يحل لبسه للمرأة
من النقد النعل والتاج وتحلية ما فيه قرآن ولوللتبرك وغلافه وان انفصل عنه مذهب
واللوح المعد لكتابة القرآن ويحل للرجل تحلية المصحف بالفضة دون الذهب الا كتابة
حروف القرآن فحل لهما بالذهب وخروج بالمصحف بقية الكتب فلا يحل تحليتها مطلقا
ويجوز في التصفية على حرمة التوبة في غير كتابة الحروف مطلقا وقال سم قول المتن وكذا
للمرأة مذهب أي لها تحلية مصحفها بالذهب وهو شامل لما اذا كانت التحلية بالتوبة ولما
اذا كانت بالصاق ورق الذهب بورقه ثم رول وحلت مصحفها بالذهب ثم باعتها لرجل أو أجرته
أو أعارته اياه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة فيه محل نظر والمنع قريب مروهذا
واضح ان كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والافلا يمكن غير الحل الخ (قوله وان
قصد ههما) أي الاستعمال المباح والاصلاح وحاصل مسئلة الانكسار المذكور أنه ينقسم
إلى ثلاثة أقسام أحدها انه لم يحتاج إلى اصلاح ثانيها ان يحتاج اليه بسبك وصوغ جديدا
ثالثها ان يحتاج اليه بنحو لحام لا صوغ جديدا فالحالة الاولى لا تؤثر مطلقا والثانية تؤثر
مطلقا والثالثة ان لم ينو الاصلاح أثروا ان لم يؤثر (قوله عند علمه بانكساره) ولو كان علمه
بذلك بعد احوال كما نقله شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض والرملي في نهايته
والشارح في الايعاب وغيرهم وعلموه بأن القاصدين ان كان مرصدا له اه فلا تجب
الزكاة مطلقا في الاحوال الماضية وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله ولم يقصد
اصلاحه) أي وقد علم بانكساره والافلا زكاة مطلقا كما علم مما تقدم آنفا (قوله
في الثانية) هي ما اذا علم كسره ولم يقصد اصلاحه الا بعد مضى حول (فرع) لو كان وزن
الحلى الزكوي مائتي درهم وقيته ثلثمائة فان كان الحلى محرما فلا أثر لزيادة القيمة بالصنعة
فيخرج خمسة دراهم منه أو من غيره وان كان مباحا ككسور لم ينو اصلاحه فالعبرة
بقيته فيخير المالك بين أن يخرج ربع عشره مشاعا ثم يبيعه نحو الساعي من المالك أو من
غيره وان يخرج خمسة دراهم مصوغة كخاتم قيمته سبعة ونصف وأن يخرج خمسة دراهم
جديدة تساوي لجودة سبكها أوليها سبعة دراهم ونصفا قال في الايعاب عن ابن الرفعة وغيره
لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصفا لانه رباناء على أن الفقراء ملوكوا قدر القرص

وقياس قول ابن شريح السابق في جواز أخذ القيمة للضرورة جواز أخذ سبعة ونصف
إذا كان نقد البلد دراهم كما نقول فيمن أ تلف حلياً ذهباً ونقد البلد ذهباً أنه يجوز أخذ
قيمتها ذهباً وإن زادت على وزنه في الأصح ولو أخرج من الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصف
لم يجز على الأصح إلى آخر ما في الإيعاب (قوله بخلاف المعدن) أي فلامؤنة وجب فيه ربع
العشر (قوله ولو بضمه الخ) وإن أخرج من ركاز أيضاً ثم تارة يضم بعضه إلى بعض وذلك
إن اتحد الركاز وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعد ركاز صلاح آلة وهراب أجبر وسفر وغير
نزهة وإن طال الزمن وتارة لا يضم بعضه إلى بعض لكن يضم الثاني إلى الأول وذلك إن
قطع العمل لغير عذر وإن قصر الزمن نعم يتسامح بما اعتدل للاستراحة فيه من مثل ذلك
العمل أو تعدد الركاز أو كان عنده ما يكمل به النصاب من غير الركاز لكنه من جنسه كإث
أو ما يقوم بجنسه كعرض تجارة اشترى بجنسه ثم معنى ضم بعضه إلى بعض وجوب زكاة
الجميع ومعنى ضم الثاني إلى الأول دون عكسه وجوب الزكاة في الثاني فقط فلا يوجد
مائة مثلاً ثم وجد مائة أخرى من ذلك المثل ولم يكن ثمة ما يقطع التتابع بينهما زكاة
حيث إن لم تكن المائة الأولى باقية عنده كأن أ تلف الأول فالأول ولو وجد المائة
الأخرى في ركاز ثان أو كان ثمة ما يقطع التتابع بين الآخرتين زكاة المائة الثانية حالاً
دون الأولى ولو نال من الركاز دون نصاب وماله الذي يملكه من غير الركاز نصاباً فأكثر
وجنسهما متحدان نال الركاز مع تمام حول ماله الذي يملكه من غير الركاز زكاة حالاً
أو نال الركاز في أثناء حول ماله زكاة الركاز حالاً وماله لحوله وإن كان ماله الذي يملكه دون
نصاب وماله من الركاز يكمل النصاب زكاة الركاز حالاً ولا عقد الحول من تمام النصاب
بحصول النبل وهذا التفصيل جميعه يجري في المعدن (قوله دون نصاب) أي ولم يكن
عنده من غير الركاز ما يكمل به النصاب كما علم مما قدمه آنفاً (قوله من غيرهما) أي
من سائر الجواهر (قوله قدراً) أي وهو النصاب (قوله ونوعاً) هو الذهب والفضة
(قوله من دفن الجاهلية) لأعلى وجه الأرض أو على وجهها وعلم أن نحو سبيل أظهره فإن
شك أو كان ظاهر ألقطة (قوله قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم) أي أو أدرك الإسلام
ولم تبلغه الدعوة فإن علم أنها بلغت وعاند فليس بركاز بل في كاسياً أي في كلامه (قوله
أهل الزكاة) خرج المكاتب فلا زكاة فيما وجدته مع أنه يملكه وما وجدته العبد فليس عليه
فتلزمه الزكاة وما وجدته المبعوض فلدى النوبة أن تهاياً والافلهما ويمنع الذي من المعدن
والركاز بدار الإسلام فإن أخذ من المعدن والركاز الإسلامي شيئاً فالإيعاب ملكه
ولا شيء عليه من الزكاة (قوله أو بدار الحرب) إن وجدته في ملك حربي في دار الحرب
ولم يدخل دارهم بأمانهم فهو غنمة وإن دخل دارهم بأمانهم وجب رده على مالكه (قوله
أو في ملك) أحياه في النهاية أو في أرض موقوفة عليه واليد له كما قاله البغوي وأقره اه
وأقره شيخ الإسلام ونظر فيه الشارح في الإيعاب قال فالوجه أن يحمل ذلك أنما هو بالنسبة

بخلاف المعدن (ولاحول)
يشترط فيه ولا (في المعدن) لأنفاً
انما يشترط التحصيل الثماني فيه
وكل منهما غنا في نفسه (وشرط
الركاز أن يكون نقداً) أي
ذهباً أو فضة مضرورياً وغير
مضرور وأن يكون (نصاباً) وهو
عشرون مثقالاً في الذهب ومائتا
درهم في الفضة ويكفي بلوغه نصاباً
ولو يضم إلى مال آخر له فإن كان
دون نصاب من الذهب والفضة
أو نصاباً من غيرهما لم يجب فيه شيء
لأنه مال مستفاد من الأرض
فاختص بما يجب الزكاة فيه قدراً
ونوعاً كالمعدن وأن يكون (من
دفن الجاهلية) الذين قبل مبعثه
صلى الله عليه وسلم وقد وجدته أهل
الزكاة (في موات) بدار الإسلام
وإن لم يجبه ولا أقطعه أو بدار
الحرب وأن كانوا يذبون عنه (أو)
في ملك أحياه من المرات سواء
وجدته بالحفر أو باظهار السبيل
أو بأنياس الأرض أو بغير ذلك
أو في قلاع

(قوله فهو غنمة) مطلقاً أي سواء
أخذته قهراً كسائر أموالهم أو غير
قهر كسرقة واختلاس كما جرى
عليه في الإيعاب والاسني خلافاً
لقول الإمام فيما إذا أخذته بغير
قهر يكون فيما ساق في الأصل
عبارة الإيعاب والاسني جل الليل

عادية من ذار الاسلام وقد عرفت
في الجاهلية ويشترط أن لا يعلم
أن مالكة بلغت الدعوة وعاند
والافهوني وخرج بمذاكر ما وجد
يطريق نافذ أو مسجد وما دفعه
مسلم أو ذمى أو معاهد بموت أو
وجد عليه ضرب الاسلام بأن
كان عليه أو على ماله قرآن
أو اسم ملك من ملوك الاسلام
فانه لقطعة ان لم يعرف مالكة وكذا
لوشك في أنه اسلامي أو جاهلي
كالتبر والوانى أو ظهر وشك في
أنه ظهر بسبل ونحوه أولا

(فصل في زكاة التجارة)

وهي تغليب المال بالمعاوضة
افرض الربح (وفي مال التجارة)
الذي لازكاه في عينه لولا التجارة
كالتبيل

(قوله على خلافه) لانه قبل المضى
يعلم انه كان موجودا قبل التسبيل
فيكون ملكا للمسبل ولم يخرج
عن ملكه بالتسبيل وبعد المضى
صار بئ اليد للمسبلين مع احتمال أن
يكون دفن بعد التسبيل وان كان
مملوكا بعضهم بطريق شرعي الخ
ما قاله أصل (قوله في زكاة التجارة)
في التهمة قد أجمع على وجوبها
أهل العلم أي **أهم** كثرة ربحهم وضح
في البرص دقته فقول الشارح
انضافا أي في ربيع العشر لافي
وجوبها الاصل وفي التهمة اتفاقا
في ربيع العشر وعلى الجديدي
كونها من القيمة اه جرهمزي

للاظهار وما في الباطن فلا يحل له ولا لظاهره والباطن ان كان وارثا للواقف **مس** تغرقا
لتركته الخ (قوله عادية) في أوائل احياء الموات من التهمة والنهاية مانصه خبر الشافعي
مرسلا عادي الارض أي قديمها ونسبت لاعداد مقدمهم وقوتهم لله ولرسوله ثم هي لكم متى
اه وفي بعض نسخ هذا الشرح بدل عادية عامرة واعلم من تعريف النساخ اذ المعروف
التعبير بالعادية وبذلك عبر في العباب والامداد وغيرهما (قوله فانه لقطعة) هذا ان وجد
بنحو موات فان وجد بمولك بذارناه ولمالكه فيحفظ له حتى يؤيس منه فان أيس منه
فهو اميت المال وان كان عليه ضرب الاسلام لانه مال ضائع ومن سبل ملكه طريقا
يكون له وما سبله الامام طريقا من بيت المال يكون لبيت المال وأن المسجد لو علم أنه بني
في موات فهو ركا زوارضى الشارح ذلك في التهمة وجرى في النهاية على أنه لقطعة وجمع
سم بينهم ما يحمل الاول على ما اذالم يض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن والثاني على
خلافه (قوله لوشك في أنه اسلامي) أي كتبه وحلى وما يضرب مثله جاهلية واسلاما (قوله
وشك الخ) وما وجد في ملك شخص فله ان ادعاه والا فله ملك منه ثم لمن قبله وهكذا حتى
ينتهي الامر الى المحي فهو له وان نفاه كما في التهمة وغيرها وظاهر كلام الجلال الرملي
بخلافه وقال سم الوجه خلاف ما قاله الشارح اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا وحينئذ
فاذا نفاه هو أو ورثته حفظ فان أيس من مالكة فليبت المال وحيث حكم به للمحي وجب
عليه اخراج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقية للسنتين الماضية كضال وجده

* (فصل في زكاة التجارة) *

(قوله لازكاه في عينه) خرج ما في عينه زكاة فلا زكاة للتجارة فيه فان نقص نصاب العين
وكمل نصاب التجارة وجبت زكاتها كتسع وثلاثين من الغنم قيمة ما تادهم ومحل عدم
وجوب زكاة التجارة اذ الم يسبق حولها حول العين والا وجبت فلواش ترى مال التجارة
بعد ستة أشهر من حولها مثلاً نصاب ساعة أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة
أشهر وجب زكاة التجارة لتتمام حولها ثم من انقضاء حولها يفتتح حولاً زكاة العين أبدا
في سائر الاحوال ولا يتصور سبق حول العين في الساعة لان حول العين ينقطع بالمادة بل
يتصور في الثمر والحب بأن ييد والصلاح ويقع الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه
أنه يخرج أولاً زكاة العين من عشر أو نصفه ثم بعد ذلك هما مال تجارة في سائر الاحوال
الا تية فيلزمه فيها زكاة التجارة وأول حولها من وقت أداء زكاة العين الواجب بعد
الجداد أو الحصاد اذ ليس فيها بعد زكاة العين مرة واحدة زكاة عين مرة أخرى وقد قررنا
أن مالاً زكاة في عينه تجب فيه زكاة التجارة ولا يقطع باخراج زكاة العين من الثمر والزرع
زكاة التجارة من الجذوع والتبن والارض اذ ليس في هذه المذ كورات زكاة عين ومالاً زكاة
في عينه تجب فيه زكاة التجارة واذا نقصت قيمة هذه المذ كورات عن النصاب لا يكمل
بقية الثمرة أو الحب لانه أدى زكاة عينها وما في عينه زكاة لازكاه في التجارة ولو زرع زرعاً

والرقيق والمتولد بين أحد النعم وغيره
 وغيرها من سائر العروض وما تولد
 منها من تناسل وغرة وغيرهما (ربيع
 العشر) اتفاقا كما في النقد بن
 لانه يقوم بهما (وشروطها) أي
 التجارة حتى تجب الزكاة في مالها
 (سنة الاقول العروض) التي لا تجب
 الزكاة في عينها (الولا التجارة) دون
 النقد (لان الزكاة تجب في عينه كما
 مر) (الثاني نية التجارة الثالث
 اقتران النية) المذكورة (بالملك)
 أي بابل عقده لينضم قصد التجارة
 الى فعلها ثم لا يحتاج الى تجديد
 في كل تصرف (الرابع أن يكون
 الملك معاوضة) محضة وهي التي
 تنسب بدفع سداد العوض كالبيع
 والهبة بثواب والاجارة لنفسه
 أو ماله أو ما استأجره أو غير محضة
 كالصداق وعوض الخلع وصلى
 الدم بخلاف ما ملكه بغير معاوضة
 كالارث والهبة بلا ثواب والصيد
 وما اقترضه أو ملكه بأقالة أو ردة
 بعيب فلا زكاة فيه

(قوله انتهت عبارة الحلبي) وما
 ذكره واضح خلافا لما يؤوله تعبير
 الشوبري بقوله ويظهر انعقاد
 الحول بأقول متاع يشتري بقصد
 ويبنى حول ما يشتري بعده عليه
 أصل (قوله وفيه أن المنفعة)
 عبارة الأصل وهذا الحكم
 مشكل لان المنفعة الخ

للنية في أرض التجارة وجبت زكاة العين في الزرع وزكاة التجارة في الأرض ولو اشترى
 للتجارة شقة صامتة فباع عشرين ديناراً وقوم آخر الحول بمائة زكي المائة وأخذ الشقيع
 بالآقل ولو انعكس الأمر انعكس الحكم فيها فباعتها الشقيع بالمائة ويزكي العشرين
 (قوله والرقيق) لازكاة في عينه لكن قلزم زكاة فطوره مع زكاة تجارته لاختلاف السبب
 وهو المال والبدن فلم يتدخل (قوله وغيرها) أي لانه لازكاة في عينه كما تقدم (قوله
 بأقول عقده) في الامداد هل العبرة باقترانها بمحض من افط القبول بالنسبة للبيع أو من
 الايجاب بالنسبة للثمن أو بأقول العقد لا كما يؤخذ من العبارة أو يكفي ولو في المجلس كل
 محتمل وقياس ما يأتي في الكفاية في الطلاق ترجيح الاول أو الثاني على الخلاف الآتي عنه
 ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب ثم فرق بين ما هنا وبين الكفاية بما بينته في
 الاصل وبحث في التهمة أنه يعتبر في الاقتران هنا باللفظ والفعل المملك ما في كفاية الطلاق
 ونقل الهاتفي في حواشي التهمة عن الشيخ عيرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلا عنها
 العقد (قوله لا يحتاج الى تجديد) (الخ) عبارة الحلبي في حواشي المنهج فاذا اشترى عرضاً
 للتجارة لا بد من نيتها وهكذا الى أن يفرغ رأس مال التجارة (قوله في كل تصرف)
 أي بعد شرائه يجمع رأس مال التجارة لان أصحابكم التجارة عليه انتهت
 عبارة الحلبي (قوله كالبيع) فانه اذا فسد الثمن فسد البيع وما ذكره بخلاف
 الصداق وعوض الخلع فعند فسادهما يرجع الى مهر المثل ولا يقصد نفس النكاح
 والخلع (قوله بثواب) أي بعوض اذ لها حكم البيع في سائر الاحكام (قوله والاجارة
 لنفسه) فاذا أجر نفسه بعوض بقصد التجارة صار ذلك العوض مال تجارة (قوله أو ما
 استأجره) فاذا استأجر داراً مثلاً لم يؤجرها بأكثر مما استأجرها صار ما سارت منه فائدة الدار
 عرض تجارة لان التصرف كله وفي الاعيان قال في التهمة فيما اذا استأجر
 أرضاً لم يؤجرها بقصد التجارة فحسب قول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيه ومما بأجرة
 المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لانه حال الحول على مال التجارة
 عنده الى آخر ما في التهمة والمراد بمال التجارة هنا منفعة الأرض وفيه ان المنفعة قد
 تلت بعض الزمان من غير مقابل فما الذي يركبه وقد جزم به كما ترى في التهمة وحينئذ
 فليتم به لذلك من يستأجر الدور بمكة لم يؤجرها في أيام الموسم فاصدا التجارة (قوله
 كالصداق وعوض الخلع) فاذا خلع زوجته وقصد بعوض الخلع التجارة أو زوج أمته
 أو تزوجت الحرة أو قصد التجارة بالصداق فانه يصير مال تجارة (قوله وصلى الدم) فاذا
 صالح بمال عن قود مثلاً بقصد التجارة صار ذلك مال تجارة (قوله وما اقترضه) أي ورثة
 مثله ليس من باب المعاوضة بل يشبه ضمان الائتلاف الخ (قوله أو ردة بعيب) في الايجاب
 ونحوه الاسنى وغيره فاذا اشترى بعرض قنية عرضاً ولو لتجارة أو بعرض تجارة عرضاً
 للقنية ثم رده عليه بنحو عيب أي من اقاله لم يصير مال تجارة وان نواه به لانه فاء المعاوضة

وان اقترنت به نية التجارة لانه لا يبعد من اسبابها الانتفاء معاوضة ولو اشترى لها صبيقا لم يصيب به أو دبا غاليا لم يدبغ به للناس صار مال
تجارة فتلزمه فكذا يبعد عن حوله وان لم يبق عين فهو المصيب عنه ما أو صابونا أو ملحا يغسل أو ويصنع به لهم لم يصبر
كذلك لانه يستلزم فلا يقع مسلما اليهم (الخامس ١٢٢ أن لا ينض) مال التجارة حال كونه (ناقصا) عن النصاب بنقد الذي

ولا يبعد ما كان للتجارة مال تجارة بخلاف ما يأتي فيمن اشترى بعرض التجارة عرضا للتجارة
فانما لا ينقطع بالرد كما لو باع عرضها واشترى بثمنه عرضا آخر وكما لو تباع الناجران ثم
تقابلاه (قوله لا انتفاء معاوضة) لان ما ذكر من الاقالة والرد بغير نسخ للمعاوضة
فلا يكون معاوضة (قوله بنقد الذي يقوم به) متعلق بقوله ينض ويسد كرامة يقوم به
في قوله ويقوم مال التجارة بجنس رأس المال الخ (قوله انقطع حول التجارة) فاذا
اشترى به عرضا آخر بنية التجارة كان هذا أول الحول والنصاب في التجارة انما يعتبر
آخره وحمل انقطاع الحول اذ لم يكن بملكه تقدم من جنسه بملكه لنصابا كما في العباب وغيره
واذا اشترى مال التجارة بعين عشرين دينارا أو بعين عشرة وملكه عشرة أخرى فحوله
من حين ملك ذلك النقد فيبقى حول التجارة على حوله بخلاف ما لو اشترى بنقد في الذمة
ثم تقدم ما عنده فيه فانه ينقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء قال سب
يستثنى ما لو تقدمه في المجلس فانه كما لو اشترى بعين النقد كما جزم به الشارح في شرح الارشاد
وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب البرلسي فيما كتبه بهامش شرح المنهج
وهو ظاهر قال فعليه لو اشترى بقصة في ذمته مثلا ثم عين عنها في المجلس ذهبالم يكن الحكم
كذلك لانه عوض عما في الذمة اه وفي الاعباب ملخصه من المجموع لو كان معه مائة
درهم فاشترى بها عرض تجارة أو المهر ثم استفاد مائة أو لم يفد فاشترى بها عرضا ثم
استفاد مائة أو لم يفد فاشترى بها عرضا فاذ اتهم حول المائة الاولى بقيمة عرضها
نصاب زكاهما والا فلا فاذ اتهم حول الثانية وبلغت مع الاولى نصابا زكاهما والا فلا فاذ اتهم
حول الثالثة والجميع نصاب زكا والا فلا اه (قوله لاستوائهما) أي العرض والنقد
الذي لا يقوم به (قوله معين) ان لم يعينه لم يؤثر عنه كشيخ الاسلام وخالفه مر ووالده
وسم قال في النهاية ويرجع في ذلك البعض اليه (قوله ولو لاستعمال محرم) كذلك في
شرح الارشاد كلاسق والجمال الرمي في النهاية وغيرهم وجرى في التحفة على أنه
لا أثر لنية استعمال محرم وجمع في الاعباب بين المقالتين بأنه ان صمم على نية المعصية
فلا انقطاع والا انقطع اذ لا يتم حينئذ وقد أطالت الكلام على ذلك في الاصل (قوله
لانها) أي القيمة متعلقة أي متعلق الواجب وعبر في التحفة بقوله لانها متعلق هذه
الزكاة (قوله الا دم) أي الجلود وهو ما سبكس الحاء المهدلة وتخفيف الميم وآخره سين
مهملة (قوله ويقوم الخ) في التحفة يظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف
وللا ساعى تصديقه (قوله بجنس رأس المال) فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم به عين

يقوم به في أثناء الحول حتى نض
(بنقده) ناقصا عن النصاب (في
أثناء الحول) كان اشترى عرضا
بنصاب ذهب أو دونه ثم باعه أثناء
الحول بتسعة عشر منقلا لا ينقطع
حول التجارة لتحقق نقص النصاب
حسابا للتضيض بخلاف ما لو نض
بنقد لا يقوم به كان باعه في هذا
المثال بمائة وخمسين درهما فضة
أو نض بنقد يقوم به وهو نصاب
أو أكثر فانه لا ينقطع كالمبايع
يعرض لاستوائهما في عدم
التقويم بهما والمبادلة لا تنقطع
حول التجارة (السادس أن لا
يقصد القنية) بمال التجارة (في
أثناء الحول) حتى قصد بشئ معين
من ماله اذ لا يستعمل محرم
انقطع حول التجارة فيحتاج الى
تجديد قصد مقارن للتصرف
بخلاف مجرد الاستعمال بلانية
قنية فانه لا يؤثر انما أثر مجردنية
القنية دون مجردنية التجارة لان
القنية هي الامسالة للانتفاع
وقد اقترنت نيتها به فأثرت بخلاف
التجارة فانها تقلب المال كما مر
ولم يوجد حتى تكون نية مقتترنة
به (وراجعها ربع عشر القنية)
لا العروض لانها متعلقة كما دل عليه

قول عمر رضي الله تعالى عنه ان يبيع الادم قومه وأذكر كانه والمراد ربع عشر القيمة آخر الحول لانه وقت الوجوب المضروب
كما يأتي فلو أخر الاجراء بعد التمكن منه منقصة ضمن ما نقص لقمه بجملة قبله وان زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتلاف فلا
شي عليه (ويقوم) مال التجارة حتى يؤخذ ربع عشر قيمته (بجنس رأس المال) الذي اشترى العرض به نصابا كان أو بعرضه

المضروب الخالص وان كان غير مضروب قوم المضروب من جنسه (قوله وان لم يملك باقية)
 أى النصاب لان النصاب انما يعتبر في التجارة آخر الحول (قوله وان بلغ بغيره) كأن
 اشترى عرضا بدنانير وباعها بمائتي درهم وقيمتها آخر الحول دون عشرين مثقالا ومثل
 ذلك عكسه فلاز كاذ فيماباعه به وان كان نقد البلد لانهم لم يبلغ بمائتي درهم نصابا وينتدأ
 لها حول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون وان بلغ نصابا بمائة قوم به زكاة
 منه لامن العيز وان بلغ به نصابا (قوله أو نكاح) كذلك التحفة وجعه له في الاسف
 من أمثلة نحو الخلع وعلى ما هنا يكون نحوها العرض الذي أجر به نفسه او ماله فاذا خالع
 زوجته بقصد التجارة على عرض قوم ذلك العرض بغالب نقد البلد وكذا اذا زوج أمته
 بعرض بقصد التجارة أو تزوجت المرأة بعرض بقصد التجارة وكذا ان كان نقدا من غير
 الغالب فيقوم بغالب نقد البلد كما هو ظاهر كلامهم (قوله أو جهل جنسه) قال سمي لوم ملك
 بذهب وفضة وجهل مقدار الاكثر منهما كأن علم أنه ملك بعشرين مثقالا من أحدهما
 وثلاثين من الآخر ولم يدرك أن الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا يبعد أن يجب الاحتياط
 بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر الذهب في إحدى المرتين والفضة
 في الأخرى ثم يقوم العرض به ما مرتين كذلك ويزكى الاكثر من كل منهما في المثال
 لو قومنا الفضة بالذهب بعد فرض أن الاكثر الذهب فساوت العشرين مثقالا من الفضة
 عشرة من الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعد فرض أن الاكثر الفضة فساوت العشرين
 مثقالا من الذهب أربعين من الفضة فيقوم العرض به ما مرتين بهذه النسبة ويزكى باعتبار
 الاكثر فيهما فيقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة ويزكى عن ثلاثة أرباع
 القيمة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة وانما وجب ذلك لان أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر
 فلو ملك به ما وجهل قدر كل منهما فيحتمل اعتبار غالب نقد البلد كما قالوه فيما لو شك في
 جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن يقوم جميع العرض ما عدا ما يساوى أقل
 مقبول بكل منهما فليراجع اه (قوله فان غلب نقدان) أو كان الاقرب في صورته المذكورة
 بلدين اختلف نقدهما (قوله تخير) هو المعقد خلافا للمناهج كما صرح به من تقويمه حينئذ
 بالانفع للفقراء ولو ملكه بنقد وعرض كمائتي درهم وعرض قنينة قوم ما قابل النقدية
 والباقي بالغالب من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين اذا بلغ به فقط
 كما ترى ويجرى ذلك في اختلاف الصنعة كأن اشترى بدنانير بعضها صحيج وبعضها مكسر
 وتفاوتا فيقوم ما يخص كلاهما لكن ان بلغ مجموعهما ما يساوي زكاة لا تصحح بالفسر (قوله بعد
 التقويم) أى آخر الحول وفي الاعياب نقلا عن المجموع لو قوم العرض آخر الحول
 بمائتين وباعه بثلاثمائة لرغبة أو غبن ضمت الزيادة الى الاصل في الحول الثاني دون الاول
 سواء أكان البيع قبل اخراج الزكاة أم بعده وان قوم آخر الحول بثلاثمائة وباعه بمائتين
 مغبونا أو محاييا زكى ثلثمائة ويضم ربح حاصل في أثناء الحول لاصل في الحول ان لم ينض

وان لم يملك باقية ولو أبطله
 السلطان أو لم يكن هو الغالب
 لانه أصل ما يبدء وأقرب اليه
 من نقد البلد فاذا لم يبلغ به
 نصابا فلاز كاذ وان بلغ بغيره (أو)
 يقوم (بنقد البلد) الغالب دراهم
 كان أو دنانير (ان ملكه بعرض)
 للقيمة أو بنحو خلع أو نكاح
 أو بنقد ونسي أو جهل جنسه
 فاذا حال عليه الحول جعل فيه
 نقد قوم بنقده جريا على قاعدة
 التقويم كما في الاتلاف ونحوه أو
 جعل لان نقديه اعتبر أقرب البلاد
 اليه ولو ساوى نصابا بالغالب
 زكى وان لم يساوه بغيره أو ساواه
 بغيره لم يزك فان غلب نقدان وتم
 بأحدهما نصابا قوم به أو بكل
 منهما ما تخير (ولا يشترط كونه) أى
 مال التجارة يبلغ (نصابا الا في آخر
 الحول) ففي بلغه آخره وجبت
 زكاته والا فلا سواء اشتراه
 بنصاب أو بدونه وسواء باعه بعد
 التقويم بنصاب أو بدونه لان آخر
 الحول وقت الوجوب فقطع
 النظر عما سواه لا يضطر اب القيم

﴿فصل في زكاة الفطر﴾ * والاصل فيها قبل الاجتماع الاخبار الصحيحة الشهيرة والمشهور أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة والخلاف فيها اذا منكر فلا ينافي حكماية الاجتماع المذكورة (وتجب زكاة الفطر بشرط) منها (ادراك) وقت وجوبها بأن يكون حيا بالصفات الاتية عند (غروب الشمس ليلة العيد) بأن يدرك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال لضافتهما الى الفطر في الخبر وأيضاً فالوجوب ١٢٤ نشأ من الصوم والفطر منه فكان لكل منهما ما دخل فيه فأسد اليهما

دون أحدهما لتلا يلزم الحكم فلا تجب بما يحدث بعد الغروب من ولد ونكاح وإسلام وغنى ومالك قن ولا تسقط بما يحدث بعده من نحو موت وهرب ملك كعتق وطلاق ولو بائناً أو ارتداد وغنى قريب ولو قبل التكن من الاداء لتقررهما وقت الوجوب نعم ان تلف المال قبل التكن سقطت كفاي زكاة المال (و) منها (أن يكون) المخرج (مسلماً) فلا تجب على كافر أى في الدنيا كما مر أقول الباب لانها طاهرة وهو ليس من أهلها وهذا بالتسبب لنفسه أما مسلم عليه مؤنته فيلزمه اخراجها عنه ويجزئه اخراجها بالانية هذا في الكافر الاصل أما المرتد فان عاد الى الاسلام وجبت فطرة نفسه أيضاً والافلا وأن يكون سرا أو مبعوضاً فلا تجب على رقيق ولو مكاتباً لضعف ملكه وانما لم تلزم سده في الكتابة الصحيحة لانه معه كالأجنبي فعلم أنه لا يلزم الرقيق فطرة زوجته وان لزمه نفقة في كسبه بل ان كانت أمة فعلى سيدها أو سره نسباً (و) منها

بما يقوم به والا فلا ضم ويزكى الاصل لحوله ويقدر الربح بحوله فلو اشترى عرضاً به ثمرة مثاقيل وباعه في أثناء الحول بعشرين ولم يشتريها عرضاً زكى كل عشرة لحولها وان اشترى في الحرم عرضاً بعشرين ديناراً وباعه بأربعين ديناراً في أول رجب واشترى بها فيه عرضاً آخر للتجارة وباع هذا العرض لتقام الحول بعائنه من الدنانير هي قيمة آخر الحول زكى خمسين ديناراً في الحال لان رأس المال عشرون ونصيبها من الربح ثلاثون فزكى معها لحصوله آخر الحول ولم ينض قبله وزكى لحول الربح الاقل وهو أول رجب عشرين ديناراً ولا يزكى معها احصيتها من الربح لانها قد نضت قبل حول أصلها بل تقر بحولها فيزكى بحول الربح الثاني وهو بعد ستة أشهر أخرى ثلاثين ديناراً وهي نصف الربح الثاني لان ابنه داه من حين ملكه لتغيره عن الربح الاقل بالنضوض قبل حوله والله أعلم

* (فصل في زكاة الفطر) *

(قوله والخلاف فيها) أى في عدم وجوبها وقد أوضحت في الاصل فراجعه منه ان أردته (قوله عند غروب الخ) أى بالتسبب للخرج والمخرج عنه فلو أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج أو باع العبد قبله وجب الاخراج على الوارث أو المشتري ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين والميراث والوصايا (قوله في الدنيا) وأما وجوب عقاب في الآخرة على تركها فتجب (قوله بالانية) أى بالانية العباداة لانه ليس من أهلها والاقبلزمه الاخراج والانية ويكتفى بهامنه (قوله أيضاً) أى كموثقه (قوله والا) أى ان لم يعد الى الاسلام فلا تلزمه فطرته ولا فطرة مومنه اذ مومنه من ردة اذ ملكه موقوف (قوله أو مبعوضاً) ان كان مبيعاً فزكاة على ذى الموبة وقت غروب الشمس ليلة العيد والافعليه قسط ما فيه من الحرية والباقي على مالكة كالنفقة وكذا شريك في قن وولدان في أبنتها ياتيه وأما مملوك المبعوض وقريبه فيلزمه جميع فطرته مطابقاً (قوله الصحيحة) اما لفائدة على سيده (قوله فسبأى) انه لا فطرة عليهم ولا على زوجها لكن يسن للنفقة الاخراج عن نفسها (قوله ومنه) أى من دست الثوب وزاد في القلنس من الایعاب ذراعة يلبسها فوق القميص وقبعة ومندبلا وقلنسوة تحت العمامة وطيلسان

(أن يكون) المخرج عن نفسه أو مومنه أو سره بأن يكون (ما يخرج به فاضلاً عن مؤنته ومؤنته من) وخفا

تجب (عليه مؤنته ليلة العيد ويومه) لان مؤنته ومؤنته مومنه في هذا الزمن ضرورية فاعتبر الفضل عنها وانما لم يعتبر زيادة على اليوم والليل المذكورين لعدم ضابط ما وراءهما (و) فاضلاً (عن دست ثوب) له أو لمؤنته (يليق به) أى يكل منها من نصيبها ويؤد مؤنته قبض وسراويل وعمامة ومكعب

وما يحتاج إليه من زيادة للبرد والتجمل وغير ذلك مما يترك له أو يشتري له (قوله من زيادة للبرد الخ) في
(و) عن (مسكن) له أو لمونه (و) عن (خادم) له أو لمونه (١٢٥) (يحتاج) كل منهما (إليه) أي إلى ما ذكر من

المسكن والخادم ويلحقان بهما
قياسا على الكفارة ولأنهما من
الحوادث المهمة كالنوب فان كانا
نفسين يمكن ابداهما بالاعتق
ويخرج التفاوت لزمه ذلك وان
كانا ألوفين والحاجة للمسكن
واضحة وللعبد تم الحاجة لاجل
منصب من ذكر أو ضعفه لاجل
عمله في ماشيته أو أرضه بل يبيع في
الفطرة العبد المحتاج إليه فيهما
والحاجة إلى ما ذكر تنفع تعلق
الوجوب ابتداء وأما اذا وجد
فلا ترفع فاذ تعلق الفطرة
بالذمة صارت ديناً فيباع فيها نحو
المسكن والخادم وهل يعتبر
الفضل عما عليه من الدين الذي
لله أو لا دعى فيه تناقض والمعتقد
منه أن الدين يمنع الوجوب فاذا لم
يكن المخرج فاضلا عنه لم يلزمه
فطرة (و) كما تجب الفطرة عن
نفسه كذلك (تجب) عليه (عن
في نفقته) وقت غروب الشمس
ليله العبد (من المسلمين) فلا
تجب فطرة الكافران وجبت
نفقته اقوله في الخبر من المسلمين
ولأنها طهرة للصائم من اللغو
والرفث كما ورد والكافر ليس من
أهلها ومحله في الكافر الأصلي أما
الرقبي المرتد فتجب فطرته ان عاد
إلى الاسلام (من زوجة) ولو

وخشاوكل ما اعتاده وأزرى به فقد يترك له أو يشتري له (قوله من زيادة للبرد الخ) في
الاياعاب يترك له ذلك وان كان زمن صيف لا يحتاج فيه إليها لانه بصدد الاحتياج إليها
شما فالمراد بقولهم في الشتاء أي لاجل الشتاء (قوله والتجمل) في الاياعاب لا تنقبه
وعمونه من صبا ورواة قدرا ونوعا زمانا ومكانا اهـ ويفهم منه ومن غيره مما يقتضيه في
الأصل أنه لا بد أن يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة أمثاله من التجمل به يوم العيد
وهو ظاهر (قوله قياسا على الكفارة) عبر بنحوه في التخصة وشرح الارشاد ومرفى
النهاية وفي الكفارة يشترط زيادته على العمر الغالب وفي قسم الصدقات من التخصة أنه
لا يمنع الفقر والمسكنة مسكنه الذي يحتاج إليه ولا يقيه وان اعتاد السكنى بالاجرة بخلاف
ما لو نزل في موقوف يستحقه الخ وقد ظهر من ذلك أنه لا بد أن يكون المسكن ملكه
أو موقوفا عليه ويؤيده قوله لا يباع فيها نحو المسكن والخادم اذ لو لم يكن ملكه فما
الذي يبيعه وفي الاياعاب لو كان معه مال يحتاج اصرفه إلى الخادم والمسكن فكالعدم
نعم ان أمكنه الاستغناء عن المسكن لاعتباده السكنى بالاجرة أو لتيسر مسكن مباح بنحو
مدرسة فلا يبعد أن يأتي هنا نظير ما سيجي في الحج اهـ والذي ذكره في الحج أنه يلزمه
صرف النقة الذي معه للحج فخر هل هذا مخالف لما سبق عن التخصة أو أن ما فيها فيما اذا
كان له مسكن فلا يكف حينئذ يبيعه وما في الاياعاب فيما اذا لم يكن عنده مسكن وانما
عنده قيمته وفي التخصة والنهاية بعد أن ذكر اقوال المنهاج ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه قالا
وغن ما ذكر ما دام معه يمنع اعطاه بالفقر حتى يصرفه فيه اهـ (قوله كل منهما) أي من
نفسه وعمونه (قوله وان كانا ألوفين) بخلاف الكفارة قال في الامداد ومثلهما في ذلك
الثوب كما اقتضاه تقييدهم له باللائق وفي الاياعاب قياس ما يأتي في التقليل وقسم
الصدقات أنه يترك له هذا أيضا فنحو كتب الفقيه بتفصيلها الا في ثمة وهو غير بعيد وان
قيل ظاهر كلامهم هنا يلزم بخلاف ذلك اهـ (قوله فيهما) أي في ماشيته وأرضه (قوله
واما اذا وجد) أي الوجوب بان غربت الشمس آخر رمضان وهو واجدها فاضلهما
يعتبر وقتها كن من اخراجها فلم يخرجها إلى أن تلف ذلك الفاضل فلا ترفع أي لا ترفع
الحاجة إلى المسكن والخادم الوجوب بل يبقى على حاله ويبايعان فيه (قوله والمعتد منه
الخ) كذا عند الشارح في كتبه كشيخ الاسلام وجرى الخطيب والجمال الرملي على أن
ذلك لا يمنع وجوب الفطرة (قوله عنه) أي الدين (قوله اخذ من زوجته) أي بان كانت
من يخدم عادة قال في الاياعاب أمان لم تخدم عادة فان أخذ منها ملكه أخرجهما عنه
بجهة الملك أو ملكها لم يلزمه فطرته كنفقته (قوله وفي معناها) ان عاد الضمير إلى أقرب
مذكور وهو الأجنبية لانه لا يلزم زكاتها وهو ظاهر عبارة وان عاد إلى أمته لزمه زكاتها

رجعية وباشئ حامل ولو أمة لوجوب نفقته ما بخلاف الباشئ غير الحامل ولولزمه اخذ من زوجته فان أخذها أمته لزمه
فطرتها أيضا أو أجنبية فلا وفي معناها من صحبتها تخدمها بنفقة باباذنه

ولا تجب فطرة ناشئة بخلاف

التي حيل بينها وبين الزوج ولا فطرة زوجة أب ومستولته وان وجبت نفقة الام الا ان الازمة للاب مع اعساره فيحملها الولد بخلاف الفطرة ولو اعسر الزوج بأن كان قنأ أو حرا ليس معه ما يفضل عما مترم يلزم زوجته الفطرة فطرتها وان كانت غنية لكن يسن لها اخراجها خروجا من الخلاف وانما لم يمت سيدامة مزوجة بعسر حر أو عبيد لئلا تسلم المرأة نفسها بخلاف الامة اذا سبدها أن يسافر بها ويستخدمها (و) من (ولد) وان سفل (ووالد) وان علا لهجوما بخلاف الولد الغني والوالد الغني أو القادر على الكسب اذا تجب نفقة ما حينئذ (وعملوك) ومنه المكاتب كآبة فاسدة والمدير والمعلق عتقه بصقة وأم الولد والمرهون والحناني والمؤجر

(قوله كفى حق عندها الخ) قال ع ش هذا كله اذا كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنفية والزوج شافعي وكان معسرا وجبت عليها وان كانت موسرا وجبت على كل منهما لان مذهبها يرى الوجوب عليها وفي مذهبه الوجوب عليه فاذا أراها أحدهما كفى واذا كانت شافعية والزوج حنفي فلا وجوب على كل منهما ما مراعاة لمذهبه اه يجيزي

والاول نقله الشارح في الایعاب عن المجموع قال وتبعه القمولى وغيره واعتمده المغنى قال في الایعاب لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرتها لانها في نفقته كأمها التي في نفقتها اه وذكر شيخ الاسلام في شرح البهجة أنه القياس وكذلك مر في نهايته ثم جع بينهما فقال الا وجه حمل الاول على ما اذا كان لها مقدار من النفقة لا تنهه داه والثاني على ما اذا لم يكن لها مقدار وتما كل كفايتها كالاماء اه وهو حسن بالغ وحيث لم تلزمه فطرتها مال في النفقة الى أنها لا تلزمها أيضا وان كانت غنية (قوله ناشئة) أى على الزوج أما عليها فتجب قال في الایعاب ومثلها كل من لا نفقة لها كغائبة ومحبوسة بدين وغير ممكنة ولولو لصغر ومعتدة عن شبهة بخلاف نحو مريضة لان المرض مذر عام (قوله لانها) أى النفقة ولا فطرة عليها أيضا وان كانت غنية (قوله ولو اعسر الزوج الخ) مثله مالو كان الزوج حنفيا والزوجة شافعية فلا زكاة على واحد منهما عملا بقاعدة كل منهما صرح به الجلال الرملى في فتاويه وفي عكس ذلك يتوجه الطلب عليه عملا بقاعدة كل منهما صرح به الجلال فأى واحد منهما أخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعي يوجب الاخراج من غالب قوت البلد والحنفي لا يوجب ذلك فان كان الغالب البر وأخرج الزوج الشافعي عنها بمقتضى مذهبه كفى حق عندها وان أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها فينظر في الذي أخرجه فان كان من الثراء أو الزيب أو الشعر أو القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكتفى بذلك في عقيدة الشافعي فيلزمه أن يخرج عنها بحسب عقيدته صاعا من البر وان أخرجت الزوجة عن نفسها من البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوات الواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم اربعة أرطال بالبغدادى والواجب عند الشافعية صاع كامل من غالب قوت البلد والصاع عندهم خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى فاذا أخرجت الزوجة عن نفسها نصف صاع من البر لزم الزوج الشافعي اخراج رطل وثلاث بالبغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده وهـ ذالم أقف على من نفقه وقد أوفضته في الاصل (قوله بعسر الخ) أما الموسر فتلزمه فطرتها اذا سلمت له نفسها لئلا ينهارا ولا فعلى السيد (قوله والولد الغنى) لو قدر على قوت يوم العيد وليامته فقط ولو بالكسب لا تجب فطرته على أصله لسقوط نفقته عنه ولو صغيرا ولا على الولد لا عساره (قوله أو القادر على الكسب) قيد في الولد اذا لا يكاف والده الكسب وان قدر عليه لكن ان اكتسب سقطت عن الولد (قوله كآبة فاسدة) هـ ذامع قوله الا تى كما تجب نفقتهم يقيده أن المكاتب كآبة فاسدة تلزم السيد فطرته ونفقته وليس كذلك وانما تلزمه فطرته دون نفقته ونخرج بالفايدة العصبية فلا فطرة عليه ولا على سيده وكذلك زوجة المكاتب وعبد تلزمه فطرتها دون فطرتها (قوله والمرهون) يخرج السيد فطرته من ماله كالفقعة لانه بخلاف المال المرهون فان زكاة عينه تخرج منه قال في الایعاب

والموصى بمنفعته والاتباع وان انقطع خبره والمغصوب (١٢٧) فوجب فطرته في الحال كما يجب

نفقتهم ولان الاصل في انقطاع خبره بقا حياته ولا تجب فطرة من وجبت نفقته في بيت المال أو على المسلمين وقزيت المال والمملوك للمسجد والموقوف عليه والموقوف ولو على معين وان وجبت نفقتهم (والواجب) عن كل رأس (صاع) وهو قدحان بالمصري الاسبعي مد تقر يا هذا فيما يكال أما ما لا يكال أصلاً كالإقط والجبن فعماره الوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى وأربعة أرطال ونصف ورابع رطل وسبع أوقية بالمصري وانما يجزى صاع (سليم من الغيب) فلا يجزى الغيب بنحو غش أو سوس أو قدم غير طعمه أولونه أو ريحه ولا أقط فيه ملح يسيبه وان لم يفسد جوهره فان لم يعبه وجب بلوغ خالصه صاعاً ولا يحسب الملح في الكيل ويجب كونه (من غالب قوت البلد) سواء المعشر كالحب والتمر والزيت وغيره كالإقط واللبن والجبن بشرط أن يكون في كل منها زبد لثبوت بعض المعشر والانطافى لاخبار وقيس به ما الباقى أما الخفيض والسمن والحم والدق واللبون والاقوات التي لازمة كنفقتهم والاقط واللبن والجبن المتروحة الزيت فلا يجزى شيء منها وان كان قوت البلد لا يفسد في معنى مانص عليه

وينبغي أن يقاس بالمرهون نحو المورج (قوله والموصى بمنفعته) فوجب فطرته على مالك رقبته وفي العباب من مات بعد وجوب فطرة عبده الموصى به لغيره فالفطرة في تركته أو قبل الوجوب وقبل الموصى له ولو بعد وجوب الفطرة فهي عليه وان ردت فهي على الورث ولو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه مثله في القبول والرد وبقبوله يملكه المورث ففطرته في تركته أى ومن جملتها القن فيباع بعضه حيث لا تركته له سواء وان مات قبل الوجوب أو بعده لم يترك ورثته ان قبلوا اه (قوله وان انقطع خبره) أى ولم يبلغ ما يحكم فيه بموته والا فلا تلزمه فطرته ومن اشترى عبداً فوجب فطرته في زمن الخيار فهي على من انقرد بالخيار فان كان الخيار له حافلي من يؤل له ما كاه (قوله فحين انقطع الخ) في الحصة الذي يتجه في ذلك أنه يدفع البر للفاضي يخرج به في أى محال ولا يشاء لانه نقل الزكاة وتعين البر لا يجوز ان يعنه على كل تقدير فان تحقق خروجه من محل ولاية القاضي فالامام فان تحقق خروجه من محل ولايته بأن تعدد المتقبضون فيه فالذى يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة فيخرجها في آخر بلده وصوله اليها اه وذ كر نحوه في التمهية مختصراً (قوله هذا) يعنى أن العبرة بالكيل فيما يكال وان زاد أو نقص في الوزن وبما يستوى وزنه وكيله العدم والماش وقد عاير المصنف والصاع النبوى بالعدس فوجده خمسة أرطال وثلاثا قال ابن عبد السلام وتفاوته يسيراً لا يحتل بمثله فكل صاع وسع من العدم ذلك اعتبار لاخراج به ولا بالالة بتفاوت الحبب وزنا اه وفي المهمات أن ابن الرقعة اعتبر الصاع بالشعير الصعدي المغربي المنق من الطين والطين الامن بعض حبات حنطة فوجده صحى واذكر ابن كنج أنه حصل له من المدينة مد صحى المعيار على المد النبوى فعماره بالذرة البكر المنقاة فوافق الكيل الوزن ثم بالبر العربى فزاد الوزن بنصف تسع المداخ (قوله غير طعمه) فان كان هو قوت البلد لزمه اخراج السليم من غالب قوت اقرب المحال اليهم الخ (قوله يعيبه) المراتب الثلاثة افساد جوهره وتعيبه وظهور الملح من غير تعيب فيجزى في الاخيرة ولا يحسب الملح بخلافه في الاولتين فلا يجزى فيه ما (قوله واللبن) الصاع منه يعتبر بما يجى عنه صاع اقط (قوله في كل منها) أى الثلاثة المذكورة وهى الاقط واللبن والجبن ومنه يعلم أن الاقط الموجود الا بالمدينة المعروف بالمضير لا يجزى لانه من مخيض (قوله لازكاة فيها) قال القليوبى في حواشى الحلى جـ له مراتب الاقوات أربع عشرة موزا اليها بحروف أوائل كلمات البيت الاول من هذين البيتين في قول القائل

بالله سل شيوخى رمز حكي . ثلا * عن فورتك زكاة الفطر لوجها
حروف أولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا

عاباً من بالله للبر والسمن من سل للسلات والشيخ للشعير والذال من ذى للذرة ومنها الدخن والارز والحاء للحمص والميم للماش والعين للعدس والفاء للقول والفاء

والعبارة في ذلك بغالب قوت محل المؤدى عنه لا المؤدى لانها اوجبت عليه اشتداه ثم يتعمها المؤدى فلا يجزئ من غالب قوت محل المؤدى عنه ولا من غالب قوت محل المؤدى أو قوته لتشوق النفوس الى الغالب في ذلك المحل ومن ثم وجب صرف الفطرة لفقراء بلد المؤدى عنه لا لبلد المؤدى فلو كان الرقيق أو الزوجة مثلاً يولد والسيد أو الزوج يولد آخر صرفت من غالب قوت بلد الرقيق أو الزوجة على مستحق بلديهما لا لبلد السيد أو الزوج ويختلف الغالب باختلاف النواحي والازمان والعبارة بغالب قوت البلد في غالب السنة (١٢٨) لا بغالب وقت الوجوب ويجزئ الاعلى في الاقيبات وان كان أنقص في القيمة

للقمر والزاي للزيب والالف للاقط واللام للابن والجيم للجبن الخ (قوله بغالب قوت البلد) لو كان الغالب مختلطاً كبيراً صغيراً اعتبراً كثرهما والاختير ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب تحفة ونهاية (قوله الاعلى) في التحفة هو أولى فان أبى المستحق الا قبول الواجب أجيب المستحق (قوله والشعير على منهما) في التحفة الاعلى البر فالشعير فالقمر فالزيب فالارز والذرة بقسميها في مرتبة الشعير فالخمس فالماش فالعدس فالقول فالبقية بعد الارز وان الاقط والابن والجبن بعد الحبوب كلها وفي النهاية الاربعة تقديم الارز على القمر ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير الخ ونحوها لا يعاب للشارح وهو الوجه عما في التحفة وان قال فيه انه ظاهر كلاً منهم (قوله ثم زوجته) قال سم لا يعد أن خادم الزوجة يليها فتقدم على سائر من ذكر بعدها لانها اوجبت بسبب الزوجية المتقدمة على من بعدها اه وفي الارشاد وشرحه ويخبر المخرج ان لم يجد الاصاغا واستواوا أي المخرج عنهم في الدرجة كزوجات أو اولاد فيخرجهم عن شاء ولا توزع للخروج بين اثنين فأكثر لانه حينئذ عن الواجب في حق كل بلا ضرورة الخ قال القليوبي ويظهر أنه لا يعد نذب القرعة بينهما (قوله كن كاة المال) أي فانه يجوز تقديمها على الحول لانه أحد السبيين ولا يجوز تقديمها على الحول والنصاب لانه تقديم على السبيين (قوله وسيا في الخ) أي في الفصل الا في بعده هذا وهو أن يبقى المالك أهلاً للوجوب الى دخول شوال وأن يكون القابض مستحقاً عنده ومضى أو اثن الفصل ما يتعلق به هذا في الاعاب لو عجل فطرة نفسه ثم دخل الوقت وهو يولد أخرى لم تجزئه (قوله نهرا) أي يوم العيد قال في التحفة وألقى الخوارزمي كشيخه البغوي ليلة العيد بيومه ووجهه بأن الفقراء يهينونهم الغداهم فلا يتأخرأ كلهم عن غيرهم اه قال القليوبي نعم لو شهدوا بعد الغروب برؤيته بالامس فاخرجها ليلة أفضل فانه شيخنا كشيخه البراسي ولو قيل بوجوب اخرجها فيه حينئذ لم يعد فراجع اه (قوله أولى) في التحفة بل يكره تأخيرها عن صلاة العيد وكذلك النهاية والامداد (قوله كغيبه ماله) بحث في التحفة ما ملخصه أن الغيبة ان كانت لدون مرحلتين لزمته وله التأخير الى حضور ماله أو لمرحلتين فان قلنا بما رجحه جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة كان كالقسم الا قول أو بما عليه

عن الأدنى فيه ولا عكس فالقمر أعلى اقيباتاً من الزيب والشعير أعلى منهما (وان قدر على بعضه) أي الصاع (فقط) أي دون باقيه (أخرجه) وجو بالخبر الصحيح اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومحافظة على الواجب بقدر الامكان وعند الضيق يجب أن يقدم نفسه ثم زوجته لان نفقتها آكد ثم ولده الصغير ثم أباه وان علا ولو من قبل الام ثم أمه وانما قدمت الام في النفقة لانها للباحة والام أحوج وأما الفطرة فالتطهير والشرف والاب أولى بهذا لانه مقسوب اليه ويشرف بشرفه (ويجوز) للمالك دون الولي تجهيل الزكاة في الفطرة بعد دخول رمضان فيجزئ (اخراجها) ولو (في) أول ليلة من (رمضان) لانعتاد السبب الاول اذهى تجب بسببين رمضان والفطر منه جواز تقديمها على أحدهما دون تقديمها عليهما كن كاة المال وسيا في شرط اجزاء المجل (ويسن) اخراج الفطرة نهرا وكونه بعد فجر يوم

الفطر (قبل صلاة العيد) ان فعلت أول النهار كما هو الغالب أولى للامر به قبل الخروج اليها في الصبحين فان اخرت الصلاة سن المبادرة بالاداء أول النهار توسعة على المستحقين وانتظار نحو القريب والجوار أفضل في زكاة المال فيأتي مثله ههنا لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويجوز تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبه ماله أو المستحقين لان القصد اخذها عنهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور

ومن ثم ورد اغنواهم عن طواف هذا اليوم ويلزمه القضاء فوراً إن أخر بلا عذر (فصل في النية في الزكاة في تعجيلها) (وتجيب النية) بالقلب ولا يشترط النطق بها ولا يجزئ وحده كما في الصلاة وغيرها (فينوي) المزكى (هذا زكاة مالي) ولو بدون القرض لأنها لا تكون الا فرضاً بخلاف الصلاة والصدقة لكن الافضل ذكر القرينة معها (وتحذرك) كهذا فرض صدقة مالي أو صدقة مالي المقرضة وكذا فرض الصدقة أو الصدقة المقرضة على الأوجه بخلاف صدقة المال فقط لأنها قد تكون نافله وفرض المال لأنه قد يكون كفارة ونذراً ويجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة أو إعطاءها للوكيل أو بعده وقبل التفرقة كما تجزئ بعد العزل وقبل التفرقة وإن لم تقارن أحدهما ويجوز ١٢٩ تفويضها للوكيل إن كان من أهلها بأن

الشيخان أنه كالمعذور فبأخذها لم يلزمه الفطرة (قوله أغنواهم) في خبره يف وهو به مزية قطع مفتوحة وضمة اغباوة (قوله بلا عذر) فلو لم يعص به لكونه بيان فلا يلزمه الفور والله أعلم

* (فصل في النية في الزكاة في تعجيلها) *

(قوله ولو بدون القرض) يكفي هذه زكاة (قوله بعد العزل) في التحفة لوقال غيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه أجزأ عنها وأفتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في آخرها يستلزم التوكيل في نيتها وفيه نظر بل الذي يجب أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل (قوله دون الولي) إلا إذا عجل من ماله (قوله دون عروض التجارة) أي فلا يشترط فيها النصاب عند التعجيل إذا انصابت أغمايتها فيها آخر الحول (قوله بوروده معناه الخ) أوضحت ذلك في الأصل فراجع منه إن أردته (قوله إمام) خلافاً للاسنوي ومن تبعه كالعباب وإذا عجل لا أكثر من عام كفي للعام الأول فقط ويسترد المالك ما بقي (قوله آخر الحول) عبر المصنف في المالك بقوله إلى آخر الحول وفي المستحق في آخر الحول لما قاله في الإيعاب من أن المالك لا يأتي فيه حكم عروض المانع ثم عوده أم أي وأغمايتها صور ذلك في القايض (قوله باقياً) ويشترط أن لا يتغير الواجب والا كأن عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستاً وثلاثين قبل الحول لم يجز ذلك وإن صارت بنت لبون بل يستردها ويعيدها أو يعطي غيرها الخ تحفة قولهم أي باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع عن الزكاة م وهذا إذا كانت المجلة باقية فإن كانت تالفة لم يلزمه بنت لبون وتجزئه المجلة (قوله أو ارتد القايض) في الإيعاب أماردة المالك فأنها لا تؤثر في سقوط الزكاة وإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول (قوله أو غاب) أي القايض عند آخر الحول إلى موضع لا يجوز نقل الزكاة إليه وكذا لو غاب المالك إلى ذلك وهذا اعتماد الشارح في كتبه واعتمد م ر الأجزاء في غيبة المال أو الأخذ وقال أنه

يكون مسلماً مكلفاً أم انحوا الصبي والكافر فيجوز توكيله في أدائها لكن بشرط أن يعين له المدفوع إليه ويتعين نية الوكيل أن يدفع من ماله باذن المالك وتجب نية الولي في زكاة الصبي والمجنون والسفيه والاضمنها انقصه يره ولو دفعها المزكى للإمام بالنية لم تجزئ نية الإمام ومتى امتنع من دفعها أخذها الإمام أو نائبه منه قهراً ثم إن نوى المانع عند الأخذ منه أجزأه والأوجب على الآخذ النية فإن تركها ثم لم يجزئ المالك (ويجوز) للمالك دون الولي كما مر (تعجيلها) أي الزكاة في الحول (قبل) آخر (الحول) وبعد انعقاده بأن يكمل النصاب في السائمة والنقدين دون عروض التجارة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أخص في التعجيل للعباس وهو مرسل لكن عضد بورود معناه في الصحيحين وقول جمع من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف ما لو

١٧ بافضل في عجل عن معلوفة سيسبها أو عن دون نصاب فأنه لا يجزئ مطلقاً وإنما يجوز التعجيل لعام فقط وفي الثمار بعد بدو صلاح وفي الزروع بعد اشتداد الحب ولا يجوز قبل ذلك لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحققة ولا ظناً (وشترط أجزاء المجل) هنا وفيما مر في زكاة الفطر (أن يبقى المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول) في الحول ودخول شوال في الفطرة (وأن يكون القايض في آخر الحول) أو عند دخول شوال (مستحقاً) والمال المجل عنه باقياً فإن مات المالك أو القايض قبل ذلك أو ارتد القايض أو غاب أو استغنى عما

غير المجل كزكاة أخرى ولو لمجمله أخذها بعد الأولى أو نقص النصاب أو زال عن ملكه وليس مال تجارة لم يجزئته المجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب ولا يضر عرض مانع ١٣٠ في المستحق زال قبل الحول وكذا لو لم يعلم استحقاقه أو حياته (وإذا

لم يجزئته) المجل لقوات شرط مما ذكر أو تلف النصاب الذي عمل عنه كله أو بعضه (استرد) من القابض (ان علم القابض) عند القبض أو بعده (أنه زكاة مجمله) ولو يقول المالك له هذه زكاتي المجمله كما لو عمل أجرة الدار ثم انهدمت في أثناء المدة نعم لو قال هذه زكاتي المجمله فان لم تقع زكاة فهي نافله لم تسترد ولو اختلف المالك والقابض في مثبت الاسترداد كعلم القابض بالمجمل صدق القابض بهمينه لان الأصل عدم الاسترداد وإذا ارد المجل لم يلزمه رد زيادته المنفصلة ولو سلكا للبين في الضرع والدوف على الظاهر ولا أورش لنقص صفة حدث بيده قبل حدوث سبب الرجوع والقابض والمالك أهلان للزكاة لحدوثهما في ملك المستحق فلا يطالب بشئ منهما * (تتمة) * إذا حال الحول على المال الزكوى وجبت الزكاة وإن لم يتمكن من الاداء فابتداء الحول الثاني من تمام الاول لا من التمكن ويجب عند آخر الحول أداء الزكاة على الفور إذا تمكن بأن حضر المال والمستحق وخلا المالك من مهم ديني أو دنيوي فان آخر الاداء بعد التمكن ضمن قدر

اعقده والذي (قوله غير المجل) أي وحده أما إذا استغنى بالمجمله ولو مع غيره فلا يضر ذلك (قوله ولو لمجمله) في النهاية ونحوها التحفة تتمة ورهذه بما إذا تلفت المجمله ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونعت في يده بقدر ما يوفي منها بدل النصف ويبقى غناه وبما إذا بقيت المجمله وكان حالة قبضها محتاجا إليها ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفي بأحدهما وهما في يده اه (قوله أخذها بعد الأولى) ظاهر كلامه أن الأولى هي التي تسترد لكن الراجح كفاي الامداد والنهاية أن الثانية هي التي تسترد وقيدته في التحفة نقلا عن السبكي بما إذا اتفق حول المجملتين قال سم أما إذا اختلف فينبغي أن الجزئ ما سبق تمام حولها سواء أخرجها أولا أو ثانيا وفي النهاية ونحوها التحفة ولو كانت الثانية غير المجمله فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه إذا لم يبالا بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة اه قال سم وظاهر إذا اختلف حولهما وسبق حول الواجبة وأما لو سبق حول المجمله بأن عمل في رجب ما يمت حوله في شعبان أي في نحو الثمار ثم أخرج واجبه في رمضان فينبغي عدم اجراء الواجبة الخ ونخرج بقول الشارح أخذها بعد الأولى ما إذا أخذها ما عافى في الامداد والنهاية أنه يتخير في دفع أيها شاء (قوله أو نقص النصاب) أي الذي عمل زكاته في غير عروض التجارة (قوله وليس مال تجارة) أما هو فلا يقطع حوله بزوال المالك كما علم مما سبق فيه (قوله لو لم يعلم الخ) إذا المعتد أن الضار تحق قيام المانع لا الشك فيه لان الأصل عدمه (قوله وإذا لم يجزئته المجل) أما قبل المانع فلا يسترد مطلقا وإن شرطه من غير مانع (قوله أو تلف النصاب الخ) هذا لا يحتاج اليه لدخوله في قوله لقوات شرط مما ذكر وقد ذكره في الشروط بقوله والمال المجل عنه باقيا ثم ذكره في المحترقات بقوله أو نقص النصاب (قوله أو بعده) أقره في الامداد والنهاية وقيدته في التحفة بما إذا كان علمه قبل تصرفه ونظرفيه في الاعباب (قوله على الظهور) في التحفة وإن لم يجز في الاعباب أي الذي بلغ أو ان الجزع فافيا يظهر اه (قوله ولا أورش لنقص صفة) أي كمرض وهزال وسقوط يد وخروج به نقص العين كمن يجل بعيرين فتلف أحدهما فانه يسترد الباقي بقيمة المتالف كما إذا تلف المجل جميعه فانه يلزمه ضمانه بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم بقيمة يوم القبض (قوله سبب الرجوع) في النهاية خرج بحدوثه قبل السبب حدوثه بعده أو معه فيسترد زاد في الاعباب والنقص على القابض قال الزركشي وإذا رجع به ما هل عليه غرامة النفقة الظاهر نعم وفي كلام المجموع الذي ذكرته ما يؤيده ولا يقال ان القابض متبرع لانه لم يتفق الا بظن ما سكه ومن ثم يظهر أنه لو اتفق بعد علم عوده لك الدافع لا يرجع ثم قال ونظر ابن الاستاذ في رجوع المالك على القابض بالاجرة ولا نظرفيه لما مر أن الكسب من الزيادة المنفصلة (قوله والقابض والمالك الخ) الواو في القابض واو الحال

الزكاة وإن تلف المال وله انتظار قريب وإن بعد وجار أو حوج ما لم يكن هناك من يتضرر بالجوع أو العرى فيحرم قال التأخير مطلقا لان دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لنضلة ومع جواز التأخير لذلك يضمن ما تلف في مدة التأخير أيضا ما تلف قبل التمكن فلا يضمنه بل يسقط قسطه وتعلق الزكاة بالمال تعلق شركة فالمتحقق شرين للمالك بقدر الواجب ان كان من الخمس

قال في الاعباب نقلا عن المجموع ولوبيان القباضر يوم القبض غير مستحق كغنى وعبد وكافر
استرد مادفعه اليه بزوائده المتصلة والمنفصلة ويغرم أرش النقص ولا خلاف في هذا كانه
وان كان في آخر الحول بصفة الاستحقاق لان الدفع لم يقع صحيحا محسوبا عن الزكاة
(قوله والا) أي ان كان الواجب من غير الجنس كشاة في خمس من الابل (قوله الا في قدر
الزكاة) أي ثمانية كما تقدم وفي كلامهم لو عزل قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج
ظاهر من صحة البيع في الجميع وفي المغني يطل أيضا في قدرها على أقس الوجهين وكذلك
التحفة ~~له~~ لم يقيمه بنيتها وفي النهاية تقيمه ما سبق عن التحفة بغير الماشية قال
أما الماشية فنقل ابن الرقعة وغيره عنهما ما أنه ان عين كقوله الا هذه الشاة صحت في كل
المبيع ثم قال لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عينها لها وأنه انما باع
ما عداها وأجرى سهم ذلك في الترحيم قال وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو
التمر كالا هذا الارذب فيصح البيع في جميع المبيع أيضا كما هو ظاهر بخلاف تركه بغير
استثناء فلا يقيمه صحة البيع في جميع المبيع الخ وفي حاشية التحفة للهاتفي لو قال في
الماشية بعتك النصاب الا هذه الشاة ثم تلفت الشاة قبل اخراجها فهل تسقر صحة البيع
وتنتقل الزكاة الى ذمته أو يبين بطلانه في قدرها قال الفاضل المحشي فيه نظروا مال لم رالى
الثاني على أقس الوجهين عند ابن الصباغ وأقروا الشحان وغيرهما ونسب للبحر أيضا
انتهى وسبق قبيل زكاة النقد ماله تعلق به هذا المقام وفي الاصل ما يشي الغليل (قوله
والمنعوب) مثله ما وقع في بحر وما دونه في محل ونسب مكانه والمجموع (قوله والمرهون) في
العباب لورهن المال الزكوى فتم حوله وله مال آخر أخذت زكاة المرهون من المال
الآخر والافن المرهون ولا يلزم الرهن بدله اذا أيسر ليكون رهنا ولا خيار للمرتهن
(قوله والغائب) يجب الاخراج عنه في بلد المال فان كان سائرا لم يجب الاخراج عنه حتى
يصل للمالكه أو وكيله فان كان مالكة أو وكيله مسافرا معه صرف الى فقراء أقرب البلاد
اليه (قوله قبل القبض) يلزمه الاخراج عنه حاله حيث لا مانع من القبض قال في النهاية
وقت دخوله في ملكه من انقضاء الخيار لا من الشراء وقال سهم من وقت العقد فيما اذا
كان الخيار له وحده أو لهما وتم البيع ونقل كلام الاسنى في ذلك وهو يؤيد ما قاله (قوله
مع الوصول) أي بأن سهل الوصول اليه كما عبر به في التحفة (قوله الماضية) في النهاية لو
كان المال ماشية اشترط أن تكون سائمة عند المالك لا الغاصب ويشترط ان لا ينقص
النصاب بما يجب ايجاره فان ملك نصابا فقط وليس عنده شيء من جنسه يعوض قدر
الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الاول اه

(فصل في قسمة الزكاة على مستحقها)

ذكره هنا كالروضة والعباب أنسب من ذكره قبيل النكاح وان كان الا كثرون عليه

والا بقدر قيمته فيمنع عليه بيع
القدر المذكور ورهنه فاذا باع
النصاب أو بعضه أو رهنه بعد تمام
الحول صح الا في قدر الزكاة ثم مال
التجارة يجوز بيعه ورهنه لان
متعلقها القيمة لا العين ومن له دين
حل وقد رعى استيفائه بأن كان على
ملي حاضر باذل أو جاحد وعليه بينة
أو يعلمه القاضي أو على غيره وقبضه
لزمه اخراج زكاته حتى للاحوال
الماضية لوجوب اقبه كما تجب في
الضال والغصب والمرهون
والغائب وما اشتراه وتم حوله قبل
القبض أو حبس عنه بأمر ونحوه
لملك النصاب وحولان الحول لكن
لا يجب الاخراج من ذلك الا عند
عود الغصب والضال وامكان
السير للغائب مع الوصول اليه
فيخرجها حينئذ عن جميع
الاحوال الماضية * (فصل) في
قسمة الزكاة على مستحقها والاصل
في ذلك قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء الآية

(ويجب صرف الزكاة الى
الموجودين من الاصناف الثمانية)
فان وجدوا كلهم يحمل الزكاة وجب
الصرف اليهم ولا يجوز أن يحرم
بعض الاصناف فان فقد بعضهم
أو بعض آحاد الصنف ردت حصة
من فقد أو الفاضل عن كفاية بعضهم
على بقية الاصناف ونصيب المفقود
من آحاد الصنف على بقية ذلك
الصنف ولا ينقل شيء من ذلك الى
غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم
ومحله اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم
والانقل الى ذلك الصنف أمواله
عدمت الاصناف كلهم في
البلد أو فضل عنهم شيء فان الكل
في الاولى والفاضل في الثانية
ينقل الى جنس مستحقه بأقرب بلد
الى بلد الزكاة فعلم أنه لا يجوز للمالك
ولا يجزئه نقل الزكاة مع وجود
مستحقها بموضع المال حال الوجوب
عنه الى غيره وان قربت المسافة لان
ذلك يوحش أصناف البلد بعد
امتداد اطعامهم اليها (وهي
الفقراء) والفقير من ليس له زوج
ولأصل ولا فرع تكفيه نفقته ولا
مال ولا كسب يقع موقعا من
كفايته مطعما وملبسا وسكنا كن
يحتاج الى عشرة ولا يجزئ الاثلاثة
وان كان صحيحا

(قوله صرف الزكاة الخ) أي ولو كانت زكاة فطر قال في التحفة لكن اختار جميع جواز
دفعها للثلاثة فقراء أو مساكين مثلا وآخرون جوازها لواحد أو طال بعضهم في الاتصاف له
بل نقل الروايات عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضا الى ثلاثة من
أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعدوا العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا لانتفى به اه
وفي فتاوى السيوطي الققهية يجوز للشافعي أن يقلد بعض المذاهب في هذه المسئلة سواء
عمل فيما تقدم بمذهبه أم لا وسواء دعت اليه ضرورة أم لخصوصا ان صرف زكاة الفطر
لاقل من ثلاثة رأى في المذهب فليس الأخذ به خروجا عن المذهب بالكلمة بل أخذ
بأحد القوانين أو الوجهين فيه وتقليد لمن رجع من الأصحاب اه وفي العباب فان عسرت
قسمتها أي زكاة الفطر لقلتها جعلت فطرة جماعات وقررت قال في اليعصاب وبهذا
أصحابنا الاختيار الاقويين ما مر عنهم اعسر قسمتها على الاصناف الثمانية (قوله فان فقد
بعضهم) أي الاصناف الموجود منهم الآن في هذه البلدان أربعة أصناف لا غير الفقراء
والمساكين والغارمون وأبناء السبيل فتدحصة الفقودين على الموجودين (قوله على
بقية ذلك الصنف) كأن وجد اثنان من المساكين مثلا دفع اليهم ما يجمع حصة المساكين
(قوله بأقرب بلد الخ) فان استوى بلدان في القرب تخير المالك في الصرف الى أيهما شاء
(قوله للمالك) خرج به الامام فله النقل وكذا الساعي بل يلزم الساعي نقله للامام اذا
لم يأذن له في تفرقة ما ومثله قاض لم يوله الامام غيرها ولمن جازله النقل أن يأذن للمالك فيه
لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجة وقد يجوز النقل للمالك اذا كان له بكل عشرون شاة فله
مع الكراهة اخراج شاة بأحدهما حذرا من التشقيص وكان حال الحول والميل يبادية
لا مستحق بها فيفرقه في أقرب محل به مستحق وللمستحقين من أهل الخدام الذين لا قرار لهم
صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كن بسفينة في اللجة فان فقدوا فلن في أقرب محل اليهم
عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب فان ربح الوصول عن قرب انتظر والانتقل
لا اقرب الى ذلك الاقرب والحال المتمايزة بنحو ماء ومرعى كل حله منها كبذل فيحرم النقل
اليها وغير المتمايزة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب اه من التحفة
(قوله مع وجود مستحقها) فان امتنعوا من أخذ الزكاة قوتلوا (قوله وان قربت
المسافة) نقل عن الشارح ما يفيد أن ما تقتصر فيه الصلاة كخارج السور لا يجوز النقل
اليه وارضاه الجلال الرملي لكنه في التحفة رجع جواز النقل الى ما يقرب من بلد المال بأن
يتنسب اليه عرفا بحيث يعتمد معه بلد واحد أو ان خرج عن سوره وعمرانه قال فيما يظهر اه
(قوله تكفيه) أي ليس له واحد من الثلاثة وهو صادق بما اذا لم يوجد أو وجدوا وليس
عندهم كفايته (قوله وملبسا) في التحفة ولوللجمل به في بعض أيام السنة وان تعددت ان
لاقت به ويؤخذ من ذلك صحة افتناء بعضهم بأن حلى المرأة اللاتق بها المحتاجة للترزين به
عادة لا يمنع فقرها اه (قوله الاثلاثة) صدر في التحفة بكونه لا يجزئ الا درهمين قال وقال

يسأل الناس أو كان له مسكن وثوب يتجمل به وعبد يخدمه وإن تعدد ما يحتاجه ١٣٣ من ذلك ولا أثر لقدرته على كسب حرام

أو غير لائق بعبادته ومن ثم أنق
الغزالي بأن لارباب البيوت الذين
لم تجر عاداتهم بالكسب أخذ الزكاة
ويعطى من غاب ماله بمسافة القصر
قال الفقهاء بشرط أن لا يجد من
يقرضه أو بأجل إلى حضوره
أو حلوله لامن دينه قدر ماله إلا أن
صرفه في الدين والمكفي بنفقة قريبه
الاخذ من باقي السهام أن كان من
أهلها حتى ممن تلزمه نفقته ولو
لم تكف الزوجة بنفقة زوجها
أعطيت من سهم المساكين ويسن
لها أن تعطى زوجها المستحق من
زكاتها (و) الصنف الثاني
(المساكين) والمساكين من له ما يسد
مسدا من حاجته بملك أو كسب
حلال لائق به ولكنه لا يكفيه كن
يحتاج إلى عشرة وعنده ثمانية
لا تكفيه الكفاية اللازمة بحاله
من مطعم وملبس ومسكن وغيرها مما
مروا ملك أكثر من نصاب والعبرة
في عدم كفايته وكفاية الفقير بالعم
الغالب بناء على الأصح أنهم ما
يعطيان كفاية ذلك ولا يمنع الفقر
والمسكنة اشتغاله عن كسب يحسنه
بحفظ القرآن أو بالفقرة أو التفسير
أو الحديث أو ما كان آلة لذلك وكان
يتأق منه ذلك فيعطى ليتفرغ
لتحصيله اعموم نفقة وتعليمه وكونه
فرض كفاية ومن ثم لم يعط المشتغل
بنوافل العبادات وملازمة الطلوات
لأن نفقه قاصر على نفسه ولا ينفعها

المحامي الثلاثة والقاضي الأربعة واعترض بأنهما تتبع موقعا اه ووافق هذا قول
الماوردي أن عدم أكثر العشرة كان فقيرا أو أقلها كان مسكينا واعتقد م ر في النهاية
(قوله ب آل الناس) فلا يمنع ذلك فقره إذا السؤال ليس بحرفة (قوله بمسافة القصر)
أو دونها وقد جيل بينه وبينه أما ما دون مسافة القصر ولا حائل فحكمه كالخاضر (قوله
أو بأجل) متعلق بغاب أي ولو كانت غيبة ماله بسبب أجل (قوله إلى حضوره) متعلق
بيعطى أي يعطى ما يكفيه إلى حضور ماله الغائب في مسافة القصر وحلوله في المؤجل
وفي النهاية قضية إطلاقه عدم الفرق بين أن يحل قبل مضي زمن مسافة القصر أم لا وهو
كذلك (قوله قدر ماله) أي لا يعطى من سهم الفقراء وألحق السبكي بالدين في ذلك عن نحو
المسكن فيخرجه عن الفقر والمسكنة إلى أن يصرفه فيه وجزم به كل من التحفة والنهاية
وغيرهما (قوله من باقي السهام) أي غير لفقر والمسكنة أما هم فليس له الاخذ منها
لاعتناؤه بالنفقة اللازمة له فلو كان على الزوجة دين جاز ولو زوجها أعطاهما من سهم
الغارمين على التفصيل الاتي في الغارم قال في التحفة لكن لا يعطى المنفق قريبه من سهم
المؤلفة ما يغنيه عنه لأنه بذلك يسقط النفقة عن نفسه ولا يعطى لابن السبيل إلا ما زاد
بسبب الفقر (قوله ولو لم تكف الخ) أي بأن كان معسر لا يستطيع القيام بكفايتها
أو موسرا لكن لا يكفها ما وجب لها عليه لكونها أ كولة أو ما لو سقطت نفقته انشور فانها
لا تعطى اقدورها على الطاعة حالا قال في التحفة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها
أعطيت من سهم الفقراء والمساكين حيث لم تقدر على العود حالا مذرهما وكذا من سهم
ابن السبيل أن تركت السفر وعزت على الرجوع لانتهاء العصبية (قوله أن تعطى
زوجها) ولو بالفقر وان أنفقها عليها (قوله ثمانية) زادت في التحفة أو سبعة (قوله اللائقة
بحاله) أي وبحال مؤمنه من غير تقدير ولا امراف (قوله بالعم الغالب) في النهاية ستون
عاما وبعدها سنة وتردد في التحفة بينها وبين السبعين ثم قال وقد يؤخذ ترجيح هذا أي
وهو السبعون من أنا إذا قلنا في المفقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين
وقيل مائة وقيل مائة وعشرين قال السبعون أقل ما قيل وعلى هذا فلا اخذ بها غير بعيد
وان أمكن الفرق بين الباين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة
ثم سنة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقد يكفيه تلك المدة لتعذره بل
ثم ما يكفيه دخله فيشتري له عقارا أو نحو ما شية أن كان من أهلها يستغله هذا ان كان
لا يحسن ما يليق به من حرفة أو تجارة أما من كان يحسن ذلك فيعطى عن المة حرفته
أو رأس مال يكفيه ربحه غالب باعتبار عادة بلده الخ (قوله يتأق منه ذلك) في الإيعاب بأن
يرجى نفقه له أو غيره وان لم يجب فيه بخلاف من لا يتأق منه ذلك وقيل لا بد أن يرجى نفقه
ونفع المسلمين به الخ (قوله ولا ينفعهما) أي الفقر والمسكنة كتب المشتغل بما ذكره بالعلم
الشرعي والآلة بل يكون فقيرا ومسكينا مع وجودها (قوله للتكسب) أي فيما إذا

أيضا كتب المشتغل بما ذكره ان احتاجها للتكسب كالمؤدب والمدرس باجرة

اول القيام بقرض من نحو اقطاع وتدريس من غير اجرة لان ذلك من الحاجات المهمة وكذلك كتب من يطيب نفسه أو غيره وكتب الوعة ان كان في البلد واعطى بخلاف كتب التواريخ المشقة ١٣٤ على الوقائع دون تراجم الرجال ونحوها وكتب الشعر الخالي عن نحو

الدقائق والمواعظ ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته يعطى تمامها ومن تدرس صوم الدهر ولم يمكنه أن يكتب مع الصوم كفايته جازله الاخذ وكذا من يكتب كفايته لغيره يحتاج للسكاح فله أخذ ما ينكح به لانه من تمام كفايته (و) المصنف الثالث (الغارمون) أي المدينون وهم أنواع الاقل من استدان لدفع فتنه بين متنازعين فيعطى ما استدانه لذلك وان كان غنيا فقد أو غيره لعدم نفعه والثاني من استدان لقرى ضيف أو عمارة مسجد وقنطرة وفك أسير ونحوها من المصالح العامة فيعطى ما استدانه وان كان غنيا لكره بغير نقد والثالث من استدان لنفسه لطاعة أو مباح أو لمصيبة وصرفه في مباح أو مباح وصرفه في مصيبة ان عرف قصد الاباحة أولا لكن لان صدقه فيه أو لمصيبة وصرفه فيها لكنه تاب وغلب على الظن صدقه في توبته فيعطى في هذه الاحوال كلها قدر دينه ان حل وعجز عن وفائه ثم ان لم يكن معه شيء أعطى الكل والا فان كان بحيث لو قضى دينه مما معه تمكن ترك له مما معه ما يكفيه وأعطى ما يقضى به باقي دينه والرابع الضامن فيعطى ان أعسر وحل المضمون وكان ضامنا لمعسر أو موسر لا يرجع هو عليه كأن ضمنه بغير اذنه ومن قضى دينه بقرض استحق بخلاف من مات وان لم يخلف وفاءه (فرع) دفع زكاته لمدينه بشرط أن يرد هاله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوى بذلك بلا شرط ما يسهل

كان تأديبه أو تدريسه بأجرة فيكون كالة المحترف وفي الاية اب يظهر أخذ ما من نظامه ان ما يحصل الكتب السابقة والآتية من الثمن له حكمها فلا يمنع فقره ولا مسكنته أي ان صرفه فيها كما علم محامرا آتيا اه (قوله أو للقيام بقرض) أي أو كان تأديبه وتدريسه لا بأجرة ولكن للقيام بالقرض فحكمه حكم ما اذا كان بأجرة ولا يشترط تواصل الاستياج الى الكتب المذكورة فيكتفى كافي التحفة وغيرها الاجتهاد اليها نادرا كثر في السنة قال وقضيته أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب أو الكتب في كل سنة من مرة مثالا لا يقين له وهو مشكل فعلى هذا مبنى على اعطاء السنة وقولنا الاتي في محبث المسكين والمعتمد الخ صريح فيه قال ولتكررت عنده كتب من فن واحد أقيت كلها للمدرس والميسر وغيره فيبيع الموزع الا أن يكون فيه ماليس في المبسوط فيما يظهر أو نسخ من كتاب أبقى له الاصح لا الحسن فان كانت احدي النسختين كبيرة الحجم والاخرى صغيرة أبقيتها للمدرس لانه يحتاج لحل هذه لدروسة وغيره يبقى له أحدهما كما مر (قوله من يدابب نفسه الخ) محله اذا كان الطبيب مع دوما من البلد كافي الروض وغيره أي الذي يوثق به قال في الابعاب فنحو الكافر والفاسق وكذا من يطلب أجرة كما يحسنه الجلال السيوطي أو عرف بالقسايل كما هو ظاهر كالمعصوم وأقهر كلامهم أن كتب الطب لا تبقى لغير الطبيب ويوجه بأنه لا يجوز الاعتقاد على ما فيها الا للطبيب الخ (قوله دون تراجم الرجال) أي كتايب شرحه مشق لابن عساكر وغيره اذ بذلت تعرف أحوال الرجال من توثيق وتجريح (قوله متنازعين) يصح أن يكون بصيغة الجمع أو بصيغة المثنى (قوله ما استدانه) فلو أعطى من ماله ولم يستدين لم يعط وكذا لو استدان وفي الدين من ماله (قوله وعمارة مسجد) أي انشاء أو زعمها فان استدان لذلك أعطى ولا يجوز دفع الزكاة لبناء مسجد استدانه (قوله بغير نقد) أي بل بنحو عقار أو على هذا جرى في الروض وجرى في العباب على أنه كاستدانه لنفسه وكلام الابعاب كالمتردد في الترجيح بينهما وفي التحفة ونحوها انه لا أثر لغناه بالنقد أيضا جلا على هذه المكرمة العام نفعها لم يعد اه (قوله لا نصدقه) في التحفة بل لا بد من البيئة فان قلت من أين علمها بذلك قلت لها أن تعتمد القرائن المفيدة كالأعلام (قوله وغلب على الظن صدقه) بأن تدل عليه قرائن حاله وان قصرت المدة ومن جعله المعصية اذا استوفى في النفقة بأن زاد على الضرورة الاذا ربح وفاءه حاله من جهة تطاهرة أو علم الدائن بحاله (قوله ما يكفيه) أي كفاية العمر الغالب ثم ان فضل معه شيء صرفه في دينه وقم له باقيه والاقضى عنه الكل (قوله وحل المضمون) أي الدين المضمون وعمارة العباب فان كان الضامن والاصيل معسرين أعطى الضامن ويجوز صرفه الى الاصيل بل هو أولى أو موسرين فلا وألاصيل موسرا دون الضامن اعطى ان ضمن بلا اذن أو عكسه أعطى الاصيل دون الضامن واذا وفي من هم الغارم لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه اه (قوله استحق) أي ما يرضى به قرضه (قوله من مات) أي فلا يعطى

في خلاف وفاءه (فرع) دفع زكاته لمدينه بشرط أن يرد هاله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فان نوى بذلك بلا شرط ما يسهل

لم يضر وكذا ان وعده المدين بلا شرط ولا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لمدينه اقض ديني وأرده لك زكاة فأعطاه برئ من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال لمدينه جعلت ديني الذي عليك زكاة لم يجز بل لا بد من قبضه منه ثم دفعه له عن الزكاة ان شاء (و) الصنف الرابع (أبناء السبيل) أي الطريق سمو بذلك اللازم لهم (وهم المسافرون والمريدون للسفر المباح المحتاجون) بأن لم يكن معهم ما يكفيهم في سفرهم في سافر كذلك ولولم تزهة أو كان غريبا محتاجا زكاة أعطى وان كان كسوبا جميع كفاية سفره لا ما زاد بسبب السفر فقط ذهابا بان لم يكن له مال أو ما يوصله الى محل ماله وإياها ان قصد ١٣٥ الرجوع ويعطى ما يحمله ان عجز عن المشي

أو طال سفره وما يحمله عليه زاده ومناعه ان عجز عن حملها بخلاف المسافر سفره معصية ما لم يتب أولا لمقصد صحيح كالهائم (و) الصنف الخامس (العاملون عليها) ومنهم الساعي الذي يبعثه الامام لاخذ الزكوات وبعثه واجب وشرطه فقه بما فوض اليه منها وأن يكون مسلما كفاحرا عذلا مسلما بصيرا ذكرا لانه نوع ولاية والكاتب والقاسم والحاشر الذي يجمع أرباب الاموال والعريف الذي يعرف أرباب الاستحقاق والحاسب والحافظ والجندى والخابى ويزاد فيهم بقدر الحاجة وليس منهم الامام والوالى والقاضى بل رزقهم في خمس الخمس والذي يستحقه العامل أجرة مثل عمله فقط فان استؤجر بأكثر من ذلك بطلت الاجارة والزائد من سهمه على أجرة يرجع للاصناف (و) الصنف السادس (المؤلفة) قلوبهم (وهم) اصناف الاول (ضعفاء النية في الاسلام) فيعطون ليتدري اسلامهم (و) الثاني (شريف في قومه) مسلم (يتوقع

ما يسد به دينه لانه ان عصي به فواضح والافه وغير محتاج اليه اذ لا يطالب به أى في الدنيا ولا يجبس بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه وفي التحفة يتعين جعله على غير المستدين لنفع عام كبقية أقسام الغارم جملة على هذه المكرومة (قوله لم يضر) في الايعاب يكره أخذ من قاعدة ان كل شرط أفسد التصريح به كراهته (قوله المباح) المراد منه ما يشمل المكروه (قوله سفره معصية) أى بأن عصي به لافيه في الايعاب جعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا مال مع ان له ما لا يبلده فيحرم لانه مع غنا ما يجعل نفسه كداعى غيره (قوله كالهائم) ومثله المسافر للكدية وهي بالضم والتخمية ما جمع من طعام أو شراب ثم استعملت للدروزة وهي مطلق السؤال قال في الايعاب ولا شك ان الذين يسافرون بهذا القصد لا مقصد لهم معلوم غالباهم حيثئذ كالهائم اه (قوله العاملون) أى من نصبه الامام في أخذ العمالة من الصدقات فلواسا أجره من بيت المال أو جعل له جعل لا يأخذ من الزكاة (قوله واجب) أى على الامام (قوله بما فوض اليه منها) أى من أمر الزكاة فيعرف ما يجب فيه وقد رانصب والواجب والمستحقين (قوله مسلما) ذكره للايضاح والافغنى عنه عدلا بل يغنى عن الجميع أهلا للشهادة وهذه الشروط لا تشرط في اعوان الساعي الا اثنين (قوله والكاتب) معطوف على الساعي أى ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم (قوله أرباب الاموال) أو السهمان (قوله والعريف) هو كاتيب للقبيلة (قوله والحافظ) أى قبل أن يقبضها الامام من الساعي أما بعد قبض الامام لها فهم من رأس مال الزكاة لا من خصوص سهم العامل كما صرحوا به وكذلك أجرة الراعى والمخزن بفتح الزاى والناقل بعد القبض (قوله والجندى) في الايعاب أى المشد ان احتج اليه (قوله في خمس الخمس) المرصد للمصالح لان عملهم عام ومجمله ان لم يتبرعوا ببقاياهم بأمر الزكاة والافلاشى (قوله من سهمه) أى العامل (قوله ضعفاء النية الخ) أى اذا أسلموا ولم تقو نيتهم في الاسلام أو أهله (قوله شريف الخ) يعنى أن نيتهم في الاسلام قوية اكن له شرف يتوقع الخ (قوله شرف البغاة) هذا انما يعطى كك الذي قبله ان كان اعطاؤه ما أسهل من بيعت عيش وحذفهما المصنف لان الاول في معنى العامل والثاني في معنى الغازى (قوله لا تألف) أى لان الله أعز الاسلام وأعنى عن التألف (قوله

باعطائه اسلام نظرائه) والثالث مسلم مقيم يشعر من ثغورنا ليكفيينا شر من يليه من الكفار وماني الزكاة والزابع من يكفيينا شر البغاة والخامس من يجبي الصدقات من قوم يتعدوا رسال ساع اليهم وان لم ينعوا وشرط اعطاء المؤلف بأقسامه احتياجا اليه لا كونه ذكرا على المعتمد ولا يعطى من الزكاة كافر لا تألف ولا غيره نعم يجوز ان يكون الكتاب والجمال والحفاظ ونحوهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لازكاة (و) الصنف السابع (الغزاة الذكور المتطوعون) بالجهاد بان لم يكن لهم رزق

في النبي (وهم المراد بسبيل الله في الآية فمعطى كل منهم وإن كان غنيا كفايته وكفاية ماله إلى أن يرجع من نفقة وكسوة ذهابا وإيابا وإقامة في الثغر ونحوه إلى الفتح وإن طالت إقامته مع فرس إن كان يقاتل فارسا ومع ما يحمله في سفره إن عجز عن المشي أو طال السفر وما يحمل زاده ومتاعه إن لم يطق حمله ما أما المرتزق فلا يعطى من الزكاة مطلقا فإن اضطررنا إليه أعانته أغنياؤنا من أموالهم لأن الزكاة (و) الصنف الثامن (المكاتبون كتابة صحيحة) وهم المراد بالرقاب في الآية بخلاف فاسد الكتابة لأنهم غير لازمة من جهة السيد وإنما يعطى صحيحها إن أوجز عن الوفاء وإن كان كسوبا فيعطى ولو بغير إذن سيده أو يعطى سيده بآذنه قدر دينه الذي عجز عنه ولو قبل حلول النجوم ويرد ما أعطيه من الزكاة بزوائده المتصلة إن رُق بأن عجز نفسه لعدم حصول المتيقن أو أعتقه سيده تبرعا أو بإبرائه أو بأداء غيره عنه أو أدائه هو من مال آخر لعدم حصول المقصود به ويصدق بلايين مدعى فقرا أو مسكنة أو عجز عن كسب لافي تلف مال عرف وولد الأباخبار عداين أو عدل أو اشتهار بين الناس ومدعى ضعفية لا بقية أصناف المولاة إلا بذلك ومدعى إرادة غزو

في النبي (وهم المراد بسبيل الله) هي وضع الطريق الموصلة إلى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لأنهم جاهدوا في مقابل فكانوا أفضل من غيرهم (قوله عجز عن المشي) بالضابط السابق في الحج فإن كان سفره طويلا فلا بد من تهئية ما يحمله مطلقا وإن كان دون مرحلتين فإن كان عاجزا عن المشي فكذلك والافلا يحتاج إليه ويصير القوس والسلاح مذكالا إذا أعطاه الامام الثمن فاشترى لنفسه أو دفعه ماله الامام إذا رآه بخلاف ما إذا استأجره ماله أو أعاره لياهما لكونهما موقوفين عنده إذله شرأوهما من هذا السهم وبقاؤهما ووقفهما وتسمية ذلك عارية مجاز (قوله لا من الزكاة) زاد في التحفة فإن امتنعوا ولم يجد غيرهم الامام حل لأهل الذين لم تحصل لهم كفايتهم إلا خدمتها فيما يظهر الخ (قوله كتابة صحيحة) خرج من علق عتقه بأعطاء مال وفي التحفة والنهاية فإن عتق بما اقترضه وأذاه فهو غارم اه (قوله أو أعتقه سيده) هذا إذا كان المدفوع إليه باقيا بيده أما إذا كان تالفا أو منتقلا إلى ملك غيره لم يضمنه وفي الإيعاب سكتوا عما إذا تصرف فيه كأن اشترى به عروضا قال الزركشي والاشبه الاسترداد لأنهم أبدا له ولو أوصى بكتابة عبد فحجز عنه الثلث لا يعطى الخ (قوله بلايين) يسن للامام أو المالك أنذار المعطى بأنه لا حظ فيها لغنى ولقوى مكتسب (قوله وولد) أى لا يصدق مدعى ولد الابن ذكره والمراد من تلزمه مؤتة سواء كان ولدا أم غيره (قوله أو عدل) في التحفة والنهاية كاف بينة رجلين أو رجلا واحداً بينة بآفته قال في الإيعاب ومحلها إذا شهدت بنحو هلاك ماله أما إذا شهدت بأعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كما حزم به التمولي الخ وفي الإيعاب لا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه وذكر في التحفة والنهاية نحوه أيضا عند الكلام على طلب العامل والمكاتب والغارم بالبينة وصرح بأجرائ ذلك في جميع الصور التي يحتاج إلى البينة فيها وفي الاسنى عن الامام أنه رأى للأصحاب رخص إلى تردد في أنه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والاقرب الجواز ويكون داخل في قوله ولا اعطاء من علم استحقاقه لأن المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه (قوله ومدعى ضعف) معطوف على قوله مدعى فقرا يصدق بلايين مدعى ضعفية وذلك لأنه لا يهرف إلا منه (قوله إلا بذلك) أى بالبينة وما ألحق به المسبق آنفا لم يواتها (قوله مدعى إرادة غزو) أى ويصدق بلايين مدعى إرادة غزو وكذلك ابن السبيل وخرج بإرادة غزو وكذا إرادة سفر ابن السبيل ما لو أديت نفس الغزو والسفر فأنهما لا يصدقان قال في الإيعاب أسهولة إقامة البينة عليهما فإن لم يخرج بعد ثلاثة أيام تقريرا من الاعطاء ولم يترصد للخروج ولا انتظار رفقة ولا أهبة استرد منهم ما أخذاه وإن أعطيا وخرجا ثم رجعا استرد فاضل ابن السبيل طاقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوه اه كان شيأ له رقع عرفا ولم يقتصر على نفسه والافلا يسترد منه وفي التحفة يظهر أنه يقبل قوله في قدر

والصرف وأنه لو ادعى أنه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء ولو خرج الغازی ولم يغرم رجع
استرد ما أخذه قال الماوردي لو رصل بلادهم ولم يقاتل لبعده العدة ولم يسترد منه لأن القصد
الاستيلاء على بلادهم وقد وجد ولومات أثناء الطريق أو في المقصد استرد منه ما بقي وكذا
يسترد من مكاتب وغارم استغنيا عن المأخوذ بخواب أو أدام من الغير (قوله ودائن
غارم) قال في العباب فإن اقترع غائب في إعطائه وجهان قال في الإعياب والذي يتجه
ترجيحه منه ما أنه لا بد من اليقظة له ولها الخ (قوله أو الأخبار) أي السابق ولومن عدل
أو فاسق ظن صدقه ولا يشترط لفظ الشهادة ولا دعوى ولا حضرة قاض خلافا لابن الرفعة
(قوله الاسلام) نعم يجوز استتجار كافر وعبد كمال أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم
العامل لأنه أجرة لا زكاة بخلاف نحو ساع وان كان ما أخذه أجرة لأنه لا أمانة له ويجوز
استتجار ذوى القربى والمترفة من سهم العامل انتهى مما ذكر بخلاف عمله فيه بلا اجارة لأن
فيما يأخذه حينئذ شائبة زكاة وبهذا يخص عموم قوله وان لا يكون هاشميا الخ (قوله
وان انقطع خمس الخمس) هذا هو مذهب الشافعي وكذا زكاة كل واجب كالنذر والسكفارة
ودماء النسك والاضحية الواجبة والجزء الواجب من أضحية التطوع والبالغ اذا كان
تاركا للصلاة لا يقبضها له الا وليه كصبي ومجنون بخلاف من طرأ نذيره ولم يجبر عليه فانه
يقبضها ويجوز دفعها الفاسق الا ان علم أنه يدب تعين به على معصية فيجزم حينئذ وان أجزأ
ولا ادعى أخذه او فعها والاولى توكيله (قوله ولا يعطى أحد الخ) أي من زكاة واحدة
باعتبار ما وجبت فيه لامن وجبت عليه كما بحثه في النخبة قال فلو كان على واحد زكوات
أجناس كانت زكوات متعددة فلو شترت جماعة في زكاة جنس واحد كانت متعددة اهـ
(قوله بالفقر) فالمتنع انما هو الاخذ به مادفعة واحدة أو مرتبا قبل التصرف في المأخوذ
(قوله بنفسه) اما اذا فرقتها الامام أو عامله الذي قوض اليه الأصرف استوعب وجوبا
من الزكوات المتماثلة عنده ان سدت ادنى مسد ولو وزعت على الكل أحد كل صنف سواء
انحصروا او لا سهم وله ذلك عليه وله اعطاء زكاة واحد لواحد (قوله في غير الاخيرين)
هما قوله تعالى وفي سبيل الله وابن السبيل نعم يجوز اتحاد العامل (قوله الثمن) حيث
وجدت الاصناف الثمانية نعم العامل لا يزاد على اجرة مثله فان زاد الثمن عليه ارد الزائد
للباق من الاصناف او نقص عنهم من الزكاة او من بيت المال (قوله الا اقل) مقول) هكذا
في النسخة التي عندي والصواب اقل بالثنية (قوله ولم يزيدوا على ثلاثة) وفي هذه يجب
استيعابهم وان لم تف الزكاة بما جرتهم فان زادوا على الثلاثة وانحصروا وجب استيعابهم
أيضا لكن بشرط ان تبقى زكاة بما جرتهم الف اجرة فان لم ينحصروا جازا لاقتصار من كل
صنف على ثلاثة كما في الإعياب وغيره (قوله في الاولى) هي ما اذا انحصر كل صنف وبحث
في النسخة انهم على كون ما يكفيهم على قدر حاجتهم قال ولا ينافيه ما يأتي من الاتقاء بأقل
مقول لا حدهم لان محله كما هو ظاهر حيث لا ملك الخ أي حيث زادوا على ثلاثة (قوله

ويكتفي تصديق سيد مكاتب ودائن
غارم أو الأخبار أو الاشتجار المذكور
وشرط الاخذ من هذه الاصناف
الاسلام والحريه وان لا يكون هاشميا
ولا مطايا ولا مولى اهلهم وان انقطع
خمس الخمس عنهم ولا يعطى أحد
بوصف في حالة واحدة بخلاف ما لو
اخذ فقير غارم بالفقر فأعطاه غيره
فانه يعطى بالفقر (وأقل) من يعطى
من كل صنف من (ذلك) اذا فرق
المالك بنفسه أو وكيله
(ثلاثة من كل صنف) عمل لا بأقل
الجمع في غير الاخيرين في الآية
وبالقياص عليه قيمه ما وجب
التسوية بين الاصناف وان تفاوتت
حاجاتهم لا بين آحاد الصنف فله
أن يعطى الثمن كله لفقير الأقل
مقول فيعطيه لفقير آخر
فان أعطى واحد الكل ونم غيره من
ذلك الصنف غرم للاخيرين أقل
مقول من ماله (الا اذا انحصروا)
في آحاد يسمل عادة ضبطهم ومعرفة
حدهم ولم يزيدوا على ثلاثة من كل
صنف أو زادوا عليهم (ووفت الزكاة
بما جرتهم) فانه يلزم المالك
لاستيعاب ولا يجوز له الاقتصار
على ثلاث اذا لامشقة في الاستيعاب
حينئذ وفيما اذا انحصر كل صنف
وبعض الاصناف في ثلاثة فأقل
رفت الوجوب يستحقون في الاولى

في الثانية) هي ما اذا التخصر بهض الاصناف فما يخص المحصورين فيها يستحقونه وما يخص غيرهم لا يملكونه الا بالقسمة وأما في الاولى فيستحقها الجميع لانهم محصورون (قوله الا بالقسمة) قال القمولى في الجواهر فلو مات واحد أو غاب أو أيسر بعد الوجوب وقبل القسمة فلا شيء له وان تدم غريب أو أقر من كان غنيا يوم الوجوب جاز الصنف اليه اهـ * (تمة) * يسن وسم نعم الصدقة والنبي وخيله وحيره وبعاله وفيلته في موضع ظاهر صلب لا يكثر شره ويحرم في الوجه والاوى وسم الغنم في الاذن وغيرها في الفخذ كون ميسم الغنم اللطف وفوقه البقر وفوقه الابل وفوقه القمل ويحث ان ميسم الخيل فوق ميسم الجير ودون ميسم البقر والبعال وكتب صدقة وزكاة في الزكاة وأولى منه الله لان العرض منه مع التبرك التميز لا الذكر فلا نظر لقرعها في النجاسة وكتب جزية وصغار في الجزية وفي نعم بقية النبي في ويكفي كتب حرف كبير ككاف الزكاة ويحرم الخصاص الا ما غار الماء كول ويحرم انزاعه ضرر لا يحتمل عادة كالخيل على البقر ويحرم المالك الظاهر تفرقة في كاة أمواله والله اعلم

* (فصل في صدقة التطوع) *

(قوله كأن يعلم الخ) في التحفة وكذا ان طر فيما يظهر (قوله كأن وجب له مضطر الخ) فيه انه لا يجب البذل له الا بتمنه ولو في الزمة لمن لا شيء معه قال في التحفة نعم من لم يتأهل للالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع رسيأ في السير أنه يلزم الميا سيرة على الكفاية نحو اطعام المحتاجين اهـ (قوله من السبعة) الاول امام عدل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل قابله معلق بالمال جاد ورجل ان تحبافي الله اجتمع عليه وتقرق عليه ورجل دعه امرأ ذات منصب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل ذكر لله خاليا ففاضت عيناه واذى ذكره الشارح وقد وصل القمولى في شرح صحيح البخارى من يظله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله الى سبعة وسبعين ثم زاد على ذلك أيضا وأفردهم السخاوى في جرد مغوا اثنين وتسعين بتقديم التوقية وأفردهم السيموطى بتأيينين (قوله بالعرش) في البخارى وغيره في ظله ليسكن به الشارح بهذا على انه المراد من ظله لان الله منزله عن الظل اذ هو من خواص الاجرام فالمراد ظل عرشه كما في حديث سلمان عن سعيد بن منصور باسناد حسن وازافة الظل اليه تعالى في رواية البخارى وغيرها اضافة تشريف كما قاله الله (قوله لا تعلم) بالفتح نحو سرت حتى تغيب الشمس وبالرفع نحو مرض حتى لا يرجونه وشبهه مرفوع على القامعية اقولا لا تعلم أى لو فرض ان الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة اليين للمبالغة في الاخفاء فهو من مجاز التشبيه قال القمولى في شرح البخارى صور بعضهم اخفاء الصدقة بأن تصدق على الضعيف في صورة المشترى منه فيدفع له درهم ما يحيا

وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى أو غيبة أو موت لاحد منهم بل حقهم باق بحاله فيدفع نصيب الميت لوارثه وان كان هو المترك ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فان زادوا على ثلاثة لم يملكوا الا بالقسمة الا العامل فانه يملك بالعمل (والا العامل فانه يجوز ان يكون واحدا) اذا حصل به الغرض بل اذا استغنى عن الواحد بان فرق المالك بنفسه سقط سهم العامل

* (فصل) * في صدقة التطوع

وهي سنة مؤكدة للاطاديت الكثرة الشهيرة وقد تحرم كأن يعلم من آخذ هذا أنه يصرفها في معصية وقد تجب كأن وجب مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عنه (والافضل الاسرار بصدقة التطوع) لانه على الله عليه وسلم عدم السبعة الذين يستظلون بالعرش من أخفى صدقته حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه نعم ان أظهرها مقتضى به ليقته لى به ولم يقصد رياء ولا سمعة ولا تآذى به الاخذ كان الاظهار افضل

(بخلاف الزكاة) فان اظهارها للامام افضل مطلقا وكذا للمالك الا في الاموال الباطنة (و) الافضل (التصدق على القريب) لانه اولى من الاجنبي والافضل تقديم (القريب) فالاقرب من المحارم وان لم يمتد نفقتهم (والزوج) أو الزوجة فهم في درجة الاقرب (ثم) بعد الاقرب والزوجين الافضل تقديم (الابعد) من الاقارب ويقدم منهم الاقرب فالاقرب رجلا (ثم) بعد سائر الاقارب الافضل تقديم (محارم الرضاع ثم الماهرة ثم الولاء) من الاجنبيين ثم من جانب (ثم) الافضل تقديم (الجار) فهو اولى حتى من القريب لكن بشرط أن تكون دار القريب محل لا يجوز نقل زكاة ١٣٩ المتصدق اليه والاقدم على الجار الاجنبي وان

بعدت داره (و) الافضل الصدقة (على المدق) القريب أو الاجنبي والاشد عداوة اولى لماله من التأف وكسر النفس (و) على (اهل الخير المحتاجين) فهو اولى من غيره ما وان اختص الغير بقرب أو نحوه (و) الافضل تحرق الصدقة في (سائر) الازملة القاضلة كالجمعة (و) رمضان سيما عشره الاواخر وعشر ذي الحجة وايام العيد (والاماكن القاضلة) ككعبة والمدينة وليس المراد ان من اراد التصديق في المفضل يسن تأخيرها الى القاضل بل انه اذا كان في القاضل تنأ كدله الصدقة وكثرتها فيه اغتاساما اعظم ثوابه والافضل تحريمها (و) الاستسكان منها (عند الامور المهمة) كالغزو والكسوف والمرض وفي الحج والسفر لان الرجى لقضاء الحاجات وتفريق الكروب ومن ثم سنت عقب كل معصية (و) الافضل ان يتصدق (بما يحب) لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وتكره الصدقة بردي وجد غيره

يسارى نصف درهم فاصورة بايعة والحقيقة صدقة (قوله في الاموال الباطنة) هي المقدور والعروض وزكاة النظر وانظاره المواشي والزروع والثمار والمعادن وفي التحفة قال الماوردي الاموال الباطن أي ان خشي محذورا والافق وضعيف اهواء عتدي اليعاب نذب الاظهار مطلقا وقال هذا في المجموع عن اتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء وشذ الماوردي نخصه بالاموال الظاهرة قال وأما اخفاء الباطنة فهو الاولى الخ (قوله في درجة الاقرب) في التحفة ثم الزوج أو الزوجة (قوله الابعد من الاقارب) في التحفة ثم غير المحرم قال والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء (قوله محارم الرضاع) الاقرب فالاقرب منهم ايعاب (قوله من الجانبين) فاذا زوج عتيقه من معتوقته فولاء ولدهما لمعتقه ما من الجانبين فهو اولى عمر هو من جانب واحد وفي التحفة ثم المولى من اعلى ثم من اسفل افضل ويجري ذلك في الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق وكذلك الكفارة والنذر والوقف والوصايا وسائر وجوه البر واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا وفي اليعاب اهل الحاجة اولى من اهل الخير (قوله وعشر ذي الحجة) بحث في التحفة أنه يلي رمضان (قوله والمدينة) في التحفة ثم المدينة زاد في اليعاب وبعد هما بيت المقدس (قوله بردي) في اليعاب الاقرب أن المراد الردي عرفا قال ويؤيده ان المتصدق بالفلوس والثوب الخلق ليس من الردي (قوله وجد غيره) فان لم يجد غيره فلا كراهة ايعاب (قوله جديد غيره) ويقول حينئذ الحمد لله الذي كساني ما أؤاري به سواي وأتجمل به في حياتي (قوله وبشر) أي بالكسر وهو طلاقة الوجه أعنى ضحكه واشراقه (قوله وباليسه) لان التصديق امر ذو بال فيقرنه باليسه (قوله من يده) في اليعاب ينبغي ان محله ما لم يظن تاذي الاخذ باطلاعه على حاله واخذه منه (قوله لا يشترط الخ) كذا في المجموع وخالفه في شرح مسلم قال في اليعاب وهو الذي يتجه ترجيحه ثم قال نعم ينبغي ان الموم اذا كان مجبرا لو اخذ طعامه غدا وعشاء لا يحصل منه تضرر البتة وكان الضيف محتاجا حينئذ يتجه ترجيح الاول قال وبهذا يظهر لك انه لا خلاف بين

وبما فيه شبهة ولا يأنف من التصديق بالليل ويسن ان يتصدق بثوبه اذا لبس جديد غيره وليس من التصديق بالبردي ومثله ما اعتد من التصديق بالفلوس دون الفضة (و) أن يكون تصدقه مقرونا (بطيب نفس وبشر) لماله من تكثير الابح وجبر القلب وباليسه وباعطاء الفقير الصدقة من يده وبعدم الطامع في الدعاء منه فان دعاه سن له أن يرد عليه ثم لا ينقص أجر الصدقة (ولا يحل التصديق بما يحتاج اليه لفنقه أو لفنقه من عليه فنقه في يومه وليته) لمصالح من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما أن يضيع من يعول واطعام الانصارى قوت صبيانه لمن نزل به ضيافة لاصدقة والضيافة لما كدها ووجوبها عند أحد لا يشترط فيها الفضل عن العيال (و) بما يحتاج اليه (لدين لا برجوله وفاء) لان اداءه واجب لحق الآدمي فلا يجوز تفويتها وتأخيرها بسبب ان تطوع بالصدقة

ومحله ان لم يغلب على ظنه وفأوه من جهة اخرى ظاهره ولم يحصل بذلك تأخير عن ادائه الواجب فوراً بطالبة او غيرها ومحل ما ذكر في نفسه ما لم يصبر على الاضافة ومن ثم قالوا يحرم ايثار عطشان عطشاناً آخر بالماء فان صبر جاز ومن ثم قالوا يجوز للمضطرب ان يؤثر على نفسه مضطراً آخر مسلماً (ويستحب) ١٤٠

المجموع وشرح مسلم الخوذ كفي التحفة نحوه مختصراً (قوله ان لم يغلب الخ) خلافه الحال وعند الحلول في المؤجل تحفة (قوله بطالبة او غيرها) عبارة التحفة ان وجب ادائه فوراً لطلب صاحبه له اوله صباه بسببه مع عدم علمه رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقاً الخ (قوله في نفسه) اي السابق في قول المصنف ولا يحل التصديق بما يحتاجه لنفقته من حرمه التصديق بما يحتاجه لنفسه (قوله ومن ثم) هذا جمع منه بين كلامهم الظاهر في الثاني (قوله يومه وليلته) في التحفة وكسوة فصلهم ووفاء دينه (قوله تصديق ابي بكر) اوضحته في الاصل (قوله مطلقاً) نعم المقارب للكل كما اكل (قوله لم يملكه الاخذ) جرى عليه بجماعة لكن رجع عنه الشارح فاعتمد في الخدمة وغيرها ان الدبر لا يطل التبرع وان حرم والف في ذلك مؤلفاً بمسوطاً معاً قرة العين ببيان ان التبرع لا يطله الدين والف ابن زياد المني في الرد على الشارح اربع مصنفات (قوله من زكاة) ظاهراً ان الصدقة لا تشمل الزكاة والكفارة وهو خلاف ما في الايعاب (قوله سواء الاخذ) الاخذ مصدر وقوله من المتصدق عليه اسم مفعول وهو متعلق بالاخذ وفي الايعاب يكره الاخذ من تاجه أيضاً لان ولد الحيوان بحرمة منه بخلاف غلته ارضه لانهم اغبر العين المتصدق به او غير جرنه وللشارح في الايعاب احتمال بأنه لو اشتراه بأزيد من قيمته انتفت الكراهة قال وعليه يكون خلاف الاولى (قوله لتقير) في الايعاب أو غنى الخ (قوله لم يزل ملكه) في الايعاب حتى يقبضها المبعوث اليه (قوله أو كسب) أي حلال لا تقي به يكفيه ومجونه يوماً وليله ووجد سيرة وآنية يحتاجون اليها الا ان كان مستغرق الوقت في طاب العلم فيجوز له السؤال وما بعد اليوم والليل ان تيسر السؤال والاعطاء فيه فلا يجوز سؤاله فيهما والاجاز ان تيسر ذلك والكلام في غير سؤال ما اعتد سؤاله بين الاصدقاء ونحوهم مما لا يشك في رضا باذله وان علم غنى آخذه كقوله وسؤاله أما هو فلا حرمه فيه مطلقاً وفي التحفة عن شرح مسلم وغيره من اذله نفسه أو الخ في السؤال أو آذى المسؤل حرم اتفاقاً أي وان كان محتاجاً كما افق به ابن الصلاح (قوله من اهل الصفة) هي ظلة كانت في مؤخر المسجد تأوى اليها المساكين وأهلها هم اضياف الاسلام كما في الصحيح (قوله بخلاف السنة) محله كما في الايعاب أن لا يحصل بالرد فسد كذا وقطعة رحم وبظهران الكلام في مال حلال أما ما فيه شبهة فيرد من دبا وان حصل ما ذكر (قوله والمن بالصدقة) فيه اقوال ان يظهرها ان يذكرها ويتحدث بها ان يستخدمه بالاعطاء ان يسكب عليه لاجل عطائه واختار في الاحياء بعد حكاية هذه الاقوال ان حقيقة

يومه وليلته (اذ لم يشق عليه) ولا عليهم (الصبر على الضيق) والا كره وعلى هذا التفصيل جلت الاخبار المختلفة الظاهر كخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وخبر تصديق أبي بكر رضي الله عنه بجميع ماله والتصدق ببعض الفاضل عن حاجته . . . سنون مطلقاً وحيث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه الاخذ (ويكره) للانسان (أن يأخذ صدقته) أو نحوها من زكاة أو كفارة (من أخذ منه) سأعلى سبيل الصدقة سواء الاخذ من المتصدق عليه (ببيع أو غيره) لان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيته كما في الحديث وخرج بقوله بأخذ المشعر بالاختيار ما لو ورثها فلا يكره له التصرف فيها وبقوله من أخذ منه ما لو أخذها من غيره فإنه لا يكره ولو بيعت لفقر شيئاً لم يزل ملكه عنه فان لم يوجد أولم يقبل سن التصديق به على غيره ولا يعود فيه (ويحرم السؤال على الغني بما أو كسب) وكذا اظهار الفاقة وان لم يسأل وعليه جلا خبر الذي مات من أهل الصفة وترك دينارين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبتان من نار ويكره

له التعرض لها بدون اظهار فاقة أما اخذها بلا تعرض ولا اظهار فاقة بخلاف السنة (والمن بالصدقة) المن حرام (بمبطها) أي يمنع نواجر الآية (وتنأ كد بالماء) خبر أي الصدقة أفضل قال الماء ومحلها فيما يظهر ان كان الاحتياج اليه أكثر منه الى الطعام والانهو أفضل

(والمنجى) وهى الشاة اللبون ونحوها بان يعطيه المحتاج يشرب لبنها مادامت لبونا ثم يردها اليه لما فى ذلك من مزيد البر والاحسان
* (كتاب الصيام) * ١٤١ وهولغة الامسال وشرا الامسال

عن المفطر على وجه مخصوص
وفرض في شعبان في السنة
الثانية من الهجرة (يجب صوم
رمضان باستكمال شعبان ثلاثين)
يوما وان كانت السماء مطيرة
بالغيمة (أو برؤية عدل) واحد
(الهلال) اذا شهد بها عند
القاضى بلفظ الشهادة ولو بنحو
أشهد أنى رأيت الهلال فلا يكفي
ان يقول غدا من رمضان ولا يشترط
تقدم دعوى بل أن يكون عدل
شهادة فلا يكفي عبدا وامرأة لكن
لا يشترط فيها العدالة الباطنة وهى
التي يرجع فيها الى قول المزين بل
يكفى كونه مستورا ودليل
الاكتفاء بواحد ما صح عن ابن عمر
رضى الله عنهما أخبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم انى رأيت
الهلال فصام وأمر الناس
بصيامه والمعنى فى ثبوتها واحد
دون غيره من الشهور الاحتياط
للصوم ومن ثم لم يكتب بواحد الا
بالنسبة للصوم وتوابعه كالترابيح
والاعتكاف والعمرة المعلقين
بدخول رمضان بخلاف غير الصوم
وتوابعه فلا يحل دين مؤجل به ولا
يقع معلق به من نحو طلاق وعتق
نعم ثبت ذلك فى حق الراى ولذلك
يلزمه الصوم وان كان فاسقا

المن ان يرى نفسه محسنا اليه ومنع ما عليه وغرته التحدث بما اعطاه واطهره وطلب
المكافأة منه بالشكر والدعاء والخدمة والتوقير والتعظيم والقيام بالحقوق والتقديس في
المجلس والمنابعة فى الامور الخ ابعاب والله اعلم

* (كتاب الصيام) *

(قوله أو برؤية عدل) بعد غروب الشمس من غير واسطة نحو مرآة (قوله عند القاضى)
هذا شرط اثبوتة عموما والافسبأنى فى كلامه أنه يلزم من أخبره فاسق برؤية أن يصوم
اذا اعتد صدقه وفى التحفة لا بد من قول القاضى ثبت عندى أو حكمت بشهادته لكن
ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود ومن ثم لو تزقب عليه حق
آدمى ادعاء كان حكما حقيقة اه وجرى فى غيرها كتحاف أهل الاسلام على أنه حكم ورد
ما فى التحفة قال سم وهو الوجه خصوصا وكلام المجموع دال عليه الخ (قوله غدا
من رمضان) وعليه جرى فى شرح الارشاد لانه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه
المشهود عنده كأن يكون أخذ من حساب منازل القمر أو يكون حنبليا يرى ايجاب
الصوم ليلة الغيم أو غير ذلك قال فى التحفة لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الاول لا يقبل
وان علم انه لا يرى الوجوب الا بالرؤية أو كان موافقا لمذهب الحاكم على المعتد لانه لا يتخلو
عن ايمام ولفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وجرى م ر فى النهاية على عدم اقبول
مع وجود رية كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافقه عليه المشهود عنده الخ
(قوله تقدم الدعوى) أى لانها شهادة حسبة وكل حسبة لا تتوقف على دعوى (قوله
مستورا) هو من ظاهره التقوى ولم يعدل (قوله دون غيره من الشهور) اعتددا
فى الامداد والنهاية ان الشهر المعين اذا نذر صومه يثبت بالنسبة للصوم بشهادة الواحد
وفى النهاية اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال بوجوب الفطر قال
سم فى شرح مختصر أبى شجاع وأما قوله سم لا يثبت شوال الا بشهادة عدلين وانه من باب
الشهادة لا الرواية فهو فى ثبوته على العموم ونقل الهاتفي فى حاشية التحفة عنه وكذا
ذوا الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه م ر وفى الشهادات لا يقبل لذلك قال سم فانظره مع
ما مر عن م ر وقال القايموبى فى حواشى المحلى وكل عبادة وتجهيز ميت كالرشد عدل
باسلامه قبل موته يصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن فى مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك
الارث منه اه وفى الايعاب يقبل الواحد أيضا فى الفجر والغروب الخ (قوله فلا يحل
دين الخ) محله ان تقدم التعليق على ثبوت رمضان أما اذا قال بعد ثبوته بواحد ان كان
ثبت رمضان أو ان كانت هذه الليلة من رمضان فأنت طالق أو فعه مبدى حرقانه يقع (قوله
يلزم من أخبره الخ) قال سم يحتمل أن الكافر كذلك م ر ولو رأى فاسق جهل الامام

وكذا يلزم من أخبره فاسق انه رآه واعتد صدقه

فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها مراه واذا صام بقول من اعتقد صدقه ولم ير الهلال بعد الثلاثين اطلق في التحفة انه لا يفطر وقيد في فتح الجواهر بالصحو وترجي في الامداد ان يكون اقرب مع الغيم وفي الایعاب ان أوجبنا الصوم بقوله أولا وأجبنا القطر به آخر وان جوزه أولا لم يجوزه آخر واعتقد في التحفة لزوم أولا وترد دفعه في الایعاب وفي النهاية يفطر في أوجه احتمالين (قوله بقول النجم) هو من يرى ان أول النهار طلوع النجم الفلاني والحاسب من يعتد منازل القمر وتقدير السير والمراد أنه لا يجوز لغيرهما العمل بقولهما (قوله ولكن لا يجزئهما الخ) هو معتد الشارح في كتبه الا الایعاب فرجح فيه الاجراء قال الخطيب الشربيني في شرح التنبيه وهو المعتقد والامداد فانه ترد دفعه بين المقاتلين ولم يصرح بترجيح وكذلك شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض وجرى الشهاب الرمي وولده والطبلاوي الكبير على وجوب عملهما بذلك مع الاجراء وكذلك من اخبراه وغاب على ظنه صدقهما (قوله ويبحث الاذري الخ) اعتد في التحفة وغيرها قل في النهاية كالايعاب والامداد ومثل ذلك العلامات المعتادة دخول شوال من ايتاد المار على الجبال وسمع ضرب الطبول ونحوها فنحصل له به الاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله به كذا أفق به الوالد ثم قال ويمكن حمل ما أفق به شيخ الاسلام من عدم جواز الفطر بذلك على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم اه والعبارة للنهاية مع نوع اختصار (قوله بمنزوه) اعتداد في الایعاب والامداد والنهاية (قوله مطاعهم مطالع) معنى اختلاف المطالع أن يكون طلوع الفجر أو الشمس أو الكواكب أو غروبها في محل متقدم على مثله في محل آخر أو متأخر عنه وذلك بسبب عن اختلاف عروض البلاد أي بعدها عن خط الاستواء وأطوالها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فتي تساوي طول البلدين لزمن من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهيرة ومتى اختلف طولها مما امتنع تساويهما في الرؤية ولزمن من رؤيته في الشرق رؤيته في بلاد الغرب دون العكس فليزمن من رؤيته في مكة رؤيته في مصر ولا عكس قال في الامداد والنهاية ومن ثم لومات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالغرب كل في وقت زوال بلده ورث لغربي الشرق متأخر زوال بلده اه وفي التحفة قضيت انهم متى رؤى في شرق لزمن كل غربي بالاسمعية اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة لظاهر كلامهم وبوجه كلامهم بأن اللازم انما هو لو- ود لا الرؤية اذ قد يمنع منها مانع والمدار عاينها الاعلى الوجود اه (قوله وكذا الوشك الخ) أي فلا يجب ومحله ان لم يتبين آخر اتفاقهما والاوجب القضاء (قوله في دون أربعة وعشرين فرسحا) هذا قوله عن التاج التبريري وأقره وقال القاري في حواشي المحلى نه- من- تقيم بل باطل وكذا قول شيخنا الرمي في النهاية انهم متحدين اه ويمكن ان يجاب نه-

ولا يجوز العمل بقول النجم والحاسب لكن لهما العمل باعتقادهما ولكن لا يجزئهما صومهما عن فرضهما ويبحث الاذري الاكتفاء برؤية القناديل المعلقة بالناير ليلة أول رمضان وقياسه الاكتفاء بذلك آخره أيضا حيث اطردت العادة بتعليقها في البلاد المرتبة فيها فجر ليلة العيد حيث اعتقد من رآها ان غدا عيد ثم رأيت جمعاً يحشوه أيضا ولا عبرة بقول من قال اخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم ان غدا من رمضان فلا يجوز بالاجماع العمل بقضية مناهه لافي الصوم ولا في غيره (واذا رؤى الهلال يلد لزمن) الصوم (من وافق مطالعهم مطالعهم) لأن الرؤية تختلف باختلاف المناظر وعروض البلدان فكان اعتبارهما أولى كما في طلوع الفجر والزوال وغروبها أما اذا اختلفت المطالع فلا يجب الصوم على من اختلف مطالعاه لبلده وكذا الوشك في اتفاقها ولا يمكن اختلافها في دون أربعة وعشرين فرسحا

ولو سافر من بلد الرؤية الى بلد تخالفه في المطلع ولم ير أهله الهلال وافقه في الصوم فيسكت معهم وان كان معيبد الا انه بالاتفاق
اليهم صار منهم وكذا لو جرت سقينة صائم الى بلد فوجدهم معيدين فانه يفطر ١٤٣ معهم لذلك ولا قضاء عليه الا ان صام

ثمانية وعشرين يوما ولا أثر لرؤية
الهلال نهارا ولو قبل الزوال
(ولحظة الصوم شروط الاول النية)
لتحريم العمل بالنيات ومز
الكلام عليها وانما يجب بالقلب
ويسن التلفظ بها ويجب في
الفرس والنفل (لكل يوم)
لظاهر الخبر الا في ولا في كل يوم عبادة
مستقلة فلو نوى أول ليلة من
رمضان صوم الشهر كله لم يكف
لغير اليوم الاول لكن ينبغي له
ذلك ليحصل له ثواب صوم رمضان
ان نسي النية في بعض أيامه عند
القائل بأن ذلك يكفي (ويجب
التبني في الفرض) بأن يوقع فيه
ليلا ماصح من قوله صلى الله عليه
وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر
فلا صيام له وهو محمول على الفرض
بقريئة الخبر الا في النفل
ولا يضرو وقوع منافع كالوجع
بعد النية ولا تجزئ مقارنتها للفجر
ولان شك عندها في انها مقدمة على
الفجر أو لا بخلاف ما لو نوى ثم شك
أطلع الفجر أم لا أو شك نهارا هل
نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد مضى أكثر
النهار بخلاف ما لو مضى ولم يذكر
(دون النفل) فلا يجب التبني فيه
(فتجزئه نية قبل الزوال) لما صح أنه
صلى الله عليه وسلم قال لعائشة هل
عندكم من غداء فقالت لا قال فاني

بأن ما دون الثلاث المراحل يكون التفاوت فيه دون درجة فكان الفقهاء لم يلاحظوه
لذلك (قوله تخالفه) اما اذا كانت توافقه فيه فيلزم أهل الحل المنتقل اليه الفطر آخر
ويقتضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم والآن في الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده (قوله
ولم ير أهله الهلال) أي هلال رمضان في أوله وافقه في الصوم آخر الشهر عندهم وان كان
يوم عيده اما لو وصل تلك البلدة التي لم ير أهله هلال رمضان في يوم سفره من البلدة التي
رأى أهله الهلال فالذي في التحفة انه لا يفطر الخ وقال سم قديقاله لا جازله الفطر
وقضاء يوم كما في قوله الا في عيدهم وقضى يوما بجماع ان في كل صار حكمه حكم
المنتقل اليهم وان كان هذا في الاول وذلك في الآخر فليتأمل فان الوجه عندم التسوية
بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولوجه للفرق بينهما بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره
ذا صام مع المنتقل تسعة وعشرين فليتأمل اه (قوله ثمانية وعشرين) قال سم فلو
فرض رجوعه من بلد الرؤية في يوم عيدهم قبل تساو له مقطار الى البلد الاول يتجه بقاء
صومه وعدم لزومه قضاء يوم لانه بغروب شمس في الاول لم يمه حكمهم وتبين بقا صومه
(قوله عند القائل الخ) هو الامام مالك ولا يتم تقليده في ذلك كما في فتح الجواد وغيره
ويسن لمن نسي النية في رمضان حتى طلع الفجر أن ينويه أول النهار لانه يجزئه عند أبي
حنيفة قال في الايعاب هو ظاهر ان قلده والافهم متلبس بعبادة فاسدة في عقيدته وهو
حرام (قوله كالكل) وكل مفطر يكون أو نفاس قال في التحفة الازدة وفي الامداد عن
الركشي لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها بخلاف (قوله مقارنتها) يجوز
اتصال آخر النية بأول الفجر وفي الايعاب عن المجمع وعجب امسالك جرد بعد الغروب
لتحقق امسالك جميع النهار وقياسه وجوب امسالك جرد قبل الفجر لذلك الخ (قوله ولم
ينذكر) كذلك الاسنى وفي التحفة والامداد وفتح الجواد عن الازري واقتره أن اتذكر بعد
الغروب كهو في النهار وفي النسخة التي كتب ابن اليتيم حاشيته على التحفة من التحفة ان
يجب الازري ضعيف فخره وفي المغني وانها يمتد تذكرها قبل انقضاء ذلك اليوم لم يجب
قضاؤه قال ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجراه الخ (قوله قبل الزوال) في الايعاب
بإشافي قول جديد انه تصح نية النقل قبل الغروب قال فن تركها قبل الزوال ينبغي له
بالشرط الذي ذكرناه وهو تقليده في ذلك ان ينويه بعده ليحوز ثوابه على هذا القول بناء على
جواز تقليده (قوله من غداء) بفتح الغين الموحدة والدال المهملة اسم لما يؤكل قبل الزوال
(قوله شرائط الصوم الخ) هذا هو الصحيح وفي وجه يصح وان سبق منه تحوكل اوجاع
وحكى عن ابن سريج وابن جرير والشيع أبي زيد بل وعن جماعة من الصحابة لكن الظاهر

اذا صوم ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الفجر للحكم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يثاب على جمعه اذ صومه لا يتبعض
ولو أصبح ولم ينو صوما ثم تضرع ولم يبالغ فسبق ماء المضضة الى جوفه ثم نوى صوم أطوع صح وكذا كل ما لا يطل به الصوم

(ويجب التعمين أيضا) للمنوي من فرض رمضان أو نذراً وكفارة ومن نفل له سبب كصوم الاستسقاء بغير أمر الإمام أو مؤقت
 كصوم يوم الاثنين وعرفة وعاشوراء ١٤٤ وأيام البيض لكن معنى وجوب التعمين في النفل المذكور بضميه

انه بالنسبة لمباينة الثواب
 المخصوص لأن الصلوة متوقفة
 عليه ولو كان عليه قضاء
 رمضان أو صوم نذراً وكفارة عن
 جهات مختلفة فنوى صوم غدا عن
 رمضان أو صوم نذراً وكفارة جاز
 وان لم يعين عن قضاء أي ما في
 الأول ولا نوعه في الثاني لأن كاه
 جنس واحد (دون) نية (الفرضية
 في) صوم (الفرض) فانما لا تجب
 لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع
 الا فرضاً بخلاف الصلاة فان
 المعادة وان كانت جمعة نفل وعلم
 من كلامه ان أقل النية في رمضان
 أن ينوي صوم غدا عن رمضان
 والا كدل أن ينوي صوم غدا عن
 أداء فرض رمضان هذه السنة لله
 تعالى لتمييز عن اضدادها ولو تسحر
 بصوم أو شرب لدفع العطش نهاراً
 أو امتنع من نحو الاكل خوف
 الفجر كفاه ذلك ان خطر يباله
 الصوم بالصفات التي يشترط
 التعرض لها تضمن كل منها قصد
 الصوم وكذا لو تسحر ليقوى على
 الصوم وخطرياً له ذلك (الثاني
 الامسالة عن الجماع) في فطره
 وان لم ينزل اجماعاً بشرط أن يصدر
 من واضح (عدا) مع العلم بتحريره
 ومع كونه محتاراً (وعن الاستثناء)
 يعني وعن تعمد الانزال بلبس لما
 ينعض لمسه الوضوء أو استثناء يديه أو

عدم جواز تقليده لانه ضعيف بمرّة كما يشتهر في الاصل (قوله بغير أمر الإمام) والاهوم
 قسم الواجب (قوله بضميه) أي المؤقت وذو السبب (قوله متوقفة عليه) في الاسنى
 ونحوه الخطيب الشريفي والجمال الرملي الصوم في الايام المتأكد صومها منصرف إليها
 بل لو نوى به غيرها حصلت الخ زائد في الاعباب ومن ثم أفق البارزى بانه لو صام فيه قضاء أو
 نحو صوم صلواته معه أو لا وكرهه أن مثل ذلك ما لو اتفق في يوم راتبان كعرفة يوم الخميس
 اه وكلام التحفة كالمتردد في ذلك فراجع الاصل (قوله وان لم يعين الخ) لوتيقن أن عليه
 صوم يوم وشك أهو قضاء أو نذراً وكفارة كفائية الصوم الواجب للضرورة وكذا كما في
 النهاية لو كانت الثلاثة عليه وأدى اثنين وشك في الثالث لكن اعتمد في التحفة في عدم لزوم
 صوم الكل (قوله وان كانت جمعة) دفع به توهم أن الجمعة لا تنفع من المكاف الا فرضاً مع
 اشتراط نية الفرضية فيها وصوره اعادتها ان يصلحها يمكن ثم يدركها بإعادة أخرى أو يمكن
 يصح فيه تعددها (قوله وعلم من كلامه) أي حيث أوجب فيه النية والتعمين فقوله عن
 رمضان هو التعمين وقوله غدا قال في الروضة لفظ الغدا شتر في كلامهم في تفسير التعمين
 وهو في الحقيقة ليس من حد التعمين وانما وقع من نظرهم الى التبييت اه أي حيث كان
 التبييت معتبراً في الصوم الواجب ونسبة اليوم الذي يريد صومه الى ليلته التي ينوي فيها
 هو غدا عبروا بالغدا قال في الاعباب ويؤيده أي كلام الروضة انه لو نوى جميع الشهر صح
 اليوم الاقل وحينئذ في جعل المصنف ذكر الغدا من الاقل حتى لا تصح النية مع عدمه نظر
 بل الواجب هو أو ما يقوم مقامه مما يدل عليه اه وهو وارد على كلامه في هذا الكتاب
 (قوله رمضان هذه السنة) بجزم رمضان بالـ سنة لاضافته الى ما بعده والاسم الذي
 لا ينصرف اذا أضيف بحر بالكسرة (قوله لتمييز عن اضدادها) وهي القضاء والنفل
 ونحو النذر وسنة أخرى ولم يكف عنها الاداء لانه قد يراد به مطلق الفعل كاداء الوضوء
 واحتج لاضافة رمضان الى ما بعده لان قطعه عنها يصير هذه السنة محتملاً لكونه ظرفاً
 لنويت فلا يتيقن له معنى قال في التحفة فتأمل فانه مما يخفى وفي الاعباب لو نوى بالاداء القضاء
 أو عكسه يأتي هنا ما مر في الصلاة الخ (قوله ان خطرياً له الخ) يكفي ذلك وان لم يعزم على
 الصوم خلافاً لا ذرعي لان خطورة يباله كذلك مع فعل ما يعين عليه أو ترك ما ينافيه متضمن
 للعزم عليه (قوله بيده الخ) اشار به الى انه لا فرق بين الممنوع مطلقاً كيدنه وبين الممنوع
 نحو الصوم كيد حليته (قوله بشهوة) زاد في الامداد والاعباب القبلة للمرأة بمائل وفي
 التحفة مس فرج البهجة أي ولو بغسر حائل لانه غير ناقض للوضوء (قوله وان لم ينزل)
 كذلك الاسنى والنهاية وتبرأ منه في الاعباب فقال على ما نقله في المهمات عن جمع واعده
 هو وغيره لكن قال الزركشي الذي في كلامهم انه انما يعصى بذلك ان أنزل واقضى
 كلامهم أنه اذا لم ينزل لا يحرم لاسيما اذا علم من عادته أنه لا ينزل بذلك ويؤيده قول

بيد حليته لانه اذا أفطر بالجماع بلا أنزال قبل الانزال مباشرة فيمات نوع شهوة أولى أما الانزال بنحو فكر ونظر ونم امرأة المجموع
 بمائل وان رق فلا يفطر به وان تكررت اللذة شهوة اذا لم مباشرة كالا حلال لكن يحرم تكريرها وان لم ينزل كالتبديل في القيم أو غيره

المجموع عن الحاوي وإذا كرر النظر فأنزل ثم اه زاد في التحفة على ان في الاثم مع الانزال
نظر الانه لا مقتضى له الا ان يقال انه يستد منظره لا ارتكاب نحو جماع مفطر اه (قوله
لم يملك نفسه الخ) وعدم ملك نفسه عما ذكره هو ضابط تحريك الشهوة المذكورة في قولهم
تحرم القبلة ان حركت شهوته (قوله ما لا ينقض له) أي كبدن أمرداً ومحرم أو شعر
أجنبية وقيد في النهاية ذلك بما اذا فسد له شفة أو كرامة ولم يذكره الشارح في كتبه وقال
الجلي في ذكره ما لا يخفى وقال القليوبي لا يفطر ولو بشهوة كما اعتقده شيخنا آخره ولم
يوافق على قول شيخنا الرمي الخ ونقل عن حواشي سم على المنهج انه الوجه ما لم يقصد
بالضم مع الحائل اخراج المني أما اذا قصد بذلك وخرج المني فهذا استقنا مبطل وكذا
لومس المحرم بقصد اخراج المني فاذا خرج بطل صومه الخ واعتقده الخباري (قوله وان
اتصل) أي عضوها المبان منها في موضعه بحرارة الدم لانه مستحق الازالة لتوقف صحة
نحو الوضوء على غسل ما تحته لانه في حكم الظاهر وقيد في النهاية بما اذا لم يحقق من قطعه
محدور تيم قال والا فطر وتبعه على ذلك الجلي وغيره وهو ظاهر لعدم لزوم ازالته حينئذ
(قوله مباشرة) كذلك شيخ الاسلام والشارح في شرح الارشاد وم ر في شرح نظم
الزبدوسم في شرحه على مختصر أبي شجاع وفي النهاية عقبه قال الاذرى فلو علم من نفسه
انه اذا حكه أنزل فالقياس الفطر انتهى وفي التحفة والاياب هو متجه حيث لم يضطر لحكه
والا فالوجه انه لا يفطر وزاد في الاياب شرطاً آخر وهو ان لا يقصد الاستقاء وبؤيده
ماتق. دم عن سم واقرب في النهاية الاذرى على انه لو احس بانقال المني وتبينته للغروج
بسبب استدامة النظر فاستدامه أفطر قطعاً ونظر فيه في التحفة والاياب قال في التحفة
بل لا يصح الخ وفيها ينبغي القضاء أي من الانزال بسر الامر ثم قال بخلاف ضم امرأة مع
حائل أو بلا فلو باشر وأعرض قبل الفجر ثم امنى عقبه لم يفطر (قوله بأحد فرجيه) أما
اذا خرج منها فانه يفطر وفي الامداد والنهاية لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى
الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستقر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه أفطر يقينا
بالانزال أو الحيض زاد في الاياب ولا كفاية عليه لاحتمال أنه امرأة اه ولوعلت
امرأة عليه ولم تحصل منه حركة لم يفطر الا بالانزال لانه عن مباشرة ولا كفارة عليه كذا قالوه
وفيه وقفة اه قليوبي على الحل ونقل نحوه الجلي عن الزبدي وفي التحفة والنهاية لومس
الفرج بعد انفصاله وأنزل ان بقي اسم الفرج أفطر والا فلا وذكر القليوبي أن لمس المرأة
للرجل لو كان بفعلها لا يفطر وان تمكن من دفعها الخ (قوله ونحوه) أي من أكل
وشرب وغير ذلك (قوله الاستقاء) منها الووصل جوفه ذبابة من غير اختيار ثم سعى في
اخراجها فهو تقبؤ قال في التحفة ان خشى ضرراً منها بيع التيم لم يعد جوازا خارجها
ووجوب القضاء زاد في الاياب كمالوا احتاج المريض الى القطر ووقع في موضع من فتاوى
الشارح عدم الفطر باخراجها لكنه رجع عنه في جواب عنها آخر وقال في آخره قد سبق منى

(قول الشارح والذكر قائماً الخ)
ضبطه الطنيدارى بكسر الذال
من الذكر فيكون بمعنى تذكر
الشهوة والظاهر انه لا يتعين
اذا قيام الذكر بفتح الذال ملزوم
لاستصحاب التفكير والتعبير باللام
وارادة الملزوم كثير في كلامهم اه
جرهزى

(ولا يضر ثقبوه) نسباً ناولاً لاجهلاً ان عذبة ١٤٦ ولا (بغير اختياره) لما صحت من قوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه القى أى غلبه

افتاء بأن اخرجها غير مفطر والاوجه ما ذكرته الآن انتهى وتردد في الامداد في وجوب
التقبؤ على من شرب خمر قبل الفجر أو أكرمه عليه قال وواضح أنه حيث قلنا انه واجب
لا يفطر به وفي الايعاب يظهر انه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه
والاختلاف في وجوب التقبؤ على غير الصائم ومن الاستقاء نزع خيطاً ابتلاه ليلاً
وأشبهت الكلام على ذلك في الاصل (قوله ان عذبه) بأن كان قريب عهد بالاسلام
أو نشأ بعيداً عن العلماء وعليه جرياً في الكفة والنهاية ومال في البهر الى انه يعد ذمراً مطلقاً
وسكى في الامداد المقاتلين ولم يصرح بترجيح وفي فتح الجواد انه أى ما في البهر متجبه وفي
الايعاب منه يؤخذ بما بحثته من أن كل ما جهله أكثر العامة فيبقى ان يعذر في تعاطيه
(قوله عين) خرج به الاثر كالكلام والريح فلا يفطر به كما سأل في كلامه وفي النهاية
كلامه داد ووصول الدخان الذي فيه رائحة البخور وغيره اذا لم يعلم انفصال عين فيه الى
الجوف لا يفطر به وان تعد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وفي التحفة وفتح الجواد عدم
ضرر الدخان وقال سم في شرح أبي شجاع فيه نظر لان الدخان عين (قوله بكاطن الاذن)
في الايعاب ينبغى حده بما يأتي في المسربة انه لا بد من الوصول الى الجوف دون أول
المنطبق زاد في فتاويه ويقاس بذلك باطن الذكر ثم ذكر كلاماً قرر فيه ان ما يظهر عند
الجلوس على القدمين من فرج المرأة ظاهر (قوله والاحليل) في التحفة عدم الفطر بأوله
الذي يظهر عند تحريكه (قوله خريطة الدماغ) الدماغ هو المخ وخريطته الجندة الرقيقة
التي يكون المخ داخلها كالكبس (قوله باذنه) بخلاف ما اذا لم ياذن وان تمكن من دفعه
اذ لا فعل له (قوله ليس بجوف) أى لم يعدوه جوفاً (قوله من جائلة) هي الجرح الذي ينقد
الى الجوف كالبدن والصدر والشرة وغورها (قوله حقنة) بالضم وهي كل دواء يدخل
في القبل أو الدبر هذا هو المراد هنا وراجع الاصل والاولى حل كلامه هنا على الدبر خاصة
لان الذكر قد سبق في كلام المصنف في قوله بكاطن الاذن والاحليل فلولاً ما ذكر لكار
تكراراً (قوله وسعوط) بفتح أوله وهو ما يصب في الانف من الدواء (قوله الى باطن
الامعاء) راجع الى البائنة والحقنة جمع معي بوزن رضى وهي المصارين (قوله والدماغ)
راجع الى السعوط وهو المخ كما سبق أنفاً (قوله وراء الخيشوم الخ) فالخيشوم جميعه من
الظاهر قال في العباب والقصة من الخيشوم اه فما زال الداخل في قصبة الانف
لم يجاوزها فانه لا يفطر وهو فوق المارن وهو ما لان من الانف واقتضى كلام القليوبي
في حواشي الهلى استقرار الخيشوم الى الدماغ حيث قال الاستعاط وصول الشئ الى
الدماغ من الانف وعلى هذا لو لم يصل الى الدماغ لم يضر بأن يجاوز الخيشوم كما مر وما في
البراسي هنا غير مستقيم فراجع اه ونحوه تعبير الرافي قول الزركشي في الخادم وهو
يوهم انه اذا وصل الى قصبة الانف واتصل بالعين مثلاً ولم يصل بعد الى الدماغ لا يحكم

وهو صائم فليس عليه قضاء ومن
استقاء فليس (الرابع الامساك
عن دخول عين) وان قلت كصحة
أولم تؤثر كل عادة كصحة من الظاهر
في منفذ مقتوح مع تعدد خواها
واختياره والعلم بأنه مفطر الى ما
يسمى (جوفاً) بكاطن الاذن
والاحليل) وهو يخرج البول من
الذكر والبن من الثدي فاذا أدخل
في شئ من ذلك شيئاً فوصل الى
الباطن أفطروا ان كان لا ينفذ منه
الى الدماغ في الاولى ولم يجاوز
الداخل فيه الحشفة أو الحمة في
الثانية لوصوله الى جوف وكخريطة
دماغ وصل اليها دواء من مأومة
وان لم يصل الى باطنها وكجوف
وصل اليه طعنة من نفسه أو غيره
بأذنه ولا يضر وصولها الى ساقه لانه
ليس بجوف أو وصل اليه دواء من
جائفة أو حقنة أو سعوط وان لم
يصل باطن الامعاء أو الدماغ اذا
وراء الخيشوم وهو أقصى الانف
جوف وانما يفطر بالواصل الى
الحلق ان وصل الى الباطن منه
شئ ومخرج الهمة والهواء باطن
ومخرج الهواء المجبة والهواء المهمل
ظاهر ثم داخل الفم الى منتهى
المهمله والانف الى منتهى الخيشوم
له كالمظاهر في الافطار
باستفراج التي اليه أو ابتلاع

الغمامة منه وفي عدم الافطار بدخول شئ فيه وان أمسكه وفي انه اذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم فطره
الافطار بابتلاع الرقي منه وفي سقوط غسله عن الخشب

وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأنهم الخس وأنذر قضيق فيها ما لم يصيق في النجاسة وإنما يفطر بأدخال ما ذكر إلى الجوف (بشرط دخوله) إليه (من منفذ مفتوح) كما تقرر (و) من ثم (لا يضر شرب المسام) بتلث الميم وهي ثقب البدن (بالدهن والسحل والاعتسال) فلا يفطر بذلك وان وصل جوفه لأنه لم يصل من منفذ مفتوح كان في حيز العفو ولا كراهة في ذلك لكنه خلاف الأولى وإنما يفطر بما مر أن علم وتعمد واختار (فإن أكل أو شرب ناسيا) ١٤٧ للصوم (أو جاهلا) بأن ذلك مقطر أو مكرها على الأكل مثلا (قلبا) كان

المأكل أو المشروب (أو كثير الميفطر) لعدم خبر المصنفين من نسي وهو صائم فأكمل أو شرب وفي رواية وشرب فليتم صومه وإنما أطعمه الله وسقاه وصح ولا قضاء عليه ولا يرفع عن أمي انخطأ والنسيان وما استهكر هو عليه والجاهل كالناسي بجامع العذر (و) لكن (لا يعذر الجاهل) هنا وفيما مر (الان قرب عهده بالاسلام) ولم يكن مخالطا أهله بحيث لم يعرف منهم أن ذلك يفطر (أو نشأ ياديه) أو يبلده (بعيدة) عن العلماء بحيث لا يستطيع النقلة اليهم لعذره حينئذ بخلاف ما إذا كان قديم الاسلام وهو بين ظهراني العلماء أو من يعرف أن ذلك مقطر فانه لا عذره لتقصيره بترك ما يجب من تعلم ذلك كما مر أول الكتاب (ولا يفطر بغبار) نحو (الطريق) ولا بقرابة نحو الدقيق ولا بوصول الاثر كوصول الريح بالشم إلى دماغه والطعم باندوق إلى حلقه ولا بدخول

بفطره والقياس الفطر كالحلق وكما لو قطر في احده ولم يصل إلى الثانية إلى آخر ما قاله (قوله المسام) بتشديد الميم الأخيرة جمع سم بتلث أوله والفتح أفصح ثقب البدن من محال الشعور وقال في التحفة وهي ثقب لطيفة جدا لا تدرى (قوله بعبار نحو الطريق) الذي اعتمد الشارح في التحفة أن الغبار النجس يضر مطلقا والطاهر ان تعمده بأن فتح فاه حتى دخل عني عن قليله وان لم تعمده عني عنه وان كثروا أما الجاهل الرمل فانه اعتد في نهايته العفو مطلقا وان كثروا ولم يقيده بالطاهر وكذلك أطلق العفو في شرح نظم الزبد له وقال تلذذه القليوبي في حواشي المحلى لا يضر ولو كان نجسا وكثيرا وامكه الاحتراز عنه بنحو اطباقه مثلا اه لكن نقل الشوبري عن سم عن الجاهل الرمل ان النجس انما يعنى عن قليله الحاصل بغير اختياره قال فلا يجب تطهير القدم منه قال وجزم الخطيب بوجود غسله فيه نظرا لما يكن منقولا (قوله كوصول ريح) وقع للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ولو بمجرد ريح أولون فيما يظهر من اطلاقهم لانفصال عين به حالخ ونظر فيه الوجهيه بن زياد اليه في الريح بما ذكرته مع ما يتعلق به في الاصل وعبر في النهاية بنحو عبارة الامداد وقيد بقوله ان انفصلت عينه لسهولة التحرز عن ذلك اه وعليه يحمل ما في الامداد فراده اذا نشأت تلك الرائحة من عين كما يدل عليه تعليل الامداد وفي الايجاب بعد كلام فيه تضيعة ما مر ان الجاهل لا يحصل منه عين بل تروح أنه لا يضر التغير به هنا مطلقا الا ان يفرق ثم ذكر كلام القمولى والجمهور ثم قال قضيته أنه لا يضر التغير بالجواهر وأنه يضر التغير بالخالط مطلقا فانهم لم يفرقوا بين الجرم وغيره الا في الجواهر اه (قوله ولا بدخول ذبابه) سبق الفطر باخراجها وكذا لا فطر يعود مقعدة المبسور وكذا ان أعادها (قوله لعدم قصده) ظاهره انه لو قصده ضرر وأخذ بمقعدة صاحب العباب ونظر فيه الشارح في الايجاب بعد ان أبده ثم قال يتعين حل قول المصنف لا يدخل على ما لو كراهه وسبق ذلك آتفاعن التحفة (قوله وان ابيض ريقه) فاذا ابتلعه أفطر في الاصح لأنه لما نجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية وفي التحفة يظهر العفو عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما مر في مقعدة المبسور وقال فحق ابتلاعه مع علمه به وليس له عنه بد قصومه صحيح (قوله تغيره ريقه) أي لونه

ذبابه في جوفه (وان تعمده فتحفه) لعدم قصده لذلك ولم يضر تحببه ولانه معذوع عن جنسه (ولا) يفطر أيضا (يلع الريق الطاهر الخالص من معدته) وهو القم جميعه ولو بعد جمعه (وان أخرج به على لسانه) لعسر التحرز عنه ولانه لم يخرج عن معدته اذ اللسان كقضا قلب معدود من داخل القم فلم يشارك ما عليه معدته وخروج الطاهر المتنجس كن دميت لثته وان ابيض ريقه وبخالط المختلط ولو بطاهر آخر كن قتل خيطا مصبوغا تغيره ريقه وبالذي ابتلعه من معدته غيره كأن خرج من فمه ولو إلى ظاهر الشفة وان عاد إلى فمه من خيط خياط أو امرأة في غزله لا يفطر بجميع ذلك لوصول النجاسة إلى العين الخاطلة إلى جوفه ولسهولة الاحتراز عنه في الأخيرة

(و) يفطر بجري الريق بما بين الاسنان لقدرته على مجبه) اي مع قدرته عليه لتقصيره حيث يذبح خلاف ما اذا عجز عن تغييره ومجبه لقدره (و) يفطر (بالنخامة كذلك) بان نزلت من الرأس أو الجوف ووصلت الى حد الظاهر من الفم فأجرواها هو وان عجز بعد ذلك عن مجبها أو جرت بنفسها وقدر على مجبها لتقصيره مع ان نزولها منسوب اليه بخلاف ما لو جرت بنفسها وعجز عن مجبها فلا يفطر للعدو وكذا لو لم تصل الى حد الظاهر كأن نزلت ١٤٨ من دماغه الى حلقه وهي في حد الباطن ثم الى جوفه فلا يفطر وان قدر

وأما الریح والطعم فمقدس بقا (قوله بخلاف ما اذا عجز) أي ثم ارا وان أمكنه ليلا وخرج بجري ابتلاعه قصد افانته فطر جز ما يتأكد نذب التحلل بعد الاكل ليلا ورجوع من خلاف من قال انه ان لم يتحلل أفطر بما ذكر والا فلا (قوله ماء المضغضة) ينقسم سبق الماء الى جوفه بذلك ثلاثة أقسام ينظر به مطلقا بالغ أو لا فيما اذا سبقه في غير مطلوب كالرابعة وكانغماسه في الماء لكرامته للصائم والغسل تبرد أو تنقيف ثانياه ما يفطر ان بالغ وذلك في نحو المضغضة المطلوبه في نحو الوضوء المطلوب ثالثا لا يفطر مطلقا وان بالغ وذلك عند تنجس الفم لوجوب المبالغة حيث يذبح على الصائم كغيره ليغسل كل ما في حد الظاهر (قوله ان بالغ) مع ذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعية ذلك قال في التحفة يظهر ضبطها أي المبالغة بأن يجعل بقعه أو أنفه ماء بحيث يسبق غالب الجوف (قوله ولو بغير مبالغة) في العباب كالانوار ان وضع شيئا بفيه عهدا ثم ابتلعه ناسيا لا يفطر به قال سم وقياسه انه لو وضع ماء المضغضة الرابعة بفيه ثم ابتلعه ناسيا لا يفطر فيصرف فيه ما بين السبق والابتلاع ناسيا وهذا هو الظاهر وان توقف فيه مرقلة تأمل (قوله لتبرد) مثله اذا انغمس في الماء ولو لحناية قال في التحفة ومجمله ان لم يعتد أنه يسبقه والا ثم وأفطر قطعا قال في الامداد وهو متجه ان وصل من فيه أو أنفه مطلقا أو من أذنيه في غير الغسل لحناية أو فيه وكان لو غسلها ما قبل الانغماس لم يصل شيء منهما والا فلا يوجب تجبه أنه لا يفطر لعدوه حيث يذبح في النهاية محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيها يظهر اه وقضية قواهم من فقهه وأنفه انه لا يضرو وصوله من غيرهما كدبره قال في الایباب وهو محتمل لندرتة جدا ويحتمل خلافه وهو الاوجه فمعتبرهم بقعه وأنفه لا غالب لا غير اه (قوله من أمور به) في شرح الارشاد منه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الحنابة مثلا فسبق الماء الى الجوف منه حال ينظر ولا تطر الى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعدوه اه ونحوهما النهاية وغيرهما (قوله بعد اليقين) في النهاية وذلك بأن يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبظهوره لليل من المشرق (قوله وجب العمل بقوله) زاد في التحفة وقياس ما مر ان فاسقا ظن صدقه كذلك (قوله مكرها) ولو على الجماع بناء على الاصح انه يتصور الاكرام عليه وليس منه اذا فاجأه قطع الطريق فابتلع الذهب خوفا عليه فان ارجح فطره به وفي التحفة شرط عدم فطر المكره ان لا يتناول ما كرم عليه لشهوة نفسه بل لداعي الاكرام لا غير

على مجبها لانها نزلت من جوف الى جوف (و) يفطر (بوصول ماء المضغضة) والاستنشاق (الجوف) أي باطنه أو دماغه (ان بالغ) ولو في واحدة من الثلاث لان المبالغة غير مشروعة للصائم فهو مسمى بها هذا ان بالغ (في غير نجاسة) في الفم أو الأنف فان احتاج للمبالغة في تطهيرها فسبق الماء الى جوفه لم يفطر لوجوب ذلك عليه (و) يفطر أيضا بوصول ما ذكر الى جوفه ولو (بغير مبالغة) ان كان (من مضغضة) أو استنشاق (لتبرد أو رابعة أو) بوصول ما جعله في فمه أو أنفه لغرض بل لاجل (عبث) لانه غير ما مور بذلك بل منهى عنه في الرابعة بخلاف ما اذا سبق ماء مضغضة أو استنشاق مشروعين من غير مبالغة فانه لا ينظر به لانه لو قد من أمور به بغير اختياره ويحرم أكل الشاة آخر النهار لا آخر الليل لان الاصل بقاؤه ما حيى يجتهد ويظن انقضاء النهار فيعوز له الاكل لكن الاحوط ان لا يفطر الا بعد اليقين (و) اذا أكل باجتهاد وظن به بقاء الليل أو غروب الشمس أفطر

في الصورتين (بقين الاكل ثم ارا) بخلاف ما اذا بان الامر كما ظنه أو لم يبين غلط ولا اصابية ولو هجم وأكل من غير تحرر فان (قوله) كان ذلك آخر النهار أفطر وان لم يبين له شيء لان الاصل بقاءه أو آخر الليل لم يفطر بذلك ولو هجم فبان أنه وافق اصواب لم يفطر مطلقا ويجوز اعتماد العدل اذا أخبر بالغروب على الاوجه خلافا لاشتراط الرواية في اخلاء عدلين فتدصح انه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد في فطره على خبر واحد بغروب الشمس ولو أخبر بالنجس وجب العمل بقوله (لا بالاكل) أو غيره من المفطرات اذا تناوله (مكرها) فانه لا يفطر لما تراه (الخامس والسادس والسابع الاسلام والنقاس عن الحيض والنقاس والعقل في جميع النهار) قيد في السك

(قوله أو ولدت) لم يتقدم ما يدل عليها حتى تكون محمودة وقد استفتدنا منه ان الولادة مفطرة وهو بناء على الرابع انها توجب الغسل ويحرم على الحائض والنفساء الامساك بنيته ولا يجب عليهم ما تعاطى مفطر وكذا في نحو العبد خ لا فالمن أوجبه فيه (قوله الذي لم يتعد به) أما اذا تعدى به فبأثم ويبطل صومه ويلزمه القضاء وان كان في لحظة من النهار وكذا ان شرب دواء من يلا لعقل لا يتعدى فان كان لحاجة فهو كالانغماء ثم ان استغرق النهار بطل صومه ولزمه القضاء ولا اثم وان لم يستغرق زوال عقله النهار صح صومه ولا قضاء وأما الجنون من غير تسبب فيه ففى ما طرأ في لحظة من النهار وفي جميعه بطل صومه ولا قضاء ولا اثم عليه هذا ملخص ما اعقده الشارح وأولافى التحفة ملخصه من شرح العباب له ثم اضطررنا بما عجزنا عن تناقض تناقضنا غريباً وقد بينت ذلك في الاصل وأوضحته بما لم أعلم من سببى اليه وقد كتبت في ذلك نحو خمس ورر فراجع من الاصل (قوله ان أفاق) بعنى خلا عنه وان لم توجد افاقة عنه كأن طاع الفجر ولا انغماء ثم طرأ واستمر الى الغروب فهذا خلا لا أفاق والحكم واحد وظاهر كلام المصنف انه ان تعدى به ما لا يتكفى افاقة لحظة من النهار وقد بينت في الاصل ما فى ذلك من الاضطراب وكلام شرعى الارشاد للشارح كالصريح فى انه يكفى بل مفهومهما ان غير المتعدى لا يبطل صومه وان استغرق النهار وفى التحفة فى الرد على القفال ما يؤمى اليه (قوله من أيام التشريق) ولوعن واجب المؤلف فى كتب أئمتنا بل وفى سائر كتب الشارح ولولم تتم أى بالنسبة لعدم الهدى فلو عبر به هنا لكان أولى ليكون اشارة الى القديم المجوز صومهما عن الثلاثة الواجبة فى الحج فى التمتع وهو مذهب مالك واحدى الروايتين عن أحمد وهو الرابع دليله فى المجموع والروضة لصحة الحديث الصريح فيه الا ان يكون ثم خلاف فى جواز صومها عن غير التمتع أيضاً (قوله بأن اعتماد الخ) ثبتت العادة بجمرة كما فى التحفة والنهاية وقال م كما افق به الوالد وفى الابواب وهل يثبت الورد بجمرة حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً مرة جازله صوم يوم الشك اذا وافق ذلك فيه نظر وقياس كلامهم فى الحيض وغيره نعم الا ان يفرق ثم رأيت الزركشى قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرهما جمرة أو بالعرف اه وقد فصل الشارح فى ذلك فى فتاويه فقال الذى يظهر أنه يكفى فى العادة بجمرة ان لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذى اعتماده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين فى أكثر أسابيعه جازله صومه بعد النصف ويوم الشك وان كان أنظر قبل ذلك لأن هذا يصدق عليه عرفاً أنه معتاده وان تخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره وأما اذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أفطر من الاسبوع الذى بعده ثم دخل النصف فالظاهر أنه لا يجوز له صومه لأن العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثامن بخلاف ما اذا صام الاثنين الذى قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين آخر بينهما فانه يجوز صوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يبطل العادة فاذا صامه ثم أفطر من أسبوع ثان ثم صادف الاثنين

ففى ارتد أو نفست أو ولدت وان لم ترد أو وحاضت أو جن فى لحظة من النهار بطل الصوم كالصلاة وان كان الجنون يشرب مخدر ليلاً (ولا يضر الانغماء والسكر) الذى لم يتعد به (ان أفاق لحظة فى النهار) بخلاف ما اذا لم يبق لحظة منه فان الصوم يبطل به ما لانهم ما فى الاستيلاء على العذل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منهم ما لا يضر كالنوم لالحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللعظة منهم ما تضر كالجنون لالحقنا الاضعف بالاقوى فتوصلنا وقلنا ان الافاقة فى لحظة كافية (ولا يصح صوم العبدین) ولوعن واجب للتهنى عنه فى خبر الصحيحين (ولا) صوم يوم من (أيام التشريق) ولوعن واجب أيضاً لما صح من النهى عن صيامها (ولا) صوم يوم من أيام (النصف الاخير من شعبان) ومنه يوم الشك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتصف شعبان فلا تصوموا (الورد) بأن اعتماد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كالاثنتين فصاف ما بعد النصف

(أو نذر) مستقر في ذمته (أو قضاء)

النفيل أو فرض (أو كفارة)

فيحوز صوم ما بعد النصف عن

ذلك وإن لم يصل صومه بما قبل

النصف لخبر الصحيحين لا تقدموا

أى لا تقدموا رمضان بصوم يوم

أو يومين إلا رجل كان يصوم يوما

ويفطر يوما فليصمه وقيس بالورد

الباقى بجامع السبب (أو وصل)

صوم (ما بعد النصف بما قبله) ولو

يوم النصف وإن اقتضى ظاهر

الحديث السابق الحرمه في هذه

الصورة أيضا حفاظا لأصل مطالوبه

الصوم

* (فصل) فيمن يجب عليه الصوم *

(شرط من يجب عليه صوم رمضان

العقل والبلوغ) فلا يجب على

المجنون ولا الصبي لأداء ولا قضاء

لرفع القلم عنهما (والاسلام) فلا

يجب على الكافر الأصلي وجوب

مطالبة في الدنيا ~~كالمسألة~~

(والإطاعة) فلا يجب على العاجز

بصوهرم أو مرض ~~كما يأتي~~

(ويؤمر به) وجوبا (الصبي

لسبع) من السنين (ويضرب على

تركه لعشر) منها (إن أطاعه) كما مر

في الصلاة تفصيله

* (فصل) فيما يجب الفطر *

(ويجوز الفطر بالمرض الذي يشق

معه الصوم مشقة ظاهرة أو الذي

(يجب التيمم)

الثالث يوم الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضركم فطره لأنه سبق له صومه بعد

النصف وذلك كاف هذا ما ظهر لي الآن ولعلنا نزيد فيه علما ونقلنا شهده اه كلام

فتاوى الشارح (قوله مستقر الخ) كذلك الامداد والنهاية وفي التحفة كأن نذر صوم

كذا فوافق يوم الشك ما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد (قوله أو قضاء لنفل) كأن شرع

في نفل ثم أفسده فانه يسن قضاؤه وفي الإيعاب ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب

قضاؤه لم يحسب ذلك ورده حتى يصومه عن القابل الخ (قوله ما بعد النصف عن ذلك) أى

ما لم يتحرره ولا فلا يصح (قوله لا تقدموا) بفتح أوله وثانيه وثالثه والدال مشددة أى

لا تقدموا أحذفت إحدى التاءين تحقيفا كقوله تلمهى ثم تدى تطفى ونحو ذلك (قوله

ويفطر يوما فليصمه) المؤيد وفي الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث وكذلك الفقه كشيخ

الاسلام والخطيب والجمال الرملى والامداد الأرجل كأن يصوم صوما فليصمه ثم أدرى

هل ما في هذا الكتاب من تحريف النسخ أو قنيل من الشارح لما دخل في عموم الحديث

أو انه رواية (قوله وقيس بالورد) وهو بأحقة الصوم المعتاد الباقى مما سبق وهو النذر

والقضاء والكفارة ومما يأتي وهو وصل صوم ما بعد النصف بما قبله (قوله ولو يوم

النصف) فإذا صام الخامس عشر من شعبان جاز له أن يصوم النصف الثانى ولو أفطر بعد

صومه المتصل بالنصف ولو يوما امتنع عليه الصوم بعده بلا سبب (قوله ظاهر الحديث

السابق) هو قوله صلى الله عليه وسلم إذا اتصف شعبان فلا تصوموا (قوله حفظا) مفعول

لأجله قال في العباب فهو مخصص له والله أعلم

* (فصل) فيمن يجب عليه الصوم *

(قوله في الدنيا) ما وجوب عقاب على تركه في الآخرة فيلزمه قال في التحفة أخذ من

تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في شهر رمضان لأنه إغاثة على معصية وفيه نذر لأنه ليس

مكافاة بالنسبة إلى الأحكام الدنيوية لأنها قره على تركه ولا تعامله بقضية كفره إلا أن

يجاب بأن معنى إقراره عدم التعرض له لامعاوته كما يعلم مما يأتي في الجزية اه وانما يتجبه

لوصح صيامه قبل اطعامه وليس كذلك في صورتنا إذ من شرط الصوم وجود النية

والكافر ليس من أهلها الآن يقال إن تناوله لما ذكر من يل للإمسالك الواجب عليه وفيه

أنه انما يكافى بالمجمع عليه وما أظن وجوب الإمساك منه فراجع به وببحث الشارح في

الإيعاب أن الصبي المميز إن اعتقد الكفر عند النية في الصوم أو الوضوء لا ينعقد بخلافه

في أشاتم ما فلا يضروا الصلاة تبطل بذلك مطلقا تأثرها بنية الإبطال مطلقا بخلافهما

كما تقرراه

* (فصل) فيما يجب الفطر *

(قوله أو الذي يبيع التيمم) ظاهر عطفه على الأول مغايرة له ~~لأن~~ قوله في الإيعاب على

كان يخشى زيادة مرضه بسبب الصوم لقوله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (و) يجوز الفطر
 (لخائف من الهلاك) بسبب الصوم على نفسه أو عضوه أو منفعة بل يلزمه الفطر كن خشي مبيح تيم لان الاضرار بالنفس من
 حرام (ولغلبة الجوع و) لغلبة (العطش) بحيث خشي من الصوم مع أحدهما مبيح تيم لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من
 حرج وقوله ولا تقتلوا أنفسكم وقوله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة (وللمسافر ١٥١ سفر أطول بلا مباح) للآية السابقة بخلاف

ذي السفر القصير والسفر المحرم
 وكل ما عدا في السفر يأتي هنا (الا)
 أنه هنا لا يفطر (ان طراً السفر)
 بأن لم يفرق العصر ان أو السور
 الا (بعد الفجر) تغليباً للعصر
 بخلاف حدوث المرض فإنه يجوز
 الفطر لوجود الحرج له بلا
 اختيار واذا كان سفره قبل الفجر
 فله الفطر وان نوى ليلا فله صبح
 انه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد
 العصر في سفره بقدر ماء لما قيل له
 ان الداء يشق عليهم الصيام
 (والصوم في السفر أفضل) من
 الفطر (ان لم يضر ربه) أي
 بالصوم يجوز فضيلة الوقت والا
 بأن خشي ضرراً في الحال أو
 الاستقبال فالفطر أفضل بل ربما
 يجب ان خشي من الصوم فيه
 ضرراً يبيح التيم نظير ما هو عليه
 يحمل قوله صلى الله عليه وسلم في
 الخبر السابق لما أفطر فبلغه ان ناساً
 صاموا أو أثلوا العصاة أو هو محمول
 على ان عصياتهم بخلافاتهم أمره
 بالفطرية قروا على عدوهم (واذا
 بلغ المني أو قدم المسافر أو شفي
 المريض وهم صائمون) فان نوا من
 الليل (حرم الفطر) لزوال السبب
 المحذور ومن ثم لو جامع أحدهم

الثاني اذ هو الذي اعتمد الشارح في كتبه وكذلك شيخ الاسلام زكريا والطبيب الشريفي
 والجمال الرملي وغيرهم وكان مراد الشارح بما ذكره هنا الجمع بين التعبيرين الموجودين
 في كلامهم (قوله كان يخشى زيادة مرضه) وان تعدي بسببه بأن تعاطى ليلاً ما يرضه
 فما اراد قصداً ثم ان أطبق مرضه فواضح والافان وجد المرض قبل الفجر لم يلزمه النية
 والازمته وان علم من عادته أنه سيعود من قرب ثم ان عاداً فطر ويجب على الحصادين تبين
 النية في رمضان ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا وفي الایعاب وظاهر أنه يلحق
 بالحصادين في ذلك سائر أرباب الصنائع المشاقة وقضية اطلاقه انه لا فرق بين الاجير الغني
 وغيره والمتبرع نعم الذي يجبه تقييد ذلك بما اذا احتج بالفعل تلك الصنعة بأن خيف من
 تركها فافوات ماله وقع عرفاً وفي التحفة لو توقف كسبه لضعف قوته المضطر اليه هو
 أو يحمله على فطره فظاهر ان له الفطر لكن بقدر الضرورة (قوله بل يلزمه) الذي اعتمد
 الشارح في كتبه أنه متى خاف مبيح تيم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام والطبيب
 النجاشي والجمال الرملي ان مبيح التيم مبيح لفطر وان خوف الهلاك موجب له واذا صام
 من يخشى منه مبيح تيم صح صومه على الرابع (قوله بحيث خشي الخ) أي وان كان مريضاً
 مقيماً (قوله وللمسافر الخ) لو نذر صوم شهر معين كرجب جاز له فطره للسفر وفي النهاية
 بحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو قامة يقضي فيها بخلاف مديم السفر أبدان
 قال وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما يحتمل الاذري ما لو كان المسافر
 يطبق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش الى أن يقضيه كمرض مخوف أو غيره اه وانظر
 الشارح في التحفة في الاولى وليتعرض للثانية ونظر في الایعاب والامداد في كتابي المستلثين
 ولم يتضمن ما في التحفة لا يباح الفطر بالسفر حيث لم يخش مبيح تيم لمن قصد بسفره محض
 الترخص كن سالك الطريق الا بعد للقصر ولا ينافيه قولهم لو حلف ابطان في شهر رمضان
 فطريقه أن يسافر لان السفر هنا ليس لمجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولان صام
 قضاء لزمه القور فيه ثم قال وصريح كلام الاذري والزركشي امتناع الفطر في سفر التزعة
 على من نذر صوم الدهر لانه ان صد عليه القضاء بخلاف رمضان (قوله أو هو محمول الخ)
 أو على ما اذا خشي منه مبيح تيم كما سبق فلو جمع الحليين كان أولى من هذا التأويل وفي
 الاحاديث ما يؤيد كلا الحليين كما بينته في الاصل (قوله فان نوا من الليل) أي ولم يتناولوا
 مفطراً (قوله لان الفطر مباح لهم الخ) كذا علم به في الایعاب كشيخ الاسلام وعمراده
 بقوله لم لان الفطر مباح لهم اخراج ما يجب فيه الامسالة من تارك النية ولو سهوا

حيث لزمته الكفارة (والا) يكونوا صائمين بأن كانوا مفطرين ولو بترك النية (استحب) لهم (الامسالة) لحرمة الوقت وانما
 لم يجب الامسالة لان الفطر مباح لهم مع العلم بحال اليوم وزوال العذر بعد الترخص لا يثرون ويسبب الامسالة بضامن طهرت
 من نحو حيض ولين آفاق أو أسلم في أثناء النهار

فلا يتدب لهذين القضاء غيرهما من الخلاف (وكل من أفطر) في رمضان (لعذر أو غيره وجب عليه القضاء) لكن على التراخي فيمن أفطر لعذر أو لا فعلى الفور كما يأتي وإنما يجب القضاء حيث تجب القدية عنه لو مات قبل صومته أن آخره (بعد التحكك) منه وألا بأن مات عقب موجب القضاء أو استمر به العذر ١٥٢ إلى موته أو سافر أو مرض بعد أول يوم من شوال إلى أن مات فلا

قدية عليه لعدم تمكنه منه (الا الصبي والمجنون) فلا قضاء عليهما لرفع العلم عنهما (و) (الا) الكافر (الاصلي) فلا قضاء عليه أيضا ترغيبا له في الاسلام وكأصل الصلاة فعلم أن المريض والمسافر والمرئد والحائض والنفساء والمغمى عليه والسكران ونحوهم يلزمهم القضاء للنص في بعض ذلك والقياس في الباقي (ويستحب موالاة القضاء والمبادر به) - سارة لبرائة الذمة لما أمكن (وتجب) المبادر به وموالاته (ان أفطر بغير عذر) ليخرج عن معصية التعدي بالترك الذي هو متلبس بها (ويجب الامسالك في رمضان) دون غيره من النذر والقضاء (على ترك النية) ولو سهوا (و) على (المتعدي بفطره) لحرمه الوقت وتشبيهه بالصائم مع عدم العذر فيهما (و) يجب الامسالك أيضا (في يوم الشك ان تبين كونه من رمضان) لذلك (ويجب قضاؤه) على الفور على المعتد لكنه مخالف للعادة وكان وجهه ان فطره ربما كان فيه نوع تقصير لعدم الاجتهاد في الرؤية وطردا للباب في بقية الصوم

* (فصل في سنن الصوم)

والمتعدي بفطره فان الفطر ليس بمباح لهما بخلاف ما نحن فيه وأرادوا به وإلهم مع العلم بحال اليوم أي كونه من رمضان ودفعوا به إيراد الامسالك في يوم الشك اذا ثبت في أثناء النهار كونه من رمضان فانه يجب فيه الامسالك أيضا لانه لم يعلم بحال اليوم قبل ثبوت كونه من رمضان أنه من رمضان وقد عمل في الايعاب لوجوب الامسالك يوم الشك بقوله لان صومه كان لازما الا أنه جهله بخلاف نحو المسافر كما مر فيه اه فحصل بقولهم لان الفطر الخ الفرق بين واجب الامسالك ومندوبه (قوله من الخلاف) أي خلاف موجب القضاء (قوله لعذر) محله ان بقي الى رمضان الثاني ما يزيد على ما عليه من الصوم والاصار فوريا فان لم يصم لزمته القدية والقضاء (قوله والمجنون) لو ارتد ثم جن لزمه قضاء أيام الجنون بخلاف ما اذا سكر ثم جن فانه يقضى أيام السكر فقط كما سبق في الصلاة (قوله في بعض ذلك) أما الاولان فللقوله في كان منكم مريضا وعلى سفر فعدة من أيام أخر أي ان أفطر ودخل في المرض المغمى عليه لان الانغماء نوع من المرض واما الحائض والنفساء فلما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها كئنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة والمرئد والسكران فبالقياس لتعديهما ومن يلزمه القضاء مما دخل في قوله ونحوهم ترك النية لئلا ومن أكل مع ظن بقاء الليل فبان انه اكل بعد الفجر والمرضع والحامل (قوله مع عدم العذر فيهما) هو في المتعدي ظاهر واما الساهي فلا نسيان ان النية يشعر بعدم الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع تقصير (قوله مخالف للعادة) هي ان المعذور لا يلزمه لتورفي القضاء كما تقدم (قوله لعدم الاجتهاد في الرؤية) فيه أن نامى النية مقصرا كما تقدم أنفا وقد اتفقوا على أن قضاءه على التراخي وفرق بينهما في الايعاب بأن التقصير هنا ظهر لان له حله في ادراك الهلال غالبا ولا حيلة له في دفع النسيان أبدا الخ (قوله وطردا للباب) أي في صورة ما اذا بذل جهده في الاجتهاد في الرؤية وهذا أراد به دفع منازعة مجلي في ذلك بأنه قد يبالغ جهده في طلب الهلال ولا يراهم مرادهم بيوم الشك هنا غيره في قولهم يحرم صوم يوم الشك لان مرادهم به هنالك ما اذا تحدث برؤية الهلال وهما ما هو أعظم من ذلك والله أعلم

* (فصل في سنن الصوم)

(قوله ان رأى أن فيه فضيلة) هذا نقلوه عن الجمهور نقلا عن الامسك زادوا فيه قيدا فقالوا ان قصده ورأى أن فيه فضيلة (قوله فلا بأس) أي لا كراهة ولا فهو خلاف الاولى هكذا يظهر لي وان لم يحضر في الآن من صرح به (قوله مع عدم تيقن الغروب) أي بأن ظنه باجتهاد هذا هو المعروف في الامم وعبارة شرح نظم الزبد الجوال الرمي وخروج بعلم الغروب ظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ ووقع له في النهاية

وهي كثيرة فنهاه (يستحب تحجيل الفطر عند تيقن الغروب) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي اذا كان ومحل صاعا حتى يؤتى برطب وماء فياكل ويكره تأخير الفطر ان رأى أن فيه فضيلة والا فلا بأس أمام عدم تيقن الغروب فلا بأس بتحجيل الفطر بل يحرم مع الشك في الغروب كما مر

(و) يسن (أن يكون) الفطروان كان بركة على الرطب فان لم يجد فالتمر وأن يكون (ثلاث رطبات أو تمرات) الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يضرط قبل أن يصلي على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء (فان يحزن) عن الثلاث (فبكرة) أو رطبة يحصل له أصل السنة (فان يحزن) عن الرطب والتمر ١٥٣ (فالماء) هو الذي يسن الفطر عليه دون غيره خلافاً

لرواي حدث قدم عليه الخاوي وذلك للخبر الصحيح المذكور (و) يستحب (ان يقول عنده) يعني بعد الفطر (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) اللهم ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى للاتباع فيهما (و) يستحب (نفطير صائمين) ولو على تمر أو شربة ماء أو غيرهما والا كدل أن يشبعهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائماً فله مثل أجره ولا يتقص من أجر الصائم شيء (وأن يأكل معهم) لانه أليق بالتواضع وأبلغ في جبر القلب (و) يستحب (السحور) لخبر الصحيحين تسحروا فان في السحور بركة وصح استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل ويحصل بجرعة ماء لخبر صحيح فيه والافضل أن يكون بالتمر لخبر فيه في صحيح ابن حبان (و) يسن (تأخيره) أي السحور لخبر المتفق عليه لأزال الناس بخير ما عملوا الفطر وأخروا السحور وصح تسحرونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا إلى الصلاة وكان قد رما بينهما خمسين آية وفيه ضبط لقد رما يحصل به سنة التأخير ومحل سن تأخيره

ومحل الندب اذا تحقق الغروب أو ظنه بأمانة اه (قوله وان كان بركة) أشار به إلى خلاف الحب الطبري بقوله يسن له على ماء زمزم ولو جمع بينه وبين التمر فحسن (قوله على الرطب) في التحفة لوقيل بالحاق البسران ثم صلاحه لم يبعد (قوله فان لم يجد) أي حال ارادة الفطر في التحفة لو تعارض التحجيل على الماء والتأخير على التمر قدم الاول فيما يظهر الخ (قوله حسوات) في القاء وس حسا زيد المرق شربة شيأ بعد شيء الخ ويسن ثلثت الحسوات (قوله فان يحزن الخ) في التحفة ان الترتيب المذكور اكمل السنة قال فيحصل أصلها بأى شيء وجد من الثلاثة فيما يظهر (قوله بعد الفطر) في الایعاب لوقيل انه قبله يحصل أصل السنة لم يبعد وعليه معنى وعلى رزقك أفطرت أى أردت الافطار وكذا ذهب الظمأ وابتلت العروق (قوله وعلى رزقك أفطرت) سبحانه وبمحمدك تقبل منا انك أنت السميع العليم اللهم انك عفو رحيم العفو فاعف عني وتسبب زيادة وبك أمنت وعليك توكلت ولرحمتك رجوت واليك أنبت وفي الایعاب ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي وانه كان يقول الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت قل وقال سليم ونصر المقدسي يسن أن يعقد الصوم حينئذ وتوقف فيه الاذرى ثم قال وكان وجهه خشية الغفلة (قوله مثل أجره) في الایعاب لو كان الصائم قد تعاطى ما أبطل ثوابه فهل يحصل لفطره مثل أجره لو لم صومه فيه نظر واللائق بسعة الفضل الحصول اه ويسن للفطر عند الغير أن يقول ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا فطر عند قوم وهو أكل طعامكم الا برار وصلت عليكم الملائكة وأفطر عندكم الصائمون (قوله في السحور) بضم السين الاكل في السحر وبفتحها اسم لاما كول حينئذ وفي الایعاب وهو بالضم المراد هنا وان قيل أكثر الرواة بالفتح فقد قيل الصواب الضم اذا اجر والبركة في الذل حقيقة والمأ كول مجازا (قوله بركة) في الایعاب لأن فيه أجر عظيم بإقامة السنة وتقوية البدن وتنشيط طاعلى الصوم وتهويته له ومخافة لاهل الكتاب (قوله ما عملوا الفطر) ما يفعله لونه الآن من التمكن بعد الغروب ومن يقع الاذان الثاني قبل الفجر مخالف للسنة قال القسطلاني في شرح البخاري فلذا قل الخبر اه وزاد في فتح الباري وكثر فيهم الشر (قوله وفيه ضبط الخ) أى فالافضل أن يفعله اذا بقي بينه وبين الفجر خمسون آية للاتباع ايعاب (قوله ما يريكم) بفتح أوله وهو الافصح الا شهر من راب وبضمة من أراب أى اترك ما تشك فيه من الشبهات الى ما لا تشك فيه من الحلال (قوله باطل أذنه الخ) في التحفة قضيته أن وصوله لذلك مفطر

٢٠ بافضل نى (ما لم يقع به) في شأن في طلوع الفجر والام يندب تأخير خبره ما يريكم الى ما لا يريكم (و) يستحب (الاعتسال ان كان عليه غسل قبل الصبح) ليؤدى العبادة على الطهارة ومن ثم ندب له المبادرة الى الاعتسال عقب الاحتلام نهرا ولا يصح الماء الى نحو باطن أذنه أو دبره ومن ثم ينبغى له غسل هذه المواضع قبل الفجر ان لم يتيمأله الغسل الكامل قبله

وليس عمومهم مراداً أخذوا من أن سبق نحو ماء المضضة المشروع أو غسل القدم النجس لا يضره فليحمل هذا إلى مبالغة منهي عنها أو نحوها وفي حاشية التحفة لابن القيم الأولى في التعديل أن يقال يسن الغسل لئلا يجل أن يؤدي العبادة على الطهارة (قوله من قول أبي هريرة الخ) حديثه في الصحيحين لكنه رجع كما صح عنه وقوله ما أي عتشة وأتم سلمة أعلم وقال سمعت ذلك أي القول الأول من الفضل ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم قال الراوي فرج أبو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث (قوله مؤول) قال النووي في شرح مسلم الجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنه إرشاد إلى الأفضل وهو أن يقتل قبل الفجر الثاني أنه محمول على من أدركه فجره جماعة فاستدام بعد طلوع الفجر علما فانه يقطر والثالث جواب ابن المنذر في معجمه وأما حديث أبي هريرة منسوخ فانه كان في أول الأمر حين كان الجامع محترماً في الليل بعد النوم ثم نسخ له ولم يعلمه أبو هريرة فكان يفتي بما علمه حتى بلغه الماسخ فراجع إليه قال ابن المنذر وهذا أحسن ما سمعت فيه اه ملخصاً وقد أشبعت النقل في ذلك في الأصل فراجع منه ان أردته (قوله ويتأ كدله) أي من حيث الصوم فلا ينافي ذلك وجوبه من جهة أخرى فإذا اغتاب حصل الأثم المرتب عليها في نفسها للوعيد الشديد عليها وحصل عتشة أمر الذنب بتزويه الصوم عن ذلك احباط ثواب الصوم زيادة على ذلك الأثم وانما عبروا بالندب تنبيهاً على أنه لا يطل بفعله أصل الصوم اذ لو عبروا بالوجوب اتهم منه عدم صحة الصوم معه كالاستتقاء ونحوها (قوله وان أبحا) أي الكذب والعيبة كالكذب لحاجة من اصلاح وغيره والغيبة لنحو تظلم (قوله انه يحبط الخ) أي المحترم من العيبة والسمية وغيرهما دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان ندب تركه وقال الراوي يطل أصل صومه قال في التحفة وهو قيسار مذهب أحمد في الصلاة في المغصوب وفي التحفة أيضاً بخلاف الواجبين أي الكذب والغيبة ككذب لا نقاذ مظلوم وذو كبر عيب نحو خاطب اه أي فلا يطلب صوت اللسان عنهما لوجوبهما (قوله للاخبار الصحيحة) منها ما رواه البخاري وأصحاب السنن أنه صلى الله عليه وسلم قال من لم يدع قول الروي والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طاعة مومئنه قال في الإيعاب ولو اغتاب وتاب لم تؤثر التوبة في النقص الحاصل بل في رفع الأثم فقط الخ (قوله حكمه الصوم) في الإيعاب الظاهر أنها كونه أشعث غير كالحرم لكن لما كان القصد الاعظم من الصوم ما ذكرى من كف النفس عن شهواتها لتسكس نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى بكف سائر جوارحه عن تعاطي مشتيماتها غلب فيه رعاية ما يليق بالواطن عكس الاحرام لان القصده التعتب عن الاوطان وقطع المسافات الظاهرة ليكون عوناً على قطع المسافات الباطنة فغلب فيه رعاية ما يتعلق بالظواهر اه (قوله كدخول الحمام) وان اعتاده من غير تأذيب البتة على المتعبد لانه ترفه لا يناسب الصائم (قوله فان شامته) أي تعرض

والخروج من قول أبي هريرة رضى الله عنه بوجوبه للخبر الصحيح من أصبح جنباً فلا صوم له وهو مؤول أو منسوخ (ويتأ كدله) أي للصائم ترك الكذب والغيبة وان أبحا في بعض الصور والمشاكلة وغير ذلك من كل محرم لانه يحبط الثواب كما صرح جوابه للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك (ويسن له ترك الشهوات المباحة) التي لا تبطل الصوم من التلذذ بمسوح ومبصر وملوس ومشعوم كشم ويحان ولمسه والنظر إليه لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمه الصوم ويكره له ذلك كله كدخول الحمام (فان شامته أحد تذكر) بقلبه (أنه صائم)

(قوله قبل الفجر) وهذا مذهب أصحابنا وفعله عليه الصلاة والسلام بعد الفجر لبيان الجواز فيكون في حقه أفضل اه أصل (قوله فليس لله حاجة) أي إرادة اذ هو تبارك وتعالى الغنى المطلق وقيل كناية عن عدم القبول اه أصل

للغير الصحيح الصائم جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قتله أو شاتمه فليقل اني صائم اني صائم مرتين اي
يسن له أن يقول ذلك بقلبه لنفسه ليصبر ولا يشاتم فتذهب بركة صومه أو بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي أحسن والاولى
الجمع بينهما ويسن تكراره كما أقهمة الخبر لانه أقرب الى امساك كل عن صاحبه (و) يسن له ترك (القصد) (الجمامة) منه لغيره
وعكسه خروج من خلاف من فطر بذلك ودليلا ما صح

١٥٥

صائم وخبر أفطر الحاجم والمحجوم
منسوخ كما يدل عليه ما صح عن
نس رضي الله عنه أو مؤول بأنهما
تعرضا لأفطار المحجوم للضعف
والحاجم لانه لا يأمن أن يصل شيء
الى جوفه بمص المججمة (و) ترك
(المضغ) للبان أو غيره لانه يجمع
الريق فان ابتلعه أفطر في وجه
وان ألقاه عطشه ومن ثم كره كافي
الجموع خلافا لما أقهمة عبارة
المصنف والكلام حيث لم يفصل
من المضغ عن تصل الى الجوف
والاحرم وأفطر كما علم مما مر (و) ترك
(ذوق الطعام) أو غيره خوف
الوصول الى حلقه أو تعاطيه لغلبة
شهوته (و) ترك (القبلة) في الفم
أو غيره والمعانقة والممس ونحو
ذلك ان لم يخش الانزال لانه قد
يفظنها غير محرمة وهي محرمة
(وتحرم) ولو على نحو شيق (ان
خشى فيها) أو في غيرها مما ذكر
(الانزال) أو فعل الجماع ولو بلا
انزال لان في ذلك تعريضا لافساد
العبادة وصح انه صلى الله عليه
وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو
صائم ونهى عنها الشاب وقال
الشيخ يملك اربه والشاب يفسد

لمشائمه (قوله جنسة) بضم الجيم وتشديد النون المفتوحة أي ستر وما نفع من الرفث
والآثام وما نفع أيضا من النار لانه ما سال عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات ومنه
الجن وهو الترس ومنه الجن لاستئثارهم (قوله فلا يرفث) بضم الفاء وكسرها مضارع
رفث يفتحها ويفتحها مضارع رفث بكسرها ويقال أرفث ربا عى قال النووي في شرح مسلم
وهو السخب وفاحش الكلام قال والجهل قريب من الرفث وهو خلاف الحكمة
وخلاف الصواب من القول والفعل (قوله قاتله) في شرح مسلم للنووي أي نازعه
ودافعه وشاتمه معناه شتمه متعرضا لمشائمه (قوله تكراره) أي ولو كان صومه نفلا
مرتين أو ثلاثا أو أكثر حيث لم يظن ربا (قوله وعكسه) أي الجمامة من غيره له (قوله
من فطر بذلك) أي بالجمامة اما القصد فلم أقف فيه على خلاف في الفطر به وفي الخادم
للزركشي مقتضى كلامهم ان النصد لا يفطر بالاجماع وقال الامام لا خلاف فيه وما ل
في اليعاب الى كراهة ذلك بما للروضة وأصلها سكن الراجح انه خلاف الاولى (قوله
عن أنس) من قوله أول ما كرهت الجمامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجيم وهو صائم
فإن النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطره. فان ثم رخص صلى الله عليه وسلم في الجمامة
للصائم (قوله في وجه) أي في المذهب ضعيف والخلاف في الكثير أما اليسير فلا يطل
قطعا وعند القصد فلا جتمع بلا قصد لم يفطر قطعا (قوله وأفطر) أي أن وصل الى
جوفه شيء من عينه بقينا فلا يفطر بشكك ولا بطعمه أو ريحه دون جوفه (قوله ذوق
الطعام) هو مكروه نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز اطلق ليس له من يقوم به أو مضغ التمر
لتحريكه لم يكره وفي اليعاب شتم ما يصل ريحه الى دماغه مكروه وفي اليعاب ولا يتقيد
بالمشتبهات من الرياحين وغيرها (قوله اقبله) بالضم في التحفة هي مثال اذمناها كل
لمس شيء من البدن بلا حائل اه (قوله لانه قد يظن الخ) هذا تعليل لكون القبلة التي
لا تحرك الشهوة خلاف الاولى ولم تذكره اضعف أدائها الى الانزال (قوله وتحرم الخ)
ظاهر ان الكلام في صوم الفرض اذا لم يتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله
وان نام الخ) هذا معتمد الشارح والذي اعقده الخطيب والجمال الرملي ونقله عن افتاء
والده عدمها (قوله ينشأ غالبا الخ) لو واصل وأصبح صائما كره له قبل الزوال قال الزيادي
في شرح المحرر فقول الكراهة بالغروب وتعود بالنجس اه وفي النهاية ظاهر كلامهم انه
لا كراهة قبل الزوال ولو ان لم يمتحرم بالكلية وهو الوجه الخ (قوله ليس لتقييد)

صومه وأفهم التعامل ان الحكم دائر مع خشية ما ذكر وعدمها (و) كره للصائم ولو نفلا (ال) وان بعد الزوال الى الغروب وان
نام أو أكل كريها ناسيا للخبر الصحيح بخلاف فم الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ريح المسك وهو بضم المعجمة التغير
واختص بما بعد الزوال لان التغير منه أغلبا قبله من أثر الطعام وبعد من أثر العبادة ومعنى أطيبته عند الله تعالى ثناؤه تعالى
عليه ورضاه به فلا يختص بيوم القيامة وذكرها في الخبر ليس للتقيد بل لانها محل الجزاء

وتزول الكراهة بالغروب وانما
 حرمت ازالة دم الشهيد مع انه
 كريخ المسك وهذا أطيب من
 المسك لان فيه تقويت فضيلة على
 الغير ومن ثم حرم على الغير ازالة
 خلوف فم الصائم بغير اذنه كما هو
 ظاهر (ويستحب في رمضان
 التوسعة على العيال والاحسان الى
 الارحام والجارين واكثار الصدقة)
 والجود بخير الصالحين انه صلى الله
 عليه وسلم كان أجود الناس
 بالخير وكان أجود ما يكون في
 رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى
 في ذلك تفريخ قلوب الصائمين
 والقائمين للعبادة بدفع حاجاتهم
 (و) اكنار (التلاوة والمدارسة)
 للقرآن وهي أن يقرأ على غيره
 ويقرأ غيره عليه لخبر الصحيحين كان
 جبريل يلقى النبي صلى الله عليه
 وسلم في كل ليلة من رمضان
 فيدارسه القرآن (و) اكنار
 (الاعتكاف) للاتباع ولانه
 أقرب لصون النفس عن ارتكاب
 ما لا يليق (لا سيما العشر الاواخر)
 فهي أولى بذلك من غيرها للاتباع
 وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد
 في غيرها (وفيها) لافي غيرها اتفاقا
 وشذ من قال انها في العشر
 الاواسط (ليلة القدر) لا تنتقل
 منها الى غيرها وان كانت تنتقل
 من ليلة منها الى أخرى منها على
 ما اختاره النووي وغيره جمعا بين
 الاخبار المتعارضة في محلها وحنا
 على احبها جميعا لبالي العشر

تخالف في المسئلة ابن عبد السلام وابن الصلاح فان عبد السلام قال ان ذلك يكون يوم
 القيامة للتقيد به في بعض الاحاديث وابن الصلاح قال ان ذلك يكون في الدنيا وألف كل
 واحد منهم في الرد على صاحبه تأليفا مستقلا وأطال الكلام لمدهاء اكن الذي رجحوه
 قول ابن الصلاح قال الخطيب الشربيني ولا مانع من وجود ذلك في الدنيا والاخرة معا اه
 (قوله وتزول الكراهة الخ) ترد في التحفة في كراهة ازالة الخلوف بعد الزوال بغير
 السؤال كما سمعته الخشنة المتصلة وعدمها ثم قال الاقرب للمدرك الاول وكلامهم
 الثاني فتأمل (قوله وكان أجود) في تخريج أحاديث العزيز للحافظ ابن حجر روى بنهم
 الدال ويجوز نصبها وكان محمد بن أبي الفضل المرسى يقول لا يجوز النصب لان امام صدريه
 مضافة وتقدير الكلام وكان جوده الكثير في رمضان (قوله ان يقرأ الخ) أي المدارسة
 قال في اليعاب يقرأ عليه غيره ماقرأ أم أو غيره كما اضاء اطلاقهم (قوله لاسيما) كلمة
 تفيد أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها الأداة استثناء وتشد وتختف والسي المثل وما
 إمام وصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف تقول جاني القوم
 لاسيما أخوك أي الذي هو أخوك ونصبه محذوف ورأيت في كلام بعضهم على التمييز وجزه
 بالاضافة وهو الأرجح (قوله للاتباع) أي في كونه أولى من سائر الاحاديث صحيحة تخصه
 وأما الاتباع في الاعتكاف في جميع رمضان السابق في كلام الشارح فقد رواه الشيخان
 (قوله انما قال) أي بانفاق الشافعية تبس فيه الماوري وأقر في الامداد والجمال
 الرلي وفي اليعاب على الاصح قال وعلى مقابلة قيل انه ليلة تسع عشرة وقيل سبع
 عشرة وقيل ليلة النصف وقيل جميع رمضان وأدعى المحامي أنه المذهب وصح فيه
 حديث وقيل جميع السنة وعليه جماعة وقيل غير ذلك اه وأما بالنسبة الى اختلاف ثمة
 الاسلام فهو بخلاف طويل يفت طرفا منه في الاصل وفي نهاية م ر للعلماء فيها نحو ثلاثين
 قولاً وفي باو غ المرام للحافظ ابن حجر اختلف في تعيينها على أربعين قولاً أو ردتها في فتح
 الباري اه (قوله على ما اختاره النووي) تبعاً لغيره اذ لا يجتمع الاحاديث المتعارضة
 الا بذلك وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعليه قال الغزالي
 وغيره انها علم فيه باليوم الاقل من الشهر فان كان أوله يوم الاحد أو يوم الاربعاء فهي
 ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء والجمعة فهي
 ليلة تسع وعشرين أو الاثنين فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث
 وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ بلغت سن الرجال ما فاتني ليلة القدر به هذه القاعدة
 المذكورة قال الشهاب القليوبي في حاشيته على المحلى شرح المنهاج وقد نظمها بقولي

ياسألي عن ليلة القدر التي * في عشر رمضان الاخير حات
 فانها في مفردات العشر * تعرف من يوم ابتداء الشهر
 فبالاحد والاربعة التاسعة * وجمعة مع الثلاثا السابعة

وان بدا الخمس فالحامسة * وان بدا السبت فالثالثة

وان بدا الاثنين فهي الحادى * هذا عن الصوفية الزهاد

وقد رأيت قاعدة أخرى تخالف هذه وقد نظمت ولا حاجة لنا في الاطالة بها (قوله هذه الامة) عليه الجمهور ويثبت وجهه في الاصل لكن في مسند أجدانها تكون في زمن الانبياء ما كانوا قال في الایعاب ويحجب بتقدير صحته على ان المراد انهم في زمنهم مختصة بهم دون اجمعهم فالخصوصية لهذه الامة على من عداهم من الامم دون انبيائهم بل اركانهم لانها ويحتمل ان المراد انهم موجودة في هذه الامة بعد وفاة نبيها بخلاف بقية الامم فانها كانت ترفع من كل أمة بموت نبيها اه وفي احتماله الثاني نظرنها لفتة لحديث البيهقي الذي ذكرته في الاصل الا أن يحجب بما ينقته ثم (قوله يفرق فيها الخ) في الایعاب أي تؤمر الملائكة بأن تكتب فيها جميع ما يقع في تلك السنة وبأن يفعلوا ما هو من وظيفتهم مما سبق علمه تعالى به وتقديره وزعم أن التي يفرق فيها ذلك ليلة النصف من شعبان خطأ كما في المجموع الخ (قوله وأفضل ليالي السنة) أي على الراجح وفي المواهب اللدنية عن بعضهم ان ليلة مولده صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بأمر (قوله والمراد برفعها الخ) خلافا لما شذ في ذلك كالشيعة (قوله ويكتبها) وحكمته كما قال السبكي أن رقيتها كرامة لانها أمر خارق للعادة والكرامة ينبغى كتبها باتفاق أهل الطريق ولا يجوز اظهارها الا لحاجة أو غرض صحيح لما فيه من الخطر كظن علوم منزلته عند الله أو رفعته على أقرانه مع احتمال الاستدراج الخ ما في الاصل (قوله ويحييها) روى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر يحفظ وافر وروى هو وغيره خبر من صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر قال في الایعاب ظاهره مشكل لصدقه بصلاة العشاء جماعة ليلة واحدة من رمضان ولو في غير العشر الاخير فان أريد منه كل ليلة بدليل الحديث الذي قبله زال الاشكال (قوله ما تقدم من ذنبه) في التحفة في رواية وما تأخر ونصب إيماناً واحتساباً على المفعول له أو التمييز والحال بتأويل المصدر باسم الفاعل أي مع علمه ليلة القدر وجاء بالجزء ما ضياع في قوله غفر له مع أنه في المستقبل إشارة الى أنه متيقن الوقوع فضلاً عن الله على عباده وقوله ما تقدم من ذنبه أي من الصغائر حلي على شرح المنهج (قوله وقيس بها يومها) كذلك شيخ الاسلام وغيره وأخرج الديلمي عن أنس أربع ليال كأيامهن وأيامهن كليا لين يبر الله فيهن القسم ويعتق فيهن القسم ويعطى فيهن الجزيل ليلة القدر وصباحها وليلة عرفة وصباحها وليلة النصف من شعبان وصباحها وليلة الجمعة وصباحها وعليه ان صح في يومها منصوص عليه لا بالقياس وحده (قوله عدم الحر والبرد) هذا جاء به الأحاديث كما ينقته في الاصل وفي رواية كان فيها قراسطا طعاسا كتة صاحبة لا برد فيها ولا حر ولا يحل لكونه أن يرمى به حتى يصبح وان أمارتها أن الشمس صبيحتها

وقال جماعة منهم الشافعي رضي الله عنه تلزم ليلة بعينها وأرجاها عنده ليلة الحادى أو الثالث والعشرين ثم سائر الاوتار وهي من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وأفضل ليالي السنة وباقية الى يوم القيامة أجماعا والمراد برفعها في الخبر رفع علم عينها والا لم يؤمر بالتساب فيه (ويقول فيها اللهم انك عفو وتحب العفو فاعف عني) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بقول ذلك ان وافقتها (ويكتبها) ندا اذا رآها (ويحييها) ويحيي يومها كليلتها بالعبادة باخلاص وصحة يقين ويحجته في بذل الوسع في ذلك لقوله تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وصح من قام ليلة القدر إيماناً أي تصديقا بأنها حق وطاعة واحتساباً أي طلب الرضا الله تعالى ونوابه لا للرياء ونحوه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقيس بها يومها ومن علاماتها عدم الحر والبرد فيها وان تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثرة شعاع

غير مسلم بذلك وحكمة ذلك كثرة الشمس وشعاعها ولا ينال كمال فضلها الا من اطاع عليها (وبحرم الوصال في الصوم) الفرض والنقل للنهي عنه في الصحيحين وهو صوم يومين فأكثر من غير أن يتناول بينهما في الليل مقطرا وعله ذلك الضعف مع كون ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم فقطم الناس عنه وان لم يكن فيه ضعف ومن ثم لو أكل ناسيا كثيرا قبل الغروب حرم عليه الوصال مع انتفاء الضعف ولو ترك غير الصائم الاكل أياما ولم يضره ذلك لم يحرم عليه

(فصل في الجماع في رمضان وما يجب به)

(ويجب) التعزير و (الكفارة) الآية (على من أفسد) على نفسه (صوم) يوم من (رمضان بالجماع) الذي يأثم به من حيث الصوم (ولو) كان الجماع (في دبر) من رجل أو امرأة (و) فرج أو دبر (بهيمة) لما صبح من أمره صلى الله عليه وسلم لمن جامع في شهر رمضان بالاعتاق فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وكلا فساد منع الانعقاد كاستدامة مجامع أصبح فتلزمه الكفارة أيضا وسبأ في ما خرج به وانما تجب الكفارة هنا على الواطئ (لا على المرأة) الموطوءة ولا على الرجل الموطوء

(فصل في الجماع في رمضان وما يجب به)

(قوله التعزير) قال الحلبي في حواشي شرح المنهج هو مستثنى من قوله يعزري كل معصية لاحد فيها ولا كفارة انتهى ويحل التعزير في غير من جاء تأثبا مستقيا ماذا يلزمه أما هو فلا يعزري (قوله بالجماع) دفع به ما أوهمه تعليلهم بقولهم لانها تقطر بدخول رأس الذكركمبل تمام الحشفة والكفارة انما تلزم بدخول جميع الحشفة فبايضا دفها موجب الكفارة الا وهي مفطرة من أنم الوجوه مع ناعمة أو ناسية أو مكرهة ثم زال ذلك بعد تمام دخول الحشفة وأدامت اختيارا أنه تلزمها الكفارة لان صومها أفسد بجماع تام لكن المنقول خلافه لنقص صومها فلا كفارة عليها مطلقا قال في التحفة نعم قد يحتاج إليه بالنسبة للموطوء في الدبر فان الذي يظهر أنه لو أوج فيه ناعما ثم استنقظ وأدام لزومه الكفارة الخ وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلافه وسلامه في بقية كتبه ظاهر في خلاف ما في التحفة كالاتحاف والامداد وفتح الجواد والاياعاب وكذلك شيخ الاسلام

زكريا

وان فسد صومها بالجماع بأن يوج فيه ما مع فهو يوم ثم يستدعيان ذلك بعد الاستنقاز لانه لم يؤمر بها في الخبر الا الرجل المواق مع الحاجة الى البيان ولانها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر

(ولا تجب الكفارة (على من جامع) أى وطئ ولم يفسد صومه كان جامع (ناسيا) أو جاهلا وقرب اسلامه أو نشا يادية بعيدا عن العلماء (أو مكرها) لعذرهم (ولا على من أفسد صوم) غيره كأن أفسد مريض أو مسافر صوم امرأة لأنها لو أفسدت صوم نفسها بالجماع لم تلزمها كفارة فأولى أن لا يلزم غيرها إذا أفسده (ولا على من أفسد بجماعه صوم) (غير رمضان) كالقضاء والتذلل ورد النص في رمضان وهو مختص بقضائ لا يشركه فيها غيره (ولا على من أفطر بغير الجماع) كاستئناء وان جامع بعده لورد النص في الجماع وهو أعظم من غيره (ولا على) من لا يأتى بجماعه نحو (المسافر والمريض) ١٥٩ إذا جامع عابثا الترخص لعدم تعديده (ولا على من أثم به

لكن لا من حيث الصوم كريض ومسافر وان جامع عابثا من غير نية الترخص (و) كذا (ان زنيا) فانهم ما وان اثم السكن لا لاجل الصوم وحده بل لاجله مع عدم نية الترخص في الاولى ولا لاجل الزنا في الثانية ولان الافطار مباح فيصير شبهة في ذمة الكفارة (و) علم مما مر انفا أنها (لا) تجب (على) غير آثم ومن أمثلة غير ما مر (من ظن أنه) أى الزمن الذى جامع فيه (ليل قتيين من سارا) بأن غلط فظن بقاء الليل أو دخوله وكذا الوشك في بقاءه أو دخوله فجامع ثم بان له انه جامع ثم ارا لان الكفارة تسقط بالشبهة وان لم يجزله الافطار بذلك ولا تلزم أيضا من أكل ناسيا فظن أنه أفطر فجامع لانه جامع معتقدا أنه غير صائم لكنه يفتقر بالجماع ومن رأى هلال رمضان وحده فردت شهادته لزمه صومه فان جامع لزمته الكفارة (وهي) أى الكفارة هنا كهي في الظاهر فبأن فيها ما يجتمع ما قالوه ثم ومن ذلك أنه يجب (عتق رقبة) كاملة الرق عتقا خاليا عن

زكيا والخطيب الثمريني والجمال الرملي وغيرهم فما بحثه في التحفة مخالف لاطلاق الجماعة فتنبه له فان الظاهر خلاف ما فيها وفي الاعاب نعم ينبغي نذب التكفير بخروج من خلاف من أوجب (قوله ناسيا) أى للصوم أو للنية ليلا (قوله كأن أفسد مريض الخ) مثله ما لو أفطر تعديا ثم جامع الصائفة فلا كفارة عليه (قوله بعده) مثله ما لو قارن الجماع ابتلاع مفرط فلا كفارة (قوله ولان الافطار الخ) هذا تعليل ثان للثانية عال به الشيخان لها وليس هو الاول لانه لا يباح للمسافر الافطار من غير نية الترخص (قوله ومن أمثلة) جمع مثال أى ومن أمثلة عدم وجوب الكفارة على غير الآثم من ظن الخ لان من ظن بقاء الليل جازله الجماع وغيره وقوله غير ما مر الذى مر تفحو المسافر والمريض اذا جامع عابثا الترخص (قوله وان لم يجزله الافطار بذلك) أى بالشك في دخول الليل وأما الشك في بقاء الليل وظنه أو ظن دخوله بأماره فانه يجوز الافطار به فلا يرد على الضابط الا الشك في دخول الليل ومن قوله بسقوط الكفارة بالشبهة تعلم أنه لا بد من زيادة قيد في ضابط الكفارة وهو ولا شبهة كزاده في التحفة (قوله كاملة الرق) خرجت المستولدة والمكاتب ككاتبه صحبة وأما المبعوض فان أعتق نصف عبدين عن كفارة فان كان موسرا سحر وسرى العتق الى باقية ما مطلقا وان كان معسرا فان كان باقية ما له فكذلك وان كان غيره لم يصح لعدم السرية فان كان باقية ما حرا صح حصول الاقلال المقصود ومن العتق وكذا ان كان باقى أحدهما حرا أو أيسر به فقط فيصح حصول السرية في الآخر فصار كأنه باشر عتق جميعه ويجزئ عتق المدبر والمعتق عتقه بصفة اذا انجز عتقه عن الكفارة أو عتقه بصفة تسبق الاولى والاعتق عنها لاعتق الكفارة (قوله والكسب) عطفه على العمل من عطف الرديف ولذا حذفه في الروضة أو الاعم أو المتعابر بأن يراد بالخل بالعمل ما ينقص الذات وبالخل بالكسب ما ينقص نحو الفعل (قوله في غرة الحنين) الذى يمنع الاجزاء في غرة الحنين هو الذى يثبت الرذى المبيع (قوله وغيرها) أى من المعاملات (قوله وذلك) أى تكميل حاله ليمتدح انما يحصل الخ اذ غير القادر على ذلك يكون كذا على الناس (قوله العليا) أى أنامل أصابع اليد العليا غير الابهام (قوله يتابع المشى) أى بغير مشقة لا تحتل عادة (قوله الاسنان) أى ولجميعها وكذا ضعيف

شائبة عوض (مؤمنة سليمة من العيوب التى تخل بالعمل) والكسب اخلا لا يئوان لم تسلم عما ثبت الرذى المبيع ومنع الاجزاء في غرة الحنين لان المقصود من عتق الرقيق تكميل حاله ليمتدح لو طاق الاخر من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفائته فيجزئ مقطوع أصابع الرجاين ومقطوع النضر من يد واحدة وأناملها العليا من غير الابهام وأعرج يتابع المشى وأعو لم يضعف بصير سليمة ضعفا يضرب بالعمل اضرارا يئنا ومقطوع الاذنين والانتف وأعوج الكراع وأجذم ومسحوق ومفقود الاسنان ومن لا يحسن صنعة

بطش وفاسق وأحق وهو من يضع الشيء في غير محله مع عليه بقبحه وآتى ومغصوب وغائب
 علمت حياتهم أو بآت وان جهلت حالة العتق (قوله ولا يجنون) أى فى أكثر أوقاته فان
 استوى زمن افاقته وجنونه أجزاً ان كانت الافاقته فى النهار أو تيسر له الكسب أيا لا ومن
 يبصر وقتادون وقت كالجنون فى تفصيله المذكور وبقاءه نحو خيل بعد الافقة يمنع
 العمل فى حكم الجنون (قوله لا يرجى برؤه) أى عند العتق كفالج وسلفان بر بعد
 اعتاقه أجزاً لخطا الظن أما اذا كان يرجى برؤه فيجزى وان اتصل به الموت بخلاف ما لو
 أعتق أعمى فأبصر لتحقق يأس ابصاره فكان عوده نعمة جديدة (قوله من الابهام) مثله
 لو فقد أعمى غير الابهام فيضطر قطع أعمى منه لانه حينئذ كالابهام (قوله من الوسطى الخ)
 أى من أحدهما بخلاف أعمى من الجنصر أو البصر فان نقصتاهما منسراً (قوله
 كماله) خرج به قدرته على بعضها فهو كالعدم وكذلك بعض الصوم بخلاف الطعام ولو
 بعض مدة اذ لا بد له فيخرجه ثم الباقى اذا أيسر (قوله بان يعسر عليه) لاحتياجه
 لخدمته لمنصب يأبى خدمته بنفسه أو وضاعته بحيث يحصل له بعنته شدة لا تحتمل عادة
 ولا أنزل قوت رفاهية أو لمرض به أو بجمونه (قوله ومسكا) ولا يجب بيعه كالمبيد حيث
 ألفهما بحيث يشق عليه مفارقتهم ما مشقة لا تحتمل عادة وان كانا فليس بآن يجذب
 المسكن مسكاً بكفبه وقنايعته وبثم الفن قنايعته وقنايعته نعم ان تسع المسكن
 المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقة لزمه تحصيلها واحتياجه الامانة وطه كيو
 للخدمة (قوله وغيرها) أى وأثاناً كآنية وفرش الذين تلزمه مؤنتهم وعن دينه ولو
 مؤجلاً وبأى فى نحو مكتب الفقيه وخيل الجندى وآلة المحترف وثياب العمل ما ر
 فى قسم الصدقات والمراد كفاية العمر الغالب ولا يجب بيع أرض لا تنضل غلتها عن
 كفايته ولا رأس مال لا يفضل ربحه عنه ومثل ذلك الماشية ونحوها ولا يجب شراء الرقة
 بزيادة عن ثمن مثلها وان قلت لكن يمنع ذلك اجزاء الصوم فيصير الى وجودها بئس مثلها
 وكذا لو غاب ماله ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصبر الى وصوله (قوله شهرين) فان
 تكلف العتق أجزاً ولو بان بعد صومهما أن له مالا ولم يكن عالماً به لم يمتدب (قوله متابعين)
 لو ابتدأهما عالماً بطريقهما يقطعهما أو جاهلاً به لم يعتد بما أتى به لكن يقع له نفلا حيث كان
 جاهلاً به (قوله فان أفسد يوماً) أى من الشهرين (قوله وارضاع) هذا كالحيض والنفاس
 الا تبين فى كلامه يتصور وجوده فى كفارة القتل أما كفارة صيام رمضان ولطهار
 فيختص بالرجل نعم يتصور فى كفارة الظهار بأن تصوم امرأتين مظاهر ميت قريب لها
 أو بأذن قريبه أو بوصيته لكن لا يلزم التسابع فيه كما سأل فى فراجع (قوله ونسياناً) ذ
 يلزمه تبينها كل ليلة ولا يلزمه نسيان التسابع وكذا تبين جهتها ولو صام أربعة أشهر تبينها
 وعما به كفارة قتل وظهار ولم يعين أجزاً عنه من (قوله بحيض) ممن يعتد انما عا
 شهرين أما اذا اعتادته فشرعت فى وقت يتخلله الحيض فانه لا يجزى (قوله وجنون)

ولا يجزى زمن ولا يجنون ومريض
 لا يرجى برؤه ومقطوع الجنصر
 والبصر أو الابهام أو السجاية
 أو الوسطى أو أعمى من الابهام
 أو أعمى من الوسطى أو السجاية
 والشلل كالقطع (فان لم يجد)
 رقة كاملة بأن يعسر عليه
 تحصيلها وقت الاداء لا الوجوب
 لكونه يحتاجها ونحوها لخدمة
 تلقى به أو كفايته أو كفاية مؤنه
 سنة طعاماً وملبساً ومسكناً وغيرها
 (صام شهرين متتابعين) وهما
 هلاليان فان انكسر الاوّل عدم
 ثلاثين من الثالث فان أفسد يوماً
 ولو اليوم الاخير ولو بعد كسفر
 ومريض وارضاع ونسياناً نية
 استأنف الشهرين نعم لا يضر
 القطر بحيض ونفاس وجنون

(قوله فى حكم الجنون) خرج
 بالجنون الانغماس لاق زواله مرجو
 وصريح به الماء وردى لكن توقف
 غيره فيما لو طردت العادة بكثرته
 فى أكثر الاوقات اه مختصام
 التحفة والنهاية أصل (قوله
 فكان نعمة جديدة) وفى التحفة
 والنهاية لا يجزى من قدم للقتل
 بخلاف من تحتم قتل فى المحاربة
 أى قبل الرفع الى الامام اه أصل

وانغناء مستغرق لان كلامه يأتى الصوم مع كونه اضطراريا (فان لم يقدر) على صومه ما بان عسر عليه هو وتناوبه
 نحو هرم أو مرض بدوم شهرين غالبا أو نلخوف زيادة مرضه أو لنحو شدة شهوته للوطء (أطعم) أى ملك (سنتين مسكينا) أو فقيرا
 من أهل الزكاة (كل واحد) منهم (مدا) مما يجزئ في الفطرة وسبق فيها بيان المدد ويجوز أن يملكهم ذلك كله مشاعرا أن
 يقول خذوه وينوى به الكفاية فان صرف الستين الى مائة وعشرين بالسوية حسب له ثلاثون مددا فيصرف ثلاثين
 أخرى الى ستين منهم ويسترد الباقي من الباقي ان ذكرهم أنها كفارة والأفلا ويجوز أن يصرف لمسكين مدين من كفارتين
 وأن يعطى رجلا مددا ويشتره منه ثم يصرفه لآخر ويشتره منه وهكذا الى الستين لكنه يكره مشيه بالعائد
 في صدقته (وتسقط الكفارة) هنا (بطرق الجنون والموت في أثناء النهار) ١٦١ الذى جامع فيه لانه بان بطرق ذلك أنه لم يكن

في صوم لمنافاته له (لا بالمرض
 والسفر) والانغناء والردة اذا طرأ
 أحدهما به بالجماع فان طرأ
 لا ينجس وجوب الكفارة لان
 المرض والقر لا ينافيان الصوم
 فيتحقق هنا تلك حرمة ولان طرق
 الردة لا يمنع الفطر فلا يؤثر فيما
 وجب من الكفاية (ولا بالاعسار)
 بل اذا عجز الجماع عن الخصال
 الثلاثة السابقة استغفرت
 الكفارة في مئة فاذا قدر بعد
 ذلك على خصلة منها فعلها ولا
 يجوز له أن يصرف شيئا منها الى
 من تلزمه نفقته كسائر الكفارات
 وكان كذا نعم لغیر المكفر
 التطوع بالتكفير عنه باذنه وله
 حينئذ صرفه له ولا هله لان
 الصارف لها غير الجماع (ولكل
 يوم يقصده) من رمضان بالجماع
 السابق (كفارة) ولا يتداخل
 سواء كفر عن كل يوم قبل افساد
 ما بعده أم لا لان كل يوم عبادة
 مستقلة بنفسها لا ارتباط لها بما
 بعدها دليل تخلل منا في الصوم

ان تقطع جاء فيه تفصيل الحيض (قوله مستغرق) قيده به لما سبق أنه ان أفاق
 منه لحظة من النهار صح صومه (قوله بأن عسر) أى بان تلحقه بذلك مشقة شديدة وان لم تجز
 التيمم ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء دون الصيف فله العدول الى الاطعام للحجزة
 الا ان عن الصوم (قوله أى ملك) اذا لا يجزئ حقيقة أطعامهم (قوله من أهل الزكاة)
 نبيه على عدم جواز دفعه للكافر ولا بنى هاشم والمطلب ومولاهم وان كانوا فقراء أو
 مساكين (قوله كله مشاعرا) فالوجع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملككم هذا
 كفى ولهم القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ ان
 اخذوه بالسوية واللام يجزئ الامن أخذ مدد الادونه (قوله من كفارتين) أمان واحدة
 فلا يجزئ (قوله وله) أى لغیر المكفر المتطوع وقد علم مما قررنا ان على المفسد المذكور
 خمسة أشياء واحدة عند الله ان لم يتجا وزعنه وأربعة في الدنيا وهى القضاء لذلك اليوم
 الذى أفسده والكفارة العظمى والتعزير والامساك لذلك اليوم الذى أفسده صومه
 والله أعلم

* (فصل في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن يجب عليه) *

(قوله بثلاث طرق) فيه نظر بالنسبة للطريق الاول منها اذا الواجب فيه اما القضاء عنه
 أو الفدية لالجمع بينهما المستفاد من قوله يجب مع القضا الفدية والموجود في كلام
 غيره في ايراد الطرق المذكورة انما هو ذكر الفدية فقط لا المعية التى ذكرها هنا اللهم
 الآن يقال انه قد يتصور في الطريق الاول اجتماعهما وذلك فيما اذا أخر قريبا الميت
 المتدارك عن الميت حتى جاء رمضان آخر فانه ان أراد الفدية عنه لم يلزمه لكل يوم مدان
 مد للقات ومثل للتأخير وان أراد الصوم عنه لم يلزمه معه لكل يوم مثل للتأخير كما صرح به
 القمولى في الجواهر وغيره واذا كان في المسئلة تفصيل لا اعتراض في الاطلاق كما قرره
 (قوله جنس الفطرة جنسا الخ) هذا التعمير خلاف المعهود في كلام أئمتنا كما أوضحته
 في الاصل فراجع منه (قوله غالب قوت البلد) في التحفة يؤخذ بمدد في الفطرة أن
 المراد هنا بالبلد التى يعتبر غالب قوتها المحل الذى هو فيه عند قول مخاطبته بالقضاء اه

٢١ بأفضل من يحوأ كل وجماع في الليالى بين الايام * (فصل) * في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن
 يجب عليه (يجب) مع القضاء الفدية بثلاث طرق وهى (مد) وجزسه جنس الفطرة جنسا ونوعا وصفة فيجب (من غالب قوت البلد)
 في غالب السنة (ويصرف الى) واحد من (الفقراء والمساكين) دون غيرهما من مستحقى الزكاة لان المسكين ذكر في الآية
 الآتية والفقير اسوأ حال منه ولا يجب الجمع بينهما ويجوز اعطاء واحد مدين وثلاثة لان كل مد كفارة مستقلة وبه فارق ما مر في
 كفارة الجوع ويمتنع اعطاءه دون مد وحده أو مع مد كامل لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض ويجب المد (لكل يوم) لما مر أن
 كل يوم عبادة مستقلة الطريق الاول فوات نفس الصوم حينئذ (يجزئ) مد لكل يوم

(من تركه من مات) فلا يجوز لأجنبي الاطعام عنه لانه بدل عن بدني بخلاف الحج
 رمضان أو غيره) كندراً وكفارة
 (و) قد تمكن من القضاء ولم يقصر
 (أو تعدى بفطره) وان لم يتمكن
 (أو يصوم عنه قريبه) وان لم يوصه
 بذلك سواء العاصب والوارث
 وولي المال وغيرهم من سائر
 الأقارب (أو) يصوم عنه (من
 أذن له) الأقرب المذكور سواء
 (الوارث) وغيره (أو) من أذن له
 (الميت) في أن يصوم عنه بأجرة
 أو دونها وذلك للاخبار الصحيحة
 كخبر الصحيحين من مات وعليه
 صيام صام عنه وليه وصح أنه صلى
 الله عليه وسلم أذن لامرأة أن
 تصوم عن أمها صوم نذر ماتت
 وهو عليها ولو صام عن عليه
 رمضان مثلاً ثلاثون قريباً أو
 أجنبياً بالأذن في يوم واحد أجراً
 والاطعام أولى من الصوم للخلاف
 فيه دون غيره وخرج بالقرب
 وبأذنه الأجنبي الذي لم يأذن له
 القريب ولا الميت فلا يجوز له
 الصوم وفارق نظيره من الحج بأن
 له بدلاً وهو الاطعام والحج لا بد له
 ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف
 فلا قضاء عليه ولا فدية ولا يصح
 الصوم عن حي ولو وضوهرم اتفاقاً
 وخرج بقوله تمكن ما إذا مات
 قبل التمكن منه بأن مات عقب
 موجب القضاء

(قوله من تركه من مات) فلا يجوز لأجنبي الاطعام عنه لانه بدل عن بدني بخلاف الحج
 وكذا يقال في الاطعام في الأنواع الآتية وفي النهاية إذا لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث
 اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك ويذهب نذبه لمن عدا الورثة من بقية الأقارب إذا لم يخلف
 تركه أو خلفها وتعدى الوارث بترك ذلك انتهى (قوله أو كندارة) قال القليوبي في
 حواشي المحلى عن العيين أوقف أو قتل أو ظهر على المعتد فيجب منها ما تمكن منه فلو
 مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلاً لزم تداوله العشرة دون ما زاد ويلزم
 الولي في الصوم اتمام كل يوم شرع فيه لا غيره ولا يجب عليه التسابع في كفارة الظهار مثلاً
 ولا في نذر شرط الميت تتابعه لانه قطعاه بالموت (قوله من أذن له القريب) يشترط
 في الأذن والمأذون البلوغ والحرية لأن القن من أهل فرض الصوم بخلاف أصبي
 (قوله أو من أذن له الميت) ويستوى مأذون الميت وأقرب فلا يقدم أحدهما على
 الآخر ولو تدهد الأقارب وانفقوا فذلك والاقتسم بين الورثة على قدر موارثهم فانه
 الفارق قبل وهو بناء على أن الولي هو الوارث وفي الأعيان يجب بحمله على ما إذا لم يكن
 هناك من الأقارب إلا الورثة أو امتنع غير الورثة من الصوم اه ثم من خصه شيء
 أخرجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب يوماً لم يجز تبعض واجبه صوماً
 واطعاماً (قوله والاطعام أولى) ولذلك لو قال بعضهم نطعم وبعضهم نصوم أجب الأقولون
 وقد يتعين الاطعام كالموت مرثداً لانه دين تعلق بالترك (قوله الذي لم يأذن له الخ) اعقد
 المشرح في كتبه وكذلك الأسنى وسم في شرح مختصر أبي شجاع أنه لو قام بالقرب
 ما يمنع الأذن أو امتنع منه أو لم يكن قريب أنه لا يأذن الحاكم بل ان تركه تعين
 الاطعام والأفلا يجب نفي واعتقاد الجال الرمي في النهاية ان الحاكم يأذن قال فيما يظهر
 خلافاً لمن استوجه عدمه الخ (قوله ورفق الخ) فان للأجنبي أن يجمع حجة الاسلام عن
 الميت وان لم يستطع الحج ولا أذن الميت ولا قريبه فيها أو أماً المعسوب فلا بد من أذنه
 (قوله فلا قضاء عليه) وهذا هو المذهب وحكي القنال عن بعض أصحابنا أنه يطعم عن كل
 صلاة مداً قال الخوارزمي ورأيت بخراسان من يفتي به من بعض أصحابنا وحكي ابن
 برهان عن الشافعي في القديم أنه يجب على الولي أن يصلي عنه ما فاتته وكلام العبادي
 قولاً للشافعي وفي التحفة القول بجواز الصلاة عنه اعتداه جمع من محقق المتأخرين وفعل
 به السبكي عن بعض أقاربه الخ وعن البويطي أن الشافعي قال في الاعتكاف بعتكاف
 عنه وليه وفي رواية يطعم عنه وليه قال صاحب التهذيب ولا يبعد تخريج هذا في الصلاة
 فيطعم عن كل صلاة مداً وإذا قلنا بالاطعام في الاعتكاف فالقدر المقابل بالمداً اعتكاف
 يوم بليته هكذا حكاه الامام عن رواية شيخة قال في الروضة وأصلها وهو مشكوك في
 اعتكاف لحظة عبادة تامة وان قيس على الصوم فالسبيل ثم خارج عن الاعتبار اه وفي
 حواشي المحلى للقليوبي قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده
 لانه من مقابل الأصح اه (قوله عقب موجب القضاء) المراد منه أن لا يدركه زمان يقع

أو النداء أو الكفارة أو اسقر به العذر كالسفر أو المرض إلى موته فإنه لا فدية ١٦٣ عليه كالأزكاة على من تلق ما له بعد الحول

وقبل التمسك من الاداء (ويجب

المسد) لكل يوم (أيضا على من

لا يقدر على الصوم) الواجب سواء

رمضان وغيره بأن يجز عنه (لهرم)

أو زمانة (أو) لحقه به مشقة

شديدة لأجل (مرض لا يرجى

برؤه) قال الله تعالى وعلى الذين

يطيقونه فدية طعام مسكين أي

لا يطيقونه أو يطيقونه حال

الشباب ثم يجزون عنه أو

يطيقونه أي يكلفونه فلا يطيقونه

بناء على خلاف ما عليه الاكثرون

من عدم نسخ الآية والفدية هنا

واجبة ابتداء لا بدلا عن الصوم

فلو أخرت عن السنة الأولى لم

يلزمه للتأخير شيء ولو ججز عنها لم

تثبت في ذمته على ما يحسنه النووي

الطريق الثاني فوات فضيلة

الوقت (و) من ثم وجبت الفدية

أيضا (على) الحرة والقصة بعد

العق (الحامل والمرضع) غير

المتهيرة وإن كانت مستأجرة أو

متطوعة أو كانتا مريضتين أو

مسافرتين (إذا أفطرا خوفا على

الولد) ففطران كان من غير المرضع

للآية السابقة فإنها على القول

بنسخها باقية بالنسخ في حقهما

كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما

أما المتهيرة فلا فدية عليها للشك

هذا إن أفطرت ستة عشر يوما

فأقل والألزمها الفدية لما زاد لانه

لا يشتمل فساد به بسبب الحيض

صومه عن القضاء في أفطار أول يوم من رمضان أرض ثم شفي ومات يوم العيد لا تدارك
وكذا لو مات قبل غروب ثاني العيد أما إذا مات بعد غروبه ولم يكن به مانع من مرض
أو سفر فإنه يكون متمكنا من صوم يوم واحد فان مات عقب غروب ثالث العيد ولا عذر
يكون متمكنا من صوم يومين وهكذا الكلام في المذور بالفطر وأما المعتدى بفطره
فقد سبق في كلامه أنه يجب تدارك صومه مطلقا (قوله إلى موته) أي وإن استمر ذلك
سنتين (قوله وقبل التمسك من الاداء) التمسك منه يحصل بحضور المال والمستحقين
(قوله من لا يقدر) أي في زمن من الأزمان أما من يقدر على الصوم في زمن التحوير
أو قصره فهو كرجو البر فيلزمه إيقاعه فيما يطيقه (قوله لهرم أو زمانة) في حاشية
الشبرا ملي على المواهب اللدنية غاية ما يفهم منه أن الهرم هو الضعف من كبر السن
أو والمراد هنا من الزمانة الضعف الحاصل من المرض بعد ذهابه المانع من القدرة على
الصوم (قوله مشقة شديدة) أي تبيح التيمم (قوله أي يكلفونه) يؤيده ما في البخاري أن
ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم كانا يقرآن وعلى الذين بطوقونه والقراءة الشاذة تجزى
مجزى خبر الواحد للثبوت العمل بها (قوله من عدم نسخ الآية) بيان لخلاف ما عليه
الاكثرون فإن الاكثرين على النسخ قال ابن عمر وسئل بن الأكوع نسختما شهر رمضان
الذي إلى قوله على ما هذاكم ولعلكم تشكرون والمراد منها في شهد منكم الشهر فليصمه
الح وقد أوضحت نسخها في رسالة رفع الحجاب عن المنسوخ من أي الكتاب (قوله
ابتداء) ومع ذلك لو تكلف وصام سقطت عنه الفدية على المعتد (قوله للتأخير شيء)
بخلاف غير الهرم من الحامل والمرضع والميت (قوله على ما يحسنه النووي) صيغة تبر
وكذلك في اتصاف أهل الإسلام لكن استدركه بعد ذلك وأيده في الإيعاب وفي فتح الجواد
أنه متجه واعتمده في التحفة وقال في الأسنى أنه مردود الخ ومن اعتمد خلافه الخطيب
الشريفي والجمال الرملي وهو ظاهر الامداد (قوله مستأجرة) سياقه يفيد كما ترى
أن الخلاف في وجوب الفدية عليها وليس كذلك بل الخلاف في جواز الإفطار (قوله
وإن كان من غير المرضع) يغني عنه قوله وإن كانت مستأجرة أو متطوعة لدخوله في عموم
وقد أتى بان الغائية في القول إشارة إلى خلاف الغزالي في ذلك وخلافه انما هو في ولد
الغير فمتعين أن يكون الأول والثاني فيه فخره (قوله للشك) أي في كون فطرها في
الحيض أو في الطهر خوفا على الولد والشق الأول لا فدية فيه (قوله تضرر الولد) أي ببيع
تيمم كما في التحفة وتعبير النهاية كالعماب تعال الشيخ الإسلام به لالك الولد اعترضه في الإيعاب
مع أنه عبر به في الامداد (قوله أو ضائعة) أي لا يضرها الارضاع وتبرعت كل من
المنطرة والصائغة المذكورة وعلى هذا جرى في شرح الارشاد وشيخ الإسلام في
الأسنى وأقره الخطيب وكذلك سم في شرح أبي شجاع وقال م في النهاية انه محمول
في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الإفطار قبل الاجارة والا فلا اجارة

والفطر فيما ذكر جائز بل واجب ان خيف تضرر الولد لكن محله في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد من ضعة مفطرة أو صائغة

ولا تعدد الفدية تعدد الاولاد بخلاف العتقة لانها آداء عن كل واحد ولو افطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخص لم يلزمها فدية وكذا ان لم يقصد ذلك ولا الخوف على ١٦٤ الولد أو قصد الامر بن وخرج بقوله على الولد ما لو خافنا على أنفسهما ولو لمع

للارضاع لا تكون الا اجارة عيين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اه واعتمد في التحفة والاياعاب خلاف ذلك بخلاف الفطر لمن تبرعت أو استوفى جرت الارضاع وان لم تتعين بأن تعددت المراضع وهذا هو منقول المذهب كما أوضحته في الاصل (قوله بتعدد الاولاد) لان الفدية تبدل عن الصوم وهو غير متعدد (قوله بنية الترخص) أي لاجل السفر أو المرض بخلاف ما اذا ترخصنا للرضيع أو الحمل فانهما تلزمهما الفدية وأطلق في الاسنى وجوب الفدية على المسافرتين والمريضتين ومال في الايعاب الى اطلاق عدم لزوم الفدية عليهما (قوله ولم تكن) أي المنقذة (قوله بتفصيله السابق) هو اذا افطرت ستة عشر يوماً ما اذا زاد الفطر عليها فانها تلزمها الفدية في الزائد وأن لا يكون افطاره هو المسافر للانقاذ وحده والارزمتة الفدية على الخلاف السابق آنفاً (قوله شخصان) قال القليوبي في حواشي المحلى هما الفريق والفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفريق كما في الموضع (قوله وان وجب) أي الفطر للانقاذ وأشار به الى الفرق بين هذا وما اذا بالغ في المضضعة لنجاسة القم وسبقه الماء فانه لا يفطر لوجوب المبالغة عليه وفي مسئلتنا الانقاذ واجب وقد افطربه وأوجبوا عليه القضاء والفدية وفرق بينهما في الايعاب بان الافطار في مسئلة الانقاذ وقع وسيلة الى الانقاذ وفي مسئلة غسل القم من النجاسة بطريق الذات فكان أقوى وليكون وقع وسيلة لم يتطروا لكونه مكرهاً شرعاً على الفطر والاكرام الشرعي كالسبي والمكره لا يفطر (قوله أخذاً من كلام القفال) أي في قداويه حيث قال يباح له الفطر لذلك اذ لا مال حرمة حرمة كالتفوس تحترم قال ثم يكتفى في القضاء ولا فدية اذ لم يرتفق بهذا الافطار الا لشخص واحد اه والحاصل أن الذم انما يقع في الشارح في كتبه أن الحيوان المحترم آدمياً وغيره يجب الفدية بالفطر لا نقاذه مطلقاً لان الاذى ان كان حراً يرتفق به شخصان المنقذ والمنقذ وان كان رقيقاً أو حيواناً غيره فان كان له فكذلك أو غير ارتفق به ثلاثة أشخاص هما مالك المنقذ بفتح القاف وأن غير الحيوان من سائر الاموال ان كان لغيره فالفدية لارتفاق المنقذ بالفطر ومالك المال بتخليص ماله من التلف وان كان له فلا فدية لانه لم يرتفق به الشخص واحد وهو المالك المنقذ والجهد نفسه لا يتصور فيه ارتفاق واعتد الجاهل الرمل في الحيوان لزوم الفدية كالنيسارح وأطلق عدمها في غيره من الاموال (قوله افتاء ستة من الصحابة) هم ابن عباس وأبو هريرة وعلي وابن عمر وجابر والحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين (قوله اذا أخر به عذر الخ) مالا في الامداد والنهاية الى أنه لا فرق بين المتعدي به وغيره ولم يصرح في التحفة والاياعاب بترجيح (قوله جهلاً) نقله في التحفة عن الاذري ثم قال وحراة الجهل بجرمة التأخير وان كان مخالطاً للعلماء لنقضاء ذلك لا بالفدية فلا يعذر بجهله بهما نظير ما مر في علم حرمة نحو التخنخ وجهل البطلان اه وفي انهاية موته أنشاء يوم يمنع تمكنه فيه انتهى

ولديهما فانه لا فدية عليهما حينئذ كالمرض المرجو البرء ولا تلزمهما الفدية وحدها بل (مع القضاء) (و) يجب الفدية والقضاء أيضاً (على من افطرت لا نقاذ حيوان مشرف على الهلاك) أو على اتلاف عضوه أو منفعته بغرق أو صائل أو غيرهما وتوقف الانقاذ على الفطر فافطر ولم تكن امرأة متحصرة ولا نحو مسافر بتفصيله السابق لانه فطر ارتفق به شخصان وان وجب وخرج بالحيوان المال فلا تلزم الفدية فيه أخذاً من كلام القفال لكنه فرضه في مال نفسه لانه ارتفق به شخص واحد الطريق الثالث تأخير القضاء (و) حينئذ فوجب الفدية لكل يوم (على من أخر القضاء) أي قضاء رمضان أو شيئاً منه سواء فاته بعد أو لم يغير عذر (الى رمضان آخر بغير عذر) بأن أمكنه القضاء في تلك السنة فلو لم يفرغ من فطره ومرض قدر ما عليه من القضاء لحسب فيه ضعيف لكنه يعضده افتاء ستة من الصحابة رضي الله عنهم به ولا يخالف لهم ولتعديده بجرمة التأخير حينئذ أما اذا أخره بعد ذلك كان استمر مريضاً ومسافراً أو امرأة حامل أو مرضعاً الى قابل أو أخر ذلك جهلاً أو نسياناً أو أكرها فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وان استمر سنين لان ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء

في الاداء بالعذر في القضاء أي أولى وتكرر الفدية بتكرار الاعوام فيجب لكل سنة مد لان الحقوق المالية لا تنقضي (نصل)

* (فصل) * في صوم التطوع

(صوم التطوع سنة) نسيب
الصحيحين من صام يوماً في سبيل
الله بآداء الله وجهه عن النار
سبعين خريفاً (وهو) يعنى
المتأ كدمنه (ثلاثة أقسام)
الأول (ما يتكرر بتكرار السنين
وهو صوم يوم عرفة) وهو تاسع
الحجة نسيب مسلم صيام يوم عرفة
أحتسب على الله أن يكفر السنة
التي قبله والسنة التي بعده قال الامام
والكفر الصغائر أى ما عدا حقوق
الادمين فان لم تكن ذنوب زيد
في حسنة وانما يسن صوم يوم
عرفة (لغير الحاج والمسافر)
والمرضى بأن يكون قوياً مقيماً
أما الحاج فلا يسن له صومه بل
يسن له فطره وان كان قوياً
للاتباع وليقوى على الدعاء ومن
ثم يسن صومه الحاج لم يصل عرفة
الا لئلا وأما المسافر والمرضى
فيسن لهما فطره مطلقاً ويوم عرفة
أفضل الايام ويسن أن يصوم معه
الثمانية التي قبله وهو مراد
المصنف بقوله (وعشر ذى الحجة)
لكن الثامن مطلوب من جهة
الاحتياط لعرفة ومن جهة
دخوله في العشر غير العيد كما أن
صوم يوم عرفة مطلوب من جهتين
لما تقرر من أنه يسن صوم العشر
غير العيد لكن صوم ما قبل عرفة
يسن للحاج وغيره (و) صوم
(عاشوراء) وهو عاشر المحرم

* (فصل في صوم التطوع) *

(قوله في سبيل الله) العرف الاكثر أن سبيل الله الجهاد وفي شرح مسلم للنووي هو
محول على من لا يتضرر ولا يفوت به حقاً ولا يفتسل به قتاله ولا غيره من مهمات غزوه
ومعناه المباحة عن النار والمعافة منها والخريف السنة والمراد مسيرة سبعين سنة اه
ويحتمل أن المراد بسبيل الله مطلق الطاعة وسبيل ذلك عن صحة القصد والنية (قوله
يعنى المتأ كدمنه) أى الصوم المسنون وانما فسر بالمتأ كدلاً أن كلام المصنف يومهم حصر
الصوم المسنون فيما ذكره وليس كذلك فاعدا القرض منه من كل صوم مطلوب مسنون
وفي شرح البخارى للقسطلانى يستحب صوم يوم لا يجدي بيقته ماياً كالهديث عائشة
الح من المسنون صوم الدهر بشرطه (قوله أحتسب) قال القليوبي في حواشى المحلى
هو بلفظ المضارع وخبره عائذ الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضى
وضميره عائذ الى الصوم وفيه بعد (قوله السنة التي قبله) في التحفة آخر الاولى سلخ الحجة
وأول الثانية أول المحرم الذى يلى ذلك جلا لخطاب الشارع على عرفه في السنة وهو
ما ذكر اه زاد في النهاية ولكن في السنة التي قبله لم يتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي
بعده اى مع المضارع بأن المصدرية التي تخلصه للاستقبال والافلوتت الاولى كان
الماسب التعبير فيها بلفظ الماضى (قوله الصغائر) اعتمده الشارح في كتبه وأما الجال
الرملى فانه ذكر كلام الامام ثم ~~كلام مجلى~~ في الرد على الامام ثم كلام ابن المنذر المقيّد
خلاف ما قاله الامام وسكت عليه فكأنه وافقه ولهذا قال القليوبي في حواشى المحلى
عنه ابن المنذر في الكبار أيضاً ومضى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصغائر
تحكم ومال اليه شيخنا الرملى في شرحه اه وقد أشبهت الكلام على ذلك في الاصل
وبنت اختلاف العلماء فيه وذكر فيه نحو ثلاث ورق فرأى فيه منه والذى يظهر
أن ما صرح به الاحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبار لاشبهة في عدم
تكفيره الكبار وما صرح به الاحاديث فيه بأنه يكفر الكبار لا يفتى في التوقف فيه بأنه
يكفرها بعد تصريح الشرع به ويبقى الكلام فيما أطلقته الاحاديث التكفيرية ومات
في الاصل الى أن الاطلاق يشمل الكبار والفضل واسع وان أردت الاحتاطة بأطراف
ذلك فعليك بجرجعة الاصل (قوله والمسافر) أى سفر طويلاً وقصيراً (قوله الا ليلاً)
أى ولم يكن مسافراً (قوله مطلقاً) كذلك الاسنى والامداد والنهاية والخطيب وغيرهم
وقيده في التحفة والاياعاب بما اذا أتعبه الصوم وما لا في الامداد والنهاية الى عدم زوال
كونه خلاف الاولى أو مكررها بصوم ما قبله (قوله من جهتين) أى كونه من عشر ذى
الحجة وكونه يوم عرفة والرابع أن عشر رمضان الاخير أفضل من عشر ذى الحجة الا يوم
عرفة (قوله عاشوراء) بالمتوكذات اسوعاء والحديثان فيهما رواهما مسلم ولما كان يوم
عرفة محمد باو يوم عاشوراء وسواها ومحمد أفضل من موسى كان الاول يكفر سنتين والثاني

(وتاسوعاء) وهو تاسعة الخبر الصحيح صيام ١٦٦ يوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وصح أنه صلى الله عليه

وسلم قال لئن عشت الى قابل
لاصومن التاسع ثقات قبله صلى
الله عليه وسلم (و) بين صومهما
مع (الحادى عشر من المحرم) لخبر
فيه رواه أجد وحصول الاحتياط
به وان صام التاسع لان الغلط قد
يكون بالتقديم وبالتأخير ولا بأس
بإفراد عاشوراء (و) صوم (ست من
شوال) ان صام رمضان للخبر
الصحيح من صام رمضان ثم أتبعه
سما من شوال كان كصيام
الدهر أما من لم يصم رمضان ولو
أعذر فهو ولوسن له صوم راعى
الأوجه لكن لا يحصل له الثواب
المذكور لترقبه في الخبر على صيام
رمضان (وبسن نوالها واتصالها
بالعيد) مبادرة بالعبادة (و) القسم
الثاني (ما يكثر بتكرار الشهور
وهى الايام البيض) وصفها
بالبياض مجاز عن بياض ايامها
لعميمها بالنور (وهى الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر
من كل شهر) لما صح أنه صلى الله
عليه وسلم أمر بأبذر صيامها
والمعنى فيه أن السنة بعشر
أمثالها وصوم الثلاثة كصوم
الشهر ومن ثم من صوم ثلاثة من
كل شهر ولو غير أيام البيض فان
صامها أتى بالسنتين وصوم ثلاث
عشر بالحجة حرام فيصوم بدله
سادس عشر والاحسن أن يصوم
الثاني عشر مع الثلاثة للخلاف
في أنه أولها

يكفر سنة ويسن التوسعة على العيال في يوم عاشوراء لبوسع الله عليه السنة كماها كما في
الحديث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة الحديث أنه بحريه فوجده كذلك (قوله
كصيام الدهر) أى فريضا والام يكن لخصوصية ست شوال معنى اذن من صام مع رمضان
سنة غير ما يكون كذلك قال في التحفة بلامضاعفة تطهير ما قالوه في خبر قل هو الله أحد
تعدل ثلث القرآن (قوله ولوله مذر) هذا بالنسبة لعدم حصول الثواب المذكور في الخبر
فعدم حصوله لغير المعذور يكون من باب أولى وقوله ولوسن له صومها هذا بالنسبة
للمعذور اذ يحرم صومها على غير المعذور اذ يلزمه القضاء فوراً قال في التحفة بل قال جمع
مقدمون يكره ان عليه قضاء رمضان أى من غير تعد تطوع بصوم قال في الامداد
والنهاية وقضيته كراهة صومها لمن أظفر بعد ذرفينا في مامراً الا أن يجمع بأنه ذو وجهين
ويحصل ذلك على من لا قضاء عليه كمن يبلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء واذا
تركها في شوال لذلك وغيره من قضاؤها بعد وفي النهاية لو صام في شوال قضاء أو نذراً أو
غيرهما أو نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد لكن لا يحصل له
الثواب الكامل المرتب على المطلوب وما أفق به الوالد أنه يستحب ان فاته رمضان وصام عنه
شوالاً أن يصوم ستاً من ذى القعدة محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون
صارفاً عن حصولها عن الستة اهـ ملخصاً وفي كلام الشارح كما بيته في الاصل ان نوى
القرض ونحو عرفة حسلاً أو أحدهما سقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه وأطلت
الكلام على ذلك في الاصل وفي التحفة في الاستسقاء لو نوى نحو قضاء فيما يأمر به الامام
أثم أو الامرين لا ثم (قوله الايام البيض) قال في الايعاب من عبر بالايام البيض لحذوه
لان جميع الايام بيض وقد قدر الشارح في شروحه على المنهاج والارشاد والعباب
مضافاً فقال ليالى الايام البيض اكن حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه شائع
واقع في الكتاب والسنة وكلام العرب فلا تظن وذكرت في الاصل وجه آخر في
وجه تسميتها بالبيض فراجع مع ما فيه فانه لم يثبت (قوله كصوم الشهر) كان أبوذر
بعد نفسه صائماً في أيام فطره لهذا الحديث فقد روى البيهقي عن عبد الله بن شقيق
قال أتيت المدينة فاذا رجل طويل أسود فقلت من هذا قالوا أبوذر فقلت لا نظرن على
أى حال هو اليوم قلت صائم أنت قال نعم وهم ينتظرون الاذن على عمر رضى الله عنه
فدخلوا فأتينا بقصاع فأكل فخرته أذكره بيدي فقال انى لم أنس ما قلت لك انى أخبرتك
انى صائم انى أصوم من كل شهر ثلاثة أيام فانا أبدأ صائماً وروى البيهقي في سننه عن أنى
هريرة قريبان قصة أبي ذر وانه قال لهم أئام فطري فتخفيف الله صائماً فتضعف الله
(قوله بالسنتين) بضم السين وفتح النون المشددين أى سنة صوم الثلاث وسنة صوم
أيام البيض وهذا نقلوه عن السبكي (قوله للخلاف في أنه الح) كذلك الا فى والامداد
والنهاية لكن في الايعاب فيه نظر لخالفته للاحاديث الصحيحة فكيف يراعى ثم رأيت في

(و) صوم (الايام السود) في وصفها بالسواد تجوز بعرف عمامت (وهي الثامن والعشرون وتاليها) لكن عند نقص الشهر يتعذر الثالث فيعوض عنه أول الشهر لأن ليلته كلها سوداء ويسن صوم السابع والعشرين مع الثلاثة بعده (و) القسم الثالث (ما يتكرر بتكرار الاسابيع وهو الاثنين والخميس) لما صح انه ١٦٧ صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما

وقال انه ما يؤمن تعرض فيهما الالهال فأحب أن يعرض على وأنا صائم والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالدليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت في الخبر محمول على رفع أعمال العام مجمله (وسن صوم الاشهر الحرم) بل هي أفضل الشهور للصوم بعد رمضان (وهي ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجب وكذا) يسن (صوم شعبان) لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم غالبه (وأفضلها) أي الاشهر الحرم (المحرم) ثم رجب وان قيل ان الاخبار الواردة فيه ضعيفة أو موضوعة (ثم باقي الحرم) وتوقيل بتفضيل ذي الحجة على القعدة لم يبعد (ثم) بعد الحرم (شعبان) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصوم أكثره بل لم يستكمل شهرًا مما عدا رمضان غيره وهذا لا يقتضي تفضيله على الحرم كما بسطته في بعض الفتاوى (ويكره افزاد الجمعة) لما صح من نهيه صلى الله عليه وسلم عن صومه الا أن يصوم يومًا قبله أو يومًا بعده وليستقوى بقطره على الوطأ في الدينونة ومن ثم لم

المجموع قال هذا شاذ ضعيف يرد الحديث السابق وعال في التحفة كالغرر للشيخ الاسلام بالاحتمال أي لاحتمال نقص الشهر (قوله عمامت) أي في البيض من تقدير المضاف الذي هو ليالي اذ الموصوف بالسواد حقيقة هي الليالي لا الايام (قوله السابع والعشرين) في التحفة من الواضح ان من قال أولها السابع ينبغي أن يقول اذا تم الشهر يسن صوم الاخرين ورجب من خلاف الثاني ومن قال الثامن يسن له صوم السابع احتياطًا فيتحسن صوم الاربعة الاحيرة اذا تم الشهر عليهما اه (قوله ثم رجب) مال في الایعاب الى تقديم ذي الحجة على رجب (قوله ضعيفة أو موضوعة) البعض منها ضعيف والاكثر موضوع أو شديد الضعف فمن الضعيف ان في الجنة ثم را يقال له رجب مأوؤه أبيض من الابن وأحلى من العسل من صام يومًا من رجب سقاه الله من ذلك النهر بل قال الحافظ ابن حجر ايسر في اسناده من ينظر في حاله سوى منصور الاسدي وقدرى عنه جماعة لكن لم أرفقه تعديلا وقد ذكره الذهبي وضعفه لذلك الحديث ومن ذلك من صام ثلاثة أيام من كل شهر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب له عبادة سنتين قال الشارح في فتاويه له طرق واسناده أمثل من الضعيف قريب من الحسن ومن ذلك من صام من رجب يوما كان كصيام شهر ومن صام منه سبعة أيام غفقت عنه أبواب الجحيم السبعة ومن صام منه ثمانية أيام ففتحت له أبواب الجنة الثمانية ومن صام منه عشرة أيام بدلت سيئاته حسنات قال الشارح في فتاويه له طرق وشواهد ضعيفة يرتقى بها عن كونه موضوعا وفي موضع آخر من فتاوى الشارح نقلا عن البيهقي في شعب الايمان ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم بعد رمضان الا رجب وشعبان ثم قال اسناده ضعيف اه (قوله بتفضيل ذي الحجة الخ) سبق عن الایعاب الميل لافضلية ذي الحجة على رجب (قوله في بعض الفتاوى) بينت ما أردت نقله عنها في الاصل (قوله لم يكره) أفره في الاسنى والشارح في الامداد ومال اليه في الاتحاف وردا في التحفة وانهاية بما مر من ندب فطر عرفة ولولم يضعف به ووجهه بأن من شأن الصوم الضعف وضعف الاول في الایعاب أيضا (قول تعظم الاول الخ) في الایعاب فيكون فيه تشبه باليهود أي من حيث مطلق التعظيم والاعتظيم لهم اياه انما هو بتحريم الشغل والتخلي للعبادة والتبسط بالنعم بالاكل وغيره وكذلك النصارى تعظم الاحد فصومه تشبه بهم وأيضا يسكون فيه عن الشغل والصوم امساك ومن قوله وقيس به الثاني يعلم أنه لم يرد فيه شيء عن الشارع (قوله عادة له) كأن اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يومها

يضعف عنها بالصوم لم يكره له افراد (و) افراد (السبت و) افراد (الاحد) للنهي عن الاول وقيس به الثاني للجامع ان اليهود تعظم الاول والنصارى تعظم الثاني فتصد الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ذلك ما اذا لم يوافق افراد كل من الايام الثلاثة عادة والا فلا كراهة

ولا يكره أفرادها بذور وقضاء وكفارة وخروج بالافراد ما للصام أحدها مع يوم قبله أو بعده فلا كراهة ويسن صوم الدهر غير العيدين وأيام التشريق لمن لم يحفظ به ضرراً وفوت ١٦٨ حق (و) مع ذلك (أفضل الصيام صوم يوم وفطر يوم) فهو أفضل من صوم

الدهر خلافاً لابن عبد السلام لخبر الصممين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وفيه لأفضل من ذلك * (تمة) * يحرم على المرأة تطوق غير عرفة وعاشوراء بغير إذن زوجها الحاضر أو علم رضاه للنهي عنه وكالزوج السيد ان حلت له والا حرم بغير إذنه ان حصل لها به ضرر ينقص الخدمة والعبد كن لا تحل فيما ذكر

* (كتاب الاعتكاف) *

وهو لغة اللبث وشراعتي مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص وهو من الشرائع القديمة (هو سنة مؤسدة) ولا يختص بوقت لاطلاق الالة لكنه في العشر الاواخر من رمضان أفضل لما مر (وشروطه سبعة) الاول (الاسلام) فلا يصح من كافر لتوقفه على النية وهو ليس من أهلها (و) الثاني (العقل) فلا يصح من مجنون ومغمى عليه وسكران اذ لا نية لهم وبصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهيئة (و) الثالث (النقاء عن الحيض والنفس) (و) الرابع (أن لا يكون جنباً) فلا يصح من سائض ونفساء وجنب لحرمة

فلا كراهة على المعقد (قوله بذور) أي وينعقد نذر هالاق كراهة صومها عارضية من جهة ان من شأن الصوم الضعف عن القيام بوظائف يوم الجمعة وقيل به السبت والاحد (قوله مع يوم قبله) في الايعاب نقلا عن المجموع العزم على وصله بما بعد مديفع كراهة افراده اذا طرأ له عدم صوم ما بعده ولولغ بغير عذر وفي التحفة قيل ولا تنظر لهذا في أنه اذا ضم مكروه لمكروه آخر تزل الكراهة ولا فرق في كراهة افراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما في الامداد والايهاب والفتح والاحتاف للشارح والنهاية للجمال الرملي وقال في التحفة يسن له صومه على أحد احتمالين - حكمه المصنف الخ وهذا الاحتاف الاول لتبريه منه ولا يكره تخصيصه بالاعتكاف خلافاً للاذرعي ولا يكره افراد عيده من أعياد أهل الملل للصوم كالتيروز قال في التحفة وكان الفرق ان هذا لم يشترط فلا يتوهم فيه تشبه (قوله فوت حق) ولو مندوباً راجحاً على الصوم أو متعلقاً بحق الغير كالزوجة (قوله يحرم على المرأة الخ) ومع الحرمة ينعقد صومها ولو زوجها ووطؤها والاثم عليها (قوله كن لا تحل) أي فيحرم صومه بغير إذن سيده ان حصل له به ضرر ينقص الخدمة ومن قلبه يتطوع من صوم أو صلاة أو غيرها ما جاز له قطعه مع الكراهة ان كان لغير عذر ويندب قضاءه وخروجها من خلاف من أوجبته ويحرم قطع الفرض العيني وكذا فرض كفاية هو جهاد أو نساك أو صلاة جنازة والله أعلم

* (كتاب الاعتكاف) *

(قوله اللبث) والحبس والملازمة على الشيء وان كان شراً قال تعالى يعكثبون على أعدائهم (قوله مخصوص) بأن يكون زائداً على مقدار الطه أن يثبته الاعتكاف والشخص المخصوص أن يكون مسلماً مبرأ عما فاطها عن حدث أكبر والمكان المخصوص هو أن يكون مسجداً وكذلك الطواف وتحية المسجد لارابع لها (قوله القديمة) قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين (قوله لذوات الهيئة) يسن الاعتكاف للمجوز في ثياب بذلتها ويكره للشابة مطلقاً ولغيرها ان كانت متجبهة له ويحرم لها عند طن الفتنة ومع كونه مكروهاً ومحرم ما يصح لأن ذلك لا يخرج ولا يترك ان يعقد نذرها به وان كان مكروهاً (قوله أو متردداً) في حاشيته على فتح الجواد له هل هو أي التردد اسم للذهاب مع العود أو لا ابتداء العود المسبوق بالذهاب والفرق بين هذين أن الاول يجعل مسجداً من مكان الامرين والثاني يجعله اسماً للثاني المسبوق بالاول فهو شرط لقسمه الثاني لانه من المسمى ويترب على ذلك ان قولهم الاعتكاف يحصل بالتردد مرادهم به انه اذا دخل المسجد قاصداً العود نوى من حينئذ على الاول ومن حين الاخذ في العود على الثاني فان دخل لا بنية عود بل طرأ له العود عند وصوله لاسبابه الثاني مثلاً فهل

مكثهم من حيث كونه مكثاً بخلاف من حرم مكثه لامر خارج (و) الخامس (أن يلبث فوق طه ما يثبته يسمى الصلاة) ساكناً كان أو متردداً وان كان مقطراً الاشعار لفظ الاعتكاف بذلك

ولما صرخ من عوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه فلا يكن مكث أقل مما يجزئ في طه أي في الصلاة كيجرد العبور لأن كلا منهما ليس يسمى اعتكافاً ولو نذر اعتكافاً مطلقاً أجزأه لحظة لكن يسن يوم لأنه لم ينقل اعتكاف أقل منه وضم الليلة إليه ويسن كلما دخل المسجد أن ينويه لينال فضله وكذا إذا متر فيه ليناله على قول بشرط أن يقلد القائل فيما يظهر (و) السادس (أن يكون في المسجد) للاتباع سواء سطحه وحنه ورحبته المعدودة منه فلا يصح في مصلى بيت المرأة ولا فيما وقف جزؤه شائعاً مسجداً وإن حرم مكث الحظ فيه احتياطاً في الموضعين ولا في مسجد أرضه مستأجرة إلا أن ينوي فيه مسطبة ووقفها مسجد (و) المسجد الجامع (أولى) للاعتكاف من مسجد غير جامع للخروج من خلاف من أوجبه

(قول الشارح لأنه لم ينقل) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه وخروجه من خلاف من أوجبه أصل (قول الشارح وضم الليلة الخ) نقله الشيخ أبو حامد عن نص الاملاء وذكر مثله في البحر وكذا القاضي لأنه لم ينقله عن النص اهـ أصل

يسمى أخذه الآن في العود تردداً فتدكي النية حينئذ ولا يتصور هنا تردده لأنه لم ينو العود أولاً وانما طرأ له في الاثناء فكان العود كأنشاء دخول آخر فلا تردد كل محتمل والذي يجب أن يقال قضية قول ابن العماد لو دخل المسجد بقصد أنه إذا وصل إلى الباب الآخر رجع قبل أن يجاوزه لم يجز لأنه يشبه التردد أنه لو عتقه الرجوع لا يسمى تردداً وحينئذ يقاس ما هنا على هاتين الحالتين ففي الأولى وهي ما إذا قصد العود أولاً لتكفيه نية الاعتكاف حينئذ وفي الثانية لتكفيه عند أخذه في العود لما تقرر وأنه حينئذ لا يشبه التردد فتأمل اهـ (قوله يجعله على نفسه) أي ينذره (قوله لحظة) أي زائداً على أقل الطمأنينة في الصلاة كما سبق أنفاً (قوله كلما دخل المسجد) محله إذا لم يكن عند خروجه عازماً إلى العود والاكتفاء العزم كل مرة عن إعادة النية إذا عاد (قوله القائل) أي بالاعتكاف في الاعتكاف بمجرد المرور من غير تردد ولا مكث لا يكون متلبساً بعبادة فاسدة فيحرم (قوله المعدودة منه) خرجت التي تنقضي حدودها بعد المسجد فانما غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورحبته ما جرح عليه لأجل المسجد (قوله بيت المرأة) هو المعتزل المهيأ للصلاة فيه والقديم يصح ونقل أيضاً عن الجسديد (قوله شائعاً مسجداً) وإن جهل قدر حصنه وإن قلت ولا يسرى للباقي وتجب قسمته لتعنيها طريقتا وتجزئ المهيأة بعد وهذه الصورة مستثناة من قواهم لا يصح قسمة الموقوف للضرورة (قوله وإن حرم الخ) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما ونقل سم في الوقف من حواشي التحفة عن تقريره أنه تطلب التحفة لادخاله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتران مع التباعد أكثر من ثلثمائة ذراع انتهى وفي فتاوى الشارح سن التحفة وهو المتجه (قوله مسطبة) أي دكة زاد في التحفة أو بلطه وفي حواشي التحفة لابن اليتيم قوله أو بلطه أي أو سمر فيه دكة من خشب أو فرش نحو سجادة مرسى اهـ وهذا يؤيدهم جواز وقف المنقول مسجداً وليس كذلك في فتاوى الشارح نقل عن شيخنا شيخ الإسلام زكريا أنه وقف سجادة مسجداً وكان ينوي الاعتكاف عليها في السفر للرجوع لقلبه الوجه ضعيف يرى صحة وقف المنقول مسجداً هذا ما نقل عن الشيخ وقد تبعه فلم نره صحيحاً أصلاً وانما هو شيء ياتي بين بعض الطلبة لاستغرابه وكل ذلك لا حقيقة له في المذهب ولا يعول عليه فلا يجوز لأحد العمل به ولا الاعتماد على ما في النهاية التي لا يعلم حال كاتبها أو يعلم حاله وأنه غير موثوق بالعلم أو العدالة إلى أن قال الشارح في فتاويه نعم غاية الأمر أن الإنسان لو بنى في ملكه مسطبة أو أثبت فيها خشباً جازله وقفه على ما نقل عن بعض المتأخرين لأنه الآن مثبت فهو حكم وقف العلودون السفلى وهو صحيح اهـ وفي النهاية للجمال الرملي في الوقف منها ما جرح المنقول مسجداً كفرش وثياب فوضع توقف لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن تنصيص بجواز أو منع وإن فهم من إطلاقهم الجواز فالاحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوي ومائيب للشيخ من افتائه بالجواز لم يثبت عنه اهـ فالقياس على

واكثره جماعة ولا استغناء
عن الخروج للجمعة وقد يجب
الاعتكاف فيه بأن يندرج ما
متباعا فيه يوم الجمعة وكان بمن
تلمذه ولم يشترط الخروج لها لان
الخروج لها يقطع التتابع
(و) السابع (أن ينوي
الاعتكاف) عند مقارنة اللبث
كما في الصلاة وغيرها (وتجب نية
القرضية ان نذره) ليقترن النفل
وانما لم يشترط مع نية القرضية
تعيين سبب وجوبه وهو النذر
لان وجوبه لا يكون الا به
بخلاف الصوم والصلاة (ويجتد)
وجوبا معتكف أ طلق
الاعتكاف في نية بأن لم يندرج
بزمان (النية بالخروج) من
المسجد ولو قضا الحاجة ان أراد
العود اليه للاعتكاف لان الثاني
اعتكاف جديد فاحتاج الى نية
جديدة (ان لم ينو الرجوع) حال
الخروج بخلاف ما لو خرج عازما
على العود فانه لا يلزمه تجديد
النية لانه يصير كنية الملتزم ابتداء

(قوله وفي التحفة والنهاية يؤخذ
منه الخ) ولو استثنى الخروج لها
وفي البائدة جامعان فتر على
أحدهما وذهب الى الآخر لم يضرب
ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه
أولا فان صلى أهل كل منهما في
ذلك في وقت واحد بطل تنابعه كما
أفتى به القفال اه أصل

تسمير الخشب أنه لو سمر السجادة صح وقتهما مسجدا وهو ظاهر ثم رأيت العناني في حاشيته
على شرح التحرير لشيخ الاسلام قال واذا سمر حصيرا أو فروية في أرض أو مسطبة ووقفها
مسجدا صح ذلك وجرى عليها أحكام المساجد ويصح الاعتكاف فيها ويحرم على
الجنب المكث فيها وغير ذلك الى آخر ما قاله العناني وهو ظاهر واذا أزيلت الدكة
المنكورة أو ونحو البلاط أو الخشبة المبنية زال حكم الوقف كما نقله سم في الوقف من
حواشي التحفة عن فتاوى السبوطي وبينه في الاصل ثم قال سم وليست لولوا عباد بناء تلك
الات في ذلك المحل بوجه صحيح وفي غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون
تجديد وقفية لان تلك الات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه (قوله
ولكنه جماعة) أي غالبا (قوله ولا استغناء الخ) أي ان كانت مدة اعتكافه فيها جمعة
وحيث اتقت العلتان الاخيرتان بقيت الاولى فيطلب الجامع لها واحدها لكن في النهاية
أما اذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتمائه في سائر المساجد مساواتها
في الاحكام اه ويمكن أن يقال لا ينافي الا قول لان طلب الجامع من حيث الخروج من
الخلاف وان صح عندنا اعتكافه في سائر المساجد (قوله يقطع التتابع) لتقصيره بعدم
اعتكافه في الجامع وفي التحفة والنهاية يؤخذ منه كما قال الاذري عدم بطلان تنابعه
بالخروج لها فيما لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية في غير جامع ومثله ما لو كانت صغيرة
لا تنفصل الجمعة بأهلها فاحدث بها جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه الخ وفي النهاية
كالايهاب يستثنى من اولوية الجامع ما لو عين غيره فالعين أولى ان لم يحتج لخروجه للجمعة
(قوله عند مقارنة اللبث) في الايحاب فلا تصح اترد دخول المسجد بقصد اللبث قبل
وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية أن تقترن بأول العبادة وأول الاعتكاف
اللبث أو ونحو التردد لما قبله مما كما هو ظاهر اه كلام الايحاب وأقول يؤخذ مما مر من
ندب نية الاعتكاف في عبور المسجد مع قصد تقليد القائل به انه تندب نية الاعتكاف
مقارنة لدخول المسجد تقليد القائل بالحصول حينئذ ثم يعيدها عند نحو ممكنه فيه وهذا
ظاهر لكني لم أقف على من نبه عليه (قوله نية القرضية) وتغني عنها نية النذر (قوله
بخلاف الصوم والصلاة) أي فيجب فيها التعيين وفي الايحاب تسن الاضافة الى الله هنا
أيضا قال والهي يتجبد نذر التعرض للاداء وان لم يكن عليه قضاء وللقضاء ان كان عليه
قياسا على الصلاة (قوله ان أراد العود) قيد قوله بجدة وقوله اليه أي الى المسجد
وظاهر تعبيره أنه لو أراد العود الى غير ذلك المسجد جدد النية وقال القليوبي في حواشي
المحلى كفاه ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجد اسواء الاول وغيره وان لم يحط برئاله
اعتكاف اه (قوله فانه لا يلزمه تجديد النية) في التحفة وان طال زمن خروجه كما اقتضاء
اطلاقهم اه وفي شرحي الايضاح للجسم ال الرملي وابن علان وان صدر منه ما ينافي
الاعتكاف لا ينافي النية وفي حواشي الحلبي على شرح المنهج وهو في زمن الخروج غير

(وان قدره بمدة) مطلقه كيوم أو شهر (فيجدها) أي النية وجوباً اذا عاد (ان خرج) غير عازم على العود (لغير قضاء الحاجة) بخلاف ما اذا خرج لقضاء الحاجة من بول أو غائط أو خراج ريح ١٧١ فان اعتكافه لا ينقطع لان ذلك لا بد منه فهو

كالستتنى عند النية ولا فرق في

ذلك بين الاعتكاف المتطوع به

والواجب كما اذا نذر أياماً غير

معينة ولم يشترط تتابعها (وان كان)

الاعتكاف (متتابعاً) وخرج

منه غير عازم على العود (جدها)

أي النية وجوباً اذا عاد (ان خرج

لما يقطع التتابع) بخلاف ما اذا

خرج لما لا يقطعه من قضاء حاجة

وأكل وغيرهما مما يأتي فانه

لا يلزمه تجديد النية لشغل النية

جميع المدة (وان عين في نذره

مسجداً) لم ينعين (فله أن يعتكف

في غيره) وكذلك الصلاة لكن

يندبان فيما عينه (الامساك به

الثلاثة) المسجد الحرام ومسجد

المدينة والاقصى فتعني لمزيد

فضلها نعم يجزئ العاضل عن

المفضول ولا عكس فيجزئ

المسجد الحرام عن الآخرين

ومسجد المدينة عن الاقصى

ولا يجزئ الاقصى عن الآخرين

ولامسجد المدينة عن المسجد

الحرام ودليل تفاوتها في الفضل

ما صح من غير طعن فيه أن الصلاة

في المسجد الحرام بمائة ألف

صلاة في مسجد المدينة وأنها في

مسجد المدينة بألف صلاة فيما

عند المسجد الحرام وأنها في

المسجد الاقصى أفضل من

خمسمائة صلاة فيما سواه أي الا

المسجدين الاولين بقراءة ما قبله

وفي ذلك مزيد ينشئ في حاشية الايضاح وبينت فيها أيضاً أن المراد بالاول الكعبة والمسجد حولها

معتكف مطلقاً أي لاحققة ولا حكامه (قوله مطلقه) أي عن التعيين وفي التحفة
أو معينة ولم يشترط تتابعها اه أي فالحكم واحد والتقييد بمدة مقابل قوله أولاً أطلق
الاعتكاف في نية بأن لم يقدره بزمان وقوله مطلقه مقابل قوله الا في متتابعاً وأما المعينة
غير المتتابعة فهي كالمطلقة كما علم مما تقدم عن التحفة آنفاً (قوله فيجدها أي النية)
هذا هو المعروف في تعبير أئمتنا كما أوضحته في الاصل ووقع في التحفة لزمه الاستئناف
للاعتكاف في الصورة الثانية أي النذر لان خروج المذكور قطعه اه وهو يوجب بطلان
ما اعتكفه قبل خروجه وليس مراداً كما أوضحته في الاصل فتعبر غير التحفة أو وضع
وأحسن من تعبيرها (قوله غير عازم الخ) هذا لم يذكره الشارح هنا في غير هذا الكتاب من
سائر كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرمي وغيرهم وانما ذكره
في القسم الاول نعم ذكره القليوبي في حواشي المحلى قال كالتى قبلها بل أولى اذ هنا قول
بعدم الاحتياج مطلقاً وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام ابن عبد الحق ما يوافق
اذا عاد الى مسجد غير الاول وهو أكثر مسافة منه الخ وظاهر أن الكلام في مجرد لزوم
تجديد النية وعدمه أما انقطاع الاعتكاف بالخروج لغير قضاء الحاجة حتى يجب قضاء
ذلك الزمن فلا كلام فيه وفي حواشي شرح المنهاج للعلاء قوله تجديد النية أي عند دخوله
ران كان عزم عند خروجه على العود للاعتكاف كما هو المفهوم من صنعه وفي كلام
بعضهم أنه يكفي فيه ابتداء بالاول اه وفي حواشيه للشويزي ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا
كالتى قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرمي أفتى به وعليه بما الفرق بينهما تأمل وفي بعض
الحواشي لابن عبد الحق أنه يكفي العزم هنا بالاول فيلحظ راه (قوله ان خارج ريح)
لم يجزم به في غير هذا الكتاب بل ولم يذكره الا في التحفة قال فيها ولا يبعد أن يلحق به ما ريج
اشد قبحه في المسجد لكن ظاهر كلامهم يحالفه وكان المعتكف سوح به للضرورة اه
وهي تفيد أن المعتكف خلاف ما في هذا الكتاب وقد علوا اغتفارا لخروج لقضاء الحاجة
بأن ذلك لا بد منه وليس كذلك ان خارج ريح اذ غايته أن اخراجه في المسجد مكره
ولو غير المعتكف وعلى ما فهمه في التحفة من أنه سوح به للمعتكف لا يكون في حقه
مكروهاً فأى ضرورة للخروج له واذا لم يغتفر وعلى الرابع في هذا القسم غير قضاء الحاجة
م لا بد منه كغسل الجنابة ونحوه فعدم الاعتذار في ريج من باب أولى نعم اغتفاره في
عدم قطعه التتابع في القسم الثالث ظاهر ثم رأيت الشارح بحثه فيه في شرح الارشاد
(قوله غير عازم على العود) هذا لم يحضرني الوقوف على من ذكره في هذا المحل غير الشارح
في هذا الكتاب خاصة وعليه فاذا عاد الى المسجد يكون عوده ابتداء مدة الاعتكاف من
غير نية اعتكاف اكتفاء به زمه على العود عن اعادة النية وأما اذا خرج لما لا يقطع التتابع
فانه لا يحتاج لعزم على العود ولا استئناف اذ عاد (قوله مما يأتي) أي في الفصل الذي
بعده وهذا القسم يغتفر فيه ما لا يغتفر في الذي قبله (قوله بالاول) أي المسجد الحرام

وفي ذلك مزيد ينشئ في حاشية الايضاح وبينت فيها أيضاً أن المراد بالاول الكعبة والمسجد حولها

وبالثاني ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه (ويحرم) الاعتكاف على الزوجة والقتل (بغير إذن الزوج والسيد) نعم ان لم تقت به منفعة كان حضور المسجد باذنهما فنوباه حل

* (فصل) فيما يطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع

(ويطيل الاعتكاف) بوجوب جنابة يفطر به الصائم فيبطل (بالجماع) من واضح عمد مع العلم والاختيار (و) (بالمباشرة بشهوة ان أنزل) وبلاستئذان كما مر مبسوطا في الصوم وان فعل ذلك خارج المسجد لمنافاته ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد

(قول الشارح في المسجد) كذلك التحفة والنهاية وغيرهما قال في الايعاب فان نزع وخرج فوراً من غير ممكن احتمال الحل لعدم اللبس والمنع لانتهاك حرمة المسجد قال الزركشي والذي يتجه هو الثاني ثم رأيتهم صرحوا بأن غير المعتكف ممنوع حتى من المباشرة في المسجد وظاهر حرمة الجماع المذكور فيه بالاولى وان لم يكن فيه لبس والانوار صرح بذلك الخ اه اصل

يعنى أنه المعتد والافقدين في الحاشية أقوالا غيره وفي حواشي المنهج للشوبرى قال الزركشي في أحكام المساجد يتحصل في المراد بالمسجد الحرام سبعة أقوال الاول أنه المكان الذي يحرم على الخشب الاقامة فيه الثاني أنه مكة الثالث أنه الحرم كله الرابع أنه الكعبة الخامسة أنه الكعبة وما في الحرم من البيت السادس أنه الكعبة والمسجد حولها السابع أنه جميع الحرم وعرفة اه وكان الفرق بين الاول والسادس أنه لو وقف مسجد غير المسجد الحرام في داخل الحرم يدخل على الاول دون السادس (قوله وبالثاني الخ) أى وهو مسجد المدينة قال سم هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال لله على أن اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما اذا أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا تعين صدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيه اه (قوله ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم) وهو مائة ذراع طولا ومثله اعرضاً وحدثه من جهة المشرق في القبلة الحجر النبوية ومن جهة المغرب في القبلة الاسطوانة الخامسة من المنبر ومن جهة الشام قريب من الاجار التي عند ميران الشمس في ضمن المسجد والبقية زيادات زيدت بعده صلى الله عليه وسلم وأول من زاد فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وزيادته من جهة القبلة الرواق المتوسط بين الروضة وبين المحراب العثماني ومن جهة المغرب اسطوانتان فالسابعة من المنبر هي الحد في زمنه ثم زاد فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه وزيادته من جهة القبلة سائر ما هو موجود اليوم بعد زيادة عمر وهو الرواق المتصل بمحذا المسجد القبلي ومن جهة المغرب قدراً اسطوانة قال ثمانية من المنبر هي الحد في زمنه ولم يزد بعده رضى الله عنهم ما في باقي الجهات شيئاً ثم الوليد الاموي وزيادته في المغرب سائر ما هو موجود اليوم وهو اسطوانتان بعد زيادة عثمان رضى الله عنه ومن المشرق سائر ما هو موجود اليوم وكذلك الشام الائمة ذراعاً زادها المهدي العباسي ولم يزد أحد في المسجد النبوي بعده شيئاً على الرابع (قوله دون ما زيد فيه) هذا اعتمده متأخرون وأئمتنا به اللنوي وقيل نعم سائر ما زيد فيه ونقل عن جمهور العلماء وقيل نعم سائر المدينة وبه قال الغزالي في الاحياء وصرح به بعض المالكية (قوله ويحرم الاعتكاف الخ) ومع الحرمة يصح كما في التحفة وغيرهما وكذلك من اعتكف فيما وقف على غيره والله أعلم

* (فصل) فيما يطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع

(قوله من واضح) خرج به المشكل فلا يضر وطؤه واماؤه بأحد فرجه لا احتمال زيادته (قوله ان أنزل) أما اذا لم ينزل بها فلا يطل كما سبق في الصوم ولا يطل بالنسبة لما مضى من الاعتكاف الا ان كان متتابعاً كما تقدم وفي الايعاب ما ذكر في التتابع انما هو من حيث وجوب الاعادة لا الثواب ويفرق بينه وبين ما مر في الصوم والصلاة والوضوء من أنه لا يثاب على المأني الا ان أبطله بعد ربان ذلك خصله واحدة اذا بطل بعضه بطل كله

(و) يبطل (بالجنون والانعفاء)

ان طرأ بسبب تعدي لانهما
حيث ذكر كالمكر ما اذا
لم يطرأ بسبب تعدي به فلا
يقطعانه ان لم يخرج من المسجد
أو خرج ولم يمكن حفظه فيه
أو ما يمكن لكن بشقة بخلاف
ما اذا اخرج من المسجد وقد أمكن
حفظه فيه بلا مشقة على ما اقتضاه
كلام الروضة وغيرها اذ لا عذر في
اخراج (و) يبطل بالحيض
والاحتلام ونحوه من (الجنابة)
التي لا يبطل الصوم كإزالة
مباشرة وجماع ناس أو جاهل
أو مكره ان لم يغتسل فوراً للوجوب
المبادر بالغسل رعاية للتابع وله
الغتسل في المسجد ان لم يمكن
فيه والخروج له وان أمكنه في
المسجد لانه أصون لمروأته ولحرمة
المسجد واذ اعاد له جدد النية
ان كان اعتكافه غير متتابع
والافلا (والردة والسكر) المحرم
وان لم يخرج المصنف بأحدهما
من المسجد لعدم أهليته للعبادة
(واذا نذر اعتكاف مدة معينة
لزمه) اعتكاف تلك المدة مع
تتابعها فلا يجوز تقديمه عليها
ولا تأخيرها عنها وانما يلزم المتتابع
ان تلفظ بالتزامه سواء كانت المدة
معينة أم غير معينة بخلاف ما اذا
نواه فانه لا يلزمه على المعتقد
(ويقطع المتابع السكر والكفر
وعدم الجماع) وغيرها مما مر آنفاً
بتفصيله

ولا كذلك الاعتكاف ثم قال وبأن ذلك في كل ما يبطل الاعتكاف ويبطل ثواب
الاعتكاف بغيبة أو شتم أو أكل حرام كما نقلناه في التحفة والنهاية عن الأنوار وأقرناه
(قوله ان طرأ) أي الجنون والانعفاء فيبطل اعتكافه في حال طرأهما مع ما مضى ان كان
متتابعاً وظاهر إطلاقه البطولان في ذلك مطلقاً وهو التحقيق كما بينته في الاصل ووقع
في التحفة أنه قال أخذ ابن الرفعة والاذري من التعميل بالعدو أنه لو طرأ نحو الجنون
بسببه انقطع باخراجه مطلقاً اهـ نقوله باخراجه ليس بقيد كما أوضحته في الاصل (قوله)
على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) هذه صيغة تبر من الشارح ولذلك قال في شرح الارشاد
ليكن مقتضى كلام الجمهور وصرح الجمهور أنه لا فرق وذكرة في الایعاب بأبسط مما في
شرح الارشاد واستدركه شيخ الاسلام في الاسنى وأما الجمال الرملى فالوجود فيما وقعت
عليه من كتبه موافقة الروضة وجمع في التحفة بين كلامي الروضة والجمهور بأن محل ما في
الجمهور حيث جازت اقامته في المسجد والا كان اخراجه لاجل ذلك كإخراج المكره
يحق وعلى هذا يحمل مقتضى كلام الروضة وأصلها انه يضر اخراجه اذا شق حفظه في
المسجد أي بأن حرم ابقاؤه فيه اهـ (قوله أو جاهل) معذور بجهله (قوله فوراً) قال في
الایعاب هذا ان أمكنه الخروج له فان تعذر عليه تيم ولا يبطل اعتكافه كما قاله الرويانى
(قوله ان لم يمكن فيه) كأن كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والاوجب الخروج وفي
التحفة ونحوها والنهاية عن الاذري وكذلك كان مستحجراً لحرمة إزالة النجاسة في المسجد
وان لم يمكنكم نجاسة الغسل أو يحصل بغسله ضرر للمسجد والمصلين (قوله المحرم)
أي المتعدي به قال في النهاية أما غير المتعدي فيشبهه كما قال الاذري انه كالمفمى عليه اهـ
أي فلا يبطل الاعتكاف به وبحسب زمنه من الاعتكاف (قوله معينة) كشهري رجب
مثلاً وغير معينة كالله على أن اعتكاف شهر امثلاً ولو التزم بالنذر التفريق أجزاء المتابع
قال في الامداد وقد يجب التفريق تبعاً كأن نذر صوم أيام متفرقة ونذر مع ذلك اعتكافها
فيلزمه تفريقه تبعاً للصوم ولو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته بل يلزمه الدخول قبل الفجر
بحيث يقارن لبشه أو قبل الفجر ويخرج منه عقب الغروب قال في التحفة فلو دخل الظهر
ومكث الى الظهر ولم يخرج ليلاً لم يجزه واعتقد الخطيب والجمال الرملى الاجزاء أو ورد شيخ
الاسلام كلا الرأيين ولم يصرح باعتماد ولو نذر اعتكاف يوم أو له من الزوال امتنع عليه
الخروج ليلاً ونذر يوماً فاعتكف ليلة أو عكسه فان عجزاً زمن وفاته كفى ان كان ما أتى به
قدره أو أزيد والافلا ولو عين مدة كهذا الاسبوع أو هذه السنة وتعرض للمتابع فيها
لقطافاته لزمه المتابع في القضاء وان لم يترخص للمتابع لفظاً لم يلزمه في القضاء ولو نذر
اعتكاف شهر دخلت الليالي مع الايام وثلاثين يوماً مثلاً لم تدخل الليالي على الاصح (قوله)
مما مر آنفاً) هو الجماع عهداً مع العلم والاختيار والمباشرة شهوة ان أنزل والاستمنا
والجنون والانعفاء ان تعدي بهما ونحو الجنابة التي لا يبطل الصوم ان لم يبادر بالغسل مع

(و) يبطله) أيضا (تعهد الخروج من المسجد لما ليس ضروريا ولا ما هو ملحق بالضروري و(لا) يؤثر الخروج (لقضاء الحاجة) اذا بد منه وان كثر خروجه لذلك العارض نظرا الى جنسه ولا يكلف فيه كالاكل الصبر الى حد الضرورة ولا غير داره كسقاية المسجد ان لم تلق به وله الوضوء الواجب خارج المسجد بعمدة الاستحباب (و) لا لاجل (الاكل) وان أمكن في المسجد فقد يستحي منه ويشق عليه بخلاف الشرب واذا خرج لداره لقضاء الحاجة أو الاكل فان تفاحش بعدهما عن المسجد عرفا وفي طريقه مكان أقرب منه لا تق به وان كان لصديقه أو كان له داران لم يتفاحش بعدهما وأحدهما أقرب تعين الأقرب في الصورتين والا انقطع تنابعه ولا يضر وقوفه لشغل بقدر الصلاة المعتدلة على الميت ما لم يعدل عن طريقه أو يتباطأ في مشيه أو يجامع وان كان سائرا ولا يبطل تنابعه أيضا (ولا الشرب) والوضوء الواجب (ان تعذر الماء في المسجد) بخلاف ما اذا وجد الماء فيه أو تيسر احضاره ولو من بيته (ولا للمريض ان شق لبسته فيه) لاحتياجه الى نحو فراس وتردد طيب (أو خشى تلويثه) بنجث أو مسه تقذر فخرج منه بخلاف نحو المحي الخفية والصداع

تمكنه منه (قوله الخروج) ولو عا اعتمد عليه فقط من البدن كـ الرجلين من القائم والمجيزة من القاعد والجانب من المضطجع فان أخرج احدي رجليه واعتد عليه مال الشارح تبعه الشيخ الاسلام الى انقطاع الاعتكاف به والذي يجهته الخطيب الشربيني والجمال الرمي هو عدم الضرر قال في النهاية ويؤيده ما أفتى به الوالد فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل احدي رجليه واعتد عليه ما من أنه لا يحثت فعملنا بالاصل فيهما (قوله ان لم تلق به) قال في التحفة أخذ منه أن من لا يستحي من السقاية يكافها اه زاد في النهاية ما اذا كانت السقاية مصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها الأهل ذلك المكان كما يحثه بعض المتأخرين اه زاد في الايعاب أنه داخل في الاولى لانه لا يحتشمه في هذه الصورة (قوله تبعد الاستحباب) ولا يجوز الخروج له قصد الا ان تعذر في المسجد وقيد في الايعاب الوضوء بكونه واجبا وقال في النهاية واجبا كان الوضوء أو مندوبا (قوله فقد يستحي منه) أخذ منه أن المهجور الذي يندو طارقه يأكل فيه (قوله بخلاف الشرب) ان وجد الماء في المسجد أو من يأتيه به اليه والاجاز الخروج له كما سبأ في كلامه قريبا (قوله تفاحش) ضابط الفحش أن يذهب أكثر الوقت في المنذور في التردد (قوله في الصورتين) هما ما اذا وجد أقرب من داره لا تقاه عند تفاحش بعد داره وما اذا كان له داران احدهما أقرب من الاخرى وان لم يتفاحش بعدها نعم لو لم يجدها أو وجد غيرا لثق به لم يضر فحش البعد (قوله المعتدلة) كذلك الامداد وعبر في التحفة بأقل مجزئ منها وأطلق شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرمي أن له صلاة الجنازة قال في التحفة وغيرها أما قدرها فيحتمل الجميع الاغراض قال وهل له تكرير هذه كالعمادة على موقى أو مرضى مرتبهم في طريقه بالشراطين المذكورين ثم قال الذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لاضعه الى غيره المقضى اطول الزمن الخ وقال القليوبي في حواشي المحلى الذي مال اليه شيخنا انه يعتبر مجموع الصلوات على الجنازة أو العبادات نظرا لما مرتعنه من اعتبار العرف اه (قوله ما لم يعدل الخ) فان عدل ضر وان قصر الزمن تحفة بأن كان المريض والقادم فيها أي في طريقه نهاية وفي حواشي المحلى للقليوبي قال بعضهم بأن يدخل منعطفها غير نافذ لا احتياجه الى العود منه الى طريقه فان كان نافذا لم يضر اه وأقره كما ترى فخره (قوله أو يتباطأ في مشيه) رأيت في المجموع للنووي قال المتولى ويكره له أن يقتصر عن عادة مشيه لانه لا مشقة في تكليفه المشي على العادة فلو خرج في الثاني عن عادته من غير عذر بطل اعتكافه على الصحيح ذكره المتولى والرويانى في البحر اه ومن المجموع نقلت قال في الايعاب وما ذكره من البطلان قد ينافي ما قبله من الكراهة الا أن يحمل الاول على تان يسير والثاني على تان كثير بحيث يخرج به عن عادته بكل وجه اه وهو حسن ظاهر في الصورتين السابقتين قبل الثلاث الاخيرة (قوله ان شق لبسته) ومثله خوف حريق

(ومثله) في ذلك (الجنون والاعغاء) اذا حصل أحدهما للمعتكف (ولا) يضر (ان) دام في المسجد أو خرج وقد أكره بغير حق على الخروج أو خرج خوفاً من ظالم أو غريم وهو معسر ولا ينسب له أو من نحو سبع أو حريق لعذره كأن جعل بغير إذنه بخلاف ما لو أخرج مكرهاً بحق كزوجة وقت يعتكفان بلا إذن ولكن أخرجه ظالم لا إذا حق مطلب به أو خرج خوف غريم له وهو غني مما طل أو معسر وله ينسب فينقطع تناوبه بذلك لتقصيره (ولا يقطع عنه الحيض ان لم تسعه مدة الطهر) بأن طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينقل عن الحيض غالباً بأن يكون أكثر من خمسة عشر يوماً وفيه نظر رددته في شرح الارشاد ولا يقطعه أيضاً خروج مؤذن راتب

(قوله قال في الايعاب) نص عبارته تمثيله به قال جمع متأخرون وهم ومن ثمة استشكله الاسنوي بأن الثلاثة والعشرين الخ ثم قال ومثله الروياني بشهر وهو واضح اه قال في الايعاب ويؤيده جزم ابن الرفعة بما في البحر لكن قال بعض المتأخرين ان فيه تساهلاً فانه غير متعين والتحقيق ان يقال خمسة وعشرون فأكثر والحاصل الخ ما هنا أصل

وسارق فان زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قال في النهاية وأعله فيمن لم يجد مسجداً قريباً يأمن فيه من ذلك اه وظاهر أن محله في غير المساجد التي تتعين بالتعين أتماهي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه وهو ظاهر وأن لم أقف على من نية عليه (قوله ان دام) أي لا يضر في قطع التتابع به وأما حسب بانه عن الاعتكاف فلا يحسب زمن الجنون بخلاف زمن الاعغاء فانه يحسب من المدة وأما ان أخرج لعدم امكان حفظه فيه فلا ينقطع بذلك التتابع فينبى بهد زوال مانعه ولكن لا يحسب من الاعتكاف لان زمن الجنون ولا الاعغاء ونقدم الكلام والخلاف في الجنون فراجعهم (قوله بغير اذنه) زاد في الامداد والنهاية وان أمكنه التخص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك ولعله أقرب (قوله وله ينسب) أي يقبلها الحاكم قبل حبه والاف هو عذر (قوله وفيه نظر رددته في شرح الارشاد) وجه النظر أن الثلاث والعشرين تخيلوه عنه غالباً اذ هي غالب الطهر ووجه الرد أن المراد بالغالب هنا هو أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في الحيض ووجهه في الامداد بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد ينخرم ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به اذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها ايقاعه في زمن طهرها وان وسعه ولا نظير للفرق بينهما بأن طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هنا في الاعذار بما يقتضي أن مجرد امكان طروق الحيض عذر في عدم الانقطاع بطروقه اه كلام الامداد وجميعه في نهاية الجمال الرمي وذكروه في فتح الجواد مختصراً وأحال فيه بالجاب على الامداد وانت خير بأن هذا الذي أجاب به لا يناسب تعبيرهم حتى في هذا الشرح بقولهم بحيث لا ينقل عن الحيض غالباً فان كان مرادهم ما ذكرناه كان عليهم أن يعبروا به ولا يعبروا بما يناقضه فان من تحيض أكثر الحيض في غاية الندور ومن ثمة قال أبو حنيفة أكثر الحيض عشرة أيام وقد أقر الشارح الاسنوي على مقتضى النظر الذي ذكره في التحفة والايهاب قال في الايعاب والحاصل أن المدة ثلاثة أقسام خمسة عشر فأقل تخلو بين والعشرون فأكثر لا تخلو غالباً وما بينهما ما يخلو غالباً فالاولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحقة بالاولى ويمكن أن يحمل كلام المجتهد على من عاداتها في الحيض أكثره وكلام الآخرين على من كان حيضها الغالب وبه يجمع بين الكلامين الكنى لم أقف على من حمله على من حمله ألا ترى أنهم ردوا المستحاضة الى العادة حيث لا تميز ولم يلاحظوا امكان انخراطها في ذلك يكون في مسئلتنا (قوله راتب) في الايعاب بأن رتب له قبل الاعتكاف ولو بعد النذر فيما يظهر ثم قال بخلاف ما لورث بعد الاعتكاف لانه لم يمتعه وهو على ذلك التعلق فامتنع عليه الخروج لذلك ثم قال وقد ثبت لذلك المسجد كما في المجموع عن الامام ثم قال بخلاف ما اذا خرج غير الراتب

للأذان أو الراتب لغير الأذان أو له ~~من~~ لمنارة ليست للمسجد وان قريت أو للمسجد
 لكنها بعيدة عنه وعن رحبته الخ وفي الفتحة بعيدة عنه بحيث لا تنسب إليه عرفا فيما يظهر
 ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار المسجد وجاره أربعون دارا من كل
 جانب وبعضهم ضبطه بما جاوز حريم المسجد الخ وكذلك النهاية وتقل في الإيعاب عن
 الزركشي ينبغي ضبطه أي البعد بأن تكون خارجة من جوار المسجد وهو ما يسمع منه
 النداء كما ورد في الحديث قال وبجث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا حصل
 الشعار بالأذان يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وانما يتجه إذا سمع وهو بالسطح من
 يسمعون وهو بالمنارة والافان خروج إليها عذرا الخ (قوله منارة المسجد) المراد من اضافتها
 إليه اختصاصها به وان لم تبين له كأن خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها
 واعتد الأذان عليه اه امداد ونهاية (قوله المنفصلة عنه) خرج بذلك المتصلة به
 بأن كان بابها فيه أو في رحبته فلا يضرم صعودها ولو لغير الأذان وان خرجت عن سمع
 بناء المسجد وكان المعتكف في هواء الشارع (قوله بغير اقراره) لان ثبت باقراره فيسقط
 به التتابع لاختياره الخروج وقال في الإيعاب وغير الأقرار بثبوته بيينة أو القضاء بعلم
 القاضي ان جوزه (قوله ليست) أي العدة بسببها أي المعتكفة أما إذا كانت بسببها
~~أن~~ أن طلقت نفسها بتقويض ذلك اليها أو على الطلاق بمشيئتها فاشامت فانه يقطع
 لاختيارها الخروج وفي الامداد والنهاية ان أذن لها في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقتها
 فيها ومات قبل انقضائها فيقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها
 زوجها اذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير
 اذنه ثم طلقتها وأذن لها في اتمام اعمته ~~فهي~~ فانه يقطع التتابع بخروجها اه (قوله
 تعين عليه تحملها أو أدائها) في الإيعاب ولم يمكنه أدائها في المسجد ويلزمه رعاية
 أقرب الطرق من المسجد الى محل الاداء على الوجه فلو عدل الى الأبعد لغير غرض
 كسهولة انقطاع تابعه الخ ثم قال لو أجبره الحاكم على الخروج لم يؤثر قال وانما لم يجب
 الاشهاد على شهادته اذ لم يمكن الاداء في المسجد جمع بين الحقيين لان ذلك قد يشق اذ
 لا يتيسر كل وقت من يشهد على الشهادة وأيضا فهذا ليس من أعذار الشهادة (تمه) اذا
 شرط ناذرا لا اعتكاف متتابعة الخروج منه لعارض مباح مقصود لا بنا في الاعتكاف
 صح الشرط ثم ان عين شيأ لم يتجاوز ولا اجاز له الخروج لكل غرض ولودنيو يامبا حاكقا
 أمير لا يجوز نهضة أما اذا شرط الخروج للحرم أو لما في الاعتكاف كجماع فيبطل الا اذا
 كان المنافي لا يقطع التتابع كخض لا تخلو المدة عنه غالباً صح شرط الخروج له أما اذا
 شرط الخروج للعارض كان قال الآن يدولي فهو باطل ويبطل نذره أيضا ولو نذر نحو
 صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر بخلاف نحو الوقف فلا يجوز فيه
 شرط احتياج من لا الخ ثم الزمن المصروف لذلك العارض لا يجب تداركه ان عين المدة

الى منارة المسجد المنفصلة عنه لكنها
 قريبة منه للأذان لا لقصودها
 للأذان وألف الناس صوته ولا
 انطروح لان يقام عليه حديث
 بغير اقراره ولا لاجل عدة ليست
 بسببها ولا لاجل أداء شهادة تعين
 عليه تحملها وأدائها للعذر
 في جميع ذلك بخلاف أضداده

(قوله عذرا الخ) لان فيه حاجة
 وهو ابلاغ صوته لمن أفوه اه
 كلام شارح العباب وأقرا في
 الامداد والنهاية ما يجتمع الأذرى
 قالا وكل منارة محل عال بقرب
 المسجد اعتد الأذان له عليه
 وكذا ان لم يكن عاليا لكن توقف
 الاعلام عليه لتكون المسجد في
 منعطف من لا أصل (قوله عن
 سمع بناء المسجد) في الأصل كما
 رجحه الشيخان وتربعه اذهى
 حيث نذ في حكم المسجد كمنارة
 مبنية فيه الى الشارع فيصح
 الاعتكاف فيها وان كان المعتكف
 في هواء الشارع وأخذ الزركشي
 من هذا أنه لو اتخذ للمسجد جناح
 الى شارع فاعتكف فيه صح لانه
 تابع له اه منه بتصرف

كهذا الشهر وان لم يعينها كشهري مطلق وجب تداركه لتتميم المدة والله أعلم

* (كتاب الحج) *

* (كتاب الحج) *

(قوله القصد) قاله الجوهري وقال الخليل كثرة القصد الى من يعظم وزاد القليوبي
ثالثا وهو الزيارة (قوله للافعال الآتية) فخرج للعمرة فالأفعال الآتية فيه تخالف الآتية
في العمرة فلا اتحاد وقال ابن الرفعة انه نفس الأفعال واستدل له بحديث الحج عرفه ويؤيده
قولهم أركان الحج ستة (قوله الزيارة) وقيل القصد الى مكان عامر (قوله الاسلام فقط)
وزيد الوقت ورد بأنه اذا نوى الحج في غير وقته ينعقد عمرة فالأحرام الذي الكلام فيه صحيح
وأجيب بأن أحرام العاكف على الحرمي غير منعقد لا عمرة ولا حجا وكون المرد صحة الأحرام
فيه نظر نهت عليه في الأصل فيحتاج الى عد الوقت في سائر الأقسام وقد رأيت في خلاصة
المختصر ونقاوة المختصر للغزالي شرط صحته اثنان الوقت والاسلام الخ وزيد العلم بالكيفية
ورده في التحفة بأنه لو حصل أى العلم بالكيفية بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى
فليس شرطا لان عقد الأحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لان عقاده تصوره بوجه اه
وبينت في الأصل ما في هذا الرد على ان فيما رده في الصفة التزام شرط وهو تصوره بوجه
وكذلك الأعمال حال فعلها ولذلك قال ابن الجمل في شرح الايضاح يشترط تصور الأعمال
حال الفعل من حيث ذاتها وكونها من المناسك ولو بوجه الخ وقال سم في شرحه على مختصر
أبي شجاع ويجاب أى عن رد التحفة المذكور بأنه انما يرد لو كان المراد شروط الأحرام
بالحج وهو ممنوع لجواز أن يكون المراد الأعم من شروط الأحرام وشروط الأعمال ولا خفاء
في توقف صحة الأعمال على معرفتها فهي شرط في صحتها ولا ينافيها امكان معرفتها بعد
الأحرام لان المقصود أن لا تقع الأبعد معرفة حتى لو وقعت قبله لم يعتد بها وان صادفت
شروطها على أن ظاهر قول الايضاح في باب آداب السفر يجب اذا أراد الحج أن يتعلم
كيفية وهو هذا فرض عين اذا تصح العبادة الايمن يعرفها الشتراط معرفة الأعمال قبل
الأحرام لانه أوجب معرفة الكيفية قبل الأحرام وعلمه بتوقف صحة العبادة عليها اه وهو
واصح جدا وزيد غير ذلك كالفية ورد بأنهم ياركن لالشرط وقد ظهر للتعقيب جواب عن
اقتصارهم في الصحة المطلقة على الاسلام فقط بأن مرادهم الشرط من حيث الفاعل
وعبارة الايضاح للنووي الناس أربعة أقسام قسم يصح له الحج ثم قال فأما للقسم الاول
وهو الصحة المطلقة بشرطها الاسلام فقط الخ فسياف كلامه يفيد كما ترى أن ذلك من حيث
الفاعل وحينئذ فلا يرد عليه الوقت وتصور الأحرام أو الأعمال بوجه لانهم ليسوا ممن
حيث الفاعل نعم هناك شرط من حيث الفاعل لم يتعرضوا لذكره وهو الخلو عن الانغماء فقد
صرحوا بأن المغنى عليه لا يحرم عنه غيره وظاهرا أنه لا يصح أحرامه بنفسه أيضا نعم ذكر
الشارح أوائل الحج من التحفة بأنه قد يولي عليه اذا أيسر من إفاقته وحينئذ فيزاد في هذا
الشرط قيد فيقال الخلو عن انغماء غير مضمون من زواله (قوله أحرام الولي) أى لعدم

هو لغة القصد وشرعا قصد الكعبة
للافعال الآتية (والعمرة) وهي
لغة الزيارة وشرعا قصد الكعبة
للافعال الآتية (هما فرضان)
أما الحج فبالاجماع وأما العمرة
فلما صح عن عائشة قلت يا رسول
الله هل على النساء جهاد قال نعم
جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة
وخبر سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن العمرة أو أجنبية هي
قال لا ضعيف اتفاقا ثم ما
مراتب خمس صحة مطلقة وشرطها
الاسلام فقط فيصح أحرام الولي
أو ما ذونه عن الجنون

(قوله نهت عليه الخ) قال في الأصل
وفي حاشية الايضاح للشارح يرد
أى ذكر الوقت أن الباطل
خصوص الحج لان عقاده عمرة لا
الأحرام الذي الكلام فيه الخ
قال العلامة المحشى قوله لا الأحرام
الخ يخالف لظاهر كلامهم في التحفة
والنهاية والمغنى عند قول المنهاج
وشرط صحته مانصه أى ما ذكر من
الحج والعمرة اه فهذا ونحوه
يفيد أن كلامهم في نفس الحج
لا في صحة الأحرام فقط اه

اشتراط التميز في هذه المرتبة والمراد بالولي والى المال من أب فخذ فوصى من تأخره ووته منهما
 فخا كم أو قيمة ولو لم يحج أصلاً أو كان محرماً وان غاب المولى عليه عن موضع الاحرام فينبو
 جعله محرماً والاحرام عنه وحيث صار محرماً وجب على وليه احضاره سائر المواقف
 الواجبة ونذب في المندوبة وأن يفعل عنه ما لا يمكن منه كالرعي بعد درميه عن نفسه ان لم
 يقدر لو جعل الحصة في يده أن يرميها فان قدر فعله لكان لا يضعها المولى في يده الا بعد رميه
 عن نفسه ويصلي عنه سنتي الطواف والاحرام ويشترط في الطواف طهره واسترها
 العورة فيوضه المولى وينوي عنه ويجعل يساره للكعبة وظاهر أن المولى انما يفعل به بعد
 فعله عن نفسه وان طاف أو سعى غير المميز كما اشترط كون المولى قائداً وسائقاً في جميع
 الطواف أو السعي ويمنعه المولى من مخطورات الاحرام فان فعل شيئاً منها فان كان غير مميز
 فلا فدية على أحد وان كان صديداً وحلقاً أو قلماً وان كان مميزاً فمكاً البالغ فان كان اتلاً فافاً
 لزمت الفدية وان كان ناسياً أو جاهلاً وان كان ترفها كاللبس والطيب اشترط للزوم
 للفدية العلم والاختيار ومتى وجبت الفدية فهي في مال المولى وكذا سائر ما زاد في نفقته
 بسبب السفر وحيث وجبت على المولى فهي كالواجبة بفعله فان اقتضت صوماً أو غيره
 وفعله أجراً فان عزم المولى أن يحرم عنه تجاوز الميقات ثم احرم به فوجهان في وجوب
 الفدية على المولى أولاً فدية بلا ترجيح في الخادم والجواهر والعباب والمجموع وغير ذلك
 واعتمد الشارح والجمال الرمي وجوبه على المولى وقد ذكرت في الاصل ما يؤيد عدم
 الوجوب وانه مذهب غير الشافعية وأنه يجوز تقليده وفيه سعة (قوله لا يميز) فائدة ذلك
 فيه وفي المميز حصول الثواب له اذ يكتب له ثواب ما عمله من الطاعات وكذا ما عمله له وليه
 ويناب المولى أيضاً على ذلك ولا تكتب على غير المكلف معصية (قوله مع التميز) أي وغير
 ذلك مما سبق في العصة المطلقة (قوله واذن المولى) ويجوز للمولى أن يحرم عنه أيضاً هنا
 كالأول (قوله وشرطه الاسلام والتكليف) أي فيصح نذره من الرقيق ويقع عن نذره
 (قوله وشرطه التكليف والحرية) لم يذكر هنا الاسلام لوضوح أنه لا بد منه والعلم
 باشتراطه مما سبق (قوله على كافر) أي ولا يحسم منه بل لو ارتد في أثناء نسكه بطل ولم يجب
 عليه المضي في باطله وبهذا فارق باطله فاسده بالجماع (قوله لتعذر وقوعه له) أي لكونه
 عبادة بدنية بخلاف الزكاة اللازمة له فمقتضى من ماله (قوله كافية فيهما) هنا كلام بينته
 في الاصل وحاصله أن استطاعة الحج في وقته تكفي عن العمرة مطلقاً لانه متمكن من
 القران والقارن لا يزيد على مفرد الحج في الاعمال والدم ان يحجز عنه عدل الى الصوم فان
 فرض يحجز عنه بقي في ذمته الى القدرة فلا يؤثر ذلك في صحة قرانه وأما استطاعة العمرة
 وحدها فقد لا تكفي للحج (قوله حتى السفارة) هي طعام يتخذ المسافرون أكثر ما يحمل
 في الجملد مستدير فنقل اسم الطعام الى الجملد وسمي به والجملد المذكوور مع الابق تنضم
 وتنفرج فلا تنفرج سميت سفرة لانها اذا حلت معايقها انفرجت فأسفرت عما فيها وسمي

والصبي الذي لا يميز وصحة مباشرة
 وشرطه الاسلام مع التميز واذن
 المولى فلا تصح مباشرة غير مميز ولا
 مميز يأذن له وليه ووقوع عن حجة
 النذر وشرطه الاسلام والتكليف
 ووقوع عن حجة الاسلام وعمرته
 وشرطه التكليف والحرية فيحجز
 حج الحز المكلف الفقير واعتماده
 عن فرض الاسلام والمرتبة
 الخامسة وجوبهما (وشرط
 وجوبهما الاسلام) فلا يجبان
 على كافر أصلي في الدنيا ويجبان
 على مرتد وان استطاع في حال
 رده ثم أعسر بعد اسلامه لكن
 لو مات مرتداً لم يحج عنه لتعذر
 وقوعه له (والحرية والتكليف)
 فلا يجبان على رقيق وصبي
 ومجنون لقههم (والاستطاعة)
 لقوله تعالى من استطاع اليه
 سبيلاً والعمرة كاللحج والاستطاعة
 الواحدة كافية فيهما (ولهما شروط
 الاول وجود الزاد أو عيشته)
 حتى السفارة (ومؤنة ذهابه وإيابه)
 اللاتقة به من نحو لبس ومطعم
 وغيرهما مما يأتي (الثاني وجود
 راحلة) فاضله عن جميع ما صر
 وما يأتي ذهاباً وإياباً

وان لم يكن له بوطنه أهل ولا عشيرة
 (لمن ينسب وبين مكة ممر حلتان)
 والاصل فيها وفي النفقة أنه صلي
 الله عليه وسلم فسر به ما السيل في
 الآية والمراد به ما هنا كل دابة
 اعتيد ركوبها في مثل تلك المسافة
 ولو نحو بغل وحمير ووجودها
 القدرة على تحميلها ببيع أو اجارة
 بثلث المثل أو بأجرة لا بأزيد وان
 قلت الزيادة أو ركوب موقوف
 عليه أو على الحمل الى مكة أو
 موصى بمنفعته الى ذلك والاوجه
 الوجوب على من حمله الامام من
 بيت المال كاهل وظائف الركب
 من القضاة وغيرهم والشرط اما
 وجود راحله فقط وهو في حق
 من ذكر بعد محله أو ضعف كما
 يأتي (أو) وجود (شق محمل) وهو
 (لمن لا يقدر على الراحلة) بأن
 يلحقه بها مشقة شديدة اذا استطاع
 معها وضابطها أن يخشى منها
 مبيع تيمم فان لحقته بالمحمل وهو
 شيء من خشب أو نحوه يجعل
 في جانب البعير للركوب فيه
 اشترط فيه قدرته على السكينة
 وهي المسمى الآن بالحجارة فان عجز
 فمغفرة فان عجز فسرير يحمله
 رجال وان بعد محله لان القرض
 أنه قادر على مؤن ذلك وأنها فاضلة
 عما هو (وللمرأة) وان لم
 يتضرر لان الحمل أسهل لها

السفر سفر الاسفار الرجل ينقصه عن البيوت والعمران (قوله وان لم يكن له الخ) أي لما
 في الغربة من الوحشة ومسقة فراق الوطن المألوف أما من لا وطن له وله بالحجاز ما يغنيه
 لا تعتبر في حقه مؤنة الاياب قطع الاستواء سائر البلاد اليه (قوله أهل ولا عشيرة) المراد
 بالاهل من تلزمه مؤنتهم وبالعشيرة سائر الاقارب ولو كانوا من جهة الام وفي المعنى
 والنهاية نقلا عن الرافعي ولم يتعرضوا للمعارف والاصناف التي يسراستبد الهنم (قوله
 اعتيد ركوبها الخ) أي لامثاله وظاهره اشتراط كونها تليق به وعليه جرى في الايعاب وفتح
 الجواد واعتمده سم وعبد الرؤف في شرح المختصر وابن الجبال في شرح الايضاح وغيرهم
 وخالف في التحفة فقال وان لم يلق به ركوبه (قوله ووجودها) أي المراد بوجود الراحلة
 في قول المصنف وجود راحله (قوله بثلث المثل) أي ان أراد شراءها أو بأجرته ان أراد
 الاستئجار (قوله الى ذلك) أي له أو الى الحمل الى مكة وخرج به الموصى به أو بمنفعته له فلا
 يلزمه القبول كما في حاشية الايضاح للشارح قال للمنة قال ويتردد النظر فيما لو أعطى من
 تحوز كافة والقياس أنه لا يلزمه القبول أيضا لانه لا يخلو عن منة اه لكن في التحفة ايصاله
 بمنفعته امدت يمكن فيها الحج أو على هذه الجهة اه وعبارة عبد الرؤف في شرح المختصر أو
 وصية له أو لجهة الحمل انتمت وفي شرح الايضاح للجبال الرملی وابن علان أو وصى له
 بمنفعته اه وظاهره هذا يخالف ما في الحاشية الا ان يقال في الجمع انه لا يلزمه القبول
 للمنة لكن اذا قبل لزمه النسك للملكة ذلك بقبوله لغيره (قوله من بيت المال) قال في
 التحفة لا من ماله كماله وهما له غيره للمنة اه (قوله كاهل وظائف الركب) عبارة حاشية
 الايضاح حيث جازله أي للامام ذلك كقضاة الركب وغيرهم (قوله فقط) أي من غير شق
 محمل أو كنيسة أو محفة (قوله أضعف) معطوف على قوله بعد محله فالذكر القوي القادر
 على المئتي تشتط في حقه الراحلة ان كان ينسب وبين مكة ممر حلتان فأكثر والا فلا تشتط
 بل يلزمه المشي والضعف يشترط في حقه الراحلة وان قرب (قوله شق محمل) في الايعاب
 بفتح الشين والمحمل قال في المغني بفتح ميمه الاولى وكسر الثانية بخط النووي وقيل بعكسه
 اه أي الاول بارادة المحمل والثاني بارادة الالة (قوله مبيع تيمم) كذلك في شرح الارشاد
 له والجبال الرملی في النهاية وجرى في التحفة وحاشية الايضاح والايحاب والجبال الرملی
 وابن علان في شرح الايضاح على أن المراد ما يخشى منه مبيع تيمم أو لا يخشى منه ذلك
 ولكنه لا يطاق الصبر عليه عادة (قوله في جانب البعير) أي بلا شيء يستتر الركب فيه
 والكنيسة هي المحمل الآن عليه أعوادا عليها ما يظل من الشمس من الكنس أي الستر
 ومنه قوله والجواري الكنس أي المحجوبات والتحفة بالكسر هي المعروفة الآن بالخنزوان
 (قوله فسرير يحمله رجال) استشكل السيد عمر البصري تصورا لمعضوب أو وصول
 الشخص الى حالة بحيث يشق عليه مشقة شديدة أن يحمل في محفة أو على سرير في غاية
 الندور اه وأقره ابن الجبال في شرح الايضاح (قوله وللمرأة) معطوف على قول الماتن

والشرط وجدان المحل في حق من ذكر (مع وجود شريك) عدل يلبس به بحالسته وليس به نحو جذام ولا برص فيما يظهر في الكل فان لم يجده فلا وجوب وان وجد مؤنة المحل بقماسه ولوسمات معادله بنحو أمتعة ولم يحش منها ضررا ولا مشقة لم يشترط وجود الشريك (ولا تشترط الراحلة لمن ينه وبينه مكة أقل من مرحلتين وهو قوي على المشي) بأن لم يلحقه به المشقة اللاحقة اذ ليس عليه في ذلك كثير ضرر بخلاف ما لو ضعف عن المشي بأن خشي منه مبيح تيم فانه لا بد له من المحل في حقه مطلقا وحيث لم يلزمه المشي فالركوب قبل الاحرام وبعده أفضل والافضل الركوب على القتب والرحل لا اتباع (ويشترط كون ذلك كله) أي مامرا من نحو الراحلة والمؤنة (فاضلا عن دينة) ولو مؤجلا وان أمهل به الى اياه لان الحال على الفور والحج على التراخي والمؤجل يحمل عليه فاذا صرف مامعه في الحج لم يجده ما يقضى به الدين (و) عن (مؤنة من عليه مؤنتهم) كزوجته وقريبه ومملوكه المحتاج اليه والمراد المؤنة اللائقة بهم من نحو ملابس ومطعم واعدة في آب وأجرة طبيب وغن أدوية تلجاجة قريبه ومملوكه اليها

لم لا يقدر أي ويشترط شق محمل للمرأة والخنثى وان لم يتضررا وهذا هو المعتمد وان وافق الشارح في مختصر الايضاح الاذرى في تقييده بن لا يليق بهما الركوب بدونه أو يشق عليهما ونقل شيخ الاسلام في الغرر والاسنى كلاما من المقالتين ولم يصرح بترجيح ~~لكنه~~ اقتصر في شرح البهجة الصغير وشرح المنهج على الاطلاق (قوله عدل) بأن لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة ولا شديدا لعداوة ولا به بنحو برص وأن يوافق على الركوب بين المحلين اذ انزل قضاء الحاجة ويغلب على ظنه وقاؤه بذلك وفي الايعاب للشارح أن يكون عدلا ذا ضرورة تليق به بحالسته اذا كان الاخر كذلك اه ولم أر اذا كان الاخر كذلك في غير الايعاب (قوله لم يشترط وجود الشريك) قال الشيخ عبد الرؤف في شرح المختصر وقياس الشريك اشتراط اللباقة اه أي في الامتعة وفي حاشية الايضاح للشارح ومن يليق به الركوب بنحو هودج كعدم ربيع يوضع بين الجواق لا يحتاج اشريك اه ونحوه عبد الرؤف (قوله أقل من مرحلتين) قال عبد الرؤف وان كانت الى عرفة مرحلتين قال في التكلفة ومقتضاء أيضا لو قرب من عرفة وبعده عن مكة لم يعتبر وفي حاشية الايضاح فان أطاق المشي لزمه ولو امرأة كما شغلها اطلاقهم وان نظرفيه الاذرى (قوله على المشي) خرج ما لو كان قويا على الزحف أو الحب ولا يكلف وان كان بمكة أو عرفة (قوله مبيح تيم) أي أو يحصل به ضرر لا يحتمل عادة ككافي التكلفة وغيرها وسبق نظيره (قوله من المحل في حقه) مراده من المحل هنا الراحلة ونحوها ولو عجز بها كان أوضح (قوله مطلقا) أي سواء أقرب من مكة أم بعد عنها (قوله فالركوب قبل الاحرام الخ) أي لو اجد المركوب أماما لم يجده وهو قادر على المشي من غير مشقة فيسن في حقه المشي حيث كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر نحو وجامن خلاف من أوجبها ان كان واجدا للزاد أو أمكه تحصيله بايجار نفسه في الطريق أو كان يكسب كل يوم أو في بعض الايام كفايته لان احتياج للسؤال لكراهة الحج به والمرأة كالرجل في ندبه لها ولو لها من العصبية والوصى والحاكم منعها من ذلك عند مجرد التهمة في النافلة وعند قوتها في الفريضة (قوله على القتب والرحل) في شرح البخاري لا كرماني الرحل بفتح الراء وسكون المهملة أصغر من القتب وفي شرحه للقسطلاني الرحل كالسرج للفرس وفيه أيضا القتب بفتح المثناة الفوقية آخره وحده هو خشب الرحل وقيل القتب للجمل بمنزلة الاكاف للحمارة وشراء المركوب أفضل من استجاره الا لعذر (قوله على التراخي) اعتمد في التكلفة والمختصر أن الحكم كذلك وان تضيق عليه الحج (قوله وقريبه) أي أصوله وفروعه على التفصيل الذي ذكره في النفقات (قوله المحتاج اليه) أي المملوك نحو خادمة والمراد بالمؤنة أي الكلفة وهي أعم من النفقة وقوله اللائقة بهم أي وبه أيضا اذ نفسه من تلزمه مؤنتها (قوله واعدة في آب) أي بتزويجه أو تسريه (قوله لحاجة) أي احتياج كل من المملوك والقريب اليه ما أي الى أجرة الطبيب وغن الادوية (قوله

ولحاجة غيرهما) أى غير المملوك والقريب والمراد غير من تلزمه نفقته ولو أجنب أو أهل
ذمة أو أمان ففى السب من المنهاج من فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عار
واطعام جائع اذ لم يدفع بركة وبيت مال وفى التحفة يلحق بالطعام والكسوة ما فى
معناهما كأجرة طبيب وغن أدوية الخ لكن لا يلزم ذلك الا على من وجبه زيادة على كفاية
سبته ولمونه كما فى الروضة (قوله ذهابا واياها) أى واقامة معنادة بمكة أو غيرها (قوله
وانزع النفوس) أى انجذابا وميلها (قوله بين طلاقها الخ) هذا عند الشارح وعند
الجمال الرملى عليه ذلك فيما بينه وبين الله ديانة لا حكم فلا يجبر عليه الحاكم (قوله وخادم)
أى أو عن غنهما الذى يحصلهما به فالمكفية باسكان زوج والساكن فى مدرسة بحق
والموصى له بمنفعته مطلقا والموقوف عليه لا يترك لهم مسكن بخلاف الموصى له بمنفعته
مدته معلومة ومن اعتماد السكنى بأجرة الا ان قصد أنه لا يسكن فى غيره وان اشتراه بل فيما
اعتاده فيطوق بالآثر حينئذ (قوله لم ابداهما) أى وان ألفهما (قوله بعض الدار)
فى حاشية الايضاح الزائد على حاجته ونحوه النهاية وغيرها (قوله فيما ذكر) أى فيجب
ابداهما بالاتى به حيث كان الزائد فى بالنسك الذى عليه وفى الذى للتمتع اضطراب بين
المتأخرين بينه فى الاصل مع ما يتعلق به فراجع منه (قوله بيع كتبه) فى حاشية
الايضاح التى لغير التفرج (قوله نسختان) سبق فى قسم الزكوات فى ذلك تفصيل يجرى
نظيره هنا فراجع (قوله وحاجته تندفع) فى الايعاب اذ لم يحجج الى تصحيح كل من الاخرى
(قوله سلاحه) أى وخيله سواء كان متطوعا أو مرتزقا ويجب بيع ضيعته التى
يستغناها وصرف مال تجارته فى الحج وان لم يكن له كسب قال سم وقياس ما أتى به شيخنا
الرملى أنه يجب على المدين التزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين
وجوب الحج على من يبيده وظائف أمكنه التزول فيها بما يكفيه ليحج وان لم يكن له الاهى
ولو أمكنه الحج بموقوف على من يحج وجب حيث لا يتحقق مشقة فى تحصيله من فهو ناظر
لوقف ونقل سم عن قنابى السبوطى أنه لا يلزمه التزول عن الوظائف للحج ~~ا~~كن فى
حاشية الحلبي على شرح النهج ما وافق ما نقل عن الرملى وفى التحفة من لاصبر له على ترك
الجماع لا يشترط قدرته على سرية أو زوجة يستعصمها فيستقر الحج فى ذمته قال ابن الجلال
فى شرح الايضاح ظاهره وان ظن لحوق ضرر يبيع التيم لو ترك الجماع بالتجربة أو باخبار
عدلى رواية عارفين وهو غير واضح ومن ثمة استظهر فى المنع فى هذه الحالة للوجوب اشتراط
قدرته على حملته يستعصمها وجرم به تليذه فى شرح المختصر ومال اليه مولانا السيد عمر
البصرى قال وعليه فيظهر ان مثل مبيع التيم حصول المشقة الظاهرة التى لا تخفى
فى العادة ثم بلغنى أن اشهاب سم صوب ما فى الحاشية (قوله والمال) خرج به
الاختصاص فلا يشترط الامن عليه (قوله والبضع) أى الفرج (قوله وان قل) كذلك
بقية كتب الشارح وكتب شيخ الاسلام والخطيب الشربيني والجمال الرملى لا الايعاب

ولحاجة غيرهما اذا تمين
الصرف اليه ويشترط الفضل
عن جميع ما يحتاجه الى ذلك
(ذهابا واياها) الى وطنه وان لم
يكن له به أهل ولا عشيرة لما
فى الغربية من الوحشة ولتزع
النفوس الى الاوطان وعلى
القاضى منعه حتى يترك لمونه
نفقة الذهاب والاياب لكنه يحجره
فى الزوجة بين طلاقها وترك
نفقتها عند نفقة يصرفها عليها
(وعن مسكن وخادم يحتاج اليه)
أى الى خدمته لتحوزمانة
أو منصب تقديم حاجته الناجزة
نعم ان كانا فقيرين لا يلحقان به لز
ابداهما بالاتقان وفى الزائد
عليه بمؤنة تسك ومثلهما الثوب
النفيس ولو أمكن بيع بعض
الدار ولو غير نفيسة وفى غن بمؤنة
النسك لزمه أيضا والامة النفيسة
للخدمة أو للتمتع كالعبد فيما ذكر
ولا يلزم العالم أو المتعلم بيع كتبه
لحاجته اليها الا ان كان له من كتاب
نسختان وحاجته تندفع باحداهما
فيلزمه بيع الاخرى ولا الجندى
بيع سلاحه ولا المحترف بيع آتله
(الثالث أمن الطريق) أمنا لا ثقا
بالسفر ولو ظنا على النفس
والبضع والمال وان قل فان خاف
على شئ منها لم يلزمه النسك
لتضرره

سواء كان الخوف عاما أم خاصا على المعتمد ولا أثر للخوف على مال خطيرا يستعجبه للتجارة وكان يامن عليه لو ترك في بلده ويشتري الامن
أيضا من الرصدى وهو من رقب الناس ١٨٢ ليأخذ منهم مالا فان وجد لم يجب النسك وان قل المال ما لم يكن المعطى له هو الامام

أونائبه (الرابع وجود الزاد والماء
في المواضع المعتاد حمله منها بمن
مثله وهو القدر اللائق به في ذلك
المكان والزمان) فان عدم ذلك
ولو في مرحلة اعتيد حمله نهايتين
عدم الوجوب والعبرة في ذلك
بعرف أهل كل ناحية لاختلافه
باختلاف النواحي (و) وجود
(عطف الدابة في كل مرحلة) لعظم
تحمل المؤنة في حمله بخلاف الماء
والزاد لكن بحث في المجموع
اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه
اليه سليم وغيره واعتمده السبكي
وغيره (ولا يجب) الحج ولا يستقر
(على المرأة) ولو يجوز لا تشتهى
سواء المكينة وغيرها (الان)
وجدها ما هو (خرج معها
زوج أو محرم) لها ينسب أو رضاع
أو مصاهرة لما صح من قوله صلى
الله عليه وسلم لا تسافر المرأة بريد
الاول معها زوجها أو ذو محرم ولا
يشتري عدلها ما لان الوازع
الطبعي أقوى من الوازع الشرعي
ومثلها ما عدها الثقة ان كانت
ثقة أيضا اذ لا يجوز لكل من مانتظر
الاخر والخلو به الا حيث
ويكنى مراهاق وأعمى له وجاهة
وفطنة بحيث تامن معه على نفسها
ويشتري فمن يخرج معها
مصاحبة لها بحيث يمنع تطاع
أعين الفجرة اليها وان كان قديع عنها قليلا في بعض الاحيان والامر دالجمل لا بد أن يخرج معه من يامن
به على نفسه من قريب وشيخه

والمنح للشارح جفري فيهما على أن القليل الذي لا يزيد على قدر الخفارة لا أثر له (قوله على
المعتمد) أي بالنسبة للخاص أما العام فلا كلام فيه وهذا هو المعتمد في سائر كتبه وكذلك
الجمال الرملي واعتمد شيخ الاسلام والخطيب الشرييني في الخاص أنه لا يمنع الوجوب
فيقضى من تركته كالزمن (قوله خطير) أي كسير ولا على مال غيره الا اذ الزمه حفظه
والسفر به كوديعة (قوله أونائبه) وكذا الاجنبي كما في العباب وشرحه لكن في شرح
الارشاد له والمنح عدم الوجوب للمنة ونظر فيه في الاسنى واستظهر الاول الخطيب
الشرييني ومال اليه الجمال الرملي في النهاية وفي التحفة وكذا أجنبى على الواجهة حيث
لا يتصور لحوق مئة لاحد منهم في ذلك بوجه اه والحاصل ان المعتمد الوجوب كما صرح به
ابن زياد ونقله عن كثير من المتأخرين وأن المنع انما هو اذا دفع عن واحد بخصوصه
(قوله بمن مثله) لا بأزيد وان قلت كما في التحفة وقال في المفتى والنهاية عن الدميري تغتفر
الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلا بخلاف الحج
(قوله اللائق به) وان غلت الاسعار ولا نظرها معضى من السنين نعم لا تعتبر حالة الاضطراب
التي يقصد فيها القوت لسد الرمق (قوله بحث في المجموع) هو المعتمد والالم يجب الحج اليوم
على افاقي (قوله ولا يجب الحج) هو المعتمد ومقابلته أنه شرط للاستقرار لا للوجوب
وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ماتت فاته على الاول لا يلزم قضاؤه من تركتها بخلافه على
الثاني (قوله ما صرح) ومنه اشتراط المحل مطلقا (قوله بريدا) هو نصف مرحلة وهو أربعة
فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل سبعة آلاف ذراع بذراع الادعى (قوله الوازع
الطبعي) الوازع بالراي المتبعة أي الكاف الطبيعي أقوى من الكاف الشرعي اذ كثير من
الناس لا يبالون بارتكاب ما كف الشارع عنه بخلاف ما كف السلطان عنه قال ابن الاثير
في النهاية في الحديث من يزع السلطان أكثر من يزع القرآن أي من يكف عن ارتكاب
الغناهم مخافة السلطان أكثر من يكفه مخافة القرآن والله تعالى يقال وزعه يزعه وزعافه
يزاع اذا كفه ومنعه الخ والمعنى هنا أن الزوج والمحرم مع فسقةهما يغاران على المرأة من
مواضع الريية ويكفان بطبعهما عن ذلك قال في التحفة وبه يعلم أن من علم منه أنه لا غيره له
كما هو شأن بعض من لا خلاق لهم لا يكتفي به (قوله ثقة) والممسوح مثله في ذلك والمراد
من كونهم مانتقين العدة التالفة عن الزنا فقط (قوله واعمى له وجاهة) اعتمده في سائر
كتبه والجمال الرملي في النهاية وجري شيخ الاسلام والخطيب الشرييني والجمال الرملي في
شرح الدبلية على أنه لا بد أن يكون بصيرا (قوله ونحوه) أي كسيده والخنثى يشترط فيه
وجود محرم رجل أو امرأة أو نساء أجنبيات بناء على الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين

(قوله)

الامر دالجمل لا بد أن يخرج معه من يامن

(أو نسوة ثقات) بأن بلغن وبعين صفات العدالة وإن كن أمهات أو عبا أو غيرهن وإن لم يخرج معهن زوج أو محرم لأحداهن
لانتطاع الاطماع باجتماعهن ومن ثم جازت سخلوة رجل باهرا أتيت دون عكسه وأفهم كلامه أنه لا بد من ثلاث غيرها وأنه لا يكتفي
بغير الثقات وإن كن محارم واعتبار العدد دائما هو بالنظر للوجوب ١٨٣ الذي الكلام فيه أما بالنظر لحوازي الخروج

فأما إن تخرج مع واحدة لقرض
الحج وكذا وحدها إذا أمنت
أما سفرها الغير فرض فحرام مع
النسوة مطلقا الخامس أن يثبت
على الراحلة بغير مشقة شديدة
فمن لا يثبت عليها أصلا أو يخشى
من ثبوته عليها محذور يمين لا يلزمه
الحج بنفسه بل بنائبه بشرطه
الاثنية * السادس أن يجدها من
من الزاد وغيره وقت خروج
الناس من بلد السابغ إمكان
السير بأن يبق من الزمن عند وجود
الزاد ونحوه مقدار ما يمكن السير
فيه إلى الحج السير المعهود فإن
احتاج إلى أن يقطع في كل يوم أو
في بعض الأيام أكثر من مرحلة لم
يلزمه الحج ولا يقضى من تركته
لومات قبله * الثامن أن يجد رفقة
بحيث لا يأمن إلا بهم يخرج
معهم ذلك الوقت المعتاد فإن
تقدموا بحيث زادت أيام السفر
أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع
معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا
وجوب لزيادة المؤنة في الأول
وتضرره في الثاني ويلزمه السفر
وحده في طريق آمنة لا يخاف فيها
الواحد وان استوحش * التاسع
أن يجد ما مزم من الزاد ونحوه بما لا

(قوله بأن بلغن) ويكتفي بالمراعات إذا حصل معهن الأمن (قوله وأفهم كلامه) أي
المعنى حيث قال إلا أن خرج معهن نسوة ثقات فالنسوة اسم جمع لأمرأة من غير أن يلفظها
وأقله ثلاث واعتدله في التحفة والاياعاب وتليذه في شرح المختصر واعتدله في الحاشية ويختصر
الايضاح الاكتفاء باثنتين غيرها ومال إليه شيخ الاسلام في شرح البهجة الصغير وجزم به
في شرح المنهج والتحرير واعتدله الخطيب والجمال الرملي في كتبه وأورد شيخ الاسلام
المقالتين في الاسنى والغرر ولم يصرح بترجيح وقد ظهر لي ما لم أقف على من نبه عليه وهو أنه
إذا كانت واحدة منهن لا تقارقه واحدة من اللاتي معهما أن جلست بموضعها أو ذهبت
لحاجتها فيبقى الاكتفاء باثنتين معها فيلزمها الحج ومن كانت قد يفارقها صواحبا
لا يلزمها فالقائل بالاشتراط ثلاث غيرها لاحظ الوجوب على كل واحدة منهن والقائل
بالاكتفاء باثنتين غيرها لاحظ الوجوب عليها فقط وقد أثبت في الاصل لوجه ما أخذ
لذلك فراجع منه (قوله وإن كن محارم) كذلك في شرح الارشاد واستقر به في المنع
وقال في الايعاب اشتراط الثقات محله في غير المحارم بل والمحارم ان كان فسقةن بالبعاء الخ
وكذلك التحفة وأطلق شيخ الاسلام في المنهج وشرح التحرير اشتراط كون ثقات وقال
في شروح البهجة والروض هو ظاهر في غير المحارم ومثله الخطيب في شرح المنهاج والتبصير
والجمال الرملي في شرح البهجة والمنهاج زاد فيه أما في قياس ما مر في الذكور
نعم ان غلب على الظن جلهم لها على ما هم عليه اعتبر في ثقتهم أيضا اه (قوله لقرض
الحج) انما قيد بالحج لان الكلام فيه والافكل سفر واجب مثله (قوله مطلقا) كذلك
الامداد والنهاية قال في التحفة حتى يحرم على المكبة التطوع بالعمر من التعميم من
النساء لومات نحو المحرم وهي في تطوع فلها التمام (قوله على الراحلة) مراد بها
ما يشمل الحمل فالكعبسة فالحففة فالسري الذي يحمله الرجال كما علم مما تقدم (قوله بشرطه
الاثنية) أي في المعصوب اذ هو حينئذ عينه (قوله اتهامه) أي طلب الهبة ومثلها العارية
في الايعاب ولومن ولدا أو والد (قوله مؤجل) مطلقا سواء كان على ملي أو معسر
في الايعاب وإن كان يحمل بمكة والمدين بهما وسرفلو كان معه نفقة الذهاب وله دين على
موسر بمكة يحل أيام الحج ويبقى بمؤن اياه لم يلزمه الحج الخ قال في الامداد كالا سخي وقد
يجعل هذا وسيلة إلى عدم الوجوب للنفس فيبيع ماله نسيئة قبل وقت الخروج ونقله
في الايعاب عن الراغب ثم قال ويؤخذ من كلام المتولي والشاشي أن هذا مكره وقيل
حرام كببيع مال الزكاة قبل الحول الخ (قوله بينة) أي حجة ولو شاهد أو عينا أو يعلمه

حاصل عهده فلا يلزمه اتهامه ولا قبول هبته لعظم المنفعة ولا شراؤه بمن مؤجل وإن امتد الاجل إلى وصوله موضع ماله ولا أثر
لدين له مؤجل أو حال على معسر أو منكروه ولا يئنه له ولا يمكنه الظفر بما لا يخالف الحال على ملي معقرا وعليه بينة أو أمكنه الظفر
من ماله بقدره

ووجدت شروط الظفر والمال
الموجود بعد خروج القافلة
كالعدوم (ولا يجب على الاعى
الحج) والعمر (الا اذا وجد قائدا)
وبشروط قدرته على أجرته ان طلبها
ولم ترد على أجرة مثله وكذا يشترط
قدرة المرأة على أجرة نحو الزوج ان
طلبها (ومن عجز عن الحج بنفسه)
وقد أيسر من القدرة عليه لزمانه
أو هــ رم أو مرض لا يرجح برؤيه
ويسمى معضوبا (وجبت عليه
الاستنابة ان قدر عليها بماله) بأن
وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل
فاضله عما مر ثم يستثنى مؤنة نفسه
وعياله فلا يشترط كونها فاضلة
عنها الا يوم الاستئجار فقلانه اذا
لم يضار فهم يمكنه فخصميل مؤنتهم
بخلاف المباشر بنفسه (أو بمن
يطيعه) بأن وجد متبرعا يحج عنه
وهو موثوق به ولا حج عليه وهو ممن
يصح منه حجة الاسلام ولم يكن
معضوبا فيلزمه القبول بالاذن له
في الحج عنه لانه مستطيع بذلك
وان كان المطيع أثنى أجنبية نعم
ان كان المطيع أصلا وفرعا وهو
ما ش لم يجب اناسه لان مشيها
يشق عليه وكذا ان لم يجد ما يكفيه
أبام الحج

القاضي (قوله ووجدت شروط الظفر) هي أن لا يأخذ غير جنس حقه حيث وجدته فان
فقدته أخذه غير جنسه ثم الذي من جنس حقه بتملكه والذي من غير جنسه يبيعه ثم ان كان
التمن من جنس حقه ملكه والا اشترى جنس حقه ومن الشروط أن لا يأخذ فوق حقه
ان أمكن الاقتصار على قدر حقه ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه ومن الشروط
أن يكون ما أخذه ملك المدين فلوا أنكر المدين كون ما وجدته ملكه لم يجز أخذه ولو كان
المدين محجوا وعليه بفس أو ميتا لم يأخذ الا حصته بالمضاربة (قوله نحو الزوج) أي من
الحرم والنسوة فليس لها الجباره الا ان كان المحرم قتها ولا الزوج الا ان أفسد حجها
فيلزمه ذلك بلا أجرة وفائدة وجوب الأجرة عليها مع أن الحج على التراخي دفعها في الحياة
ان تضيق عليها بنحو نذراً وخوف غضب أو الاستقرار ان قدرت عليها حتى يلزم الاجحاج
عنها بعد موتها فان لم تقدر عليها لم يلزمها النسك (قوله لزمانه) سبقت في الزكاة والمراد بها
هنا العاهة التي تمنع من ركوب نحو الحقة الأبعشة شديدة لا تحتمل عادة (قوله أو هــ رم)
يسبق أيضا والمراد به هنا الضعف من كبر السن بحيث لا يستطيع الثبوت على المركوب
ولو على سرير يحمله رجال الأبعشة شديدة لا تحتمل عادة (قوله معضوبا) بالعين المهملة
والضاد المجهدة وهو اسم مفعول من الغض وهو الضعف أو القطع لانه قطع حركته هذا هو
الاشهر ويجوز أن يقرأ بالصاد المهملة كانه قطع أو ضرب عصبه (قوله ان قدر عليها)
وان كانت القدرة عليها انما وجدت بعد الغضب (قوله بأجرة المثل) لأباً كثروا ن قلت
الزيادة نعم ان رضى بدون أجرة المثل لزمه ولا نظر للمنة (قوله وهو موثوق به) كذلك
الايضاح وغيره قال الشارح في حاشيته والجمال الرملى وابن علان في شرحيهما والعبارة
للمحاشية بأن يكون عدلا والالم تصح انابته ولومع المشاهدة لان نيته لا يطاع عليها وبهذا يعلم
أن هذا شرط في كل من يحج عن غيره باجارة أو جعله اه نعم ان كان المستأجر معضوبا
واستأجر عن نفسه فاسقايحج عنه صحت الاجارة وقبل قوله حجبت كما في فتاوى الشارح
وقد أشبعت الكلام على هذا في كتابي فتح الفتح بالخبر على من يريد معرفة شروط الحج عن
الغير فراجع عنه ان أردته (قوله ممن تصح منه الحج) وهو المسلم المكلف الحر قال في حاشية
الايضاح في نفس الامر وان كان قناني الظاهر وهذا في حجة الاسلام أما التطوع فيصح
أن يكون الاجير فيه صبياً مجزأ أو عبداً أو أمة وفي شرح الايضاح لابن علان تجزى انابة
الرقيق في حج نذراً اه (قوله ولم يكن معضوبا) ليس هذا شرط الصحة الاذن اذ لو تكلف
المعضوب وحج عنه صح وانما هو شرط لوجوب الاذن له (قوله فيلزمه القبول) أي فورا
وان لزمه الحج على التراخي لا يرجع البازل (قوله أثنى أجنبية) في الاعباب لكى
يشترط أن يكون لها محرم أو زوج اذا النسوة لا تسكن هنالان بذل الطاعة لا يوجبها على
المطيع بل وازجوعه قبل الاحرام (قوله وهو ماش) ظاهر لزوم الاذن للاجنبيية
الماشية وهو ظاهر غيره مما بينته في الاصل وفي شرح الهجة الصغير لشيخ الاسلام كذا

تستفي. وانيته وان لم تكن بعضاه والاولى منع المرأتين المثنى فيما لا يلزمها وللوالد
 اذا اراد ولده أن يخرج عن غيره ماشيا أن يمنعه وان قربت المسافة لأن له منعه من السفر
 الحج التطوع ومن قال بعدم المنع يحمل على ما اذا كان أجبراً ثم يحمل عدم وجوب
 الاذن لا صله وفرعه مع المثنى اذا لم يستأجره والا فاختلاف فيه وجرى ابن الجلال
 في شرح الايضاح على أنه بذلك قال وفاقا للمغني والنهاية وخلاف الظاهر التحفة
 والايضاح ومقتضى المختصر واستنواجه شارحه اه وكلفني والنهاية شرح البهجة للجمال
 الرمي وسبغهم ما اليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة (قوله وان كان راكبا) نعم ان كان
 قريبا من مكة وكان يكسب في يوم كفاية أيام الحج فانه يلزمه الاذن المطيع به كما يلزمه الحج
 بنفسه حينئذ (قوله كما بعض في ذلك) أي فلا يلزمه الاذن له في ذلك الا بقيد المار
 آنفا وهذا اعتمد في كتبه والخطيب في المغني وشرح التبيين وشيخ الاسلام في الاسنى
 لكنه جرى في شرحي البهجة على اختصاص ذلك ببعض وهو ظاهر شرح المنهج
 والخطيب في الاقتناع وجرى عليه الجلال الرمي في كتبه فان كان المطيع مغتربا بنفسه
 بأن يركب فإزالة كسب فيه اولاد وال فقد أدطبقا على عدم لزوم القبول من المطاع
 وان كان المطيع أجنبيا (قوله ولولو قسم) أي ظن بقرائن أحواله اجابته لذلك سواء
 القريب والاجنبي وخرج به ما لو شئت في طاعته فلا يلزمه أمره (قوله أو ولد) خرج به
 الاجنبي فلا يلزمه القبول اعظم المنفعة فيه (قوله لزومه القبول) وذلك كافي التحفة وغيرها
 لو قال له الاصل أو الفرع استأجرنا أو أذفع عنك واعترض الثانية سم بأن الاجير فيها
 أجبر للمعصوب فانه الذي استأجره اه أي والبعض وكيل عنه في دفع الاجرة قال السيد
 عمر البصري ولعل تخصيص الثانية لوضوح ما أفاده فيها والافواض جرياته في الاولى الخ
 قال ابن الجلال أي ففي الحقيقة فيها وجوب قبول المال من الفرع والاصل وقد ذهبوا
 عدم وجوب قبوله الخ ولو كان البازل الامام من بيت المال وله فيه حق وجب عليه
 القبول ولو كان له مال أو مطيع لم يعلم به استقر في ذمته والعلم وعدمه انما يؤثران في الاثم
 وعدمه (قوله ويجوز للمعصوب الخ) أي فيما اذ وجد أجيرا بأكثر من أجرة المثل أو مطيعا
 معصوبا أو معقولا على الكسب أو السؤال أو أصلا أو فرعا ماشيا أو مراكبا ماشيا أو لم يجد
 ما يكفيه أيام الحج أو بذل له ما لا يستأجر به من يبيع عنه أو استأجر المطيع الاجنبي عنه
 أو قال له ائذن لي في الاستئجار ويحب فيما عد ذلك (قوله اذا كان الخ) أي فلا يجوز له
 الاستئجار حينئذ بل لا بد أن يبيع بنفسه (قوله ولا نظر للمشقة الخ) وان كانت تبين القيمة
 كما جرى عليه في التحفة ومختصر الايضاح وحاشيته وهو ظاهر اطلاق المنهج والاقتناع
 للخطيب والجلال الرمي في شرح نظم الزيد وجرى عليه شيخ الاسلام في الاسنى والفرار
 لكن الله فيها بقلة المشقة في المباشرة حينئذ زاد الخطيب في شرح التبيين يؤخذ من
 اهله عدم اللزوم عند كثرتهم او ينفى اعتماده واعتد في المعنى أيضا والشارح في شرحي

وان كان راكبا كسوبا والفقيه
 المعول على الكسب أو السؤال
 كالبعض في ذلك ولولو قسم الطاعة
 في قريب أو أجنبي لزومه سؤاله
 بخلاف ما لو بذل له آخر مالا
 يستأجر به من يبيع عنه فانه
 لا يلزمه قبوله نعم ان استأجر
 المطيع الذي هو والد أو ولد من
 يبيع عن المعصوب لزومه القبول
 ويجوز للمعصوب الاستئابة أو
 تجنب (الا اذا كان بينه وبين مكة
 دون مسافة القصر فيلزمه) أن
 يبيع (بنفسه) لانه لا يتعذر عليه
 الركوب في المحل فالحفة فالسرير
 الذي يحمله رجال ولا نظر للمشقة
 عليه لاحتمالها في حد القرب
 فان فرض تعذر ذلك عليه صحت
 اقامته وان كان ميكا

(قول الشارح وان كان راكبا)
 أشار بان الى ان ذكر الشيخين
 المشي مع الفقرا يس بقيد وعبرة
 الامداد واعتباره أي الارشاد
 كماله الفقرة فقط من غير أن يفهم
 الى المشي مخالف لقضية كلام
 الشيخين اذ لم يذكر ذلك الامع
 المشي لكنه منجبه انتهت أصل

الارشاد وفي هذا الكتاب والجمال الرمي في النهاية واعتمد الشارح في حاشيته على متن
العياب عدم الصحة للمكي مطاوعة الصحة لمن هو على دون مسافة الفصر وتعدر عليه بنفسه
ولو على سرير يحمله رجل (تمة) لو امتنع المعضوب من الاذن لم يأذن الحاكم عنه ولا
يجبره عليه وان تضييق الامن اب الامر بالمعروف ولا يلزم الولد امتثال امر أبيه المعضوب
في الحج عنه ولو شفى المعضوب بعد الحج عنه بان فساد الاجارة ووقوع الحج للنائب ولا
أجرة فتدبر منه ويلزم المعضوب الحج لنفسه ولو اقيم المعضوب المشقة مع عضبه وحضر
مع أجبره بعرفة وقع الحج للاجبر لكنه يستحق الاجرة ومن مات بعد وجوب النسك عليه
ولم يحج وجب على الوصي فالوارث الكامل فالحاكم الاجحاج أو الاعتار عنه من تركته
فورا فان لم تكن تركته فلا يلزم اكن يس للارث والاجنب وان لم يأذن له الوارث ولكل
الحج والاجحاج عن لم يستطع في حياته على المعقد ولا يجوز لنقل عنه الا ان أوصى به
والله أعلم

* (فصل في المواقيت) *

جمع ميعات أصله وقفات من الوقت فابت الواوياه لسكونها اثر كسرة وهولغة الحد
وشرعاً هذه زمن العبادة ومكانها فاطلاقه عليه حقيقة الا عند من يخص التوقيت بالحد
بالوقت فتوسع وبدأ المصنف أقول بالزمانى اتوقف صحة انعقاده بحاجله (قوله يمتنع على
الحاج) أى وعلى المعمر اذا العمرة لا تدخل على مثلها كما أنها لا تدخل على الحج (قوله
لم يتصور الخ) أى لان وقت الوقوف بعرفة يخرج بطولوع الفجر يوم العيد ورعى أيام
التشمير بقوميت لما الى معنى لا يدخل الابعس ذلك ويبقائها حتى يحكم الاحرام فلا ينقصد
احرام آخر قبل فطره الاول أو الثانى (قوله لمن زعم تصوره) بان يدفع من مزدلفة بعد
نصف الليل ويرجى ويحلق وبطوف ويسعى ان لم يكن قدومه بعد القدوم ويحرم ويدرك
عرفة قبل الفجر قال الزركشى فى الخادم بقية وهذا غلط لان الاحرام بالحج لا ينقصد وقد
بقى عليه من أعماله من الرمي وغيره ولا يجوز له أن يحرم بنفسه وهو مشغول بنسك آخر وان
تحلل التحلل الاقل نعم يمكن تصويره بثلاث صور احدها اذا شرط التحلل بالمرض وفرغ
من الاركان قبل الفجر ثم مرض فانه يسقط عنه رمى أيام منى ومبيتها فاذا أحرم بحجة
أخرى وأدرك عرفة صح الثمانية اذا أحصر فتحلل ثم زال الحصر والوقت باق الثالثة اذا
قلنا بأن جميع ذى الحجة وقت للاحرام فأحرم به بعد فراغ منى ثم صابر الاحرام الى العام
القابل وان كانت المصاهرة على الاحرام حراما لكن سبق أنه لم يصبر أحد الى صحة الاحرام
بعد انقضاء ليلة النحر اه كلام الخادم بحروفه ومنه نقلت ونقل الصورتين اللتين قبل
الاخيرة سم في شرحه على أبي شجاع وأقره عليه ما ونقل الحلبي مسئلة الاحصار وأقرها
لكن الذى جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والشارح والجمال الرمي وغيرهم عدم الصحة
مطابقا بل ونقل على ذلك الاجماع فتنبه له (قوله ولا في اليوم الواحد) المعروف في تعبيرهم

* (فصل) * في المواقيت

(يحرم بالعمرة كل وقت) لان
جميع السنة وقت له نعم يمتنع على
الحاج الاحرام بما دام عليه شئ
من أعمال الحج كالرمي لان بقاء
حكم الاحرام
الاحرام ومن ثم لم يتصور حجتان
في عام واحد خلافاً لمن زعم تصوره
ويسن الاكثار من العمرة ولو في
اليوم الواحد

(قوله وأقره عليه ما) قال واهل
مراده بشرط التحلل في الاولى
انه يشترط أن يصير حلالاً بنفسه
المرض فيصير حلالاً لانه من غير
تحلله فينبذه ذلك سقوط الرمي
عنه بنفسه أو نائبه وسقوط الدم
عنه بترك الميت من غير لزوم دم
التحلل كما يفيد التحلل في الثانية
الخروج من عهدة الواجبات اه
كلامهم اصل

أذهب أفضل من الطواف على المعتمد والكلام فيما إذا استوى الزمن المصروف إليها وإليه (و) يحرم (بالحج في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة) فيمقد وقت الأحرار به من ابتداء (١٨٧) شوال إلى صبح يوم النحر فيصبح الأحرار به وإن ضاق الزمن كان أحرم به

مصري بمصر مثلاً قبيل فجر النحر (فلو أحرم به في غير وقته) كرمضان أو بقية الحجة (أنه قد عجز) وإن كان عالم بذلك منع مداه وأجزأته عن عمرة الإسلام أشد لزوم الأحرار فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله هذا حكم الميقات الزماني (و) أما الميقات المكاني فهو أن (من كان بمكة) كانت ميقاته بالنسبة للحج وإن كان من غير أهلها فيحرم بالحج منها) سواء القارن والمقتع والمفرد فإن فارق ما لا يجوز فيه القصر لو سافر منها عمراً مريضاً في بابه وأحرم خارجها ولم يعد إليها قبل الوقوف أتم ولزمه دم وكذا إن عاد إليها قبله وقد وصل في خروجه إلى مسافة القصر ويستثنى من ذلك الأجير المكاني إذا استؤجر عن آفاقي فانه يلزمه الخروج إلى ميقات الحجج عنه ليحرم منه والفضل لمن يحرم من مكة أن يصلي سنة الأحرار بالمسجد ثم يأتي باب داره ويحرم منه ثم يأتي المسجد لطواف الوداع إن أراد فانه مندوب له (و) أما بالنسبة للعمرة فليست ميقاتاً بل يحرم من بها (بالعمرة من أدنى الحل) من أي جانب شاء فإن أحرم بها في الحرم انعقد ثم إن

ولو في العام الواحد لا إشارة بذلك إلى خلاف مالك فيه استكنه عـ بر باليوم للزوم عدم الكراهة في العام منه من باب أولى (قوله أفضل من الطواف) اعتمده فيما عارض لذكره لذلك من كتبه وكذلك الجاهل الرمي وحكي الخطيب الخلاف في ذلك ولم يصرح بترجيح (قوله ما لا يجوز الخ) وهو العـ مران لعدم وجود سور بمكة اليوم ومن العـ مران المقبرة المتصلة بها (قوله خارجها) وإن لم يخرج عن الحرم وإن كان من محاذاتها على المعتمد عند الشارح في كتبه وتبعه على ذلك تليذه عبد الرؤف وجرى شيخ الإسلام والخطيب والجاهل الرمي على الاكتفاء بالمحاذاة كسائر المواقيت (قوله وكذا إن عاد إليها) أي مكة قبله أي الوقوف بعرفة والحال أنه قد وصل في خروجه إلى مسافة القصر فانه يلزمه الدم والائتم إذا وصل إلى ميقات الآفاقي كما نقلوه في الاسنى والامداد والنهاية وعقبه في التحفة بقوله كذا قالوه ومجمله ما إذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها أبعد من مرحلتين فينتعين هنا الوصول للميقات لاسأته بترك الأحرار من مكة أو محاذاته بخلاف ما إذا كان ميقات جهة خروجه على مرحلتين أو لم يكن لها ميقات فيكفي الوصول إليها وإن لم يصل إلى لعين الميقات الخ (قوله المحجوج عنه) أي أو إلى مثل مسافته وهذا اعتمده الشارح في معظم كتبه وشيخ الإسلام ذكرها والخطيب والجاهل الرمي وغيرهم واعتمد الشارح في مواضع من حاشية الإيضاح والإيعاب الاكتفاء بميقات آفاقي يمر عليه الأجير وإن كان أقرب من ميقات المحجوج عنه واعتمد سم في شرح أبي شجاع وقد أشبهت الكلام على ذلك بما أسبق إليه في كتابي فتح الفتاح بالخبر على من يريد معرفة شروط الحج عن الغير فراجع ذلك منه إن أردته وبينت في الأصل نبذاً منه (قوله سنة الأحرار) يسن أن يقتسل أو لا بداره للأحرار ثم يجيئ بالمسجد الحرام فيصلي فيه سنة الأحرار والفضل كونها تحت الميزاب ثم يعود لداره فيحرم منه فإن كان في رباط فن باب خلوته لا من باب الرباط فإن لم يكن له دار فن المسجد (قوله الجعرانة) بالتخفيف والتشديد موضع مشهور بين الطائف ومكة وهو إليها أقرب بينهما وبين مكة اثنا عشر ميلاً وبينها وبين الحرم من جهتها نحو ثلاثة أميال وحد الحرم من هذه الجهة لا يعرف (قوله ثم التسعيم) أمام أدنى الحل قليلاً وذرع ما بين باب المسجد الحرام المعروف بباب العمرة إلى الأعلام التي هي حد الحرم من هذه الجهة اثنا عشر ألف ذراع وأربع مائة ذراع وعشرون ذراعاً بذرراع اليد (قوله الحديبية) مخففة وقبل مشددة اسم لبئر بين طريق جدّة والمدينة في منعطف بين جبلين يقال لهما المعروف ببيت شمس وفيها مسجد صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه تحت الشجرة قال الاسدي على أحد عشر ميلاً من مكة وقال النووي في الإيضاح حد الحرم من طريق جدّة منقطع الأعشاش على عشرة أميال اهـ وليس لحدّة من هذه الجهة اليوم علامة (قوله القاصد مكة للنسك) وصف لكل من الآفاقي والمكي قسده به لأن أحرارهم منها حينئذ واجب

خرج إلى أدنى الحل فلا دم والائتم ولزمه دم وأفضل بقاع الحل للأحرار بالعمرة الجعرانة لا تباع ثم التسعيم لاهـ صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتقار منه ثم الحديبية (وغير المكي) وهو من ليس بمكة سواء الآفاقي والمكي القاصد مكة للنسك (يحرم بالحج والعمرة من الميقات) الذي أقامه صلى الله عليه وسلم لطريقه التي يسلكها

وغير القاصدين له الاحرام من الميقات ويكره تركه خروجاً من خلاف القائل بوجوبه
على تفصيل فيه فلو حذف الشارح قوله للنسك لكان أحسن فخره (قوله يلم) بالتسمية
المفتوحة ويقال ألم ويقال برمرم جبل من جبال تهامة جنوبي مكة مشهور في زماننا
بالسعودية ينسب ويزن مكة مرحلتان (قوله بسكون راء) وقول الصحاح بقصها وان
أويسا القرني منها مردود وانما هو منسوب لقبيلة من مراد كما ثبت في مسلم قال المناوي في
مناسكه جبل أملس كأنه يضة في تدويره مطال على عرفته (قوله ذات عرق) بكسر العين
وسكون الراء المهملة بين قرية تحربة قال ابن رسلان في أرضها سبعة تنبت الطرفاء قال
وعرق هو الجبل الصغير المشرف على العقبة واديدق مأوئ في غور تهامة أبعد من ذات
عرق والوادى لا يعرف الآن فينبغي تحري آثار اقرى القديمة لما قيل ان البناء الآن قد
حول الى جهة مكة قال المرجاني في بهجة النفوس والقرية المحدث بها أحدثها طلحة بن
عبد الرحمن بن أبي بكر في عهد هشام بن عبد الملك (قوله لايمرون الخ) أى بأن ذهبوا على
طريق تبوك وأما اليوم فيقاتهم ذوالخليفة لايجوز لهم مجاوزتها ابلا احرام نعم ان
ذهبوا من المدينة على الطريق الشرقية فيقاتهم ذات عرق لان المروزيين الميقات أقوى
من المحاذاة (قوله بعيد) تصغير بعد فالاحرام من رابغ احرام قبل الميقات وبينهما
قريب من نصف يوم وفي الصفة الاحرام من رابغ الذي اعتيد ليس منضولاً لكونه قبل
الميقات لانه اضرورة اتمام الخفة على أكثر الجحاج ولعدم ماثما اه قال الشيخ أبو الحسن
البكري فلو عرف واحد منها يقينا كان توجهه الى الاحرام منها أفضل اه وبمحاذاتها
من الطريق بنى عمان في زماننا عن بين الطريق واحد والآخر عرسارها (قوله ست
مراحل من مكة) جرى عليه أيضاً في شرح الارشاد والجمال الرمل في شرح المنهاج
والدلمية وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه امر المشاهدة قاضية به وجرى عليه الشيخ
أبو الحسن البكري في مختصر الايضاح والحاصل أنه اضطرب فيها اضطراب غريب من
ثلاث مراحل الى سبعة كما بينته في الاصل والذي يظهر أنها على نحو أربع مراحل
أو على أربع مراحل ونصف فراجع الاصل (قوله ذوالخليفة) تصغير الخليفة كالقصة
يفتحين واحد الخلفاء نبات ينبت في الماء (قوله بيار على) لزعم العامة أنه فائل الجن
فيها ولا أصل له (قوله نحو ثلاثة أميال) اضطرب في ذلك أيضاً لکن قال السيد السمي هودى
اعتبرت من عتبة باب السلام الى عتبة مسجد الشجرة بذى الخليفة فرأيت هاتسعة عشر
ألف ذراع بتقديم التاء وسبعة مائة بتقديم السين واثنين وثلاثين ذراعاً ونصف ذراع
بذراع اليد اه فهي ثلاثة أميال لكن مع الغاء الكسر (قوله فهي أبعد المواقيت)
نفت حكمته في الاصل بمال أفق على من سبقت اليه فراجع منه ان أردته (قوله تحرى)
أى بالاجتهاد أى اذا لم يجد من يخبر عن علم والا لزمه اتباعه قال في حاشية الايضاح
والظاهر أخذاً بما ذكره في الاجتهاد في القبله أنه حيث قدر على التحرى لم يجز له التقليد

(وهو لتمامه العين يلم ولجده) أى
العين ومثله نحو دالجواز (قرن)
بسكون الراء (ولا هل العراق)
ونخراسان (ذات عرق) وكل من
هذه الثلاثة على مرحلتين من
مكة (ولا هل الشام) الذين لايمرون
على ذى الخليفة (و) أهل (مصر
والغرب الخفة) قرية تحربة بعيد
رابغ على نحو ست مراحل من
مكة (ولا هل المدينة ذوالخليفة)
وهى أهل المسمى الآن بآيسار
على بينا وبين المدينة نحو ثلاثة
أميال فهي أبعد المواقيت من مكة
ومن سلك طريقاً لا ميقات به فان
سامته ميقات بمنة أو بسرة أحرم
من محاذاته ولا أثر لسامته وراء
أو خلفاً فان أشكل عليه الميقات
أو موضع محاذاته تحرى

(قوله اتمام الخفة على أكثر
الجحاج) عبر في الاصل بقوله وأراد
بعض سادات عصرنا تعيينها
واظهارها للناس فذهب حتى
عين آثارها ثم أتى ما يجاذيها
من الطريق المسلوكه الآن الى
مكة وابتنى ثمة نحو الميادين عن بين
الطريق ورسارها واحتقر ثمة بثرا
لكن لم يظهر فيها ما فيبقى الناس
اليوم على الاحرام من رابغ أصل

والالزيم وأنه لو اختلف عليه اثنان يأتى مامرثة (قوله أن يصنطاط) بأن يستظهر
 حتى يتيقن أنه قد حاذى الميقات أو فوقه وكون ما ذكر سنة جري عليه شيخ الاسلام
 في شرحي الهجعة والخطيب في شرحي المتهاج والتقييسه والجبال الرمل في شرحي الزبد
 والهجة زاد الشارح في سائر كتبه وجوب الاحتياط عليه اذا تحير في اجتهاده
 وكان قد تضيق عليه الحج أو خاف فوته وأقر الأذرى على ذلك في الاسنى والجبال الرمل
 في شروحه على المتهاج ولايضاح والدلية ورأيت في حاشية الايضاح للشارح وشرحه
 لابن علان والعبارة لو تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدى الى تقويته فانظروا أن ذلك
 يكون عذرا في عدم وجوب الاستظهار حينئذ الأصل برائة الذمة من الدم وعدم
 العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث
 قلنا بوجوبه فحله كما هو ظاهر اذا لم يخش فوت رفقته وأمن على محترم ووجد عارفا بقلده
 اه (قوله أقرب اليه) والحاصل أن العبرة أولا بالقرب اليه ثم بالبعد من مكة ثم بالمجازاة
 أولا فان اتنى جميع ذلك فن محاذاتهم (قوله مسكنه) فلو جاوزته الى جهة مكة مريه
 للنسك الى موضع تقصير فيه الصلوة أساء ولزمه دم على التفصيل المذكور في مجاوزة
 الميقات وأما من مسكنه بين ميقاتين كاهل الخيف والهـ فقرأ وبدر فقيم كلام طويل
 مذكور في الأصل وحامل المعتمد منه فيما ظهر أن ميقاتهم الثانى وهو الخفة بلا تفصيل
 (قوله ولا حاذى ميقاتا) كالاتى في البصر من غربي جدة كأن خرج من سواكن اليها
 من غير أن يصرف على محاذة رابع ولا يلزم لا يحاذى قبل دخول جدة شيئا من المواقب
 لان رابع ويلزم يكونان حينئذ أمامه فيصل جدة قبل محاذاتهم ما وهى على مرحلتين من
 مكة فتسكون هى ميقاته قال سم في شرح أبى شجاع لا بد من محاذة الخفة عند وصول
 جدة أو بعد مجاوزتها وحينئذ فلا اعتبرت المجازاة ولو بعد مجاوزة جدة الخ (قوله فان
 جاوز الميقات) أى الى جهة الحرم أما لو جاوزته ينة أو بسرة فله أن يؤخر احرامه لكن
 بشرط أن يحرم من مثل مسافة الميقات الى مكة أو أبعد قال فى الخفة وبه يعلم أن الجاهل
 من اليمن فى الجحرة أن يؤخر احرامه من محاذة يالم الى جدة لان مسافتها الى مكة كمسافة
 يالم كما صرحوا به الخ وعن قال بالجواز التشيلى مفتى مكة والفقهاء أحمد بطماح وابن زياد
 اليمن وغيرهم وعن قال بعدم الجواز عبد الله بن عمر مخزومة ومحمد بن أبى بكر الشافعى وتلميذ
 الشارح عبد الرؤف قال لان جدة أقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد وان وجد
 نصريح لهم بأن كلام يالم وجددة مرحلتان فرادهم ان كالا لا ينقص عن مرحلتين
 ولا يلزم منه استواء مسافتها لاسيما وقد حقق التفاوت الكثير من ملك الطريقين وهم
 عدد كادوا أن يتواتروا قال ابن علان فى شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لنظر فى
 المدرك حتى يعمل فيه بالترجيح بل هو أمر محسوس يمكن التوصل امرفته بذرع جبل
 طويل يوصل لذلك الخ (قوله مريد للنسك) قال فى الخفة ولو فى العام القابل من سلاوان

ويستأن أن يصنطاط فان ساذى ميقاتين
 وأحدهما أقرب اليه فهو ميقاته
 فان استويا فى القرب اليه فيقانه
 لا بعد من مكة وان حاذى الأقرب
 اليها أولا فان استويا فى القرب
 اليها والى أحرم من محاذاتهم
 مالم يصح أحدهما قبل الآخر
 فيحرم من محاذاته ولا ينتظر محاذاة
 الآخر كما ليس للماء على ذى
 الحليقة أن يؤخر احرامه الى
 الخفة ومن مسكنه بين مكة
 والميقات فيقانه مسكنه فان لم
 يكن بطريقه ميقات ولا حاذى
 ميقاتا أحرم على مرحلتين من
 مكة (فان جاوز الميقات مريدا
 للنسك) الحج أو العمرة

(قوله يأتى مامرثة) وصرح بهم فى
 كتبه وهو ظاهر الفرر ومختصرها
 وجرى عليه فى الابهاب كما نقله فى
 الأصل اه (قوله بان يستظهر الخ)
 هذه عبارة المجموع عنهم وهى
 أولى من قول الابهاب بأن يحرم
 قبل الميقات اه أصل (قوله
 زاد الشارح فى سائر كتبه) نقلا
 عن الأذرى فى بعضها وبجرم به
 فى بعضها من غير عز وورأيته فى
 المنع بجنه اه أصل

(ثم أحرم) ولم ينو العود إليه أو إلى
مثل مسافته (فعليه دم) لعصيانته
بالمجاورة اجتماعاً ويلزمه العود
إليه محرماً أو ليحرم منه تداركاً
لما تعدى بقوة ويعصى بتركه
الاعذر

(قوله بخلاف ما إذا لم يعد إليه)
وهـ. إذا جمع الأذرى بين قول
جمع لا تحرم المجاورة بنية العود
وأطلاق الأصحاب حرمة الخ
ما أطال به في التحفة أصل قال
العلامة السيد عمر البصري قوله
وهـ. إذا جمع الأذرى بين قول
جمع لا تحرم الخ الذى يتجه هـ. إذا
القول بإطلاقه ثم إذا أحرم ولم يعد
من غير عذر يأثم من حيث ذوالله
أعلم وقولهم لا تقى يجوز الأحرام
بالعمرة من مكة الخ يؤيده
فليتأمل اه قال ابن الجمال فى
شرح الإيضاح هو واضح خلافاً
لقول التفتة انه مؤيد لجمع
الأذرى إذ ليس فيه تقييد الجواز
بصفة قصده فليتأمل ثم رأيت قال
فى المنع ومحل العصيان إذا لم ينو
عند المجاورة العود إليه أو إلى
مثل مسافته قبل التلبس بنسك
والأفلا حرمه فيما يظهر ثم رأيت
فى كلام السبكي ما يفهم ذلك اه
أصل بحروفه

أراد إقامة طويته قبل مكة اه قال ابن الجمال فى شرح الإيضاح خالفه الشهاب
الرملى فأفتى فىمن قصد نسكاً فى العام القابل ودخل مكة بهذا القصد بأنه يستحب له أن
يحرم بنسكاً على الأصح ويجب على مقابله اه قال ابن الجمال ولم يقيّد النسك بالحج ولا بدة
من تقيده به الخ وقول التحفة وان أراد إقامة طويته قبل مكة قال السيد عمر
البصري فى حاشية التحفة لعل محله فىمن أنشأ السفر بقصد مكة أو الحرم والأفوه ومشكل
لاقتضائه وجوب الأحرام على من مرتبذى الحليفة مرید للنسك مع انشاء السفر إلى غير
جهة الحرم كحدة والطائف وهو بعيد جدّاً وحج تأبأ بمحاسن الشريعة ثم رأيت فى
فتاوى الشهاب الرملى من نصه مثل عن خروج من بلده مرید للنسك مع نية الإقامة ببندر
جدة شهراً أو نحوها للبسع والسراة فهل تباح له بمجاورة الميقات من غير إحرام لتخالف نية
الإقامة بمكة أم لا تباح له بالمجاورة فأجاب من بلغ ميقاتاً مریداً نسكاً لم تجز له بمجاورته بغير
إحرام وان قصد الإقامة ببندر بعد الميقات شهر أو مثلاً بالبسيع ونحوه إلا أن يقصد الإقامة
بالبندر المذكور قبل الأحرام اه قال ابن الجمال فى شرح الإيضاح وينبغى أن يقيّد بما
إذا لم يكن البندر فى جهة الحرم والأفوه ومشكل لاقتضائه أن من مرتبذى الحليفة قاصداً
الأحرام بالحج ناوياً الإقامة ببندر أو صفراً أو بدر أو له التأخير إلى ذلك وأيس كذلك
فليتأمل اه كلام ابن الجمال (قوله ثم أحرم) خروج به من جوار الميقات مریداً للنسك بغير
إحرام ثم لم يحرم أصلاً فإنه لادم عليه لأن الدم لنقص النسك ومع عدم الأحرام لأن نسكاً حتى
يقال يجبره نقص نسكه قال فى الإيعاب وبه يتضح أن المجاورة وحدها غير موجبة للدم
وانما الموجب له المقص الحاصل فى النسك بسبب المجاورة نعم هى موجبة للإثم هنا كما صرح
به ابن كج اه (قوله ولم ينو العود) أى عند المجاورة قبل التلبس بنسكاً أما إذا نواه كذلك
إليه أو إلى مثل مسافته فى تلك السنة فإنه لا يأثم بالمجاورة قال فى التحفة ان عاد بخلاف ما إذا
لم يعد إليه الخ وفى المنع والنهاية فتحو ما فى التحفة بالمعنى وفى شرحى الإيضاح للجمال الرملى
وابن علان أنه إذا نوى العود عند المجاورة لا أثم مطلقاً ثم ان عاد فلا دم أيضاً والالزيمه الدم
قال ابن علان من غير عصيان وقال السيد عمر البصري إذا أحرم ولم يعد من غير عذر
يأثم من حيث ذال الخ وفى شرحى الإيضاح لابن علان والجمال الرملى وإذا عصى وذبح الدم
فانما يقطع دوام الإثم لأصله فلا بد فيه من التوبة اه (قوله لعصيانته بالمجاورة)
ان كان مكلفاً لم يتوقف جواز إحرامه على اذن غيره كالزقيق وسبق أن لا ينوى العود إليه
أو إلى مثل مسافته وأن يكون قاصداً بسفره هذا دخول مكة أو الحرم وأن يكون قاصداً
لنفسك وأن تكون المجاورة إلى جهة الحرم وسبق الكلام على مجاورة الولي بالصبي
الميقات مریداً للنسك له ثم أحرم عنه هل تلزمه الفدية (قوله بتركه) أى العود الاعذر
كان ضاق الوقت بحيث لو عاد لخشى فوات الحج أو كان الطريق مخوفاً وخاف انقطاعاً
عن الرفقة أو كان به مرض شديد يشق به العود مشقة شديدة لا تحتمل عادة ويلزمه

وانما يلزمه الدم (ان) أحرم
بعد المجاوزة في تلك السنة
(ولم يعد الى الميقات) ولا الى مثل
مسايقه وان كان تركه للعود اليه
لهذا لا ساعته بترك الاحرام من
الميقات بخلاف ما اذا عاد لانه
قطع المسافة كلها محرما وانما
ينقعه العود (قبل التلبس بنسك)
فان عاد بعد التلبس بنسك ولو
طواف القدوم لم يقطع عنه الدم
لتأدى التلبس باحرام ناقص
(والاحرام من الميقات أفضل)
منه (من بالده) للاتباع فانه صلى
الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة
الحديبية من ذى الحليفة

* (فصل) *

في بيان أركان الحج والعمرة
(أركان الحج خمسة) بل سنة
(الاحرام) وهوية الدخول في
النسك

(قوله ويئنت في الاصل جلة من
عباراتهم) فذكر عبارة النهاية
والاسنى والتحقه والمغنى والايام
وشرح الدليجة لم وشرح
التبسيه للخطيب في شرح
الروض بخلاف ما اذا أحرم في
سنة أخرى الخ وبذلك عبر في المغنى
وشرح التبسيه وعبر في التحفة
والنهاية وشرح الدليجة ان أحرم
بحج في سنة أخرى وهكذا في
كلام غيرهم ممن لا يحصى كثرة
اه أفضل بغيره

العود ما شيا ولو فوق مسافة القصر حيث لم يشق عليه مشقة لا تحتمل عادة ويئنت الخلاف
في ذلك في الاصل ومجرد الوحشة هنا لا أثر لها الا ان كان ثمة خوف أو وحشة يشق تحمها
مشقة شديدة لا تحتمل عادة وفي ضيق الوقت يحرم عليه العود وكذا خوف الطريق ان
أدى الى تفويت محترم كعضو (قوله في تلك السنة) أي التي أراد النسك فيها وفي حاشية
الايضاح للشارح ومثله شرحه للجمال الرمي بخلاف ما اذا لم يحرم أصلا أو أحرم في سنة
أخرى من الميقات أي غير التي نواها كما علم مما مر عن المجموع فانه لادم عليه لان لزومه
انما هو لنقص النسك اه وقوله ما من الميقات لم أراه في غيرهما ويئنت في الاصل جلة
من عباراتهم ليس فيها ذلك ولعلم ما أراد به ميقات موضعه الكائن هو فيه الا ان والا
ففيه نظرا لافرق حينئذ بين حجه في سنة التي نواها وغيرها كما هو واضح وقولهم في السنة
التي نواها انما يأتي هذا الاطلاق على معتد الشارح السابق أما على ما أفق به الشهاب
الرمي فان كانت السنة التي نواها هي غير الاولى فلا يجب الاحرام وانما يسن والمستثله
فيها وجهان في المجموع من غير ترجيح حيث قال لو جاوزه مر يدايح السنة الثانية وأقام
بمكة وأحرم منها فقام في الدم وجهان أو مر يدايح الاولى فجاء الثانية فلا دم فانه انما
يجب اذا حج من عامه الخ والكلام في الحج لان احرامه في سنة لا يصلح غيرها أما العمرة
ففيه الدم وان أحرم في سنة أخرى (قوله لاساعته الخ) تقدم الكلام على ذلك فراجع
(قوله بخلاف ما اذا عاد) أي فانه لادم عليه حينئذ (قوله قبل التلبس بنسك) قال ابن
الجمال في شرح الايضاح ركنا كان كالوقوف وطواف العمرة أو مسنون على صورة الركن
كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب كبيت من ليلة التاسع كما رجحه
العلامة عبد الرؤف في حاشيته على شرح الدماء أولا على صورة شيء كالقائمة بعمرة يوم
التاسع اه (قوله ولو طواف قدوم) أي بان يشترع فيه أي بان يجاوز الحجر فلاعبرة
باسم الله وتقبيله والسجود عاياه (قوله بحجته) أي حجة الوداع ولم يحج بعد الهجرة
غيرها واحرامه بها من ذى الحليفة رواه الشيخان وبعمرة الحديبية رواه البخاري والخير
كله في اتباعه صلى الله عليه وسلم والله أعلم

* (فصل في بيان أركان الحج والعمرة) *

التي تتوقف صحتها عليها ولا يجزئ تركها بدم ولا غيره (قوله نية الدخول) هو من باب المعنى
المصدرى وفسره به لانه بهذا المعنى هو الركن وأمانته من الدخول في النسك بالنية أي
الحالة الخاصة له المترتبة عليها فهي المرادة في قوله م الاحرام يبطل بالردة ويقسد بالجماع
وتحرم به محترقات الاحرام وهذا من باب الحاصل بالمصدر قال ابن الملقن في شرحه على
التبسيه الذي سماه غنية النبيه قال ابن الرفعة ومراد الشيخ أن يكون المأق به في القلب
قصد الاحرام وهو اعتقاد لاقوله في القلب أحرمت فان ذلك ليس بنية ولا يكتفى به قال
وكلام الماوردي وغيره يقتضي الاكتفاء به اه وسياق في كلام الشارح في الفصل الذي

(والوقوف بعرفة والطواف والسعي (١٩٣) والخلق) والترتيب في عظمها اذ لا بد من تقديم الاحرام على الكل

والوقوف على ما بعده والطواف على السعي ويجوز تقديم الخلق عليهما وتأخيرهما عنه (وأركان العمرة أربعة) بل خمسة (وهي الاحرام والطواف والسعي والخلق) والترتيب في الكل على ما ذكر

(فصل في بيان الاحرام)*

(الاحرامية) الدخول في الحج أو العمرة أوهما (ما) لما صح عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد أن يهل بالحج وبعمره فليقل ومن أراد أن يهل بعمرة فليقل (ويستدل بالاحرام مطلقاً) لما روى الشافعي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجة (ثم يصرفه) أي الاحرام المطلق بالنسبة لابل فقط (لما شاء) من حج وعمرة وقمران وان ضاق وقت الحج أما لو فات فتيه خلاف والمجته أنه يني ميهما فان عينه لعمرة فذاك أرحم فكمن فاته الحج وأنهم كلامه أنه لا يجزئ العمل قبل التعيين بالنسبة نعم لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه من القدوم وان كان من سنن الحج ولو أحرّم مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين فأبهم ما عينه كان مفسداً

بعد هذا ما يؤيد ما اقتضاه كلام الماوردي (قوله بعرفة) أي الحصول بجزء من أرضها لحظة من زوال شمس يوم التاسع من ذي الحجة إلى فجر عيد الفطر (قوله والطواف) أي للإفاضة ويدخل وقته من نصف ليلة عيد الفطر ويبقى إلى آخر العمر (قوله والسعي) أي ما بعده طواف القدوم ما لم يقف بعرفة ولا يقف طواف الإفاضة (قوله والخلق) أي إزالة ثلاث شعرات من شعور رأسه حيث كان به شعر والاسقط هذا الركن منها قوله (على ما بعده) أي على طواف الإفاضة والخلق (قوله والطواف) أي للإفاضة على السعي إذا أخره إليه ولا يفعل بعد القدوم جائز كما قدمته أن تقابل هو الأفضل فلا يشترط تأخيرها عن طواف الإفاضة إلا إذا أخره إلى ما بعد الوقوف (قوله تقديم الخلق عليهما) أي على طواف الإفاضة والسعي (قوله وتأخيرهما عنه) أي الخلق وهذا علم من جواز تقديم الخلق عليهما (قوله على ما ذكر) فلا بد من تقديم الاحرام على الكل ثم الطواف على ما بعده ثم السعي على نحو الخلق والله أعلم

(فصل في بيان الاحرام)*

الذي هو ركن من أركان النسك (قوله روى الشافعي) هو مرسل لكن قال الرافي هو ثابت من سائر الروايات المسندة ومعناه متفق على صحته اه و ذكرت لفظ ما رأيته في سند الشافعي في الاصل وفيه مخالفة لما ذكره فاهل ما ذكره لفظ بعض الطرق أو أنه رواية بالمعنى (قوله واصحابه) زاد الفقهاء وغيرهم مهملين واهل سقوطها من هذا الكتاب من النسخ (قوله أي نزول الوحي) هذا كلام في الاصل ينبغي مراجعته (قوله فأمر من لا هدى معه الخ) في التحفة إنما أمر من لا هدى معه من أصحابه وقد أحرّموا بالحج ثم حزنوا على اسراءهم به مع عدم الهدى يفضونه إلى العمرة خصوصاً به أنهم يمكن المنذور وهو عدم الهدى للمفضول وهو العمرة لأن الله لهدى يمنع الاعتقاد أو عكسه لانه خلاف الاجماع اه وفي النهاية وأما فتيه صلى الله عليه وسلم بقوله لو أسدت قبلت من أمرى ما أسدت بربت ما أسدت الهدى وبلغت عمرة فلتطيب قلوب أصحابه لما حزنوا على عدم موافقته عند أمره لهم بالاعتقاد لعدم الهدى والموافقة لتصليها هذا المعنى أهم عنده عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك اه (قوله لما شاء) محله ان كان احرامه المطلق في أشهر الحج فني غير ما ينقذ عمرة فلا يصح صرفه للحج ولو بعد دخول أشهره قال في الايعاب قوله بعد دخول وقت الحج ادخاله عليه على المعتمد (قوله وانهم كلامه) أي المصنف حيث قال ثم يصرفه (قوله وان كان) أي طواف القدوم من سنن الحج على هذا جرى في شري الارشاد وشيخ الاسلام والجمال الرمي والندب وأطلق في التحفة الوقوع عن طواف القدوم وجرى في حاشية الايضاح وتبعه ابن علان بعدم اجزائه عن قدوم الحج وجعل فيها كلام العدم راني في البيان والحضري في شرح المهذب باجزاء طواف القدوم على أن مرادهما الاجزاء من حيث انه تحية البيت لا من حيث انه من

سنن الحج وهل يجوزته السعي بعده قال في الاسنى يحقل الاجراء لوقوعه تبعاً ويحقل خلافه
 لانه من الاركان اه زاد في الایصاب والذي يتجسه الاقول لان شرط السعي وقوعه بعده
 طواف قدوم أو ركن وهذا واقع بعد قدوم فاتجهت صحتته اه وقال سم في شرح أبي شجاع
 قضيته أنه لو سعى بعد الصرف اعتدبه وترد فيه شيخ الاسلام اه وقال الخطيب في المغنى
 والجمال الرمل في النهاية الاوجه خلافه أى فلا يجوزى وعليه جرى الشارح في سائر كتبه
 وعبد الرؤف قال والظاهر أنه ليس له إعادة الطواف ليسى بعده لسقوط طلبه بفعوله الاقول
 فتعين تأخير السعي اه (قوله أو غير محرم) وان علم أن زيدا ميت أو كافر (قوله احراما
 فاسدا) أى بان احرام زيد صحيح أو عمة ثم أفسده بالجماع هذا هو مرادهم بالقاسد هنا ولذلك
 قال ابن علان في شرح الايضاح ولو كان احرام زيد فاسدا بالطرق والجماع المفسد عليه اه
 أو أن مرادهم بالقاسد ما اذا تأخر احرام عمر وعن ادخال زيد الحج على العمة بعد افسادها
 ويريد عمر والتشبيه بنيد الآن بعد الادخال فقما اذا كان احرام زيد صحيحا ينعقد احرام
 عمر وفي هذه قارنا ومع فساد احرام زيد ينعقد احرام عمر ومطلقا وهنا كلام طويل في هذا
 المقام نهت عليه في الاصل ويلزم عمر أن يعمل بما أخبر به زيد ولو فاسدا لانه لا يعرف
 الامنسه واذا تعدد معرفة احرام زيد بعونه أو جهنونه المتصل به نوى عمر والحج أو القران كما
 لو شك في احرام نفسه هل هو بقران أو بأحد النسكين ونية القران أولى من نية الحج
 ويجزئه ذلك عن الحج لاعتن العمة لاحتمال ان زيد أحرم بالحج وانعقد احرام عمر وبه
 والعمة لا تدخل على الحج على الرابع ولا يلزمه دم القران ان يحصل نفسه قارنا للشك نعم
 يستفان لم يقرن ولا أفرد بل اقتصر على أعمال الحج من غير نية حصل له التحلل لا البراءة من
 شيء منهم ما وان اقتصر على أعمال العمة لم يحصل التحلل وان نوى العمة قال القليوبي في
 حواشي المحلى فلو قال كاحرام زيد وعمر وهو من مثلهما ان اتفقا وقارن ان اختلفا رخص
 احرامهما وتابع للصحيح منهما وطلق ان فساد احرامهما (قوله بقلبه الخ) هذا يؤيد
 ما سبق في الفصل الذى قبل هذا عن اقتضاء كلام الماوردى وغيره (قوله أو والنسك) أى
 من غير تعيين بحج أو عمة وهو الاطلاق (قوله لله تعالى) زاد التوروى في الايضاح عنه
 (قوله الى منى) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أمر من لاهدى معه من الصحابة أن يقاب
 احرامه بالحج الى العمة خصوصية لهم فلما فرغوا من أعمال العمة أمرهم أن يحرموا
 بالحج حين توجههم الى منى في اليوم الثامن من ذى الحجة (قوله بالتلبية) هذا بالنسبة الى
 المراد منه هنا والا فلا هلال هو رفع الصوت فحسب وهذا الحديث من جملة أدلة رفع
 الصوت بالتلبية ولفظ التلبية الآتية ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صحيح البخارى فلو
 استدلل بذلك هنا وآخر هذا الى رفع الصوت بها كان أنسب والخطب فيه هين (قوله مانوى)
 عبارة الايضاح للتوروى ولو نوى الحج ولبي به مرة أو نوى العمة ولبي بحج أو نواه ما ولبي
 بأحدهما أو عكسه فالاعتبار بما نواه دون ما لبي به (قوله تغير الاحوال) أى اختلافها

ويجوز له أن يحرم كاحرام زيد
 ثم ان كان زيدا مطلقا أو غير محرم
 أصلا أو أحرم احراما فاسدا
 انعقد له مطلقا وان علم حال زيد
 وان كان زيدا مقصلا أو بداه
 تبعه في نفسه بخلاف ما لو أحرم
 مطلقا وصرفه الحج أو مرة ثم
 أدخل عليها الحج ثم أحرم كاحرامه
 فلا يلزمه في الاولى أن يصرفه لما
 صرفه له زيد ولا في الثانية ادخال
 الحج على العمة الآن يقصد
 التشبيه في الحال في صورتين
 (ويستحب التلظ بالنسبة) التي
 يريد بها ما ذكر ليوكدا في القاب
 كما في سائر العبادات (فيقول) بقلبه
 ولسانه (نويت الحج أو العمة)
 أو الحج والعمة أو والنسك
 (وأحرمت به لله تعالى وان حج
 أو عقر عن غيره قال نويت الحج
 أو العمة عن فلان وأحرمت
 به لله تعالى ويستحب التلبية مع
 النية) فية قول عقب تلفظه بما ذكر
 ليك اللهم ليك الخ لخبره مسلم اذا
 توجهتم الى منى فاهلوا بالحج
 والاهلال رفع الصوت بالتلبية
 والعبرة بالنية لا بالتلبية نالوبى بغير
 مانوى فالعبرة بما نوى (و) يستحب
 (الاكتار منها) أى من التلبية في
 دوام احرامه حتى نحو الحائض

وتما كد عند تغير الاحوال من نحو

صعود وهبوط واجتماع واقتراق
واقبال ليل أو نهار وكوب ونزول
وفراغ من صلاة ويكره
في مواضع النجاسة (و) يستحب
(رفع الصوت بها للرجل) حتى
في المساجد بحيث لا يتعبه الرفع لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
أناني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي
أن يرفعوا أصواتهم بالأهلال ومن
قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج
العج والحج والعج رفع الصوت
بالتلبية والتج نحر البدن أما المرأة
ومثلها الخنثى فيندب لها السماع
نفسها فقط فان جهرت بها كره
وانما حرم أذانها لأن كل أحد
يصغي اليه فربما كان سببا ليقاع
الناس في الفتنة بخلافه هنا فان
كل أحد مشتغل بتلييته عن تلبية
غيره (الافى أول مرة) وهي التي
في ابتداء الاحرام (فيسرها) ندبا
بحيث يسمع نفسه فقط على
المعقد (و) في هذه يندب أن يذكر
ما أحرم به (لا فيما بعدها) (وصيقتها)
المستحبة لتلييته صلى الله عليه وسلم
الشابثة عنه وهي (إييك اللهم
إييك لا شريك لك إييك أن
الحد والنعمة لك والملك لا شريك
لك) ويجوز كسر ان وفصحها
والكسر أصح وأشهر ويستحب
أن يقف وقفة لطيفة عند قوله
والملك (ويكثر رها) أي جميع
التلبية المذكورة لالفاظ إييك
فقط (ثلاثا)

(قوله صعود وهبوط) يضم أولهما مصدران ويقع اسم مكان يصعد فيه ويهبط
والضم أربع (قوله وفراغ من صلاة) يقدمها على الاذكار المطلوبة عقبها ويظهر حصول
أصل السنة بالاتيان بها بعد اذكارها فوراً ولا فرق بين القرينة والنافلة (قوله في مواضع
النجاسة) في الايعاب المراد أن ذلك في التلبية أشد كراهة والافسائر الاذكار تذكر في محل
النجاسة (قوله رفع الصوت) أي حيث لم يضر بنحو قارئ أو نائم أو مصل أو طائف والأكراهة
رفع الصوت سواء المسجد وغيره ان قل الاذى والاحرام وقال الجلال الرملي في شرح
الدلبية يكره وان كثرت الضرر بخلاف ما ذهب الى عدم جوازها حيث قال ابن الجلال يظهر
أنه يكفي قول المتأذى لانه لا يعلم الا منه وهل المراد بالايذاء ما يزيل الخشوع من أصله
أو ما يزيل كماله كل محتمل وقياس ما جرى عليه في التهمة في محبت تقبيل الحجر الاقول وهل
محل ندب الجهر أيضا فمن لم يزل به خشوعه من أصله أو وان زال ظاهر كلامهم الثاني وكان
ملحظهم الاتباع (قوله ومن قوله الخ) الحديث مرسل والشارح قلد الحاكم في تعديده
(قوله نحر البدن) كذلك الاسنى والايحاب وفي الامداد اسالة الدماء اه ولم يقيده فيه
بالبدن (قوله كره) أطلقها وكذلك الصفة والامداد وفتح الجواد ومحتصر الايضاح له
وشيح الاسلام في شرعي البهجة وشرح المنهج والخطيب في شرعي المنهاج والتبنيه وم
في شرح نظم الزيد وقال في الاسنى كما في قراءة الصلاة زاد في الايعاب ومنه أنه ما يجهران
بها بحضرة المحارم وفي الخلوة وفي المنكره الا ان كانت وحدها أو بحضرة فهو محرم وعلى
هذا جرى م في شرعي الايضاح والمنهاج وهو مقتضى تشبيهه ذلك بحالة الصلاة في شرح
البهجة (قوله أن يذكر ما أحرم به) هل الاسرار المذكور فيها يطلب ممن يريد أن يذكر
ما أحرم به في تلييته دون غيره أو يسرها مطلقا ظاهرا كلامه في هذا الكتاب الثاني وهو
ظاهرا غيره أيضا لكنه بحث في الايعاب الاقول وهو ظاهر التهمة واهله أوجه اذ الحكم يدور
مع علته وجودا وعدما (قوله وأشهر) لأن من كسر قال الحمد والنعمة لك على كل حال
ومن فتحها كأنه يقول إييك لاجل أن الحمد لك ولا يقدح فيه أن الكسر قديدل على التعليل
لانه خلاف المتبادر منها لأن التعليل فيها ضمني من حيث أن الجملة استثنائية وهي قد تقيده
ضمننا نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقول الاسنوي ان الزمخشري نقل عن
الشافعي اختيار القمع رده الاذرى بأن اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري أي
لان أصحابه أدري باختياره من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه (قوله عند قوله الخ) أي لثلاث
يوصلها بلا التي بعدها فيوههم أنما نفي لما بعدها كذا لله في الصفة والايحاب قال ابن
الجلال في شرح الايضاح يؤخذ منه أنه يستأن الوقف على إييك الثاني لما ذكره اه وعبارة
ابن علان في شرح الايضاح ينبغي أن يسكت هنا أي على إييك الثاني سكتة لطيفة أخذ
ما يأتي في نظيره ويبدأ بقوله لا شريك لك وأقول لا يعد طلب الوقف قبيل قوله ان الحمد الخ
ليكون أبعد عن ايهام التعليل (قوله لالفاظ إييك فقط) خلافا لوجه ضعيف قائل بأنه

المراد من تثايت التلبية (قوله مشفى مضاف) عند سيبويه وقال يونس ليس بمشفى بل هو مقصوراً أصله لبي قلبت ألقيا مع الضمير قلب لى وعلى ورد سيبويه بأنه لو كان كذلك لما انقلبت مع الظاهر ياء في قوله

دعوت لما تاني مسورا * فلي قلبى يدي مسورا

الى آخر ما في الاصل (قوله الاجابة) خبر المبتدأ الذي هو المقصد (قوله التكميل) اذا ما يخص بصغير الخطاب وهو صادر من ثناء لفظاً ومعناها التكثير لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماء على ذلك لانها أول تعريض العدد وتكثيره (قوله غير مكروهة) لكن يستحب أن لا يزيد عليها وفي التحفة والاعباب استحب في الام زيادة لبيك اله الحق زاد في الاعباب لبيك (قوله ان أراد) أى ان يكرر التلبية ثلاثاً كما هو الافضل نذب له تأخير الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عنها وان لم يرد ذلك كأن أراد الاقتصار على مرة نذب له الصلاة بعدها فلا تتوقف الصلاة على تكرير التلبية ثلاثاً ويحتمل أن يكون المراد ان أراد أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى أن التلبية لا تتوقف على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل كل منهما سنة فان أتى بهما أثيب عليهما وان اقتصر على التلبية أثيب عليه فقط ويحتمل أن يكون مراده ان أراد الاكمل صلى بعد كل ثلاث مرات من التلبية والا فاصل السنة يحصل بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التلبية وان كثرت مراتها ونبه على هذا الاحتمال الاخير في التحفة (قوله على النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في العباب وآله زاد القليوبي وصحبه قال ويكررها ثلاثاً (قوله من النار) في شرح المختصر لعبد الرؤف ركبها أعظم ما يستعاض منه اقتصر عليها والا فالقياس أن يقول من سطه والنار (قوله بما أحب) ويقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدهم وفوا بعهدهم واتبعوا أمر الله اجعلني من وفدك الذين رضيت وارضيته وقبلت اللهم يسر لي أداء ما نويت وقبيل معنى يا كريم قال الاذرى والزركشى هو حسن مناسب قال ابن المنذر ويسن ان يختم دعاءه ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (قوله كذا السلام) قالوا وتأخير الرد عن التلبية أحب زاد في الاعباب ومحمداً ان كان المسلم يصبر الى فراغها اما المار الذي يقوت بالكلية قبل فراغها فلا فائدة في الرد عليه بعد الفراغ فينبغي مبادرته قبل ذهاب المسلم ويحتمل أنه لا فرق وأن الرد يشترع ولو بعد ذهابه رهاية لما فيه من حق الله تعالى اه (قوله رأى) في حاشية الايضاح الذي يظهر أن رأى هنا بمعنى أدرك ليشمل الادراك بحاسة من الحواس الخمس اه قال ابن الجمل فيشمس من طم أو شم أو لمس أو سمع شيئاً أعجبه ان يقول ذلك (قوله يعجبه) قال ابن الجمل في شرح الايضاح مقتضاه كغيره أن العبرة بما عساه ولا غيره وهو ظاهر ومنه يقال في يكرهه اه (قوله لبيك ان العيش الخ) في التحفة يظهر تقييد الاتيان بلبيك بالهزم كما يصرح به السياق فغيره يقول

والقصد بلبيك وهو مشفى مضاف
الاجابة لدعوة الحج في قوله تعالى
وأذن في الناس بالحج من اب
بالمكان اذا أقام به ومعناه أنا
مقيم على طاعتك اقامة بعد
اقامة فالقصد بلبيك التكثير
لالتثنية والزيادة على ما ذكر غير
مكروهة (ثم) بعد فراغه من تلييته
وتكريرها ثلاثاً ان أراد (يصلى)
وبسلم (على النبي صلى الله عليه
وسلم) بصوت أخفض من صوت
التلبية لتتميز عنها والافضل
صلاة التشهد (ثم) بعد ذلك يسأل
الله تعالى الرضا والجنة والاستعانة
من النار) كما روى بسند ضعيف
عن فعلة صلى الله عليه وسلم (ثم دعا
بما أحب) ديناً ودنياً ويسن أن
لا يتكلم في أثناء التلبية وقد نذب
له الكلام كذا السلام وقد يجب
كانذا مشرف على التلف ويكره
السلام عليه (واذا رأى الهرم او
غيره شيئاً يعجبه أو يكرهه قال)
ندبا (لبيك ان العيش) أى الغنى
المطلوب الدائم (عيش الآخرة)
أى فلا أحزن على فوات ما يعجب
ولا أناثر بوصول ما يكره

اللهم ان العيش هيش الآخرة كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الاخرة أى حفر الخندق وقال ابن علان من استخضر هذا المضمون لم يلتفت لنعيم غيرها ولم ينزعج من كرهه (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) حكى ابن الملقن في الخصائص النبوية أنه كان يجب عليه صلى الله عليه وسلم اذا رأى شيئاً يجهجه أن يقول ذلك (قوله الخندق) في شرح شعابيل الترمذى للشارح انه معرب قال ولذلك اجتمع فيه الخلاء والادال والقاف وهى لا تجتمع في كلمة عربية (قوله لما رأى ما بالمسلمين) في حاشية الايضاح وقد نهكت أبدانهم واصفرت ألوانهم اه ويكفيك في ذلك قوله اذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم الايات وبالجملة فقد كان زمن شدة البرد وبالجملة شدة الجوع وقام بهم شدة الخوف وشدة الكد بالعمل في الخندق والله أعلم

(فصل في سنن تتعلق بالنسك)

(قوله بسائر كيفياته) من افراد او قنوع او قران او اطلاق (قوله لكن تسنن لهما النية) يدل هذا على ان المقصود منه المظافة مع العبادة لا النظافة وحدها وسبب صرح به الشارح في تعليل التيمم اذ التيمم لا نظافة فيه (قوله ان أمكن) كان اتسع الوقت ووافق الركب على الإقامة أو أمنت لتختلف مع نحو محرمها عنهم من غير وحشة (قوله ولبه) أى مع النية عنه (قوله تيمم ندبا) ولو وجد ماء لا يكفيه أزال به ما على يده من التغير المؤذى ثم أضاء الوضوء ثم اذالم يكفه للوضوء فان نوى به الوضوء تيمم عن باقيه ثم عن الغسل وان نوى به الغسل كفاه تيمم واحد عن الغسل وعن بقية أعضاء الوضوء هذا هو المعتمد كما بينته في الاصل وفي حاشية الايضاح ومختصره والاياعاب اذا فرغ من الغسل أصلا وبدا بتيمم عن كل الوضوء وعلى هذا لا بد من تيمم مطلقا (قوله كالتنعيم) صرحوا بأن نحو الحديبية والجعرانة مما يغاب فيه التغير فطالب فيه إعادة الغسل لدخول مكة ومنه يعلم أن الغسل من الوادى لا يكفي لدخول الحرم فضلا عن دخول مكة قال في التصفه ويتجه ان هذا التقصيل انما هو عند عدم وجود تغيره والاسن مطلقا وجرى عليه الجمال الرملى في النهاية (قوله من ذلك) أى من قريب بحيث لا يغاب التغير في مساقته بأن لم يخطر له الاحرام الا ذلك الوقت أو كان مقبلا هذا قبل وان تعدى بتأخير احرامه الى ذلك المحل الا أنه يكون آمنا ويلزمه دم (قوله ولدخول المدينة) ويسن أن يكون من بئر السقياء ودخل في الحرم المدينة (قوله بعد الزوال) جرى عليه في التصفه وشرحي الارشاد والاياعاب والخطيب في المغنى والجمال الرملى في النهاية وشرح نظم الزيد وشرح البهجة وجرى الشارح في حاشية الايضاح هنا وفي مجتبه الوقوف منها وفي مختصره وجزم به تلميذه عبد الرؤف في شرحه والجمال الرملى في شرحي الايضاح والدبلية وابن هلال في شرحه وغيرهم على أن الافضل كونه قبل الزوال قال في الحاشية فقول ابن خليل بعده ضعيف أو محمول على أصل السنة اه والا قول أوجه للخلاف القوي في عدم دخول وقته الابالزوال كما أوضحته في

وذلك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في أسير أحواله وفي أشد أحواله قالوا في وقوفه بعرفة لما رأى جميع المسلمين والثاني في حفر الخندق لما رأى ما بالمسلمين

(فصل في سنن تتعلق بالنسك)
(ويسن الغسل للاحرام) بسائر كيفياته للاتباع حتى للمأثني والتقصاء لان القصد التنظيف لكن تسنن لهما النية والاولى لهما تأخير الاحرام الى الطهران أمكن وسقى غير المميز فيغسله ولبه ومن يجز عنه لفقد الماء حسا أو شرعا تيمم ندبا لان الغسل يراد للقربة والنظافة فاذا فات أحدهما بقي الآخر ويجزى ذلك في سائر الاغسال الا تيمم (ولدخول مكة) وان كان حلالا للاتباع ثم من خرج من مكة وأحرم بالعمرة من قريب بحيث لا يغاب التغير في مساقته كالتنعيم وأغتسل للاحرام لم يسن له الغسل لدخوله الحصول النظافة بالغسل السابق وكذا من أحرم بالحج من ذلك ويسن الغسل أيضا لدخول الحرم ولدخول الكعبة ولدخول المدينة (ولو وقف عرفة) والافضل أن يكون بعد الزوال

الاصل ويمكن الجمع وان لم أقف على من نيه عليه بحمل الا قول على ما اذا أمكنه الغسل في لحظة لطيفة لا يحصل به تأخير له وقع ومن قال بالثاني على ما اذا لم يتيسر ذلك الابتأخيره وقع اذا المبادرة بالصلاة ثم الوقوف للدعاء أهم من التأخير للغسل ويدخل وقته على الرابع من الفجر (قوله على المشعر الحرام) بيان للاكمل والاجمع كلاهما وقف كما في الحديث وعبارة الايضاح للنووي صده ان أمكنه والا وقف عنده أو تحته الخ (قوله بعد الفجر) ان كان طرفا للغسل فهو بيان للاكمل اذ وقته يدخل بنصف الليل على المعتمد وان كان طرفا للوقوف بالمشعر فهو بيان وقته والمشهور في كلامهم حمل على الثاني (قوله بعد الزوال) ويدخل وقته من الفجر على الرابع خلافا لمن بحث تقييد دخول الوقت بالزوال كما بينته في الاصل (قوله وأفهم كلامه) أي المصنف حيث ذكر ما يستلزمه الغسل ولم يتعرض لسنه لرمي جرة العقبة وما بعده (قوله يوم النحر) احتريزه عن رمي جرة العقبة في أيام التشريق فيسن الغسل لذلك كما دخل في قوله ولرمي أيام التشريق (قوله بما قبل الثلاثة) الاول هو رمي جرة العقبة يوم النحر ومبيت مزدلفة وطواف القدوم والذي قبل رمي جرة العقبة هو غسل الوقوف بمزدلفة فيكنى عنه والذي قبل المبيت بمزدلفة هو غسل الوقوف بعرفة وغسل دخول الحرم فيكنى عنه والذي قبل طواف القدوم هو غسل دخول مكة ويؤخذ من قولهم اكتفاء بما قبله أنه لو ترك غسل ما قبله سبق الغسل لهذه المذكورات وهو المعتمد (قوله مع اتساع وقت ماعدا الثاني والثالث) أما جرة العقبة فلان وقت رميها يدخل من نصف ليلة النحر ويبقى الى غروب شمس آخر أيام التشريق وأما طواف الافاضة والخلق فيدخل وقتها من نصف ليلة النحر أيضا ويبقى الى آخر العمر وأما الثاني وهو مبيت مزدلفة فيدخل وقته بنصف ليلة النحر ويخرج بطول فجر ليلته فليس بطويل والثالث وهو طواف القدوم فوقت سنه عقب دخول مكة ويثبت بالوقوف بعرفة لكن قد يدخل قبل الوقوف بمدة طويلة ويؤخره الى قرب الوقوف فيكون حكمه حينئذ حكم الثلاثة المتسع وقتها ولذلك قيده في التحفة بقوله أو طال الفصل بينه وبين طواف القدوم ووجه ما ذكره من ان اتساع الوقت يقتضي عدم طلب الغسل هو أنه حينئذ لا تكثرفيه الرجة واذا لم تكثر الرجة لا يكون هناك اجتماع واذا لم يكن فيه اجتماع لا يطلب فيه الغسل قال الزركشي في الخادم قضية هذه العلة استحبابه عند ازدحام الناس فيها كما في أيام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة على أن ابن كنج في التجريد نقل عن الاصحاب استحبابه وأطلق وجزم به النووي في ايضاحه اه وأقره الشارح في الابواب قال واستدل له الاذري بقول الروضة يسن الغسل لكل اجتماع قال ولو حصل له تغير بنحو عرق سن لا محالة اه وفي حاشية الايضاح للشارح وشروحه للجمال الرملى وابني الجبال وعلان أثناء كلامهم ما نصه يؤخذ منه أن قولهم لا يغتسل للطواف أي من حيث كونه طوافا أما من حيث ان فيه اجتماعا فيسن اه والعبارة لابن

(و) للوقوف في (مزدلفة)
على المشعر الحرام ويكون بعد
الفجر (ولرمي) جمار كل يوم من
(أيام التشريق) لا تمار ورت
في ذلك ولأن هذه المواضع يجتمع
بها الناس فأشبه غسل الجمعة
ونحوها والافضل أن يكون
الغسل للرمي بعد الزوال وأفهم
كلامه أنه لا يسن الغسل لرمي جرة
العقبة يوم النحر ولا لمبيت مزدلفة
ولا طواف القدوم أو الافاضة أو
الخلق وهو كذلك اكتفاء بما قبل
الثلاثة الاول مع اتساع وقت
ماعدا الثاني والثالث

(و) يستحب (تطيب بدنه للأحرام)

بعد الغسل للاتباع وجلا كان
أو غيره لانزال المرأة هنا عن الرجال
بختلافها في الصلاة في جماعتهم
وأفضل أنواع الطيب المسك
والأولى خلطه بماء الورد (دون ثوبه)
فلا يتدب له تطيبه بل يكره ولا يحرم
بما تبقى عنه بعد الأحرام وله
استدامته ولو في ثوبه لاشده فيه
ولو أخذ من بدنه أو ثوبه ثم أعاده
إليه وهو محرم أو نزح ثوبه المطيب
ثم لبسه لمسته الفدية وكذا الوضوء
بيده عهدا ولا اثر لاتنقله بعرق
للعدو (و) يستحب للرجل قبل
الأحرام (لبس إذا روردا)
للا تبايع (البيضين) لخبر البسوا من
تبايعكم البيضاء (جديدين ثم) ان لم
يجدهما لبس (مغسولين) ويتدب
غسل جديد يغاب احتمال النجاسة
في مثله (ونعلمان) لخبر أبي عوانة
ليحرم أحدكم في إذا روردا ونعلمان
ويكره المصبوغ إلا المزعفر
والمعصر فانما يحرم ان المرأة
والخنثى فلا يرجع عليهما في غير
الوجه والكفين ويستحب له قبل
الغسل أن يتنظف بقص شارب
وأخذ شعرا بط وعانة وظفر الأفي
عشر ذي الحجة لم يرد التخصيص
(و) يسن به دفعل ما ذكر (ركعتان)
أي صلاتهما بنية سنة الأحرام
للا تبايع ولا يصليهما في وقت
الكره لحرمة ما فيه في غير حرم
مكة

علان (قوله أو غيره) أي من امرأة وخنثى نعم تستثنى المبتوتة فلا يسن لها الطيب
للأحرام والمحدث يحرم عليها الطيب والصائم قال في المنع ينبغي تقييده بما أشرت إليه فيمن
غاب عليه روائع توقفت إذا اتها على الطيب فيسن له مطلقا دفعا للذي عن الناس الأهم
بالرعاية من غيره ونحوه الجمال الرمي في شرحه وهو في غير الهدية كما هو ظاهر (قوله بل
يكره) اعقدها الشارح في التحفة وحاشية الأيضاح والايهاب والامداد وشيخ الاسلام في
الاسنى وشرح التنبيه للخطيب وجرى شيخ الاسلام في شرحي البهجة وشرح المنهج
والخطيب في المغني والشارح في فتح الجواد والجمال الرمي في شرحه على المنهاج والبهجة
ونظم الزبد على الاباحة (قوله ولو في ثوبه) ومحل في طيب جرت العادة فيه بشدة في نحو
ثوبه والا فلا يحرم فنحو الورد لا يحرم الا ان وضعه على أنفه أو وضع أنفه عليه وخرج
بقوله شدة في ثوبه ما لو شدة في خرقه ثم شدة الخارقة في ثوبه فانه لا يضرك (قوله بعرق) أي
للعدو قال في الايحاب ودخل في نحو العرق اتقاه بماء غسل الجنابة وهو واضح وغسل
نحو دخول مكة وهو متجه اه (قوله البياض) في الايحاب يسن للمرأة البياض والجديد
أيضا كما في المجموع قال في الايحاب ويكره لها المصبوغ (قوله ونعلمان) معطوف على قوله
ازاروني المنع ينبغي أن يتدب في النعلمان كونهما جديدين (قوله ويكره المصبوغ) أي
وان قل لكن بشرط أن يكون له وقع ومحل ان وجده البياض والاقاصيص قبل النسيج
أولى مما صبغ بعده (قوله الا المزعفر والمعصر) أي المصبوغ بالزعفران والمعصر
(قوله فانما يحرم ان) أي للرجال اذا كان أكثر الثوب مصبوغا ما وجرى الجمال الرمي
على حرمة المزعفر على الرجال وكراهة المعصر عليهم واختلاف في الورس والراجح الحل
ويحل مع الكراهة على البدن بالزعفران (قوله في غير لوجه والكفين) أما الوجه فينزح
منه كل ما يمتد سائر الرأس الرجل كما سأل في محرمات الأحرام وأما الكفان فينزح عنهما
كل محيط بهما دون غيره وهذا محترز قوله أولا ويستحب للرجل الخ (قوله بقص شارب)
أي حتى تسد وجه الشفة العليا (قوله شعرا بط) أي بالتفتان لم يتأذبه لانه يضعف به
الشعر فيضيق به مخرج الأسنان (قوله وعانة) أي الشعر على المنانة وحوالي القبل
والأفضل للرجل حلقها وللا تفتها (قوله وظفر) الأولى ان يبدأ بحجته يده اليمنى الى
خنصرها ثم ايمهاها ويبدأ في يده اليسرى بخنصرها الى ايمهاها على التوالي ويبدأ في
رجله بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى على التوالي وفي التحفة ينبغي البدن بغسل محل
القلم لان الحكة قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة للورد
كل اه (قوله الا في عشر ذي الحجة الخ) حكمته شمول المغفرة والعق من النار لجمعه قال
في التحفة فان فعل كره وقبل حرام وعليه أجد وغيره ما لم يحجج والافتد يجب كقطع يد سارق
وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي ثم قال وقد يساح كقلع سنن وبعده وسلمة وفي التحفة
يضم على الاوجه لعشر ذي الحجة ما بعده من أيام التشرى الى أن يفضي الخ ويسن أن يلبس

شعر رأسه بصمغ أو خطمي أو غاسول وأن يجامع قبيل الاحرام أن أمكنه وأن يدهن رأسه
 بزيت غير كثير بعد غسله بنحو خطمي ويستحب للمرأة أن تختضب يديها بالحناء إلى
 السكوعين قبل الاحرام وتصح وجهها بشئ من ذلك لتستر البشرة سواء كانت مزقجة
 أم غير هاشابة أم عجوزا وتم بالخصاب اليد وأما النقش والتسويد وخصب أطراف
 الأصابع فمكروه حيث كان لها حليل وأذن لها فيه والاحرام حيث لم تعلم رضاه ويجرى
 ذلك في التخصيص كما في الأسقى وكلام الشارح في الزواجر فيذكر اهتسه مطلقا ويجرى
 التفصيل المذكور في وشرا الأسنان أي يحددها في الوصل وتسكن الحناء لغير الهرمة أن
 كانت حليله والأكراهة وفي النفقات من التحفة نقل الماوردى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لعن المرأة السلتاء أي التي لا تختضب والمرءاء التي لا تستكمل ثم حله على من فعلت ذلك
 حتى يكرهها أو يفارقها وفي رواية ذكرها غيره أني لا بغض المرأة السلتاء والمرءاء والكلام
 في المزوجة لكرهه الخضاب أو حرمة لغيرها على ما مر فيه في باب الاحرام وذكر في التحفة
 أن الزوج إذا هبأ لها ذلك لزمها استعماله ويحرم الاختضاب بالحناء للرجال من غير حاجة
 الاختضاب للحجة (قوله سقط عنه الطلب) هذا معتمد الشارح في كسبه في ذلك ونظائره
 وجرى الجمال الرملى على حصول الثواب كسقوط الطلب ولو صلاهما منفردتين كان
 أفضل ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص لمناسبتها للحال
 لا شتم لهما على اخلاص التوحيد والقصد الى الله تعالى المتأكد على المحرم الاهتمام به
 (قوله قائمة لطريق مكة) عبارة التحفة إذا تبعته به راحلته أي توجهت به دابته من
 الابل أو غيرها الى جهة مقصده سائرة لا مجرد ثورانها انتهت (قوله في الاول) أي الراكب
 رواه الشيخان ويستثنى من ذلك الخطيب فإنه يحرم يوم السابع قبيل الخطبة على الراجح
 من نزاع فيه (قوله من الفضائل التي تقوته) منها طواف القدوم وتجميل السبي بعده
 وزيارة البيت وكثرة الصلوات في المسجد الحرام وحضور خطبة الامام في اليوم السابع
 والمبيت بمكة ليلة عرفة والصلوات بها وحضور تلك المشاهد وغير ذلك والمراد فوات
 تحصيل ذلك لأثوابه ان ضاق الوقت وقد نوى فعلها ولم يضق فانه يحصل بذلك أصل السنة
 على خلاف فيه (قوله من أعلاها) أي مكة ويعرف بالمعلي ويسمى بالحنون يتحد منها
 على المقابر وتسمى ثنية كداء بفتح الكاف والمد والحدال المهملة ويجوز صرفه على ارادة
 المكان وعدمه على ارادة البقعة هذا هو المشهور وفي القاموس الكداء ككساء المنع
 وكساء اسم عرفات وجبل بأعلى مكة دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة منه وكسمى جبل
 بأسفلها وخروج منه عليه الصلاة والسلام وجبل آخر بقرب عرفة وكقرى جبل مسقلة
 مكة على طريق اليمن وكسدى مقصورة كفى ثنية الطائف وغلط المتأخرون في هذا
 التفصيل واختلفوا فيه على أكثر من ثلاثين قولاً وفي غنية النبيه لابن الملقن يحصل
 من اختلاف القول على ما ذكره القاضي عياض وغيره في كداء خمسة أوجه أحدها بفتح

ويجزي عنهما الفريضة والمنافلة
 لكن ان نواهما مع ذلك حصل
 ثوابهما أيضا والاسقاط عنه
 الطلب ولم ينسب عليهما نظير ما مر
 في تهمة المسجد ثم اذا صلاهما
 (بحرم بعدهما) حال كونه
 (مستقبلا) للقبلة عند الاحرام
 لخبر البخاري بذلك والافضل أن
 يحرم (عند ابتداء سيرة) فيحرم
 الراكب اذا استوت به دابته قائمة
 لطريق مكة والمائل اذا توجه
 الى طريق مكة للاتباع في الاول
 وقياسا عليه في الثاني (ويستحب)
 للمعاج (دخول مكة قبل الوقوف)
 بعرفة للاتباع ولكثرة ما يفوز به
 من الفضائل التي تقوته لودخلها
 بعد الوقوف (و) يستحب أن
 يدخلها (من أعلاها) وهو المسمى
 الآن بالحنون وان لم يكن في
 طريقه للاتباع وأن يدخلها (من ارا)
 والافضل أوله بعد صلاة الصبح
 للاتباع (وماشيا) و(حافيا) ان لم
 تلحقه مشقة ولم يحلف تنجس برجله
 ولم يضعفه عن الوظائف لانه
 أشبه بالتواضع والادب

الكاف والمدمصر وفانها كذلك غير مصروف وثانها بالفتح والقصر ورباعها بالضم
والقصر وخامسها بالضم والتشديد اه (قوله بقية المذكور) أي من كونه لم تلحقه
مشقة الخ (قوله باب السلام) قال القليوبي في حواشي المحلى هو ثلاث طافات في قبالة
الحجر الاسود وباب الكعبة الخ وفي تاريخ الخيس عن البصر العميق فيه ثلاث مداخل الخ
(قوله أود وصل الاعنى الخ) في حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجمال الرملى أنهم
متفقون في البصر مع عدم الظلمة انه لا يقوله الا اذا عاين البيت ولا يكفي وصوله للحل
الذى كان يرى منه البيت قبل ارتفاع الانبئة وهو المسمى برأس الردم والا أن بالمدينى ثم
قال ولا ينافى ما ذكر قول المصنف الا في وهنا يكف ويدعولان ذلك دعاء بما أراد لا بما
الوارد وبهذا يعلم ان الاولى الوقوف ثمة أي بالمدينى والدعاء اقتسدا وتبركا بمن وقف ثمة من
الاخبار ودعا وان زال سبب ذلك من رؤية البيت وقيل الاظهر عدم ندب ذلك لانتفاء سببه
اه (قوله بالمأثور في ذلك) وهو اللهم زد هذا البيت تشريقا وتكريما وتعظيما ومهابة
وزد من شرفه وعظمه عن حجه أو اعظمه تشريقا وتكريما وتعظيما وبرأ ويضيف اليه اللهم
أنت السلام ومنك السلام فحينئذ بنا بالسلام اللهم انا كنا نحل عقدة ونشد أخرى ونهبط
واديا ونعلو آخر حتى أتيناك غير محجوب أنت عنا اليك خرجنا وبيتك حججنا فارحم من ملق
رحالنا بفناء بيتك (قوله ان رأى الجماعة قائمة) في التحفة فان أقيمت في الطواف جماعة
مكتوبة لا غيرها قطعه وصلى اه هكذا أطلق في الابداء وقيد في الاثناء وفي الایعاب
لو أقيمت الجماعة ولو على جنازة في أثنائه يقدم الصلاة معهم الخ وهذا هو ظاهر اطلاق
الخطيب في المعنى والجمال الرملى في شرح الدلية وغيرهما قال في الایعاب نعم ان تبين
حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال اتجه أن البداءة بالطواف
حينئذ أولى لما فيه من تفصيل فضيلتي تحية البيت والجماعة اه (قوله أو قرب قيامها)
المراد بالقرب كما في الایعاب أن يكون الزمن لا يسع الطواف السبع قبل الإقامة اه
والمراد بالجماعة المطلوبة بأن يصل مؤداة خلف مؤداة مثلها أو مقضية خلف مقضية مثلها
نقله ابن الجلال عن الایعاب ويثبت ما فيه في الاصل ومما يقدم على الطواف فائتة فرض
من مكتوبة أو نذر ان لم يلزمه القور في قضائها والاوجب تقديدها قال في التحفة ولم تكسر
بجديثة موت بها فورية الطواف عرفا والاقدم الطواف فيما يظهر اه وفي الامداد
والنهاية يحتمل أن فائتة النقل كذلك فتقدم على الطواف زاد مر في شرح الدلية هو
الاوجه وان نقل عن في النظم عدم قضائها وفي المنح هل يلحق به فائتة راتبة فيه نظر
والاقرب للخلاف في قضائها فاطواف أكد منها فقدم اه وبجمله الجمال الرملى في شرح
الايضاح وابن علان وجرم به عبد الرؤف في شرح المختصر وأقره ابن الجلال وفي الایعاب
هو قريب (قوله اندرج فيه طواف القدوم) أي سقط طلبه وأما الثواب عليه فيتوقف
عند الشارح على قصده معه وتندرج تحية المسجد في ركعتي الطواف ووقع للجمال الرملى

ومن ثم ندب له المشي والخف من
أول الحرم بقية المذكور ودخول
المرأة في نحو هو وجها أفضل
وينبغي ان يستحضر عند دخول
الحرم وصكته من انشروع والخشوع
والتواضع ما أمكن ولا يزال كذلك
حتى يدخل من باب السلام فاذا وقع
بصره على الكعبة أو وصل الاعنى
أو من في ظلة الى محل يراها لوزال
مانع الرؤية وقف ودعا بالمأثور في
ذلك وبما أحب (وأن يطوف
للقدوم) عند دخوله المسجد مقدما
له على نفسه برثابه واكثره منزله
وغيرهما ان أمكنه نعم ان رأى
الجماعة قائمة أو قرب قيامها أو
ضاق وقت صلاة ولولا فله أو منع
النا من الطواف أو كان فيه
رجعة يخشى منها أذى بدأ بالصلاة
فيماء الاخيرين وبجبة المسجد
فيماء وانما يدب طواف القدوم
للدخول (ان كان) حالا أو (حاجا)
أو قارنا ودخل مكة قبل الوقوف
لانه ليس عليه عند دخوله
طواف مقروض بخلاف المعتمر
فانه لا قدوم عليه لانه مخاطب عند
دخوله بطواف هجرته فاذا فصله
اندرج فيه طواف القدوم
وبخلاف حاج أو قارن دخل مكة
بعد الوقوف

في شرح الديلمية هنا موافقة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو (قوله) واتصاف
 ليله النحر) أما لو دخل قبل انتصافها فإنه يسقط له طواف القدوم (قوله بالجلوس) أي
 وأن كثر بخلاف تحية المسجد نعم يفوت بالوقوف بعرفة (قوله لذات الهيئة) أي الجمال
 وكذلك الروض زاد في المغنى أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال ونحوه التحفة وبحرى في المنح
 والايهاب وشرحي الايضاح للجسمال الرملي وابن علان على أنه لا فرق بين ذات الهيئة
 والبرزة فيسند التأخير طلقا لكونه يتأكد ذلك الجميلة والسريفة أكثر من غيرها ومحل
 طلب التأخير إذا أمنت طرق الحوض الذي يطول زمنه والافلات تؤخره إلى الليل (قوله)
 قصد دخول الحرم الخ) أي لا لنفسك ويكره ترك الاحرام حينئذ أما إذا قصد ذلك لنفسك
 فإنه يلزمه الاحرام من الميقات وسبق ذلك وما فيه من التفصيل والله أعلم

(فصل في واجبات الطواف وسننه)

(قوله واجبات الطواف) أي بأنواعه وهي قدوم وركن في سج أو عرة أوهما أو تحلل
 أو وداع واجب أو مسنون ويندرون طوق والمراد بالواجبات ما لا بد منه فيشمل الشروط
 قال ابن الجمل في شرح الايضاح لوقيل ان الطهارة عن الحدثين والنجس والستر وجعل
 البيت عن اليسار وكونه في المسجد وكونه خارجا عن البيت بجميع بدنه شرط وأن يقفه
 حيث تعتبر وعدم الصارف وكونه سبعا ركن لم يكن بعيدا وان لم أر من نبه عليه اه (قوله)
 ستر العورة) أي عند القدرة كما ينبغي عليه (قوله ان لا يعتمد المشي عليها) فان تعمد ضر
 وان لم يكن له عنها مذوذة وهذا هو ظاهر التحفة والنهاية وشرحي الايضاح اصحابها ولا بن
 علان وصرح به الشارح في شرح الارشاد وبحرى في المنح والايهاب ومختصر الايضاح
 على أنه اذا لم يكن عنه مذوذة بأن لم يجد معه لا يضر ووافقه عبد الرؤف في شرح
 المختصر (قوله أو في عمامة رطوية) كذلك التحفة وفتح الجواد والايهاب والجمال الرملي
 في شرح المنهاج والايضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح وقال في الامداد
 قضية تشبيه المجموع ذلك بدم نحو القمل وطين الشارع المتيقن بنجاسته أنه لا فرق بين
 رطوبة وغيره ما أقر كما ترى وبحرى عليه في مختصر الايضاح ايضا (قوله أن للمتعيم) أي
 ان فقد الماء أو لبرد أو مع سائر وضعه على حدث أو كان في أعضاء التيمم وكل ما يتجرب معه
 الاعادة (قوله طواف الركن) أي وغيره (قوله ليستفيد به التحلل) التحلل له محرمات
 الاحرام وهذا فائد طوافه والافه ومحرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته (قوله ثم ان عاد
 الخ) فهم كلامه أمرين أحدهما أنه لا يلزمه العود لذلك وهو ما نادى به هذا الكتاب أيضا
 وفي الحاشية أنه ليس يبعد ونقل سم عن من استقرأب أنه لا يجب التحلي فورا قال عبد
 الرؤف وعليه فينبغي أن محله ما يتضيق بنحو غضب وبجسه ابن الجمل أيضا قال في التحفة
 فان مات وجب الانحاج عنه بشرطه اه أما اذا غضب فالذي أفتى به الشهاب الرملي جواز

واتصاف ليله النحر فإنه مخاطب
 بطواف حجه فاذا فعله اندرج فيه
 طواف القدوم أيضا ولا يفتوت
 طواف القدوم بالجلوس وان كان
 تحية للبيت ويندب لذات الهيئة
 تأخيرها إلى الليل ويسقط لمن قصد
 دخول الحرم وكذا ينحرم بنفسك

(فعله)

في واجبات الطواف وسننه

(وواجبات الطواف ثمانية) الأول
 والثاني والثالث (ستر العورة
 وطهارة الحدث والنجس) كافي
 الصلاة وتطهير الطواف بالبيت صلاة
 فلو أحدث أو تنجس بدنه أو ثوبه
 أو مضافه بغيره عفو عنه أو عرى
 مع القدرة على الستر في أثناء
 الطواف تطهر وستر عورته وبني
 على طوافه وان تعمد ذلك وظال
 الفصل اذا لا يشترط الموالاة فيه
 كالوضوء ويسن الاستئناف وغلبة
 النجاسة في الطواف مما عمت به
 البلوى في عبادتي الاحتراز
 عنه أيام الموسم وغيره بشرط أن
 لا يعتمد المشي عليه أو أن لا يكون
 فيها أو في عمامة رطوية والعاجز
 عن السري طواف ولا إعادة عليه
 والاوجه أن للمتعيم والمتنجس
 العاجزين عن الماء طواف
 الركن ليس بمتفيدة التحلل ثم ان
 عاد إلى مكانين ثم أعادته

الاستغناء فيه اعذرهم مع بقاء الاهلية ونقله عنه سم وابن الجبال في شرح الايضاح وأقرا
ثانيهما أن الكلام في الآفة في اذ هو الذي يتصور فيه العود فيه متفاد منه أن المكي ليس
له فعل طواف الركن بالتيهم وهو مفهم غير هذا الكتاب أيضا ونظر فيه عبد الرؤف بمسئلة
مصاهرة الاحرام وان كان مكيًا قال ابن الجبال في شرح الايضاح وهو ظاهر اه ويمكن
الجمع بأن المكي ان رجاءه ول البراء والماء في زمن قريب لا تعظم فيه مسئلة مصاهرة
الاحرام لا يجوز له التحلل والاجاز وهو ظاهر ثم رأيت المبكرى في شرح مختصر الايضاح
لأنوى صرح بذلك ورأيت في فتاوى الجبال الرملى ليس اتفاق الطهورين طواف
ركن قال فاذا خرج ووصل الى محز يتعذر عليه الرجوع منه الى مكة يتحلل بذبح وحلق
ونية وصار حلالا بالنسبة لمخظورات الاحرام محرمات بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته الخ
وهذا ذكر الشارح والجبال الرملى في كتبهم انظروا في الحائض اذا خشيت الانقطاع عن
لرفقة وخرجت وتعذر عليها العود لعدم النفقة أنها تحلل تحلل المحصر ويقي الطواف
في ذمتهم في الاحصار من النفقة نظريه بأن نقاد النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط
لكن حله في المنع على التحلل قبل الوقوف قال أما بعده فيجوز وان لم يشترطه وبنت
في كافي الزوائد المدنية فيمن يفتى بقوله من متأخرى الشافعية ان التحقيق في مسئلة
الحائض ومثلها مسئلة فتاوى الجبال الرملى أنها اذا تحللت كانت محصر تخرج من الفسك
رأسا ويجب عليها نسك جديد باحرام جديد وسقطت ذلك بالنقول الصريحة بما لم تقف على
من سبقني اليه (قوله جعل البيت على يساره) في حاشية الايضاح عن الاسنوى يحصل
من ذلك اثنتان وثلاثون صورة حاصلة من ضرب أربعة وهي جعل البيت عن يمينه أو عن
يساره أو أمامه أو خلفه في اثنتين وهما الذهاب الى جهة الباب أو اليماني وهذه الثمانية
في أربعة لان كلاهما اما أن يذهب فيه معتدلا أو منكسرا رأسه الى أسفل أو مستقيما
أو مكعلا على وجهه قال وكلها باطله الا ان جعل البيت عن يساره ومشى تلقاء وجهه على
هشمة الاعتدال فن الاقل ما لو جعل رأسه لاسفل ورجليه لاعلى أو وجهه للأرض وظهره
للسماء أو عكسه فلا يصح مع ككون البيت عن يساره لمذاينة الشرع لكن بحث ابن
النقيب الصحة في هذه الثلاثة مع العذر الخ قال في حاشية الايضاح ما ذكره الاسنوى
في الصور كلها ظاهرا لا في هذه الثلاثة الاية عندى أن يقال بالصحة فيها ولو بلا عذر
قياسا على ما قالوه من الصحة فيما اذا طاف حبا أو زحفا وان قدر على المشى الى أن قال
وبما قررته يعلم ان بحثه ايضا منع الطواف منكنها مبنى على ما قاله قبل وقد علمت أن
الوجه خلافه اه واعتقد ذلك في الابعاب أيضا (قوله مع المشى امامه) في الصحة ومع
وجود هذين لأثر كما قررته في الحاشية اكونه منكوسا أو مستقيما على قفساه ووجهه
أوصايا أو زحفا ولو بلا عذر بخلاف ما لو اختل جعل البيت عن يساره والمشى تلقاء
الجور وان كان البيت عن يساره الخ (قوله بحال) أى سواء كان اعذر أو لا وفي الصحة

(و) الرابع (جعل البيت على يساره)
مع المشى امامه للاتباع فان جعله
على يمينه ومشى امامه أو القهقري
أو أمامه أو خلفه أو على يساره
ومشى القهقري لم يصح لمساكاته
ما ورد الشرع به واذا جعله على
يساره وذهب تلقاء وجهه فلا
فرق على الوجه بين أن يذهب
ماشيا أو قاعدا زحفا أو حبوا
أو يكون ظهره للسماء ووجهه
للارض أو عكسه وفيما عدا هذه
المور لا يصح بحال واذا استقبل
البيت للحدود فلينحرف عن المور
في الطواف ولو أدى جر قبل
عوده الى جعل البيت عن يساره
(و) انما من (الابتداء من الحجر
الاسود) للاتباع لا يبعد مجابدا
به قبله ولو سمى فاذا انتهى اليه
ابتدأ منه (و) السادس (بحاذاته)
أى الحجر أو بعضه عند النية ان
وجبت (بجمع بدنه)

بحث أن المريض لو لم يتأت حله الاوجه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة وبؤخذ
منه أن من لم يمكنه الا التقلب على جنبه يوزطوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم
رجلاه للضرورة هنا أيضا ومجمله ان لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت والارزاه
ولو بأجرة مثل فاضله عامر في شوقاذا لا عى اه (قوله شقه الايسر) بحث في الصفة
أن المراد بالشق الايسر أعلاه المحاذى للصدر وهو انكسب قال فلو انحرف عنه بهذا وحاذاه
ما تحته من الشق الايسر لم يكف (قوله ببعض شقه) أى الايسر في المنح لو سامت الحجر
بنصف بدنه ونصفه الآخر الى جهة اليماني أو الباب صح لانه اذا انقل قبل مجاوزة الحجر
الى الباب فقد حاذى كل الحجر فى الاولى وبعضه فى الثانية بجميع شقه الايسر وتشتط
المحاذاة فى آخر الطواف كما تشتط فى أوله ولا بد أن يكون الجزء المحاذى له آخر اهوالذى
حاذاه أو لا أو مقدما الى جهة الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف (قوله لم يصح
طوافه) أى طوفته تلك وكذا ما بعده ان كان طوافه يحتاج الى النية ولم يستحضره بعد
عند محاذاة الحجر والا كان ذلك أول طوافه (قوله لم يجزئه) أى طوافه حتى يأتى بالطواف
فى ذلك الجزء الذى تركه فيه فيما بعده الى الحجر الاسود أو الى موضع الترك اذا ما بعد المتركة
لغو (قوله أن يأخذ الخ) ولا يلزمه الا ان أورثه الخبر ترددا (قوله وان **ك**ثر) مالم
يلغو وعدد التواتر كالصلاة (قوله وان وسع) يشترط لصحته الحرمية والمسجدية فلو خرج
المسجد عن الحرم لم يصح الطواف خارج الحرم وان كان فى المسجد على المعتد وقال
فى شرح الارشاد وان وسع حتى بلغ الحل على نظريه وفى حاشية الايضاح لكن رجع
بعضهم خلافه تبعاه للمهمات اه ورجح فى الابواب صحة الطواف فى الحل حيث امتد اليه
المسجد (قوله والشاذرون) هو دخيل وهو بفتح المعجمة الثانية فراه وهو الخارج من
عرض جدار البيت المسمى المنبت فيه حلق ازار الكعبة (قوله وان أحدث الآن
عنده الخ) هذا يفيد أنه لا يثبت حكم الشاذرون فى جهة الباب وعليه جرى الجال الرمل
فى موضع من النهاية وفى شرح الدلبية تبعه الشيخ الاسلام زكريا لكن المعتد وجوده غة
كما اعتمده وأطاولوا فيه وسيأتى فى الدقة الآتية ما يفيد أيضا (قوله من البيت)
خبر المبتدا الذى هو قوله والشاذرون (قوله اضيق النفقة) أى لانهم التزموا أن
لا ينفقوا على البيت الا الحلال فلم يوجد منه ما يكتفى البناء (قوله من بدنه) ظاهره عدم
ضرب دخول ثوبه واعقده الخطيب والجال الرمل وأما الشارح فهو يتردد فيه لكن
ميل كلامه الى الحاق الثوب بالبدن وقيد الملبوس فى شرح الارشاد بالتحرك بحركته
قياسا على الصلاة قال ابن الجال فى شرح الايضاح وهو ظاهر اه وفى الامداد هل العود
الذى يدهم يستلم به كيداه قياسا على الثوب او يفرق ثم قال يفتى أن يقال فيه ما فى غير
المتحرك بحركته قال فيه وهل دابته وحاله له حتى يضرب دخول جزء منه ما فى غير
ما يأتى أو العبرة به فقط يحتمل ترجيح الاول أخذا مما يأتى فى السعي ويحتمل الفرق

نفقة كان جاوزه ببعض شقه الى جهة
الباب أو تقدمت النية على المحاذاة
المذكورة أو أخرت عنها لم يصح
طوافه (و) لسابع **ك**ونه
سبعا) يقينا ولو فى وقت كراهة
الصلاة واركب اغبر عذر ولو ترك
من السبع خطوة أو أقل لم يجزئه
ولو شك فى العدد أخذ باليقين
كما فى الصلاة نعم يستل أن يأخذ
بخبر من أخبره بالقص أمان
أخبره بالانتماء فليس له الاخذ
بخبره وان **ك**ثر (و) الثامن **ك**ونه
داخل المسجد وان وسع (خارج
البيت والشاذرون والحجر) قال
نعلى وليطوفوا بالبيت العتيق وانما
يكون طائفاته حيث لم يكن جزء منه
فيه والا فهو طائف فيه والشاذرون
وهو الجدار القصير المسمى بين
اليمانيين والغربي واليماني دون
جهة الباب وان أحدث الآن
عنده شاذرون من البيت لان
قرب شاتركته منه عند بنائهم
الكعبة اضيق النفقة ولا ينافيه
كون ابن الزبير رضى الله عنه ما
أعاد البيت على قواعد ابراهيم
لانه باعتبار الاصل فلما ظهر
الجدار نقص من عرضه لما فيه
من مصلحة البناء والحرفيه من
البيت ستة أذرع تنصل بالبيت
وانما وجب مع ذلك الطواف
خارجا لانه صلى الله عليه وسلم انما
طاف خارجا وقال خذوا عنى
مناسككم ففى دخل جزء من بدنه فى الهواء الشاذرون

أو الجهر أو جداره لم يضح طوافه
وليفظن لدقيقة وهي أن من قبل
الجهر الأسود فرأسه في حال التقبيل
في جزم من البيت فيه - لزمه أن يقر
قدميه في محلهما حتى يفرغ
من التقبيل ويعتدل قائما (ومن
سفته) وهي كثيرة اذ هو يشبه الصلاة
فكل ما يمكن جريانه فيه من سفته
لا يعد أن يقال بنديه فيه قياسا
عليها (المشي فيه) ولو امرأة
للاتباع فالركوب بلا عذر خلاف
الاولى والرحف مكروه ويسن
ايضا الحفاء ونقصير الخطارجاء
كثرة الاجرله (واستلام الجهر)
الاسود يده أول طوافه (وتقبيله)
من غير صوت يظهر (ووضع جبهته
عليه) للاتباع في الثلاثة ويسن
تسكير كل منها ثلاثا وفعل ذلك في
كل مرة فان منعه زجعة من
الاخيرين استلم يده فان عجز فهو
عود ويقبل ما استلم به فيه - فان
عجز عن استلامه أشار اليه باليد
أو بشئ فيها ثم يقبل ما أشار به
ولا يشير للتقبيل بالقم لقبحه
ويندب كون الاستلام والاشارة
باليد اليمنى فان عجز فباليسرى
(واستلام الركن اليمنى) يده ثم
يقبلها فان عجز عن استلامه أشار
اليه ولا يقبله ولا يستلم ولا يقبل
الركنين الاخيرين لما صح أنه صلى
الله عليه وسلم كان يستلم الركن
اليمنى والجهر الاسود في كل طوفة

قال وهذا أقرب قال ابن الجمال وما استقر به ظاهر الخ وجرى على ذلك في فتح الجواد أيضا
وخرج به واء ما ذكر من أصل جدار الشاذروان أو حائط الجهر فلا يضر لانه ليس في هوا
شئ من البيت (قوله أو جداره) منه هوا الرزف الذي في طرف الجهر (قوله في جزء
من البيت) هو هوا الشاذروان (قوله خلاف الاولى) اعتمد شيخ الام والشارح
واعتمد الخطيب والجمال الرملي وغيرهما حرمة ادخال البهيمة المسجد حيث خشي منها
تلويث المسجد فان أمن التلويث فان كان الادخال لحاجة فلا كراهة والا كره وفي التحفة
وغيرها المراد بأن التلويث غلبة الظن باعتباره بالعادة أنه لا يخرج منه نجس يصل المسجد
منه شئ بخلاف ما لو احكم ثم دعا على فرجه بحيث أمن تلويث الخارج للمسجد (قوله
ويسن أيضا الحفاء) الا بعد ركشة الحرفان اشتهد الضرر بحرم الحفاء (قوله وتقصير
الخطا) قيده في العباب بخلاف ما في الايعاب اما عند الزجعة فان آذى او تأذى
بتقصير المشي لم يسن والاسن أيضا (قوله للاتباع) الافضل أن يستلم ثلاثا وتواليه ثم
يقبل كذلك ثم يسجد كذلك (قوله من الاخيرين) هما تقبيله ووضع جبهته عليه وبحث
في التحفة ضبط الجهر بما يحل بالتشروع من أصله أو غيره فلا يسن حينئذ استلام ولا
ما بعده وفي المنح ان رجاء زوال الزجعة عن قرب عرفا فالاولى أن ينظر زوال ذلك ما لم يؤذ
بوقوفه أو يتأذى (قوله ما استلم به) أي من يده فيما فيها وقوله فيها أي في الصورتين وهما
ما اذا قدر على الاستلام بيده وعجز عن التقبيل ووضع الجبهة وما اذا عجز عن الاستلام بيده
كتقبيله وقدر على استلامه بخو عود يده وأفهم كلامه أنه عند قدرته على استلام الجهر
وتقبيله والسجود عليه لا يقبل يده بعد الاستلام وصرح باعتقاده في حاشية الايضاح لكنه
تردد في ذلك في بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملي وقد ذكرت
عبارة في الاصل ثم قلت وما اقررت له أعلم أن المعتمد لا عدم ندب تقبيل اليد مع تقبيل
الجهر وأن المختار من حيث الدليل نده ثم الاستلام عبارة عن مسح الجهر بكفه فيضع يده
عليه ثم يضعها على فيه كما بينته في الاصل (قوله أو بشئ فيها) كذلك فتح الجواد والايهاب
ونقله عن المجموع وكذلك الامداد والاسنى والمغنى وشرح التنبية لصاحب المغنى والنهاية
وشرح الدلبية وغيرهم وظاهره أنهم في رتبة لكن في شرح المنهج والتحفة والنخ والجمال
الرملي وابن عجلان جروا على الترتيب وعبارة التحفة أشار اليه يده اليمنى فباليسرى فما
في اليمنى فباليسرى اتمت وفي المنح وشرح هر على الايضاح يظهر أن يكرر الاشارة
ثلاثا (قوله لقبحه) في التحفة يظهر في الاشارة بالرأس انها خلاف الاولى ما لم يعجز عن
الاشارة بيده فيما فيها فيسن به ثم بالطرف كالإيماء في الصلاة وينبغي كراهتها بالرجل الخ
وفي حاشية الايضاح وشرحيه للجمال الرملي وابن عجلان لا تعد الاشارة بالسجود قال ابن
الجمال في شرح الايضاح والظاهر خلافه الخ وتردد في ذلك - سم (قوله ولا يقبله) أي
ما اشار به الى اليمنى استقر به في حاشية الايضاح واعتمده في مختصره وفي الايعاب ومال

الي في الامداد لكن الحق بهامشه استدرا كعليه فقال لكن الاقل هو ظاهر كلام
النووي وغيره اه وهذا الاخير هو المعتمد وورجه في التحفة وفتح الجواد والخطيب
في المغني ونقله من اقتناء الشهاب لرمي واعتمده الجمل الرمي وغيرهم (قوله بليان الحجر)
بكسر الحاء وسكون الجيم وهما الشاميان (قوله غير ما ذكر) هو تقبيل الحجر واستلامه
أو استلام الركن اليماني (قوله جميع ما ذكر) أي من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة
والاشارة بما تقدم وتثابت ما ذكر (قوله على كل غائبة) المشهور بتشديد الياء من على لكن
قال الملا على القاري الحنفى في شرح الحص الحصين واخلف به حزة وصل وضم لامه أي
كن خلفا على كل غائبة أي نفس غائبة في بخير أي ملابسة أو اجعل خلفا على كل غائبة في
خيرا فالباء للتعدية ففي القاموس وخلف الله تعالى عليك خلافة أي كان خليفة من فقدته
عليك واعلم بالهجوم به بعض العامة من قوله على بتشديد الياء فهو تصحيف في المبنى وتحرif
في المعنى كما لا يخفى اه فراجعهم (قوله بين اليمانيين) ظرف لقوله اللهم آتنا أو لقوله اللهم
قنني الخ واليمانيان بتخفيف الياء على اللغة الفصحى المشهورة وبكى سبويه والجوهري
وغيرهما فيها لغة أخرى بالتشديد فن خفف قال هي نسبة الى البين فالالف عوض عن
احدى يائى النسب فتبقى الياء الاخرى مخففة ولو شدناها لكان جمعاً بين العوض
والمعوض وذلك ممنوع ومن شدد قال الف في اليماني زائده واصلة اليه فتبقى الياء
المشددة وتكون الف زائدة كما زيدت النون في صمعاني وبرقاني ونظائر ذلك (قوله
والاشتغال بالمأثور) الخنبه بهذا على أن الكلام في افضلية الاشتغال لابن المقروع والمدعو
به اذ لا كلام في افضلية القراء على ما ذكر وقد ذكرت في الاصل الادعية والاذكار
الواردة في الطواف فراجعها منه (قوله الاسرار بهم) أي بالقراءة والاذكار
في التحفة نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى احدهم وفي الايضاح للنووي
ولودعا واحداً من جماعة فحسن اه قال عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح
يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضر لانه لمصلحة الكل اه قال ابن الجمل في شرح
الايضاح وانظر ما وجه اللزوم اه (قوله قد يحرم) في الایعاب يمكن حمله على ما اذا كثر
بحيث لا يطاق الصبر عليه عادة اه (قوله في كل مرة) في ذلك مما ذكرته في الاصل
وهو ماش ولا يضر كون كل ما ذكره غرقاً أكثر مما ذكر أنه يقال منه كنبه على نحو ذلك
في التحفة فالمراد ما يشغل ما بازاء ما ذكره وعبر في النهاية بقوله أي الجهة التي تقابلها (قوله
في خلوة المطاف) عن رجال زاد في التحفة والخائف ولونها قال ويظهر انه بكفى خلوة
في جهة الحجر فقط بأن تأمن بحجى وتظهر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك اه (قوله سذرا
من تكسفهها) جرى في التحفة وشرحي الارشاد والعباب على حرمة ذلك عند قصد
التسبه بالرجال قال في التحفة خلافاً لمن أطلق الحرمة ولمن أطلق عدمها اه ويوافق
هذا كلام النهاية واستظهر السيد عمر البصرى أنه ان سلم انه مختص بالرجال فالحرمة

ولا يستلم الركنين اللذين بليان الحجر
وتقبيل واستلام غير ما ذكر من
سائر أجزاء البيت صباح ويسن
فعل جميع ما ذكر في كل مرة وهو
في الاوتار أكسد (والاذكار)
المأثورة عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن أحد من الصحابة رضى
الله عنهم والذي صح عنه صلى الله
عليه وسلم في ذلك اللهم ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار اللهم
قنني بما رزقتني وبارك لي فيه
واخلف على كل غائبة في بخير
بين اليمانيين والاشتغال بالمأثور
أفضل من الاشتغال بالقراءة وهي
أفضل من غير المأثور ويسن
الاسرار بهم ما بل قد يحرم الجهر
بأن تأذى به غيره أذى لا يحتمل عادة
ويسن الاذكار كالاستلام وما بعده
(في كل مرة ولا يسن للمرأة) والخش
(الاستلام والتقبيل) والسجود
(الافى خلوة) المطاف عن الرجال
املا كان أو نهى الضرر من ضرر
الرجال بين وجميع ما تقرر للعب
الاسود في هذا الباب يأتي لموضعه
لوقوع منه والعباد بالله (ويسن
للرجل) أي الذكر ولو صلباً
بخلاف الخش والأتى حذر من
تكسفهها (الرملي) الاشواط
(الثلاثة الاول) مستوعباً البيت
فأما الاربعة الباقية فيمشي فيها
على هيئة لا تباع ويكره تركه

لما قالوا عن الصحابة حين قدومهم
لعمره القضاء قد وهنتهم حتى
المدينة فلقوا منها شدة وجلسوا
يتظرونهم فأمرهم صلى الله عليه
وسلم به لذلك حتى قالوا هؤلاء أجلد
من كذا وكذا وانما شرع مع
زوال سببه لأن فاعله يستحضر به
سبب ذلك وهو ظهور أمرهم
فبئذ كرّعه الله تعالى على عزاز
الاسلام وأهله وانما يسبّ الرمل
(في طواف بعده سعي) مطلوب في
سج أو عمرة وان كان مكاء رمل
في طواف القدوم وسعي بعده لم يرمل
في طواف الركن لأن السعي
بعده حينئذ غير مطلوب ولا يرمل
في طواف الوداع لذلك ولو تركه في
الثلاثة الأولى لم يقض في الأربع
الآخيرة لأن هينتها الهينة فلا تغير
كالجهر لا يقضى في الآخيتين أو في
طواف القدوم الذي سعي بعده لم
يقضه في طواف الركن (و) يسبّ
لذلك مردون غيره (الاضطباع فيه)
أي في الطواف الذي بعده سعي
مطلوب ويسبّ أيضا في جميع
السعي بين الصفا والمروة لا يتابع
في الطواف وقيس به السعي ويكره
تركه وهو جعل وسط ردائه تحت
منكبه اليمين ويكشفه ان يسر
وطرفه على عاتقه اليسر وخرج
بقوله فيه الطواف الذي لا يسبّ فيه
رمل فلا يسبّ فيه اضطباع ولا يسبّ
أيضا في ركعتي الطواف لكرهه
في الصلاة فيزله عند ارادتها ويعيده عند ارادة السعي

مطلقا وان لم يقصد التشبيه وان كان مشتركا فيبقى الجواز مطلقا اذ لا دخل لانتفاء
القصد ووجوده في ذلك (قوله لعمره القضاء) فيه أن حديث عمرة القضاء المذكور فيه
انه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يرموا ثلاثة اشواط ويمشوا ما بين الركبتين وقد
جرى عندنا قول ضعيف أخذنا من الحديث المذكور انه لا يرمل بين اليمينين لكن الراجح ما
وقع له صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الرمل في جميع الطوافات الثلاثة الأولى لأنه ناسخ
لما وقع في عمرة القضاء فلما استدبل به كان أولى وانما ذكر عمرة القضاء لأن حديثها فيه ذكر
سبب مشروعية الرمل (قوله وجلسوا) يظرونهم أي جلس المشركون
الصحابة رضي الله عنهم وانما أمرهم ان يمشوا بين اليمينين لأن المشركين كانوا لا يرونهم
حينئذ قال النووي في شرحه لم لأن المشركين كانوا يمشوا في الحجر الخ ونقله الكرماني
والتستري في شرحه ما على البخاري وأقره وقال ابن علان في شرح الايضاح لأن الكفار
يومئذ كانوا على جبل قعيقعان فيايرون ما بين الركبتين اليمينين وأشار القسطلاني في
شرح البخاري الى الجمع فقال لأنهم كانوا يمشوا في الحجر من قبل قعيقعان اه (قوله فأمرهم
أي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالرمل ردا على مقالته المشركين المذكورة اظهار
للقوة (قوله أجلد من كذا وكذا) هكذا اللفظ رواية مسند وفي رواية لابي داود كانتهم
الغزلان (قوله مع زوال سببه) فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد زوال سببه
(قوله وهو ظهور أمرهم) أي المشركين بذلك المحل الشريف ثم انطفاؤه كان لم
يكن فيشكر نعمة الله على عزاز الاسلام وأهله (قوله مطلوب) بشرط ثلاثة أن يكون
بعده سعي وأن يكون السعي مطلوبا وأن يكون مريدا له بالنسبة للقدوم قبل الوقوف بعرفة
(قوله وقيس به السعي) قال الزركشي ظفرت فيه بحديث صحيح وهو انه صلى الله
عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة طارحاً ردا اه قال في الايعاب وليست دلالاته على
خصوص الاضطباع بوضحة اه (قوله منكبه اليمين) الضمير هو العضد وقيل وسط
العضد وقيل ما بين الابطون نصف العضد فالاضطباع ان تدخل رداك تحت ضبعك وهو
مصدر مضارع يضبع فيه فيه الهمزة والتاء فصار اضبع من الثلاثي المزيد فيه حرفان
على وزن استعمل اقترع الا كاجتماع اجتماعا ومن قواعدهم أنه اذا كان فاء فعل صاد او
ضادا أو طاء أو ظاء قلبت تاء طاء فيصير ما نحن فيه اضطباع بلا دغام لأن حروف ضو
مشقة لا يدغم فيها مقاربها كما أن حروف المعجمة وهي الزى والسين والصاد لا تندغم
في غيرها ووجهه في صورتنا أن الصاد فيها استطالة فلما دغمت في مقاربها زالت صفتها
لعدم هذه الصفة في مقاربها (قوله وطرفه) معطوف على قوله وسط ردائه أي
وجعل طرفه والوسط هنا بفتح السين (قوله فيعيده) أي الاضطباع عند ارادة السعي
ويسبّ فعله ولوس فوق المحيط ويفعله الولي بالصبي ولا يتوقف على وجود الرمل بل يطالب

(والقرب من البيت) للطائف تبركاً به
ولأنه المقصود ولأنه أسرف في الاستلام
والقبيل فم إن حصل له أو به
أذى نحو زجة فالبعد أولى الأذى
ابتداء الطواف أو آخره فيندب
له الاستلام ولو بالزحام كما في الام
ومعناه أنه يتوقى التأذى والايذاء
بالزحام مطلقاً ويتوقى الزحام
الخالى عنهما الأذى ابتداءً والآخر
وبسبب للمرأة والخني البعد حال
طواف الذكور بأن يكونا في
حاشية المطاف بحيث لا يخالطانهم
ولو تعذر الرمل مع القرب نحو زجة
ولم يرج فرجة عن قرب تباعد ورمل
لأن الرمل متعلق بنفس العباد
والقرب متعلق بمكانها والتسعة
أن المتعلق بنفسها أولى ومحلها لم
يخش لمس النساء والأقرب بلا
رمل ويندب له أن يتحرك في مشيه
عند تعذر الرمل والسعي ويحرك
الحمل ودائسة (والموالة) بين
الطوافات السبع نحو وجان
خلاف من أوجبها فيكره التفريق
بلاعذار من الاعذار القائمة بالجماعة
وعروض حاجة لا بد منها ويكره قطع
الطواف المفروض كالسعي للحنافة
أوراثية (و) تسنن (النسبة) في
طواف النسك وتجب في طواف لم
يشمله نسك وفي طواف الوداع
(ور) كعتان بعدهم (للتابع
ويحصلان بملمر في سنة الاحرام

وان لم يزل ولو تركه في بعض الطواف أقي به في باقيه (قوله والقرب من البيت) أي بسن
والذي ذكره الشارح في مختصر الايضاح واليكري وابن علان أن يكون من البيت على
نحو ذراع وفي المناشئة له وشرح الايضاح للجمال الرمي الآن يحصل الاحتياط بادنى
بعد وفي الامداد والنهاية بعد أن ذكرنا الاقوال في قدر ما يحتاج بالبعد قالوا كان ذلك
كله عند عدم الشاذروان أما حين ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر اه وفي اليعاب بل
بأنه في أن يقرب وإن مس جداره أو جدار الحجر لانه حينئذ ليس في هواه البيت والحجر ونظر
فيه عبد الرؤف وقال بل الابعاد قبله أولى (قوله عن قرب) أما إذا رجاها عن قرب فيقف
ما لم يؤذ بوقوفه أحداً أو يضيق على الناس وضابط القرب أن لا يبعد تطويلاً قاطعاً
الطواف على قول ونقل في اليعاب عن البيان ينتظر الفرجة ساعة وكذلك خفة الزحام
(قوله تباعد ورمل) إذا لم يبعد بحيث يكون طوافه من وراء زمزم والمقام والا فالقرب
مع ترك الرمل حينئذ أولى لسكراهة الطواف وراء ما ذكر على المعتمد خلافه لا يعاب في
أخذه بادلهم (قوله من أوجبها) أي كالحنابلة ويخلص مما ذكرته في الاصل أن
الراجح أن من فرق بين ما ندب له الاستئناف طلقاً ثم إن كان له ذرف لا كراهة بل
في اليعاب ولا خلاف الأولى أيضاً وإن كان لغير مذكر من الاعذار التي ذكرها فهو مكره
وقد في الامداد الكراهة بطواف الفرض وقال في اليعاب قطع طواف النفل وتفريقه
لا يكره طلقاً قال في حاشية الايضاح ولا يخلو عن نظر لأن ملحظ كراهة التفريق الوقوع
في الخلاف وهو جار في الفرض والنفل واستوجه في المنع أنه لا يضر تخلل انحاء أو جنون
أثناء الطواف والنص بخلافه مبني على اشتراط الموالة قال ابن الجلال في شرح الايضاح
بالحاشية أشار حيث أراد القطع فالأولى أن يقطعه عن وتروا أن يكون من عند
الحجر الأسود وحيث قطعه له ذرأ ثيب على ما مضى والافلا ولا يسجد فيه سجدة ص
بخلاف سجدة التلاوة (قوله للحنافة) قيدها في اليعاب وابن الجلال في شرح الايضاح
بما إذا لم تعين عامه ويندب له قطع النفل لذلك (قوله أوراثية) قيدها في التحفة بما إذا
انسح وقتها وقال في اليعاب وإن خاف فوتها (قوله وتسبب النسبة) قال في حاشية
الايضاح بعد كلام قرره أن كان المراد بالنسبة قصد الفعل فهو شرط في كل طواف أو تعين
الطواف فليس بشرط في كل طواف فيما لم يخل المختلف في وجوب النسبة فيه قال وقد يجاب
بأن المختلف فيه هو قصد نفس الفعل لا مطلق القصد نظير قولهم يشترط قصد فعل الصلاة
ولا يكفي مطلق قصد ما مع العفلة عن ربطه بالفعل فطواف النسك يكفي فيه مطلق القصد
وطواف غيره لا يشترط فيه من قصد الفعل دون التعيين كسنة نفل الصلاة المطلق الخ ومعهظمه
ذكره الجلال الرمي في شرح الدبلة (قوله في طواف النسك) المراد منه هنا طواف
الافاضة والعمرة وكذا القدوم على المعتمد (قوله وفي طواف الوداع) كذلك مختصر
الايضاح وشرحا الارشاد والمنع واليعاب والجمال الرمي في شرح الايضاح والدبلة وفي

وفعلها ما خلف المقام أفضل
ففي الكعبة ثم تحت الميزاب
ثم في بقية الحجر ثم إلى وجه البيت
ثم فيما قرب منه ثم في بقية المسجد
ثم في دار خديجة ثم في بقية مكة
ثم في الحرم ثم فيما شاء من شاء ولا
يقوتان إلا بموته ويجهرفيهما باطاف
من الغروب إلى طلوع الشمس ولو
والى بين أسابع ثم يبرز ركعاتها
أوصلى عن السكركعتين جازيلا
كراهة والأفضل أن يصلى عقب
كل طواف ركعتيه ويكره في
الطواف الأكل والشرب ووضع
اليدين فيه بلا حاجة وأن يشبك
أصابعه أو يفرقها وأن يطوف بما
يشغله كالخنق وشدة توقانه إلى
الأكل وترك الكلام فيه أولى إلا
بخير وليكن بحضرة قلب ولزوم أدب
* (فصل في السهي)

(وواجبات السهي أربعة) الأولى
(أن يبدأ) في الأولى (بالصفا
(و) الثاني أن يبدأ (في الثانية بالمروة)
وفي الثالثة بالصفا وفي الرابعة
بالمروة وهكذا يجعل الأوتار
للصفا والاشناع للمروة فان خالف
ذلك لم يعتد بها فعليه الاتباع
(و) الثالث (كونه سبعا) يقمنا
للاتباع فان شك فكما مترقى
الطواف ويجوز العرد مرة
والذهاب أخرى (و) الرابع (أن
يكون بعد طواف ركن أو قدوم)
مالم يقف بعرفة وان كان بينهما
فصل طويل

شرح الروض والبهجة لشيخ الإسلام بعد أن ذكر الخلاف في كونه من المناسك أولا قال
تظهر فائدة الخلاف في أنه يقتصر إلى نية أو لا وكذلك الخطيب في المغنى والشارح
في الامداد والاياعاب وجرى في التحفة كالشيخ أبي الحسن البكري على أنه ان وقع عقب
نسك لا تجب له نية والاوجبت فهذه ثلاثة آراء للمتأخرين والكلام في الواجب وأما
المسنون فقال الشيخ عبد الرؤف الظاهر تجب نية قال ويحتل خلافه اه واستوجبه
ابن الجمال الاحتمال الثاني (قوله خلف المقام) أفضايله بالنسبة لسنة الطواف خاصة
والمراد ما يصدق عليه عرفا خلفه قال الشيخ أبو الحسن البكري والفرب معتبر بتدر
سنة المصلى وان زاد بحيث يعد خلفه حصل أصل السنة وواضح أنه لو زاد على ثلثمائة
ذراع بينه وبين المقام لم تحصل تلك السنة كما أنه أظهر الاحتمالين اذ لم يعد خلفه عرفا ولم
أر من حور هذا الخ وفي التحفة حدث الآن خلفه نية عظيمة يذهب وغيره فينبغي عدم
الصلاة تحتها (قوله في الكعبة) قال ابن الجمال يقدم من داخلها مصلاة صلى الله عليه
وسلم فأقرب منه (قوله ثم تحت الميزاب) في اليعاب ثم بقية الستة الأذرع التي من البيت
في الحجر وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للجهل الرلى ثم ما قرب من الحجر إلى البيت
(قوله ثم في بقية الحجر) زاد في التحفة فالخطيب فوجه الكعبة فيمين ليمينين (قوله في دار
خديجة) في اليعاب ثم بقية الاماكن المأثورة بمكة وحرمها (قوله الايموت) يتصور هذا
عن لم يصل بالسكبية وفيه صرف صلاته عنهما وفي التحفة انهم صرحوا بأن الاحتياط ان
يصلوا ما بعد فعل القرية (قوله بلا حاجة) أما اذا كان الحاجة فلا كراهة كما اذا اتى باب
إلى آخر ما ذكرته في الاصل (قوله الانخير) أي فانه يجب في الواجب وان طال زمنه
ويندب في المندوب بشرط أن لا يطول زمنه ويكره في الطواف سائر ما يكره في الصلاة بما
يمكن تأنيه فيه وقد عذ الشارح والجمال الرلى بجملة منها في كلامهما على ايضاح النووي

* (فصل في السهي)

(قوله بما فعله) فان بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا فان عاد من الصفا كان هذا
أول سعيه وعليه فقس (قوله مالم يقف بعرفة) قيد الطواف القدوم فاذا وقف بعرفة بعد
طواف القدوم لا يصح سعيه مضافا لطواف القدوم بل لابد من ايقاعه بعد طواف
الافاضة نعم يسن لمن نقر من عرفة إلى مكة قبل نصف الليل أن يطوف للقدوم ومال في المنح
إلى جواز السهي بعده وجرى في التحفة والاياعاب وعبد الرؤف على عدم جوازه بعده وفي
اليعاب لو أحرمت المكي مثلاً بالحلج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن
يسن له طواف القدوم فينبغي اجراء السهي بعده قال ابن الجمال ومال إليه في التحفة
وغيره ما قال في النهاية الاقرب لكلامهم منع أن يسمى بعض السهي بعد طواف القدوم
وبعضه بعد الافاضة وفي النهاية أيضا لو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرمت بالحلج قال

الظاهر عدم صحة السعي بعده (قوله وتكره اعادته) أي السعي والكلام في غير الفارن
أما هو فذهب الشارح في التحفة وغيرها تبعاً للبلقيني إلى عدم ندب الاعادة له أيضاً وعليه
جرى الجمال الرمي في شرح الدبجية وجرى الجمال الرمي في شرح الايضاح والخطيب
في المغني على ندب سعيين له وعليه جرى سم والشهاب الرمي وابن علان وغيرهم قال
الحلي ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف
ويسعى اه وقد تجب اعادة السعي كن سعي في حال نقصه برق أو جنون أو صبا ثم كدل
وأدرك الوقوف بعرفة وهو كامل فانه تجب عليه اعادة السعي (قوله بأن يلقى عقبه الخ)
هذا تفسير لقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة قال عبد الرؤف فلا يكفي رأس النعل
الذي تنقص عنه الاصابع الخ وأقره عليه ابن الجمال وهذا الذي ذكره الشارح هنا
هو المعتمد عنده وكذلك شيخ الاسلام وأقره المغني وجرى عليه الجمال الرمي في نهايته
وشرح الدبجية وخالف في شرح الايضاح وكذلك ابن علان فجرى على ان الدرج
المشاهد اليوم ليس شيء منه يحدث وأن سعي الراكب صحيح إذا ألقى حافداً به
بالدرجة السفلى بل الوصول للمسامت آخر الدرج المدفونة كاف وإن بعد عن آخر
الدرج الموجود اليوم بأذرع قال وفي هذا فسخة كبيرة لا كثر العوام فانهم لا يصلون
لا آخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه هذا كله في درج الصفا أما المروة فقد اتفقوا فيها
على ان العقد الكبير المشرف الذي بوجهها هو حدها السكن الافضل ان يرتحمته ويرقى على
البناء المرتفع بعده (قوله وكذا حافداً به) قال سم انظر ذلك في ركب التحفة وينبغي أن
يكفي لان كلام من الدائري هو كونه اه قال السيد عمر البصري يلزم على ذلك أن تختلف
مسافة السعي بالنسبة للماشي والراكب اه قال ابن الجمال وهو كما قال اه (قوله دون
غيره) أي أنتي وخنتي وجرى على هذا الاطلاق في شرح الارشاد والاعاب والمنع وكذلك
الجمال الرمي في شرح الايضاح والبهجة وشرح الاسلام في شرحي البهجة والمغني للخطيب
ونقل شيخ الاسلام في الاسنى عن المهمات أنه لو فصل بينهما بين أن يكونا بخلة أو بحضرة
محارم وأن لا يكونا كما قيل في جهر الصلاة لم يعد اه وبجسه في شرح منهجه وأقره
الخطيب في شرح التنبيه وجرم به الشارح في مختصر الايضاح واعقده الجمال الرمي في
شرح الدبجية والمنهاج وجرى في التحفة على عدم السنية ولو في خلة الا ان كانا بقعة في
شك لولا الرقي فبسن لهما حينئذ قال عبد الرؤف وهو متجه وقال ابن الجمال هو الوجه مما في
الماشية ومما في متن المختصر اه واعترضه سم بأن الرقي مطلوب لكل أحد غير أنه سقط
عن الاتي والخنتي طلباً للاسترفاداً وجد ذلك مع الرقي صار مطلوباً إذا الحكم بدور مع علمه
وجوداً وعدمه (قوله للاتباع) أي في الرقي بدون تقييده بقامة رواه مسلم (قوله
جميع ذلك) أي الذكر والدعاء بما أحب وذكر في الاصل جله من الادعية المطلوبة هنا
فراجعها منه (قوله للاتباع) أي في الذكر والدعاء والتثليث وفعله على المروة كما

وتكره اعادته فان آخره الى ما بعد
طواف الوداع وجب عليه اعادة
طواف الوداع لان محله بعد القرع
وافهم كلامه انه لا بد من قطع
جميع المسافة بين الصفا والمروة
بأن يلقى عقبه بما يذهب منه
واصابع قدميه بما يذهب اليه
وكذا حافداً به وبعض درج
الصفا محدث فليحذر من تحلقها
وراءه (وسننه) ككثير منها
(الارتقاء) للذكر دون غيره
(على الصفا والمروة قامة) أي قدر
قامة انسان للاتباع (والاذكار ثم
الدعاء) بعده فقول الله أكبر الله
أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر لله الحمد الله أكبر
على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا
لا اله الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو
على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده
أعجز وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا
نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو
كره الكافرون ثم يدعو بما أحب
ويكرر جميع ذلك (ثلاثاً بعد كل
مرة) من السعي للاتباع (والمشي
أوله وآخره) على هبته

(والعدو) للذكر جهه دون غيره (في الوسط) للاتباع في ذلك (ومكانه معروف) وهو قبل الميل الأخضر المعلق بجدار المسجد النبوي
أذرع الى ما بين الميادين الأخضرين المعلق أحدهما ٢١٠ بجدار المسجد والاخر بجدار العباس ويسن فيه أيضا الظهارة

وأوضحته في الأصل (قوله والعدو) أي الشديداً طاقته بحيث لا تأذي ولا يذاعفان عجز
عنه كحوزجة تشبهه في حركته بالساعي والراكب يحرك دابته ويقصد السنة لا نحو
مسابقة والاليم يصح سعيه على المعتدل لأنه يقبل الصرف كالطواف خلافاً للشيخ الاسلام
والخطيب والشيخ أبي الحسن البكري وموضع من الإيعاب وموضع من النهاية قال ابن
الجمال في شرح الإيضاح ويتفرع على ذلك ما لو حمل محرم لم يسع عن نفسه ودخل وقت
سعيه محرماً كذلك ونوى الحامل المحمول فقط فعلى مخرج من قال يشترط فقد صار ف
ينصرف عن نفسه ويقع عن المحمول وعلى مخرج من قال لا يشترط فيه فقد صار ف يقع
عنهما اهـ (قوله دون غيره) أي مطلقاً (قوله قبل الميل الخ) أي فهو منحرف عن محله
الأصلي نحو ستة أذرع (قوله خاق المسعى) قال الشيخ أبو الحسن البكري في شرح
مختصر الإيضاح له اعمل المراد بالخلوة ما يتيسر معه السعي بلا مشقة لها وقع ويختلف الحال
فيه بالنسبة للراكب والقوى وغيرهما وليس المراد من الخلو خلو المحل بالكلمة اهـ
والله اعلم

* (فصل في الوقوف) *

(قوله حضوره) أي المحرم (قوله بأرض عرفة) خرج به هو وأهوا فلا يكتفي إذا لم يكن
أصل ما هو عليه في أرض عرفة وقد ذكرت في الأصل هنا كلاماً ينبغي مراجعته (قوله
وليس منها) أي عرفة مرة ولا عرفة بل هما بين عرفة والحرم على طرف عرفة الغربي وعرفة
أقرب إلى عرفة من مرة متصلة بهما بحيث لو سقط جدار المسجد الغربي سقط فيها ونسب
إليها العريون بل قيل إن وادي عرفة داخل في عرفة لكنهم ضعفوه وإن نقل عن مالك
(قوله ومصدره) هو محل الخطبة وصلاة الإمام أي ما يلي مكة منه وفي الأصل هنا كلام
ينبغي مراجعته (قوله ونائماً كما في الصوم) أي إذا استغرق نومه النهار فإنه يصح صومه
فكذلك إذا استغرق الوقوف (قوله ويقع حج المجنون نفلاً) أي كالصبي الذي لا يعيز
وظاهر كلامه أن المغمى عليه والسكران لا يقع إلهما نفلاً وعليه جرى شيخ الاسلام
في شرحه البهجة والجمال الرمي في سائر ما وقعت عليه من كتبه إلا أن غلب على عقله فزال
فهو حينئذ كالمجنون وجرى شيخ الاسلام في الأسنى والخطيب في المغنى والشارح في سائر
ما وقعت عليه من كتبه على أنه يقع إلهما نفلاً كالمجنون ويمكن أن يقال إنما قال الشارح
في هذا الكتاب ويقع حج المجنون نفلاً ولم يتعرض للمغمى عليه والسكران لكونه محترق قول
المتن بشرط كونه عاقلاً لا لا يكون حكمه يخالف حكمهما وكلام التحفة يوهم أن المغمى
عليه لا يكون كالمجنون إلا عند اليأس من إفاقته فلا يقع حجه نفلاً إلا حينئذ لأن يكون
مراعاة أنه حيث وجد للمغمى عليه حالة يؤول عليه فيها الحقة بما للمجنون مطلقاً في وقوع حجه
نفلاً وإن مراده يكون حينئذ كالمجنون في كون وإليه ينبغي على إجماعه بقية أعمال
الناس بخلاف ما إذا لم يؤول عليه فيبقى على إجماعه إلى إفاقته فيعمل الأعمال بنفسه حينئذ

والسائر وتحرى خلو المسعى
والموالات فيه وبينه وبين الطواف
ويكره للساعي أن يقف أثناء
سعيه حديثاً أو غيره

* (فصل في الوقوف) *

(واجب الوقوف حضوره بأرض
عرفة) أي يجزئها (لحظة) لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
وقفت ههنا وعرفة كلها موقف
وهي معروفة وليس منها غرة ولا عنة
ومسجد إبراهيم صلوات الله على
نبيينا وعليه آخره منها ومصدره من
عرفة ويشترط كون الحضور فيها
(بعد الزوال يوم عرفة) وهو تاسع
الحجة ويكتفي بحضور المحرم فيها في
الوقت المذكور (و) لو كان
(ماراً) في طلب آبق وان قصد
صرف حضوره عن الوقوف
(ونائماً) كما في الصوم (بشرط
كونه عاقلاً) فلا يكتفي الوقوف مع
انغماء أو جنون أو سكر كما في الصوم
لاتفاء أهلية العبادة ويقع حج
المجنون نفلاً (ويبقى) وقت الوقوف
(إلى الفجر) أي فجر يوم النحر لما
صح من قوله صلى الله عليه وسلم
من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر
فقد أدرك الحج (وسقته) كثيرة
فمنها (الجمع بين الليل والنهار)
للاتباع فلا دئم على من دفع من
عرفة قبل الغروب وإن لم يعد إليها
بعده لما في الخبر الصحيح أن من أتى
عرفة قبل الفجر ليلاً أو نهاراً فقد تم

حجه ولو لم يدم لكان حجه ناقصاً من يسن دم له وهو دم ترتب وتقديره وجب من خلاف من أوجبته (و) يسن لهم (التلهيل) كما

وأفضله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير بل ٢١١ قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه أفضل ما

كما يدل على ذلك عبارته في شروحه على الارشاد والعباب المذكورة في الاصل قال في الامداد وعلى التنازل أي في أنه يلزم من الوقوع للمعنى عاميه نفسا لصحة بناء الولي على احرامه فقد يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وفي الاعباب يغتفر ذلك في المعنى عليه ولا فرق في السكران بين المتعدي وغيره وما في الاعباب الى أنه لا يقع نفلا عن المتعدي بسكره ووجهه تليذه عيد الرؤف بأن الاصل منع المتعدي من العبادات قال ابن ثمة بظهر أن المتعدي باغمائه وجنونه كذلك اه وقال في المنع قديقال ينبغي أن يقع له حتى عن حجة الاسلام ثم رأيت بعضهم يحتمل وقاسه على اسلامه ورد في المنع رد بعضهم عليه ثم قال وغاية ما يجاب به أن الاصل منعه من العبادات وان لم تخرج انسية وانما صححنا اسلامه احتمالا للاسلام (قوله وله الحمد) وفي رواية بيده الخير (قوله يوم عرفة) في شرح الايضاح لابن علان والنيون عطف على المتصل لنا كبسده أي بعرفة وغيره كما يدل له حذف الظرف ويحتمل أنه قيد فيه اذ الاصل تشارك المتعاطفات في القيد والاول أقرب اه وانما اختار الشارح الثاني للتصريح بالقيد في بعض طرق الحديث (قوله والتسبيح) الاولى نية ان يكون بهذه الصيغة سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الارض موطنه سبحان الذي في البحر سيده سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضاؤه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الارض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجى منه الا اليه ففي الحديث ما من عبد ولا امة دعا الله ليله عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات الف مرة لم يسأل الله شيئا الا اعطاه اياه الاقطعة رحم او مات ثم قال البيهقي ورواه عاصم بن علي عن عذرة فزاد فيه وان يكون على وضوء وزاد في آخره فاذا فرغت صليت على النبي صلى الله عليه وسلم وسألت حاجتك قال الحافظ ابن حجر قلت وهذه الزيادة تفيد ان التسبيح المذكور مقدمة الدعاء لانفس الدعاء (قوله وأولاهما) أي التلاوة كما في البحر عن الاصحاب لان ذلك مروى عن علي كرم الله وجهه اه ايعاب وأقول اولي منه قل هو الله احد مائة مرة وفي حديث الف مرة وقد بينت ذلك في الاصل فراجع منه وبينت فيه جملة مما ورد من الادعية ثمة (قوله فهناك) أي بعرفة في يومها تسكب بالبناء الغير الفاعل أي نصب العبرات أي الدموع من الاعين خشية من الله تعالى وتقال بالبناء للمفعول أيغا أي تغفر العثرات ما ارتكبه الشخص من المخالفات (قوله والتمجيد) أي الثناء بالحمد والعز والشرف وعطفه على التمجيد من عطف العام على الخاص (قوله ويحتمله) ويسن أن يأتي بها اوسطه لما ذكرته في الاصل (قوله وتكلف السجود) هو كلام مقفى من غير مراعاة وزن لما في الصحيح من النهي عنه كما بينته ثمة وأفاد بقوله وتكلف أن الدعاء المسجوع اذا كان محفوظا أو قاله بلا تكلف لا بأس به وهو كذلك كما صرح به النووي في الايضاح وفي اللفاظ النبوية كغيره من ذلك وذكر في الاصل أشياء منه (قوله والبروز للشمس) أي للذكر وغيره ان كان له دابة عليها نحو هو ورج

قاله هو والنيون يوم عرفة (و) الذر ومنه (التكبير والتلبية والتسبيح والتلاوة) وأولاهما سورة الحشر لا ترفيا (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأولاهما صلاة التشهد (واكثر) جميع ذلك وغيره من الاذكار والادعية من حين يقف الى حين يتقروا أكثر (البكاه معهما) بتضرع وخضوع وخشوع فهذه التسكيب العبرات وتقال العثرات ويكون كل دعاء ثلاثا ويقتحه بالتحميد والتعجب والتسبيح والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمله بمنزلة ذلك مع التأمين ويرفع يديه ولا يجاوزهم مارة رأسه ويكره الافراط بالجهر وتكلف السجود في الدعاء (و) يسن للواقف (الاستقبال) حال الدعاء وغيره (والطهارة والاستتار) ليكون على أكمل الاحوال (والبروز للشمس) الاله لذر بأن يتضرر أو يتقص دعاؤه واجتهاده في الاذكار ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم استظل بعرفات مع أنه صح أنه استظل بثوب وهو يرى الجرة (و) أن يتحرى الوقوف في موقفه صلى الله عليه وسلم وهو (عند الصخرات) الكبار المنة ترشدة في أسفل جبل الرحمة الذي بوسط أرض عرفة ومحل ندب ذلك (لرجل) أي الذكر (وحاشية الموقف) أي الوقوف بها (للرأة) والخمى (أولى) كما تقف آخر المسجد ثم ان شق عليهم اذ ذلك لفراق أهل أو غيره لم يشد ذلك

(و) يسن (الجمع) تقديم (بين العصرين) الظهر والعصر بمسجد ابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعليه في أول وقت الوقوف للاتباع ويكون بعد أن يخطب الامام خطبتين وانما يجوز الجمع المذكور (للمسافر) دون المقيم لانه بسبب السفر لا التمسك (و) يسن (تأخير المغرب الى العشاء للمسافر لجمعهما) (٢١٢) تأخيرا (عز دافعة) للاتباع ومحل نفيه ان كان يصل من دافعة قبل مضى

وقت الاختيار للعشاء والافاضة أن يصلى كل واحدة في وقتها أما غير المسافر فلا يجوز له الجمع تأخيرا ايضا للمأمر

• (صل) • في الحلق

وقد مر أنه ركن في الحج والعمرة فلا تحال بدونه الامر لاشهر برأسه (وأقل الحلق) الذي هو ركن (ازالة ثلاث شعرات) من شعر الرأس وان نزل عنه بالمساواة أزال ذلك يتفأ وأحراق أو قص أو غيرها من سائر طرق الازالة على دفعة أو على دفعات فلا يكتفى مادون الثلاث ولا ثلاث من غير شعر الرأس أو منه ومن غيره ولا أخذ شعرة واحدة على ثلاث دفعات ويسن لمن لاشعر بجميع رأسه أو بعضه امر امر الموصى على ما لاشعر عليه تشبها بالخالقين وأن يأخذ من شحوليته وشاربه وما نبت بعد دخول وقت الحلق لا يؤمر بأزالته لان الواجب حلق شعرا شتمل الاحرام عليه (ويندب تأخيرها) أى الحلق (بعد رمي جرة العقبة) يوم النحر وقصد جمع على طواف الافاضة في ذلك اليوم للاتباع (والابتداء باليمين) من الرأس يان يبدأ بجميع شقه الايمن

وقف فيه والاقدم مسترا (قوله بمسجد ابراهيم) التقييده بالفضلية المستندة لاتباعه صلى الله عليه وسلم والافالجمع المذكور مطلوب في هذا اليوم لكل واقف بعرفة اذا كان مسافرا سفر قصر بل وهناك قول قوى لغيره أيضا (قوله بعد أن يخطب الخ) أى تكون صلاة الظهر والعصر جمعا بالنسبة للامام ومن معه بعد أن يخطب الامام خطبتين بين لهم في الاولى جميع ما بين أيديهم من المناسك كلها لاسيما ما في يوم عرفة من كيفية الوقوف وشرطه ومتى الدفع من مزدلفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام الى الخطبة الثانية أخذ المؤذن في الاذان ويخففها الخطيب بحيث يفرغ منها مع فراغ الاذان وهنا كلام طويل في الاصل (قوله وقت الاختيار للعشاء) وهو ثلث الليل على الراجح (قوله للمأمر) أى من كونه بسبب السفر لا التمسك على الراجح • (تمة) • لو غلط الحجاج فوقفوا في العاشر أجروا هم اذ لم يقبلوا على خلاف العادة في الحج ولو وقفوا في الثامن أو الحادى عشر لا يجزئهم وقوفهم وكذا لو غلطوا فوقفوا في غير أرض عرفة والمعمد أن يله الحادى عشر كالمأمر خلافا للاسنى والمغنى والله أعلم

• (فصل في الحلق) •

(قوله أو غيرها) كالأخذ بالنورة قال سم لخلق شعرة وتنف أخرى وقصر أخرى مثلا فالوجه القطع بالاجزاء (قوله امر امر الموصى) أى فى حق الذكر كما صرحوا به أما غيره فقال سم يفتى استحباب امر ار آلة القص تشبها بالمعصرين (قوله وشاربه) مثل ذلك سائر شعور البدن وكذلك الظفر (قوله بعد رمي جرة العقبة) أى وبعد ذبح الهدي والاضحية (قوله باليمن) أى من الرأس وبقدمه (قوله للرجل أفضل) استثنوا منه معقر الخلق لم يسود رأسه قبل يوم النحر وكذا من كرا لا عمار بحيث لم يسود شعره قبل العمرة الاخرى فالتقصير فى حق من ذكر أفضل واذا حلق أثيب على ثلاث شعرات ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المندوب على المعمد (قوله ويكره لها الحلق) مثله غير للتعصير من نحو احراق أو ازالة بنورة ويحرم ذلك اها حيث كانت متزوجة ولم يأذن فيه زوجها وخليفة قصدت به التشبه بالرجال وكذلك الامة اذا قصت به قميتها أو قمع سيدها وعند المصيبة ولا يشرع الحلق لاننى اليوم سابعها للتصدق بوزنه والالتداؤ ولاستخفاف من فاسق يريد سواها ومثلها الحنث والمرأة الكافرة اذا أسأت لخلق رأسها وقوله صلى الله عليه وسلم ألق عنك شعر الكفر ثم اغتسل بمحلول على الذكرو يتدب اها ان تم الرأس بالتقصير الا الذوائب لان قطع بعضها يشينها وأن يكون بقدر رأته وليس للخلق أن يكبر عند

(واستقبال) الخلق بلجهة (القبلة) والتكبير بعد الفراغ (واستيعاب الرأس) بالخلق للرجل بأن يبلغه الى العظمين الفراغ اللذين عند منتهى الصدغين لانهم ما منتهى نبات شعر الرأس والخلق (للرجل) أفضل (والتقصير للمرأة) ومثلها الحنث افضل لخبر أنى داود ليس على النساء حلق انما عليهن التقصير ويكره لها الحلق بل يحرم بغير اذن بعلمها أو سيدها ان كان ينقص به استئمانه أو قيمة الامة

الفراغ ولا يشارط الخلاق بأن يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه قال الزعفراني ويسن له أن
يمسك ناصيته بيده حال الخلق ويكبر ثلاثاً قائماً يقول اللهم ان هذه ناصيتي يدك
فاجعل لي بكل شعرة نوراً يوم القيامة واغفر لي ذنوبي ويندب ان يقول بعد فراغه اللهم
آتني بكل شعرة حسنة واجعني بها سيئة وارفع لي بها درجة واغفر لي وللحقين والمقصرين
ولجميع المسلمين وأن تطيب ويلبس وأن يكون الخالق مسلماً طاهراً عن الحدث والخبث
والاولى للخلق كونه كذلك ويقاس التقصير بالخلق فيما مر من الآداب ويستحب أن
يدفن شعره والحسن منه آكد اثلاً يتخذ للوصل ويسن ذلك لكل محلق ولو في غير نسك

(فصل في واجبات الحج)

المراد بالواجب في الحج والعمرة ما يصحان بدونه مع الاثم بتركه اغير عذرو وجوب الدم بتركه
ولو عذر ان كان مما لا يسهل عليه العذر كالاحرام بالماءات ورمي الجمار (قوله وهي) أي
من دلفة ما بين مأزعي عرفة المأزم بالهزمة تبعه الميم وكسر الزاي هو الطريق بين الجبلين
وثنا مع أنه الطريق لما فيه من الانعطاف فصار كاطريقين أو أطلق ذلك على نفس الجبلين
لاكتنافهما له وذلك جائز قال في حاشية الايضاح ومعنى قوله مأزعي عرفة أي مأزعي
طريقهما المذكور والافهم مأزعا المزدلفة المذكور انهم ان أرادوا بضافتهما الى عرفة
التجوز والى المزدلفة الحقيقة خف الاعتراض الا أن يقال ان الامر وكل في ذلك الى الحس
والمشاهدة فينبذ الاعتراض قال فيفيض الانهر من كتب السنة في طول من دلفة سبعة
آلاف ذراع وثمانون ذراعاً وأربعة أسباع ذراع اه (قوله ووادي محسر) بضم الميم
وفتح الحاء المهملة وكسر السين المشددة واديين منى ومن دلفة خارج عنهما وهو خمسمائة
ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً وهذا عرضه ويندب الاسراع للذكر المحقق فيه قدر رمية
حجر حتى يقطع عرض الوادي الصغير الذي يبطن وادي محسر عند فقد التأذي والايذاء
والاثنبه ويسن أن يقول في امرأته فيه ما كان عمرو ابنه رضي الله عنهم يقولانه حينئذ
وهو

اليك تعد وقلنا وضيتها * معترضاني بطنها جنينها

مخاضا دين النصارى دينها * قد ذهب الشحم الذي يزينها

وروى مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ينتم في الاصل (قوله وقيل المبيت بها
ركن) قاله أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وابن خزيمة تبعاً لحجة من التابعين واختاره
السبكي وفي قول انه سنة ورجمه جماعة منهم الرافعي وهل يشترط فيه كونه أهلاً للعبادة
فيجب الدم على غيره مال م ر الى الاشتراط وجري عبد الرؤف على عدمه وجع بينهما ابن
الجمال بأن محل الاول فيمن تعدى بانغمائه وجذونه وسكره والثاني في غيره (قوله ورمي
الجمار) ان اتنى وجوبه فلا دم وقد صرحوا بان العذر لا يسقط دم الجمار وهذه العبارة
التي عبر بها في هذا الكتاب لم أرها في غيره وحينئذ ما أن يحمل كلامه في هذا الكتاب على

(قوله ما بين مأزعي عرفة) هذه
العبارة اشتهرت في كلامهم ونقلها
في الحاشية عن الازرقى والشافعي
وغيرهما قال وما أفهمه ظاهره
من اضافة المأزمين لعرفة واتصال
من دلفة بها غير مراد قطع الماء يأتي
له من ان المزدلفة بينهما وبين كل
من عرفة ومنى فربما ولقول التقي
القاسمي ان بينهما وبين العامين اللذين
هما حذرة عرفة اثني عشر ألف ذراع
وثلاثة وتسعين ذراعاً بقدم
النساء وثلاثة أسباع ذراع اه وهذا
بناء على ان الميل ثلاثة آلاف
ذراع وخمسمائة يند على ما ذكره
المصنف وغيره من أن بينهما مرفسها
فخر نصف ميل الى آخر ما في الاصل
اه وجميعه في شرح م ر وابن
علان ايضا والحاشية اصل

(فصل في واجبات الحج)

(وواجبات الحج سنة) الاول
(المبيت بمزدلفة) للاتباع وهي
ما بين مأزعي عرفة ووادي محسر
(وهو) أي المبيت الواجب (أن
يكون ساعة) أي لحظة (من النصف
الثاني) من ليلة النحر (فيها) وان
كان مارا كما في عرفة وقيل المبيت
بها ركن لا يصح الحج بدونه (ولا
يجب) كبيت منى ورمي الجمار

(قوله وان توقف فيه الشارح
في بعض كتبه) قال في الاصل
توقف فيه الشارح في الایعاب
وذكر في الحاشية الخلاف في ذلك ثم
قال الاوجه الذي يقتضيه النظر
انه ليس بعذر لكن المنقول الاول
أي انه عذر ويؤيده ما في الام
انه لو لم يطف طواف الافاضة
يوم النحر فاشتغل به ليلاحتى كان
اكثر له به بمكة لم يكن عليه فدية
نعم قياس ما مر عن الزركشي انه
لو أمكنه العود لمردافة ليله
لزمه لزومه هنا ايضا مختصرا من
الاصل

(على من له عذر) يمنعه منه كأن
يخاف على محترم أو يشتغل عنه
بأداء العرفة أو بطواف الافاضة
أو عن الرمي بالرعي أو عنه وعن
المبيت بمعنى ليس في الناس
(و) الثاني (رمي جرة العقبة سبعا)
(و) الثالث (رمي الجرات الثلاث
أيام التشريق كل واحدة سبعا)
(و) الرابع (مبيت إبلهم الثلاث
أو للبلتين الأولتين إذا أراد
النفر الأول في اليوم الثاني)
من أيام التشريق (و) الخلاء من
(الأحرام من الميقات) السابق لمن
مر عليه أو خرج منه مریدا للنسك
(و) السادس (طواف الوداع)
على كل من أراد مفارقة مكة إلى
مسافة القصر مطلقا أو إلى وطنه

ضعيف كإنبه عليه الحلبي أو ان مراده بنفي الوجوب في رمي الجمار في ان تركه فسب وان
كان اطلاقه بأي ذلك (قوله من له عذر) في حاشية الايضاح وشرحه للجمال الرمي إلى
الوجه محيى ما ذكر من الاعذار في الجمعة والجماعة هذا كتمريض قريب ونحوه صديق
لا متعهده وان لم يشرف على الموت الخ وفي الایعاب يلحق به كل ذي حاجة لها وقع (قوله
أو بطواف الافاضة) فنخرج من مزدلفة قبل نصف الليل ليطوف للافاضة بعده كان
ذلك عذرا في تركه مبيت مزدلفة على المنقول وان توقف فيه الشارح في بعض كتبه
(قوله أو عن الرمي بالرعي) أي اشتغل عن رمي الجمار برعي نحو الجبال وهذا التعمير مشكل
لانه ان أراد بكونه عذرا عن الرمي أنه يسقط وجوبه كما هو ظاهر عبارته قلنا ان ذلك
لا يسقطه كما هو صريح كلامهم والقول بلزوم الدم مع عدم وجوب الرمي مع العذر لا معنى
له وان أراد ان العذر يجوز تأخير الرمي عن يومه إلى ثانيه أو إلى آخر أيام التشريق قلنا ان
ذلك جائز من غير عذر وهذا وجهه تقرير الاشكال وأجاب عنه في التحفة بأن معنى كون
الرعي عذرا على المعتمد عدم السكراهة في تأخيرها لاجله والافه ومساو غيره في الجواز فان
فرض خوفه على دابته لو عاد للرعي الذي يتركه به كان معنى كون الرعي عذرا له عدم الاثم
كما هو ظاهر ثم قال فيجوز في كلامهم معناه من غير كراهة ولا يجوز معناه في الحل المستوى
الطرفين فتأمل له ويأتي فريرا ما يؤيدهاه وفيه تأييد لما أجبت به سابقا من أن المراد من
عدم الوجوب عدم الاثم لا غير ورأيت الجواب الاول الذي قدمته من كونه مبنيا على
ضعيف تعرض الشارح لذكره في الایعاب فقال والذي يتجبه أن من عبر به هذه العبارة
يقول كلامه بنظير ما مر في كلام المجموع أو يكون ما شيعا على الضعيف ان أيام مـ
ليست كاليوم الواحد اه وفي حاشية الايضاح للشارح هو بالنسبة لوقت الاختيار أو مبنى
على خلاف ما صححناه من بقاء وقت الرمي إلى آخر أيام التشريق الخ ثم الرعي عذرا وان لم
يعتاده قبل خلافا للزركشي لابل أو غيرها للجماج أو غيرهم بأجرة أو دونها كما في
الایعاب والمنع وغيرهما (قوله أو عنه) أي يشتغل عن الرمي أو عن المبيت بسقى الناس ثم
كلامه يفيد كما ترى أن الرعي عذرا في الرمي لافي المبيت بخلاف السقى فانه عذر فيهما
ووجهه ان الرعي لا يحتاج اليه بالدليل بخلاف السقى وهو محمول على الغالب فان فرض
عدم الاحتياج للسقى لئلا لم يكن عذرا في ترك المبيت وان فرض احتياج الراعي للحفظ أو
لرعي لئلا كان ذلك عذرا في ترك المبيت (قوله رمي جرة العقبة) خاصة وذلك يوم العبد
وفي كلام غيره عذرا وما بعده واجبا واحدا وهو الرمي وحينئذ قالوا اجبات خمسة أو ستة
بعد واحد على ضعيف وهو الجمع بين الليل والنهار بعرفة والخطب في هذين (قوله أيام
التشريق) ان لم ينفر النفر الاول والا قالوا واجب رمي اليومين الاولين من أيام التشريق
لا غير (قوله مریدا للنسك) فان أراد بعد مجاوزة الميقات فمقانه حيث أراد (قوله على
كل من أراد) أي وان لم يحج ولم يعتمر (قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك وطنه أم لا (قوله

(قوله فانه يسكن له حيثنظطواف
الوداع ولا يجب) أى كما صرح به
في المنح قال نظير ما مر في المتمتعين اذا
آرادوا الخروج للحج فانه يسكن لهم
كفى المجموع اه اصل وأشار بان
الغائبة الى ان من اطلق اشتراط
مسافة القصر يحل كلامه على
ما اذا كان غير وطنه وعبارة
الايضاح يؤمر به من اراد مفارقة
مكة الى مسافة تقصر فيها الصلاة
سواء كان مكيا أو غير مكى الخ وعبارة
الروض فن اراد الخروج الى مسافة
القصر ودع انتهت الى غير ذلك من
عباراتهم المفيدة ذلك اصل (قوله
وفين خرج من عمران مكة لحاجة
ثم طرأ السفر له) أى كما حرم به
ابن الجلال في شرح الايضاح قال
لانه لم يخاطب بالطواف حال
خروجه اه وقال في التحفة
وهو محتمل قال الشوبرى عقبه
وهو قياس ما ياتي في النحر بالنسبة
للحائض اذا ظهرت فتأمل اه اصل

وان كان قريبا ويجب حتى على
حاج أراد الرجوع من منى الى
بلده وان كان قد طافه قبل عوده
من مكة الى منى ويسقط دمه بعوده
له قبل بلوغ وطنه أو مسافة القصر
ولا يلزم حائضا ولا نفساء طهرت
بعدهم اذ اذ ذهابهم من مكة ومضى مكث
بعده أو بعدهم مكثه والدعاء عقبهما
أعاده وان كان معذورا ما لم يكن
لاشغاله بأسباب السفر

وان كان قريبا) أى بخلاف من قصد دون مسافة القصر ولم يكن ما قصده وطنه فانه يسكن
له حيثنظطواف الوداع ولا يجب (قوله ويسقط دمه الخ) أى يتبين به عدم وجوبه لأنه
وجب ثم سقط (قوله حائضا ولا نفساء) ولو متخيرة مع جواز فعلها له ومثلها الجرح الذى
لا يأمن تلويث المسجد منه وفقد الطهورين والاستحاضة في زمن نوبة حيضها والخوف
على نفس أو بضع لو تأخر له هذه الاعذار تسقط الدم والاثم وقد يسقط العذر الاثم لا الدم
فيما اذا الزمه وخروج عامدا عالما عازما على العود قبل وصوله لما يتقربه وجوب الدم ثم
يتعدا العود في الامداد وغيره لورأت الدم فتركته ثم جاوز خمسة عشر يوما نظر ارادها فان
وقع الترك في طهرها الزمها دم اه أى ولا اثم ومن ذلك الخوف على ماله كفى فتاوى الشارح
وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها الدم ولا اثم وذلك في ترك
المسنون منه وفين بقى عليه شئ من أركان التسلق وفين خرج من عمران مكة لحاجة ثم طرأ
له السفر ثانيا عليه الا اثم ولا دم وذلك فيما اذا تركه عامدا عالما وقد لزمه بغير عزم على العود
ثم عاد قبل وصوله لما يستقر به الدم فالعود مسقط للدم لا للاثم ثالثها ما يلزم بتركه الاثم والدم
وذلك في غير ما ذكر من الصور هكذا ظهر للفقير من كلامهم ولم أقف على من نبه عليه (قوله
عمران مكة) أى الى الموضع الذى يجوز فيه القصر والازمه العود لتطوف (قوله
والدعاء عقبهما) أى عقب الطواف وركعتيه ثم عند الملتزم وان طال ولو بغیر الوارد قال
المؤوى فى ايضاح المناسك ثم أتى الملتزم فالتزمه كما سبق بيانه أى فيلصق بطنه وصدره بجناظ
البيت ويسط يديه فيجعل اليمنى مما يلي الباب واليسرى الى الحجر الاسود اذا الملتزم ما بينهما
ويضع خده الايمن اوجهه عليه وقال اللهم ابيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن
أمتك حلتنى على ما سخرت لى من خلقك حتى صيرتنى فى بلادك وبلغننى بعمرك حتى
أعنتنى على قضاء مناسكك فان كنت رضىت عني فازددهنى رضا والا فنى الا ن قبل أن
تنأى عن بيتك دارى ويعد عنك من ارى هذا أو ان انصرافى ان أذنت لى غير مستبدل بك
ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصعبنى العافية فى بدنى والعصمة فى دينى
وأحسن منقلبى وارزقنى طاعتك ما أبقىتنى واجمع لى خبرى الدنيا والاخرة انك على كل
شئ قدير ويتعلق بأستار الكعبة فى نضره ويأتى بأداب الدعاء فاذا فرغ من الدعاء أتى
زمن فشراب منها متزودا ثم عاد الى الحجر الاسود فاستلمه وقبله ومضى اه (قوله وان كان
معذورا) كأن كان لعبادة مريض أو قضاء دين ولو حالاً أو زيارة صديق أو شراء متاع غير
ما يتعلق بسفره أو صلاة جنازة ان كان فى فعل ما ذكر تعريض عن طريقه أو طال مكثه والا
فلا يضرك فى التحفة لكن الاوجه بل المنصوص اغتفارا بقدر صلاة الجنازة أى أقل
مممكن منها فيما يظهر من سائر الأغراض اه وكذلك من مكث لا كراه أو نحو اغشاء أو
للخوف على نحو مال فلا إعادة وان طال مكثه (قوله بأسباب السفر) كسراء زاد السفر
وان احتاج الى تعريض اليه عن طريقه وان مكث وطال زمنه ومن الحاجة رخص سعره

وجودته ونحوهما وكشد الرجال وان طال مكثه لاجل شدها الا اذا خش كصف يوم
وكان يسهل عليه الطواف بعد شدها (قوله أو بصلاة جماعة) ولونا فله ككسوف
واستسقاء والله أعلم

(فصل في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه)

(قوله بفلس) محركة ظلمة آخر الليل والمراد به هنا أن يصلي الصبح عقب طلوع الفجر من
غير فاصل ففي صحيح البخاري أن ابن مسعود صلى حين طلوع الفجر قائل يقول طاع
الفجر وقائل يقول لم يطلع الفجر (قوله من غير كسر) يكره كما في الايضاح كسرها وفي
شرح الايضاح لابن عسلان أنه ان تحقق الايذاء حرم (قوله ايلا) هذا هو المنقول في
المذهب عن الجمهور والمعتد عند غالب المتأخرين ومقابله يأخذها بعد صلاة الصبح
وعليه كثير من أئمتنا وهو المختار من حيث الدليل لصحة الحديث به وجمع الشارح في
الايعاب بحمل الاول على من أراد النقر منها قبل الفجر والثاني على من أراد بعدة وهذا
فيه نظر اذ هو في الحقيقة ترجيح للثاني لأنه جع ثم رأيت ابن الجلال في شرح الايضاح
نقل هذا الجمع عن شرح المختصر لعبد الرؤف ونظر فيه فقال أقول ليس هذا في الحقيقة
بما يوجب ترجيح لمقالة البغوي الى أن قال ثم رأيت في شرح المشكاة لشيخه العلامة ابن
حجر بعد أن ذكر قول الجمهور وتعليقهم المار جمع بما جع به تليده ثم قال عقبه وكلام
الاولين بعد عن هذا الجمع ومنا بدلالة السنة الخ وأقول ظهر لي جمع أرجو أنه لا بأس به
فهو من تعليمهم المذكور في الاصل وعادة الايضاح لئلا يشغل به عن وظائفه بعد
الصبح وهو أن يقال ان كان يخشى من تأخيرها الى الصبح أن يشغله الالتقاط عن وظائفه
من المبادرة بالصلاة وبالوقوف بالمشعر المأذون الحصى في موضعه التقط ايلا والاخر
الالتقاط الى الصبح اذا اشتغال به حينئذ عن وظائفه فهو مع الالتقاط بعد الفجر متفرغ
لوظائفه والله اعلم (قوله ويزيد) في التحفة قليلا وفي ابن عسلان حصة أو حصتين (قوله
من المرمى) ولانما احتل اختلاطه بما في المرمى (قوله كما ورد) أي عن ابن عباس
موقوف عليه وورد مر فوعا لكنه ضعيف والموقوف له حكم الرفع اذا لم يحال لدرأى فيه
فيكون صحيحا (قوله وشوهد) أي شاهد رفع المتقبل من الجمار من المرمى كرامة لشيخ الحب
الطبري انفق طلائ في امام المقام ابراهيمي قبل الحب (قوله عند ابتداء المرمى) سيأتي في
كلامه قريبا ما يعلم منه أن محل ذلك ان ابتداء المرمى منها والاقطعها عند ابتداء ما يبدأ به
منها (قوله قبل نزوله) الا عذر كرسية وخوف على محترم والسنة أن يقف تحت الجمرة في
بطن الوادي ويستقبل الجمرة هذا في يوم النحر وأما أيام التشريق فالسنة أن يستقبل
القبلة حال المرمى وتكون الجمرة عن يمينه ومضى خلف ظهره ومن حيث رماه أجزاء ولو من
أعلاها حيث كان المرمى في المرمى (قوله تحية منى) أي رمي جرة العقبة وهذا أحد تسعة
أمور غيبت بها جرة العقبة عن غيرها من الجمار ثانيا اختصا صها يوم النحر ثالثا أنه

لا يوقف

أو بصلاة جماعة أقيمت والسنة له
اذا انصرف بعد أن يخشى تلقاء
وجهه مستذبرا البيت لامة فمنا
اليه ولا ماشيا القهقري

*(فصل في بعض سنن المبيت

والرمي وشروطه)*

(وبسن) بعد صلاة الصبح بفلس
(الوقوف) يجزئه من مزدلفة
مستقبل القبلة والإفضل أن
يكون بالمشعر الحرام وهو
البناء الموجود الآن (عز دافعة)
فيذكر الله تعالى ويدعو الى
الاسفار للاتباع ثم عقب الاسفار
يدفع الى من يسكنه ومن وجد
فرجة أسرع كالدفع من عرفة
ويسن أن يزيد في الاسراع اذا بلغ
وادي محسر رمية حجر حتى يقطع
عرض الوادي للاتباع (و) يسن
أخذ حصي جرة العقبة وهي سبع
من غير كسر (منها) أي من مزدلفة
ايلا ويزيد لئلا يقطع شيئا يأخذ
حصي بقية المرمى من محسر أو غيره
من منى ولا يأخذ من المرمى
لان ما قبل رفع كما ورد وشوهد
ولولا ذلك لسد الحصى على نواحي
الازمان المتطاولة ما بين الجبلين
(و) يسن قطع التلبية عند ابتداء
الرمي بجمرة العقبة لشروعه في
أسباب التحلل ويرميها الراكب
قبل نزوله لان المرمى تحية منى فلا
يبدأ بغيره (والتكبير) في كل رمي
(مع كل حصاة)

فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (ويدخل وقت الحلق ويرى جرة العقبة وطواف الافاضة بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبله ويستحب تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للاتباع (٢١٧) وما بدأ به منها قطع التلبية معه (ويبقى

الرمي) بجره العقبة وللعمرتين الاخسرتين أداء (الى آخر) أيام (التشريق) يبقى (الحلق) يعني ازالة ثلاث شعرات (والطواف) المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي عقب طواف القدوم أي وقتهما (أبدا) فلا يفوتان مادام حيالان الاصل عدم التوقيت الابدالي نعم يذكره تأخيرهما عن يوم النحر وتأخيرهما عن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وأشد نعم من فاته الوقوف لا يجوز له الصبر على احرامه الى السنة القابلة لان احرام سنة لا يصلح لاخرى فكان وقتها فأت بخلافه هنا فان وقتها باق لم تكنه منهما متى أراد (وتسن المبادرة بطواف الافاضة) يوم النحر (بعد رمي جرة العقبة) والحلق (فيدخل مكة) ويطوف ويسعى (بعد الطواف) (ان لم يكن قد سعى) بعد طواف القدوم (ثم يعود الى معنى) الصلي بها الظاهر للاتباع في كل ذلك (ويبيت) وجوبا (بها) أي بغير معظم (لبالي) أيام (التشريق ويرمي) وجوبا (كل يوم من أيام التشريق الجرات الثلاث) وانما يدخل وقته بالزوال فيرمي (بعد الزوال) كل واحدة سبع حصيات ويشترط رمي جرة

لا يوقف عندها بعد الرمي للدعاء رابعها ترى ضحى استجابا ومن نصف الليل جوازها خامسها يطلب استجابة الهادون استقبال الكعبة يوم النحر سادسها يطلب منه رميها في أيام التشريق مع جعلها عن يمينه سابعها أنها ليس لها الوجه واحد لرمي ثامنها أنها خارجة عن حدمنى على الرابع فليست هي ولا عقبتهما من معنى وان كان رميها تحية معنى كما ان الطواف تحية البيت مع خروجه عنه تاسعها التكبير في جرة العقبة يوم النحر يكون مع الرمي وفي أيام التشريق يكون عقبه كما يشعربه تعبير النوى في المجموع والايضاح هنا بالمعية وثمة بالتعقيب وكذلك ضيق غير قال الشارح في المنح والجمال الرمي وابن علان في شرح الايضاح وهو وجهه اذ هو الواو فيهما الخ وخالف ذلك الشارح في بعض كتبه فراجع الاصل ان أردته (قوله الله أكبر ثلاثا الخ) عليه جرى الشارح في الابعاب والامداد والمنح وشيخ الاسلام في الاسنى حيث أقر الماوردي عليه والخطيب في شرح المنهاج والتبعية والجمال الرمي في شروحه على الايضاح والمنهاج والبلدية وقال في التحفة قضية الاحاديث وكلامهم أنه يقتصر مع كل على تكبيرة واحدة الخ وذكر في الايضاح تكبيرا طويلا أقره عليه البكري واعترضوه فراجع الاصل ان أردت معرفته (قوله الى بعد طلوع الشمس) هو المعتمد عندهم بعد تردد كما يعلم من الاصل خلافا لشرح البلدية للجمال الرمي (قوله الى آخر الخ) يبقى وقت الفضيلة الى الزوال والاختيار الى آخر يوم النحر والجواز الى آخر أيام التشريق هذا هو المعتمد من اضطراب طويل فيه (قوله والحق) أي والذبح لندب تقديعه على الحلق (قوله للاتباع الخ) رواه مسلم لكن فيه أيضا أنه صلى بمكة اظهر وجع في المجموع بينهما بأنه صلاهما مرتين مرة بمكة أول وقتها وأخرى بمعنى اماما بأصحابه آخره قال في المنح والجمال الرمي في شرح الايضاح وعليه فكان القياس أن يقولوا تسن الصلاة في مكة ومعنى أو في مكة فقط لانها أفضل وفي أول الوقت وفي حديث أنه صلى الله عليه وسلم أخر طواف الافاضة الى الليل وأجيب عنه بأن رواية مسلم أصح فنقدم وأقوله ابن حبان بعد افاضة صلى الله عليه وسلم مرة بالناهار ومرة بالليل وحمل بعضهم هذا على تأخير طواف نسائه ولا ينافيه رواية وزار مع نسائه ليل لا احتمال أنه زار بلاطواف أو معه وطاف تقربا (قوله لبالي أيام التشريق) ان لم ينقر النقر الا قول بشر وطه والافلا ليلتان الاولتان منها كما سيأتى التصريح به في كلامه (قوله بالزوال) في التحفة وحزم الرافعي يجوز أنه قبل الزوال كالامام ضعيف وان اعتمد الاسنوى وزعم أنه المعروف مذهبا وعليه فينبغي جواز من الفجر نظير ما مر في غسله اه (قوله بعد الزوال) ويسن تقديمه على صلاة الظهر ان اتسع الوقت والواجب تأخيرها (قوله من أعلاها) أي الى خلفها أما اذارى من أعلاها الى المرمى فانه يكفي خلافا لمن فهم من هذه

٢٨ بأفضل في العقبة من أسفلها من بطن الوادي وأما ما فعله كثير من الجهلة من الرمي من أعلاها فباطل لا يعتد به ورمى (السبع الحصيات) اليها والى غيرها (واحدة واحدة) الى أن تفرغ السبع للاتباع ولو تكبر حصية

فلورى حصتين معا فواحدة وان وقعنا ضربا أو ضربتين فثقتان وان وقعنا معا اعتبارا بالرمى (وترتيب الجمرات في أيام التشرىق) بأن يبدأ بالجرة الاولى وهى التى (٢١٨) تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة لا يتابع فلا يعتد برمى الثانية

قبل غمام الاولى ولا برمى الثالثة قبل غمام الاولتين ويشترط تبعد السبع في كل جرة ولو شك بنى على الأقل ولو ترك حصاة وشك في محلها جعلها من الاولى فبرمى بها ثم يعيد رمى الاخيرتين لان الموالاة بين الجمرات لا تشترط لكنهما سنة ويجب عدم الصارف فى الرمى كالطواف واصابة الجمر للمرمى يقينا لابقاؤه فيه وقصد الجرة فلورمى الى غيرها كأن رمى فى الهواء أو الى العلم المنصوب فى الجرة أو الحائط الذى يجمره العقبة كما يفعل أكثر الناس لم يكف (وأن يكون) الرمى (بين الزوال والغروب فيها) أى فى أيام التشرىق وهذا ضعيف فيه صرح هو بنفسه بأنه يتدارك فى الباقي أداء وقد تقول عبارته هنا على أن هذا واجب على من أراد الرمى فى وقت الاختيار ويكون المراد بالوجوب فيه أنه لا يتمنه فى حصول ثواب وقت الاختيار (وكون المرمى به حجرا) ولو باقوتا وحجر حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة لانه صلى الله عليه وسلم رمى بالحصى وقال بمثل هذا فارموا وخرج بالحجر فهو المألوف وتبرالذهب والفضة والاعنود والنورة المطبوخة والزرنج والمدر والحصى والآجر

العبارة ونحوها عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء فى الايعاب وقال القسطلانى فى شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو وجهها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف فى الأفضل أه بجره ونقل النوى فى شرح مسلم الاجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكرته ابن الاثير فى شرح مسند الشافعى والزركشى فى الخادم وغيرهما فلا ينبغي التوقف فيه وقد أشبهت الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى (قوله معا) أى ولورمى أحدهما باليمين والاخرى باليسار (قوله عدم الصارف) أفاد بذلك كرمه مع ذكر قصد الجرة أن أحدهما لا يغنى عن الآخر وهو كذلك لعدم الصارف احتراز عن قصد المرمى ليختبر بالرمى اليه جودة رميه مثلا فقصد ذلك بالرمى الى المرمى صارف عن الاعتماد عليه وقصد الجرة احتراز عما إذا قصد الرمى الذى عليه لكن قصده روى الشاخص مثلا الذى فى المرمى فانه لا يجرى عند الشارح لقصد غيره المرمى (قوله للمرمى يقينا) وحسنه الطبرى بما إذا كان بينه وبين أصل الجرة ثلاثة أذرع وارتضاء من بعده (قوله لابقاؤه فيه) أى فلا يضرتد حرجها وخروجها بعد الوقوع فيه (قوله وقصد الجرة) لا ينافى هذا قولهم لا تشترط لهنية لما قدمته آنفا من أنه قد يقصد لاختبار جودة رميه فيكون حينئذ صارفا (قوله الى العلم) اعلمه الشارح فى كتبه وأقره عبد الرؤف وفى شرحى المهاج والتنبية للخطيب هو الاقرب الى كلامهم وفى التحفة نعم لورمى اليه بقصد الوقوع فى المرمى وقد علمه فوقه فيه اتجه الاجراء وقال تليذه فى شرح المختصر والوجه أنه لا يكتفى وكون قصد العلم حينئذ غير صارف ممنوع الخ وفى الايعاب نعم لو قيل بغير ذلك فى عامى عند يجهله بجملة المرمى لم يبعد قياسا على ما مر فى الكلام فى الصلاة اه واعلم الجلال الرملى فى كتبه الاجزاء قال لان العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب والرمى الى المرمى وقد حصل فيه بفعل الرامى اه وهذا هو الذى يسع عامة الحجج اليوم (قوله ولو باقوتا) أى وان جهات فصوصا وألصقت بالخواتم وحرمه الرمى بها حيث نقصت ماله من الخارج فلا تنافى الاجزاء (قوله وذهب وفضة) أى وحجر ذهب وفضة لانه نفس الذهب والفضة لانه لا يسمى حجرا (قوله والنورة المطبوخة) خرج بها حجر النورة قبل الطبخ فيجوز الرمى به واظهار أن المراد به الحجر الذى يطبخ نورة بمكة لانه قبل حرقه حجرا ما المديسة النبوية فانما يحرق بها الحصى وقد صرحوا بأنه لا يجرى الرمى به وقبده الزيادة والحصى يعد الطبخ وعليه هو كحجر النورة لكن الجمهور أطلقوا حجره (قوله والمدر) بفتح الميم والمدال وهو الطين الشديد الصلب (قوله والحصى) بكسر الجيم وفكها خدلا فان أنكر الفتح معرب لان الجسيم والصاد لا يجتمعان فى كلمة عربية الا الصمغ وهو القنديل (قوله والجواهر المنطبعة) كلام

والخزف والملم والجواهر المنطبعة كالذهب والفضة (وأن يسمى رميا) فلا يكتفى وضعه فى الجمرة (قوله الا الصمغ الخ) فى القاموس الصمغ محركة القنديل الجمع صمغ معرب اه فى عبارة الحنفى نظرا تأمل

طويل فيما يتعلق بالانطباع نهبت عليه في الاصل فراجع منه ان أردته (قوله جازي الرجل)
 فيضع الحصى بين أصابع رجله ويرمي به ولا يجوز أن يدحرجها برجله وان عجز باليد قال
 في التحفة ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بالقوس في ما وبهم وبرجل تعين الاول أو قدر
 على الاخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين القدم لانه أقرب في التعظيم للعبارة والرجل لأن
 الرمي به سامع وود في الحرب ولأن فيه زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرمي تحقيره كل
 محتمل ولعل الثالث أقرب ولو قدر على القوس بالقدم والرجل فهو كحمله فيما ذكر الخ وفي المنع
 المقلع كالقوس كما رجحه الاذري خلافا للمثولي (قوله وسننه كثيرة) أي الرمي منها أن
 يرفع الذكرة حال الرمي حتى يرى ما تحت ابطه وأن يستقبل القبلة في أيام التشريق
 ويقف عند الاولتين بعد رميهما بقدر سورة البقرة داعيا إذا كرا ان تفرخ شوعه قال
 في التحفة والافلا وقوف وان يكون راجلا في اليومين الاولين وراكبا في الاخير
 وينقر عقبه ثم ينزل بالحصب ويصلي به العصرين والعشاءين ويرقد ردة ثم يتوجه الى
 طواف الوداع ثم يتوجه الى بلده في ليلة هكذا فاعل صلى الله عليه وسلم (قوله الخذف)
 هو أن تأخذ نواة أو فحوا بين سبابتك وقبل أن تضع طرف الابهام على طرف السبابة
 وتضع له من باب ضرب ويكره الرمي على هيئة الخذف (قوله الباقل) هو القول دون
 الاعلة طولاً وعرضاً (قوله مكروه) ومع كونه مكروهاً يجزئ وفي المنع ما يجزه الزركشي
 من أنه لورمي بججر ثقيل لا ينقله الا بيديه لم يكف فيه نظر (قوله من الحل) كذلك
 باقي كتبه وشيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي في شرعي الدلية والايضاح وقال
 في النهاية انه محمول على انبغاء ذلك اه أي فيكون بمعنى خلاف الاولى (قوله والاحرم)
 في الابعاب مثلها الموقوفة لفرشه أو المشترأة له وكذا ما فيه نفع له أو للمصالح الخ ثم قال
 يتجه التحريم فيما شك في كونه من أجزائه (قوله وان غسله) جرى على ذلك في شرعي
 الارشاد والابعاب ومختصر الايضاح وأطلق شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرمي
 في النهاية كراهته ولم يترضوا الزوالها بالغسل أولاً وجرى في التحفة على ذلك في المأخوذ
 من الحش وأما غيره فأنما يكره ان لم يغسله وجرى في المنع على أن الموضع النجس المأخوذ
 منه الحصى ان كان أوثر الحصى استقذارا لا يزول بالغسل كان كأخوذ من الحش
 والازالت الكراهية بغسله وجرى في الابعاب على أن المتنجس الذي لم يؤخذ من محل
 متنجس تزول كراهته بالغسل بخلاف المأخوذ من محل نجس فانه ران زالت الكراهية
 من حيث النجاسة لكنها تبقى من جهة الاستقذار (قوله وان أخذها من محل طاهر)
 جرى على هذا في شرعي الارشاد والابعاب وقيدته في التحفة بما اذا قرب احتمال نجسه
 (قوله من عجز الخ) قال سم سئلت عن مريض يكره ركوب دابة الى المرمى والرمي عليها
 أو أن يحمله أحد ويرمي بنفسه أو يستنيب والذي يظهر ان عليه الرمي بنفسه وتنتفع عليه
 الاستنابة ان لم تلحقه بذلك مشقة لا تحتمل عادة ولا قرب به حمل الآدمي بحيث لا يخل

(وكونه باليد) للاتباع فلا يجزئ
 بنحو القوس والرجل ولا بالقلع
 ولا بالقدم نعم ان عجز عنه باليد جاز
 بالرجل (وسننه) كثيرة منها (أن
 يكون) الرمي باليد أي وبطاهر
 و (بقدر حصى الخذف) بالنام
 والذال المجتنب وهو قد رابا قلا
 لخبره سلم عليكم بحصى الخذف
 الذي يرمي به الجمرة ودونه وفوقه
 مكروه ويكره أخذه من الحل
 والمسجد ان لم يكن جزءاً منه
 والاحرم ومن المرمى ومن موضع
 نجس وان غسله لبقاء استقذاره
 كما يكره الاكل في اياه البول بعد
 غسله ويؤيد ذلك استهباب غسل
 حصى الجمرة قبل الرمي به وان
 أخذها من محل طاهر ويجب على
 من عجز عن الرمي

(قوله ومع كونه مكروهاً يجزئ)
 حيث يسمى حصاة أو حجر ارمي
 به في العادة كما في التحفة عن المنع
 اه أصل (قوله وقال في النهاية
 انه محمول على انبغاء ذلك) ضمير
 انه يرجع لما نقله في المجموع من
 الكراهية عن الشافعي والاصحاب
 قال ابن الجملان ويمكن حل ذلك
 على اصطلاح المتنقذين من
 تعبيرهم عن خلاف الاولى
 بالكره فلا يخالف ما في المجموع
 اه أصل

انحو مرض أو حبس أن يستتيب
من يرى عنه وانما يجزئه ذلك أن
أيس من القدرة في الوقت واستتاب
من رى عن نفسه والا وقع عن
النائب (ومن ترك رى جرة
العقبة أو بعض أيام التشريق)
جازله (تداركه في باقيها) لانه حينئذ
يكون أداءه اذ جميع يوم النحر
وأيام التشريق وقت لاداء الرى
لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك

(قوله جمع المتأخرون بين الخلاف
في ذلك) هو قول ابن الرفعة عن
النص والركشي نقلا عن جمع
يشترط أن يحبس بغير حق وقول
الجموع السابق ولو بحق وقد
أشار الى هذا الجمع شيخ الاسلام
ونقله الرملى في النهاية عن والده
وأقره ونبه عليه في المغنى والشارح
في الايعاب وغيرهم من المتأخرين
اه أصل (قوله كما بينته في الاصل)
بين فيه ان ابن اعلان صرح بصحة
الاستنابة حينئذ ونقل ذلك عن
صرح كلام الرملى في شرح
الايضاح وعن العلامة ابن قاسم
وأن شيخ الاسلام في الاسنى
أشار الى ذلك اه

بحسبته وظاهر كلامهم انه لا يلزم حضور المستتيب المرمى مطلقا ويقرق الخ (قوله لنحو
مرض) بحث في التحفة ضبطه هنا بما مر في اسقاطه للقيام في الفرض بأن أيس من
القدرة عليه وقته ولا ينزل النائب بطرق انحاء المنيب أو جشونه بعد اذنه لمن يرى عنه
وهو عاجز أيس بخلاف قادر عاداته الانحاء قال لا تخاذ أغنى على فارم عني فانه لا يصح
فاذا أغنى عليه لزمه الدم الى أن قال بخلاف اعتياد طريقه أو لوقته وبقائه الى آخره
فانه حينئذ لا تقصير منه البتة اذ لا يـ كـنه بنفسه ولا نائبه فلزوم الدم له لمشكل الا أن
يجاب بأن هذا نادرا في هذا الجنس فألحقوه بالغالب اه وفي الايعاب أما انحاء النائب
فينعزل به على الوجه واتفقوا على أن اذنه في حال انحاء باطل اه (قوله أو حبس)
ولو بحق اتفاقا كما في المجموع بأن يحبس في قودا صغير حتى يبلغ بخلاف محبوس بدين
يقدر على وفائه لعدم مجزئه عن الرى حينئذ وجه هذا التفصيل جمع المتأخرون بين الخلاف
في ذلك (قوله أن يستتيب) اى في الوقت لا قبله ولو بأجرة مثل وجدها فاضله عما يعتبر
في الفطرة قال ابن الجبال قضيته انه لا يستتيب في رى أيام التشريق الا بعد زوال يوم قيوم
الى آخر الايام وان كان ما أخره عن أول وقته وفعل فيها كان أداءه قال ومشرط النائب أن
يـ كـون مكلفا ولو سقيم الاممزا الا باذن وليه لصحة مباشرته حينئذ كما استظهره في متن
المختصر فيما اه (قوله من يرى عنه) اى سواء كان محرما أم حلالا (قوله ان أيس) اى
ظنا بغيره نفسه أو بإخبار عدل رواه عارف بالطب امتداد المانع الى آخر أيام التشريق
(قوله من رى عن نفسه) ظاهر هذا التعبير وكذا تعبير غيره ان من لم يرم عن نفسه
لانصح استنابته عن الغير وان أخر رى الغير عن ريميه لكنه غير مراد كما بينته في الاصل
وانما المدار على أن لا يرى النائب عن المنيب قبل الرى عن نفسه اى جميع رى اليوم
فلورى الجرة الاولى عن نفسه لم يصح ريميه عن منيبه قبل رى الجرتين الاخيرتين عن
نفسه ومحل اعتبار تقدم ريميه عن نفسه ان كان دخل وقته فلو استنابه عن رى يوم النحر
في القرص أن يرميه قبل الزوال وان كان على النائب رى ذلك اليوم وهكذا فلورى
النائب عن المنيب الجرتين الاولتين قبل الزوال في ثمانى أيام التشريق عن أولها ثم
ثالث الشمس رى عن نفسه الثلاث ثم الثالثة عن المنيب ولو أنابه جماعة في الرى عنهم
استقرب في التحفة لزوم الترتيب بينهم بأن لا يرمى عن الثاني الا بعد اسة كمال الرى عن
الاول وفي الايضاح للنووى لورى النائب فزال عذر المستتيب والوقت باق فالذهب
الحكيح انه ليس عليه إعادة الرى اه وظاهر كلامهم جواز الاستنابة في الرى عند وجود
العذر ولو لا جبراجارة عين واعقده الشارح في كتبه وخالف الجبال الرملى في نرى
المنهاج والدجيسة لكنه قال في شرح الايضاح بالجواز صرح الناشرى أخذا من
كلام الاذرى قال وعليه فيستثنى من قوله لم ليس له الاستنابة في شئ من الاعمال اه
(قوله جازله) اى ولو كان التارك لغير عذر (قوله لاداء الرى) اى تأخير الاتقديما

(قوله كالوقوف بعد فواته) وفواته بطلوع فجر يوم النحر وإذا طلع فجره لا يصح الاتيان به
 قضاء بعده فلا تدارك فيه وإذا قلنا بفوات وقت الرمي كل يوم بغروب شمس أو بطلوع الفجر
 الذي يليه مثلا لقولنا أنه لا يتدارك بعد ذلك بل يتقرر منه كما أن الوقوف بعرفة لا يتدارك
 بعد فوات وقته (قوله بوقت محدود) وهو أيام التشريق والقضاء ليس كذلك بل وظيفته
 العمر (قوله ورمي يوم التمدارك) أي أن دخل وقته برؤاى شمس والجازا الرمي
 للتمدارك قبل الزوال وفي الليل كما سيصرح به وحينئذ فالترتيب واقع ضرورة (قوله
 وقع عن المتروك) أي وانوى رمي يومه فعنى وجوب الترتيب بعد دخول وقت رمي اليوم
 الذي رمي فيه أن ذلك باعتبار الوقوع أي لا يقع الا كذلك وان قصد غيره (قوله عن
 يومه) لعدم وجود الترتيب ويقع عن أمسه (قوله جاز) لكن الافضل التأخير الى النفر
 الثاني (قوله بشرط أن يبيت) يتلخص مما ذكره في جواز النفر الا قول ثمانية شروط لكن
 ثلاثة منها تدخل في غيرها فتعود الى أنها خمسة شروط أحدها أن يتفرق في اليوم الثاني من
 أيام التشريق ثانيا أن يكون بعد الزوال ثالثا أن يكون بعد الرمي جميعه حتى لو بقيت
 عليه حصاة من جرة العقبة امتنع نقره رابعها أن يكون النافر قبات الليلتين قبله عني
 أو تركهما العذر خامسها أن ينوي النفر سادسها أن تكون نيسة النفر مقارنة له قال
 في التحفة والال لم يعتد بخروجه فيلزمه العود لان الاصل وجود مبيت ورمي الكل
 ما لم يتجمل عنه ولا يسمى من جملة الامن أراد ذلك اه لكن هذا الشرط يغنى عنه اشتراط
 نية النفر لان حقيقة النية قصد الشيء مقترنا بفعله سابعها أن يكون نقره قبل غروب
 الشمس والارزاه مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها وهذا يغنى عنه ذكر اليوم السابق أول
 الشروط ثامنها أن لا يكون في عزمه العود الى المبيت وهذا يغنى عنه ذكر النفر كما نبه عليه
 في التحفة بقوله لانه مع عزم العود لا يسمى نفر وأخذ ابن الجلال في شرح الايضاح من
 الشرط الثالث والسادس أن من بات الليلتين ورمي الاوليين ووصل الى جرة العقبة
 لم يرميها فهو حينئذ خارج منى اذ ليست هي ولا عقبتها من منى كما قد تم فاذا رماها تعين
 عليه الرجوع الى حدمنى ليكون نقره بعد استكمال الرمي فتمنبه له فانه مما يغفل عنه اه
 وذكر في شرح قول الايضاح اذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جرة
 العقبة را بكا كما هو مانصه لا يعكز على ذلك ما قدمناه من انه اذا نفر في اليوم الثاني يجب
 في حقه بعد رمي جرة العقبة أن يعود الى حدمنى ثم ينقر ليصح نقره لا مكان حمل كلامه على
 ذلك بالنسبة الى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أي كما هو را كب فتأمل اه كلام ابن
 الجلال في نيت في الاصل ما يؤيده فراجع منه (قوله لم يسقط الخ) أي وان نفر قبل الزوال
 أو بعده وقبل الرمي ولو لحصاة واحدة كافي المنع وغيرها ولم يعد قبل غروب شمس يوم النفر
 الا قول فيرمي ثم ينقر ثانيا قبل غروب الشمس لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها
 فيسقط عنه دم ترك الرمي ومديمبيت الليلة الثالثة أما اذا عاد قبل غروب الشمس ورمي

كالوقوف بعد فواته ولان صحته
 مؤقتة بوقت محدود والقضاء ليس
 كذلك ويجب عليه الترتيب بين
 الرمي المتروك ورمي يوم التدارك
 فان خالف وقع عن المتروك فلورمي
 الى كل جرة أربع عشرة حصاة
 سبعا عن أمسه وسبعا عن يومه
 لم يجزئه عن يومه ويجزئ رمي
 التدارك ليلا وقبل الزوال (ومن
 أراد النفر من منى في ثاني أيام
 التشريق جاز) ولادم عليه لقوله
 تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه
 وانما يجزئ ذلك بشرط أن يبيت
 الليلتين الاولتين والام يسقط عنه
 مبيت الثالثة ولا رمي يومها حيث
 لم يكن معذورا ويطرد ذلك
 في الرمي أيضا وان يكون نقره بعد
 الزوال والرمي وقبل الغروب والا
 لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي
 يومها فان غربت بعد ارتحاله
 وقبل انفصاله من منى فله النفر

(قول الشارح ويطرد ذلك في
 الرمي أيضا) أي بشرط حصاة
 رمية الا قول أن يرمي جميع حصي
 يوم النحر ويوم القتر ويوم النفر
 الاول قال في التحفة فمن تركه
 لا عذرا امتنع عليه النفر وأعذر
 يمكن معه تداركه ولو بالنائب
 فكذلك أولا يمكن جاز اه اه
 مختصر من الاصل

فلا شيء عليه ثم ان تقر قبل غروب الشمس ثانيا سقطا عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها وان غربت الشمس قبل انقرضه مبيت الثالثة ورمى يومها (قوله على ما في أصل الروضة) قال ابن الجلال في شرح الايضاح رجع الجواز ابن حجر في جميع كتبه وشيخه الخطيب في معنيته ورجع الجلال الرمى بها الشيخه شيخ الاسلام في الاسنى والغرر المنع اه والآن نقول انه لم يعمد في هذا الكتاب الجواز بل تبرأ منه بعلى واستدرك المنع بل يمكن (قوله ومناسك النووى) اضطربت نسخه في بعضها جاز النفر على الاصح وفي بعضها لم يجز النفر على الاصح وعزا المنع اليه في هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام في الغرر والاسنى والخطيب في المغنى وشرح التنبيه والجمال الرمى في شروحه على المنهاج والايضاح والبهجة والبدلية والمكرى في شرح الايضاح وغيرهم وهم الاكثرون ونسب الجواز لا يوضح السهو ودى في نكت الايضاح والشارح في حاشيته وكذا في مختصره حيث جزم به

(فصل للبحر تحللان)

أى يحل للمحرم بالبحر بفعل بعض أعماله بعض محرماته وبفعل بعضها الآخر باقيةا وبعضها لا يتوقف على فعله حل محرم بالا حرام كرى أيام التشرىق ومبيت منى نعم يندب تأخير الوطء عن ذلك كما سيأتى (قوله جعل له تحللان) أقول وهو انقطاع الدم وبه يحل الصوم والطلاق وثان وهو الغسل وبه تحل سائر المحرمات بالحيض (قوله غالبا) عبر به لأن الموالاة بين أعمالها لا تشترط فر بما يطول زمنها * (فائدة) * ذهب البلقينى الى أنه لو قدم حلق الركن على الآخر ين أوسقط عن لا شعر برأسه كان له حلق شعر بقية البدن قال وقياسه جواز التقليم للظفر حيثئذ كالحلق أشبه به وفيه نظر فصار للبحر ثلاث تحللات أول وهو الحلق أو ما فى معناه فيحل به ساق شعور البدن وثان يحل به ما عدا نحو الجماع من مقدماته وعقد النكاح ايجابا وقبولا وثالث يحل به الجميع واعتده الشارح فى حاشية الايضاح ومختصره وابن علان فى شرحه واستوجبه واعد الحلق الطفر بالشعر فى ذلك وبحرى فى التحفة والايهاب على أنه لا يحل ازالة شعر البدن الا بعد فعل اثنين من الثلاثة الاعمال وبحرى الزركشى على أن اباحة حلق غير الرأس انما هو لدخول وقت حلقة مع حلق الرأس جملة واحدة كما حرما بالا حرام كذلك فليس من باب التحلل ورده الشارح فى الحاشية وقال عبه الداروفى فى شرح المختصر بعد كلام قرره مانصه بمفهوم كلام الاصحاب ما قاله الزركشى ثم قال هو الاوجه عندى وفوق كل ذى علم عليه قال وحيثئذ فليس للبحر التحللان كما طلقه الاصحاب ثم قال ويدخل حل ازالة غيره أى شعر الرأس بدخول وقته فيجوز ازالته قبل الرأس وبعده ومعه اه قال ابن الجلال فى شرح الايضاح وهو الذى يتجه (قوله الطيب) وفى التحفة يسن اللبس أيضا للاتباع وفى

وكذا ان غربت وهو فى شغل الارتحال على ما فى أصل الروضة لكن المصحح فى الشرح الصغير ومناسك النووى أنه يمنع عليه * (فصل للبحر تحللان)*
لطول زمنه وكثرة أفعاله كالحيض لما طال زمنه جعل له تحللان انقطاع الدم والغسل بخلاف العهدة ليس لها التحلل واحد وهو الفراغ من جميع أركانها لقصر زمنها غالبا كالجناية (الا قول يحصل باثنين من) ثلاثة (روى جرة العقبة والحلق) يعنى ازالة ثلاث شعرات (وطواف الافاضة) المتبوع بالسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وبالثالث) من الثلاثة المذكورة (يحصل التحلل الثانى ويحل بالاقول) من التحالين (جميع المحرمات) على المحرم الا تيمية (الا النكاح) أى الوطء (وعقده والمباشرة بشهوة) (ويحل بالتحلل الثانى باقيةا) وهو الثلاثة المذكورة ولو أخر روى يوم النحر عن أيام التشرىق ولزمه بدله توقف التحلل على البذل ولو صوم القيامه مقامه ويسن استعمال الطيب بين التحالين

الاياعاب للشارح كالاسقي والدهن ملحق بالطيب (قوله وتأخير الوطء) قال الشارح في المنع والجبال الرملی وابن علان بعد كلام قزروه المناسب التعبير بلايسن الوطء لابسن عدم الوطء لانه يحتاج لدليل اه وهنا كلام طويل مذکور في الاصل

* (فصل في أوجه أداء النسكين) *

(قوله لان رواه) أي الافراد عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من رواية القران والتمتع وهذا في كلام غيره أيضا من أئمتنا الشافعية وقد يستشكل بما نقلته في الاصل عن شرح البخاري للقسطلاني فان فيه الافراد من رواية ثلاثة من الصحابة والقران من رواية عشرة منهم والتمتع من رواية خمسة من الصحابة الا أن يجاب بأنه لم يرد في ذلك كره منهم المحصر فيهم فراجعهم فان مما يؤيده أنه زاد في موضع آخر منهم عائشة (قوله وأشد عناية بضبط المناسك) فقد ضبط رضي الله عنه من خرج صلى الله عليه وسلم من المدينة الى أن تحلل كما هو مبين في صحيح مسلم في حديثه الطويل في حجة صلى الله عليه وسلم (قوله اختاره أولا) أي الافراد وهذا ذكر وجهين احاديث المتنافية في ذلك قال النووي في شرح مسلم طريق الجمع أنه صلى الله عليه وسلم كان أولا مقردا ثم صار قارنا أي بإدخال العمرة على الحج خصوصية له فمن روى الافراد هو الاصل ومن روى القران اعتد آخر الامرين ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الارتفاع والارتفاق وقد ارتفق بالقران كارتفاع التمتع وزيادة وهو الاقتصار على فعل واحد وبهذا الجمع تجتمع الاحاديث كلها الخ وقد أفرد الكلام على حجة صلى الله عليه وسلم بالتأليف فنجله من ألف في ذلك الطحاوي الحنفی تكلم على ذلك في زيادة على ألف ورقة ومنهم أبو جعفر الطبري ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة بن المهلب وغيرهم (قوله لا كراهة فيه) وروى انه في أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهده عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وروى عن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة وبيئت في الاصل الكلام على من كره ذلك فراجعهم (قوله دليل النقص) أي جبر فوات الميقات قال في الايعاب وزعم أنه لا جبر فيه يرده ايجاب الصيام بدله عند العجز عنه ولو كان كما زعموه لم يقيم الصوم مقامه كالاشحمة اه ومن أدلة تفضيل الافراد مواظبة الخلفاء الراشدين عليه بعده صلى الله عليه وسلم كما رواه الدارقطني الاعليا كرم الله وجهه فانه لم يحج زمن خلافته لاشتغاله بقتال الخارجين عليه وانما كان ينيب ابن عباس وفي التحفة لا ينبغي لمن بحكمة يريد الافراد الافضل ترك الاعتكاف في رمضان مثلا أي وان كان ذلك تمتعا لان الفضل الحاضر لا يترك المترقب الخ (قوله في سنة الحج) المراد بها ما بقي من شهر ذي الحجة الذي هو شهر حجه ومن صور الافراد الفاضل بالنسبة للتمتع الموجب للدم ما لو اعتمر قبل

وتأخير الوطء عن رمي أيام التشريق
* (فصل في أوجه أداء النسكين)
(ويؤدى النسكان على أوجه
أفضلها الافراد) لان رواه عنه
صلى الله عليه وسلم أكثر ولان جابرا
رضي الله عنه منهم وهو أقدم صحبة
وأشد عناية بضبط المناسك ولانه
صلى الله عليه وسلم اختاره أولا
وللاجماع على أنه لا كراهة فيه
ولادم بخلاف التمتع والقران
والجبر دليل النقص ومحل أفضلية
(ان اعتمر في سنة الحج) والافاقتمتع
والقران أفضل منه لانه يكره
تأخير الاعتمار عنها وهو أن يحج
أولا (ثم) بعد الحج (يعتمر) من سقته
(ثم) يليه في الفضيلة (التمتع) وهو
أن يعتمر أولا (ثم) بعد الفراغ من
العمرة (يحج ثم) يليه في الفضيلة
(القران) ثم الحج وحده ثم العمرة
والقران يحصل (بأن يحرم بهما)
أي بالحج والعمرة معا (أو
بالعمرة) وحدها ولو قبل أشهر
الحج (ثم يحرم بالحج قبل) شروعه
في الطواف) أما بعد شروعه فيه
ولو بخطوة فلا يجوز ادخال الحج
على العمرة لاتصال احرامها
بقصوده

وهو أعظم أفعالها فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ولو استلم الحجر فنية الطواف جاز ادخال الحج عليها لأنه مقدمته لا بعضه (ويجب على المتمتع دم بأربعة شروط الأول أن لا يكون من أهل الحرم ولا يشبهه وبين الحرم دون مسافة القصر) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والقريب من الشيء يسمى حاضرا به والمعنى في ذلك أنهم لم يرجعوا بمقائنا عما لا هله ولأن مرتبه ولغريب توطن الحرم أو قريبا منه حكم أهل محله في عدم الدم بخلاف الآفاق إذا تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد فراغ العمرة فإنه يلزمه الدم لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية

(قوله وان أقام مدة طويلة في موضع بعيد الخ) وعبارة العباب لادم على حاضري المسجد الحرام وهم من وطنه مكة أو دون مرحلتين ولو كان غريبا للمتوطن فوق ذلك ولو لم يكن كما قال لم يتوطنه فحاضر وان طالت إقامته انتهت (قوله ثم ما به أهل الخ) أهله حلالته ومحاجيرهم دون نحو أب وأخ أصل (قوله ويحتمل أنه حاضر مطلقا) لأن منزله يصدق عليه أنه على دون مرحلتين ولا نظر لكونه يصدق عليه أنه على أكثر من ذلك لأن الأصل براءة الذمة من الدم اه

أصل

أشهر الحج ثم حج من عامه لكنها مفضولة بالنسبة للذاتين بالعمرة بعد الحج فيعاقب من ذى الحجة كافي الامداد ويسمى ذلك تمتعا أيضا (قوله وهو أعظم) أى الطواف أعظم أفعال العمرة (قوله ذلك) أى الهدى والصوم عند مقدمه (قوله يسمى حاضرا) قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أى أيلة وهي ليست في البحر بل قرية منه وعليه فعطف المصنف من بينه وبين الحرم دون مسافة القصر على أهل الحرم غير محتاج إليه لدخولهم في حاضري الحرم (قوله ولأن مرتبه) لأن أقرب المواقيت العائمة وهي يلم وقرن وذات عرق على مرحلتين فكل من مر على ميقات منها مر يذوق الفسك لزمه الاحرام سواء كان ما راها أو من أهلها أو أمان كان وطنه دقنم إلى مكة فإنهم وإن رجعوا بمقائنا وهو وطنهم لكونه ميقاتهم لم يكن له عاقبة اذ هو ليس ميقاتا لمن مرتبه وانما هو ميقات لا هله خاصة ومن كان في غير طريق المواقيت الثلاث كن ميقاته بالحفة أو بالحليفة وكان على مرحلتين من الحرم فإنه وان لم يرجع ميقاتا عما لا هله ولأن مرتبه عليه لسكره ربح مسافة أقل المواقيت قال ابن الجعال أن أهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعوا (قوله ولغريب توطن الخ) أى بالفعل لا بالنية حالة الاحرام بالعمرة لا بعده (قوله ولو بعد فراغ العمرة) متعلق بالاستيطان يعنى أنه نوى في حال تمتعه أن يتوطن مكة بعد فراغ العمرة فالتنية وجدت في حال الشروع في العمرة والتوطن انما وجد بعد فراغها فصول التوطن بالفعل بعد فراغ العمرة لا يجعله من حاضري المسجد الحرام وان وجدت نيته عند الشروع في الاحرام لأن التوطن لا يحصل بالنية عند الاحرام بل بالفعل عنده ويصح أن يكون قول الشارح ولو بعد الخ قيد القول ناويا الاستيطان وهو أقرب لظاهر عبارته لكن جملة على الأقل أولى لما ينشئ في الأصل ولوقوع ثم قرن لزمه دمان على المعتمد (قوله لا يحصل بمجرد النية) قال في الإيعاب والامداد مترضا بطله أى الاستيطان في الجمعة والذي ذكره في الجمعة أن المتوطن هو الذي لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا الحاجة فيؤخذ منه أنه لا بد من الإقامة بمكة أو قريبا بحيث يعضى عليه شتاء وصيف ولم يخرج فيهما إلا الحاجة مع قصد عدم الخروج مما ذكرنا غير حاجة فيما بقي من عمره لأنهم صرحوا أن مجرد النية لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقبل مضى تلك المدة فليس هو ميتوطنا بالفعل بل بالنية وهي لا تكفى وكذا لو نوى الخروج غير حاجة ولو بعد سنين متطاولة فإنه لا يكون متوطنا ههنا ما ظهر لي هنا من كلامهم فغير المتوطن يلزمه دم التمتع والقران وان أحرم من مكة والمتوطن ليس عليه دمهما وان أقام مدة طويلة في موضع بعيد عن الحرم ومن له مسكن قريب وبعيد عن الحرم اعتبر ما قام به أكثر ثم ما به أهله وماله دائما ثم أكثر ما به أهله كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصد الرجوع إليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه وفي حاشية الإيضاح للشارح وشرحه لابن علان من له مسكن أحدهما من حلتان والا آخر دونهما اعتبارا بما لو كده أكثر ويحتمل أنه حاضر مطلقا

الخ

(الثاني ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج)

(الحج) من ميعات بلده ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة وان كان أجبرافهما الشخصين (الثالث ان يكون) أي الاحرام بالعمرة ثم بالحج (في سنة واحدة) فان أحرم بها في غير أشهره ثم أتتها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد ولان دم العمرة منوط بجمع الميعات وبوقوع العمرة بتمامها في أشهر الحج لان الحاهلية كانوا لا يراخون بها الحج في وقت امكانه فرخص في التمتع للافاق مع الدم لمصلحة استدامة الاحرام من الميعات وتعذر مجاوزته بلا احرام وكذا لادم على من لم يحج من عامه لانتفاء المزاحمة التي ذكرناها (الرابع ان لا يرجع الى ميعات) فلا دم على من حج من عامه ~~لم~~ ~~كن~~ ~~رجع~~ الى ميعات عمرته أو الى مثل مسانته أو الى ميعات آخر وان كان دون مسافة ميقاته سواء عاد مكرما أو حلالا وأحرم منه بشرط أن يعود قبل تلبسه بنفسه لان مقتضى الاحتياج الدم وهو يرجع الميعات قد زال بعوده اليه (وعلى القارن دم بشرطين) الاول (أن لا يكون من أهل الحرم) وهم المتوطنون به أو يجعل بينه وبينه دون مرحلتين لان دم القران فرع دم التمتع لانه وجب بالقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى (و) الثاني (أن لا يعود الى الميعات)

الحج ولو كرر العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يتكرر عليه الدم (قوله من ميعات بلده) ليس بقيد بل لو أحرم دونه كان متمتعاً ويلزمه مع دم المجاوزة ان أساء به ادم التمتع وان كان بين موضع احرامه ومكة دون مرحلتين على المعتمد الا اذا كان ذلك الموضع وطنه (قوله وان كان) أي المتمتع فيه ما أي الحج والعمرة فيلزم الدم على المعتمد ثم ان أذن المستأجر ان له في التمتع فالدم عليه ما نصفان والافعال الاجيروان أذن أحدهما فقط فالنصف على الاذن والنصف على الاجيروان كان أحد النسكين للاجبر والثاني للمستأجر فان أذن له المستأجر في التمتع فالدم عليه ما نصفان والافعال الاجير (قوله بتمامها الحج) أي وفي صورتها وقع الاحرام بها قبل أشهر الحج (قوله في وقت امكانه) أي الحج يعني انهم كانوا لا يأتون بالعمرة في الوقت الذي يمكن فيه الحج بل كانوا يعتدون الاتيان بالعمرة في وقت الحج من أجزر الفجور في الارض وكانوا يجعلون صغرام من الحرم ولا يجعلون المحرم منها ثلاثتو الى عليهم ثلاثة حرم فيضيق عليهم ما اعتادوه ومن اعارة بعضهم على بعض وكانوا يقولون كما في الصحيحين وغيرهما اذا بر الدبر وعفا الاثر وانسلخ مضر حلت العمرة لمن اعتمر وبراففتح الموحدة والرايم - حزة ودونها والدبر بفتح الدال المهملة والموحدة الجرح الذي يكون في ظهر الابل من اصطكاك الاقتاب ولا يبرأ عما في أقل من هذه المدة وعفا الاثر أي ذهب أثر سير الحاج من الطريق بهبوب الرياح وغيرها عليه (قوله لمصلحة الحج) أي على آفاق قدم قبل عرفة بمن يطول كإثبات شوال مثلاً فانه ان جاوز الميعات بلا احرام أتم ولزمه دم الاساءة بمجاوزة لميعات وان أحرم بالحج شق عليه مصابرة الاحرام الى التحلل منه فرخص الشارع في مزاحمة العمرة للحج في وقته مع ايجاب الدم (قوله الى ميعات عمرته) أي الذي أحرم منه بها احراماً جائزاً كان لم يرد الا قبيل دخول الحرم فيكفيه العود اليه أو الى مثل مسافته (قوله أو الى ميعات آخر) أي أو الى مرحلتين من مكة أو الحرم وان لم يكن ذلك ميعاتنا (قوله قبل تلبسه الحج) ولو خطوة من طواف القدوم لاستلام الحجر وتقبيله والسجود عليه فيكفيه العود بعد ذلك (قوله بالقياس عليه) بجامع وجود الرفه فيهما فالتمتع ترفه برجع ميعات الحج لانه يحرم به من مكة ولو قدم الحج احتاج أن يحرم بالحج من ميقاته وبالعمرة من أدنى الحل والقارن ترفه بترك أحده الميعتين أيضاً كالمتمتع هكذا ظهر لي وهو أولى مما ذكرته في الاصل عن الابعاب بما فيه وكأنه لم يكتب في هذا الكتاب في الاستدلال للقارن بما في الصحيحين من أنه على الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت عائشة وكن فارزات لانه ليس نصافي وجوب الذبيح على القارب (قوله وأن لا يعود الى الميعات) أي بعد دخول مكة فالعود قبل دخوله لم يسقط عنه الدم ويجزى هنا التفصيل السابق اتفاقاً في المتمتع بعينه ولو أحرم بالعمرة من الميعات ودخل مكة ثم رجع قبل شروعه في الطواف اليه فأحرم بالحج لزمه دم للتمتع لا للقران على المعتمد كما يثبت في الاصل خلافه في التحفة من أن عليه دم

القران لا التمتع (قوله بسلك آخر) أي غير الوقوف وكلامه يفيد أنه لو شرع في طواف
القدوم ولو ببعض خطوة لا ينفعه العود وهو قياس التمتع كما تقدم آنفا واستوجه في
فتح الجواد وجرى عليه في موضع من الإيعاب وأطال فيه واقتضاه كلام الاسني واقتضى
كلام الإيضاح والروض والارشاد وغيرها أنه لا ينفعه العود ما لم يقف بعرفة وإن طاف
للقدوم وسعى بعده واعتدله في الامداد وموضع من الإيعاب ومال إليه كلام الشارح
في حاشية الإيضاح والجمال الرمل في شرحه وفرق في الحاشية بين التمتع والقارن بما بينته
في الاصل والله أعلم

(فصل في دم الترتيب والتقدير)

معنى الترتيب أنه لا يجوز العدول عن الدم إلى بدله إلا إذا فقد حساً أو شرعاً فهو مقابل
التخيير وهو معنى التقدير أنه إذا عجز عن الدم ينتقل إلى بدل مقدّر بتقدير الشارع له فلا زيادة
عليه سواء أغلا سحر الدم أم رخص ويقابل التعديل وسبب في كلام الشارح أن
الاقسام أربعة (قوله ودم التمتع الخ) أي ودم الفوات وكذا ناذر نحو الماشي إذا خلفه
وناذر نحو الحلق وكذا الاجير المخالف لما استؤجر له كأن استؤجر للقران فأفرد ولم يعد
لاحرام العمرة إلى الميقات أو استؤجر للتمتع ففقرن ولم يعدد الافعال أو أفرد ولم يعد
للميقات أو ترك شيئاً مأمراً به من الاحرام من ديرة أهله أو من شؤال أو ماشياً وكذا
ترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة وترك ركعتي الطواف بناء على الضعيف بوجوبه ما فكل
هذه الدماء تما ترتيب وتقدير (قوله والميقات بمزدلفة أو منى وترك طواف الوداع)
أي إذا قلنا بالراجح أنها واجبة وليكن معذوراً بعد ذلك سقط وجوبها بما سبق (قوله سبغ
بدنه) وإن أراد ما لكها يسبغ بقية الاسباع أو اشترك سبعة فيها بعضهم يريد اللحم
وبعضهم يريد الاضحية وبعضهم فحودم التمتع وهذا جار في كل شاة واجبة الاجزاء
الصيد فلا تجزى البدنة فيه عن الشاة لاعتبار المثل فيه (قوله وبالا حرام بالحج) هو
الموجب حقيقة والفراغ من العمرة سبب للوجوب وشرط له بدليل أن ربح الميقات الموجب
لادم حقيقة انما هو في الحج وقد أطلت على ذلك الكلام هنا في الاصل بما لم أقف على من نبه
عليه وبيئت عنه أن الاحرام بالعمرة له دخل في الوجوب أيضاً وإن لم يذهبوا عليه بدليل أنه
لو أحرم آخر جز من رمضان بعمرة وأتى بأعمالها في أشهر الحج ثم حج من عامه لادم عليه
مع وجود التحمل من العمرة والاحرام بالحج في أشهر الحج (قوله بسببين) أي قدم
التمتع هنا فانه وجب بالفراغ من العمرة وبالا حرام بالحج أما من كان يصوم فلا يجوز له
الابتعاد الاحرام بالحج كما سيصرح به ونظيره الايمان فمن حلف لا يدخل الدار مثلاً وأراد
أن يكفر عن يمينه فإن كان التكفير بالصوم توقفت صحته على الدخول وإن كان بغيره
جازه التكفير قبل الدخول لوجود السبب الاول الذي هو اليمين (قوله والافضل الخ)
أي للاتباع ولا تتوقف اراقته على وقت كسائر دماء الجبريات (قوله بموضعه) بينت

بعد دخول مكة) فإن عاد إليه
منها قبل وقوفه بعرفة وقبل
التلبس بسلك آخر سقط الدم عنه
في التمتع

(فصل)

في دم الترتيب والتقدير (ودم
التمتع والقران وترك الرمي والميقات
من الميقات وترك الرمي والميقات
بمزدلفة أو منى) وترك طواف
الوداع (شاة أضحية) ففة وسما
ويجزئ عنها سبع بدنة أو بقرة
ويجب بالفراغ من العمرة وبالا حرام
بالحج فيجوز تقديمه على الاحرام
بالحج لا على الفراغ من العمرة لأن
ما وجب بسببين يجوز تقديمه على
أحدهما لا عليهم ما والافضل ذبحه
يوم النحر (فان هجز) عن الدم
كان لم يجده بموضعه

(قوله في الاصل) وعبارة الحاشية
مقتضى كلامه أي الايضاح انه
لو عاد قبل يوم عرفة فلا دم عليه
وان طاف للقدوم قال بعضهم
وهو المذهب ونوزع فيه بما لا
يجدى وقياسه ان العود ينفعه
وان سعى بعد طواف القدوم
الخ ما أطال به في الحاشية فراجع
ان أردته اه اصله

في الاصل أن المفهوم من كلامهم أنه الحرم فلا يلزم من وجده خارجه وان قرب وفي
 التحفة قياس ما تقر أن من على دون مرحلتين من محله يسعي حاضرا فيه وما يأتي في
 الديات أنه يجب نقلها من دون مسافة القصر أن يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون
 مرحلتين منه ولم أر من تعرض له اه وقال ابن الجبال في شرح الايضاح الاقيس أن
 المراد به محل ذبحه وهو الحرم وما حواله في حد القوت ان يجوز وجوده فيه أو وحد
 القرب ان يقته فيه كما في التيمم بجامع أن كلام من الماء والهدى الخ (قوله بأكثر الخ)
 وان قلت الزيادة نظير ما مر في التيمم (قوله أو غاب الخ) قال ابن الجبال في شرح الايضاح
 ولو الى دون مسافة القصر الخ وفي الايعاب هو ظاهر كلامهم وفي المنع هل المراد بغيبة
 ماله مطلق الغيبة أو الى مسافة القصر نظير ما قالوه في قسم الصدقات فيه نظر والقياس غير
 بعيد اه وحزم به الجبال الرملی وابن علان في شرح الايضاح (قوله أو احتاج الخ)
 بحث في التحفة أنه يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة
 أو العمر الغائب واعتبار وقت الاداء لا الوجوب اه أي فلا بد أن يفضل عن نحو ما ليس
 ومسكن وخادم بتقصيها المذكور ثمة ويشترط فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغائب
 على المعتمد وفي التحفة لو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب يأتي هنا ما يأتي في قسم
 الصدقات فيما يظهر اه وذكر في قسم الصدقات أن الاوجه أنه غني قال ولا نظر لاحتمال
 التلف اه وعليه فلا يجوز له الصوم مع وجود من يقرضه وخاف في شرح الارشاد
 فقال بأن لم يجبه ولولغيبة ماله وان وجد من يقرضه فيما يظهر كالتييم اه (قوله
 مؤن سفره) أي الجائر لوطنه أولا ولتجارة وظاهر كلامهم م وان نوى الإقامة بمكة
 سنين قال م رواين علان هو محتمل وعليه فهل يشترط فضلا أيضا عن مؤنة إقامته قبل سفره
 أو لا ثم قال وعلى الثاني فهل يتركه مؤنة يوم وليسه والثاني أقرب وعليه يجبه اعتبار يوم
 وليله (قوله صام وجوبا) فان عجز يأتي فيه ما مر في رمضان فان مات وعليه هذا الصوم
 يصوم عنه وليه أو يطعم ولا بد من تيسير النسبة واعتمد الشارح والجبال الرملی وابن علان
 في شروح الايضاح عدم وجوب التعيين فتجزئه نسبة الصوم الواجب وحلوا القول
 بالتعيين على الاولوية (قوله الثلاثة الاول) هي التمتع والقران وترك الاحرام من
 الميقات ويزاد عليها دم القوات اذدمه انما يفعل عام القضاء فاذا أحرم بحجة القضاء لئلا
 السابع حصل الثلاثة أداء وناذر المشى أو الركوب اذا أخلفه وأما العمرة اذا ترك
 احرامها من الميقات فان أحرم بها وقد بقي بينه وبين مكة ما يسع الثلاثة وجب صومها
 ولا يجوز تأخيرها الى التحلل والاجاز تأخيرها بعد التحلل (قوله عقب أيام التشريق)
 ان فعلها حيث كانت أداء والا كانت قضاء الاطواف الوداع فني شروح الايضاح
 للشارح والجبال الرملی وابن علان أن وجوب صوم الثلاثة عقب وصوله لمحل يتقرر
 عليه فيه ايجاب الدم وهو مسافة القصر أو وصوله وطنه فهذا وقت أدائه (قوله أو

أو وجده باكثر من ثمن مثله أو غاب
 عنه ماله أو احتاج الى صرف ثمنه
 في نحو مؤن سفره (صام) وجوبا
 (عشرة أيام ثلاثة في الحج) ان تصور
 وقوعه فيه كالداء الثلاثة الاول
 لا كالبقية فيصوم الثلاثة
 عقب أيام التشريق ووقت صوم
 التي في الحج من الاحرام به الى يوم
 النحر فلا يجوز تقديمها عليه ولا
 تأخيرها أو

(قوله وفي التحفة) عبارة التحفة على
 المنقول المعتمد وما في الروضة هنا
 من اعتبار سنة مبني على الضعيف
 السابق في قسم الصدقات الخ
 ما في التحفة وجرى عليه القليوبي
 في حواشي الهللي وجرى الشارح
 في الايعاب على اعتبار سنة قال
 فما نضل عنها يلزمه صرفه في الدم
 اه قال في الاصل وهو ضعيف

(قوله اذا ترك احرامها من
 الميقات) فوقت اداء الثلاثة من
 التحلل منها أو عقبه ذكره البلقيني
 في فتاويه وأقره في المنع وم ر في
 شرحه قالوا ويؤخذ من علته انه
 لو أحرم بالعمره وبقى بينه وبين مكة
 ما يسع الثلاث الخ وهو ظاهر اه
 نقله الاصل

ما يمكن منها) فاذا أحرم بالحج في اليوم الثامن مثلاً لزمه صوم التاسع والاثم ولزمه قضاؤه فوراً عقب أيام التشريق ولا يأتى بالاثم بالاولين لعدم تمكنه من صومه ما لعدم احرامه بالحج حينئذ وليس السفر عذراً في أداء الثلاثة فيجب صومه اياه اذا لم يتضرربه وأما قضاؤه فالف سفر عذر في تأخيره وان كان على الفور كرمضان بل أولى (قوله قبل سادس الحجة) كذا قاله النووي وأقرره وقال عبد الرؤف وتبعه ابن الجمل في شرح الايضاح والعبارة له يحرم بالحج ليله الخامس ثم يبيت النية ويصومه والسادس والسابع لانه يسن في حقه يوم الثامن أن يكون مفطراً أيضاً لانه يوم السفر (قوله لا اثم فيه) فيكون على التراخي بخلاف ما اذا فات بغير عذر (قوله لم يجب انتظاره) يستحب التأخير ان يتقن وجوده فان لم يتقنه فالاولى له الصوم (قوله لم يجز تأخير الصوم) هذا الاطلاق مناف لما تقدم أنفاه من عدم وجوب الانتظار وقدمنا أنه تارة يجوز وتارة يستحب قال الشارح والجمال الرملي وابن علان والعبارة للرمل يمكن الجواب بحمل الاول على ما اذا اتسع وقته والثاني على ما اذا تضيق الخ أي فاذا أحرم بالحج في اليوم الرابع أو الخامس من ذي الحجة فالوقت متسع فيتأني ما تقدم من ندب التأخير أو جوازه بخلاف ما اذا أحرم به في اليوم السادس فيتضيق وقت الصوم قال ابن علان قال سم أو الاول فيما اذا رجا الوجدان زمن الصوم والثاني اذا لم يرج ووجدانه كذلك اه وهذا عندى أوضح من الجواب الاول عند تحقق الوجدان ولا يضربنا ضيق وقت الصوم حينئذ المراد من طلب التأخير العدول الى الذبح والاول أظهر عند عدم تحقق الوجدان اذ قد لا يوجد الدم فيلزم من التأخير حينئذ اخراج الصوم عن وقته الادائي (قوله لم يلزمه) لكن يستحب (قوله ومن توطن الخ) ومثل مكة وغيرها ومن لا وطن له ولا عزم على توطن محل المكى في تفصيله كما في شروح الايضاح للشارح والجمال الرملي وابن علان وفي الابواب يصبر الى أن يتوطن محلاً فان مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل أن لا يلزمه ذلك وان خلف تركه لانه لم يتمكن حقيقة ولعل الاول أقرب اه وبجاء الاول ابن الجمل في شرح الايضاح وحمل دخول وقت صوم السبعة في وطنه اذا لم يبق عليه شيء من الطواف أو السعي أو الحلق نعم ان حاق في وطنه جازله صوم السبعة عقبه ويكفي وصوله لاول وطنه الذي ينقطع به سفره وترخصه (قوله الثلاثة الاول) وهي المتمتع والقران ومجاورة الميقات وكذلك ما ألحق بهما قدمت ذكره هذا ما أطبقوا عليه وفي اليمان يحتمل أن يقال لا يجب الاثلاثة أيام ومدة إمكان السيرة الى وطنه لانه يمكنه في الاداء أن ينقر النقر الاول ويروح الى مكة ويودع ثم يبدأ بالسيرة الى بلده آخر الثاني من أيام التشريق وهو قوى جداً فلو سافر الى بلده آخر الثاني من أيام التشريق تعين أن يكون هو المعتمد وان لم أقف على من نسه عليه ووقع في التهمة أنه قال يلزم المكى فيما يمكن أدائه في الحج التصريق بخمسة أيام وانظروا أنه سبق الاول

ما يمكن منها) فاذا أحرم بالحج في اليوم الثامن مثلاً لزمه صوم التاسع والاثم ولزمه قضاؤه فوراً عقب أيام التشريق ولا يأتى بالاثم بالاولين لعدم تمكنه من صومه ما لعدم احرامه بالحج حينئذ وليس السفر عذراً في أداء الثلاثة فيجب صومه اياه اذا لم يتضرربه وأما قضاؤه فالف سفر عذر في تأخيره وان كان على الفور كرمضان بل أولى (قوله قبل سادس الحجة) كذا قاله النووي وأقرره وقال عبد الرؤف وتبعه ابن الجمل في شرح الايضاح والعبارة له يحرم بالحج ليله الخامس ثم يبيت النية ويصومه والسادس والسابع لانه يسن في حقه يوم الثامن أن يكون مفطراً أيضاً لانه يوم السفر (قوله لا اثم فيه) فيكون على التراخي بخلاف ما اذا فات بغير عذر (قوله لم يجب انتظاره) يستحب التأخير ان يتقن وجوده فان لم يتقنه فالاولى له الصوم (قوله لم يجز تأخير الصوم) هذا الاطلاق مناف لما تقدم أنفاه من عدم وجوب الانتظار وقدمنا أنه تارة يجوز وتارة يستحب قال الشارح والجمال الرملي وابن علان والعبارة للرمل يمكن الجواب بحمل الاول على ما اذا اتسع وقته والثاني على ما اذا تضيق الخ أي فاذا أحرم بالحج في اليوم الرابع أو الخامس من ذي الحجة فالوقت متسع فيتأني ما تقدم من ندب التأخير أو جوازه بخلاف ما اذا أحرم به في اليوم السادس فيتضيق وقت الصوم قال ابن علان قال سم أو الاول فيما اذا رجا الوجدان زمن الصوم والثاني اذا لم يرج ووجدانه كذلك اه وهذا عندى أوضح من الجواب الاول عند تحقق الوجدان ولا يضربنا ضيق وقت الصوم حينئذ المراد من طلب التأخير العدول الى الذبح والاول أظهر عند عدم تحقق الوجدان اذ قد لا يوجد الدم فيلزم من التأخير حينئذ اخراج الصوم عن وقته الادائي (قوله لم يلزمه) لكن يستحب (قوله ومن توطن الخ) ومثل مكة وغيرها ومن لا وطن له ولا عزم على توطن محل المكى في تفصيله كما في شروح الايضاح للشارح والجمال الرملي وابن علان وفي الابواب يصبر الى أن يتوطن محلاً فان مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه لانه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل أن لا يلزمه ذلك وان خلف تركه لانه لم يتمكن حقيقة ولعل الاول أقرب اه وبجاء الاول ابن الجمل في شرح الايضاح وحمل دخول وقت صوم السبعة في وطنه اذا لم يبق عليه شيء من الطواف أو السعي أو الحلق نعم ان حاق في وطنه جازله صوم السبعة عقبه ويكفي وصوله لاول وطنه الذي ينقطع به سفره وترخصه (قوله الثلاثة الاول) وهي المتمتع والقران ومجاورة الميقات وكذلك ما ألحق بهما قدمت ذكره هذا ما أطبقوا عليه وفي اليمان يحتمل أن يقال لا يجب الاثلاثة أيام ومدة إمكان السيرة الى وطنه لانه يمكنه في الاداء أن ينقر النقر الاول ويروح الى مكة ويودع ثم يبدأ بالسيرة الى بلده آخر الثاني من أيام التشريق وهو قوى جداً فلو سافر الى بلده آخر الثاني من أيام التشريق تعين أن يكون هو المعتمد وان لم أقف على من نسه عليه ووقع في التهمة أنه قال يلزم المكى فيما يمكن أدائه في الحج التصريق بخمسة أيام وانظروا أنه سبق الاول

قلم اذ الذي أطبقوا عليه حتى الشارح أربعة أيام وحاول بعضهم أن يجيب بما لم يظهر وجهه ولولم يعبر بقوله يلزمه التقريب لا يمكن أن يقال انه على سبيل النسيب انصريحهم بنسب صوم الثلاثة قبل يوم عرفة فبضم يوم عرفة الى الاربعة في القضاء بل على ما سبق عن عبد الرؤف وابن الجمال يطلب التقريب بستة أيام (قوله في البقية) هي التي لا يمكن فيها أداء الثلاثة في الحج ومحله في غير طواف الوداع أما هو فحكم المكي فيه حكم الأفاقي فيفرق بمدة امكان سيره من ذلك المحل الذي تقتر فيه الدم عليه الى وطنه وهو مكة كما في شروح الايضاح للشارح والجمال الرمي وابن علان وكل مكي من بينه وبين مكة مسافة يوم وتردد سم وتبعه ابن علان فيما اذا كانت أكثر من يوم ولم تنته ليومين فهل يكفي يوم أم لا بد من يومين فالأقرب نظروا الذي ظهر للفقير وجوب التقريب بيومين وبينت وجهه في الاصل (قوله ومدة امكان السير) قال ابن علان في شرح الايضاح قال سم هو صريح في عدم اعتبار مدة الإقامة للسير (قوله على العادة الغالبة) يفهم أنهم لو خولفت لم يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وقال القليوبي في حواشي الحلي قوله على العادة الغالبة يقيد اعتبار إقامة مكة وأنشاء الطريق مما جرت به العادة اه وما قاله سم أقرب الى المنقول وبينت في الاصل فيما قاله ابن علان آخر أنه أقرب للمنقول وان القوى مدر كاخلافه ولو صام الثلاثة مسافرا صح ووجب اعتبار حصة المدة التي يجب التقريب بها بين صومه المذكور وبين السبعة (قوله حصلت الثلاثة فقط) أي ولغا الباقي الا ان كان جاهلا فتقع الباقية له فلا

* (فصل في محرمات الاحرام) *

الاضافة فيه لامية وحكمة تحريمها الخروج عن العادة ايدها هو فيه من العبادة ويتذكر بذلك الذهاب الى الموقف الاعظم ليجازي بعمله فيحمله ذلك على الخلوص في تلك العبادة (قوله المقيد) أي بالحج أو بالعمرة أو بهما والاطلاق هو الدخول في الاحرام من غير قصد واحد منهما كما سبق (قوله ستة أنواع) عدها في الايضاح سبعة وفي مختصر أبي شجاع عشرة وبعضهم ستم عشرين ولا تخالف لأن ما زيد على ما عده المصنف داخل فيه (قوله وراء الأذن) قال عبد الرؤف في حاشية شرح الدماء للنسبلي مانصه المراد به ما على الجمجمة المهادى لاعلى الأذن لا البياض وراءها النازل عن الجمجمة الموصول بالآخر اللحي المهادى لشحمة الأذن لأنه ليس من الرأس وهو المراد بقول الزركشي لا يجزئ المسح على البياض وراءها اه وفي فتح الجواد فان قلت نقلوا الاجماع على أن البياض الدائر حولها ليس من الرأس قلت المراد بما وراءها هو ما فوق الدائر حولها والقرآن هذا ليس على عظمه بخلاف ما فوقه (قوله كعصاة) أي عريضة والمراد بها أن لا تكون بحيث تقارب الخيط (قوله بماء) ولو كدرا وان كان سائرا في الصلاة قال سم في شرح أبي شجاع نعم ان صار تخيلا لا تصح الطهارة به بأن صار يسمى طينا فظاهر أنه يمتنع اه

ويوم في البقية ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كما في الاداء فلو صام العشرة ولا حصلت الثلاثة فقط * (فصل في محرمات الاحرام) (يحرم بالاحرام) المقيد والمطلق (سنة أنواع) أحدها يحرم على الرجل ستر رأسه أو بعضه كالبياض الذي وراء الأذن بما يده سائر عرفا كعصاة ومهرهم وطين وحناء تخمين بخلاف ستره بماء

(قوله نقلوا الاجماع) قال في المنح أجمع المسلمون عليه قال فالمراد بالبياض وراءها من الرأس ما حاذى أعاليها كما علم من الاجماع المذكور خلافا لما يوهمه اطلاقهم البياض وراءها اه وقال قل في حواشي المحل ومنه البياض فوق الأذن لا ما حولها اه اصل

ويضربها ما يحكي لون البشرة ككثوب رقيق وان كان لا يسمى ساترا في الصلاة (قوله
 وخيط) أي رقيق (قوله ووضع كفه) كذلك الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة
 الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكري ومال اليه في المنح آخر وان قصد به ستره
 وكذلك شيخ الاسلام في الفرر والجمال الرملي في شرح الايضاح والبهجة واستوجهه
 عبد الرؤف ولا فرق عندهم بين يده ويد غيره وجرى الشارح في الایعاب وفتح الجواد على
 الضر بذلك عند قصد الستر وعبارة التحفة ووضع يده لم يقصد به الستر بخلاف ما اذا قصد
 على نزاع فيه انتهت (قوله مالم يقصد السترة) أي بالمحمول كالتحفة ومحملة مالم يستتر
 على رأسه كالتحفة والاحرم ولزمت به اندية حيث لم يكن فيه شيء محمول وان لم يقصد به
 الستر وشعر الرأس الذي يخرج بالمد عن حدة الرأس لاشئ بستره وقصد السيد عمر
 البصري بما اذا لم يكن على وجهه الاحاطة والافيكون ككيس اللبسة أي فيضرب (قوله
 من مجاور رأسه) هذا في الرجل وسيأتي الكلام على المرأة في كلامه والمراد بالستر فيما
 نذكر ما يشمل استدامته بخلاف استدامة الطيب والتليد بما له جرم فلا يضرب (قوله أو
 عضومنه) شمل ذلك ما يعمل على قدر الوجه بحيث يحيط به ويستسك عليه على المعتمد
 خلافا للامداد (قوله كخریطة لحيته) هذا مثال لنحو العضو اذا العضو كما في القاموس
 كل لحم وافر بعظمه (قوله أو ملزقا) قال في الایعاب ظاهره أن اللزق مغاير للعقد وهو
 ما يميل اليه كلام الشيخين وأوهم كلام بعضهم أنه نوع منه وبين بقية اللزق كالاسنوى
 بقوله كلبه أن من مثله للعقد فقد تجوزا لان ثبت أن اللبد نوعان نوع معقد ونوع
 ملزق (قوله في ساق الخلف) أي دون قراره وفي فتح الجواد لو أدخل رجلا خفا لابس غيره
 لم يلزمه شيء فيما يظهر كادخال يده كم قبض منفصل بجامع أن كلا فيه مانع من نسبه اليه ثم
 قال وإن عمامة بوسطه ولا يعقد ها ولبس خاتم وكذا احتباء بحبوة قال ابن الجال في شرح
 الايضاح وان كانت عريضة جدا بحيث تسمى بالعرف حبوة وفيه لو أدخل يده في كم نحو
 القباء والحالة هذه وان رفعها الى نحو صدره أنه لا يضرب اهدم استمسك ساترها عند
 الارسال فليست آمل اه (قوله منطق) بكسر الميم ما يشد به الوسط واطراف السهام
 وتسهم الناس الحياصة والمراد شدتها ومثله الهيمان ما يشعل العقد وغيره (قوله بتسكة
 الخ) والحاصل أن له عقد نفس الازار بان يربط كلاما من طرفيه بالآخر وله أن يربط عليه
 خيطا وأن يعقده وأن يجعل للازار مثل الخزة ويدخل فيها التسكة ويعقدها وله أن يلف
 على ازاره نحو عمامة ولكن لا يعقدها (قوله في طرف ردائه) في الامداد من غير عقد
 لكنه يهكوه وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه للعمال الرملي وأفهم اطلاق
 حرمة عقد الرداء أنه لا فرق بين أن يعقده في طرفه الآخر وفي طرف ازاره وقضية ماستر
 عن المتولى جواز الثاني لان الرداء لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جوز شده بطرف
 الازار بقياسه جواز عقده به ولو كان ازاره عريضا فوصل به الشد به اتجه بقاء حكم

وخيط شد به رأسه وهو دج استقل
 به وان مس رأسه ووضع كفه وكف
 غيره وكذا محمول كقفه على رأسه
 مالم يقصد السترة وتوسد وسادة
 وعمامة لان ذلك لا بعد ساترا
 ويجب عليه كشف شيء من مجاور
 رأسه ليتحقق كشفه الواجب
 (و) يحرم عليه أيضا (لبس محيط)
 بالحاملة له سواء أخط (ببندته
 أو عضومنه) أو نحوه كخریطة
 لحيته سواء كان المحيط زجا
 شفافا أو محيطا كاقصيص أو
 منسوجا كالدرع أو معقودا أو
 ملزقا كالثوب من اللبد ولا بد
 من لبسه كالعادة وان لم يدخل اليد
 في الكم وان قصر الزم بخلاف
 ما لو ألقى على نفسه فربما وهو
 مضطجع وكان بحيث لو قعد لم
 تستمسك عليه الا بجزء أمر فلا
 حرمة ولا قدية كما لو ارتدى أو
 اتزب بقميص أو سراويل أو يازار
 لفقه من زفاح أو أدخل رجله
 في ساق الخلف أو الخلف بنحو عباءة
 وإن عليه منه طافات أو نقاد
 نحو سيق أو شد نحو منطقة في
 وسطه أو عقد الازار بتسكة في
 معقده أو شد محيط أو شد طرفه
 في طرف ردائه

الازالة فان كان ازاره في وسطه فجعل له آخر تحت كتفه فالوجه انه ان سمل العرف
رداء أعطى حكمه والافلا اه والعبارة اشرح م روفيه نظروا يظهر في طويل يجعل بعضه
للعمرة ويعقد ثم يبقيه على الكتفين أن لا أول حكم الازار وللشافعي حكم الرداء (قوله
أو بدونه) كان ألتصقه ما بخصوصه (قوله أو خلهما) أي طرفي ردائه وفي الایعاب قال
في الامداد لوز رازاه بشوكة أو خاطه لم يحز ولم يمتسه القدية ويجرى عليه الاصحاب كما قاله
القمولى (قوله تستره من الوجهه) أي اليسير الذي لا يتأتى ستر جميع الرأس الا به لانه
عمرة من الحرة تجب المحافظة على ستره ليصح ما تنوقف صحته على سترها كالمصلاة (قوله
والامة) اعتمده في كتبه وكلام الاسنى والغريسيلى الى اعتماده وخالف الخطيب في المغنى
والجمال الرملى في كتبه فخرى اعنى أن الامة ليس لها ذلك لان رأسها ليس بعورة وكتب عليه
السيد عمر التصحيح (قوله باختيارها) في شرح مختصر الايضاح للشيخ أبى الحسن
الكبرى مانصه ووضح أنها لو قصرت في رفعه على الخشبة بأن لم تحكم وضعها بحيث
يخاف معها عادة تسقوط الثوب على وجهها فسقطت كانت مقصورة فتأثم وتقضى وإن
رفعه حالاً (قوله للبدن) أي الكف والاصابع حلى على شرح المنهج (قوله بغيرهما)
أي بغير ساتر الوجه والقفاز قلها أن تلف على يدها خرقة وأن تشدها وتعهدها ويجوز لفها
في يد الرجل دون الشد خلافا لخشية الايضاح وأما الرجل للذكر فاعتمد الشارح في
التحفة والایعاب أن مظهر منته العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا وما ستر أحدهما
فقط لا يحل الامع فقد النعلين وكلامه في غيرهما ككلام غيره يقيده أنه عند فقد النعلين
انما يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما تحتهما وان استتر رؤس الاصابع
والعقب ثم الذى جوز لبسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم أنه يجوز وان لم يحجج اليه
وجرى عليه ابن زياد البني قال لان اللبس في الجملة حاجة وقال في الامداد والنهاية هو بعيد
بل الوجه عدمه الحاجة كخشية تنجس رجله أو تخويره أو حر أو كون الحفاة غير لائق به
اه وفي فتح الجواد لا بد من أدنى حاجة واذا وجد النعائين لم يزع ما لبسه عند فقدهما
مما لا يجوز لبسه عند وجودهما والا ثم ولزمته القدية واضطرب كلام المتأخرين في الخلق
المشكل وحاصل المعتمد منه حرمة القفاز عليه وتغطية الوجه بالمحيط والجمع في احرام
واحد بين تغطية الرأس والوجه بما يعد ساترا ولو غير محيط وبين لبس المحيط في عضو من
بقية البدن وتغطية الوجه ولو بغير محيط ويجوز ما عد ذلك والضابط في ذلك يحرم عليه
ما يحرم على الرجل والمرأة عانى احرام واحد دون غيره ولو ستر رأسه ثم اتضع بالذكورة
أو وجهه ثم اتضع بالانوثة قال في التحفة الاقرب أنها لا تلزمه القدية (قوله كأن أكله)
أي في غير العود أما هو فلا يكون متطيبا الا بالتجربة (قوله أو ملبوسه) بحث
الشارح في المنع أن المراد به ما لا يصح السجود عليه (قوله وقيس به البدن) تبسح شيخ
الاسلام وغيره ويمكن أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في الميت ولا تقربوه طيبا

بخلاف شد طرفي ردائه بخيط أو
بدونه أو خلهما بخلال فانه لا يجوز
وفيه القدية كما لو جعل له أزارا في
عراوان تباعدت (و) يحرم (على
المرأة ستر وجهها) بما ترفى الرأس
دون ستر بقية بدنهما بالمحيط وغيره
من الملبوسات فانه لا يحرم لما ورد
بسنده حسن أنه صلى الله عليه
وسلم نهى النساء في احرارهن عن
القفازين والقفاب ويعنى عما ستره
من الوجه احتياطا للرأس سواء
في ذلك الحرة والامة ولها أن ترخي
على وجهها ثوبا متجاويا بخشبة أو
غيرها ولو لغير حاجة ثم ان أصابه
باختيارها أو بغير اختيارها ولم
ترفعه فوراً أثمت ولزمته القدية
(و) يحرم عليها ايضا (لبس
القفازين) بالكفين أو أحدهما
بأسددهم الخبز السابق وغيره وهو
شيء يعمل للبدن يزرع على البدن سواء
المحشو وغيره ويجوز ستر يديها
بغيرهما كماكم وخرقة (لثاناً في
الطيب) فيحرم على كل من الرجل
والمرأة ولو أخشم (في) ظاهر (بدنه)
أو في باطنه كأن أكله أو احتقن
أو استعط به (أو ثوبه) أي ملبوسه
حتى نعله للنهي عنه في الثوب
وقيس به البدن

أى لا تمسوه طيبا (قوله هنا) ذكرت في الاصل ترديدا طويلا في محترز قوله هنا فراجعه ثمة
على أن هذه اللفظة لم أجدها في كلام غير الشارح (قوله وعود) يتخبر به (قوله وورس)
هو نبات أصفر طيب الرائحة يصبغ به ولون صبغه بين الحمرة والصفرة ينبت باليمن (قوله
ونرجس) بنون مفتوحة فراء ساكنة تخيم مكسورة فسین مهملة (قوله فارسي) بفتح الفاء
قال النووي وفي الايضاح وهو الضمير ان اه بفتح الصاد المعجمة وسكون التحتية وضم
الميم والافصح الضومر ان وهو نبت برى وقال ابن يونس المرسين والريحان كل نبت
طيب الريح فسائر الياحين مثل الضومر ان كالمشور والتمام ان كانت رطبة فلوحذف
الشارح قد الفارسي لكان أولى ولكن عذرهم أن الشيخين عزا بالفارسي فقيده بذلك تبعاً
لهما (قوله الكاذي) بالذال المعجمة ولوياسا ان كان اذ ارش عليه الماء ظهر ريحه ومثله
في ذلك القاضية (قوله ونيلوفر) بفتح النون وتحتية ساكنة ويسمى أيضا النينو فحضر
من الياحين ينبت في المياه الرائدة وهو بارد رطب ويسمى حب العروس وخانق التحل
(قوله وبنفسج) بموحدة مفتوحة أو مكسورة فنون مفتوحة ففاء ساكنة فمهملة مفتوحة
خيم (قوله وبان) أطال الكلام عليه الشارح في حاشية فتح الجواد وذكر فيه ما يفيد أنه من
الزهور ومما قاله فيه انه من أعظم أنواع الازهار رائحة وأن الناس يقبلون على التطيب به
وهو زهراً أكثر من كثير الازهار التي هي طيب اتفاقاً ونقل في الحاشية المذكورة أنه مثل
الورد الى آخر ما أطال به فيها وصرح الشيخ جحيم بن قاسم الحلبي في رحلته بأن البان نوع
من الزهور اه والراجح أن البان نفسه طيب وان دهنه ان كان منشوشا وهو المخلوط
بالطيب فهو طيب وغيره ليس بطيب وفي حاشية فتح الجواد للشارح ما ملخصه النازل من
البان اما مستقطر بالسكية المعروفة وهذا طيب في ذاته فلا يحتاج الى الاغلاء في طيب
آخر واما معصور بلا استقطار وهذا لا بد من اغلائه مع طيب آخر هذا كله في الدهن
الحقيقي ولم يذكر الا في دهن البان فيلحق به دهن غيره مما ذكره وأما دهنه الجارى وهو
الشيرج مثلاً فان ألقى فيه واحداً مما ذكر البان أو غيره حتى اختلط أو أغلى معه فهو طيب
وان ابقى ذلك مع سمسمة حتى تروح به ثم عصر السمسر كان شيرجه غير طيب لانه ربح مجاوره
الاختلاط فيه الخ (قوله لاماتروح الخ) في حاشية فتح الجواد له تبين أن المراد بالمطروح في
السمسم أنه لم تختلط أجزاءه بأجزائه حتى صار كالشيء الواحد ولا أغلى معه أما في كل من
هاتين فالشيرج طيب لانه لم يبق هنا مجاورة وانما هنا لطف صيرت كما بالجرم الواحد وتعبير
الشرح الصغير بالغلبان للغالب اذ مثله وضعه في السمن مدة أو طول اختلاط سمسمة
به كاعلانه (قوله وسائر اليازين الطيبة) في الحاشية كتب الحلب والمصطكى وفي الاعباب
والدارصين وفي الاعباب والعص وفي فتح الجواد والقرقة وفي حاشية الايضاح يتردد
النظر في اللبان الجاوى وأكثر الناس يعدونه طيبا اه ومثله سائر اليازين المذكورة
سائر أزهار الجوادى التي لا تستنبت قصد اللطيب بها كالشيخ وهو نبت يشبه البعيران

والمراد بالطيب هنا ما يقصد ريحه
غالباً كسك وعود وورس ونرجس
وريحان فارسي ومثله الكاذي
والقاضية ونيلوفر وبنفسج وورد
وبان ودهنها وهو ما طرحت فيه لا ما
ترقح سمسمة به بخلاف ما بقه
به التدوى أو الأكل وان كان له
رائحة طيبة كتفاح وأترقج ورنقل
وسنبل وسائر اليازين الطيبة

(قوله بفتح الفاء) صوابه بكسر الراء
(قوله وبان) اعتمد الشارح
والجمال الرملى وغيرهما وقد
يستشكل فان البان عند أهل
الحرمين اسم محبوب مخصوصة
يستخرج النساء دهنها لدهن
رؤسهن وهى لا طيب فيها البتة
ولم يتطبل بها أحد فيما علم أكن
رايت في حاشية فتح الجواد كلاماً
طويلاً في البان وذكر فيه ما يفيد
انه من الزهور اه اصل

ولو استهلك الطيب في غيره جاز
استعماله وأكله وكذا إن بقي لونه
فقط بخلاف بقاء الطعم مطلقا
أو الريح ظاهرا أو خفيا لكنه
يظهر برش الماء عليه ثم المحرم
من الطيب مباشرة على الوجه
المعتاد فيه بأن يصبه بيده أو
ملبوسه

(قوله أنها المقصود الأعظم من
الطيب) وإذا كان هذا في عود
برش الماء فبالك بما إذا لم يعد
ولا فرق بين هذه ومثلها ولذلك
عبر البكري في مختصر الايضاح
بقوله ولو خفيت رائحة الطيب
وكان بحيث لو أصابه الماء لم يفتح
ريحه لم يضر انغمار الطيب في
نحو الماء كذلك أصل (قوله
وكذا إن وطئه بنحوه) أي ولم
يعلق به شيء منه وفي حاشية
الايضاح وشريحته لابن علان
والرمي والعبارة ولوداس بنعله
طيبا لزمته الفدية بشرط أن يعلق به
شيء منه كما نقله الماوردي عن النص
ولا فرق في كلامه بين النعل والثوب
والبدن وإن أوهمت عبارة
خلافه وكالدوس فيما ذكره الجلس
عليه وأنام واستدام ذلك حيث لم
يعلق من عينه شيء زاد في الحاشية
فلا حرمه خلافا لمن توهم الفرق
بين الدوس وغيره أصل

وشقائق النعمان والقيصوم والأذخر والخزاما وغيرها والبعيثران طيب لأنه يستنبت
قصدا (قوله ولو استهلك الطيب في غيره) أي كما ورد قليل انحق في ماء (قوله
إن بقي لونه) ولو اختلط الطيب بنجس غيره ففعل ويقرب من عسر زواله فإن
كان للنجس عنى عنه أو لا طيب لم ينف عنه وإن شك في عنى عنه ولو أصابه من الطيب
ما لا يدركه الطرف فإن ظهرت له رائحة وجب غسله فوراً والالم يضر (قوله مطلقا)
تعبيره به خالف فيه تعبير الأئمة بل وتعبيره في بقية كتبه وانظر ما المراد منه مع
اطلاقهم الضرر بالطعم وكذلك الريح إلا إذا كان خفيا لا يظهر برش الماء عليه
فإن كان مراده عدم تأني ظهور الطعم بعد خفائه بخلاف الريح لأن طعمه غير
حرمه فحيث كان موجودا يكون ظاهرا وحيث لا فلا فهو قريب إن تأني فيه
ذلك وإن أراد أنه يمكن تأني ذلك في الطعم لكنه يخالف الريح فيضرب وإن كان
خفيا ولم يظهر برش الماء عليه بخلاف الريح فهو مخالف لما يفهم من كلامهم وقد عال
في الامداد لضرر الريح والطعم بقوله لأن الريح هو الغرض الأعظم من الطيب والطعم
مقصود منه أيضا بخلاف اللون وحده وذكر الطعم من زيادته تبعاً للشيخين اهـ فإذا كان
المقصود الأعظم من الطيب لا يضر إذا خفي ولم يظهر برش الماء عليه فينبغي أن يكون
الطعم كذلك من باب أولى لا سيما وقد حذفه الحارثي وغيره وقال الشيخ عبد الرؤف ظاهر
كلامهم أنه لو ظهر بالرش الطعم دون ريحه لا يؤثر وقيل تأثير بقاء الطعم تأثيره الآن
يقال لما خفي ثم ظهر ضعف بخلاف الرائحة لما مر أنها المقصود الأعظم من الطيب اهـ
ما أردت نقله منه فتأمل به بانصاف فإني لم أقف على من حمله (قوله مباشرة على الوجه
المعتاد فيه) هذا محله إذا جاز في إباحته أو ظاهر بدنه أما إذا استعمله في باطن بدنه بنحو
أكل أو حقنة أو استعاط مع بقاء شيء من ريحه أو طعمه حرم ولزمته الفدية وإن لم يعتد
ذلك فيه ولم يستثنوا منه إلا العود فلا شيء بنحوه كالأشرب فنحو الماء المخرجه فيضرب وإذا
مس الطيب بلبوسه أو ظاهر بدنه من غير جل له لم يضر ذلك إلا إذا علق بيده أو ملبوسه
شيء من عين الطيب سواء كان مسه له بجلبوسه أو وقفه عليه أو نومه ولو بلا حائل وكذا
إن وطئه بنحوه والى الكلام في غير فنحو الورد من سائر الياحيين أم هو فلا يضر وإن علق
بشوبه أو بدنه ثم الذي فهمه الفقهاء كلامهم أن الاعتماد في التطيب ينقسم على أربعة
أقسام أحدهما ما اعتيد التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم ذلك إن وصل إلى المحرم عين
الدخان سواء في بدنه أو ثوبه وإن لم يحتو عليه فالتعبير بالاحتواء جرى على الغالب ولا يحرم
جل فنحو العود في ثوبه أو بدنه لأنه خلاف المعتاد في التطيب به ثانيهما ما اعتيد التطيب به
بإسالة عينه إما بصبه على البدن أو اللباس أو بغمسه فيه فالتعبير بالصب جرى على
الغالب وذلك كما ورد فهذا لا يحرم جل ولا شتم حيث لم يصب بدنه أو ثوبه شيء منه ثالثها
ما اعتيد التطيب به بوضع أنفه عليه أو بوضعه على أنفه وذلك كالورد وسائر الياحيين

فهذا الايحرم حله في بدنه ونوبه وان كان يجدر يحرمه رابعها ما اعتب بد التطيب به بحمله
 وذلك كالمسك وغيره فيحرم حله في ثوبه أو بدنه فان وضعه في نحو خرقة أو قارورة أو كان في
 فأرق وحل ذلك في ثوبه أو بدنه نظران كان ما فيه الطيب مشدوا عليه فلا شيء عليه بحمله في
 ثوبه أو بدنه وان كان يجدر يحرمه وان كان مفتوحا ولو يسيرا حرم ولزمت القدية الا اذا كان
 لجرد النقل ولم يشده في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطبا قطعاً فلا يضر (قوله
 من طيب) تقدم انه لا فرق في ذلك بين ان يكون مسه يجلوسه او وقوفه او نومه ولو بلا
 حائل لكنه مكرره (قوله عقب به ربحه الخ) اي من غير أن يعقب به عين الدخان كما سبق
 (قوله دهن) بفتح الدال مصدود دهن (قوله وشمع) قال الجمل الرمي في شرح الايضاح
 وعطف الشمع على الشحم للإشارة الى ان ضمه اليه لا يخرج عن كونه دهننا والا فالشمع
 وحده لغير بدهن ان لم يحصل به تسمية الشعر وتزيينه والا فهو دهن أيضا اه وقال ابن
 اعلان في شرحه ومنه شحم وشمع ضم اليه ولا يخرج بضمه الخ (قوله لغير المحرم أشعث أغبر)
 هذا الحديث قد أطمعوا على ذكره ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث كما
 أوضحته في الاصل فان كان في بعض روايات الحديث والا فهو رواية بالاعنى ولانظما وقفت
 عليه الحاج الشعث الثقل اه والشعث تلبس الشعر المغبر والثقل الكربة الرائحة وأخرج
 البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يباهي بأهل عرفات
 أهل السماء فيقول انظروا الى عبادي جاؤ في شعنا غبرا (قوله أي شأنه المأمور به) فسرته
 كغيره ليقيد حرمة مقابلة فيندفع قول الاسنوي لا دليل فيه لانه اخبار عن حال المحرم
 اذ لو حرم للنهي لحرم ازالة الشعث والخبار عملا بما دل عليه وليس كذلك فيحتاج التحريم
 الى دليل وردوه بأن المراد منه النهي بالاعنى السابق وعدم تحريم ما ذكره للاجتماع
 وحملهم على هذا التأويل أن حمله على مجزئ الاخبار يخرج كلام الشارع عن الفائدة
 (قوله ونحو الشارب) مبتدأ خبره متعلق بقوله كالرأس وقد اختلف المتأخرون فيما عدا
 شعر الرأس واللحية من بقية شعور الوجه على آراء أحدها الخاق بسج شعور الوجه بهما
 وعليه شيخ الاسلام في شروح المنهج والبهجة والروض والجمال الرمي في شروحه على
 للمناهج والبهجة والدبجية نأينها الخراج شعر الجبهة والحد فقط وعليه المشرح في التحفة
 والامداد وفتح الجواد نأينها الخراج سائر ما يتصل باللحية كالخاجب والهدب وما على
 الجبهة فلا شيء فيها بخلاف ما اتصل بها كالشارب والعنققة والعدار وعليه الولي العراقي
 وتبعه الطيب في المغني والاقناع رابعها اخراج شعر الجبهة والحد والنف عليه أو فيه
 وعليه جرى المشرح في حاشية الايضاح وتليده في شرح المختصر وهو الاقرب من حيث
 المدرج خامسها الايحرم غير الرأس واللحية وهو الاقرب للمنقول كما وضحته في الاصل
 فراجع منه (قوله فيما ذكر) أي من تحريم دهنها بكل دهن (قوله أقرع) هو الذي
 لا ينبت برأسه شعر من آفة (قوله ذقن أقرع) الذقن بفتحات مجتمعة اللعين قال المشرح

فلا يضر من طيب يابس عقب به
 ربحه لآعينه ولا لجل العود وأكله
 وكذا ربحه بالجلوس عند
 متجمر وشم الورد من غير أن
 يلصقه بآفقه وشم مائه من غير أن
 يصبه على بدنه أو لمجوسه وحل نحو
 مسك في خرقة مشدودة أو فارة
 غيره مشقوقة (الثالث دهن شعر
 الرأس واللحية) ولو من امرأة وار
 كانا محلوقين بدهن ولو غير طيب
 كسمين وزبد وشحم وشمع ذاتيين
 ومعتصر من حب كريت لغير المحرم
 أشعث أغبر أي شأنه المأمور به
 ذلك بخلاف اللين وان كان أصل
 السمن لانه لا يسمى دهننا ونحو
 الشارب والحاجب مما يقصد تزيينه
 ويتزين به من شعر الوجه كالرأس
 واللحية فيما ذكر ولا يحرم دهن
 رأس أقرع وأصلح ولا ذقن أقرع
 ولا سائر شعور بدنه

(قوله فلا يضر) كما صرح به المشرح
 في الامداد وما لآعينه في المتح
 وصرح به في النهاية وعبارتها
 وقد علم مما قرر أن مجزئ من
 اليابس لا يضر الا اذا الرق به عينه
 أو جله بنحو يده أو خرقة غير
 مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه
 السابق اه

والجمال الرملی وابن علان فی شروح الايضاح بظهور ان المراد به هنا من لا شعر بذقنه وان
 قات أو ان طلوع لحينه وان لم یسم أحد فی النظر ونحوه (قوله لاتتقاء المعنی الخ) هو ترين
 الشعر وتفتيته المتافين لخبر المحرم أشعث أغبر (قوله الشعر) بسكون العين فيجمع على
 شعور كفلس وفلوس وفتحه فيجمع على أشعار كسبب وأسباب وهو مذکر الواحد
 شعرة وانما جمع الشعر تشبيهاً للاسم الجنس بالانفرد (قوله غيره) ولو زال من رجله بواسطة
 حلك الرجل أو غيره على المعتمد (قوله الازالة) حتى نحو شريد واهزبل مع العلم بكونه
 من ذی الالة ومد وخرج به ما شق الشعر نصفين من غير ازالة فلا شيء فيه (قوله وتأذى) في
 التحفة ولو أذى تأذ فيما يظهر (قوله أو طال) أي شعر حاجبه أو رأسه (قوله المؤذى فقط)
 فی شرح مختصر الايضاح للبكري وتبعه ابن علان ان قطع ما لا يتأذى قطع المنكسر الابه جاز
 لاحتياجه اليه الخ وقال ابن الجبال فی شرح الايضاح الاقرب أنها تجب الفدية لأن الاذى
 من غيره لامنه وجاز قطعه معه لضرورة التوقف المذكور قال ثم رأيت في المنع مال اليه
 وعبارة النهاية تتقاهه أيضاً اهـ لمختصاً (قوله مقدمات الجاع) أي كالنفاخنة والقيلة
 وغيرهما (قوله في مباشرة) أي اصاق البشرة وهي ظاهر الجلد بالبشرة (قوله بشهوة)
 هي اشتياق النفس الى الشيء وينبغي أن يتنبه لذلك من يحجج بحيلته لاسيما عند اركابها
 وتنزلهما في ما وصلت بشرة لبشرتها بشهوة ثم ولزمه الفدية وان لم ينزل (قوله
 المذكورة) أي من أول المحرمات الى هنا وهي غناية دماء (قوله تخيير) مقابل الترتيب
 أي يجوز العدول عن الدم الى بدله الآتي في كلام المصنف مع قدرته عليه في لبس مثلاً في
 امرأته تخيير بين ذبح شاة أو اطعام ثلاثة أصع لسته مساكين كل مسكين نصف صاع أو صوم
 ثلاثة أيام (قوله وتقدير) مقابل التعديل ومعناه أن الشارع قد بدّل الدم بشيء لا يزيد
 ولا ينقص وهو اطعام ثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام (قوله ولو شعرة) أي
 وتجيب بها الفدية الكاملة على المعتمد حيث كانت بما يقصد بها التزيين وفي شرح الايضاح
 لابن علان نقل شيخنا عبد الملك العصامي عن بعض مشايخه أن الخطيب محمد الشريفي
 كان يحضر درس الشمس الرملی بعد موت والده أداءه لخلق والده عليه وانفق أن جرى
 الكلام في هذه المسئلة فقال الشمس الرملی يجب في دهن الشعرة الواحدة أو بعضها دم
 كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال أنا قلته فثنى الخطيب جاعده وقام من مجلسه وقال
 حرم درسك يا محمد من ذبيات الانانية وما ذكر بعلم أن القيام للخطا في الحكم بل لما يؤذن به
 اللفظ المنقول وأهل لا في ذلك مقصد اخفى علينا اهـ ما نقله ابن علان والامر كما قال لأن
 الموجود في كتب الخطيب يشهد وجوب الفدية الكاملة في الشعرة الواحدة (قوله عالماً)
 أي بالاحرام والتحريم أو قصر في التعلم ولو ادعى الجهل بتحريم الطيب واللبس قال في
 الامداد والنهاية الذي يتجه من الوجهين في ذلك انه ان كان مخالطاً للعلماء بحيث لا يخفى عليه
 ذلك عادة لم يقبل والا قبل اهـ وظاهره أنه انما يعذر فيه من كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ

لا يتقاء المعنى (الرابع ازالة) شيء
 وان قل من (الشعور) كذا من
 (الظفر) لقوله تعالى ولا تخلقوا
 رؤوسكم أي شعورها وقيس به شعر
 بقية البدن وبالخلق غيره لأن
 المراد الازالة وازالة الشعر ازالة
 الظفر بجماع الترفة في الجميع
 ويستثنى من ذلك شعرت بعينه
 وتأذى به أو طال بحيث يستبرصه
 وظفر انكسر فلاثم عليه بقطع
 المؤذى فقط ومما يحرم عليه أيضاً
 مقدمات الجماع ان كانت عمداً
 بشهوة ويحرم على الحلال تمكينه
 منها ولو بين التحليل وان لم ينزل حتى
 النظر لكن بشهوة بخلاف الدم فإنه
 لا يجب الا في مباشرة عد بشهوة
 كما يأتي واعلم أن هذه المحرمات
 المذكورة يجب في كل منها دم
 وانه دم تخيير وتقدير (فان لبس
 أو تطيب أو دهن) ولو (شعرة أو
 باشر بشهوة أو استغنى) بيده أو بيد
 غير (فانزل) وكان قد فعل اللبس
 أو ما بعده حال كونه (عامداً عالماً
 مختار الزم) الدم الآتي بخلاف
 ما لو فعل شيئاً منها ناسياً بالاحرام
 أو كرها عليه أو جاهلاً بتحريمه

أويكون المسوس طينا أو رطبا
لهذره فان علم الحرير وجهل
وجوب القدية لزمته لانتقاه
الامتناع وان علمه بعد نحو اللبس
جهلا واخر ازالته فوراً مع
الامكان عصي ولزمته القدية
ايضا وتلزمه ايضا ان لبس اوستر
لحاجة الحرير للعاجز عن تاسومة
وقبقاب لبس سرموزة وذر بويل
لايستر الكعبين وخف قطع اسفل
كعبه وعن ازار لبس سراويل
ولادتم في ذلك ولو فقد الرداء ارتدى
بالقميص ولا يلبسه او النعل او
الازار لم يلزمه قبول شرائه نسيئة
ولا هبته ويلزمه قبول عانيته
ومحل لزوم دم مقدمان الجماع
ما لم يجامع والا اندرجت في بدنته
ويخرج بقوله باشر ما لو نظر بشهوة
او قبل بها قل كذلك فانه لادم
عليه وان انزل فيه ما لکنه بأنهم كما مر
وهذا مستثنى من قاعدة ان كل
ما حرم بالاحرام فيه القدية ومن
المستثنى أيضا عقد النكاح
والاصطبا

(قوله أي التي فيها الزيادة) أي فانه
قال فيه وهو لم الحرمة بخلاف من
يجعلها بان لم يكن مخالفا للعلماء
أو خاطهم قليلا بحيث يخفى عليه
هاده وحينئذ يصدق في دعوى
الجهل بينه فلا يعذر ايضا أي كما
لا حرمة عليه ولا كفارة وجري
القليوب على عذر الجاهل وان لم
يكن معذورا بجهله والحاصل الخ
اصل

بيادية بعيدة عن العلماء وفي الاعباب ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره
وقد يوجه بأن من شأن هذا انه يخفى على العوام فلم يفرق فيه بين قريب الاسلام والناسي
بيادية بعيدة عن العلماء وغيره ثم ايده ونظر فيما خالفه كما بينته في الاصل ونحوه في حاشية
الايضاح له ومعنى القبول هنا وعدمه انما هو بالنسبة لوجوب التعزير واتقائه أما بالنسبة
للكفارة فالهبة بما في نفس الامر فان كان جاهلا لم يلزمه اخراجها والالزيمه سواء أعذر
بالجهل أم لا والى هذا الاخير أشار الشافعي زاد في الاعباب وفيه كلام بينته في الحاشية
اه والى هنا اقتصر ابن علان في شرحه على الايضاح في النقل عن الحاشية وهو كذلك في
بعض نسخها كما نبه عليه ابن الجمل في شرح الايضاح وفي بعض نسخها زيادة ذكرتها في
الاصل منها أن التفصيل يأتي ايضا في الكفارة قال ابن الجمل وصنيع شرح المختصر يؤيد
هذه النسخة أي التي فيها الزيادة الخ (قوله أويكون المسوس الخ) هذان القيدان
مختصان بالطيب دون غيره (قوله سرموزة) في حواشي التنوير من كتب الحنفية للشيخ
أبي الطيب السدي سرموزة هي المعروف بالباوج (قوله لا يستر الكعبين الخ) تقدم
ما في هذا وفي الاصل هنا كلام طويل (قوله وعن ازار) أي والعاجز عن ازار في الاعباب
بأن لم يجد ازارا أو وجد سراويل لا يتأتى منه ازارا صغره أو لفقد آلة خياطة أو لخوف
التخاف عن القافلة وفي المخ ضابطه ما صرح في التيمم ومنه بحث الاذرى مجي ما ترفي
قرض الثمن والشراء نسيئة (قوله لبس سراويل) وان أمكن فتقه واتخاذ ازاره منه على
المعتمد نعم ان أمكن الاتزار به مع بقائه على هيبته وجب ولو قدر على أن يستبدل
بالسراويل ازارا واستوت قيمته ما وجب ان لم يمض زمن تبدل فيه عورته (قوله ارتدى
بالقميص) أي لا مكانه قال في الاعباب ويؤخذ منه انه لو لم يستوعب بدنه الابعشية
واحتاج اليه لثوحر أو برد جازاه وفي المخ مثل السراويل الذي لا يتأتى الاتزار به على
هيبته قبض كذلك (قوله ولا هبته) وان كان الواهب اصلا أو فروعاً شرح رم على الايضاح
(قوله والا اندرجت في بدنته) ظاهر هذا الاطلاق يفيد أنه لا فرق بين كونه اقبل الجماع
او بعده وجري عليه في الاعباب وجرم به عبد الرؤف في شرح المختصر وقال في حاشيته على
شرح الدماء قياسهم ذلك على اندراج الاصغر في الاكبر يقتضي عدم الفرق لكن قبيده
بجهور المتأخرين بما اذا كانت قبل الجماع قال السيد عمر البصري ومقتضاه ان المتأخر
عن الجماع لا يندرج وان قصر الزمن ونسب الى ذلك الجماع عرفاه وجري جهور المتأخرين
أيضا على عدم الفرق بين قصر الزمن ونسبة تلك المقدمات الى الجماع وبين طوله وعدم
النسبة وقبيده النشيلي في شرحه على منظومة الدماء اذا نسبت تلك المقدمات لذلك
الجماع عرفا قال السيد عمر البصري وهو تشديد حسن اه لكن المعتمد الاول وفي الاعباب
لو كرر نحو القبله قالذي بظهر أنه ان عقد المكان والزمان لم يوجب الاشاة والاته مدت
ثم رأيت المجمع صرح بذلك الخ (قوله عقد النكاح) محرمات النكاح تنقسم على أربعة

اقسام احدها ما يباح للحاجة ولا شيء فيه من دم ولا حرمة تانيها ما فيه الاثم ولا فدية ثالثها
عكسه رابعها ما فيه الاثم والفدية فأما القسم الاقل فهو سبعة عشر شيئاً أربعة منها في
البس وهي لبس نحو السراويل فقد ازار ولبس نحو الخف المقطوع لفقده لئلا يعقد
نحو خرقة على ذكر السلس ان لم يستمسك سلسه الا بالقد واستدامة ما يلبسه شعر رأسه
قبل الاحرام حيث كان ساتراً وفي الطيب منها ثلاثة اشياء وهي استدامة ما يطيب به قبل
الاحرام وحمل نحو المسك بيده بقصد لنقل ان قصر الزمن كما سبق وما اذا كان تاخير
ازالة الطيب بعد تذكر نحو الماسي لحاجة كان كان غيره وفي ازالته فوراً اذ هاب عينه او
نقص ماله في الخلق والقلم منها خمسة اشياء وهي ازالة الشعر بجلده والنابت في العين
والمغطى اها والظفر بعضوه والمؤذى بنحو انكسار وفي الصيد منها خمسة اشياء قتل الصيد
الصائل ولوعلى اختصاص ووطء الجراد اذا عم المسالك ولم يكن يدمن ووطئه والتعرض
لبيض الصيد أو فرخه اذا وضعه ما في فراشه ولم يمكن دفعهما الا بالتعرض لهما أو أمكن
دفعهما بدون التعرض لهما لكن لم يعلم بهما فاقبل عليه ما في نومه مثلاً فتلقاوا اذا خاص
صيداً من فم سبع ليد اويته فمات وفيما يتعلق بأشجار الحرم اشياء من هذا القسم تركها العبد
اختصاصها بالحرم بخلاف الصيد فانه في الحل يختص بالحرم وما لا شيء فيه في الاحرام
ما ذابس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحينه أو جامع أو اتي بشيء من مقدمات الجماع أو
أوجها حيث عذراً ومكرها أو لم يعلم ان محرمه طيب أو علم أنه طيب لكنه لم يعلم أنه رطب
يعلق بالعضو أو ازال المحرم شعره أو ظفره أو قتل صيداً وهو صبي أو مجنون أو مغشى عليه
ولا تغير لهم فلا اثم ولا فدية وأما القسم الثاني ففي ثلاثة عشر شيئاً وهي عقد النكاح للمحرم
أو توكيده واذنه لعبد أو وليه في النكاح وهو في هذه الصور باطل ويستثنى نواب نحو
القاضي فلهم العقد مع احرام منيهم ذا كانوا محليين والمباشرة بشهوة ومع وجود
حائل والنظر بشهوة ولا عنه على قتل الصيد بدلالة أو اعادة آلة ولو لحلال والاكل من
صيد صاده غيره له أو كونه نسب فيه أو صاده هو فيحرم عليه من حيث انه أكل ميتة
ولزوم الجزاء اتم هو الاصطباذ وتلك الصيد بنحو الشراء أو الهبة اذا قبضه ولم يتلف
ووضع يده عليه بنحو اصطباذ اذا لم يتلف أيضاً وتغيره اذا لم ينف أو مات بأفة سماوية
وامساكه صيداً محرم حتى قتله وفعل شيء من محرمات الاحرام بالمحرم الميت وأما القسم
الثالث ففيها اذا احتاج الرجل الى ستر رأسه أو لبس المحيط في بدنه لحرق أو برد أو مرض
أو مرد أو أذى أو جأء حرب لم يجد ما يدفع به كيد العدو وغير ذلك أو احتاجت المرأة الى ستر
وجهها ولولته من يحرم نظرها اليها أو احتاج الى ازالة شعره لنحو قتل أو لحرق أو مرض
أو ابد رأسه ولزومه الغسل ولم يمكنه بلا حلق أو ازال شعره أو ظفره جهلاً أو نسياناً للاحرام
وهو غير متفرص صيد ولم يتصد تغيره وتلف بغير آفة سماوية قبل أن يرجع سالماً لموضع
ويسكن غيره ويأمنه أو ركب انسان صيداً أو صال الركب على محرم ولم يمكن دفعه

(قول الشارح فيما تقدم وان ائزل
فيهما) اشار الى خلاف اجدرجه
الله تعالى القائل بوجوب بدنة
حيث نذ وفي رواية شاة كما في
الايضاح وعدم وجوب شيء اصلاً
قال به ابو حنيفة ومالك والشافعي
(تنبيه) لا فرق في وجوب الدم
بالمباشرة بشهوة بين من تحل مباشرة
ومن لا بعبارة المنع ولولغلام كما
في الانواراه واقربه في الامداد
وسم وكذا مرنى النهاية وفي
الايعاب مانصه في المجموع ان
الاصح القطع بالوجوب في مباشرة
الغلام بشهوة كالمرأة فقول
الماوردي بعدم الوجوب حيث نذ
وان ائزل ضعيف الخ ورجح
في الايعاب ايضاً انه لا فرق بين
الحسن وغيره كما نقله الاصل اه
ملخصاً ونقل في الاصل عن المنع
ان الغاية في قولهم ولولغلام
بالنسبة للفدية لا للحرمة لانه
لا خفاء فيها اه جل الابل

في أمسه وفيه في قتل غيره الصيد
(أو أزال ثلاثة أظفار أو أكثر متواليًا) بأن اتحد الزمان والمكان (أو) أزال (ثلاث شعرات أو أكثر متواليًا) بأن اتحد ما ذكر (ولو) أزال ذلك حال كونه (ناسبًا) للأحرام أو لحرمته أو جاهدًا بجرمته (وجب) عليه الدم إلا في ثلاثية وكسائر التلافات والشعر يصدق بالتلات وكذا الأظفار وفارق هذا ما قبله حيث أترفيه الجهل والتسبيح لأنّه تتمتع وهو يعتبر فيه العلم والقصد وفارق ما لو أزالها مجنون أو مغشى عليه أو صبي لا يعزفانه لا فدية عليهم بأن النامي والجاهل يعقلان فعلهما فينسبان إلى تقصير بخلاف هؤلاء ولو أزال الشعر أو الظفر بقطع الجلد أو العضو لم يجب شيء لأن ما أزيل تابع غير مقصود بالازالة ويجوز الحلق لأذى نحو قتل وجرح وفيه الفدية وبأنهم الحلق بلا عذر والفدية على المخلوق حيث أطاق الامتناع منه أو من نارا حرق شعره لأنه في يده أمانة ولزمه دفع متلفاته فإن لم يطق امتناعا فعلى الحلق والمخلوق مطالبة بها لأن نسكه يتم بأدائها واعلم أن هذه المحظورات إما استهلاكية كالحلق أو استمتاع كالنظف وهما أنواع ولا يتداخل فداؤها إلا أن اتحد النوع كتطيبه أو لبسه بأصناف أو بصنف مرتين فأكثر

الابتل الصيد ويرجع المحرم في هذه بما غرمه على الصائل أو اضطر المحرم إلى ذبح الصيد لشدة الجوع أو كان المحرم راكب دابة أو ساقته أو قائدها من غير راكب قتلف صيد برفسها أو عضها من غير تقصير منه أو يالت في الطريق فزلق بيولها صيد فهلك اعتد السارح وعبد الرؤف والبكري وابن الجمل وغيرهم واعتد الجمل الرمل وتبعه ابن علان عدم الضمان في مسئلة البول والحاصل أن كل ما فعله للحاجة المبيحة لفعله غير ما صر في القسمين السابقين تكون فيه الفدية ولا ثم والمراذيل الحاجة المبيحة لفعله في هذا الباب ما حصل به مشقة شديدة لا يحتمل مثلها غالبًا وان لم تبج التيم وأما القسم الرابع ففي سائر محرمات الأحرام غير ما قدمناه في الأقسام الثلاثة الأولى والله أعلم (قوله إذا أرسل الصيد الخ) أما إذا أمسكه حتى تلف أو أنلفه فتجب فيه الفدية مع الاتم (قوله في قتل غيره الصيد) الصيد مقبول المصدر الذي هو قتل وهو مضاف إلى فاعله الذي هو غيره فإذا تسبب المحرم في قتل غيره الصيد كان أمسكه فقتله محرم آخر كان الجزاء على القاتل مع الاتم وكان على الممسك الاتم فقط باعتبار قرار الجزاء والأفالمسك ضامن أيضا لتسببه في قتله فراجع الأصل (قوله ثلاثة أظفار) أي أو جرح من ثلاثة وان قل ومثله الشعر (قوله وبأنهم الحلق الخ) أي شعر غيره المحرم ولو اجتمع ثلاثة في حلق رأس محرم أو بعضه بحيث تكمّل الفدية فأخرج أحدهم فذهب من الشاة وصام الثاني وأطعم الثالث جاز (قوله حيث أطاق الخ) أي ولم يمتنع بأن أقر الحلق وسكت (قوله من نار) أي أو أطاق الامتناع من نار ووصلت إلى شعره بأن قدر على دفعها عنه ولم يفعل (قوله لأنه) أي الشعر في يده أي المحرم أمانة (قوله فإن لم يطق الخ) أي لأنه مكروه عليه وكذا إذا كان المحرم نائمًا أو مغشى عليه أو مجنونًا أو صبيًا لا يعزف الفدية في الكل على الحلق (قوله مطالبة) وليس له انزعاجها عن الحلق بلا إذنه ولو أمر حلال حلالًا أو محرم محرمًا أو حلال محرمًا أو بالعكس يحلق شعر محرم نائم فالفدية على الحلق إن عرف الحلال فإن جهل أو كان مكروهًا أو أعجميًا بعتق طاعة أمره فعلى الآخر والمكروه بكسر الراء والكلام حيث كان المخلوق محرمًا لم يدخل وقت تحلله والافلا فدية على أحد (قوله واعلم أن هذه الخ) هذا شروع في بيان ما إذا فعل المحرم محظورين فأكثر من محظورات الأحرام هل تتداخل أولا (قوله وهما أنواع) أي الاستهلاك والاستمتاع فالاستهلاك حلق الشعر وإزالة الظفر وإتلاف الصيد والاستمتاع اللبس والدهن والطيب والجماع ومقتداته (قوله ولا يتداخل فداؤها) أي هذه الأنواع مع اختلافها كالحلق واللبس إذ اللبس ترفه والحلق استهلاك والحلق والقلم وان اتحد في الجنس وهو الاستهلاك اختلافًا في النوع وكذا اللبس والطيب متلا فأنهما وان اتحد في الترفه اختلافًا في النوع نعم شرط تعدد الفدية في اختلاف نوعي الاستمتاع تعدد الفعل كما سيأتي في كلامه (قوله بأصناف) متعلق بكل من تطيبه ولبسه (قوله مرتين فأكثر) أي مع اتحاد الزمان

والمكان الخ فالأقرب في هذا أيضا قال في الروضة لا يقدح في التوالى طول الزمان
 في مضاعفة القمص أى ليس بعضها فوق بعض وتكوير العمامة قال الشارح في المنح
 فالمراد بالاتحاد وقوع الفعلين على التوالى المعتاد لا الاتحاد الحقيقى الخ فأفهم كلامه أنه
 حيث توالى الفعل لا تعدد وان اختلف الزمان والمكان والكلام حيث ستر الثانى أكثر
 من الاول والا فلا تعدد وان لم يتوال الفعلان اذ المستور لا يمنع ستره (قوله واتحد
 الزمان) في شروح الايضاح والعبارة لابن عسلان يظهر أن مرادهم باتحاد المكان أن
 يكون المكان الثانى بحيث ينسب للاول عرفا فن كرر اللبس وهو سائر نظران جاوزا محل
 المنسوب للمكان الذى ابتدأ منه وجبت فدية ثانية لما بعد ذلك المنسوب للاول وهكذا
 والا فلا ولا يبعد ضبط العرف في ذلك بما قاله الماوردى فيما لو ابتدأ الاذان ماشيا من أنه
 يجزئه ما لم يبعد عن مكان الابتداء بحيث لا يسمع الآخر من مع الاول ومحل ما ذكر أيضا
 في غير تكرار الجماع أمه وهو فتكرره تعدد به الفدية وان اتحد ما ذكر قال الامام ان قضى
 وطرة في كل جماع قان كان ينزع ويعود والافعال متواصلة وحصل قضاء الوطر آخرها
 فالجميع جماع واحد بلا خلاف اه وظاهر أن قوله قضاء الوطر آخر أنه تصوير لا تقييد وأن
 المراد بتواصل الافعال أن لا يطول الزمان بينهما عرفا وان اختلف المكان اه (قوله
 لم يتخلل بينهما) أى بين الفعلين تكثيرا ما اذا تحلل ذلك تعددت الفدية وان اتحد الزمان
 والمكان وان نوى بالسكنارة المسمى والمستقبل وللشافعى قول وهو القديم أنه حيث
 لم يتخلل تكثير لا تعدد الفدية بتعدد الافعال وان اختلف الزمان والمكان وهذا
 القول ان أجبر تقليده فقيه فصححة كبيرة فان تكرره اللبس في احرامه قال في الروضة
 فان قلنا بالجديد فجمعهما بسبب واحد بأن تطيب أو لبس مرارا لمرض واحد فوجهان
 أحدهما التعداد اه وذكر نحوه الراقى في الشرحين وذكر ابن الملقن في شرح التنبية
 الذى هو غنية الذبيبة أن القديم صححه الشيخ في منسك له صغير كما أفاده المحب الطبرى
 والجلبلى وقطع به البندنجى وقال سواء اتحدت فيهما أو اختلفت ما لم يكفر عن الاول قال
 المحب الطبرى وهو الاصل للناس خصوصا في سائر الراس فانه تشق ملازمته ويحتاج الى
 ازالته في الطهارة اه ولما لكىة أوسع دائرة من غيرهم في عدم تعدد الفدية فقد رأيت
 في منسك الخطاب المالكى ما لم يخصه فان فعل موجبات الفدية بأن لبس وتطيب وحلق
 - قلم وأزال الوسخ وقفل القمل فان كان ذلك في وقت واحد ومتقارب ففدية واحدة
 وكذا اتحد الفدية اذا تراخى الثاني عن الاول اذا ظن الاباحة وكذا اتحد ان كانت فدية
 أن يفعل جميع ما يحتاج اليه من موجبات الفدية وكذا اتحد ان نوى التكرار وهو أن
 يلبس مثلا عذرا ثم يزول العذر فيخلع ويؤى عند دخوله انه ان عاد اليه المرض عاد الى
 اللباس أو ابتدأ بدواء فيه طبيب ويؤى أنه كلما احتاج الى الدواء فعله ومحل النية من
 حين لبسه للعذر الى حين نزعها وأما من لبس ثوبا ثم نزعها ليلبس غيره أو نزع ثوبه عند النوم

أو حلق شعر رأسه وذقنه وبدنة
 واتحد الزمان والمكان عادة ولم
 يتخلل بينهما تكثير

(قوله وللشافعى قول وهو القديم)
 جعله في الايضاح مقابل الاصح
 كما نقله في الاصل اه (قوله
 والمالكىة أوسع دائرة من غيرهم)
 اشار العلامة للحشى به هذا الى
 الارشاد الى تقليده فذهب الامام
 مالك رحمه الله ونفعنا به في ذلك
 ورايت في كتاب العقد القريدى
 في احكام التقليد للمعهودى
 مانصه وقد كان شيخنا العلامة
 ولى الله شهاب الدين الابنيطى
 رحمه الله كثيرا ما يقتضى الناس
 في المحرم اذا احتاج لتكرار لبس
 المخطى بعدم تكرار الفدية اذا نوى
 تكرار اللباس ابتداء تقليدا
 لما لكىة الله لما في مذهبن من
 المشقة في ذلك ونحوه ما يقع لبعض
 الاصحاب من الاختيارات الخارجة
 عن مذهب الشافعى رحمه الله
 فريد العمل لا بدله من الانتقال
 الى تقليد للقاتل بها اه ما اردت
 نقله من العقد القريدى للعلامة
 السيد المعهودى اه جل الليل

لبئس إذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد متصل في العرف ولا يضر تفرقه في الحس
 وصرح في المدونة بأن فيه فدية واحدة اهـ كلام الخطاب ملخصا (قوله ولم يكن مما
 يقابل بمثل) أما ما يقابل بمثل كالصيد المثل أو نحوه كالشجر الحرمي فإن الكبيرة منه تقابل
 ببقرة وما قارب سبعها بشاة وما صغر عن ذلك بالقيمة وكالصيد غير المثل فإنه يقابل بمثله
 من القيمة فالصيد أو الشجر إذا تعددت تعددت الفدية فيه مطلقا وإن اتحد النوع والزمان
 والمكان ولم يتخلل ~~ت~~ كغير اتفاقا كضمان المتلفات فلو أربل كلبا أو سم ما فقتل صيودا
 معا تعددت الفدية وكذا اتعددت الفدية إذا قوبل بعض من المتلفات بمثله كالصيد والخلق
 (قوله لأن ذلك) أي المستجمع اشروط عدم تعدد الجزاء الخ وضابط ما ذكره الشارح
 في هذا الكتاب أن تقول إذا فعل المحرم محظورين فأكثر من محظورات الاحرام ولا
 يخلو أما أن يختلف النوع أو يتحد فان اختلف تعددت الفدية مطلقا إلا أن اتحد الفعل
 ولم تكن مما يقابل بمثل أو نحوه وإن اتحد النوع فلا يخلو أما أن يتحد الزمان والمكان
 أو يختلفا فان اختلفا تعددت الفدية مطلقا وإن اتحد فلا يخلو أما أن يتخلل بينهما تكفير
 أو لا فان تخلل تعددت الفدية مطلقا وإن لم يتخلل فلا يخلو أما أن يكون مما يقابل بمثل
 ونحوه أو لا فان كان مما يقابل بذلك تعدد الجزاء مطلقا وإن لم يكن مما يقابل بمثل أو نحوه
 فلا يخلو أما أن يكون المتعدد جماعا أو غيره فان كان جماعا تعددت الفدية مطلقا وإن كان
 غيره فلا تعدد (قوله تعددت مطلقا) قال في الايعاب سواء اتحد الزمان والمكان ولم يتخلل
 تكفير أم لا لاختلاف السبب اهـ (قوله كأن لبس ثوبا مطيبا الخ) أي فتندرج فدية
 الطبيب في فدية اللبس ولا تعدد لأن الطبيب تابع للستر المقصود بالذات ومن ثمة لو احتج
 للطبيب كأن كان به شجرة واحتاجت للطبيب فسترها بطيب تعددت الفدية كما يفهم ذلك
 من الايعاب وشرح المختصر عبد الرؤف (قوله أو طلى رأسه بطيب) أي سائر الرأس
 فتندرج فدية الطبيب في فدية الستر فجب فدية واحدة (قوله باختلاف مكان الخلطين
 الخ) اهـ إذا محترز قوله أولا واتحد الزمان والمكان (قوله ويتخلل تكفير) محترز قوله
 ولم يتخلل بينهما تكفير وقوله تدخل بين صيود محترز قوله ولم يكن مما يقابل بمثل ونحوه
 وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحه لابن علان نقلا عن القمولى وأقراءه لو أتى بربازار
 ثم باخر فوقعه مطيب لا فدية ولم يجعلوا هذا الأزار الثاني ملبوسا بالنسبة للطبيب قالوا
 فلا ينافيه وجوب الفدية بلبس قبض فوق الأزار لانه نوع آخر يوجب الفدية بخلاف
 الأزار الثاني وفيهما أيضا وشرحه للجمال الرملى لو لبس عمامة لضرورة واحتاج لكشف
 رأسه للغسل من حدث أكبر وبعضه نحو مسح في الوضوء اتجه عدم تعدد الفدية بذلك
 وإن اختلف الزمان والمكان إلى آخر ما وجهوا به ذلك ونظر فيه عبد الرؤف ثم قال هكذا
 ظهر للذهن السقيم ولكن فوق كل ذي علم عليم وأجاب ابن الجال عن اعتراض الشيخ عبد
 الرؤف ثم قال هذا كله بالنسبة إلى الغسل أما الوضوء وإن كان لجريان الجواب المذكور

ولم يكن مما يقابل بمثل أو نحوه
 لأن ذلك بعد حيث خصله واحدة
 نعم لو جامع فأفسد ثم جامع ثانيا
 لم يتداخل لاختلاف الواجب
 وهو بدنة في الأول وشاة في
 الثاني فإن اختلف النوع كخلق
 وقلم تعددت مطلقا لم يتحد الفعل
 كان لبس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه
 بطيب أو باشر بشهوة عند الجماع
 وتعددت أيضا باختلاف مكان
 الخلطين أو اللبسين أو التطيين
 أو زمانهما ويتخلل تكفير وإن
 نوى بالكفارة الماضي والمستقبل
 ولا تدخل بين صيود وأشجار
 والدم الواجب

(قوله فان اختلفا تعددت الفدية)
 أي ولو أحدهما أما المكان وأما
 الزمان وعبرة الايضاح ولو حاق
 رأسه في مكانين أو في مكان
 في زمانين فعليه فدية إن اهـ وقال
 الشيخ ابن حجر في مختصره واختلف
 مكان الخلطين أو زمانهما ويتخلل
 تكفير تعددت الفدية أيضا اهـ
 وهذا نص في ان اختلاف الزمان
 فقط أو المكان موجب لتعدد
 الفدية فليس المراد اتحادهما
 معا فتفطن له له جل الليل

هنا هو (ما يجزئ في الاضحية) صفة وسنا ومنه سبع بدنة أو بقرة (أو اعطاء ستة مساكين أو فقراء) ثلاثة أصع (كل مسكين نصف صاع) وهو نحو قدح مصري إذا الصاع قدحان بالمصري تقريباً كما هو في زكاة ٢٤١ التينات (أو صوم ثلاثة أيام) فهو مخير بين هذه

الثلاثة (وفي شعرة أو ظفر مد) من الطعام وهو نصف قدح لعسر بعض الدم هذا ان اختار الدم أما إذا اختار الاطعام فواجبه صاع (أو) الصوم فواجبه (صوم يوم) على ما نقله الاسنوي وغيره واعتدوه لكن خالفهم آخرون (وفي شعرتين أو ظفرين مدان) أو صاعان (أو يومان) نظير ما ذكر في الشعرة (الخامس) من محرمات الاحرام (الجماع فإذا جامع) في قبل أو دبر ولو بهيمة أو مع حائل وإن كنف (عامداً عالماً مختاراً قبل التحلل الاول في الحج وقبل القراع من) جميع اعمال العمرة في (العمرة فسد نسكه) وإن كان الفجام رقيقاً أو صبيلاً للثمن عنه فيه بقوله تعالى فلا رفث أي فلا ترغثوا أي لا تجامعوا والاصل في الثمن اقتضاء الفساد والعمرة كالحج اما الجماع بين تحلله فلا يفسد وإن حرم اضعف الاحرام حينئذ وخروج بالقيود المذكورة اضدادها فلا فساد نظير ما مر في التمتع بنحو اللبس لان الجماع من انواع التمتع (ويوجب) على الجماع المفسد (اتمامه) أي النسك الذي أفسده كما صرح بأسانيد من جميع من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم (وقضاؤه على الفور) وإن كان نسكه تطوعاً لأنه يسأل

فيه وجه الا أن الوجه فيه ما قاله العلامة عبد الرؤف الخ وقد بينت جميع ذلك في الاصل (قوله هنا) أي في دم التخيير والتقدير (قوله ما يجزئ في الاضحية) هو شرط في سائر دماء النسك أيضاً الا في جوار الصبي فيجب فيه المثل في الصغير صغير وفي الكبير كبير (قوله ومنه) أي وما يجزئ في الاضحية سبع بدنة وقد تقدم هذا فراجع (قوله نصف صاع) هو دون كيلة المدينة يسير لكن يشترط أن يكون خالياً من غير ما يجزئ في الفطرة (قوله على ما نقله الاسنوي الخ) بزم به شيخ الاسلام في منبهه وشرحه وأقر الاسنوي عليه في الفرر والاسنى وكذلك الخطيب في شرح التنبية وأجاب في المغنى عن ايراد أنه يلزم منه التخيير بين الشيء وبعضه بأن المسافر مخير بين القصر والاتمام واعقده الشارح على تبرؤ وتردد فيه كما بينت ذلك في الاصل فراجع منه (قوله لكن خالفهم آخرون الخ) اعقده الشارح في الایعاب وأطلق شيخ الاسلام في شرح الهبة الصغير وجوب المدة في الشعرة والمدين في الشعرتين واعقده الشهاب الرملي وكذلك ولده في كتبه (قوله أو صاعان) أي على ما سبق من الخلاف والنزاع وعلى المقابل مدان أو يومان (قوله للثمن عنه) أي الجماع فيه أي الحج فلاحظ الآية خبره عن النبي اذ لو أبقى على الخبر استنع وقوعه في الحج لان اختيار الله صدق قطعاً مع ان ذلك يقع فيه (قوله أي لا تجامعوا) كذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما (قوله اضعف الاحرام - حينئذ) أي حين تحلله التحلل الاول لا يتاخر به معظم أفعال الحج في حال صحته قبل افساده بخلاف ما إذا ارتد بين التحالين فإنه يطول حينئذ كما صرح به القليوبي (قوله بالقيود المذكورة) أي كونه عامداً عالماً مختاراً قبل التحلل الاول في الحج الخ (قوله بنحو اللبس) أي من الدهن والطيب فإننا اشتطنا في لزوم القدية بها كونه عالماً عامداً مختاراً الخ (قوله عن جمع من الصحابة) يفتهم في الاصل (قوله وقضاؤه) المراد القضاء اللغوي أي اعادته ثانياً والافهوا أداءه لدم خروج وقته (قوله على الفور) أي ولو في سنة الا فساداً بأن يتحلل بعده لا حصار ثم يزول أو بأن يتحلل للحوم رض شرط التحلل به ثم سنى (قوله يلزم بالشروع فيه) أي اكمله (قوله ويقع) أي القضاء كالتأسيء فان كان الذي أفسده حجة اسلام أو نذر أو وقع ذلك القضاء عن حجة الاسلام أو انذر أو تطوعا وقع ذلك القضاء عن ذلك التطوع نعم ان كان المفسد أجيراً انقلب له ولزمته الكفارة والمضى في فاسده والقضاء ويقع القضاء عنه لا عن المجوع عنه ثم ان كانت اجارة عين انقضت والافصح عن المستأجر له حجة ثالثة وللمستأجر العضوب فسخ الاجارة ويقع على الميت ما فيه المصلحة (قوله عن الميقات) أي وان أحرم بالاداء بعد مجاوزته وانه لم يرد الاحرام الا بعد مجاوزته وقضيته أنه لو أقام بمكة وجب عليه العود الى الميقات الذي جاوزه غير مریده وهو أحد وجهين جرى عليه في الاسنى وشرح المنهـج

٣١ بافضل في بالشروع فيه ويقع كالتأسيء فان كان فرضاً أو تطوعاً فلا يصح جعله عن نسك ووجب ان يحرم به من مكان احرامه بالاناء ان أحرم به قبل الميقات والا فحين الميقات وانما لم يعمد الزمن الذي أحرم منه بالاداء لان ضبط المكان

والشارح في التحفة والاياعاب والخطيب في المغنى والجمال الرملى في النهاية والشيخ
 أبو الحسن البكرى في مختصر الايضاح ومقابله يكفيه العود في هذه الصورة الى موضع
 الاداء ووجه الشارح في الامداد ومختصره وجزءه بتمليذه العلامة عبد الرؤف في شرح
 مختصر الايضاح فلما أفراد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كفاه في قضائها
 الاحرام من أدنى الحل ولوقوع وأفسد الحج كفاه أن يحرم بالقضاء من مكة ولو أحرم
 بالاداء من ذات عرق ثم جاء للقضاء الى المدينة لزمه الاحرام من ذى الحليفة خلافا
 للفقهاء (قوله بخلاف الزمان) كأن المراد بهذا عصر ضبط الزمان بعدمضيه والمفرد
 المفسد لاحدا النسكين قضاؤه مع الاخر قمتعا وقرانا ولم يمتنع والقارن القضاء افرادا ولا
 يسقط عنه الدم في القضاء بذلك فعلى القارن المفسد بدنة ودم للقران وآخر في القضاء وان
 أفردته ولو فات القارن الحج فأتته العمرة وعليه دم للقوات ودم للقران الفاتت ودم
 ثالث للقران المأقوبه في القضاء كما سيأتى والقران وقضاؤه كقضاء المفسد فيما مر (قوله
 وهي دم ترتيب وتعديل) أى كفارة الجماع المفسد للنسك وتقدم معنى الترتيب والتعديل
 والذي يتلخص مما اعتمدته الشارح في كتبه أن الجماع في الاحرام ينقسم على ستة أقسام
 أحدها ما لا يلزم به شيء الا على الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيرهما وذلك اذا كانا جاهلين
 معذورين بجهلهم أو مكرهين أو ناسين للاحرام أو غيرهم من ثانیها ما تجب به البدنة على
 الرجل الواطئ فقط وذلك فيما اذا استجمع الشروط من كونه عاقلا بالغاعا لما متعمدا
 مختارا وكان الوطئ قبل التحلل الاول والموطوءة حاملته سواء كانت محرمة مستجمعة
 للشروط أو لا ثالثها ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما اذا كانت هي المحرمة فقط
 وكانت مستجمعة للشروط السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وان كان محرما
 رابعها ما تجب به البدنة على غير الواطئ والموطوءة وذلك في الصبي المميز اذا كان
 مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه خامسها ما تجب به البدنة على كل من الواطئ
 والموطوءة وذلك فيما اذا زنى المحرم بمحرمة أو وطئها بشبهة مع استجماعها شروط الكفارة
 السابقة سادسها ما تجب فيه فدية مخيرة بين شاة أو اطعام ثلاثة أصع لستة مساكين
 أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما اذا جامع مستجمعا للشروط الكفارة السابقة بعد الجماع
 المفسد وجامع بين التحللين هذا ملخص ما جرى عليه الشارح تبع الشيخ الاسلام زكريا
 واعقد الشمس الرملى والخطيب الشربى تبع الشيخهما ما الشهاب الرملى أنه لا فدية على
 المرأة مطلقا (قوله تجزئ في الاضحية) بأن يكون سنهما خمس سنين كاملة وتكون سالمة
 من العيوب المانعة من الاجزاء في الاضحية (قوله فان عجز عنها) أى البدنة بالمعنى السابق
 في دم القمع (قوله فطعام) أى مما يجزئ في الفطرة بالثقة الغالب بسعر مكة قال في التحفة
 الاوجه حالة الاداء وفي الايعاب هو الوجه وفي حاشية الايضاح للشارح والرملى في شرحه
 في غلب الاحوال كما في الكفاية عن النص لكن خالفه جمع متأخرون فاعتبروا سعرها حال

بخلاف الزمان فان افسد القضاء
 فكفارة أخرى وقضاء واحد لان
 المقضى واحد فلا يلزمه أكثر منه
 وتجب عليه كفارة (و) هي دم ترتيب
 وتعديل فليزمه (بدنة) تجزئ في
 الاضحية وان كان نسكده فلا
 (فان عجز) عنها (فبقرة) تجزئ
 في الاضحية (فان عجز) عنها
 (ف سبع شياه) تجزئ فيها (فان
 عجز فطعام بقيمة البدنة)

(قوله أنه لا فدية على المرأة مطلقا)
 بل على المحرم الذكر ان كان
 مستجمعا للشروط والافلا فدية
 على أحداه أصل (الاوجه حالة
 الاداء) أى لا غالب الاحوال على
 مانق له ابن الرفعة عن النص ولا
 حسن الوجوب على ما قاله جمع
 متأخرون كما في التحفة (قوله هو
 الوجه) اذا الاصح ان العبرة في
 الكفارات بوقت الاداء لا الوجوب
 الخ بما في الايعاب اه أصل

الوجوب اهـ ولم يتعرض الوقت الاداء وكذلك النهاية للجمال الرمل (قوله على مساكين
 الحرم) أى المساكين الكائنين فيه سواء كانوا متوطنين أم غرباء والمتوطنون أولى
 ما لم يكن غيرهم أحوج قال ابن علان فى شرح الايضاح وواجب الاطعام غير مقدر
 فلا يتعين لكل مسكين مدنم الافضل أن لا يراد على مدين ولا ينقص عن مد ولو كان
 الواجب ثلاثة أمداد فقط لم يدفع لدون ثلاثة بل لهم فأكثر أو مدين دفعا لثنتين فأكثر
 لا واحد أو واحد دفع لواحد اهـ زاد الشارح فى حاشية الايضاح والجمال الرمل فى شرحه
 كذا قبل زاد الشارح فى الحاشية وسبأ فى ثمة ما فيه وفى الایعاب يتصدق به على ثلاثة
 أو أكثر أى ان قال ولا يتعين لكل مدبل تجوز الزيادة عليه والنقص عنه اهـ (قوله
 فلا يحرم التعرض لشيء منها) أى من حيث الاحرام (قوله لساائر أجزائه كبيعته) قيده
 السيد عمر البصرى أخذ من المتنى للنشأ بالتصلي به قال ابن الجلال وينبغي جريان ذلك
 فى مسكه وقارنته فيحصل فيه بين المتصل والمنفصل (قوله بالقيمة) فى الایعاب وقت
 الاتلاف وان عماد الریش والشعر الى حاله الاول وأحسن منه ثم قال المراد بالقيمة فى اللبن
 والبيض واضح وأما فى الریش فقال الشافعى يضمن ما بين قيمته بریش ومشتوفا ويقاس
 به الشعر ثم قال ابن الرفعة وعليه اذا انتف ريشه ان يسكه ويطعمه ويسقيه لينظر ما يؤل
 اليه حاله وقياسه بالاولى أن عليه ذلك فيما اذا جرحه ولو حصل منه مع تعرضه اللبن مثلا
 نقص فى الصيد ضمنه أيضا الخ ثم ان كان الصيد مثليا فنقص عشر قيمته مثلا لزمه عشر
 مثله فيلزمه عشر شاة مثلا أو يتصدق بقيمته طعاما مما يجزى فى الفطرة أو يصوم عن كل مد
 يوما لأن دم الصيد دم تخيير وتعديل وان كان غير مثلي فالواجب أرشه ثم تخيير بين الاطعام
 والصوم ولو اندمل جرح الصيد لكنه صار زمن الزمه جزاء كامل فان قتله هو أو محرم
 آخر أو من بالحرم لزمه جزاؤه زمن أو قتله قبل الاندمال فلا شيء عليه غير الاول ويحرم على
 المحرم التعرض للبيض المتولد بين وحشى وانسى كما فى الایعاب عن المجموع (قوله ان كان
 مملوكا) للغير ولا يملكه المحرم بالشراء والهبة والوصية ونحوها من كل سبب اختيارى
 يقتضى الملك فان قبضه المحرم بعقد الشراء أو العارية أو الوديعة دخل فى ضمانه فان هلك
 فى يده لزمه الجزاء لحق الله والقيمة لما ملكه فان رده على المالك لم تجب القيمة للمالك
 ولم يسقط الجزاء الا بالارسال المالك له بحيث يعود لحالة سكونه وان قبضه بعقد الهبة باذن
 المالك أو الوصية فهو كقبضه بعقد الشراء الا أنه اذا هلك فى يده لم تلزمه قيمته لادعى
 على الاصح لان ما لا يضمن فى العقد الصحيح لا يضمن فى القاسد (قوله زال ملكه) حيث
 لم يتعلق به حق لازم كرهن أو اجارة الخ ايعاب (قوله ولو بعد التحلل) أى لانه لا يعود
 بالتحلل الى ملكه ون ثمة لو قتله بعد التحلل ضمنه كما فى المجموع ولا بد من ارساله فى محل
 يؤمن عليه فيه ويمتنع على من يصيده (قوله ملكه) أى ان لم يكن محرما ولم يكن فى الحرم
 ولومات الصيد فى يده ضمنه ويرزول ملكه عن نحو بيع الصيد (قوله ولو كافر ملتزما)

يتصدق به على مساكين الحرم
 (فان عجز صام بعدد الامداد)
 ويكمل المنكسر (السادس) من
 المحرمات على الحرم (اصطياد
 المأكول البرى) الوحشى
 (أو متولد منه ومن غيره) كتولدين
 حار وحشى وجارأهلى أو بين شاة
 وظبي أو بين ضبع وذئب لقوله
 تعالى وحرم عليكم صيد البرأى
 التعرض له بأى وجه من وجوه
 الايذاء حتى بالتفجير ما دمت حراما
 وخرج بما ذكر المتولدين وحشى
 غير مأكول وانسى مأكول
 كالتولد بين ذئب وشاة أو بين غير
 ما كولين أحدهما وحشى كالذى
 بين حار وذئب أو بين أهليين
 أحدهما غير مأكول كالغزل فلا
 يحرم التعرض لشيء منها كأنسى
 وان نوحش ويجزى الا ان عاش
 فى البركطيره الذى يغوص فيه ولو
 شك فى كونه ما كولا أو برياً أو
 متوحشاً لم يجب الجزاء بل يندب
 ويحرم التعرض ايضا لساائر
 أجزائه كبيعته ولبنه ويضمن
 بالقيمة ويجب مع الجزاء قيمته
 لما ملكه ان كان مملوكا ومن أحرمت
 وفى ملكه صيد زال ملكه عنه
 ولزمه ارساله ولو بعد التحلل ومن
 أخذه قبل ارساله ملكه ولا يجب
 ارساله قبل الاحرام (ويحرم ذلك)
 أى التعرض بأى وجه كان للصيد
 المذكور (فى الحرم على الحلال)
 ولو كافر ملتزماً للاحكام تعظيماً
 للحرم سواء أرسى الحلال

كلبا أو سم ما من الحل على صيده كله
أو قاتمة من قوائمه في الحرم وأعتد
بليم أو عكسه تغليباً للحرمة وأعمال
نحن صيد أسعى من الحرم إلى الحل
أو من الحل إلى الحرم لكن سلك في
أثناءه سميه الحرم ثم قتله لأن ابتداء
الاصطياد من حين الرمي أو نحوه
لا من حين السعي ولذا سئلت
التسمية عند الأول دون الثاني
ولو أخرج يده من الحرم ونصب
شبكة في الحل فتعقل بها صيد لم
يضمنه ولا عبرة بكون غير قوائمه
في الحرم كراسه والعبرة في النائم
بمستقره نعم إن أصاب الجزء الذي
في الحرم ضمنه وإن كان مستقراً
على غيره ولو كان في الحل ومر السهم
في الحرم ضمنه وكذلك الكلب إن
تعين الحرم طريقاً له لأن له اختيار
(ويحرم) على الحلال والمحرم (قطع
تبات الحرم) من الشجر والحشيش
(الربط وقلعه) مباحاً كان أو مملوكاً
حتى ما يستنبته الناس لما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح
مكة أن هذا البلد حرام بجمرة الله
لا يعضد شجره ولا ينقر صيده ولا
يحتل خلاءه والعضد القطع وإذا
حرم القطع فالقيلع أولى والخلا
بالقصر الحشيش الربط وقيس
بمكة سائر الحرم وخرج بالربط
البابس فيجوز قطعه وقلعه ولو
غرس حرمة في الحل لم تقتل
الحرمة عنها أو حايته في الحرم
لم يكن لها حرمة

أي لأحكام المسلمين لكنه لا يجوز له الجزاء بالصيام بل يتخير بين المشل والطعام (قوله
كلبا) قيده في العباب بالمعلم وأقره في شرحه وكذا في شرحي الإرشاد لكن مع التبيري عنه
قال في الفتح ومحل الأول في غير الضاري (قوله واعتد عليها) أي وإن اعتد على الأخرى
في الحل بخلاف ما إذا اعتد على التي في الحل فقط وهو ذا في القائم لماسياً في كلامه في
النائم (قوله أو عكسه) أي بأن رمى من الحرم صيداً في الحل وأرسل كلباً معلماً منه على
صيد في الحل (قوله أو نحوه) أي كضربه (قوله عند الأول) أي الرمي ونحوه والثاني
السعي (قوله لم يضمنه) في الامداد والنهاية قياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى إلى
صيد فقتله لم يضمنه اهـ وتبرأ منه في التحفة ثم تطرفه ومال إلى خلافه (قوله كراسه) أطلق
كذلك شيخ الإسلام في شرحي البهجة والجمال الرمي في شرحها واعتد في الأسنى
والخطيب في شرح التنبيه والشارح في الامداد والجمال الرمي في النهاية وشرح الدبلية
تقييد الزركشي كالادعى عدم اعتبار الرأس ونحوه بما إذا أصاب الرامي الجزء الذي من
الصيد في الحل فلأصاب رأسه مثلاً في الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها في الحل وكلامه
في التحفة كالمتردد بين اعتماد ما هنا وتقييد الادعى نعم إن حمل قول الشارح في هذا
الكتاب نعم إن أصاب الجزء الخ على ما يشمل مسئلتنا فهو معتد في هذا الكتاب تقييد
الزركشي كالادعى لا الإطلاق (قوله ولو كان في الحل) أي الصيد والضائد وفي التحفة
لو كان محرماً وبالحرم عند ابتداء الرمي دون الإصابة أو عكسه ضمن ومثله ما لو نصب شبكة
محرماً للاصطياد بها ثم تحلل فوق الصيد ثم التعدي به بخلاف عكسه اهـ (قوله إن تعين
الحرم طريقاً) أي بأن لم يجد مفر غيره وإن جهل المرسل لكن لا اثم مع الجهل فيضمنه لأنه
أجابه إلى الدخول فيه فلم يبق له اختيار مع ذلك بخلاف ما إذا وجد مفر فلا يضمن مرسل
الكلب بذلك لأن له اختياراً فقول الشارح لأن له اختياراً لتعديله لعدم الضمان فيما إذا لم
يتعين الحرم طريقاً للكلب أو الصيد وبه فارق السهم ويضمن الحلال فرحاً حبس أمه عنه
حتى تلف وهو في الحرم وأمه في الحل ولا يضمن أمه لأنه أخذها من الحل وإن كانت الأم في
الحرم دون فرخها النالف ضمنهما (قوله حتى ما يستنبته الناس) هو على عمومته في الشجر
على المعقد واما الحشيش فسميه علم من المستنبات الاتية في كلامه أنه انما يحرم منه
ما لا يحتاج إليه من الربط ولا يؤذى ولا يكون مما من شأنه أن يستنبته إلا آدميون سواء
أنبت بنفسه أو أسقنت اما إذا كان شأنه ذلك وانبت بنفسه ~~فكان~~ الخطئة والبقول
والخضراوات فيجوز أخذها (قوله وقلعه) هو على عمومته في الشجر واما الحشيش فيجوز
قطعه لا قلعه إلا أن فسد منبته من أصله وهذا هو المعقد وجرى الشارح على تساويهما
في تفصيل الحشيش كما سيأتى في كلامه (قوله لم تنقل الحرمة عنها) أي ويجب ردها إلى
بقعة من الحرم وإن كانت غير منبتها الأول فإن يست بالنقل ضمنها وكذا لو نبتت في الحل
لا الحرم ما لم يعدها إلى الحرم فتنبت فيه من غير نقص ومحل وجوب ردها ما لم تبيس بحيث

لا يرجي نباتها والاسقط عنه المخاطبة بالرد ولزمه ضمانها (قوله ثبت لها حكم الاصل)
وبالعكس لم يثبت لها حكم الحرم بل هي حلية على اباحتها وفي الايعاب لو أدخل ترابا من
الحل الى الحرم او عكسه وغرس فيه فهل العبرة بالتراب او بمحلته محل نظر والاوجه اخذا
من كلام الرزكشي الثاني لان المفروض في الحقيقة انما هو محل التراب دون فرض أنه
كثير وان العروق لم تتجاوز ما اعتبره ولا محله فيما يظهر اهـ (قوله في الحل والحرم) أي
بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم قال في الايعاب بأن يكون أصل الغصن فيه بخلاف
الغصن نفسه فانه في الحل اهـ (قوله في سنته) أي سنة القطع أي قبل مضي سنة كاملة
من القطع قال في التحفة لو قيل يكفي العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه
خاف له ويكتفى بالمثلية بالعرف المبني على تقارب الشبه دون تحديده لم يعد اهـ فان لم يخلف
أو أخلف لا مثله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله لم يعد وجوب ضمانه لم
يسقط الضمان واختلوا في السؤال هل يجوز أخذه مطلقا وبشرط أن يخلف في سنته
وعلى الجواز هل يجب ضمانه ان لم يخلف على ثلاثة آراء متكافئة أو قرينة التكافؤ وقد
أوضحته في الاصل (قوله بضرتها) أي الشجر ولا يجوز أخذه للحاجة ولا يجوز لغير
حاجة (قوله الا الاذخر) في شرح الاعلام لشيخ الاسلام بكسر الهـ حمزة وسكون المجهمة
وكسر الحاء المجهمة ثبت معروف طبيب الرائحة الواحدة اذخرة اهـ (قوله أو غيره) شمل
ذلك البيوع وجرى عليه الخطيب الشربيني في شرحي المنهاج والتنبيه ونقله عن افتاء شيخه
الشهاب الرملي والشارح في التحفة والحاشية ونقل الجلال الرملي في النهاية ان والده في
فتاويه عقب القول بجواز بيعه بقوله ويجاب بأنه انما أبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا
لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع اهـ واعتمد في شرح الدبجية عدم جواز
البيع (قوله المؤذية) أي وان لم تكن من الشوك (قوله ان وجد السبب) هذا معقد
الشارح في كتبه وشرح الاسلام في الاسنى والخطيب في شرحي المنهاج والتنبيه واعقد
الجلال الرملي في النهاية وشرح الدبجية جواز أخذه ليستعمله اذا وجد السبب قال السيد
عمر البصري واهله أوجه وعلى الاول اذا وجد السبب جاز أخذه ولولا المستقبل وقيدته في
التحفة في علف البهائم بخلاف ما اذا لم يتيسر أخذه كلما راده وقيد بذلك السيد عمر البصري
مثله الدواء ايضا (قوله للحاجة اليه) أي بخلاف الشجر فانه لا يجوز قطعه ولولا الحاجة
على المعتمد (قوله ولا يجوز قطعه للبيوع) أي قطع كل من علف البهائم والدواء وما يتغذى به
وعليه جرى في التحفة والايهاب قال ويجري ذلك في أخذ السنن ونحوه لبيعه عن يده أو
به ويجري على عدم الجواز لشيخ الاسلام ذكر يافي شرح البهجة وكلام النهاية ظاهر فيه أيضا
وكلام الشارح في المنع وابن علان في شرح الايضاح يفيد جواز بيعه قالوا محل منع بيعه
ان قطعه بقصد البيع أما اذا قطعه لحاجة ثم طرأ له قصد البيع فلا يمنع لكن كلام الروضة
يقتضي أنه ان أخذه لحاجة لا يملك عينه بل أن ينقطع به ولو باذهب عينه كاطعام الذي

ولا يضمن غصنا أصله في الحل ويضمن
صدها فوقه بخلاف غصن في الحل
وأصله في الحرم فانه يضمنه دون
صده فوقه ولو غرس في الحل نواة
شجرة حرمية ثبت لها حكم الاصل
ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل
والحرم ويحرم قطع غصن لا يخلف
مثله في سنته ويضمنه وقطع ورق
الشجر ان كان يجذب بضرها
(الا الاذخر) فلا يحرم قطعه
ولا قلعه للتسقيف وغيره لاستثنائه
في الخبر الصحيح (و) (الا الشوك)
وان لم يكن في الطريق والافسان
المؤذية في الطرق كالصيد المؤذي
والجواب عن خبر ولا يعرض شوكها
أنه يتناول المؤذي وغيره فنقص
بغير المؤذي بالقياس على قتل
القوا نسق الخمس (و) (الا علف
البهائم والدواء) أي ما يتداوى به
كالخنظل ان وجد السبب لا قبله
وما يتغذى به كالرجلة والبقلة
فيجوز أخذه للحاجة اليه ولا يقطع
لذلك الا بقدر الحاجة ولا يجوز
قطعه للبيوع من علف أو يتداوى
به ويجوز رمي الخشيش والشجر
بالبهائم (و) (الا الزرع) كالحنطة
والشعير والذرة والبقول
والخضراوات

فيجوز قطعه وقلعه ولا ضمان فيه
(ويحرم قلع الحشيش) والشجر
(اليابس) ان لم يمت لانه لو لم يقلعه
لنبت فان قلعه انتم وضعه فان مات
جاز ولا ضمان (دون قطعه) فانه
يجوز ولا فدية فيه ولو خلف ما قطع
من الاخضر فلا ضمان والا ضمانه
بالقيمة (ثم) اعلم ان دم جزاء الصيد
والشجر دم تخيير وتعديل فحينئذ
(ان أنلف صيد له مثل من النعم
ففيه مثله) تقريرا لا باعتار القيمة
بل بالضرورة والخلقة (وان لم يكن له
مثل نفسه قيمة) في موضع الاتلاف
ووقته (في النعمامة) ذكرنا أو اتى
(بدنة) كذلك ولا تجزئ عنها بقرة
ولا سبع شياه أو أكثر لان جزاء
الصيد راعى فيه المماثلة (وفي
بقرة الوحش وسجاره بقرة وفي
الظبية شاة) وفي الظبي تبس (وفي
الحمامة) ونحوها من كل مطوف
يعب ويهدر (شاة) من ضأن
أو موز يحكم الصحابة رضوان الله
عليهم ومستنده توقيف بلغهم
والا فالقياس القيمة وفي الغلب
شاة وفي الارنب عناق وهي أنثى
المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة
وفي البر بوع والوبر جفرة وهي
أنثى المعز اذا بلغت اربعة أشهر

أبيع وبه يعلم ان هبته كبيعه ومن قطعه للبيع فلا يملكه ولكن المحتاج أخذه منه بشراء
أو غيره ولا حرمة عليه الأمن حيث كونه أعانة على معصية كاعب الشطرنج مع من يعتد
تجريمه ولو جهل البائع الحرمة عذر لحقائه على العوام بل على كثير من المتفقهة فيجوز
الشراء منه لكن يجب على من علم منهم ذلك بيان تجريمه اه كلامهما (قوله فيجوز قطعه
وقلعه) قال القليوبي في حواشي المحلى ويحل التصرف فيه بالبيع وغيره اه (قوله
والشجر) قد علمت مما قدمته لك انه سم لم يجز واتفصيل الحشيش في الشجر (قوله ولو
اخلف ما قطع الخ) في التحفة ولو بعد سنين كما اقتضاء اطلاقهم فلا يضمن والحاصل أن
المراتب أربع أحدها ما لا يضمن مطلقا وهو ما احتاج اليه من الحشيش الاخضر والاذخر
وكذا عود السواك البناء على ما سبق من الخلاف ثانيها ما لا يضمن اذا أخلف مطلقا وهو
الحشيش الاخضر المقطوع لغير حاجة ثالثها ما لا يضمن اذا أخلف في سنة القطع والا يضمن
وهو غصن الشجر رابعها ما يضمن مطلقا وان أخلف في حينه وهو قطع الشجر من أصله
(قوله والا ضمانه بالقيمة) أي حيث تعدى بقطعه ولم يخلف (قوله دم تخيير) سبق بيانه
وكذلك التعديل (قوله تقريرا) والا فإين النعمامة من البدنة ثم ما جاء فيه نقل عن النبي
صلى الله عليه وسلم أو الصحابة يتبع وما لا نقل فيه يحكم بحمله عدلان فان لم يكن له مثل
فالقيمة (قوله في موضع الاتلاف) بخلاف المثلي فانه يعتبر بقيمة مكة كما سألني في كلامه
ويكون التقويم بقول عدلين (قوله كذلك) أي ذكرنا أو اتى اذ يجزئ الذكر عن الاتى
كعكسه (قوله ولا تجزئ عنها بقرة) بل ولا تجزئ عن الشاة في هذا الباب وفي شرح
المختصر لعبد الرؤف وشرح الايضاح لابن الجلال انه لا بد في اتلاف الحمام من شاة تجزئ
في الاضحية وهذا ضعيف اذ الراجح فيه في الصغير صغير وفي الكبير كبير (قوله وفي
الظبية) هي بكار الغزال اذا طلع قرناه وقبل ذلك هو غزال (قوله شاة) المراد بها هنا العنز
اذ هي التي تماثل الظبية وان كانت الشاة تشتمل الضأن والمعز في كلامه تجزئ وهذا
باعتبار الاصل والا فالراجح جواز الذكر عن الاتى وعكسه (قوله ونحوها) أي كالحمام
والقمرى والدبسى بضم الدال والقاختة والقطا وغيرها (قوله يعب) أي يشرب الماء
جرعا بلا مص ولا تنفس كشرب الدواب اذ غير نحو الحمام يشربه قطرة قطرة جرعا بعد
جرع (قوله ويهدر) أي يغرد ويرجع صوته والجهور رجوعا بينهما وبعضهم اقتصر على
العب لتلازمهما أو إشارة الى أن العب يكفي وان لم يهدر كما في بعض العصافير
(قوله والا فالقياس القيمة) أي القياس على غير المثلي اذ هو من افراده اذ لا مثل له في
الصورة تقريرا من النعم وقبل مستندهم الشبه وهو العب وقبل الف البيوت أي في بعض
أنواع الحمام اذ لا يتأتى في القاخت وفيه ان المراد بالظبية في الصورة تقريرا لا في الطبع
(قوله والوبر) بسكون الموحدة جمع وبرة دوية أصغر من السنور كحلاء اللون لا ذنب لها
ذكره الجوهرى (قوله اربعة أشهر) ويجب ان يكون المخرج عن الارنب فوق اربعة

وفصلت عن أمها وفي الضب وأم حنين جدى ويحتمل في الانص فيه غير ٢٤٧ ماذكر بالمثل عدلان تقهان سياب الشبه ويقضى

الصغير والصحيح والهزيل وأصدادها
بمثله ولو أعور عين يسار ويجزئ
الذكر عن الانثى وعكسه ويجب في
الحامل حامل ولا تبيع بل تقوم
(ويتخير في المثل بين ذبح مثله في
الحرم) ولا يجزئ ذبحه في غيره
وان تصدق به فيه (والتصدق به)
أى بجميعة (فيه) أى فى الحرم
على مساكنه بان يفرق لحمه
عليهم أو يملكهم بجلته مذبحا
والقاطنون أولى هنا وفي نظائره
(وبين التصديق بطعام) يجزئ
في الفطرة (بقية المثل) في مكة على
من ذكر (والصيام) في أى محل
شاء (بعدد الامداد) ويكمل
المنكسر ولا يجزئ اعطائهم المثل
قبل الذبح ولا اعطائهم دراهم
والاصل في ذلك آية ومن قتله منكم
متعمدا وانما اعتبرت قيمة المثل بمكة
عند العدول عن ذبح مثله لانها محل
ذبحه فاعتبرت قيمته به عند العدول
عن ذلك (وفي ما لا مثل له كالجراد)
وغير الحمام من الطيور سواء
الاصغر منه والاكبر (يتخير بين
اخراج طعام بقيقته) يجزئ في
الفطرة على مساكن الحرم
(والصيام بعدد الامداد) والمنكسر
منها ويرجع في القيمة هنا وفيما عدا
الى عدلين (ويجب في الشجرة)
الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة
عرفا (بقرة) رواء الشافعي عن
ابن عباس رضى الله عنهم ومثله
لا يقال لا توقفت سواء أخلفت
الشجرة أم لا ويجوز اخراج بدنة

اشهر اذ هو خير من الربوع (قوله وفصلت عن أمها) أى فأخذت في الرعى والذكر جفر
لانه جفر جنبه أى عظما (قوله وأم حنين) بضم الميم وفتح الموسدة دابة على خلقة
الحرب اعطية البطن وقال جمع انهما من صفاد الضب (قوله جدى) ولدا المعز اذ رعى وقوى
فالذكر جدى والانثى عناق (قوله لانص فيه) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أحد من الصحابة فمن بعدهم من سائر الاعصار (قوله عدلان) أى عدلا لشهادة فلا يضمن
ذكورتهم ما وحرمت ما واكتفى في شرح الارشاد والجمال الرمل في شرح المنهاج والبلدية
بالعدالة الظاهرة وفي الايعاب عدلان باطنا كما اقتضاه كلامهم الخ وقتل الصيد عددا
اختيارا كبيرة وكذلك الجراح في التسك وما عداها من سائر محرمات الاحرام صغائر ولو
حكمت اثنان بمثل وآخران ببقية كان مثليا أو بمثل آخر تخير وقبل بغير العلم (قوله بمثله)
ولو فدى الردى نوعا أو لكونه معيبا بالجلد كان أفضل نعم لا يجزئ الكبير عن الصغير وعكسه
لقدمة المثلية (قوله بل تقوم) أى حاد لا بمكة وقت العدول لانها محل ذبحها لو ذبحت
وتصدق ببقية اطعام أو يصوم عن كل مديوم ولو ضرب صيدا فالق جنيئا يضمن نقص
الام فقط دون الجنتين وان لقي جنيئا حيا ثم ماتا ضمن كلا وحده أو مات الولد ضمنه وحده
ونقص الام ولو جرح شيئا لزمه الجزاء بنسبة ما ينقص من قيمته فلو نقص عشر قيمته أخرج
عشر شاة مثلا لحي أو اشترى بقيمة عشر اطعاما وتصدق به أو صام عن كل مديوم أو غير
مثلي لزمه ما نقص من قيمته فيشترى به طعاما أو تصدق به أو يصوم عن كل مديوم (قوله
فيه) أى فى الحرم فى شروح الايضاح للشارح والجمال الرمل وابن الجلال وعسلان انه
لا يجوز قتله لغير الحرم وان لم يجد فيه مساكن فيجب التأخير حتى يجدهم وفى الامداد
جواز اعطائهم خارج الحرم ليس ببعيد واعتمده أيضا فى الايعاب بالنسبة لقيمة المثل قال
لان اشترط كونهم من أهله لا الاعطاء فيه به وعليه فيشترط أن يكونوا من قاطنى الحرم
واعتمده سم العبادى فى شرح مختصر أبى شعاع ونقل بعضهم اعتماده عن ابن الجلال
فى شرح الدماء (قوله على مساكنه) أقلهم ثلاثة ان وجدوا فان أعطاه لاثنتين غرم
لثالث أقل ما يتبع عليه الاسم (قوله بان يفرق لحمه) وكذلك غير اللحم من بقية الاجزاء
(قوله مذبحا) أى ولو قبل سلخ جلده (قوله والقاطنون أولى) أى ما لم يكن الظاعنون
أحوج والا فهم أولى (قوله بقيمة المثل في مكة) أى بالثمن الغالب به يوم الاخراج والمراد
بها عتبا جميع الحرم فلو اختلفت القيمة باختلاف بقاعه جازله اعتبارا أقلها (قوله بقيمة
المثل) أى لا الصيد (قوله على من ذكر) أى على مساكن الحرم وحيث وجب صرف
الطعام اليهم فى غير دم التخيير والتقدير لا يتعين لكل منهم مدبل يجوز ذونه وفوقه كما علم مما
تقدم (قوله ويكمل المنكسر) أى فيصوم عنه يوما كاملا (قوله ومن قتله منكم متعمدا)
منه ومثله متعمدا غير مراد عند التمسك بقضية ولو على الناسى والجاهل وقد
ذكرت فى الاصل هنا عبارة الايعاب وفيها الكفاية (قوله وفيه الحمام) أى وما ألحق به مما

عنها وانما تجزئ منها ولا عن الشاة فى جزاء الصيد لانهم راعوا المثلية ثم لاهنا ويجب فى البقرة أن يكون (لهاسنة)

بل ستان تامتان اذ لا بد من اجرائها في الاضحية على المعتمد (و) يجب (في الشجرة) الحرمية (الصغيرة) عرفا وهي (التي كسب
الكبيرة) تقريرا (شاة) ويجب ايضا ٢٤٨ فيها جاوزت سبع الكبيرة ولم تنه الى حد الكبير لكن تكون الشاة الواجبة فيها

سبق (قوله بل ستان) هو المعتمد اذ ليس لنا ما يجب ذبحه في غير سن الاضاحي الا في جزاء
الصبي (قوله كسب الكبيرة) اذ الشاة سبع البقرة ولذلك اجزأت عن سبع شياه فلو
كانت صغيرة بالنسبة لنوعها كبيرة بالنسبة لشجرة اخرى من غير نوعها اعتبرت بنوعها
(قوله لكن تكون الخ) اقتره شيخ الاسلام في الاسنى والغريوتبع الزركشي على ذلك
صاحب المغنى والنهاية والشارح في الامداد والفتح وجرم به في مختصر الايضاح وهذا
الكتاب واقتره في الابعاب ونظريه في الصحفة ورج اجزاء الشاة في كل ما لم يسم كبيرة وان
ساوت ستة أسباع الكبيرة مثلا (قوله بين ذبح ذلك) أي البقرة عن الكبيرة والشاة عن
قريب من سبعها (قوله الصغيرة جدا) أي التي لا تقارب سبع الكبيرة (تمة) يحرم
اخراج شيء من تراب الحرم وأجباره الى الحل أو حرم آخر ولو بنية رده اليه ويلزمه رده
وان انكسر الاناء وبالرد تنقطع الحرمه كدفن بصاق المسجد ومحل الحرمه اذ لم تدع اليه
حاجة وأواني فخار مكة تصنع من تراب الحل بخلاف المدينة والله أعلم

* (فصل في موانع الحج) *

وهي ستة (قوله للابوين) في المنع وان كانا كافرين وفي شرح الايضاح للجمال الرملي
لا يمنع للكافر اه وأقتر الاذرى عليه في الاسنى ومحل المنع ان لم يسافر المانع في ذلك
الركب وأورد في المنع احتماليين فيما لو أدى احرامه الى منع بزه ليجزئه عن خدمته اللازمة
له هل له منعه أولا ويجري ابن علان على الاحتمال الاول وفي المنع الامر بالجميل لا يكتفي
بكونه في ركب بل لا بد من صاحبه له مصاحبة تنفي معها الريسة ونحوه ابن علان وشرط
المنع من التطوع ان يكون هو المقصود فلو قصد معه تجارة أو اجارة كالجاليين والعكابر
وزاد رحمه أو اجارته على مؤنة سفره لم يشترط اذن أحدهما حيث كان الطريق آمنا الامن
المعهود ومثل السفر للتجارة في عدم اشتراط الاذن السفر لطلب العلم (قوله غير المكي)
سبأ في الكلام عليه في كلام الشارح مع التبري عنه وارتضاء الجمال الرملي في شرح
الايضاح ورد في المنع تبعا للسيد السهمودي في حاشية الايضاح (قوله ودوما) أي
فلا يصل تحمله اذا أحرم بما ذكر بغير اذنه كما سبأ في كلامه (قوله لانه) أي التطوع
(قوله ذلك) أي اذنهما (قوله دون الفرض) لو كان منع أحد الابوين لنحو خوف
الطريق أو كان له عرض يعتبر في تأخير الحج عنه شرعا كما اذا كان يريد السفر مع رفقة
غيره مؤمنين ويمكن ان يؤخر حتى يجد رفقة مؤمنين أو كان ماشيا لم يطق المشي أو أراد
الخروج قبل خروج فاقله بلده أي وقته في العادة فله منعه من حج الفرض في كل ما ذكر
وفي الابعاب للاصل الواجب نفقته المنع حتى يترك له نفقة أو منفق كما ان لدى الدين الحال
منه الا أن يستنيب من يقضيه الخ (قوله وان كان فقيرا) هو المعتمد عند الشارح

اعظم من الشاة الواجبة في سبع
الكبيرة والدم هئا تخير وتعديل
كما في جزاء الصبي فحينئذ (تخير
بين ذبح ذلك) والتصدق به كما في
(والتصدق ببقية طعاما) يجزئ
في الفطرة تطهيرا ما أيضا (والصيام
بعد الامداد) والمنكسر منها (وفي
الشجرة) الحرمية (الصغيرة جدا
قيمتها) تخيرا وتعديلا أيضا فحينئذ
(يتصدق بقدرها) أي القيمة
(طعاما) يجزئ في الفطرة (أو
يصوم بعد الامداد) والمنكسر
منها

* (فصل) * في موانع الحج

وهي ستة الاول الابوة (ويجوز
للأبوين) أي لكل منهما وان علا
أو كان هناك أقرب منه (منع الولد)
وان سفل (غير المكي من الاحرام
بتطوع حج أو عمرة) ابتداء ودوما
لانه أولى باعتبار اذنه من فرض
الكفاية الاعتبارية ذلك لقوله صلى
الله عليه وسلم في خبر الصحيحين
لرجل استأذنه في الجهاد ألك أبوان
قال نعم قال استأذنتهما قال لا قال
ففيهما فجاهدا أما المكي ونحوه
فليس لهما منعه على ما يحشمه
الاذرى لقصر السفر (دون
الفرض) فليس لهما منعه من
الابتداء ولا انما لانه فرض عين
بخلاف الجهاد ويشمل ذلك من
ليحج حجة الاسلام فليس لهما منعه

منها وان كان فقيرا الى احتمال فيه لانه اذا تكلفها تجزئته عن حجة الاسلام فتقع فرضا

وتيسر استئذانهما في الفرض

أيضا الثاني الزوجية يسـين
له الحج بزوجته للامرية في
الصحة يسـين لها أن لا تحرم
بغير إذنه نعم يتنع على الأمة ذلك
الاباذن الزوج والسد والفرق
أن الحج لازم للمرأة فـهـا راض في
حقها واجبان الحج وطاعة الزوج
فجازلها الاحرام وندب لها
الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب
عليها الحج ولذا حرم على الزوجة
صوم النفل بغير إذن لا الفرض
وقياسه أنه يحرم على الحرة
الاحرام هـا بالنفل بغير إذن
(وللزوج منع الزوجة من)
النفس (الفرض والمسنون) لأن
حقه على الفور والنفسك على
التراخي ويقارق الصوم والصلاة
بطول مدته بخلافهما نعم
ان سافرت معه باذنه وأحرمت
بحيث لا يفوت عليه استمتاعها
البته بأن كان محرما و كان
احرامها يفرغ قبل احرامه أو
يفرغان معاً لم يكن له منعها لانه
تعت ولـيس له منعها من نذر
معين قبل النكاح أو بعده
لكن باذنه ولا منع الحابسة نفسها
لقبض المهر لأن لها السفر بغير
إذنه الثالث الرق فإذا أحرم قـن
بإذن سيده لم يحل له وان أفسده
لانه عقد لازم عقده باذنه
واشترى القسخ ان جهل احرامه
ويحرم عليه الاحرام بغير إذن
سيده (والسيد منع رقيقه)

في كسبه وكذلك الجبال الرمل وكسبة الاسلام وعمرته والقضاء والنذر (قوله في الفرض)
وكذلك التطوع حيث لم يكن له ما منعه فيه كأن قصده معه تجارة (قوله أن لا تحرم الحج)
أي الفرض وأما التطوع فـسـيأتي في كلامه حرمة عليها (قوله لازم للمرأة) في المنع
ونحوه الامداد يظهر ان المراد بلزومه لها أن من شأنه ذلك وان كانت فقيرة تطير ما صـر آتفا
ويحتمل خلافه لما يأتي اهـ واستوجه الجبال الرمل في شرح الايضاح الاول (قوله ولذا
حرم) أي للفرق بين الفرض والنفل (قوله لان حقه على الفور الحج) أخذ منه انه لو تضيـق
عليه ان نحو غضب أو موت بقول طبيين عدلين لم يملك الزوج تحليلها وجرى عليه الخطيب
الشريفي في شرح التبيين وغيره وفي الايعاب انه لا وجه وفي المنع انه غير بعيد وجرى
عليه الجبال الرمل في شرح المنهاج والايضاح وخالفه في التحفة استكن مع التبري
منه (قوله ان سافرت معه) هذا أطبقوا عليه وخالف في التحفة لكن مع التبري منه
(قوله أو يفرغان معا) بخلاف ما إذا كان تحليلها يتأخر عن تحللها قال في الايعاب لنحو
زجة في الطواف والسعي أو للاحتياج الى مركوب تذهب عليه من مـنى أو الى من يصحبها
اهـ وقد نـكـت في المنع اهـ اذا تحلل قال والا فلا معنى لجواز ذلك وهو محرم اهـ (قوله وان
أفسده) لكن لا يلزم السيد الاذن في القضاء لانه لا ياذن في الافساد وقضيه أنه لو أذن له
فـهـ لزمه الاذن في القضاء وأورد فيه في الايعاب احتمالين بلا ترجيح (قوله ولمشترى
القسخ) أي فسح البيع لان احرامه مع عدم تمكن السيد من تحليله عيب ظهر بالبيع
فان علم باحرامه يملك فسح البيع لانه حينئذ راض بعيبه وأما اذا كان احرامه بغير إذن
سيده فـمـشـترى حينئذ تحليله بكانعه ولا خيار للمشتري في فسح البيع على المعتمد وان رجع
السيد عن الاذن قبل احرام القن فله تحليله وان جهل القن رجوعه وكذا المشـترى منه
تحليله لكن لا يقبل قول السيد في الرجوع الـيـينة قال في النهاية ويأتي فيه ما ذكر
في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة وان أذن له لم يعترف فـهـ فله تحليله لا عكسه أو أذن له
ليقتنع فـهـ بعد العدة منعه من الحج ولو تقدم احرام القن على زمان عينه السيد أو مكان
كذلك فـهـ تحليله ما يدخله ولو أذن له ليحج أو يفرد فـقـرن لم يحل له لان ما أذن فيه مساو
للقران أو أذن له لـيـقتنع فـقـرن لم يحل له كما جرى عليه الشيخان وجرى القاضي وابن كـيـسـر
والاذري على لزوم كسبه على جـوـر تحليله لا حتمال أن يرجع بعد العدة عن الاذن في الحج
ولو سـالـحـي في عام معين بإذن سيده ثم اتى السيد آخر لم يكن له منعه ولا تحليله ولو أحرم
بإذن فـقـن له سيده في الماضي فيه فـهـ لا يحل له ولا المشتري تحليله لكن للمشتري الخيار
ولو أذن له في احرام مطلق فـهـ فعل وأراد صرفه للنفس والسيد لغيره قال راجح اجابة من دعا الى
الايسر (قوله ولا يـمـنع رقيقه) المراد بالسيد مستحق منفعة الرقيق فالوقوف على
معين يعتبر اذنه والا فـهـ تحليله أو على جهة يعتبر اذنه الناظر ولو كما بشرط أن لا يفوت بعض
منافعه باحرامه والمستأجر عينه لـهـل في السقرمة معينة يعتبر اذن المستأجر والموصى

ولو مكاتباً وأُم ولدوه بعض ليس بينه وبين سيده مهايأة أو بينهما مهايأة والنوبة للسيد (من ذلك) أى النسك (فرضاً) كان (أو سنة) لأن منافعه مستغرقة للسيد (فان أحرموا) أى الترع والزوجة والتمن (بغير إذنهم) أى الأصل والزوج والسيد جازلهم تحليلهم بأن يأمرهم به فيلزمهم حينئذ التحلل فإن امتنعت الزوجة والامة مع تمكنه مأمنة فلا زوج والسيد وطوهم أو سائر الاستمتاع بهم ما ولائهم عليهم ما دونه وليس للفرع والزوجة التحلل بغير أمر السيد ويفرق بأن معصيته أشد ملك السيد منافعه وعدم مخاطبته بالنسك بخلافهما في جميع ذلك وانما يلزمه بغير إذن وان كان الخروج من المعصية واجباً لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه وإذا أمرهم (تحللوا) وجوباً كما تقرر الرابع الإحصار العام بأن يمنع المحرم من المضى في نسكه من جميع الطرق الا بقتال أو بذل مال فلهم حينئذ التحلل وان اتسع الوقت ولو منعوا من الرجوع أيضاً الخامس الإحصار الخاص فإذا حبس ظلماً أو بدين وهو معسر فله التحلل السادس الدين وليس للدين التحليل

بمنفعته يعتبر فيه اذن الموصى له لا الوارث (قوله ولو مكاتباً) ان أمن المكاتب وكان له كسب أو ربح ينفق بنجومه وقصر سفره عرفاً لم يمنع من سفره ولا جاز منعه (قوله والنوبة للسيد) أطلق ذلك في هذا الكتاب وكذلك فتح الجواد والغرر لشيخ الاسلام وشرح المهجة للجمال الرملي فاقتضى أنه لا يمنع في نوبة المبعوض مطلقاً وقيدته في الاسنى بما اذا وسعت نوبته النسك وجرى عليه الشارح في بقية كتبه وكذلك الجمال الرملي في شروحه على المنهاج والابيضاح والدلبية (قوله كما تقرر) أى في قوله فيلزمهم حينئذ التحلل والمراد تحلل المحصر الا في كلامه قرياً نعم الرقيق واجبه الصوم بدل الدم فيكون تحلله بازالة ثلاث شعرات مقارنة للنسك وان تأخر صيامه وفي التحفة تلزمه المبادرة بالتحلل بعد أمره به (قوله عن المضى في نسكه) أى اتمام الأركان ولو السعى وحده فخرج ماله منعوا من شحورى فيمنع تحليلهم بحسبه بالدم واختلفوا في ثبوت ميت من دقة اذا منع منه هل يلزمه دم أو لا لسلطو وجوبه بالعدرونه الإحصار عنه وقد أوضحت في الأصل (قوله من جميع الطرق) خرج ما اذا كان المنع من بعضها فلا يجوز التحلل حيث وجدت استطاعة سلوك الطريق الآخر ويلزمه سلوكه وان طال أوتيقن الفوات ويلزمه التحلل بعمل عمرة عند الفوات ثم ان كان الطريقان سواء لزمه القضاء وان كان في الطريق الثاني سبب حصل الفوات به كطول أو خشونة لم يجب القضاء لانه محصر (قوله الابتثال) لا يلزمهم القتال وان كان العدو قليلاً كافراً أو باغياً لكن ان كان في المؤمنين قوة فالأولى أن يقتالوا والا فالأولى أن يتحللوا والكلام فيما اذا صدوهم من غير قتال أما لو تقابل الصفان للقتال فالقتال واجب والفرار حرام بشرطه (قوله أو بذل مال) يجوز لهم التحلل ولا يذلون المال وان قل بل يكره البذل ان كان الطالب كافراً وقيد الخطيب في المغنى تبعاً لبعض المتأخرين قلة المال بالنسبة لاداء النسك قال فتحو الدرهمين والثلاثة لا يتحلل من أجلها اهـ والمنقول عدم التقيد (قوله فلهم حينئذ التحلل) الذي يتلخص من كلام أئمتنا أن التحلل في الإحصار ينقسم على أربعة أقسام أحدها امتناعه وذلك فيما اذا علم زواله في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العمرة في ثلاثة أيام وفيما اذا كان ثمة طريق آخر ووجدت استطاعة في سلوكه وفيما اذا حبس المحرم في حق يتمكن من أدائه وفيما اذا أمنهم الصادون وثقوا بقولهم وان صدوهم عن مكة فقط امتنع التحلل قبل الوقوف بعرفة وان صدوهم عن عرفة فقط كان التحلل بعمل عمرة لا تحلل المحصر ثالثها أولوية ترك التحلل وذلك في العمرة مطلقاً وفي الحج ان كان الوقت واسعاً ورجى زوال الإحصار ثالثها أولوية التحلل وذلك في الحج ان كان وقته ضيقاً بحيث يحشى فوات الحج لو صبر رابعها اباحة التحلل وهو الأصل فيه (قوله وان اتسع الوقت) محله كما قدمته آنفاً اذا لم يعلم زوال الإحصار في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها ولا فليس له التحلل ومع جواز التحلل فيما ذكر بقيد الأول تركه كما تقدم (قوله الإحصار الخاص) لمعتمده أنه كما دام فيما

سقى فيه من التفصيل (قوله وله منعه من السفر) ويحرم عليه حينئذ وان قصر كبل وان
 اطردت العادة بالمساحة فيه حيث لم يعلم رضاء وان ضمنه موبس (قوله الا ان اعسر) أى
 بأن لم يكن عنده أكثر مما يترك للمفلس (قوله أو تأجل الدين) بشرط بقاء الاجل الى زمن
 يصل فيه لحل فتصرف فيه الصلاة لانه انما يسمى مسافرا حينئذ فيما يظهر ابن علان وفي حاشية
 الايضاح الاقرب أن حلول المؤجل أثناء الطريق كجديد الدين أى فلا يلزمه الرجوع الا
 ان صرح الدائن بطلب الرجوع منه ويستثنى من ذلك عند الشارح الزوجة فاذا أراد سفرها
 كلف طلاقها أو تركه من يتفق عليه من مال حاضر حاصل وكبقائه مال لذلك دينه على موبس
 مقر باذل وجهة ظاهرة اطردت العادة باستمرارها ومثلها في ذلك بعضه الذى يلزمه اتفاقه
 وقال الجلال الرملى فى شرح الايضاح أما المستقبل فعليه ذلك ان علم ضياعهم ان لم يترك لهم
 ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل أما الظاهر فلا يجبره الخاصكم على ذلك اه وشكى ابن
 علان منالة الشارح والجلال الرملى وأقرهما (قوله الثلاثة الاول) أى الزوجة والولد
 و لرفيق (قوله بقسميه) أى الحصر العام والخاص (قوله ما يجزى فى الاضحية) منه سبع
 بدنة أو بقرة فى محل الاحصار كما سيذكره ويستأجره الى الحرم حيث قدر لكن يتوقف
 التحلل على ظن ذبيحة مئة وفى شرح الايضاح للجمال الرملى وابن علان الاوجه توقف
 التحلل على تفرقة اللحم المنبوح عند الامكان انتهى وظاهر كلام أئمتنا خلافه (قوله
 الحلق) أى إزالة ثلاث شعرات فأكثر بسائر أنواع الإزالة (قوله بقيمة الشاة) بالقد
 القابضة فان لم يكن به ذلك فأقرب البلاد اليه (قوله والمنكسر) أى يصوم عنه يوما
 كاملا لعدم تجزى الصوم (قوله بانثية مع الحاق) أى وثبت الشاة فى ذمته فحق قدر عليها
 أو على بداهة الزمة ومحل ذلك ان كان له شعرة واحدة والتحلل بالانثية فقط (قوله ويتعين محل
 الاحصار من الحل) للذبح والتفرقة قال ابن الجلال فى شرح الايضاح المراد به فيما يظهر
 وقاها بعض اخواننا الحل الذى يتنع فيه قصر الصلاة لو كان مقبلا ولو ذبحه بمحل لا فقرائه
 جاز النقل ومتى أمكن الذبح فيه ونقل لحمه اليهم بلا تغيرتين والانتقال اليهم حيا ولو أحضره
 فى طرف الحرم لم يجز له ذلك فى الحل فان ذبح ظانا وجود الفقراء فمبين فقد هم أو عدموا
 بعد الذبح لم ينقل وتحلل وتصرف فى اللحم عند خوف فساده ويبقى فى ذمته الى وجود
 المستحتملين فيه تفرقة لحما بالذبح ولا يكفيه تفرقة قديدا ولو ذبح عالما بالفقده لم يجز له الذبح (قوله
 للذبح) متعلق بقوله يتعين موضع الاحصار (قوله ولما لم يمتنع) معطوف على قوله للذبح أى
 من دم منذور أو بدبب محظور ارتكبه ولو قبل الحصر على المعتمد (قوله أو النذر) أى
 المطلق ونخرج به المدين فى عام حصره وقد سبق أنفا فى كلامه أنه يبقى فى ذمته كما كان والذى
 أفاده الاحصار انما هو جواز الخروج منه (قوله عند الشروع فيه) قال فى التحفة وقد
 فارتبته شرطه الذى تلذ به عقبية الاحرام بأن وجدت قبل نكاحها فيما يظهر نظير
 ما يأتى فى الاستثناء فى نحو الطلاق اه (قوله لفرغ زاد الخ) وفى فتاوى الشارح من العذر

وله منعه من السفر الا ان اعسر
 أو تأجل الدين وان لم يبق من أجله
 اللحظة وإذا تحلل الثلاثة الاول
 (هم والمحصر) بقسميه (عن الحج
 و) كذا عن (العرة) فليكن تحللهم
 (بذبح ما يجزى فى الاضحية ثم) بعد
 الذبح (الملقى مع اقتران نية
 التحلل بهما) أى بالذبح والخلق
 (ومن عجز عن الذبح) بالطريق
 السابق فى دم نحو التمتع (أطعم
 بقيمة الشاة فان عجز) عن الاطعام
 (صام بعدد الامداد) والمنكسر
 (والرفيق) وبكذا الحز الذى
 لم يجد دما ولا طعاما (يتحلل بالنية
 مع الحاق فقط ويتعين محل) الاحصار
 من الحل وان أمكنه بعينه الى طرف
 الحرم للذبح وتفرقة اللحم وتفرقة
 الطعام ولما لم يمتنع من سائر الدماء لانه
 صار فى حقه كالحرمة فى حق غيره
 ولا يتعين للصوم محل ويتوقف التحلل
 على الذبح أو الاطعام لا على الصوم
 اطول مدته (ولا قضاء عليهم) اذا
 تحلوا لانه لا تقصير منهم بل الامر كما
 كان قبل الاحرام فان أحصر فى
 قضاء أو نذر معين فى عام حصره بقى
 فى ذمته كما كان وبكذا نكاحه
 الاسلام أو النذر اذا استقرت بأن
 وجدت فيها شروط الاستطاعة
 قبل حصره وان أحصر فى حج
 تطوع أو اسلام أو نذر لم يستقر
 ليلزمه شئ فى التطوع أصلا ولا
 فى الاخيرين حتى يستطيع (ومن
 شرط التحلل) من احرامه عند
 الشروع فيه (لفرغ زاد

أومرض أو غير ذلك) كضلال طريق وخطا ٢٥٢ في العدد (جاز) وحينئذ فله التحلل به كإله ان يخرج من الصوم فيما لو نذر

المباح وجود من يستأجره وجرى الشارح والجمال الرمي وابن علان في شروح الايضاح أن منه الخيض قالوا بل هو أشق من كثير من الاعذار ولولم يعين شيئا من الاعذار بل شرط التحلل ان عرض عذر فهو كالموشرط المعتكف في نذره الخروج ان عرض عارض وفي الاعتكاف من التحفة بعارض مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف فان عين شيئا لم يتجاوزها ولا خرج لكل عارض ولو دنيو يامباحا كلفاء أمير لا نحو زهدة أما لو شرط الخروج لم يحرم كشرب خمر أو لمة اف كجماع فيبطل ولو شرط الخروج لا لعارض كان قال الآن يبدولي فهو باطل والاوجه بطلان نذره ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكأنه تقرر اه ملخصا (قوله أومرض) ضبطه في التحفة بجاءين ترك الجماعة أي وهو أن يلحقه به مشقة كمشقة المشي بالمطر أو بالوحل وفي النهاية الاوجه ضبطه بما يحصل به مشقة لا تحتمل عادة في اتمام النسك اه وجزم به في شرح الايضاح وهذه رتبة فوق الاولى واعتقد في فتح الجواد والايهاب وقتاويه مبيح التيمم وهذه فوق الرتبة الاولى والى خير الامور أوسطها (قوله فيكون تحلله بالنية فقط) هكذا في نسخ هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام في الاسنى والجمال الرمي في شرح المنهاج والبهجة والشارح في شروح العباب والارشاد قال ابن الجمال في شرح الايضاح بالخلق مع النية ان كان برأسه شعر يزول والا في النية فقط وعليه يحمل كلام النهاية اه وأبدت في الاصل جوابا غير هذا فراجع منه ان أردنه ورأيت في بعض هو امش هذا الشرح زيادة والخلق وكتب عليه صح وعليه فلا اشكال (قوله قلب حجه عمرة) أي وتجزئته عن عمرة الاسلام (قوله بعمل عمرة) ولا تجزئته عن عمرة الاسلام (قوله من فاته الوقوف) أي بطاوع بخير يوم عيد النحر وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز له التحلل الا بعد فوات زمن الوقوف فلا يجوز قبله وان ثبت عدم ادراكه وأقر ذلك في الايهاب (قوله وجوبا) أي فورا (قوله كالابتداء) يفيد حرمة الاحرام بالحج في غير أشهره واعتقدوا في شروح الايضاح الكراهة الا ان قصد بالاحرام بالحج حقيقة الشرعية وأنه يصير متلبسا به لقصد التلبس بعبادة فاسدة وان لم تكن هناك عبادة فاسدة لان الحج ولومع هذا القصدية عقد عمرة اه واستظهر في التحفة أيضا عدم الحرمة ثم قال ورأيت في المسئلة قولين الحرمة والكراهة وقد علمت أن الثاني هو الرابع اه واعترضه ثم بأن تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا أن يكون ممنعا وجع بينهما ابن الجمال في شرح الايضاح بما سبق في كلام شرح الارشاد فالكراهة اذا لم يقصد الحقيقة الشرعية للحج بل يأتي باللفظ الحج عوضا عن لفظ العمرة عامدا عالما بالحرمة اذا قصد ذلك (قوله ان لم يكن سعي) والاكتفى به فلا يعيده بعد طواف التحلل على المعقد (قوله المتبوع بالسعي) أي ان لم يكن سعي بعد القدوم وله تقديم أي واحد شاء من الخلق والطواف (قوله ان كان تطوعا) هكذا ينبغي أن تكون نسخ الكتاب وما يوجب من

بشرط أن يخرج منه بعذر ثم ان شرطه بهدى لرما أو بلا هدى أو اطلق لم يلزمه فيكون تحلله بالنية فقط ولو قال ان مرضت فأنا حلال فمرض صار حلالا بنفس المرض وله شرط قلب حجه عمرة بنحو المرض وانما لم يجز التحلل بنحو المرض بلا شرط كالحصار لان التحلل لا يفيد زوال نحو المرض بخلاف التحلل بالاحصار بل يصبر حتى يزول عذره فان كان محرما بعمرة آتيا أو بجمع وفاته تحلل بعمل عمرة (ويحل من فاته الوقوف) بعرفة وجوبا فيحرم عليه استدامة احرامه الى قابل لزوال وقته كالابتداء فلو استدامه حتى حج به من قابل لم يجز ويككون تحلله (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي يعيد طواف القدوم (وخلق) بنية التحلل وان لم ينو العمرة ولا تجزئته عن عمرة الاسلام ولا يجب رمي ولا مميت وان بقي وقته ما وجب فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الاول فيحصل بواحد من الخلق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمي (ويقتضى) حجه فورا وجوبا ان كان تطوعا لانه لا يحلو من تقصير فان كان فرضا بقي في ذمته كما كان (وعليه دم) وان كان الفوات بعذر كنوم ونسيان (كدم المتع) فيكون دم ترتيب وتقدير (ويذبحه) وجوبا

(في حجة القضاء) أي بعد الاحرام بها أو بعد دخول وقت الاحرام به وذلك في قابل كما ان دم التمتع لا يجب الا بالاحرام بالحج واعلم ان الدماء أربعة دم ترتب وتقدير ودم تحريم وتعديل ودم ترتيب وتعديل ومعنى الترتيب انه لا يجوز العدول للبدل له بعد المعز عن الاصل والتخصير عكسه ومعنى التقدير أن المشرع قدر الصوم المعدول اليه والتعديل عكسه فالاول دم الفتح والقران والفوات وذلك الاحرام من الميقات والرى والميبتين ٢٥٣ وطواف الوداع والثاني دم جزاء المصد

زيادة واو قبل ان كان له من تحريف النسخ بدليل قوله فان كان فرضا الخ وانما وجب
الورع في التطوع لانه اوجب على نفسه بالشروع فيه فتعني عليه بخلاف الفرض
فانه واجب قبل شروعه فلم يغير الشروع حكمه فيبقى بحاله هذا ما اعتمد الشارح في
كتبه وشيخ الاسلام في الاسنى وظاهر كلامه في الفرر وجوب القور في الفرض والتطوع
وهو سريع شرح المنهج وجرى عليه الخطيب في شرح التقييه والجمال الرملي في شرح
المهسة وهو ظاهرا للاقاة في النهاية (قوله في حجة القضاء) ومحل ذلك عند الشارح كما تقدم
في حج الخنوع اما ان فرض فلا قضاء فيه عنده وقد نبه على ذلك في الایعاب وعلى هذا فانظر
مى يكون ذبح الدم (قوله اوبعد دخول وقت الاحرام به) مراده بهذا ان دم القوات له
وقنا جواز وجوب كما ان دم المتع كذلك فوقت جواز اراقه دم المتع الفراغ من
امرة ووقت وجوبه بعد الاحرام بالحج ووقت جوازم القوات بعد دخول وقت
احرام بالقضاء ووقت وجوبه بعد الاحرام به كما افصح بذلك في التحفة وفاقه الدم في
النوات لا يجوز له صوم الثلاثة قبل الاحرام بالقضاء كما ان المتع لا يجوز له صومها قبل
الاحرام بالحج وباجله فلا فرق بين دم المتع ودم القوات الا أنه يراق في سنة القضاء وعلى
التسارن القضاء فاننا ويلزمه ثلاثة دماء دم القوات ودم القران فصارت ودم ثالث
للمتسارن لما في بدى القضاء ولا يقطع هذا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران
ودمه فلا يقطع بغيره بالافراد (قوله لا يجوز العدول الخ) تقدم ما يوضحه (قوله الا دم
الاصهار) اى وسائر ما لم يصر من الدماء وكذلك الهدى المنذور اذا عطب في أثناء
الطريق فان يذبح في موضعه ولا يجوز له هدى ولا لاحد من قافلته الا كل منه (قوله
من الواجب المذلى) خرج به لبدنى وهو الصوم فيصوم حيث شاء وخرج بيدل الدم بدلى
الصوم اذا اضر عنه بالا طعام فيجزى خارج الحرم لانه بدل عما لا يختص بالحرم وهو الصوم
فاعطى حكمه (قوله نحو الخلق) اى من سائر دماء التخيير والتقدير (قوله اذ ليس فيها)
فى ان النص سريع ومنافيه احاديث يفتها في الاصل يفيد ظاهرها ذلك (قوله
بـلاف هذا) اى فان فيه النص الصريح كقوله تعالى هديا بالغ الكعبة وفي صحيح مسلم
مى كاهنا خمر وانما اى داود وكل فجاء حكمه خمر (قوله المذبح في الحرم) محله في غير
له المعين مأهون سرق اذ تغير بتقصيره منه ضمنه والا فلا (قوله او غصب) معطوف
الى قوله سرق وقوله ذبح بدله جواب لو (قوله او اشترى به لحما) اى لان الذبح قد وجد
قال الاذرعى وينه في ان يشترى غير اللحم من بقية الاجزاء ومال الشارح في الایعاب الى

(باب الاضحية) * وهي ما يذبح من ٢٥٤ النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الآتي والاصل فيه اقبل الاجماع ما صح من قوله

أنه يكفى شراء ما يجزئ ذبحه ابتداء وان كان أقل من المسروق قال ثم رأيت في كلام الشيخين في الاضحية ما يؤيده وهو قوله ما لو عين أفضل مما التزمت فتعيب لم يلزمه رعايا تلك الزيادة في البدل اه والله أعلم

(باب الاضحية) *

(قوله في الزمن الآتي) أى من بعد مضي قدر ركعتين وخطبتين من بعد طلوع شمس يوم العيد الى آخر أيام التشريق (قوله وأظلافها) جمع ظلف وهو بالكسر البقرة والشاة بمنزلة القدم لساوم من جوع الظلف أيضا ظلوف (قوله على الكفاية) فجزئ من واحد رشيد منهم ان تعدد أهل البيت قال في التحفة والافسنة عين وأورد في التحفة في المراد بأهل البيت ثلاث احتمالات ولم يصرح بترجيح وفي حاشية الشبراملسي على نهاية الجلال الرملي قال مرر والا قرب أن المراد بأهل البيت من تلزمه نفقته قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها أن يكون المضحى هو الذى تلزمه نفقته حتى لو ضحى عن بعض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض سواء من تلزمه النفقة أو غيره ثم قال الشبراملسي وفي ابن حجر خلافة وهو الأقرب لم يكونا سنة كفاية اه قال في التحفة ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها أنى لكل منهم سقوط الطالب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل وفي نصريحه بنسبها لكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد به اسم المهاجر اه (قوله خبر الدارقطني) الحديث ضعيف لكن له طرق وقد ورد ما يعارضه وقد بينته في الاصل (قوله هذه أضحية) قال في التحفة أفهم أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لانه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من العامة أنهم يشترون أضحياتهم من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه أضحية جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين الاخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام الشيخين أنه صريح في انشاء جعله دبا الى آخر ما في التحفة مما بينته في الاصل وفيه أنه اعتد ما ذكر ورد على ما يخالفه وذكر نحوه الزيادة في شرح المنحر وقال قال بعضهم وفي ذلك حرج شديد اه وقال العلامة السيد عمر البصري في حاشيته البنية يتبعى ان يكون محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده أى هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعيين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة وقعت لهذا الحنفى وهى شخص اشترى شاة للتضحية فلقبه شخص آخر فقال ما هذه فقال أضحيتى اه كلام السيد عمر البصري (قوله ولا أثرانية الخ) أى من غير افظ فهو لغو وكنية النذر (قوله بجميع أحوالها) أى الواجبة وسيأتى في كلامه أن الولد كآته ويحكم أنه أراد ما يشمل الولد وافراده الضمير لان العطف بأو وغلب في الضمير التانيث لاصالة التام (قوله لم تنقل) قال الحافظ ابن حجر يعكز عليه ما ذكره الدهلي عن أسماء قالت ضحيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبس وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه ضحى بدين اه (قوله جنسين من النعم) بخلاف المتوارد

صلى الله عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم الحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم وانها التأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (هى سنة) على الكفاية (مؤكد) الاخبار الكثيرة فيها بل قيل بوجوبها ويرده خير الدارقطني كتب على النخري وليس بواجب عليكم فلو فعلها واحد من أهل البيت كفت عنهم وان سدت لكل منهم فان تركوها كلهم كره و (لا تجب) الاضحية (لا بالنذر) كالله على أو على أن أضحي به سده (وبقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية) لزوال ملكة عنها بذلك فيستعين عليه ذبحها ولا يجوز له التصرف فيها بنحو بيع أو ابدال ولو بخير منها وانما لم يزل ملكه عن قن قال على ان أعتقه الا باعتاقه وان لزمه لان الملك هنا ينتقل للمساكين وثل لا ينتقل بل ينتقل بالكلية ولا أثرانية جعلها أضحية ثم اشارة الاخرس المفهمة كنطق الناطق واذله ذبح الواجبة أو ولدها واجب النصديق بجميع أجزائها كما يأتى (ولا يجزئ) فى الاضحية من الحيوان (لا) النعم وهى (الابل والبقر والغنم) لان التضحية بغير ذلك لم تنقل فلا يجزئ فهو بقر الوحش وجاره نيم

يجزئ متولين جنسين من النعم هنا وفى العقيقة والهدى وجوا الصيد ويعتبر بأعلى أبو به سنا كسنتين فى المتولد بين ضان ومعر (وأفضلها بدنة ثم بقرة ثم ضائنة ثم عنز) ثم شريك من بدنة ثم من بقرة لان كلاما ذكر

أطيب مما بعده أي من شأنه ذلك (وسبع شياه) من الضأن أفضل من سبع من المعز وسبع من المعز (أفضل من البدنة) لزيادة القربة بكثرة الدماء المراقبة (وأفضلها) من حيث اللون (البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء) وهي التي لا يصفو بياضها (ثم البلقاء) وهي ما بعضها أبيض وبعضها أسود (ثم السوداء ثم الجراء) هذا ضعف والذي قاله الماوردي أن الجراء قبل البلقاء والتفضيل في ذلك قبل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقبل اللحم وورد لدم عقر آء أحب إلى الله تعالى عن دم سوداوين والذي ذكر أفضل من الأنثى ما لم يكن زوانه والأفالتى لم تلد أفضل منه والاسمن أفضل من غيره من جنسه وان تعدد وورد ظمويا ضحيا كم فانهم على الصراط مطايا كم (وشرطها) أي الاضحية (من الأبل أن يكون لها خمس ٢٥٥ سنين تامة ومن البقر والمعز أن يكون لها السن الذي مر في الزكاة أعنى

(سنتين تامتين ومن الضأن) أن يكون لها (سنة تامة) نعم أن أجذع أي أسقط سنة قبل السنة أجزاء (و) شرطها (أن لا تكون جرباء وان قل) الجرب أورجى زواله لأنه يفسد اللحم والودك وينقص القيمة (ولا شديدة العرج) بحيث نسبها الماشية إلى الكلال الطيب وتختلف عن القطيع وان حدث العرج تحت السكين ومثله بالاولى أنك أربعض الأعضاء (ولا عفاء) اشتد هزالها بحيث ذهب نخها (ولا مجنونة) بأن يكون بها عدم هداية إلى المري بحيث قل رعيها لأن ذلك يورث الهزال (ولا عواء) وهي ذاهبة ضوء إحدى عينيها وان بقيت الحدقة لفوات المقصود وهو كمال النظر وتجزئ العشاء والمكوية والعشواء وهي التي لا تبصر ليلا (ولا مريضة مرضا يفسد لحمها) أي يوجب هزالها للبر الصحيح اربع

بين مجزئ في الاضحية وغيره كالتولد بين انسي ووحشي فلا يجزئ كما لا تجب الزكاة فيه تغليب اللوحني (قوله أطيب مما بعده) أطيبية البدنة والبقرة من حيث كثرة اللحم وقدمت لأن القصد اغناء الفقراء (قوله لا يصفو بياضها) وفي شرح الايضاح لابن الجلال أنها لعفراء (قوله ما يعضه أبيض الخ) عبارة القاموس البلق محركة سوادا وبياضا انتهت (قوله لدم عفراء) في الحقيقة هي ما لم يصف بياضها وسبق آتفا عن ابن الجلال أنها العفراء (قوله زوانه) أي اتبانه الأنثى (قوله فالتى لم تلد) والأفالتى كروان كثير زوانه أفضل منها لأن الولادة تؤثر رداءة في اللحم ما لم يؤثرها الزوان والخصى أفضل من ذكر ينزود ذكر لا ينز وأفضل من الخصى (قوله أسقط) أي مقدم اسنانه ويرجع في سنه لاخبار البائع ان كان عدلا من أهل الخبرة أو استتجه (قوله وان قل الجرب) خلافا للرافعي والحق في التحفة الشلل بالجرب قال والحق به البثور والقرح (قوله والودك) أي الدهن (قوله وينقص القيمة) ذكره شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض وحذفه الشارح من التحفة وفتح الجواد ولعله أولى لأن الغيب في هذا الباب ما أثر نقصه في اللحم وان لم ينقص القيمة (قوله عفاء) هي التي ذهب نخها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي اللحم في الرخاء (قوله ولا مجنونة) أي وان كانت سمينة والمراد الثولاء فتح المثلية وفي القاء وس النول بالتحريك اسـ ترخاء في أعضاء الشاة خاصة وكالجنون يصيها فلا تتبع الغنم وتستدبر في مرتعها (قوله لفوات المقصود الخ) أي لأنها لا تبصر أحد شئ المري فينقص رعيها ويأثر به لحمها الذي هو المقصود (قوله العشاء) هي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً (قوله وان قل) استوجه في التحفة عدم ضرر ما عتيد من قطع طرف الألية لتكبر حيث قل لمقطوع جدا (قوله أو ذنب) في التحفة ألحقا الذنب بالألية واعتراضا بصرح جمع بأنه كالأذن بل فنده أند من فقد الأذن اه وأقر الاعتراض (قوله غير الاقرن) فسرته التـ طلاتي في عدة مواضع من شرحه على صحيح البخاري بـ كبير القرنين وكذلك هو في شرحه للهنسي (قوله غير الظاهر) أي بحيث لا يلوح النقص به من بعد (قوله

لا تجزئ في الاضاحى العوراء امين عورها والمریضة البین مرضها والعرجاء البین عرجها والعجفاء البین عفقها وأما البین من غیرا لرب فلا يؤثر لانه لا ينقص اللحم ولا يفسده (و) شرطها (أن لا یبین شی من اذنها وان قل) ذلك الممان كان خلقت بلا أذن لفوات جزء ما كول أما قطع بعضها من غير ابانة وشقها من غير أن يذهب منها شئ بالشق فلا يضر إذ لا ينقص فيه وانتهى عنهما للتزبه (أو) من (اسانها أو ضرعها أو ألبتها) أو ذنبها وان قل لانه بین بالنسبة اليها وتجزئ مخلوقة بلا ضرع أو ألية أو ذنب وقارقات المخلوقة بلا أذن بأنهم اعضاء لازم غالباً بخلاف تلك الثلاثة ولا يؤثر فوات خصية وقرن لانه لا ينقص اللحم بل انقصا من يده ويذكره غير الاقرن ولا يضر كسر القرن ان لم يعب اللحم وان دعى بالكسر (و) أن (لا) بین (شي ظاهراً من نخها) بخلاف غير الظاهر لانه بالنسبة اليه غير بین

(وان لا يذهب جميع اسنانها) وان لم يؤثر فيها فانه بخلاف ذاهبة أكثرها ما لم يؤثر نقصا في الاعتلاف (وان نوى التضحية بها عند الذبح أو قبله) وان لم يستحضرها ٢٥٦ عنده وانما يعتد بتقديمها عند تعيين الاضحية بالشخص أو بالنوع كنيبتها

وان لا يذهب الخ) نقل سم في حواشي المنهج اجزاء المخلوقة بلا أسنان قال وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقة فليحترق انتهى وأقره الشبرا منسى وعليه فيكون كلالية والضرع والذنب (قوله بتقديمها) أي النية الخ والحاصل ان المعينة ابتداء بنذر لا تجب فيها نية عند الذبح بل قال في التحفة لا يجب اهلالية أصلا اه أي اكتفاء بالنذر عن النية لخروج وجهها به عن ملكه وان المعينة عن نذر في ذمته أو بالجعل فتحتاج للنية عند الذبح ويجوز مقارنتها للجعل أو الافراز وتعيين ما يضحى به من واجب أو ندوب (قوله بالشخص) كجعلت هذه الشاة أضحية (قوله عن النية) أي عند الذبح أو التعيين سواء أكان عمافي الذمة بالنذر أو كان بالجعل بخلاف المنذورة ابتداء كما سبق أنفا (قوله مسلما) فان كان كافرا تحمل ذبيحته نوى صاحبها وجوباً عند دفعها اليه أو عند ذبحه أو عند تعيين الاضحية قال في المنح وكالا ضحية في ذلك سائر الدماء الواجبة كما يحشم بعض المتأخرين وهو حسن ظاهر (قوله بلاذنه) ولا تنفع عن المباشر أيضا الآن يكون جعلها مندورة نذرا مطلقا غير مقيد بالذبح عن فلان فإنه باطل كغير المنذورة فان أدله جازله لا يجوز له ولا غيره من لا يجوز له دفع شيء منها له الا كل منها فان ضحى عن حي بآذنه تولى المضحي تفرقتها واعتمد ر أن للولي التضحية عن محجوره من مال نفسه ونظر فيه الشارح في المنح وقال في التحفة متران للولي الاب فالجذ التضحية عن مولاه وعليه فلا يقدر ان قال المالك فيها للمولى ثم قال فهل للولي اطعام المولى الظاهر نعم وفيها ان لم يعين الميت ما لا يضحى منه احتمل صحة تبرع الوصي عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل أن يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه وعليه التصديق بجميعها لانه نائبه في التفرقة لاعتن نفسه ومحمونه لاتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم انه نائبه في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصي في شيء منها ثم قال ويتجه أن للوصي اطعام الوارث منها (قوله ليعلا) لكنه يكره فيه والكراهة في الاضحية والهدي أشد من غيرها ما اذا ترجحت مصلحة أو دعت اليه ضرورة كخشية خروج وقت أو خوف نهب أو احتياج أكل كأن نزل به أضياف أو حضور مساكين محتاجين والا فلا كراهة (قوله الى آخر أيام التشريق) أي الى غروب شمس (قوله يملكه) بكسر اللام المشددة أي يعطيه اعطاء يترتب عليه تمام الملك المجوز للتصرف وان لم يحتج لايجاب وقبول (قوله والمعطى غير السيد) الواو والواو الحال أما السيد فلا يكره فيه دفع جزء منها مكاتبه (قوله ذمي) في التحفة اذا ارتد المضحي عن نفسه لا يجوز له الاكل منها قال ويؤخذ منه ان الفقير والمهدي اليه لا يطعمه منها الخ وفي حاشية الايضاح وشرحيه للجمال الرملي وابن علان لكن قال النووي دقتضي المذهب ابدوا في الاضحية التطوع فقط ووجهه ظاهر ويمكن رد النص اليه اه (قوله أكل الجميع) قل سم في حواشي التحفة هل يتعين التصديق من نفسه أو ويجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشترى قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء ثم قال والثاني غير بعيد ان لم يوجد

يشاء من غنمه التي في ملكه لا التي يملكها ولا يكفي تعيينها عن النية ويجوز أن يוכל مثلها مميزا في النية والذبح ولا يضحى أحدهن حتى بلاذنه ولا عن ميت لم يوص (ووقت التضحية) يدخل (بعد طلوع الشمس يوم التحرر) بعد (مضي قدر ركعتين وخطبتين) خبفات بأن يمضي من الطلوع أقل ما يجزئ من ذلك وان لم يخرج وقت الكراهة (ويبتد) وقتها ليلها ونهارا (الى آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم التحرر فالذبح بعد ذلك أو قبله لم يقع أضحية بلحبر الصحيحين أول ما يبدأ به من يومنا هذا ان فصلى ثم ترجع فنحرم من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فانه هو لحرم قدمه لاهله وليس من النسك في شيء (ويجب) في أضحية التطوع (التصدق) بنى يقع عليه الاسم وان قل (من لحما) فيحرم عليه أكل جميعها لقوله تعالى في هدى التطوع وأضحية التطوع مثله فكلوا منها وأطعموا القانع أي السائل والمعتز أي المتعترض للسؤال ويجب أن يتصدق بالجزء المذكور حال كونه (نيا) يملكه مسلما حرا أو مكاتباً والمعطى غير السيد فقيرا أو هوكينا فلا يكفي اعطائه مطبوخا ولا قديدا ولا جعله طعاما ودعاؤه أو ارساله اليه لان

حقه في ملكه لاني أكله ولا تملكه غير اللحم من نحو كرش وكبد ولا تملك ذمي كما في صدقة الفطر فان أكل الجميع ضمن الواجب وعومما ينطلق عليه الاسم فيشتري بثمنه لحما

نقل

ونقل بخلافه (قوله عليك لا غنياء شيأ الخ) أي ليتصرفوا فيه بالبيع ونحوه بل يرسل اليهم على سبيل الهدية فلا يتصرفون فيه بنحو بيع وهبة بل بنحو أكل وتصدق وضيافة لغني أو فقير مسلم لأن غايته أنه كالضحى الخ تحفة قال سم في حواشيه الوقات الغني قبل التصرف بنحو أكل اللحم فهل ثبت في حق وارثه ما ثبت في حقه أو يطلق تصرفه فيه اه وفي حواشي الشبراملى نقلا من سم على المنهج لم يبينوا المراد من الغني هنا وجوزم ر أنه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من قبل له الزكاة اه (قوله على أكل لقم) قال في التصفة ويؤخذ من الأسباع أن الأفضل الكبد الخ (قوله ثم أكل الثالث) أي بلى مائة قدم في الفضيلة وفي صورة التصديق بالعض وأكل الباقي يثاب على التضحية بالكل والتصدق بما تصدقه (قوله ويحرم نقلها) أي كالأزكاة بخلاف النذر والكنارة (قوله أو عن الملتزمة) متعلق بالمعينة فإذا قال الله على أن أضحي بشاة مثلاً ثم شاة عن تلك الملتزمة في الذقة صارت المعينة واجبة ولا يجوز له أكل شيء منها (قوله كما لو أخرج زكاته) أي فإنه لا يجوز له بعد إفراقة قدر الزكاة ونيتها به التصرف في شيء مما أفرازه لها مع النية وفيه أن الحقيس عليه يكون متقاعا عليه وليس في مستأنسا كذلك بل المعتد بخلافه كما جرى عليه الشارح في غير هذا الكتاب وبعبارة التصفة في الزكاة ولو أفراقة قدرها بنيتها لم تتعين لها إلا قبض المستحق لها بإذن المالك سواء زكاة المال والبدن وانما تعينت الشاة المعينة للتضحية لأنه لا حق للفقراء ثمة في غيرها وهنا حق المستحقين شائع في المال لأنهم شركاء بقدرها فلم تقطع حقهم إلا قبض معتبر إلى آخر ما أطال به في التحفة وذكر نحوه الجاهل الرملي في النهاية ثم قال أفق بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى (قوله الأولد الواجبة الخ) أي فإنه يجوز أكله لكنه لم يرتضه الشارح في غير هذا الكتاب كالتحفة وغيرها بل اعتد حرمه الأكل من الولد مطلقا في الواجبة وجرى عليها عبد الرؤف وابن الجاهل وابن علان جوازاً كل الولد ثم هذا ينشك عليه قولهم الحامل لا تجزئ في التضحية والهدى وأجيب بأنهم لم يقولوا هنا أنهم أوقعت أضحية أو هدياً غايته أنها إذا نذرت أو عينت تعينت ولا تقع أضحية كما لو وقع ذلك في معيبة بعيب آخر قال في التصفة على أنهم لو صرحوا بوقوعها أضحية تعين حله على ما إذا جعلت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم بشكل على ذلك قول جمع له أكل جميع ولد المتطوع بها سواء ذبحها معه أم دونه كوجوده يظنها ميتاً يتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريع هذا على الضعف أنه تجوز التضحية بهامل ثم رأيت شيخنا ذكر ما مر إلى قولي على أنهم اه كلام التحفة (قوله ويكره) في التحفة وقيل حرام وعليه أحمد وغيره ما لم يحجج قال والا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي وكتنظيف لمريدا حرام أو حضور جمعة على ما يحثه الزركشي لكن ينافيه افتناء غير واحد بأن الصائم إذا أراد أن يحرم أو يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة أولى وقدياح كقلع سن

ويحرم عليك الأغنياء شيأ من الأضحية لا أطعامهم ولا أهداؤه لهم والأفضل أن يقتصر على أكل لقم ويتصدق بالباقي ثم أكل الثالث والتصدق بالثالث وهداء الثالث الباقي للأغنياء وفي هذه الصور يثاب على التضحية بالكل وعلى التصديق بالعض (ولا يجوز بيع شيء منها) أي من أضحية التطوع ولا اتلافه بغير البيع ولا إعطاء الجزار أجرته من نحو جلد هابل مؤتمته على المالك ولا يكره الادخار من لحمها ويحرم نقلها من بلد التضحية (ويتصدق) وجوبا (بجميع المذنورة) والمعينة بنحو هذه أضحية أو عن الملتزمة في الذمة فلا يجوز له أكل شيء منها لأنه أخرج ذلك عن الواجب عليه فليس له صرف شيء منها إلى نفسه كما لو أخرج زكاته وما أكله منها يغرم قيمته والولد كأمه وإن حدث بعد التعين أو انفصل منها بعد الذبح بحيث كانت واجبة لم يجز إلا كل منه الأولد الواجبة المعينة ابتداء وحيث كانت تطوعا كان كأضحية أخرى فلا بد من التصديق بجزء منه كأمه (ويكره) لمريد التضحية (أن يزيل شيأ من شعره أو غيره) كظفره

وسائر أجزائه (في عشر ذي الحجة حتى يفضى) ولو الأولى لمن أراد التعبد لله تعالى عنه في مسلم والمعنى قيمة شمول المفترق بين
أجزائه وقتة الكراهة باسناد آخر ٢٥٨ التضيعة فان أخرها عن أيام التشريق زالت الكراهة * (فصل في العقيدة)

وجبة وسلعة (قوله وسائر أجزائه) قال في التحفة حتى الدم كما سرحوا به في الطلاق
قوله لا استنوي لكن غلظه البلقيني بأنه لا يصلح له من الأجزاء هذا وانما المراد بالأجزاء
الظاهرة نحو جلدة لا يضر قطعها ولا حاجة له فيه (قوله زالت الكراهة) إلا أن شرع
قضاؤها بأن أخر الناذر التضيعة بعين فانه يلزمه ذبحها قضاء ذكره في التحفة والله أعلم

(فصل في العقيدة)

(قوله الغلام) قال الشيرازي لعل التعبير به لأن تعلق الوالدين به أكثر من الأثني فتصدد
حتمهم على فعل العقيدة والافلاتي كذلك (قوله إليه أحد) نقله الحلبي عن جماعة متقدمين
على أحد وفي سنن البيهقي قال يحيى بن حمزة قلت أعطاء الخراساني ما المرتهن به حقيقة قال
يحرم شفاعته ولده اه (قوله في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان أهلاً لكونه مات
صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح شيرازي على النهاية وقيل معناه لا يتوعد أمثاله
(قوله من عليه نفقة الولد) أي بتقدير فقره (قوله في سنه) في التحفة وفتح الجواد أن
ما يهدى منها للغي يملكه ويتصرف فيه بما شاء الخ (قوله نيتاً) بل يستطعن كما سيصرح به
المصنف (قوله من الولادة) أي تمام الانفصال ويبحث الشارح في التحفة والفتح حصول
أصل السنة بذبحها قبل الانفصال (قوله للموسر) بحث في التحفة بأن يكون ممن تلزمه زكاة
الفطر قبل مضي مدة أكثر النفاس والالم تشريع له وكذا في غيرها (قوله إلى البلوغ) بحث
أي سر بها في مدة النفاس ولم يخرجها مطلب منه العنق إلى بلوغ الصبي فإذا بلغ قبل أن يخرجها
الولي سن للصبي أن يعق من نفسه ويسقط الطاب حينئذ من الولي قال الشيرازي ومع
ذلك لو فعلها وسقط الطاب عن الولد بعد ذلك اه ويخطب الولد بها بعد بلوغه مع اعسار واه
في مدة النفاس على أحد احتمالين في الإيعاب ومال إليه في التحفة (قوله باطل) قاله في
المجموع قال في التحفة وكأنه قلدي ذلك انكار البيهقي وغيره وليس الامر كما قالوه في كل
طريقه فقد رواه أحمد والبرز والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في أحدها أن رجالها
رجال الصحيح الواحد وهو ثقة اه كلام التحفة ومنها تعلم أنه لم يحسن من الشارح إطلاق
كونه باطلاً في هذا الكتاب وإطلاق كون البيهقي رواه مع أن البيهقي قد أنكره وقد
ثبت ذلك في الأصل (قوله يومها في الحساب) أي وإن كان قبيل الغروب فان حصلت
الولادة ليلاً لم يحسب الليل وانما يحسب اليوم الذي يلي ليلة الولادة وهذا بخلاف الختان
فلا يحسب يوم الولادة من السبع ومحل ندب ختانه في السابع إن أطاقه والأخر وجوباً
فان ختنته الولي في سن لا يحتمل له نحو ضعف أو شدة حرّاً وبرد فبات منه لزمه القصاص فان
ظن أنه يحتمل له يلزمه القصاص وكذا لو كان والد الاقصاص عليه لكن عليه الدية المغلظة
في ماله فان احتمل وختنته ولي ولو وصياً أو قميلاً فلا ضمان في الاصح بخلاف الأجنبية وأجرته
في مال المختون فان لم يكن له مال فعلي من عليه مؤنته (قوله قبل السابع) مقتضاه أنه

وهي لغة شعر رأس المولود وشعرها
ما يذبح عنده خلق شعر رأسه
والاصل فيها ما صح من قوله صلى
الله عليه وسلم الغلام من تهن
به حقيقة ومعناه ما ذهب إليه أحد
تكملة أنه اذ لم يعق عنه لم يشفع
في والديه يوم القيامة (والعقيدة
سنة) مؤكدة للغير السابق وغيره
والخطاب بها من عليه نفقة الولد
فليس للولي فعلها من مال ولده
لأنها تبرع فان فعل ضمن ولا
تخاطب بها الام الا عند احسار
الاب وهي (كالاخصية) في سنه
وجنسها وسلامتها مما يمنع الاجراء
وفي أفضلها والاصح كل منها
والتصدق والاهداء والادخار
وقد رآنا كول وفي امتناع نحو
البيع والتعين بالتعين واعتبار
النية ووقتها وفي غير ذلك نعم لا يجب
التملك من لجهائنا (ووقتها من
الولادة) بالنسبة للموسر عندها
(إلى البلوغ) فان أعسر نحو الاب
في السبعة لم يؤمر بها ان أيسر
بعد مدة النفاس والا أمهرها
(ثم) بعد البلوغ يسقط الطاب
عن نحو الاب والاحسن حينئذ
أنه (يعق من نفسه) تمام كما
لمافات وخبر انه صلى الله عليه
وسلم عني عن نفسه بعد النبوة باطل
وان رواه البيهقي (في الافضل)
ذبحها (في اليوم السابع) من

الولادة فيدخل يومها في الحساب ويسن أن يعق عن مات بعد التمكن من الذبح وان مات قبل السابع (فان لم يذبح لا يعق
فيه في الرابع عشر والا في الخامس والعشرين) وهكذا في الاسابيع وقبل اذا تكرر السبعة ثلاث مرات فان وقت الاختيار
وكلام المصنف يوجب إليه وانما يجزى في العقيدة شاة بصفة الاخصية كما مر سواه

الذكر والاثني (و) لكن (الاكمال شتان) متساويتان (الذكر) ويحصل بالواحد مقبلة فصل السنة لما صحق امرنا ونقول الله
 صلى الله عليه وسلم ان نفق عن الغلام بشاتين متساويتين ومن الجارية ٢٥٩ بشاة والخنثى كالاتي وسبع البدينة

أو البقرة كشاة (و) السنة
 (أن لا يكسر عظمها) ما أمكن
 سواء العاق والأك كل تفاؤلا
 بسلامة أعضاء الولد (وأن تصدق
 به مطبوخا) أن يطبخ (بصلوا)
 تفاؤلا بسلامة أخذ لاق المولود
 ولا يكسر طبعها بما مضى
 (والارسال) بالمطبوخ الى الفقراء
 (أكل) من نذائهم اليها لانه
 أرفق بهم (و) يسن (حلق شعره
 بعد الذبح) كما في الحاج وأن
 يكون كالسبعة يوم السابع
 (و) يسن (التصدق بزنة) أي
 شعري رأسه (ذهباً) إن لم يتيسر
 أو ليقع تصدق بزنة (فضة)
 لما صح من آخره صلى الله عليه
 وسلم فاطمة رضي الله عنها بزنة
 شعر الحسين رضي الله عنه
 والتصدق بوزنه فضة لانها
 المتيسرة حينئذ واعطاء القابلة
 رجل العقيقة وقيس بالفضة
 الذهب بالاولى وبالذكر الاثني
 (و) يسن (تحنيكه بقر) ثم وطب
 (ثم حلو) يصفه ويدلك به حنكه
 حتى يصل منه شيء الى جوفه
 للاتباع وينبغي أن يكون الحنك
 له من اهل الخبير (وبكره تلطيخ
 رأسه) أي المولود (بالدم) لانه فعل
 الجاهلية وانما لم يحرم لانه قبل
 نبدبه تخريفية (ولا بأس) بتلطيخه
 (بالزعفران) والخلوق بل يندب
 كما في الجموع يلد يث فيه

لا يعق عنه قبل الانفصال وسبق عن التحفة وغيرها حصول أصل السنة بذلك ويؤيد ذلك
 تحليل التحفة وغيرها بأن المدار على علم وجوده وعليه فهل يحمله اذا بدا بعض الولد اذا علم
 وجوده الا بذلك أو يكتفى بظن وجوده ولوقبل بدو ثني منه وعليه فيجب تقييده بعد تفخيخ
 الروح أما قبله فهو جاد ولو فرض سقوطه حينئذ لا يثبت يوم القيامة كما أوضحته
 في الاصل فراجع منه (قوله الذكر والاثني) أي سواء كان المولود ذكراً أم أنثى (قوله
 كالاتي) كذلك التحفة وشيخ الاسلام والطبيب واعقد الجال الرمي تبعاً لوالده وكذلك
 الزيادة في شرح المهر رآه كذا ذكر احتياطا (قوله تفاؤلا الخ) تأمل لومات قبل العق
 عنه هل يسقط نذبه ما ذكر وكذلك طبعها بصلوا الا في كلامه (قوله رجل العقيقة)
 قال الشبرا ملسي أي احدي رجله المؤخرتين وتحصل السنة بذلك وان تعددت الشاة
 المذبوحة وبقي ما لو تعددت القوابل وينبغي الاكتفاء برجل واحدة للجميع (قوله
 والنسلوق) بفتح الخاء النجمة وضم اللام المحققة وبالضاد ضرب من الطبيب يعمل فيه
 الزعفران (قوله الحديث فيه) هو حديث بريدة كافي الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام
 ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كأن ذبح شاة وفعل رأسه ونظف به بزعفران
 رواه الحاكم وبصححه وينبغي أن يكون الحنك من أهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة
 ريقه لجوفه ويسن تهنئة الولد ونحوه كالأخ عند الولادة يبارك الله لك في الموهوب لك
 وشكرت الواهب وتبلغ أشد مورز قب بره ويسن الرذعية بنحو جواز الله خيرا وينبغي
 امتدادها ثلاثا بعد العلم كالتعزية والعتيرة بفتح المهملة وكسر القوقية وهي ما يذبح
 في العشر الاول من رجب والقرع بفتح الفاء والراء والعين المهملة وهي أول نتاج البهجة
 تدبج رجاء بركتها وكثرة نسلها مندوبان لان القصد به ما ليس الا التقرب الى الله تعالى
 بالتصدق بطعمها على المحتاجين ولا يثبت لها أحكام الاضحية اهـ من التحفة ملخصا

(فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه)

من تغليغ الاسنان وحكم الحناء للرجال (قوله ولولامرأة) ونقل في الاسنى عن المجموع
 انهم لم يفرقوا بين الرجل والمرأة لكن قال الشهاب الرضلي في شرح نظام الزيد يجوز للمرأة
 ذلك باذن زوجها أو سيدها لان له خرضا في تزويجها وقد أذن لها فيه قال والظاهر كما قال
 بعض المتأخرين أنه يحرم على الولي خضب شعر الصبي أو الصبية اذا كان أسهيب بالسود
 أي لما فيه من تغيير الخلقة وان عزي للناظم في شرحه لنظمه أنه قال ان الظاهر أنه لا يحرم
 اهـ ما نقله الشهاب الرضلي ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح
 السابق قبيل الوضوء (قوله وصل الشعر) كذا أطلقه هنا انكالا على ما فصله في خصال
 النظرة قبل من أنه يحرم بالنجس مطلقا وكذا بالظاهر على الخلية والمزوجة والمملوكة بغير
 اذن زوجها اهـ وكذا يحرم بشعر الآدمي مطلقا بقى الذي يحل هو العاهر من غير
 آدمي لذات تحليل أذن فيه تحليلها (قوله وتغليغ الاسنان) أي بالمبرد ونحوه للتصين (قوله

• (فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه) • (ويحرم تسويد الشيب) ولولامرأة لا للجهاد اربا بالهدق (و) يحرم (و) وصل

الشعر وتغليغ الاسنان

والوشم) هو غرز الجلد بالابر حتى يخرج الدم ثم يذر عليه ما يحشى به المحل من نيلة أو نحوها
لنزق أو يشود (قوله للرجل) خرج به المرأة ففهيها تفصيل فان كان لاحرام استحب لها سواء
كانت مزوجة أو غير مزوجة اية أو يجوز اذا اختضبت عت اليدين بالخطاب وأما
المحقة فيحرم عليها والخنثى كالرجل ويسن لغبر المحرمة ان كانت حليلة والا كره ولا يسن
لها نقش وتسويد وتطريف وتحمير ورجة بل يحرم واحد من هذه على خلية ومن لم يأذن لها
حليتها (قوله وعبد الرحمن) في التحفة ثم عبد الرحمن وما هناموافق لحديث مسلم أحب
الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن (قوله حارث وهمام) هو حديث رواه أبو داود
والنسائي وسأقي التبيين على أنه حديث في كلامه ووجه ذلك ان الحارث هو الكاسب
والهمام هو الذي بهم مرة بعد أخرى وكل انسان لا يتك عن هذين (قوله لخبر مسلم الخ)
أى مجموع ذلك في مجموع مسلم وأبي داود لا في جميعه فرواية مسلم قدمتها آنفاً والباقي رواه
أبو داود (قوله في شرح الارشاد) قال في فتح الجواد أجابوا عن بابا جوبة متعدي ذكرتها في
الاصل منها أن محل ذلك حيث لم يعرض معنى آخر حسن يقصد لغرض مطلوب أو تنبيه على
جواز التسمية بأسماء الانبياء ومثلهم الملائكة أو حرياً على تسمية الاولاد بأسماء الآباء لاسيما
المشهورين بالخبر اه وفي التحفة جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثمة قال الشافعي في
تسمية ولده بمحمد أسميته بأحب الاسماء الى ثم قال في التحفة ومعه في كونه أحب الاسماء اليه
أى بعد ذلك (قوله الاسماء القبيحة) ما ذكره من كليب وحرب ومرة وشهاب وسجار أمثلة
للاسماء القبيحة والبقية أمثلة لما يتطير بنفيه (قوله أو العلماء) أو القضاة أو العرب لانه من
أقبح الكذب ولا يعرف الست الافى العدد ومرادهم سيدى قاله في التحفة وفي القاموس
وسقى لامرأة أى ياست جهاتى أو لحن والصواب سيدى اه وناقشه السيد الصفوى بأنه
ينبغي أن لا يقيماً بالنداء وبأنه يحتمل أن يكون أصله سيدى فحذف بعض حروف الكلمة
وله نظائر اه قال المرحوم أحمد مدرس المدنى الظاهر ان الحذف المذكور سماعى اه
(قوله الاملاك) أو الملوك وشاهنشاه وحاكم الحكام قال في التحفة وكذلك عبد النبي
أو الكعبة أو الدار أو على أو الحسين لا يهاهم القشريك قال ومنه يؤخذ حرمة التسمية
بجاء الله ورفيق الله ونحوهما وحرمة قول بعض العامة اذا حمل ثقبلاً الحمله على الله اه
ونحوه النهاية لعبد النبي فقال فيه بعد أن نقل التحريم عن كثيرين الاوجه جواز
لاسماء عند النسبة له صلى الله عليه وسلم اه واختلف في أفضى القضاة وقاضى القضاة
وقد يمتنع في الاصل ومثلهم ماؤزير الوزراء وأمير الامراء وداعى الدعاة (قوله تفسير
القيج) ذكر الشعرانى جملة من ذلك في العهد الحمدانية وبينت في الاصل جملة منه (قوله
أهل الفضل) المراد بهم غير الفسقة والمبتدعة بدليل قوله الاتى ولا يكتفى بحوفاً فى الخ
والمراد بنحو الفاسق الكافر كما أدخله معهما في الروضة (قوله الرجال والنساء) قال
في الاسنى وسواء أكنى الرجل بأبى فلان أم بأى فلانة والمرأة بأم فلان أم بأم فلانة ويجوز

والوشم) لانه صلى الله عليه وسلم لعن
فاعل ذلك والمفعول به (و) يحرم
(الخنثى للرجل) والخنثى (بلا حاجة)
لما فيه من التشبه بالنساء * (تمة) *
يسن أن يحسن الاسم وأفضل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن
وأصدقها حارث وهمام وأقبحها
حرب ومرة لخبر مسلم وأبي داود
بذلك وحكمة تسميته صلى الله
عليه وسلم ولده ابراهيم ذكرتها
في شرح الارشاد وتكره الاسماء
القبيحة وما يتطير بنفيه عادة
كجيج وبركة وكليب وحرب ومرة
وشهاب وسجار وأفلح ويسار ورباح
ونافع ونحوس التماس أو العلماء
أشد كراهة وتحرم تلك الاملاى
وشاهنشاه وأفضى القضاة قال
القاضى أبو الطيب وبقاضى
القضاة ويندب تغيير القبيح وما
يتطير بنفيه ويندب لولده وتليذه
وغلامه أن لا يسميه باسمه وان
يكنى أهل الفضل الرجال والنساء
وان لم يكن لهم ولدان فكون
التكنية

بأ كبيراً ولادويهمم التكني بأبي القاسم بن اسمه محمد وغيره في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده ولادويهمم كن في نحو فاسق ومبتدع
الانصو خوف قسوة وتعريف كافي لهب والادب أن لا يكتفى بنفسه مطلقاً إلا أن اشتهر بكنية ولم يعرف بغيرها ويحرم تلقيبه
بما يكره ان عرف بغيره وان كان فيه ويسن أن يؤذن في اذن الولد اليق وان يقام في اليسرى للاتباع ولأنه يمنع ضرراً أم الصبيان
كما ورد أي التابعة من الجن وأن يقرأ في آذنه اليق سورة الاخلاص للاتباع وان يقول في آذنه ولود ذكر الله أعيد لها أي التسعة بك
وذريته امن الشيطان الرحيم أعادنا الله منه ولا جعل له علينا سلطاناً ٢٦١ آمين والحمد لله رب العالمين أولاً وآخر

وظاعرا وباطنا وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وذريته وسلم كلما ذكره اذا كرون
وعقل عن ذكره الغافلون وحسبنا
الله ونعم الوكيل * هذا آخر
ما أردت تسويده على هذا المختصر
ورأيت في بعض نسخه ان مؤلفه
وصل فيه الى قريب من مئصف
الكتاب وانما لم أكتب عليه لانه
لم يصح عندي ان المصنف يفيض
الى ذلك المحل وانما الذي في نسخ
الكتاب المعقود الوصول فيه الى
هذا المحل على انه بلغني ان له
مختصرات متعددة فقلعه قصد
تكميل بعضها فلم يتم له وأسأل
الله تعالى من فضله أن يسري
اتمام ذلك منّا تكميلاً لما وجد
وشرحاً للجمهور انه جواد كريم
رؤف رحيم ما شاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم * وكان الفراغ
منه بعد الظهر خامس عشر
الجمادة سنة أربع وأربعين
وتسعمائة بمغزى بمكة المشرفة في
المحل المسمى بالحريّة القريب من
سوق الليل وأنا أسأل الله تعالى
واتوجه اليه بحبيته محمد صلى الله

التكني بغير اسماء الا حصين كافي هريرة وأبي المكارم وأبي القضاة وأبي الحسن
(قوله بأ كبيراً ولاده) أي ان كان له أولاد ولذا كنى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي القاسم
وكان أكبر فيه وكنى صلى الله عليه وسلم بأبشر بح بأ كبير فيه وكان يكتى أولاً بأبا الحكم
كما يشته في الاصل (قوله بأبي القاسم) أي وضع هذه الكنية على هذا الشخص
أما اذا اشتهر بها فلا حرمه ولذا يكتى النورى الرافعي بها في كتبه مع اعتقاده اطلاق
الحرمه (قوله ولا يكتى نحو فاسق الخ) أي لان الكنية للكرمة وليس من أهلها بل
أمرنا بالاعلاظ عليهم (قوله كافي لهب) أي فانه ذكرها في الآية للتعريف وقيل
كراهية لاسمه لان اسمه عبد العزى وهى صنم وقيل غير ذلك (قوله مطلقاً) أي في كتاب
أو غيره (قوله ان اشتهر) وعليه يحمل ما في الحصين من تكنية أم هانئ وأبي ذر وأبي
هريرة وغيرهم أنفسهم (قوله ان عرف بغيره) والافلا حرمه وعليه يحمل ما في كلام
المحدثين من الاعمش والاعرج وغيرهما (قوله وان كان فيه) اذا الغيبة ذكر الشخص
في غيبته بما يكره مما هو فيه كقفلان الاسكافي وقفلان الهندى وكما حرم في غيبته حرم
بمحضرته لان وجبة الحرمه تأذيه بذلك وهو في الحضور أشد ما اذا لم يكن الوصف فيه فهو
بهمتان (قوله للاتباع) أي أنه صلى الله عليه وسلم أذن في اذن الحسن حين ولدته فاطمة
وجاء الحسن
وهذا آخر ما أردت ايراده في هذه الحاشية المختصرة من حاشيتي الكبرى على شرح العلامة
الشيخ ابن حجر المكي الشافعى الهيكى المصرى على مختصر العلامة الشيخ عبد الله بافضل
الحضرى رحمه الله بيا نفاهم ما وبهذه الحاشية في دار الآخرة عند
الوقوف بين يدي الله وعند ذفرة جهنم وعند تطاير الكتب وعند الميزان
والصراط وغير ذلك من مواطن أهوال ذلك اليوم وصلى الله
تعالى على خير خلقه سيدنا وشفيعنا ومولانا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين سبحان رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين

عليه وسلم ان تفضل على بما أحبه من الخير وان يحببى من قننه ومحبته الى ان ألقاه وهو راض عني انه لا يريد من اعتمده عليه
ولخافى سائر أموره اليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحييتهم فيها اسلام وآخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

• خاتمة الكتاب •

بعد حمد الله على اتمام آلائه والصلاة والسلام على ختام أنبيائه بقول المتوسل الى اقله
بالخالد الفاروقى ابراهيم عبدالغفار السوقي محمرا الكتيب بدار الطباعة جل الله طابعه
تم بعون مبدع البرية طبع الحواشي المدينة على المقدمة الخضرية المسبوبة للعالم
العلامة الحبر البحر الفهامة الشهير فضله عند كل بعيد وفى الشيخ محمد بن سليمان
الكردي الملقب على شرح العلامة الشهاب أحمد بن حجر الهيتمي على مختصر الفقيه
عبد الله بافضل الحضري على ذمة ذى المناقب العديدة والمساعى الحميدة راس فضل
مولاه الغنى الحاج أبى طالب بن عبد الله الملقب بدار الطباعة العاصرة ذات الادوات
الباهرة المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدا فى ظل من تحتها
مراتب الخديوية وتجلت به درارى الدورية وارث الولاة الاماجيد وسلافة
السراة الصناديد ذى العدل والكرم والشرف الباذخ والحلم الذى تستهف لديه
الشواخ من ذلل بهم الصعاب وتكاثرت منه الرقاب المنجل بكرمه فيض النيل جناب
الخطبوا سبيل متع الله الوجود بدوام وجوده ولا زالت منهلة علينا خائب كرمه
وجوده ولا برحت مصر مشيدة الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه الكريم وحماية
نجله العظيم الوزير الشهير والنيل الاصيل ذى الجدا لا نيل والشرف الجليل رب
المعارف المشهورة والعوارف المشكورة والرشد والاهابة والدولة والنجابة من
زادت به روح المرواة اتعاشا سعادة محمد توفيق باشا اكبر اشجال الحضرة الخديوية
ولى عهد الحكومة المصرية لازالت الايام مضية بشمس علاه واللىالى مديريه
حلاه وكان طبع هذه الحاشية الجليلة ذات القوائد الجزيلة مشهولة بإدارة من عليه
أحسن أخلاقه ثنى حضرة مدير المطبعة والسكاغذخانه حسين بك حسنى وتقرر وكيله
مافى مرامه القائم مقامه فى حله وابرامه من لم يرل لثمة ذكائه ينجى حضرة محمد

أفندي حسنى وملاحظة ذى رأى الاسد حضرة أبى العيين أفندي

أحمد وقد وافق تمام طبعها واتهاء تمثيلها وصنعها أوائل اول

الربيعين من سنة ألف وثمان وثمانين ومائتين من هجرة

من كان يرى من الخلف كما يرى من الامام

وصلى الله وسلم عليه وعلى آله

الكرام ما طلع بدر غلام

وفاح مسلما

ختم

تم

١٤٠٦
١٢/١٨
١٢/١٨

To: www.al-mostafa.com